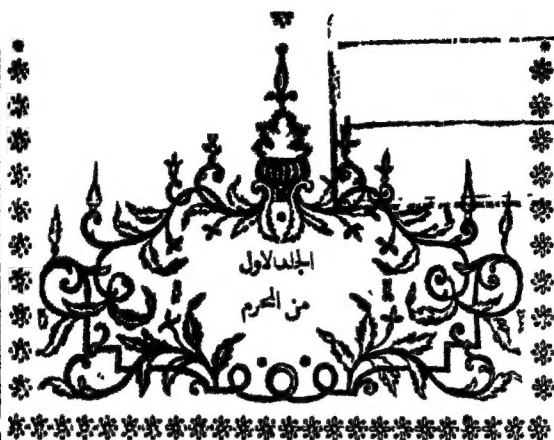


3628
51A



﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

صدر كتابه بالجدلة بعد البسملة فتداه بالقرآن اعظيم وتبنا وتبركا باللفظ
الكريم فقال (المجد) مصدر من جد يحمده من باب علم يعلم وهو لوصف
بالجميل على الجليل الاختياري من انعام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد
وهو اللسان فقط وعلم باعتبار المتعلق كما قيل من انعام او غيره يعني سواء
وصل من جانب المحمود نعمة الى الحمد فحمد له مكافاة لما وصل من جهة
زيدا على انعامه او لم يصل مثل حدثت زيدا على حسنه وما لكر فهو
لوصف بالجميل ايضا لكنه علم باعتبار المورد يعني يكون بالسان وصيره
وخاص باعتبار المتعلق لان لكر لا يكون الا من انعام ويكون بينهما
عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في ثناء بالسان في مقابلة الاحسان
ويصدق الاول فقط في لوصف بالعلم باللسان ولذا في فقط في لوصف
بالجنان في مقابلة الاحسان كذا في المطول واللام فيه الجنس اولاً لا راق
ولا يكون للعهد اذ لا عهد لافي لذهن ولا في الخارج وسبأ في له زيادة
تحقيق (لوليه) اللام متعاقب بالخبر تقديره ثابت وكان وهو ضد الصد ومن لولى
بمعنى التبرؤ كل من لولى امر احد فهو وليه اي قريبه وصديقه اومن الولاية
لان كل من لولى امر احد فهو وليه يعني حافظه وناصره وكلا المعنيين هما
جائزان اما على الاول فالمعنى جنس الحمد او كل الحمد لمحب كل جد على ان يكون
الاضافة في وليه للاستغرق والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحب كل جد
هو الله تعالى لانه تعالى يجب كل جد رجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يجب الا
جدهما وجد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان جنس الحمد او كل الحمد لمن لولى

[illegible]

جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون ما وضع لمعرفة الطريق اما في الماء
 او غيره (والاشارات) جمع اسارة وهي اما بالعين او بالبد او غيرهما للانباء
 وضده وغيرهما (غير داخل في اللفظ) لانها ليست مما يلفظ به الانسان أصلا
 وغيره وما لم يلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخل في اللفظ (فلا حاجة الى قيد
 يخرجها) اي الدوال الاربع لان ما لم يكن داخل في شيء لا يحتاج الى الاخراج
 لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل شرب القارة عند ركوب السلطان
 ليدل على ركوبه قوله (وانما حال لفظ) جواب عن سؤال مقدر وهو ان
 المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيب شرط وهما الخبر مذ كرمع
 كون المبتدأ مؤثقا فاجاب عنه بقوله وانما حال لفظ (ولم يقل لفظه) بالثناء الدالة
 على الوحيدة (لانه) اي المصنف (لم يقصد الوحيدة) حتى لو قصدتها ودخل
 التاء لم يصح لانه يخرج حيث لبعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبدا لله علم
 لانه ليس بلفظة واحدة على ما ينبغي بل قصد الجنس (والمضابقة) المذكورة
 (غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لا يعمل الضمير حتى يصابى المبتدأ
 اذا كان خبرا وان ارى فيه معنى الصفة (لعدم الاشتقاق) في قوله لفظ لانه
 مصدر (مع كون اللفظ اخصر) من اللفظة وما يستنبه اخصر مما يستنبه
 اللفظة وليكون المفرد محتملا لاحتمالين بل للاحتمالات الثلاثة في الاعراب والمعنى
 ايضا فذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا صفة للمعنى
 ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا اعلم ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مسروطة
 بتسروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة
 في التذكير والتأنيب وقد انتفت الشروط الثلاثة بأسرها (وضع)
 مبنى للمفعول نأبئه ما استتر فيه فالجمله في محل الرفع لانه صفة اللفظ (الوضع
 تخصيص شيء بشيء) فالمصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخله على
 المقصور عليه لان المراد بالشيء الاول اللفظة في اللفاظ وبالتنى المعنى يعنى
 تعيين اللفظ بإزاء المعنى وانما عبر بالشيء ليعم غير اللفظ (يحب) اي في مكان (متى
 اطلق) مبنى للمفعول الشيء الاول فهم منه اي من اطلاق الشيء الاول للشيء الثاني
 كما في اللفاظ بغير قرينة (واوحس) مبنى للمفعول المراد باحس ابصر ليحسن
 مقابله مع اطلق لان الحواس الظاهرة خمسة حس بصرو حس شم وحس
 سمع وحس ذوق وحس لمس (الشيء الاول فهم منه) اي من احساس الشيء
 الاول (الشيء الثاني) بغير قرينة كما في المحسوسات في الدوال الاربع قوله اطلق
 واحس تنازعا في قوله الشيء الاول واعمل الثاني عند البصرية والاول عند
 الكوفية وسيأتى تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظي ثلاثة انواع وضع جنسي

كالحيزون منه وضع اقوالك جسم ثم حساس متحرك بالارادة ووضع نوعي
 كاذناساناه موضوع المحزون لاسطق ووضع شخصي كزيد فانه موضع الحيوان
 الساطع مع شخصي او شخص معين (قل) يعني اعترض على تعريف
 لوضع منه غير بدعي (خرج عنه) ي عن آخره (وضع الحرف) فلا يكون
 بهاء (حب ذنهم معناه) ي معنى الحرف (من اطلق) اي من تلفظ
 منه ذنهم ملا بداء د اطلق من و انتهاه اذ اطلق الى وغير ذلك (بل)
 يعهم مع الحرف (ر ط ق) مصاحبا (مع ضم شيمسة) مثل ان يضم ليه
 المتعلق والذاتي نحو سرت الى لبصرة فانه لانضم الابتداء من لفظة من
 وجها بل د تمت ي اسير و الصرة (واجب عنه) اي عن هذا اعترض
 (بان ترد) من فصوله (من اطلق) ان يقال من اطلق لسي (اطلا ما يحجبها)
 من لسي ذ ذكره مع انصرف الى الكمال والاطلاق ههنا في ذكره مدعا
 فكمله ان يكون محبا يعهم منه نسي انسي (واطلاق الحرف بلا ضم شيمسة
 غير صحيح ونه ان يقال) في جواب هذا اعترض (ان المراد باطلاق اللفظ
 ان يسميها) ي اسمها ثاك تلفظ (هل لسان) ي لذي وصفوا
 بل لاداهم هل خل ولهم (في محاوراتهم) ي في مخاطبتهم تعريف
 (ويقال من صدمهم) يعني بيان ما في ضمائرهم مع لاعبارت المتبقة
 للمفوضات (حول) فلا حاجة الى اعتبار قيد (ه) على اصل التعريف
 في تحججه (كون جامع حتى لا يخرج وضع الحرف منه ولقيد ز د ههنا قوله
 اطلا ما يحجبها وان المحس محب لقوله ويعد ويمكن ان يجاب عنه اي عن
 قول اسرار رحمه الله ولا يعد بان يقال لم يعتبر لحجب اول المضيق ز د
 بل ككتفي فله بالمبادر من الاطلاق كما كتفبه اي ها كلامه ولصوب
 ان يقال المراد يعهم للمعنى عند الاطلاق الموضوع او احساسه نعم من الفهم
 احسا لا تفصيلا وعد سماع الحرف يعهم معناه خلافه لتعريف فيمكن
 وضع حرف خارجا عنه ولدالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى
 الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير شيمسة (المعنى) مفصود وبه واللام
 متعلق بقوله وضع (المعنى) متصلا حا وقد يكتفي فيه بحجة لعدم معنى
 المعنى ما اصح به قصد (ما قصد) معنى لفصول (بسي) (دع و) مقصد
 (فهو) ي المعنى لغة (ما فعل) مر عنى معنى مل رمى برى (سمه) (كن)
 واسم زمان يكون (بمعنى) مقصد) بكسر المعنى مكان وزمان قصد فيه شيء
 ولم يذكر زمان ككتفبه ذكره ان مكان يستمر زمان وبكسر يمثل الى
 المقصود (ودسدر) ي معنى مقصود (اي لفظة مصدر) ي نه نقل منه

وجعل بمعنى المفعول (او تخفف معنى اسم مفعول كرمى) يعنى ان مرربا
 اسم مفعول من غير نقل كذلك معنى اسم مفعول من غير نقل اصله معنوى كرمى
 اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لاجرم انقلبت الواو ياء ثم ادغم الياء فى ياء
 ثم كسر ما قبل الياء لتسلم فصار معنى بالنسبة كرمى ثم خفف بخفف الياء لاولى
 اكتفاء بالكسرة فصار معنى كضرب ثم جعل كسرة الون فتحة وفلبت لياء
 الفلانة زيادة التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع
 ساكنان الالف والتنوين فخفف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرمى
 وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدنا قلنا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله ولما
 كان جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر المعنى ههنا زائد بلا فائدة لان الوضع
 يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بسمى فالشئ الاول هو الدال والثانى المعنى
 المدلول فكان المعنى داخل فى الوضع فذكره بعده يكون مستردكا فكان
 على المصنف ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو
 الاستيفائية بقوله (ولما كان المعنى مأخوذا فى الوضع) يعنى داخل فيه لما عرفت
 ان الوضع تخصيص شئ بسمى والشئ الثانى هو المعنى لاضرب ولان اللفظ الذى
 لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم
 المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستردكا وذا غير جاز (فذكر
 المعنى بعده) اى بعد ذكر الوضع (مبنى على تجريده) اى على انتزاع المعنى
 (عنه) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذا فى الوضع
 معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقا كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد
 وقولهم لى من فلان صديق جيم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امرى
 صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمال فيه حتى كانه بلغ من الانصاف
 بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فن ارد
 تحقيقه فليرجع اليه (فخرج به) اى بقيد الوضع (المهملات) جمع مهملة
 وهى لفظ لا يعرف له معنى مثلا ديز ويز (والالفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ
 بالحاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لابلوضع وكذا اح بالحاء المهملة
 فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لا يقتضى ذلك بل ملاحظة
 حال الطيبة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا
 المعنى والافقة (اذالم يتعلق بها) اى بالمهمات والالفاظ الدالة (وضع
 وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ السموع من وراء
 الجدار فانه يدل عقلا على وجود الالفاظ وراءه (وبقيت حروف الهجاء) بفتح
 الهاء والجيم وبالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل ق و ن

وحسب (الموضوعة لغرض التركيب) أي لاجل أن يتركب منها اثنان كمن وثلاثة
 كالاربعة مثل افعل ودرج وخسة مثل جعمرش فيكون ثنائيا وثلاثيا
 ورباعيا وخاسبا فيكون بعضه فعلا في الثلاثي والرابعي وبعضه اسما في الاقسام
 الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كذا ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمر وورداعيا
 نحو جعفر وعقرب وخاسبا مثل جعمرش وبعضه حرفا تأمل فيحصل من
 هذه الاقسام كلام اسنادي او غيره لاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجاء
 ويلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخله في الوضع لانه يصدق
 عليها ان يقل تخصيص شيء وان لم يكن فيها تخصيص شيء (لا يابزاه
 المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب
 لا يابزاه لمعنى) لما عرفت آنفا فان قلت اورد هذا السؤال بالفناء ايتانا بان السؤال
 ناس مما سبق واساره الى انه جواب شرط محذوف تقديره انا كانت الكلمة
 لغضا وضع لمعنى (فان قلت) ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع بعض
 الانفساء باز، افنذ آخر) كلفنذ الاسم فانه لفظ وضع بزاء لفظ زيد مثلا وهو
 لفظ آخر والفعل فله لفظ وضع بزاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع
 بزاء لفظ من (فكيف) أي فعلی ای حال وی وصف (يصدق عليه
 أي على ذلك البعض انه) أي ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على
 المصنف ان يقول لفظ وضع لسي مفرد ليدخل فيه ملو وضع للفظ آخر وما
 وضع لمعنى لان الشيء عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا
 (قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعني المعنى
 ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) أي ما يكون مقصودا ومرادا منه
 وما يتعلق به القصد (اعلم ان يكون لغضا) كالأشياء السابقة لان المتكلم
 مراد من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن
 الحرف لفظ من فيكون زيدا وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف
 (او غيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه أي 'وضير لفظ مثل
 ضرب فان المراد المعنى القائم بالفعل وهو لضرب فيكون تعريف لكلمة جامعا
 لأفرادها ومانعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) 'ورده ايضا بنفسه لما سبق
 في السؤال الاول لان منشا هذا السؤال جواب السؤال الاول يعني اذ كان
 المعنى ما يتعلق به القصد وهو اسم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت نوقش
 في هذا السؤال بأنه ليس في محله لان محله في الحقيقة قوله مفرد فم عليه
 واجيب عنه بأنه لما قدم ليكون منشا جواب سؤال الاول كما قلنا وللايقع
 الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد

صفة لمعنى على ما هو الظاهر وأما إذا كان صفة للفظ على خلاف مقتضى
الظاهر فلم يرد لانه حينئذ قد وضع لفظ مفرد لمعنى تأمل (قد وضع بعض
الكلمات المفردة بإزاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر) فإنه لفظ مفرد وضع بإزاء
لفظ مركب وهو قوله زيد قائم أو قام زيد (والجمله) فإنها ايضا وضعت بإزاء
لفظ مركب كالشالين المذكورين وكذا الكلام في الاضافة فإنها مفردة اللفظ
وضعت بإزاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم فضة وغير ذلك من المركبات
(فكيف يكون) ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على المصنف ان يقول
لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل حينئذ فيه ما وضع لمعنى سواء كان
ذلك المعنى مفردا او مركبا (قلنا هذه الالفاظ) أى الالفاظ المركبة أتى فد
وضع بإزائها بعض الكلمات المفردة (وان كانت) هذه الالفاظ الواو المحل
(بالقياس) الجار والمجرور خبر كانت (الى معانيها) متعلق بالقياس والجمله
حال وهذه الالفاظ مبتدأ وقوله (مركبة) خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال
كونها مقسمة الى معانيها الموضوعه مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على
جزء المعنى (لكنها) أى الان هذه الالفاظ (بالقياس) الى الالفاظ الموضوعه
بإزائها مفردة) فيصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها
معان مفردة لانه لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى والفاظ مركبة لما سبق وقد
(اجيب) الجيب هو صاحب الوافية من اراده فليرجع اليها (عن الاسكاليين)
الاشكال الاول وهو انه قد وضع بعض الالفاظ بإزاء بعض آخر فكيف الخ
والاشكال الثانى وهو انه قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء الالفاظ المركبة
الى آخره (بله) أى الحال (لبس ههنا) أى في نقض تعريفه الكلمة بالالفاظ
كما في السؤال الاول والكلمات كما في السؤال الثانى وقبل أى فيما بين الالفاظ
المستعملة فى مقام الحكم وهذا لبس بمناسب للمقام تأمل (لفظ) اسم لبس
(وضع) صفة اللفظ (بإزاء لفظ آخر مفردا) بناء على السؤال الاول (كان
او مركبا) بناء على السؤال الثانى (بل) هنا لفظ وضع (بإزاء مفهوم كل
افراد) أى افراد المفهوم الكلى (الفاظ كلفظ الاسم) فان لفظ الاسم
موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة
مستقاة وغيره (والفعل) فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على
معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاعل مثل ضرب
ويضرب واضرب او ما دل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم
ايضا الفاعل (والحرف) فان لفظ الحرف موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على
معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاعل مثل من وعن وان وغير ذلك مما لا كان

وضيره (والخبر) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلي وهو ما تضمنه كثرين
 بالاسماء افراد هذا المفهوم الفاظ (ولا يخفى عليك) ايها الخطاطب المتصف
 الذي كان حاله التبير (ان هذا الحكم) اي الجواب بان ههنا لفظ موضوعا
 بلازم مفهوم كلي افراد الفضا (منفوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ
 مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد
 او مركب نحو الذي قلت فيما قلنا زيدا وزيدا ثم واسماء حروف التهجى
 واسماء السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو
 (او مركبة) مثل زيد فائمه وهي جملة اسمية (فان الوضع فيها) اي تلك
 الضمائر (وان كان عاما) يعني حال كونه عاما فان هو من لا موضوع لكل غائب
 تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه
 وانا موضوع لمتكلم فتكون اللفظة عامة وانما حال وان كان عاما يعني قيده بالحال
 المقيد للمفهوم اسره الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء
 حروف التهجى والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالوضع له (لكن
 الموضوع له) يعني الان الموضوع له يعني المستعمل فيه (خاص) فان هو من لا
 مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مل زيد مثلا فينبذ يكون
 المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اي في مقام رجوع الضمير الى
 اقسام مخصوصة مفردة او مركبة (مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة)
 بل الموضوع له في الحقيقة معنى مخصوص فالوضع علم والموضوع له يعني
 المستعمل فيه خاص مثل زيد هو وزيدان هما والزيدون هم (مفرد) اسم
 مفصول من فرد (وهو) اي قوله مفرد (ما مجرور) لفظا وواقع (على انه
 صفة لمعنى) على انه وصف بحال موصوفه اي بحال فائمه به مثل قولك مررت
 برجل حسن اذا الحسن حال ارجل وصفته على ما سبأ في حقيقة (ومعناه)
 اي معنى المفرد (حينئذ) اي حين كونه صفة لمعنى (ما) اي مفرد (لا يبدل
 جزؤه لفظه على جزئه) اي جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد
 فان جزء لفظه ثلاثة ازي ولياء ولدال ومعناه الحيوان الناطق مع الشخص
 وهو ايضا ثلاثة ومعنوم ن ازي لا يبدل على الحيوان والياء على الناطق والدال
 على الشخص بل مجموع لفظه زيد يبدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع
 شخص ويقال لهذا المعنى معنى مفرد (وفيه) اي في هذا لتوصيف اوفى الاعراب
 متعلق بقوله يومهم (نه يومهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
 ولتركيب) يعني يومهم هذا لتوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب
 قبل وضع اللفظ له لم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه

(وليس الامر كذلك) يعني ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل يوضع اللفظ بلزاء المعنى اولا ثم ينظر ان دل جرثو للفظ على جزء المعنى فنلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جرثو لفظه على جزء معناه فنلك يكون متصفا بالافراد (فان اتصاف المعنى بالافراد هو التركيب انما هو بعد الوضع) كما قلنا آنفا تأمل ولا تنفل واذا كان في هذا التوصيف حصول الابهام المذكور (فينبغي ان يرتكب) مبنى للمفعول لان الارتكاب قدبنى متعلبا يقال ارتكب زيد الامر (فيه) اى دفع الابهام (تجوز) اى تكلم بالبحار يقال تجوز زيد تكلم بالبحار والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل وضع اللفظ بازا به مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة (كارتكب في مثل من قتل قتيلا) اى في قوله عليه السلام يوم بدر وقت القتال تحريض المؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى يا ايها النبي حرص المؤمنين على القتال فال من قتل قتيلا فله سلبه الاستسهاد في قوله قتيلا سمي به مجازا لقرنه بالقتل باعتبار ما يؤل اليه ويسمى هذا مجازا اوليا ومجازا مرسلا ومثل قوله تعالى اى ادانى اعصر خرا (او مر فوع) لفظا (على له صفة للفظ) على خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لا يقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه) اى معنى اللفظ المفرد (حينئذ) اى حين كونه مر فوعا على له صفة اللفظ (ما) اى لفظ (لا يدل جزؤه) اى جزء ذلك اللفظ (على جزء معناه) اى معنى اللفظ فيكون حينئذ للفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثانى ليس بجملة بل مفرد (ولابد حينئذ) اى حين ان يكون للفظ وصفان (من بيان نكتة) اى بيان السبب والعللة لان المتكلم به بلغ لا يظن به ان يخاو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وسبب (في ايراد) متعلق بالبيان قوله في ايراد مصدر متعلالى مفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله (احد الوصفين) والآخر قوله (جملة فعلية) والفاعل متروك تقديره في ايراد المصنف احده الوصفين جملة فعلية (و) الوصف (الآخر مفردا) هذا من باب عطف اسمين على معمول عامل واحد بعاطف واحد واخال انه يمكن ان يراد الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ما هو الاصل لان الاصل في الوصف الافراد ويمكن ان يراد بالجملة الفعلية الماضية حيث يقال لفظ وضع لمعنى افراد وان كان على خلاف الاصل (وكان النكتة فيه) اى في ايراد المذكور (التنبيه) بالصيغة (على تقدم الوضع على لافراد) لان الوضع مقدم عليه (حيث اتى) مبنى للمفعول (به) الجار

والمرجور نائبه (بصفة المضي) لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله
 المضي مصدر على وزن دخول (بمخلاف الافراد) وانما قدم صيغة الاولى لانه
 لو قدم النسبة لآوهم تقدم الافراد على الوضع ولانه لراد نصكر المفرد على وجه
 يستعمل ان يكون صفة للمضي على ما هو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ما هو
 خلافة لتذهب نفس التامل في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم الافراد
 لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس وقال المحشي
 والاول ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول آخر
 اختار صيغة الفعل والاصل في الافراد اختياره فيما لا معمول له سوى ما استكن
 فيه (واما نصبه) اي نصب قوله مفرد او رده بما الاسيافية لان رسم الخط
 لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يعجز فزال هذا التوهم بقوله واما نصبه
 (وان لم يساعد رسم الخط) اي حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان
 رسم الخط اذا كان المصوب غير ممنوع عنه لتويز يكتب تنوينه على صورة الالف
 وهما كذلك الا انه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فحينئذ لم يكن رسم الخط
 مساعدا للنصب (فعلى انه حال) الغاء جواب اما الجر والمرجور خبر للبند الذي
 دخلت اما عليه (من المستكن في وضع) فحينئذ يكون مينا لهيئة الفاعل فيوافق
 رفعه في كونه صفة للفتل لان الحال في حكم الوصف (او على انه حال (من المضي)
 ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال
 عليه على ما سبأني لانه لا ينضم الحال على ذي الحال المرجور ووجوب تقديم الحال
 على صاحبه اذا كان نكرة مسروط بعلم كون صاحبه مرجورا (فانه) اي المعنى
 (مفعول بواسطة اللام) جواب سؤال مقدر تقديره ان الحال مينا لهيئة الفاعل
 او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال
 فاجاب عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان
 المرجور بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر (ووجه صحته) اي نصب المفرد
 على الحالية جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته
 لعمله زمانا وههنا لوضع مقسم على لافردم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون
 حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته (ان الوضع) اسم ان (وان كان) الواو للحال
 (مقدم على الافراد بحسب الذات) متعلق بقوله مقسم ما والمعنى ان لوضع
 حال كونه مقسما على الافراد بذاته يعني ان ذات الوضع ولغضه مقسم على ذات
 الافراد لولته (لكنه) اي لان الوضع (مقارن) ومصاحب (له) اي الافراد
 خبر ان (بحسب زمان) يعني ان زمان لوضع بزمان المعنى مقارن زمان الافراد
 يعني ان زمانهما مقدرين بحسب لا تقديرون بين الزمانين (وهذا القدر) يعني المقارنة

في الزمان (كأن لصفة الحالية) إذ لا تدخل اللمعة الذاتية ولا ينفصّل بها دخل
وواصل الجواب أن تقدم الوضع على الأفراد بالذات لا بالزمان وهو ذنب في
المقارنة بالزمان فيصح أن يكون حالاً فينبذ يوافق كونه حالاً من المعنى فإن يكون
صفة له لما سبق أن الحال في حكم الصفة (وقيد الأفراد) سواء كان مجرور وصفها
للمعنى أو مرفوعاً وصفها للفظ أو منصوباً حالاً منه لأن الحال من ضمير ليس حال
منه أيضاً (لاخراج المركبات مطلقاً) أي حال كون تلك المركبات مغلقة غير
مقبولة بالكلية وغيرها ولذا قال السارح (سواء) خبر منسجم (كانت) في أوّل
المصدر مبتدأ مؤخر أي كونهها (كلاسية) مثل زيداً ثم وعام زيداً (أو عبر كلاً من)
تفسير للاطلاق كأن في المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) أي بقيد ذم
(عن حد الكلمة) وهو قوله للفظ وضع للمعنى مفرد ما بعد كلمة واحدة لسند مترج
أحد هما بالآخر سواء كان الجزؤ الأول منه حرفاً (مثل الرجل) وجزؤاً لسانياً منه
حرفاً (و) مثل (فأمة وبصري وأمالها) أي لثال الرجل ومائة وبصري (١٤)
بيان لقوله وأمالها (يدل جزؤ اللفظ منه) الضمير المجرور يرجع إلى ما في قوله بما يدل
(على جزء المعنى) متعلق بقوله يدل (لكنه) أي لأن المذكور من الأمثال هو
الرجل وغيره الضمير يرجع إلى المثل في قوله مثل الرجل وإلى الأمثال باعتبار المذكور
(بعد) فعل مبني للفعول تأنيده ما سكن فيه يرجع إلى اسم لكنه يعني بعد ذلك المذكور
(لسند الامتزاج) أي لسند امتزاج أحدهما بالآخر (نقطة واحدة) منصوب
على أنه مفعول ثان لقوله بعد لأن العد قديمة عدى إلى مفعولين فقال عند اسم
مادة (وبعرب) تلك الأمثال عطف على بعد فنذكر كبر الضمير باعتبار المذكور
(بأعراب واحد) الأنسب بالمقام بقرينة قوله لفظة واحدة أن يجعل واحداً
مضافاً إليه لأعراب لاصقة له وإن يدعو أمّا يقبله من قوله مع أنه معرب إعراب
فيكون المعنى أنه أعراب مجموع اللفظين بأعراب لفظ واحد كذا في المحسني
واجب بأن أعراب مثل الرجل على ضرب من المساحة لتجرأ به تجرى الكلمة
الواحدة (ويق) عطف على فيخرج (مثل عبد الله) حال كونه (علماً)
المراد كل تركيب أضافي سواء كانت أضافته مضموية مثل عبد الله أو لفظية مثل
ضارب زيد جعل علماً (داخلاً) حال بعد حال (فيه) أي في تعريف الكلمة
(مع أنه) أي مثل عبد الله علماً (معرب بأعراب) وهو ظاهر واجب عنه بأن
الأعراب كائناً في الأصل الذي هو المضاف والمضاف إليه وفي حال اللعبة
صار كلمة واحدة وبقي على ما كان عليه يعني إذا جعل علماً كان مجموعاً سما
واحداً تحقيقاً باعتبار المعنى لأن مسماه لا يدرك بأحد جزئيه ولأن جزءه لفظه
تبدل على جزءه معناه واسمين تقديرًا باعتبار اللفظ لأنه في اللفظ غير متغير غلام زيد

(ولا يخفى على الفطن) يفتح الفاء وكسر الطاء المهجلة لوضوحها من كان بصيدا
الادراك سر مع لفهم (احارف بالعرض من) ندوين (علم النحو) يعني ان
المقصود الاصل من ندوين علم النحو معرفة احوال الكلم من حيث الارباب
وابناسا يعني يعرف في كلمة معرفة واي كلمة مبنية وغيرهما فالانساب ان يجعل
اللفظ من العربان باعتبارين كالتين وان لم يبدل جرثومها على جزء معناهما واللفظان
العربان باعتبار واحد كلمة وزيد جرثومها على جزء معناه (انه) اي الحال
ولسان (او كان ضمير) اي الحال ملايسا (بالعكس) يعني لو كان مثل الرجل
داخلا فيه وعبد الله علم غير داخل فيه (الكان) هذا الامر (انسابوا) اي
نذى (ورده صاحب المفصل) وهو ممن في علم النحو للفاضل العلامة صاحب
الكشاف (في تعريف الكلمة) متعلق بمراده (حيث ان) هي اللفظة الدالة
على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحت انواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف
(يقول) انما جوب لسرط لان المبدأ اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف
يعني جلة فعلية ومعرفة يتعين معنى السرط فيصح دخول الفاء في جوابه على
ما سياتي تحقيقه (عبد الله تلمذ خرج عنه) اي عن تعريف المصنف بقوله اللفظة
(انه) لانقال له لفظة واحدة لان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارها
و يصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار الوصف الاضافي وقد قال العلامة
المنجسري ومن اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومفرد ومركب
والمفرد من زيد والمركب ما جلة او غير جلة اسمين جملا اسما واحدا نحو
معدى كرب او مضاف اليه كعبد مناف وامرى القيس والكنى حيث
حصل المركب الاضافي اسمين (ويبي مثل فائمة وبصرى مما يدل على الامتزاج
لفظة واحدة خلافيه) اي في تعريف المفصل انه يقل له لفظة واحدة
(انه) لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارها (فاخرجه) مثل فائمة وبصرى (يقيد
الافراد) فانه لا يصح ان يقل فيه هي اللفظة الدالة على معنى مفرد لان مضاه
ليس بمفرد لانه جلة لفظة على جزء معناه (ولو لم يخرجها) مثل فائمة (بتركه)
اي بتركه قبل مفرد (الكان) تعريف (سب كما عرفت) في قوله ولا يخفى
على الفطن خ والكان نقول ان المفرد عم من مفرد جمعة وحكما ومن
فائمة وان لم يكن مفرد جمعة فانه في حكم المفرد فهو في حكم الكلمة (وعلم)
جوب عن سؤال وهو صاحب المفصل وعبره خذو في تعريف الكلمة
لانه ومنصب لم اخذ به ركها وضاف للجمهور في علم اخذه فاجاب عنه
بقوله وعم (نوضع استمر لدمه) يعني نذكر النوضع نفى عن ذكر دلالة
فما ذكر النوضع في تعريف المصنف او لا ستغنى عن ذكر لدمه لاستلزام

الوضع الدلالة حتى لو ذكر تكان حسوا والحال ان الاختصار مطلوب في الكلام
 لاسيما في الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقي لا العقلي
 فافهم (ان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر) والوضع ~~هكس~~ سبق
 تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فعلم من
 هذا انها لم توجد بدوينة كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثاني
 يعني لا يوجد بدوينة بلا عكس يعني ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدوينة
 كالحيوان (فنتي تحقّق الوضع تحققت الدلالة) يعني متى وجد الوضع في شيء
 وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق آتفا ان الاخص يستلزم الاعم اذا كان الوضع
 اخص وهو يستلزم الاعم يعني ذكر الاخص يعني عن ذكر الاعم ويكتفي بذكر
 الاخص (ف) بعد ذكر الوضع المستلزم الدلالة اولا (لا حاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا
 ليكون التعريف اخصر واوجز (كما وضع في هذا الكتاب) لى السمي بالكافية قوله
 (لكنها) استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الا ان الدلالة (لا تستلزم
 الوضع) لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعني ان الاعم يوجد بدون
 الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لا يمكن ان تكون) اي ان توجد
 الدلالة (بالفعل) بلا وضع (كدلالة لفظ دين) وانما قال لفظ دين لثلاثيهم انه
 دال على وجود الالفاظ بالوضع لا بالعقل وقال المحض اختصارا لفظا مهمل للتمثيل
 وقبده بالسمع من وراء الجدار ليمحض فهم اللفظ بجميعا دبر ودلالة اللفظ
 لذلك المدلول عقلية فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ
 معنى فيكون حينئذ اللفظ دلائل فلا يظهر ما قصدنا بالتمثيل كمال ظهور
 ولو كان الالفاظ مرثيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمساهمة
 او بدلالة اللفظ انتهى كلامه (السموع) صفة اللفظ (من وراء الجدار) يعني
 من خلف الحجاب فذكر الجدار مجرا للتمثيل (على وجود الالفاظ) منه لق بالدلالة
 فالاستدلال بالعقل ان يقال ان هذا السموع لفظ ولا بكل لفظ من لافظ ينتج
 ان لهذا السموع لافظا لانه لما يكن الالفاظ مرثيا استدلتنا بالفعل ان لهذا
 اللفظ لافظا ولهذا كانت هذه الدلالة عقلية (وان تكون الدلالة) عطف
 على قوله ان تكون (بالطبع) يعني تكون الدلالة على المقصود بطبع الالفاظ
 (كدلالة لفظ اح) اذ تلفظه (وعلى وجع الصدر يعني صدر الالفاظ) اي في
 صدوره قوله اح بفتح الهجزة وسكون الحاء المهمله اوضحها يدل على وجع الصدر
 واما فتحها وسكون الحاء المججمة يدل على مطلق الوجع في الصدر وغيره وبضمها
 يدل على السرور كذا في شرح العصم اذا كانت الدلالة اعم فذكر الاعم لا يستلزم
 الاخص بل لابد من ذكره (فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع) لما عرفت

انها لا تستلزم (كافي الفصل) فيه لطافة لان تعريف الفصل مفصل لهذا
 التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تفسيرها فقال (وهي) (اي الكلمة)
 الضمير راجع الى لفظة الكلمة والتقسيم بلا حنطة مفهومها واعتبار مدلولها
 او يكون ارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى (اسم وفعل وحرف)
 (ي منصفة) تقسم لكلي الى جزئية كاتقسام الحيوان الى الانسان والفرس
 والابل يعني ان الحكم قبل الربط او يكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك
 الحيوان انسان لا تقسم لكلي الى الاجزاء وفي ارضي فان قيل يجب ان تكون الكلمة
 هذه الثلاثة معا من لوازم الجمع فيكون قولك اذهب زيد كلمة له اسم وفعل وحرف
 قلت له كان يلزم ما قلت ان لو كان هذا فسمي السمي الى اجزائه كما تقول السكبيين
 خل وعسل وما وليت جذرا وسقف بل فسمي الى جزئية نحو الحيوان
 انسان وفرس ويل ورد ما يدخل تحت كلي كدخول الانسان في الحيوان
 والفعل في الكلمة وبصح كون لكلي خبرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان
 والحيوان اسمان الى هذا كلاءه وفهم الاسم على اخويه لحصول الكلام من
 نوعه دون اخويه ولان الاسم يصل في انحراب المقصود من هذا الفن والفعل
 على انحراف منه وان لم يأت من الفعل بن كلام لكنه احد جزئية فهو ضرير زيد
 بفصل الحرف تأمل (اي هذه الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف قوله
 (محصورة فيها) سارة الى ان اللام في (لانها) متعلق بمفهوم الكلبي وان
 الكلام حصري (اي الكلمة لما كانت) لما طرف بمعنى اذويلزم بعدها الماضي
 لفضا او معنى وجوبه ايضا كذلك اوجلة اسمية مقرونة باذا المفاجأة او مع
 الفاء ويريد مكان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا (موضوعة لمعنى) ما فهم
 من تعريفها (والوضع يستلزم الدلالة فهي) لفاء جواب لما لكونها جلة
 اسمية (اما) (من صفتها) (ان تدل) فيكون ان تدل في تأويل المصدر
 مبدءا محذوف خبر فلا يرد امتناع حل الدلالة على الكلمة وفي الرضى اعلم
 ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان
 حالها اولانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبدءا محذوف الخبر اي
 دلالتها بآية ومثله فولك زيد اما ان يسافر او يقيم انتهى والسارح الفاضل
 اختار ان تدل لان الفعل لمصدر بان لمصدرية مؤل بالمصدر فيكون كالمصدر
 في ان يكون مبدءا وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه (على معنى) (كأن) (في نفسها)
 ابرار والمجوز حرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اسار السارح بقوله كأن (اي
 في نفس الكلمة) اي في ذاتها والمراد بنفسها لمعنى المستعمل فيه لفظة او مجازا
 (والمراد يكون معنى في نفسها ان تدل) اي ان تكون لكلمة دالة (عليه) على المعنى

المستعمل فيه (بنفسها) يعني بذاتها وانفرادها (من غير حاجة) اعني بلا احتياج
في الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) اعني من غير حاجة كلمة
اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان يكون
مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اي المعنى (بالمفهومية) اعني
لكونه مستقلا في الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لا يحتاج في الفهم عليها
الى كلمة اخرى كما ان الكلمة لا يحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى (او) (من
صفتها ان) (لا) (تدل) عطف على ان تدل ولا كان المضاف في حكم
المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ما كان في المضاف عليه (على معنى)
كأن (في نفسها بل) من صفتها (ان تدل) لان المضاف يل ان كان
المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف مثبتا لان الاضراب الذي يكون ابنا
(على معنى تحتاج) تلك الكلمة (في الدلالة عليه) اي على المعنى (الى انضمام
كلمة اخرى اليها) يعني الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه
الكلمة من تلك الكلمة (اعلم ككون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة على
المعنى وعدم (استقلاله) يعني وعدم كون المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعني
في الانضمام عن الكلمة (وسيجي تحقيق ذلك) اي كون الكلمة مستقلة
في الدلالة او غير مستقلة فيها واستقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها
(في بيان حد الاسم القسم) (الساقي) اورد القسم حيث جعله موصوفا اقوله
الساقي بقرينة كونه قسما للكلمة (وهو) اي القسم الساقي ما لا يدل على معنى
كأن في نفسها (الحرف) الجملة مستأنفة لانه لما كان اما كذا واما كذا فكله
قبله ما الاول وما الثاني فقال القسم الثاني كذا والقسم الاول كذا واتما قدمه
في الدليل وان كان آخره في الدعوى لان الحرف في اللغة اندرف فذكره في
الاجال في طرف وفي التفصيل في طرف آخر ولان السروع في اليمين من الغرب
يكون اولى ولعدم التقسيم فيه واما في القسم الاول ففيه تقسيم ولذا آخره ليسانه
ولانه عديم والعديم مقدم على الوجودى وان كان في الوجود شرف كذا في الهندى
مناله كأن (كن والى فانهما) كلمتان ولكن (يحتاجان في الدلالة) الى دلالة
كل واحد منهما (على معنيهما) اعني ان معنى من (تأبند و) ان معنى
الى (الانتهاء الى) انضمام (كلمة اخرى) اليهما لتكون تلك الكلمة معنية
في الدلالة على المعنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معانيهما وتلك الكلمة
كأنه (كالبصرة والكوفة) يعني كأنضمام البصرة الى من والكوفة الى
الكاشنين) في قولك سرت من البصرة الى الكوفة واتماسمى هذا التقسيم

القسم الثاني لا يدل على معنى في نفسها أي في نفس القسم فالتأنيث باعتبار
الكلمة بل تحتاج في دلالة عليه إلى تضمين كلمة أخرى إليها (حرفاً) مفعول
إن بقوله وإنما سمي (لأن الحرف في اللغة) أي معناه اللغوي (لطرف) والجانب
بما دل عليه في حرف أي في طرف وجانب (وهو في طرف أي في جانب) يعني
سبه القسم الثاني بمعنى الحرف في لطفية والجانبية فاستعمل لفظ المنسب به
للمسببه وهو هذا القسم كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولك رأيت أسداً
في الحمام فمطلق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه (مقابل) صفة
جانب (للاسم والفعل حيث يقعان) أي يقع ~~كل~~ واحد منهما (عمدة)
ومقصوداً (في الكلام) وذلك لأن الاسم يكون مسنداً ومسنداً إليه وينتأني
الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضاً لا يقوم بنفسه بل انما
يقوم بغيره يعني بما أسد إليه يكون مسنداً فقط مثل قائم زيد (وهو) أي الحرف
(ذي يقع مسنداً ومسند إليه) لأن الحرف ليس له دلالة الاستقلال ولا يفهم
معناه إلا بالتضمين كلمة إليه وإنما يكون واسعة بينهما (كاستعرف) في حيد الاسم
أن الاسم يكون مسنداً ومسنداً إليه والفعل لا يكون إلا مسنداً فقط والحرف
أداة بينهما لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه (و) القسم (الاول) من قسمي
الكلمة (وهو) أي القسم الاول (ما) أي كلمة (تدل على معنى) كأن (في نفسها)
أي في نفس ما دل (أما) (من صفتها) أي صفة القسم الاول فالتأنيث
باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم (إن يفتقر) مبتدأ مؤخر والجملة خبر
الاول مؤل بمخفف المضاف أما من جانب الاول أو من جانب الثاني لما سبق
أو بناءً عليه بالصفة والمعنى القسم الاول مفتقر (ذلك المعنى) أي معناه يشير إلى
أن أرباع ضمير ههنا من قبيل أعدوا هو أقرب (المطلوب عليه بنفسها في الفهم)
أي فهم المعنى المطلوب عليه (عنها) أي عن القسم الاول (بأحد الأزمنة)
(الثلاثة) جمع زمن كمثل وأمثه لثلاثة بصيغة التذكير لأن مذكر أسماء العدد
يكون بانه وسبب في تحقيقه في بحث أسماء العدد وفي الهندى المراد بالاقتران
الاقتران لوصف فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما أحسن زيدا
مما خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيأت وصفه ونحو زيد ضارب
لأن أوغداً وأمس مما افتقر بالعارض أي بأزمنة الثلاثة (الماضي والحال
والاستقبال) أدخل ما تفتقده في زمان تكلم والماضي ما تقدم عليه والاستقبال
ما تأخر عنه (ي حين يفهم ذلك المعنى) المطلوب عليه بنفسها (عنها)
عن القسم الاول (يفهم أحد الأزمنة الثلاثة أيضاً) أي كيف يفهم ذلك المعنى
(مقارناً) بمعنى حال كون أحد الأزمنة مقارناً (له) لذلك المعنى لا قبله ولا بعده

يل التشرط ان فهم للمعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس (او) (مس
 صفتها) اى من صفة القسم الاول (ان) (لا) (يقزن ذلك المعنى المدلول
 عليه بنفسها فى لفهم عنها) اى عن القسم الاول (مع احد الازمنة الثلاثة)
 الحال والاستقبال والماضى (القسم) (الثانى) (وهو) اى القسم لثنائى
 (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) فى نفس مادل بمعنى الكلمة
 او نفس القسم الثانى يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها
 (غير مقترن) اى فى الفهم عنها (باحد الازمنة الثلاثة) (الاسم) (وهو
 مأخوذ من السمو) بكسر السين اوضحها عند البصريين من سما سمو مثل
 غرا يغرو سموا على وزن قوا حذف الواو احتياطا ونقل سكون الميم الى
 السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة لوصل فيجىء
 بالهمزة ليكن الابتداء بها قصارا سما كذا فى شرح الشافعية (وهو) اى السمو
 (العلو) لغة لان العرب يقول كل ما علاك فهو سماك واتماسمى هذا القسم من
 اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا (لاستعلائه على اخويه) (الفصل
 والحرف فالخاصل ان هذا القسم سببه بالمعنى الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم
 لهذا القسم كما فى الحرف (جث يتركب منه) اى من هذا القسم (وحده)
 حال من الضمير المجزور فى منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل يتركب
 (دون اخويه) يعنى لا يتركب من كل واحد منهما وحده الكلام لمعارفت
 واستعرف (وقبل) هو مأخوذ من الوسم (من وسم يسم سمة ووسما مثل
 وعد يعد عدة ووعدا هكنا عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت لدابة
 اذا جعل لها علامة واتماسمى هذا القسم الاسم (لا بعلامة على سماء) واسمه
 عندهم وسم حذف الواو بعل فاعله فيجىء بهمزة ليكن الابتداء به (و) (لقسم)
 (الاول) (وهو ما) اى كلمة تدل على معنى فى نفسها) اى فى نفس مادل اوفى
 نفس القسم الاول (مقترن) فى الفهم عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة)
 (الفعل) (سمى) هذا القسم (به) اى بالفعل (لتضمنه) اى لتضمن الفعل
 او القسم الاول (الفعل اللغوى وهو المصدر) والمصدر ههنا مضاف الى فاعله
 ونائب مفعوله وهو من قبيل تسمية الدال باسم للدلول ويقال لمثل هذا عند
 ارباب المعاني مجاز مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة
 حصر عقلى اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام حصر عقلى وهو الحصر الدائرى بين
 النقي والاثبات كحصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة وحصر استقرائى وهو الذى
 لم يوجد مع الاستقراء والتنبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية فى انواع
 الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر جملى وهو الذى يكون بجمل الجاعل

كالمحصلة خلق الانسان في العناصر الاربعه وكالمحصلة الكل في اجزائه (وقد علم)
 الواو المعطف بناء على جواز حذف المعلوم عليه يعني قسيتين وقد علم فينبذ
 يكون من تنازع الفهولين وسجي لهذا زيادة لتحقيق او اعتراضية بين الكلمة والكلام
 لعلاقة الجزئية بينهما لمصلحة الدليل المذكور او رعييا للمطالبين اوليهم من ملن
 ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام ولفظ قدما للتقريب والتحقيق وقد جرت
 العادة باستعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد
 بكلمة (بنك) اصله في اسم مبهم للإشارة واللام عوض عن هالتي للتبني ولهذا
 يجمع بهما والكاف المحطسب انما وضع الظاهر موضع المصغر على خلاف
 مقتضى الظاهر والقياس وقد علم واختار اسم الانشودة من بين الاسماء الظواهر
 لزيادة التمكن في الذهن واختار كلمة البعد مقلم هذا التعظيم كافي قوله تعالى الم تلك
 لكتاب (ي) بوجه حصر الكلمة اي بلبيل انحصار الكلمة (في اقسام الثلاثة)
 التي هي الاسم والفعل والحرف (حد) مفعول مالم يسم فاعله (كل واحد) كأن
 (منها) لان من البانية انا مكان قبلها نكرة تكون صفاتها (اي من تلك
 الاقسام) المذكورة (وذلك) اي كون كل واحد منها معلوما بلبيل انحصار الكلمة
 فيها واقع ونابت (للمقد علم) تحقيقا بكلمة (به) اي بوجده الحصر اي بلبيل
 انحصار الكلمة في اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) ان مع اسمها وخبرها في محل
 الرفع على انها مفعول مالم يسم فاعله لقوله وقد علم بلبيل انحصار الكلمة
 في اقسامها (ان الحرف كلمة) بترينه كون الحرف قسما للكلمة (لا تدل على
 معنى) (كان في نفسها) بترينه اولا (بل يحتاج) في الدلالة على المعنى
 (الى انضمام كلمة اخرى) يعني الى ائنة كلمة اخرى في الدلالة على المعنى ايها
 (و) ان (لفعل كلمة) بترينه كونه ايضا فسماعني نوعا منها (تدل على معنى)
 كأن (في نفسها) بترينه قوله اما ان تدل على معنى كأن في نفسها (لكنه)
 اي لا ان المعنى المبلول عليه (مقترن) في الفهم (باحدا لزمه الثلاثة) وضعا
 بترينه قوله والاول ان يفتقر باحدا لزمه الثلاثة (و) ان (الاسم كلمة) بترينه
 كونه نوعا منها (تدل على معنى) كأن (في نفسها) بترينه قوله اما ان تدل على
 معنى الخ (غير مقترن) اما جرد على له صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه
 حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو غير مقترن وضعا
 (باحدا لزمه الثلاثة) اذ علم بلبيل الحصر ان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة
 كلمة (فالكلمة) جنس تحت انواع كان العيون جنس تحت انواع (مستتركين
 هذه الاقسام الثلاثة) كما تمسترك بين الانسان وغيره من ذوى الارواح اذا كانت
 الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض

ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اوردته بكلمة قد المنقصة
 للتحقق وبالعلم المسعر باليقين واراد مجيز بعضها عن بعض فاعل مصدر
 بالقاء المقيمة للتبميز ذاهبا الى خلاف ترتيب السر لترتيب اللف (وحرف) كلمة
 تدل على معنى الاله (بممتاز عن اخويه) الفعل والاسم (بعدم استقلال في الدلالة)
 على معنى في نفسها يعني ان الحرف مشترك لاخويه في كونه تامة تدل على معنى لانه
 امتاز عنهما بكون المعنى في غيره يعني ان الحرف لا يبدل على معنى في نفسه بل يدل
 على معنى في غيره كالسير والبصرة في قولك سرب من البصرة ونافذة من
 تدل على ابداء النهاية الحاصل فيها (والفعل) مشترك ايضا لاخويه في كونه كلمة
 تدل على معنى الاله امتاز عن الحرف (بالاستقلال) يعني ان الفعل امتاز عن حرف
 بكونه مستقلا في الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف خبر مستقل فيها (و)
 ممتاز (عن الاسم) ايضا (بالافتراق) يعني ان الفعل مشترك للاسم وحده في كونه
 مستقلا في الدلالة على المعنى الاله امتاز عنه بكون المعنى المدلول عنه في نفسها
 في الفهم عن لفظ الفعل مقتريا باحد الازمنة الثلاثة (والاسم) ايضا مشترك
 في كونه كلمة تدل على المعنى الاله (بممتاز عن الحرف بالاستقلال) في دلالة على
 المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) (بممتاز) عن الفعل ايضا (بعدم
 الافتراق) يعني ان الاسم مشترك للفعل في الدلالة على المعنى بالاستقلال وبممتاز عنه
 بكون المعنى المدلول عليه غير مقترون في الفهم عنه بازمنة نسلالة (فعلم)
 بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة وامتاز كل واحد منها
 عن اخويه بفصله المخصوص له (لكل واحد منها حد معرف) بكم مره
 المهمة صفة للحد (جامع لافراده) اي لافراد المعرفة بانفتح لكونه جنسا مشتركا
 (مانع عن دخول غيرها) اي غير الافراد (فيه) اي في الحد لوجود فصل
 مخصوص لكل واحد منها بميزه عامعاء (وليس المراد) اي مراد المصنف
 (بالحد ههنا) في قوله وعلم بذلك حد كل واحد منها (لا لمعرف الجامع) لافراد
 (المانع) عن دخول غيرها فيه يعني عند الادباء وليس معنى الحد الا ذلك لان
 الحد في اللغة المنع ومنه الحداد للبوابة لمنع الناس والدواب عن الباب وفي العرف
 وهو ما يبين هيئة الشيء يعني الحد قولنا لعل على ماهية كحد الحمة ههنا لانه
 دل على ماهيتها وكذا غيره (ولله در المصنف) الدر مضاف الى الفاعل مبتدأ
 والجملة جملة يمدح بها بكثرة الخير وسياق له زيادة تحقيق والمراد به ههنا سقفة
 المصنف على المتعلمين والطالبيين حين لم يهمل في التعليم والتأليف جانب الذكي
 والافسي ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احده وراعى غيره بل راعى الجوانب
 الثلاثة حب اسار الى حدودها اي الى حد كل قسم من اقسام الكلمة (في ضمن

دليل الحصر (رعاية الجانب الذي لان الذي بالاشارة يفهم ما هو المسار اليسار وما هو
 المقصود لان المقصود سبب ان حصر الكلمة فيها وفي ضمنه حصل بالاشارة حد
 كل منها (م به) بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين وبكلمة
 البعد (عليها) ي على حدود اقسام الكلمة المسار اليها في ضمن دليل الحصر
 (بقوله وقد علم بذلك) رعاية الجانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه
 يتفهم بالثبوت ويدرك ما به اليه وبفهم (م صرح بها) اي بحدود الاقسام
 المذكورة (فيما) اي في المقام والمحل الذي يأتي (بعد) الفراغ من احوال الكلمة
 والكلام وذلك المحل هو اهل بحسب كل قسم من اقسام الكلمة حسب ما في اول
 بحسب الاسم الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الا زمانة الثلاثة وكذا
 في الفعل والحرف رعاية الجانب النفي لان النفي لغاوه لم يفهم من الكلام ما هو
 المقصود الا بالتصريح والتفصيل (بناء) نصب على انه مفعول له للافعال الثلاثة
 الاسارة والتثنية والتصريح (على تفاوت مراتب الطبائع) وفي بعض النسخ
 الطبائع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثاني جمع طبع كرجل
 ورجل الطبع السجدة التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة
 مثله وفي اللغة كلاهما في معنى واحد واما بحسب الاصطلاح بينهما ٤ اقسام
 وخصوص مطلق ولعام هو الطبع لانه ما يكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان
 لها سرور كحركة الحيوان او لا كحركة الافلاك والاشجار كذلك والراد ههنا
 العقول من باب ذكر المحل واردة الحال فعني مراتب الطبائع تفاوت العقول لان
 العقول متفاوتة وبها يتفاوت الساس بعضهم من بعض واليه اسار في قوله تعالى
 اتسايدوا اولوا الالباب يعني ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة
 بجوده عقله وبعضهم لا يفهم لقصور ما في طبيعته ولكن يفهم بعضها بالتثنية
 وبعضهم لكمال غباوته لا يفهم بالتثنية بعد الاسارة ولكنه يتفهم بالتصريح
 والتفصيل لانه كالتايم الاصم لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض
 ما يتعلق بها اراد ان يعرف الكلام وبيان بعض احواله لانه لم يوصله بالكلمة المناسبة
 الجزئية والكلمة بينهما لكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال (الكلام)
 اللام فيه الجنس كما ان اللام في الكلمة للجنس ويقال مثل هذا اللام لام الجنس ولام
 الحقيقة ولام الضميمة كذا في الهوامي (في اللغة ما يتكلم به) سواء كان فيه تركيب
 او لا ولذا قال (قليل) حينئذ يكون زيدا وضرب او ان في الاسم وللفصل والحرف
 كلاما (كان او كثيرا) لغة (وفي اصطلاح لغة) عطف على قوله في اللغة
 باعادة الجمل (ما تضمن) آرتضمن على تركب لان تضمن اخصر لاستغنائه عن
 صله من لانه لو قال تركب لا يحتاج ان يقال من كلمتين ولصدقه على اضرب امرا

حقيقة دون تركب (أي لفظ تضمن) اشار به الى ان لفظ ما موصوفة له خبر
والتركيب في الخبر اصل ولان التكرير في التعريفات انساب لكونه جنس (تضمن
حقيقة) مثل زيد قائم او قام زيد (او حكما) الاولى حكما والثانية حقيقة مثل
جسق مهمل ويز مقلوب زيد والعكس مثل زيد قام او زيد ابوه قائم فالقسام
ثلاثة والقياس ان تكون اربعة الثلاثة الاولى وان يكون كلاهما حكما ولم يوجد له
مثال تأمل ولا تكن من الصافين وفي الهندى الاولى تركب دون تضمن لمعابلة
التركيب الافراد في تعريفها وايضا تركب اخصر لصحة الاستغناء عن
الكلمتين رأسا بان يقول الكلام ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن انه مسمى كلامه
اقول ان ما قاله المصنف هو الاول لان المقابلة في التعريفات والحدود غير لازمة
وايضا التركب وان كان اخصر مما قال الا انه حينئذ يكون غير جامع لافرد
الكلام لخروج الكلام الذي استكن فيه فاعله سواء كان جارا مثل زيد ضرب
او واجبا مثل اضرب وغير ذلك (اي تكون كل واحدة منهما) من الكلمتين
حقيقة او حكما (في ضمنه) فالضمير المحرور راجع الى الموصول لا كان الكلام
في الاصطلاح ما تضمن كلمتين بالاسناد توهم ان التضمن اسم فاعل هو لفته
زيد قائم مثلا والتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فالتحدا فلم
التمييز والتفريق بينهما فقل بالفاء التفصيلية المسيرة للتمييز والتفريق بينهما
(فالتضمن اسم فاعل) وانما قبله به مع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك تخصيص
صورة الخطبة باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاحتمال (هو المجموع) فقط يعني
مجموع زيد قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون
هذا المجموع متضمنا للكسر (والتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين
يعني هو المسند فقط والمسند اليه فقط لاجمعهما يعني زيد وحده هو التضمن)
بالفتح او قائم فقط في ضمن زيد قائم كما ان الحيوان والناطق متضمن
احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل
ولا تكن من الصافين اذا علمت هذا الفرق (فلا يلزم اتحادهما) كما توهم اي
اتحاد التضمن والتضمن بل تضمن كل مال كل جزء (بالاسناد) (اي تضمننا
حاصلا بسبب اسناد احدي الكلمتين) حقيقة او حكما (الى الاخرى) يشير
الى ان الباء متعلق بقوله تضمن تضمن معنى الحصول والى انها للسمية وان
اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب قيل معنى احدي للكلمتين بالكلمة
الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو اما يقوم زيد وكذلك
زيد قائم والمنطلق زيد وزيد للمنطلق واتما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه
اعم اذ تشمل النسبة التي في الكلام الخبري والظلي والانساني وفي الرضى المراد

بالاسناد الاسناد في الحال كافي قولك قام زيد وزيد قائم والاصل يشمل الاسناد
الذي في الكلام الاشارة في نحو بعث وانت والطائي هل انت قائم وليك اولئك
قائم وكذا نحو اضرب ولا يضرب وفي المتكلم كاضرب ونضرب وتضرب الى
هـ اسكلامه واداسناد في الاء الاضافة من السند من باب دخل وهو
ما سد اليه من حائط او غيره ومن السناد على وزن صراف وهو الناقصة المحككة
الحلق وفي الاء ملاح نسبة احدى الكلمتين سواء كانت الاولى او الثانية
مثل قائم زيد وزيد قائم حقيقة او حكما الى الكلمة الاخرى بحيث
متعلق بالنسبة يفيد من افاد يفيد ان مكان بمعنى غم يتعدى الى المفعولين
يعني يفيد تلك النسبة المتخاطب فائدة تامة وان كان بمعنى استفاد يتعدى
الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المتخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها تلك
الفائدة (فقوله لفظ) استفاد من لفظ الموصوفة جنس (يناول) الالفاظ
(المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية) لان كل واحد منها
لفظ يدخل تحت الجنس (وبقيد تضمن) مصدر مضاف الى الكلمتين والباء
متعلق بقوله (خرجت) لفاظ (المهملات) الصرفة (والمفردات) اما
المهملات فلانه لم يتعلق عليها الكلمة لان الوضع فيها معنى شرط وفيها
لا يوجد الوضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت
بصبغة الثنية في قوله الكلمتين (وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير
الكلامية) سواء كانت اضافة (مثل غلام زيدا) توصيفة مثل (رجل
فاضل) او تعدادية مثل خمسة عشر او متراجعة مثل بعلك اوصوية مثل
سبويه ودرستويه (وبقيد المركبات الكلامية) المقصودة من التعريف
(سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعله مذكرا مثل
ضرب زيدا او مؤنثا مثل ضربت هند او اسمية مثل زيد قائم والقائم
زيد وانسانية امر مثل اضربوا نهيا مثل لا تضرب فان كل
واحد منهما اى من الامر ونهى او من قوله اضرب ولا تضرب تضمن
كلمتين احدهما ملفوظة يعنى الاولى كلمة حقيقة والاخرى والثانية
معنوية كلمة حكما بينهما اى بين الكلمتين اللتين احدهما كلمة حقيقة
والاخرى كلمة حكما اسناد يعنى نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحسب
يفيد المتخاطب فائدة تامة فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما يعنى
كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا انه كلما صدق احد على شئ صدق
المجود ايضا على ذلك الشئ قوله وجوب كانت الكلمتان نطل مقدم
لقوله دخل وانما قدم ثلاثى الى العنان اعنى قوله وجب الى آخره وقوله الا تى

فان الاخبار الى آخره (اعلم من ان نكون) اى الكلمتان (كلمتين حقيقة او حكما دخل
 فى التعريف) قد مر ان الاقسام ههنا بحسب القيمة العقلية اربعة ان يكون
 كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس والاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما
 او على العكس وسواء كانت الكلمة التى فى حكم الكلمة جملة اسمية مثل
 (زيد ابوه قائم او) جملة فعلية حقيقة مثل (زيد قام ابوه او) حكمة مثل
 زيد (قائم ابوه) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما ساقى فى حكم الفعل
 المضارع فتكون فى حكم جملة فعلية لان مل زيد قائم ابوه فى حكم زيد يقوم
 ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه حينئذ
 يجوز فيه الامر ان احدهما ان يكون قائم مبتدا لاعتداده على المبتدا وابوه فاعله
 سد مسد الخبر والثانى ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدا مؤخرا وعلى كلا
 التقديرين تكون الجملة الاسمية مرفوعة المحل لكونها خبر المبتدا الذى قبلها
 وسيأتى لهذا زيادة تحقيق فى قوله وان طابقت مفردا جاز الامر ان (فان
 الاخبار) جمع خبر كفرس وافرأس (فيها) اى فى الامثلة المذكورة حال كونها
 مصاحبة (مع انها مركبات) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (فى حكم
 الكلمة المفردة اعنى قائم الاب) المقصود منه القيام فقط والاب مضاف اليه
 تعيين الفاعل يعنى الذى يقوم به لافترض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان
 قيام وصف زيد اولسيه (ودخل فيه) اى فى الكلام او تعريف الكلام
 الذى جرؤه الاول فى حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة ايضا كما دخل ما كان
 الجزء الثانى فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة (مثل جسق مهمل ودر مغلوب
 زيد مع ان المسند اليه فيهما) اى فى هذين المثالين (مهمل لبس بكلمة)
 حقيقة بل كلمة حكما (فانه) اى المسند اليه فيهما (فى حكم هذا اللفظ)
 فان المقصود منه هذا واللفظ لتعيين اى لفظ جسق مهمل ولفظ در مغلوب
 زيد ولذلك احرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة
 (اعلم ان كلام المصنف) يعنى ان القول الذى يصدق ان يطلق عليه الكلام
 الاصطلاحي عند المصنف وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد (ظاهر فى ان) الفعل
 مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته (مثل ضربت زيدا قائما) الباء فى قوله
 (بمجموعه) متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال فى تعريفه
 لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق
 عليه انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط
 مع ان الكلام فى هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات
 وكلام المصنف كائن (بخلاف كلام صاحب الفصل) يعنى بخلاف ما يصح

ان يطلق عليه كلام عند صاحب المفصل (حيث قال) في تعريف (الكلام هو المركب) جملة وحكما ليدخل ما استكن فيه فاعل كان سواء جوازا او جوبا (من نظرين) حفيظة وحكما (استنت احديهما) الى احدى الكلمتين (ث) الكلمة (لاخرى) فانه اخذ الاساد في تعريفه ايضا وقبده بان يكون اساد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق (قله) اى هذا التعريف (صريح في ان الكلام) اصله (هو ضربت) يعنى الفعل مع فاعله فقط (ولمعامات) من المفعول والحال وغيرهما (خارجة عنه) اى عن الكلام الاصطلاحي يجب ان يطلق على لمجموع كلام كما يطلق في كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفعل لا غير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل (ثم اعلم) يعنى بعد علمك سابق الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب المفصل ان صاحب المفصل قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة - حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اسارة ليدوان لم يصرح (وصاحب الباب) ايضا قد ذهب الى ردهما حيث قال لم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين التعويين وهذا صريح منه (ذهبا) اى ترادف الكلام والجملة (لترادف الاتحاد في المعنى دون اللفظ من ردف كالتمود والبلوس وليت واسد يعنى لردف هو ما يصح ان يطلق احد اللفظين على ما يطلق عليه الآخر (وكلام المصنف ايضا) اى مثل كلام السبعين (ينظر الى ذلك) اى يبطل اى ردهما من النضر اذ تعنى بان يكون بمعنى اللب لا يقال نضر له اى مال له (منه) اى المصنف (قد اكتفى في تعريف الكلام) الجار والتحرور في قوله (بذكر الاساد) متعلق بقوله اكتفى فالنظر فان المصنف قد اكتفى بذكر اساد حال كون اساده (مختلف) غير مفيد بكونه مقصود الذات وانفسيره ولذا فسره بغيره (ولم يقده) اى اساد بكونه مقصود لذاته اذ لو كان مراده ان يفرق بين الكلام والجملة ليقده اساد (بكونه مقصود الذات) ولم يعلقه فعلم من اطلاقه انه يفرق بينهما (ومن جملة) اى من جعل الكلام من المعرفين (اخص من الجملة قيده) اى قيد اساده (به) اى بكونه مقصودا لذاته (لحينئذ) اى حين كون الكلام اخص من الجملة (تصدق الجملة على الجملة الخبرية) فدها الخبرية من انسابه على ما سيجي فتقع خبر لاوصفا ولاحالا (لواقعة اخبار) كخبر البندأ وخبر باب ان وخبر لا لى لى الجنس والجملة في هذه المواضع في محل رفع من اخبار فيها مرفوعة وما قام مقامها يكون في محل الرفع وكخبر باب كان وخبر ما ولا المتبهمين بليس والمفعول الساتى في باب

حسبت في هذه المواضع تكون في محل النصب لان ما قامت هي مقامه منصوب
 (او اوصافا) فهي في هذه المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب
 والجر لكون الاسناد في هذه المواضع مقصودا لفيد يعني الاسناد فيها مقصودا
 لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة بما قبلها غير مستقلة بنفسها ولذا
 احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التي وقعت صلة للوصول جيب
 كانت متعلقة به وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها مقصودا
 لغيره (بخلاف الكلام) لانه لا يقع في هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصودا
 لذاته فلا يقتضي الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (في بعض
 الحواشي) وهي جمع حاشية وهي ما كتبت على شرح لامة الايضاح وحل
 بعض المشكلات (ان المراد بالاسناد) اي مراد المصنف بالاسناد لما اخوذ
 في تعريف الكلام (هو الاسناد) حال كونه (مقصود لذاته فقط) على ان
 يكون اللام فيه للعهد (وحيث ان) اي حين كون المراد هكذا (يكون لكلام)
 المصطلح (عند المصنف ايضا) اي كما كان اخص عند من جعله اخص من الجملة
 فحيث يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مضافا فكل كلام جاء من غير عكس
 (اخص من الجملة) وفي الرضي الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد
 الاصلى سواء كان مقصودا لذاته او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر
 من الجملة والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة
 ولا ينكس انتهى (ولا يأتى) (اي لا يحصل) من الحصول لامن التحصيل هذا
 تفسير باللازم لان الايمان يلزمه الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذكر الملتزم واردة
 اللازم (ذلك) اي الكلام لغة واصطلاحا هذا لتفسيره هو المناسب للمقام وحله على
 التضمن او الاسناد بعيد عن المرام كذا في حاشية العاصم لانه قيل فيه اي ما تضمن
 او تضمن او الاسناد الاصلى اي لا يحصل الكلام في ضمن شيء من الاسماء الا في
 ضمن هذين القسمين فلا يلزم اتحاد الظروف والمظروف لان الظروف خاص
 والمظروف عام والاظهر الانسب بالمقلام ان يجعل في بمعنى من لم لا يحصل
 الكلام الا من هذين القسمين (الافق) ضمن (اسمين) بحذف المضاف احدهما
 مسند والاخر مسند اليه (اذ لا يأتى الكلام من كل اسمين لانه لا يأتى من سمي
 الفعل مثل رويدوبله ولا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما مسندا والاخر
 مسندا اليه مثل رجل وفسر وزيد وعمرو وما عهد وقائم وذلك لانه لم يصح جعل
 احدهما على الآخر وهو ظاهر لا يخفى على من له نطق سليم فلا بد من ان يكون
 احدهما مسندا والاخر مسندا اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال السارح
 احدهما مسند والاخر مسند اليه ومراد المصنف بلس الا هكذا الا تمل بقيد

اسنادا على فهم المتعين قدم المركب من اسمين لاستعقلاق جزئه التقسيم وهو
 طاهر ولا يتنقى على من له ادنى تأمل (اوفي) (متين) عطف على قوله في اسمين
 او ههنا منفصلة حقيقة بمعنى مانعة الجمع والخلو كقولك اما زوج او فرد (اسم)
 قدم لاستعقاقه التقسيم (مسند اليه) (وفصل) (مسند) لانه لايتأتى الكلام
 من كل اسم وفعل لانه لايتأتى من اسم وفعل (و) وقع (في بعض المصحح اوفي فعل
 واسم) مكان قوله في اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب ههنا
 من فعل واسم فليزم فيه تقديم الفعل لانه عامل فقدمه في الدكر قوله فان التركيب
 تعليل لمفهوم الكلام وهو ان المصنف اتى بتقسيم الكلام على طريقة الحصر
 ولم يذكره بلا حصر كفاية تقسيم الكلمة (فان التركيب الشائى) منسوب الى اثنين
 على غير لفاس كاللانى الى ثلاثة واربعى الى اربعة كذا في شرح الشافية
 (اعقلى) يعنى بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل
 والحرف (يرى الى ستة قسام) بضرب الاثنين في الثلاثة اذا لم يراع الترتيب
 (ثلاثة) مبدأ مختص بالوصف وهو قوله (مها) لان من البيانية اذا كان
 ما قبلها نكرة تكون صفة له (من جنس واحد) الجار والمجرور خبره (اسم واسم)
 بدل من قوله ثلاثة بدل الكل من الكل (فعل وفعل) كذلك (حرف وحرف)
 تقديره هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد (وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل
 اسم وحرف فعل وحرف) وانما قلنا ان لم يراع الترتيب لانه ان روى فتنهى
 الى تسعة اقسام لا تقسم كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم وثالثا خير
 الى صميمين كذا قاله السيد عبد الله قوله (ومن لين) خبر مقدم وجواب للسؤال في
 ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المؤداة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة
 مبدأ يجب تقديمه عليها وهما كذلك 'ي ومن لين' لو اوضح الغير الحق (ن
 الكلام) لمصطلح (لا يحصل بدون اسناد) لان الاسناد مأخوذ في تعريف الكلام
 (والاسناد) اما اخذ في تعريفه (لذلك) الى الاسناد (من مسند ومسند اليه)
 لما مر ان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحسب يفيد الخطاب فائدة
 تامة ومعها ان احدى تلك الكلمتين مسند والاخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن
 كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل الخطاب فائدة ما فكيف يكون فائدة
 تامة ولان الاسناد امر نسبي لا يحصل الا بين منسبين وهما المسند والمسند اليه
 كما ان الاضافة امر نسبي لا يحصل الا بين المضاف والمضاف اليه ولهذا تنشأ
 كنية (وهما لا يتحققان) ولا يحصلان في معنى من الاسماء (لا في اسمين)
 احدهما مسند والاخر مسند اليه (اوفي اسم) مسند اليه (وفصل) مسند
 فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسند اليه وهما

لا يوجد ان الا في اسمين اوفى فعل واسم فالكلام موقوف على اسمين مسدود مسد
اليه وفعل واسم مسدود مسد اليه لان الموقوف على الموقوف على النسي موقوف
على تلك النسي ولستين ان الكلام يحتاج الى الاسناد وهو يحتاج الى المسد
والمسد اليه وهما لا يوجدان الا في اسمين اوفى فعل واسم وين ان الاقسام
بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين منها ولدهما
سؤال وهو ان يقال فحال القسمين قد علم فالحال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب
عنه بلما الاسنيافه بقوله (واما الاقسام الاربعة الباقية) اثنان منها من جنس
واحد فعل وفعل حرف وحرف واثنان منها من جنسين فعل وحرف اسم
وحرف (ففي الحرف والحرف كلاهما) اي المسد والمسد اليه الفاء جواب اما
والجار والمجرور متعلق بقوله (مفقود ان) تقديره فكلاهما مفقودان في الحرف
والحرف فقسلم الطرف الفوق على متعلق مع ان جمعه التأخير عنه المحصر وذلك
لان فقد المسد والمسد اليه معا محصر ومخصوص لتركيب الحرف والحرف
لاغير لان الحرف لا يدل على معنى في نفسه فضلا عن ان يكون مسد او مسد اليه
لانهما لا يكونان الا في اللفظ الدال على معنى في نفسه (وفي الفعل والفعل وفي الفعل
والحرف المسد اليه مفقود) اما في الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل
على معنى في نفسه يعني ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسد او مسد اليه
واما في الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يعوم غيره به
ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسدا دائما ولا يكون مسدا اليه ابد
فلا يوجد المسد اليه في هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت
(وفي الاسم والحرف احدهما) اي المسد والمسد اليه (مفقود فان الاسم
ان كان مسدا) يعني ان كان صالحا ان يكون مسدا بان يكون فيه معنى
نسي نحو القاسم (فالمسد اليه مفقود) لما عرفت ان الحرف لا يكون مسد
ولامسد اليه والاسم المسد من حيث انه مسد لا يكون مسدا اليه (وان كان
الاسم مسدا اليه) يعني ان كان الاسم صالحا ان يكون مسدا اليه بان يكون
دالا على الذات ولا يكون فيه معنى نسي لا تحقيقا ولا تأويلا نحو الرجل وان
زيدا وازيد (فالمسد مفقود) يعرف دليله مما سبق فم يوجد الكلام في
الاقسام الاربعة فالحصر الكلام على القسمين الاولين (ونحو يزيد) جواب
عن سؤال وارد على قول المصنف ولا يتأتى ذلك الخ يعني ان نحو يزيد كلام
اصطلاحي يتفق التهاء مع انه مركب من الحرف وهو حرف السد والاسم
الناسي فلا يتم الحصر لانه قد وجد الكلام في الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله
ونحو يازيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم الا انه (بتقدير

ادعوزيدا فليس الحرف والاسم النسائي في شئ من الكلام بل الكلام ليس
 الالفصل والفاعل المقدر بل فلذا قال السارح (فليكن) فهو يازيد (من تركيب
 الحرف والاسم) كما ذهب اليه المبرد (بل) يازيد كلام حاصل (من تركيب
 الفعل) المعدر (والاسم الذي هو المنوي في ادعوى) المقدر وسياً في له زيادة تحقيق
 ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة ونبه عليها ايضاً
 ولما كان الكلام كلياً للكلمة لما سبق اوردته عصب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام
 الثلاثة على ترتيب اللف والقرن فقال (الاسم) مع ما يلام العهد الخاريجي
 لان المسكر اذا اعيد مع ما يكون الثاني عين الاول غالباً ولم يعطفه على ما سبق
 مع ان المناسبة مائة لعدم قصد الابطال ويكون بابا بعد باب وفصلاً بعد فصل
 وفي الرضى لم يصصر على ما تقدم مع قوله وقد علم لا ما اراد ان يصرح بمشكل
 واحد من الاقسام في اول صفة والذي تقدم لم يكن حداً مصرحاً ولا المقصود
 منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبه فقط الى هنا كلامه (مائل) انما اورد
 لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتماداً على ما ذكره قبل
 من ~~كون~~ الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال السارح (اي
 كلمة دلّت) (على معنى) (كأن في نفسه) (اي في نفس مائل) يعنى ان
 الضمير البارز راجع الى ما لا الى الاسم والاتوقف معرفة المعرفة على معرفة
 المعرفة وبلازم الدور وذابل (يعنى الكلمة فتذكير) مبتدأ مضاف الى
 مفعوله وهو (الصمير) هذا جواب سؤال معدر وهو ان السارح جعل لفظة
 ما عبارة عن الكلمة والضمير في دل وفي نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها
 وهي مؤنثة فيجب تأنيث الضمير في الموضعين لطابق مرجعه لان تطابق
 الضمير والمرجع في الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير
 الضمير في الموضعين (بناء) خبره ووصف بالمصدر كقولك رجل عدل بمبالغة
 او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الأمير يعني مضروبه
 اي مني (على لفظ الموصول) لان لفظة ما التي في التعريفات يجوز ان تكون
 موصوفة او موصولة وسارح في التفسير الى لاول وهنا الى النسائي (قال المصنف
 في الايضاح شرح الفصل) فيه رد على الرضى حيث قال بعد نقل كلام
 المصنف باسره وفيه نظروين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه
 في الايضاح فده به احترازاً عن غيره (الضمير في مائل على معنى في نفسه)
 يعنى الضمير المجرور (يرجع الى معنى) لا الى الموصول فحينئذ يكون الضمير
 موافقاً لمرجعه في التذكير اذ المعنى مذكر ايضاً (اي مائل على معنى) كأن
 (باعتباره) اي المعنى قوله (في نفسه) معلق باعتباره اي في نفس المعنى

(وبالنظر) عطف على قوله باعتباره (البه) اى الى المعنى (فى نفسه لاعتبار امر خارج عنه) اى لا يدل على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضمائر المجروزة راجعة الى المعنى مثال كون الضمير فى نفسه يرجع الى المعنى كائن (كقولك الدار) اى هذه الدار (فى نفسها) اى باعتبارها فى نفسها يعنى فى ذاتها بل تكون معمورة وجميع ما يحتاج اليه موجودا فيها (حكمها) اى قيمتها (كذا) اى القدرهم مثلا قوله الدار مبتداً فى نفسها صفتها حكمها مبتداً ثان كذا الجار والمجرور خبر المبتداً السابق وهو مع خبره خبر المبتداً الاول (اى لا) اى لیس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) اى باعتبار كونها فى وسط البلد او كونها قرية من الجوامع او كون جيرانها صلحاء او كونها قرية من الجمل او غير ذلك بل يكون حكمها كذا باعتبار ما وجد فى ذاتها وما قام بها (ولذلك) اى لما قاله المصنف فى الايضاح او لكون الضمير المجرور فى نفسه راجعاً الى المعنى او لكون الاسم مادل على معنى كائن اى فى نفس مادل اللام متعلق بقوله (قبل الحرف مادل على معنى) كائن (فى غيره اى حاصل فى غيره) اى غير المعنى او ضمير مادل اى الحرف على معنى حاصل (باعتبار متعلقه) يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة فى قولك سرت من لبصرة لان من ههنا دال على معنى وهو الابتداء الحاصل فى السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) اى باعتبار المعنى (فى نفسه) اى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) اى كلام المصنف فى الايضاح (ومحصله) اى حصل كلام المصنف فى الايضاح ونتيجته (ما ذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف فى حاشية المطول (حب قال) ذلك الفاضل المحقق (كما ان) الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر مبتداً محذوف ايضا تقديره وهذا اى كون المعنى فى نفسه وفى غيره كائن كالنقطة ما زائدة والكاف للنسبة والمشببه بمدخولها والنسبه الكلام المرتب عليه من كون المعنى فى نفسه وفى غيره ولا يسبق الى الذهن ان النسبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا من تحت الاول (ان فى الخارج) المراد به ما هو المحسوس والمشاهد يعنى كما ان فى الحس والمساعدة شيئاً (موجوداً قائماً بذاته) كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركباً كالحیوانات والاعجار والاشجار او مجرداً كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر (و) شبهاً (موجوداً قائماً بغيره) كالاعراض والعرض هو شئ موجود قائم بغيره كالسواد والابيض وغيرهما من الالوان فانه لا تقوم بانفسها وانما تقوم بمخالها

فان اسواد مثلاً من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان يحكم عليه وبه فان
 قيل العرض يصح ان يحكم عليه كقولك المسلم حسن والجهل قبيح ويصح
 ايضا ان يحكم به كقولك هذا اسود وهذا يباح قلنا ذلك انما يصح من حيث
 وجوده لا من حيث لفرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه مشابه
 للموجود الخارجي الذي هو قائم بذاته في صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا
 لدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجي الذي
 هو قائم بغيره في عدم كون كل واحد منهما وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا
 (كذلك) اي كان الموجود اذ ارادى قسمان موجود قائم بنفسه اي بذاته وموجود
 قائم بغيره كذلك الموجود (في الذهن) قسمان (معقول) خبره مبتدأ محذوف اي
 (هو) اي ما هو في لذهن هو اي تلك المعقول في الذهن (مدرك) اسم مفعول من
 'درك' اي 'علو' (مصدرا) اي حال كونه مقصودا (المحوظ) خبر بمصد خبر لقوله
 (هو في ذاته) لاني 'التعبير' (يصح) اي ذلك المعقول المذكور قصد المحوظ في ذاته
 (لان يحكم عيه) لان يحكم به) كما عيان العائبة عن الحس البصري اذا لاحظها
 العقل قصدا وبذلك تكون مدركة قصدا ومحفوظة في حد ذاتها وتصلح لان يحكم
 عليها مثلاً التماس حيوان يحرك فكله الاعلى عند المضغ ويصح لان يحكم بها
 مثل نوع من الحيوان تمسح اسكن في انبل (و) في الذهن (معقول هو) اي ذلك
 المعقول (مدرك) اي ما هو (بها) يعني من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعا
 لذلك الغير (وآلة) عطف على قوله مدرك معنى يكون ذلك المدرك بالتبع آلة وسيب
 (للاحضنة عيه) يعني للآحضنة الغير الذي يكون ذلك المدرك تبعا حاله فيه ويكون
 ذلك الغير محلا له فيكون المعقول الذهني ايضا قسمين قديم مرة فيكون اللفظ
 الدال على معنى في نفسه كالمعقول الذهني المدرك قصد المحوظ في ذاته ويكون
 اللفظ الدال على معنى في غيره كالمعقول الذهني المدرك تبعا الذي يكون آلة
 للملاحظة عيه (فلا يصلح لشيء منهما) اي من المحكوم عليه وبه تأمل ولا تكن
 من السافلين تحركة لافلاك اذا لاحظتها العقل تبعا لافلاك وجعلها آلة
 لملاحظتها لم يصح ان يحكم عيه وبها لانها لا تترك قصدا واما اذا
 لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار
 آخر ولما قسم لموجود لذهني الى قسمين كالموجود الخارجي ردان يوضحه
 بآراء مناله فدل بآراء التي تغيب التفصيل (فابتداء) لفظ التفصيل ولا يصحاح
 بين المعنيين الاخيرين (مثلاً) منصوب على المصدرية اي يمثل مثلاً من غير
 لفظه والجملة حال من لمبدأ وهو ابتداء والحال من لمبدأ جازع عدد المصنفين
 او على الخالية اي حال كونه بمثلاً (نلاحظه) اي لاحظ معنى الابتداء باعتبار

المضاف (العقل) وهو الاولى (قصدا) اى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الشرفسة لان قولك جاءنى زيد راكبا وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظله (مكان) اى معنى الابتداء المحفوظ قصدا وبالذات (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بعد خبر (فى ذاته) اى ذات لفظة الابتداء يعنى يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة الى شئ آخر يلاحظه كذلك فى حد ذاته لافى حد غيره فحينئذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (وزنه) عطف على قوله كان اى زعم ذلك المفهوم بالاستقلال المحفوظ فى حد ذاته (تعقل متعلقه) بكسر اللام والمتعلق ههنا ما اضيف اليه افعلا لابتداء مثل ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة او غير ذلك (اجالا) نصب على التمييز من النسبة الاسنادية (وتبعاً) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الخارج والجار والمجورور فى قوله (من غير حاجة الى ذكره) اى ذكر ذلك المتعلق فى فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعنى زعم ذلك المعنى المفهوم باستقلال تعقل ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله فى الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء المحفوظ فى ذاته حال كونه ملايسا (بهذا الاعتبار) اى اعتبار ملائمة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات (ملول لفظ الابتداء فقط) يعنى ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الاقصدا وبالذات فحينئذ (فلا حاجة فى الدلالة) اى فى دلالة لفظ الابتداء عليه (عليه) اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية (الى ضم كلمة اخرى اليه) اى لفظ الابتداء (لتبدل) اللام متعلق بلتني مسلوبا عنه التنى بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم اوالى الكلمة باعتبار الانجمل فى لبيل تأمل (على متعلقه وهذا) اى ما قلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء لعقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى المحفوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان للاسم والفعل) اى لكل واحد منهما (معنى مكانا فى نفس الكلمة الدالة عليه) اى فى نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فحينئذ يصلح ان يحكم عليه ان كان تلك الاسم مما يبدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس ويصلح ان يحكم به ان كان مما يبدل على النسبة والحب مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فحينئذ يصلح ان يحكم به فقط لان الفعل لبس له دلالة على الذات حتى يصلح ان يكون محكوما عليه فلما

كانت دلالة على الحدث والنسبة لم يصلح لأن يكون محكوما عليه لبا فيكون
مسندا دائما على ماسبا في له زيادة لتحقيق (و) اما (اذا لاحظت) اى مفهوم
لفظ الابتداء (العقل) لكن (من حيث هو) اى مفهوم لفظ الابتداء (حالة
بين السير والبصرة مثلا) يعنى من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيها
ولبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها (وجعله) اى جعل العقل مفهوم لفظ
الابتداء (آلة) ووسيلة (تعرف) مصدر من باب التفعّل ومضاف الى المفعول
وهو قوله (حالتها) اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعرف
ان السير حال ومسنداً منها وهى محل ومكان له (كان) اى مفهوم الابتداء بهذا
الاعتبار (معنى غير مستقل بالمفهومية) من لفظ الابتداء بل يحتاج فى استقلال
المفهومية من لفظ الابتداء الى الضم للسير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامها
اليه مستقلا بالمفهومية (و) حيث لا يصلح أن يكون محكوما عليه وبه لعدم
كونه مستقلا فى الدلالة على معناه (ولا يمكن) عطف على قوله يصلح (ان يتعلّل)
مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل
يمكن اى لا يمكن ان يتعلّل مفهوم لفظ الابتداء بنى من الاشياء (الابذكر متعلقه
بمقصوده) اى الابذكر متعلق بمخصوص له كالسير والبصرة (ولا) زائدة لتأكيد
التنقي (ان يدل) مبنى للمفعول (عليه) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع
الى ذلك المفهوم اى ولا يمكن ايضا ان يدل على ذلك المفهوم بنى من الاشياء
(الابضم كلمة دالة على متعلقة) اعلم كونه ملحوظا قصدا وعلم كون ذلك للمعنى
ايضا مستقلا بالمفهومية (والحاصل) اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء
وبين لفظ من (ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى) مستقل بنفسه فى المفهومية
يصلح لأن يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظه الحيوان موضوع لمعنى كلى
مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما (و) اما (لنفسه من) فهى (موضوعه)
لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع عليه لفظ الحيوان وكما ان لفظ
رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قال الشارح (لكل واحد
من جزئياته) اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء (المخصوصه)
صفة للجزئيات (المتعلقة) صفة بعد صفتها قوله (من حيث) متعلق بقوله
المتعلقة (انها) اى تلك الجزئيات (حالات) يعنى كل واحد منها حالة (لمتعلقاتها)
اى لمتعلقات نفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعلّق من حيث ان كل
واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (والآلت) عطف على حالت يعنى ان كل واحد
منها رابط (لتعرف احوالها) اى احوال المتعلقات (وذلك المعنى الكلى) اى
الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن ان يتعلّق قصدا) اى حال كونه مقصودا

من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه
(ويلاحظ) عطف على يتعلل اى ذلك المعنى الكلى (في حد ذاته) يعنى في حد
نفس لفظ الابتداء لاقى غيره (فحينئذ يستقل) ذلك المعنى الكلى المتعقل فصدا
لمحفوظ في نفسه (بالمفهومية) من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى
اليه (ويصلح) ذلك المعنى (لان يكون محكوما عليه) نحو الابتداء واقع وثابت
(و) يصلح ايضا لان يكون محكوما (به) كقولك هذا هو الابتداء (واما تلك
الجزئيات) الموضوع لكل واحد منها لفظة من (فلا تستقل بالمفهومية) من
لفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة في حد ذاتها (و) حينئذ
(لا تصلح) يعنى تلك الجزئيات (لان تكون محكوما عليها) (و) محكوما (بها) لما
عرفت غير مرة (اذ لابد في كل واحد منهما) اى من المحكوم عليه ومن المحكوم به
(ان يكون معناه) مستقلا بالمفهومية (ملحوظا قصدا) وبإدراك وقوله (ليمكن)
عنه لقوله اذ لابد لكل واحد الى آخره (ان نصبر) مبنى للمفعول (السبب) نأثبه
(ينسب) اى يبين كل واحد الى آخره (وبين غيره) اى غير ذلك الكل فالضمير ان
يرجعان الى كل في قوله اذ لابد في كل واحد الخ يعنى ان كان ذلك الكل مسندا اليه
فغيره يكون مسندا وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه فحينئذ
تحصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) التى كانت لفظة من موضوعا لكل
واحد منها (لا تتعقل) مبنى للمفعول نأثبه ما استكر فيه (الاب كرمته لفظاتها)
فكيف نستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون التعقل
مقصودا بالذات وملحوظا في الواقع (لتكون) تلك الجزئيات (آلات) ورابطة
(للملاحظة احوالها) اى احوال المتعلقات (وهذا) اى ملاحظة العقل من
مفهوم الابتداء من حيث هو آلة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف
حالتها (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان الحرف كلمة تدل على معنى)
حاصل (في غيرها) يعنى ان لفظة من مثلا لا تدل على معنى حاصل في نفسها بل
انما تدل على معنى في غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير من
البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا (واذا عرفت هذا) اى التحقيق
الناسى في ارباع الضمير المجرور في نفسه الى المعنى والى لفظة مادل والمراد من
هذا ان لافرق بينهما في المال واتما الفرق بينهما في التوجيه فقط (علمت ان
المراد بكيونة المعنى في نفسه) بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى
(استقلاله بالمفهومية) يعنى ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا في ذاته
(و) ان المراد (بكيونة المعنى في نفس الكلمة) بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول
الذى هو عبارة عن الكلمة (دالاتها) اى الكلمة (عليه) اى المعنى بنفسها (من)

غير حاجة إلضم كلمة أخرى إليها) أي إلى الكلمة الدالة يعني أن تكون تلك
الكلمة مستقلة في الدلالة بحيث لا تحتاج إلى معاونه كلمة أخرى (لأستقلاله) أي
المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعني إذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر
وتوجيه لا في المأل ولواقع لأن ما لهما واحد (فرجع) مبتدأ (كيونة المعنى
في نفسه) على التفسير لسان (وكيونة المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه) على
التفسير الأول (لى مر واحد) الجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ
(وهو) أي الأمر الواحد (استقلاله) أي المعنى (بالمفهومية) وصحة صكوته
محكوما عليه وبه ولسا فرغ من بيان أن يكون الضمير المجرور تارة راجعا إلى ما
الموصوفة وأخرى إلى المعنى وبيان أن لا فرق بينهما في المأل وهو الاستقلال
بالمفهومية كما سبق بل لفرق بينهما ليس إلا في التوجيه أو ديهنا بيان ما هو الأول
والأبق منها فقال بالغة المفيدة للتفصيل (ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه)
الضمير مبتدأ المجرور صفة في نفسه الجار والمجرور صفة بعد صفة في هذا الكتاب
صفة لقوله في نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب
(محتمل) خبره (نرجع) أي أن يراد رجوعه (لى ما الموصولة أو) الموصوفة
(التي هي عبارة عن الكلمة) كما في التفسير الأول فحينئذ يكون تذكير ذلك
الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول أو الموصوف
رعاية لجانب اللفظ لأن النحوى يبحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا) أي احتمال
رجوع الضمير المجرور في نفسه إلى الموصول (هو الظاهر) بمسبق قوله (ليكون)
تعطيل الحكم بالظهور أو الرجوع أو للاحتمال لأن سبب صحة المعنى على تقدير
وقوع المحتمل (على طبق ماسبق) أي ليكون إرجاع الضمير إلى الموصول مطبقا
لماسبق (في وجهه الحصر) في إرجاع ذلك الضمير إلى الكلمة وهو قوله لأنها
أما أن تبدل على معنى في نفسها قوله (من كيونة المعنى في نفس الكلمة) بيان لما في
قوله ماسبق (ويحتمل أن يرجع) أي أن يراد رجوعه (إلى المعنى) قوله (نليها)
تعطيل لقوله ويحتمل المعطوف (على صحة إرادة كلا المعنيين) أحدهما أن يكون
في نفس مائل والثاني أن يكون في نفس المعنى كما سبق تحقيقه (ولكن) استدراك
من الاحتمالين أي إلا أن (عبارة الفصل) التي في تعريف الاسم وهي قوله الاسم
مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقترن (ظاهرة في المعنى الأخير)
وإن كانت محتملة احتمالا بعبدا غير ظاهري في المعنى الأول (وهو) أي المعنى الأخير
(إرجاع الضمير) الذي في نفسه (إلى المعنى لعدم مسبقيتها) تعطيل لظهور
العبارة في المعنى الأخير وضمير مسبقيتها راجع إليها والباء في قوله (بما يدل)
منطلق بقوله مسبقيتها (على اعتبار كيونة المعنى في نفس الكلمة) أشار إلى

ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الادعاء وكان وجهه قرب مرجع الضمير وسبوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذ اثار ضميرين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب بصير حائلا للابعد كذا قاله المحسبي (ولهذا) اى لكون عبارة المفصل غير مسبقة بمبدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة (جرم المصنف هناك برجوعه الى المعنى) اى شرح تلك العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة قوله (وبما سبق من التحقيق) وهوان لم اذ يكون المعنى في نفسه استغلاله بالمفهومية يعنى لا يحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله (ظهر) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه طرفا ليسوا للمحصر لان الظهور منحصر بما سبق (له لا يختل حد الاسم جمعا) يعنى لا ينتفض تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما سيحى (ولا) يختل (حد الحرف منعاً) بل لم يكن مانعا لاختياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله (بالاسماء) متعلق بقوله لا يختل (اللازمة) بصفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه لقوله اللازمة على نوال جاء في زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو صاحب وضعا مستقلا بالمفهومية من لفظ ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى (وفوق) قضاء وضعا علوا وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد علو (وقدام وخلف) منتها (الى غير ذلك) المذكور من ذات وغير ذلك قوله (لان معانيها) اى معنى كل واحد من تلك الاسماء (مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة في حد ذاتها) اى في حد ذاتها فتكون تلك الاسماء داخلة في تعريف فيكون تعريفه جامعا لافرادها وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اختياره فيه الا انه (لزمها تعقل متعلقاتها) وهى ما اضيفت هى اليه مل ذو المال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتها مثل زيد نوال العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك (اجبالا) نصب على التمييز من نسبة الزوم الى فاعله وهو التعقل (وتبعها) عطف على قوله اجبالا يعنى كما ان مفهوم الابتداء معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ في حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجبالا وتبعها من غير حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ في حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها في الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراكه من قوله لان معانيها مفهومات كلية الى آخره (لما جرت عادة العرب واستمرت) باستعمالها

اى باستعمال كل واحد من تلك الاسماء (في مفهومها) اى في مفهوم كل
 واحد منها حال تكون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة
 متعلقة اى متعلق مخصوص لكل واحد منها كالم والمال وغيرها وهذا
 في لفظ ذى فله لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس
 وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقا له (لانه) اى الاستعمال في مفهومها
 مضافة الى متعلقات مخصوصة (الفرض من وضعها) اى وضع كل واحد
 منها (لزم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزم اى لزم ذكر متعلق كل واحد منها
 (لأنهم هذه الخصوصيات) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف
 اى ليقيم السامع المتعلق بخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا)
 اى لا يلزم ذكرها (لأجل فهم اصل المعنى) لأجل ان يفهم السامع المعنى اللغوي
 لكل واحد منها (فهى) اى كل واحد من هذه الاسماء وتأتي باعتبار الجمع
 لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها) اى دالة على
 معانيها اللغوي لكل واحد منها حال كون تلك المعاني (معتبرة في حد نفسها)
 اى في ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معان معتبرة
 (في حد غيرها فانها هي) هذه الاسماء (داخلة في حد الاسم) و (لا) تكون
 داخلة (في) حد (الحرف) حتى يتفرض حد الاسم جمعا و حد الحرف منعيا
 فيكون حد الاسم جامعا لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا لافراده فلم يلزم
 ان يختل حد الاسم جمعا و لحد الحرف منعيا (ولما كان الفعل د ل ا على معنى)
 كائن (في نفسه) حال تكون دلالاته (باعتبار معناه) اى معنى الفعل
 (التضمنى اعنى الحدث) المدلول عليه بالمادة لان معناه المعاني غير مقترن
 باحد الازمنة ولا لزم اقتران الزمان بالزمان فيكون لسي مقتربا بنفسه ورد
 بالمعنى ما يشمل المعنى التضمنى وغيره فدخل في حد الاسم لفعل قول الدلالة
 اللفظية لوضعية تنقسم على ثلاثة قسام المطابقة كدلالة الانسان على
 الحيوان الناطق ولفعل على الحدث والزمان وتضمن كدلالة الانسان على الحيوان
 الناطق في ضمن الحيوان الناطق ولفعل على الحدث والزمان في ضمن الحدث
 والزمان والالزام كدلالة الانسان على قابل اعم ووضعية لكاتبه والفعل على نسبتها
 فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه نعتيا (معتبرا) وضعية (مع احد لازمت) ثلاثة
 في لقسم من لفظ الفعل (اخرجه) جواب لما اى اخرج المصنف لفعل (بقواه)
 (غير مقتربا باحد الازمنة لثلاثة) اى غير مقترن مع احد) يشير الى ان ل في قوله باحد
 بمعنى المصاحبة كما في قولك اشتريت الفرس يسرجهاى مع سرجم الازمنة جمع قلة
 على وزن الامثلة (لثلاثة) صفة لازمة او رده بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا

لان بعد تتبع موصوفه ن كان جمعا في لافر د يعني ان كان مفردة مذكرا
 ورد مذكر كما ينبغي ان فيه لان الازمنة سبع زمانون كان مؤنثا ورد مؤنثا
 نحو ٥ حتى التسوية للثلاث وكافي قوله تعالى ٥ مفرها عيهم سبع لبال وثمبة
 يلم ٥ (في لفهم) تنوع بقوله مقترن ي في تفهلم المعنى المدلول عليه
 بالاستقلال (عن لفظ ل عابه) ي على المعنى (فهو) ي قوله صير مقترن
 بالجر (صفة بعد صفة) لان لصفة الاول قوله في نفسه وهذه هي لثانية
 فيكون من قبيل تعدد لصفة مثل ٥ من زيد لعلم لفضل (المعنى فبالصفة
 الاول) لباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعني بقوله في نفسه لان حرف يدل
 على معنى في غيره / في نفسه (عن حد الاسم ويا) لصفة (لثانية) خرج عن حد
 الاسم (لفعل) ايضا لان لفعل ون دل على معنى في نفسه لان ذلك المعنى
 مقترن بلحد الازمنة قم حد الاسم جماعا وعا (والمراد بعدم الاقترن) لمفهوم
 من قوله غير مقترن (ن يكون) لاقتران (بحسب لوضع الاول) ونعاقبه
 بالاول لان في بعض الاسماء وضعين كالاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع
 اول المصدر وثانيها وضع للفعل مثلا ان صوضع اول السكوت وثانيها السكت
 والمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه حيث يدل
 على معنى في نفسه غير مقترن باحدهما لا لوضع الثاني لانه حيث يدل على معنى
 في نفسه مقترن باحدهما وقبل لم يكنف بقوله بحسب لوضع وقبده بالاول لانه
 لا ينفق في محال اسماء الافعال واخراج الافعال المسطحة عن الزمان (فدخل
 فيه) اي في حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها لما منقولة) عن شيء الان
 بعضها منقول (عن المصادر الاصلية) اي عما يكون مصدرا في اصل وضعه
 (سواء كان النقل فيه صريحا) اي سواء ممكن ان نقل ذلك البعض صريحا
 بان يكون في اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد
 لتصغير وحذف الزوائد (مخرويد) وهو في الاصل مصدر اورد اروادا الا انه
 صغر بمحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم بمعنى ارفق ارفقا ويجوز ان يكون
 تصغير رود اي رفق وحيث لا يكون محذوف الزوائد وفي الرضى على
 ثلاثة قسما اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى
 المفعول كضرب الرقاب ولثاني ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة
 للمصدر نحو سر رويدا اي مر دوبا او حلا نحو سر رويدا اي مر دوبا
 ولثالث ان يتقال المصدر لاسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقلب المصدر مفعلا
 للفعل ولا يقدر للفعل قبله نحو رويدا الى هنا كلامه (فانه) ي رويد
 (قد يستعمل) ي قبلا (مصدرا) بمعنى ارودا مضافا مثل رويد زيد كضرب

الربوب وسمي عن بعض العرب رويده نفسه حيث جعل مصدرا مضاعفا (ايضا)
 اي كما يستعمل اسم فصل (و) كان النقل فيها (غير صحيح) يعني يكون على
 وزن المصدر واكن لا يكون في الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيات)
 لانه ليس بمصدر الا انه سمي مصدرا مجازا نسبة باسم ما يوزنه نحو قولة مصدر
 قوفي (لانه وان لم يستعمل مصدر) في استعمال العرب ولا في استعمال غيرهم
 (لانه) يكون (على وزن قولة مصدر قوفي) يقوي قوفاً ويقفة اي صاح
 يصبح يقال اللهجة تقوي حين تأتي ببعضها الي تصبح من فرحها وسرورها
 قوفاً ويقفة على وزن فعل فصلة ولا ولا وكانه في الاصل هيبة قبت لسان
 التحركة لقا (وعن المصادر التي كانت في الاصل اصونا) يعني اما بعضها منقول
 عن المصدر الذي كان في الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسماله ثم نقل منه
 وجعل اسما للفعل المستق من ذلك المصدر سمي المصدر باسم مدلول المقول اليه
 ولا (نحو صوم) بمعنى اسكت وكفف (و) ما بعضها (عن الطرف) مثل
 امل وخلف وصير ذلك (و) منقول (عن الجار والمجرور نحو املك زيدا) فان
 املك كان في الاصل طرف مكان لانه من لجهات است ثم نقل منه وجعل اسم
 فعل ونصب زيد بعده جعل علامة لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه اما ان يكون
 التحذير او التحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر مما يؤذيك من يديديك كالحية
 ونحوها وعلى الثاني يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم بمعنى احذر لو تقدم
 وعلى هذا يكون نصب زيد بترع الخافض كما نريد اسم لامهل (وعليك زيدا)
 فيه نشر على ترتيب لف فانك في الاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل
 اسم فعل وهو زم بكسر الهمزة امر من زم يلزم من باب علم وجعل نصب زيد
 قريسة لهذا الفعل (فليس لشي منها دلالة) بحسب الوضع الاول على معنى
 مقترن (باحد الازمنة الثلاثة) اما الاول وهو رويده فلان مضاه المدلول عليه
 بالوضع الاول هو لامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة حين يفهم من لفظ
 رويده ولثاني وهو هيات فلاه في الوضع الاول بمعنى البعد لغير المقترن باحدها
 حين الفهم واما الثالث فهو ان صه يدل على اسكوت (بحسب الوضع الاول)
 وذات غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو املك فلاه في الاصل طرف مكان
 مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لا يقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلان
 لفظ عليك مضاه الاستعلاء وذلك للمعنى غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها
 الدلالة على المعنى المصدرى المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه)
 اي عن حد الاسم (الافعال التسلمة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اي عن
 الاقتران بالزمان يعني باحد الازمنة كاقفال المقاربة (نحو عسى وكاد) وغيرهما

فأنه ساقى أصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان لأنها انسحبت عنها تدل
على مطلق القرب وأفعال المدح والذم فأنها يضاد دالة على معنى مقترن بالزمان
الماضي لأنها انسحبت عنه لقصد الدوام في المدح والذم وليكون المدح ولزم
مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان وكذا أفعال التعجب (لاقتتان معناها) أى معنى
الأفعال المنسحبة عن الزمان (به) أى بالزمان (بحسب أصل الوضع) ولكن انسحبت
عنها الزمان لارضى من الأغراض (وخرج) معطوف على خرج أو على دخل
(عنه) أى عن حد اسم الفعل (المضارع) ثلاثيا أو باعيا أو غيرهما (أيضا)
كما خرج عنه الأفعال المنسحبة عن الزمان (فانه) أى المضارع (على تقدير)
متعلق بقوله يدل النى هو خبران (اشتراكه بين الحال والاستقبال) فيه إشارة
إلى الاختلاف فيه لأن في المضارع ثلاثة أقوال الاشتراك بين الزمانين ما لم تكن
قرينة الخصوص وإن يكون حقيقفة في الاستقبال ومحاذ في الحال بعلاقة الجزئية
وإن يكون حقيقفة في الاستقبال بعلاقة الجزئية (يدل) أى المضارع (على)
معنى مقترن بجملة (زمانين معينين) وهما الحال والاستقبال (من الأزمنة الثلاثة)
وأدلى المضارع على معنى في نفسه مقترن بالحال والاستقبال (فبدل على واحد
معين أيضا في ضمنها) يعنى فبدل على معنى في نفسه مقترن بأحد الزمانين المعينين
هما الحال والاستقبال (أدلى بفتح) مبنى للفعول أى لا يمنع لأن القدر المنع يقال
قد حصى منه (في الدلالة على معين الدلالة) تأبى (على ما) أى على المعنى الذى
هو (سواء) أى غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد
منهما غير معين أى لا يمنع عند كون المضارع دال على معنى في نفسه مقترن بأحد
ذاتك الزمانين غير معين (نعم) هنا جواب سؤال نأش من قوله أدلى بفتح
آخره وهولته علم أنه لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ماسواه وهل يقدح
في إرادة المعين الزمان المعتبر إرادة ماسواه فأجاب عنه بطريق التسليم (يقدر
في إرادة المعين إرادة ماسواه) سواء كان معنى أو زمانا يعنى حين يراد بكلمة معنى
معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتتان بالزمان المعين لا يراد
غيره لتلازم الالتباس في إرادته وهو غير جائز (وابن) نظرف مكان لانه خبر مقدم
لمسمى (لدلالة) مبتدأ مؤخر (من الإرادة) متعلق بالنظرف يعنى بين الدلالة
والإرادة فرق لأن الدلالة صفة قائمة باللفظ يعنى صفة اللفظ والإرادة صفة قائمة
بالتكلم يعنى صفة التكلم وإذا أراد التكلم باللفظ معنى واقتران بالزمان لا ينبغي له أن يريد
بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى أو الاقتتان بالزمان الآخر لانه يكون فيه التباس
بعض المعاني ببعض وهو لا يجوز وإذا دل لفظ على معنى واقتران بزمان يجوز
أن يدل على غيره أو يقترن تأمل وانصف ولأنال جهلك (ولما فرغ) المصنف

(من بيان حد الاسم اراد) هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ والمعنى (ليفسد) اى يعلم المصنف بذكر بعض الخواص (زيادة معرفة به) اى بالاسم لان الشئ اذا عرفت اولاهم ذكر بعض ما يختص به يلزم زيادة معرفة به (فقال) (ومن خواصه) اما مبتدأ على تأويله بالبعض اى بعض خواصه لان من فيه للبعض او خبر مقدم (منها) حال من فاعل قال اى من اول الامر (نصفه) متعلق بقوله منها على وزن يفعه (جمع الكثرة على كثرتها) اى على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منها لان جمع الكثرة ما يمتثل على ما فوق العشر اى ما لانهاية له (و) منها ايضا (عن التبعية) اى بكلمة من التى تقيد معنى التبعض فى مدخولها وافادة ان الخواص المذكورة بعض منها (على ان مذكوره) اى مذكوره المصنف من الخواص (بعض منها) اى من خواص الاسم (وهى) اى الخواص (جمع خاصة) كنوا صر جمع ناصرة (وخلاصة الشئ ما يختص به) اى بالشيء (ولا يوجد فى غيره) اى الخواص (اما شاملة لجميع افراد ماهى خاصة له) وبقيل لها عرض لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكتاب بالقوة للانسان) يعنى ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت فى قسوته وذاته وركبت فى طبيعته ولذا كانت شاملة لجميع افرادها (او) هى (غير شاملة) لجميع افرادها هى خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكتاب بالفعل له) اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل لا توجد فى جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افرادها وتسمى هذه بنوعيتها خاصة باختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم ترسم بانها كلي يقبل على ما تحت حقة واحدة قولاً وعرضاً لانها وبها هذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل لاني لان اللام لا يوجد فى جميع افراد الاسم لانه لا يدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوهما وكذا الخبر لانه لا يدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف ونحوهما وكذا التنوين حيث لا يدخل غير المنصرف وما عرف باللام او بالهاء ونحوهما وقس على هذا غيرهما (فن خواصه) الاسم (دخول) اما مبتدأ او خبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو (اللام) (اى لام التعريف) لكون اللام شايعة فى هذا التقسيم فيما بينهم بحيث يتصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقلم ايضا يؤيده (ولو قال) المصنف (دخول حرف التعريف) مكان دخول اللام (لكان) قوله (شاملاً للميم) الذى يستعمل حرف تعريف (فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم) على لغة جبر فى جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم فى ايتهم حرف التعريف كاللام حيث قال امن امير مصيلا فى امسور وقبل على امة طى فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم (ليس من امير مصيلا فى امسور) ليعاين الجواب

السؤال وقيل لم يصدر منه صلى الله تعالى عليه وسلم في غير هذا الحديث (لكنه)
 أي الآن المصنف (لم يتعرض له) أي لدخول مثل هذا الميم (اصدم شهر تولاه)
 أي لأن دخول اللام (خصر) وللاكتفاء بذكر الأصل عن لفرع لأن اللام
 أصل في التعريف ودخول لفرع في الأصل كثير شائع (وفي اختياره) أي لمصنف
 (للام) فقط ولم يضم الألف إليه حيث يقول دخول الألف واللام كما دل بعض
 (شارة إلى أن) اختاره عنده ما ذهب إليه سيويه) لأنه في حرف التعريف ثلاثة
 مذهب واختار منها عند المصنف مذهب سيويه لأنه يقتدى في هذا الفن
 ومذهبه يكون أقوى المذهب (من أن يسان لما في قوله ما ذهب إليه) (د)
 (التعريف) يعني أكلة التعريف وحرفه (هي للام وحدها) يعني دل كونها
 منفردة ومستقلة في التعريف حيث لا يشاركها شيء من الحروف ونما اختر
 اللام لأنها للتخصيص وضما وهو جزء من التعريف ولأن اللام ثابت مع الاسم
 المعروف درما وابتداء بخلاف الهمة (زبدت عليها همة الوصل اعتذر الابتداء
 بالسكن) لأن اللام زبدت أولا ساكنة ولم تحرك وإن كان الأصل في الكلمات
 الموضوعية على حرف واحد الحركة لأنه لو حرك بالضم لزم النقل ولو حرك
 بالفتح لا لبست باللام الابتدائية وبالكسر لا لبست باللام الجارية فزبدت همة
 لوصل لأنها كثير ما تزداد عند لزوم الابتداء بالسكن ليتمكن الابتداء به ووال
 المحشى ونصر مذهب سيويه بأن تعريف نقض التأكيد دليله حرف ساكن
 فيناسب أن يكون دليله حرفا ساكنا (وأما الخليل) بن أحمد استاذ سيويه
 (فقد ذهب إلى أنها) أي حرف التعريف كلمة (ال كهل) يعني كما أن هل مع الحرفين
 مفتوح الأول ساكن الآخر حرف استفهام كذلك ال معها أيضا حرف تعريف
 لأنه لما رأى في جميع الاستعمالات أن الهمة لا تنفك عن اللام في الكتابة درجا
 وابتداء ولو كانت زائدة لجاز حذفها في بعض الاستعمالات كما هو حال حروف
 الزوائد ذهب إلى أنها أصلية غير زائدة كاللام (و) أما (البرد) فقد ذهب (إلى
 أنها) أي حرف التعريف (الهمة المفتوحة) لما مر أن الأصل في الكلمات
 الموضوعية على حرف واحد الحركة ولقحة لما كانت أخف اختيرت (وحدها)
 لأنه لما رأى أنها كثير ما تستعمل بنفسها موضوعية لمعنى من المعاني كالاستفهام
 والتداء وغيرها ما هي تكون للتعريف وحدها (زبدت اللام) بعدها (للفرق
 بينها وبين همة الاستفهام) والتداء أيضا في مثل أرجل واختار اللام رعاية
 لمدح هين الأخيرين فأنها فيهما للتعريف وحدها أوجزه وههنا زبدت
 لبثت التعريف (ونما اختص دخول حرف التعريف) على مذهب ثلاثة
 (بالاسم لأنه) أي حرف التعريف موضوع (لتعين معنى مستقل بالمفهومية

يدل عليه لفظ مطابقة) وذلك المعنى لا يوجد الا في الاسم سواء كان
جائدا او مشتقا في الرضى لكونها موضوعا لتعيين الذات للدلول عليهما
مطابقة في نفس لدل (والحرف لا يدل على معنى مستقل) بل يدل على
معنى في غيره (وللفعل) وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية الا انه
(يدل عليه نفي لا مطابقة) فلا يدخل بينهما حرف لانتفاء الشرط
ونتفاء الشرط يستلزم انتفاء اشروط (وهذه الخاصة) عن حرف التعريف
(لست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر)
(اوتواها) (وسمى الاشارة) وكذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف
فلا يحتاج الى تعريف (و) لا يدخل ايضا (غيرها) اي غير الضمائر
كاموصولان) كالنوني وما ومن وغيرها كالضائف بالاضافة للمؤوية
والاعلام الشخصية والسادى وغيرها لانها معارف فلا تحتاج الى التعريف
فتكون هذه الخاصة عرضا مقاربا كالكاتب بالفعل للانسان (وكذلك)
خبر مقدم يعنى كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له (سائر) اي
باقى (الخصوص الخمس المذكورة ههنا) اي في بيان خواص الاسم يعنى باقى
الخواص الخمس التى ذكرت في بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد
اليه والاضافة لبس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد
الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى واللفظى ثلاثة وقسم الاسم
منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قسم الجر
على التنوين لانه يحصل بالاعمال فكله مما يدخل في الاول فقال (و) (منها)
(دخول) (الجر) يريد ان قوله الجر معطوف على المدلول يعنى على الاسم الا
ان الدخول فيه مجاز عن الحقوق بعلاقة العروض (واما اختص) معنى
للفاعل (دخول الجر) اي حقوق الجر (بالاسم) متعلق بالاختصاص ودخل
على المقصور عليه (لانه) اي الجر (اثر حرف الجر) لان حرف الجر عامل وعمله
الجر كما ان الجر اثر حرف الجر في الفعل المضارع (في) الاسم (المجرورة) اي
بحرف الجر (لفظا او) في المجرورة (تقدير) تفصيل لحرف الجر لا الجر سواء
كان حرف الجر لفظا اي ملفوظا او تقديرا اي مقدرا يؤيده قوله (كافى الاضافة
المضوية) فان الجر فيها حرف الجر تقديرا كما سبأني (ودخول حرف الجر
لفظا) نحو مرت زيد (وتقدير) نحو غلام زيد في تقدير غلام زيد (مختص
بالاسم) وانما كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره لنى
هو الجر بالاسم ايضا لانه لا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اي حرف الجر وضع
(لافضاء) اي لا يوصل (معنى الفصل الى الاسم) كما سبأني ان حرف الجر

اصطلاحاً ما وضع لافضاء الفعل او مضافه الى ما يليه (فينبغي ان يدخل الاسم)
يعنى ان يكون من خواصه (ليفضى) اى ليوصل (معنى الفعل اليه) اى الى
الاسم الذى صار حرف الجر من خواصه لان الشئ مالم يناسب للشئ ولم يكن
من خواصه لم يقدر ان يفضى اليه غيره (واما الاضافة اللفظية) جواب عن
سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه فى الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل
فيه مع ان حرف الجر غير منصوص فيه لافقلا وهو ظاهر ولا تقدير المسابى فى
ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغى ان يكون
لفعل مضافا اليه به لا يكون الجر موجودا بدون حرف الجر فلا يكون الجر مطلقا
مختصا بالاسم بل قد يوجد فى لفعل ايضا فاجاب عنه بقوله وما الاضافة
اللفظية (فهى فرع للمعنوية) بناء على ان اللفظية تفيد التخصيص فقط
والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف معا وتخصيص والتخفيف فتكون
اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزء الشئ يكون فرعه لانه محتاج
اليه فحينئذ ان كانت اللفظية غير مختصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم
زم زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع ولذا قال الشارح (فينبغي ان لا يختلف)
الفرع وهو اللفظية (الاصل) وهو المعنوية والمخالف لانه لا تكون الا (بان
يختص) الفرع (بما يختلف ما يختص به الاصل) والموصول الاول عبارة
عن الفعل وفسره الشارح بقوله (اعنى الفعل) والموصول لثانى عبارة عن
الاسم ومخالفة تكون بان يختص الاضافة اللفظية بالفعل والمعنوية بالاسم
(او يزيد) عطف على يختلف الاول اى فينبغى ان لا يزيد الفرع (عليه)
اى على الاصل وذلك لا يكون الا (بان يعم الاسم والفعل) اى بان يوجد
الفرع فى الاسم والفعل يجوز ان يعطف على يختص الاول اى فينبغى
ان لا يختلف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعم من هذا السؤال
والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام
المصنف فى بحث الاضافة وما اذا كان حرف الجر مقدرا فيها على ما فهم
من تقسيمه بقوله وهى معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب من الجر فيها
يتكون بتقدير حرف الجر ايضا (و) (منها) اى من خواص الاسم (دخول)
(التنوين) (باقسامه) الخمسة (التنوين التزم) فيكون الاستثناء متصلا
لانه فى كلام موجب تلم فيه نصب المستثنى (وسمى فى آخر الكتاب) اى كتاب
الكافية (تعريفه) اى تعريف التنوين وهو نون ساكنة تنبع حركة الآخر
لاننا كبد الفعل (وبان اقسامه) واقسامه خمسة الاول تنوين التمكن يعنى
بدل على امكنية الاسم فى الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفا مثل

زيد ورجل وضارب والفق تنوين التثنية وهو الفارق بين المعرفة والتكرة
يعني يكون ما دخل عليه غير معين فحوصه بالتنوين فغضاه اسكت سكوتا ما
وقتما وما اذا كان صه غير تنوين فغضاه اسكت السكون الآن والثالث تنوين
الموض وهو ما لحق الاسم هو مضاف عن المضاف اليه يعني بمحذف المضاف اليه
وبعوض عنه هذا التنوين والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر
السالم يعني ما يدخل الجع المؤنث السالم المقابلة فلك النون نحو مسلسات
والخامس تنوين التزم وهو ما لحق لآخر الايالت والمصاريع لتحسين الانشاد
وهذا قسم لا يختص بالاسم بل يدخله واخوه ايضا (على وجهه) متعلق
بقوله سجي (ينذر) مبنى للفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه فاعله
(وهو) اي علة (اختصاص ماعداتنوين) بالنصب (التزم به) اي بالاسم
والاختصاص مضاف ال فاعله وهو الموصول وهو عبارة عن التنوين
وعدا بمعنى فذرا لانه نصب مفعوله لانه فعل ماض تمتد بنفسه سبأ في تحققة
والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين التزم بالاسم (وجهه)
عدم اختصاص تنوين التزم به (اي بالاسم) ولما فرغ من تعداد بعض خواصه
اللفظية شرع في تعداد بعض خواصه المعنوية فقال (و) (منها) اي
ومن تلك الخواص (الاسناد اليه) الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع
على له فائم مقلم الفاعل والعمير ارجع الى الموصول لان المصدر بمعنى
المفعول (وهو) اي الاسناد اليه (بارفع عطف) خبر بمذخر او الجار والمجرور
حال (على لدخول) فيكون مثله اما مبتدا او خبرا (لا) يكون بالجر معطوفا
(على مدخوله) اما على السلام لكونه اصلا او على التنوين لكونه قريبا (لان
المتبادر من الدخول) اما معناه الحضي وهو (لذكر في الاول) يعني ان يكون
مذكورا في اول الكلمة كاللام (او) معناه المجزى وهو (الموقوف في الآخر)
وهو ان يكون مذكورا في آخر الكلمة كالجاء والتنوين (وكلاهما) يعني المذكور
في الاول والموقوف في الآخر (منفيان) يعني لا يوجدان (في الاسناد) فلا يكون
معطوفا على المدخول لعدم لهمة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون
مرفوعا لا تلبس له علامة لفظية لافي الاول ولا في الآخر (وكذا) خبر مبتدا
محذوف اي وكذا الحال يعني كما ان الاسناد اليه بارفع عطف على لدخول كذا
الحال (في لاضافة) وهي ايضا بارفع عطف على الاسناد اليه بارفع او على
الدخول لا تلبس فيها ايضا المذكور في الاول ولا الموقوف في الآخر (والمراد به) اي
بالاسناد اليه (كون لشيء منسدا اليه) يعني همزة افعل تكون للصيرورة مثل امشي
الرجل اي صار ما ماسبة (وقتما اختص هذا المعنى) اي كونه مسندا اليه (بالاسم)

(لأن لفعل) عرض لا يقوم بذاته ولا يتقرر في أن واحد ويكون مفجدا دائما
 وإلهذا (وضع لأن يكون مسندا لبدأ) منصوب على الظرفية أي في الأزمان
 كلها (فقط) لفاء جراء شرط محذوف فقط بسبب على السكون اسم من
 أسماء الأفعال بمعنى أنه أي إذا حكان وضع الفعل لأن يكون لبدأ مسندا له
 عن أن يكون مسندا إليه (فوجعل مسندا إليه) لا يخلو أمان أن يكون مسندا
 أيضا حيثما يلزم أن يكون مسندا ومسندا إليه في حالة واحدة وإذا غير جائز وما
 أن لا يكون مسندا بل يكون مسندا إليه فقط حيثما (يلزم خلاف وضعه) وهو
 أيضا غير جائز ولأن لمسند إليه لابد وأن يكون دالا على الذات تحقيقا أو تأويلا
 وللفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه لا يدل عليهما لا تحقيقا ولا تأويلا فلا يكون
 مسندا إليه أصلا بل يجب أن يكون مسندا لبدأ لكونه دالا على معنى في نفسه
 وإنما قدم الاستناد إليه لكونه عمدة في الكلام (و) (منها) أي من خواصه المعنوية
 (الاضافة) سبق إعرابها (يكون لشيء مضافا) سبق تفسيره أيضا (بتقدير)
 متعلق بقوله مضاف (حرف الجر) لا كون لشيء مضافا (بذكرة) أي بذكرة حرف الجر
 لفظا) أي حال كون الحرف ملفوظا (ووجه اختصاصها بالاسم) أي أنه كون
 الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص لوازها من التعريف) بيان اللوازمها
 من كون المضاف معرفة إذا كان المضاف إليه معرفة نحو علام زيد ويحصل
 تخفيف المضاف أيضا بخفض نونيته (ولتخصيص) أي كون المضاف خاصا بعد
 أن كان عاما حين كون المضاف إليه نكرة نحو علام رجل وتخفيف حاصل فيه
 أيضا (والتخفيف) أي كون التخفيف حاصلًا بالاضافة فقط أما في جانب
 المضاف فقط نحو صار بزيد وأما في جانب المضاف إليه فقط نحو الحسن الوجه
 وأما في جانب المضاف والمضاف إليه جميعا نحو حسن لوجه (به) أي بالاسم
 متعلق بقوله اختصاص لوازها (لأن لفعل نكرة لا يدل على معنى في نفسه)
 لا يقبل شبا منها لكونها عرضا وهو لا من أوصاف لذات والحرف لا يدل
 على معنى في نفسه (وإنما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا) مع أنها محتملة
 لأن يفسر بكون الشيء مضافا إليه أيضا لأن الفعل أو الجملة (يعني الجملة الفعلية)
 أي اختلف في أن المضاف إليه إذا وقع الفعل موقعا يمكن أن يكون فيه مضافا إليه
 الفعل أو الجملة الفعلية مع اتفاقهم في أن المضاف إليه هو الجملة الاسمية تمامها
 إذا ضيف إليها لأن الاضافة من خواص الاسم (فديقم) أي الفعل أو الجملة
 (مضافا إليه) فلا يكون المضاف إليه من خواص الاسم بل يوجد في الاسم والفعل
 أو الجملة فإنهم لا يحتزونه ولهذا فسرناها هكذا (كما) وقع (في قوله تعالى يوم ينفخ
 لصادقين صدقهم) وقوله تعالى يوم ينفخ في الصور يوم يقوم زيد ويوم قسم

زيد (وقد قيل) شار بكلمة قد المغيرة لتقبل ان ادخلت على المصارع الى
 مضعف ما يبنى على هذه لدعوى من حل قول المصنف على المعنى السامع لكون
 الشيء مضاعفا ومضاعفا اليه ماله بعد جد (هذ) ي احد الامرين من لفعل او
 الجملة كائ (بتأويل المصدرى يوم تقع لصديق) اى بتأويل اضافة لمفعول
 (والاضافة) حيث (بتقدير حرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مضمرة
 يكون الشيء مضاعفا ومضاعفا اليه عند من اول يوم يقع الصديقين يوم تقع
 الصادقين والاضافة (مختصة بالاسم وتماقيدناه) ي قولنا كون الشيء مضاعفا
 بقولنا (بتقدير حرف الجر ثلاثا يتقضى ذلك بقولنا مررت بزيد) وتاما ما يزيد
 (بان مررت مضاعف للزيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا)
 اى لغويا فيكون لفعل مضاعفا ايضا لكن يفتقر حرف الجر لا يتقديره فتكون
 الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل
 ولما فرغ من ته يف الاسم ويان بعض خواصه من اللفظية والمضوية شرع
 فى تقسيمه فقل (وهو) (ى لاسم قسمين) يشير الى ان الخبر مخوف والى ان
 الخبر متعدد بالعطف والى انه من تقسيم الجنس الى نوعه كقولك الانسان عربى
 او عجمى (معرب ومبنى) قسم المعرب لان الاسم اسبل فى الاعراب فيكون المعرب
 اصلا ونما انحصر الاسم فى القسمين (لانه) ي الاسم (لا يتخلوا ما ان يكون مركبا
 مع غيره) باحد التراكيب السنية مثل مام زيد وهذا زيد (اولا) يكون مركبا مع
 غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمرو (والاول) اى المركب
 مع غيره لا يتخلو (اما ان يشبه مبنى الاصل) ي المبنى الذى هو الاصل فى البناء وهو
 ثلاثة عند البصرية الماضى والامر بغير اللام والحرف (اولا) يشبهه فكان
 ثلاثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشابه او غير مشابه وقسم يكون
 مركبا غير مشابه وقسم يكون مركبا ولكنه مشابه والقسم الثالث مع الاول
 مبنى والقسم لثنائى معرب وحده ولذا قال السارح (وهذا عنى المركب السنى
 لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب) وحده كقافى لقسم لثنائى (وما عداه) ي القسم
 الذى هو غير هذ القسم (عنى غير المركب) كما هو لقسم الاول سواء كان مشابهه
 نحو هذا وهؤلاء او غير مشابه نحو زيد ورجل (والمركب الذى يشبه مبنى
 الاصل) كما هو لقسم الثالث (مبنى) م القسمين مبنيين ولقسم الواحد معرب
 كما قالنا آنفا فاحصر عقلى للمعرب ان اذا دبرين اى ولايات يكون عقليا ولما فرغ
 من تقسيمه شرع فى تعريف كل قسم ويان ما يتعلق به وقسم المعرب لانه اصل
 لان المقصود من هذا لقس الاعراب وما يتفرع عنه وهو لا يظهر الا فيه فقال
 (والمعرب) لاضاء للتفسيرية (لذى هو قسم من الاسم) يشير الى ان اللام فيه

للعهد الخارجى لا الجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثانى عين الاول فيكون
 اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاني رجل واكرمت الرجل والمكرم ليس
 الا لرجل الجاني قوله فالعرب مبتدأ (الركب) خبره اشارة اليه السارح بقوله
 (اي الاسم الذي ركب) فيه اشارة الى ان الموصوف مقسود لان قوله المركب
 صفة تقتضى موصوفاً ولى ان اللام لام الموصول لان اللام في اسم الفاعل واسم
 المفعول موصول والى ان المركب اسم مفعول لفظا وفعل ماض مبنى للمفعول
 معنى حيث يكون صلة للموصول (مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله) اى يوجد
 في التركيب الذى فيه عامله سواء كان العامل لفظيا او معنويا (فبدخل فيه)
 اى في التعريف ما كان مركبا مع غيره سواء كان مسا به للمبنى الاصل او امثله
 (زيد وقائم وهؤلاء) الكائنة (في قولك زيد قائم وقائم هؤلاء) لان كل واحد
 منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذى في الاول هو عامل للمعنى وفى
 الثانى العامل اللفظي (بخلاف ما ليس بمركب اصلا) اى في معناه ليس بمركب
 لان التركيب شرط لان يكون الاسم عربيا (من الاسماء) بيان لما في قوله ما ليس
 (المعدودة) صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسما حروفا او
 وسواء كانت معدودة بلا عطف (نحو الف انا) او بالعطف نحو الف وباء
 وتاء موقوفا او لا او غير اسمائها بالعطف نحو زيد وعمر و بكر او بعمر عطف
 (نحو زيد عمر و بكر) موقوفا او لا فانها مبنية عند المصنف (وبخلاف ما هو
 مركب مع غيره لكن لا) يتركب تركيبا يتحقق معه عامله (سواء كان ما عطف اليه
 عربيا (كسلام في غلام زيد) او مبنيا مثل غلامك (وان جيع ذلك) اى جميع
 المذكور من الاسماء المعدودة بعمرها والاسماء التي لم يتحقق معها عاملها (من
 قيل المبنيات عند المصنف) لانه استرط التركيب ومحقق العامل في كون الاسم
 عربيا في تلك الاسماء لم يوجد لان في تقسيم الاول اتى عن صل ولى لاني نتحقق
 العامل معه ومع هذا الاصل في الكلمات المستعملة على طريق الافراد و البناء
 لا تنفاه موجب الاعراب وهو المعانى المقتضية له (الذى لم يسمه) صفة المركب
 لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف نى اللام (اى لم يسم) (تنصير
 باللازم لان علم المسابغة يستلزم عدم المنسبة (مناسبة مؤنثة في مع الاعراب)
 وصف المناسبة بالمؤنثة احترازا عن عبر لمصرف وانه مناسب للفعل لمسايا في
 الا ان مناسبة لم تؤرق في منع الاعراب و نسا تور في مع الجر ونسوين ليكون
 هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدرن تورق معه (مبنى نازل) بالاص لا للمفعول
 المنبته ومضاف الى غير مفعوله كصارع مصر وند جهنت اضافة معنوية
 (اى المبنى لنى هو الاصل في ابناء فالاضافة بيانية) يعنى اضافة المبنى الى الاصل

وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا اننا لاضافة
اليانية علامتها ان يصح حل المضاف اليه على المضاف كقوله قاضية فانه كما يصح
ان يقال الحاتم هو قاضية كذلك يصح ان يقال المبنى الذي هو الاصل (وهو) اى المبنى
الاصل ثلاثة (الماضى) واتماني لانما هو واجب الاعراب فيدو هو المعاني الثلاثة وبني
على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لمسابهة الاسم في وقوعه صفة فحركة
وعلى الفتحة للفتحة ولكونها خالسا لسكون لكونها جزء الالف (والامر) بغير اللام لان
الامر باللام معرب مجزوم واتماني ايضا للانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه
الاصل في البناء ولا مقتضى العدول عنه كافي الماضى (والحروف) سواء كانت
عاملة اولاءا وباءا بليت لعدم استقلالها في الدلالة على المعنى وكذا لم توجد فيها
المعاني الثلاثة (وبهذا القيد) اى بقيد نفي المشابهة (خرج) عن التعريف (مثل
هؤلاء في مثل فام هؤلاء) وان كان مر كبا بتركيب يتحقق معه عامله (لكونه) اى لكون
هؤلاء فيه (مساها لمبنى الاصل) كفى الاحتياج يعنى ان اسماء الاشارة مشابهة
للحرف في الاحتياج كما ان الحرف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة
الى المنسار اليه (كالمبنى في بابه) اى في باب المبنى او في باب اسم الاشارة ولما اخذ المصنف
التركيب في تعريف العرب وقبده ايضا بعلم المشابهة فهم ان المصنف خالف
الجمهور حيث لم يسترطوا التركيب فيه وليسان هذا الخلاف قال منبها (واعلم
ان صاحب الكشف) لذى صنف المفصل في النحو (جعل الاسماء المصدودة
الغير المركبة) سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر او مركبة
لكن لا بتركيب يتحقق معه عامله كقلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (لصارية
عن المشابهة المذكورة) يعنى لم تكن ايضا مساها لمبنى الاصل (معربة) يعنى
اطلق الاعراب عليها وقال هي معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لا تقال فيه
والاسم العرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين ونوع
يحتز عن الجرو والتنوين ككاجد ومر وان وقال والاسم العرب ما اختلف
آخره باختلاف احوال انتهى حيث اطلق العرب عليه قبل التركيب لان
اختلاف العوامل لا يكون الا بتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث
اخذ التركيب في تعريفه وما لم يكن مر كالم يكن معربا عنده (وليس التزاع)
جواب عن سؤال مقدرو هو ان يقال الاسماء المصدودة كيف نجعل معربة مع ان
الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب بقوله وليس التزاع (في العرب الذى هو اسم
مفعول من قولك اعربت) يعنى ليس التزاع في العرب للغوى (فان ذلك) اى
المعرب الذى هو اسم مفعول يعنى العرب للغوى (لا يحصل) بشئ من
الاشياء (الا باجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا او تقدير (بعد
التركيب) اى بعد ما تركبت بها عليها نحو قلم زيد باجراء الاعراب على زيد

بالمفصل (بل) لئلا يقع (انما هو في المعرب اصطلاحاً) يعني هل يقال زيد
 مثلاً قبل لئلا يكتب بمعاملة معرب لم لا فقد صاحب الكشف يقال له ذلك
 اصطلاحاً وعند المصنف لا يقال (ما اعتبر لعلامة) أي لصاحب الكشف يعني
 اكتفى في تحقيق المعرب بكونه صالحاً لوجود الأعراب فيه سواء وجد بالمفصل
 مثل فلم زيد ولم يوجد ~~مكرر~~ زيد والمصنف لم يكتب به (بمجرد الصلاحية
 لا استحقاق) للام متعلق بالصلاحية لا للتعبيل (لأعراب بعد التركيب)
 ولهذا لم يأخذ التركيب في تعريفه فيكون زيد قبل لتركيبه عند معرباً
 لصلاحية استحقاق الأعراب بعده بخلاف المصنف فإن عدمه يكون معرباً
 بعده لاقبله وإن لم يمر عليه الأعراب بالفعل (وهو) أي ما اعتبره الصلاحية
 (الظاهر من كلام الأمام عبدالقاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية) أي مع كونه
 صالحاً للأعراب يعني لم يكن مثابها للمنى الأصل (حصول الاستحقاق)
 يعني حصول استحقاق الأعراب (بالفعل) وذلك لا يكون إلا بعد التركيب
 (ولهذا) أي لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق متبعة عند المصنف
 (أخذ التركيب في تعريفه) أي في تعريف المعرب حيث قال المعرب المرصوب
 الذي إلى آخره (وأما وجود الأعراب) بعد التركيب في لكلمة (بالفعل) مثل جافى
 زيد بارفع ورأيت زيداً بالنصب ومررت بزيد بالجزم (في كونه) متعلق بوجود
 (الاسم معرباً) يعني أن وجود الأعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعني
 أجرى عليه بالفعل كما صور ذلك بكون الاسم معرباً ولا يمكن معرباً وإن كان
 مركباً مع عامله (فلم يعتبره أحد) فيه من أفعال (ولذلك) أي يكون وجود
 لأعراب في الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب في كونه معرباً غير معتبر عند أحد
 (يقال لم تعرب لكلمة بعد لتركيب) أي لم يوجد الأعراب فيها ولم يمر
 عليها بالفعل مثل جاء في زيد بالوقف ورأيت زيداً ومررت بزيد بالوقف
 (وهي معربة) أي حال كونها معربة بالاصلاح الأولى تكون هذه الجملة
 من تنه لمقول ولما ورد ههنا سؤال وهو أن لمصنف في تعريف المعرب خالف
 الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به وبخلافه الجمهور من عين الخطأ أجاب
 السارح بقوله (وما عدل لمصنف) أي اعرض لأن الدول إذا تعدى بمن
 يكون بمعنى الاعراض (عما) أي عن التعريف الذي (هو لمسهور عند
 الجمهور من) بيان لما في قوله عما (أن المعرب) عندهم (ما اختلف آخره
 باختلاف العوامل) الداخلة عليه في العمل بأن يعمل البعض منها خلاف
 ما يعمل البعض الآخر منها وبين سبب العدول وعنده بقوله (لأن الغرض)
 يعني المقصود الأصلي (من تدوين علم النحو) وتأليفه (أن يعرفه) أي

يعلم النحو (أحوال أو آخر الكلام) من حيث الأعراب ولبناء والانصراف
 وضمه وكونه أهله بالحركة وبالطرف وتلك الأعراب أمانات أو ناقص ولبناء
 أمانات أو عارض لا غير تلك من الأحوال في نوعين ثلثي وقعت (في التركيب)
 لعربي (من) الموصول مع الصلة في محل الرفع بأنه ماعل يعرفه (لم يتبع)
 أن يتبع من باب التفعّل (لغة لعرب) بأن كان عريسا وتعلم اصطلاحاتهم
 من آباءه وجداده وفروعهم أو من قبيته (ولم يعرف) عطف على لم يتبع
 (أحكامها بالسمع منهم) أي من العرب بأن كان عجميا الآلة وقع فيهم واختلط
 بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط بهم عن فتحائهم وبنسائهم فصار من
 جلتهم (من لعاراف بأحكامها) أي أحكم أو آخر لكلم في التركيب أو أحكام
 لغة لعرب (كذلك) أي يتبع لغتهم أو بالسمع منهم (مستغن) أي يرى
 (عن) نعم (تعم النحو) حجب لا يحتاج إليه للحصول مقصوده بالاتباع أو بالسمع
 (ولامانة له) أي لذلك الشخص العارف معناها لأنه يكون تحصيل الحاصل
 ودا لا يحصل (في معرفة اصطلاحاتهم) أي اصطلاحات النحاة أو العرب
 (المقصود من معرفة العرب) أي من تعريفه (مثلا) فمأقال مثلا لأن هذا
 الحكم من جملة أحكامه عند المصنف كما شل إليه فيما بعد (أن يعرف) مبنى
 للمفعول (نه) أي المغرب (بما يختلف آخره في كلامهم) أن مع اسمها وخبرها
 في محل الرفع على أنها نائب الفاعل لقوله يصرف (ليعمل آخره مختلفا)
 باختلاف العوامل (فيطبق كلامهم) أي كلام العرب لأنه إنما يستعمل
 في كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل (غيرته) أي معرفة ذات
 المغرب (متقدمة على معرفة نه بما يختلف آخره) أي على معرفة وصفه وهو
 اختلاف آخره باختلاف العوامل لأن المغرب ذات والاختلاف صفة والذات
 مقدم على الصفة طبعاً فناسب أن يقدم ذات المغرب وضعا بأن يعرف أولاً
 بحيث يصرف به ذاته ليناسب الوضع الصحيح (فوَكان معرفته) أي معرفة
 المغرب (المتقدمة) صفة المعرفة والمراد بالمعرفة المتقدمة معرفة ذات المغرب
 أي فوَكان معرفة ذات المغرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعني حاصلة
 بمعرفة هذا الوصف (وتعرفه به) عصف على تفسيره وهو من عطف
 شئين على معمول عامل واحد بعاطف واحد لأن قوله وتعرفه وهو من عطف
 على قوله معرفته الضمير للمغرب وقوله به عصف على قوله معرفة بأداة الجار
 والمعنى ولو كان وتعرف المغرب حاصلاً بهذا الاختلاف (وجب) جواب
 لو (أن يعرف) المصرب (ولا) منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعني قبل
 أن يعرف ذاته بتفسيره المعرفة الجمهوريه (بأنه) أي المغرب بما يختلف آخره

باختلاف العوامل (يعرف) مبنى للمفعول (له) أى العرب (بما يختلف آخره)
 وإن مع اسمها وخبرها في محل الرفع على أنها فاعلة مقام الفاعل ليعرف (فيلزم
 تقدم السى على نفسه) المراد بالشيء ههنا وصف العرب وما يخص به
 وهو الاختلاف المذكور وبالفلس ذات العرب فتقدر الكلام فيلزم تقدم
 الصفة على العرب يعنى يلزم تعلم معرفة صفته على معرفة دله وهذا يمنع
 فلزم أن يعرف ذات العرب اولاً يبين صفته ولذا قال السارح (فيلزم
 أن يعرف) للمعرف وبين ذاتة (اولاً) أى قبل أن يعرف له مما يختلف آخره
 (بغير ما عرف به) الجار منطلق بقوله أن يعرف (الجمهور ويجعل) عطف
 على يعرف مبنى للمفعول ايضاً أى ويلزم ايضاً أن يجعل (ما عرفه من جملة
 احكامه) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكام (كما فصله المصنف)
 ليفيد زيادة معرفة به كما فصله في الاسم حيث عرفه اولاً ثم بين بعض خواصه
 من اللغظية والغوية (وحكمه) (أى من جملة احكام العرب) يسير الى أن
 الاختلاف المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس بمجموع
 احكامه (وأثاره الترتيب عليه) إشارة الى أن المراد بالحكم الأثر المترتب على
 صفة الاعراب وإساره ايضاً بالتفسير الأول الى أن إضافة الحكم الى الصغير
 الجنس للاستغراق فيقول المعنى الى أنه بعض حكمه (من حيث هو معرب)
 يعنى لأم من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب (أن يختلف آخره)
 (أى الحرف الذى هو آخر العرب ذاتاً) نصب على التمييز من سببه الاختلاف
 الى الآخرى من حيث الذات اوعلى المصدرية بحذف المضاف الى الاختلاف
 ذات الجمل (بأن يتبدل) متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة)
 نصب على التمييز من نسبة التبديل الى الحرف أى من حيث الحقيقة اوعلى
 المصدرية أى تبديلاً حقيقة وهو تبديل ذات الحرف مثل باقى أبوه فان حرف
 الاعراب فيه هو الواو فى تصب يتبدل الى الالف مثل رأيت باه وفى الجر
 يتبدل الالف الى لاء مثل مررت بابه فانظر ان الحرف فى الرفع الواو فيتبدل
 ذاته فى النصب الى الالف وهو ايضاً يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء (أو حكماً)
 اخره مثل اعراب حقيقة لاه عطف عليه ولتبدل الحكمى فى التثنية والجمع
 المذكور السالم لان فى التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة
 الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكماً لان حالة النصب
 بالياء ايضاً الا أنه فى حكم الالف لا سيمى وفى الجمع المذكور السالم حالة رفع
 بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل
 حكماً لان الياء فيه ايضاً فى حكم الالف (إذا كان اعرابه) أى للمعرب (بالحروف)

اوصفة عطف على ذاتا واحده كاعراب الوجهين (بان تبدل صفة بصفة
 اخرى حقيقة او حكما) اربابها كاعراب اخو بهما في القسم الاول (اذا كان
 اعرابه بالمرسكات) والتبدل الحقيقي في الاول ان تبدل صفة الفاعلية
 ورفعه ايضا ان في قولنا جادني زيد الى صفة المفعولية ونصبه في حالة النصب
 مثل رأت زيدا وهي الى صفة الانصاف وجره في حالة الجر مثل مررت بزيد
 والحكمي مثل جمع المؤنث اسلم لانه تبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه
 الى النصب حكما لان الكسرة فيه في حكم النقص وفي غير المنصرف لانه تبدل
 فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان النقص فيه في حكم
 الكسرة (باختلاف العوامل) اللام فيه الجنس (اي بسبب اختلاف العوامل
 الداخلة عليه) اي على العرب (في العمل) متعلق باختلاف العوامل يعني اختلاف
 العوامل لا تكون الا في العمل وفدر الاختلاف فيه جاعلا للجار متعلقا به ايضا بقوله
 (بان يعمل بعض مذهب) اي من العوامل (خلافا لعمل البعض الاخر منها) يعني
 بان يعمل بعض مذهبها رفع وبعض آخر منها النصب وبعض اخر منها الجر كما تقول
 جادني زيد ورأت زيدا ومررت بزيد (وما خصصنا اختلافا) اي اختلاف
 العوامل (بكونه) اي لكون الاختلاف واقعا (في العمل) مع انه مذكور في كلام
 المنص مطلقا غير مقيد (ثلاثا ينقص) ذلك الاختلاف (عمل قولنا ان زيدا مضروب
 واني ضربت زيدا واني مضروب زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور) جمع
 صورة اي في هذه الامثلة (يختلف بالاسمية) يعني العامل في زيد في المثال الاخير اسم
 يعني ضارب (والفعلية) وفي المثال الثاني العامل فيه فعل اعني ضربت (والحرفية)
 وفي المثال الاول العامل فيه حرف اعني ان التي هي من الحروف المسبهة بالنصب
 وفيه نسر على خلاف اللب (مع ان آخر المرب) الذي في هذه الصور وهو
 زيد (لم يختلف باختلافها) وفي بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما
 صحيحان واختلاف العوامل مع علم الاختلاف في العمل جاز ولهذا قيد بقوله
 في العمل (لفظا او مقدرا) تفصيل لاختلاف الاخرى اختلافا ملفوظا او مقفرا
 او اختلاف العوامل اي سواء كانت ملفوظة او مقدرة (نصب على التمييز) من نسبة
 الاختلاف الى الآخر والتمييز من النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا (اي ويختلف
 لفظ آخره او تقديره) بارفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بارفع لانه
 فاعل ومثله قوله تعالى واستل الرأس شيئا . اي استل سبب الرأس واما بمعنى
 المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عبوانا اي عربون الارض (او) نصب (على
 المصدرية) بحذف مضاف (اي يختلف اختلاف) لفظ (و) اختلاف (تقدير)
 ثم حذف المضاف وقيم المضاف اليه مقلده ونقال للهل هذا عند باب المعاني

ايحاز الحذف والاول يعني النصب على التمييز اول لعدم التزام الحذف فيه
ولان فيه اجالا وتفصيلا وابها ما وتفسيرا وهو اوقع في النفس بخلاف الثاني
(والاختلاف لغظا) اما بالحركة (ككافي قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت
زيد) واما بالحرف نحو جاءني ابوه ورأيت اياه ومررت بابيه (ووسديرا) وهو
بالحركة المقدرة (ككافي قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بعنى فان اصله فتى)
بارفع والتنوين (وفتيا) بالنصب والتنوين (وفتى) بالجر والتنوين (قلت الباء
الفا) لان الباء اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلت الفا فاجتمع سا كان الالف
والتنوين فحذفت الالف التي هي منقلبة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب
تقديرية) لتكون محل الاعراب الذي هو الباء مقدرا واما بالحرف المقدرة مثل
جاءني ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابي العباس (والاختلاف للفظي
و) الاختلاف (التفديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه) اي
التعميم في بيان الاختلاف عند قوله ذاتا اوصفة وقسرا بما لاح اليها فارجع اليه
ثلاثا يتقضى) بغير المنصرف (بمثل قولنا رأيت احدا ومررت باحدا) بالعصبة
في حالة النصب والجر (و) بلثني والجمع المذكر السالم (في قولنا رأيت مسلمين
ومررت بمسلمين) حال كونهما (مثنى) يعني بفتح ما قبل الباء فيهما للمثنى الاول حالة
النصب والثاني حالة الجر (او) حال كونهما (مجموعا) يعني بكسر ما قبلها للجمع
المذكر السالم الاول حالة النصب والثاني حالة الجر (فله) اي الشأن (قد اختلف)
مبنى للفاعل (العوامل) اجمع ههنا لما فوق الواحد (فيه) اي في المذكور
من القولين يعني غير المنصرف والمثنى والمجموع (ولا اختلاف في آخر احد
حقيقة) نصب على التمييز لان الآخر فيهما مفتوح (بل) الاختلاف (حكما)
فان فتحة احد بعد الناصب حقيقة لانها (علامة النصب) تلك الفتحة
(بعد الجار علامة الجر) لانها في حكم الجر لان الجر لما سقط اقيم مقامه الفتحة
فتكون الفتحة في حكم الجر ولهذا يكون في حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا
(وكذلك الحال في التثنية والجمع) فان الباء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة
لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد
النصب علامة النصب لان الباء فيه في حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه
بالحروف بالالف فيكون الباء في حالة النصب في حكم الالف لكونها بدلانها
(فان آخر العرب في هذه الصور) المذكورة (يختلف باختلاف العوامل حكما
لاحقيقة) فدخل مثل هذا العرب في الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا
السؤال نساء من قوله وحكمه ان يختلف الخ يعني انا كان حكم العرب هكذا فان
الخ صدره بالفاء كانه جواب شرط مقدركم اقرنا لك (لا يتحقق الاختلاف لاقى

آخر العرب) الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة للتأكيد (ولا في العوامل
ايضا) يعني لا يوجد اختلاف العوامل وان لم يوجد اختلاف فهم لم يوجد اختلاف
ايضا في آخر العرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن
بسرط ان يكون الاختلاف في العمل (اذا ركبت بعض الاسماء المعنوية الغير
المسabee لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية
يعني اذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظي او المعنوي في اول الامر من غير
ان يتركب قبله او بعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرفع جاني زيد ونسكت
عليه او تقول بالعامل الناصب مثل رايت زيدا ونسكت او بالعامل المعنوي مثل زيد
فأثم الى غير ذلك (ويترتب عليه) اي على ذلك العرب ابتداء (الاعراب) كما
صورنا لك (بل) يتحقق وبوجه (هناك) اي في تركب بعض الاسماء المعنوية
الغير المسabee لمبنى الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول
العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنف مبني فلما دخل عليه العامل صار
معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوه (قلت) في جوابه (هذا) اي
حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكم العرب والاختلاف)
اي اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر) يعني غير هذا الحكم (فلو لم يدخل
احد الحكمين) المتباين (في الآخر فلا فساد فيه) اي في عدم الدخول لان
الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تضاربت فلا فساد
في عدم دخول بعضها (فان للعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) انا المذكور
ههنا ليس الاحكام واحدا من احكامه (فليكن هذا الحكم) اي حدوث الاعراب
بدخول الصامل (ايضا) اي كالاحكام الكثيرة (من هذا القليل) اي من جملة
الاحكام التي لم تذكر ههنا (غاية الامر) اي حاصل الجواب (ان هذا الحكم)
وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (لا يكون من خواصه الساملة)
اي من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لا يوجد شيء منها الا يدخل فيها
حتى يراد لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الاحكام من جملة احكامها
كما اشار اليه السارح بقوله (ي من جملة احكامه) بايراد من التبعية ولم افرغ
من تعريف المحل شرع في تعريف افعال فقال (الاعراب) اورده عقيب العرب
لمناسبة الحالية والمحلية (ما) (اي حركة او حرف) اشار به الى ان لفظة ما
موصوفة باوراده نكرة (اختلف آخره) الجملة صفة (اي آخر العرب من حيث
هو معرب ذاتا او صفة) قد سبق اعرا بها وتفصيلها (به) اي بتلك الحركة
او الحرف به اولا على كون ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اي بتلك
الحركة او الحرف لانه عرف الحركة او الحرف على مقتضى الموصولة وقسم

الموصوفة لأنها الأنسب في امتزاج المتن بالشرح ولأن الأصل في الخبر التذكير
اولئكونه جنسا (وحين يراد) مبنى للفعول من اراد يراد (بما الموصولة الحركة
والحرف لا يراد) مبنى للفعول ايضا من اراد يراد وفي بعض النسخ لا يراد مبنى
للفاعل من ورد ويردودا الى لا يراد السؤال (العامل والمقتضى) لانه يفسد حين
ارادة معنى غيره ولانه لا يجوز ان يراد بلفظ معينان في حالة واحدة وحين اراد
بلفظ ما الحركة او الحرف لا يراد غيرهما (ولو اقيمت على عمومها) بان فسرنا
بقوله اى شئ غيظنا يكون التثنية علما حين يشمل الحركة والحرف والعامل
والمقتضى (خرجا) اى العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من قوله به) لان الباء
فيه للسبب والباء السببية ما يكون مدخولها شيئا كافيا نحن فيه لان الحركة
او الحرف سبب للاختلاف (فان المتبادر من السبب القريب) خبر ان اى ماله
نوع تأثير في السبب لا تأثير تام (والعامل والمقتضى) اى مقتضى الاعراب وهو
المعاني الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف الاله (من الاسباب البعيدة)
اعلم ان سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة او الحروف والبعيد
وهو مقتضى الاعراب يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل
سواء كان لفظيا او معنويا واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر
ملازمة وتعلقا من غيره (وبعيد المحبة خرجت حركة) ما اضيف الى ياء المتكلم
(نحو غلامى ودارى) ويراد غيرها (لانه) لى ما اضيف اليها (معرب على
اختيار المصنف) وهو الاصح لان فيه ثلاثة مذاهب معرب واعرابه تقديرى
ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهما يعنى ليس بمعرب ولا مبنى وهذا اضعف
المذاهب (لكن) لى الان (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب فيه) الذى
اضيف الى تلك الباء وفيه اسارة الى ان المختار عند السارح الاعراب ايضا (ليس من
حيث انه معرب) اذ لو كان كذلك لم يكن حاصله قبل العامل (يل) الاختلاف
فيه ليس الا (من حيث انه ما قبل ياء المتكلم) فان للعلام مثلا قبل الاضافة الى ياء
المتكلم كان مبنيا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند
المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ما كان حرك بالكسرة دون غيرها لمناسبة الباء
ولانها اصل في تحريك الساكن لانه اذا ضم او فتح يلزم الثقل او تغير البناء وقيل
هذه الكسرة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة فى اللام والضممة فى العين
فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وبهذا القدر) اى بقوله ما يختلف
آخريه (تم حذف الاعراب) اى تعريفه حال كونه (جعا) اى جامعا لافراد
(ومعنا) اى مانعا عن دخول غيره فيه (لكن) لى الان (المصنف اراد
ان ينبذ على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وهى تفسير بعض المعاني

عن بعض لأنه إذا قيل مثلاً ما أحسن زيد ولم يعرب لم يعلم أنه متعجب أو نافي
أو مستفهم فلم يتميز المعاني بعضها عن بعض وأما إذا نصب زيد يعلم أنه متعجب
من حسنه وإذا رفع يعلم أنه نافي الاحسان عنه وإذا جرم مع رفع أحسن يعلم أنه
مستفهم فيميز بعض المعاني عن بعض (فضم اليه) أي الحمد (قوله ليدل
على المعاني المعنوية عليه) حتى يعلم فائدة وضع الأعراب وهي التمييز (وكلمة
أراد هذا المعنى) أي أن يسه على فائدة وضع الأعراب (حينئذ) في شرح
هذا الكتاب (ليس هذا) يعني قوله ليدل على المعاني المعنوية عليه (من تمام
الحمد لأنه) عطف على مفعول أراد وهو قوله هذا المعنى (خارج عن الحمد)
أي مراده هذا المعنى الذي ذكر لا كونه خارجاً عن الحمديين وحده كونه خارجاً
عنه بأن قال (واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحمد) يعني يكون اللام
متعلقاً بفعل خارج عنه لا بفعل الذي يكون داخلًا في الحمد وهو اختلف
(يعني) المراد بالامر الخارج عنه الذي يكون اللام متعلقاً به قوله (وضع
الأعراب المفهوم) صفة لقوله وضع بتقدير هذا اللفظ (من خوى الكلام)
أي من مضاهم علل التي بقوله (فإنه) أي تعلقه بقوله وضع (بعد عن الفهم
غاية البعد) لأنه لا ينظر إلى وضع الأعراب لأقصا ولا تبعاً وقوله غاية البعد
منصوب على الظرفية فإن تعلقه بقوله وضع بعد عن الفهم في غاية البعد
(فاللام فيه) أي في قوله ليدل (متعلق بقوله اختلف آخره يعني) المعنى
اختلف آخره (ليدل) (الاختلاف) إشارة إلى أن الفاعل يرجع إلى المصدر الدال
عابده اختلف على منوال فوه تعالى أعدلوا هو أقرب للتقوى فرجع هذا
لأقرب المرجع (أو ما به الاختلاف) وهو الحركة أو الحرف إشارة إلى أن الضمير
راجع إلى الموصول مثل الاسم مادل على معنى فرجع هذا بكونه أصلاً في الاختلاف
وسبيله (على المعاني) جمع معنى المراد بهما ههنا ما فسر السارح بقوله
(يعني) بهما (الفاعلية والمفعولية والاضافة) (المعنوية) بالجر (على صيغة
اسم الفاعل) صفة المعاني فيكون المعنى ليدل على أخذ كل من معاني العرب
وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على أن كل معرب بأخذ تلك المعاني فكل
منهما ليدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه إلا أن اعتبار الأخذ
في المعاني أنسب ولذا ذهب السارح إليه (عائنه) (أي على المعرب) متعلق
بالمعنوية بناءً (على نصيب من معنى الورد والاستلاء) التضمن بجنس
أمرين أحدهما أن يكون الأصل لبناً والمضمن حالة تقديره ليدل على المعاني
المعنوية حال كونها واردة ومستولية على المعرب والساني أن يكون الأصل زائداً
والمضمن أصلاً تقديره ليدل على المعاني الواردة والمستولية عليه وبين معناها

اللغوي بقوله (يقال استوروا السبي) من الاتصال (وتعاوروه) من التفاعل
 (اذ تداولوه اى اخذته) اى اخذ ذلك الشيء (جاعة واحدة منها) فرد
 واحد من الجماعة وهو يدل البعض من الكل (بعد واحدة) يعنى بعد اخذ
 فرد واحد وفرع منه وفي الصحاح تداولته اليدى اخذته هذه مرة وهذه مرة
 بالفارسية دست بست كرفتن چيزى (على سبيل المساوية) متعلق بقوله
 اخذه واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثاني تابعا عن الواحد الاول
 (والبدلية) اى على ان يكون احدهما بدلا من الآخر (لاعلى سبيل الاجتماع
 فاذا تناولت المعاني المقضية للاعراب) اى تعاقبت (على العرب) اى على
 محل واحد وهو الاسم العرب حال كونها (متعاقبة متناوبة غير مجمعة) فى محل
 واحده احوال مترادفة او متداخلة على ما سيجي (لنضادها) اى لكون المعاني
 متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض الفاعلية
 والاضافة والثانية تعارض اخريها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون
 مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا اليه
 ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه لا يكون احدهما (فيبنى
 ان تكون علاماتها) وهى الرفع والنصب والجر (ايضا) اى كالمعاني (كذلك)
 اى يبنى ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجمعة لان الاسم يجب ان يكون على
 حسب السمي (فوقع بيدها) اى بسبب المعاني المختلفة اصلا (اختلاف
 فى آخر العرب) لان الاختلاف السبب يقتضى اختلاف السبب (فوضع اصل
 الاعراب) على آخر العرب واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذ اوضع
 اصله ففرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويستغنى
 عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف (للدلالة على تلك المعاني) اى لكون
 بالا عليها لانها معاني خفية تستدعى علام ظاهرة يستدل عليها لان الحرف
 يقتضى علامة ظاهرة تعرف بها (ووضع) ذلك الاصل والفرع ايضا
 (بحيث يختلف به) اى باصل الاعراب (آخر العرب لاختلاف تلك المعاني)
 اللام للتوقيت اى وضع اصل الاعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل
 والفرع آخر العرب عند اختلاف المعاني الثلاثة (واتما جعل الاعراب)
 اصلا مكان او فرعا (فى آخر الاسم العرب) مع ان الاول اولى بان يكون
 محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم وما يكون اسبق فهو احق واولى
 او الاوسط اولى به لان خير الامور اوسطها ولايه يكون احق لانه لم يكن فيه
 اغراط وتقرىط كما فى طرفه اعلم ان الآخر اما ان يكون حقيقة كما فى الاعراب
 الحركة وهو لا يكون الا فى الآخر حقيقة واما ان يكون حكما كما فى الاعراب

بالحروف فان الواقع بعدا كثر حروف الكلمة كله الواقع بعد الكل لان الاكثر
 في حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كما قبل الاسم مائتا عن المسمى
 (والاعراب) يدل (على صفة) يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة (ولاشك
 ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لتكون الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف
 كما في التكرات او مخصصة له كما في المعارف والمخصص او الموضح لا يكون الا بعد
 ما خصصه او وضح (فالانسان يكون الدال وهو الاعراب عليها) اي على
 الصفة (ايضا) اي كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخرا عن الدال
 عليه) اي على الموصوف ليكون الدال موافقا للدلول (وهو) اي الاعراب
 لغة (ماخوذ من اعر به اذا اوضحه) فالاعراب لغة الايضاح سمي العلامات
 الدالة على المعاني به مجازا بعلاقة التشبيه (فان الاعراب) اي المسمى به
 حركة او حرفا (يوضح المعاني الثلاثة) الفاعلية والمفعولية والاضافة (المقتضية
 للاعراب) لانها معان خفية تقتضي علائم ظاهرة يستدل بها عليها فخلوا
 الاعراب علامة دالة عليها (لو) هو ماخوذ (من عربت) من بلب علم (معنة)
 يقع الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين امة فيه ايضا وهي
 للانسان كالكرش لسائر الحيوان (اذا فسدت) تلك المعنة يعني اذا فسدت
 فيكون عرب بمعنى فسد فزيد عليها الهمة بالنقل الى بلب الافعال فصار اعر
 بمعنى ازل فساد المعنة ولذا قال السارح (على تقدير ان تكون الهمة)
 في اعر (للسلب فيكون معناه) اي معنى الاعراب في اللغة (ازالة الفساد سمي)
 الواحد من العلامات الثلاث الدالة على المعاني الثلاثة (به) اي بالاعراب
 بعلاقة التشبيه (لانه) اي ما سمي بالاعراب (يزيل فساد اتباس بعض
 المعاني ببعض آخر) (واتواعه) (اي انواع اعراب الاسم) لا مطلق انواع
 الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون التوابع انواع اعرابه فقط وانواع
 الاعراب مطلقا اربعة رفع والصب والجزم بحصر الاستقراء فاستلزم
 الاسم والفعل في الرفع والرفع والنصب واقتضا في الجر والجزم فاعطى الاول للاول
 والثاني للثاني ولم يعكس لان الجر ثقيل ولزسم خفيف والجرم خفيف والفعل
 ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجرم الخفيف للفعل الثقيل فرفا
 بينهما وتعدلا (ثلاثة) به على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يسكل الجمل على
 الانواع حسب لا يقال واتواع الاعراب رفع ووجه بتقديم زرب على الحكم مثل
 قولك السكجيين خل وعسل وماء وانما انحصرت في الثلاثة لان المعاني
 المقتضية للاعراب ثلاثة فيكون انواع الاعراب ثلاثة ايضا ليكون الدال
 على قدر المدلول والازم الاستدلال ان كان الدال اقل او زائد اذا كان اكثر

فينبغي ان تكون الانواع ثلاثة (رفع) سمي رفعاً لان الرفع في اللغة الارتفاع
لارتفاع الشفة السفلى ضد التقلبه ورفعة مرتبة بين اخسوه (وانصب)
سمي به لان النصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند
التلفظ به لانه ينتصب الفصلة من غير احياج اليها في الكلام (وجر) سمي به
لان عامله يجر الفعل الى الاسم (هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات الالهائية)
التي هي الضمة في جاني زيد والفتحة في رأيت زيدا والكسرة في مرت برد
(والحروف الاعرابية) التي هي لواو في ابوك والالف في ابك والباء في ابك
(ولانطلق) لاحقة ولايجزا (على الحركات البائية صلا) اي فصلا سواء
كانت في الاواخر او في الاوائل او في الاواسط (بخلاف الصمة والفتحة والكسرة)
مع التاء في كلها (فانها مستعملة في الحركات البائية) مثل حيب وبي وجير
ونزال (غالبا) تستعمل ايضا (في الحركات الاعرابية على قه) وما هذه
الاسماء التي تكون بلا ناء في الاواخر فمختصة بالحركات البائية وتستعمل
في غيرها سواء كانت في الاواخر او في الهندي وانما حال ههما وانواعه
وفي المبنيات القاب لان كل واحد من الرفع والنصب والجر على نوع من المعاني
فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها ايضا انواعا بخلاف القاب لانه
لان كل واحد من العلامات البائية نوع حسب يدل على امر واحد وهو انشاء
الى هنا كلامه (فالرفع) الفاء للتفسير وتفصيل اورده باللام اسارة لانه نوع
من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجي (حركة كانت) اي علامة ارفع
غالبا يثبت باعتبار الخبر كافي الاعراب بالحركات (او حرفا) كافي الاعراب بالحروف
(علم الفاعلية) اورده بالياء اسارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان
كذلك لاكتفى ان يقول علم الفاعل لكونه اخصروا دل على انفسود (اي علامة
كون الشيء) اي الاسم ولم يقل علامة كون الاسم لعم مل قولك عجبي ان صرحت
(فاعلا) فيه اسارة الى ان المراد بالعلم معناه للقوى وهو العلامة ولي ان لياء في قوله
الفاعلية مصدرية (حقيقة) تميز او منصوب على انه صفة اي فاعلا حقيقيا
(او حكما) عطف على حقيقة على التوجيهين (للسمل) للام فيه معنى بالتعميم
اي وانما عمننا قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا حقيقة
او حكما لسمل قوله علم الفاعلية المرفوعات (الملحق بالفاعل) لان الرفع حقيقة
في لفاعل لكونه اصلا في المرفوعات وماءء منها ملحق به (ايضا) كما يسمل
الفاعل اصلا (كالتبدأ والخبر وغيرهما) كخبر باب ان وخبر لاني الجنس
واسم ما ولا المشبهتين بليس (والنصب) الذي هو من انواع اعراب الاسم
(حركة كانت) اي علامة النصب كالاعراب بالحركات (او حرفا) كالاعراب

بالحروف (علم المفعولية) (أي علامة كون الشيء) أي الاسم وإنما قال كون الشيء
 أشمل مثل رأيت انعاماً (مفعولاً حقيقة) كالفاعيل الخمسة (أو حكماً ليسمى)
 المنصوبات (المحركات) السبعة (بها) في كونها فضله كالخلل والتمييز والمستثنى
 المنصوب وحبر كان واخوانه واسم باب ان واخوته واسم لا لتبينة وخبر ما ولا
 المجزية (والجر) الذي هو من انواع اعراب الاسم ايضاً (حركة كانت) أي
 علامة الجر (أو حرفاً) (علم الاضافة) (أي علامة كون الشيء) ليدخل فيه مثل
 انجني استهزارك عالم أي علامة كون الاسم (مضماً اليه) حقيقة أو حكماً
 ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق في الفاعلية والمفعولية لأن عدم وجودهما اما الحقيقي
 فكالمضاف اليه بالاضافة المضمومة والمجرور بالحروف الجار الغير الزائد واما
 الحكمي فكالمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد (وإذا
 كانت لاضافة بنفسها) أي بصيغتها (مصدراً) من باب الافعال (لم يحتج)
 اما معنى للفاعل ذاعله ما استكن فيراجع الى المصنف او معنى للمفعول وقوله (أي
 الحاقاً) يا مصدرية (مفعول مالم يسم فاعله) (ليها) أي الى الاضافة (كما) احتج
 الى الحاقها الى اخواتها حتى لو اطلق لزم اجتماع المصدرين ليا ونفس المصدر
 واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعد لكونها في اخواتها مصدرية كما احتج
 الى الحاقها (في الفاعلية والمفعولية) لكون صفة كل واحد منهما غير مصدر
 (وإنما اختص الرفع بالفاعل) وما الحق به (و) اختص (الصب بالمفعول)
 وما الحق به دون العكس فرقا يدهما وتعادلاً (لأن الرفع ثقيل) لا احتياجه
 في التلغظ الى نحر بك السكتين ولأنه ما تولد منه الواو وهو اقل الحروف (والفاعل
 قبل) والقبل يكون خفيفاً (لأنه واحد) معمول ما هو متصل في العمل والمحملة
 ايضاً قلته وهي خسة (فاعطي الثقل) الذي هو ارفع (القبل) الذي هو
 الخفيف للمعادل ولمناسبة الرفع الفاعل في القوة (والصب خفيف) لأنه فحصة
 وهي جزء اللف واخوالكون (والفعل كثير) والكثير قبل (لأنها خسة
 في الفعل المتعدي واما اللازم والفعل لمجهول فالمفعول فيهما أربعة الا انها فرما
 للمتعدي وهو الاصل ومحقاتها ايضاً كثيرة منها سبعة (فاعطي الخفيف) الذي
 هو الصب (للكثير) الذي هو المفاعيل ولمناسبة لصب المفعول في الضعف
 (وللم يبق للمضاف اليه علامة) لمعرفت ان الامارات ثلاث والمعاني ايضاً ثلاثة
 فذهب واحد بهذا وواحد بهذا للمناسبة في كل منهما وبقي علامة الجر للمضاف
 اليه (غير الجر جعل اية علامة له) أي للمضاف اليه الا ان كان المضام الى
 متوسطا بين الفاعل والمفعول لأن الاول قبل لانه واحد والثاني كثير فله خسة
 وهو متوسط فله ثمان والجر ايضاً متوسط بين الرفع والصب ولهذه المناسبة

اعطى الجر المضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجر البه ضروري (العامل) احتياج
الى بيته لاحتياج العرب لاعتبار العامل في مفهومه ولذا ذكره في حكم المعرب الا
انما خره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المتقضي للاعراب
والمراد به ههنا عامل الاسم لا مطلق العامل لان البحث في الاسم والعامل المطلق
ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل
او سماعيا (كان) ذلك العامل اللفظي او قياسيا او معنويا (مله) الباء للسببية
متعلق بقوله (يتقوم) (اي يحصل بسببه) لا بغيره تفسيره باللازم لان التقويم يلزمه
الحصول (المعنى المتقضي) اسم فاعل (اي) يحصل (معنى) بر بد ان السلام
للعهد الذهني وهو في قوة التكررة ولذا فسره بالتكررة وبينه بقوله (من المعاني)
الثلاثة (المعنوية) اي المستولية والواردة (على المعرب المتقضية) صفة المعاني
(للالاعراب) ليكون علامة دالة عليها لما سبق انها معاني خفية تستدعي علامة
ظاهرة يستدل بها عليها (ففي) قولك (جاءني زيد) انشاء للتفسير ولا يوضح
والجار ظرف مع متعلقة صفة لباء (جاء عامل) تقديره فجاءني فلن فقد جاء السدي
هو في قولك جاءني زيد عامل في زيد (اذبه) اي بسببه (حصل) لا بغيره (معنى
الفاعلية في زيد) وهو المجيء القاسم بزيد فيكون زيدا جايئا (فجعل رفع) الذي
كان علم الفاعلية (علامة لها) اي لمعنى الفاعلية اخاصه في زيد لتعرف بها
لان الامور المعنوية تعرف بعلا ما تها (وفي) قولك (رايت زيدا رايت) اي
لفظ رايت الذي في قولك رايت زيدا (عامل) في زيدا (اذبه) حصل معنى
المفعولية في زيدا (وهو كونه مرئيا) (فجعل النصب) الذي كان علم المفعولية
(علامة لها) اي لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان السدي يعرف بعلامته
(و) في قولك (مررت بزيد الباء) الذي في قولك مررت بزيد (عامل) في زيد
(اذبه) اي بالباء (حصل معنى الاضافة) وهو كون زيد ممرورا به (في زيد فعمل
الجر) الذي كان علم الاضافة (علامة لها) اي لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة
دالة عليها لانها خفية ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المتقضي اراد
ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات
الثلاث وتارة يكون بالحروف الثلاث وتارة يتركب من الحركات لفتح وتارة
بالكسرة ومن الحروف تارة بالالف وتارة بالواو فهذه اقسام ستة شرع في بيان
هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالتها
والاصل فيه استيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بلقاء
(فالمفرد المنصرف) (اي) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (لسدي لم يكن
مثنى) اي ثنية (ولا جمعا) لان المفرد يقابل المثنى والجمع (ولا غير منصرف) لانه

اذا سكن ثني او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف في الثنية وبعض الجمع ولما
 بالحركات ولكن يكون ناقصا كما في الجمع المؤنث السالم اذا كان مفردا غير منصرف
 يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة (كزيد ورجل)
 او مشتق مثل ضارب ومضروب (و) (كنا) اي كالفرد المنصرف (الجمع
 المكسر المنصرف) (اي الجمع الذي لم يكن بناء الواحد فيه) (اي في ذلك الجمع
 سلما) لانه اذا كان بناء الواحد فيه سلما اما ان يكون الجمع المذكر السالم فان
 اعرابه بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات الا انه ناقص (ولا غير
 منصرف) ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه
 بالحركات الا انه ناقص اذا ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) او مع
 زيادة ونقصان (وكطلبة) جمع طلب كناصر ونصرة (فالاعراب في هذين
 القسمين) اعني في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (من الاسم) لكون
 البعث فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان يكون بالحركات السابعة (من وجهين
 احدهما) اي احد الوجهين (ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات) لكونها
 اخف (والاعراب فيهما) اي في هذين الوجهين (بالحركة) كما سبأني (والثاني لانه
 اذا كان الاعراب) فيهما (بالحركة) لكونها اصلا واخف (فالاصل) فيهما (ان
 يكون) الاعراب فيهما (بالحركات الثلاث) الضمة والفتح والكسرة (في الاحوال
 الثلاث) الرفع والنصب والجر لباستوفى كل ذي حق حقه ولا يكون على التقصان
 (و) الحال ان (الاعراب فيهما) اي في هذين النوعين (بالحركات الثلاث) كما
 مر (في الاحوال الثلاث) كما سبق فقد استوفى كل ذي حق حقه ولم يتم ناقصا
 وليكون اعرابهما اصلا من وجهين قدمهما على سائر الاواع (فالاعراب فيهما)
 فيه اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كما قد رآه هناك (بالضمة)
 الجار والمجرور خبر المبتدأ (رفعا) (اي حالة الرفع) اي حالة كونه مر فوعلا (والضمة)
 نصبا) من قبيل العطف على مفعول عاملين مختلفين لكون المفعول المقدم
 مجرورا واجازه المصنف مثل قولك في الدار زيد والحجرة عمرو (اي حالة النصب)
 اي حال كونه منصوبا (والكسرة جرا) اما معضوف على قوله بالضمة رفعا
 لكونه اصلا او على قوله والفحة نصبا لكونه قريبا (اي حالة الجر) اي حال
 كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك (فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على
 الظرفية) اي على انه مفعول فيه ينتلق الظرف (بتقدير مضاف) وهو قوله
 حالة (ويحتمل النصب على الحالية) اي ويحتمل ان يكون منصوبا على انه حال
 من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمنتق اي حال كونه مر فوعلا او منصوبا
 او مجرورا (و) يحتمل ايضا النصب على (المصدرية) رفع رفعا ونصب

نصباً وجراً والجملة حال بتقدير قد أو الضمير وحده والعامل في الحال على كلا التقديرين معنى الفعل السنبط من الفصرف المستقر (فالقسم الأول) وهو المفرد المنصرف (مثل جاءني زيد) بالضممة حالة الرفع (ورأيت زيدا) بالفتحة حالة النصب (ومررت بزيد) بالكسرة حالة الجر وفحوه مني رجل (ورأيت رجلاً ومررت برجل (و) القسم (الثاني) هو الجمع المكسر المنصرف (مثل جاءني رجال وطلبة ورأيت رجالاً وطلبة ومررت برجال وطلبة) والثاني من الثلاثة التي تكون بالحركات وهو ما فيه الضمة والكسرة فقط وهو شيء واحد (جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قدمه الله أوضح لأنه معرفة نكير المنصرف محتاج إلى التطويل ولأن إعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فإنه يزول عنه إعرابه ولأن النصب التابع للجر كثير ولأنه جزء من غير المنصرف لأنه واحد وغير المنصرف متعدد لأنه يكون مفرداً وجمعاً (وهو) أي جمع المؤنث السالم ههنا المراد به (ما) أي جمع (يكون بالالف والتاء) سواء كان واحداً أو مؤنثاً نحو مسلمات في مسألة وضاربات في ضاربة أو مذكرة نحو سمحات في سمحل ومر فوعات في مرفوع وسواء كان واحداً صفة مثل مسلمات وضاربات أو غير صفة مثل زينبات وسمحات (احترز به) أي بالسالم (عن) الجمع (المكسر) إذ يصح أن يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن لا يصح أن يطلق عليه السالم (فانه قد علم) حاله أو سيعلم وعن جمع المذكر السالم بقوله فانه سيعلم (بالضمة) خبر (رفعا) أي حالة الرفع أو حال كونه مرفوعاً أو رفع رفعا (والكسرة) (نصباً) أي حالة النصب (جراً) أي حالة الجر ويجوز فيهما الوجهان الأخيران أيضاً (فان النصب فيه) أي في جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان إعرابه بالحركات الناقصة لكونه نصباً متروكاً فيه (أجراً) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذي هو الجمع المؤنث السالم (على وتيرة) من وتر وتوتيرة من باب ضرب يضرب هي الطريقة أي على طريقة (الأصل الذي هو الجمع المذكر السالم) لأن المذكر أصل مفرد كان أوجعاً والمؤنث فرع له مفرداً كان أوجعاً (فان النصب فيه) أي في الجمع المذكر السالم (تابع للجر كما سيبي ذكره) أي وجه تبعيته وحل الفرع عليه وان لم توجد العلة المقضية بتبعيته لنصب الجر في الجمع المذكر السالم فيه ولذا يلزم زيادة منزلة الفرع على الأصل لأن الأول مع كونه فرعاً أعرب بالحركة التي هي الأصل في الأعراب والثاني مع كونه أصلاً أعرب بأخروف التي هي الفرع فيه وإذا لم يحمل نصبه على الجر كما حل في فرع الثاني بل جعل بالفتحة نصباً كان الفرع مخالفاً لأصله من وجهين فيلزم زيادة منزلة (مثل جاءني مسلمات)

وز ينبت بالضم رفعا (ومررت بمسلمات) وز ينبت بالكسرة جرا اصلا (ورأت
 مسلمات) وز ينبت بالكسرة نصباً لكن تبعوا الثلث منها ما فيه الضمة رفعا والقصة
 نصباً وجرا وركب الكسرة وهو باعتبار النوع شيء واحد الا انه يكون مفردا
 او جمعا مكسرا وهو (غير المنصرف) مبتدأ (بالضمة) خبره (رفعا) (والقصة)
 (نصبا) اي حاة نصب (وجرا) اي حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان
 سبقا (فاخر فيه) اي في غير المنصرف متروك لانه تابع للنصب فيكون امر له
 بالحركات الماقصة ان يكون الجر متروكا (كما سذكرك) اي وجهه لانه لم يترك جره
 لشيء للفعل باعتبار انه عيبين حمل الجر على النصب لمكان المسابغة بينهما (لحمو
 جافى احمد) رفعا (ورأت احمد) نصبا (ومررت باحد) كذلك (جرا)
 ولما فرغ من بيان ما هو الاصل في الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان
 الاعراب فيه ناعما او ناقصا شرع في بيان ما هو الفرع فيه وهو ايضا ثلاثة
 انقسام الاول ما استوفى الحروف الثلاثة الواو والالف والياء وهي الاسماء الستة
 لكن بسرها افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غيرها المتكلم
 على ما سبذكر فقال (واخوك واوك وجوك) (بكسر الكاف) لان الكاف
 تكسر في المؤنث الكو وهي اسفل في الحكم والحلقة والوطى ونقصان العقل
 والميراث وغيرها فاسبب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من الذكر
 (لان الهم) في اللغة (قريب المرأة من جانب زوجها) لامن جلبها كلبه
 وابنه وبنته واخيه واخته وغيرها ذكرها وانا ثاقريا وبعبا (فلا يضاف)
 الهم (الا اليها) ولذا ~~كسر~~ الكاف كتابة عن المؤنث (وهو ك) (والهسن)
 في اللغة (السي المنكر) صفة النسي اسم مفعول من انكر (الذي يستعجب)
 مبني للمفعول اي يستعجب اي يكون فيها ومكرها (ذكره) نائبه وهو ثلاثة
 اما في الذات (كالمعورة) من ارجل والمرأة (و) اما في (الصفات الذميمة)
 اي المذمومة كالخس والعدوة لغير الله والبلادة وغيرها (و) اما في (الافعال
 القبيحة) كالقتل فيرحق ولزنا وشرب الخمر وغيرها (وهذه الاسماء الاربعة
 منقوصات) ولكن لا مضاف بل (واوية) لان اصل كل واحد اخو واو
 وجو وهو يدل ثبته على اخوان واوان وجوان وهوان وتصغيره على
 اخيو واويوهنيو لان التثنية والتصغير ترد النسي الى اصله انه واوى او يائي
 فحذفت الواو على غير قياس لمجرد التخفيف فبق بعد الحذف الى آخره وابوحم
 ومن واذا اضيف كل واحد منها اما غير ما المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا
 (وفوك) (وهو اجوف) لكن لا مطلقا بل (واوى لانه اذا صله فو)
 بسكون الواو مثل حول بديل فواء لان الجمع يرد الشيء الى اصله حذفت

الهاء نسباً ~~كما~~ حذف الواو في البواق وقلبت الواو ميماً وجوبا في حال الأفراد
 وسبأني تفصيله وإذا اضيف إلى غير الياء عاد المقلوب إلى أصله ويقال فوك
 (ونومال) وكذا مثله وجعه وتأينته (وهو ليف مقرون) وهو ما ~~ممكن~~
 عينه ولامه حرفي علة لكن هنا يكونان (بالواوين) يعني في عينه واو وفي لامه
 واو أخرى مثل سنوو (إذا أصله نوو) وحذفت العين يعني الواو الأولى كراهة
 اجتماع الواوين وقيل حذف اللام يعني الواو الثانية وهذا هو الأصح لأن
 اللام محل التثنية ولا تباع أخواته فينو مثل بدوم وإذا اضيف لم يصد
 المحذوف لوجوب الحذف ولأنه لا يجوز إضافته إلى غير اسم الجنس فاقضي
 التخفيف فيقال نومال فاسكن الواو تخفيفاً فضم الذال في حالة الرفع لأجل الواو
 وبقي على حاله في حالة النصب لأجل الالف وكسر في حالة الجر لأجل الياء
 (وإنما اضيف نوا إلى الاسم الظاهر) مخلفاً لأخواته (دون الكاف) يعني
 كأنه إن يضاف إلى الكاف لموافقة الأخوات كما وافقت في أن يكون أعرابها
 بالحروف (لامه) أي نو (لا يضاف) إلى شيء (إلا إلى أسماء الأجناس) كالمال
 والعلم والضمير مطلقاً ليس باسم جنس حتى يضاف إليه ما سبأني أن وضعه
 لأن يكون وصلة لتوصيف اسم الجنس لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اسم الجنس
 صفة لنسب ولم يتيسر لهم ذلك حيث لا يقال جاني رجل مال وضعوا نو
 وأضافوه إليه فقالوا جاني رجل نومال ولأجل هذه العلة كان نوا لا يضاف إلا
 إليه (فأعراب هذه الأسماء الستة) فيه إشارة إلى أن هذه الأسماء مبتدأ
 بحذف المضاف وإلى أن المحكم ليس على خصوصيات هذه الأسماء بل على
 مطلقها يعني يكون أعرابها بالحروف سواء اضيفت إلى الكاف أو الهاء
 أو الاسم الظاهر (بالواو) خبر (رفعا) أي حالة الرفع (والالف) (نصبا)
 أي حالة النصب (والياء) (جرا) أي حالة الجر فاستوفى كل نى حق حقه
 (ولكن لا) يكون هذا الأعراب فيها (مطلقاً بل) يكون فيها (حال
 كونها مكبرة) اسم مفعول من باب التعليل ضد التصفير (إذا مضغرتها معربة
 بالحركات) يعني بالضممة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جراً كونها ملحقة بالاسم
 الصحيح وإن لم تكن صحيحة في نفسها كدلو وطي (تخو جاني أخيك) بالضممة
 رفعا أصله أخوك قلبت الواو ياء لأن الواو والياء إذا اجتمعا في كلمة واحدة
 وكانت الأولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الأولى
 التي للتصغير في الياء الثانية التي قلبت من الواو لا اجتماع الحرفين من جنس
 واحد والسابق ساكن (ورأيت أخيك) بالفتحة نصبا وأصله مثل مامر
 (ومررت بأخيك) بالكسرة جراً (وموحدة) عطف على مكبرة أي يكون

اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذلثني) منها (والجموع) صححها او مكسرا (منها معرب باعراب التثنية) يعني بالالف رفع والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيها متروكا نحو جاني اخوك ورأيت اخوك ومررت باخوك (و) باعراب (الجمع) ان كان صححها يكون اعرابه بالواو رفعاً نحو جاءني ابوه والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا ويكون الالف متروكا نحو رأيت ابي وممررت بليين وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحركات بالضمه رفعاً والقحقه نصبا والكسرة جراً نحو جاءني اخوة ورأيت اخوة ومررت باخوة (واتمالم بصرح) المصنف (بهذين القيدين) مع انها قيدان لازمان (اكتفاء بالامثلة) لان الامثلة وردت مكبرة وموحدة ولكون استعمالها مصفرة او ثنية اوجعا اقل والاقل لاحكم له ولان ثنيتها وجعها صححها ومكسرا يعلم من اعراب المثني والجمع الصحيح والمكسر فلا حاجة الى ذكره ههنا (و) (مضافة) عطف على قوله موحدة او مكبرة (لانها) اي لان هذه الاسماء اذا كانت مكبرة وموحدة ولكن لم تكن مضافة اصلا) يعني لالي الياء ولا الى غيرها بل كانت مقطوعة عنها غير ذواتها لا تقطع عنها (فاعرابها) حيثذ (بالحركات) يعني بالضمه رفعاً والقحقه نصبا والكسرة جراً لكونها مفردة منصرفة (نحو جاني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة) ليكون اعرابها بالحروف (ولكن) تكون مضافة (الى خير بالمتكلم) (لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فعالها) عند الاضافة الى الياء (كحال سائر الاسماء المضافة اليها) اي الى الياء يعني اذا اضيفت هذه الاسماء غير توالي ياء المتكلم تكون معرفة بالحركة تقديرها عند المصنف لانها حيثذ تكون من باب غلامى وتكون مبنية بشاء عارضاً عند بعض فيكون حيثذ اعرابها محلاً (ولم يكتف في هذا الشرط) اي في الاضافة الى غير ياء المتكلم (بالشال) كما اكتفى في القيد الاولين به اعني في حال كونها مكبرة وموحدة (ثلاثا يتوهم اشتراط اضافتها) اي اشتراط اضافة الاسماء الستة غير ذواتها (بكونها) اي اضافة (الى الكلف) متعلق بالاضافة يعني اذا اكتفى في هذا الشرط ايضا بالشال يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف حشروطا باضافتها الى الكلف يعني اذا اضيفت الى الكلف يكون اعرابها بالحروف والا فلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك الغير ضميراً او ظاهراً نحو اخوك واخوفا وخو يد واخو وحل (واتما جعل اعراب هذه الاسماء) اي الاسماء الستة (بالحروف) متعلق بجعل ليكون توطئة لجعل اعراب المثني والجمع على حد القاعده (لانهم)

أى النحبة أو العرب (لما جعلوا اعراب للمثنى وجع المذكر السالم بالحر ووف)
 احتزبه عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون
 بالحر ووف الا بالحركة ناقصا او تاما (ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد
 ايضا) أى كالمثنى والجمع الذى على حدة (كذلك) أى بالحر ووف (لئلا يكون
 بينهما) أى بين المثنى والجمع المذكر أى لتلايق بسبب كون اعرابهما بالحر ووف
 بهما (وبين الآحاد) جمع احدى كفرس وافرأس (وحصة ومافرة تامة) معنى
 اذا جعل اعراب جمع الآحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرديهما بالحر ووف
 ناقصا وتاما والحال جعل جمع اعراب المثنى والجمع على حدة بالحر ووف يكون بين
 الاصل الذى هو الآحاد وبين الفرع الذى هو المثنى والجمع لان المثنى فرع لواحد
 بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجبية ونمرة تامة معنى يكون احدهما احببا
 للآخر وذا غيرهما فلم ان يجعل اعراب بعض الآحاد بالحر ووف ليكون نونية
 لهما وليقع في ذهن الطالب الفة للاعراب بالحر ووف فيهما (ونداختاروا اسماء
 ستة) مع ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر (لان اعراب كل واحد من المثنى
 والجموع) على حدة (ثلاثة) معنى اعراب المثنى ثلاثة ارفع واهبط والحر
 وان استوى الاخيران في الحروف اعصارا للمحل وهو ثلاثة وكذا اعراب الجمع
 الذى على حدة ثلاثة باعصار المحل وان كان تلك الاستواء يوجد فيه ايضا
 (فجعلوا) أى فوضعوا (في مقابلة ~~كل~~ اعراب اسماء) فصارت الاسماء بهذا
 الاعتبار ستة وهال المحشى لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاعرب منه
 ان يقال المعرب بالحر ووف في الفرع والمحقق به ستة المثنى وكلا وثنان والجمع
 واطو وعسرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره
 الشارح لان القياس الى المحل اولى من القياس الى الفرع والمحقق به (وانما اختاروا
 هذه الاسماء الستة) لان يكون في مقابلة كل اعراب اسم ولم يختاروا غيرها
 (لمسابتها للمثنى) أى لمناسبة هذه الاسماء الستة للمثنى دون غيرها (في كون
 معانيها) أى معنى كل واحد منها (منبئة) أى مستلزمة (للتعدد) معنى يستلزم
 كل واحد منها ذاتا آخر كالاخ للاخ والاسلان والجم للزوج وكذا غيرها من
 ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن السى المنكر المستحق ذكره والقم يستلزم
 الشقطين (ولو جود خوف) هذه العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء
 للاعراب بالحر ووف من بين الآحاد والاوجه لقول من قال وهذا لا يستقيم لان
 الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد لانها وان كانت
 كذلك لكن لبس في اواخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة (صالح
 للاعراب في اواخرها) وذلك الحرف في الاربعة الاولى لام الكلمة التي حذفت

حل الافراد وكذا في نون الاصم واما في فم فعين الفعل لان اللام حذفت منه
 نسبيا الان عند الرضى عين الحروف وعند المصنف بدل من العين واللام لان
 الاعراب لا يكون من اصل الكلمة (حين الاعراب) اى وقت وجود الاعراب
 فيها بالفعل يوجد ذلك الحروف (سمما) لاقبسا دون حال غير الاعراب لكن
 بشرط الاضافة الى غير الياء فلهذا ذلك الحروف الاعراب في الطريق والتفسير
 فيتنوع المشابهة لكونها من جهتين (مخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز)
 بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة جمع صبر وهو آخر الشيء اى المحذوفة
 الاواخر (كيدوم) فان اصلهما دمو بالواو ويى بلياء حذفت اللام نسبيا
 دم ويد (الهم يسمع) مبنى للمفعول (فيها) اى فى الاسماء المحذوفة الاواخر غير
 الاسماء الستة (من العرب اعاد) بازفع (الحروف المحذوفة) من الاواخر (عند
 الاعراب) سواء كانت مضافة الى ياء المتكلم اولى غيرها ومقطوعة عن الاضافة
 حيث يكون اعرابها بالحركة فى كل الاحوال (و) الثانى من الاقسام الثلاثة التى
 كان اعرابها بالحروف مارفعه الف ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو فكان
 اعرابه بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه وجره فى حرف (الثنى) (وما يلحق)
 من خلق (به) (و) (هو) انسان احدهما (كلا) (وكذا كلتا) وهو مؤنث كلا
 واختلف فى الف كلاه فى الاصل واوكصو فقلت الفاء تخرج حكاها واغتناح
 ما قبلها اويله كرسى قلت كذلك والاكثر على الاول لكونها مكتوبة بالالف
 لان الالف اذا قلبت عن الواو تكتب الفاء كالعصا واذا قلبت عن الياء تكتب ياء
 كالحصى للفرق بين الالفين (ولم يدكره) يعنى لم يذكر كلاهما مع انه ملحق به ايضا
 (لكنه فرع كلا) بوحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع
 لاستراجهما فى الحكم ولما فى كلنبيل من الف فى كلا والالف للتأنيث كالف
 حلى لان علامة التأنيث يجب ان تكون فى الآخر (مضافا) اى حال كون كلا
 او كلتا مضافا) اى كل واحد منهما مضافا (الى مضمير) لا الى مظهر سواء كان
 المضمير غائبا او مخاطبا او متكلما مثل كلاهما وكلاهما وكلاهما بمرط ان يكون المضمير
 مثنى او فى معنى كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تأنيذا للثنى نحو جئنا كلانا
 جئنا كلاهما وجئنا الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلا تأنيذ نحو كلاهما
 جئنا وكلانا جئنا (وتما قبل ذلك) اى بقوله مضافا ولم يطلقه (لان كلا
 باعتبار لفظه مفرد) لانه ليس فى آخره علامة التثنية من الالف والياء ولا علامة
 الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا (وباعتبار معناه مثنى) لان معناه
 تكرار الواو احد يعنى انسان (فلفظه يقتضى الاعراب بالحرركات) لانه اسم مفرد
 منصرف لما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن فى آخره الف

مقدرة مثل عصا لا ينفهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديره بالحركة لان الالف لا تقبل الحركة (ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف) لما سبق انسان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مل اعرابه بالبدل على المعنى لان الاعراب علامة دالة على المعنى (فروى فيه) لى فترم ان يراعى فى كلا (كلا الاعيان) و عباد اللفظ واعباد المعنى باعضاء كل نى حق حقه لتلا يلغو' حدهما (فاذا ضيف) كلا وكننا (الى المنهر) لى الى الاسم المنهر (لذى هو الاصل) لعدم احب وجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه وذن الاسم الضاهر دل على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لانه نفسه لكن يجب ان يكون هذا المنهر مثنى ومعرفة (روى جانب لفظه) لى لفظ كلا (لذى هو الاصل) لكونه مفرد وهو اصل (واعر) اى كلا اوكننا (بالحركات ان هى الاصل) فى الاعراب لكونهما اخسرا واخف ليكون الاصل مع الاصل (لكن) لى لانه (تكون حركاته) الاعرابية (تقديرية) حيث لا يمكن ان تجعل لفظه (لن آخره لف) لا تقبل الحركة ومع هذا (تسقط) سواء اضيف او لا اما لثاني فظاهر واما الاول فلاه لا يضاف الا الى المعرفة باللام المثنى فليست (بالتقاء الساكنين) فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديريا فى الاحوال الثلاث (منزل جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر لذى هو الفرع) لما سبق (روى جانب معناه لذى هو الفرع) لما سبق ايضا (واعر) بالحروف التى هى الفرع لتولدها من الحركات وكونها اقل منها ليكون الفرع مع الفرع (نحو جاءنى كلاهما) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما كيدا نحو جاءنى الزيدان كلاهما واما الى المتدأ ان كان التأكد فى الاسناد مثل الزيد ان جاءنى كلاهما (ورأيت) الزيدى (كليهما ومررت با) الزيدى (كليهما فلذلك) اى لكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة الى المضمر معربا بالحركات او لكون اضافة كلا الى المضمر شرطاً لان يكون اعرابه بالحروف (فقد يكون اعرابه بالحروف بكونه) متعلق بقوله فيد (مضافا الى مضمر) احتراز عن اضافته الى مضمر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة لما سبق (و) تأيهما (اتان) وكذا) اى كان انسان ملحق بالمثنى (اتنا) بالهمزة فى اوله وثنان بدونها لكونهما مؤنثان انسان كان كلنا مؤنث كلا (فان هذه الالفاظ) اى اثنين واثنين (وان كانت) للموصل (مفردة) اذ لم يثبت للمفرد اثنى واثنى وانت ثم نى بزيادة الالف والياء والون كما هو حال التثنية بل الالف والتون والياء والتون من اصل الكلمة مثل ذان وذين والذنان والذذين (لكن صورتهما صورة التثنية) مثل انسان واثنتان

وبثان ولتين ولتين وستين (ومعناها معنى الثنية) لانه تكرر الواحد لان
 معنى الثنية تكرر الواحد (فالخفت بهما) اي بالثنية فاخذت حكمهما
 في الاعراب لان منابتهما الثنية في الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابهما
 مثل اعرابهما (بالالف) (رفعها) اي في حالة الرفع (والياء) الساكنة (المفتوح
 ما قبلها) صفة جرت على غير من هي له مثل قولك هند جائل وشاحها لوانما
 قبله به احترازاً عن الياء المكسورة ما قبلها فانها علامة في الجمع على حد لثنية
 (نصبها وجرا) اي في حالة النصب والجر لانها في الثاني اصله وفي الاول
 تبعاً وجلا (كما يسمى) وجهه والثلث من الاقسام الثلاثة التي اعرابها
 بالحرuf مرفعة واو ونصبه وجره ياء وهو (جمع المنكسر) لا المؤنث لا تقدر
 علم حاله (السالم) صفة الجمع لا المكسر فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به)
 ههنا (ما يسمى به اصطلاحاً) سواء وجد شرطه فجمع اولاً جمع اهذا الجمع
 من غير وجود شرطه وشرطه على ما سياتي ان كان اسماً فذكر علم يعقل وان
 كان صفة فذكر يعقل وان لا يكون افضل فعلاً ولا فعلان فعلى ولا يستوي
 فيه المنكسر والمؤنث ولا يكون فيه التاء للبالغة (وهو) اي ما يسمى به
 اصطلاحاً (الجمع بالواو والنون او بالياء والنون) سواء كان مفرداً مؤنثاً او
 مذكراً سالماً او مفرداً (فيدخل فيه) اي في الجمع (نحو ستين) جمع سنة مفرداً
 اوله (وارضين) جمع ارض (بما لم يكن واحده مذكر الكن) اي الاله (يجمع
 بالواو والنون) او بالياء والنون وقال الهندي وما هو على صيغته فيكون من باب
 حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو ستين في سنة وثين
 في ثبة وقلين في قلة انتهى (و) (ما الحق) معنى للمفعول (به) نائبه (وهو)
 اي ما الحق به اثنان احدهما (اولوا) بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون
 دليلاً على ضمها وثلاً يلبس بالي الجار في النصب والجر (جمع ذولا) يكون
 جمعاً (عن لفظه) بل من غير لفظه (سماء) لان جمعه من لفظه قياساً ذويون
 مثل رضون (و) ثانيهما (عشرون واخواتها) جمع اخت المراد بالاخت
 ههنا المثل والنظير ولذا قال الشارح (اي نظائرها) اي نظائر عشرون
 فاستعمال الاخت في المثل والنظير استعمال عربي لا اصطلاح نحوي (اسم)
 صفة النظائر (وهو) اي النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو (ثلاثون) وفي بعض
 النسخ وهي بالثاني منتهي (اي تسعين) فتدخل الفاية في المبدأ كالمرافق
 لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعمون
 وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وفي الرضى اما افراد اولوا وعشرون
 واخواتها بالذكر لان الجمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة ثم الحق به واو

وتون او ياءون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولوا وعسرون كذلك لان
اولوا موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد اذ لم يأت اول في المفرد لها
كلامه فان قيل لم يوجد في كلام العرب اسم آخره وبعده شمة وولو
كذلك فل لو او في ولو في معرض التغير لانه بغير والمتغير لا عباد له وفيه
ولو على عسرون لانها دخل في الجمع منه لانها مفرد وان لم يكن من نفسها
(وليس عسرون جمع عشرة وثلاثون) ايضا (جمع ثلاثة والا) اي
لو كان عسرون جمع عشرة (الصحيح اطلاق عشرين على ثلاثين) ولم يصح
طلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس (لانه) اي ثلاثين
(ثلاثة مقادير لعشرة) لان قسما مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد (و)
الصحيح ايضا (اطلاق ثلاثين على التسعة) ولم يصح اطلاقه على ثلاث
مراتب العشرة (لانه) اي التسعة (ثلاثة مقادير الثلاثة) واقل ما يلقى
عليه الجمع ثلاثة مقادير لو لم يكن كذلك بل نسا على كل واحد
من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك مدلول
عليه ثلاثة مقادير لو لم يكن (وعلى هذا القياس) اي على قياس عشرين
وثلاثين في عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه (الوقوف) اي
العقود لبقية وهي ربيعون الى تسعين فان ربيعون ليس جمع ربيعة
ولانهم ليس جمع تسعة والصحيح اطلاق ربيعون على تسعة ربيعات ثلاثة
مقادير لاربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس لاستعمال كذلك
(وايضاً) اي كما ان عسرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة للعلة
المذكورة كذلك (هذه اللفاظ) اي العقود الثلاثة من الاعداد (تدل) اي
كل واحد منها (على معان معينة) يعني على معنى معين بلا زيادة ولا نقصان
(ولانه في الجموع) اي ليس في الجمع دلالة على معنى معين سواء كان سالما
او مكسرا مذكرا او مؤنسا وقل ما يدل عليه الجميع ثلاثة وهو ليس بمعنى فاع
من هذا ان هذه العقود ليست جوعا بل يكون صورتها صورة الجمع وهذه
معنى الجمع لمحقته واعربت باعرابه كالعق انسان بالثنية واعربت باعرابها
(بلواو) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكور السالم (رفعا) اي في حالة
الرفع (والياء) (نصبا وجرأ) اي في حالة نصب وجر (ونما جعل اعراب
الثنى مع ملحقاته) اعني كلا وكلتا وان وثنان وثن (و) جعل ايضا
اعراب (الجمع) المذكور السالم (مع ملحقاته) وهي اوسوا وعسرون وحونها
(بالعروف) اي نما جعل اعراب كل واحد منهما بالعراف (وهما فرعا
لواحد) اي لان الثنية فرع الواحد بمرتبة ومحتان (وهما فرعا

فرعه بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع ما يحتاج هو الـ قوله فرعا
الواحد اصله فرعان سقط الـون بالاضافة الى الواحد (و) الحال انه (في آخرهما
حرف يصلح للاعراب) حين الاعراب كالاسماء الستة (وهو) اي ذلك
الحرف (علامة التثنية) الالف والياء (و) علامة (الجمع) الواو والياء
(فناسب ان يجعل ذلك الحرف) اي الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما
(اعرابهما ليكون اعرابهما) اي اعراب التثنية والجمع (فرعا لعرابه) اي
اعراب الواحد (كما بهما فرعان له) اي كما ان كل واحد منهما فرع للواحد
ينبغي ان يكون اعرابهما فرعا لعرابه لتكامل الفرعية وتم المناسبة (لان
الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات) في الحقيقة لان الحركة اخف من
الحروف وهو ظاهر (ولما جعل اعرابهما بالحروف) المناسبة المذكورة (و)
فـ (كان حروف الاعراب ثلاثة) لغيره لما كانت الحركات ثلاثة الضمة
والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالنزك صارت حروف الاعراب
ثلاثة لانه نواد من الضمين واو ومن الفتحين الف ومن الكسرتين ياء هذا
هو الاصح اختصارا وبضا او او تـل على الضمة والالف على الفتحة والياء على
الكسرة في الاسماء الستة (واعرابهما) اي اعراب المتني والجمع (ستة) لان
لكل واحد منهما ونصبا وجر او الجملة حال بالواو والضمير معا ويجوز ان تعطف
ويكون من قبيل المعطف على معمول عامل واحد بعاطف واحد (ثلاثة)
اما بارفع او بالصب بدل من ستة بدل البعض واما من بدأ بتقدير منها اي ثلاثة
منها مكشـ (المتني) وهو الاصول الرفع والصب والجر (وثلاثة) منها
كائن (الجمع) رفعاً ونصباً وجرّاً ما تنقض الحروف على الحال (فـ) او جعل
اعراب كل منهما بـات الحروف لثلاثة) يعني لو جعل رفع المتني والجمع معا
بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالـ (لوقع الـ بالـ) اي التيسر
احدهما بالآخر لانه اذا قبل جـ من اريدون مثلا لم يعلم ان الجائئ اثنان
او جماعة ودافعه جـ (ولو خص المتني بهما) يعني لو عصبت هذه الحروف
للمتني لكونه اسبق من الجمع وتسبق لا أخذ لـ ما هو الاقوى على وجه التمام
فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالـ وجره بالـ (لـ) المجموع بلا اعراب
لانه لم يجر حرماً ياخذ (ولو خص المجموع بهما) يعني لو عصبت هذه الحروف
للمجموع لكونه اشرف منها لاختصاصه بـ كوز اعلا ولا شرف نماء ياخذ
ما هو الاقوى ويتم فـ جعل اعرابه بالـ ورفعه بالـ ونبه بالـ جـ
(لـ) المتني بلا اعراب) من الجمع فـ ياخذ حروف ذعراب كلها ومنه يتبين للمتن
حرف وكل واحد منهما عيب رفـ فـم اتوزع ولـ فـم يقع كل بموقع

في قسمته (فوزعت) الحروف الثلاثة ثلاثا يلزم الالتباس أو الخصوص (عليهما) أي على الثني والجمع (بان جعلوا الالف) منها (علامة الرفع في الثني) يعني انصوا الالف ذلك المحل ليكون الالف اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من الفتحتين ونقل الثني لمسمومه (لانه) أي الالف (اضمير المرفوع للثنية في لفعل نحو يضربان وضربا) قلم المضارع لكونه في صدد الاعراب فقبس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع في ثنثته فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو علامة الرفع في المجموع) لان الواو حرف ثقل لتولده من الضميتين والجمع خفيف لاختصاصه بنكسور العقلاء و (لانه) أي الواو (لضمير المرفوع للمجموع في الفعل نحو يضربون وضربوا) فجعل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع في جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقي حرف واحد مع المحال الاربعة وهي نصبهما وجرهما واخرف البقي الباء (وجعلوا اعرابهما) أي الثني والجمع (بالباء حال الجر على الاصل) لان الباء اخت لكسرة التي هي الجر ولان الباء متولدة من الكسرة فكان الجر اصلا للباء فوقع الالتباس (وفرقوا بينهما) لدفعه (بان فتحوا ما قبل الباء في الثنية لحقة الفتحة وكثرة لثنية) بالنسبة الى الجمع (وكسروه) أي ما قبل الباء (في المجموع لنقل للكسرة وقلة المجموع) بالقياس الى الثنية ولما سبق ان الثنية اكثر في الاستعمال والجمع اقل فيه ولم يعكس القضية للتعاقل بينهما (وجعلوا النصب على الجر) أي جعلوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبهما كاعراب جرهما (لاعلى الرفع) يعني لم يجعلوا نصبهما على رفعهما وجعلوا حالة النصب في الثني بالالف وفي الجمع بلوا ومع ان الحمل عايه اولي لكونه عمدة في الكلام ومقصودا (للمناسبة النصب الجر) المناسبة مصدر جار لفاعله ونائب لمفعوله (لوقوع) أي في وقوع (كل منهما) أي من النصب والجر أي ما فيه احدهما (فضله في الكلام) ولانه اسبه في المحل ولما كلة كل واحد منهما في الكتابة والكتابة نحو رأيتك ومررت بك (ولما فرغ) المصنف (من تقسيم الاعراب الى الحركة) التي هي الاصل فيه لما سبق (والحرف) الذي هو الفرع فيه كما مر ايضا اما ضمنا بقوله الاعراب ما اختلف آخره به واراد بالفظ ما الحركة او الحرف او صريحا بقوله بالضممة رفعها والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء (و) فرغ ايضا من (بيان مواضعهما) أي مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف (المختلفة) لما مر ان الاعراب بالحركة ثلاثة انواع ما استوفى فيه الحركات الثلاث وماترك فيه النصب وماترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلاثة ما وجد فيه الحروف الثلاثة وماترك فيه الالف وماترك فيه الواو (شرع) جواب لما (في بيان

فيكون اعرابه تقدير يالان الاصل اذا تعذر يعمل بالرفع (و) الثاني باب علامي
مفردا كان اوجعا بعد ان كان اعرابه بالحركات لفظا سم اضيف الى الباء ولذا
قال السارح (كما في الاسم العرب بالحركة) لفظا وهو الاسم الصحيح او الحق به
كما سيحيى (المضاف الى ياء المتكلم نحو) (غلامي) وداري ودلوي وطبي احره
عن باب عصا لابس في كونه معر يا خلافا احدا واما باب علامي ففيه خلاف
ولذا قال الرضي اعلم ان باب غلامي مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف
لانه عد من قسم العرب المقدر اعرابه وهو الحق ليدل اعرابه في نحو سلامه
وغلامك ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سب البناء لهما كلامه
(عانه) اي انسان (لما استقل ما) اي حرفا كان (قبل ياء المتكلم) كأنهم مثلا
(بالكسرة) حين اضيف الاسم العرب الى ياء (للناسه) اي لينسب حركة اليه
بان يكون كسرة (قبل دخول العامل) على ذلك المضاف وذا ارادوا اعرابه
بمقتضى العامل وجدا محل لاعراب مشتغلا بحركة لازمة وهي لكسرة ولعامل
انما يعمل اذا وجد المحل فارغا غير مشتغل بحركة ويكون الاسم صالحا للاعراب
(امتنع ان تدخل عليه) اي على ما قبل البناء المشتغل بالكسرة اللازمة لاحدهما
(حركة اخرى) والحال انه لا بد منها (بعد دخوله) اي بعد دخول العامل
(موافقة) بالرفع صفة لحركة او بالنصب حال منها نكرة مخصصة (لها) اي
الكسرة في حال كون العامل جارا (او مخالفة) عطف على موافقة في حال كونه
رافعا او ناصبا لان في الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة لعامل وكسرة البناء
لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفي الثاني يلزم اجتماع الصمة مع الكسرة
او الفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولا يمكن ان تجعل هذه الحركة اعرابا لانها
مقتضى الياء وهي مقدمة على العامل فلا يمكن ان تكون اثر للعامل والالزم ان يكون
العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام اقول هذه الالة مخصوصة بحالة الجر
فقط (لما ذهب اليه بعض) تنكير للتصغير كله لا يعند بقوله ولما لم يصرح باسمه
(من ان) بيان لما اعراب مثل هذا الاسم) اي الاسم العرب بالحركة لفظا اذا
اضيف الى البناء (في حالة الجر لفظي) خبران (غير مرضي) خبر للبند عند
المصنف لان الكسرة التي في ما قبل البناء قبل العامل بنائية لاجل الياء بعده يجب
ان تكون اعرابية وبينهما منافاة لان البناء لا يكون اعرابية وبالعكس ولان تلك
الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز ان تكون اثر له لانه يكون محصل
الحاصل ولذا قال (مطلقا) اي في الاحوال الثلاث لا في الحالتين فذهب الرفع
والنصب (يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين) اي في باب عصا وباب
غلامي (من الاسم العرب انما هو) اي لابس الاعراب التقديري الا (في جميع

الاحوال) يعنى في حال الرفع والنصب والجز (غير مختص) خبر بعد خبر احوال
 من الضمير المستكن (بمعناها) اى بعض الاحوال بان كان باب غلامى في حال
 الرفع والنصب تقدير يا لافى حال الجز قوله مطلقا هذا التصيم وان كان مخصوصا
 بلثانى الان السارح عم الاطلاق ليهما مناسبة الاستراك في حال كون اعرابهما
 تقدير يا للتعذر لانه لاخلاف لاحد في كون الاعراب تقدير يا في باب عصافى جميع
 الاحوال لان آخره الف لا قبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة
 (او استقل) مبنى للفاعل (عطف على قوله نعداى تقدير الاعراب فيما نعداوا)
 تقدير الاعراب ايضا (في الاسم) العرب ولم يقيد بالحركة لان تقدير الاعراب
 للاستقلال يجرى في الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فله
 مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيد ايضا بالعرب لانها ممة لان البحث في كون
 الاسم عربا او كنفه بما ذكره في مسجبه (لذى استقل ظهور الاعراب في لفظه)
 اى لفظ الاسم العرب (ونلك) اى تقدير الاعراب للاستقلال وقع (اذا كان
 محل الاعراب) وهو الحرف الاخير حقيقة وحكما (قابلا للحركة الاعرابية)
 لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ممة لئلا
 يتساوى للحركة فضلا عن قبول الحركة لاعرابية لكونه لفظا او تقدير (ولكن) اى الا
 انه (يكون ظهور) اى ظهور الاعراب (في اللفظ) اى لفظ الاسم العرب (بفلا
 على اللسان) لا روم الخروج من الكسرة الى الصمة في حال الرفع في جانبى فاضى
 واجتماع الكسرتين في حال الجز في نحو مرت بقاضى لكون ما قبل اللام مكسورا
 وهذا القسم ايضا سببان احدهما الاسم المقوص بالواو والياء المكسور ما قبلهما
 يعنى ما استقل فيه الرفع والجز وهو (كافى الاسم) العرب (الذى في آخره ياء)
 حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غلز (مكسورة ما) اى الحرف الذى
 قبلها سواء كانت (تلك الياء) مخدوفة بالتقاء الساكنين (وسواء كان ذلك
 الاسم مفردا (كقاضى) (او) جمعا مكسرا مثل جوار ودواع (غير مخدوفة)
 كما اذا كان الاسم مرفعا باللام (كالقاضى) والجوارى ولدواعى (رفعا وحرا)
 (اى في حالى ارفع) نحو جانبى فاضى وقاضى (والجز) نحو مرت بقاضى
 وبالقاضى (لا) اى لا يكون الاعراب فيه تقديرا (في حالة النصب) نحو
 رأيت قاضيا وقاضى بالنصب ونحو قوله تعالى . اجيبوا دعى الله (لاستقلال
 الصمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لضعف الياء ونقل الحركتين
 عليهما مع ترك ما قبلها بحركة قبيلة لما نقل الضمة عليها فلعدم الجسبة
 بينهما وبين ياء ولاهما اقوى الحركات واما نقل الكسرة وان كان بينهما

بجائسة فلا اجتماع الكسرات لتولد الياء من الكسرين كسرهما و **كسرة**
 ما قبلها لان السي اذا كسرت قل ولذا اسكنوا عين جعفر ثلاثا الى اربع
 حركات (دون الفتحة) يعني ان الفتحة لكونها خفيفة وجزء الالف لا يكون
 ثقيلا على الياء ولا على اللسان فيكون الاعراب في حال النصب في ذلك الاسم
 لفظيا لا تقديرية (و) الثاني كل جمع مذكر سالم اسما كان او صفة مضافا الى
 الياء فرفعه وحده مقدور لا نصبه وجره (نحو مسلمي) عطف على قوله
 (كقاص) باعادة الجبار لكن لا بعينه بل بجنسه وانما اعاده ليدخل فيه ما كان
 اعرابه تقديرية بالاحوال اللاب او في حال ارفع فقط كما في النسبة
 اذا اضيف الى ما اوله ساكن نحو هذان ثوبا لبك وكذا الاسماء الستة على ما
 سيأتي وقال المحسبي يعني ان غرض المصنف بتكثير الاء في هذا التقسم
 بيان انه قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لاسمعه فاعلم
 للمستقل فلا يرد انه يني اقسام من المستقل لم يذكرها نهى (يعني تقدر
 الاعراب للاستقلال قد يكون في الاعراب بالحركة) رفعا وجرنا لانصا لما
 (وقد يكون في الاعراب بالحروف) مضافا في الاسماء الستة اذا اضيفت الى
 اسم اوله ساكن يكون اعرابه بالحروف تقديرا في الاحوال للاب او رفع فقط
 وذلك في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمي) وفي التنبيه
 وقد سبق (بمخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه) لى تقدير الاعراب للتعذر
 (مختص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد في الاعراب بالحروف اصلا لان حروف
 الاعراب لا تكون الا ساكنة وتقدير الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل
 الاعراب الحركة لكونه الفاسوا كانت من نفس الكلمة او لا وما قبل ياء المتكلم
 فتافيا (رفعا) نصب على الظرفية ولله اسرار لسارح بقوله (يعني تقدير
 الاعراب) للاستقلال (في نحو مسلمي) في الجمع المذكر السالم اذا اضيف
 الى ياء المتكلم (انما هو) اي لا يكون فيه الا (في حالة الرفع فقط دون) حال
 (النصب والجر) لما سيأتي ان الاعراب فيهما لفظي سواء اضيف الى الياء
 او لا لوجود حرف الاعراب وهو ياء لغتنا فانه يفتقر تقدير اعرابه في حال
 الرفع لتغير الحرف فيه دون غيره (نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي
 بسقوط النون) اي نون الجمع اذا اصله مسلمون من الجمع المذكر السالم بانوا
 والنون في الرفع (بالاضافة فاجمع الواو) التي هي علامة رفع (والياء) التي
 هي حرف الاضافة (و) الحرف (لسابق) وهو الواو (ساكن) مستعد
 للاندغام (فاتقبلت الواو ياء) طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو (وادعم
 الياء في الياء) لا اجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادعم

لان الادغام اخف من فكاه (وكسرهما) اى حرف كان (قبل الباء) المدغمة زيادة
 التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسلمى بكسر الميم فحصل
 التخفيف من جهات ثلاث فثبت الواو ياء وادغم الياء في الباء وكسر ما قبلهما
 لان الباء اخف من الواو والادغام من فكاه والكسرة من الضمة تأمل (فلم يبق
 علامة الرفع الى هي الواو في اللفظ) لانه في الواقع والاحكام فثبت ان الواو التي
 هي علامة الرفع معدومة (فصار الاعراب حالة الرفع تقديرية) لتكون العلامة
 فيه مقدرة (بخلاف حالتى العصب والجر) مثل رأيت مسلمى ومهررت
 بمسلمى لتكون اعرابهما لفتيلين (فان الادغام لا يخرج الباء) المدغمة (عن
 حقيقتها) اى عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فان الياء المدغمة
 ايضا) اى كما انها اذا كانت غير مدغمة ياء او كما ان الياء المدغمة فيها ياء (ياء)
 لان المدغم فيه حرفان في اللفظ وان كانا حرفا واحدا في الكتابة لان الاعتبار
 لللفظ فيكون حرف اعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا ملفوظا
 (وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرية في الاحوال السلاب) الرفع والعصب
 والجر كما في الاسماء اسنة اذا اضيفت الى الاسم الذى في اوله همزة وصل
 قبل وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولا في ما كان ولذا قال السارح
 (في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومهررت بلى القوم) الا ان المصنف
 لم يذكر ما كتفاء بذكر نحو مسلمى ولذا ذكر مسلمى على وجه التمثيل بان حال
 نحو مسلمى ولم يقل ومسلمى مع لاه اخصر (فله) اى النسان لما سقط حروف
 الاعراب (الواو والانف والياء) (عن اللفظ بالتقاء الساكنين) الحروف واللام
 في القوم لان همزة الوصل تسقط في الدرج (لم يبق) جواب لما (الاعراب)
 يعنى حروف الاعراب (لفظا) لان المعنى هو اللفظ لا الكتابة (بل صار)
 الاعراب (تقديرية) لتكون حروف الاعراب مقدرة للاستئصال فان قلت
 تقدير الاعراب للاستئصال مسلم في الرفع والجر لتكون الواو والياء يتحملا الحركة
 ولكن ينقل على اللسان واما في العصب فتغير مسلم لان تقدير الاعراب ليس
 الا للتعذر لان لالف مادام لفا لا يقبل الحركة قلت لان الالف فيه كانت الواو
 لان اصله حال اعرابه رأيت ابو القوم فقلت لفا تحركهما وافتتاح ما قبلها
 (واللفظي) (اى الاعراب المتلفظه) الجار والجر ورقي به نائب الفاعل
 والضمير راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول
 كما خلق بمعنى الخلق تفننا واعلاما بان هذا لتفسير يجرى في الاول ايضا
 اى الاعراب انفسه كما ان ذلك التفسير يجرى ههنا اى لفظ الاعراب بخلاف
 الباء (فيما عداه) (يعنى فيما) اى الاسم العرب الذى (عدا ما ذكر)

أى هو غير الاسم العرب الذى ذكر من قبل يريد ان ضمير ماعده راجع الى قسمي
 التقديرى المتعذر والمستقل باعتبار ما ذكر والقياس فيما عداهما بصيغة لثنية
 حتى يرجع الضمير الى القسمين (مما تعذر فيه الاعراب اواسنقل فيه ولسا ذكر)
 المصنف (فى تفصيل العرب) بل فى تفصيل الاعراب (لمصرف) مرين
 بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر للمصرف (و) ذكر ايضا فيه (غير
 المنصرف) مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالصفة والفتحة (وكان غير المنصرف
 اقل) لانه فرع المصنف ولانه يحتاج الى سيدين او الى سبب واحد فاثم
 مقامهما (من المنصرف) لانه اصل لان الاصل فى لاسم العرب الاصرف
 لعلم احتياجه الى شئ (ويعرفه) أى يتعرف غير المنصرف وبينه (يعرف
 المنصرف) لان غير المنصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون
 ما عداه منصرفا (على قياس الاعراب التقديرى واللفظى) حب بين اولا
 اقسام الاعراب التقديرى لكونها قابلة فعمل ان ماعده لفظى ولذا قال واللفظى
 فيما عداه (عرف غير المصنف واكتفى بتعريفه) ولم يقل فى آخر البحث
 والمنصرف فيما عداه كما قال فى نظيره واللفظى فيما عداه لاسماء عنوان فيه
 المنصرف وهو ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما بان المنصرف ماعده
 بخلاف عنوان التقديرى حيث لم يعرفه اولا (فقال) (غير المنصرف)
 مبتدأ لكون التركيب الاضافى مما لهذا النوع مثل عبد الله سلمى (ما) خبر
 مبتدأ (امم عرب) جعل ماموصوفة لانهما خبر واصل فيه التذكير واذن
 هذا تعريف غير المنصرف والتذكير فيه نسب لانه اقل على جنس ولم يبين
 كونهما موصولة لوضوح امره انه قدم غير مره وودف ذسم بقوله
 عرب لكون البحث فيه ولان علم الانصراف والاصناف وصفان له لا خبر
 لان المبني لكونه مبني لا يوصف باحدهما (فيه) أى فى ذسم لعرب (عتان)
 مرفوع على انه فاعل الضرف لان الضرف اذا اعتمد على حد نسب الستة المبدأ
 والموصوف والموصول وذى احوال وهمزة الاستفهام وحرف انى يعمل
 فى الظاهر بعده وفافا نحو زيد فى الدار آباؤه ومررت برجل فى كة كتاب وجهنى
 الذى على ككتفه سيف وجاءنى زيد عليه جبة وشئ لوفى ابر زيد وما
 فى الدار عمرو وسياى (توزان) بين لوصفهما ولكن لانهما قابل (باجتماعهما)
 أى بسبب اجتماع انفسهما (واسمهما ع شرا نهما) انى سيد كرها من فى تأثير
 كل علة شرطاً سوى العدل (فيه) مته فى بقوله توزان أى فى ذسم لعرب (را)
 هو منع الجر والتنوين عنه (سبحى ذكره) أى ذكر لاروهو قوله وسكده ان لا كسر
 ولا تنوين (من) بيان لقوله علتان فتكون صفة أى علتان كالتان من (على)

(تسع) التذكير ههنا في مقام العهد اذا التسع معهوده فيما بينهم لكنه اوردها به
للتعظيم (او) (علة) (واحدة) ككاشنة (منها) (اي من تلك) العلل (التسع)
(تقوم) (هذه العلة الواحدة) لقوتها وكالها لان الشيء اذا قوى وكل يليق ان
يقوم مقام لستين بل مقام الاشياء (مقامهما) منصوب على الطرفية (اي
في مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العلل التسع (بان) متعلق بقوله تقوم
(تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدتها تأثيرهما) اي تأثير العلتين وفي
هذا اشارة الى ان ههنا لا تصرف نوعان نوع فيه هلشان من العلل التسع ونوع آخر
فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل التسع ايضا نوعان نوع منها ناقص لم يقدر
ان يؤثر في الاسم المعرب سببا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر بافعالها
اليه ذلك الا و نوع منها تلم بحيث يقدر بتفسد ان يؤثر ذلك الار فيه واسار
المصنف الى الاولين بقوله ما فاه هلشان من تسع والى الاخيرين بقوله ما فيه علة
واحدة منها تقوم مقامهما ابل ونصف (وهي) مبتدأ (اي العلل التسع) فيه
اسارة الى ان الضمير راجع الى لعل التسع (مجموع ما في هذين اليتين من الامور
التسعة) فيه اسارة الى ان الخبر جملة لعل والحكم بعد ال بعد (لاكل واحدة
منها) لان كل واحدة منها علة لا علة (حتى يقال) فيه رد على الهندي حيث
قال وهي راجعة الى لعله لاني لعل لان كل واحدة منها علة لا علة (لا يصح
الحكم) بقوله عدل بوصف الى آخره (على لعل التسع) اذا كانت هي راجعة
الى لعل التسع (بكل واحد من هذه الامور) تسعة حاصلة هذا اي قوله وهي
عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فيجئ ان يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد
الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيمليق وانواعه رفع ونصب وحر
ومثل قولك البيت جدران وسقف ومثل قوله السكجيين خل وعسل وماء لا
من تقسيم الكلي الى الجزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف (وذلك المجموع)
(عدل) لقد باع بتكثير الاسباب في هذين ليتين نهلية الحسن لان السبب عدل
مالا كل عدل وهو العدل الذي لا يكون علة البناء اي يكون سببا لبناء المعلوم
ونذلك السبب وصف ما وهو الوصف الاصيل وهكذا الى آخرها وحيث
كان المناسب تكثير الثبوت ايضا الا لعل لم يساعده النظم فا احسن ما قاله بعض
الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة (ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة
ثم جمع ثم تركيب) (والعدول) الواو للاستيفاء يعني هذا جواب لسؤال مقدر
تقديره لم اعرض النظم عن الواو في عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف
بالواو كما في العلل السابقة وللحققة والمناسبة بين الكلمات امر مهم (في عطف
هاتين العلتين من الواو الى ثم) لبس الا (لمجرد المحافظة على الوزن الشعري)

يعني لو بنى بالواو بدل ثم لكن المصراع الثاني انقص من المصراع الاول لان هذا
 البحر بسيط فالمصراع الاول مستغلن فاعلمن مرتين فلا بد ان يكون الثاني كذلك
 فلزم ان بنى ثم بدل الواو حتى لا يكون الثاني انقص من الاول (لاشي آخر) خلفه فلا
 ههنا عاطفة وشئ آخر اما رفوع معطوف على الخبر وهو قوله لمجرد لانه في محل
 الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله واعدول واما مجرور معطوف على لفظ قوله لمجرد
 لانه مجرور باللام تقديره لاشئ آخر وقال المحسبي العصم كلمة ثم للتراخي في الزمان
 وقد نستعمل للتراخي في الرتبة وههنا كذلك لان ما بعد الاول اعلى رتبة مما قبله
 وما بعد الثانية ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وبعبارة فكلما ثم
 في العتين لهذه التكتة الجليلة انتهى فتكون المنسدرج في تولى من الادنى الى
 الاعلى وفي الثانية للتزل من الاعلى الى الادنى فيكون في اعدول ما تدان الان
 السارح لم يتعرض لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وطبعة هذا الفن (والنون
 زائدة من قبلها الف * ووزن فصل وهذا القول قريب) (فقوله زائدة منصوب
 على انه حال) من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على ما فصره
 السارح ولكونها ذا حال اوردها باللام المفيدة للتعريف دون خبرها (اذ المعنى
 وتمنع النون) من الاسم العرب (الصرف) مفعول تمنع اى تجعله غير منصرف
 (حال كونها زائدة وقوله الف) بالرفع لانه (فاعل اعرف اعنى) بمقوله (من
 قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتقاده على ذى الحال وهو النون لانه
 حال بعد حال فتكون الجملة الضرفية حال (او) قوله الف (مبتدأ) تخصصه
 بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك في الدار رجل (خبره انظر المتقسم)
 عليه والجملة الاسمية حال من الصمير وخدموهذا التوجيه ضعيف لما سيجي ان الجملة
 الاسمية اذا وقعت حالا مع الصمير وحده يكون ضعيفا (ولا يخفى انه لا يفهم من
 هذا التوجيه) على الاول والثاني (زيادة الالف) لانها ليست متعلقة بالزيادة
 (مع انها ايضا) اى كالتون (زائدة) لا يمكن معنى الكلام حينئذ وتمنع النون
 من الاسم العرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت
 خير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى (ولهذا) اى لاجل كون الالف
 زائدة كالتون (يعبر) مبنى للمفعول من التعبير (عنهما) اى عن الالف والنون معا
 (بالالف والنون) متعلق بعبير (الزائدتين) بصيغة التثنية على ان تجعل وصفا
 لهما ولو لم تكن الالف زائدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف بازياة فان قلت
 فيمكن هذا من باب التعليل كما يقال لاني التانيت في جراه وصحراء الف التانيت
 مع ان الالف التانيت الهرة المقلوقة عنها والالف الاولى زائدة وكالتعريف للشمس
 والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما قلت لو صيغهم في جميع المواد

الالف والنون بها يشعر بان الالف ايضا زائدة ولولم تكن زائدة لكان الالف واقفاً
 الالف والنون الزائدة كما يقال الف التائيت بالافراد واذا لم يرد علم انها زائدة لا
 اصلية (ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة) لاحتسابه على نفي الحلال لما سيجي في انه
 يستتر في عمل اسم الفاعل الاعتماد على احدا لاشياء الستة على مذهب البصريين
 (ونظرف) اعني من قبلها ظرفا لغوا (متعلقا) هذا من باب عطف شئين على
 معمول عامل واحد باحاطف واحد اي ولو جعل الظرف اللغو متعلقا بالزيادة
 (واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة) لان جعل الالف
 فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت صفة
 لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه (وتقدم الالف)
 عطف على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتقدم اي على النون (في هذا
 الوصف) اي في وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير
 البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها في وصف الزيادة (لفهم) جواب لو مبني
 للمفعول (زيادتهما جميعا) حال من الضمير المحرور اي حال كونهما مجتمعين
 في الزيادة لان الزيادة حينئذ صارت وصف لاحدهما وقامت بالآخر يعني صارت
 وصفالهما معا لا لاحدهما فقط (وهذا) اي هذا التوجيه مبتدأ (كما اذا قلت)
 خبره اي مثله لقولك او يشبهه قولك (جاءني زيد اكب من قبله اخوته) اي
 هذا القول (يدل) وصف (على اشتراكهما) اي اشتراك زيدواخيه (في وصف
 الركوب وتقدم اخيه عليه) عطف على اشتراكهما (في) وصف (هذا الوصف)
 اي في وصف الركوب كما قلنا آنفا (وقوله) اي قوله من نظم العلل التسع في هذين
 البيتين (وهذا القول تقرب يعني ان ذكر العلل) التسع فيد اشارة الى ان القول
 يعني الذمكر وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة
 ايضا الى ان لفظة هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم اولد كور مع قطع النظر
 عن السباق والسبق (تقريب) من قرب بالتشديد (لها) اي للعلل التسع (الى
 الحفظ) اي حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطبيعة اليه اميل وهذا
 المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او
 المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا (او القول) اي الحكم لان القول اذا
 تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور
 التسعة) اي الحكم بكل واحد من العلل والوصف والتائيت الى آخرها (علما)
 لان يكون الاسم غير منصرف خبران في قوله قول بان (تقريري) خبر لقوله او القول
 اي حكم مجازي بعلاقة الجزئية (للتحقيق) اي لاحكام حقيق هذا المعنى على تقدير
 ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله بان

كل واحد (اذا علم) الموجبة عدم الصرف (في الحقيقة) ونفس الاسم (اشنان منها) أي من الأمور التسعة (لا) علة (واحدة) يعني العلة الموجبة كون الاسم غير منصرف في الحقيقة اشنان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لا تؤثر وحدها فضم اليها أخرى لتقصان كل واحدة منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة كافية في منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها الخارج وجعلها كالعلم وبني الحكم على الاعم الغالب وقال لعله في الحقيقة اشنان (او القول) أي الحكم (بانها) أي العلة الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبران (قريب) خبر المبتدأ وهو القول (لها إلى الصواب) أي جعلها قريبة لى ما هو الحق من المذاهب الثلاثة لان فيها ثلاثة مذاهب (لان في عددها خلافا) بين النحاة (فقال بعضهم انها) أي الأمور المتضمنة عدم انصراف الاسم (تسع) منهم المصنف عددها في اليتبين كذلك (وقال بعضهم انها ثنتين) غلبا لان العلة الملزومة (عدم الصرف غالباً ثنتين) (وقال بعضهم) وهو صاحب الباب (انها احدي عشرة) من حيث الاعداد وهي لتسع المذكورة وسببه لى التأنيت سكا رطى علما ومراجعة الاصل في نحو احر وعطسان اذا ذكر بعد العلة فصارت احدي عشرة (لكن القول بانها تسع قريب لها لى ما هو اصواب من المذاهب الثلاثة) لان خير الأمور اوسطها حيث لا افراط فيه ولا تعسر بها وما يكون كذلك يكون اقوى وبالقول اخرى واولى (م) أي بعد تصريح غير المنصرف وتعداد علة واسبابه على لقول المختار (ه) أي المصنف (ذكر امثلة العلة المذكورة) ليكون وسيلة الى زيادة معرفة غير المنصرف والى اسبابه كما هو دأبه (على ترتيب ذكرها في ايتين) ليكون اتسار على ترتيب اللف وهذا اقوى في الضبط واسهل في اللفظ ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثالا لعله اخرى (فقال) (مثل عمرو) مبتدأ (مثال للمعدل) خبره مع قطع النظر عن ان يكون مثالا للمعرفة فان فيه لعلة ايضا والا يكون تكرارا وكذلك البواقي لان كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لغيرها سوى مثل مساجدة لا يصلح ان يكون مثالا للجمع فقط (و) مثل (اخر) (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل ايضا الا انه غير معتبر ههنا لذنا (و) مثل (طلحة) (مثال للتأنيث) اللفظي (و) مثل (زينب) (مثال للمعرفة) وفيه اشارة الى التأنيث المضوى (وفي اراد) خبر مقدم والمصدر مضاف الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل متروك لى وفي اراد المصنف (زينب مثالا) مفعول ثان له لان اورد بتعنى الى مفعولين تأتيهما عين لاول للمعرفة بعد طلحة) أي بعد اراده طلحة مثالا لتأنيث اللفظي (اشارة) مبتدأ مؤخر

(إلى قسمي لتأنيث) بالاضافة: بسقوط نون التثنية في قسمي التأنيث (الغظلي)
 بدل من الصميين (و) لتأنيث (المعزى) او خبر مبتدأ محذوف (و) مثل
 (ابراهيم) (مثال الجملة) و (مثل) (مساجد) (مثال الجمع) (و) مثل
 (معدى كرب) المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء (مثال للتركيب) (و)
 مثل (عمران) (مثال للالف والسين) المزيدين في أصل وفي الصفة نحو
 سكران (و) مثل (احد) (مثال لوزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير
 المنصرف وبيان اسببه على وجه يتضمن ما هو الصواب فيها ووضحها بالأمثلة
 شرع في بيان حكمه ليعلم فائدة عدم الانصراف وهي التخفيف بحذف الجر
 والتثوين فقال (وحكمه) مثلاً (إى حكم غير المنصرف والآخر المرتب)
 اسم مفصول من باب التفعيل فيه اسارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة
 الترتيب لان هذا الحكم اعني ان لا يكسر ولا تثنى مرتب على وجوده التثنية
 او الواحدة القائمة مقامهما وحكم مرتب ايضا على وجود المتساوية والسند
 والاسناد (عليه) إى على غير المنصرف (من حيث اشتماله على علتين واحدة
 تقوم مقامهما) إى من حيث وجود علتين من العلة التسع فيه او من حيث
 وجود علة واحدة منهما فيه وانما قبله بهذه الهيئة لان لصير المنصرف
 احكاما آخر لكن لامن هذه الهيئة (ن) مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير
 الشأن محذوف (وما كان قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
 سيجي تفصيله (لا) لنى الجنس (كسر) اسمها سبى على القمع لانه اذا كان
 مفردا ونكرة ويقع بعدها بلا فصل مبنى على ما ينصب به (فيه) إى فى غير
 المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لثنى الجنس يحذف كثيرا
 مثل لاله الا الله والجملة خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وقدم الكسر
 اشارة الى ان المذهب المختار ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة
 لا بالتثنية لتسوين ولم يقل ان لاجر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر
 من انواعه لكن جره قمع والقمع الذى فى باجد عمل الجر لا محالة (ولان تثنى)
 عطف على الكسر وفيه خمسة وجوه لان التثنية اذا كررت بالمعطف وولى
 كل واحد منهما نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه
 والاصح المختار القمع إى البنية فيهما على ما سيجي بمؤكد إى عدم الكسر
 فيه والتثوين من حيث اشتماله على الطين او الواحدة القائمة مقامهما او حكمه
 ان لا كسر فيه ولان تثنى من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت (لان كل علة)
 من العلة التسع (فرصة) لاخرى (واذا وقع فى الاسم) العرب (عتان)
 منها (وعلة) واحدة تقوم مقامهما (حصل فيه) إى فى ذلك الاسم

(فرعيتان) حقيقة اذا كان فيه علتان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة
تقوم مقامهما (فبنيته) تلك الاسم (افعل) اعلم ان مسابغة الاسم الفاعل
ثلاثة انواع اقواها ان يصبر معنى الاسم معنى الفاعل سواء يعنى يكون معنى
الاسم معنى الفعل كما في اسماء الافعال فبنيته لاسم نظرا الى اصل لفعل الذي
هو البناء ويعطى عمله له لمساؤه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من جيب البناء
والصل في مثله وعمل كذلك واوسعهما ان يوافق الاسم لفعل في تركيب الحروف
الاصيلة ويناسبه في شيء من المعنى كالاستغناء والمصدر فاما حذف عمل الافعال
التي كان هو في معناها ان كانت متعددة فتعدون كانت لازمة فلازم
ولا يبنى هذا الاسم ليكون المسابغة لضعف من النوى فمقدر ن توري في النسبة
لضعفها فارت في العمل فتقووناهن لاسباه لاسم لفعل لندسا وندمن
ايضا معناه فلا تكون المسابغة اذن وجه بعد وهو كونه فاعا لصل بوجود
شيء فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلا توري هذه المسابغة لانداء فيه ولا لصل
لغاية لضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن اوت في مع بعض خصوصه وهو
الجر والتثنية فعمل وحكمه ان لا يكثر فيه ولا ينون (من جيب ان له)
اي للفعل (فرعيتين بالنسبة الى الاسم) اي بالقبول له بحيث يكون الاسم
اصلا والفعل فرع له (احدهما) اي احدي الفرعيتين (انفصاره) اي احتياج
الفعل (الى الفاعل) لمسبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فاحتياج الى ذات
فائمه بنفسها حتى يقوم لفعل بها وليست الاذان ان اسم فذلك احتياج الى الفاعل
(واخرهما) اي اخرى الفرعيتين (استفاده من المصدر) ان المصدر لكونه
جنسا يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه ساء ومة ذهبى ولا يجمع
ولا يذكر ولا ينون فبنيته ان يكون اصلا والفعل له امثلة من انواع مختلفة
وامثلة مفردة ايضا حيب له ماض ومضارع ومري غير مطلق فراد وثنية
وجمع وغير ذلك فينبغي ان يكون فرع او فرع لانداء من اصل فصار المصدر
اصلا له لمسابة المادة فاستق منه وادا كان الاسم اشتمل على فرعيتين
حقيقة او حكما سابهما للفعل (فقد منع منه) اي من الاسم المسابغة (له الاحراب
اختص) انظر الى الفائمه المسابغة (بالاسم وهو الجر) لما مر لكونه اثر
حرف الجر لفظا او تقديرًا كان مختصا بالاسم فتح من بسبب المسابغة لان الرفع
والنصب يوجدان في الفعل والاسم على السواء على ما سياتى واما الجر فمختص
بالاسم والجرم بالفعل فرفاين اعرايهما وتعادلة (و) مع منه (لتنوين
الذي هو علامة التثنية) اي علامة الدال على امكنية الاسم في الالسمية وتقرر
حيث لم يسه مبنى الاصل حتى يبنى وقبل المراد من قوله علامة التثنية اي علامة

اهراب غير المتصرف فتح منه التنوين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى لان
 المراد بالتمكن التنوين الذي على التفسير الاول (وإنما قلنا) في بيان علة قوله
 وحكمه ان لا كسر ولا تنوين (ان لكل علة) من العلة التسع سواء كانت
 ناقصة لا تؤثر وحدها او تاممة تؤثر وحدها (فرعية لان العدل) اى المعدول
 (فرع المعدول عنه) لبقاء الاسم المعدول عنه على حاله الاصلية (والوصف
 فرع الموصوف) يعنى تابع لما وقع صفة له لان الوصف عرض والاصل
 في العوارض ان يكون فروعا لمعرضاتها وهو ظاهرا (والتأنيث) لفظيا كان
 او معنويا (فرع التذكير) في كونه مجردا عن زيادة التثنية في الاعم الاغلب ولذا
 علل اصالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله (لأنك تقول) في المذكر (فأتم) مجردا
 عن زيادة التثنية (ثم) تزيد التثنية للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (فأتممة)
 فتكون صيغة فأتممة مع زيادة التثنية فرع صيغة فأتم مجردا عنها ولان المؤنث
 فرع المذكر في التخليق ايضا وهو ظاهر ايضا (والتعريف) باتوابعه (فرع
 التنكير) لان الاسم وضع اول مرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام او بالاضافة
 او غير تلك وعرضه يقبل الزوال وما يكون عرضا فرع لما لا يكون كذلك ولذا
 قال السارح (لأنك تقول رجل) بالتذكير لانه اصل لعدم احتياجه الى شيء
 (ثم) تزيد اللام عليه وتقول (الرجل) وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف
 (والعجمية في كلام العرب فرع العربية اذا لاصل في كل كلام) عرييا او مجعبا
 (ان لا يخالطه لسان آخر) اى ان كان الكلام عرييا فالاصل فيه ان لا يخالطه
 لسان عجمي وان كان عجميا ان لا يخالطه لسان عربي فتكون العربية اذا كان
 في كلام العجم فرعاه (والجمع فرع الواحد) لأنك تقول رجلا رجلا رجال
 فتكون الجمع فرع الواحد بمرتين (والتركيب فرع الافراد) لأنك تقول بعل بك
 ثم تركب احدهما بالآخر للتحفة فتقول بعلبك (والالف والنون) سواء كانا
 في الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران (الرائدتان) لانهما من حروف
 الزوائد وحروفها اليوم تنسأ (فرع ما زيد) بالافراد لكونهما سيبا واحدا
 اى الف والنون وفي بعض النسخ زيدا بصيغة التثنية والتنكير باعتبار
 اللفظ وفي بعضهن زيدا بتلك الصيغة والتأنيث باعتبار كونهما حرفين (عليه)
 الضمير المجزوء البارز راجع الى الموصوف او الموصول اى فرع الشيء الذي زيد
 الف والنون على ذلك الشيء مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكر
 ثم زيدتا لتوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران (ووزن الفعل فرع وزن
 الاسم لان اصل كل نوع) من الفعل والاسم (ان لا يكون فيه الوزن المختص
 بنوع آخر) مثلا الاصل في نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم

والاصل فيه ايضا ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لا يكون وزنه (فاذا وجد فيه) اى فى كل نوع اعني فى نوع الاسم (هذا الوزن) اى الوزن المختص بنوع الفعل (كان) الوزن الموجود فى نوع الاسم (فرع الوزن الاصلى) لكونه داخلا على الاصل وعارضاه ودخل على الاصل يكون فرعاه فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعاه والعكس كذلك (يجوز) (اى لا يمنع) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب والامتناع على ما يحى فى بحث المفعول مع فان كان الفعل لفظا ساجاز اى لم يجب ولم يمنع وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب ههنا المراد المعنى الاخير ولذا قصره الشارح بقوله اى لا يمنع لابل الوجوب لان الصرف قد يجب فى الضرورة كاتكسار الوزن (سواء كان) (صرف) (ضروريا) مثل اتكسار الوزن عند عدم الصرف (او عبر ضرورى) كرعابة القافية بلا اتكسار الوزن عند علمه ايضا (صرفه) (اى جعله فى حكم المصروف بالداخل الكسر والتنوين) المنوعين من غير المنصرف لاجل مسابهة الفعل بسبب اشتغاله على علتين او على واحدة تقوم مقامهما (فيه) اى فى غير المصروف متعلق بالادخال (لاجله منصرفا حقيقة) تميز (فان غير المصروف عند المصنف ما) اى اسم معرب (فيه علتان) من علل تسع (او) على (واحدة تقوم مقامهما) ويادخل الكسر متعلق بقوله لا يلزم (والتنوين عليه لا يلزم خلوا الاسم عنهما) لان لكسر والتنوين لا يريان شيئا مما دل عليه فكيف يريان العلتين او العلة الواحدة وانما قال عند المصنف غير المنصرف كذا لان عد غيره غير المصروف ما لا يدخله الجر والتنوين فبدخولهما يكون منصرفا عند ذلك الغير لا تنفاه شرطه دو قبل المراد بالصرف فى قوله ويجوز صرفه (معناه اللغوى) وهو المنع لان الصرف فى اللغة التسع يقال صرف اى منعه (لا) معناه (الاصطلاحى) وهو فى الاصطلاح ما دخله الكسر والتنوين (والضمير فى صرفه راجع الى حكمه) وجبئذ فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير المصروف بالداخل الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون سلب الامتناع (للضرورة) (اى لضرورة وزن الشعر) فيه اسارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاسيلا الى اصولها والاصل فى الاسم العرب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحد قليل ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريق التسيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث والتصغير (او رعابة قافية) عطف على وزن الشعر اى اول ضرورة رعابة قافية

السعر (قله) أي الحمال والشنان (أنا وقع غير المتصرف في السعر فكثيرا ما)
نصب على الطريقة ولفظا مصفة له أي في محسب من الزمان متعلق بقضوه
(يقع من مع صرفه) أي من كونه غير منصرف (انكسار) السعر وهو نقصان
حركة أو حرف في الجهور و (يخرجه) أي يخرج الانكسار السعر (عن الوزن)
فيجب جعل غير المتصرف مصرا والمحافظة وزن السعر لأن رعاية وزنه واجب
ورعاية غير المتصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب أولى (أي)
يقع من مع صرفه (أخراف) وهو تغيير أحرار الجهور ولكن لا يحل بالوزن ولا يخرجه
عنه ولكن يخرجه عن السلامة فيثبت يجوز صرف غير المتصرف لتبني سلاسته
كأني التماس (أما لأول) أي أما مثل غير المتصرف الذي يقع من مع صرفه
انكسار يخرج السعر عن الوزن (فكقولها) أي قول فاطمة رضي الله عنها في ربة
البي عليه الصلوة والسلام حين تبرأته وقبضت قبضة من ربه عليه الصلاة
والسلام فوضعتها على أعينها فشمتهما فكت وقالت رضي الله تعالى عنها
﴿أما على من شمر ربة أحدا﴾ أن لا ينسب مدى الزمان عواليا ﴿﴾

مدى الزمان امتداده وعواليا جمع غالبة كمواسر في ناصرة بالغا ربة خوسوي
المعنى ما لدى أوى شيء على من شمر ربة أحدا أن لا ينسب امتداد الزمان أنواع
النسبة والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع شيء عليه كذا في الحاسبة (صبت) مني
للفعل بلسان (على) منطبق به (مصائب) قائم مقام الفاعل لعله صبت جمع
مصيبة وهي البازلة من المكروهات يقال صاب أدبار من باب قال وجهه
مصائب واجتمعت العرب على المهمة في الجمع واصلها الواو لانه يجمع أيضا على
مصاوب وهو الأصل كذا في الصحاح أي زلت على نوازل (لوانها) أي لوان
تلك النوازل (صبت) أي زلت (على الألبم) لآورة بنور الشمس وضائتها (صرت)
ماض معلوم جمع المؤنث فاعله راجع أي نيلام يعني صارت تلك الألبم (لبالبا)
والفعل للاطلاع بفضل تلك المصائب أمد لها على نور الشمس وكونها ما نفع
أثابها على وجه مريض وزيادة كنهها حتى صارت الشمس مكسفة ومضمحلة
فصارت ليلام فل عروب الشمس ليلام يعني لولم يجعل مصائب في حكم المتصرف
بأنه لا تسوي بل لومع منه لوس وجعل غير متصرف لكان المتصرف
الأول ناقصا عن المتصرف الثاني بحرف لأن النور بعد حر فاعسد السواء
لأن هذا البحر رجز مدس والمتصرف الثاني مستعمل ثلاث مراب فلا بد
أن يكون الأول كذلك لكونا متوافقين في الوزن (وأما الثاني) أي ما مثل غير
المتصرف الذي وقع من مع صرفه أخراف يخرجه عن سلاسته بوزن الفرافة
لفظا ومعنى (فكقولها) أي كقول من مدح إمام الأعظم (أحد) امر من أعاد

بعد من باب الافصال على وزن اكرم اصله اعود مستطع عينه وبقي اعداى كرد
(ذكر نعمان) بالنصب لانه مفعول اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم
الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنته ابو حنيفة (لنا) متعلق بقوله اعداى
كررد كر نعمان لنا (ان) بالكسر ان كانت الجملة اسنافية يعنى جوابا لسؤال
مقدنسا من الامر بالاعادة او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء على حذف
اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى وان المساجد لله
اي لان المساجد وقوله تعالى اقتضرب عنكم الذكركر صفحا ان كنتم قوما اى لان
كنتم في قوم (ذكرة) اى ذكر نعمان بن ثابت (هو) الضمير للفصل على ما سمعنى
(المسك) اى كالمسك وبين الشاعر وجه التنبية بقوله (ما كررت به ضوع) اى
تنشر رايحه يقال ضاع من باب قال اى تحركه فانتشرت رايحته وقضوع ايضا
وتضيع مثله كذا في الصحاح لان المسك اذا حرك تنشر رايحته كذلك الامام
الاعظم اذا كررت مناقبه الجميلة وخصاله الجيدة ينشر منها المسائل التي هي
اعز من المسك فالنسيه في الرايحة والتلذذ لافي العرة لكون الامام ومسايله اعز
من المسك (قله) اى السان (لو) جعل نعمان غير منصرف ووسع منه الجر
والتنوين و(فتح نون نعمان) في موضع الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن)
ولا يكسر لان مجرد فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن يقع فيه) اى في الوزن (زحاف)
اى تغيير في الحركة (يخرجه) اى الوزن (عن السلاسة كما يحكم به) اى بالخروج
عن الوزن (سلامة لطبع) فانه لو كسروا نون يدعم التنوين في لام لانه يلزم حينئذ
اجتماع المثليين والاول ساكن والناتى متحرك لان التنوين نون ساكنة فيزول
الثقل النى حصل من اجتماع المثليين فتحصل السلاسة واما الوقح الثون ونون
وادغم حصلت السلاسة ايضا لكن السلاسة فيه دون الاول ومخالف للقياس
ايضا واما الوقح بلا تنوين فلا يدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون لون
مفتوحة بلا تنوين ومع هذا هما في كائنين فلم يزل الثقل ولم تحصل السلاسة لان
حصولها مبني على زوال الثقل بالادغام (فان قلت الاحتراز عن الزحاف لبس
بضروري) لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لم يخل به لم يكن ضروريا (فكيف
يشمله) اى الزحاف (قوله للضرورة) حتى يدخل في عموم قوله للضرورة فيفسر
(قولا) الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه) اى عن ذلك البعض
الاطهار ههنا في مقام الاختصار اى في مقام ان يقال اذا امكن عنه لتلازم الالتباس
في الضمير لانه لم يعلم ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والمجرور الى بعض او
على امكس فاطهر احترازا عنه (ضروري عند الشعراء) فهم هنا يمكن الاحتراز
عن الزحاف يجعل غير المنصرف منصرفا وفي حكمه بادخال الكسر والتنوين

عليه فشمعه قوله للضرورة فيدخل فيه (واما الضرورة الواقعة لزاية القافية
فكما في قوله) أي في قول من مدح النبي عليه السلام (سلام) مبتدأ لأنه متضمن
بالنسبة إلى المتكلم من سلام عليك أي سلامي أي سلام من قبلي أي الترتيب من كل
ألفه ونقصه وانعينة من كل عيب وسبته (على خير) أصله أخير لأنه اسم تفضيل
حذفت الهمزة للتحفيف بإضافة الـ (الآنم) وهو مفرد اللفظ بمجموع المعنى
(وسب) عطف على خير عطف تمييز أصله سيود على وزن فيصل فادغم أي
مقتداهم الجرو لمجور خبر (حبيب) بدل من خير بدل الكل للتخرج من الأدنى
إلى الأعلى فعمل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل والاول أولى مضاف إلى (إله العالمين)
محمد أعصف بأن له (سبر) فاعل بمعنى فاعل للبالغة أي ميسر للثومنين بالمفطرة
والرحمة في دراجات منافع في التيسير خبر مضم (نذر) وهو أيضا فاعل بمعنى
فاعل للبالغة أي منذر للكافرين وتخوف إياهم بالخلود في النار والعاصين
بالعذاب و (نهيض) منافع خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبر بلا عطف
(هاشمي) أي منسوب إليه هاشم (مكرم) اسم مفعول من التفضيل
للتكثير والتكبر في الفعل مثل علق زيد لأبوابه وتكثير ههنا في التطبيق
لأنه مكرم عند الله وأهل سموا به وهل أرضه بل عند كل الخلائق ويمحور
أن يكون أكثر في الفاعل (عصوف) فاعل بمعنى فاعل من عطف إذا شقق
يعني سبق على أمته وبابه ضرب (رؤف) وهو أيضا فاعل بمعنى فاعل
من رؤف بابه قطع أي دوالعصف والأففة يعني ذوالسففة مبالغة والمحبة لمن
أبعده كما دل على ذلك في اسمه الكريم ونفع من جاحك لمن أتبعه وهذه كلها
أخبار متعددة باسمه عصف (من) موصول مرفوع محلا على أنه مبتدأ (يسمي)
فعل مضارع من المفعول لأنه ما سكن فيه راجع إلى الموصول (باجد)
مفعوله نسبي منه قد تعدى إلى المفعول لأن يعرف الجارة وقد يحذف
أشاعا ول في المصباح من مات فلا زيدا وسميته بريد (قوله) أي الحال
ولسان (الووال) .. عر (بهد) .. مع بدل في موضع آخر على أنه غير
المتصرف (يختل - يوزن) أي يكون في وزن خل يجعل أحده في هذا البيت
غير المتصرف لأن وزنه مذهب منه فاعل من (ولكن) يخل بالقافية
فإن - رف (روي) وهو .. مع .. وكسر لو وفي لغة نتم وههنا المراد منه
أحرف الذي تنكر في آخر بيت يكون ذلك بيت تأمله (في سائر البيت
الدل في سورة) .. اس .. كة بالكسرة كافي ثبت لابق في هذا
البيت نوا .. له .. عطف جعل صوله باجد في حكم المتصرف
بالخال لأكثر عيه (وليس) عطف على قوله للضرورة بإعادة الجار

وأما إشارته إلى أن التناسب مستقل غير داخل في الضرورة وإليه أشار
 الشارح بقوله (أي يجوز صرف غير المنصرف) أي لا يمنع ولا يجب جعل
 غير المنصرف في حكم المنصرف بل إدخال الكسر والتثنية عليه والجواز هنا
 سلب الامتناع والوجوب لأن جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمنع
 ولا يجب بل يجوز أن يبقى على حاله غير منصرف (يُحصل التناسب بينه)
 أي بين غير المنصرف (وبين المنصرف لضرورة) التناسب بين الكلمات مر
 مهم) اسم فاعل من أهم أي لزم ان يقال أمر مهم أي لازم (عندهم) أي
 عند العرب سواء كان في التركيب قوله فعل نه هو يدي ويعد بهضم الياء
 في الأول ولقياس لفتح لته من بدأ مثل قرأ وفي لشر كما في قوله
 ﴿...﴾ (أما لو اقترح شبهة بجدلك طبعه ﴿...﴾ فت طبعوا جبة وقصا ﴿...﴾
 فاق بطبعوا مكان خبطوا المناسبة طبعه ون اختلفا اسما وفعلًا وفي حاشية
 وأذ صار السجع من محسنات الكلام ومثل هاتئ الشيء ومراي مع ن
 اللثة امرأتى منه في لتزيل الله يدي ويعد وللغة المشهورة يبدأ وروى
 أن بعض البنساء مال لكتابه اكتب يا حار فان الرك قد جازوا فضال الكاتب
 ياسيدي الأفصح كسر الراء فلم يلتفت إليه لاهتمامه بأمر التناسب في هنا كلامه
 (ولم يصل) أي ككون رعاية التناسب بين الكلمات أمر مهم لم يصل
 (لحد الضرورة) ولم يمثل مثالا للضرورة وتثنية نظائره ومثل للتناسب
 لفتته لأن الكثير لكثرته لا يحتاج إلى التثنية وأما لتقبل فيحتاج إلى زيادة إيمان
 وقيل لما كان أمر التناسب ابعدا ينظر لأن غير المنصرف أصل كل ما نصرفه
 بادئ شيء مما يستعمل ويستقر مثل لما وثق كلام بقوله (مثل سلا سلا
 واغلا لا) (حيث صرف) فيه (سلا سلا) ودخل لتثنية عليه (لتناسب
 لمنصرف لئذ يلبس) (عني) بالمنصرف (اغلا لا) منه صرف ذل بس فيه
 سبب من الأسباب الثمينة المعبرة وأما سلا سلا فهو غير منصرف الجمعية فانه
 كمساجد واماور (فقوله سلا سلا واغلا لا) لمجموع غير المنصرف الذي
 صرف (وهو سلا سلا) (ومنصرف) عطف على غير المنصرف الذي صرف
 غير المنصرف لتأنيبه) أي لتناسب غير المنصرف المنصرف ولأن كان الأنسب
 أن يقول المصنف سلا سلا فقط وفي حاشية أراد بقوله واغلا لا الخ لأن ذكر
 اغلا لا ليس بزيادة المقصود تمثيل للمجموع وقال أيضا والاطهر أن لتقدير
 كصرف سلا سلا في هذا التركيب أي في تركيب قوله سلا سلا واغلا لا ولما فرغ
 من بيان حكم غير المنصرف وبيان زواله أراد أن يبين السبب الذي يقوم مقسم
 لسيين فقال (وما يقوم مقامها) (أي العلة الواحدة) فيه إشارة إلى أن

لفظة ما موصولة فتكون إشارة إلى ما سبق في تعريف غير المنصرف بقوله
أو واحدة لأن الموصول في حكم لام التعريف (التي تقوم مقام علتين من العلال
السبع علتان مكررتان) حقيقة أو حكما يشير إلى أن الخبر متعدد بالمعطف
أو إلى أن الخبر مخنوف والمذكور تفسير له وهو أولى ليكون أولا اجبا لاثم تفصيلا
(ماحت كل واحدة منهما) أي من تلك العلتين لقوتهما وكالهما حتى أثرت
تأثير العلتين لما سبق أن الشيء إذا قوى يقوم مقام العلتين بل مقام الأشياء
(مقام علتين) ضيعتين (انكرهما) أي انكر كل واحدة منهما (أحدهما) أي
أحدى العلتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع) لامطلقا
بل الجمع (البالغ إلى صيغة منتهى الجموع) وسبق في تفسير صيغة منتهى الجموع
ومعناه أعلم أن الأكثرين ذهبوا إلى أن قبلم الجمع الأقصى مقام سبعين وقوته
لكونه لا نظير له في لآحاد العربية وقال بعضهم إنما قوى حتى ظلم مقام سبعين
لكونه نهاية جمع انكسار يجمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتفع
وأهذا سمي بالأقصى كذا في الرضي وإلى الثاني أشار الشارح بقوله البالغ إلى
صيغة منتهى الجموع (فانه) أي الشأن (قد تكرر فيه) أي في هذا الجمع
(الجمعية حقيقة) نصب على أنه تمييز أو على المصدرية أي تكرارا حقيقيا
(كالكلمة) لأن المفرد فيه كلب وجمع على أكلم وعلى هذا الجمع جمع مرة
أخرى على أكلم فتكررت فيه الجمعية تحقيقا وهو في اللغة الحرص يقال
فلان كلب أي حريص وسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث إذا
طرد لم يذهب (واساور) جمع أسورة جمع سواريا لكسر وهو معروف ويقال
أسورة مع الشاء أيضا ومثل مثالين أحدهما من جنس الحيوانات والآخر من
الجمادات (واناعم) وهي جمع انعام وهو جمع ثم ينتفع النون والعين وهو
المال الراعية واسكترا يقع هذا الاسم على الأبل وأما أطلق عليها كلبا لأن
انهم معناه النعمة والأبل نعمة لا توجد في غيرها حيث يؤكل لحمها ونسرب
لبنها ويركب ويحمل عليها ويلبس جلدها ويستعمل بعض عظامها وهذا
المعنى لا يوجد في غيرها من الأموال (وارغيف) جمع أرغفة جمع رغيف ولم يثل له
من الجمادات لقائه أو اكتفاء بما سبق (أو حكما) صنف على حقيقة يعني
لا يتكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة لأنسا لوزن ما تكرر فيه الجمعية
أخذ حكمه فصار كانه تكرر فيه الجمعية حقيقة (كالجموع الموافقة لها) أي
الجموع التي تكرر فيها الجمعية حقيقة (في عدد الحروف والحركات والسكنات
كساجد) جمع مسجد فله موازن لاساور وأكلم (ومصاييح) جمع مصباح
فله اسم آلة فوزه مفعول ومفعول كقراض ومفتاح ومخلب ومحرم وهو موازن
لانا عيم في الاسباء المذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التي تكرر فيها الجمعية

تحقيقا صار ~~ممكنة~~ تكرر فيه الجمعية تحفيقا (و) (تأنيها) أي ثلثة العائنين
المكررتين اللتين قامت كل واحدة منهما مقام عائنين لتكررهما (لأننا أكن
لا مطلقا) أي إلا أنه لا يكون التأنيب دائما مقام السببين حال كونه مطلقا (بل)
لا يقوم الا (في بعض أقسامه) لأن أقسام التأنيب اثنين باعتبار أصلها
واحدتهما لتأنيبهما الأصل فيه ولذا نكون مفعولة مثل طلحة وطهانة ومقدرة
مثل زينب وقدم ودار ونار وهي لا تقوم مقام السببين ولا تكون سببا وحيدا
أيضا وإن كانت أصلا لا بشرط العلية لكونها عارضة غير لازمة لما دخلت
هي عليه وتأنيهما التأنيب وهي لا تقدر بل يجب أن تكون مفعولة و (هو)
أي ذلك البعض (الفا التأنيب) أصله الفاعل سقط لكونه بالإضافة (المقصورة)
صحة التأنيب ولم يثن لكونهما سببا واحدا ولأن الف التأنيب المقصورة واحدة
لاخير (والمسودة) عطفت على المقصورة وهو صفة أيضا لأن المدودة
الف التأنيب الهرة المقلوبة منها والالف الأولى زائدة لتوسيع البناء جوب
لا دخل لها في التأنيب والالف المدودة أيضا واحدة لاخير ولذا وصفتهما
بصفة الأفراد ولما توهم من عطفت المسودة على المقصورة بالو والتى وضعت
لمطلق الجمع وإن كانتا ضدتين إن كلاهما علة لغیر المنصرف لواحده منهما فصره
دفعاً لذلك التوهم بقوله (أي كل واحدة منهما) يعني أن المدودة تكون سببا
مستقلا والمقصورة أيضا تكون سببا مستقلا لأن مجموعتهما سبب واحد
كما توهم (كحيلي) مثال للالف المقصورة (وجراء) مثال للالف المدودة
(لأنهما) أي لأن لقي التأنيب المدودة والمقصورة (لازمتين) أي لامت كل
واحدة منهما (للكلمة) التي خفت هي بها (وضعا) أي زوما وصحبا لاعتراضها
كأن التأنيب لا تغار منها (أي لا تغفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه هذه
الفقرة تفسير بمعنى لزوم (أصلا) أي بغير مسر فكون مصوبا على
الظرفية (فلا يقال في حيلي) أي فيما خفت لف التأنيب المسودة به (حبل)
بجذفها يعني لا يقل فيما وثقه سبل في مذكروه حبل لانه ليس به مذكروته وصف
لمن في بطنه حبل ظاهر (ولا) يقال أيضا فيما خفت لف التأنيب مسودة به مثل
(جاء) في مذكروه (جر) يخفف الف التأنيب من مذكروه جر لاجر فلم
أنهما لازمتان للكلمة بحجب لا تغفك كل واحدة منهما هي في وقت (مجهول زوما
للكلمة) أي لزوم كل واحدة منهما للكلمة التي دخلت معها (بجرفة التأنيب آخر
فصار التأنيب فيها مكررا) ذما ووصفها يعني صدر ذاتهما تأنيب ووصفهما
تأنيبا آخر وهذا معنى تكرر التأنيب والحاصل أن لف التأنيب لم تكن موضوعا
للتفرق بين المذكر والمؤنث بل إنما وضعت للتأنيب فقط والفرق بينهما حاصل

بنفس الصيغة لأن صيغة المذكر احر وصيغة المؤنث جراء وهذا ايضا دليل على لزومها للكلمة (بخلاف التاء) التي هي التأنيث (فانها ليست لازمة للكلمة) التي دخلت عليها (بحسب اصل الوضع فانها) اى التاء (وضعت) للتأنيث حال كونها (عارفة بين المذكر والمؤنث) لأن نفس الصيغة لم تفرق بينهما لأن صيغة فاعلم تحصل المذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فعلم منه ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعلوم فلا يقوى ان يقوم مقام السبين ولم يؤثر وحده الا بشرط العملية فلو عارض الزوم لعارضه) بعد الحقوق (كالمعية مثلا) يعنى مثل ان يكون علما (لم بقوة الزوم الوضعي) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضعي لكونه في الاصل عارضا فإبقدر ان يقوم مقام السبين ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وحوال منع ذلك الحكم وبيان العلل التي تقوم مقام السبين اراد ان يفصل العلل المذكورة في اليتسبين اجالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرا بالتاء التفصيلية ومعرفا بلام العهد الخارجى ذاهبا الى ترتيب اللف والتميز فقال (فالمعدل) قدمه في كلا الموضعين لانه غير مشروط بثنى بخلاف البواقي وهو في اللغة المنصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفي الاصطلاح ما عرفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وبه ضرب (مبنى للمفعول) كالحلق بمعنى الخلق والضرب بمعنى المضروب (اى يكون اسم معدولا) (خروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا ولا بالجنس في الاسم (اى كونه) اى كون الاسم (مخرجا) فيه اسارة الى المصدر ايضا يعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لايجب له مفعول ولا مجهول (عن صيغة) اى صيغة الاسم (الاصلية) (اى عن صورته التي تقتضى الاصل) اى الوضع للقوى (والقاعدة) اى الاصطلاح والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عليها) اى على تلك الصورة وما في الحاسبة فسر الصيغة بالصورة لان للصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما عارضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي انتهى (ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المستقاة) اى ليست صيغة المصدر موضوعا بزاء المعنى الذي هو الموضوع له لصيغة المستقاة ولان المصدر مستق منه والاصل في الاستقاة ان يكون المستق معاريا للمستق منه (فبمضافة الصيغة الى صمبر الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقربة المقسم (خرجت المستقاة كلها) عن حد العدل لان المستقاة ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان المستقاة معدولة عن مصادرها والباء في قوله فبمضافة متعلق بقوله خرجت

المستغاث كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم
 (ولا) يخفى ايضا (ان المتبادر من) قوله (خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون
 المسادة) اي الحروف الاصلية التي ركبت الصيغة المعدول عنها منها (باقية)
 في المعدول لانه ان لم تكن تلك المادة باقية في المعدول لم يعلم له معدول عنها
 لان بقاء المادة تكون قرينة المعدول بل المتبادر انه غير معدول وانه اسم برأسه
 (والتمييز) بين المصول والمعدول عنه (انما وقع في الصورة فقط) كرباع عدل
 عن اربعة اربعة وصككذا مربع وعمرو زفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون
 المادة باقية وجب ان يكون التمييز في الصورة لانه اذا لم يغير فيها ايضا لا يتحقق
 العدل فوجب ان يقع التمييز في الصورة (فلا يتحقق) حد العدل (بما) اي بكلمة
 (حذف منه) اي من تلك الكلمة (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الانجاز)
 بلجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذا الحنة الوجه وكذا محذوفة
 الاوائل مثل عدة ومقعة وكذا محذوفة الاواسط كقول ومبيع فانه لا يقال لكل
 واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل بدوم) فان
 اصلهما يدي ودمو مثل دحي وعصو حذف اللام منهما فبقى بدوم مثل دحي
 وعصا (فان المسادة) اي الحروف الاصلية (ليست باقية فيهما) اي في يدي ودم
 فلا يقال ان يدا ودماء معدولان عن يدي ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية
 غير موجوبة فيهما (و) لا يخفى ايضا (ان خروجه) اي خروج الاسم (عن
 صيغته الاصلية يستلزم) اي يقتضي ذلك الخروج (دحوله) اي دخول الاسم
 المعدول (في صيغة اخرى) اي في صيغة غير الصيغة الاولى (اي معايرة للاولى)
 اي للصيغة الاولى التي هي الصيغة المعدول عنها في الوزن والهيئة كما مر من
 الامثلة لانه اذا لم يكن مقابلة لها تكون الشابة عين الاولى فلم وجد الشرط
 وهو ان تكون المسادة باقية والتمييز يكون في الصورة فقط (ولا يبعد ان تسمى
 مقابرتها لها) اي مقابلة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها (في كونها)
 اي كون الصيغة الشابة المعدولة (غير داخله تحت اصل وماعدة كما كانت)
 الصيغة (الاولى) وهي الصيغة المعدولة عنها (داخلة تحته) اي تحت اصل
 وماعدة (فخرجت) بهذا القدر (عنه) اي عن حد المعدول (المعبر القياسية)
 اي الاسماء التي غيرت قياسا كما: وآل ومقول وعدة والتنة والجمع والمصر
 والمنسوب وغيرها مما يكون تغييره قياسا لادخاله تحت اصل وماعدة (واما
 المغيرات الساذة) اي الاسماء التي تغيرت ساذة الاحساس كالجموع لساذة مل اقوس
 وانيب والمصفرات الساذة كعريب وعراس بميراناء ولعباس ن اصع مع
 التاء والمسويلت الساذة مثل بصرى بالكسرة في الاول لاقى بصرة وببوى

في بادية وثلاثي ورباعي (فلا نسلم انها) اي المفردات الشاذة (مخرجة) هي
 صيغتها الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخله
 تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الساذ ما خالف الاصل والقياس
 (فان الظاهر ان مثل اقوس) جمع قوس (وايب) جمع ناب وهو السن (من الجموع
 الشاذة) يان لهما وصفة لهما لان من اليبانية اذا كان ما قبلها نكر متكون صفة له
 مثل جاني رجل من بني تميم (ليست مخرجة) وليس مع اسمها وخبرها خبران وهي
 ايضا معهما خبران في قوله فان الظاهر (عما) اي عن الجمع الذي (هو القياس
 فيهما) لان القياس في الاجوف الثلاثي المجرد ان يجمع على افعال الخفة فيكون
 القياس فيهما ايضا ان يجمع على هذا الوزن (اضي اقواسا وايبا) لاعلى افضل
 لنقل الضمة على الواو والياء في البناء المتمد وان كان ما قبلها ساكنا (بل انما
 جمع القوس والناب ابتداء) يعني في اول الوهلة (على اقوس وايب) حال كون
 ككل واحد منهما واقعا (على خلاف القياس) لما سبق الى الضمة على الواو
 والياء تكون ثقيلة في الجمع مع انه بنفسه ثقيل (من غير) متعلق بقوله بل انما جمع
 (ان يعتبر) مبنى للمفعول (جمعهما) اي جمع القوس والناب (اولا) اي قبل
 ان يجمع على خلاف القياس (على) متعلق بقوله جمعهما ما هو القياس فيهما
 وهو (اقواس وايب واخراج) عطف على قوله جمعهما اي من غير ان يعتبر
 ايضا اخراج (اقوس وايب عنهما) اي عما هو القياس فيهما ان لو كان كذلك
 لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لا قاعدة للاسماء المصدولة حتى ان ما خلفهما يكون
 شاذا ولما حكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انها ليسا بمصدولين (وقال
 بعض النصارحين قد جوز بعضهم) اي بعض المنسقين والمعرفين (تعريف
 الشيء) اي شيء كان (عما) اي بتعريف (هو اعم منه) اي من الم عرف بحيث
 يكون ذلك التعريف شاملا لتعريف الم عرف ايضا (اذا كان المقصود منه) اي من
 التعريف (تسمية) اي الشيء الم عرف المصدر مضاف الى المفعول (عن بعض
 ما عده) لاي كل ما اذا قلت في تعريف الفعل مثلا اذا اردت تمييزه عن بعض
 ما عده الفعل ما دل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء
 وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لحصول
 الغرض والمقصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقال المقصود) من هذا
 التعريف (ههنا) اي في هذا البحث (تمييز العنل عن سائر العلل) التي شاركتها
 في العلية (لاي كل ما عده) سواء كان ما عده على اولا (فحيث حصل بتعريفه)
 اي بتعريف العنل (هذا التمييز) اي تمييز العنل بهذا التعريف عن سائر العلل
 (لا بأس بكونه) اي بان يكون تعريف العنل (اعم منه) بان يدخل فيه ما لا يكون

علة لماعرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر العلل عنه وادخرجت يتم المقصود فلا بأس بدخول ما ليس بعلة فيه (فحينئذ) اى حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر العلل وحين كون ذلك المقصود حاصلًا ايضا من هذا التعريف (لا حاجة في تحكيح هذا التعريف) اى تعريف العدل (الى ارتكاب تلك التكلفات) الثلاثة تكلف تباير صيغة المصدر لصيغة المشتقات وتكلف استراط كون المادة باقية والتغير انما يكون في لصورة فقط وتكلف استراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها في صيغة اخرى مساوية للاولى اما في الوزن واما في الدخول تحت صل وما عده قد خول تلك المحترزات لا يضر لانها ليست من العلل التسع، وما فرغ من بيان فوائد القود اراد ان يبين سبب العدل في الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منها (واعلم اننا نعلم قطعًا) اى جرما علما قطعيا (انهم) اى النحلة (لما وجدوا ثلثا ومثلثا واخر وجع وعمر) وامثالها (غير منصرف) في كلام العرب واستعمالهم (و) اخلال انهم (لم يجدوا فيها) اى في هذه الامثلة او عطف على مدخول لما اى ولما لم يجدوا فيها (سيبًا ظاهرا) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة (غير الوصفية) في الاربعة الاول (او) غير (العلية) في الاخير والوصفية او العلية وحدها لم تؤبر في منع الصرف لكون اجتماع السببين اوتكرروا واحد منها شرطًا وهما ليسا كذلك و(احتاجوا) اى النحلة (الى اعداد سبب آخر) غير الوصفية او العلية من الاسباب التسعة لما سبق ان الاسم المعرب لا يكون غير منصرف الا ان يكون فيه بيان منها اوتكرروا واحدًا منها لكون الصرف اصلا فيه (ولم يصلح) وهذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثاني على الثاني بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمول على واحد بحرف واحد فيكون من توابع لما اى ولما يصلح (للاعتبار) اى اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة (الا العدل) لانه ليس فيها جمع معتبر ولا تأنيث لا لفننا ولا تقديرًا ولا تركيبًا ولا جمعة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون ولم تجتمع العلية مع الوصف فانتفى اعتبار غير العدل لان انتفاء الاقسام به يستلزم انتفاء المقسم (اعتبروه فيها) اى اعتبر النحلة العدل في هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب آخر (لانهم) عطف على قوله انهم اى لان النحلة (نبهوا) من التشبيه (للعنل فيما عدا عمر) اى في مثال غير عمر (من هذه الامثلة) بل نعم ان هذه الامثلة مشتركة في اعتبار العدل والتشبيه لانها مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اى ما عدا عمر (غير منصرف للعدل وسبب آخر) وهو الوصفية واما حال عمر فتكون عنه

(ولكن) استدراك من قوله اعتبروه اى اعتبروا العدل في هذه الامثلة الا انه
(لا بد في اعتبار العدل) مطلقا سواء كان في هذه الامثلة اولا (من امرين)
يعنى في اعتبار العدل مطلقا شرطان (احدهما) اى احدهما (من امرين) (وجود
الاصل للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يمكن اعتبار
العدل فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع المعدول عنه
(وثانيهما) اى باى الامرين (اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول (عن
ذلك الاصل) اى الاصل الذى وجد فن محرد وجود الاصل لا يكتفى للعدل
(اذا لا يتحقق لفرعية) اى فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج)
لما سبق ان وجود الاصل لا يكتفى في اعتبار العدل مالم يعتبر اخراجه (ففي بعض
تلك الامثلة) اعنى ما عدا عمر (يوجد دليل غير منع الصرف) وسيبين
السارح ذلك الدليل في عقب كل مثال يعنى يوجد في ذلك البعض دليل سوى
منع صرفه (بدل على وجود الاصل المعدول عنه) على ان الاصل المعدول
عنه موجود (فوجوده) اى فوجود ذلك الاصل (محقق) اى ثابت (بلا شك)
ولاسبه واذا عدل عنه يكون العدل تحققا اى محققا ولهذا القسم يقال
العدل التحققي لتحقق اصله والعدل عنه ايضا (وقى بعضها) اى بعض
تلك الامثلة (لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل للمعدول عنه (غير منع
الصرف) والاسم لا يكون غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم وذلك البعض
مثل عمر وزفر (فبفرض) مبنى للمفعول اى فيقدر (له) اى لتلك البعض
(اصل لتحقق العدل) اى حتى يقع (باخراجه) اى باخراج ذلك البعض
(عن ذلك الاصل) اى عن الاصل المقدرة لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج
عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم وذلك غير جائز
لان العلة الواحدة لم تؤثر في منع الصرف فيكون اصل هذا البعض مقدرا
ولهذا يقال به العدل التقديرى لكون اصله مقدرا ولهذا قال السارح (فانقسم
العدل الى) انعدل (التحقيقى و) لعدل (لتقديرى) حتى صار العدل
قسمين (اتما هو) اى ليس ذلك انقسام الا (باعتبار كون ذلك الاصل محققا
او مقدرا) نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلا شك
كان العدل محققا ايضا بلا شك واذا كان مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع
يتبع الاصل (ولما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى المحقق
او المقدر نظرا الى الامر الثانى (لتحقق) يعنى يقع (العدل فلا دليل عليه
الامنع الصرف) لان الاصل في اعتبار العدل ليس الا وجود تلك الامثلة
غير منصرفه بعلة واحدة في كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل الى

التحقيق والتقديرى باعتبار الامر الاول (قوله) اى قول المصنف (تحقيقا)
 (مضاه) اى معنى هذا القول لاعرابه العدل خروجه عن صيغته الاصليه
 خروجا كائنا (عن اصل محقق) اى موجود (يدل عليه دليل غير منع الصرف)
 وهذا بيان لحاصل المعنى والافعاله على الحسابية من الصيغة اى حال كونها
 محققة وتأييد للمصدر الواقع حالا من المؤنث ليس بلازم لعدم ضمير فيه كذا
 قبل او معنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل والمفهوم من
 تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا كان الاصل محققا (كثلاث)
 اى خروجا كائنا كخروج او خروجا مثل خروج ويجوز ان يكون خبر مبتدأ
 محذوف اى مثاله مثل ثلاث (ومثل) وزنهما فعال ومفعول عدلا عن ثلاثة
 ثلاثة مكررا (والدليل) اى الذى يدل (على اصلهما) اى اصل ثلاث ومثلث
 (ان فى معانيهما) اى فى معنى كل واحد منهما (تكرارا دون لفظهما) اى ليس
 فى لفظ كل منهما تكرارا بل التكرار ليس الا فى معانيهما لانه اذا قيل جاني القوم
 ثلاث اى حال كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائين ثلاثة مرة
 وثلاثة مرة اخرى وثلاثة اخر مرة اخرى الى ان ينتهى القوم تعلم ان الجائين
 هكذا جاؤا (والاصل) فى اللفاظ (له) اى الشأن والحال (اذا كان
 المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا) اى كما ان المعنى (مكررا) لان اللفظ تبع المعنى
 لان مقصود المعنى والالفاظ قوال لها ودالة عليها فعد افراد المعنى يلزم
 افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كافى) قولك (جاني القوم ثلاثة ثلاثة)
 حال من القوم مؤل بلفظ واحد والمستق ايضا وان صح ان يقع ما دل على
 هيئة حال عند المصنف اى مفصلا بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كانت
 العبارة عن الحال كلا اللفظين معا جرى اعراب اللفظ الواحد عليهما
 جميعا (فعل) من هذا التقرير (ان اصلهما) اى اصل كل واحد من ثلاث
 ومثلث (لفظ مكرر وهو) قولك (ثلاثة ثلاثة) وقد عدل ثلاث ومثلث
 عن هذا الاصل تخفيفا فى اللفظ لان ثلاث اخف من ثلاثة ثلاثة مع ان معانيهما
 واحد وفى الرضى ونك انا وحدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما
 تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ
 العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت جزأ جزأ وابصرت
 العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء
 فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا كلامه (وكذا)
 اى كالحال فى ثلاث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتدأ مؤخر (فى آحاد وموحد)
 عدل كل واحد منهما عن واحد واحد (وثناء ومثنى) عن اثنين اثنين وثلاث

ومثلت متبها (الى رباع ومربع) فلذا يات هذا داخلة تحت المتبا لاننا لم قطعنا
ان حكم الغاية ههنا كحكم للتبا ويصل الى معنى مع مثل قوله تعالى «ولا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم» اى مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد في ان هذه الامثلة
غير منصرفة لورود النص فيها مريحا مثل قوله تعالى اولى اجمعة ثنى وثلاث
ورباع «واحد وموحد قيسا عليها لكونهما معدولين عن واحد واحد للذين
هما اصل في العدد (وفيما) اى في الاسماء التى كانت (ورايها) اى بعد هذه
الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم متبها (الى هنا ومعرض) المعدول كل
واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا داخلة في المتبا (خلاف) مبتدا
مؤخر في انها منصرفة او غير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة
لان السبب الذى يوجد فيها دوها وهو العدل والوصفية قد وجد فيها ولان
الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة
لكون الاصل في الاسم الصرف (والصواب) اى الحق من المذهبين (بجيتها)
اى تكون غير منصرفة لما قلنا (والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث) اى
السبب الذى يقتضى عدم صرفهما (واخوانهما) اى اشباههما من السابق
والسابق بمعنى من احاد الى معشر عند سبويه (المعدل) الحقيقى (والوصف)
اللازمة (لان الوصفية العرضية التى كانت في ثلاثة ثلاثة) اى الوصفية التى
حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسماء لربة معينة من مراتب العدد
من غير ملاحظة معنى للوصف فيه فلا وصف فيه في اصل الوضع وبذلك عليه
اضافته الى المعدول نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت
بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وبالعكس
فهو عارض (صارى) اى الوصفية (اصلية في ثلاث ومثلث) لان
المعدول لم يوضع الاوصفا ولا يستعمل الامع اعتبار معنى الوصفية فيه بل
عليه قولك جادى رجال ثلاث ولا يقال جادى ثلاث رجال والحال ان وضع
المعدول غير وضع المعدول عندنا برا وضعها (لا اعتبارها فيما وضعناه) اى ليكون
الوصفية معربة في المعنى لذى وضع ككل واحد من ثلاث ومثلثه (واخر)
عطف على ثلاث او مثلث بضم الهمزة وقبح الحاء بالجمعة (جمع اخرى) صفة
اخرى اخرى على وزن فعلى بالضم والسكون (مؤنث) بالجر صفة لآخرى مضاف
الى (آخر) لذى هو مفرد مذكر على وزن اعر قلبت الهمزة الفا (واخر اسم
التفصيل) كافضل بشهادة التعريف حيث جرى له مفرد وثنية وجمع ومذكر
ومؤنث كاسم التفضيل (لان مضاه) اى معنى آخر (في الاصل) اى اصل الوضع
يعنى مضاه القوي (اشد تأخرا) بمعنى يعنى ان معنى قولك جادى زيد وجعل آخر

اشياء اخر من زيد في معنى من المعاني (تم نقل) من معناه اللغوي (الى معنى ضمير)
يعني الى المعنى المجزئ وهو الثاني بقرينة السؤال تحققة كما اذا قيل ازيد في الدار
فيقال آخر اى لبس فيها او تقديرا لان في اسم التفضيل ايضا معنى النسبي لان
الوصف الزائد في المفضل منى باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن
كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى عبر فني قولك
جاءني زيد ورجل آخر جاءني رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس
المذكور فلا يقال جاءني رجل وجار آخر وامرأة اخرى كذا في الرضي (وفاس
اسم التفضيل ان يستعمل) باحد الاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه مطلوباً به
اما (اللام) اى اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان تكون
اللام فيه للعهد (او الاضافة) اى اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (او كلمة
من) يعني او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلط والجمع
المستعمل باحدهما اختياراً في اللفظ (وحيث لم يستعمل آخر واحد منها) اى من
هذه الثلاثة (علم انه معدول من احدها) اى من المستعمل لاحدهما اختصاراً في اللفظ
(فقال بعضهم انه) اى آخر (معدول ع) اى من الآخر الذي (فيه اللام اى عن
الآخر) لتوافق المعدول والمعدول فيه في اللفظ والمعنى وشرط تعاريفها في الهيئة
موجود ههنا لان ما جرد عن اللام غير هيئة المحلى به ولا يلزم ان يكون المعدول
معرفة كفاً في امس لانه معرفة لكونه معدولاً عن المعروف باللام يعني الامس لكون
معناه حيث بنى تشبهاً معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا لبس كذلك
لعدم بقاء معنى التفضيل فيما عرفت انه نقل الى معنى غير وصل اسمائهما (وقال
بعضهم انه) اى آخر (معدول عن ذكر معه من) اى عن اسم التفضيل الذي هو
اسم استعمال بمن التفضيلية (اى عن آخر من) لانه الاصل في الاستعمال لكون
معنى التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق موصوفه حب يكون مفرداً
وان كان الموصوف شئ اوجعاً مذكراً كان او مؤنثاً الا انه لا يعمل الاعمال يكون
بمعنى الجماعة لكون كلا من في الجمع لان آخر جمع فلا يعمل الا ان الجمع لا المفرد
والاثنى (واعلم انه يذهب احد) مبنى للفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور
في محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعني لم يذهب احد الى ان يكون آخر معدولاً
عما يستعمل بالاضافة نحو آخر زيد وآخر الناس فتكون الاضافة مقدرة في المعدول
ولذا قال السراح الى تقدير الاضافة (لانها توجب التنوين والبناء او اضافة)
بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لهاى مثل الاضافة
الاولى يعني ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافي لا يخلو اما ان يوجب
التنوين في المضاف ليكون عوضاً عن المضاف اليه المحذوف وسادسده

(نحو جئت) أصله حين اذا كان كذا فحذف كان كذا وهو من منه تنوين
 لما ذكر ونون وكتب متصلا بالحين فقبل حيث تخفيفا واما ن وجبت
 المضاف لتعني معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف (وقبل) لان اصله
 قبل زيد فالحذف المضاف له ونون هي على الضم لما سيجي (و) اما ان يوجب
 ان يليه ركب اضافي مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه في الثاني
 عين المضاف والمضاف اليه في الاول ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف
 في الاول نحو (ياقيم يقيم على) فان اصله ياتيهم على فلما حذف المضاف اليه
 وجب ان يليه تركيب اضافي فقبل ياتيهم يقيم على لاذكروا سيجي ومثله ياتيهم
 زيد ليعملان (وليس في آخر المعدول شيء من ذلك) اي التنوين او البناء
 او الاضافة الاخرى (فحين ان يكون) يعني آخر (معدولا عن احدا الامرين)
 اما عطفه للام او عكاز كرمه من التفضيلية على سبيل منع الخلو او الجمع (وجع)
 على وزن صرد عطف ما على اخر لقرنه وما على ثلاث لاصلته (جمع)
 بالجر صفة له مضاف اليه (جمعا) باند كصحراء (مؤنث) بالجر صفة جمعا
 مضاف اليه (اجمع) الذي هو مذكر قول (واذا كان) ي مثل جمع في عدم
 لانصرف خبر مقدم (كنع) مبتدأ مؤخر (وتبع وبصع وقياس فلان) الذي
 مذكوره (فعل ان كانت) اي صيغة افعال (صفة ان تجمع) تلك الصفة (على
 فعل) بهم الفاء وسكون لهن اتيه فعل لصفة عن افعال لتفضيل لانه جمع
 بلواو والنون بالذكروا بالالف وتاء في المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف
 المجموع ولو جمع افعال لصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس
 لما قلنا ولم يجمع وتاء بالالف وتاء ايضا لكونه فرع المذكور بل كان جمع المذكور
 والمؤنث في افعال الصفة واحد اختصارا لقصور هذه الصفة عن فاعل
 التفضيل (كصحراء على حروان كانت) اي صيغة فعل (ثمان تجمع على
 فاعل) في التكثير يفتح للام وكسر هاء مثل اجل وصحيح واحرص تجمع على
 اجل واصابع واحرص (وفعلات) بالالف وتاء في الصحيح لان الف
 ثمانية اذ وقعت في لاسم يجمع جمع الصحيح مؤنث مل حبات في جري
 (كصحراء) باند ارية وكذا كل فعلا بلذ لم تكن مؤنث فعل مل عذرة
 وجرا او راء يجمع (على صحري) والاصل فيه صحاري على وزن هجاء لان
 ما قبل الف التكثير في الجمع المفصي يكون مكسورا كاساور وناعيم فثبت الف
 بالكونها وانكار ما قبلها فثبت لهجرة ايضا لان الهجرة اذا وقعت بعد
 حرف المد قلب يمينه للمجاسة كقرورة وخبطة وقبس فصار صحري
 بالسند وهذا قبل الاستعمال لاستقبال البناء المسددة في آخر الجمع الاقصى

فمخفف بمخفف الياء الاولى فصل صحارى مثل اساورم ففتحت الراء وقابت الياء الفا
 ثم كرها وانفتح ما قبلها لزيادة الحففة لان القفحة والالف اخف من الكسرة
 والياء فصل صحارى مثل جلدى (او صحراوات) كاذ كرنا (فاصلها) ي صل
 جمع (اما جمع) كسمران كانت وصفا (او جماعى او جمعاوات) ان كانت اسما
 فوحد المصنوع عند (فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها) اى من هذه الاصول
 الموجودة لها (تحقق العدل فاحدا السبين) المقتضين مسح صرف جمع (فيها
 العدل التحقيقى) لتكون الاصل محققا (و) سبب (لاخر الصفة الاصلية وان
 صارت) اى جمع (بالغلبة) اى بذلية استعمالها (فى باب التاكيد سما) لان
 فعلاء اقل لا يكون الاوصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة فى منع
 الصرف سواء كانت زائفة بغلبة الاسمية مثل اسود وزم وادهم او غير زائفة
 بغلبة الاسمية مثل احمر واصفر (وفى اجمع واخسوله) وهى كنع وابع وابع
 الفرف متعلق بما قبله تقديره (احد السبين) فى اجمع واخوانه (وزن الفعل و)
 السبب (الاخر الصفة الاصلية) واما فى جمعها واخوانه فالغا لنائب الفاعل
 مقام السبين وانما اوود المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كافى فى التمثيل
 كفاى العدل التقديرى لانه لا يخلو اما ان يكون الوصف باقيا اول الاول الاول
 والثانى اما ان يكون النقل فيه محققا اول او ما يكون النقل فيه محققا فهو الثانى والثانى
 اى ما يكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون باقباض
 وصفته او منقولا الى الاسمية كفاى باب التاكيد (وعلى ما ذكرنا) متعلق بقوله
 لا يرد اما اشارة الى تفسيره معنى الخروج عن صفة الاصلية والتنبه عليه بالامثلة
 او اشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين المجموع السادة مع ان كلامهما على
 خلاف مقتضى القياس وحاصله ان المجموع بعضها قاسية وبعضها سادة
 وبعضها معدولة (لا يرد المجموع السادة) اى لا ينقض ما قلنا بهلا كايب
 واقوس فانه لم يعبر اخراجهما (اى اخراج اقوس وانيب) عما اى عن الجمع
 الذى (هو القياس فيها) وان كان موجودا (كاساب واقواس) لان سبب
 الاعتبار ليس الوجود علم الانصراف وذلك ليس بموجود فى المجموع السادة
 (كيف) استفهام تنكاري اى كيف يعتبر اخراجهما انما هو القياس فيهما (و)
 الخال (لانه لو اعتبر جمعهما اول على انيب واقواس) ثم عدلا عنهما (فلا شذوذ
 فى هذه الجمعية) اى فى ان يجمع ناب على انيب وقوس على اقواس لكونه على
 ما هو القياس للمسبق (ولا فاعلة) ايضا (للاسم المخرج) اى ليس للاسم
 المصنوع قاعدة قياسية (بلزم من محققها الشذوذ) اى حتى يكون ما خلفها
 من الاسماء المعدولة سادا فتكون الاسماء المعدولة على قسمين سادة وغير

شاة ولا شيء من الاسماء المعدولة شاة (فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ) هذا
 جواب لو قلنا اي فن اي مكان يحكم في تلك الجموع بالشذوذ حتى لا يكون اقوس
 وانيب شاذاولا لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف
 حكم عليهما بالشذوذ (ومن هنا) اي من علم اعتبار الاخراج عما هو
 القياس تكون السبب الذي هو عدم الصرف غير موجود (بين) اي ظهر
 (الفرق) ظهورا بينا (بين الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم المخرج
 عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذي هو عدم
 الانصراف والشاذ ما لم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سببه
 بل كان اولا على خلاف القياس (او تقديرا) عطف على تحقيقا (اي) العدل
 خروجه عن صيغته الاصلية (خروجا كاشعا من اصل معتد مفروض) فيه
 اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدور والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله
 مفروض (يكون الداعي) والسبب (الى تقديره) اي تقدير الاصل (وفرضه)
 عطف تفسير (منع الصرف) بالنصب خبر يكون (لا غير) لانها لاني الجنس
 وغير مبني على الضم لشبهه بالتعديلات على ما سيحكي اي لا يصير منع الصرف من
 دليل موجود فيه يعني ليس فيه دليل الامنع الصرف فقط (كم) (وكذلك)
 زفر فانهما) اي عرو زفر (لما وجدنا غير منصرفين) في استعمال العرب بالهاء
 لواحدة وهي العلية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجوده
 سبين فيه او سبب مكرر (و) الحال انه (لم يوجد فيهما) اي في كل واحد
 من عرو زفر (سبب ظاهر) من الاسباب الستة (الا العلية) وحدها وهي
 وحدها الامنع الصرف (اعتبر فيهما العدل) لوجود فيهما سببان العلية
 والعدل ولا يكونا مخالفتين للقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره فيهما لانه ليس فيهما
 تأنيب ولا تنجيم ولا ترك ولا جمع ولا غيرها فانحصرت اعتبار في العدل (ولما توقف
 اعتبار العدل على وجود اصل) للمعدول لان لاصل اذا لم يوجد لم يكن
 اعتبارا فيهما (و) الحال انه (لم يكن) اي لم يوجد (فيهما دليل) ظاهر
 يدل (على وجوده) يكفي الدية لسابقة في العدل لتحقيق (غير مع صرف)
 بازع صفة دليل (قد) (فرض) (فيهما ان) صهما عامر وزفر (بمعنى
 كان الموضوع فـ) لسمية ولا يصح عرو زفر لانهما لمكانا من الاحساس
 خاف للبس (عدل) صهما الى عرو زفر (من) عرو وجود في الاجناس
 فكانه سمة وتنبى مر عدل عنه الى عرو سمة به حتمنا في اللغة وزفر
 وان وجد في الجنس كافي قوته بأبي انفلا في لوقل زفر انه لما كان
 نادرا جعل كاش لم يكن فحتم كان عرو دخل في الالبس لم يوجد في الاجناس

فقط (و) (مثل) (باب قطع) عطف على عمرو قطع اسم امرأة من العرب
 كحذام (المعدولة عن قاطمة) كان حذام معدولة عن حاذمة (وارد)
 المصنف (يايها) أي بذكر لباب (كل ما) أي كل لغة (هو) أي كان (على)
 وزن (فعال) والافتال وقطام بالجر مدح كونه (علم للاعنان) أي عمما
 موضوعا لعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال كونه ملامسا (ر غير ذوات
 الرأ) يعني لبس في آخره راء كخضار وطمار الكائنة (في) (لغة) (أي ميم)
 (هاتهم) أي بني تميم وبجوزان يرجع إلى النكسة أي ما ن لكسة (اعتبروا العدل)
 أي اخرج نحو قطع عن قاطمة (في هذا الباب) أي باب قطع معني في فعال
 التي تكون علم للاعنان المؤنثة (حلاله) مفعول له لقوله اعتبروا أي للمؤنث
 حادلين هذا لباب (على) فعال التي كانت (ذوات الرأ) في لاعلام المؤنثة
 مثل حضار (في حوشي لهندي اسم كوكب وفي لفسوس جبل بن ليمامة
 ولبصرة أو ليمسان أو احر من الابل (وطمار) بالفتح والكسر المكان المرتفع
 وفي بعض النسخ وجار في لفسوس ارض بن الحين وديان يبرين وقبل طمار
 بالكسر والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يرى منه
 (هاتهما) أي حضار وطمار (مبينان) على الكسر ولم يبنيا على السكون مع
 انه الاصل في البناء ثلاثين الساكنين ولم يبنيا على لهنم للعل وهو ظهر
 ولاعلى الفتح مع انه اخف ويضا خوا السكون لانه حينئذ يانم اجتماع الحركات
 وهو ثقل ايضا فبنيا على لكسر لانه لبس فيه مخدور وليس فيهما) أي
 يوجب البناء او غيره (الاسيان) من الاسباب السبعة المقتضية مع لصرف
 (العلية) بدل من قوله سين (ولنا ين) عطف على العلة (واسيان
 لاوجبان البناء) أي لاوجبان بناء ما يوجد فيه احدهما او كلاهما فبنهما
 لبنا من الاسباب المقتضية البناء والموجب للبناء في هذا باب المسببة لعل التي
 كان بمعنى الامر نحو زل وزك في لعل واوزن فاعرف فيهما لعل) ولم يكتف
 بالمسببة في الوزن ثلاثا لرد مل صحاب وحكم وكلام وسلام وغيرها فبنها
 معرفة لان المسببة في لوزن لانهما وحدهما نور في مدح العرب الذي هو
 الاصل في الاسم (لتحصيل سبب البناء) وهو لعل ووزن فبنيا عتريهما
 لعدل لتحصيل سبب البناء اعتبر لعل (فيما) أي في فعل الذي (عدهما)
 أي مدح حضار وطمار (أي) بيان لما في قوله فيما أي من باب فعل الذي (جهوه)
 أي بنوا تميم (مربا غير منصرف ايضا) أي كما اعتبروا لعدل في باب حضار
 (حلالا) مفعول له لقوله اعتبر أي ليكون محمولا (على نصائره) أي على ساهه
 اللواتي هي ذوات الرأ (مع عدم الاحتياج اليه) أي إلى اعتبار العدل فيه

(تتفق سببين) أي لوجود سببين من الأسباب التسعة (لمنع الصرف العلية
والثانيث) المضوى مع وجود شرط نعمت تأثيره ههنا وهو الزيادة على الثلاثة
وسمي (فاعتبار العدل فيه) أي في باب قطلم (أما هو) أي ليس الالحمل
(على نظائره) أي على أشباهه (لا) أي ليس اعتبار العدل فيه (لتحصيل سبب
منع الصرف) وهو العلية ولأن ثبت مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل
سواء اعتبر العدل أولا والحاصل لا يمكن تحصيله (ولهذا) أي ولأجل أن اعتبار
العدل فيه ليس الالحمل على نظائره لا غير (نقال ذكر باب قطلم) المصدر
مضاف إلى المفعول والفاعل متروك أي ذكر المصنف هذا الباب (ههنا) أي
في بحث العدل التقديرى (ليس في محله) لأن محله سيأتى في باب أسماء الأفعال
(لأن الكلام) أي البحث (فيما) أي في الاسم العربى الذى وجد غير منصرف
بالعلة وسموا (فدرفه) أي في ذلك الاسم (العدل لتحصيل سبب منع
الصرف) وهو العدل لا في قدر فيه العدل حلا على نظائره (وإنما قال)
أي المصنف (في بنى تميم) احتراز عن لغة الحجاز (لأن المجازيين ينونه) أي
يجعلون فعلا هذه مبنية وإن كان معدولا أيضا عندهم (فلا يكون) باب
قطلم مطلقا سواء كان نوات إراء أولا (بما نحن فيه) أي من البحث الذى كان
ذكر نافية وهو كون العدل تقديرى (والمراد من بنى تميم أكثرهم) فأنهم على
أن نوات إراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر (فإن
الأقليات منهم) أي من بنى تميم (لم يجعلوا نوات إراء مبنية بل جعلوها) يعنى
جعلوها باب قطلم سواء كان من نوات إراء أولا معربا (غير منصرف) لأن
الاسم أصل في الأعراب والمشابهة بالمبنى إذا كانت ضعيفة لم تؤثر
في منع الأعراب فالأصل بالاصل هو الأولى (فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها)
أي في نوات إراء (لتحصيل سبب البناء) لما عرفت أن سبب البناء العدل
وللوزن (وحل) بالجر عطف على اعتبار العدل أي لا حاجة أيضا إلى حل
(ما عداها عليها) أي حل فعال التى لم تكن من نوات إراء على فعال التى
كانت نوات إراء لأن هذا الباب معرب عندهم فكان في باب قطلم ثلاثة
أقوال في قبول مبنى لمسابهة فعال التى بمعنى لفعل كترال عدلا ووزنا فلم يكن
مما نحن فيه وفي قول معرب غير منصرف للعية ولأن ثبت المضوى فلا حاجة فيه
إلى لعدل وفي قول أن كان نوات إراء فهو مبنى ناسم وإن لم يكن نوات إراء
فهو معرب غير منصرف للعية ولأن ثبت المضوى فاعتبر فيه العدل وإن لم ينجح
إليه الحمل على نظائره من نوات إراء فقط لا لتحصيل سبب منع الصرف
(لوصف) المعدود من أسباب مع الصرف فالوصف والصفة مصدران

كالوحد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بن الوصف يقوم بالوصف
والصفة بالوصف وقال عصام الدين لم يعرف المصنف في هذا الباب الا
العدل لان غيره اما معروف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته
فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف
الاسباب الباقية حيث لم يدل فيها انتهى (وهو كون الاسم دالا على ذات
مبهمة مأخوذة) اى معتبرة (مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب
الوضع) وسواء بقيت على الوصفة (مثل اجر) اوجهت اسما برأسها من
غير اعتبار الوصفة كاسود وارم على ماسيا في (فانه) اى مل اجر (موضوع
لذات ما) ولفظه ماصفة لذات اى وضع لذات من الذوات ولذا قبل ذات
مبهمة وصفة معينة (اخذت) مبنى للمفعول صفة للذات اى اعتبرت تلك
الذات (مع بعض صفاتها التى هى الجزئية) فى اجر والموصول مع لصلة
صفة البعض لانه يأخذ لتأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامه
(و) كانت الدلالة (بحسب الاستعمال) لبحسب الموضع لان
لوضع لم يكن وضعه للوصفة بل انما وضعه للاسمية ثم عرضه للوصفة
بالاستعمال (مثل اربع فى) قولك (مررت بنسوة) بكسر النون ومنها
ونسوة ونسوة جمع امرأة لامن لفظها وتضغير نسوة نسبة (اربع) بالجر
ولنسوين (فانه) اى فان اربع (موضوع) اسما (لمرأة معينة) هى ما بين
الثلاثة والخمسة كائنه (من مراتب العدد) التى هى من واحد الى مائة ومنها
الى الف ومنها الى غير نهاية (فلا وصفة فيه) اى فى اربع (بحسب
الوضع) لانه اسم من الاسماء التى كانت فى مقابلة لوصف كرجل وفرس وزيد
وعمر (بل قد تعرضه الوصفة) بعد لوضع بحسب الاستعمال (كافى المثال
المذكور) الذى اوردته السارج (فانه) اى اربع (لما جرى) مبنى للمفعول فيه
على النسوة فى قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفها وبين به ما هو
المراد منها كما ان الصفة تبين ما هو المراد من الموصوف (اى هى من قبيل
المطبوعات) وصفه بها دفعا لتوهم النسوة لما كانت من ذوات لفظول توهم
انهم تعدلان العدد لا يكون معدودا (لا لاعداد) اى ليست تلك النسوة من
قبيل الاعداد وهو ظاهر (علم) جوابا ل (نمعا) اى معنى قوله مررت بنسوة
اربع او معنى اجراء الاربع على النسوة (مررت بنسوة موصوفة بالاربعة) لكون
الاربع دلة على معنى فى متبوعه وهو الاربعة (وهذا) اى معنى مررت بنسوة
موصوفة بالاربعة (معنى وصنى عرضى) اى عرض (له) اى لا يع بعد الوضيم
اسما (فى الاستعمال) اى بسبب استعماله واجراءه على النسوة التى تكون معدودة

(لا) وصف (اصلي) له (بحسب الوضع) لما عرفت ان وضعه لم يكن الاسماء
 فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا ولما بين ان الوصف قسمان
 اصلي وعرضي احتج الى ان ايهما معتبر في السببية لمنع الصرف فقال الشلوح
 مينا (فالمعتبر في سببية منع الصرف) اي في ان يكون سببها (هو الوصف الاصلي)
 لا غير (لاصلته) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر في الاحكام والقواعد والاعتقالات
 والشواهد (لا) الوصف (العرضي) يعني لا يكون للوصف العارض سببا
 (لعرضته) اي لكونه عارضا والعارض في حكم العلم فلا يؤثر في القواعد
 والاحكام (فلذلك) اي لاجل ان المعتبر في السببية الوصف الاصلي لاصلته لا
 العرضي لعرضته (قال المصنف) اي بين ماهو المعتبر في السببية فاللام في قوله
 فلذلك متعلق بقال (شرطه) مبتدأ (اي شرط الوصف) المعلوم من اسباب
 منع الصرف (في سببية) متعلق بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف)
 اي كونه سببا لمنع الصرف (ان يكون) اي الوصف (وصفا) (في الاصل)
 والجملة خبر مبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذي هو الوصف (الذي
 هو الوضع) لذي هو الوصف خبرا وما وهما ولو حكما كثلث ومثلث اوتقدرا
 بجمع (بان يكون وضعه على الوصفية) والباء متعلق بقوله الوضع (لان
 تعرضه) عطوف على قوله ان يكون وصفا (الوصفية بعد الوضع في الاستعمال)
 لما عرفت ان المعتبر في السببية هو الوصف الاصلي (سواء بقى) الوصف (على
 الوصفية الاصلية) ولم ينقل عنها الى الاسمية مثل اخر (او زالت) الوصفية
 الاصلية (عنه) بان نقل عنها الى الاسمية بحيث اذا اطلق لم يبادر الى الفهم الا
 الاسمية مثل اسود ورقم الحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يضر
 الاصل وان كان معذرا فاذا كان الامر كذلك (فلا تضره) اي الوصف الاصلي
 وفسره المضرة بقوله (بان يخرجها) اي تخرج الغلبة للوصف الاصلي (عن سببية
 منع الصرف) اي عن ان يكون سببا لمنع الصرف (لغلبة) فاعل فلا تضره
 (اي غلبة الاسمية) فيه اشارة الى ان المعروف باللام مضاف الى الفاعل بناء على
 ان تكون اللام فيه زائدة (على الوصفية) الاصلية متعلق بالغلبة (ومعنى الغلبة)
 اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما في اصل الوضع
 ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال في احد الاتواع اسهر به ولذا قال السارح
 (اختصاصه ببعض افراده) الباء داخلة على المقصور عليه يعني كان اللفظ
 في الاصل عاما لانه يدل على ذات مبهمه ثم اشتهر استعماله في بعض الافراد
 الدالة هي عليه في اصل وعرف فيه (بحسب يحتاج) ذلك اللفظ (في الدلالة
 عليه) اي على ذلك لبعض (يقرينة) لغوية وغيرها واما الدلالة على المعنى

الوصفي الذي كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها كل من عباس رضي الله تعالى عنه فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار اشهر في ابنه عبد الله بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابناءه وكذا النجم والثريا وليت الكتاب على ما سأتى (كان اسود كان موضوعا) عاما (لكل ماله فيه سواد) اي كان قد وضع وضعه عاما لكل شيء انصف بوصف السواد من ذي روح او جاد لانه لا يقال شيء اسود للمتنصف به (ثم) بعد الوضع العام للمتنصف به (كثر استعماله في الحية السوداء) وهي فرد من الافراد التي وضع اسود لها قال عليه السلام اقتلوا الاسودين الحية والابتر (بحب) متعلق بكثرة (لا يحتاج) اي الحية السوداء (في الفهم منه) اي اتفهامها من لفظ اسود اذا ذكر اولاً يحتاج انت في فهم الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكر (الى قرينة) دالة على ان المراد منه الحية السوداء من موصوف او غيره اذ عنت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من غير قرينة موصوف مثل ليل اسود او رجل اسود او من الرجال (فلذلك) (اي المذكور) اللام متعلق بالفعلين اللذين هما صرف وامتنع وعلة لهما والمسار له به لما كان مني فسرته الشارح بقوله المذكور لتصح الاشارة بالفرد دفعا لمسار ان الاشارة لا تصح لكون المسار اليه مثنى واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اسماط اصالة الوصفة) في كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعلم مضرة الغلبة) اي غلبة الاسمية على الوصفة الاصلية يعني اذا كان الوصف اصلا لا يصرفه وانه بالغلبة الاسمية حيث يكون عبر مصرف بقيت وصفية او زالت (صرف) (اعدم اصالة الوصفة) (نظرا الى الامر الاول) (اربع) اذ وضعه للعسد (في) (قولهم) (مررت بنسوة اربع) مع ان فيه سببين الوصفة ووزن الفعل لعدم كون الوصفة فيه معتبرة ووزن الفعل وحده لا يؤثر فانصرف مع ان المنصرف اصل في الاسم (وامتنع) (من الصرف) يعني صار غير مصرف ككلماته عبر مصرف قبل التسمية (لعلم مضرة الغلبة) نظرا الى الامر الثاني (اسود) وهو في اصل الوضع وصف لكل ذي سواد لمسا عرفت (وارقم) وهو في اصل الوضع وصف بمعنى ذي رقة ونقوش لا يكون على لون واحد بل يكون ذا ألوان (حب) اي لانهما (صارا اسمين للحية الاول) بدل من ضمير صار ابدل البعض يعني صار الاول وهو اسود اسما (الحية السوداء) وهي الحية العظيمة السوداء بالغ رسة مارسياه برك او مارسياه ز (و) صار (لثني) اسما (الحية التي فيها سود وبياض) وهي الحية التي تكون سوداويكون عليها نقط بياض او يكون عليها نقط سوداوي بياض او تكون مختلطة بهما وجعلها ارقم وعليه قوله واياك واياك والجماع ارقمها اشد سمومها

من عموم الأرقام (وادهم) وهو في أصل وضعه بمعنى ذى الدهمة أى السواد
(حيث صار اسما) (القيده) (من الحديد لما فيه) أى في الحديد (من الدهمة)
بيان لما (اعنى السواد) تفسير للدهمة وهى السواد يقال فرس ادهم وناقدهما أى
اسود وسوداء وفى قوله تعالى مناهتان أى سوداوان والحديد الاسود (فان هذه
الاسماء) أى اسود وارقم وادهم (وان خرجت عن الوصفية) أى عن كونها وصفا
بمعنى ذى سود وذى رقم وذى دهمة (لغلبة الاسمية) على الوصفية الأصلية (لكنها
أى الآن هذه الاسماء) (بحسب أصل الوضع اوصاف) لما عرفت غير مرة
(لم يجبر) منى للمفعول (استعمالها) برفع نائب نائب الفاعل والجمله خبران
في قوله فان قدواه وان خرجت حال من اسم ان والمعنى فان هذه الاسماء حال
كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وضعا لم يمنع
استعمال كل واحد منها (في معانيها الأصلية ايضا) أى كالم يمنع استعمالها
في معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت في نوع من
انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب في الاسمية حجة
سوداء ومعنى ادهم لساب فيها حجة فيها اسود وبياض ومعنى ادهم قد فيه
دهمة أى سوداوانت خيران في معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية
(فلما منع من الصرف في هذه الاسماء) حين كونها مستعملة في معانيها الاسمية
(لصفة الأصلية) لان الأصل لكونه اصلا معتبرا (ووزن الفعل) واما هذه الاسماء
عند استعمالها في معانيها الأصلية) يعنى عند كونها مستعملة في المعنى الوصفى
لكل واحد منها (فلا سكال في مع صرفها) لانها اذا كانت ممتنعة من الصرف
وحلت غير مسرفة عند صكونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسما
من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها ممتنعة من الصرف عند كونها
اوصافا ومستعملة في المعنى الوصفى يكون بالطريق الاول لان السبب اذا انز
عند زواله فمضوجونه يكون اسد تأثير (لوزن لفعل والوصف في الأصل) الذى
هو الوضع (و-ال) الذى هو الاستعمال لانها حينئذ وصف اصلا واستعمالا
(وضعف) عطف على صرف أى وأكون الموصف الاصلى معتبرا ضعف (منع
افعى) من الصرف حب صار (سما) (الحية) الخيشة السيدة السم بناء
(على زعم) مثاب لفساد ساكن العين الظن ويستعمل في الباطن والمراد ههنا
المعنى الاول (وصفية فيه توهم استغناء من القوة التى هى اخب) يعنى توهم
انه مستق من القوة مصدر فعو بفعل معنى السدة فى الخب يقال فعوة السم
شده فكون فعى بمعنى ذى خب سدد ثم نقل اليها منع من الصرف لهذا
على ضعف واه صرفه فعوى لانه لم يتحقق كونها وصفا فى أصل الوضع (و)

(كذلك) أي كما ضعف منع أفعى من الصرف حين كونه سما ضعفا (منع)
 (اجدل) من الصرف حيث صار اسما (لصقر) ببناء (على زعم وصعينة لتوهم
 اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة) يعني توهم أيضا أنه مشتق من الجدل وهو سدة
 الخصومة يقال جادله خاسمه فيكون اجل بمعنى ذي جدل قوى وخصومة
 فمنع من الصرف على الضعف وأما صرفه فقوى لأنه لم يتحقق وصفته
 والصرف أصل في الاسم فأنصرف (و) ضعف منع (اجبل) من الصرف
 حيث صار اسما (للطائر) (أي لطائر ذي خيلان) على وزن عمران جمع خال وهو
 القطعة في الجسد كالعبدان جمع عود ببناء (على زعم وصعينة لتوهم اشتقاقه
 من الخال) فمضى اخبل ذي خال ثم جعل اسما لطائر ذي خيلان ولما كان فيه
 معنى الوصفة ضعيفة كان مع صرفه بعد النقل ضعيفا أيضا لأن الضعف
 لا يؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف في هذه
 الأسماء) بعد النقل (عدم الجرم بكونها أوصافا أصلية) لأن اشتقاق
 كل واحد منهما مما استق مابت وهما وما ثبت بالوهم لا يضر فكانها لم توضع
 في الأصل أوصافا مهما استق (فإنها لم يقصد بها المعاني الوصفية) وهي
 في أفعى ذي خيل وفي اجل ذو قوة وفي اجبل ذو خال (مطلقا) قوله (لا
 في الأصل) تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعني لم يقصد الأسماء المعاني
 الوصفية في أصل الوضع (ولا في الحال) ولم يقصد أيضا المعاني الوصفية
 في الاستعمال حيث استعملت أسماء للاعيان لما لا أول وهو لم يقصد بها المعاني
 الوصفية في أصل الوضع فظاهر لأنه لم يثبت وأما لثاني وهو أنه لم يقصد بها
 تلك المعاني في الاستعمال فلأن الاستعمال لها لم يقصد بها لأن كون كل واحد
 أسماء لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف يعني معنى الخيل ولقوة
 والحال وإن كانت في نفسها موصوفة بتلك الأوصاف فلم يكن وصفا وضعفا
 واستعمالا فأنصرف مطلقا وفي الرضى ولما نقول صرفت هذه الكلمات
 وبحوها لأن منعها لا يقصد معنى الوصف مدافعا لعارضاته ولا فاعلى
 وإن كانت في نفسها خبثة ووجدل طائرا ذا قوة وخيل طائرا ذي خيل لأن ذلك
 إذا قلت مثلا لقيت اجدا فغض هذا الجنس من العرب من غير أن أقصد معنى
 القوة كما تقول رأيت عقبا من غير أن أقصده معنى الوصف وهو لسدة وإن
 كان أقوى من لصقر إلى هنا كلامه (مع أن الأصل في القسم) أنه لم يقصد
 لكون البعب فيه (الصرف) لما سبق له لا يحتاج إلى سبب بخلاف غير
 المنصرف فإنه يحتاج إلى سببين أو سببا ثم مقامهما والمحتاج إلى سبب يكون
 أصلا (لتأنيت) المعلوم من أسباب منع الصرف (اللفظي) قيد بـ (تأنيت)

المنصوي ولا تنسابل بالتاء لكونها مشتركة فيهما (الحاصل) قبله ايضا يكون
 متعلقه (بالتاء) (لا بالالف) يعنى لا يكون التأنيث اللفظي حاصلًا بالالف
 (فانه) اى فان التأنيث اللفظي الحاصل بالالف ممدودة او مقصورة (لا شرطه)
 في منع الاسم عن لصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى
 الشرط لكونه تأنيثا وضعا لازما فقوله التأنيث مبتدأ اول (شرطه) مبتدأ
 ثان (في سببية منع الصرف) اى في كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف
 (العلمية) اى ان يكون علما خبر المبتدأ الثاني والثاني مع خبره خبر المبتدأ الاول
 (اى علمية الاسم المؤنث) سواء مذكرا حقيقيا كحكمة او مؤنثا حقيقيا ككرة
 اول هذا ولذلك ككرة بكسر العين فالعلمية شرط تأثيره فلا يؤثر بدونها (بصير
 التأنيث لازما) للكلمة والمؤنث بالتاء ما دلم علما لزمه التاء (لان الاحكام
 محفوظة عن الصرف بقدر الامكان) وان جاز للتصرف فيها في الترخيم
 وفي ضرورة السمع بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جى بها
 للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الف والهاء فانها
 وضعت للتأنيث لا غير فلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء التاء الزائدة
 في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتأنيث فقط
 مثل طلمحة او جزء من الكلمة من غير بدل كعبارة (ولان العلمية) لها (وضع
 ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة) لان الاسم يوضع
 اوله على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عائش يعيش فهو عائش وعائشة
 وهو في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقط وضعه ثانيا معها
 وصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا
 ثانيا (و) (التأنيث) (المنصوي) فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث اللفظي
 الا انه قدر الموصوف ههنا لبيان ماهو المراد وهو كونه منصويا والصفة هنالك
 كونها مفهومة من قوله من التاء والتأنيث المنصوي ما يكون التاء فيه مقدرا
 سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كحلب ومصر (كذلك) (اى)
 كالتأنيث اللفظي) الحاصل (بالتاء في استرطاط العلمية) اى في كون العلمية
 شرطا في سببية منع الصرف (فيه) اى في منع الصرف (الان بينهما) اى
 بين الشرطين (فرقا) يعنى بين ان تكون العلمية شرطا لسببية التأنيث اللفظي
 وبين ان تكون شرطا لسببية التأنيث المنصوي (فانها) اى العلمية (في التأنيث
 اللفظي) بالتاء شرط لوجوب منع الصرف) يعنى ان هذا التأنيث اذا جعل علما
 يجب منع صرفه من غير احتياج الى شئ آخر (و) (ان العلمية) (في) التأنيث
 (المنصوي) شرط لجوازه) يعنى ان التأنيث المنصوي اذا جعل علما لم يجب منع صرفه

بل يحتاج في وجوبه الى شئ آخر (ولابد في وجوبه) اى في وجوب منع صرفه
 (من شرط آخر) يعنى غير العلمية معها ولغرض ان التأنيب اللفظي بالتاء له
 علامة ظاهرة دالة على تحققه وهى التاء الملفوظة فيكون قوباً ما كتفى فيه
 بالعلمية وحدها واما المعنوى فلم يكن له علامة ظاهرة فكان منجهاً لم تكف
 فيه العلمية فضم اليها شئ آخر ليتقوى به لان الضعف انما ضم اليه شئ
 آخر يتقوى به والحاصل ان التأنيب على ثلاثة اقسام اقوى وهو التأنيب
 اللفظي بالالف بقسميها لكونه لازماً للكلمة لا ينفك عنها وهو في آن واحد
 يقوم مقام السبين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واصله وهو اللفظي
 بالتاء لكونه غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج في لبيبة الى العلمية الا
 ان له علامة ظاهرة دالة على تحققه اكتفى بهما ولم يحتاج الى غيرها وادنى وهو
 المعنوى لكونه امراً معنوياً ليس له علامة ظاهرة بحسب العلم وجوده وعدمه
 بل لا يعلم وجوده الا بقرينة خارجة عنه احتاج في اسببية الى سبين لعلمية
 واحد الامور الثلاثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر في منع لصرف
 تأمل ولانال جهنك (حكما اسار) المصنف (ايه) اى الى الشرط (بقوله)
 (وشرط تحتم تأثيره) (اى شرط وجوب تأثير التأنيب المعنوى في منع الصرف)
 متعلق بالتأثير (احد الامور الثلاثة) يعنى انضمام احدها الى العلمية لانها
 لا تؤثر وحدها بدون العلمية وفي قوله احد الامور اشارة الى ان وهما مانعة
 الجمع او الخلو يعنى يقال لهما منفصلة حقيقة مثل قولك لعدد اما زوج او فرد
 (زيادة) خبر المبتدأ المحذوف او يدل من احد الامور يدل البعض من الكل
 (على الثلاثة) (اى زيادة حروف الكلمة) لئى تكون غير منصرفه بالتأنيب
 المعنوى والعلمية فالتنوين عوض عن المضاف اليه (على ثلاثة احرف) متعلق
 بزيادة الحرف الرابع مقام التاء التى تكون رابعة (مثل زين) (او)
 تحرك يعنى ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائداً على الثلاثة فشرط تحتم
 تأثيره تحرك (الحرف) (الاطوسط) من اضافة المصدر الى الفاعل قدر الحرف
 ليكون موصوفاً للاوسط لانه صفة يقتضى موصوفاً فلا بد من تقديره (من
 حروفها الثلاثة) لتقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع السامد مسدداً (مثل
 سفر) (او الجمجمة) يعنى ان لم توجد الزيادة على ثلاثة او تحرك الاوسط فشرط
 تحتم تأثير الجمجمة لتوحد فيها اسباب الثلاثة واذا فم احدها مقام السكون
 ينى سيبان ولكن يتعين ههنا لذلك الجمجمة لان المقام يقتضى هذا (مثل ماه
 وجور وانما اشترط) بعد شرط العلمية (في وجوب تأثير التأنيب المعنوى
 احد الامور الثلاثة) يعنى اشترط وجود احدها وجوباً بعد ان تكون العلمية

شرطاً أيضاً لأن العلية إذا لم توجد لم يؤثر واحد منها (لتفريع الكلمة) التي
 تكون غير منصرفة (بنقل أحد الأمور الثلاثة عن الحقة) متعلق بقوله لتفريع
 (التي من شأنها أن تعارض نقل أحد السببين) للذين يقتضيان بنقلهما
 أن يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر وإذا كان الاسم ثلاثياً ساكن الأوسط
 لم يكن ثقبلاً باجتماع السببين فيه (فتراحم) الحقة (تأثيره) الذي هو أن
 لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمنع منه (ونقل الأولين) الزيادة على الثلاثة
 أو تحريك الأوسط (ظاهر) لأن لسان العرب لما كان مبنياً على السهولة مكان
 الأصل فيه أن يكون ثلاثياً ساكن الأوسط لأنه لا بد من حرف يندأ به وحرف
 يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذي كان على خلاف هذا بأن كان
 متحرك الأوسط أو رباعياً كان ثقبلاً واتقل لأن ما خالف الأصل مثله كذلك
 (وكذا) أي كما أن نقل الأولين ظاهر لنقل (الحقة) ظاهر (لأن لسان العجم
 ثقل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولأن لسان كل قوم خفيف لهم وما أخذوه
 من غيرهم يكون ثقبلاً عليهم لا سيما لسان العجم (فهذه يجوز صرفه) (نظراً
 إلى انتفاء شرط تحتم تأثير التانيث المعنوي أعني أحد أمور الثلاثة) وأن وجد
 فيه العلية والتانيث المعنوي (ويجوز علم صرفه) لأن الجواز ههنا استعمل
 في استواء الطرفين (نظراً إلى) مجرد (وجود السببين فيه) وقد جمعها
 الشاعر في قوله * لم تلغ بفضل ميزها عدد * ولم تسق دعد في القلب *
 لأن الأول منصرف والثاني غير منصرف (وزينب) سميت به مذكراً حقيقياً
 أو مؤنثاً حقيقياً أولاً هذا ولأنه لا بد من مقدرة وحرف ساكن مدحها
 فهو كحكمة يكون غير منصرف على كل حال (وسفر) سميت به مؤنثاً حقيقياً
 كقلم اسم امرأة أو غير حقيقي كسفر (علما) أي حال كونها علماً (الطبقة من
 طبقات السار) الطبقة والطبقة واحداً لاطباق وطبقت النار مرأتها والسحوات
 طبقات أي بعضها فوق بعض أي لطيفة ومرتبة من مراتب النار لأن
 بعضها فوق بعض درجات (وما هو حور) حال كونها (علمين لبلدين) أشار
 بذكر البلدين إلى وجه تأنيث العلمين فإن أسماء الأماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل
 البلدة وقد يلزم تذكيرها بتأويل المكان والمرجع السماع وما لم يسمع فبني على
 مشية المتكلم وههنا يجب أن يؤلأ بتأويل البلدة لوجود فيها عال ثلاث
 (ممنوع) قوله وزينب مبتدأ والبساق عطف عليها وممنوع خبره وهذا الكلام
 نعت فيه المبتدأ بالعطف مثل قولك زيد وعمر وبكر قائم أو من قيل حنف
 الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره في المعطوف (صرفها) أي صرف كل
 واحد منها فيه إشارة إلى أن اسناد الامتناع إلى أحد هذه الأشياء مجاز عقلي

بملاقة المحلبة والظاهر ان قوله صرفها مرفوع على انه فاعل لقوله ممنوع
 (اما زيب) مبتدأ بحذف المضاف اى اما عدم صرف زيب (فالعلمية والتأنيث
 المضوى) يعنى فلو جود السبب الذى هو التأنيث المضوى والشرط الجائر الذى
 هو كونه علما (مع شرط تختم تأثيره) يعنى مع وجود الشرط الواجب (وهو
 الزيادة على الثلاثة) اى الزيادة على ثلاثة احرف (واما) عدم صرف (صفر
 فالعلمية والتأنيث المضوى) يعنى فلو جود السبب الذى هو التأنيث والشرط
 الجائر الذى هو كونه علما (مع شرط تختم تأثيره) اى مع وجود الشرط الواجب
 المقضى منع الصرف (وهو تحريك) الحرف (الوسط ولما) عدم صرف (ماه
 وجور فالعلمية والتأنيث المضوى) اى فلو جود السبب الذى هو التأنيث المضوى
 والشرط الجائر ايضا الذى هو كونه علما (مع شرط تختم تأثيره) اى مع وجود
 الشرط المؤثر (وهو الجمجمة) فان سميت بهذا القسم مذكرا حقيقيا او لا فالصرف
 لا غير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا فتلك اصرف لا غير لان
 الجمجمة وان لم تكن ميا في الثلاثى الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية
 لا ينصرف عن تقوية سبين آخرين حتى يصير الاسم بها متختم الجمع (فان سمي به)
 (اى بالثؤنث المضوى) لان المؤنث اللفظى قد سبق تفصيله (مذكر) نائب فاعل
 لقوله سمي (قشرطه) (في سببية منع الصرف) اى في كونه سببا لمنع الصرف
 (الزيادة على الثلاثة) اى على ثلاثة احرف فقط فلا يبعد تحريك الاوسط ولا
 الجمجمة لضعف امر التأنيث في الاصل لب تغير علامته فيزول ذلك لتأنيث
 بسبب كونه علما للمذكر لان الضعف يروى بادن شي ف يكون ساكن الاوسط
 والتمحرك الاوسط سواء لان الجميع على الذكر فلا تكون لاء مقدرة كسوح ولوط
 الا اذا كان فيه حرف رابع فحينئذ يكون غير مصروف (لان الحرف الرابع
 في حكم التأنيث) لانها تكون رابعة ايضا (فان مقامها) فأخذ حكمها فيؤثر
 مثلها فتكون لاء مقدرة (فقسم) (وهو مؤنث مضوى سمى باعتبار معناه الجتنى)
 وهو كونه آلة المشى يقال لها بالفارسية پاى (اذا سمي به) اى بقسم (رجل) بملاقة
 الجزئية او بملاقة كونه سريع المشى تسمية باسم آله (منصرف) (لان التأنيث
 الاصل) وهو كونه موضوعا للآلة (زال بالعلمية) اى يكون علما (للمذكر من غير
 ان يقوم شي مقامه) لعدم الزيادة على الثلاثة فقد فات التأنيث لفظا ومعنى وحكما
 (والعلمية وحدها لا تمنع) الاسم (من الصرف) لما عرفت (وعقرب) (وهو)
 اى لفظ عقرب (مؤنث مضوى) يعنى ان التأنيث فيه وامثاله يكون في معناه لاقى
 لفظه (سملى) يعنى علم تأنيثه بالسمع لا بالقياس (باعتبار معناه الجتنى) وهو
 ان يكون اسم دابة ذى ذنب في رأسه سم بالفارسية كزيم و (اذا سمي به رجل)

بعلاقة كونه موصوفا بصفتها وهي الابداء والايلام (ممتنع) صرفها لانه
 وانزال التأنيب المصوى بهيته (المذكر) لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة
 بكونه علما للمذكر (الحرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤثنا حكما لانه وان لم يكن فيه
 تأنيث لفظا ولا معنى الا ان فيه تأنيثا حكما وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء يعلم
 ذلك ان يكون حرف يقوم مقام التاء في نحو قدم وان يكون في نحو عترب
 (بليل نه) اذ صرح نحو قدم طهرت التاء المقدرة) ولو كان فيه حرف قائم مقام
 تلك التاء لما ظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع لثب والنوب وذاخير جائز
 (كما تقتضيه قاعدة التصغير) وهو ان يضم اول الاسم للممكن ويقع تائه ويزاد
 بعدهما ياء ساكنة ويكسر ما بعدها في الاربعة ووزنه في ثلاثي وقيل كالفلس
 في درهم وفي الارباعي فبعل كدريهم في درهم وفي الارباعي فبعل كدريهم في دينار
 (يقال) (في تصغير قسم قديمة بخلاف عترب منه اذ صرح يقال) في تصغيره
 (عسبر) بكسر واو لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا مكسورا لانه لو فتح يلزم
 وقوع ليا بين العتبتين ونوضم يلزم الخروج من لكسرة الى الضمة (من غير
 اظهار التاء) المقدرة (لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفي المفصل وتاء لتأنيث
 لا يخلو من ان تكون طاهرة او مقدرة او قلاهرة بانه ابداء في التصغير والمقدرة
 تثبت في كل ثلاثي الا ما سدم من نحو عربس وعريب في عرس وعرب ولا تثبت
 في الارباعي الا ما سدم من نحو عديسة في قدام وورثة في ودا انتهى وانما قل
 الشرح في الموضوعين باعتبار معناه الجنسي احترازا عن معناه العلمي لان باعتباره
 لا يكون علما اخر وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص
 ستي باعتبار معناه الجنسي لا العلمي (فعقرب اذ سمي به رجل امسح صرفه) يعني
 جعل غير مصروف (للعامة والتأنيب الحكمي) لما سبق (لمعرفة) المدودة
 من اسباب منسح (المصرف) ي لسم بفتان سبب مع لصف هو وصف
 اتعرف لا ذات المعرفة) من لذات من حجب به دت لا يكون سببا والسبب
 لا يكون الا الوصف لقام به من الوصف والعدل والتأنيب وغير ذلك وهما
 كذلك لان التعريف وصف في معرفة فيكون هو السبب ولم يقل
 المصنف وتعريف لضرورة وزن السمر لان التعريف انقص من لمعرفة بمحركة
 ههنا ليكون السمر موافقا للفظ وهي مبتدأ (شرطها) متدا بان (ي شرط
 تأثيرها في منع لصف) (ن تكون) (لمعرفة) (علمية) والجملة خبر لمبتدأ لساقي
 وهو مع خبره خبر للاول (ي ان يكون) تلك المعرفة (هذا النوع) باص
 لانه خبر تكون وهو العلم يعني ان تكون علما لا غير (من جنس التعريف) لان جنس
 التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون ليا) في قوله علمية

(مصدريه او) ان تكون (منسوبة الى العلم بان تكون) اى المعرفة (حاصلة في شخصه) اى في ضمن العلم لان الجنس انما يوجد في ضمن اتواحد كالكلمة توجد في اتواحد وكالحبوان يوجد ايضا في اتواحد كالانسان والابل وغيرهم وهذا كما مال اهل المعقول العلم انما يوجد في ضمن الخاص والافراد يشاء (على ان تكون ايضا) في قوله علمية (للنسبة) كما تعمى وقبسى (واذا جعلت) المعرفة في كونها سببا لمنع الصرف (مشروطة بالعلمية) دون المعارف والحال ان المعرفة عند المصنف ستة انواع (لان تعريف الضمرات) مطلقة (والدهمات) بمعنى واسماء الاناوة والموصولات (لا توجد الا في ضمن للنبات) يعنى ان الضمرات وسمها الاناوات والموصولات من انواع النباتات (ومع الصرف) ولصرف (من احكم المريات) فينهما مائة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة لان ما يكون خاصا لوع لا يكون شرطا للسبب لذى وجد في النوع الآخر فانتبا (فالتعريف باللام او الاضافة) اذا كانت معوية (يحصل) كل واحد منهما (خير المنصرف منصرا او في حكم المنصرف) يعنى ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرا لانه لما كان من خواص الاسم يزول بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى أصله وهو الانصراف وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرا دون المضاف اليه يعنى ان غير المنصرف اذا اصل مضافا اليه لا يصير منصرا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيد مشابهة الفعل في المضاف دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا فيه كما في المضاف حتى تغيره من حال الحال (كما سيجي) تفصيله في آخر البحث (فلا يتصور كونه) اى ان يكون التعريف باللام او بالاضافة (سببا لمنع الصرف) لان ما يكون سببا لزال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالتداء يجعله مبنيا (فم يبق) لنا من جملة المعارف لان يكون شرطا (الا تعريف العلمى) لانه ليس فيه مانع كما في اخواته (واتما جعل) المصنف (المعرفة سببا) من اسباب منع الصرف وجعل (العلمية شرطها) اى شرطا لاثبات المعرفة (ولم يجعل) المصنف (العلمية سببا) حتى لم يحتاج الى الشرط لان العلمية حيث تكون سببا وشرطا وحدها فيكون الكلام اخصر (كما جعل البعض) وهو جارية العلامة فاستغنى عن الاشتراط (لان فرعية تعريف للتكثير اطهر من فرعية العلمية له) اى للتكثير لان فرعية التعريف للتكثير بلا واسطة وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التى هي فرع للتكثير ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اطهر من الفرعية بواسطة ويكون هذا السبب مثل سائر الاسباب في كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العلمية لانهما نوع من المعرفة

فما نسب التكثير ايضا في الجنس فالبس اولى لان يكون شيئا من النوع لانهما
 ويكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يختص بالشرط (لجمعة)
 المعدودة من اسباب منع لصرف (وهي كون اللفظ) مطاقا سواء كان غير
 منصرف او منصرفا (بما وضعه غير العرب) لان الجمع غير العرب فكذلك
 موضوع الجمع يكون غير موضوع لعرب لان اللفظ تابع للواضع (واثرها)
 اي لتأثير الجمعية وكونها شيئا (في منع الصرف) اي لمنع (شرطان) لان
 الجمعية لما كانت امر اخفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث لبس له
 علامة ظاهرة كما ثبت اللفظي او علامة مقدرة كالأثر للمضوى لم تؤثر
 في منع الصرف بمجرد العلية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلية
 الا انها لما كانت اخفى من الأثر المضوى لانه يظهر في بعض تصرفاته مثل
 استناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشتراط فيه احد الامور الثلاثة
 حيث لم تظهر في شيء من تصرفاتها اشتراط فيها احد الامرين غير العلية
 (شرطها) (الاول) (ان تكون) اي الجمعية (علمية) (اي) ان يكون
 اللفظي الجمعي (منسوبة) اي منسوبا (الى اسم) ليتحقق بجمعيها (في)
 (النسبة) (الجمعية) قدر النسبة لان الجمعية صفة والباء (بان تكون)
 الجمعية متعلق بقوله منسوبة (متحققة) موحودة (في ضمن اسم) لسي
 (في الجمع) لافي ضمن التكرار سواء كانت في الجمع او في لعرب (حقيقة) بان
 وضعه الجمع او لعلم من غير ان يكون اسم جنس (كأبراهيم) فانه وضع اولاهما
 وحمل علما خائلا الرجحان اي وضعه العرب (و) ان تكون لجمعة متحققة موجودة
 في ضمن العلم في الجمع (حكما) لاحقيقة وذلك يكون (بان ينقل) اي الاسم الجمعي
 الذي هو منكر في الجمع العرب من لغة الجمع الى العلية (من غير تصرف فيه قبل الفعل
 اي يجعل ذلك الاسم الجمع عنان غير تغيره بالخلف ولتبدل ولتقلب ولزيادة
 وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم بل ينقله على الهيئة التي كان عليها في الجمع
 ويجعله علما (كقولون فانه كان في الجمع اسم جنس) بمعنى الجيد يعني كان يطاق
 في الجمع على كل ما كان جيدا (ثم سمي به احد رواة) جمع راو كصفة جمع ناه
 (لقراء) يعني جعل لقباً قبل التصرف لراوى نافع الذي هو مالم لقراء واسمه
 عيسى (لمسودة قرئته) اي ليكون قراءة تلك الراوى جيدة (قبل ان يتصرف
 فيه العرب فكانه كان) لفظ قالون (علما في الجمع) لان عدم التصرف فيه
 دل على انه علم في الجمع لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفي الرضى
 وللأمر ان لا يستعمل في كلام العرب الا مع العلية سواء كان قبل استعماله فيه
 ايضا علما كإبراهيم اولا كقولون فانه الجيد بلسان الروم سمي به نافع راوية عيسى

بلجودة قرامه انتهى فعمل ان لشرط ان يكون علما في استعمال العرب قبل لتصرف
 فيه (وانما جعلت) العلة (شرطا) لتأثير المحمة حقيقة وحكما (ثلاثا) لتصرف
 فيها العرب بل تصرفاتهم في كلامهم) أي في الفاظهم التي وصعوها من
 الاضافة وادخال اللام ولنون والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء امر
 فلا تصرفون وحلت العلة بعد ذلك (فتضعف فيه) أي في ذلك لانه
 الاجمعي (المحمة فلا يصلح) ان المحمة ان يكون (سبيل المع صرف) لانها
 لشرط وهو ان يكون شيئا في لعم محمة وحكما وفي الرضى وسى الاسم بها
 دلا، ما بلا اسائر تصرفاتهم في كلامهم على ما عنده وهو عده لمساخر
 الطاري يربل حكم لمعروا سهو قل لا عرب وباء لسة وباء لتعصير
 ومخفف ما يستعمل وهو تحذف بعض الحروف وبها تصعها نحو حره
 وآذر بعض في كركل وآذر باكل ونحو ذلك في هذا كلامه (فعلى هذا) أي فعمل
 ان العلة شرط في المحمة (لوسمي بدل الحام) رجل يعني لو جعل نحو لسا
 عماز حل (لا يمنع صرفه) يعني لا يكون غير مصرف (لعدم ثبته في محمة)
 يعني لعدم كونه علما في لعم لا محبة ولا حكما لان العرب تصرفته قبل
 النقل الى العلم حسب كان صله في امه لعم الحكم بالكاف لعارضه ثم قال
 العرب لجم ببدل الكاف اجبم ومعنى على كلا للسان واحدا له اسمنا لجم
 في ثم لفرس ي دخل فيه وقت اركوب (و) (شرطها لسان احد الامر) في
 فيه اسارة الى ان احدهما كاف فيه (تحرك) (الحرف) (الاول) من حروفه
 الثلاثة (او زيادة) أي ان يكون حروفها رائدة (على ثلاثة) (أي ثلاثة
 احرف) هذا عند المصنف ان حركة هائمه مقام حرف لاربع كافي الدأب
 المعسوى واما عند مسويه وكثر المحمة فتحريك الؤس لا يؤثر له في المحمة
 ملك مصرف عنهم لان سلاحي حيف ووضع كلام الهم على اصول فكان
 اثلا ليس منه والاسير حد لامر (لثلاثا) ص الحفة احد السنين
 وراحم تأثره فيكون مصرفه (فوح مصرف) (هذا) أي قوله نوح مصرف
 الى قوله راھم يمنع أي محووع هذا لقول (تربع بالعر لى لسره لسان)
 أي يسان لعائده وهي مصرف نحو نوح (والصرف) (نحو) نوح اما هو
 يتفاه سره لسان) بسميه لان السرط الاول وهو كونه علما في الهم
 موجود فيه لان نوح اعلم في الهم (وهذا) أي انصرف نحو نوح نظر الى انشاء
 شرط انشائي (حيث المسقف) وكذا عند مسويه واما الرمحشري فقد
 جعل الاجمعي الثلاثي لساكي لاوسطا جارا صرفه وتركه نظر الى وجود
 بعين مع ترجيح الصرف كافي التأنيث المعسوى (لان المحمة سبب ضعيف

(لأنه) أى لأن العجمة فالتذكير باعتبار السبب (أمر مفعول) وهو كون الكلمة ليست من أوضاع العرب وليس له علامة لغوية ولا مفسدة فكانت في غاية الضعف (فلا يجوز اعتبارها مع سكون) الحرف (الأوسط) فإنم صرفها لماصر أن الاسم إذا كان ثلاثا ساكني الأوسط يكون في غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو الأصعب (وأما التأنب المفعول فإنه له علامة معددة) وهي التاء (تظهر في بعض التصرفات) وهي التصغير وإرجاع الصبر وإسناد الفعل إليه والاختيار عنه بالمستق وغير ذلك (فله) أى للتأنب المفعول (تويع قوة) يعنى أن التأنب المفعول أقوى من العجمة لما قلنا (بخازان يعتبر مع سكون) الحرف (الأوسط) في الثلاثي (وإن لا يعتبر معه) ولذا حال المصنف فيما سبق فهدم يجوز صرفه ولم يقل فهدم مصرف وعال ههما فوح مصرف ولم يقل يجوز صرفه للعرقين للتأنب المفعول والعجمة عنه (مان قلت قد اعتبرت) منى للمفعول (العجمة) بارفع نائبه (في ما وجوز) متعلق بقوله اعتبرت (مع سكون) الحرف (الأوسط فيما سبق) أى في بيان شرط التأنب المفعول بقوله وشرط تحم تأثيره أحد الأمور الثلاثة إلى آخر ما فصل هناك حجب جعل ما وجوز اسمي بلدين عبر مصرف وحكم به حتى لو لم تكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت العجمة معتبرة فيهما مع سكون الأوسط (فلم تعتبر) العجمة (ههما) حتى يجعل نحو نوح عبر مصرف أى يجعل نحو همد كما ذهب إليه العلامة الزمخشري (قلنا) في جوابه (أعبارها) أى العجمة (فيما سبق) أى في وجوب تأثير التأنب المفعول (أما هو لقوة سببين آخرين) هما التأنب المفعول وشرطها العلمية هدام باب تعليب كالممر للسمن والفراوس أب حذف المضاف إلى التقوية أحد سببين آخرين لذى هو التأنب المفعول لأن علامة مستعنة عن التقوية لأن تكون العجمة سبباً فتؤثر مع سكون الأوسط (لثلاثا) سكون لأوسط أحدهما) أى أحد السببين لأن لاسم إذا كان ثلاثا يكون حقيقا وإذا كان لأوسطه ساكنا يكون حرف وقبل الانصراف بدخول الجاء وليسوا عليه ودعت العجمة فيه يكون فعل مقتضى بحذف إسقاط الجاء وليسوا منه بحمله غير مصرف (ولأنه من عبارها التقوية سبب آخر) هو التأنب المفعول (فيما سبق) (عبار) بارفع فاعل وله يلزم ومضاف إلى (سنتها بالاستقلال) ههما حتى يرد مل همد أسؤل (وسر) (وهو سم حصن) كان (بديار بكر) وفي أرضي ونحو ذلك يدل أن إسماعه من لصرف لأجل تأويله بالقوة والقلة الآن نقول أنه لا يستعمل إلا مذكرا هلا يرجع إليه ضمير المذكر لكن ذلك مما

لم يثبت فالمثال الصحيح نحو ملك لاته اسم ابي نوح عليه السلام انتهى قاموس
وفي الحاشية قلعة ايران بين برده وكتبه ويا ما كان فابس اعتبار الجملة فيه
قطعا لا حتمل اعتبار ان ثبت انتهى والمصنف لم يحكم بجميته حصر
ولم ينف تأنيده بل مثله وجوده مثلا للجملة فلا تنقش في المثال ولانه يصلح
مثالا لماثل له وان كان لا يثبت فيه ايضا (وابراهيم) وكذا ابراهيم وابراهيم
(متمم) (مصرفهما) يعني ممتحان من الصرف (لوجود الشرط لثاني فيهما)
مع وجود سبب الذي هو الجملة والشرط الاول الذي هو ان يكون الاسم
علما في الجمع حقيقة وحكما (ان في شتر تحرك) الحرف (الاول) وهو
طاهر (وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة) فيبني ان يكونا غير منصرفين لوحده
السبب الذي هو الجملة والشرطان للذين هما العلية في الجمع وتحرك
الاولى اوزيادة على ثلاثة احرف (ونما خص افريم بالشرط الثاني) أي
ونما بين المصنف فائدة الشرط لثاني ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول
ولجام مصرف لاته ليس فيه علية في الجمع (لان غرضه) وقصوده ههنا
(اثبت على ما هو الحق) ولصواب (عنده من انصراف) الثلاثي الساكن
لاوسط (عن نوح) وعدم انصراف الثلاثي المتحرك لاوسط نحو شتر (وهذا)
أي لكون غرضه اثبت على ما هو الصواب (قسم انصرفه) أي انصرف نحو
نوح (مع انه) أي انصرف نحو نوح (منفرع على تنفعا) لشرط الثاني والاول
للقلم (تقديم ما هو منفرع على وجوده) على ما هو منفرع على عدمه بان يقول فستر
وابراهيم ممنوع ونوح منصرف (كما ينبغي) وجهه وهو ان الوجود شرف من
العدم والاشرف غنم وكذلك ما ينفرع على الوجود الذي هو اشرف يكون مقنعا
وقيل صرح بقرع الشرط الثاني دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرغ
لاستغناء على فرغ الوجود لتقسيم العلم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما
قبل اذ في شتر ايضا رد على المخالف بل على المخالف الاقوى وله وجه (واعلم ان
اسماء الالهي عليهم الصلاة والسلام كلها ممنوعة من الصرف) يعني كانت غير
منصرفة للعلية والجملة (الاسته) فانها منصرفة (عجده وصالح وشعب
وهو ذلكونها) أي لكون هذه الاربعة (عربية) ولم يكن فيها من الاسباب الاسباب
واحد وهي العلية وهي وحدها لم تؤثر في منع الصرف فصرفت (ونوح ولوط
لخفتهما) يعني وان وجد فهما سببان العلية والجملة الا انه لما لم يوجد فيهما
الشرط الذي يوجب تأثير الجملة وهو تحرك الاوسط اوزيادة على الثلاثة صار
منصرفين لان الاصل في لاسم الصرف (وقبل ان هو كنوح) يعني انصرف

هو خلقه لكونه عريسا (لان سبويه قرنه معه) يعني ذكر هو ساقريه مع نوح
لان الشيء يذكر مع قرينه حيث قال محمود صالح وشعب ونوح وهود ولوط فقرن
هود بنوح حيث ذكره بعده لاشعب فعمل انه جملة من هداد نوح دون شعب
(ويؤيده) يحتمل ان يكون هدا من تمة ما قيل فيكون من كلام القائل وان يكون
من كلام السارح اي يؤيد ما قيل (ما يقال من ان العرب) بيان ما يقال (من ولد
اسماعيل) واولد جاء كقرس وقفل مفرقا وجعا واسماعيل كان ابن ابراهيم خليل
الرحمن اللذين هما وضع السان العرب فكان اسمعيل ابالعرب لانه الاصل في لوضع
(ومن كان قبل ذلك) اي قبل اسمعيل اوقيل اولاده اي الاتيساء الذين جؤا قبل
اسماعيل اوقبل اولاده (فليس بعربي) اي ليس اعرابا فكان ابراهيم واسماعيل
ونذيرهما عجميا (وهود قبل اسمعيل فيما ذكر) من التواريخ ولفصص (فكان)
هود (كنوح) فانصراف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها خفيفة
(الجمع) الممدود من اسباب منع الصرف (وهو سب) واحد (فأثم مقام سيدين)
لما ذكر وهود مبتدأ (شرطه) مبتدأ ثان (اي شرط قياسه مقام سيدين) بان
يؤثر وحده تأثيرهما (صيغة) على وزن دعية خبر المبتدأ لثاني وهو مع خبره خبر
المبتدأ الاول ومضافة الى (منتهى الجموع) التي هي جوع التكسير والمنتهى مصدر
محيي بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل (وهي) اي الصيغة التي كانت نهاية الجموع
المكسرة (الصيغة التي كان اولها) اي الحرف الاول ولانها منها (مفتوحا وثلاثها)
اي وكان الحرف الثالث منها (الفا) يقال لها الف لتكسيرا (و) كان ايضا (بعد
الالف حرفان) اولهما مكسور اما ادغم اولهما في الآخر مثل دواب وشواب
واما غير مدغم مثل اسود وساجد على وزن فاعل (و) كان بعد الالف (ثلاثة
احرف) اولها مكسور (ووسطها ساكن) كاعجم ومصايح على وزن فاعل
لانه اذا لم يكن ساكنا لم يكن مكسورا كان منصوبا على ما ساق في هذا بيان للصيغة
واما قوله (وهي التي) بيان لانها (الجموع) تكسيرا (التي) منتهى للفعول تأنيده
ما استكن فيه (جمع) نصب على انصارية ومضاف الى (التكسيرا) وهو جوع
تغير بناء واحد (مرة اخرى) نصب على انصارية سواء جسع اولها فانتهى
تكسيرا كاساور والاعجم اولها كذلك فانتهى بضاملا ساجد ومصايح (ولهذا)
اي تكون هذه الصيغة صيغة لا يجمع جسع التكسيرا مرة اخرى بحيث انتهى
تكسيرا المغيرة للصيغة (سميت) هذه الصيغة (صيغة منتهى الجموع) قوله
(لانها) اي لان هذه الصيغة دليل لانها لان فانها يكون فيما تكرر دون
غير المتكرر (جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا) نصب على التمييز كاساور
واناعجم فانتهى تكسيرا المغيرة للصيغة (بحيث لم يجمع جسع التكسيرا مرة اخرى

فقدتم الجمع واستقر واصلح لأن يكون سيبا يقوم مقام سيبين لأن الجمع سبب
والأشياء كانه سبب آخر (وأما جمع لسلامة) سواء كان جمعا مذكرا أو مؤنثا سما
وصفة وهو ما لحق آخره فرد وواوونين أو واوونين أو واوونين (فانه لا يعبر بالصفة)
أي صيغة مفردة كانه يلحق تلك الحروف آخر المفرد لا الجمع صيغة المفرد عن
الهيئة لأن كان لمفرد عيبا (تجوز أن يجمع) أي لصيغة (جمع لسلامة)
ولم يكن شرط ولم يقل في ذلك مذهب بل هو يجمع غير لسلامة (كما يجمع إيمان جمع
إيمان) (جمع بين (على ما...)) بالواو والواو وباء والواو (وصواب جمع
صواب على صواب) وهذا الجمع لم يجمع لأن يكون ياء وصواب غير مصرف
بأنه أدقيل إيمان وصواب الون غير مصرف ودقيل ماور وصوابات
يكون مصرف لوجود امره في قوله لا إله إلا الله (وأنه سبب) من المفصول
أي صيغة منهن الجموع في زكون يجمع بباء ثمانية (لأنه صيغة
مفردة) (مفردة) (مفردة) (مفردة) (مفردة) (مفردة) (مفردة) (مفردة) (مفردة) (مفردة)
(مفردة) (مفردة) (مفردة) (مفردة) (مفردة) (مفردة) (مفردة) (مفردة) (مفردة) (مفردة)
وما ذنهي انكسر المفرد ففتت الجمية واستقرت صيغتها واصلحت
بأنها (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها)
كان في قولك كسب بغير مال وبلا مال وهو خبر مقدم على قوله شرطه أي لا يس
وكان وصفة لقوله صيغته أي صيغة مبهمة الجموع فلا يسهل بغيرها أو حال
منها أي لا يسهل بغيرها (مفردة) (بغيرها) (مفردة) (بغيرها) (مفردة) (بغيرها) (مفردة) (بغيرها) (مفردة) (بغيرها)
فإن لها لاء مربوطة وسمها واقفت عيبها نصيغها وذن لم تعف تكون
بأنه وثيق على حالها (ولم د عطف) على مقدرة قد يسهل أردبها أن تكون
منفعة عن ما أتت بها لو فف ولم د ونفوق بسمان علق إلهاء
عابها في قول على صيغة بباء (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها)
بجيزة باعتبار أولها (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها)
ما يؤول له حالة (لوقوف) : كان الأمر كذلك (فلارد) من ودد وورد
(نحو فوره جمع ذرته) : ن خلاصة (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها) (بغيرها)
بالو وولون وبالس والون وغره حذفت قبل اللب والجماد فوره
بأن لفروته بالفروسة وشرو وفي مصحاح لفوره حذفت ياء وفوره
من باب شرف عال لفروته فوره نصيغها أي حاذفين وفوره من ناس
سبح حسن ومن الدواب الجية سيرة وال الجوهري ويقال للبرون وبغل
وغيره بين لفروته وجمعه فوره وفوره مثل صبيحة وصحب ويزول نهى

مختصرا (وانما اشترط كونها بغيرها لانها) اي لان الجمية (لو كانت مع هاء
كانت على زنة المفردات) وفي الرضي انما شرط في هذه الصيغة ان تكون بغيرها
احترازاً عن الملازمة لان النساء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية
وعلاية فنكسر من قوة جعته فلا تقوى ان تقوم معن سيبين الى هنا كلامه
(كفر زنة) وصداقة فانها (على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة)
فيه سر على زب اللب وانما فسرهما بهما لثلاثتهم الجمية منهما (فيدخل
في قوة الجمية فتور) مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار فلا تقوى
ان تقوم مقام السبب على ما قلنا سابقا لاسيما على مذهب من عال ان قيامه مقامهما
اكونه لانفيله في الاحاد (ولاحاجة) جواب عن سؤال مقدر تقديره كان صلى
المصنف ان يخرج نحو مدائني من شرطه بان يقول ولا ياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة
منه بقوله بغيرها ناجب عنه بقوله ولا حاجة (الى اخراج نحو مدائني) منسوب
الى مدائني علم بالذات كما ان نصارى وفر نضي منسوب الى انصار وفر ارض الاول علم
بالحجج المدائني واسمى علم لعلم بين الميراث (ما) اي مدائني او مدائني (مفرد محض)
لما قلنا ان لثاني علم بالذات ولاول منسوب اليها (ليس جمعا لا) زائدة (في الحال)
متعلق بقوله جمعا لا ما علم او منسوب وباء النسبة لانه لا يعلق الجمع وفي الفصل لان
الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولا في المثال) لان المراد منه العلية او نسبة لا الجمية
(وانما الجمع مدائني) جمع مدينة يقال مدن بالسكان اطهره وبلد دخل ومنه المدينة
ومعها مدائني باهمة ومدن مخففا ومثقلا ونسبة الى مدينة الرسول عليه السلام
مدن والى مدائني كسرى مدائني كذا في الصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة
فانها جمع فرزني او فرزن بكسر الفاء فيهما) وهو اسم النبي هو نوفلون من
العلم (فعل بماسبق) اي من قوله صيغة منتهى الجموع بغيرها (ان صيغة منتهى
الجموع على صيغة) اي منقصة عنهما (احدهما ما يكون بغيرها) اي الصيغة
التي لا تكون فيه (انما) (وابيها ما يكون بهما) اي لصيغة التي تكون
معناه التانيث لان ابي بنانيم لا يجب لاول ما يستفاد من الثاني صريحا والثاني
ما يستفاد منه ضمنا لكن دلالة لان لبي بل على وجوده لانه لا يعلو لم يكن موجودا
لثاني (واما ما) اي الجمع الذي (يكون بغيرها فممتنع صرفه) اي يكون ذلك الجمع
غير منصرف (لوجود شرط تأنيدها) يعني لوجود السبب الذي هو الجمية
وشرط تأنيدها اني هو صيغة منتهى الجموع بغيرها فامتنع من الصرف
(كساجد) اي دله مل مساجد او كائن كساجد او مبتدأ على ان يكون الكافي
بمعنى المثل فقط يمل مساجد (مثال) خبره واما على الاولين فمخبر مبتدأ محذوف
اي هذا مثال (لما) اي للجمع الذي وقع (بعد لفه حرفان) (ومصاحح) (مثال لما)

اى للجمع الذى وقع (بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن) (واما) ما يكون
 بهما فنصرف لعلم وجود شرطه الذى هو ان يكون بغيره لان وجود السبب
 لا تأثير له بدون وجود الشرط مثل (فرارته) (وامثلها) جملة من باب حذف
 المعطوف مثل سرايل تقيم الخراى والبرد ثلثا يلزم الحكم بالانصراف على
 فرارته فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى (ما) 'ى من المجموع لى (هى على
 صيغة منتهى الجموع) لانها كانت (مع الهاء) التى كان عدمها شرطاً فى تأثيره
 (فنصرف) (لفوات شرط تأثير الجمعية) وان وجد سبب لئى هو الجمعية لما
 فان السبب غير مؤثر بدون لسط (وهو) اى الشرط (كونها) 'ى كون الجمعية
 (بلاها) (وحضاجر علما) وفى بعض النسخ قوله علما بالرفع فيجوز ان يكون اما صفة
 لحضاجر لو خبر مبتداً محذوف اى هو علم والجملة صفة او اعتراض (للمضجع)
 متعلق بقوله علما (هذا) اى قوله وحضاجر علما للمضجع غير منصرف الخ (جواب
 عن سؤال مقدر) ورد على المصنف من كون الجمع سبباً على تقدير ان يكون الواو
 للاستيف (مقدرة) اى تقدير لسؤال المقدر (ان حضاجر علم جنس للمضجع)
 لا علم شخص للمضجع (يطلق على الواحد) اصله وحقيقة (و) يطلق على
 (الكثير) لا من حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده
 (كان اسما علم جنس للاسد) يصدق على الواحد منه وعلى الكثير (فلا جمعية
 فيه) اى فى حضاجر الذى هو علم جنس لانه لم يبق فيه حينئذ معنى الجمعية لى
 تكون سبباً (و) الحال ان (صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع
 الصرف) وثمما سبب الجمعية وقد مات بسبب كونه علم جنس (بل هى)
 اى تلك الصيغة (شرط للجمعية) ولشرط وحده لا يؤثر ان لم يوجد سبب
 (فيستغنى ان يكون) حضاجر علما للمضجع (مصرفا) لعدم وجود السبب
 (لكنه) اى الا ان حضاجر (غير منصرف) استعمالا (وتقدير الجواب ان
 حضاجر حال كونه علما للمضجع) قوله علما حال من المبتدأ صرح به ابن مالك
 واسار له لسارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للمضجع واما نصبه
 بتقدير اعنى فتبيح جدا ان المقام لا يقتضى المدح او الذم او الترجيح حتى ينصب
 على المدح او الذم او الترجيح وفى نصبه فى هذا المقام قيل وقال فلا تطول الكلام
 بذكر المقال (غير منصرف) خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ (لا) اى لا يكون
 غير منصرف (للجمعية الحالية) لانه ليس جمعا فى الحال لما عرفت به علم جنس
 يطلق على الواحد والكثير وما هو كذلك لا توجد فيه الجمعية (بل) عدم
 صرفه ليس الا (للجمعية لاصلية) لان لاصل لكونه اصلا يضرب وان كان
 زندا مثل اسود اسما للجمعية (لانه) اى لان حضاجر (منقول عن الجمع)

فيكون علما منقولا (فانه كان في الاصل) اي في اصل استعماله (جمع حضجر)
 على وزن فطر بكسور الفاء ومقتوح ما بعده (يعني عظيم البطن) انسانا
 كان او غيره يقال بالفارسية شكهم بزرگ فجمع على حضاجر يعني عظيم البطن
 (سمي به الضبيع) ثم خص به الضبيع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا
 الضبيع (بالمفردة) مفعول له للتسمية (في عظم) مصدر بوزن عنب (وطنها)
 اي بطن الضبيع والآن يت باعتبار الدابة (كان كل فرد منها) اي من جنس
 الضبيع (جماعة من هذا الجنس) يعني سمي حضاجر واحدا من افراد الضبيع
 سارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذي كان يضر كل واحد منهم
 عظيما في العظم ولاكل والشرب وغير ذلك (فالمعتبر في منع الصرف) اي منع
 صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد الضبيع (هو الجمعية الاصيلة)
 لا الجمعية الحلية حتى يرد السؤال المذكور يعني لمتنع من الصرف لوجود سبب
 الذي هو الجمعية وان كانت في لاصل مع صيغة منتهى الجموع بغيرها فلي هذا
 الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون في الحال كما جدد ومصابيح وان يكون
 في الاصل لاني الحال كحضاجر علما للضبيع (فان قلت) هذا السؤال ناسا
 من التفرع المذكور بقوله فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعني اذا كان
 لمعتبر في منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار
 الجمعية الاصلية) يعني يجوز ان يوجد فيه عاقلان اخران من غير اعتبار تلك
 الجمعية فيمتنع من الصرف بسببها (ما ن فيه العلمية) لانه علم (ولنايت)
 المضوي مع تحتم تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة (لان الضبيع هي اثنى الضبعان)
 فيكون حينئذ علما للثلاث المضوي كزنب والضبعان بكسر الضاد على وزن
 الغلمان المذكور من جنس الضبيع والجمع ضبا عين كسر حان وسرا حين فصلة
 منع الصرف التاثير المضوي والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه
 تكلف (قلنا علمته) غير مؤثرة لانها علم جنس فالمعتبر في منع الصرف ما يكون
 علم شخص (والا) اي لو كانت العلمية مؤثرة كاسماء الاعلام (لكان) حضاجر
 (بعد التذكير منصرفا) كاسباب التي فيها علمية مؤثرة لاسيما في وليس كذلك
 لانها تمتنع من الصرف علما كانت ولا مع ان علميتها ليست علم شخص (والنايت)
 فيه (غير مسلم لانه) اي لان حضاجر (علم جنس للضبيع مذكرا كان او مؤنثا)
 كما ان اسما علم جنس للاسم مذكرا كان او مؤنثا فتأثيره محتمل فلا يجوز
 ان يعتبر تأثيره ولا علميته فاحتيج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير
 منصرف في استعمالهم بلا علة فيه وكان من خصها بالاثني فهم من كلام
 اهل اللغة جيب والواهي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماوية (وانما اكتفى

المصنف (في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول) أي بقوله
 وحضاجر علما للأضبع غير منصرف لانه قول عن الجمع فلم منه ان الجمع للمقول
 يكون معتبرا في منع اصرف ولا يضره النقل ~~من~~ الصفة (ولم يقل) المصنف
 (الجمع شرطه) صيغة منه هي الجموع بعينها (ان يكون في الاصل) سواء
 بقي على جميعه ولم يتقل اولا (كما قال في الوصف) لو وصف شرطه في سينته
 لمنع الصرف ان يكون في الاصل فلا يضره عاية الاسمية (لئلا يوهوم ان الجمعية
 كالوصف) تنقسم الى قسمين (قد تكون) الجمعية (اصلية معتبرة) بقيت
 اوقات (وقد تكون عارضة غير معتبرة) لان اعارض لكونه عارضا في حكم
 امس فلا يؤثر في شيء كما وصف فانه كان على قسمين قسم كان في الاصل وصفا
 فهو معتبر بقي على وصفته او نقل الى لاسمية وقسم لم يكن فيه وصف لانه
 عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فلا حيز له عا فال شرطه ان
 تكون وصفا في الاصل (وليس الامر كذلك) يعني ولا عرض في الجمع مطافا
 سواء كان سيد دائما مقام السبين اولا (اذ لا يتصور العوض في الجمعية) لان
 واضع الافراط قد وضع الجمع جعسا والمثنى مثنى ولو احواد واحد اذ له وضع
 الجمع مفردا ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف ~~حيث~~ قد يكون عارضا بعد
 الوضع واذا قال شرطه ان يكون في الاصل كان نوههم ان الجمعية قد تكون
 عارضة فلم لا اكتفاء في انسه على ان الجمعية لاصلية قد تكون معتبرة بهذا
 القول حيث لا يضرها لنقل الى الاسمية كالوصف لاصلي بل سود وارم
 حيث صار اسم من الجمعية على ما سبق وفي ارض ان الجمع لاصهي اذا سمي به
 لا ينصرف عند المصنف فان معتبره بعد ان يكون في الاصل كما في الوصف
 فلا يضره زوال الجمعية بالعلمة له عوض ازول الى ~~هنا~~ كلاله (وسرويل)
 على وزن اناهم الاتعاس يجمع يقال بمبالغة سلة سلور (حوب من زوال غدر)
 نشأ من قوله وحضاجر علما للأضبع غيره صرف منه سعل عن الجمعية يعني
 من جعل الجمعية هم من تكون في حال وفي الاصل (نفرد به) أي بعد اسؤال
 (ان يقال قد نهضت) يا خصا من نفهي بل ما تفعل في خلاصت قبل نفهي
 عن كذا اذا شخص عنه وود سر اسارح أي وجهه ~~من~~ سأل سارويل
 لان حضاجر علما كان مأسا بورود اسول بسارويل (س... كمال) بكسر
 الهمزة (الوارد) صفة له (على عاذه الجمع) موه وياورد (حضاجر)
 متعلق به ايضا ج لا جمع فيه فينبغي ان يكون موه موه غير منصرف
 (يجمع الجمع) الذي هو قائم مقام السبين الباء قد متعلق بقوله انصبت
 (عم من ان يصكون في الحال او في الاصل) يعني تخلصت عن ذلك اسؤال

يجعلك الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شيء كاساور واتاعيم او منقول الى الاسم
 اشارة الى ان الثقل لا يضره (فما نقول في سراويل) يعني فما جوبك في سراويل
 (فانه اسم جنس) كاسد وتمر حبيب (يطلق على الواحد والكثير) الحال
 انه (لا جمعة فيه) فانه لو كان فيه الجمعة لما اطلق على الواحد (لا) زائدة
 (في الحال) فانه ليس يجمع حالا لانه يطلق على الواحد (ولا) زائدة ايضا
 (في الاصل) لانه ليس يجمع في اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن
 لا يجمع لصرف بدون الجمعة لان الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغي ان يكون
 سراويل منصوبا (ما جاب) المصنف عنه (بله قد اختلف) مبنى للمفعول
 (في صرفه) نأبؤه (وعدمه) بالجر عطف على صرفه (منه) اي من الصرف
 يعني اختلف النحاة في سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصوب لمساياتي
 وبعضهم الى انه منصوب لعدم السبب ولانه الاصل في الاسم المعرب
 (فهو) اي سراويل (ادا) اسم شرط (لم يصرف) مبنى للمفعول اي
 اذا جعل غير منصوب (وهو) اي علم صرفه (لاكثر) اي اكثر من صرفه
 والجملة اعتراض وبيان ان علم صرفه اكثر من صرفه (في موارد الاستعمال)
 اي في المواضع التي استعمل سراويل فيها يعني ان استعمال سراويل غير
 منصوب اكثر من استعماله منصوبا واذ كان الامر كذلك (فسيذهب الاشكال)
 المذكور في سؤال السائل (على قاعدة الجمع كما قلت) انت ايها السائل
 (فقد قبل) جواب لاداهي مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل
 (في التفصي) والتخلص (عنه) اي عن الاسكال الواردة على قاعدة الجمع
 وهذا الجيب هو سيبويه ولذا قدمه وفي الرضى فعند سيبويه وتبعه ابو علي
 على انه اسم اعجمي مفرد عرب ككما عرب كما عرب الآخر لكنه اشبه من
 كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قاتيل فعمل على ما سابه فتح الصرف
 ولم يمنع الآخر تخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى
 نحو اكلت ونجرت انتهى (انه) (اسم) (اعجمي) يعني انه اسم قد وضعه العجم
 وليس بعربي الا انه عرب يابدال الياء واوا لانه كان في العجم سراويل وقد قرئ
 به قوله تعالى سراويلهم من قصران (ليس يجمع لاق الحال) لانه يطلق على
 الواحد (ولا في الاصل) لانه لم يكن في اصل وضعه جمعا ثم نقل عنه وجعل اسما
 كخضاجر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعة لاحالا
 ولا اصلا (لكنه) اي الا انه (حز) مبنى للمفعول عند سيبويه (في منع الصرف)
 اي في كونه ممنوعا من الصرف (على موازنة) اسم فاعل من وزن يوازن (اي على
 ما يوازنه) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لا عثماده على

الموصول المقدر على ما يوزنه سراويل ويشاوره في الوزن (من الجموع)
 بيان لما (أعربته كإعجم ومصابيح) وقاديل (قانه) أي سراويل (في حكمها)
 أي في حكم الجموع أعربية (من حيث الوزن) ومن حيث المعنى حيث يطابق
 على لكثرتهم كان الإطلاق على سبيل البذل فكان في حكم ما يوزنه فكما أن
 حكم ما يوزنه أن يكون غير منصرف كذلك كل هو أيضا غير منصرف لأن
 المشبه بالشيء يأخذ حكم ما شابهه (فهو) أي سراويل (وإن لم يكن من قبيل
 الجمع) يعني وإن لم توجد فيه الجمية (حقيقة لكنه) أي إلا أنه (من قبيل حكمها)
 يعني إلا أنه فلو وجد فيه الجمية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقي في الوزن والمعنى على
 ما قلنا صار كما جمع لأن المشبه بالشيء يكون في حكمه (والجمية) أي قامت مقام
 السبين (على هذا التقدير) أي على هذا الجواب (أعم من أن تكون حقيقة) كما ساء
 وإعجم (أو حكمية) كسراويل وقوله (فتساء هذا الجواب) دفع لما ورد في بعض
 الشروح من أنه يزيد أسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الجمل على
 الموزن كما قال في الوافية أعلم أن الأسباب المانعة من الصرف يلزم أن يكون
 حشر فتساء على هذا الجواب كأنه وواقع (على تعميم الجمية) التي هي السبب
 الواحد إلى الحقيقي والحكمي كان الجواب بمحضجر مني على تعميمها إلى الحال
 والأصل (لأعلى زيادة سبب آخر على الأسباب التسعة) كما طعن (وهو) أي السبب
 الزائد عليها (الجملة على الموزن) حتى تزداد الأسباب على التسعة فتصير عشرة
 فبكون لتفصيل مختلفا للأجل لأن الجملة على الموزن ليس معدودا في أسباب
 منع الصرف عندا حتى بعد سياهنها أيضا (وقيل) قائله المبرد (هو اسم)
 (عربي) يعني أنه مما وضعه العرب لأن الجمي هو سرييل بلباء الموحدة كما في قوله
 تعالى سراويلهم قبلوا ويكون عريسا إلا أنه (ليس بجمع محققا) نصب على التمييز
 أو على المصدرية أي جاعلا محققا (لأنه اسم جنس) حكمته ونخل (يطلق على
 الواحد والكثير) ولأنه مفرد وضعوا لانه ليس فيه شيء من علامات الجمع صحبها
 أو كسرا بزيادة أو النقصان فكان مفردا محضا (لكنه) أي إلا أنه (جمع
 سر والة) أي قطعة خرقه (تفديرا) نصب على التمييز (وفرضا) عطفاً لتفسيره
 (فله لما وجد غير منصرف) في استعمال العرب بلا سبب من الأسباب (ومن
 قاعدة هم) أي ومن قاعدة القاعدة (أن هذا الوزن بدون الجمية) التي هي السبب
 وهذا الوزن شرط في تأثيرها (لم يمنع) مني للمفعول (الصرف) أي من الصرف
 فكانت لقاعدة مختلفة لاستعمال العرب مع أنها مبنية عليه (قدر) مني للمفعول من
 التقدير (حفظا) مفعول له (لهذه القاعدة) يعني لتكون القاعدة مصونة
 وحفوظة حيث لا تكون مختلفة لاستعمالهم (أنه) أي سراويل (جمع سر والة)

وانزع اسمها وخبرها في محل الرفع على له مفعول مالم يسم فاعله لقوله فقير
(فكله ممي كل قطعة من السراويل) المستعمل على القطع (سروالة ثم جعت
سروالة) بناء على اجتماع لقطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سروالة
بناء على اشتقاقه اباءها واجتماعها فيه الاله جمع تقديرها وفرضا لتحقيق الاملاقة
على الواحد لانه لو كان جمعا لتحقيقا لما طلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على
الثنى فكيف يطلق على الواحد (وانا صرف) عطف على قوله انا لم يصرف
ومبنى للمفعول (ي سراويل) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل في
موارد الاستعمال (لعمم تحقيق) اي لعلم كون (جزمه) التي هي السبب في كون
مثل هذا الوزن غير منصرف محققة في سراويل (تحقيقا) نصب على التمييز
(و) الخال ان (الاصل في الاسماء) العربية (الصرف) اي دخول الجر والتنوين
لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شيء من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف
فانه محتاج الى شيئين اوالى سبب قائم مقامهما وما لم يخرج الى شيء يكون اصلا
فبني ان يكون الاصل في الاسم العرب الصرف (فلاشكال) لانه لا ثنى الجنس
والاشكال مبني على الفتح اسمها والخبر قول الشارح (بالتقص به) اي بسراويل
(على قاعدة الجمع) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك
القاعدة كما ورد انا كان غير منصرف لان السبب الذي هو الجمعة غير متحقق
فيه فانما صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع (لبحسب) مبنى
للمفعول (لي التقى عنه) اي عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب
سبويه او المبرد وقال المحشي العصام ولو قال المصنف وان صرف لكان تركبه
من قبيل قوله فاذا جاثتهم الحنة قالوا لنا هذه وان تصبهم واقعا على اعلى
درجات البلاغة لكنه راعى الخطاب الذي هو متعلم النحو واقتصر على المعنى
(ونحو جوار) مبتدأ (اي كل جمع) يشير الى ان الحكم الآتي ليس مخصوصا بل
يعمله ولثله (منقوص) جمع (على وزن) (فواعل) لانه لا يبي منه فعليل (بأيا كان)
ذلك الجمع المنقوص (او اويا كالجواري والدواعي) فيه نشر على ترتيب الف
لان الجواري اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل رمي فهو جوار مثل رام والجمع
الصحح منه جاريون كرامون والمكسر منه جواركر وام وانا عرفت باللام تعاد اليه
نحو الجواري والدواعي ايضا اسم فاعل جمع مكسر من طامل غرادعوا مثل غروا
فهو دواع كرام وغاروا الجمع الصحح منه داعون تذاون والمكسر منه دواع كعواز
واذا عرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعوا ثم غلبت ياء تنطرقها وانكسار ما قبلها
فيقال الدواعي فالاول ناقص يائي والثاني واوي (رفعا وحرا) (اي في حالي الرفع
والجر) نصب على الظرفية متعلق بالتعويض حذف المضاف (كقاض) خبر (اي)

حكمه) أي حكم مثل جوارباً كان أو ولوايا (حكم فاض) أي حكم جمعه حكم مفسره (بحسب الصورة) والتوجيه يعني الاعلال لأن المراد بالصورة الاعلال ولذا فسر بقوله (في حذف الياء) أي عن مل جوار (وإخال تنوين عليه) هذا وجه التشبيه يعني كان لياء تحذف من نحو فاض لاتقاء الساكنين ويعوض التنوين عنها كذلك الحال في مل جوار لكن لا مطلقاً بل في حالة الرفع والجزم من غير فرق بينهما (تقول جاتني جوار) في حالة رفع بالتنوين (ومررت بجوار) في حالة الجزم بالتنوين (كما تقول) في مسبه به (مررت فاض) رفعاً بالتنوين (ومررت بقاض) جراً بالتنوين (وما) نحو جوار ولوا كان وباء (في حالة نصب) متعلق بقوله متحركة (أي لياء) فيه (متحركة) في حالة نصب (مفتوحة) لطفة لنصب على لياء لكونه جرّاً لالف بلا تنوين واما في نحو فاض ولاء متحركة مفتوحة أيضاً لكن مع التنوين فلم توجد المناسبة في حالة نصب ولذا نال المصنف رفعاً وجراً أحرزاً عنه (نحو رأيت جواربي) بفتح لاء بلا تنوين كما تقول رأيت سوارداً كان لا مراً كذلك (فلا اسكال) لفظ لا ههنا لني الجنس واسكال ههنا سني على الفتح لما سألني وخبرها بقوله (في حالة نصب) وقوله (لأن الاسم غير منصرف) متعلق بالخبر لعله أي إذا كانت الباء في جوار متحركة متبوعة في حالة نصب بلا تنوين فلا اسكال واقع في حالة نصب لكون الاسم غير منصرف (الجمعية التي هي سبب قائم مقام السبب ملابسا) مع صفة منتهى الجموع) بمعنى لوجود سبب القائم مقام السببين وهو الجمعة فيه مع شرط تأنيده وهو صفة منتهى الجموع بغيرهاء فيكون في حالة نصب غير منصرف بلا خلاف (بخلاف حالتي الرفع والجر فإنه قد اختلف) مبنى للمفعول (فيه) نائبه أي وقع الاختلاف بين النحاة في أنه في حالة رفع والجر غيره منصرف أو نصرف لفوات لشرط وبقاء الجمعة حيث لم يزل (فذهب بعضهم) أي تزجاج ومن باب (لأن الاسم) الذي على فواعل (منصرف) بعد لاعلال زوال شرط مستلزم منع صرفه بالاعلال لأن زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر لسبب وحده بلا شرط (والنوين فيه نوون لصرف) لا لموص (لأن الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة) يعني أن الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بها فيتعلق بذاتها (مقدم على منع الصرف) لأن الاعلال سيده لموجه قوي وهو الاستقلال الظاهر المحسوس (لذي هو من احوال الكلمة) ووصفها فيتعلق بها (بعد تمامها) لأن سبب منع الصرف وهي المناسبة بالفعل ضعيف لأنها مناسبة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة أيضاً ومع هذا تعلق بوصف الكلمة بما يتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق بالصفة كما أن الذات مقدمة على الصفة

لكونها أصلا والوصف عارضا (فأصل جوار في قولك جأثني جوار جوارى
 بالضم) يعني بضم الياء (والتنوين بناء) نصب على أنه مفعول له أو مفعول
 مطلق أي بني بناء (على أن الأصل في الاسم) المذهب مطلقا (الصرف)
 أي أن يكون منصرفا لعدم احتياجه إلى سبب وشرط (فبني) مبنى للمفعول
 (الاعلال) نائبه (على ما هو الأصل) أي على القاعدة المقررة في علم الصرف
 وهي أن البناء إذا انكسر ما قبله أو هي مضمومة منونة تنقل عليها الحركة
 والتنوين لاسيما في الجمع المند (ثم) أي بعد ما علمت أن أصل جوار في قولك
 جأثني جوار جوارى بالضم والتنوين (استقطبت) شروع في بيان بناء الاعلال
 وكيفيته مبنى للمفعول (الضمة) نائبه (لثقل) أي لما قلنا أن الضمة تنقل على
 البناء المكسورة ما قبلها فاجتمع ساكن البناء والتنوين (و) استقطبت (الياء)
 أيضا (للدفع النقاء الساكنين فصار جوار) بعد الاعلام (على وزن سلام
 وسكلام) فاسبه بالجمع المرفل لفظا فحصل في قوة الجملة فتور وضعف فلم تقو
 أن تقوم مقام السيين (فلم يبق) نحو جوار بعد الاعلال (على صيغة منتهى
 الجموع) لسقوطه عن أوزان أقصى الجموع الذي هو الشرط والسبب وحده
 لا يؤثر وإن كان موجودا (فهو بعد الاعلال أيضا) أي كما كان قبل الاعلال
 منصرفا (منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك)
 أي كما أن التنوين قبل الاعلال كان للصرف (ونذهب بعضهم) وهو سبويه
 والخليل (إلى أنه) أي نحو جوار (بعد الاعلال غير المنصرف) كما كان قبل الاعلال
 غير منصرف لكون السبب الذي هو الجملة والشرط الذي هو صيغة منتهى
 الجموع بغيره موجودين فيه قبل الاعلال وإذا وجد السبب والشرط ينبغي
 أن يكون غير المنصرف ثلاثين أهدارهما وبعد الاعلال أيضا غير منصرف
 (لأن فيه الجملة مع صيغة منتهى الجموع) يعني لوجود السبب الذي هو
 الجملة والشرط أيضا فينبغي أن يكون غير منصرف أيضا (لأن المحذوف) الذي
 لم يكن نسيانسيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون (بمرتلة المقدور)
 في ملاحظة العقل والأعراب (ولهذا) أي لأجل أن المحذوف ثابت تقديرا للأعراب
 (لا يجرى) من جرى يجرى أي لا يتصور (الأعراب) ولا يقع ههنا (على الرأ) التي
 كانت آخر ابعدا خلف بل لا يجرى الأعلى الياء المقدرة فيكون تقديرا ولو لم يكن المحذوف
 بمرتلة المقدرة لما جرى الأعراب عليه ولو وقع على ما هو الآخر كيدوم (والتنوين فيه)
 أي في نحو جوار رفعا وجر (التنوين العوض) لا الصرف (فإنما استقطبتون الصرف)
 لعدم الصرف (عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها هذا التنوين) يعني
 الذي هو حاصل في اللفظ أما التعويض عن الياء فلناسبة كون التنوين حرما أيضا

ولتناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى واما عن الحركة فلتناسبة العروض بمعنى
 كما ان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين يعرض للآخر في الارضي ففسر
 بعضهم قول سيبويه ولتحليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله
 جوارى بالتنوين ثم جوارى بعد فها ثم جوارى بحذف الحركة للاستئصال
 ثم جوارى بحذف الياء لاستئصال الياء المكسورة ما قبلها في غير الصرف الثقيل
 بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء
 الساقطة في الرجوع اذيانهم اجتماع الساكنين لورجعت وفسر السراقي وهو
 الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف
 لما ذكرنا بحذف الياء للساكنين ثم وحده الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة
 تقديرا لان المحذوف للاعلال ثابت تقديرا فحذف تنوين الصرف لعدم الصرف
 ثم خافوا رجوع الياء لزال الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظا لكونه
 منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين عن الياء الى ما كلاه (وعلى هذا
 القياس) خبر مقدم اى القياس الذى جرى في حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ
 (بلا تفاوت) اى بلا فرق بين العلتين لاستراجهما في علة وهي اذ استئصال (و)
 وقع (في لغة بعض العرب) وهي قليلة واختارها الكسائي وابوزيد وعيسى
 ابن عمرو (اثبات الياء) بالرفع لانه فاعل فعل محذوف (في حالة الجر) بلا تنوين
 بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان منه (كما في حالة النصب)
 يعنى كما انهما يسقطان فيها (تقول) في حالة الجر (مررت بجوارى) بفتح
 الياء بلا تنوين (كما تقول) حالة النصب (رايت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين
 فيكون نحو جوارى في حالة الجر غير منصرف بالاتفاق (وبناء هذه اللغة)
 مبتدأ واورد (على تقديم منع لصراف على الاعلال) لان الاعلال وان كان متعلقا
 بجوهر الكلمة الا انه لو وقع ههنا في الآخر استوى بمنع لصراف في الوقوع
 في الآخر لان منع الصرف وهو علم الجر والتنوين انما يكون في الآخر فقدم
 منع الصرف لانه مثبت للياء وان كان يزيل الجر والتنوين والاعلال ناف لها
 والمثبت لشرفه مقدم على الثاني (قله حيثذ) اى حين تقديم منع الصرف على
 الاعلال (تكون الياء مفتوحة في حالة الجر) لان جر غير منع الصرف انما يكون
 بالفتحة (والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد
 ما يوجب الاعلال كما في حالة النصب (فما وقع فيه) اى فلم يقع في مثل جوار
 في حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع في حالة النصب (واما)
 بناء هذه اللغة (في حالة الرفع فاصل جوار) فيها (جوارى) مثل ضوارب
 (بالضم بلا تنوين) لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التنوين لعدم

الصرف (حذف الضمة للثقل) لان الغنم ثقیل على الباء لعدم التجسّم
 ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقیل جداً (وعوض عنها)
 اى عن الضمة (التنوين) لما سبق فاجتمع ما كان الياء والتنوين (فسقطت
 الياء لانتفاء الساكنين) اى لدفع اجتماع الساكنين (فصار جوار) بالكسر
 والتنوين او تقول فسقطت الياء اكتفاء بالكسرة قبلها كما في قوله تعالى يوم
 يدعو الداع والكبير المتعالي ثم عوض عن الياء او عن حركتها التنوين لان الياء
 اذا سقطت في المفرد فسقطها في الجمع المتمد اولى لان الجمع اقل من المفرد
 (وعلى هذه اللغة) اى التي مكان منع الصرف فيها مقصدا على الاعلال
 (لااعلال) في مثل جوار (الافى حالة واحدة) وهى حالة الرفع فقط لما عرفت
 انه لا مقتضى للاعلال فيها الا فى حالة واحدة (بخلاف اللغة المنهورة)
 وهى التي كان الاعلال فيها مقصدا على منع الصرف (فان الاعلال في الحالتين)
 حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفعلا (التركيب) المعلوم من اسباب
 منع الصرف (وهو) اى التركيب (صيورة كلمتين او اكثر) من كلمتين (كلمة)
 بالنصب لانها خبر لقوله صيورة واسمها قوله كلمتين (واحدة) صفة لكلمة
 لتأكيد لان التاء فيها للوحدة وقوله (من غير حرفية جزء) متعلق بقوله
 صيورة اى من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا يفهم هذا الشرط
 من المثال لان الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بشاؤه لازما لم تقيد لان
 غير المنصرف لا يكون الا في العربيات فلا يرد (نحو الهم وبصرى) حال
 كونهما (علمين) لان الجزء الاول في الهم والثاني في بصرى حرف
 فم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا (شرطه) اى شرط
 التركيب في سببية منع الصرف (العلمية) اى يكون علما (لبأ من) التركيب
 لكونه عارضا يقبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين حيثما تدخلان في موضع
 العلم فبأ من من حذف احديهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والتقصان ولولاها
 لكان التركيب عرضة للتفكك والزوال ولما مران العلمية وضع ثاب والكلية التي
 وضع عليها ينبغي ان تكون مصونة لا تقبل الزوال (فيحصل له) اى للتركيب
 حيث كان علما (قوة) لانه ما مؤن من الزوال والعروض (فيؤثر بها) اى بتلك
 القوة (في منع الصرف) فيكون سببا لمنع الصرف (وان لا يكون) التركيب
 (بالاضافة) اى تركيبا اضافيا سواء كان حقيقة او غير حقيقة (لان الاضافة
 تخرج المضاف) الذي كان غير منصرف قبل الاضافة (الى الصرف اولى
 حكمه) على اختلاف المذهبين يعنى ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمر كم
 وعثمان يكون منصرا فافى حكمه على ما سيجي (فكيف تؤثر) الاضافة

(في المضاف اليه) اى في الاسم الذى اضيف الى المتصرف (ما يضافه) اى
لئس لها ان يؤثر في الاسم المتصرف اذا اضيف علم الصرف لان ما يكون
سببا لزوال شئ لا يكون سببا لحصوله (اعنى منصرف) تفسير لقوله ما
ما يضافه (و) ان (لا) يكون التركيب بعد ان يكون علما وان لا يكون باضافة
(باستناد) يعنى لا يكون مركبا بالتركيب الاسنادى في الاصل او في الحال (لان الاعلام
المستقلة على الاسناد من قبيل المبنيات) يعنى لان المركب بالتركيب الاسنادى اذا
جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف ومبنا حكما عند جماعة
فلا يكون مباحث فيه لان الصرف ومنعه لا يكون الا في العرب وانما بنى لان الجملة
لا توصف بالاعراب قبل العلمة لانه من عوارض الكلمة لا للكلام فبعد العلمة
تكون مبنية كما كانت قبلها (نحو تأبط شرا) وساب قرناها وذرجا تأبط
تفعل لقب ثابت بن جابر الهممي سمي به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان
معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اى ما يكون آلة وسببا للشر لئلا يراه
احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشر او اده فقبل ان هو فقد اجيب
قد تأبط شرا فلب بفعله وشاب قرناها لقب امرأة اى صغيرتها وشاب
يشبب اى ايهن سميت به لانها كانت ككذلك وضمن ذريذر مثل فرير
ينروذر الملح والحب فرق ويا به رد وذرجا اسم رجل كان ينو الحب اى
ينشره (فانها) اى الاعلام المذكورة (باقية في حال العلمة على ما) اى حال
(كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اى على الحال (قبل العلمة) من النصب
والرفع وغيرهما ولم تغير عن الحال التي كانت عليها قبل العلمة لجرها بحرى
الامثال (فان التسمية بها) اى بالجملة المستقلة على الاسناد (انما هي) مبتدا
(للدلالة) خبر اى ابست التسمية بها الدلالة الجملة (على قصة
غريبة) كافي تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التي هي اخذ سيفه
وجعله تحت ابطه وخروجه لشر او اده وكذا الحال في غيره (فلو تطرق) اى
عرض (اليها) اى الى تلك الجملة (التغيير) فاعل تطرق يقال تطرق له اذا
صار طريقا يقال له يعنى اذا صار تغيير بعض احوالها طريقا يقالها بل لم يكن حالها بعد
التسمية كحالها قبل التسمية (يمكن ان تقسوت تلك الدلالة) اى الدلالة على
القصة الغريبة فان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكلما فيها التي كانت
قبل التسمية بها (واذا كانت) تلك الجملة (من قبيل المبنيات بعد العلمة
فكيف يتصور فيها اى فلا يمكن ان يجرى في تلك الجملة منع الصرف الذى
هو من احكام العربات) لان الشئ المخصوص بنوع لا يجرى في نوع آخر
ولا يؤثر كالكلام في الاسم وقد في الفعل لان العرب نوع من الاسم والمبنى نوع

آخر منه ووصف اخنص باحد هما لا يتعدى الم الاخر ولا يسرى اليه (فان قلت كان واجباً على المصنف) في بيان قيود التركيب ان لا يقتصر على ما ذكر منها بل يجب عليه (ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف) يعني ان يقول التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا باسناد ولا صوتي ولا تعدادي حتى تكون القيود الخمسة اربعة منها تكون نفيًا وواحد بيوتاً فتكون حينئذ مذكورة باسرها ولا يثبت منها (لخروج) التركيب الذي الجزء الثاني منه صوتاً (مثل سبويه) سبأ في تفصيل قول سبويه (وتنطويه) بكسر النون وقصها وسكون الفاء وآخره تاء طاء مهملة وهو معروف وويه صوت سبأ في تفصيله في باب الاصوات ركب هذان الاسمان وحملًا علماً للشخص (و) الجزء الثاني منه تضمن حرف العطف مثل (خسة عسر وستة عسر) وغيرهما من الاعداد التي تضمن منها الجزء الثاني حرف العطف وسبأ في وجه تركيبها وتضمن الثاني حرف العطف في باب المركبات (علمين) حال اما من الاخيرين فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم لاستنساخهما علماً واما من المتأخرين باعتبار انهما قسمان (قلنا) في جوله (كأنه) اي كان المصنف (اكتفى في ذلك) اي في عدم اخذه القيد من الاخيرين حيث لم يذكرهما (بما ذكره فيما بعد) اي بعد المعربات في بحث المبنيات (انهما) اي ان هذين التركيبين (من قبيل المبنيات) يعني ان المصنف ذكر صريحاً في بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التي تضمن الجزء الثاني منها حرف العطف مبنية فلا تكون مما نحن فيه ولذا لم يذكرهما اختصاراً (ولما الاهل المستمل على الاسناد فلم يذكر) المصنف (بناءها) اي حال كونها مبنية (اصلاً) اي قطعاً لا صريحاً ولا ضمناً ولا اشارة ولا دلالة فاحتاج ههنا الى استثنائها ليعلم انها تكون مبنية (فلذلك) اي لعلم ذكر بناؤها اصلاً (احتاج) المصنف ههنا (الى اخراجها) فخرجها بقوله وان لا يكون التركيب باسناد (مثل يعلبك) (فانه علم بلدة) بالناسم (مركب) تركيباً امتزاجياً ليس بينهما اضافة ولا اسناد (من يعل وهو اسم صنم) كان لقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى * اتدعون بعلاً وتذرون احسن الخالقين * ويقال للزوج يعل ايضاً لكون المرأة تابعة لامرء يعل عليه قوله تعالى * هذا يعل بن سفيان * اي زوجي (وبك) بفتح الباء وتسديد الكاف من بك يلك اي ازدهم وبابه رديوك عنقه اي دفعه سمي مكة شرفها الله بكه لتدفعها اعتناق الجبيرة حيث لم يقدروا على التسلط عليها كالسحاب الفيل وغيرهم (وهو اسم صاحب هذه البلدة) التي جعل يعلبك علماً لها حيث ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل يعلبك (ووجهه) اي البعل واليك (اسماً)

واحدًا) للبلدة التي كانا فيها (من غير ان يصدق) مبنى المفعول (ينهما نسبة
 اضافية) لان الاول فيه ليس بمضغ الى الثاني (او اسنلدية) لا تلبس احدهما
 مبتدأ والاخر خبرا (او غيرهما) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لانه ليس الثاني
 منه صوتا ولا متضمنا لحرف المعطف فليس فيه التركيب الاسترجاعي وهو ليس
 بمانع لمنع الصرف (الالف والنون) (المعدود ان من اسباب منع الصرف)
 وفي الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب
 فلماذا خصه بالوصف بها قلت السرط للالف والنون اختصاص لا لطلقةهما
 بخلاف نظائرها فاحتاجها الى التبيد على الخصوص المستفاد من لام العهد
 دون سائر الموضع او لما كان الذكر ههنا محالنا لما ذكره في مقلم عد لاسباب
 لضرورة لتعسراتي بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا لهذا وبخلافه صورة
 البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقم الى هذا كلامه وليفقد
 ان القيد ههما معتبر في سائر اسباب السابقة واللاحقة كاقيدنا في كل سبب من
 الاسباب السابقة (نسميان) اي الالف والنون عند الكوفيين (مر يدين لانهما
 من الحروف الزوائد) وهي الحروف التي يجمعها قوله هويت العمان في قول
 الشاعر هويت العمان فسياتي . وقد كنت قدما هويت لسان . ولولانهما
 من الحروف الزوائد في الكلمة حيث لا تكونان اصليتين فهما والنون ارجح وانسب
 بالمقسم (ونسميان مضارعتان) عند البصريين (ايضا) اي كما نسميان مر يدين
 عند الكوفيين (لمضارعتهم) اي لمساهاة الالف والنون (لا في التانيث) للمعدودة
 والمعدودة (في منع دخول تاء التانيث عليهما) يعني ككمان تاء التانيث المتحركة
 لا تدخل على الاسم الذي فيه الف التانيث لامتناع اجتماع التانيث كذلك
 لا تدخل على الاسم ان الذي فيه الالف والنون لا يلبزم اجتماع زيادتين في آخر
 الكلمة فتقتضيا مساهاة حتى لو دخلت تاء عليهما تمتع المساهاة فينصرف
 ذلك الاسم مثل سعدان وعربان (وللتحصاء خلاف في زيادتيهما منع الصرف)
 اي كون الالف والنون سببا لمنع الصرف (اما كونهما مر يدين وفرعتيهما
 للمزيد عليه) يعني ان سبيتهما له ككونهما متصفين بوصف الزيادة وكونهما
 ايضا فرعين على ما زيدتا عليه وهذا هو مذهب الكوفيين (واما مساهاتهما
 لا في التانيث) وفرعتيهما لمساهاة له وهذا هو مذهب البصريين (والراجح)
 من القولين هو القول الثاني) الذي هو مذهب البصريين قيل لا يملوكان كونهما
 مر يدين وفرعين على ما زيدتا عليه سببا واحدا لكان هاشمي وبصري عند
 وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولا يلبزم حثذان يكون مثل
 مضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والنون المر يدين وابس

كذلك ولان استراط انتفاء فعلا نة على القول الاول غير ظاهر (ثم) اى بعد
 هذا المقام (انهما) (ان كانا) اى ان كان الالف والتون (فى اسم)
 (يعنى به) اى بالاسم فى هذه المواضع (ما) اى اسم (تقابل الصفة) يعنى لم يكن
 ذلك الاسم صفة كهمز ان وسفيان لاما يقابل الفعل والحرف كاقى قوله وهى اسم
 وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله اوصفة على قوله اسم باوالمقيدة لاحد
 الامر بن ولان المعطوف يغير المعطوف عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف)
 وهو مادل على معنى فى نفسه غير مقتن برمان لا يخلو (اما ان لا يدل على ذات ما
 لوحظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمر واوعلى ذات
 غير معينة اوامة بدنها (كرجل وفرس) وحجر وشجر واما فائمة بغيرها كالعلم
 والجهل والصول والقصر (او يدل على ذات ما) لوحظ معها صفة منها (كاحمر)
 واسود (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحسن
 وسديد فان لكل واحد منها يدل على ذات ما لوحظ معها صفة هى الحمرة
 والضارية والمضروبية (والاول) اى مادل على ذات لم يلاحظ معها صفة
 منها (يسمى اسما) لان الاسم ما يدل على المسمى فقط (والثاني) اى ما يدل
 على ذات ما لوحظ معا صفة منها المسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل
 اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) اى فى قوله ان كانا
 فى اسم (هو هذا المعنى) اى الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم
 والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه مادل على معنى فى نفسه غير
 مقتن باحد الازمة لانه اذا كان كذلك لا يحتاج الى قوله اوصفة لدخوله تحت
 قوله ان كانا فى اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما فى الاسم مخالف لشرط
 كونهما فى الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما فى الاسم وشرط كونهما فى الوصف
 فقال ان كانا فى اسم فشرطه كذا وان كانا فى صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل
 واحد منهما (فشرطه) مبتدا (اى شرط الالف والتون فى معهما) من الاسم
 (الصرف) وسببينهما مذمعه منه (وافراد الضمير) فى شرطه مع ان مرجعه
 مبنى والضمير يجب ان يكون مطابقا له فى الافراد واخويه والتذكير وضده
 لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعنى انهما وان تعددا لفظا لكنهما
 شئ واحد سببا فرأى المصنف اللفظ والسبب فثنى الضمير فى الاول وافرده
 فى الثاني رعاية للاول والثاني (او شرط ذلك الاسم) اى اسم الذى فيه الالف
 والتون (فى امتناعه من الصرف) فالاول اولى لمطابقة الضميرين المرفوع
 والمجرور فى المرجع وان طابق الضمير مرجعه فى الافراد ههنا ولان الشرط
 يكون شرطا للالف والتون وفى الثاني يكون شرطا للاسم الذى فيه الالف

والنون فكان الاول اولى (العلية) خبره والمبتدأ مع خبره جله اسمية في محل الجرم
جره الشرط وهو مع جرائه جله فعلية شرطية في محل الرفع خبر لقوله الالف
والنون (تتحققا) مفعول له لشرطه لى فقد شرطت العلية في سببية الالف
واون لتكون متحققة ومقررة (للزوم زيادهما) على القول الاول لانه اذا كان
تساويا لالف والنون للآلية وتتحقق الاووم (او يجمع التاء) عطف على اللزوم
اى تحقيق الامناع دخول التاء عليهما يعنى لتكون العلية محققة ومؤكدة لامناع
دخولهما عليهما (فتتحقق) اى فتأكد (سبهما لانى التا ثب) على القول
الثانى لانهما سبهما لانى انا ثب في الامناع قبل العلم واذ حمل ذلك الاسم
علما ثا كدت المسابغة وتحققت وذلك الاسم ما كسور الفاء (كأمران) واما
مفوحه كسبان واما مضمومة كسبان مع سكون ما بعده في لكل وما مفتوح
الفاء وما بعده انصا كرمضان (و) الالف والنون (لن كان) (في صفة) وفي
اصصام حمله من عطف شرط وجراء على شرط وجراء بحرف واحد وهو
من قبل العطف على معمول عادل وحده بحرف واحد ولا كلام في جوزه
واما العطف بكسبة او بالثب على الساق بين السرتين انتهى (فان شاء فعلانية)
(ى ان كان الالف والنون في صفة شرطه) اى شرط الالف والنون في معهما
من الاسم الصريف فاقراد اصير باعبار ماسق وشرط ذلك لوصف في ان شاء
مه (ان شاء فعلانية يعنى) شرطه (امناع دخول نا اى ثب) المحركة (عليه)
اى على الالف والنون فاقراد باعبار ايهما سب واحد او على اصفه ان
فيهما الالف والنون وادكه باعبار الوصف (لن في سببتهما لانى انا ثب
على حالهما) كما هو مذهب الصريين (ولهذا) اى اكون ان شاء دخول نا انا ثب
شرطا (انصرف) اى صا مصرها (عربان مع انه صفة) وفيه النون والنون
(لان مؤنة عربية) لانه يقال رجل عربى وامرأة عربية واعلم ان الالف والنون
في الصفة لا تكون بكسر الفاء بل ن الصفة التى يحى مؤنها فعلى لا تكون الامفتوح
لفاء مثل عديسان والى يحى مؤنها فعلانية يكون مضموم الفاء فالحق عربان
وسعدان ويحى مفتوح لفاء ايضا مثل نعمان بخلاف الاسم منه يحى مثل الفاء
على ماسبق (وقيل) (شرطه) اى شرط الالف والنون في معهما من انصرف
او شرط تلك الصفة في ادعاءهما (وجود فعلى) ودول اعنى ان شاء
فعلانية اولى لانه مقصود لذته وما وجود فعلى فابس مقصودا لهما بل يكون
المطلوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء فعلانية وما يكون مقصود لذته يكون
اولى ولذا قلنا (لانه متى كان مؤنه فعلى لا يكون مؤنه فعلانية) لانه لا يكون
السى واحد ثا يثنان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والاخر بالتاء فوجود

فعلى استلزام انتفاء فعلانة (فتبقى مسابقتها لائق التأنيث على حالها) كما هو
 مذهب البصريين (ومن عده) وهي للإسارة الى المكان الاعتيادي ولذا قال
 السارح (اي ومن اجل المخالفة في الشرط) اي شرط تأنيث الالف والنون
 في الصفة (اختلف) مبنى المفعول (في رجس) النكر (بالرفع لانه نائبه
 في لانه منصرف) بدل من قوله في رجس بدل الكل (او غير منصرف فانه)
 اي السان (لبس له) اي لرجان (مؤنث) ولا مذكر ولم يذكره لكونه في صدد
 المؤنث (لا) زائدة لتأنيث النون في لبس (رجي) بدل من قوله مؤنث
 اي لبس له رجي بالالف المقصورة (ولا رجالة) بالثاء (لانه) اي لان رجبان
 صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره (لا) زائدة (على مذكر) بدل من
 قوله غيره اي لا يطلق على مذكر (ولا) يطلق ايضا (على مؤنث) لان
 معناه الذي وسعت رجليه كل شيء من الانس والجن وغيرهما فيكون
 في المعنى المبالغ في الرجة وهذا المعنى لا يوجد في غيره ولذا لا يطلق على غيره
 (فعلى) الفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف (مذهب من شرط
 انتفاء فعلانة) تقديره (فهو غير منصرف) على مذهب من شرط انتفاء فعلانة
 لوجود الشرط على مذهبه لانه لم يجر رجالة (وعلى مذهب من شرط وجود
 فعل) تقديره ايضا (فهو منصرف) على مذهب من شرط وجود فعل
 لانه لم يوجد الشرط على مذهبه لانه لم يجر فعليا لما عرفت (دون سكران)
 (فانه لا خلاف في مع صرفه لوجود الشرط على المذهبيين) يعني لا انتفاء
 فعلانة على المذهب الاول (فان مؤنثه يجر سكرى) ووجود فعل على
 المذهب الثاني (فان مؤنثه) يجر سكرى (لا سكرانة) يقال رجل سكران
 وامرأة سكرى (و) (دون) (نعمان) (فانه لا خلاف) لاحد (في صرفه)
 يعني يكون صرفه متفقا عليه كما ان منع صرف سكران متفق عليه
 (لا انتفاء الشرط) الموجب منع صرف ما فيه الالف والنون من الصفة (على
 المذهبيين لان مؤنثه نعمانة) بالثاء (لانهم) بالالف المقصورة يقال رجل
 نعمان وامرأة نعمانة (هذا) اي كون انصرف نعمان متفقا عليه لا انتفاء
 الشرط على المذهبيين او كون مؤنثه نعمانة لاندحى (اذا كان نعمان بمعنى الديم)
 وهو المعاشري يقال نادعه على السراب فهو نديم وجعه ندام كعطاش (وما)
 نعمان (اذا كان بمعنى السام) من التدم من باب ضرب يقال رجل نعمان اي
 نادم على ما فصل او ما لم يفعل (فهو غير منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط
 على المذهبيين (لان مؤنثه ندمى لان نعمانة) يقال رجل ندمان وامرأة ندمى
 وجعه ندامى مل سكرى (وزن الفعل) المعنود من اسباب منع الصرف

(وهو كون الاسم على وزن يعد) مبنى للمفعول من عد يعد (من اوزان الفصل) واوزانه كثيرة يعني ان يوجد وزن الفعل في نوع الاسم اما مفعولا نحو شمر وزيد واما موضوعا اسما نحو احر و بعملة الناقة القوية و بصمل للجمل القوي (وهذا القدر لا يكفي في) تأثير (سبية مع الصرف) لانه لو كفى لكان مثل بصمل غير منصرف للوزن والوصف وكذا مثل جل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف للوزن والعبارة واس كذلك فلم ان مجرد الوزن لا يكفي (يل) (شرطه) اي شرط وزن الفعل (فيها) اي في سبية مع صرف (احد الامرين) على سبيل مع المألولا الجمع مثل اسفل وفعل وتفعل وغيرها من الاوزان التي تخص بالافعال (اما) (ان تخص) ذلك اوزن (في لغة عربية) (بالفعل) (بمعنى انه لا يوجد في تسم العربي المفعول من) نوع (لفعل) الى نوع الاسم بان يكون علما (كشمر) بسيد امين (على سبية الفعل الماضي المعلوم) والمجهول مأخوذ (من التسمير) فانه يخص بالفعل وهو المرد حادا او مختارا وبالفارسية دامن درمان زدن وكذا كرين والاسباب يعلم الفرس ان يكون مفعولا من معنى المرد حاد فان الفرس في تحده في المني (طاه) اي شمر (نقل من هذه الصيغة) اي من كونه ماضيا معلوما من تسمير (وجعل علما لفرس) قبل ذلك الفرس لحيان لان اسرار لم يعينه نحو ما عن ذكر اسمه (وكذلك) اي كما ان شمر جعل علما لفرس كذلك (يد) بانقل المحصة والراء المهملة تسمى اف كرين ثم جعل علما (لها) قبل لاء كية لاء وكان بمكة بمناسبة نكسرة (وعمر) بالاء الحنة وراء المهملة اف كرين ثم جعل علما (لموضع) ماضية اي داب كيه الكثرة افسار فله (وحسم) بالاء والاضاد المجتمعتين قبل الاكل معا فاعا وقبل لكل بالاضاد من اومى افم بالاء كول ثم جعل علما (لرجل) كول وقيل اسم عربي مروي من تسمير على ذلك القبيلة لكثرة كلهم هذه في لاصل (افعال ثقات) اي نقل كل واحد منها من الفعلية (الى الاسمية) يعني جعلت علما لمسميت هي به (وهو انحوبهم) مبتدا حال كونه (سما لصيغ) بكسر اصاد المهملة وفي آخره عين معجمة اسم لما يصيغ به (مصرف) مسهور بين الناس (وهو اصبم) يذرى بفلم (وسلم) حال كونه (علما للموضع بالسما) اي لموضع يارض اسم وقيل سمينة المقدس بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس (فهو) بلفاء جواب ما - را ان (من الاسماء) خبره وهو خبره خبر المتدا في قول (لجمية لمعربة) منها (الى العربية) ويجعل علما لما جعلت له اذ كان الامر كذلك (فلا مدح) مبنى للمفعول (في ذلك) اي في كونها غير منصرف (الاختصاص بالفعل) اي

لا يمنع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منها الى الذهن واذا سميت تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان الجملة التكررة غير مؤثرة في منفع الصرف (و) (مثل) (ضرب) اشارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله شمر وانما اورد مشايير اشارة الى ان ما يختص بالفعل على قسمين اما من المزيادات كشمير معلوما ويجهول ولذا قدمه واما من الثلاثي كضرب (على البناء للمفعول) بتخفيف العين ويجوز التسديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيلا لانا كيدا (اذا جعل علما الشخص) معين ليوجد فيه سبلان العلمية ووزن الفعل (فانه) اي ضرب المني للمفعول (ايضا) اي كان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قدنا) قول المصنف وضرب المحتمل للبناء للفاعل ايضا (بالبناء للمفعول) ولم نعمل باطلاقه (فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل) لوجوده في الاسم ايضا مثل فرس وجر وغير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرطه (ولم يذهب الى منع الصرف) اي ان يصحكون غير منصرف لعدم وجود الشرط فيه (الابعض النحاة) لان هذا الوزن غالب في الفعل والفعلية يدل على الاختصاص ولم يقيد المصنف بل اورد على اطلاقه بناء على ان المختار منه ما ذهب اليه هذا البعض (او يكون) عطف على يختص يعني او ان يكون هذا الوزن (غير مختص به) اي بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعني يصلح ان يكون وزنا لهما (لكن) اي الا انه (يكون) (في اوله) (اي في اول وزن الفعل) فيه اشارة الى ان الضمير المجزور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا في الظاهر (او) يكون (في اول ما كان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويرحمه قرب المرجع (زيادة) بالرفع لانه اسم يكون وخبره قوله في اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اي زيادة حرف) اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب حرد قطيفة (او حرف زائد) فيه اشارة ان المصدر يعني الفاعل والموصوف مقدر (من حروف اتين) متعلق بالتفسير وبيان لهما الى زيادة حرف من حروف اتين او حرف زائد منها وهي اربع الالف واثنا واليه والتنوين (كر يانه) (اي مثل زيادة حرف) من حروف اتين في اول الفعل (او حرف زائد) منها (في اول الفصل) (غير قابل) (اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل) فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال من المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى بل تتبع ملاه ابراهيم حنيفا وههنا يمكن ان يحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه زيادة كزيادة (غير قابل) كما

يجوز ان يقال بل تتبع اراهم حنيفا (للتاء) يعني لا يكون مؤنثه بالتاء بل بالالف
 (لانه) اي السان (يخرج الوزن) اي وزن الفعـل (يزيد هذه التاء) فيه
 (لاختصاصها) اي ليكون هذه التاء مختصة (بالاسم) لان تاء التأنيـف المتحركة
 تكونها قبله مختصة بالاسـم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ما سبـاق
 تخفيفه في تحـالف الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق بـخرج فيكون من اوزان الاسـم
 فلا يمكن ان يكون سببا فينبغي ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولو قال) المصنف
 (غير قابل للتاء قياسا) فصب على الحال من قوله غير قابل يعني حال كون عدم
 القبول قياسا (بالاعتبار) متعلق بقوله قياسا (الذي امتنع) وزن الفعل (من
 الصرف لاجله) مل اسود فان عدم قبول التاء قياسا بالاعتبار الذي هو الوصف
 الذي امتنع لاجله اسود من اسـرف لانه يملك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتـبار
 كونه اسما حسب يقال في المذكر اسود وفي المؤنث اسودة الا ان لم يـس بالاعتبار
 المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اي على المصنف (اربع ادا سمي به
 وحـل) فان اربع اعدا السمية غير مصرف مع قبوله تاء عند التسمية بامرأة
 الا انه ايس بقبـاس (فان حقوق التاء به) اي بـاربـع قبل التسمية (لأنـه كـيفـر فلا يكون)
 حقوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون حقوقها للتأنيـف (ولا) يرد ايضا نحو (اسود
 فان مجيء التاء) اي حقوقها (في اسودة) حسب صـار اسما (الحية) اي (تـنـي) لا يتـقال
 اسود اذا كان ما سمي به من الحية ذكر او اسودة اذا كان اُنثى (ليس باعتبار
 الوصف لاصـلي) لانه حينئذ لا تدخله التاء لان مؤنثه بالالف المنسودة مثل
 سوداء لا سودة (الذي يمتنع) نحو اسود (لاجله من الصرف) حسب يكون غير
 مصرف للوصف الحال اولـوزن (بل) مجيء التاء وحقوقها ليس الا (باعتبار
 الملبة الاسمية العارضية) على الوصفة الاصـلية واجب عن الاول بان المراد
 من قوله غير قابل للتاء عدم قبوله التاء بحسب لوضع فان حقوق لتأنيـف اربع ليس
 بحسب الوضع بل باعتبار اوله بالجماعة وعن الثاني بان هذا الحقوق لا يـضـر
 لانه عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء بالالف المنسودة
 فلا حاجة لي ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة (ومن سـمـه) (اي ومن اجل
 استقامت عدم قبول التاء) ومن اجل السـرط لاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع
 اجر) (عن الصرف) يعني جعل غير مصرف للوصف ووزن لفعل (لوجود
 ازيادة المذكورة) وهي الهمزة في اوله من حروف اتين لان حـرـمـتـق من الهمزة
 بزيادة الهمزة في اوله (مع عدم قبول التاء) في مؤنثه لان مؤنثه نـيـ بالالف المنسودة
 مل حراء (وانصرف يعمل) يعني جعل منصرفا وان كان في اوله ازيادة
 المذكورة فان يعمل مستق من العمل بزيادة الياء في اوله الا انه قبل مؤنثه التاء

المتحركة (لقبول التثنية) المصدر جار لفاعله وناصب لفصله (لجئ - يعملة) لانه
 يقال هذا جل يعمل وهذه ناقة يعملة (لثاقفة القوية على العمل والسير) وبه
 فرغ من بيان اسباب النسعة وشرائطها تفصيلا شرع في بيان العملة اذا ازيلت
 يتصرف فقال (وما فيه عملة مؤثرة) المراد بالعملة المورة ان يكون منع الصرف
 موقوفا عليها وذلك ثلاثة اضرب سبب لاخير كعمر وزفر واحد وشرط لاخير
 كعمران وعثمان وشرط وسبب معا في المؤنث بالنساء والمركب الان الشارح
 جعلها قسمين (اي كل اسم غير منصرف) لكون البحث فيه (يكون فيه عملة
 مؤثرة في منع الصرف) عن الاسم (بالسببية المحضة) اي بان يكون سياقه
 كافي للعدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة (او مع شرطية) اي بان يكون
 شرطا (لسبب آخر) كافي الاقسام الاربعة التي هي الالف والتثنية في اسم
 والتركيب والعجمة والتأنيث لفظيا كان او مضمونا (واحتز) المصنف (بذلك)
 اي بقوله مؤثرة (عما) اي عن العملة التي (تجتماع التي التأنيث) ممدودة او مقصورة
 (او) عن العملة التي تجتمع (صيغة منتهى الجموع) فان كل واحد منهما (اي من
 التي التأنيث) وصيغة منتهى الجموع (كافي في منع الصرف) عن الاسم لما امر انها
 سببان قويان يقومان مقام السببين من غير احتياج الى العملة وغيرها فوجود العملة
 فيهما يكون كالعلم فلا تكون مؤثرة ولذا ظال الشارح (لالتأثير فيه) اي في كل واحد
 (للعلمة) (اذانكر) مبنى للمفعول شرطه وحراره قوله صرف اي انا جعل ذلك الاسم
 في حكم النكرة (بان يؤل العلم بواحد من الجماعة السمتة به) اي بالجماعة التي سمي
 كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمي شخص بزيد وشخص آخر به والمراد بالجماعة
 ههنا مضاهي اللغوي وهو ما فوق الواحد لان الجماعة في اللغة الاجتماع وهو كما يكون
 مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو) زيد في قولك (هذان زيد)
 فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى بقرينة كونه خبرا لان التذكير اصل في الخبر
 (وذايت زيدا آخر) فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا باخر (فانه)
 اي فان الحال (اريد به المسمى بزيد) وبما يجب ان يعلم ان المراد بالتذكير ههنا
 التذكير حكما لانه بالتأويل لا بصيغة نكرة حقيقة انه في الحقيقة ما وضع لشيء
 لا ببيانه لاما اريد به غير معين مجازا ويقال لمثل هذا اشتراك اتفاق (او يحمل)
 عطف على يؤل اي اذانكر بان يجعل العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه)
 بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف اي صاحب العلم (به) اي
 بالوصف (نحو قولهم) اي قول اهل الحق (لكل فرعون موسى) فان فرعون
 في الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعملة والعجمة ولما
 اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفه ودخله الجر والتثنية

وموسى في الاصل علم لذات شريفة متصفة باحسان الحق وابطال الباطل فكان
غير منصرف للعلية والعجبة ولما ارد به الوصف المشتهر صاحبه صار نكرة
فانصرف ولذا قال الشارح (اي اكل مبطل بحق) وهذا من قبيل ذكر الاسم
وارادة وصف صاحبه (صرف) جزاء لقوله اذ انكر والشرط مع جزائه في محل
الرفع خبر المبدأ وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة (لما) دليل للصرف اذ انكر اى
للدليل (بين) فعل ماضى مبنى للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما قبل (اي لدليل
طهر) طهورا ينساحين (بين) مبنى للمفعول (اسباب مع الصرف وشرا قطها
فيما سبق) اى في تفصيل كل واحد منها (من انها) بن ما في قوله لما (اي العلمية)
اى من العلمية التى هي شرط اوسبب (للتجامع) اى لتجامع حال كونها (مؤثرة
الا) الاستثناء مفرغ لوجود شرطه على ما سبأ في اى من ان العلمية لا تجتمع مع
سبب من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه الا (ما) اى لتجامع السبب الذى
(هي) (اي العلمية) (شرط فيه) اى في تأثيره حتى لو لم تكن العلمية شرطا فيه
لم يؤثر ولم تعتبر سببته (وذلك) اى كون العلمية شرطا واقعا (في) الاسباب الاربعة
التى هي (التأنيب) الحاصل (بالتاء لفظا ومعنى) اى حال كون التاء التأنيب لفظيا
بان تكون تاء مفعولة او مفعول بان يكون التأنيب في معناه كما قال المصنف فيما سبق
التأنيب بقاء شرطه العلمية والمعنوية كذلك (والعجبة) كما قال ايضا بالعجبة
شرطها ان تكون علمية في العجبة (ولتركيب) كما قال له كب شرطه ان يكون
علما (والالف والسون المزيدين) كما قال الف والتون ان كانا في اسم فشرطه
العلمية (فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة) في تأثير سببته
(بالعلمية) اى بان يكون علما حتى لو لم يكن علما لم يؤثر (لا عدل ووزن الفعل) (استثناء
مما سبق من الاستثناء الاول) اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه الاول فلم يلزم تعدد
الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المصلى والثاني من المقيد
مثل قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اى ما ضربت احدا غير زيدا وعمرا فكان
المضروب زيدا وعمرا (اي لتجامع) العلمية سببا (غير ما هي شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل) فالعلمية تجامع الاسباب الستة ولكن تجامع الاربعة حال كونها شرطا
فيها والاثنتين بلا شرط (فالعلمية تجامعهما) اى لتجامع العدل ووزن الفعل حال
كونها (مؤثرة) معها حيث كانت سببا محضا (كما) تجامع العدل (في عمرو زفرو) ووزن
الفعل في (احد) وثمر وضرب (ولست شرطا فيهما) اى حال كون العلمية غير
مشروطة في تأثيرهما وسببتهما (كما لم تجامع) العدل (في ثلث) ومثلث
واخر وجع فيه (و) مع ان وزن الفضل (في احر) واسود وارجم لانها لو كانت

شرط لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء
 الشروط ولولم يكن سببا محضا لما كان الاولان العدل ووزن الفعل بسبب محض
 (وهما) اى العدل ووزن الفعل (متضادان) جواب عن سؤال مقدر وهو
 ان يقال اذا لم تكن العلية شرطا فيهما فبما كان يوجد كلمة فيها العدل ووزن
 الفعل والعلية مل صحت بالكسر علما على ما سبأنى واذا انكرت زالت ولم تزول
 لانها ليست بشرط فيها حينئذ لم يصح قوله كل ما فيه علية مؤثرة اذا انكسر
 صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذا انكرت لبقاء السيين العدل ووزن الفعل
 فاجاب عنه بقوله وهما متضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستقراء) والتابع
 منحصرة (على اوزان مخصوصة) وهى ستة اوزان لان اوزان العدل فصال مثل
 ثلاب ومفعل نحو منات وفعل نحو اخر وعمر وزفر وجع وفعل نحو سحر وفعل
 نحو امس وفعل مثل قطام (وليس شئ منها) اى من هذه الاوزان الستة
 قوله منها صفة لشي وقوله من اوزان الفعل خبر ليس (المعتبرة) صفة الاوزان
 (فى منع الصرف) عن الاسم واتا قبلها بالمعتبرة احترازا عن نحو سحر فلهو وان كان
 على وزن ضرب الالة لبس من تلك الاوزان اذا كان الامر كذلك (فلا يكون)
 (اى لا يوجد) ويسمى الى ان يكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب (شي معها)
 اى مع العلية يعنى ان المستثنى منه المحذوف ههنا شئ علم لمجموع هذين الشئين
 فالمستثنى واحد منهما فقط فيصح الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه
 من جنس المستثنى ووصفه وههنا كذلك فلا يرد ما اورده الهنئى من انه غير
 صحيح (من الامر) بسان لسي (الدائر) صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن
 الفعل مرة وانفردا معا اخرى (بين مجموع) هذين الشئين العدل ووزن
 الفعل (ويبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده (الا احدهما)
 يعنى الان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحد العدل وحده كعمر
 (لا مجموعهما) يعنى لا يوجد معهما كلاهما كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله
 وما فيه علية مؤثرة اذا انكر صرف كليا (فاذا انكر) اى اذا جعل نكرة الاسم
 (الغير المنصرف) الذى احد اسبابه العلية) سواء كان فيه انسان منها حال كون
 العلية فيه شرطا ولا كعمر واحمد وابراهيم وعمران او ثلاثة كما هو جوفى اسمى
 بلدين او اربعة او غيرها نحو آذر يايمان (يقى) ذلك الاسم الغير المنصرف
 (بلاسبب) فيه اى (لم يبق فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه
 العلية (سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو سبب) يعنى لم يورث فى منع
 الصرف لانه لا يورث عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فيما) متعلق بقوله بلى
 يعنى فى السبب الذى (هى) اى العلية (شرط فيه) اى فى سببته وتأثيره

(من الاسباب الاربعة المذكورة) وهي العلة والتأثير والتأثير، لفظا او معنى
والتركيب والالف والون لما مر ان العلية شرط فيها واذا زالت زالت تأثيرها
وان لم يل ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لانه قد انتفى)
بالشكر (احد السببين الذي) صفة احد (هو العلية بذاتها) ووصفها
(و) انتفى ايضا (لسبب الاخر) لكن لاذاته بل وصفه وهو لتأثير (المشروط
بالعلة من حيث هو) اي السبب (وصف سببي) لان انتفاء الشرط وهو
العلة يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعني تأثيره (فما يقى)
بعد انتفاء العلية المستترة انتفاء ما جعلت هي شرطها له (فه) اي في الاسم
الغير المنصرف الذي احد سببيه العلية (سبب من حيث هو سبب) فانه صرف
(او) بقى ذلك الاسم (على سبب واحد) (فما) اي في السبب الذي (هي)
اي العلية (لست بشرط فه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بان
لما في قوله فيما ووزن الفعل مثل عمر واحد اذا نكر كل واحد منهما بنى كل مع سبب
واحد وهو العدل في الاول (ووزن الفعل) في الثاني من علة اذا لم تكن
شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤهما فانصرفا لان الاسم لا يكون عدس صرف بالسبب
الواحد الغير القائم مقام السببين مع ان الاصل في الاسم اصرف (هذا) اي
خذ هذا الامر الذي هو ذكر الاسم الذي احد سببيه العلية بنى بلا سبب
او مع سبب واحد (وقد قيل) اي اعراض لان نقول اذا تعدى بعلل يكون
بمعنى الاعراض (على قوله) اي قول المصنف (وهما متضادان) بان يقال
(ان اصمت) بوضع الهرة ووصلها (بكسرتين) اي بكسر الهرة والسين
التي هي الميم حال كونها (تاء للمفاضة) اي الصحراء بالمفاضة يابان
كما في قول الشاعر - املى سلوبة باتت ويات بها - بوحس است في اصلاها
اود (من وزن الفعل) خبر ان تائه في وزن اضرب (مع وجود العدل فيه)
اي في قول اصمت (فانه) اي فان قول اصمت (من من صمت بصمت)
من باب نصر بنصر (وجلسه ان يحى بضمين) فانه اذا كان عين المضارع
مضموما يحى بهمة الوصل في امر ذلك الباب مضموما اتباعا لعين المضارع
ولانه اذا فتح يلبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب واذا كسرت
يلزم الحسروج من الكسرة الى الضمة وهكذا عير جاز فزيم ضم الهرة
احترز عهما (فلما جاء) اصمت (بكسرتين) علما للمفاضة (علم انه) اي اصمت
(معلول عنه) اي اصمت بضمين لانه لما حى اصمت بكسرتين على غير القياس
علم انه معلول عما جاء على القياس (والجواب) عن هذا الاعراض (ان هذا)
اي كون اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معلول عن اصمت بضمين

او قسّم بجي اصمت بضمين من صحت بصمت بضم العين من باب دخول (امر)
 غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرين من غير اعتبار تارة من اصمت بضمين
 (ايضا) اي كما ورد اصمت بضمين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين
 (وان لم يستهر) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان يكون مضارع
 العين (فالوزن التي تحقق) وثبت (فيها العدل تحقيقا كان) العدل (او تقديرا
 لم تجتمع) تلك الاوزان (وزن الفعل) وما يكون وزن الفعل لا يكون معدولا
 وما يكون معدولا لا يكون وزن الفعل وقال المحشي ونحن نقول اصمت علم للغلاة
 سميت بلفظ اصمت بضمين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه
 بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرين
 غلط لامعدول انتهى وهذا اما يصح اذا كان علما للغلاة المخوفة لا لاطلقها
 وليس كذلك (وايضا) كما عرفت ان اصمت بكسرين معدولا عن اصمت
 بضمين امر غير متحقق للغة المذكورة (قد عرفت فيما تقدم) يعني في بحث
 العدل في قوله لكن لا بالعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار
 اخراجه عن ذلك الاصل الخ (ان مجرد وجود الاصل محقق لا يكفي في اعتبار
 العدل الحقيقي) وفي التقدير ايضا لانه اذا لم يكن وجود الاصل في الحقيقي
 مع ان اصله موجود محقق في التقدير علم كفايته اولى لان وجوده مقدر
 لا محقق (بدون اقتضائه منع الصرف اليه) اي العدل لكون تلك الاسم
 غير منصرف في الاستعمال بالغة الواحدة (و) بدون (اعتبار خروج الصيغة)
 المعدولة (من ذلك الاصل) للوجود تحقيقا او تقديرا لان الاصل اذا وجد
 ولم يتغير الاخراج لم يتحقق العدل (وههنا) اي في قوله اصمت بكسرين
 علما للغلاة (لا يقتضيه) اي لا يقتضي منع صرف اصمت بكسرين العدل
 وان كان الاصل موجودا محققا (لوجود سيدين في اصمت) يقتضيان منع صرفه
 (وزاء العدل) اي غير العدل (وههنا) اي السيان اللذان يقتضيان منع صرفه
 وزاء العدل (العلية والتأنيث) المعنوي مع وجود تحتم تأنيده وهو الزيادة على
 الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشر وشرب لان افعال امر مختص به
 (ثم) اي بعد يسهل ان ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع
 سبب واحد (له) اي المصنف (اشار الى استثله مثل اجر علما اذا نكر من
 هذه القاعدة) اي القاعدة التي بينها المصنف وهي قوله وما فيه علمية مؤثرة
 اذا نكر صرف بناء على قول سيبويه بقوله (وخالف سيبويه) امر مكسب من
 سبب فارسي وهو القساح وويه وهو صوت لقب امام النخعة عمرو بن عثمان السرياني
 واما لقب به لا تنشا راي محته كما ينشر رايحة القساح (الاخفش) مشتق

من الخفش بتخمين صغر العين وضعف في البصر يقال رجل اخفش اذا كان في بصره ضعف وقد يكون الخفش علة وهو الذي يصبر الشيء بالليل ولا يصبره في عيم ولا يصبر في يوم صباح هكذا في الصحاح وسبب تلقيبه معروف الاخفش (المنهور) المراد ههنا (هو ابو الحسن) يعني من يكون مكتنبا بـ ابى الحسن لان الاخافش ثلاثة الاخفش الكبير ابو الخطاب استاذ سيبويه والمتوسط ابو الحسن سعيد بن مسدد تلميذ سيبويه والصغير ابو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد (تلميذ سيبويه) عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر لمذ من باب التفعيل التظيم جعل علما لمن يعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان المتعلم اذن حالا وازل من المصلم (ولما كان) رد لما اورده الهنسي حيث قال الاول رفع الاخفش لان سيبويه استلذه ونسبه المخالفة اليه غير ملائم لرتبه (قول التلميذ) اي ما قاله وهو انصراف نحو اجر بعد التذكير (اطهر) من قول سيبويه لان الاصل في الاسم العرب الصرف (مع موافقته) ي مع ان ما قاله الاخفش موافق (لما ذكره) المصنف (من الفا عنتيان ماقى لما هو قوله وما فيه علمة مؤثرة انا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع سبب واحد (جملة) اي جعل المصنف قول الاخفش (اصلا واسد المخالفة الى الاستاذ) وهو سيبويه حيث جعل سيبويه فاعلا لخالف علما بما هو الاصل في الفاعل وهو الاول (وان كان) جعل قول التلميذ اصلا واستادا لمخالفة الى الاستاذ (غير مستحسن) لانه جعل الفرع والبع اصلا والاصل والمبوع فرعاً وابتاعوا هذا عكس المفعول (نتيها) مفعول به (على ذلك) اي على كون قول التلميذ اطهر ولما ذكر من الفاعلة اوفق والبلغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لكثرة ولاه اذا كان القصد اظهار الحق لا بأس به من الجلبين الا يرى انه ورد اساسا لمخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعا لاسيما في عبارات الفقهاء (في) (انصراف) متعاقب يخالف (نحو اجر علما) اي في كونه مصرفا (اذا نكر) اي اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجي (والمراد بنحو اجر) كل (ما) اي وصف (كان معنى الوصفية فيه) اي في تلك الوصف سواء بقي على الوصفية مثل اجر اورلت صه وجعل اسم جنس مثل اسود وارقم وادهم (قبل العلمية) يعني قبل ان ينقل من الوصفية ويجعل علما للشخص (طاهر اغير خفي) يعني بوضع معنى الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر (فيدخل فيه) اي في هذا الخلاف (سكران وامثاله) نحو عطشان وريان مما يكون معنى الوصفية فيه طاهر اغير خفي (ويخرج عنه) اي عن اجر او بما كان معنى الوصفية فيه طاهر البس بخفي (افعل التأكيد) اي افعل الذي استعمل

في التأكيدي يعني صار من الفاظ التأكيد المنوي (نحو اجمع) واصنع واصبح
 فان هذه الالفاظ في الاصل موضوعة لمعنى وصي وهو الجمعية ولذا كانت غير
 منصرفة قبل العلمية وقبل ان تكون مستعملة في معنى التأكيد لانها لما كانت
 بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فانه) اي فان نحو اجمع (منصرف
 عند التكثير) يعني ان نحو اجمع اذا استعمل في معنى الوصفية يكون غير منصرف
 للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق
 سبويه والاختفص واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (بالاتفاق) اي
 باتفاقيهما (الضعف معنى الوصفية) وهو الجمعية (فيه) اي في نحو اجمع (قبل
 العلمية) اي قبل النقل من الوصفية الى العلمية (لكونه بمعنى كل) فاخذ حكمه وهو
 الانصراف (وكذلك) اي كما يخرج عنه افعال التأكيد يخرج عنه ايضا (افعل
 التفضيل المجرد عن من التفضيلية) اراد بافعال التفضيل المجرد عنها ما يكون
 مستعملا بمن التفضيلية لانها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اي الله
 اكبر من كل شيء لاما استعمل باللام او الاضافة فانه منصرف علما كان او لا
 لما سمي ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام فخرج بالكسرية يعني انصرف لان
 وجود لازم الشيء يستلزم وجوده (فانه بعد التكثير منصرف بالاتفاق) وان
 كان غير منصرف حال التكثير او لا وحال العلمية تائيدا بالاتفاق (الضعف معنى
 الوصفية فيه) لانه اذا تجرد عن من التمس بافعال الا اذا سمي الذي لا وصفية فيه
 كافعل ولدع ولا يكون لما فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل في الاسم
 الصرف (حتى صار افعال التفضيل) حين تجرد عنها (اسما) مضملا عنه
 معنى الوصفية فينبغي ان يكون منصرفا (وان كان معه من) يعني وان كان افعال
 التفضيل مستعملا مع من التفضيلية (فلا ينصرف) يعني يكون غير منصرف
 بعد التكثير ايضا (بلا خلاف) لاحد فيه (لظهور معنى الوصفية فيه بسبب)
 كونه مستعملا (بمن التفضيلية) لانه اذا اتصل افعال بمن فقد غيبت عن افعال الاسمي
 الذي لا وصفية فيه اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو الوصف فيكون غير
 منصرف في الاحوال كلها للوزن والوصف او الوزن والعلم (اعتبارا للوصفية
 الاصلية) متعلق بالاعتبار (اي انما خالف سبويه الاختفص) في انصراف
 نحو اخرج علما اذا نكر لا اجل اعتباره اي اعتبار سبويه الوصفية الاصلية
 المصدر جار لفاعله ونائب لمفعوله وفي هذا التفسير إشارة الى ان انتصاب قوله
 اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون
 مصدرا او فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنته في الوجود وههنا كذلك (بعد
 التكثير) ظرف لاعتبار فانه لما زالت العلمية لما نفع لاعتبار الوصفية لان العلمية

للخصوص والوصفية للعموم (بالتذكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية) الزائدة
 بالعلمية (فاعتبرها) أي فاعتبر سببويه الوصفية لزوال المانع (وجعله) أي فحسب
 آخر (غير منصرف للوصفية الأصلية وسبب آخر كوزن الفصل) في نحو آخر
 (والالف والنون المزيدين) في نحو سكران يعني أن في نحو آخر ثلاثة أحوال
 حال التذكير أولاً فإنه غير منصرف للوزن والوصف الحالى اتفاقاً وحال العلمية
 تأسيلاً فإنه أيضاً غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال لتذكير ثالثاً بعد العلمية
 فإنه غير منصرف عند سببويه للوزن والوصف الأصلي وأما عند الأخفش
 فيصرف على ما سبأ في (فإن قلت كان) مخففة من أن المفتوحة المسددة واسمها
 ضمير الشأن المحذوف وجوباً أي كإثباته (لأمانع من اعتبار الوصفية الأصلية) بعد
 التذكير هذا هو المشبه به (لأباحت على اعتبارها) هذا هو المنسب تقديره فإن قلت
 لأباحت ههنا بعد التذكير على اعتبار الوصفية لأن الأصل في الاسم الصرف كإثباته
 لأمانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية (أيضاً) أي كالأمانع من اعتبارها فلم اعتبرها
 أي فلم اعتبر سببويه الوصفية الأصلية الزائدة بعد زوال المانع وحمله غير منصرف
 للوزن والوصف الأصلي (ونذهب إلى ما هو خلاف الأصل) في الاسم للعرب
 (اعني) بما هو خلاف الأصل فيه (منع الصرف) لما سبق غير مرة أن الأصل في الاسم
 العرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الأصل (قيل) يعني اجب
 (الباحت على اعتبارها) أي على اعتبار سببويه الصفة الأصلية في نحو آخر
 بعد التذكير فالصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف (امتداع اسود وارقم)
 من الصرف اسمين للحية وأدهم اسماً للبق (مع زوال الوصفية عنهما) أي عن
 اسود وارقم (حينئذ) أي حين كونهما اسمين لهما يعني فاس سببويه اعتبار
 الوصفية في نحو آخر بعد التذكير على اعتبارها في اسود وارقم اسمين للحية لزوال
 الوصفية في كلا القسمين (وفيه بحث) أي في هذا الجواب نظر (لأن الوصفية)
 الأصلية هي سبب (لم تزل عنهما) أي عن اسود وارقم (بالكلية) لأن الوصفية
 إنما تزول عنهما بالكلية إذا جعل اسود اسماً للحية الحمراء ولرقيم إذا جعل اسماً للحية
 السوداء وليس كذلك (بل بقي فيهما) بعد التسمية (شأنية) أي رابحة (من
 الوصفية) الأصلية التي وضع اسود وارقم لها (لأن اسود اسم للحية السوداء) وهي
 نوع مما وضع له اسود لما سبق أن اسود موضوع لكل ما فيه السوداء فيدخل فيه
 الحية السوداء يعني جنسها فيكون اسماً للجنس من الاجناس التي وضع اسود لها
 (وارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض) وهي نوع مما وضع له ارقم لأن ارقم
 وضع لكل ما فيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التي وضع ارقم لها
 (وفيها) أي في سواد وارقم اللذين هما اسمان للحية (شمة) أي رابحة (من الوصفية)

فلا يلزم من اعتبار الوصفية الأصلية فيهما (أي في اسود وارقم بعدد الاسمية
 اعتبارهما) أي اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم (في احر بعد التكرير)
 وجعله غير منصرف للوزن والوصف الأصلي كما كان اسود وارقم اسمين للحمية
 غير منصرفين للوزن والوصف الأصلي (لانها) أي لان الوصفية التي في احر
 (قد زالت) بالعلمية (عنه بالكلية) فلا يقاس على اسود وارقم اسمين لها يجب بان
 هذا اذا جعل علم المير الذات المخصوصة وهي الذات الموصوفة بالحمية اما اذا جعل
 علم تلك الذات فلان لم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر لبس الان يجعل علما
 لذات متصفة بالحمية بعلاقة الجزئية كما في اسود وارقم وادهم على ماسبق فامكن
 اعتبارها في نحو احر بعد التكرير كما يمكن في اسود وارقم قال قياس صحيح (واما
 الاخفش فذهب الى انه) أي ان نحو احر (منصرف) بعد التكرير (فان الوصفية)
 في نحو احر (قد زالت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية لا يجتمعان في كلمة واحدة لما
 سيجي (و) ان (العلمية) قد زالت (بالتكرير) وهو ظاهر (والا تثل لا يعتبر من
 غير ضرورة) ولا ضرورة ههنا لان الاصل في الاسم العرب الصرف واجب
 عنه بان الساقط لما منع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق فيه) أي
 نحو احر بعد زوال الوصفية والعلمية الاولى بلثاني والثاني بالتكرير (السبب
 واحد وهو وزن الفعل) في احر (او الالف والثون) في سكر ان والسبب
 الواحد لا يمنع عمن الاسم الصرف مالم يتكرر ولان الاسم اذا كان في
 سبب واحد غير مكرر يتم ايل الى جانب الاصل وهو الصرف والى جانب الفرع
 وهو علم الصرف فيؤخذ به الاصل لاصلاته فانصرف (وهذا القول) أي
 قول الاخفش (اظهر) من قول سيبويه قد سبق وجه الاظهرية وقال الخثي
 والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال في كتابه الاوسط ان خلافي
 في نحو احر انما هو مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف (ولما اعتبر
 سيبويه الوصف الأصلي) في نحو احر (بعد التكرير) اشار السارح بهذا الى
 ان قول المصنف ولا يلزمه جواب السؤال ورد من قبل الاخفش سيبويه
 على ان يكون الواو فيه للاستيف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية
 لان الزائل لما منع يجوز ان يعتبر عند زوال ذلك لما منع (لزمه) أي لزم سيبويه
 (ان يعتبره) أي ان يعتبر الوصف الأصلي (في حال العلمية) يعني عند قبلم
 المانع وهو العلمية (ايضا) أي كما اعتبره عند زوال المانع (فيتنح نحو حاتم من
 الصرف للوصف الأصلي والعلمية) يعني فيحصل عند سيبويه نحو حاتم غير
 منصرف للصفة الأصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز
 ان يعتبر وان كان مع قبلم المانع لان المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل لذات

الوصف فيحوز ان يعتبر الوصف الاصلى لاصلته مع العلمية عنده (فاجاب المصنف عنه) اى عن هذا اللزوم من جانب سبويه (بقوله) (ولا يلزمه) من الازم اول اللزوم المناسب لقول السارح لزومه الثاني (اى ولا يلزم سبويه من اعتباره اى اعتبار سبويه الوصفة الاصلية) الزائدة بالعلمية (بعد التكرير فى مثل اجر علما) (باب حاتم) يارفع لانه فاعل ولا يلزمه يعنى فرق بين باب حاتم وباب اجر فى هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود فى الحال فى باب حاتم والمانع اذا كان موجود الاسيل الى اعتبار المنوع وغير موجود فى باب اجر بل زائل بالتكثير والمانع اذا زل يحوز ان يعتبر المنوع واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم بحتم من باب نصر (اى كل علم) تفسير للباب لان هذا الحكم ليس يختص بحاتم (كان الاصل وصفا) بان كان فى الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول مثل محمد او الصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرها مما كان فى الاصل صفة ثم جعل علما (مع بقاء العلمية) المانعة للوقف (بان اعتبر) سبويه متعلق بقوله ولا يلزمه (فيه) اى فى باب حاتم ايضا) اى كما اعتبرها فى باب اجر (لوصفة الاصلية وحكم) سبويه (بمع صرفه) اى صرف باب حاتم (للعلمية والوصفة الاصلية) يعنى يجعل باب حاتم (ايضا غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحال لما يلزم) تعليل لقوله ولا يلزمه وهو من لا روم ههنا لان الزم على ما يمتحن اى لمسه وما منع يوحد (فى باب حاتم على تقدير معه من لصرف) اى على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف (من اعتبار المتضادين) بسان ما فى لما (يعنى) المراد من المتضادين (لوصفة والعلمية فان العلم المنصوص) اى لشخص متعين مخصوص بحيث لا يطلق على غيره بوضع واحد (ولو وصف للعموم) يعنى ان الوصف علم لكل ما فيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثلا ان اجر عام لكل ما فيه الحمرة ذى روح لوجود او اسنان او غيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان فى محل واحد (فى حكم واحد) متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول السارح (وهو) اى الحكم (منع صرف لفظ واحد) حيث جعل لو حد صفة اللفظ واعتبار المتضادين فى منع صرف لفظ واحد لكونه غير جازم مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلى واعلم الحال فلا يلزم سبويه من اعتبار الوصفة فى باب اجر اعتبارها فى باب حاتم حتى يرد عليه ماورد (بخلاف ما) مصدرية (ان) طرفية زمانية (اعتبرت) مبنى للمفعول (لوصفة الاصلية) بالرفع لانه نائبه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفة الاصلية (مع سبب آخر) وهو

وزن الفعل (كما) اعتبرت (في اسود وارقم) اسمين للحمية فإنه لا مانع من اعتبارها
لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجمع مع الوصفية سواء كانت
زائلة او لا مثل اسود واحمر (فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة)
الموجودة حيث لم تكن زائلة (والعلمية لابين الوصفية الاصلية لزائلة والعلمية)
مثل حاتم علما لان الزائلا لا يكون مضادا للتأنيث (فلو اعتبرت) معنى للفصول
(الوصفية الاصلية) الزائلة (او العلمية في منع صرف مثل حاتم) متعلق باعتبرت
(لا يلزم اجتماع المتضادين) في باب حاتم لان الوصف في الاصل والعلم في الحال
لا يجمعان اصلا فالستحيل اجتماع الضدين لا اعتبارهما (قلنا تقدير احد
الضدين) اى اعتبار وجوده وجعله في حكم الموجود (بعد زواله مع ضد آخر)
اى مع ضده (في حكم واحد) اى في منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) تلك
التقدير (من قبيل اجتماع المتضادين) لان احد الضدين اذا كان مقدرا والاخر
موجود الا يلزم اجتماع الضدين (لكنه شبه به) الا انه يشبه اجتماعهما
(فاعتبارهما معا) وان لم يكن مستحيلا لكنه (غير مستحسن) فينبغي للعاقل
ان يفرز عن كلام غير مستحسن كما يفرز عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم
المعرب الذى فيه سببان من الاسباب او واحد مكرر ينسج منه الجر والتشوين
اراد ان يبين ان الجر لا يمنع منه في بعض الاحوال وان كان التشوين ينسج في جميع
الاحوال فقال (وجمع الباب) (اى جميع باب غير المنصرف) سواء كان علم
الانصراف بوجود سببين او واحد مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة اولا (باللام)
متعلق بقوله بنجر قدم عليه ثلاثا الى الجرار ان (اى بدخول لم التعريف عليه)
اى على الاسم الغير المنصرف اشارة بالتفسير في الموضعين الى كون اللام للعهد
الخارجى (او الاضافة) (اى اضافة الاسم) الغير المنصرف (الى غيره)
(بنجر) (اى يصير ذلك الاسم الغير المنصرف (مجرورا) (بالكسر)
منطلق بنجر (اى بصورة الكسر) لان الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل
الانجراره فلا بد من حذف مضاف او تجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة
الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين
ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول المصنف بالكسرة بالتاء
لعلم اختصا صها بالبناء (لفظا) مثل بالاجر وعمر كم (او تقدير) مثل بالحلى
وحبلى النساء (وانما لم يكتب) المصنف في بيان هذه القاعدة (بقوله بنجر)
لان معناه على ما صير مجرورا (لان الانجرار قد يكون بالفتح) كما سبق ان
انجرار غير المنصرف بالفتح ولو اكنى به لم يعلم ان انجراره ههنا بالفتح او الكسر
مع ان المقصود هو الثاني ولذا صرح به ليكون ادل على المقصود (ولا) اى

ولم يكتف ايضا (بان يقول ينكسر) اختصارا (لان الكسر يطلق على الحركات البناءية ايضا) كما يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكنى بقوله ينكسر توهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه اوضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى في هذه الحالة (وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة) اى حالة اضافته الى غيره اوحالة دخول اللام عليه (منصرف اوغير منصرف فنههم) اى فبعض النحاة (من ذهب الى انه) اى الى ان هذا الاسم في هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت الملتان فيه بعد هذه الحالة اوزالتا عنه اوقبت احديهما اوزالت الاخرى (لان عدم انصرافه) اذا كان فيه سيبان اوسبب مكرر (انما كان لمسابهة الفعل) في الاحتياج والفرعية (فلما ضعفت هذه المسابهة) اى مسابهة الاسم الغير المنصرف الفعل (بدخول ما هو من خواص الاسم) اى بسبب دخول ما يخص بالاسمية وتحققها (اعنى اللام او الاضافة) على ما سبق ان دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم (قويت جهة) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود علامة الشئ فيه يدل على تحققه (فراجع) هذا الاسم (الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر) اى الجزل والمانع من دخولها وهو للمسابهة وجواز اجتماعها مع اللام والاضافة (دون التنوين) يعنى لم يدخله التنوين (لانه) اى لان التنوين (لا يجتمع مع اللام والاضافة) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لا يجتمع مع اللام لان اللام وضع تعريف ما دخله والتنوين لتكثيره ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والافتراق فبين الاضافة واللام وبين التنوين منافاة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التنوين (ومنهم ذهب الى انه) فى هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعنى فى الاحوال الثلاثة التى مرت آنفا (والممنوع من غير منصرف) لاجل وجود الملتين او العلة المكررة فيه (بالامالة هو التنوين) لان التنوين لا يدخل الفعل اصلا حقيقة اوحكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا ومثل قولك قل الحق واضربين فكان التنوين مقصودا بالمانع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر) من غير المنصرف (انما هو تبعية التنوين) لاستراكما فى الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث) للمكان يعنى واى مكان (ضعفت) فيه (مسابهة) اى مسابهة غير المنصرف (للفعل) بدخول ما هو من خواص الاسم (لم تؤتى) اى المسابهة (الافى سقوط التنوين) لكونه مقصودا بالمانع فسقط (دون تابعه الذى هو الكسر) لان الشئ اذا ضعف فمحصر تأثيره فيما هو

المقصود ولم يتجاوز الى غيره (فصاد الكسر) الممنوع لاجل المشابهة القوية حين ضعفت (الى حاله) لعدم المؤثر في سقوطه فبقى على حاله الاول (وسقوطه) اى وسقوط التنوين من ذلك الاسم في هذه الحالة (لامتناعه من الصرف) اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف في هذه الحالة اذا كانت العلتان باقيتين او الواحدة المكررة باقية فسلم واما اذا زالتا معا او زالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلا سبب اوسع سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع) دخول (اللام او الاضافة) يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافة وكذا العلة الواحدة المكررة مثل اجر وجرأ ومساجد ومصاييح وثلاث ومثلث وغيرهما من العلل التي يجوز جمعها مع اللام او الاضافة (كان الاسم غير منصرف) وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق من كونه منصرفا مطلقا او غير منصرف مطلقا (وان زالتا معا) اى زالت العلتان بدخول اللام عليه او اضافته الى غيره حيث لا يجوز اجتماعهما باحديهما (او زالت احديهما) اى احدى العلتين حيث لا يجوز جمعهما مع احدهما (كان) الاسم (منصرفا) فدخله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة لما سبق (ويبان ذلك) اى ويبان المذهب الثالث (ان العلية تزول بدخول اللام) لما سبق ان اللام وضع لتعريف مادخله فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ما هو معرفة بلى طريق كان (والاضافة) لان المراد بالاضافة ههنا الامتصاصية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ما سبقت (فان كانت العلية شرطا للسبب الآخر) كما في الاسباب الاربعة المذكورة فيما سبق (زالتا) اى العلتان (معاً) باللام او الاضافة لان العلية زالت باللام او الاضافة وزالت ايضا بزوالها السبب الذي جعلت هي شرطه فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخله التنوين لما مر غير مرة (كما في ابراهيم) وطلحة وزينب ويطلب وعمران (وان لم تكن) العلية (شرطا) له بل اثر فيه بلا شرط) كما في احد) وشمر وزفر وعمر (زالت احديهما) فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله الكسر ايضا دون التنوين (ولم يكن هناك) اى في الاسم الغير المنصرف (علية) بل كان غير منصرف بدون العلية امام سيبين (كما في اجر) وثلاث وجع (بقيت العلتان على حالهما) واما مع سبب واحد كجرأ واساور واتاعيم فكان الاسم في هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين لوعلة واحدة مكررة فتح منه التنوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق (وهذا

القول النسب) من القولين الاولين (بما عرف به المصنف غير المنصرف) وهو
 ما فيه عاشران من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما واعلم ان غير المنصرف في هذه
 الحالة منصرف او غير منصرف مما لا فائدة فيه ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى
 فيه بقوله يجر بالمتكسر ولا فرغ من بيان غير المنصرف اجالا وتفصيلا
 شرع في بيان محل الاعراب وهي ثلاثة فقال * المرفوعات * قدمها
 على اخويها لان المرفوع هو اعمدة في الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك
 ولان علامته وهي الصمة اقوى العلامات ولو لو والالف وان كانتا علامتين
 ايضا لكنهما فرعان من الصمة وهي المتصلة وتما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل
 لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل فزال ذلك
 لوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد وبه على ان المعرف جنس المرفوع لا نوعه
 تدبر وجمع لغويهما وفي لجزوات على حقيقة وفي المصوبات مستعار عن
 الكسرة وهي اما مرفوعة * تبدأ خبره قوله هو ما شغل الخ وخبرها محذوف
 تقديره مرفوعات ما ذكره اى من انواع محال افعراب او انها موقوفة لا محل لها
 منه وهو اصواب يعرف بالناسل (جمع المرفوع) خبر مبتدأ محذوف تقديره هي
 (لا مرفوعة) وان كان المبتدأ بحسب الظاهر هكذا (لان موصوفه الاسم)
 لان المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره
 الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعي موصوفا (وهو) اى اسم (مذكر لا يعقل)
 لان العقل لا يكون في ذوى العقول وهم نوع الانسان واللائحة وكذا والجن
 (ويجمع) مبنى للمفعول (هذا الجمع) منصوب بترفع المرفوع منه اختصارا
 تقديره على هذا الجمع (مطردا) عبر عن نسبة الجمع الى الصفة قدم ليكون قريبا
 لعملة ونبيها على ان التمييز عن النسبة يتوسع بين المنسبين ون كان في تقديره
 على عامته خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهي على وزن علة
 لا على وزن ديمة (لنذكر لنى لا يعقل) لان غير العاقل لعصوره جار مجرى
 المؤن (كالمصافات) جمع صافن وهو من الخيل الذى يقوم على طرف اخاف
 من بد اورجل او يضع لبال لا آخر على ارض لغاية جوده وهو من الصفات
 المحسوسة في الخيل لا يكاد يوجد الا في امرب الخيل (البكور) على وزن فاعول
 جمع ذكر وهو لفعل من حيوان مضافا كقرن وقرن (من الخيل) يطلق على
 الفرس ذكر اكان اوانثى (وجمال) جمع جمل وهو الذكر من ذبل (سبحلات)
 جمع سبحل على وزن فاعل بمعنى السمين الطويل القليل وهو محمود في الابل
 يدل عليه قوله (اى ضخمت) جمع ضخم بالضاد والخاء المجتمعتين وهو الخيل
 (وكالابل الخيليات) اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف لما قبله وكالجمال

الرافعات والبيوت المتهدمات الى غير ذلك (هو) (اي المرفوع الدال عليه
 المرفوعات) لان المفرد داخل في الجمع فكل من رجع سابقا معنى مثل اعدلوا
 هو اقرب للتقوى الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير باعتبار
 الخبر اعني ما على عكس من كانت (لان التعريف) اللام متعلق بالتفسير تقديره
 واتم افسرناه هكذا لان الخ (انما يكون للماهية) وهي والحقيقة والجنس بمعنى
 واحد وهي لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان
 (للافراد) كزيد ورجل (ما شتمل) (اي اسم اشتمل) فيه اشارة الى ان ما موصوفة
 لان التوسيف بالجملة يناسب التنكير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة لان
 الموصول معرفة وكون ما موصوفة اليق ههنا من كونها موصولة لان الموصوف
 لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول (على علم الفاعلية) (اي علامة كون
 الاسم فاعلا) يسير بهذا الى ان الياء مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم
 في اللغة العلامة (وهي الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى
 وهي ايضا اقوى الحركات فالمناسب للفاعل ان يأخذ ما هو الاقوى (والواو)
 وهي ايضا اقوى الحروف (والالف) وانما جعلت علامة في التثنية لا غير لانها
 كثيرة الاستعمال والالف لكونها خفية صارت علامة له فيها وثابت عن
 الضمة (والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون) الاسم (موصوفا بها) اي يكون
 اعرابها (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (او تقديرا) كذلك (او محلا) كذلك
 نحو جاني هذا في محل الضمة وهذان في محل الالف وهؤلاء في محل الواو وفيه
 اي في قوله او محلا رد على الهنسي حيث قال والاعراب المحلى لا يشتمل عليه
 اللفظ فلا يكون نحو جاني هؤلاء مر فوعا لان الاسم اذا كان مبيا يكون اعرابه
 محلا لا غير (ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى ان معنى الرفع المحلى ان في محل)
 اي في مكان من الرفع او النصب او الجر (لو كان نصبه) اي في ذلك المكان (معرب)
 اي اسم معرب (لكان) ذلك الاسم (مر فوعا) مثل جاني هذا فله لو وقع فيه
 اسم معرب لكان مر فوعا (لفظا) مثل جاني زيد (او تقديرا) مثل جاني فتى
 فاذا كان الامر كذلك (فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى) منصوب
 لفظا بعدا لانه فعل ماض وفاعله يستتر فيه راجع الى ما اي بما جاوز الرفع المحلى
 وهو الرفع لفظا او تقديرا (وهو) اي المصنف (بحث مثلا) منصوب اما
 على المصدرية تقديره يمثل مثلا والجملة حال من فاعل يبحث او على الحالية
 بمعنى بمثلا (عن احوال الفاعل) من التقديم والتأخير وغيرهما (اذا
 كان) ظرف للبحث (مضرا متصلا) والمضمر مطلقا لا يكون الا مبنيا
 واعراب المبنى انما يكون في محله (كاسمي) في بحث وجوب التقديم والتأخير
 ولما فرغ من تعريف المرفوع شرع في بيان اتواعه وقدم ما هو الاصل منه

فصل (ثاني) الفاعل تفصيل ومن للتبعض (أي من المرفوع) يرجعه توافق
 الضميرين المرفوع البارز والمجرور في المرجع والتقسيم أيضا لأن المقسم هو المرفوع
 (أو ما اشتمل على علم الفاعلية) يرجع هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المستكن
 والمجرور في المرجع وتوافقه أيضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع
 (لفاعل) مبتدأ وقوله فيه خبر مقدم أو خبر وقوله فيه مبتدأ لأن من للتبعض
 تذكيره فمفعله الفاعل وهذا أول لكون الأصل في المبتدأ لتقديم على ما سألني (وإنما
 قدمه لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور لأنه جزء الجملة لفعلية التي هي أصل الجمل)
 لأن لفعل هو الأصل في العمل والاسناد والأخبار لا تعلم وضعه وحذوه يحتاج
 دائما إلى الفاعل بخلاف غيره (ولأن عامله أقوى) لأنه لا يفتى يعرف باللفظ والقلب
 كالفاعل وماسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن آثار قوة العامل
 اللفظي أن يغلب على عامل المبتدأ وينسخه (من عامل المبتدأ) لأنه يعرف
 بالقلب ففقد وزن رافع أفعال لا ينسخ بالواسخ ولأنه أسد في باب التركيب حيث
 لا يجوز حذفه ببدل منه (وقل أصل المرفوعات المبتدأ لا يفتى) أي غلبا
 لأنه يجب تأخيرها في بعض المواضع لأمراض وسببي تعصبه (على ما هو الأصل
 في المسند إليه وهو لتقديم) وسأرى وجهه (بخلاف الفاعل) قلنا لفاعل
 وإن كان مسدا إليه كالمبتدأ وحقه لتقديم أيضا لكنه لما كان معمولا لعامل
 لفظي وهو لفعل لذى هو أقوى في العمل لما سبق زمن تأخير عنه ولئلا يلتبس
 بالمبتدأ إذا قدم (ولأنه يحكم عليه بكل حكم جامد) ولو كان مأولا مثل زيد
 أبوك في أويل مريك (ومستق) مثل زيد مأم ولأنه يحكم عليه بأحكام
 متعددة في تركيب واحد ولفاعل ليس كذلك فإنه لا يحكم عليه إلا بحكم واحد
 وفيه نظر (فكان) المبتدأ (قوى) لأن كثرة الحكم على شيء تقيد قوته
 (بخلاف الفاعل فإنه لا يحكم عليه إلا بالمتق) لأن لفاعل من صدر عنه
 الفعل ويقوم به والجامد مأم بنفسه غير صادر عن شيء فكيف يحكم به ونما حكمه
 على المبتدأ بأويل وهما أحكم لا يقبل لتأويل (وهو) (أي الفاعل) (ما)
 (أي اسم) سبق فأنه هذا التفسير (حقيقة) نصب على التميز (أو حكما)
 عطف على قوله حقيقة واللام (في ليدخل) متعلق بالتعظيم أي وإنما عمنا
 الاسم المفهوم من قوله بما يقتضي المقام أي الحقيقي والحكمي (فيه) أي في الاسم
 (مثل قولهم اعجبتني أن ضربت زيدا) لأن الفعل المصدر بأن في حكم المصدر
 في كونه فاعلا أو مفعولا أو مبدأ أو مضافا إليه أي اعجبتني ضربك زيدا (اسند
 إليه لفعل) ولم يقل أخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الأنشائي نحو
 بعث وهل ضربت زيدا ونحوهما (بالإصالة) متعلق بالاسناد (لأنه بالبنية)

واللام (في يخرج) متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة
يخرج (عن الحد توابع الفاعل) مثل الصفة والمعطوف وغيرهما قوله (وكذا)
خبر مقسم (المراد) مبتدأ (في جميع) متعلق بالمراد (حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التوابع) بدل من قوله وكذا بدل الكل والباء في قوله (بقرينة)
متعلق بالفعل المقدر تقديره على ذلك اى كون غير التوابع بقرينة (ذكر التوابع
بعدها) اى بعد هذه الانواع الثلاثة (اوشبهه) معطوف على الفعل (اى
ما يشبهه) لان المصدر العامل في حكم الفعل (في العمل) او وجه الشبه لم يقل في
الاشتقاق لئلا يخرج المصدر لانه غير مشببه له ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج
الظرف لانه لا يدل على الحدث (وانما قال ذلك) اى اوشبهه (ليناول) اللام
متعلق بالقول (فاعل اسم الفاعل) مثل زيد فاتم ابوه (والصفة المشبهة) مثل زيد
حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجبني ضرب زيد عمرا (واسم الفعل) مثل
رويد زيدا وهبهات الامر (واسم التفضيل) وسبأني تفصيله (والظرف)
مثل زيد في كعبه كتاب (وقدم) عطف على قوله اسند احوال عن الفعل
بتقدير قد بالواو والضمير لان الماضي المثبت اذا جعل حالا يلزم فيه قد ظاهرة
او مقدرة وسبأني (اى الفعل اوشبهه) يشير الى ان الضمير يرجع الى احدهما على
سبيل البدل (عليه) (اى على ذلك الاسم) المعبر عنه بما (واحتزبه) اى بقوله
وقدم عليه (عن نحو زيد في ضرب) اى عن المبتدأ الذي اسند اليه الفعل
يعنى خبره جملة فعلية (لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ
اسناد اليه في الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال
والاصل وكل خبر برفع ضمير المبتدأ فزال هذا بقوله وقدم عليه (لكنه مؤخر
عنه) فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل هو الضمير
المستكن الراجع الى المبتدأ (والمراد) بقوله قسم عليه (تقديمه عليه وجوبا)
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد تقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ
ليس بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الى آخره والسلام في قوله (يخرج) متعلق
بالتقديم (عنه المبتدأ المقسم عليه خبره) مرفوع على انه فاعل لقوله المقسم
لانه وصف سبني مثل مررت برجل حسن غلامه ويقال مثل هذا صفة جرت
على غير من هي له (نحو كرم) خبر مقسم لامبتدأ لانه نكرة لانها لا تكون
مبتدأ الا بوجه التخصيص وسبأني تفصيله (من يكرمك) والموصول مع ملته
في محل الرفع مبتدأ لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تأخيره هو الاصل للشوق
السامع الى المبتدأ مثل * ثلاثة تجلو عن القلب الحزن * الله والخضراء والوجه
الحسن (فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا فالفاء

جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد وهكذا فان قلت (قد يجب تقديمه)
 عليه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا) ليتخصص به النكرة لان تقديم الخبر
 الظرف يتخصص النكرة وسيأتى تحقيقه (نحو في الدار رجل قلت المراد) بالتقديم
 (وجوب تقديم نوعه) اى نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لافرده (وليس نوع
 الخبر بما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده لامر عارض كالمثال المذكور
 (بخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل) فله يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم
 فرده لما سبق (على جهة قبالة به) (اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفصل
 او شبهه به) اى الاسم يشير الى ان الجمل طرف ستقر مع منطلقه صفة لمصدر
 محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال جهة فلان طريقته وطرقه
 والمخير انحرور في قبالة يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البديل ويجوز
 ان يجعل الجذر والمجرور اعنى على طريقة حالا من ضمير قدم اى مستعمل على
 طريقة اى آخره وفيه نظر (وطريقة قبلة به ان يكون على صيغة المعلوم)
 اى ذلك علامتها (او على ما في حكمهما) اى ذلك من لوزمها لان القبيل
 نبوت وجود الامر وتوصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة
 المعلوم او ما في حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد
 لانه لا يعمى المجهول من الفعل اللازم (كاسم لفاعل والصفة المنبهة) مثال
 لما في حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى فاعل مقدما عليه كالفعل كان
 في حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون
 المجهول لانه يسند الى نائبه (واحتز بهذا لقيد) اى بقوله على جهة قبالة به
 (عن مفعول ما لم يسم فاعله) اى عن فعل او شبهه فعل لم يسند الى فاعله بل
 الى نائبه ~~مفعول~~ المجهول واسم المفعول (كزيد في ضرب زيد على صيغة
 المجهول) لاهل صيغة المعلوم (فلا احتياج الى هذا القيد) اى لقيد المذكور
 انما هو على مذهب من لم يجعله اى نائب الفاعل (داخلا في الفاعل
 كالمصنف مثلا واما على مذهب الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد
 تقديره واما فلا حاجة الى آخره قدم ثلاثا يتولى بين طرفي الشرط والجار
 مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اى مفعول ما لم يسم فاعله (داخلا
 فيه) اى في الفاعل (كصاحب الفصل) حينئذ الفاعل هو ما كان المسند اليه
 من فعل او شبهه مقدما عليه ابدا ومعه السيخ عبد القاهر واكثر البصريين حيث
 جملوه فاعلا فلا يحتز عنه عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان
 لا يقيد به) وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال به في اصطلاح لغة فاعل
 ولا وليس خلافا مضويا فصد المصنف لا يقال وعندهم يقال (مثل)

اما مرفوع على له خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مثل او منصوب على انه
 مفعول به لفعل تقديره امثل (مثل) (زيد) اتى به لصرح ما به المقصود من المثال
 وبين (في) (قام زيد) الجار والمجرور صفة لزيد اى الكائن فيه (فهذا) اى هذا
 القول (مثال لما اسند اليه الفعل) وصرح فيه (و) (مثل ابوه في) (زيد قائم
 ابوه) وانما اتى بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معندا عليه لانه لا يعمل بدون
 الاعتماد وسأقضي تفصيله (فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل) ولكنه ليس
 بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ وقائم خبرا مقديما عليه ولوقال زيد
 قائم ابواه او أبلغه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختيار الافراد اختصارا ولان
 المتأقنة في المثال ليست من دأب المحصلين (والاصل) (في الفاعل) لما فرغ
 من تعريف الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو
 في اللغة ما يبنى عليه الشئ وفي العرف قاعدة كلية تضمن ما تحتها من
 الجزئيات والمراد ههنا ما ذكره الشلوح بقوله اى ما يبنى الى آخره قبل ولوقال
 والاولى مكان والاصل لكان اخصر واوضح واحسن لمرآة الاشتقاق
 يعنى مطابقة الاولى وان يليه اجيب بان الاولوية تحتمل ان تكون عارضة
 لا بحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال في الاصل ولذلك اختاره (اى
 ما يبنى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) لان عند المانع يخرج عنه
 ويجب السؤل اولا (ان يلى الفعل) (المسند اليه) اشيرا الى ان اللام في الفعل
 للعهد الحارصى مثل جافى رجل واكرمت الرجل (اى يكون بعده من غير
 ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته) اى معمولات الفعل هذا لتفسير معنى الولي
 لان مضاه القرب يقال وليه قربه يعنى يليه حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما
 كالفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده اذ هو خلاف الاصل
 (لانه) اى الفاعل (كأجزاء من الفعل) حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل
 الظاهر قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) تعليل للجبرية (ويدل على ذلك) اى
 كونه كالأجزاء منه عند العرب لتلك اى لشدة (اسكان اللام في ضربت) اى في الفعل
 الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لانه اورد على سبيل التمثيل وقوله
 (لانه لدفع توالي اربع حركات) تعليل للاسكان (فيما هو) ظرف للتوالي (بمرتلة كلمة
 واحدة) لانه لا يملأ واجب اسكان احد الحروف الاربعة في الفعل الرباعى لانه لما استغفل
 يكون حروفه اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاستغفال وجب اسكان
 احدها لدفعه ولزم اسكان احد حروف ما هو بمرتلة كالتال المذكور (فلذلك)
 الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل في الفاعل الولي واللام تعليل ومتعلق
 بالفعلين اعنى جاز وامتنع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة للبعيد

(الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على ما روي معمولات الفعل) سواء كانت اصولا
 كالفاعل الخمسة او فروعا كالمفعول السبع (جاز ضرب غلامه) بالنصب
 على انه مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بتقدير
 مضاف مرفوع محلا على انه فاعل جاز اي تركيب ضرب غلامه زيد قوله
 (انقسم) لتعليل المجاوز وتنطق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع
 الضمير وهو) اي المرجع (زيد) لاتماثل واصله ان يلى الفعل لفظا (رتبة)
 منصوب على التمييز لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا او رتبة او كليهما معا
 اذا كان الامر كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر) حال كونه (مطلقا يلى)
 يلزم (لفظا فقط) وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انه مبني على السكون والقاء
 جواب شرط محذوف يعني اذا سكت الزوم لفظا فانه عن الزوم رتبة
 (وذلك) اي لزوم الاضمار قبل لذكر لفظا فقط (جاز) كما جاز ضل سبق مر جمعه
 لفظا ورتبة (وامتنع ضرب غلامه) بارفع لانه فاعل (زيدا) منصوب لكونه
 مفعولا (لتاخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة)
 تمييزان عن سببه التأخر (فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اي
 الاضمار المذكور (غير جار) لكونه محللا للوضع ضمير الغائب وسبب نصبه
 قوله (خلافا) منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام في
 (للاختصاص) متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا لان المخالف هذان
 لا الجمهور (وابن جني) بسكون الياء وتثنية النون كنية الامام ابي القح
 عثمان بن جني ونقل عن سيبويه ان جني معرب كني وليس الياء للنسبة
 (وستدعها) اي دليلهما (في ذلك) اي في الجواز (قول الشاعر جزى ربه)
 وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى لانه الموافق
 للعرف من حواله الرجل السي الى ربه لان الرب هو المبدأ للرجل فاذا انقسم
 للمظلوم منه يكون اسد عليه وعن في قوله (عني) ههنا للبدل تقديره بدلا عني
 ونائباً (عدي بن حاتم جراه) منصوب بترع الحافض اي كبراه وهو مصدر
 مضاف الى المفعول وهو (الصكلا ب) جمع كلب المراد منها اشراذ الناس
 او حقيقتهم وجرأؤها القل هدرا (العاويلت) جمع عاوى وهو الصباح يقال
 عوى الكلب يعوى من باب رمى صاح وهو ما لبس بكلب صيد ولا حث
 ولاه نفع الا العواء او يروي العاديات جمع العادى بالبدال المهملة وهو الصدو
 والاول البق بالمقلم (وقد فعل) اي فعل الله ذلك واباب مسئلتى قبل المقصود
 منه اظهار الرضا فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصور
 اياه وربما يجبل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي (واجب عنه) اي عن

سندهما (بان هذا) اى قول الساهر (للضرورة) اى لضرورة وزن الشعر
انلوقيل جرى على بن حاتم حتى ربه لاختل الوزن ولوقوع الفصل الكثير
بين الفعل والفاعل وهو نادر (والمراد علم حوازه في سعة الكلام) والاضمار
المذكور ليس بموجود فيه (وبانه لانسم ان الضمير يرجع الى على بل الى
المصدر الذى يدل عليه الفعل) مثل اعملوا هو اقرب وقد مر تحقيقه ومثل
قولك من صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه
الفصل اعني صدق (اى جرى رب الجراء) حينئذ لا يكون فيه محذور ويكون
الرب بمعنى الصاحب اى صاحب الجراء قوله (واذا اتى الاعراب) شروع
فيما يعرض للفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على
المفعول بعد ان كان جائزا للتأخير فيه (الدال) السلام في الاعراب للعهد
الخارجى (على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول) البناء في قوله (بالوضع)
متعلق بالدال لان المراد بهما الدلالة الوضعية لا الضير (لفظا) منصوب على التمييز
عن نسبة الفعل الى الفاعل واحتراز عن التقدير اى اتى لفظ الاعراب
لاتقديره (فيهما) (اى فى الفاعل المتقدم ذكره) مر فروع (صريحها) تمييز
من قوله فاعل (وفى ضمن الامثلة) معطوف على قوله صريحها لان
فى التمييز معنى القرينة (والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة) لا صريحها لانه
لم يذكر المفعول صريحها (والقرينة) معطوف على الاعراب (اى الامر الدال
عليها بالوضع) لان القرينة ما يكون علامة على الشئ من غير وضع (ان لم يعهد)
مبنى للمفعول وقوله (ان يطلق) مبنى للمفعول ايضا نائب لقوله لم يعهد والجار
حينئذ فى قوله (على ما وضع) متعلق بقوله ان يطلق (بلاء شئ) قوله (انه)
الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة دالة) خبر ان (عليه) الضمير راجع
الى الشئ نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود وان الرفع مثلا قرينة للفاعل بل
المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك (فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه)
يعنى ان ذكر الاعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندي حيث قال
وكان يكفيه اى المصنف ان يقول اذا انتفت القرينة اذا الاعراب من القرائن
الهم الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى
قرينة ولو سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقم اللبس اوقال والاوضح
ان يقول اذا خيف اللبس يكفى لما عرفت قوله (اذا القرينة شاملة له) تعليل
لكون الاعراب مستغنى عنه لالعدم الوجود كما هو المتبادر (وهي) اى القرينة
(اما الغنية) اى تكون معروفة بالتلفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كاء
التأنيث (محسوزت موسى حبلى اومضويدة) يعنى تعرف بملاحظة العقل

من غير مixel اللفظ فيها مثل استخلف المرتضى المصطفى عليه السلام و (نحو)
اكل الكمثرى يحيى لان احدهما لم يصلح للفاعل (او كان) معطوف على
النسب (الفاعل) (مضمر متصلا) (بالفعل) او شبهه (بارزا) بدل من الخبر
بدل البعض (كضربت زيدا او مستكنا كزيت ضرب غلامه وسواء كان المفعول
اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضرا منفصلا مثل ما ضربت الا اياك او متصلا
كضربتك والباء في قوله (بشروط) متعلق بالجزاء المقدّر تقديره وجب تقديم
الفاعل على المفعول بشروط ان يكون المفعول متأخرا عن الفاعل) فيه رد على
صاحب الوافية حيث قال وما ذكره يسئل بمثل قولنا زيدا ضربت واللام في قوله
(ثلا) متعلق بالشروط (يتقضى) اى ما ذكره المصنف (بمثل) قولنا (زيدا
ضربت) يعنى بمثل تقدم فيه المفعول على الفعل طاهرا كان او مضرا منفصلا
مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظاهر ولكونه نادرا
لم يلتفت اليه المصنف (او وقع مفعوله) (اى مفعول الفاعل) معطوف على
احد الشرطين الاول لاصلاته والثاني لقربه (بعد الا) ظرف لوقع والباء
في قوله (بشروط) كالباء السابقة (توسطها) اى كلمة الا بينهما اى بين
الفاعل والمفعول (في صورة التقديم والتأخير) يعنى في صورة التقديم الفاعل
وتأخير المفعول وفائدة هذا القيد سيجي قريبا (نحو ما ضرب زيد الاعمر)
(او) (بعد) (مناها) اى معنى الا وهو التحصار ما قبلها فيما بعدها (نحو)
انما ضرب زيد عمرا) (وجب تقديمه) جزاء قوله اتنى او كان او وقع او بعد
مناها واياها كان جزاء السابقة محذوف اما كونه جزاء الاول فلا صلته
وتقدمه واما الثاني فلغيره (اى تقديم الفاعل على المفعول في جمع هذه
الصور) الرابع والجار في قوله (اما في صورة) متعلق بمحذوف واما التفصيل
تقديره اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول في صورة (انتفاء الاعراب فيهما)
اى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول (والقرينة) الدالة عليهما لفظية
كانت او معنوية (فلتحرز عن الالتباس) يعنى لو لم يجب تقديمه عليه فيهما
لم يعلم يقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا والثاني لجواز تأخيره
ايضا فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (في صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلنفاة الاتصال الانفصال) المصدر مضاف الى
فاعله وناسب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لما سبق وامتناع وقوع كلمة
اخرى بين اجزاء كلمة (واما في صورة) وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها
بينهما في صورتى التقديم والتأخير فتلا ينقلب المحصر المطلوب) يعنى التحصار
الفاعل والمفعول (فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الاعمر) يعنى

في صورة تقدم الفاعل أو تأخر المفعول وتوسط الا بينهما (انحصار ضاربية زيد في عمرو) لان الاصل في الانحصار انحصار ما قبلها فيما بعدها وقوله (مع) متعلق بالخبر اى مصاحبا وملا بسامع (جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص آخر) يعنى ان الانحصار في الفاعل دون المفعول يعنى لبس زيد ضارب بالاحد الآخر واما مضروبة عمرو في زيد فعلى الاحتمال (والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد) يعنى في صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطها بينهما (انحصار مضروبة عمرو في زيد) وضاربية زيد بالقياس على الاحتمال (مع جواز ان يكون زيد ضارب بالشخص آخر) يعنى يصح ان يكون زيد ضارب بالغير عمرو ايضا لعدم الحصر فيه (فلو انقلب احدهما بالآخر) بتقديم المفعول على الفاعل في الصورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول في الصورة الثانية (انقلب الحصر المطلوب) لان تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الاولى والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية لئلا يتقلب الحصر المطلوب في كل واحد منهما (وانما قلنا بشرط توسطها) اى الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (في صورتى التقديم والتأخير لانه) اى الحال واللسان (لوقدم المفعول على الفاعل) في الصورة الاولى حال كونه تقديم المفعول مصاحبا (مع الاقبال) في مثاله (ما ضرب الاعمر زيد) لحصل فيه معنيين الظاهر وغير الظاهر ففصل السارح هذين المعنيين فقال (فالظاهر ان مضاه) اى معنى هذا القول (انحصار ضاربية زيد في عمرو) يعنى انحصار صفة الفاعل في المفعول (اذا الحصر) اى المحصورة (انما هو فيما يلى الا) سواء قدم او اخر (فلا يتقلب الحصر المطلوب) يعنى لا يتغير المعنى الاول لان تغييره انما يكون اذا قدم المفعول بدون الاوهنا قدم المفعول مع الا (فلا يجب تقديم الفاعل) لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلغظ كيف ما كان قوله (لكن لم يستحسنه بعضهم) استدراك من قوله فلا يتقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المفعول على الفاعل قليل الدور (لانه من قليل قصر الصفة على الموصوف قليل تمامها) لان الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المسند الى زيد لا مطلقا فلا بد من تقديم الفاعل لثم تلك الصفة لان تمامها لا يكون الا بالفاعل (وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا) اى انحصار ضاربية زيد في عمرو (لاحتمال ان يكون مضاه) اى معنى ما ضرب الاعمر زيد هكنا نحو (ما ضرب احدا احدا الاعمر زيد) وهذا المعنى ظاهر لان استثناء شبتين باداة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين لضعف الاداة اذ الاصل فيها الا وهى حرف فلا يستثنى بها شبتان

لاهلى وحده البذل ولاعلى غيره (فيفيد) هذا المعنى الضير الظاهر (اختصار
 صفة كل منهما) اى من الضاعل والمفعول (فى الآخر) يعنى يفيد اختصار
 ضارية الفاعل فى المفعول ومضروبة المفعول فى الضاعل (وهو) اى هذا المعنى
 (ايضا) مصدر آض يبيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بمفعول
 واجب الخنف سماعا مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا
 والجملة حال (خلاف المقصود) لان المقصود اختصار صفة احدهما فى الآخر
 وهو على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب الازيد ولا مضروب
 الاكثر وضارية هذا مقصورة على هذا ومضروبة هذا مقصورة على ذلك
 وهو عين خلاف المقصود (واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول
 بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير) كما ان الحصر فى الا فيما يليها
 وما يليها لا يكون الاجزا اخيرا حقيقة او حكما فكذا هذا لان معنى انما ضرب
 زيد عمر اما ضرب زيد العمر (فلو اخر الضاعل انقلب المعنى) كما انقلب فى الا
 حال كونها متوسطة بينهما (قطعا) اما منصوب على التمييز او على الحالة
 بمعنى مقلوبا او على المصدرية مثل قطع قطعا والجملة حال ولما فرغ من بيان
 الاحوال التى توجب تقديم الضاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم
 وجواز التأخير شرع فى بيان الاحوال التى توجب تأخير عنه بعد الاصل المذكور
 فقال (واذا اتصل به) (اى بالضاعل) (ضمير المفعول) يعنى ضمير يرجع الى
 المفعول (نحو ضربت زيدا) بالنصب (غلامه) بالرفع (او وقع) عطف على
 الشرط وهو قوله واذا اتصل (اى الضاعل) (بعد) طرف وقع ومضاف الى
 (الا) (المتوسط بينهما) اى بين المفعول والفاعل (فى صورتى التقديم والتأخير)
 اى صورة تقديم المفعول وتأخير الضاعل مع توسط الا بينهما (نحو ما ضرب
 عمر الازيد) بتقديم المفعول وتأخير الضاعل وتوسط الا بينهما (وفائدة هذا القيد)
 اى قيد المتوسط بينهما (مثل ما عرفت) اى الذى عرفته (آتفا) اتفاد ارجع
 منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرفته فى القسم السابق اى فى صورة تقديم
 الضاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا او معناها (او) (وقع الضاعل بعد)
 (معناها) (اى معنى انهما ضارب عمر ازيد) وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آتفا
 (او اتصل مفعوله) اى مفعول الضاعل او الفعل والاضافة لادنى ملازمة والباء فى
 قوله (بان يكون) متعلق بقوله اتصل (المفعول ضميرا متصلا بالفعل) (وهو) (اى
 الضاعل) (غير) (ضمير) (متصل به) اى سواء كان ضميرا منفصلا مثل ما ضربته الا انا
 او ظاهرا (مثل ضربك زيد) او ضربه او ضربني زيد وقوله (وجب تأخير) اى
 تأخير الضاعل جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلاث الاخر محذوف

اختصارا واوجزا لقوله او اتصل مفعوله يعني للصور الاخيرة لعدم الفصل بينهما وبجاء الصور الاولى محذوفة ايضا اختصارا وقوله عن في قوله (عن المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (في جميع هذه الصور) الاربعه متعلق بالجزاء (اما) وجوب تأخير الفاعل والمفعول (في صورة اتصال ضمير المفعول به) يعني في الصورة الاولى وقوله (ثلا) خبر مبتدأ محذوف وجواب لاما (يلزم الاختصار قبل الذكر لفظا ورتبة) كما مر وجهه ولكن ينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم (واما) وجوب تأخير عنه (في صورة وقوعه) اي الفاعل (بعدا لاو) بعد (معناها) يعني في الصورة الثانية والثالثة وقوله (فلما يتقلب الحصر المطلوب) سبق تفسيره آنفا فان مضمومية ما قبل المحصورة فيما بعدها والضرورية محتملة فلوقدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولوقدم معها الجاء المحذور المذكور في القسم الاول ~~وسكذا~~ الخلل في معناها (واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به) يعني في الصورة الاخيرة (فلما تارة) مصدر مضاف الى الفاعل (الاتصال) اي اتصال المفعول بالفعل وقوله (توسط) منصوب لانه مفعول المنافاة ومضاف الى (الفاعل) الغير المتصل وقوله (يتبدل) ظرف للتوسط والضمير راجع الى المفعول اي بين المفعول المتصل (وبين الفعل) المتصل به يعني يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزءا لفظيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر مبتدأ محذوف تقديره وهذا اي ~~يكون~~ المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف (ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا) يعني يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب حينئذ) اي حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفاعل) لكونه عمدة ومحتاجا اليه في الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه ما يكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه على الادنى (نحو ضربتك) او ضربته او ضربتني وما فرغ من احوال الفاعل اصلا وفرعا اراد ان يبين احوال عامله ذكر او حذف فاجزا او واجبا منها بقدر التقليل مع اراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره فقال (وقد) للتقليل (محذف) مبني للمفعول (الفعل) نائبه (ارافع للفاعل) يسير الى ان السلام في قوله الفعل للعهد الخارجي واللام في قوله (لقيام) للتوقيت لا التعليل اي وقت قيام قرينة لان قيام القرينة شرط لا علة كقوله تعالى اقم الصلوة للملوك الشمس اي وقت طلوعها (قرينة) (دالة صفة كاشفة) لان القرينة هي العلامة على الشيء وهي دالة على الحذف (على تعيين المحذوف) لانه لا يحذف شي من الاشياء الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جازا او واجبا (جوازا) منصوب

على المصدرية والنصب عليهما كان صفة لمصدر مخنوف يدل على هذا قوله
 (اي حذفاً جائزاً) وقوله (في) ظرف جواز اي معنى متعلقاً به (مثل) (قولك)
 كره على وجه التمثيل (زيد) بدل من القول بدل البعض والرفع محكي (اي فيما
 كان جواباً للسؤال محقق) هذا تفسير لمثل قولك واللام في قوله (لمن) متعلق
 بالقول الفنى هو في قولك ومن موصولة و (قال) جملة مع فاعله جملة فعلية صالحة
 (من) استفهامية مبتدأ و (قام) مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره
 جملة اسمية في محل النصب مقول قال (سائلاً) يريد به ان من في قوله من قام
 استفهامية (عن يقوم به القيام) اذا كان الامر كذلك يعني اذا كان الحذف
 ههنا جواز الاوجوب (فيجوز) لان المضارع المبتدأ وقع جزاء الشرط
 يجوز فيه الفاعل تركه امثال قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ومثل قوله تعالى
 ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين (ان تقول) بناء الخطاب (زيد)
 مقول ان تقول والرفع محكي والبدل في قوله (يحذف) متعلق بقوله ان تقول
 (قام اي قام زيد يجوز ان تقول قام زيد بذكره) قوله (وانما قدر الفصل
 دون الخبر) اي هذا القول رد على الرضى حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدأ
 لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال اولى وايضا فالسؤال عن القاسم لانه
 الفعل وادهم تقديم السؤال عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك
 لطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن
 الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد التقوى بتكرار الاسناد
 فلا يطابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان الخبر حينئذ
 فعل والفعل لابداه من فاعل ويكون الفصل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر
 جملة (وتقدير الفعل) بدون الفاعل (بل بذكره فاعله) ويحذف فعله (يوجب
 حذف احد جزئيهما) وهذا من باب عطف سبئين على معمول واحد واحد
 بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معمول معمولها معطوف
 معمولها تأمل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيهما (والثقل
 في الحذف اولى) لان الحذف خلاف الاصل فيكتفى فيه بادنى ما يمكن والواو
 في قوله (و) (كنا) للمصنف جئت لعطف مثال على مثال لان الحذف هناك
 بقرينة كونه جواباً للسؤال محقق وههنا بقرينة كونه جواباً لسؤال مقدر
 وليست من البيت يدل عليه قوله (يحذف الفعل جوازاً) اي حذفاً جائزاً (فيما
 كان جواباً للسؤال مقدر) كما يحذف الفعل حذفاً جائزاً فيما كان جواباً لسؤال
 محقق والجار في قوله (في نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجار في قوله
 (في مرثية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اي في قوله الكائن في مرثية بالتخفيف

على وزن محملة مصدر من رث يثري مثل رمى يرمى وتشديد الباء خطأ بالفارسية
 برمره ستايش كردن (يريد بن نهشل) يرثه اخوه ضرار بن نهشل لانه كان
 نهشل ابنان ضرار وزيديفات يزيد ورثي عليه اخوه ضرار (لييك) على
 وزن ليم وقوله على في قوله (على البناء للمفعول) ظرف مستقر حال اوصفة اى
 حال كونه كائنا على البناء او الكائن (يزيد) هو (مر فوع على انه) اى يزيد
 (مفعول مالم رسم فاعله) (ضارع) (اى عاجز وذليل) يقال ضرع فلان انا
 عجزونذ لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) اى قوله ضارع (فاعل الفاعل
 المحذوف) جواز وقوله (اى ييكه ضارع) تفسير للفعل الراجع له من يكي يكي
 والباء في قوله (بقرينة السؤال المقدر) متعلق بقوله المحذوف (وهو) السؤال
 المقدر قوله (من ييكه) اى يكي عليه اى على يزيد فاجيب بقوله ضارع اى
 يكي ضارع عليه (واما قول الشاعر) حال كونه كائنا (على رواية ليسك يزيد)
 الكائن او كائنا (على البناء للفاعل) وقوله (ونصب يزيد) عطف على قوله
 البناء للفاعل (فليس اى قوله هذا) (مما) اى الذى (نحن فيه) حتى يكون
 ضارع فاعل يكي المذكور لا المقدر واللام في قوله (لخصومة) (متعلق بضارع)
 وان لم يضمن على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمبتدأ
 وذوالحال وحرف النفي وحرف الاستفهام كونه شرط اعند البصريين لعملة لان
 الجار والمجرور يكفيه راحة من الفعل لكونه معمولا ضميفا (اى ييكه من يدل
 ويعجز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فبداشارة الى ان الاسم الفاعل
 العامل في حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف
 في قوله لخصومة والى انا لخصومة لكونها اسم جنس في معنى الجمع لان الجنس
 يشمل الافراد وان كان على سبيل البدل واللام في قوله (لانه) تعطيل لكون البكاء
 مخصوصا بالعاجز والذليل لان الجواب عن السؤال يشعر بالخصوص (كان
 ظهيرا) فاعل بمعنى الفاعل للباء لانه (العجزة) جمع عاجز كالورثة جمع وارث
 (الاذلاء) على وزن الاولياء (جمع ذليل وآخر البيت) اورده لامعالم مدح لان
 المدح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء
 لان المصراع الاول افاد كونه شجاعا والثاني سخيا (ومختبط) عطف على قوله
 ضارع (مما تطيح الطوايح) (والمختبط) بالحاء المججمة (السائل من غير وسيلة)
 اى الذى يأتيك المعروف من غير سبب يقال اختبطنى فلان انا اخذتك شبرا
 بلا وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصا بسقط ورقها (والاطاحة
 الاهلاك) يقال اطاحة اهلكه (والطوايح) بمعنى المطيحات (جمع مطيحة)
 حنف الزوائد مثل اعشب فهو عاشب وايفع فهو يافع من طاح يطوح مثل قال

يقول وقيل طاح يطعم وارى حال كون الطوايح جمع مطبحة واقعا (على
 غير القياس) لان القياس ان يجمع مطبحة على مطبخان (كلوا قح جمع ملتقحة)
 وهو الفعل من الابل (ومما يتعلق بقوله محتبط) وتعلقه بيبكه المقدر مما ياباه سليقة
 الشعر لانه لما بين سبب الضراعة وهي البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء
 ناسب ان يبين سبب الاحتياط ايضا وهوا هلاك المهلكات ماله وما يتوسل به اليه
 (وما) في قوله نما (مصدرية) تعرف بالتأمل (يعني ويكيه ايضا) اى كياكيه
 ضارع (من بسأل من غير وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله
 وناسب لمفعوله (المهلكات ماله) وقوله (وما يتوسل به الى تحصيل المال) وهو
 آلات الحرف والصنائع وغيرهما من كونه سببا لتحصيل المال المعطوف على المفعول
 وهو قوله ماله وقوله (لانه) علة لقوله ويكيه ايضا الى آخره (كان) اى يزيد
 (معطى) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول
 الثانى للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شئ سألوه من غير تخصيص شئ
 دون شئ والجار فى قوله (بفـ يروسيه) متعلق بقوله السائلين (و) قوله
 (قد يحذف) الواو للعطف (الفعل) الرفع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه
 (وجوبا) (اى حذف واجبا) يدل على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جوازا
 لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما سأتى فى الجار فى قوله (فى مثل) متعلق
 يحذف مثل (قوله تعالى) (وان احد من المشركين استجارك) معناه بلفظ رسيه
 اكر يكرى اركا فران بناء طلب دارد از تويس پناه ده توو برانا كه سنودى كلام
 اللهرا (اى فى كل موضع) تفسير لقوله فى مثل قوله لان ذكره على وجه التمثيل
 (حذف فيه) اى فى ذلك الموضع (الفعل) الرفع للفاعل (ثم فسر رفع الابهام
 الناشئ من الحذف) حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والغرض منه اى من الابهام
 اولاً ثم التفسير ثانياً احداث وقع فى النفوس لذلك البهم لان النفوس تشوق اذا
 سمعت البهم الى العلم بالمقصود منه فيكون عمله اعز والذا المتساق بعد الطلب
 اعز من المتساق بلا تعب وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ومفسرا توكيده
 ليس فى ذكره مرة (فانه لو ذكر المفسر) بفتح السين اسم مفعول من فسر
 بالتشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرهما اسم فاعل منه ايضا لانه للملم يكن
 فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتاج الى المفسر (بل
 صار) اى ما من شأنه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشا) وهو زائدة
 معينة لالفاظه وهو قسمان اما مفسد او غير مفسد لا اول مثل قوله * ولا فضل
 فيها للشجاعة والندى * وصبر الفنى لولا لقاء شعوب * والثانى فى قوله * واعلم علم
 اليوم والامس قبله * ولكننى عن علم ما فى غد عمى * وان لم يكن الزائد معينا فانه

يكون تطويلا كقول الشاعر * وقدت الاديم زاهشبه * والتي قولها كذبا ومينا *
وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف كأن (بخلاف المفسر
الذى فيه ابهام بدون حذفه) الابهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه من
معناه اللغوى او الاصطلاحى (قائه) اى الحال والشان (يجوز الجمع بينه) اى المفسر
بالفتح (وبين مفسره) بالكسر لانه لما كان ابهامه فى المعنى بدون الحذف لزم
تفسيره فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفرد (كمثلك جله فى رجل اى
زيد) لان رجلا مساجزا للاقده على كل فرد من ذكور بني آدم بلغ مبلغ الشهرة
لم يعلم متى اطلق اى فردا ريدعنه فاحتجج الى بيان ما هو المراد منه فقبيل اى زيدا
وفى الجملة مثل قطع رزقه اى مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته او بمسافرته
وانتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ما هو المراد ايضا ففسره بان يقال اى مات او انتقل
(فتقدير الآية وان استبحارك احد من المشركين استبحارك فاحد فيها) اى
فى الآية مرفوع لفظا على انه (فاعل فعل محذوف) بقرينة دالة على الحذف
وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استبحارك الثانى (وجوبا) اى حذفا واجبا
(وهو) اى الفعل المحذوف وجوبا لرفع لاحد (استبحارك الاول) صفة
(المفسر) بالفتح صفة بعد صفة (باستبحارك الثانى) صفة المفسر بالكسر
(وانما وجب حذفه) اى حذف ذلك الفعل (لان مفسره قائم مقامه) فى اداء
مؤداه (مغن عنه) لافانته ما فاده حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الشاى قوله
(ولا يجوز) الى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قبيل
حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف ولو جعل احد فيها مبتدأ لاختصاصه
بالصفة لان من فى قوله من المشركين يسلية ومن اليبانية لو كان ما قبلها نكرة
تكون صفة وههنا كذلك فتكون الآية من قبيل قوله تعالى * ولبعد مؤمن
خير من مشرك * حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز
(ان يكون احد مرفوعا بالابتداء) كما قلت (لامتناع دخول حرف الشرط على
الاسم) يعنى لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم
لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضى ان يكون ما دخله حادثا
ومتجديدا يعنى ان يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود فى الاسم
لا يميل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا
على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا (بل لا بد له من الفعل) ليدخل عليه ولما
بين حذف الفعل وحده جوازا او وجوبا بقرينة دالة عليه شرع فى ان يبين انهما
يحتجان معا بقرينة ايضا فقال (وقد يحذفان) (اى الفعل والفاعل) لا الفعل
وحده كما سبق او الفاعل وحده كما ينظر من ذكر حذف الفعل وحده قوله (معا)

حال مؤكدة لأن المية استقبلت من صيغة التثنية فأكدها به يعني بحذف الفاعل
والفاعل حال كونهما متصاحبين في الحذف وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير
متصرف في الزمان والمكان لازم النصب ويلزم اضافتها أن ذكر أحد المتصاحبين
بعدها نحو كنت مع زيد وأن ذكر قبلها يكون متونا منصوبا على الظرفية
نحو جئنا معا وقيل اتصابه على الحالية انتهى مختصرا وأشار الشارح إلى هذا
المعنى بقوله (دون الفاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف
إلى الفاعل أي حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بمصدر أي
حال كونه غير منفرد في الحذف لأن حذف الفاعل وحده جوازا ووجوبا لم يثبت
إلا إذا سد شيء مسده والجاري في قوله (في مثل) متعلق بقوله يحذفان في مثل
(نعم) حال كونه (جوابا) (لمن قال أقام زيد) (أي نعم قام زيد فحذفت
الجملة الفعلية) وهي قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله أقام زيد لأن
نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها من الكلام فإذا كان السؤال بالجملة الفعلية
يقدر بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور وإذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان
المقدر بعدها جملة اسمية كما يقال أزيد قائم فقال نعم زيد قائم (وذكر نعم
في مقامها) أي مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق أن نعم حرف تصديق
لما سبقها فتقوم مقام ما سبقها من الجملتين الفعلية والاسمية (وهذا الحذف)
أي حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما (جائز) والجار في قوله
(بقرينة السؤال) متعلق بالحذف (لا واجب لعدم قيام) مصدر مضاف إلى
الفاعل وهو قوله (ما) أي شيء أو الشيء الذي (يؤدى مؤداه) أي مؤدى
المحذوف (في مقامه) أي مقام المحذوف (كالمفسر) بالكسر لأن المفسر يقوم
مقام المفسر ويؤدى مؤداه ونفي عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثاني حسوا
كما سبق والقاء في قوله (فلنزم) تفريع لقوله لعدم قيام ما يؤدى الخ يعني حتى
يلزم (في الكلام) يعني في الجواب لو ذكر مع نعم (استدراك) بسبب ذكر المحذوف
يعني لو ذكر المحذوف كما يقال في جوله مثل نعم زيد بدكر قيام زيد مع نعم لم يلزم
شيء من كونه حسوا أو تطويلا كما لزم في الآية (وأنما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية
بأن يقال أي نعم زيد قائم) لتأكد الاستناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام
في قوله (ليكون) دالة للتقدير (الجواب مطابعا للسؤال) لأن السؤال بالجملة
الفعلية وهي قوله أقام زيد ومطابقة الجواب السؤال أمر مهم عندهم
(في كونه) أي الجواب (جملة فعلية) كالسؤال ولأن فيه تقليل الحذف وليكون
مثالا لمن نحن فيه لانا في صدد حذف الفعل والفاعل معا لافي حذف المبتدأ مع
خبر الجملة الفعلية لأنه حينئذ يكون من باب حذف المبتدأ والخبر لامن حذف

الفعل والفاعل تأمل اور بالتنازع في بحث المرفوعات وان كان يجري في المنصوبات
 والمجرورات ايضا لان التنازع في المرفوعات اكثر منه في المنصوبات وكذا
 في المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد في كل فعل متعدد ولازم والمنصوب
 مخصوص بالتعدي والمجرور باللائم فكان الانسب ان يورد التنازع في المرفوعات
 فقال (واذا نزع الفعلان) شرط اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد
 وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع واردة السبب وهو القصد والارادة
 لان القصد سببه لانه اذا لم يقصد شيء لم يحصل التنازع كما في قوله تعالى
 اذا قم الى الصلوة فاغسلوا الآية اي اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب
 القيام وجواب اذا ههنا محذوف اي حاز اعمال كل منهما وقوله فقد لا يحصل
 ان يكون جرأه ولا قوله فيختار ايضا (بل العاملان) من باب عطف العلم
 على الخاص اي اننا لعموم التنازع في كل عامل من فعل او شبهه ولكن ينبغي ان
 يختص العاملان بغير المصدرين فانه لا يجري فيهما لانه لا يقع التنازع فيهما
 على كلا المذهبين اذ لا يضر في المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر
 (اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا) كاسم الفاعل (نحوز يد معط ومكرم عمرا)
 والصفة المشبهة نحو (زيد كريم وشريف ابوه) واسم المفعول نحو زيد
 منصور ومنفور ابوه والاسم المنصوب نحو زيد قرشي وهاشمي اخوه (واقصر
 على الفعل) حين قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع لانه لا يجري فيهما
 ايضا (لاصاته في العمل) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقياسا له عليه
 والاكتفاء والقياس اكثر في عرفهم (وانما قال الفعلان) ولم يقل الافعال
 (مع ان التنازع قديق في اكثر من الفعلين) مثل ضربت واغتيتوا كرمتي
 وزيد كريم وشريف وظريف ابوه الى غير ذلك (اقتصارا على اقل مراتب
 التنازع وهو اثنان) ولانه اكثر وقوما مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل
 (ظاهرا) (اي اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة يقتضي موصوفا وهو الاسم
 ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمحله اي اذا تنازع الفعلان
 في اسم ظاهر يعني اذا كان تنازعهما فيه (واقعا) (بعدهما) لان بعد ههنا
 ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لا يجري الا فيما وقع
 (اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما) سواء كان ظاهرا نحو زيد ضربت
 واكرمت او ضميرا نحو اياك ضربت واكرمت (والتوسط بينهما) كذلك معمول
 (للفعل الاول) فيرد على الرضى حيث قال وقول المصنف بعدهما لاحاجة اليه
 لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا او مجرورا نحو زيد ضربت
 واكرمت وبك وقت وقملت (ان هو يستحقه قبل وجود الثاني) اي اذا الاول

يستحق لأن يكون تاملا فيه قبل وجود الشئ فلا يكون فيه مجال للتنازع لأن
 الفعل الشئ قبل وجوده لا يمكن أن يتنازع وبعده وجوده أيضا لا يمكن أن
 يتنازع فيما اخذ الفعل الاول قبل وجوده (فلا يكون فيه) اى فى المتقدم
 او المتوسط للفعل الشئ (مجال للتنازع) كما هرفت (ومعنى تنازعهما) اى الفعلان
 (فيه) انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه (اى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله
 (ويصح) عطف على قوله يتوجهان (ان يكون هو) اى الاسم الظاهر
 (مع وقوعه فى ذلك الموضع) الذى كان بعد الفعلين (معمولاً) خبر ان يكون
 واللام فى (لكل واحد) متعلق بالمعمول (منهما على) سبيل (البديل) لانهما
 جيبا لأن المعمول الواحد لا يكون معمولاً لعمالين ومعنى التنازع امر ان احدهما
 من جانب العامل والآخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه
 للعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولاً لكل منهما على
 سبيل البديل (فيثبت) اى حين كون معنى التنازع هذين الامرين (لا يتصور
 تنازعهما فى الضمير المتصل) سواء اتصل بالفعل الاول او الفعل الشئ (لأن
 الضمير المتصل الواقع بعدهما) مرفوعاً كان او منصوباً (يكون متصلاً بالفعل
 الشئ) لا غير (وهو) اى الضمير المتصل بالفعل الشئ حال كونه مصاحباً (مع
 كونه متصلاً بالفعل الشئ لا يجوز ان يكون معمولاً للفعل الاول ~~كما لا يحق~~)
 لأن المتصل يجب اتصاله بعامله او بمما هو بجزئه ولا يتصل بعامل آخر لما سبق
 ولأن المتصل بعامل لا يمكن ان يتصل بعامل آخر (واما الضمير المنفصل الواقع
 بعدهما) اى بعد الفعلين ان كان مرفوعاً (نحو ما ضرب وما اكرم الانا ففسيه)
 الفاء جواب اما والضمير المحرور يرجع الى الضمير المذكور (تنازع) لكن لا يمكن
 قطعه اى قطع التنازع يعنى اجزأوه والتنازع من باب تفاعل فليأمل (بمما هو
 طريق القطع عندهم) اى النعاة (وهو) اى طريق القطع (اضمار الفاعل)
 اذا اقتضاه (فى) الفعل (الاول عند البصريين) لانهم اختاروا اعمال
 الفعل الشئ لقربه ولعدم الفعل بين العامل والمعمول باجبي ولورود الاستعمال
 عليه على ما سيجئ وقوله (وفى) الفعل (الشئ) معطوف على قوله فى الاول
 بإعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق آخر ولذا قال السارح (عند
 الكوفيين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ما سيجئ ايضا
 قوله (لانه) تعليل لقوله لا يمكن قطعه آه (لا يمكن اضماره) اى الضمير المنفصل
 حال كونه مصاحباً (مع الالة حرف لا يصح اضماره) لأن الاضمار مخصوص
 بالاسم فقط (ولا) يمكن اضماره ايضا (بلونه) بدون ال (لفساد المعنى لانه)
 اى الاضمار بدون ال (يفيد نفي الفعل عن الفاعل) اى الفعل الاول عند

البصرية او الفعل الثاني عند الكوفية (والمقصود) اى مقصود التكلم وغرضه
 (اثباته) اى اثبات الفعل الاول والثاني (هـ) اى للضمير المتفصل الذى هو الفاعل
 بطريق الحصر والاضمار بدون الانفاذ (و مراد المصنف بالتنازع ههنا)
 اى فى هذا الباب (ما) اى تنازع (يكون طريق قطعه) اى طريق اجراءه
 (اضمار الفاعل) فى الفعل الاول والثاني (فلهذا) اى لكون مراد
 المصنف به ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خصه) اى التنازع
 (بالاسم الظاهر) حيث قال اسما ظاهرا قوله (واما) تفصيل للمذاهب الثلاثة
 التى هى مذهب الكسائى والفراء وغيرهما (التنازع الواقع فى الضمير المتفصل)
 ان كان مر فوفا الفاء فى (فعلى) جواب اما والجار متعلق بقوله يقطع قدم
 عليه مع انه طرف لغو للحصر لان حذف الفاعل لا يميز الا عنه (مذهب
 الكسائى يقطع بالحذف واما) التنازع المذكور سابقا (على مذهب الفراء)
 سبق بيانه (فيعملان) اى الفعلان (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى العمل
 يعنى يعمل كلاهما فيه اذ روى عنه تشريك الرافعين على ما سيجئ (واما على
 مذهب غيرهما) اى غير الكسائى والفراء (فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
 عندهم الاضمار فقط) وهى اى الاضمار (تمتع لما عرفت) آتفا واما قلنا
 فى الموضوعين ان كان مر فوفا فقيده بقولنا مر فوفا لان الضمير ان كان منصوبا
 منفصلا نحو ما ضرب وما اكرم الايالة جاز ان يجرى فيه التنازع بالحذف لانك
 ان عملت الفعل الثانى على مذهب البصريين حذف المفعول من الاول ان استغنى
 عنه وكذا ان عملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مر فوفا منفصلا حيث
 لا يجوز حذفه الا عند الكسائى (فقد يكون) الفاء تفصيلية ان كان الجراء محذوفاً
 كما سبق او ما يأتى او جزائية ان سكنت الجملة جزائية او اعتراضية ان كانت
 اعتراضية والجزاء قوله فان عملت ان كان قوله فيختار بالواو وعلى السمع
 المشهورة والاقوله فيختار على بعض السمع (اى تنازع الفعلين) يشير الى ان اسم
 يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا تنازع مثل قوله تعالى اعدلوا
 هو اقرب الآية كما سبق الجار فى قوله (فى الفاعلية) مع متعلقه خبر يكون وانما
 قال فى الفاعلية بآية المصدرية او التيسية ولم يقل فى الفاعل مع انه اخصر ليكون
 اعم من الفاعل الحقيقى والحكمى مثل ما لم يسم فاعله الجار فى قوله (بان يقتضى)
 متعلق بقوله فقد يكون (كل منهما) اى الفعلين (ان يكون الاسم الظاهر)
 الواقع بعدهما مفعول ان يقتضى (فاعلانه) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان)
 اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (الفاعلية)
 والفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين ايها (مثل ضربنى واكرمنى زيدو) زيد

شريف وظهر يف ابوه (و) (قديكون تنازعهما) اى الفعلين (فى المفعولية)
فيه اشارة الى ان قوله وفى المفعولية معطوف على قوله فى الفاعلية وانما قال
فى المفعولية ولم يقل فى المفعول ليكون اعم من ما هو مفعول حقيقة كالمفصيل التى
تكون بلا واسطة او حكما كما هو مفعول بلا واسطة وقدر تعلق الباء فى قوله (بان)
يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر (المتنازع فيه) مفعولا له اى لكل
واحد من الفعلين (قديكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر
مضاف الى المفعول وهو قوله (المفعولية) والفاعل متروك اى فى اقتضاءهما
اياهما (مثل ضربت واصكرمت زيدا) وزيد معط ومكرم بكرة (و) قديكون
تنازعهما (فى الفاعلية والمفعولية) (وذلك) اى كون التنازع فيهما جميعا
(يكون على وجهين) لانه اما ان يكون تنازعهما فى الفاعل والمفعول معا وهذا
قسم واحد منهما واما ان يكون فى اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بان يقتضى
احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلا له والاخر مفعولا له وهذا قسم آخر (احدهما
ان يقتضى كل منهما) اى من الفعلين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما
(ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع ايضا بعدهما بان يقع بعدهما اسمان ظاهران
يصلح احدهما ان يكون فاعلا والاخر مفعولا لكل منهما (فيكونان) اى
الفعلان (متفقين فى ذلك الاقتضاء) اى اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهر
ومفعولية اسم ظاهر آخر (مثل ضرب واهان زيد عرا وليس هذا) اى هذا
القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين) لان القسم فى كل
قسيمة مقيد بالوحدة فكذلك قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية
ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون فى المفعولية وهذا ليس قسما واحدا آخر
حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون
قسما آخر وفى قوله ليس هذا قسما ثالثا الى آخره رد على الرضى حيث قال اعلم
ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلاثة اضرب
ان يتفقا فى الفاعلية وان يتفقا فى المفعولية وان يتفقا فى الفاعلية والمفعولية معا
يعلم وجهه بالتأمل فى عبارة النارج (وثانيهما) اى ثاتى الوجهين (ان يقتضى
احدا الفعلين) المتنازعين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما (والاخر مفعولية)
ذلك الاسم الظاهر (حال كونه ملابسا بعينه) اى بين الاول لا بغيره يعنى ان
يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ويقتضى احدهما ان يكون فاعلا له
والاخر مفعولا له سواء كان المقتضى للفاعل الفعل الاول او الثاني (ولاشك
فى اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (الفعلين) لان المقتضى
ليس الا الفعلين (فى هذه الصورة) المذكورة آنفا ليس علينا ان نعيدها (وهذا)

اى اختلاف اقتضاء الفعلين (وهو القسم الثالث) لاغير (المقابل) للقسمين
 (الاولين) لان فى القسم الاول الاقتضاء فى الفاعلية فقط وفى القسم الثانى
 فى المفعولية لاغير فيكونان متفقين فيه اى فى الاقتضاء وفى هذا القسم اختلف
 الاقتضاء كما عرفت فيكونان مقابلا لهما واذا كان الامر كذلك (فقوله)
 (مختلفين) (لتخصيص هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة ههنا على المقصور
 لان الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك ونخصك بالعبادة
 والمعنى تخصيص الارادة بهذه الصورة متملّز من بين الصور قوله (يعنى) الخ
 تفسير المأل المعنى (يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون
 الفعلين) يشير الى ان قوله (مختلفين) حال من المضاف اليه وهو جارا انا حذف
 المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولم يخل المعنى وههنا كذلك تقديره وقد يكون
 الفعلان متنازعين فى الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم
 حنيفا * حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا (فى الاقتضاء) متعلق بقوله
 مختلفين وبه ايضا على ثلاثة اشياء حالية مختلفين وذو الحال والعامل وهو
 معنى الفعل المستفاد من الضمير اراجع الى المصدر والحال يجوز ان يكون عاملا
 معنويا مستنبطا من فحوى الكلام على ما سيجئ (وذلك) اى تخصيص هذه
 الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل للقسمين الاولين غير نذكر (لايتصور)
 اى لا يتعقل اولا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة الشئ فى العقل
 فى وقت من الاوقات (الا اذا كان) اى الوقت كون (الاسم الظاهر المتنازع فيه)
 يعنى الواقع بعدهما (واحدا) لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا
 القسم الثالث اذ يمكن ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين (وانما لم يورد
 مثلا للقسم الثالث) كما اورد للقسمين الاولين (لانه) اى الحال والشان (اذا اخذ
 فعل من المثال الاول) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكانا متفقين
 فى الاقتضاء (وفعل من المثال الاخر) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى المفعولية
 فاتفقا فى الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) يعنى لان مثال هذا القسم تبيين
 من القسمين الاولين ولذا لم يورده حتى لا يتكرر بعض الاقسام ولا حالته الى فهم
 المتعلمين (وذلك) اى حصول مثال القسم الثالث عند اخذ المذكور (يتصور)
 اى يتعقل (على وجوده كثيرة) لانه لا يخلو لما ان يكون الفعل الثانى عين الاول
 فى اللفظ والمعنى اولا والاو اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاو فاعلا (مثل
 ضربنى وضربت زيدا واكرمتنى واكرمت زيدا) وبالعكس يعنى ان يقتضى
 الثانى فاعلا والاو مفعولا مثل ضربت وضربنى زيدا واكرمت واكرمتنى زيد
 وهذا أربعة اقسام والثانى اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا

(مثل اصكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا) او على العكس يعني
 ان يقتضى الفعل الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربني زيد وضربت
 واكرمتني زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فالمجموع ثمانية اقسام ولا تقسام
 هذا القسم الى هذه الاقسام حال السارح (وغير ذلك) المذكور (بما يكون الاسم
 الظاهر) المنازع فيه (مرفوعا) (فيختار) الفاء جرابية او تفصيلية بين
 الفريقين (التحاة) جمع ناسي اصله نحوه على وزن فعلة قلبت الواو الفاء لثمرتها
 وانفتاح ما قبلها ثم ضم اولها بعني النون ليعدل طرفاه يصنى طرف فاءه ولامه
 في القلب وفرقا بينها وبين المفرد نحو فتاة او تقول ان فعلة بضم الفاء وزن
 محض بالمثل اللام وانما اوردها لتكون موصوفة لقوله (البصريون) لانه اسم
 منسوب يقتضى موصوفا (اعمال) منصوب يختار على تبيين معنى التجميع
 لان الاختيار لازم والمعنى فيرجعوا التحاة البصريون اعمال (الفعل) (الثاني)
 (لقريه) فهو على اخذه اقدر وزم الفصل على تفسير اعمال الاول ولورود
 الاستعمال على ذلك في القرآن المجز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على
 ان الاعمال الثاني اكثر في كلامهم فالاولى ان يستدبه دون الابدع وايضا لو عمل
 الفعل الاول في صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله باجنبي من غير ضرورة
 ولعطفه على شيء وقد بقي منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا في الرضى حال
 كونهم مصاحبين (مع تجويز) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف
 تقديره مع تجويزهم (اعمال الفعل الاول) لانه فعل اصيل في العمل ولا مانع منه
 فان كان ابعد (و) (يختار التحاة) (الكوفيون الاول) (اي اعمال الفعل
 الاول) هذا من باب عطف سبثن على معمولي عامل واحد بعاطف واحد
 حال كونهم مصاحبين (مع تجويز اعمال) الفعل (الثاني) سبق تفسيره
 (لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثاني
 كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج
 الثاني اليه فهو اولى باعطائه المطلوب اليه (فان عملت) بناء لخطاب الفاء
 جرابية لتفسيرية شروع الى بيان مذهب الفريقين (الفعل) (الثاني) حال
 كون هذا الاعمال كائنا (كما) اي مثل ما وهي زائدة (هو) اي اعمال الفعل
 الثاني (مذهب البصريين ويبدأ به) اي بيان مذهبهم (لان مذهب المختار
 الاكثر) اخبار مترادفة (استعمالا) تمييز عن نسبة الأكثر ولان هذا الكتاب
 في مذهب البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم وليكون التشرع موافقا للف
 (اضمرت) بناء لخطاب ايضا (الفاعل) بالنصب لانه مفعول به (في) (الفعل)
 (الاول) (اذا اقتضى الفاعل) ظرف للاضمار (لجواز الاضمار قبل الذكر)

في العمدية) في باب التشريع لاسمطلقا لما مر حال كون جواز الاختيار قبل الذكر
 في العمدية ملاسبا (بشرط التفسير) أي بشرط أن يكون الاسم الظاهر مطلقا
 مفسرا للمضمر الذي في الفعل الأول لأنه لما كان له تفسير كأنه لم يلزم الاختيار
 قبل الذكر ظاهر إلا المفسرين المفسر (وللزم التكرار بالذكر) يعني إذا أظهر
 الاسم المظهر في الفعل الأول يلزم تكراره وهو في العبارة فيجوز أن كان فيه
 فائدة ما (وامتناع الحذف) أي حذف العمدية من غير إقامة شيء مقابلة حال
 كون الفاعل المفرغ في الفعل الأول واقعا (على وفق) (الاسم) (الظاهر)
 (الواقع بعد الفعلين) يريد بهذا أن اللام في قوله الظاهر للعهد الخارج
 في قوله ظاهرا (أي على موافقته) يشير إلى أن المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق
 بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف إلى المفعول والفاعل متروك تقديره
 على موافقة الاسم المضمر في الفعل الأول الظاهر الواقع بهما (أفرادا
 وثنية وجعا وتذكرا وتثنا) منصوب على التمييز من النسبة الإضافية واللام
 في قوله (لأنه) الظاهر علة للموافقة في هذه الأمور (مرجع الضمير والضمير
 يجب أن يكون موافقا لمرجه فيها) لأن الزاجع هو عين المرجع وإذا كان
 كذلك يجب أن يوافق به فيها ولا يجوز أن يرجع لعدم التوافق الواجب
 (دون الحذف) ظرف اخترت مع متعلقه منصوب على الحالية من ضمير
 اخترت الفاعل في الفعل الأول حال كونه متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل
 الأول فإرضا منه (لأنه أي الحال والشان لا يجوز حذف الفاعل) مطلقا
 سواء كان الحذف في باب التشريع أو لا في وقت من الأوقات (إلا إذا سدد) إلا
 وقت سدد (شيء مسد) أي إلا إذا قلتم شيئا مقامه فيجوز يجوز حذفه
 لئلا يجتمع النائب والنوب (خلافا للكسائي) أي خالف الكسائي خلافا
 للجهم وروان المخالف لهم هو الكسائي لأخيه (قلته) أي الكسائي (لا يضر الفاعل)
 في الفعل الأول يعني لا يجوز الاختيار فيه (بل يحذفه) أي الفاعل (محرزا)
 مفعول له للحذف (عن الاختيار قبل الذكر) ولو اختر فيه وللزم التكرار بالذكر
 لو أظهر والاختيار قبل الذكر والتكرار بالأظهر كلاهما خلافا لأصل (ويظهر
 أثر الخلاف) أي فائدة بين البصريين والكسائي لا بين البصريين والكوفيين
 عند كون الاسم الظاهر ثنية (ونحو ضرباني وأكرمني الزيدان) باختصار
 الفاعل في الأول (عند البصريين وضربني وأكرمني الزيدان) بحذفه (عند
 الكسائي) أوجعا مثل ضربوني وأكرمني الزيدون عندهم وضربني وأكرمني
 الزيدون عندهم أو غير ذلك مثل ضربتني وأكرممتني عندهم وضربني
 وأكرممتني عندهم (وجاز) الواو للابتداء أو هذه الجملة ههنا لبيان خلاف

الفراء (أى أعمال الفعل الثانى) يسير إلى أن الضمير المستكن فيه يرجع إلى الأعمال
 الدال عليه قوله أعملت حال كون هذا الأعمال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل
 الأول الفاعل) المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (خلافا للفراء) أى
 خالف الفراء للجمهور خلافا فى تجويز أعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل
 الأول الفاعل (فانه) أى الفراء (لا يجوز) من التجوز لأن الجواز فانه لازم
 (أعمال الفعل الثانى عند اقتضاء) الفعل (الأول الفاعل لانه) أى الحال والسان
 (يلزم) الجار فى قوله (على تقدير أعمال الثانى) مع منطوقه المحذوف فى محل
 النصب على الحالية من قوله (الاضمار قبل الذكر) ومن قوله حذف الفاعل
 قدم الحال ههنا على صاحبه مع أن التأخير هو الأصل للتخصيص لأن لزوم
 الاضمار أو الحذف انما يكون على تقدير أعمال الفعل الثانى لأن تقديم ماحقه
 التأخير قد يكون للتخصيص (كما هو مذهب الجمهور أو حذف الفاعل) معطوف
 على الاضمار وكل واحد منهما خير جائز بل ممتنع لما عرفت (كما هو مذهب الكسائى
 بل يجب) هذه الجملة الفعلية معطوفة على الحالية لا يجوز تقديره فانه يجب
 (عنده) أى عند الفراء (أعمال الفعل الأول) اذا اقتضى الفعل لانه اذا لم يجب
 الأعمال يلزم أحد المحذورين وهو ضنى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا أو مفعولا
 ففصل هذا المعنى بقوله (فان اقتضى الثانى) مرفوع تقديره لانه فاعل
 (الفاعل) منصوب لفظا لانه مفعول (اضمره) لانه وان لم يزم الاضمار قبل
 الذكر لفظا لكنه لم يلزم رتبة لأن مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا
 لفظا لكنه مقدم ورتبة الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (وان اقصى) الفعل
 الثانى (المفعول حذفه) لكونه فضلا فى الكلام ولثلاثين الاضمار قبل الذكر
 فى الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهة فى الكلام نحو ضربنى
 وضربت زيدا (أو اضمرته) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة بحسب
 الظاهر لتقدم مرجعه رتبة ولثلاثينهم أن مفعول الفعل الثانى مخلف للاسم
 الظاهر نحو ضربنى وضربت زيدا برفع زيد (تقول ضربنى واكرمانى الزيدان)
 أو ضربنى واكرمانى الزيدون (ولا يلزم حينئذ) أى حين الاضمار فى اقتضاء
 الفعل الثانى الفاعل أو المحذوف أو الاضمار فى اقتضاء المفعول (محذوف) لا
 الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب البصريين ولا حذف الفاعل من
 خبر قائمة شئ مقامه كما هو مذهب الكسائى بل اللازم حينئذ الاضمار قبل الذكر
 لفظا لارتبة أو حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور (وقيل روى عنده)
 أى عن الفراء (تشرىك الراضين) أى جعل الفصلين الراضين شريكين فى
 رفع اسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعد ههنا

(أو اضمماره) عطف على الشريك أي اضممار فاعل الفعل الاول يعني ايراده ضميرا منفصلا (بعد الظاهر) أي بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثاني ان اعلمته يعني ايراده بعده لئلا يلزم الاضممار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله (كما) هو (في صورة تأخير الناصب) خبر لمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضممار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كائن كافي آه يعني اضممار فاعل الفعل الاول حين يكون الفعل الثاني يقتضي مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (تقول ضربني واكرمني زيد هو) هذا مثال للاضممار بعد الظاهر لا للشريك واضربني واكرمت زيدا هو) هذا مثالي لتأخير الناصب (ورواية المتن) وهي قوله وجاز خلافا للفراء (غير مشهورة عنه) أي عن الفراء (وحذفت المفعول في) (الفعل) (الاول) يعني اذا عملت الفعل الثاني وطلب الفعل الاول المفعول الواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائي بخلاف الفاعل (تحرزا) منقول له للحذف (عن التكرار) أي تكرار الاسم الظاهر حتى (لأن ذكر) مفعول الفعل الاول ظاهر الزم تكراره (وهو الاضممار قبل الذكر) لفظا ورتبة (في الفضلة) ولو كان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر (لواضممر) وناغير جائز (ان استغنى عنه) مبنى للمفعول شرط جزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت آه وهو جزاء مقدم عليه عند من جوز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربتواكرمني زيد لا تقول ضربت زيدا واكرمني زيد (والا) عطف على قوله ان استغنى عنه اشار الشارح بقوله (أي وان لم يستغن عنه) مبنى للمفعول وعنه نأثبه بل لزم نذكره لكونه احد مفعول باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في مثل علمت زيدا قائما بمصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول أي علمت قبل زيد (اظهرت) بناء الخطاب جزاء لقوله والالته شرط (أي المفعول) في الفعل الاول (نحو حسبتي) بناء الخطاب على انه فاعل للفعل وياه المتكلم مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله الثاني (وحسبت) بناء المتكلم زيدا منطلقا) تنازعا في المنطلق الآخر وعمل الفعل الثاني فيه واظهر المفعول الثاني للفعل الاول وهو المنطلق الاول ولم يحذف (لانه لا يجوز حذف احد مفعول باب حسبت) لئلا يلزم خلاف وضعها لان وضعها لان يعرف لشيء بصفته فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة في حذف الثاني وان يعرف الصفة بدون الموصوف في حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع (و) لم يضر ايضا لانه (لا يجوز اضمماره لئلا يلزم الاضممار قبل الذكر) لفظا ورتبة (في الفضلة) وهو غير جائز لاسم غير مرة ولما بين ما هو

مختار البصريين من افعال الفعل الثاني وادرج فيه خلاف الكسائي في اختيار
فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاه الفعل الاول
الفاعل اراد ان يبين ما هو مختار الكوفيين من افعال الفعل الاول فقال
(وان اعملت) (الفعل) (الاول) في الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كون
الاعمال كائنا (كاهو) مذهب (مختار الكوفيين) (اضمرت الفاعل في) (الفعل
الثاني) على وفق الاسم الظاهر ولم يقبده ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق
واحالة لفهم المتعلم اى على موافقة الاسم الظاهر في الامور الخمسة الافراد
والثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه
فيها (لواقضاه) يعنى لواقضى الفعل الثاني الفاعل (نحو ضربني واكرمني
زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير مستكن فيه
راجعا الى الاسم الظاهر لتقدم رتبة وان تأخر لفظا قوله (اذا جعلت) بتاء
الخطاب شرط (زيذا فاعل ضربني) يعنى فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل
لفظ ضربني او غيره (واضمرت في اكرمني) يعنى في الفعل الثاني (ضميرا راجعا
الى زيد) اى الى الاسم الظاهر (لتقدم رتبة فلا يحذف فيه) اى في هذا العمل
جواب الشرط (حينئذ) اى حين اعمل الفعل الاول فيه واضمرت في الفعل الثاني
راجعا اليه قوله (لا حذف الفاعل عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان له
ولا الاختصار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز لان الاسم الظاهر
من حيث كونه معمول الفاعل الاول مقدم على الفعل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا
لفظا وذا لا يمنع (و) (اضمرت) (المفعول) يريد ان قوله والمفعول معطوف
على قوله الفاعل في قوله اضمرت الفاعل (في) (الفعل) (الثاني) متعلق بقوله
اضمرت المقدر (لواقضاه) اى لواقضى الفعل الثاني المفعول (على) (المذهب)
(المختار) متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختصار حيث
يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار فكأنه
اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل انما
يوصف بالكثرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم تحذف) اى المفعول
من الفعل الثاني (وان جاز حذفه) لكونه فضلا ومستغنى عنه والفضلات تحذف
كثيرا (لثلاثيهم ان المفعول الفعل الثاني مقار) (الظاهر) يعنى لو حذف
مفعول الفصل الثاني لكونه فضلا ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم
الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتصاف فيه شرط وموافق له
فلا يكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم (فيكون الضمير) اى مفعول الفعل
لثاني (حينئذ) اى حين كونه ضميرا (راجعا الى لفظ متقدم رتبة) وان تأخر لفظا

لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول فهو متقدم على ما يضر في الفعل الثاني فيلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا لازمة وذلك جائز مثله كائن (كما تقول ضربني واكرمتني
زيد) برفع يد على انه فاعل الفعل الاول قوله (الا ان يمنع مانع) مستثنى من الحذف
والاضمار جميعا اي اضمرت على المذهب المختار وحذفته على غيره في وقت من
الاوقات الاوقات يمنع مانع (من الاضمار) اي اضمار مفعول الفعل الثاني (كما
هو القول المختار ومن الحذف) اي حذفه (كما هو القول الغير المختار) اذا كان
الامر كذلك اي اذا كان مانع من الاضمار او الحذف (فتظهر) (المفعول) اي
مفعول الفعل الثاني لان طريق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والاطهار
(فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لاسيل الا الى الاظهار) لان المقصود من
التنازع التخييف والتيسير في الكلام واليسر من الطرق الثلاثة الحذف ثم
الاضمار واذا امتنع فلا سبيل الا الى الاظهار لان العاجز عن اليسر يكتفي
بالاعسر وهو اظهار مفعول الفعل الثاني (نحو حسبي) فعل ومفعول (وحسبتهما)
فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثاني للفعل الثاني قوله (منطلقين الزيدان)
فاعل للفعل الاول (منطلقا) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فيه (حيث اعمل)
فيه (حسبي) فجعل الزيدان فاعلا له ومطلقا مفعولا له واضمر) مبنى للمفعول
(المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المثنى (في حسبتهما) لتقدم مرجعه رتبة
وهو الزيدان وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لازمة جائز (واظهر)
مبنى للمفعول (المفعول الثاني) يعني اورد مظهرها (وهو) اي المفعول الثاني قوله
(منطلقين) واللام في قوله (لا منع) تعليل الاظهار يعني لما منع من الحذف والاضمار
(وهو) اي المانع (انه) اي الحال والنسب (لواضمر) المفعول الثاني (مفردا)
ليطابق المرجع وهو المنطق التنازع فيه كما يقال في حسبتهما اياه (خالف)
المفعول الثاني (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل الثاني (ولو اضمر)
المفعول الثاني (مبنى) منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو مثنى متصل به اذهما في
الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما (خالف المرجع وهو
قوله منطلقا) اي الاسم الظاهر المتنازع فيه ومضابقة الضمير المرجع واجب ايضا
فلما امتنع الحذف لما مر في بيان ما اختار البصريون والاضمار ايضا وجب الاظهار
اذ لا طريق الى غيره (ولا يخفى انه) اي الحال والسان (لا يتصور التنازع في هذه
الصورة) اي في صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر مثنى لكون مفعوله
الاول مثنى والاخر مفردا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ما
سبق انهما بحسب المعنى ان يتوجها الى ذلك الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو
مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى

ليس بموجود في هذه الصورة يعرف بالتأمل في وقت من الاوقات (الاذا لاحظت)
 ابتداء الخطأ يعني الوقت ملاحظتك (المفعول الثاني اسماء الالهى اتصاف ذات ما
 بالانطلاق من غير ملاحظة تشبته وافراده والا) اى واذا لم تلاحظ المفعول
 الثاني هكذا بل لاحظت تشبته وافراده (فالظاهر لانتزاع بين الفعلين في المفعول
 الثاني وانما قال فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر
 لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط والافراد والثنية والجمع من العوارض
 فلا اعتبار لها في التنازع (لان الفعل) (الاول يقتضى مفعولا مفردا) (لكون مفعوله
 الاول كذلك وهو ياء المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لما عرفت صيغة
 (و) الفعل (الثاني مفعولان) هذا من باب عطف اسمين على معمول واحد
 واحد بصاطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيجي لان مفعوله الاول مثنى وهو الضمير
 المتصل به (فلا يتوجهان الى امر واحد) وهو مع وقوعه في ذلك الموضع لا يصح
 ان يكون معمول لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع (فلا تنازع)
 ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفرقين اراد ان يبين احكام معرفته
 وتعيينه بما يلتبس به بايراد مثال له يحكم الناظر القاصر بانه منه ولكن يعرف من
 كان بصيرا (الفرق بينهما) اى بين ان يكون هذا المال من التنازع ون لا يكون
 منه فقال (ولما استدل الكوفيون) جواب لما قوله فاجاب عنه الخ على اولوية
 متعلق باستدلال (اعمال الفعل الاول) اى على كون اعمال لفعل الاول هو الاول
 واختار لكونه اسبق المطالبين وعدم الاختار قبل الذكر (عول امرئ القيس)
 الباء متعلقة بقوله استدل ايضا وهو من اقصى شعراء العرب ومن يجوز الاستدلال
 بقوله هو قوله (ولو ان ما اسعى لادنى معبسة كفى) ولم اطلب قيل من المال
 وشرع في بيان وجه الاستدلال فقال (حيث قالوا اى الكوفيون) فتوجه
 لفعلان عنى كفى ولم يطلب الى اسم واحد هو (اى الاسم لواحد في قوله
 قيل من ادل فاقضى الفعل (الاول رفعه) اى رفع الاسم الظاهر بالفعلية
 اى بان يكون ذلك الاسم فاعل له (و) لفعل (الثاني نصبه) وهذا ايضا من باب
 عطف اسمين على معمول واحد واحد بصاطف واحد (بالمفعولية) اى بان يكون
 ذلك الاسم بعينه مفعولا فيكونان مختلفين في الاقضاء لان الفعل الاول اقتضى
 ما علوا والثاني مفعولا (وامرئ القيس لذى هو فصيح السعراء لعرب اعمل الاول)
 حيث اورد قليل بالرفع بلا ضرورة ادلوا اعمل الساتى ونصب قليلا به لم ينكسر
 عليه لوزن ولا ضمير مع انهم منه شئ غير مختار وهو حذف المفعول من الثاني وفيه
 دليل على ان اعمال الاول مختار اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع زعم مكروه له في
 ذلك الامر المختار له دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذى اختاره في الحسن

على الآخر (فلو لم يكن أعمال الأول لما اختاره) لأن الفصحح لا يختار إلا ما هو
الأفصح والأقوى فعمله أن الأعمال الفعل الأول هو المختار وقوله (اذلقاتل) تعليل
لقوله فلو لم يكن الخ (بتساوي الأعمالين) يعني أعمال الفعل الأول والأعمال الفعل
الثاني لأن الفعل الثاني يقتضي خلاف ما يقتضيه الفعل الأول مثل ضربي واكرمت
زيدا فكيف يجوز لاحد أن يقول بملوذا قال السارح اذلقاتل الخ سلبا كليا (فاجاب
المصنف عنه) أي عند استدلالهم على اولوية أعمال الفعل الأول حال كون
المصنف كأننا (من طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف إلى (امري)
القبس كفتاى ولم اطلب قليل من المال لبس منه) هذه جملة في محل الرفع خبره (أي
لبس) قول امرئ القبس (من باب التنازع) أي تنازع الفعلين يعني قال المصنف
أن ما استدلتهم به على اولوية أعمال الفعل الأول من قول امرئ القبس لبس من
باب التنازع فضلا عن أن يدل على اولوية أعمال الأول يعني أن هذا القول لم يكن منه
فكيف يدل على الاولوية فما استدلتهم به مخالف لما ادعيتهم ومن الواجب أن يوافق
الدليل الدعوى (لفساد المعنى) أي معنى قول امرئ القبس (على تقدير) منطلق
بالفساد توجه كل من كفتاى ولم اطلب إلى قليل من المال) يعني على تقدير أن يجعل
هذا القول من باب التنازع وأعمال الفعل الأول وحذف مفعول الفعل الثاني على
القول الغير المختار قوله (لاستزاهه) تعليل للفساد والمصدر مضاف إلى فاعله وهو
الضمير المجرور الزاجع إلى قوله توجه كل الخ أولى تنازع الفعلين تأمل وناسب
لمفعوله وهو قوله (عدم السعي لأدنى معيشة) اللام منطلق بالسعي قوله (وانتفاء)
معطوف على قوله عدم السعي ومضاف إلى فاعله وهو (كفاية قليل من المال)
قوله (وثبوت) معطوف أما على الانتفاء لقربه أو على عدم السعي لاصالته
(طلبه) أي طلب فائل هذا البيت (المتأني) صفة للطلب (لكل) واحد
(منهما) أي من العدم والانتفاء لانهما كأنا مثبتين قبل دخول لو والطلب
منى والمنى منافي للمثبت (وذلك) يعني الاستلزام واقع وتابت (لأن لو يجعل
مدخوله المثبت شرطا كان) المدخول (أوجزاء معطوفا على أحدهما)
من الشرط والجزاء يعني يكون معطوفا على الشرط أو الجزاء (منفيا) مفعول
تأن لقوله يجعل وهذا الجمل لا يكون الأوصاف لقربا نحو لو كان لي مال لحجبت
لأن المال والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لوفاء تنفيا بعد دخولها
يعني لم يكن لي مال أتوسل به إلى الحج فلم يكن لي حج (والمنى من ذلك) أي
من الشرط أو الجزاء أو المعطوف على أحدهما (مثبتا) وهذا من باب عطف
اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد يعني أن كأننا غنيين قبل دخولها
وجوب بونهما بعده لأن نقي النقي أباي نحو لو لم ترزني لم أكرمك فالزيلة والأكرام

كانا قبل دخولها منفيين وبعد صارا مثبتين يعني قد دترني فاكرمك وان كان
 احدهما مثبتا والاخر منفيا وجب نبوت المنى ونفى المثبت سواء كان المنى
 شرطاً والمثبت جزءاً فحولوا لم تستثنى لا اكرمك ولكن شئتني فلم اكرمك او العكس
 فحولوا شئتني لم اكرمك ولكن ما شئتني فقد اكرمك (فعلى هذا) اى على تقدير
 ان قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (ربغى ان يكون
 مفعول لم اطلب محذوفاً) الجارى قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون بتقدير فربغى
 ان يكون مفعول لم اطلب محذوفاً على هذا الجواب (اى ولم اطلب العز والمجد
 كما يدل عليه البيت المتأخر) وقال الرضى والاطهر ان مفعول لم اطلب محذوف
 كقضى قوله تعالى يقبض ويبسط اى له القبض والبسط وكذا ههنا اى ولو كان
 سعى لظيل من المال المنى ما وجدته منه ولم يكن منى طلب ولكنى اسعى لتحصيل
 مجد مؤثر اى مدخر لنفسى اولغى يرجع اليه عند التنازع الى هنا كلامه
 (اعنى قوله ولكنما اسعى) استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك له لما توهم
 ان سعى ليس مجرد ادنى معبسة بل له والمجد استدراك بجعله مجرد الحمد واللام
 فى قوله (لمجد) متعلق بالسعى والمجد الكرم والبخت من مجد وسكرم (مؤثر)
 من ائله اذا ثبت والائله فى الاصل شجر معوج من الطرفاء والواحدة ائله والجمع
 ائلات والتأثر ان اخذ اصل كذا فى الصحاح فيكون معنى المؤثر المؤصل فعنى
 بمجد مؤثر كرم مؤصل وبخت ثابت نكره لارادة التعظيم اى بمجد عظيم (وقد
 يدرك) استنباط يأتى لاحال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذاليت
 الدعاء والقيد يتا فيه لان الدعاء المطلق اقصم واولى واللام فى (المجد المؤثر)
 للعهد الخارجى منصوب لانه مفعول لقوله وقيدرك (امثال) مر فوع تقدير
 لانه فاعله جمع مثل يقتضين الشبه والكفو (وحيث) اى حين يكون مفعول
 لم اطلب محذوفاً او حين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى
 وجعل مفعول لم اطلب محذوفاً (يستقيم المعنى) اى معنى البيت (يعنى) تفسير
 ليكون مفعول لم اطلب محذوفاً ولم يكن البيت من باب (انا لاسى لادنى معبسة
 ولايكفىنى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له) وقال
 شارح اللباب قول لوان سعى للاكل وانصرف يكفى ماضى من المال القليل
 ولم اطلب الملك ولكن سعى لاجل مجد نى اصل والحال ان هذا المجد المؤثر
 اى المؤصل الثابت قد ادركه امثال من ابناء الملوك واشرف القوم الى هنا
 كلامه ولم يفرغ من بيان الفاعل الحقيقى وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه
 الولى ومن وجوب التقديم فى بعض والتأخير فى بعض وادرج فيه بحث التنازع
 اراد ان يبين احوال الفاعل الحكيم فقال (مفعول) مبتدأ (ما لم يسمي)

مبنى للمفعول (فاعله) نائبه (اي مفعول فعل اوشبه فعل لم يذكر فاعله) يريد
 ان لفظ ماموصوف وعبارة عن فعل اوشبهه على منع الخلو والجمع ولم يصرح بها
 ههنا اكتفاء بما سبق في تعريف الفاعل واختصارا وحالة لفهم التعسم قوله
 لم يذكر تفسير باللائم لان للتسمية تستلزم الذكر وعدمها عنه (واتم الم يفصله
 عن الفاعل) من الفصل لامن التفصيل (نذر ولم يقل ومنه) بارجاع ضمير منه
 الى مارجع ضمير قوله فنه سابقا (كما فصل المبتدأ منه حيث قال) في اول
 بحث المحققات (ومنها المبتدأ) اللام في (لسنة) تعليل لقوله واتم لم يفصله
 ومضاف الى فاعله وهو قوله (اتصاله) الباء في قوله (بالفاعل) متعلق بالاتصال
 لقيامه مقامه واشتراكه معه في الاحكام من كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله
 عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغير ذلك (حتى سمى) اي مفعول مالم يسم
 فاعله (بعض النحاة) كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر واكثر البصريين
 (فاعلا) لما سبق من قوله لسنة اتصاله بالفاعل الخ (كل مفعول) خبره ذكر كل
 لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى التكررة يحيط بالافراد مثل قولك كل
 زمان ما كول لان من المعلوم ان كل افراد ما كولة واذا اضيف الى المعرفة يحيط
 بالاجراء ولذا قيل ان قولك كل الزمان ما كول كذب لان كل اجزائه غير ما كولة
 فلم توجد الاحاطة (حذف فاعله) الجملة صفة والمراد بالفاعل الفاعل النحوى
 يعنى ما اسند اليه الفعل اوشبهه وقسم عليه على جهة قيامه به فلا يشكل بقولنا
 اثبت الريع لان الريع فاعل نحوى لا ثبت لصدق تعريفه عليه وان لم يكن
 في الحقيقة فاعلا (اي فاعل ذلك المفعول واتم اضيف) الفاعل (الى المفعول)
 يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل
 من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان
 يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (للاصة كونه) اي الفاعل (فاعلا للفعل
 متعلق) بكسر اللام صفة للفعل يعنى اضافته اليه لادنى ملازمة مثل كوكب
 الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح
 اذا حدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من
 اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات كذا في الهوايد وفي حاشية المطول
 المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول
 الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح (به) اي
 بالمفعول وقوله (واقيم) معطوف على قوله حذف (هو) تأكيد للضمير
 المنتشر واتما كده ثلاثي توهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيجوز المعنى (اي المفعول)
 (مقامه) (اي مقام الفاعل) بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من

الإقامة بغيرية قوله واقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مقنونا على وزن
 مفعول كما بين في موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل (في اسناد الفعل او شبهه اليه
 كاسم المفعول كما اسند الفعل او شبهه الى الفاعل (وشرطه) (اي شرط مفعول
 مالم يسم فاعله) الجار في قوله (في حذف فاعله) متعلق بالشرط اي حذف
 فاعل ذلك المفعول والاضافة للملابسة اوفاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة
 (واقامته) اي اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقامه) اي مقام الفاعل قوله
 (اذا كان) ظرف للشرط (عامله) اي عامل مفعول مالم يسم فاعله (فعلا)
 واما اذا لم يكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا
 الشرط بل لا يمكن وانعلم يقينه المصنف لكون الفعل اصلا في العمل والاسناد
 واكثر استعمالا (ان) مصدرية تامة (تغير) مبنى للمفعول من التغير (صيغة الفعل
 مرفوع لانه نائبه ومضاف الى الفعل (الى فعل) (اي الى الماسخ المجهول) اراد به
 ان فعل هم جنس الماضي المجهول حتى يكون غير منصرف للوزن والعلمية
 كضرب على ما سبق تحقيقه وفي الهندى هذا من باب ذكر العام وارادة صفتة
 المشهورة فحول كل فرعون موسى الى هنا كلامه اي لكل مبطل محق ولهذا
 انصرف وقبل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اي نحو فعل مثل قوله تعالى
 تفكيكم الحر حيث حذف البرد لان الوق لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا
 وفي محشى العصام فالاول انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون في معنى
 فعل ونحوه فيكون حيث من باب حذف المعطوف ولر هذه الاقوال جملة السارح
 علما لماضى المجهول (او يفعل) وهذا ايضا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد
 وشكر واسار اليه السارح بقوله (اي الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك
 (فيما لو) كل واحد من فعل ويفعل (مثل افعل واستفعل وبفعل ويستفعل)
 وهذا نشر على ترتيب اللف (وغيرهما) اي هذه الافعال من الماضي والمضارع
 (من الافعال المجهولة) وفي بعض النسخ المجهول بالند كبر وهو لا يعد بل هو
 اولى للاختصار ولانه حيثذ يكون من باب التنزع (الزيد) كالبيع اسم مفعول
 قوله (فيها) نائبه عند البصرية فثائب الاول مستكن فيه او محذوف وعند
 الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بها المزيد فيها تأمل
 ولا يمكن من التالفين ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا
 اراد ان يبين ان المتاعيل ما لا يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا اي مفعول
 من المتاعيل يقع موقعه فقال (ولا يقع) ابتداء كلام فتكون الواو ابتدائية
 وقبل معطوف على الخبر فتكون الواو حيثذ عاطفة (موقع الفاعل) منصوب
 على الظرفية (المفعول الثاني) الكائن (عن) (مفعول) (باب علمت) لم يرد به

افعال القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند
ومستند اليه سواء كان الفعل من افعال القلوب اولا فذكر علمت اتفاق اول كونه اكثر
وقوفا (لانه) اي المفعول الثاني (مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما) لكونهما
في الاصل مبتدأ وخبر واسنادا لخير الى المبتدأ لا يكون الا تاما ويدخل العامل
اللفظي عليهما لم يتغير اسنادهما من التلم الى النقصان بل هو كما كان (ولو اسند
الفعل اليه) اي الى المفعول الثاني قوله (ولا يكون اسناده الا تاما) حال من الفعل
لان الفعل اصل في الاسناد فاسناده تلم ليس الا (زم كونه) اي كون المفعول الثاني
(مسندا) باعتبار اسناده الى المفعول الاول (ومستندا اليه) باعتبار كون الفعل
مسندا اليه (معا) اي في حالة الواحدة وهو كونه نائب فاعل الفعل قوله (مع)
متعلق بقوله زم اي زم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين (مع كون
كل من الاسنادين) اي اسناد المفعول الثاني الى الاول واسناد الفعل الى الثاني (تاما)
هذا لزوم كائن (بخلاف) قولك (فما عجبني ضرب) بالتثنية وهو الاصل
لان عمل المصدر متونا اول وقوى اوبدونها ومضاف الى (زيد) لان الاضافة
لا تمنع كون زيد فاعلا لانه وان كان مجرورا فهو في المعنى مرفوع ولذا يكون
صفته مرفوعة تقول عجبني من ذق القصار بالاضافة الى ذق مرفوع (لان احد
الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام) لان المصدر لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه
فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالاسم الجاهل لم يحجج الى الفاعل فلم يكن
اسناده الى فاعله حين اسناده تاما كاسم الفاعل وفي قوله بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا
اشارة الى رد قول الرضي حيث قال وفيه نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا
اليه الى شيء آخر في حالة واحدة لا يضر مثل اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجبني مسند
لى ضرب وهو مسند الى زيد وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى
شئين كقلام في قولك فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مسندا الى شيء واسند
ذلك لشيء الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجر لتحويل الدور الى هنا كلامه ولا يخفى
وجهه على من له ذوق سليم (ولا يقع) (المفعول) (الثالث من) (مضاهيل)
(باب علمت) موقع الفاعل ايضا وكذا اتى مضاهيله عند اللبس فمواهم موسى
عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثاني او الاول بخلاف اعلمت زيدا هذا
ذاهبة وقال الرضي وقيل ما اتى مضاهيل اعلمت اولى من حيث القياس من قبلها
كما كان قيام اول مفعول علمت اولى للزوم مركزه (اذ حكمه) اي حكم المفعول
الثالث منها (من حكم) اي حكم (المفعول الثاني من باب علمت) لان المفعول
الزائد بزيادة الهمة في اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثاني من باب علمت
المفعول الثالث الباب اعلمت فآخذ حكمه (في كونه مسندا) الى المفعول يتيسر

الاول استنادا تاما يعنى كما كان اسناد المفعول الثانى الى الاول تاما فلم يتغير ذلك
 الاسناد بكونه مفعولا ثالثا لباب عملت (والمفعول له) حال كونه (بلا لام) اما
 معطوف على قوله المفعول الثانى فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا
 المفعول له بلا لام واما مبتدأ خبره قوله كذلك (لان النصب) اى نصب المفعول له
 لفظا او تقدير (فيه) اى فى المفعول له (مشعر) اى يكون النصب قرينة
 وهامة (بالطية) اى بكونه حلة للفعل العامل فيه (فلو اسند) الفعل (اليه) اى
 الى المفعول له (فان النصب والاشعار) ايضا اما فوت النصب فظاهر لانه يكون
 حين اسناد الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوات الاسعار فلان
 النصب كان سيالاه فيفوات السبب يفتى المسبب اذا كان له سبب واحد وههنا
 كذلك وهذا (بخلاف ما) اى المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع اللام) حيث
 يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى يسبحه بالبناء للمفعول قوله له قائم
 مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه بلا لام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام
 بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له (نحو ضرب للتأديب)
 قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل
 مجرور ليس من ضرورة الفعل لم يقم مقام الفاعل كالجرور بلام التعليل نحو جئت
 للسمن فلا يقال جئ للسمن اذرب فعل بلا غرض لا يفعل لكونه عبا انتهى
 كلامه ورد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا (والمفعول معه)
 معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين (كذلك) (اى كل) واحد
 (من المفعول له والمفعول معه) يشير بهذا التفسير الى ان قوله (كذلك) خبر
 لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واسارة الى ان المفعول الثانى
 والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اى) كائن (كالمفعول الثانى) والمفعول
 (الثالث من باب عملت واعلمت) فيه نشر على ترتيب اللف قوله (فى انهما) اى
 المفعول له والمفعول معه (لا يقعان موقع الفاعل) متعلق بالنسبة وهو وجه النسبة
 لان للنسبة اربعة اركان المشبه وهو المفعولان نسكرا هما المصنف بقوله
 والمفعول له والمفعول معه والمشبه وهو المنار اليه بقوله كذلك يعنى المفعول
 الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف النسبة وهو الكاف فى قوله كذلك
 ووجه النسبة ذكره الشارح بقوله فى انهما اخ والفرض منه الاتواء فى الحكم
 وهو عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك
 حال من احد المفعولين لانه فاعل اى لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل
 حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين (اما) عدم وقوع
 (المفعول له) بلا لام موقعه (فلا عرفت) من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم

مقامه فان نصب والاشعار (واما) عدم وقوع (المفعول معه) موقعه ايضا
(فلاته) اى الحال والشان (لا يجوز اقامته) اى اقامة المفعول معه (مقام الفاعل) قوله
(معه) متعلق بالاقامة (الواو التي) هي (اصلها العطف) لان الواو لاموضوعة
للعطف فاستعمالها في غيره خلاف الاصل (وهي) اى الواو دليل الانفصال
اى انفصال ما بعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت المفصل بين المطفوفين
وتفيد تباينهما (والفاعل كالجزء) بمقتضى لفظا او معنى اذا كان ضميرا متصلا
ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فينبهنا فانه لان مقتضى الواو انفصال ومقتضى
الاقامة مقام الفاعل الاتصال والجزئية فلا يجوز ان يقوم المفعول معه مقام الفاعل
معها (ولا) يجوز اقامته مقامه ايضا (بدون الواو) فانه لم يعرف حيث (اى حين اقامته
مقام الفاعل بدون الواو) ~~مكونه~~ مفعولا معه (لان الواو دليل ومشر للمعية
والمصاحبة ونفواتها يفوت الدليل والاستعار كما في المفعول له ولما فرغ من تعريف
المفعول القائم مقام الفاعل وبين شرطه وما يجوز وقوعه موقعه اجاب لا وما
لا يجوز تفصيلا شرع الى بيان ماهو الاولى والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت
المضاهيل التي يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال (واذا وجد المفعول به)
يعنى بلا واسطة (في الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود
مصاحبا (مع غيره من المضاهيل) بيان لقوله غيره (التي يجوز وقوعها موقع
الفاعل) وهي خمسة على ما فهم من تمثيل المصنف المفعول به وظرف الزمان
وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة او غيرها وسأني تفصيله والجار
والمحذور (تعين) (اى المفعول به) (له) (اى لوقوعه موقع الفاعل) والمراد بالتعين
التعين الوجودى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولا يجوز لغيره
ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين حيث
ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعين الاستحقاقى لا الوجودى يعنى اذا وجد المفعول به
مع غيره يتعين للوقوع استحقاقا حيث يجوز لغيره ان يقع موقعه استدلالا
بالقراءة السادة لولا نزل بالبناء للمفعول عليه جار ومحذور واقع موقعه القرأن
بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمحذور
موقعه بقوله ولو ولدت فقيرة جر ~~مكلب~~ * لبست بذلك الجر والكلاب
(لشدة شبهه به) اى شبه المفعول به (بالفاعل في توقف) مصدر مضاف الى
الفاعل وهو قوله (تعقل الفعل عليهما) اى على الفاعل والمفعول به يعنى ان
الفعل المتعدي كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح استناده
اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما في الاحتياج (فان الضرب
مثلا) قد سبق اهراب مثلا الكاف في (كما) زائدة (انه لا يمكن تعقله بلاضارب)

لان الضرب عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لا يمكن تعقله
 بشئ من يقوم به (كذلك) كما ان الحال في الضرب هكذا كذلك (لا يمكن
 تعقله بلا مضروب) لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن مضروب لا يمكن
 صدوره ايضا من الفاعل فاستويا في احتياج الفعل اليهما فانما حذف الفاعل
 تعين وحويا لان يقوم مقامه ما كان كقوا وعيدللاه (بخلاف سائر المفاعيل) التي
 يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانها ليست بهذه الصفة) فان الفعل يتعقل
 بدونها مثل خلق الله العالم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمان
 ومكان وتأيد وغيرهما ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذي هو الله الواحد
 الخالق والمفعول به الذي هو العالم وما فيه ولما بين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل
 من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت في الكلام
 اوردها لاساهو المتعين له لزيادة الايضاح فقال (تقول ضرب) بالنساء للمفعول
 (زيد) (باقامة المفعول به) الذي هو زيد (مقام الفاعل) الذي حذف
 (يوم الجمعة) (ظرف زمان) يعني منصوب على انه مفعول فيه للفعل يان
 زملته (امام الامير) يقع الهجرة (ظرف من الظروف المكثية) يعني منصوب
 على انه مفعول فيه للفعل ايضا يان لمكته واما ما كان بكسرها فهو اسم لمن يؤتممه
 ويقتدى (ضربا شديدا) (مفعول مطلق للتويع) ونوعيته (باعتبار الصفة)
 وهي الشدة لباختيار الذات اذ لو كان كذلك لقل ضربية بكسر الصاد وهذا
 يجوز ايضا وقوعه موقعه (وفائدة وصف الضرب بالشدة التبيه على ان
 المصدر) المطلق (لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصوص) يعني يشترط
 في المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون مجرد التأيد اذ النائب عنه
 ينبغي ان يكون مثله ويفيد ما يفيد الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز
 لان ضرب مستغنى عنه لدلالة على ضرب بل يقال ضرب ضربية او الضرب
 الفلاني ولذلك قال المصنف ضربا شديدا (اذلا فائدة فيه) اي في اقامة المفعول
 المطلق للتأيد مقامه (لدلالة الفعل عايه) وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق
 الزمان والمكان المطلق من نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير
 لا مطلق المكان التبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام
 مقام الفاعل لعدم الفائدة في اقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذا الكنة اوردهما
 المصنف بحرف الاضافة ولم يوردهما بالتكثير مع كونها خصر ولم يبين الشارح
 فائدة الاضافة فيها كما بين فائدة الوصف في لمفعول المطلق لانها لهما من
 يان الفائدة في المفعول المطلق ولان يان فائدة قيد في الاخير من الامور المقيد
 يشتر فائدة القيد والاخر يعني عن يانها تأمل ولا تعقل في داره جار مجرور

(شبه بالفاعل) لكونه فضلة في الكلام مثلها (انتم مقيم الفاعل) خبر
 بعد خبر حال كونه (مثلها) اي مثل المفاعيل في قيامها مقام الفاعل (فتمين
 زيد) على ان يكون زيد فاعلا (فان لم يكن) تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول
 السارح (اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعد
 لانه لا يحى للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا الا باضافة الجار ~~كقولك~~
 جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا في داره (فالجميع) مبتدأ والقاء جواب
 الشرط اللام عوض عن مضاف اليه اشار اليه السارح بقوله (اي جميع ماسوى
 المفعول به) (سواء) خبره اي مستوية في اقامته كل واحد منها مقام الفاعل
 لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له وكون الاستاد اليه مجازا وفي الرضى نسألت
 البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور
 منها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الطرفين لانهما مفعولان بلا واسطة
 كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزأ مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطلق
 لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عنابة المتكلم
 واهتمامه بذكره اعني وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لان مقصوده الى هنا
 كلامه (في جواز وقوعها موقع الفاعل) (و) (المفعول) (الاول) (الكائن
 من باب اعطيت) اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ناتيها غير الاول اي
 الفعل المتعدي الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال السارح (اي الفعل
 المتعدي الى مفعولين ناتيها غير الاول) تعرفه الفرية بعدم صحة حل المفعول
 الثاني على الاول (اولى) (بان يقام مقام الفاعل) (من) (المفعول) (الثاني)
 وان جاز اقامة الثاني مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضي تفضيل احد الشئين
 على الآخر بعد استوائهما في اصل الفعل واللام في قوله (لان) تعليل للاولوية
 فيه اي المفعول الاول (معنى الفاعلية بالنسبة) اي بالقياس (الى) (المفعول
 الثاني) (لانه) اي المفعول الاول (عاط اي آخذ) فكان المفعول الاول حين كون
 الفعل مبنا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه اخذ واما
 المفعول الثاني فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب وما خوذ فانا بني الفعل
 للمفعول فالانساب ان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لا غير (نحو اعطى)
 بالبناء للمفعول (زيد) باقامته مقام الفاعل (درهما مع جواز اعطى درهم زيدا)
 باقامته المفعول الثاني مقام الفاعل لانه لا التباس فيه (وذلك) اي جواز وقوع
 المفعول الثاني موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاول والانساب
 واقع (عند الامن من اللبس) بفتح اللام اي الالتباس يعنى اذا اقيم المفعول
 الثاني مقام الفاعل لا يلبس بالمفعول الاول وقوله عند عدم في قوله (واما عند

(عنده) ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها السلا يوالى بين حرف الشرط والجره
يعنى عندهم الامن من الالتباس (فيجب) الفاعل جواب اما (اقامة المفعول الاول)
دون الثاني يعنى لا يجوز اقامة المفعول الثاني مقلد الفاعل عند الالتباس (نحو اصلي
زيد عمرا) اذ لو قيل اعطى عمر وزيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقام
مقام الفاعل وهو لا يخذ او المفعول الثاني وقام مقامه ايضا وهو المأخوذ لعمدة
ان يكون كل منهما آخذنا او مأخوذا ولا زلة هذا الالتباس ويجب اقامة المفعول
الاول مقامه ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقي والحكمى شرع في بيان
الخصائص به فقال (ومنها المبتدأ) مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اولى بالسبق
والجمله عطف على قوله فانه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الخصائص بالفاعل
لاشتركا به بالفاعل في كونه مسندا اليه (والخبر) معطوف على المبتدأ وانما جعل
الخبر ايضا منها مناسبة الفاعل في كونه جزأ ثانيا للجمله وقدم المبتدأ على سائر
الخصائص مع ان الاول تقديم ما كان ملحقا لفظا لما سبق انما حصل المرفوعات عنده
البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم
الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المثابة (و) وقع (في بعض النسخ ومنه)
بالضمير المذكر (يعنى ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر) فيه
نشر على ترتيب اللف (جمعهما) اى المبتدأ والخبر (في فصل واحد) حيث قال
ومنها المبتدأ والخبر (للتلازم الواقع بينهما) اذ لابد لكل مبتدأ من خبر وكذا
مكمل خبر لا بد له من مبتدأ وقوله (على ما هو الاصل فيهما) حال من الضمير
المستكن في قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسندا اليه والخبر
مسندا واما اذا كان المبتدأ مسندا كما في القسم الثاني من المبتدأ فلا حاجة له
الى الخبر لانه يتم بفعله فلا تلازم حينئذ (واشتركا في العامل المعنوي)
في الاصح على ما سبق في ولاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ
يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لوجوب العائد في الخبر الى المبتدأ
اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر (فالمبتدأ)
الفصل للتعريف (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الاسم) (لفظا
او تقديرا) واللام في قوله (ليتناول) متعلق بالتصميم كما سبق (نحو وان تصوموا)
اى صيامكم (خير لكم) لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا
تقديره صيامكم خير لكم فلا يرد نحو سمع بالمعنى خير من ان تراه وقوله تعالى
سواء عليهم اانذرتهم عند من قال ما نذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك
وانذارك (المجرد) صفة الاسم (عن العوامل اللفظية) (اى الذى لم يوجد
فيه عامل لفظي اصلا) اى قطعاً فحينئذ يكون قوله اصلاً منصوباً على

المصدرية يرد به ان التجرد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقبل اتي به
لتنزيل امكانه منزلة الوجود، وفي لهندي التجريد يقتضي سلب سبق الوجود
وقد نزل امكان الوجود منزلة الوجود كما في قولهم منيق ثم الزكية وسبحان
الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم القيل (واحتزبه) اي بقوله المجرد
عن العوامل اللفظية (عن الاسم الذي فيه عامل لفظي) لان الاسم يشمله
(كاسمي ان وكان) قوله (وكانه) الى آخره جواب عن سؤال مقدر وهو
انه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطاً في كون الاسم مبتداً فلم لم يجر
قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتداً ودرهم خبره بحسب منطوقه
مع انه مجرور بحرف الجر اللفظي فاجاب عنه بقوله (وكانه) (اراد بالعامل
اللفظي ما) اي عامل (يكون مؤثراً في المعنى) وفي قولك بحسبك انما يؤثر
في اللفظ لا في المعنى فكانه قال المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى
فلا يرد عليه مثل هذا (لتلا يخرج عنه) اي عن تعريف المبتداً (مثل
بحسبك درهم) (مسند اليه) قوله اليه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسنداً
ان هو حال معتمد على صاحبه (واحتزبه) اي بقوله مسنداً اليه (عن الخبر)
فانه مسنده لا مسند اليه (وثاني قسمي المبتداً) اي ثاني قسمي ما يطلق عليه
المبتداً لان المبتداً مشترك لفظي بين هذين المفهومين (الخارج عن هذا
القسم فانهما) اي الخبر والقسم الثاني (لا يكونان الا مسندين) (والصفة)
عطف على قوله الاسم وكلمة اول تقسيم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو
الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضاً على منع الخلو لا الجمع وفي الرضى
علم ان المبتداً اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد لان
الحددين للماهية بجمع اجزائهما فاذا اختلف شئان في الماهية لم يكن
اجتماعهما في حد واحد الى هنا كلامه وعلى هذا تكون اومانعة الجمع ايضاً
قوله (سواء) خبر مقدم قوله (كانت) مع اسم في تاويل المصدر مبتداً اي سواء
كونها (مشتقة) كذا في حاشية المطول كاسم الفاعل (مثل ضارب) او اسم
المفعول مثل (مضروب) او الصفة المشبهة مثل (حسن او جارية مجراها) اي
مجرى الصفة المشتقة (كقريشي) في تصغير قرش على وزن فرس اذا خف ياء
السبة تحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة في بحر الهند تعبت بالسفن ولا نطق
الا بالار وتوكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلو قسمي بها ولذا تنضرب كأنه لتوقفة
وشجاعته مع صفه وصباه ثم نقل منه الى القلة كذا في الهواشي (الواقعة)
صفة الصفة هذا هو حد المبتداً الثاني (بعد) ظرف لقوله الواقعة (حرف
النفي) (كيا ولا) (والف الاستفهام) ليحصل الاعتماد (ونحوه) هذا من باب

حذف المعطوف او ذكر الالف على سبيل التثيل لكونه اصلا في الاستفهام (كهل وما ومن و) روى (عن سبويه جواز الابتداء بها) يعني جواز ~~سكون~~ كون الصفة المشتقة مبتدأ (من غير استفهام و) لا (نفي) يعني من غير اعتماد على شيء ولكن جواز وقوعها مبتدأ (بلانفي ولا استفهام كائن) مع فيج والاختفاء رى ذلك يعني جواز الابتداء بها من غير اعتماد (حسا وعليه) اى على رأى الاختفاء فقط لان عنده اى سبويه يكون الجواز على فيج والسائر الفصيح لا يختار ما هو القيمح (نحو فخير نحن عند الناس منكم) معناه «بالفارسية بهتما نزد آدميان از شما» (فخير) اسم تفضيل اصله اخير فتحذف بالخفض كما خفف ايس في اى شيء (مبتدأ ونحن) ضمير منفصل مرر فروع محلا رفا عليه اى فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد (ولو جعل خير خيرا) مقصدا (عن نحن) جيب جعل مبتدأ (لفصل) مبنى للمفعول جواب لو (بين) ظرف لقوله لفصل (اسم التفضيل) الذى هو خير (و) بين (معموله الذى هو من باجي) متعلق بقوله لفصل وهو اى الاجبي قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكن لمسلم يكن بينهما الجزئية لفظا او معنى كالفاعل كانا اجنيين (بخلاف مالوكان) نحن (فاعله لكونه) اى لكون الفاعل (كالجزء) لما سبق ان الفاعل جزء من عامله وفى محتى عصام وفيه نظر لانحصار كون الفاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا فى مسألة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم مفسرا للمعصوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم او لافسر بقوله منكم ثابا الى هنا كلامه واتما فسر رفع الابهام الناشى من الحذف مثل قوله تعالى وان احد من المنكرين استجارك * ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر فى مسألة الكحل الظاهر الحقيقى لا الحكمى وههنا عم منهنما (رافعة) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقعة وعامل فيه (الظاهر) متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا او مضمر ام مفصلا كقولك بعد ذكر الزيدين اقام هما فان قوله هما فاعل لهما مع انه مضمر ولذا قال السارح (او ما يجرى مجراه) اى يجرى الظاهر (وهو) اى الجار مجراه (الضمير المنفصل) وانما قلنا هكذا (لئلا يخرج عنه) اى من هذا القسم (نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى) فان قوله انت مر فروع محلا براغب والازم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو عن آلهتى باجي وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنيا وفى قوله او ما يجرى مجراه رد على الهندى حيث قال رافعة لظاهر غير مستر فلا يرد قولك اقام انتما (واحتزبه) اى بقوله رافعة لظاهر (عن نحو) اى عما لا يرفع اسما ظاهرا (اقا ثمان الزيدان)

اوقافاً ثمنون الزيدون لان اقامان رافع لضمير راجع الى الزيدان) واما ثمنون كذلك
 (ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجوز ثمنينه لانه حيث يذيلزم تعدد الفاعل احدهما
 الضمير المستكن في الصفة والاخر الاسم الظاهر وهو غير جائز (مثل) مبتدأ
 (زيد فاعلم) مثال خبره (للقسم الاول) متعلق بالمشال الكائن (من المبتدأ) لانه
 يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللغوية حال كونه مستندا اليه
 واذا صدق الحد على شيء صدق المحدود ايضا (وما فاعلم) بالثمنون (الزيدان)
 اوقافاً ثمنون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف النون) (وما فاعلم) بالثمنون ايضا
 (الزيدان) واما ثمنون الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام (اورد
 المصنف الامثلة على ترتيب اللف (فان طابقت) (اي الصفة الواقعة بعد حرف
 النون واللف الاستفهام) انه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك
 للزم ان يجوز في الصفة الواقعة رافعة لظاهر امران وانه لا يجوز مطلقا وقال عصام
 الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اي المرفوع ولا داعي الى
 ما اتى به المصنف هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ما ذكره المصنف لان المذكور
 سابقا للصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث الضمير الراجع اليه (اسما)
 (مفردا) لان قوله مفردا صفة تقتضي موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام
 وهذا كما قال في باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بعدها) لان المراد بقوله مفردا
 ان يكون اسما ظاهرا بعدها لانه لو كان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعني ان
 طابقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها (نحو ما فاعلم زيد واما ثمنون عمرو
 واحتزبه) اي بقوله مفردا (عما) اي عن الصفة (اذا طابقت) الضمير يرجع
 الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى (مثني نحو اقامان الزيدان) واما ثمنان
 الزيدان او مجموعا نحو اقامان ثمنون الزيدون (فانها) اي
 الصفة المذكورة (حيث) اي حين طابقت مثني او مجموعا (خبر ليس) اي ليس
 تلك الصفة (الا) خبر والتذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف وانما يحذف
 في كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا ليس الا لان معناه
 ما ضربت الا زيدا وقولك الضاعل واحد ليس الا يعني الضاعل ليس الا واحدا
 كذا في المفصل النحوي (جاز الامر ان) جزاء الشرط (كون الصفة مبتدأ)
 بدل من قوله الامر ان يدل البعض من الكل او خبر مبتدأ محذوف تقديره احدهما
 كون الصفة الخ (وما بعدها فاعلمها) من باب عطف شئين على معمول عامل
 واحد قوله (يسد) معنى للمعلوم حال (مسدا خبر) منصوب على الظرفية وكون
 ما بعدها مبتدأ (معطوف على ما قبله اعني قوله كون الاول مع اعتبار الاعرابين
 فيه ايضا) (والصفة خبرا مقدا عليه) اي على الاسم هذا ايضا من باب العطف

المذكور (فهنا) أي في الموضع الذي طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها
 قوله فهنا خبر مقدم (ثلاث صور) مبتدأ عند البصرية وهذه الصور
 بحسب الوجود والاحسب القسمة العقلية فهنا أربع صور (أحدها) مطابقة
 الصفة اسما مثنى ومجموعا لغيرها نحو (اقائم الزيدان) و(اقائمون الزيدون)
 (ويتعين) يعني وجوبا (حينئذ) أي حين طابقت الصفة مثنى او مجموعا كالمثالين
 المذكورين (ان يكون الزيدان) او الزيدون (مبتدأ قائمان) و(اقائمون) خبرا
 مقصدا عليه) لانه لا يجوز ان تكون الصفة مبتدأ والاسم الواقع بعدها فاعلا لها
 سادسا الخبر لما سبق انه يلزم حينئذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر (وثانيتهما
 ان تكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى او مجموعا) يعني ان الصفة
 لم تطابق نحو (اقائم الزيدان) او الزيدون (ويتعين) وجوبا ايضا (حينئذ) أي
 حين تكون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى او مجموعا (ان يكون) الاسم
 المذكور يعني (الزيدان) والزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه قائما مقام الخبر
 لانه لا يجوز ان يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرا مقصدا عليه لعدم المطابقة لان
 الخبر اذا كان مشتقا ولم يستوفيه التذكير والتأنيف يجب مطابقتها للمبتدأ
 (وثالثتهما) تطابق الصفة الاسم الذي بعدها في الافراد نحو (اقائم زيد) و(اقائمة
 هند) (و) حينئذ (يجوز فيه الامر ان) المذكور ان سابقا (كما عرفت) آتفا
 وانما قلنا فهنا أربع صور لان فيها صورة اخرى وهي عكس الصورة الثانية
 يعني ان تكون الصفة مثنى او مجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل (اقائمان
 و(اقائمون زيدوهي غير جائزة لانه لا يمكن ان تكون الصفة مبتدأ وذلك الاسم فاعلا
 لها سادسا الخبر لما سبق ولا ان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ
 والصفة خبرا مقصدا عليه لانه لا يجوز ان يثنى الخبر او يجمع عند كون المبتدأ مفردا
 ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فهنا ثلاث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ
 من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعریف قسميه ووضحهما بالامثلة وبين ماهو
 المختار بليان اراد ان يذكر الخبر فقال (والخبر هو) ضمير الفصل لان الخبر
 معرف بالسلام (المجرد) أي هو الاسم المجرد (عن العوامل اللفظية) قد سبق
 تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام في قوله لان متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا
 بقولنا أي هو الاسم الخ (لان الكلام) أي كلامنا وبجملتنا (في مر فوعات الاسم)
 فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان او فعلا بل انما يكون تعريف الخبر الاسمي
 ولان ذكر الاسم في تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا
 ولان الاصل في الخبر الافراد وهو لا يكون الا في الاسم اذا كان الامر كذلك

(فلا يصدق على) لفظ (يضرب) يعني على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبراً مثل زيد يضرب فله واقع موقع ضارب لانه (في) تقدير زيد يضرب او لم يكن نحو (يضرب زيد) فله في تقدير ضارب زيد (له) اي يضرب يعني للمضارع الواقع موقع الاسم (المجرد السندبه المضارير للصفة المذكورة) يعني لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر (لانه) اي ذلك الفعل (بس بسم) فاذا لم يكن اسماً لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعروف ان كان مجرداً عنها مستنداً به مضافاً لها (السندبه) صفة بعد صفة للاسم المقدور والباء اما للاستعانة كما في حكيت بالقلم اولسنيية (اي ما يوقع به الاسناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل في السند هو مصدره مثل قولك وقد حبل بين العير والقر وان وان الضمير المجزوء به راجع الى الموصول لان الالف واللام في الاسم الفاعل والمفعول موصول على ما سياتي وقال الحشي عصلم الدين يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذي لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة وقد حبل بين العير والقر وان وليس كذلك بل السند مستند الى الجار والمجرور والباء للسببية اي الاسم الذي اسند بسببه لان اللفظ بسبب اسناد المعنى الى هنا كلامه اقول من كون الباء للسببية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيقي ما قاله الشارح تأمل (واحتزبه) اي بقوله السندبه (عن القسم الاول من المبتدأ لانه) اي القسم الاول من المبتدأ وان ~~سكان~~ اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية لكنه (مستند اليه لاسندبه) فيجب الاحتراز به عنه ثلاثاً يدخل ما ليس بمسند في تعريف الخبر (للمضارير) صفة بعد صفة له ايضاً (للصفة) متعلق بالمضارير (المذكورة) صفة الصفة اي (في) تعريف المبتدأ متعلق بالذ كورة بقوله والصفة الواقعة الخ اي الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والفاء الاستفهام رافعة لظاهراً (واحتزبه) اي بقوله المضارير للصفة المذكورة (عن القسم الثاني من المبتدأ) لانه وان كان اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضاً لكن لما كان مصدراً بحرف النفي والفاء الاستفهام جعل مبتدأ للاعتماد ولم يجعل خبراً حتى لو لم يعتمد جعل خبراً فان لم يخرجاه عن تعريف الخبر فقال المضارير للصفة المذكورة احترازاً عنه (و) جار (لك) او جار (لك) ان تقول المراد بقوله السندبه المذكورة في التعريف (السندبه الى المبتدأ) بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتدأ والخبر كثنان في الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الاخر كما تقول مررت في معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد قرينة حالية او قلبية (او نجعل) معطوف على قوله تقول في قولك ولك ان تقول (الباء في) السند (به بمعنى الى) لان

معنى الباء الاصلق والملصق ينتهي بالملصق به ونمكن هذه قولك يزيداء
فان الداء التصق بزيد وانتهى كذلك المضى ينتهى بالنسبة ويتم كما في قولك
اكلت السمكة حتى رأسها فان الاكل ينتهى عند الرأس وتم ولهذه المناسبة
استعير الباء ههنا معنى الانتهاء (والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ) هذا من
قبيل العطف المذكور وقد مر مرارا فعلى هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام
الفاعل في المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثاني فهو كالنحو
الاول الذى ذكره النارج قال المحشى الاقرب ان يراد المسند الى المجرد ويجعل
الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملازمة الى المجرد المسند للملابس
بالمجرد اذا فعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظي لبدأ الابداء بقوله (وعلى التقديرين)
اى تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل لباء بمعنى الى متعلق بقوله (يخرج به)
اى بقوله المسند به (القسم الثانى من المبتدأ) لان المراد بالاسناد حيثئذ الاسناد
الى المبتدأ بحيث لا يخلو ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المفاير
للمصفة الخ احتراز عن الاحتمال لغيره (و) على هذا (يكون قوله المفاير للمصفة
المذكورة تأكيداً) لما علم ضمنا من التوجيهين انه تعين فيكون هذا نصريحاً
ولابدين المبتدأ والخبر واما كان من المحطات بالفاعل في رفع يعنى الصمة والواو
والالف وحيث لم يكن كل واحد منهما ملحقاً بالفاعل فى العامل اراد ان يبين
العامل فيهما منبياً بقوله (وعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء) لاعتبار
عند المذهب المنصور اى التجريد مصدر مضاف الى المفعول وهو (الاسم
والعامل محذوف تقديره تجريدك الاسم وقد سبق معنى التجريد عن العوامل
للفظية) اى عن عامل لفظي يؤثر فى معناه وللام فى قوله (للسند) فعل مبنى
للمفعول متعلق بالتجريد الى الاسم الى شئ) كما فى القسم لسانى من المبتدأ فان
قولك انا ان زيدان جرد عن لعول اللفظية ليكون لقيام المحض مسنداً الى
زيد فلا يرد ان القائم مسند ليه ايضا اذا كان عاملاً لفظياً لانه لا يسند اليه
لقيام المحض (او يسند) مبنى للمفعول (اليه) اى الى الاسم (شئ) نائبه كما
فى القسم لاول من المبتدأ نحو زيد قائم جرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية
للسند الى ذلك الاسم لقيام المحض واذا كان عاملاً لفظياً لا يكون القيام فقط
مسنداً الى زيد مثلاً ان قولك ان زيد قائم ان المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام
فقط (فمعنى الابتداء) هو التجريد (عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند
البصريين) لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء لان التجريد يقتضى الاسناد وهو
يقتضى المسند والمتمند اليه والتجريد يقتضى المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا
اقتضاهما على السواء يكون عاملاً فيهما على السواء والاينزم الترجيح بلامر جمع

وذا لا يجوز قوله (واما عند غيرهم) اى عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو
 قوله عامل في الموصفين قدم عليه لما سبق غير مرة (فقال بعضهم الابتداء
 عامل في المبتدأ) لانه مستداليه ولانه اقوى من المستند لانه يقدم عليه في الاغلب
 ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى (والمبتدأ) لكونه مستدالياه وركنا اعظم
 في الجملة الاسمية ومقدما غالبا (عامل في الخبر) فعامل المبتدأ هو الابتداء اعني
 التجريد فيكون عامله معنويا وعامل الخبر لكونه مبتدأ لفظيا هكذا قالوا ولكن
 هذا القول ليس بصحيح لان المبتدأ في الاعم الاغلب اسم جامد ليس من شانه
 العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما في القسم الاول فلما قلنا واما القسم الثاني
 فلان المبتدأ وان كان عاملا في الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لا عمل له
 فيه بل عامله الابتداء ليس الا لانه مؤل مثلان قولك اقام ان زيدان مؤل بقولنا
 الشخص الموصوف بالقبام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من
 القسم الاول فيكون المبتدأ اسما جامدا فلا يعمل الرفع (وقال آخرون) التمييز
 بالتكثير يسهران ما مالوا ضعيف كمال التمييز ببعض يفيد الضعف (كل واحد
 من المبتدأ والخبر عامل في الآخر) يعني قالوا ان المبتدأ عامل في الخبر لكونه
 مبتدأ والخبر لكونه امرا نسيبا عامل في المبتدأ وهذا ليس الا دورا مصرحا وهو
 باطل بانفاق العقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العامل معمولا لا عمل فيه والعمول
 عاملا للشي عمل فيل وذا غير جائز تأمل ولا تكن من الفاعلين (وعلى هذا) اى
 على ما قاله الآخرون الجار متعلق بقوله (لا يكونان) تقديره ولا يكونان اى
 المبتدأ والخبر (بجرد بن من العوامل اللفظية) على هذا فقدم على متعلقه
 التخصص لان عدم كونهما مجردين عنها يخص بما قاله الآخرون لا غير واما
 على ما قاله البعض فعامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتدأ معنوي عنده
 واما عند البصريين فعاملهما معنوي ليس الا ولفرغ من تعريف المبتدأ
 والخبر شرع في بيان ماهو الاصل فيهما وبيان بعض احوالهما فقال (واصل
 المبتدأ) قد سبق ان معنى الاصل في اللغة ما يبنى عليه شيء واما معناه الاصطلاحي
 ههنا فاما قاله السارح بقوله (اى ما يبنى ان يكون المبتدأ مقدما عليه اذا لم يقع
 مامع) من ذلك الاصل واما اذا مع منه فيعمل بمقتضى تلك المانع مثلا اذا كان
 المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر لمانع كون المبتدأ نكرة على ما سيجي له زيادة تحقيق
 (التقديم) (على الخبر لفظيا) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم في الجملة اللفظية
 فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة العمولة فقط
 بذلك واما قال لفظا لانه قدم تقديرا وان كان مؤخر لفظا (لان المبتدأ ذات)
 يعني دال على الذات تحقيقا مثل زيد فاقم ازيد المنطلق او تأويلا مثل المنطلق

زيد فانه في تأويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد (والخبر حال من احوالها)
تحقيقا لو تأويلها مرآة (ولذات مقدمة على احوالها) طبعا فقدم الذات
وضعا لطابق الطبع لوضع ولذا كان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا قوله (ومن
ثم) متعلق بالفعلين الاثنين اعني الجواز والامتناع الا انه قدم عليهما للتخصيص
لان جواز القول الاول وامتناع الثاني مختص بان يكون الاصل في المبتدأ التقديم
لا غير وببانه لفائدة كون الاصل فيه التقديم وقوله ثم يقع الشاء الثلاثة والميم
المسندة ويعد هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للكان وقد يستعمل
للاشارة الى المعنى مجازا (اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم) على الخبر
(لفظا) لا تقدير لانه في التقدير مقدم (جاز) (قولهم) اي قول العرب لان
لرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم فجازا جمع ضمير الجمع اليه والهاء
في داره زيد) بتقدير الخبر على المبتدأ (مع كونه ضمير) المجرور في داره
(جائدا) وراجعا (الزيد المتأخر) صفة زيد لفظا لتقدمه (رتبة) نصب على
التقدير (لإزالة التقديم) اي تقديم المبتدأ (وامتنع) عطف على جاز (قولهم)
(صاحبها في الدار) مقيدا (بعود الضمير) المجرور في قوله صاحبها (الى الدار)
واحترازه عن عوده الى شيء مقدر قبله بالقرينة الحالية كما نقول هذه الجارية
صاحبها في الدار لانه لا يجوز هذا التركيب وفي قول السارح بعود الضمير الى الدار
اياله الى ان قول المصنف امتنع صاحبها في الدار تفرع على المفهوم من قوله
واصل المبتدأ التقديم (وهو) اي الدار فالتذكير باعتبار لفظه (في حيز الخبر)
وتأخره في حيز الخبر لان الخبر في الحقيقة لفعل عند بصرية واسم الفاعل
عند الكوفة كما سيجي (الذي اصله التأخير) لما عرفت سابقا (فيلزم عود الضمير
الى الدار المتأخر لفظا) وهو ظاهر (ورتبة) لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة
المبتدأ كما سبق (وهو) اي عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا ورتبة (غير جائز)
بل يجب ان يقال في الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتدأ لما سياتي في انه اذا كان
في جانب المبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر لانه لما لم يكن
تقديم ذلك الجزاء يجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاختصار المنوع كما في قوله على
التمر مثلها زينا (وقد يكون المبتدأ نكرة) اورده بكلمة قد المفيدة للتقليل
اذا دخلت على المضارع اينما الى ان الاصل في المبتدأ التعريف لان الشيء اذا
لم يكن معلوما لا يصح ان يحكم عليه واتما جاء في الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام
رجل لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل في المبتدأ التعريف
قال السارح مقيدا بالحال (وان كان الاصل فيه) اي في المبتدأ (ان يكون معرفة)
لان الواو في مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك آيسك وان لم تأتني كنتك

في الضوء (لان للمعرفة معنى معيناً) وضبطاً (و) الحلال ان (ال مطلوب المبهم
 الكثير لوقوع) مضاعف اليه مثل قولك مررت بزيد حسن الوجه (في الكلام)
 اي في كلام العرب (نما هو الحكم) فقط (على) كل امر معين من (الامور المعينة)
 لان الحكم يقتضي محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه ولهذا
 لزم ان يكون المبتدأ معرفة لئلا يكون المحكوم عليه معلوما معيناً فكون
 الحكم على معين (ولكنه) اي الا ان المبتدأ (لا يقع) اي لا يكون (نكرة) لما عرفت
 ان المبتدأ يكون معرفة او نكرة مخصصة (على الاطلاق) اي سواء كانت
 مخصصة او غير مخصصة لان جمهور النحاة اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتدأ
 معرفة او نكرة مخصصة بوجه ماله محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد
 معرفته ولا يصح قبلها (بل) يقع المبتدأ نكرة (اذا تخصصت) (تلك النكرة)
 اذ هنا ظرف محض في معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى
 وليل اذا يسر وقولك آيتك اذا اجر البسر اي آيتك وقت اجراره فالعنى وقد
 يكون المبتدأ نكرة وقت تخصص تلك النكرة (بوجهما) اعلم ان ما الاسمية تستعمل
 على ستة اقسام موصولة نحو عرفت ما اشتريته وموصوفة اما بفرد نحو مررت
 بما يحبلك او جملة (كقوله) ربما نكره الفوس من الامر * له فرجة تحل
 القتال * وشرطية نحو ما تصنع اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت
 وصفية نحو اضربه ضربا ما وتامة بمعنى شئ منكرا ومعرفا نحو ان تبدوا
 الصدقات فنعسا هي وما ههنا صفة لما قبلها ولذا قال الشارح (من وجوه
 التخصيص) بيان لكون ما صفة (اذ بالتخصيص يقل اشتراكها) فان النكرة
 وان لم تكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها تقرب من المعرفة فيصح ان تقع
 مبتدأ لان المبتدأ يكفيه رايحة التعريف وهي اي وجوه التخصيص على ما ذكره
 المصنف ستة احدها ان تخصص بالصفة لان الصفة في النكرة عند النحاة
 عبارة عن تقليل الشركاء لاني اذا قلت مثلاً رجل فهو يعلم كل فرد من افراد الال
 سواء كان عالماً او جاهلاً واذا قلت رجل علم فقد قلته وخصسته بفرد من افراد
 العالم لخروج الجاهل من ذكر العموم (مثل) قوله تعالى (ولبعد) اللام للابتداء
 تدخل على الجملة الاسمية لئلا يدها والبعد في اللغة ما من شأنه العبادة والاقياد
 سواء اتقاد بالفعل اولا فلما وصف بقوله (مؤمن) خرج من الاقياد له وقلت
 الشركاء تقرب من المعرفة فصيح وقوعه مبتدأ وقوله (خير من مشرك) خبره
 (فان لبعد) لما قلنا (تناول للمؤمن والكافر) اي من امن ومن لم يؤمن (وحيث
 وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) وقلت الشركاء لخروج البعد الكافر تقرب
 من المعرفة (فجعل مبتدأ) حال كونه مر فوعا لفظيا (وخير خبره) هذا من باب

عطف الاسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد والثاني من وجوه
التخصيص بعلم المتكلم يعني ان المتكلم يعلم ان احدا كائنا في الدار الا انه لا يعلم ان
ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فبسأل ليعلم ان ذلك الاحد من
اي جنس وينال لمثل هذا التخصيص بالعلم (و) (مثل قولك) (ارجل) مبتدأ
لتخصيصه بالعلم كائن (في الدار) خبره (ام امرأة) عطف على رجل (فان
المتكلم) الذي ناقض وتكلم (بهذا الكلام) اي بقولك ارجل في الدار لم امرأة
(يعلم ان احدهما) من الرجل والمرأة (في الدار) لان الهرة الاستفهامية معام
المتصلة انما تستعمل فيما يعلم المتكلم احدا المسؤولين عنهما الا انه لا يقدر على التعيين
لعدم جرمه به (فبسأل المخاطب عن تعيينه) اي تعيين المخاطب ذلك المسؤول عنه
فيؤذن المتكلم بما اراده (فكله قال) المتكلم بهذا الكلام (اي) مبتدأ لتخصيصه
بنسبته (من الامرين) لان من الياتية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة لها
(المعلوم) وصف سبي مثل قولك هند حائل وشاحها (مكون) مرفوع بانه
نائب الفاعل لقوله المعلوم (احدهما) مضاف اليه والضمير راجع الى الامرين
(في الدار) متعلق بالكون (كائن فيها) خبره فكان هذا المثال من قبيل
التخصيص بالوصف تأويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهرا (فكل
واحد منهما) اي من الرجل والمرأة يعني ايها كان مقدما (تخصيص بهذه
الصفة) اي الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا
معناها اللغوي وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لا نعت التحوي ولذا قلت الصفة
القائمة بالمتكلم وهي علمه يكون احدهما في الدار (فجعل) ذلك المقدم (مبتدأ وفي
الدار خبره) وهذا ايضا من قبيل عطف شئين على معمولي عامل واحد في المثال
المذكور ارجل مقدم فجعل مبتدأ وفي الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل امرأة في الدار
بدل رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلامعني لقول من قال الظاهر جعل
خبره الى كل واحد منهما لكنه مراد رجل كما يفصح عنه قوله وفي الدار خبره
ولالقول من قال ايضا ولك ان تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه حقيقة
او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما بل المراد ما قدم من التلفظ رجلا
كان او امرأة تأمل وانصف وبما تخصص ايضا جواب هذا الاستفهام فانه
يصح ان يقال رجل وامرأة في جوابه لتخصيصه بعلم المخاطب بنسبته في الدار
تعيانا من غير احتمال والثالث ان تقع النكرة في حيز النفي والاستفهام مثل هل احد
خير منك (و) (مثل قولك) (ما احد خيرونك) (فان النكرة) يعني قوله احد
(فيه) اي في قولك وفي بعض النسخ فيها اي في هذه الصورة (وقعت في حيز
النفي) الحيز بوزن الخير ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية حيز اي سياق

لنفي بحيث لو لم تكن تلك النكرة معموله لم تكن من هذا القيسل (فانكنت) تلك
النكرة (عموم الافراد وشمولها) يعني شملت لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق
افرد لم يدخل تحت العموم (فتمت وتخصصت) عطف تفسير وانما قال اولا
فتمت اسارة الى ان التخصيص بمنزلة التعيين لان النفي كما يستغرق الازمان كلها
يستغرق افراد النكرة المنفية كلها بحيث لم يبق فرد لم يكن منفيا فيكون ذلك
المنفي امرا واحدا فيقع مبتدأ لكونه امرا واحدا ولذا قال السراح (فانه لا تعدد
في جميع الافراد بل هو) اي جميع الافراد (امر واحد) لان العلم من حيث
انهم لم لا تعدد فيه كالانسان مثلا فالعنى ما فرد من الافراد خير منك او ما جميع
الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد ومن جميعهم والمقصود منه مدح المخاطب
بكونه موصوفا بصفات الكمال (وكذا) خبر مقدم اي كما ان النكرة اذا وقعت في حيز
النفي تم جميع الافراد فتقع مبتدأ كذلك (كل نكرة) مبتدأ (وقعت في الانيات)
يعني وقعت في كلام مثبت (قصد بها العموم) هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو
قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ونحو وجوه يومئذ ناصرة على تقدير ان يتعلق
قوله يومئذ بقوله ناصرة (نحو مرة خير من جرادة) هذا قول امير المؤمنين عمر
رضي الله تعالى عنه يعين فنية الجرادة اذا قتلها محرم حال احرامه والمقصود منه
ان الجاني بقتل الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان مرة او غيرها والمراد
مقدار مرة ومن غيرها قوله عليه السلام تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله
عليه السلام اوم ولو بشاة ووقوع النكرة في الانيات كثير في المبتدأ قليل في الفاعل
نحو علمت نفس ما قدمت واما في حيز النفي فبستوى المبتدأ والفاعل ونحوهما كذا
قاله المحشي والرايع المبتدأ الذي كان في الاصل موخرا على انه فاعل معنى ويدخل
من المستكن لفظا بديل الكل ثم قسم وحمل مبتدأ للتخصيص (و) (مثل قولهم)
(شر امر ذئاب) واهر اقصده من الحرب لانه كان في الاصل مؤخرا على انه
فاعل معنى وبديل لفظا ثم قسم وحمل مبتدأ (لتخصيصه) اي ذلك الاسم (بما
يتخصص به الفاعل لنسبه به) اي لشبه ذلك الاسم بالفاعل (اذ يستعمل هذا
القول (في موضع ما هر ذئاب الاشر) يعني يستعمل في موضع يكون شرفه فاعلا
مقصورا عليه الفعل لان هذا كلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في انا
عرفت اولاه كان في الاصل فاعلا قسم للتخصيص (وما) اي المعنى الذي
يتخصص به الفاعل قبل ذكره) اي قبل ان يذكر الفاعل (هو) اي ذلك المعنى
(صحته كونه) اي الفاعل (محكما عليه بما اسند اليه) اي بالفعل المسند الى
الفاعل (فانك اذا قلت عام) مثلا يعني اذا ذكرت فعلا تريد اسناده الى فاعل سواء
كان لازما او متعديا (علم) مبني للمفعول اي حصل العلم القطعي للسامع قبل

ذكر ما يستدليه (منه) أي من قولك ظم (أن ما يدكر بعده) أي بعد ذلك الفعل
أو بعد قولك ظم (أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام) يعني أمر دال على الذات
بحيث يصح أن يستدل بالقيام إليه (فأنا قلت) يعني إذا ذكرت بعده (رجل فهو) أي
قولك رجل بعده (في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام وأعلم أن
المهر للكلب) من أمر يهر إذا غراء وحرشه والمهر يرصوت الكلب دون
نباحه من قوة صبره على البرد يقال هر يهره بالكسر والمعنى أن النهر أمر
للكلب (بالنباح المضاد) في خلقته وجبلته من حيث الكلب يعني من غير مقارنة
شيء إليه (قد يكون) ذلك النباح (خيرا كما إذا كان) الأهرار للكلب بالنباح
للمضاد وقت (يجي حبيب مثلا) أي صديق صاحبه لانه حينئذ يهر المتشاط
لانه يراه غير اجني (وقد يكون) ذلك النباح أيضا (شرا كما إذا كان) وقت
(يجي عدو) لصاحبه حين يراه اجنيا لاضطرابه وتألمه فيكون الأهرار
بالنباح المضاد مقسما إلى قسمين ما يكون خيرا عند مجي صديقه وما يكون شرا
عند مجي عدوه (وأما) المهرلة (بنباح غير مضاد) صفة نباح لا يكون إلا بانضمام
شيء إليه ومقارنته (يتسام به) مبني للمفعول صفة بعد صفة للنباح وإنما
وصفه لانه إذا لم يتسام به يكون من القسم الأول لأن الكلب لا يخلو عن
نباح سواء كان مقادا أو غير مضاد (يكون شرا لآخر) فيكون قسم واحد
فقط (فعلى الأول) أي على أن يكون النباح مقسما إلى قسمين خيرا وشرا
(يصح القصر) أي قصر الأهرار على الشر (بالنسبة إلى الخير) فيكون قصرا
إضافيا ويكون أيضا من قيل قصر الصفة على الموصوف (فغناه) حينئذ
(شر لآخر) رذائبا) فتكون صفة لأهراره مقصورة على الشر (وعلى
الثاني لا يصح القصر) لانه حينئذ لا يحتمل أن يكون خيرا حتى يصح القصر
بالنسبة إليه (فيقدر) فيه (وصف حتى يصح القصر) بالنسبة إلى ذلك الوصف
(فيصكون المعنى شر عظيم لاحقيا رذائبا) وقد يجعل التنوين للتعظيم
مثل قوله تعالى وإن يكذبوك فقد كذب رسل أي رسل عظم ولكن الأول انسب
بحال هذا العلم أي علم النحو والثاني بعلم المعاني فلا تغفل فالتشال إنما يكون للتخصيص
بما يخص به الفاعل إذا استعمل في نباح مضاد وأما إذا استعمل في نباح غير مضاد
يتشال فالتشال للتخصيص بالصفة على ما عرفت (وهذا) أي قولهم شرا رذائبا
(مثل يضرب) مبني للمفعول (لرجل قوي) بأي وجه كان (أدر كالمعجز
في حادثة) يعني معجز عن دفعها مع انه رجل قوي لا يضره ولا يعجزه شيء
فجميع هذا القول لأن يكون مبتدأ إنما يحتاج إليه باعتبار أصل التركيب وأما
باعتبار معناه التمثيل فالتركيب مفيد من غير احتياج إلى التخصيص والخامس

التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لما يكون مظهروا فيه
ويكون ايضا محلا له اعاد تقديمه التخصيص (و) (مثل قولك) (في الدار)
الجار والمجرور خبر مضم عند البصريين و (رجل) مبتدأ نكرة لا ظاهر الظرف
لاشتراطهم في عمل الظرف في الاسم الظاهر الاعتماد على احد الاشياء الستة
على ما سبق (تخصيصه بتقديم الخبر) عليه يعني بها خبر الظرف على ان يكون
اللام فيه للعهد الخارجي ولا وجه لقول من قال ولا يضمن ان الاول ان يقول
لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لا مطلق الخبر لان تقديم مطلقه
لا يفيد التخصيص اذ لا يصح ان يقال قائم رجل لما في الظرف من الاحاطة والشمول
وغیر ذلك بخلاف غيره (لانه اذا قيل في الدار علم) اي حصل للسامع العلم
القطعي (ان ما) اي الذي (يذكر بعده) الى بعد قوله في الدار (موصوف
بصفة استقراره في الدار) يعني يعلم ان الذي سيذكر بعده ذات يصح ان توصف
بكيونة فكأنه قيل رجل موصوف بصفة استقراره في الدار كائن فيها
(فهو) اي هذا القول (في قوة التخصيص بالصفة) وان كان من قيل التخصيص
بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار كان قسما آخر (و) السلس التخصيص
بالنسبة الى المتكلم يعني بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه (مثل قولك) (سلام)
مبتدأ نكرة مخصصة (عليك) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
(لتخصيصه) اي لتخصيص قولك سلام (بالنسبة الى المتكلم) يعني بالقياس الى
من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله (اذا سلمت سلاما)
لان السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل (فحذف
الفعل) الناصب له مع فاعله يعني حذف الجملة الفعلية جوازا لقرينة حالية
او غيرها لقصد الاختصار (وعلى) من التصب (الى الرفع) يعني خبر امره
بعد حذف الجملة الفعلية الناصبة له وجعلها مرفوعة مبتدأ وان كان نكرة
لتخصيصه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لقصد الدوام والاستمرار) يعني
لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها
مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات ولذات مما يدوم ويستمر طالبا تدل على
الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل
عرض لا يشاء له زمانا قليلا فكيف يدوم فهمي تدل على الحدوث والتجدد
(فكأنه قال) (المتكلم) (سلامي) بالاضافة اليه (اي سلام من قبلي) يشير الى
ان الاضافة مجازية لان السلام في الحقيقة وصف الله فلا يضاف الى غير الله
تعالى لا بطريق المجاز فهذا ايضا في قوة التخصيص بالاضافة وان كان في الظاهر
من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم (عليك هذا) اما اشارة الى ان الحكم

بان التكررة يجب ان يتخصص حتى تقع مبتدأ حينئذ يمكن قوله قال بعض
 المحققين منهم الخ عبد الله واما اشارة الى ما ذكره في تفسير قوله سلام عليك
 والمقصود هو الاول والمعنى ان الحكم بالتكررة يجب ان يتخصص بوجه ما
 فتقرب من المعرفة حتى تقع مبتدأ (هو المشهور) المتعارف (فيما بينهم) اى
 بين النحاة (وقال بعض المحققين منهم مدار) مبتدأ ومضاف الى (صححة الاخبار
 عن التكررة) يعنى سبب ان يصح الاخبار عن التكررة واصله (مبنى على الفائدة
 الجار والمجرور خبره يعنى ان كان في الاخبار عن التكررة فائدة يصح جعلها مبتدأ
 بلا تكلف شئ قبل لاتفاق بين كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ما ذكره
 ذلك البعض لانهم لما رأوا ان المبتدئ لاني قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم
 على التكررة وبين غيره ضبطوا امثله فلما تختلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة
 ما في الحكم على التكررة والحاصل ان ما ذكره النحاة مبنى على المبتدئ الذى لاني
 قوته بالتمييز بين الفائدة وغيرها وما ذكره ذلك البعض المحقق مبنى على العالم
 الذى تفي قوته بالتمييز بينهما ولكل وجهة تأمل (لاعلى ما ذكره) عطف
 على الخبر باعادة الجار (من التخصيصات) بيان لما في قوله على ما ذكره (التي
 تخسب) مبنى للمفعول (في توجيهاتها الى هذه التكلفات الزكية) اى الضعيفة
 من ركة بالكسر ركة رق وضعف فهو ركيك وعلى هذا قوله (الواهية)
 صفة كاشفة لها فانه يجرى مجرى التفسير لان الواهى في اللغة الضعيف (فعلى
 هذا) اى على ما قال بعض المحققين (يجوز ان يقال محسوك) مبتدأ من غير
 تخصص وهو ظاهر (انقض) اى سقط على وزن افعل والفعل مع فاعله
 في محل الرفع خبر المبتدأ (الساعة) منصوب على الظرفية اى كوكب سقط
 في هذه الساعة وشمس انكسفت وقر انخسف الليلة وغير ذلك (لحصول الفائدة)
 لان انقضاء الكوكب لما كان نادرا او خفيا على بعض دون بعض اذا جعل مبتدأ
 من غير تخصص وحكم عليه بالانقضاء لتحصيل الفائدة (ولا يجوز ان يقال
 رجل قائم لعلمه) اى لعدم حصول الفائدة في جعل رجل مبتدأ بلا تخصص
 وقائم خبره لكون قيام الرجل كثير الوقوع (وهذا القول) اى ما قاله بعض
 المحققين (اقرب الى الصواب) لظهور وجهه وهو حصول الفائدة وورود
 الاستعمال عليه كقوله تعالى وحوه يومئذ ناضرة على تقدير ان انظر من متعلق
 بقوله ناضرة واما على تقدير ان يكون صفة للوجه فيكون من قبيل التخصيص
 بالصفة وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى
 وارادها الى التخصيصات المذكورة تكلف لا ينفى وجهه على الفطن ولما فرغ
 من بيان الخبر المفرد شرع في بيان ان يكون الخبر جملة فقال (ولما كان الخبر المعروف

بقوله المجرد المسند به المخاير للصفة المذكورة (فكما سبق) في تعريفه (مختصا بالخبر المفرد) بحيث لا يكون تاملا للخبر الجملة (لكونه) اى ليكون الخبر المعرف فيما سبق (فكما من الاسم) والاسم من حيث انه اسم لا يكون جملة الاسناد فيه غير تامة (فلم يكن) الخبر (الجملة) اسمية كانت او فعلية (داخلة فيه) اى في الخبر المعرف لكونه مفردا (اراد ان يسير) اى ان يبين (الى ان خبر المبتدأ قد يقع) يعنى قد يكون (جملة) اعلم ان الاصل في الخبر الافراد لكونه اخصر ولكون الطرفين متغيين في الافراد الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل من الجملة التي اهل محل من الارباع وحصرها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه في قول وجزاء شرط وقع بعد الفاء واذا والتابع لمفرد والجمع لها محل من الارباع (ايضا) يعنى كما يكون الخبر مفردا يكون جملة (فقال) جاعلا كلامه مثالا لما يكون الخبر جملة (والخبر قد يكون جملة) فعلية ومسيرا بكلمة قد التعليل وبصححة التجدد الى ان الاصل في الخبر الافراد لكونه طرفا في الكلام ولما سبق ايضا (اسمية) فنعما لكون البحث في الاسم ولكون الاسم اصلا في الافادة والارباع (مثل زيد) مبتدأ اول (ابوه) مبتدأ ثان (قائم) خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (و) جملة (فعلية) سواء كان فعلها ماضيا مثل (زيد) مبتدأ اول (فلم) فعل ماض (ابوه) فاعله والفعل مع فاعله في محل الرفع لانه خبر المبتدأ او مضارعا مثل زيد يقوم ابوه او امرا او نهيا ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية وان كان مؤلا مثل زيدا ضربه اى مقول في حقه اضربه ومستحق لان يؤمر بالضرب ومثل زيد لا تضربه (ولم يدكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية) لانها مؤلة بالفعل فتكون في حكم الجملة الفعلية على ما سيحى في قوله وما وقع ظرفا لانه مؤل بجملة والمراد بالجملة الفعلية فلا وجه لقول من قال فالظرفية جملة لا تنقل اسناد الفعل الى الظرف ولذا استترقه ما كان فاعل الفعل ولا لقوله ولك ان تقول لم يدكرها لانها سبقت غير مرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يدكر الشرطية لا المصنف ولا الشارح لانها لا تخرج عنها لان الجملة هي الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية يعنى اذا كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية فالخاصل ان الجملة عند المصنف اثنتان اسمية وفعلية لما سبق من انه خص الكلام فيهما (وانا كان الخبر جملة) لما عرفت والجملة مستقلة (بنفسها) لاشتغالها على الاسناد المستمل على المسند والمسند اليه (لا تقتضى الارتباط بغيرها) لافادتها فائدة تامة يسير الى ان الفاء في قوله (فلا بد) جزاء الشرط محذوف ولغظسة لا هي التي ثنى الجئس وبد مبنى على التفتح في محل النصب اسمه (في الجملة الواقعة

خبراً عن المبتدأ) (من عائد) الجار والمجرور في محل الرفع خبره تقديره لا بد من حصول
من عائد أي لا محالة ولا فراق (يربطها به) أي يربط ذلك العائد تلك الجملة بالمبتدأ
ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (وذلك العائد) الذي يربطها به
(أما ضمير) عائد إلى المبتدأ سواء كان عمدة مثل زيد أو موقوم أو مفعول مثل زيد
ضميرته أو أمر مرتبه أو مضاف إليه (كما في المثالين المذكورين) في المتن (أو ضميره)
أي غير ضمير (كاللام) أي كلام الجنس التي تدخل على فاعل فعلي المدح والذم
فإن فاعلهما أما المحلى بلام الجنس أو المضاف أو المضاف إليه الكائن (في نعم
الرجل زيد) على تقدير أن يكون المخصوص مبتدأ وما قبله أعني فعل المدح
والذم خبره فإن الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من أفراد
جائز أن يربط الجملة لذلك الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد وأما
على تقدير أن يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد
فلا يكون ذلك المثال معانٍ فيه (وضع المظهر موضع الضمير) زيادة التمكن
في ذهن السامع وتقرره فيه لأن إعادة لفظ الشيء تفنى عن ضميره ويكون قائماً
مقامه فيما يؤدي مؤداه (نحو الحاققة) مبتدأ (ما) استغماية مبتدأ عند
سبويه وخبر مقدم عند غيره (الحاققة) خبر أو مبتدأ على اختلاف المنهين
والجملة خبر المبتدأ الأول تقديره الحاققة ما هي أي شيء هي ووضع المظهر موضع
الضمير جائز في مقام التعظيم مطلقاً (وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ) يعني أن يكون
عينه مثل الشأن زيد قائم ومقوله عروفاً عدله لما كان الخبر عين المبتدأ وتفسيره
استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج إلى رابطة
الرأفة (نحو قل هو الله أحد) (وقد يحذف) مبني للمفعول (العائد) أنا كان
ضميراً) غير فاعله لأنه إذا كان فاعلاً لا يحذف لكونه عمدة في الكلام ومقصوداً
وأما غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لا قبل الحذف ووضع الظاهر موضع
الضمير لئلا تنفوت منع الحذف لو حذف وكذا اللام إذا لوحذف لا ينساق ذهن
إلا إلى الضمير فلا يجوز حذف غيره (لقيام قرينة) أي وقت قيام قرينة حالية
أو مقالية دالة عليه (نحو البر) مبتدأ (الكر) مبتدأ ثان وهو بالفارسية دوازه
شتر بار * ونقصه أن السكر اثنا عشر وسقاً والوسق ستون صاعاً والساع
أربعة أمداد والمد المن (بستين) الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره
خبر المبتدأ الأول (درهما) تمييز تمام بنون الجمع (والسمن) بفتح السين المهمل
وسكون الميم وهو ما يخرج من السمسم مبتدأ (منوان) ثنية مبتدأ ثان (بدرهم)
الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الأول (أي الكر منه)
الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الظرف قبله تقديره على عاملة الظرف وهو

جائز في الحال والظرف لانه اما مقدر بالفعل لوشبهه احوال من المبتدأ الثاني
لأن المبتدأ في حكم الفاعل لكونه مسندا اليه البر الكرحال كونه من البر كائن بستان
درهما (ومنوا من) الجار والمجرور فيه صفة لقوله متوان فيكون من قبيل
التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ الا انه حذف (بقريئة ابن بايع البر والسمن
لايسر غيرهما) يعني حذف العائد في هذين المثالين بقريئة حالبة التسعير ترخ
بيان كريد يعني ان بايع البريين قيمته لاقيمة غيره وبايع السمن ايضا بين قيمته
وقال الرضي حذفه قياس عند الكل في موضع وهو ان يكون المضمير مجرورا بمن
التبعية ويكون الخبر جلة اسمية ويكون المبتدأ الثاني فيها جزءا من المبتدأ
الاول الى هنا كلامه (وما وقع ظرفا) (اي الخبر الذي) جعل ماموصولة اشارة
الى سبق الخبر (وقع ظرف زمان) نحو القتال يوم الجمعة (او) ظرف (مكان)
نحو زيد عندك (اوجارا ومجرورا) فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل
او مضاه احتياج الظرف اليه ولتاسسته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور
لكونه بمضاه ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا قال المحشي الظرف عندهم اسم
الظرف الزمان والمكان وهم ينساحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم ينساحون
فيطلقونه على ما يعم الجميع فالسارح جرى عن السامح الاخير لفائدة التعميم
الى هنا كلامه (فالاكثر) مبتدأ الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع
ظرفا لان المبتدأ اذا كان موصولا صلتة جلة او ظرفية يتضمن معنى
الشرط فيدخل في جوابه الفاء على ما سياتي (من الثعالب) وهم البصريون
كائنون او واقفون على (انه) قدر الجار ليصح الحمل وحذف الجار من ان
وان قياس كثيرا (اي الخبر الواقع ظرفا) ظرف زمان او ظرف مكان او جارا
ومجرورا (مقرر) (اي مؤل) هذا تفسير باللائم لان التقدير يلزمه التأويل اذا المقدر
مؤل لامحالة وليصح تعديته بالباء (بجمله) كائنه (بتقدير الفعل فيه) لان الفعل
يحتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جلة (لانه اذا قدر الفعل فيه يصير جلة) ومن ثم
ان الظرف يفيد مجردة من غير ذكر الفعل في الصلة لان الصلة تجب ان تكون جلة
واذا افاد فيها يفيد ايضا في غيرها واعلم ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع الظرف
لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر
حذف لازما واقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر اختصارا وبجازا ولذا
انتقل المضمير الى الظرف (بخلاف ما اذا قدر) بخلاف الظرف الذي قدر (فيه)
اسم الفاعل او اسم المفعول او ضميرهما من المشتقات غير الفعلية (اي هو مذهب
الاقول وهم الكوفيون فانه) اي الظرف (حينئذ) اي حين قدر فيه اسم الفاعل
او غيره (يصير مفردا) لان اسم الفاعل لما كان شيئا بالخال من المضمير مثل

والمراد ههنا ايضا قوله تسيده الثاني بالاول فيكون التقدير لهما به كلعاب الاغاضي
 القتلات ومثله ايضا قوله * بنونا بنوا لبنا ثلثا بنوا لبنا ثلثا بنوا لبنا ثلثا بنوا
 لبناء الرجال الا ياعد * فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
 الابناء لا الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء (بحوزيد المنطق) او المنطلق
 زيد اى الشخص الذى له الانطلاق المسمى يريد فهذا مثال لكونهما غير
 منساويين في التعريف لان العلم احرف لما سمى ولم يمثل للمساويين في التعريف
 لدوره (او) (كانا) اى المبتدأ والخبر (منساويين) في التخصيص سواء كانا
 منساويين (في اصل التخصيص لاقى قدره) يعنى متفاوتين في قدره يعنى تكون جهة
 التخصيص في احدهما على قدر جهته في الآخر فان ذلك خير مراد (حتى
 لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه) مع ان الخبر ههنا انقص
 من المبتدأ وكقولك ضارب امرأه ضارب رجل صالح ووجب تقديمه (ايضا)
 اى كما ووجب تقديمه اذا ~~كانا~~ منساويين في قدر التخصيص وهو التخصيص
 بالعمول مثاله (مثل) فوك (افضل منك افضل مني) وهما منساويان في
 التخصيص بالعمول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم والافكيون الثاني اخفى
 وانما ووجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذين النوعين (دفعا للاشبهاء) وعملا
 بالاصل لان الاصل في المبتدأ التقديم فاذا لم الاستباه يعمل بالاصل لانه هو
 المرجع قوله دفعا بالندال لالراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع يكون
 في الحدوث والرفع يكون بعد التقرر فيكون اسهل (او كان الخبر فصلا له) (اى
 للمبتدأ) اى يصح المبتدأ ان يكون فاعلا لتلك الفعل او تأكيد الفاعله او تأخر
 المبتدأ مثل انا قت وانا سميت في حاجتك قوله فعلا (احترزا عما) اى عن الخبر
 الذى (لا يكون فصلا له) بل يكون لسبب (كما في قولك زيد فأم ابوه فانه لا يجب
 فيه تقديم المبتدأ على الخبر) بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل يجوز تأخير
 ايضا ولذا قال الشارح معللا (لجواز ان يقال قام ابوه زيد) لجواز الاختصار قبل
 الذكر لفظا لارتبة (لعدم الالتباس) يعنى التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد
 الفاعل ولان التأكيد ايضا وهو ظاهر (مثل زيد علم) (وجب تقديمه) جواب
 لقوله وانا ~~كان~~ المبتدأ آه اول قوله او كان الخبر فعلا له على ما سبق (اى تقديم
 المبتدأ على الخبر في هذه الصور) الاربع وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واقعا
 بعد الاوصاف فهو وما عجمد الرسول وانما انت قائم (اما) وجوب تقديم المبتدأ على
 الخبر (في الصور) الثلاث (الاول) بضم الهمة وقع الواو جمع اولى (فلما ذكرنا)
 من وجوب الصدارة في الصورة الاولى ودفع الالتباس في الصورتين الاخيرتين
 فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ اصلا وقطعا بله ايهما قدم فنلك هو

المبتدأ (واما) ويحوب التقديم (في الصورة الاخيرة فتلا يتلبس المبتدأ بالفعل)
 لو اخر (اذا كان الفصل) الواقع خبرا عنه (مغردا مثل زيد قلم فانه اذا) اخر
 المبتدأ على الخبر (قبل قام زيد التلبس المبتدأ بالفعل) يعني لم يعلم ان زيدا
 فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر
 عنه والكلام جملتان يعني جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه
 لازالة هذا الالتباس (او بالبدل) عطف على قوله بالفعل في قوله فتلا يتلبس
 المبتدأ بالفعل يعني فتلا يتلبس المبتدأ بالبدل (عن الفاعل اذا كان)
 الفصل (مثنى) مثل الزيدان قاما (او مجموعا) مثل الزيدون قاموا (فانه اذا قيل
 في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا) يعني اخر المبتدأ في هذين المثالين وقيل (قاما
 الزيدان وقاموا الزيدون) يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
 بدل الكل من الكل مع انه غير مراد (فالتبس المبتدأ به) اي بالبدل عن الفاعل
 (او بالفعل على هذا التقدير) اي قاما الزيدان وقاموا الزيدون (ايضا) اي كما التبس
 المبتدأ بالفعل في نحو قام زيد بناء (على قول من يجوز كون الالف) يعني الف التثنية
 (والواو) اي واو الجمع (حرفا دالا على ثنية الفاعل وجمعه) لاضمير فاعل
 للفعل فيكون حيثذا الفاعل الاسم الظاهر (كالتاء في ضربت هند) فانها حرف
 دال على تأنيث الفاعل لاضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر
 وكالواو في اكلوني البراءة وفي قوله تعالى واسروا اليهود الذين ظلموا
 وفي الحديث يتعاقبون عليكم ملائكة الليل والنهار على قول * ولسا فرغ من بيان
 الاحوال التي توجب تقديم المبتدأ بعد ان كان فيه الاصل التقديم شرع في بيان
 الاحوال التي توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التاخير فقال (واذا
 تضمن) اي اذا كان مستملا فتغير العبارة التي كانت في المبتدأ للتفنن فيها لكن
 الاشتمال خير من التضمن لانه ينسأد منه كون ماله صدر الكلام ولا يلزم (الخبر
 المفرد) (اي الذي ليس بجملة) لان المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع
 وعلى ما يقابل المضاف وسببه وعلى ما يقابل الجملة وسببها والمراد الاخير
 (صورة سواء مكان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة او غير جملة) (ما)
 موصولة او موصوفة مفعول تضمن لانه متعد (له صدر الكلام) فاعل
 الظرف او مبتدأ خبره الظرف (اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام)
 وغيره مما يقتضي صدر الكلام (مثل ابن زيد) قضاء في الدار زيد ام في السوق
 (فزيد) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد
 على احد الاسماء الستة في عمل الظرف في الاسم الظاهر واما عند الكوفيين
 فزيد فاعل الظرف لانهم لم يسزطوا الاعتماد فلا يكون مانع في لان الجملة

الظرفية لأجل لها من الأعراب (واين) ظرف من الظروف المكتوبة مبني على
الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولذا قال الشارح (اسم مضمن للاستفهام
خبره وهو) أي لفظ اين (ظرف) كما قلنا لأنه لا بد له من متعلق عامل فيه (فإن قدر
بفعل) لكونه أصلاً في العمل والفعل لا بد له من فاعل (كان) الظرف المقدر
بالفعل المحتاج إلى الفاعل (الخبر جملة حقيقة ومفرداً صورة) فيكون تلك الجملة
خبراً مقدماً لتضمنها معنى الاستفهام المقضي صدر الكلام (وإن قدر باسم الفاعل
كان) أي الظرف المذكور (مفرداً حقيقة وصورة) لما سبق أن اسم الفاعل
لا يكون جملة (وعلى) كلا (التقديرين) أي تقدير الفاعل وتقدير اسم الفاعل
(ليس) الخبر (بجملة صورة) وإن كان على التقدير الأول جملة حقيقة فاطلاق
الأفراد عليه لا يكون بحسب الصورة (واحتزبه) أي بقيد الأفراد أو بقوله المفرد
عما يكون الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام (عن نحو زيد ابن أبوه) فزيد
مبتدأ وإن اسم متضمن للاستفهام خبر مقدم وإبوه مبتدأ مؤخر وهو مع خبره
المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلا يجب حينئذ تقديم
الخبر لأن أبوه إن كان مبتدأً كما قلنا فقد وقع الاستفهام في صدر جملة فلا يحتاج
إلى تقديمه لأن ما يقتضي صدر الكلام إنما يقتضي صدر جملة داخل هو عليها
يجب أن لا يتقدم عليه أحد ركني هذه الجملة ولا يقتضي صدر كل جملة فإن كان
أبوه فاعله فقد وقع في صدر ما هو كالمجملة فآخذ حكمها في عدم الاحتياج إلى
التقديم (أذ لا يطل بتأخير) أي بتأخير تلك الخبر (صدارة ماله صدر الكلام
لتصدره في جملة) وجملة ما يفيد ما ذكرنا (أو كان) (الخبر) الباء في قوله
(بتقديمه) أي الخبر متعلق (مصححاً له) احتزبه عن أن يكون الخبر بتأويل خبره
مصححاً لكونه مبتدأً نحو زيد قام فإن زيداً إنما يصح كونه مبتدأً بتأخير خبره حتى
لوقدم وقيل قام زيد وجب كونه فاعلاً له (أي للمبتدأ من حيث أنه مبتدأ) لأن
حيث أنه اسم (بتقديمه يصح وقوعه مبتدأً) أي لكونه تقديم الخبر الظرف
مصححاً له وذلك الظرف أما مذكور (نحو في الدار رجل) أي محذوف كقولك
رجل في جواب من قال من عندك أي عندي رجل واحتز بقيد المصحح عن مثل
رجل عالم في الدار فإن التقديم ليس بواجب فيه لأن تقديمه ليس بمصحح بل المصحح
فيه الوصف ومنه قوله تعالى وأجل مسمى عنده (فإن) قوله (في الدار خبر)
مقدم (تخصيص المبتدأ بتقديمه) كما عرفت فيمأسبق في وجوه تخصيص المبتدأ
النكرة حيث يقال له التخصيص بتقديم الخبر الظرف (فلو) عمل بما هو الأصل
في الخبر و (أخر لبق المبتدأ غير مخصصة) بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت
يحتمل أن يكون الظرف صفة لرجل ويكون من قبيل تخصيص الصفة والخبر

مخضوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدأ نكرة
مخصصة ولدفع الاحتمال المذكور (او) (كان) (متعلقه) (بكسر اللام) فان
فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبر القضا وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر
في الحقيقة استقرا ومستقر لان الفعل وسببه متعلق بالكسر لانه عرض وان
كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد
ههنا الثاني اي جزء الخبر يعني اذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر (اي
كان المتعلق الخبر) اي جزئه (التابع) صفة المضاف وهو المتعلق (له) اي
لخبر (تبعية يمنع معها) اي مع تلك التسمية (تقديم) اي تقديم ذلك التابع (على
الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل) لان الضمير عائد الى المجرور وهو لبس
بخبر ولا جزئه بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل
اولى واخرى ولان الضمير في عبده وان كان عائدا الى الله الذي هو متعلق بالخبر
الذي هو متوكل الا ان تعلفه لبس بالمعنى المذكور الذي هو متعلق بالجزء بالكل
(ضمير) (كائن) (في) (جانب) (المبتدأ) بان كان الضمير مضافا اليه له (راجع
الى ذلك المتعلق) فقط وانما وجب تقديم الخبر (اذ لو اخر) الخبر عملا بما هو
الاصل فيه (لزم الاضمار قبل الذكر لفظا) ونية (ومعنى) حتى لو قبل مثلها
زبدا على التمرة لكان مثل قولك صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه (مثل
على التمرة مثلها زبدا) كناية عن كثرة زيد خلط بالتمر (فقوله مثلها اي مثل
التمر) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة في قوله
على التمرة ولذا مال السارح (وفيه) اي في قوله مثلها (ضمير) وهو المضاف اليه
(راجع لمتعلق الخبر) بكسر اللام اي جزء الخبر (وهو) اي ذلك المتعلق
(التمر بدون الجار لان الخبر وهو) مجموع (قوله على التمرة) يعني الجار والمجرور
كلاهما في محل الرفع على الخبرية (والتمر متعلق به) اي بالخبر وهو الكل (مثل
تعلق الجزء بالكل) يعني كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر
وهو الكل (او) (كان) (خبرا عن ان) (المفتوحة) قيدها بالمفتوحة لان
المكسورة لا تصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد
فبينهما مسافة فاذا قدم الخبر سواء كان ظرفا كالمسال المذكور في المتن او غير
ظرف نحو حق انك عالم عرف من اول الامر ان النوى يحى بعد ان المفتوحة
لان الخبر لا بد له من مبدأ ولا يصلح له الا المفتوحة (الواقعة مع اسمها وخبرها
المؤولة) صفة بعد صفة لان (المفرد مبتدأ) مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع
يتعدى نحو وقعت السكين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على المبتدأ
اذ لو اخر الخبر على ما هو الاصل لالتبس المفتوحة بالمكسورة لان ربما يظن

انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفا قد يظن انه متعلق بخبر
ان المكسورة واذا تقدم حرف انه خبر للمبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد
الخبر ان المفتوحة لا المكسورة لانها مع خبرها جلة وهي لا تقع مبتدأ بخلاف
المفتوحة فانها ما في خبرها في تقدير المفرد كما سبق (اذني تأخير) اي في تأخير
الخبر عما بما هو الاصل فيه (خوف لبس) بفتح اللام وسكون الباء التباس اي
خوف الالتباس (ان المفتوحة به) ان (المكسورة في التلظظ) يعني لم يعلم السامع
ان المتكلم تلفظ بالفتحة او بالكسرة (لامكان الذهول) اي لامكان ان يكون غافلا
(عن الفتحة) بل التباس عنده ان التلفظ بالفتحة او بالكسرة (لخفا لهما) اي
الفتحة (او في الكتابة) مصدر كتب ~~مكنا~~ الخطابة مصدر خطب معطوف على
قوله في التلفظ بإعادة الجار فيه لان المعطوف على المهنر المجزور يجوز إعادة
الجار فيه ولا يؤخر يعني لو اخر الخبر اعني قوله عندي عما بما هو الاصل وكتب
انك قائم عندي احتمل انها المكسورة وصلى طرف قائم او خبر بعد خبر والكلام
جلة اسمية مؤكدة وحدها وانها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ وعندي
خبرها فالتقدير قيا م ك كائن عندي والكلام جلة اسمية بلان كيد فلد فع هذا
الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا (مثل عندي انك قائم) او غيره مثل
حق لك قائم (وجب تقديمه) (اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور)
الاربع (لما ذكرنا) علا كل واحدة منها في خبرها فليرجع اليها (وقد تعدد
الخبر) لانه حكم والحكم على شيء يجوز تعدده (من غير تعدد الخبر عنه) فبديه
فصحيحا للتقليل في قد فان تعدد الخبر متى تعدد الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم
وعرفوا عد (فيكون) الخبر (اثنين فصاعدا) يعني فرائدا على الاثنين الى ان
ينتهي (وذلك التعدد اما) ان نكون (بحسب اللفظ والمعنى) يعني ان يكون
لفظ الخبر الثاني غير لفظا لخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما
في محل واحد (جميعا) اي يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما
مجمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط (ويستعمل ذلك) اي
التعدد الذي بحسب اللفظ والمعنى جميعا (على وجهين) احدهما ان يستعمل
(بالعصف) بان الثاني معطوف على الاول (مثل زيد عالم وعافل) وليس قولك
هما عالم واهل من هذا القيل لان كلاما فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد
وهنا الخبر عنه بالعالم غير الخبر عنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر عن شيء
بل يكون تقديره هورجل عالم وهورجل جاهل (و) الثاني ان يستعمل (بغير العطف
مثل زيد عالم عافل) وفي الرضى لان الاخبار المتعددة فيه اما ان يكون متضادة
اولا فالاول كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعلى لما يريد في كل

واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مستقلا ولا اشكال فيه (و) الثاني (اما بحسب
 اللفظ فقط) عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وليس مانع من ان يندرج تحت
 دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائم لانها بمعنى واحد والثاني تأكيده
 للاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما معنى الا انها اذا اجتمعا يحصل
 معنى واحد ايضا بان يكون الثاني تأكيدا للاول مثل قولك زيد جائع (نحو هذا
 حلوحامض) لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى
 في جميع اجزائه خلاوة وفيها كلها جوضة لانه مترج الطعمان في جميع اجزائه
 وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا علل
 الشارح بقوله (فانهما في الحقيقة خبر واحد اى من) بضم الميم وتأكيد الزاى
 المجمة اى جامع بين الخلاوة والجوضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما
 لاثبات أنفسهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال هذا حلوحامض وهذا حامض فيكون بيان
 حلوية هذا وحامضية ذلك ويكون هذا غير مراد قال هذا حلوحامض مراد به
 الكيفية المتوسطة بينهما (وفي هذه الصورة) اى صورة تعدد اللفظ فتعديون المعنى
 (ترك العطف) بينهما (اولى) لسنة الاتصال بينهما لان مجموعهما بمترلة مفرد
 فلما استعمل العطف بينهما كان عطف كلمة على بعض تلك الكلمة (ونظر بعض
 النحاة) وهو ابو علي (الى صورة التعدد وجوز العطف) بالاولا لانها المجمع المطلق
 وفي الرضى واعلم انه يجوز ان يعطف احد الجزئين على الآخر بالواو مع انصاف
 مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع
 وكذا كل ما هو مترلة في رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ
 اذ المعنى في جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلوحامض وقدم سبق واما
 اذ لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هذا عالم وجاهل فلا بد من الواو لان
 المبتدأ مفكوك تقديرا اى احدهما عالم والاخر جاهل الى هنا كلامه (ولا يصح ان يقال
 مراد المصنف) يعنى توجيه عبارته الباء في قوله (بتعدد الخبر) متعلق بقوله مراد
 المصنف في قوله وقد تعدد الخبر (ما) اى التعدد الذى (يكون) بغير عطف
 لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لاقى تعدد (الخبر) على ما سبق (ولاقى) تعدد
 (المبتدأ) مثل زيد عمرو وبكر قائم يعنى كل واحد منهم او زيد قائم وعمرو وبكر
 (ولاقى) تعدد (غيرهما) اى غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد
 وعمرو والمفعول مثل ضربت زيدا وعمرا وغيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المصنف
 بين في هذا الكتاب ما فيه خفاء ويوضحه وما هو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان
 (وايضاً) اى كان المتعدد بالعطف لا خفاء فيه لاقى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما
 كذلك (المتعدد بالعطف) سواء كان فى الخبر او فى المبتدأ او غيرهما (ليس بخبر)

ومبتدأ (بل) انما (هو من توابعه) اى من توابع الخبر او المبتدأ او غيرهما لان
المعطوف بالحروف من جملة التوابع على ما سيحكي (ولهذا) اى لكون مراد
المصنف بعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعلم الخفاء في التعدد بالعطف (اورد)
المصنف (في المثال) لتعدد الخبر (الخبر المتعدد) مفعول اورد (بغير عاطف
ولو جعل التعدد) المفهوم من وقد يتعدد الخبر (٤١) من ان يكون بغير عطف
كما هو الظاهر من العبارة ويعطف (فالاقتصار) اى اقتصار المصنف في التمثيل
(عليه) اى على ايراد المثال بغير عطف (لذلك) قوله فالاقتصار مبتدأ لذلك
الجار والمجرور خبره وشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لافى الخبر
ولا فى المبتدأ ولا غيرهما الى قوله وايضا ولا اليهما جميعا يعرف بالثأ مل
اى ليس يكون التعدد بالعطف لا خفاء فيه الى آخره (وقد يتضمن المبتدأ معنى
الشرط) اى يندرج فيه معناه فيصح دخول الفاء اى الفاء الجزائية فى الخبر
ايذا لما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط كما يصح دخولها فى جواب الشرط اعلم
ان الفاء تدخل فى خبر المبتدأ الواقع بعد اما وحوبا نحو ما زيد فطلق ولا تحذف
الا للضرورة نحو واما القتال لا قتال لديكم فى مكان فلا قتال ولا خمار القول
كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم* اى يقال لهم اكفرتم وتدخل
جوازا فى خبر المبتدأ المذكور ههنا كذا فى الرضى (وهو) اى معنى الشرط
(سببية الاول للثانى) اى يكون الاول سببا للثانى نحو الذى يأتى فيه درهم
لان اتيانه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت به لا يستحقه قطعا كما فى قولك
ان جئتني فلانك درهم (او للحكمية) يعنى ان يكون الاول سببا للحكم بالثانى عليه
وان لم يكن سببا فلا يرد بان يقال لم دخلت الفاء فى قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله مع ان الاول ليس بسبب للثانى بل الاول سبب والثانى مسبب لان استقرار
النعمة بالخطاطين ليس سببا لكونه من الله تعالى بل الامر بالعكس يعنى بل
كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها
من الله تعالى وقيل وجود النعمة فيهم مع جهلهم معطيها سبب للاخبار بانها
من عند الله تعالى والاوجه ان وجودها سبب لكونها من عند الله تعالى فحينئذ
لا احتياج الى قوله اول الحكم به (فلا يرد عليه) اى على قوله وقد يتضمن المبتدأ
معنى الشرط (نحو) قوله تعالى (وما) اى نعمة استقرت (بكم) حال كونكم
منكرين اوجاهلين معطيها (من نعمة) بيان لما الموصوفة (فمن الله) يعنى سبب
الحكم بكونها من الله تعالى اذ لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعا لان
نعم الله تعالى لكونها كثيرة لا تحصى مستقرة لا محالة (فبنيته المبتدأ الشرط)
لتضمنه معناه (فى سببته) اى سببية المبتدأ (لخبر سببية الشرط الجزاء) كذلك

المبتدأ المتضمن معناه يكون سببا للجراء قصدتها لان السببية لازم للشرط لانه
 لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح قصدتها وعدم بقاء الفائدة دون
 قصدتها فاذا افتتغا بصحة دخول الفاء على الخبر ولو زعم في الجراء ولذا قال
 المصنف (فيصح دخول الفاء في الخبر) (ويصح عدم دخوله) اى الفاء
 (فيه) اى الخبر قوله (نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط) تعليل لقوله
 فيصح دخول الفاء في الخبر واما تعليل قوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكره
 قياسا على التعليل الاول واعتمادا على فهم الطالب يعنى ويصح عدم دخول
 الفاء في الخبر نظرا الى عدم تأصل المبتدأ في السببية كالشرط هذا اذا لم يقصد
 الدلالة على السببية (واما اذ قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ) يعنى اذا
 قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية في لفظه (فيجب دخول الفاء فيه) اى
 في الخبر ايمانا لما قصد من الدلالة (واما اذا لم يقصد دلالة المبتدأ على معنى
 السببية في لفظه بل قصد مجرد الدلالة على معنى الابتداء (فلم يجب دخول الفاء فيه
 بل يجب عدمه) اى عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم تكن مقصودة من
 اللفظ (وذلك) (اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط) اى الذى يكون سببا للخبر
 او الحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيان (اما الاسم) اى احدهما الاسم
 (الموصول بفعل) اى اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضية كان الفعل
 باقيا على معناه او غير الشرط فانه لا يكون الاستقبلا في المعنى او مضارعا ويدخل
 في قوله الموصول السلام الموصولة نحو الزانية والزاني الآية لان صانها لا تكون
 الا فعلا في صورة اسم الفاعل واسم للفعل على ما سيجئ (او ظرف) عطف
 على قوله بفعل (اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او) جملة (ظرفية مؤولة
 بجملة فعلية) فيه نشر على ترتيب اللف ذكر الظرف مع ان الموصوف الكائن
 مع الظرف كائن مع الفعل بلا محالة لان الشرط لا يقع طرفا فلولم يذكره لجل
 الفعل على الفعل الصريح فلم يتناولوه والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجرى
 مجراه على ما عرفت سابقا (ههنا) اى في موضع الصلة للموصول الذى وقع
 مبتدأ متضمنا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره اذ صحة الدخول فيه
 كون الصلة فعلا او مؤلا به لئلا كد مشابهته الشرط (بالانفاق) من الكوفيين
 لان عندهم الظرف كان مؤلا بالاسم اذا لم يكن صلة للموصول واما اذا كان صلة له
 فقول عندهم بالفعل كما كان مؤلا به عند البصريين مطلقا فيكون مؤلا بالفعل
 باتفاق الفريقين اذا كان صلة له (واما استرط) مبنى للمفعول (ان يكون صلاته
 فعلا او ظرفا مؤلا بالفعل) يعنى شرط ان يكون صلاته جملة فعلية او جملة
 ظرفية بان يكون الظرف متعلقا بالفعل (لئلا كد مشابهته) اى مشابهة المبتدأ

(الشرط) لان المبتدأ لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابهها به ولما كان
موصولا صلته فعل او ظرف مؤل بالفعل تأكد مشابهته به (لان الشرط
لا يكون الا فعلا) وفي الرضى والاغلب في الموصول الذي تدخل في خبره الفاء
ان يكون عاما وصلة مستقلة كما في اسماء الشرط وفعله نحو من تضرب اضرب
وقد يكون خاصة وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الاية لان
الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الاحراق وقد يكون
خاصا صلته مستقلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه الاية اذ لا يريد
كل موت اذرب موت فرمته الشخص خالفا له ذلك النوع كمن بالقتل بالسيف مثلا
ولافاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقبكم وجاز دخول
الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع
الماضى بعد الموصول المذكور وهو معنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك
الذي اتاني فله درهم (وفي حكم الاسم الموصول المذكور) اى الموصول الذي
ذكر من قبل وهو الموصول بفعل او ظرف (الاسم الموصوف به) اى الاسم
الذى وصف بالموصول المذكور (او) الثانى (النكرة) العامة (الموصوفة
بهما) (بأحدهما) اى النكرة التى وصفت بأحدهما بمحذف المضاف وهو كثير
فلا وجه لقول من قال فالاولى به بافرا الضمير اى بالفاعل والظرف (وفي حكمها)
اى حكم النكرة الموصوفة بأحدهما (الاسم المضاف اليها) اى تلك النكرة
لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه (مثل الذى يأتينى) (هذا مثال للاسم
الموصول بفعل اى الموصول الذى جعلت صلته جملة فعلية استقبالية ومثال
الاسم الموصول الذى جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ان الذين
فتنوا المؤمنين الاية (او) (الذى) (فى الدار) (هذا مثال للاسم الموصول
بظرف) يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة
(فله درهم) الفاء جواب المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط والجار والمجرور
خبر مقدم ودرهم مبتدأ والجملة خبر لأحدهما اى للمبتدأ الاول والثانى على
سبيل البدل او الاول وخبر الثانى محذوف او خبر للثانى وخبر الاول محذوف
(واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت
الذى تفرون منه فانه ملاقيكم) الاية فان الملافة لازمة للفرار وكذا فى قوله
تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ~~مكون~~ النعمة منه تعالى لازم لحصولها
معنى هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل واما مثال الاسم
الموصوف بالاسم الموصول بظرف او ما يجرى مجرى فقولك الرجل الذى
امامك اوفى الدار فهو ضيقك (و) (مثل) (كل رجل يأتينى) (هذا)

أي مثل كل رجل يأبني (مثال للاسم الموصوف بفعل) لأن كل مبتدأ مضاف
 إلى رجل ويأبني فعل وفاعل والجملة في محل الجز لانها صفة رجل ولفظ كل
 لما كان له حكم ما اضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد والاطلاق
 كل مبتدأ موصوف بالفعل متضمنا لمعنى الشرط فله درهم (أو) (كل رجل) امامك
 أو (في الدار) (هذا مثال للاسم الموصوف بظرف) أو ما يجري مجراه (فله درهم)
 الفاء جواب الشرط والجار والمجرور في محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ
 مؤخر وفاعل الظرف لاحتتماله على المبتدأ والجملة اسمية أو ظرفية خبر المبتدأ
 المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشي فان قلت هذا مثال للمضاف إلى الموصوف
 لأن الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لالكل قلت المراد بالوصف الموصوف
 معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف معنى إلى هنا كلامه لأن كلا يأخذ
 دائما حكم ما اضيف اليه كما سبق (واما مثال الاسم المضاف إلى التكرة الموصوفة
 بأحدهما) أي بأحد المذكورين يعني الفعل والظرف (فقولك كل غلام
 رجل يأبني) هذا مثال للاسم المضاف إلى التكرة الموصوفة بالفعل أو كل غلام
 رجل امامك (أو في الدار) هذا مثال للاسم المضاف إلى التكرة الموصوفة بالظرف
 (فله درهم) (قد سبق تفسيره وقديحي صفتها أيضا ماضيا مستقبلا المعنى نحو
 كل رجل أتاك غذا فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الإيهام وكذا
 أن كان مضافا إلى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل علم غله درهم
 وعند سبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدأ والاختفش يهون
 ز يادنها في جميع خبر المبتدأ كذا في الرضي ولما فرغ من بيان ما يقتضي دخول
 الفاء على خبر المبتدأ شرع في بيان بعض ما يمنع دخولها عليه وما يكون في منعه
 اختلاف فقال (وليت) مبتدأ (ولعل) عطف عليه قوله (من الحسوف
 المشبهة بالفعل) لتعين قيد الاتفاق بلتنع لأن المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف
 المشبهة بالفعل محض بهما لا لكونهما من النواسخ (إذا دخلا) أي ليت ولعل
 (على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره) أي على المبتدأ المتضمن معنى
 الشرط (ما فاعلان) خبر مبتدأ محذوف تقديره هما مانعان والجملة خبر المبتدأ
 الأول (عن دخوله عليه) أي عن دخول الفاء على الخبر (لأن صحة دخوله
 عليه انما كانت) تلك الصحة (المشابهة) مصدر مضاف إلى الفاعل هو
 (المبتدأ والخبر) ونائب للمفعول وهو (لشرط والجزاء) فيه نشر على ترتيب
 اللف يعني لمساواة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء في ترتيبه عليه
 (وليت ولعل) إذا دخلا على ذلك المبتدأ والخبر (تريلان تلك المسابغة) أي
 مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء يعني بمضاهيها (لأنهما) أي ليت ولعل

(يخرجان الكلام من الخبرية) وبنقلته (الى الانسانية) يعنى ان الكلام المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق والكذب فلما دخلا عليه ازا ذلك الاحتمال وجعلاه مخصوصا بالانساء فزالت المناسبة المذكورة فامتنع دخول الفاء على الخبر لان المناسبة كانت سببا لدخولها عليه فيزال السبب يزول المسبب لا محالة اذا كان له سبب واحد والشرط والجزاء من قبيل الاخبار (اي الجملة الشرطية لا تكون الاخبارية فلا يرد الجزاء قديكون امرامثل قولك ان جاءك زيد فاضربه مع انه مؤل بقولك ان جاءك فانت مأثور بضربه ومثمل قوله تعالى * ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون باليعس من الناس فيشرهم بعذاب اليم * اى فانت مأثور حالا اوألا تبشيرهم بعذاب اليم الى غير ذلك (وذلك المنع) اى منع دخول الفاء عليه (انما هو) كائن (بالانفاق) اى هذا المنع مخصوص بهما بحيث لا يتناول غيرهما (من النكاح) متعلق بالانفاق (فلا يقال ليت) الذى يأتينى اوليت النوى فى الدار فله درهم (اولى الذى يأتينى او) لعل الذى (فى الدار فله درهم) بالفاء بل انما يقال بمحضها مثل ليت الذى يأتينى له درهم بدون الفاء لما عرفت وقس عليه غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما وفى التسهيل المنع من حيث التبع والاستعمال انما تحقق فى ليت ولعل (فان قيل) منشأ هذا السؤال من كون المنع بالانفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى انا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل (باب كان) يعنى لافعال الناقصة باسرها (وياب علمت) يعنى افعال القلوب بجميعها (ايضا) يعنى كما ان ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه (مانعان بالانفاق) من النكاح (فما وجه تخصيص ليت ولعل) بالمنع ولم يذكر هذين البابين ايضا (قبل تخصيصهما ببيان الانفاق) الباء داخلة على المقصور (انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لامطلقا) يعنى لامن بين دواخل المبتدأ والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا الوقال فى مكان وليت ولعل مانعان بالانفاق ويمنعه التواسخ الا التوسيات من الحروف المشبهة لكان افيدا بعد من المشبهة (ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الانفاق الواقع فيهما) اى فى ليت ولعل وجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما بكون المنع مخصوصا بهما دون سائر الموانع من توسخ المبتدأ والخبر فانهما مشتركان فى ذلك المنع (والحق) ماض مبني للفاعل (بعضهم) فاعله اى الحق بعض النكاح فى المنع من دخول الفاء على الخبر بليت ولعل (قيل هو) اى البعض المحقق (سبويه) قال المصنف ابدا العبد القاهر ان هذا المحقق هو سبويه خلافا للاخفش ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعش ان غير المجوز لدخول الفاء عليه مع ان هو سبويه خلافا

للاختصاص وقبل وانما قال والحق بعضهم اورد بهما ولم يعين لانه لم يعين عند
المصنف من الحق (ان المكسورة) قبدها بالمكسورة احترازاً عن المفتوحة
لمساياً (بهما) اى بليت ولعل اى الحق بعض النحاة ان المكسورة بليت
ولعل (في المنع عن دخول الفاء على الخبر) لان ان المكسورة للتصديق ولكون
ما دخلت هي عليه جملة مستقلة والسرط بخلافه لانه لا يشأتى الا فى المشكوك
ومحتاج ايضا الى ما ترتب عليه وهو الجزاء ولان السرط لا يدخل عليه ان للتناقى
بين التحقيق والتعليق فكذلك ما فى معنى السرط (والاصح انها) اى ان
المكسورة (لا تمنع عنه) اى عن دخول الفاء عليه (لانه لا يخرج الكلام عن
الخبرية) ونقله (الى الانشائية) بل بين الكلام على ما كان عليه قبل وثبوته وما
ذكره من التعليق غير مسلم لوروده فى الكلام المنجز وكلام الفصحاء ايضا (يؤيده)
اى يؤيد ما هو الاصح من انها لا تمنع عنه (قوله تعالى ان الذين كفروا وما نوا)
عطف على الصلة وهي جملة كفروا فيكون صلاته ايضا لان المعطوف فى حكم
المعطوف عليه (وهم كفار) الواو المحال والجملة حال من ضمير كفروا اى حال
كونهم كافرين وبنابى على الكفر (فلن يقبل) وفى حل الفاء على الزيادة او
التعليق وحذف الخبر بعد لا يخفى وتركها فى بعض الايت نحو قوله تعالى ان الذين
آمنا وعملوا الصالحات لهم اجرهم * لا يوجب كون ان المكسورة مانعة لان
دخولها فى خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب وفى بعضها دخلت ايذاناً لتضمن
المبتدأ معنى السرط وفى بعضها تركت ايذاناً بان دخولها ليس بواجب تأمل
(فان قبل قد اطلق بعضهم) وهو المالكى (ان المفتوحة ولكن بليت ولعل)
كما اطلق البعض منهم ان المكسورة بليت ولعل (فا) استهامة بمعنى اى شئ
مبتدأ متضمن لمعنى الاستفهام عند سبويه وخبر متضمن له عند غيره كما مر
فى قوله اهنا زيد ام ذاك (وجه) مرفوع لانه اما خبر او مبتدأ على اختلاف
القولين ومضاف الى (تخصيص ان المكسورة باللاحق) الباء داخله على
المقصور فالمعنى اى شئ يوجب مقتضى تخصيص اللاحق بان المكسورة
مع ان ان المفتوحة ولكن قد اطلقا بهما فكان على المصنف ان يقول والحق
بعضهم ان بهما وبعضهم ان ولكن بهما او يقول والحق بعضهم ان وان
ولكن بهما فبدخلان تحت اللاحق ايضا (قبل بعضهم الذى الحق ان بهما
هو سبويه فاعتد) اصله اعتد فادغم كما عرفت فى موضعه اى فاعتبر
(بقوله) لكونه امام النحوى ومقتدى فى هذا الفن (وذكره) اعتماداً عليه
(ولم يعتد) اى ولم يعتبر (بقول من سواه) اى يقول من كان خبر سبويه لكونه
من التابعين وراجلانى هذا الفن (فلم يذكره) لعدم اعتدائه اياه لان غير المعتد

كالعدم (مع ان كلا القولين) وهما الحاق سبويه ان بهما والحاق البعض ان
ولكن بهما (لايساعدهما اى لا يوافقهما ولا يكون دليلا لهما) (القرآن) المحرر
(وكلام الفصحاء فايدل) الفاء للتفسير والتفصيل وماموصولة او موصوفة ويدل
صحتها او صلتها (على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ماسبق)
خبر لقوله فايدل فلم يدخل الفاء مع ان المبتدأ منضم للمعنى الشرط ايذانا لجواز
حذف الفاء من خبره لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المذکور ليس بواجب
كاسبق (ومايدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء) اى مايدل على
عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر (قوله تعالى واعلموا) خطاب
علم لكل من جاهد في سبيل الله وان في (انما) حرف من الحروف المنبهة بالفعل
وفتح لكونها مفعولة ولفظ ماموصولة بمعنى الذى يدل عليه قوله من شئ لان
من فيه للبيان لا بدله من الميبس و (غتمم) صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد
المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى اهذه الذى بعث الله رسولا اى اهذه
الذى بعث الله رسولا وقوله (من شئ) يسان له للمسبق والمعنى ان الذى ضمنوه
حال كونه من شئ يعنى من مال يعنى ان المال الذى اخذتموه من ايدى الكفار
(فان الله خسه) الفاء جواب الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا الله جار
ومحور خبر مقدم لمساياتى خسه منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة وان
مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد خبر لان وهى مع اسمها وخبرها فى محل نصب
قائمة مقام مفعول علمت يعنى فاعطوا ابتغاء وجه الله خمس ما ضمنوه لمصارفه
المذكورة (و) مايدل على عدم منع لكن من دخول الفاء على الخبر (قول السامر
فوالله) الفاء لترتيب هذا الكلام لما قالوا له من المفارقة والعداوة وتعقيبه والواو
للقسم (ما) نافية (فارتكم) فعل وفاعل ومفعول (قالا) منصوب على
الخالية من الفاعل من القلى وهو البعض كما فى قوله تعالى اتى لعمركم من القالين
اى من البغضين و (لكم) متعلق به (ولكن ما يقضى فسوف يكون) ولكنه
حرف من تلك الحروف ايضا وماموصولة او موصوفة ويقضى فعل مبنى للمفعول
صلته او صفته اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا لتحقيق معنى الوقوع
والثبوت ويكون تامة فى محل الرفع على له خبر والمعنى ولكن الذى او شئ يقدر
هذه الله فيقع لامحالة (وقد يحذف المبتدأ) لانسيا لانه ركن فى الكلام فلا يحذف
الاوقت قبلم قرينة معينة ولذا قال المصنف (لقيام قرينة) (لفظية) كقولك
اناراك البعير و طليحان اى والبعير طليحان حذف لقرينة لفظية وهى المضاف
اليه (او عقلية) كالمثال المذكور فى المتن (جواز) (اى حذفاً جازاً لا واجباً
وقد يجب حذفه) اى حذف المبتدأ (اذا قطع النعت بالرفع) اى كان الخبر

في الاصل نصا لشيء ثم حُرِل عنه وحصل مر فوعا على انه خبر مبتدأ محذوف
 (نحو الحمد لله اهل الحمد) ومررت بزيد المسكين بالرفع ورأيت زيدا الفقير
 ومن الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك (اي هو اهل الحمد) ولم يذكره
 لقائه لانه ما كان مع البعض وعمله يكون المبتدأ ركنا وهو ليس بسديد لان الركبة
 لا تنافي وجوب الحذف الا يرى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك
 ركن وقد يجب حذفه قبل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن قوي اصيل في الكلام
 نحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير حذف
 الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره (وانما يجب حذفه) عند وجود الشرط
 المذكور وهو القطع (ليعلم) مبنى للمفعول (له) اى الخبر (كان في الاصل
 صفة) لشيء مر فوع اوضده (فقط) عن التعت فجعل مر فوعا (لقصده
 المدح) اى لقصده مدح الموصوف (او النعم) اى لقصده (او غير ذلك)
 اى غير المدح والنعم كالتحريم (فلو ظهر المبتدأ) ولم يحذف وجوبا سواء حذف
 جوازا او لم يحذف (لم يبين ذلك) اى لم يظهر قصد المدح وضده وغيره لان
 الصفة غالبا اما للتخصيص او للتوضيح وان جئت للمدح والذم الا ان المبتدأ
 اذا لم يحذف ولم يقطع التعت بالرفع لم يتعين له قصده للمدح واخيره بناء على
 كونه مقتضى الظاهر (ويجب حذفه) اى حذف المبتدأ (ايضا) اى كما يجب
 حذفه اذا قطع التعت بالرفع (عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره) اى
 تقدير هذا الكلام نعم الرجل (هو زيد) يعنى عند من قال ان مخصوص افعال
 المدح والنعم مر فوع على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه
 اذا قيل نعم الرجل فقط سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدأ اى
 هو زيد واما عند من قال هو مر فوع على انه مبتدأ واجلجته الفعلية قبله خبره
 قلعت عليه التثويق السامع للمبتدأ لانه لما قيل نعم الرجل تسوق السامع الى
 ما يدكر بعده وهو المدح والمخصوص فليس من حذف المبتدأ في شيء وقيل
 يتعين ههنا كون المخصوص مبتدأ وما قبله خبره (كقول السهلي) في القاموس
 استهل الصبي اذا رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض استعير
 للبصر الهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قبل الاستهلال * ما بين
 وبذلك زين كلاهما مستقيم (اي المبتدأ المحذوف جوازا) بقرينة الجار والمجرور
 لان الكاف ان كان حرف جر لا يبدله من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء
 قدر فعلا او اسما وان كان اسما بمعنى المثل فالاول جعله خبرا ليكون من اول الامر
 مثالا للقام (مثل المبتدأ المحذوف في مقول السهلي) بمحذف المضاعف اليه
 وحصل المصدر المضاف الى الفاعل يعنى المفعول (البصر) بكسر الراء

من ابصر لان الاستهلال استعير للابصار بقرينة رؤية (الهلال الرفع صوته
لفرط سروره بارؤية المختصة له (عند ابصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول
متروك اى ابصار المبصر له - لال اولى المفعول ولفاعل متروك اى ابصار
الهلال لمبصر بالرفع والاولى هو الاولى (الهلال والله) (ى هذا الهلال
والله) الا ان المبتدأ حذف جواز (بالقرينة الحالية لان سل هذا للدلال
انما يقال منه توجبه الابصار الى مطلع لهلال فمن سبق من الناس الى رؤيته رفع
صوته فيمنعه الا يتم لم يذكر الهلال عن ان يقول هذا او هو لانه قد علم انهم
يفهمون ما يعنى فكان الحذف هو الاصح لامر بن الاهتمام ولعلم بانه يسير الى
الهلال وفي المحاسبة يقال الى ثلاث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن
في لقاموس الهلال غرة لقمر في ليلتين الى ثلاث ولربيع واوسبع وليلتين من آخر
الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وفي غير ذلك قر وشار الى المراد المستهل
وهذا القول اى قول المستهل الهلال والله (بس من باب حذف الخبر) حال
كونه كائنا (بتقدير الهلال هذا) فيكون الهلال مبتدأ واسم الاشارة بعده
خبره (لان مقصود المستهل) اى مقصود من رأى الهلال واراد اعلام
المستهلين الغير المبصرين (تعيين شئ بالاسارة) بان يقول ها اى شئ محسوس
ابصره (والحكم) اى يحكم (عليه) اى على ما عينه بالاشارة (بالهلال ليله)
لايعين شئ وبالهلالية والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا لان مثل هذا
لا يكون الا عند الاشياء عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا اى شئ منها
الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هذا (ليوجه اليه) اى الى ما عينه بالاشارة
وحكم عليه بالهلالية اى الى جانبه (الساخرون) الغير المبصرون (وروه
كإبراه) ويكون اسوة في الرؤية وهذا لبس الا يجعل اسم الاشارة مبتدأ والهلال
خبرا (وانما اى بالقسم) مع انه لبس له دخل في حذف الخبر (جريا على عادة
المستهلين غالبا) فيكون القسم خارجا مخرج العادة وجهه ان كون هذا الراى
مخصوصا برؤية ما ينكر لان امتياز بهامن بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية
من مظان الانكار كما كذب القسم ثلاثا ينكر عليه (ولثلاثتهم نصب الهلال عند الوقف)
اذ غالب فيا هو آخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب
فيكون مفعولا به محذوفا - له الصب له بقرينة حالية يعنى ابصرت لهلال فلا يكون
ممنح فيه ومرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بتلك القرينة فيكون مثلا للمنفخ فيه
واختار لفظ لقسم على خبره جريا على عادتهم ولثلاثا ينكر عليه (و) (قد يحذف) (الخبر
حوازا) ايضا لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكورا ولا يحذف المبتدأ ايضا الا بشرط
ان يكون الخبر مذكورا (اى حذفنا جائزا لقيام قرينة) لانه لا يحذف نسبيا لكونه

ركاً (من غير اقامة شيء مقامه) لانه لو اقيم شيء بعد حذفه مقامه لكان حذفه
 واجبا لاجازة كاسمجي (مثل) (الخبر المحذوف جوازاً) كأن (واقع (في قولك)
 (خرجت فاذا السبع) يعني واقع بعد اذا المفاجأة اذا كان الخبر عاماً يحذف كثيراً
 وأما اذا كان خاصاً فلا يجوز الا تأدرا لأن اذا تدل على وجود الشيء بغنة فتعني
 عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه أيضاً واقعة موقع الغاء
 الجزائية لأن الخبر الواقع بعد الغاء لا يجوز حذفه فكذلك ما بعد ما قام مقامه (فان
 تقديره على المذهب الاصح كانص عليه صاحب الباب) حيث قال ومن حذف
 الخبر جوازاً لقيم القرينة قولك (خرجت فاذا السبع واقف) وأما هذا القول
 على المذهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان منها انه طرف مكان خبر
 عن السبع وهذا مذهب المبرد فان عندنا طرف مكان خبر مقدم عن السبع أي
 مكان خروجي سبع ومذهب اليه لا يطرد في جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك
 مكان خروجي السبع بل الباب في تأويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه طرف
 زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف هو المضاعف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجأة
 لان طرف الزمان لا يكون خبراً عن الجئة لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت
 فوقت خروجي وجود السبع فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي
 السبع واقف فينشد يكون اذا طرف زمان للخبر المحذوف يدل على صحته
 ان العرب اذا صرحت بالخبر تقول فاذا السبع واقف وأما الغاء الداخلة عليها
 فقبل انها جواب شرط مقدر مراده انها فاء السببية التي المراد بهالزم ما بعدها
 لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة للخروج وهذا هو الاول وقال المازني هي
 زائدة وهذا ليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقيل هي للعطف جلا على المعنى
 أي خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (على) تقدير (ان يكون اذا طرف زمان)
 متعلق (الخبر المحذوف) لقيام قرينة جوازاً (غير ساد مسده) أي غير قائم
 مقامه بحيث يفيد فائدة وينفي عنه لان المقدم لفظاً لا يعوم مقام المؤخر متعلقاً به ولان
 الطرف لا يقيد معنى الوقوف وغيره ولا ينفي عنه تأمل (أي في وقت خروجي السبع
 واقف) والتقدير فالسبع واقف في وقت خروجي قسم لكون الخروج سبباً لمفاجأة السبع
 الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدماً على السبب (و) (قد يحذف الخبر أيضاً
 لقيام قرينة) (وحوبا) (أي حذفاً واجباً) (فيما التزم) معنى للمفعول يقال الزمته
 الشيء وهو التزمه قبل ملازمته (أي في التركيب الذي التزم منه) أي من هذا التركيب
 وهو من قبيل اكرمه وتقدير منه اقبس من تقدير فيه فضمير الموصول المحذوف
 وحمل ما موصولة ههنا اقبس من جعلها موصوفة او مصدرية تأمل (في موضعه)
 (أي في موضع الخبر) المحذوف وحوبا (غيره) نائب لقوله التزم (أي غير الخبر)

فالمجرد ان راجعان الى الخبر يعنى فيجب حذف الخبر في موضع يكون فيه مع
القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك
الخبر (وذلك) اى حذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه غيره كائن (في اربعة
ابواب) على ما ذكره المصنف (بالامثلة) يعنى اكتفى في كل المثال كما اكتفى في وقوع
النكرة المخصصة مبتدأ (اولها) اى اول تلك الابواب الاربعة (المبتدأ الذى)
وقع (بعد) كلمة (لولا) الامتناعية (مثل لولا زيد لكان كذا) (اى لولا زيد
موجودا) ههنا الوقع ما وقع وكان في قوله لكان تأمى بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد
مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبرا لكونه جملة حالية عن العائد الى المبتدأ
ولا بد منه في الاغلب كما في قوله لولا على لهلك عمر رضى الله تعالى عنهما
(لان لولا) موضوع (لامتناع الشيء) وهو جوابها (لوجود غيره) وهو المبتدأ
الواقع بعدها كما ان وجود على رضى الله تعالى عنه في المثال المذكور صار سببا
لعلم هلاك عمر رضى الله تعالى عنه يعنى لامتناعه وحاصله ارتباط الجملتين على
معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى (فتدل) كلمة لولا وضعا
(على الوجود) بحيث تكون قرينة (وقد التزم في موضع الخبر) غيره وهو
(جواب لولا فيجب حذفه) اى حذف الخبر لحصول شرطى الحذف وجوبا
احدهما القرينة الدالة على الخبر المعينة وهى لفظة لولا لما سبق انها موضوعة
لتدل على امتناع الشيء لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها
موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر وان فى اللفظ الساد مسد
الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح (لقيام قرينة) دالة على الخبر المحذوف
وهى لولا (والترام قائم مقامه) اى الخبر لبيان شرطى الحذف وجوبا (هنا)
اى وجوب حذف خبر المبتدأ الذى بعد لولا لوجود شرط الحذف كائن
(اذا كان الخبر تاما) لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما (واما اذا
كان الخبر) اى خبر المبتدأ الواقع بعد لولا (خاصا فلا يجب حذفه) سواء
حذف جوازا او لم يحذف اصلا (كما في قوله) اى قول الشاعر (ولولا الشعر بالعلماء
يزرى) اى تأليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة له والمراد بالشعر ههنا ما فيه ثم او
قدح او غير ذلك مما يستأنم ثم صاحبه والدخول في قوله والشعراء يتبعهم الفساقون
وقوله بالعلماء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله تعالى في حقهم انما يخشى الله
من عباده العلماء الذين هم ورثوا الانبياء وقال خير البشر علماء امى كاتبياء بنى اسرائيل
فقدم للمصر لان الازراء انما يلحق بهم من ازرى يزرى خبره واجيب بان يزرى
حال من الضمير في الخبر المحذوف وليس بخبر اى ولولا الشعر كائن حال
كونه يزرى بالعلماء لان يزرى وان صلح الخبرية الا انا قدرنا الخبر لثلا تغرم القاعدة

(لكنك اليوم اسعر من لبيد) اى لكنت فى زمانى غالبا فى تأليفه واشتقالى على ذلك الشاعر ولكن الازراء يمنعنى منه (هنا) اى ما ذكر من كون ما بعد لولا مبتدأ محذوفاً خبره (على مذهب البصريين) كما عرفته مفعلاً (وقال النكسائى الامم الذى بعدها) ليس بمبتدأ بل مرفوع على انه (بفعل مقدر) اى محذوف وجوبا كما فى قوله لولا ذات سوار لطمنتي وذلك انها فى الاصل لو وهى من لوازم الافعال دخلت على لافصار لولا وهى ايضا تكون من لوازمها كما فى قولك لو لم تستنى لا كرمك وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر لافى الحال ولا فى المال (لولا وحز يد) فحذف الفعل وجوبا لدلالة لولا عليه فى لولا زيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا (وقال الفراء) كلمة (لولا) هى الرافعة للاسم الذى وقع (بعدها) يعنى ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لا يتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه الابتداء او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة فى العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لا بد حينئذ من القول بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لا يكون مسند او لا مسند اليه والاسم الذى بعدها هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمول لا عامل لفظى هو لولا دون الخبر لانه حينئذ معمول بعامل مضموى وقد سبق العامل فى المسند اليه هو العامل المضموى لا خبر (وثانيا) اى ثانيا الابواب الاربعة (كل مبتدأ كان) فى الاصل (مصدرا صورة) مثل ضربى (اى بتأويله) اى او كان مؤثلا للمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدريان المصدرية مؤثلا به (منسوبا) صفة لقوله مصدرا او لقوله بتأويله ايضا (الى الفاعل) وحده بان يضاف اليه (او المفعول) وحده بان يضاف اليه (او كليهما) اى كلا الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثانى اويا لعكس فالاضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان اضافة المصدر معوية لكون المصدر مبتدأ (وبعده) اى بعد المنسوب اليه (حال) مفردة او جملة ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية (او كان) المبتدأ فى الاصل (اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر) صورة او مؤثلا منسوبا الى احدهما او اليها (وذلك مثل ذهبى راجلا) مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط (وضرب زيد قائما اذا كان زيدا مفعولا به) لانه لا يتحمل ان يكون فاعلا حينئذ يكون المثال مكررا قيده لدفع هذا الابهاس مثال لما كان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط (ومثل ضربى زيدا قائما) حال من المفعول او من الفاعل (او قائمين) حال منهما مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال ما كان المفعول فيه مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل

ضرب عمرو زيدا قائما او قائما ومن مثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ذهب راجلا
وان ضرب زيدا قائما (وان ضربت زيدا قائما) او قائمين هذه امثلة ما يكون
في تأويل المصدر (واكثر شربي السوق ملتوتا) اى مخلوطا من لت اذا اختلط
(واخطب ما يكون الا مرقا قائما فذهب) النحاة (البصريون الى ان تقديره)
اى تقدير كل واحد من هذه الامثلة دهاى حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد
حاصل اذا كان قائما (وضربى زيدا حاصل اذا كان قائما) هذا التقدير اذا
كان قائما حال من زيد واما ان كان حال من ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيدا
حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربى زيدا قائمين ضربى زيدا حاصل اذا كان
قائمين فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة (خذف) المتعلق وهو حاصل
وجوبا (كما يحذف متعلقات الظروف) الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا
وههنا وجوبا لسد الحال مسده (فمحوزيد عندك) تقديره زيد حصل او
حاصل عندك خذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقم هو مقامه (فبقي) بعد
حذف المتعلق قوله (اذا كان) قائما كما بقي عندك بعد حذف متعلقه (تم حذف
اذامع شرطه العامل في الحال) اذا هذه ظرفية حالبة عن معنى الشرط الا انه سمي
مدخولها شرطاً لريضة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما في قوله
تعالى اذا قيل لهم لا تفسدوا في قوله تعالى واذا ما غضبوهم بغفرون ومثله كثير
يعني حذف متعاقبه مع فعل الشرط الداخلة هو عليه لامل في الحال لان العامل
في الحال هو العامل في نفي الحال وهو الضمير المستكن في ذلك الفعل (واقم
الحال) منصوبا (مقام الظرف القائم مقام الخبر وهو المتعلق) لان في الحال
معنى الظرفية اذ معنى جانبي زيد راكبا جانبي زيد وقت الركوب ومعنى قولك
اتيتك والجلوس قائم ايتك وقت قدوم الجلوس ولهذا المناسبة قيمت الحال مقامه
(فالحال قائم بمقام الظرف القائم مقام الخبر) لان القائم مقام التي يكون قائما
مقام ذلك الشيء بالواسطة (فيكون الحال قائما مقام الخبر بالاصل بل بالواسطة
لما قلنا قال الرضي) لسارح لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير البصريين وهو
ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما (ما قبل فيه وفيه) اى في هذا التقدير (تكلفات
كثيرة من حذف) بيان للتكلفات الكنية (اذامع الجزاء المضاف اليها ولم يثبت)
حذف اذا مع جعلتها المضاف اليها (في غير هذا المكان) لان حذف اداة لشرط
مع جعلتها غير جائز من غير اقامة شيء مقامه كالاشياء الستة وههنا ليس كذلك
(ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا الذى اصل في الفعل لا اقصة
وما يكون معمولا عن الاصل يكون تكلفا (الى معنى التامة) وهو قليل ادر
ولذا احتجج الى القرينة وقبله الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه

كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ما هو تكلف صار تكلفا ووصف
التكلفات بالكثره اما لكونها ثلاثة لان ماكرر مرتين يكون كثيرا وهو حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها ولعدول المذكور وقيام الحال مقام الفرف واما
لكونها اربعة لوعد حذف اذا واحدا وما اضيف اليها ثانيا واما لثلايتوهم كون
تكلفات كثيرة فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قبل لان مثل
هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الانكارة بحيث لم يسمع
تعريفه مع كثرة فوكان خبر كان لجواز تعريفه في شيء ولم يسمع مع طول الاستقراء
فلمن هذا ان كان نامة وقائما حال لان التكرير شرط في الحال على ماسبق في
(ولسنى يظهر) هذا ايضا من كلام الرضى الى قوله وثالثها ان تقديره
اسم ان اى تقدير البصريين هذا المثال (فهو ضربى زيد اى يلابسه) من حيث
وقوع الضرب عليه حال كونه قائما اذا اردت بناء الخطاب (الحال من
المفعول وضربى زيد يلابسنى) من حيث كونه صادرا منى حال كونه قائما
اذا كان الحال حالا (من الفاعل) وضربى زيد يلابسنا قائمين اذا كان الحال
حالا من الفاعل والمفعول كليهما جيعا (اولى) خبرن وهي مع اسمها وخبرها
في محل الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذى صلته جملة يظهرلى ولم يدخل
القاء لانه جائز لا واجب لما سبق يعنى التوجيه الذى يظهرلى بما ذكر اولى من
توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات (ثم تقول حذف المفعول لذى
هو ذوالحال) في المثالين الضمير الغائب في الاول والتكلم في الثانى لان المفعول
لكونه فضلا ومستغنى عنه في الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه
حيث قال والعايد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يسط الرزق لمن يشاء
اى لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا (فبقى) بعد الحذف (ضربى زيد
يلايس قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام لقرينة الدلة عليه ومع كونه
فضله لانه اذا لم يكن فضلا لا يجوز حذفه لانه حينئذ يكون تمدة في الكلام
ومحتاجا اليه (نقول) عند حذفه (لذى ضربت قائما زيد) اذا جعلت قائما
حالا من الضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلته له اذا لا بد فيها من عائد (اى
الذى (ضربته) قائما زيد ثم حذف الفعل الذى هو (يلايس) مع فاعله
بقرينة المزوم لذى هو ضربى لان الضرب يلزمه للابسة (الذى هو خبر المبتدأ)
يعنى الفعل لذى هو يلايس مع فاعله المستكن فيه في محل الرفع لانه خبر المبتدأ
وهو عامل في الحال) لما سبق ان العامل في الحال هو العامل في ذى الحال
ولا يخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا وجوبا بالقرينة فيكون حذفه ايضا
قياسا (وفام الحال) بعد حذف ذى الحال وعامله (مقامه) لان المفعول كثير اما

يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل فضرب الرقاب (كما تقول راشدا مهديا)
بحذف العامل في نى الحال المحذوف بقرينة الحالية (اي سر) امر من سار
يسير مثل باع يبيع بع (راشدا مهديا) وكون مهديا حالا بعد حال اوصفة
راشدا يعي تحقيقه في بحث الحال فيكون حذف العامل ايضا قياسا (فعلى هذا)
اي على كون التقدير هكذا او كون المحذوفات في هذا التقدير قياسية (يكونون)
اي البصريون (مستبحين) اي مختصين (من تلك التكاليف البعيدة) التي
ذكرت في تقدير البصريين لان كل واحد منها غير قياس فيكون هذا التقدير
اولي لانه لم يحذف فيه شيء الا بالقياس (وقال الكوفيون تقديره) اي المثال
المذكور ضربى زيد قائما حاصل) يعنى ذهبوا الى ان الحال حال من معمول
المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر
بعد الحال وجوبا ولذا قال السارح (يجعل قائما) اي الحال (من متعلقات
المبتدأ) لامن متعلقات الخبر والباء في قوله يجعل متعلق يقال واجبا بهم الشارح
من طرف البصريين بقوله (ويلزمهم) اي الكوفيون (حذف الخبر) وجوبا
(من غير سدشئ سلمه) يعنى من غير اقامة شيء مقامه لان الحال مقدم على الخبر
المحذوف فلا يصلح ان يقوم مقامه لان المتعقم لا يشتران يقوم مقام التأخر عنه
(وتقيد المبتدأ) عطف على حذف الخبر (المقصود عمومه) نافية يعنى يلزم
الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقيد بالحال لان الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ
والمقصود منه العموم والقيدينا فيه (ببليلى الاستعمال) متعلق بالمقصود لان
الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة خصوص يعم جميع ما يقع عليه دفعا
للتجميع بلا مرجع ولان المصدر اسم جنس باق على عمومته لانه لو استعمل
الجنس ولم تكن قرينة خصوص لاستغرق نحو النوم يتغصن الوضوء ولكونه
مستترقا جاز استثناء بعض النوم عنه والترا بياس والماء بارد فالتضي حيث
كل ضرب واقع منى على زيد في حال القيلم حاصل وهو مراد اذهب الاخفش
الى ان الخبر الذى سدت الحال محله) اي الخبر الذى نائب الحال منابه وقامت
مقامه (مصدر مضاف الى صاحب الحال) من الفاعل او المفعول فيكون الخبر
المحذوف وجوبا هو المصدر العامل بدون المفعول (اي ضربى زيد اضربه
قائما) هذا اذا كان الحال حالا من المفعول واما اذا كان الحال حالا من الفاعل
فتقديره ضربى زيد اضربى قائما وضربى زيد اضربى زيد قائمين فحذف
الخبر وهو المصدر العامل واقيم معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من
قبيل حذف المصدر العامل وبقاء معموله وهو متمنع عندهم لان المصدر مؤول
بان مع الفعل فيكون المصدر جزأ منه والجزء بدون الكل لا يحذف كالوصول

مع الصلة (ونهب بعضهم) وهو ابن درستويه وأشار ببعض إلى ضعف ما قاله (إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له) لأنه مستغن بفاعله مع أن مثل هذا لم يسمع مع الاستفراء (لكونه) أي المصدر ههنا (بمعنى الفعل) وكذا لا يحتاج الفعل إلى الخبر لا يحتاج ما في معناه إليه (إنما المعنى) أي في معنى ضرب زيد قائما (ما اضرب زيدا إلا) حال كونه أو حال كوني (قائما) واجب بان هذا القول أيضا غير مستقيم لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه قائما لجاز أن يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونها ولو لم يجز اضرب زيدا بدون الحال لأن المقصود تقييد الفعل بالحال لم يجز أن يكون بمعنى الفعل (وثالثها) أي ثالث الأبواب الأربعة (كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة) يعني يكون الخبر لفظ المقارنة أو المصاحبة أو ما يفيد معانها (وعطف عليه) أي على ذلك الخبر (شيء) يصح أن يكون محذوفا بالخبر (بالواو التي بمعنى مع) (و) (ذلك) أي مثال القسم الثالث (مثل) (كل رجل وضيعه) بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعه في اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة سميت بها لأنك إذا اعتنيت بها صنعت وإن اغتلتها ضاعت وكأنهم شبهوا صنعة الرجل بالأرض المثقلة التي لا تنفي (أي كل رجل مقرون مع ضيعته) أي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو (وهذا الخبر واجب حذفه) لحصول الأمرين الدلالة على خصوصية الخبر لما في الواو من معنى المعية فتكون الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف في موضع الخبر ولذا علله السارح بقوله (لأن الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون) لكونها بمعنى مع فتكون الواو قرينة لحذفه (واقم المعطوف) الذي هو قوله وضيعته باعتبار معناه الأصلي (في موضعه) أي في موضع الخبر لأن المعطوف ههنا وإن كان معطوفا على المبتدأ وكان من توابعه الآله إذا ذكر بعد الخبر فيصح أن ينوب عن الخبر ويشغل مكانه (ورابعها) أي رابع الأبواب الأربعة (مكمل مبتدأ) في الجملة القسمية متعين للقسم يعني (يكون) ذلك المبتدأ (مقسما به) أي ما يقسم به يعني يكون من الألفاظ التي تستعمل للقسم كما بمن الله ولعمرك (وخبره) أي خبر ذلك المبتدأ لفظ (القسم) (و) (ذلك) أي مثاله (مثل لعمرك) وهو من الألفاظ التي يقسم بها مثل لفظة الله (لا فطن كذا) اللام جواب القسم لأنه يجب باللام مثل تالله لا كيدن أصنامكم (أي لعمرك وبغلاؤك) وذلك مبتدأ (قسمي) خبره (أي ما أقسم به) ليصح الجمل لأنه لا يصح جمل القسم على المبتدأ ولا يقال لعمرك قسمي (ولا شك أن لعمرك يدل على القسم المحذوف) لأن المقسم به لا يكون بدون القسم ولأن تعيينه للقسم دال

على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف
(وجواب القسم) وهو قوله لا فعلن كذا (فأم مقام الخبر) لأن المتأخر
يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام ما يقوم مقامه
(فيجب حذفه ولعمري) بالفتح (ولعمري) بالضم كلاهما (بمعنى واحد) وهو
البقاء (ولا يستعمل مع السلام) في القسم وفي غيره كلاهما في الاستعمال سواء
(الا المقنوح لأن القسم موضع التخفيف) أي لائق للتخفيف (لكثرة استعماله)
وما كثر استعماله يستحق التخفيف ولا شك ان الفتحة اخف ولما فرغ من بيان
ما هو ملحق بالفاعل وعامله معنوى شرع في بيان ما هو ملحق به وعامله لفظي
فقال (خبران واخواتها) وإنما الحق بالفاعل لكونه جرأ تاييافا في الجملة (أي من)
جمله (المرفوعات) بانه على ان ذكر خبران ليس من خبر المبتدأ بل ذكره ليس
الانه من المرفوعات ولم يرد ان خبران مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جلة
مستأنفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه ولم يقل ومنها خبران كما قال ومنها المبتدأ
والخبر قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغيره الاصح (خبران
واخواتها أي اشباهها) وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال للغة قال
الله تعالى كلما دخلت امة امت اخنتها (من الحروف الخمسة الباقية وهي) أي
تلك الحروف مبتدأ (ان وكان وليت ولعل ولكن) المجموع من حيث المجموع
خبر والربط بعد الحكم قد سبق لتحقيقه (وهو) أي خبران (مر فوع بهذه
الحروف) أي كل واحد من هذه الحروف ستة (لا بالابتداء) كما هو مذهب
الكوفيين لأن الخبر عندهم مر فوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف
لأن الحروف لضعفها في لعل لا تقدر ان تعمل في اسمين (على المذهب الاصح)
وهو مذهب البصريين وهو أولى لأن اقتضاءها الجزئين على السواء فالأولى
ان تعمل فيهما ولا سيما ان مشابهتها مشابهة قوية بالفعل المتعدي وقال
في المفصل ارتفاعه عند اصحابنا بالحروف لانه شبه الفعل في زومه الاسماء
والماضي منه في بئانه على الفتح والمتعدي منه فالحق منصوبه ومر فوعه بالمفعول
والفاعل وزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك انتهى (لانهما
لما شابهتا) هذه الحروف (الفعل) في زومها الاسماء (المتعدي) في احتياجها
الى الاسمين (لما سميت) في بحث الحروف (عملت رفعا ونصبا) يعني نصب الاسم
ورفع الخبر (مثله) أي كالفعل المتعدي يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم يقسم
الرفع على النصب كما كان الاصل في الفعل تقسم الرفع كما سبق تزييهافرعية العمل
على فرعية العامل يعني لكون العامل فرعا كان عمله ايضا فرعا (هو) ضمير
المفصل لأن الخبر اذا كان معرفا باللام يؤثر في ضمير المفصل مثل زيد هو القائم

ولا يكون له حظ من الأعراب وقبل مبتدأ ثان (أي خبران واخوانها) (المسند)
 خبر للاول اول الثاني وهو مع خبره خبر للاول (الى شيء آخر) ولم يقل الى اسم ان
 ليدخل فيه نحو ان زيدا قائم ابوه او قام ابوه فان المسند فيهما مسند الى فاعله
 ثم هو مع الفاعل مسند الى اسم ان (بعد دخول) (احد) (هذه الحروف) زاد
 لفظ الاحد لانه بظاهره يفيد دخول هذه الحروف عليه وهو ليس كذلك لانه
 لامر فوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس مر فوعا الادخل عليه احدها
 (عليهما) اي على المستنوشي آخر (فقوله المسند) جنس (شامل الخبر المبتدأ) المراد
 بالمبتدأ القسم الاول لان خبره مسند للاثاني خبره مسند اليه قابس بشامل له
 (وخبر كان) واخوانها (وخبر الثاني) تكون (لنفي الجنس وغيرها) كخبرها ولا
 المنهين بل ليس لان اخبار هذه الاقسام كلها مسندة فتدخل في قوله المسند
 (و) الجارفي (بقوله) متعلق بقوله خرج (بعد دخول هذه الحروف خرج
 جميعها) اي جميع اخبار هذه الاقسام (عنه) اي عن التعريف سوى خبر هذه
 الحروف (والمراد بدخول هذه الحروف) عليها (ورودها) يعني دخول هذه
 الحروف (عليها الايرات) اي لاعطاء (اثرها) وهو العمل (فيهما) اي في المسند
 وشي آخر (لفظا ومعنى) على سبيل منع اخلو لا يجمع اما لفظا فبالعمل واما معنى
 فبالمنحجب معانيها الى معانيهما من التأكيد والتشبيه وغيرهما فان تأكيد
 المحكم مثلا ينسحب الى المحكوم عليه وعلى كل تقدير لا يتنقض التعريف وفيه
 رد على الرضى حيث قال دخل فيه غير المحدود ايضا فان حسن في قولك ان
 رجلا حسن غلامه مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبر لها بل الخبر
 مجموع الجملة الفعلية (فلا يتنقض التعريف) اي تعريف خبران (بمثل يقوم)
 اي بفعل مسند الى اسم ظاهر مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان في قولنا ان زيدا
 يقوم ابوه فان يقوم ههنا اي في هذا المثال بدون الفاعل (من حيث اسنده الى
 ابوه ليس) اي لفظ يقوم (بما يدخل عليه) اي قسم الخبر الذي يدخل عليه
 (ان بهذا المعنى) اي لا يراى اثرها فيهما لفظا ومعنى (بل التمدخل) ان (على
 جملة) فعلية هي جملة (يقوم ابوه) اي لا ينسحب اثرها الا الى لفظ زيد ويجعله
 يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى يتنقض التعريف بانه يصدق على يقوم لانه هو
 المسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرفة لانه لا يقال له خبران والحال له كمال
 صدق المحدود يصدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك (فلا يحتاج) مبنى
 للمفعول (الى ان يجاب عنه) اي عن انتقاض التعريف بيقوم (بان المراد بالمسند)
 المذكور في التعريف (المسند الى اسماء هذه الحروف) ويقوم في المثال المذكور
 ليس بمسند الى اسم ان بل مسند الى متعلقه وهو ابوه فكيف يتنقض التعريف به

(ويُلزم) عطف على قوله يجب فيكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه
اقول بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى فيلزم اى حتى يلزم فلا وحده لقول
من قال على التقدير الاول ولاخفاء في هجته فاللائق ان يقول على انه يلزم (منه)
اى من هذا الجواب (استدراك) اى زيادة (قوله بعد دخول هذه الحروف)
لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار الاقسام السابقة
لانها ليست بمسندة الى اسماء تلك الحروف بل الى غيرها فتخرج تلك الاخبار
كلها بقوله المسند الى اسمائها فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف
فيكون مستدركا فالالحسن ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد
دخول هذه الحروف الى اسمائها انتهى قوله الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله
المسند فالقائدة في تأخيرها حتى يتدفع الاستدراك بهذا التقدير تأمل (ولا الى
ان يجب عنه) اى عن انتفاء التعريف بمثله عطف على قوله ان يجب باعادة
الجار لايتوهم عطف على قوله ويلزم اى فلا يحتاج ايضا ان يجب عن انتفاء
التعريف بمثله (بان) يقال (المراد بالمسند) المذكور في التعريف (الاسم المسند)
بتقدير الموصوف والمسند في المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل ومسند
(فيحتاج) اى حتى يحتاج (الى تأويل) الجملة بالاسم (حيث يكون خبرها) اى خبر
الحروف المشبهة بالفعل (جمله) يعنى جملة فعلية سواء اسند الى ضمير يرجع الى
اسمها (مثل ان زيدا يقوم) او الى سيبه مثل ان زيدا يقوم انوه (فاته) اى يقوم
(مؤل بقائم) فيكون الاسم المسند اعم من الاسم الحقيقي والاسم الحكمي وقال
الحسن ويمكن ان يقال لاحاجة الى التأويل لان الخبر بالجملة مبين بقوله وامره كامر
خبر المبتدأ اى كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد
(مثل) قائم (ان زيدا قائم) به بالمثل على ان المراد بخبر ان واخواتها واحدا وان
المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف كانه السارح عليه فيما سبق
بقوله اى دخول احد هذه الخ (فاته) اى لفظ قائم هو (المسند بعد دخول احد
هذه الحروف) فان قيل ان قائما مسد قبل دخول احد هذه الحروف فما معنى قوله
هو المسند بعد دخول هذه الحروف قلنا لان قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا
ان ذلك الاسناد زال وانما خرج بدخول احد هذه الحروف فصح ان يقال هو المسند
بعده لان المسند انما حصل في قائم بعد الدخول (وامره) اى حاله وساته (كامر
خبر المبتدأ) (اى حكمه) اى حكم خبر ان واخواتها (تحكم خبر المبتدأ) لانه
في الاصل خبر المبتدأ فبدخول ان واخواتها عليه لم يغير حكمه (في اقسامه)
اى اقسام خبر المبتدأ (من كونه) بيان للاقسام (مفردا) يعنى كما يكون خبر
المبتدأ مفردا مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا

قائم (وجسلة) يعني يكون خبر هذه الحروف جلة اسمية او فعلية مثل انذ بلقلم
 ابوه ابواه قائم كما يكون خبر المبتدأ كذلك (ونكرة) سبق مثاله (ومعرفة)
 مثل انذيدا هو القاسم كما تقول زيد هو القاسم (وفي احكامه) اي احكام خبر المبتدأ
 (من كونه واحدا ومتعددا) يعني كما ان خبر المبتدأ يكون واحدا ومتعددا كذلك
 يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظيا او معنى بالعطف وبدونه مثل زيد انذيدا
 قائم فاضل او ماضل او معنى فقط مثل ان هذا حلوا حامض (ومبتنسا ومخنونا)
 على سبيل الجواز او على سبيل الوجوب اذا تحقق الامر ان الموجبان للمخفف
 مثل ان ضربي زيدا قائما ومثل ان زيدا وضيقه وغيرهما من المواضع التي يجب
 حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال
 ان لولا زيد لكان كذلك ولا يقال ان لعمر ك لافعل كذا وهو ظاهر وفي كونه
 مستقيا واجامدا وفي شرائطه (من انه اذا كان) الخبر جسة (فلا بد من عائد)
 ير بطها به المراد بالعائد ما يصح دخول احد هذه الحروف عليه يعني الكلام
 الذي يجوز دخولها عليه لانه لا يقال ان نعم الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال
 المدح والذم مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم لما تقدم وانزيد قائم وان الحاقه
 ما الحاقه (ولا يخفف) العائد اذا كان ضميرا لما سبق ان غير الضمير لا يجوز
 حذفه مطلقا (الا اذا حمل) يعني الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر
 الكريستين وان السمن منوان بدرهم (والمراد ان امره كأمره) يعني ان المراد
 من هذا التثنية (بعد ان يصح كونه) خبر المبتدأ (خبرا) لباب ان يعني ان خبر
 هذا الباب مشارك لخبر المبتدأ في هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبر الباب ان
 (لوجود شرائطه) اي شرائط كونه خبرا له (واتقاء موانعه) عطف على
 لوجود يعني باتقاء موانع كونه خبرا له يعني لا يوجد مانع لان يكون خبرا له اذا كان
 الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اي من تشبيه امر خبر ان بامر خبر المبتدأ
 (ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبرا لباب ان) قوله يصح
 مع فاعله في محل الرفع خبر لان في قوله ان كل ما وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع
 ايضا فاعل لا يلزم (حتى يرد) من ورد يرد من باب ضرب (انه) اي الحال والشان
 (يجوز ان يقال ان زيد ومن ابوك) يعني يجوز ان يقع الظرف المستقر خبر
 المبتدأ مقدما عليه وجوبا لما سبق والاستفهام مبتدأ وابوك خبره وبالعكس
 على ما سبق ايضا (ولا يجوز ان يقال ان ان زيدا وان من اباك) يعني لا يجوز
 ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام او الاسم خبرا لها لوجود
 المانع لان يكون كل واحد منهما خبرا لان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان
 لبطلت الصدارة (الا في تقديمه) (عليه) اي تقديم الخبر على المبتدأ يعني امره

كأمـر خبر المبتدأ في جميع الأوصاف إلا في هذه الصفة حيث يستعان فيها جوازاً
 وامتناعاً حيث جاز تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يجوز تقديم خبران على اسمها لأن
 فيه قلب المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهاراً لاختطاط رتبة الفرع
 عن رتبة الأصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الأصل (أي
 ليس أمـره كأمـر خبر المبتدأ في تقديمه) لأن الاستثناء من الموجب يكون منفياً
 كما تقول جاني القوم الأزيدا يعني أن زيداً لم يجيء (فانه لا يجوز تقديمه) أي
 تقديم خبران (على الاسم) أي على اسمها (وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ) غالباً
 لأن المبتدأ إذا كان متضمناً لما وجب له صدر الكلام أو كما معرفتين أو متساويين
 أو كان الخبر فعلاً لم يجوز تقديم الخبر عليه لماسبق فافتراً (وذلك) أي وجوب
 تقديم الاسم على الخبر في باب أن يخلاف المبتدأ والخبر حيث يجوز التقديم والتأخير
 إذا لم ينسج مانع أو الفرق بين خبريهما في التقديم جوازاً وامتناعاً واقع ونابت (لأن
 هذه الحروف فروع) جمع فرع كقرون جمع قرن وهو التبع يعني توابع داخلية
 (على الفعل في العمل) أي في عمل النصب والرفع مثله سبق منه إجمالاً وسيأتي
 تفصيله (فأريد أن يكون عملها فرعياً) لعمل الفعل (أيضاً) يعني كما أن ذواتها
 فروع لتأكيدها الفرعية وليكون عملها موافقاً لذواتها (والعمل الفرعي للفعل أن
 يتقدم المنصوب على المرفوع) مثل ضرب عمر زيد للربم كون الفعل من أول
 الأمر واقعاً على المفعول قبل تمامه لأن الفعل لا يتم إلا بالفاعل وهو ههنا مؤخر
 (و) العمل (الأصلي) أنه أن يتقدم المرفوع على المنصوب (لأن الأصل في الفاعل
 إذا لم ينسج مانع منه أن يلي الفعل المستداليه وإذا قدم المرفوع على المنصوب يكون
 عملاً بالأصل (فلما علت) هذه الحروف (لعمل الفرعي لم تصرف في معموليها)
 يعني في اسمها وخبرها (بتقديم تأتيهما) أي تأتي معمولين وهو الخبر (على)
 المصـول (الأول) وهو الاسم يعني وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع أنهما
 كانا في الأصل مبتدأ وخبراً وقد جاز التقديم والتأخير فيهما للمسمى (كما تصرف
 في معمولي الفعل) المتضمن بالتقديم والتأخير إذا لم ينسج مانع منهما (لنقصانهما)
 في العمل (عن درجة الفعل) لأنه الأصل في العمل وهي منابهته به لتعمل
 عمله فتكون فرعاً له فيه (إلا إذا كان) (الخبر) (طرفاً) أي ظرف زمان أو مكان
 أو جازاً ومحسوراً (أي ليس أمـره كأمـر خبر المبتدأ في تقديمه) في جميع الأوقات
 (إلا إذا كان) (الخبر) (طرفاً) أي الوقت كونه ظرفاً فيجوز تقديم الخبر على الاسم
 لأن الاستثناء من المنقـى يكون مثبتاً مثل قولك ما جاني القوم الأزيدا أي إلا جاني
 زيد (فإن حكمه) أي حكم خبران (أنا) بالتنوين لأنه ظرف زمان أي حين
 كون الخبر ظرفاً متعلق بقوله حكمه (حكمه) أي حكم خبر المبتدأ (في جواز

لتقديم اذا كان الاسم معرفة) يعني كان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره
الظرف عليه نحو في لدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه
الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الظرف عليه (نحو قوله تعالى ان لنا يا ابراهيم
ون في لدار زيد) (وفي وجوبه) اي وجوب التقديم (اذا كان المبتدأ نكرة)
لتخصص على ما سبق يعني يجب تقديم خبرها لظرف على اسمها اذا كان الاسم
نكرة كما يجب تقديم الخبر لظرف اذا كان المبتدأ نكرة (نحو) قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم حين قسم رجالا من المشركين فخطب بيلاعة ومحسنات الفاظ
فتعجب الناس من بيانها وبلاغتها (ان من البيان لسحرا) يعني ان بعض
البيان بمثابة السحر في ملان القلوب او في العجز عن الايمان بمثله وهذا النوع
ممدوح اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل (وان من الشعر
لحكمة) اي كلام نافع يمنع عن الجهل والسفه وهو ما نظمته الشعراء من
المواعظ والامثال التي بدفع الناس بها ولثاء على الله ورسوله والنصيحة للمسلمين
وما شبه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم منه ما فيه كلام قبيح
وتسفيه فاسد كذا قاله ابن مالك سارح المصباح (وذلك) اي جواز تقديم الخبر
عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع (لنوسعهم) اي
التخفة (في الظروف ما لا يتوسع) مبنى للمفعول (في غيرها) اي غير الظروف اي
تجوز التخفة في الظروف ما لا يجوز في غيرها لان كل شيء من المحدثات لا بد
وان يكون في زمان او مكان فصار كل شيء منها كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل
حيث لا يدخل غيره كالحلزم حيث يدخلون فيما لا يدخل غيرها واجرى الجار
والمجرور مجراهما لمتاسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور يحتاج الى الفعل
او مفعله كاحتياج الظرف الى كل منهما ولان الظروف اختلاط بالسميات فان
كل شخص لا يخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يستل عليه فكان
ظرف الشيء بمنزلة نفسه فجاء ذكره متقدما (خبر لا) (الكائنة) قد مر متعلق
الظرف معرفة باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفي ولو قدر نكرة
لزم ان يكون حالا اما من المبتدأ وهو قوله خبر لا وهو نادر لان الحال اما لبيان
هيئة لفاعل او للمفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهذا وان كان
جارا وسابعا الا انه يلزم تقديم الحل على عامله الظرف وهو غير جار لما سيبي
فلا وجه لقول من قال والمنهور في امثاله تقدير النكرة (لتي الجنس) (اي لتي
صنته) اي صفة الجنس وحكمه بحذف المضاف (اذ لا رجل قائم مثلا)
وارد وملفوظ (لتي القيام) والاثبات وهو الصفة والحكم (من الرجل لا)
وارد (لتي الرجل نفسه) لان اللفظ اتما يد على الاوصاف والاحكام دون

الايمان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لا حرف لتى الجنس لا يحذو بها
 حذوان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث انها تقيضها لان لا لتى
 وان للاثبات ولازمة للاسما من ومها وفي ارضي وحده مشابهة لا التبرئة لا للمبالغة
 في التى لكونها لتى الجنس كما ان المبالغة في الاثبات لانها لتى كيد فيه فحينئذ يكون
 الجمل حمل القبط على النقيض انتهى قبل ان لا لتى كيد كما ان كذلك فحينئذ
 يكون الجمل عليها حمل الظير على الظير فكما ان ان تنصب الاسم وترفع الخبر
 كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمسايتها لان المشابهة
 بالفعل فتكون لاهذه مشابهة بالفعل بالواسطة لما سبق ان المسئلة للمشابهة بالشيء
 منسلة لتلك التى (هو) اى خبر لاهذه (المسند) (الى شىء آخر) سواء كان
 المسند الى اسمها اولا (هنا) اى المسند جنس (شامل لخبر المبتدأ وخبر ان)
 واخوانها (و) خبر باب (كان و) خبر (غيرها) اى غير هذه المذكورات كخبرها
 ولا المشبهتين بليس لكون كل واحد منها مسندا الى شىء آخر (بعد دخولها)
 (اى بعد دخول لا) هذه (مخرج به) اى بقيد البعيدة (سائر الاخبار) كلها
 لانها وان كانت مسندة الا انها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل
 لا بعد دخول لاهذه فكانت مخرجة به (والمراد بدخولها) اى دخول لاهذه
 ههنا (ما عرفت في خبران) من ان المراد بالدخول ايراثا لفظيا او معنى
 على سبيل منع المخلو لا لجمع اذا كان الامر كذلك (فلا يرد نحو يضرب في لا رجل
 يضرب ابوه) بان يقال انه يصدق على يضرب مسند الى شىء آخر بعد دخول
 لاهذه ولا يصدق خبر لانه لفظا لاهذه لاهذه لاهذه لاهذه لاهذه لاهذه لاهذه
 بل انما دخلت على جملة هي يضرب ابوه فاوردت افعالها (محو لا غلام رجل)
 منصوب لانه اسم للوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة مضافا
 او مشبهه وواقعا بعدها بفصل وههنا كذلك (طريق) خبرها (واما اصل)
 المصنف في التمثيل (عن المثال المشهور) فيما بين النحاة (وهو) اى ذلك
 المثال المشهور فيما بينهم (قولهم) اى لقول النحاة (لا رجل) وهو مبنى على القمع
 لما سمي منصوب محلا على انه اسمها (في الدار) الجار والمجرور في محل الرفع
 على انه خبرها (لاحتمال حذف الخبر فيه) لكون خبرها يحذف كثيرا
 (ويجعل في الدار صفة) للاسم فلا يكون هذا المثال نصا على ان خبر لاهذه
 مرفوع لاحتمال ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بنى قيم فالخاصل ان المثال
 الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا لما مثل له لانه
 للايضاح فتحفه ان يستغنى عن الايضاح (بخلاف ما ذكره المصنف من
 المثال (لان غلام رجل عرب منصوب) لكونه نكرة مضافا وواقعا بعد لا

بلا فصل (ولا يجوز ارتفاع صفة) مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة الصفة
 الموصوف في الاعراب شرط سواء كانت صفة له وقائمة به الاعلى ما يسمي
 بناء (على ماهو الظاهر) واتما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة جلال على المحل
 ولكنه غير ظاهر يعني رفع صفة العرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال
 الظاهر في المثال المذكور الخبرية دون الوصفية هذا التقدير يكتفي لوضوح المثال
 وحسنه (فيها) (اي في الدار) وان لم تكن الدار سابقة حقيقة الا انها سابقة
 حكما مثل ضمير السان والقصة في قولك هوزيد قائم وهي هند قائمة (خبر بعد
 خبر) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر (لا طرف ظريف)
 بان يكون في متعلقه وطرفا لقوا واخبروا احدا (ولاحال) من الضمير المستكن
 في الخبر ويكون حيثذا طرفا مستقرا فاللغني حيثذا لا غلام رجل ظريف حال
 صكونه في الدار فيكون الظرافة مقبلة بكونها في الدار لان الحال قيد لها مله
 (لان الظرافة) المفهومة من قوله ظريف (تقييد بالظرف) على التقدير
 الاول (ومحسوه) على التقدير الثاني اي الطرف لان الحال في معنى الظرف لان
 الظرافة اذا وجدت في احد وجد مطلقا من غير تقييدها بشيء من المكان وغيره
 لانها جبلية كالكرم والجود وضمهما (واتما اتى) المصنف (به) اي بالخبر بعد
 الخبر او قوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد خبر واحد كاف في المثال
 فلم اورد ههنا الخبر متعددا مع انه ليس من دأبه فاجاب عنه السالرج بقوله واتما
 اتى به (لئلا يلزم الكذب بنى طرافة كل غلام رجل) لانه كثيرا ما يكون غلام
 رجل طرفا وانت تنفيها على سبيل العموم لان المكرة اذا وقعت في حيز النفي
 نعم فيكون كذا باذا الكذب اخبارا على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام
 نفي الخبرين معا عن الاسم لاني كل واحد منهما كعكس كقولك هذا حلوهامض
 كما سبق (وليكون شاملا لنوعي خبرها الظرف) بدل البعض من قوله نسوي
 (وغیره) اي غير الظرف وليكون مثالا للخبر المتعددا ايضا فانه اخرج الى
 الايضاح ولا يتقدم خبر لا هذه على اسمها (وان كان طرفا كما يتقدم خبر ان
 واخوانها اذا كان طرفا جوازا ووجوب لانها محمولة على ان لما عرفت فاصحلت
 مرتبتها عن مرتبة اصلها (ويحذف) (خبر لا هذه) اي لاني لفي الجنس لكن
 بشرط ان يكون الاسم مذكورا والافلا يحذف الخبر ليل يكون مذكورا البنية
 لئلا يلزم الاحجاف (حنفا) (كثيرا) فيكون منصوبا على المصدرية او زمانا
 كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام
 شيء مقامه (اذا كان الخبرا ما) اي بشرط ان يكون الخبر من الافعال العامة
 (كالوجود والحاصل) واتما حذف (الدلالة التي عليه) فتكون لفظة لا قرينة

لفظية عليه لان النقي يقتضي منقيا ولما لم تكن قرينة خصوص بنصرف النقي
الى العام وهو اذا لم تكن مذكورا لفظا يعلم انه محذوف (محو لاله الا الله) ولا سيف
الاذوالفقار ولا فتى الاهلى (اى لا اله موجود الا الله) وفي المقاليد قوله ذوالفقار
بدل من السيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يحى بعد تمام الجملة ولا سيف
لبس بجملة فلا بد من تقديم الخبر حتى يصح البدل وتقديره لا سيف في الوجود
ومعناه لم يوجد سيف الا ذوالفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اى لا اله في الوجود
الا لله انتهى وذوالفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبي صلى الله تعالى عليه
وسلم اهداه اليه ملك الاسكندرية مع بغلة يسمى لدل وجرارية تسمى مارية
القبضية ام ابراهيم رضى الله تعالى عنه فاعطاه عليا رضى الله تعالى عنه وقبل
اهداه اليه الجاشي وقيل ازل عليه عليه السلام من السماء (وبنوا تميم لا يثبتونه)
من الاثبات لامن الثبوت لانه لازم (اى لا يظهر من الخبر في اللفظ) اى لا يلفظونه
الا ان يكون ظرفا لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في غيره (لان الحذف واجب عندهم)
اى عند بني تميم (او المراد) عطف على مقدر تقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا
اى لا يظهرونه والمراد به (انهم) اى ان بني تميم (لا يثبتونه) (اصلا) اى اثباتا
قطعا بمعنى (لا لفظا ولا تقديرا) فلا يكون خبرا لا يثبتانه عندهم (فيقولون معنى
قولهم) اى قول العرب (لا اهل ولا مال اى انتى الاهل و) انتى (المال) ايضا
فيكون حينئذ لفظة لامن اسماء الافعال وزيف المصنف بان اسم الفاعل لم يكن
على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ما يدل على فساد هذا القول
اى قول بني تميم ولم يلفت السارح الى تزييفه لانه يجوز ان تكون لاناثة انتى
كناية بامتاب ادعوى قوله وهذا ايضا لبس بمختار (فلا يحتاج الى تقدير الخبر
وعلى التقديرين) اى على تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير
ان لا يكون لها خبرا صلا (يحملون ما يرى خبرا) يرى بالنساء للفاعل والمفعول
(في مثل لارجل قائم على الصفة) متعلق بقوله يحملون اى يحملون ما يكون
خبرا عند المجازية على ان يكون صفة الاسم لا اسما جلا على محله البعد وهو
الرفع بالابتدائية (دون الخبر) يعنى لا يحملونه على الخبر لانه ثبت في لغتهم
لا غلام رجل قائم برفع قائم جلا على المحمل (اسم ما ولا النسبهتين) بالفتح من
النسبه (يلبس) وهو المشبه به (في معنى النقي والدخول على المبتدأ والخبر) هذا
وجه لتسييه يعنى كما ان لبس موضوعة للنقي وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ما ولا
كل واحدة منهما موضوعة للنقي وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما
ان ما للنقي ونقي الحال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المعرفة والكرة ودخول
الباء على الخبر وان لا لا تكون الا للنقي والدخول على المبتدأ والخبر والدخول

على النكرة ولا تكون لثني الحال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء على خبرها
ولذا ضعف عملها دون عمل ما (ولهذا) أي لأجل هذه المشابهة (يعملان)
أي يعمل كل واحد منهما (عملها) وهو رفع الاسم ونصب الخبر ليحصل من
المشابهة فائتقنهما (هو المسند اليه) (هذا) جنس (شامل للمبتدأ) لأنه مسند اليه
المراد من المبتدأ القسم الأول لأن الثاني مسند لا مسند اليه (و) شامل أيضا
(لكل مسند اليه) من اسم ان واخواتها واسم لاثني الجنس واسم كان (بعد
دخولهما) أي بعد دخول أحدهما (خرج به) أي بهذا القول (غير اسم
ما ولا) المشبهتين بليس (وبما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت ما يمنعك
عن القبول ومعنى الدخول مر في باب ان من ان المراد بالدخول ابران الأثر إلى الاسم
والخبر لفظا أو معنى (رد) عليك مثل (أبوه في مثل ما زيد أبوه قائم) من أنه يصدق
على أبوه أنه المسند اليه بعد دخول ما ولا يصدق ان يقال له اسم ما (مثل ما
زيد قائما) فديكون اسم ما وخبرها معرفتين أو نكرتين أو الأول معرفة والثاني
نكرة دون العكس لأنه لا يجوز ان يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل ما زيد قائما
وما رجل قاعدا وما زيد هو الظريف (ولا رجل افضل منك) ولا يكون اسمها
وخبرها الا نكرتين لأخبر (وإنما أتى) في تمثيل لا (بالنكرة بعدلا) ولم يأت بالمعرفة
لأنها كلمة ماقى المثال لأنه أتى بعدها بالمعرفة (لأن) لفظة (لأن) لا تصل إلى النكرات
جمع نكرة وفي بعض النسخ بالافراد ولأن لا وان كانت ههنا مشبهة بليس
الا أنه يراعى أصلها وهو نفي الجنس وذلك لا يكون إلا في النكرة وكذلك ههنا
لا يعمل إلا في النكرة اعتبارا لأصلها وضعفها في المشابهة بليس أيضا (بخلاف ما
فإنها تعمل في المعرفة والنكرة) (لقوة مشابقتها بليس لما عرفت ولأنها
لا تكون في الأصل لثني الجنس حتى يراعى أصلها فيختص عملها بالنكرة كلا وتوهم
الخصوص بالعمل في المعرفة بالمثل اندفع بقوله وهو في لاشاذ الاختصاص
السنوذ بلا لأن عمل ما لم يكن شاذًا كالم يتبادر إلى الفهم الخصوص بل المتبادر
ان يكون عمل ما ما شاملا للمعرفة والنكرة (هذا) أي عمل ما ولا للمشابهة بليس
(لغة اهل الحجاز) ومذهب البصريين لأنهم أخذوا بهذه اللغة والحجاز بالحاء
المهمل والجيم بعده وفي آخره زاي معجمة بلاد مكة شرفها الله تعالى (واما بنوا
قيم فلا يشتون لهما العمل) لأن هذه المشابهة لا توجب عمل المشبه كعمل المشبه به
لأن ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع ولا غيرهما
فيكون ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره فضلا عن ان تستتبعه في العمل
(ويقولون) أي بنوا عجم (الاسم والخبر) ما يقال له عند الحجازيين اسم وخبر (بعد
دخولهما أي دخول أحدهما) (مر فوطان بالابتداء كما كانا) أي الاسم والخبر

مرفوعين (قبل دخولهما) أي دخول أحدهما فيقولون ما زيد قائم ولا رجل
أفضل منك بالرفع في الاسم والخبر بحث يكون الأول مبتدأ والثاني خبرا عندهم
(وعلى لغة أهل الحجاز ورد) أي نزل (القرآن) الفصحح المعجز (نحو ما هذا بتسرا)
وما هن أمهاتهم وإذا عمل ما في الثاني عمل في الأول لاقتضائهما على السوية
فتعمل فيهما على السوية وهذا صريح في كون ما ماملة وأما لا تقبس على ما
عندهم لكونهما شريكين في أصل المشابهة بلبس ولما فرغ من بيان عملهما
وسببه أيضا أراد أن بين الفرق بين مجليهما فقال (وهو) (أي عمل لبس)
المفهوم من المثال أو من قوله المشبهتين بلبس لأن التشبيه يشعر بالعمل فيكون
قرينة وقيل المفهوم إضافة الاسم إلى ما ولا وهذا بعيد والأول قريب والمتوسط
متوسط (في لا) متعلق بقوله شاذ قدم عليه المحصر لأن الشذوذ مخصوص
بعملها ولذا قال الشارح (دون ما) أي دون عمل ما لأنه لبس بشاذ (شاذ) أي
قليل) اخذ القلة من معنى الشذوذ ومن تكبره أيضا لأن التكبر يكون للتقليل
كقول الخريص على المال حين قيل له ما أعطيت لك أعطيت شي أي شيء قليل
لا يعا به (لنقصان مشابهة لالبس لأن لبس لنفي الحال و) لفظية (لالبس
كذلك) لأنها ليست لنفي الحال (فانه لنفي مطلقا) بل لنفي الاستقبال وتقصان
المشابهة به توجب نقصان العمل (بخلاف ما فانه) أي لفظ ما (أيضا) أي كلبس
(لنفي الحال) كما أن لبس لنفي الحال في مثل ما زيد قائم كذلك ما في الحال وإذا كان
عمل لا شاذًا قليلًا لنقصان مشابقتها بلبس للعلة المذكورة (فيقتصر) مبنى
للمفعول (عمل لأعلى مورد السماع) أي على موضع ورد فيه سماع وهو التكرار وقياسا
على عمل لا التي لنفي الجنس (كقوله) أي قول الشاعر في مثال عمل لافي التكرار (من
صدعن نيرانها) من اسم شرط صد فعل ماض مبنى للفاعل وما استكن فيه راجع
إلى من بمعنى اعرض وتكل لأن الصدود إذا تعدي يعن يكون بمعنى الاعراض
ومعناه أيضا كذلك عن نيرانها جمع نار من نور أجوف وأوى وجمعه أتوار ونيران
انقلب ألواويا لسكونها وانكسار ما قبلها كذا في الصحاح والضمير للحرب لأنه
مؤنث والمراد ههنا شدائدها وآلامها بعلاقة التشبيه (فانا ابن قبس لأبراح)
القاء جزاء الشرط أنا مبتدأ ابن قبس خبره ولا مشبهة بلبس وأبراح من برج
الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من اعرض وتكل عن نيران الحرب وشدائدها
وآلامها وعجز عن الأقدام عليها فانا ابن المعروف بالشجاعة لا زوال لي عنها
ولا عجز عني ولا اعراض لأن الولد يتبع الأب ومن كان أباه هكنا فانه كذلك
* عاقبت كرك زاده كرك شود * وبجة مار مار شود (أي لأبراح لي) يريد
أن خبر لافي البيت محذوف أي لبس لي اعراض وعجز (ولا يجوز أن يكون)

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لاهذه لم لا يجوز ان يكون لنقي الجنس والخبر
 مخدوف وبإحارج معرب مرفوع مبتدأ لوقوعه في حيز النقي ولا يجوز البناء
 لضروية الشعر ولا النصب لوجود شرطه اجاب عنه بقوله ولا يجوز ان يكون لا
 هذه (لنقي الجنس لانه اذا كان) لاهذه (لنقي الجنس) يلزم التكرار بعدها ليطابق
 الجواب السؤال لان مثل هذا لا يصدر جوابا عن سؤال محقق او مقدر والسؤال
 لا يكون الا بالتكرار مثل ارجل في الدار ام امرأة فيجاب لارجل في الدار ولا امرأة
 (لا يجوز فيما بعده الرفع ما لم يتكرر) لما ذكرنا (ولا تكرار في البيت) وهو ظاهر
 فوجب ان تحمل لاهذه على لبس فيكون بإحارج بالرفع اسمها وخبرها مخدوف
 كما فسره الشارح (اعلم ان المراد بالمستند والمستند اليه في هذه التعريفات)
 المذكورة سواء كان عاملها معنويا او لفظيا (ما يكون مستندا او مستندا اليه
 بالاصالة لا بالتبعية) ليخرج توابعهما عن هذه التعريفات اذ علم ان المراد ما يكون
 بالاصالة (بقريئة ذكر التوابع) يعني ان المصنف سيذكر التوابع مطلقا (فيما
 بعد) مبني على الضم اي في الموضع الذي يكون بعد الاصول الثلاثة المرفوعات
 والمنصوبات والمجرورات (فلا يتقضى) تعريف كل واحد منهما (بالتوابع
 ولما فرغ من) بيان (المرفوعات) اصلا وملحقا واصل المرفوعات الفاعل
 لمسبق والحق به خمسة المبتدأ والخبر وخبر باب ان وخبر لالنقي الجنس واسم
 ما ولا المشبهتين بلبس (شرع في) بيان (المنصوبات) اصولا وفروعا
 (وقدمها) في البيان (على المجرورات) مع ان كل واحد منهما فضلة يقع
 بعد تمام الكلام (لكثرة) المقضية لمزيد الاحتمال ولشدة اتصالها بالمرفوعات
 حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم ينتظر لمعرفة اقسامها لتوقف
 ايضاح كثير مما سمع في المرفوعات عليها ولكون بعضها تأكيد الفعل العامل
 في الفاعل ولكون بعضها زمانا ومكانا وعلة له وبعضها مصاحب للفاعل بل
 الفاعل في صدور الفعل عنه احتياجه اليه اشد من احتياجه الى المجرورات (ولخفة
 النصب) وثقل الكسرة لان الطبيعة تنفر عن الثقل وتميل الى الخفيف فبقتضي
 تقديم ما فيه الخفة على ما فيه الثقل (فقال) (المنصوبات هو ما اشتمل على علم
 المفعولية) (قديتني شرحه) اي شرح هذا الكلام (بما ذكر في المرفوعات)
 من ان المنصوبات جمع المنصوب لان منصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لا يعقل
 تقديره الاسم المنصوب والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات الا
 ان المنصوبات ههنا استعيرت لمعنى الكثرة والضمير المذكور المنفصل راجع الى
 المنصوب الدال عليه المنصوبات لان التعريف للماهية لا للأفراد والمراد بالاشتغال
 ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محالا (والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقة) نصب على التمييز كالمفاعيل الخمسة (او حكما) كاللحقات السبعة (وهي) اى تلك العلامة (اربع) لانها اما بالحركة او بالحرف والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثاني اما بالالف او الياء فصارت اربعة (الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا) مثال لما يكون بالفتحة (و) رأيت (مسلمات) مثال لما يكون بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة (و) رأيت (ايك) مثال لما يكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون نصبها بالالف (و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لان نصب المتني والجمع المذكور السالم بالياء المكسورة او المفتوحة ما قبلها ولسا فرغ من تعريف ماهية المنصوب مطلقا شرع في تعريف انواعها وتفصيل احوالها الا انه قدم المفاعيل لانها اصل المصوبات كان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه لان ما فعله الفاعل فام به لان الضرب يقوم بالضارب ورفعه وكذا غيره فقال (فنه) الفاء للتفسير والتفصيل ومن للتبعض اما مبتدأ بتأويل البعض اى فبعضه او خبر مقدم لكن الاول اول لان الاصل في المبتدأ التقديم (اى من المنصوب) ترجع هذا التفسير بواقي الصميرين المرفوع والمجرور في المرجع (او بما اشتمل على علم المفعولية) يرجعه قرب المرجع (المفعول) اما خبر او مبتدأ بناء على الوجهين في قوله فنه (المطلق) (سمى به) معنى وصف المفعول بالمطلق (لصحة اطلاق صيغة) على وزن ديمة لاعلى وزن علة (المفعول عليه) اى ما فعله فاعل الفعل لغة واما اصطلاحا فلا فرق بينهما في صحة اطلاقه على كل واحد منهما (من غير تقييده) متعلق بالاطلاق (بالياء او في او اللام او مع) لان الضرب مفعول الضارب واما زيد في قولك ضربت زيدا فليس بمفعول الضارب بل ما يتعلق به الضرب (بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية) التي هي المفعول به والمفعول فيه زمانا او مكانا او المفعول له او المفعول معه (فانه) اى السان (لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها) اى على كل واحد منها لغة لان كل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل ما يتعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل وعلته له ومقارن لفاعل الفعل او مفعول له (الا بعد تقييدها) اى الا بعد تقييد كل واحد منها (بواحد منها) اى من تلك الحروف حيث يصح اطلاق المفعول على كل واحد منها (فيقال) فيها المفعول به اوفيه اوله او معه على سبيل منع الخلط والجمع (وهو) (اى المفعول المطلق) اصطلاحا (اسم ما) اى معنى (فعله فاعل فعل) صفة او صلة (والمراد بفعل الفاعل اياه) المصدر ههنا مضاف الى فاعله وناسب لمفعوله وهو راجع الى المعنى (قياسه به)

أى قيام الفعل وحصوله بالفعل (بحيث) أى يمكن (يصح اسناد) أى
 اسناد الفعل ونسبته (إليه) أى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا فى الفعل وموجدا
 إياه كضرب زيد ضربا فإن الفاعل أى الفعل وأوجده بمعنى أن له تأثيرا فيه
 فى الجملة أولا بل المقصود صحة الاسناد إليه فقط من غير أن يكون له تأثير فيه
 مثل مات زيد مونا فإن الموت مسند إلى زيد وفاعله به مع أنه لا تأثير فيه قطعاً (لا)
 إن المراد بفاعل الفعل إياه (أن يكون) الفاعل (مؤثرا فيه) أى فى الفعل
 (موجدا إياه) أى الفعل بل المراد به القيام والاسناد أى أول يؤثر فى المؤثر
 فى الحقيقة فى الأفعال كلها هو الله تعالى إذا كان الأمر كذلك (فلا يرد عليه)
 أى هذا التعريف أى على قول المصنف اسم فعله فاعل فعل (مثل مات)
 زيد (موتا وجسم) من باب ظرف (جسامة) على وزن ظرافة لأعلى وزن
 دراية (وشرف) من باب ظرف أيضا (شرفا) على وزن طلبا فإن هذه الأفعال
 وأمثالها يصح اسنادها إلى ما قامت هي به وقيل لها به بلا أثر فإن الموت فاعله يريد
 وإن لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه مل
 مات مونا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا للبناء للمفعول لأنه فعله فاعل فعل
 بمعنى أنه قام بفاعل معنى الفعل المذكور (واتماز بلفظ - ظ الاسم) يعنى زاد المصنف
 فى التعريف لفظ الاسم وقال اسم مفعله ولم يقل مافعله بدون لفظ الاسم (لأن
 مافعله الفاعل هو المعنى) القائم به وهو الضرب فى ضرب ضربا والموت فى مات
 موتا وهو ليس بلفظ (والمفعول المطلق من أقسام اللفظ) فيكون المفعول
 المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلم يزد الاسم فى التعريف (و) قول
 المصنف مافعله فاعل فعل جنس (يدخل فيه) أى فى هذا القول (المصادر
 كلها) يعنى أن هذا القول جنس يشمل المرفوع وغيره (مذكور) بالجر لأنه
 (صفة للفعل هو) أى الفعل المذكور (أعم من أن يكون مذكورا حقيقة)
 نصب على التمييز من قوله مذكورا لأن الذكر بحتمل الحقيقى والحكمى أو على أنه
 صفة لقوله مذكورا حقيقيا (كما إذا كان) الفعل (مذكورا بعينه) أى بلفظه
 (نحو ضرب ضربا) ومات موتا وجسم جهامة (أو حكما) عطف على حقيقة
 (كما إذا كان) الفعل (مقدرا) أى محذوفا سواء كان جوازا (نحو فصرب الرقاب)
 أصله فاضربوا الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوهم
 فحذف الفعل مع فاعله حوازا وقسم المصدر وأتىب منابه مضادا إلى المفعول ضمنا إلى
 التأكد لاختصار والتعبير به عن القتل أشعارا به ينبغى أن يكون يضرب الرقبة
 حجب يمكن وتصوره بأسنع صورة كذا قاله الديضاوى أو جوبا سماعا أو قياسا على
 ما سيجئ أمثلتها (أو اسما) بالنصب عطف على قوله مذكورا فالخاصل أن الفعل

المذكور يشمل الفعل المفعول والمقدر والامم المفعول لأن المراد من الفعل المذكور أن يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع المتبادر لكن لا مطلق الاسم بل اسم يكون (فيه معنى الفعل) لأن ما لم يكن فيه مضاه لم يدخل في قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه سواء كان متعديا (نحو ضارب ضربا) او لازما (نحو ذاهب ذهابا فيرد على الهندى حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا) (وخرج به) اى بقوله المذكور (المصادر التى لم يذكر فعلها لا) اى لا يكون المذكور (حقيقة ولا حكما) فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق لأن كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس (نحو الصرب واقع على زيد) فان الضرب فاعله فاعل فعل لا محالة الا انه لم يكن المذكور لاحقيقة وهو ظاهر ولا حكما لأن الضرب فى المثال المذكور مبتدأ وكذا اعجبني الضرب واستحسن الضرب (بمعناه) (صفة ثابتة للفعل) والضمير راجع الى الاسم اى فاعل فعل المذكور كائن (بمعنى الاسم وليس بالمراد به) اى بقوله بمعناه (ان الفعل) العامل فى المفعول المطلق (كائن بمعنى ذلك الاسم) مطابق لمعنى المعنى (فان معنى الاسم) الذى هو الحلب (جزء مضاه) اى معنى الفعل الذى هو الحلب والزمان لأن معنى الاسم واحد وهو الحلب ومعنى الفعل متعدد وهو الحلب والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل (بل المراد) بقوله بمعناه (ان معنى الفعل مستعمل عليه) اى على معنى الاسم ومحيط به (اشتغال الكل) اى كاشتغال الكل (على الجزء) يعنى كما ان السكجيين يشتمل على اجزائه من العسل وغيره (فخرج به) اى بقوله بمعناه (مثل تأديا) يعنى المفعول له الذى قام بفعل الفعل (فى قولك ضربته تأديا) وقصبت عن الحرب جبنا (فانه) اى المفعول له او مثل تأديا (وان كان بمافعله فاعل فعل المذكور) فان التأديب قام بالتكلم الذى هو فاعل الفعل وكذا الجبن بحيث يصح اسانه اليه لانه يقال ادبته وجبنت (لكنه ليس) المفعول او مثل تأديا (بما يستعمل عليه معنى الفعل) لأن التأديب او الجبن ليس جزءا لمعنى الفعل الذى هو ضربت وقصبت حتى يستعمله بل التأديب والجبن علة للضرب والقعود (وكذلك) اى كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه كذلك (خرج به) اى بقوله بمعناه (مثل كراهتى) اى المصدر المضاف الى فاعل الفعل المذكور (فى قولك كرهت) من باب علم (كراهتى فان الكراهة) فى هذا المثال (اعتبارين احدهما) اى احد الاعتبارين (مكونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (قامت بفعل الفعل المذكور) واستدل اليه (و) الخلال انه قد (اشتق) مبنى للمفعول اى اخذ (منها فعل اسند اليه) اى الفاعل القائم به فيكون المصدر مؤكدا للفعل

والفاعل المضاف اليه الفاعل المستند اليه الفعل فصار المعنى كرهت كرهت (ولا شك ان معنى المذكور مستعمل عليها حينئذ) اى حين كون الكراهة بهذه الخبيثة فتكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل (وبأيهما) اى تانى الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (وقع عليها فعل الكراهة) المستند الى الفاعل فتكون الكراهة مفعولا به لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل (فاذا ذكرت) الكراهة (بعد الفعل) المستند الى فاعلها (بالاعتبار الاول كما فى قولك كرهت كراهة) اى باعتبار ان تكون قاعمة بفاعل الفعل المذكور مشتق منها فعل اسند الى ذلك الفاعل يعنى باعتبار صدورهما عن فاعل الفعل المستند الى فاعل العامل فيها (فهى) اى تلك الكراهة بهذا الاعتبار (مفعول مطلق) لصدق تعريفه عليها (مثل كرهت كراهة واذا ذكرت بعده) الكراهة بعده اى بعد الفعل (بالاعتبار الثانى) اى باعتبار ان يكون ما وقع عليها فعل الكراهة يعنى باعتبار ان تكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة (كما فى قولك كرهت كراهتى) يعنى كرهت واستفجعت الامر المكروه الصادر عني (فهى) اى الكراهة حينئذ (مفعول به) لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم استفجعت الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه (لامفعول مطلق) لا تهم بكن الفعل مستملا عليه اشتغال الكل على الجزء ولذا قال السارح (اذ لبس ذلك الفعل مستملا عليه) اشتغال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى حتى يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف (بل هو) اى الفعل المذكور (واقع عليه) اى على الكراهة ملابس به (وقوع الفعل) المتعدي (على المفعول به) فى قولك ضربت زيدا وملابسة به فى قولك علمت زيدا ونصرته (فخرج) قوله ~~كرهت كراهتى~~ (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى (عن الحد) اى عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل فى حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار الثانى مفعول به وما بين ما هو المراد لبس القرينة (وانطبق الحد على المحدود جامعا) لافراده (وما نعا) عن دخول غيره فيه ولم افرغ من تعريف المفعول المطلق شرع فى تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال (ويكون) (اى المفعول المطلق) (لأن كيد) اى لئلا كيد للصدر الذى هو مضمون الفعل وهو الحد بل لازيادة شئ عليه لانه فى الحقيقة تأكيد لذلك المضمون وانما قيل تأكيد للفعل توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا ولما ذكر بعده ضربا فكلته قبل احدثت ضربا ضربا (ان لم يكن فى مفهومه) اى فى معنى المفعول المطلق (زيادة على ما يفهم من الفعل) بل يتحد المفهومان لان المؤكد يجب ان يكون

عين المؤكد كما قرئناه (و) يكون (النوع) (ان دل) المفعول المطلق على ما
يفهم من الفعل ودل ايضا (على بعض انواعه) اى انواع الفعل العامل فيه
(والعدد) (ان دل) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على
عده) اى عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل (مثل جلست جلوسا)
فان جلوسا دل على ما يفهم من جلست وهو الجلوس فيكون المصريح وهو
الجلوس المذكور تأكيذا للمضمن وهو الجلوس المفهوم من جلست مثال
(للتأكيد) كما قلنا (و) جلست (جلسة) كائنة (بكسر الجيم) مثال (للتنوع)
فان جلسة بكسر هاء تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس
يتنوع الى التربع والتورك وغيرهما (و) جلست (جلسة) كائنة (بفتحها)
اى بفتح الجيم مثال (للعدد) لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم
من جلست وكونه مرة واحدة فيه نشر على ترتيب اللف (فالاول) (اى الذى)
يعنى المفعول المطلق الذى يكون (للتأكيد) (لايتنى ولايجمع) مبنيان للمفعول
بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد فى كل الاحوال (لانه دال على الماهية)
والحقيقة (المعراة) اسم مفعول من باب التفعيل اى الحالية (عن الدلالة على
التعدد) لان الماهية من حيث هى شئ واحد لاثنين ولاشياء حتى يجوز
فيه التثنية والجمع كالانسان لانه من حيث هو هو لايتنى ولايجمع ومع هذا اذاثنى
او جمع يكون فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل فلا يكون للتأكيد (والتثنية
والجمع يستلزمان التعدد) لان التثنية تستلزم الاتينية والجمع يستلزم الزيادة
عليها (فلا يقال) فى الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة (جلست
جلوسين) بصفة التثنية (او) جلست (جلوسات) بصفة الجمع المؤنث
السالم فى كل حال ووقت (الاذا قصده) اى الاوقت قصد (النوع او العدد)
بالمفعول المطلق للتأكيد لانه اذا قصد الواحد النوع الواحد او العديده افراد
واذا قصده الانثنية ثنى واذا قصده الجمعية جمع لان المفرد لا يدل على المنثى
والمجموع ولانه حينئذ خرج من كونه دالا على الماهية (بخلاف اخويه)
(الذين هما) يكون احدهما (للتنوع) (الآخر) (للعدد) فانه يجوز ثنية كل
واحد منهما اذا قصد الانثنية وجمعه اذا قصد الجمعية (نحو جاست جلستين) مثنى
(او) جلست (جلستان) جمعا (بكسر الجيم) للنوع فى المنثى والمجموع (او فتحها)
للعدد فهما ولما كان الاصل فى المفعول المطلق ان يكون موافقا للفعل العامل
فيه فى اللفظ والمعنى جميعا وما يوافق فى المعنى فقط قليلا لمخالفة الاصل ذكر
هذا القسم بكلمة قد المبنية للتقليل فقال (وقد يكون) (المفعول المطلق)
(بغير لفظه) (اى) يكون المفعول المطلق (مغايرا للفظ فعله) العامل فيه

لكن على قوله لان الاصل فيه ان يكون موافقاً له في لفظه ايضا وهذا الدفع توهم
 ان كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التأكيد لفظي وهو لا يكون
 بغير لفظه (اما) ان يكون مغاير اللفظ فعلة (بحسب المادة) اى الحروف الاصلية
 التي ركب منها (مثل قعلت جلوسا) وحلست قعودا فان المادة مغايرة في الفعل
 والمفعول المطلق وهو ظاهر وبانهما ايضا مغايران لان القعود من باب دخل والجلوس
 من باب ضرب ولكن السارح لم ينظر اليهما واوردانهما مثالا برأسه لزيادة الايضاح
 وقبل هذا المثال انما يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس
 بما بعد القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان
 احدهما يستعمل في مقام الآخر واوردهما مثالا ومع هذا المناقشة في المثال ليست
 من دأب المحصلين فكيف من القاضين (واما) ان يكون مغايرة له (بحسب الباب
 نحو انبت الله نباتا حسنا) لان الاول من باب الافعال والثاني من باب دخل مع انها
 متوافقتان في الحروف الاصلية (وسبويه) يسترط الموافقة في المادة ولا يجوز
 المغايرة فيها (يقدره على سلا من يله) فيما خالف الباب والمادة (اى قصدت
 وجلست جلوسا وابنته الله فبنت) ما ابنته الله (نباتا) عطفت ههنا بالغاء وثمة بالواو
 لان الجلوس والقعود متحذان في المعنى فناسب ان يعطف بالواو المفيدة
 للمعية والنسب لان الاتبات واللازم يترب عقيب ما يستلزمه فناسب ان يعطف
 بالغاء المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج
 ولما كان الاصل في الصام في المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا وركبا
 من الكلام وحذفه مخالف الاصل اورد بيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال
 (وقد يحذف الفعل) (النائب للمفعول المطلق) يسير الى ان اللام في قوله
 الفعل للمعهدا خارجي (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة وعلامة تدل على
 الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم تكن قرينة هكذا لا يجوز الحذف (جوازاً)
 اى حذفاً جائزاً يعني كما يجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز اظهاره ايضا (كقولك
 لمن قمت) من باب علم (من سفره) دعاء له (خير مقدم) (اى قدمت)
 بالخطاب (قد وما خير مقدم) فحذفت قدمت بالقرينة الحالية وقد وما ايضا
 للاختصار فبقي خير مقدم ومقدم مصدر ميمي كالقدم بالفارسية خوش آمدى
 (فخير اسم تفضيل) مخفف اخير على ما سأتى في بابه (ومصدر بته) اى كون
 مصدرا مفعولا مطلقا (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف
 اذا كانت قائمية (او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف) اسم
 التفضيل (اليه) لكون المضاف اليه متممها ليعنى من التذكير والتعريف
 والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر عليه ههنا اما من قبيل اطلاق اسم

الموصوف على الصفة وأما من قيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف
فالعلاقة جزية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا
الصفة مع الموصوف (ووجوبا) عطف على جوازا يعني وقد يحذف الناصب له
ايضا لقيام قرينة وجوبا (اي حذفها واجبا) (سماعا) (اي سماحيا) فيه
اسارة الى ان نصب سماعا على الوصفية المحذوف المقدر اى حذفها واجبا سماعا
(موقوفا على السماع) من العرب لانه (لما عده له) اى المحذوف الفعل الناصب له
وجوبا (يعرف) المحذوف (بهما) اذا وجدت تلك القاعدة والمحذوف السماعي
ثلاثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغير دعاء مثال الاول (نحو سقيا) (اي
سقا الله سقيا) اى احسنك الله احسانا (ورعيا) (اي رعاك الله رعيا) اى
حباك الله حبا (و) مثال الثاني (خية) (اي خاب) فلان (خية) مأخوذ
(من خاب الرجل خية) اى من خاب يخيب مثل باع يبيع (ان لم يسل) اى
لم يصل من نال ينيل نبلا مثل باع يبيع يباع وهو الوصول (ما طلبه) بالفارسية
زيان كرده شود (وجدعا) (اي جدع) مبنى للمفعول (جدعا والجدع)
بالجيم والبدال والعين المهملتين (قطع) احد الاعضاء الاربعة (الانف
والاذن والشفة والبد) او قطع الاثنين منها او الثلاثة او كلها ولذا عطف
بالواو دون او والمقصود نداء عليه بالذل وتقييد الحال كلما زاد القطع زاد التعجب
واذا قطعت كلها يكون اقبح فلا اعتبار لقول من قال وفي الرضى كلمة او يدل
الواو وهو الموافق للغة (و) مثال الثالث (جدا) (اي جدت) من باب علم
(جدا) بالفارسية ستايش كردهم (وشكرا) (اي شكرت) من باب دخل
(شكرا) بالفارسية ستايش كردهم بمقابلة نعمة (وعجبا) (اي عجبك) من
باب ضرب (عجبا) على وزن غلب (فله) اى الانسان (لم يوجد في كلامهم)
اى في كلام العرب (استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر) مع مصادرها
ولا قاعدة ايضا يعرف المحذوف بها لانه لم يوجد في كلام من يعتمد عليه نثر ونظم
ان يقال سقى سقيا ولا رعى رعيا ولا غيرهما (وهذا) اى علم وجد ان استعمال
هذه الافعال مع مصادرها حين الاستعمال (معنى وجوب المحذوف) اى حذف
الفعل الناصب له (سماعا قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون
بمعنى الاعتراض واذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم لانه يقال فالبه وحكم به
(عليه) اى على هذا التعليل بانهم (قنوا) وجدوا الله جدا وشكرته شكرا
وعجبت عجبا واستعملوا الافعال مع مصادرها فلم يصح ذلك التعليل حين
وجد الاستعمال (فاجاب بعضهم بان ذلك) اى الاستعمال (لبس من كلام
الفصحاء) الذين يعتمد بكلامهم بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين (و)

اجاب (بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما) اي للمفعول المطلق المنى
(استعمل باللام) لانه لما استعمل باللام طال الكلام فاستحق التخفيف فحذفوه
بحذف عامله وجوبا واما ما لم يستعمل بها فلم تكن هذه المرتبة تخفف بحذفه
جوازا وجاز ذكره ايضا نحو جدا او جدت جدا (نحو جداله وشكراله
ومحباله) وسقيه ورعياله وخيبة له وجدته (و) (قد يحذف) فيه اشارة الى
ان قياسا عطف على سماعا والى ان للمطوف في حكم الممطوف عليه (الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفنا واجبا) (قياسا) (اي حذفنا قياسا) فيه
اشارة الى ان قياسا صفة بعد صفة لقوله حذفنا واجبا قياسا والقياس ما (يعلم)
مبنى للمفعول اي يوضع (له ضابط كلى) منطبق على جميع جزئياته كقولك
في تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه يصنف على جميع افراد الانسان (يحذف
الفعل) الناصب له (معه) اي مع وجود الضابط الكلى (لنوما) اي وجوبا
كما اوردا المصنف في الصور المذكورة ههنا (في مواضع) فيه بصيغة جمع الكثرة
على انه لا ينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة (متعددة) وصفه
بها اشارة الى ان المواضع جلة (منها) خبر مقدم او مبتدأ بتأويل البعض اي
بعضها (اي من هذه المواضع) اي المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول
المطلق فيها قياسا (موضع) (ما وقع) قدر المضاف ليصح الجملي بقوله منها
او بقوله ما وقع (اي مفعول مطلق) اسار الى ان ما موصوفة وهو المناسب
في القواعد والقياسات (وقع) (مثبتا) اسم مفعول من اتيت (اريد اثباته)
فيه اشارة الى ان قوله مثبتا من قيل قوله عليه السلام من قتل قتيلا (لانتبيه
فانه) اي الشأن (لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه) اي حذف فعله
الناصب له لان النفي يقتضي نفيها والمذكور وهو السير يصلح ان يكون نفيها ولان
حرف النفي يكون عاملا فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير العامل الناصب له وانما
قال الشارح لا يجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف الفعل جوازا اي
ما زيد يسير سيرا (بمدني) متعلق بقوله وقع (داخل) اشارة الى ان القيد الى
ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا بقرينة ذكره في قوله او معنى نفي
وهذا المعنى هو الاول لان القيد المذكور ثانيا يكون بيانا للقيد المقدر سابقا اذا
كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تأمل بالعقل والبال ولا تنظر الى القيد
والقال (على اسم) وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب قولنا
ما كان زيدا لاسيرا وما بعدك الاسير البريد على انه مفعول مطلق كذا في الرضي
(لا يكون) (المفعول المطلق) (خبر اعنه) اي عن ذلك الاسم سواء كان
ذلك الاسم مبتدأ او مفعولا للعامل اللفظي كما قلنا مثاله عن الرضي (او) وقع

شئاً (بعد) (معنى نفي داخل على اسم لا يكون) (المفعول المطلق) (خبراً عنه) (أي عن ذلك الاسم وإنما قال على اسم لأنه) أي الشأن (الودخل) حرف النفي (على فعل نحو ما سرت) بالخطاب أو التكلم (الاسيراً) أو معنى النفي عليه (و) نحو (اتما سرت) بأحدهما (سيراً لا يكون) ذلك المثال (منه) أي من حذف الفعل الناصب له في شيء لأجوازا ولا وجوباً لأن الفعل المذكور ينصب ويكون عاملاً فيه من غير احتياج إلى تقدير العامل (وإنما وصف) المصنف (الاسم) الذي دخل عليه النفي أو معناه (بأن لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه لأنه) أي الشأن (لو كان) المفعول المطلق (خبراً عنه) لصحة الجمل عليه (نحو ما سيري الأسير شديد) وإنما سيري سير كثير وهما يجوز أن يكون سيري مبتدأ وسير شديد خبره لصحة الجمل عليه مثل زيد عدل ومع هذا وصف بالمستق وهو يؤيد خبريته (لكان) المفعول المطلق (مر فوعاً على الخبرة) لا منصوباً على أنه مفعول مطلق بناء على أنه فعل العامل فيه محذوف وجوباً أو جوازاً (أو وقع) عطف على وقع أي منها مفعول مطلق وقع (المفعول المطلق) (مكرراً) (أي) وقع المفعول المطلق (في موضع الخبر عن اسم) طالب الخبر (لا يصلح وقوعه) أي وقوع المفعول المطلق (خبراً عنه) اكتفى المصنف من هذه القيود بما سبق فلا يراد ما هو المتبادر من ظاهره (فلا يرد عليه) أي على قوله أو وقع مكرراً (نحو) قوله تعالى (دكت) بالمبني للمفعول (الارض) أي زلزلت الارض (دكا دكا) بأن يقال وقع المفعول المطلق مكرراً ولم يحذف فعله الناصب له لأجوازا ولا وجوباً لأن لم يقع في موضع الخبر عن اسم يقتضي خبراً لا يصلح وقوعه خبراً عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع في محله ولكن الثاني ليس تأكيداً للاول على ما هو الظاهر بل ظرف الفعل لأنه حذف الظرف للمضاف وانصب المضاف اليه اتصاله فالمعنى دكت الارض دكا بعددك أي زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال (وإنما جمع) المصنف (بين الضابطتين) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ما وقع مكرراً كما فصل في الصورة الآتية (لاستراهما في الوقوع بعد اسم) يقتضي خبر الاولين (لا يكون) المفعول المطلق (خبراً عنه) وجمع الضابطتين ظاهر ولذا لم يبين الشارح وجه الجمع فيهما (نحو ما انت الاسيرا) فسيراً مفعول مطلق وقع مثبتاً بعد نفي وهو لفظ ما داخل على اسم وهوانت لا يكون لفظ سيراً خبراً عنه لعدم صحة جملته عليه لأنه لا يقال انت سيراً لأجوازا أو مبالغة مثل زيد عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع خبراً عنه (أي) مانت (الانسير سيرا) (وما انت الاسير البريد) (أي) مانت (الاسير سيرا البريد) وهو معرب دم بريد وهو اسم بمعنى

استريلا لان علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بك (هذان) اى نحو مانت
الاسيرا ومانت الاسير البريد كلاهما (مثالان لما وقع مثبنا بعدنى) داخل على
اسم لا يكون خبرا عنه (وانما اورد) المصنف (مثالين) لهذه الصورة مع ان المثال
الواحد كافى لابطحاح المقصود والتفهيم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان
يورد مثالين لقاعدة واحدة (تنبيهها) على ثلاثة فوائد (على ان الاسم) الذى
هو المفعول المطلق (الواقع موقع الخبر ينقسم الى الكثرة والمعرفة) كما فى المثال
الاول والثانى (او) ينقسم (الى ما هو فعل المبتدأ او الى ما ينسب به فعله) لان المفعول
المطلق فى المثال الاول فعل المبتدأ وقائم به وفى الثانى ينسب فعل المبتدأ وهو
سيره فكون المفعول المطلق مشبهابه وليس فعل المبتدأ ولا قائمابه (او)
ينقسم (الى مفرد) كالمثال الاول (ومضاف) كالمثال الثانى وان يكون للتأكيد
والنوع وان يجب تقديره عامله بعد الا كالمثال الاول لانه لا يصح استثناء السير
المطلق من مثله وهو السير المطلق وان لا يجب كالمثال الثانى فانه يجوز تقديره عامله
قبل الا كما يجوز تقديره بعدها (وانما انت سيرا) هذا (اى سير سيرا مثال لما وقع
مثبنا بعد معنى نى) اى انما سير سيرا وانما انت سير البريد (وزيد سيرا سيرا)
(اى زيد يسير سيرا سيرا) يراد بمثل هذا التكثير فى الفعل لانه يقال مثل هذا
الكلام لمن يكثر منه السير اى زيد يسير سيرا بصير لان السير الثابت ليس
تاكيدا كما فى قوله تعالى * اذا دكت الارض دكا دكا * لانه لكثر الزلزلة
لاتحققها وتقررهما والمراد ههنا كثرة السير من زيد لا تحققة هذا (مثال لما وقع
مذكرا) فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه (ومنها) (اى ومن
المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها) متعلق بالخلف
والضمير المجزور راجع الى الموضع و(ما وقع) (اى موضع مفعول مطلق وقع)
(تفصيلا) ويساونا ونفسيرا (لاثر) اى لفائدة (مضمون جملة) وما هو المقصود
منها (متقدمة) سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف الجملة بالتقدم
للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم (والمراد) ههنا (بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى القائل) فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثل
فاذهب فاما ماشيا بعد واما ركوبا (او) مصدرها المضاف الى (المفعول)
كالمثال المذكور فى المتن لان المراد سند الوثائق اى فيما اذا كان مناط الفائدة
النسبة الالفاظية (و) المراد (بآثره) اى بآثر المضمون (الفرض المطلوب منه)
اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون وفى الرضى ويعنى بآثر ذلك المضمون
فائده ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماء اثر لان الفرض من النسي يحصل
بعد حصول ذلك الشئ * كالآثر الذى يكون بعد المؤثر (و) المراد (بتفصيل الاثر

بيان أنواعه المختلفة المحتملة) وأما واجب الحذف حيثئذ لأن الأضراض لتحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح أن يقوم وما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الأضراض أي أفعالها الناصبة لها أي فلما صح ذلك وتكررت تلك الفائدة استقل ذكر أفعالها قبلها فوجب حذفها وفعال الثقل (نحو) (قوله تعالى) حتى إذا اتخمتهم (فشدوا الوثاق) بالفتح والكسر ما يشبه من جمل وغيره (فأما ما بعد) (أي بعد شد الوثاق) (وأما فداء) بكسر الفاء وفتحها أي بعد شد الوثاق (فقوله شدوا الوثاق جلة) فعليه طلية (مضمونها) مصدرها المضاف إلى المفعول لأن المقصود من هذه الجملة احكم الوثاق وشده والشاد كائن من كان وذلك المضمون (شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق) يعني الفائدة المقصودة منه (أما المن) بفتح الميم وتشديد التون مصدر من يمن من أمثل يعد مدا من الباب الأول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ شيء بمقابلته بالفارسية كسر را رها كردن بجزير (وأما الفداء) مصدر فدى يفتدى مثل رمي يرمى من الساب الثاني على وزن صرافا الاطلاق باخذ شيء في مقابلته بالفارسية كسر را رها كردن بجزيرى وأما القتل والاسترقاق والاستخدام فالخاصل في شد الوثاق أربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام (فصل الله تعالى) وبين (هذا الغرض المطلوب) من هذه الجملة بأما التفصيلية والفاء التعيينية (بقول فأما ما بعد ما أفدا ما أي أمانون من) أي أما تطلقون ما شددتم الوثاق عليه اطلاقا بلا شيء فتسألونه ثواب الاعتاق (بعد شد) الوثاق (وأما تقدون فداء) وأما تطلقونهم اطلاقا باخذ شيء منهم فتنتفعون به في جواب محكم هذا في الانشائية وأما في الخبرية فقولك زيد يكتب فاما قراءة بعد وأما يعا وزيد يشتري طعاما فاما الكلا بعد ما يعا ونحو ذلك (ومنها) (أي من تلك المواضع) أي من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها (ما وقع) (أي موضع مفعول مطلق وقع فيه) (للنشية) (أي لأن يشبه) مبنى للمفعول (به) أي بالمفعول المطلق (أمر آخر) يعني أن المفعول المطلق يكون مشبها به لأمر آخر (واحتزبه) المصنف (به) أي بقوله للنشية (عن نحو زيد) خبر مقدم (صوت) مبتدأ مؤخر مثل قولك في الدار رجل (صوت حسن) فصوص بالرفع أمبلل البعض من الكل لأن الصوت الأول مطلق والثاني مقيد والمقيد ببعض من المطلق وأما صفة له لصيرورته مع صفة بمرتلة شيء واحد وأجاز الرضى جعله تأكيذا لفظيا فيمكن مفعولا مطلقا حتى ينصب فيحذف طامه أما جوازا وأما وجوبا (لأنه) أي لأن قوله صوت حسن (لم يقع) ههنا (للنشية) (علاج) والعلاج مصدر علاج (أي حال كونه) أي كونه علاجا لدلائله على الهيئة

والاعلى فعل من افعال الجوارح) وهي جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة
 والجارحة هي العضو الخارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل
 سميت جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة (واحترز) المصنف
 (به) اى بقوله علاجا (عن نحو زيد زهد هذا الصلحاء) وعلم الفقهان ان
 الزهد مصدر من زهد يزهد من يلب علم وقع للنسبية لان زهد زيد شبه زيد
 الصلحاء لانه ليس علاجا (لان الزهد ليس من افعال الجوارح) لانه يحصل
 بلا حصة القلب كما ان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون
 مر فوعا على البدلية بدل البعض من الكل ولان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا
 وما فيها تقول زهد فيه وزهد عنه اى اعرض دال على امر مستتر فلا يصح تقدير
 الفعل فيه (بعد جلة) ظرف وقع (واحترز) المصنف (به) اى بقوله بعد جلة
 (عن نحو صوت زيد صوت جار) فان الصوت مصدر من صات يصوت صوتا
 مثل صان يصون صوتا وقع للنسبية لانه تشبيه بليغ كقولك زيد اسد حال كونه
 علاجا لانه لم يقع بعد جلة فيكون مبتدأ وخبرا (مستثناة) (تلك الجملة) صفة
 (على اسم) متعلق بمشتملة (كائن) (بمعناه) (اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به)
 اى بقوله مشتملة على اسم بمعناه (عن نحو مررت زيد فاذا له صوت صوت جار)
 فصوت جار مصدر وقع للنسبية علاجا بعد جلة وهي له صوت الا ان هذه
 الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت جار مر فوع على
 انه بدل ادعائى من المبتدأ فكانه قيل فاذا له صوت جار (و) مشتملة تلك الجملة
 ايضا (على صاحبه) (اى على صاحب ذلك الاسم) وهو الاسم الذى اشتملته
 تلك الجملة قوله (اى الذى قلّم به معناه) تفسير لقوله صاحبه (واحترز به) اى
 بقوله وصاحبه (عن نحو مررت بالبلغاذا به صوت صوت جار) فصوت جار
 مصدر وقع للنسبية علاجا بعد جلة وهي به صوت مشتملة على اسم بمعناه
 وهو صوت الان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فيحوز نصبه
 على الخالية لدلالته على الهيئة ورفعه على انه بدل او عطف بيان اوصفة
 بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل التام به عند وجود هذه الشروط
 لاسد الجملة السابقة مسد المحذوف لاشتغالها على اسم بمعناه وصاحبه (نحو
 مررت زيد فاذا له صوت صوت جار) (اى يصوت صوت جار) والجملة
 المحذوفة حال مشتق (من صلت الشئ صوتا) من باب دخل مثل صان يصون
 صوتا (بمعنى صوت يصوت تصويتا) من باب التفعيل وانما قال بمعنى صوت
 تصويتا لان في تكوين الصوت مصدرا اختلافا لان الرضى قال الصوت اسم
 اقيم مقام المصدر كالطاء والكلام والقلموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه

مصدرا واما التصويت فمصدريته اتعاقى (فصوت جبار مصدر) كذا فاله
الصحيح مضاف الى الفاعل (وفع للنسيه) لان صوت زيد في هذا المثال منبته له
فكان هو مسبها به (علاجا) لان الصوت من الجمار مصدر من احدى الجوارح
وهى الفم واللسان فيه (بعد جلة هى) اى تلك الجملة (قوله له صوت) لان
قوله له خبر مقدم وصوت مبتدأ مثل قولك فى الدار رجل والمبتدأ مع خبره جلة
اسمية (وهى) اى هذه الجملة (مستملة) يعنى استملت (على اسم) كائن (بمعنى
المفعول المطلق وهو) اى ذلك الاسم المستمل عليه (صوت) لان صوت فى معنى
الاسم الذى هو مفعول مطلق (ومستملة) تلك الجملة ايضا (على صاحب ذلك
الاسم وهو) اى الصاحب (الضمير المجزور فى له) لرجوعه الى زيد فوجدت
الشروط باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه لدلالة تامة ومغنية
عنه (و) (فحوررت به فاذا له) (صراخ صراخ التكللى) فصراخ بضم الصاد
وقتح اراء المهملين وفى آخره خاء مجمعة مصدر على وزن سؤال من باب علم وحينئذ
لا حاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل اسم معنى المصدر فحينئذ يحتاج الى نقله اليه
(اى يصرخ صراخ التكللى وهى امرأة مات ولدها) لان التكللى الفقد يقال
تكلته امه بالكسر اى فقده وفى الحديث تكلتك امك وامرأة تكلت وتكللى وبابه
علم وانما اورد مثالين اسارة الى ان هذا القسم مستعمل مضافا الى نى روح سواء كان
من غير ذوى العقول كالمثال الاول او منه نحو مررت بريد فاذا له بق دقك بالنجار
حب الفلفل وكالتانى ومضافا الى الكرة او المعرفة كالمثال الاول والثانى (ومنها)
(اى من تلك المواضع) اى المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها
قياسا (ما وقع) (اى موقع مفعول مطلق وقع) (مضمون جلة) اى مصدرها
المضاف الى الفاعل او المفعول (لايحتمل لها) فلاننى الجس ومحتمل اسم مفعول
من احتمل مبنى على القتح اسم لاولها (اى لهذه الجملة) صفة محتمل و(غيره)
(اى غير المفعول المطلق) خبر لا والجملة صفة جلة اى لايحتمل نابتا لهذه الجملة
غير المفعول المطلق وقيل غيره منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف
اى لا احتمال غير المفعول المطلق نابت لهذه الجملة وانما وجب الحذف لنيابة
الجملة المتقدمة عن فعله وتأديتها معناه وفيها ما هو فاعل وهو ياء المتكلم
(فحوله) خبر مقدم (على) حال من فاعل الظرف المستكن فيه الراجع الى
الالف (الف درهم) مبتدأ وهذه الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير المحتمل
غيره (اعترافا) (اى اعترفت) ما على من الالف (اعترافا) وهو بالفارسيه
اقرار كردن بجزء * وههنا اقرار ككر دم بهزا رددم (فاعترافا مصدر)
من باب الافعال (وقع مضمون جلة وهى قوله) ائى قول المصنف (له على

الف درهم لان مضمونه اى مضمون قوله له على الف درهم (الاعتراف) بالف
 درهم لافير لان المرء مؤاخذ باقراره وقد اقر بالف (ولاحتمل لها غيره) فاصله له
 على الف درهم اصرقت بتلك الالف اعترافا خفف الفعل مع فاعله وجوبا
 للدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا محمد رسول الله حقا
 واولئك هم المؤمنون حقا (ويسمى) بالبناء للمفعول (هذا النوع من) انواع
 (المفعول المطلق) الذى وجب حذف عامله قياسا (تاكيدا لنفسه) وذاته
 (اى نفس المفعول المطلق) وذاته هذا مبنى على جعل المؤكد والمؤكد دون
 اللفظ لان المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم مضمونه يعنى ان مفهوم الاعتراف أكد
 مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف ايضا وفى الرضى فاعترفا يؤكد
 الاعتراف الذى تضمنه الجملة المذكورة (لانه) اى لان الاعتراف (انما يؤكد
 نفسه وذاته) لانه يؤكد مضمون الجملة التى هى عين الاعتراف (لا) يؤكد
 (امرا يفاير) اى يفايره نفسه وذاته (ولو كان) يؤكد نفسه (بالاعتبار) اى
 باعتبار جعل الاعتراف المؤكد ملفوظا حكما وباعتبار جعل الاعتراف المؤكد
 مضمونا حكما ليتوافقا فيؤكد الملفوظ الملفوظ والمضمون المضمون تأمل (ومنها)
 اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها (ما) اى
 موضع مفعول مطلق (وقع مضمون جملة) كائن (لها) (اى لهذه الجملة
 (محمتمل غيره) بالرفع نائب فاعله لقوله محتمل (اى غير المفعول المطلق) (فحو
 زيد قائم حقا) (اى حق) قيام زيد (حقا) والجملة بيان تفسير له مأخوذ
 (من حق يحق) مثل فريفر من باب ضرب (اذا ثبت ووجب) لان الحق
 فى اللغة الثبوت وفى الشرع الوجوب (حقا مصدر) من حق يحق (وقع
 مضمون جملة وهى) اى تلك الجملة (قوله زيد قائم) ومضمونها قيام زيد
 (ولها) اى لهذه الجملة (محمتمل غيره لانها) خبر (محمتمل الصدق) وهو ما يطابق
 الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا (والكذب) وهو ما لا يطابقه مثل السماء
 تحتنا والارض فوقنا (والحق) وهو ما يطابقه الواقع مثل كون السماء فوقنا
 مطابق له (والباطل) وهو ما لا يطابقه الواقع ولا هو الواقع (ويسمى) (هذا
 النوع من المفعول المطلق) (تاكيدا لغيره) (لانه) اى لان المفعول المطلق
 (من حيث هو منصوب عليه بلفظ المصدر) وهو قوله (يؤكد نفسه) والجملة
 خبران (من حيث هو محتمل الجملة) وهى زيد قائم فصار المؤكد منصوبا
 ومصرحا والمؤكد مضمونا ومحتملا والمحتمل نفس النصوص فكان هذا النوع
 تأكيد لنفسه وذاته ولو با اعتبار فلزم التفريق بينهما فقال بالقائه التفسيرية
 (فالمؤكد) حال كونه (اسم مفعول) يعنى المحتمل بجملة زيد قائم (من حيث

اعتبار وصف الاحتمال فيه) اى فى المؤكد اسم مفعول يعنى لكونه محتملا
بجملة زيد فائم وموصوفا بوصف الاحتمال (يفغير) خبر لقوله فالتوكيد (المؤكد)
حال كونه (اسم فاعل من حيث له) اى ان المؤكد اسم فاعل (منصوص عليه
بلغظ المصدر) فالخاصل ان الحق اسم مفعول محتمل الجملة للمعرفة ان الجملة
لكونها خبرا محتمل الحق وباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة والحق
المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح يفغير المحتمل
وان اتحد مرارا فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيد الفير فاطلاق
الفير باعتبار الوصف لان وصف واحد هما الاحتمال ووصف الآخر التنصيص
والثأ كيد باعتبار المراد منهما واحد وهو الحقيقة ويسمى تأكيدا باعتبار
المراد قبل لغيره باعتبار الوصف تأمل ولا نال جهلك (ويحتمل ان يكون
المراد) من قوله ويسمى تأكيد الفير (انه تأكيد لاجل غيره) بناء على ان اللام
فى قوله لغيره هاء للتأكيد بحذف المضاف لاصلة له كلفى لتوجيه الاول (لندفع)
الفير ويقرر هو المقصود ولهذا سمي تأكيدا لكن اورد عليه فوات حسن
التقابل فاشار الى دفعه بقوله (وعلى هذا) الاحتمال (ينبغى ان يكون المراد
بالأ كيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه) وذلك على ان يكون اللام ايضا للتعليل
(ليكرر) المفعول المطلق (ويقرر حتى يحسن التقابل) اى مقابلة هذا
النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما للتعليل فى هذا التوجيه وفى التوجيه الاول
صلة فيهما لحسن تقابلهما فى كلا التوجيهين (ومنها) اى من المواضع التى
وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (ما) اى موضع مفعول مطلق
وقع مثنى (اى) وقع (على صيغة التثنية) وصورتهما يعنى بلباء الساكنة
المفتوح ما قبلها (وان لم يكن للتثنية) يعنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة
التثنية (بل) المراد منها (للتكرير والتكثير) وانما اورد بصيغة التثنية دون
الجمع لكون التثنية مطربة واكثر استعمالا دون الجمع فناسب ان تكون صيغتها
مستعملة فى التكثير والتكرير ولا يكون هذا النوع مضافا الى الفاعل نحو دواليك
اى تناول الامر والين اى افعله مداولة بعد مداولة وهذاريك اى اسرع اسرعا
بعد اسراع وهجاجيك اى كف كفا بعد كف وخانيك اى تحن تحنا بعد تحن
هذه اللفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكرير والتكثير ومضافة الى فاعلها كذا
فى الرضى والى المفعول كالتثنية المذكورين فى المتن ولذا مال السارح (ولابد
فى تميم هذه القاعدة من قيد الاضافة) لان الاستعمال ورد هكذا (اى) ومنها
ما وقع مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول ، اقول لمبا كان هذا النوع لم يستعمل
الا باضافة الى احدهما ترك المصنف قيد الاضافة اعتمادا بالعرف اذ العرف قرينة

قوية فيما بينهم (ثلاثا) على هذه القاعدة (مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر
 مكرتين) بان يقال ان المفعول المطلق في هذه الآية وقع على صيغة التنية
 للتركيب والتكثير ولم يحذف فعله الناصب له لاجوازا ولا وجوبا بل هو مذكور
 لفظا (اي) ارجع لبصر (رجعا مكررا كثيرا) متابعا (وفي جعل المثال) وهو
 ليك وسعديك (من تمة) اي من تميم (التعريف لافادة هذا القيد) اي قيد
 الاضافة يعني في اكتفاء المصنف في هذا القيد بالمثل حيث اورد مضافا (تكلف)
 ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الا
 ان يراد بالاضافة الاستفادة من المثال جنس الاضافة ولذا تكلف آخر اذ الشايع
 تمام التعريف بجميع قبوره بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاخذه
 بعض القيد في المثال لبس من دأب المرفقين (مثل ليك) (اصله الب) وهو فعل
 مضارع معلوم متكلم وحده من الب يلب من باب الافعال (لك البايين اي اقيم)
 معنى الب (لحمتك) عسيرا وسيرا (وامثال امرك) اي بالمرئى به ليلانها را
 (ولا ارج) اي لا يزول (عن مكان) اي عن مكان الخدمة ومكان الامثال بالامر
 كالتميم في موضع لا يزول عنه هذا معنى البلك (اقامة كثيرة) بحيث لانهاية لها
 (متالبة) اي متابعة بعضها اثر بعض حيث لا فصل بينها هذا المعنى البايين
 (تحذف الفعل) مع فاعله وجوبا في كلام المحجب قيل ليتفرغ الخاطب وهو
 الامر عند سماع التلبية فيأمر بسرعة اوليتفرغ المأمر لسماع المأمور به
 والاول البق بمقام رماية الابد (واقيم المصدر) وهو البايين (مقامه) اي مقام
 الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار البايين لك كما في قوله تعالى فضرِب
 الراب (ورد) المصدر (الى الثلاثي) يحذف زوائده) واريد بالجمع ههنا ما فوق
 الواحد لان الزوائد في البايين اثنان الهرة والالف لان الزائد لكونه زائدا
 يقبل الحذف (ثم حذف حرف الجر) وهو اللام من المفعول اتساعا فصار
 الضمير المتصل مفصلا فصار لبيك (واضيف المصدر اليه) اي الى
 المفعول (فصار) المفعول المطلق بعد هذه الاحوال (ليك) كل ذلك للعلامة
 السابقة (تفلا) ويجوز ان يكون ليك مأخوذا من لبلكان (ثلاثا) بمعنى الب
 يعني بمعنى امامه في القياموس البام كلب ومنه ليك (فلا يكون) ليك حيث
 (محذوف الزائد) لانه لبس فيه زوائد فتحذف اصله البلك لبيك فحذف الفعل
 من كلام المحجب واقيم المصدر معه وحرف الجر من المفعول اتساعا واضيف
 المصدر اليه فصار لبيك ومعنى كلا التوجيهين واحد (و) (على هذا لقياس)
 (سعدك) الا انه لا يكون غير محذوف الزوائد لانهم يحكي سعد ثلاثيا بمعنى اسعد
 كما جاء لب معنى الب (اي اسعدك) اسعادين يعني اسعدك (اسعادا بعد اسعاد

بمعنى (عبيك) اما نه كثيرة متتالية فحذف الفعل مع فاعله فانقلب الضمير المتصل
 منفصلا فصار اياك اسعدين فقدم المصدر فصار اسعدين اياك فحذف الزوائد
 فصار سعين اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعين
 (الان اسعد) استثناء من قوله وعلى هذا القياس سعينك بمعنى ان سعينك مثل
 لبيك في جميع الاحوال اما في حالين في ان اسعد مخصوص بان يكون محذوف الزوائد
 لانه لم يحمي سعد ثانيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب وفي انه لا يكون محذوف
 اللام لانه (يتعلق بنفسه) ولا يحتاج الى شيء يتعلق به (بخلاف الب فانه) لازم
 (تعلق باللام) والله اعلم (المفعول به) ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى
 المفاعل الباقية ولذا يقام مقام الفاعل اذا حذف دون ساثرها وسمى به لانه وقع
 الفعل به كما في ضربت زيدا وتعلق به كما في خلق الله العالم والضمير في به يرجع
 الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل (هو) اى المفعول به
 (ما وقع) (اى اسم وقع) (عليه فعل الفاعل) اى ما تعلق به فعل الفاعل اما
 حسبا فهو ضربت زيدا واما غيره نحو خلق الله العلم واعطيت زيدا درهما وما
 ضربت زيدا (ولم يذكره) اى لم يذكر المصنف الاسم ههنا ولم يقل اسم ما را اكتشاف
 مفعول له (بما سبق) اى يذكره (في المفعول المطلق) اختصارا واظهارا ان
 المفعول به من اقسم الاسم (والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه) في قوله ما وقع عليه
 فعل الفاعل (تعلقه به) اى تعلق الفعل بالمفعول به (بلا واسطة حرف) من الفعل
 والمفعول (فانهم) اى فان ارباب اللغة (يقولون في) قولك (ضربت زيدا
 ان الصرب واقع على زيد) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به (ولا يقولون
 في) قولك (مررت بريد ان المرور واقع عليه) اى على ريد لكونه بواسطة
 حرف جر (بل) يقولون ان المرور (ملتبس به) ومتعلق به وملصق به (فخرج به)
 اى بقوله (المفاعيل الثلاثة الباقية) المفعول فيه المفعول له المفعول معه (فانه)
 اى السان (لا يقال) عند ارباب اللغة (في واحد منها ان الفعل) الصادر عن
 الفاعل (واقع عليه) كما قالوا في المفعول به (بل) ان ذلك الفعل واقع (فيه) اى
 في المفعول فيه فان الضرب مثلا في قولك ضربت يوم الجمعة واقع في يوم الجمعة
 فيكون يوم الجمعة طرفا له ومحلا لتحل الافعال فيه كما تحل الاسباء في محلها (او)
 واقع (له) في المفعول له فان الضرب مثلا في قولك ضربت زيدا تأديا واقع
 لاجل التأديب (او) واقع (معه) في المفعول معه فان الاستواء في قولك استوى
 الماء والخضبة واقع ومصاحب للحسبة فلا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه
 للمعرفة فلا يكون مفعولا به (و) خرج عن التعريف (المفعول المطلق بما يفهم
 من مغابرة) اى المفعول به (لفعل الفاعل) لان المفعول به مغاير لفعل الفاعل لان

المفعول به في ضربت زيدا زيداً والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان
 الضرب ليس عين زيد بل غيره (فان المفعول المطلق عين فعله) العامل فيه
 لفظاً ومعنى مثل ضرب ضرباً ومات موتاً او معنى مثل جلس فعوداً او قطع جلوساً
 واما المفعول به فمخايله لفظاً ومعنى مثل ضربت زيد او خلق الله العالم ونحوهما
 (والمراد بفعل الفاعل) ههنا (ما) اي فعل (اعتبر) بالبناء للمفعول (اسناده الى
 ما هو فاعل حقيقة) كقولك ضربت زيدا (او) الى ما هو فاعل (حكماً) كقولك
 اعطى زيد درهما فان زيدا فيه حين كون اعطى مبنياً للفاعل فاعل حكماً لانه
 عا ط اي آخذ واذا نبي له الفعل وقبل اعطى زيد درهما نبي على ما كان عليه فكأنه
 قبل اخذ يد درهما وكذا علم زيد فاضلاً تأمل (فخرج به) اي بقوله الفعل الفاعل
 وما هو المراد منه (مثل زيد) في قولك (ضرب زيد) يعني خرج به مفعول
 ما لم يسم فاعله الذي كان في الاصل مفعولاً لفظاً حقيقة وحكماً (على صبغة
 المجهول فانه لم يعتبر اسناده) اي اسناد ضرب في ضرب زيد (الى فاعله) لا
 حقيقة ولا حكماً فان زيدا مفعول به في الاصل حقيقة وحكماً فاذا اسند اليه
 الفعل خرج عن كونه مفعولاً به وصار في حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى
 الآخر كما في اعطى زيد درهما لانه يتعلق الاخذ من زيد الى درهما فصار حينئذ
 درهم مفعول به (ولا يسكل) تعريف المفعول به (بمثل) اي بالمفعول الثاني في باب
 اعطيت مثل (اعطى زيد درهما فانه) اي السان (يصدق على درهما) انه وقع
 عليه) يعني يتعلق بقوله درهما في هذا المثال (فعل الفاعل الحكمي) صفة
 الفاعل (المعتبر) صفة بعد صفة له (اساد) بارفع نائب الفاعل لقوله المعتبر
 (الفعل اليه) اي الفاعل (فان مفعول ما لم يسم فاعله) في باب اعطيت وفي باب
 اعلمت (في حكم الفاعل) لما عرفت له في الاصل فاعل معنى لانه آخذ فاذا نبي له
 الفعل كان في حكم الفاعل وكان اسناد الفعل اليه معتبراً (وبما ذكرنا) من تعميم
 لفظ الفاعل في قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقي او الحكمي بقوله حقيقة
 او حكماً والبناء متعلق بقوله (ظهر فائدة ذكر الفاعل) في التعريف لانه
 لولم يذكر الفاعل فيه وقبل ما وقع عليه الفعل لم يحصل فائدة وهي التعميم
 اليهما لان ما لم يذكر لم يقبل التعميم (فلا يرد له لوقال) المصنف في التعريف
 للمفعول به (ما وقع عليه الفعل) بدون ذكر الفاعل (لكان اخصر) فيه رد على
 الهندي حيب قال لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر
 انتهى الا انه لم يكن الفائدة اوفر وفي ذكر الفاعل فائدة التعميم (نحو ضربت
 زيدا) (فان زيدا) في هذا المثال (قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر) بينهما
 (فعل اعتبر اسناده الى الفاعل) الحقيقي (الذي هو ضمير المتكلم) او المخاطب

فهو مفعول به والاصل في المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول
وحق المعمول ان يتأخر عن العامل (و) لكن (قد تقدم) (المفعول به) على
خلاف الاصل لسكتة وعلة (على الفعل) (العامل فيه) وغيره من العوامل العاملة
فيه وخص الفعل بالذكر لاصلته واذا جاز تقديمه على ما هو الاصل في العمل
جواز له على ما هو الفرع فيه اولى (لقوة الفعل في العمل) لما سبق (فيعمل) (الفعل
ونحوه) (فيه) اى في المفعول به حال كون المفعول به (متقدما) على الفعل على
خلاف الاصل (ومتأخرا عنه) على ما هو الاصل او حال كون الفعل متقدما
عليه او متأخرا عنه والاو اولى و (اما) ان يتقدم عليه تقدما (جوازا) اى
جائزا لتخصيصا يعنى ليكون مخصوصا ومنحصرا فيه (مثل الله اعبد) و (ياك نصبد
فان تقديمه ههنا لتخصيص العبادة به (و) اهتماما نحو (وجه الحبيب اتنى واما
وجوبا) اى تقدما واجبا (فما) اى في المفعول به الذى (تضمن معنى الاستفهام
و) معنى (الشرط) لوجوب الصدارة (نحو) قولك (من ضربت) بـ (بشاه
الخطاب فان من فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان مضاف ازيدا ضربت
لم عمرا في محل نصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه لئلا تبطل الصدارة
(ومن) وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط لان مضاف ان زيدا في محل النسب
على انه مفعول بالاله وجب تقديمه للصدارة (نكرم) فعل الشرط (يكرمك)
جراؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت
فاكرمه (وهنا) اى تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازا او وجوبا واقع
(اذا لم يكن مانع من التقديم) اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه (كوقوعه)
اى المفعول به (في حين) بتسديد الياء المنشاء من تحت والراء المجعلة اى تحت (ان)
المصدرية (نحو من البر) خبر مقدم (ان) مصدرية (تكف) فعل مضارع
مخاطب في تأويل المصدر مبتدأ (لسا لك) بالنصب لانه مفعول لتكف ولا يجوز
تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان مع الفعل في تأويل المصدر ومعمول
المصدر لا يتقدم عليه لضعفه في العمل مضاف بالفارسية ازيك است تو منع كنى
زبانن را و الاصل في العمل العامل في المفعول به ان يكون مذكورا لكونه
حائلا وجزا من الكلام (و) قد (يخذف الفعل) على خلاف الاصل على قلة
اختصارا (العامل) يسير الى ان اللام العهد الخارجى (في المفعول به) لكون
البحث فيه (لتبسام) اى وقت وجود (قرينة) علامة (مقالية او حالية) دالة
على تعيين المحذوف (جوازا نحو) قولك (زبدا) بالنصب لانه مفعول للفعل
المحذوف جوازا (لمن) اللام متعلق بالقول المقدر ومن موصولة (فال) صلة
(من) اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مقدم وجوبا على ما سبق آتفا

(اضرب) مضارع متكلم وحده (اى) قال المجيب (اضرب يدا لحذف الفعل)
وهو اضرب مع فاعله جوازاً (للقريئة الغالية) الدالة عليه (التي هي السؤال)
بقوله من اضرب (ونحو) قولك (مكة) وهي اسم المدينة التي فيها البيت
الحرام (للتوجه) اللام متعلق بالقول ايضاً اى للذي يريد الذهاب اوالذى
قد ذهب (اليها) اى يزيد بحذف الهمة الاستفهامية لكون المقلم مقلم الاستفهام
بالتوجه (مكة لحذف الفعل) وهو تريد (للقريئة الحالية) التي هي نهوض
او نهله اليها (و) قد يحذف الفعل العامل في المفعول به (وحوياً) اى حذفاً
واجباً (في اربعة) ابواب وفي بعض النسخ في اربعة (مواضع) وهو الظاهر
من تقرير الشارح (تخصيصها بالذكر) اى ذكر المصنف هذه المواضع الاربعة
دون ما عداها (لبس الحصر) لانه لبس في كلامه ما يفيد الحصر والعقد لا يفيد
الاتفاق الجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر لانه ليس من الشاغل الحصر على ما بين
في موضعه (لوجوب الحذف) يعنى حذف الفعل (في باب الاغراء) مثل اخاك اخاك
اى الزم (والمصوب على المدح) مثل الحمد لله اهل الحمد اى اعني او امدح اهل
الحمد (او اللزم) مثل مررت بزيد الفاسق اى اذم (او التزم نحو اخاك اى الزم)
مثل مررت بزيد الفقير اى ارحم (بل) ذكر هذه المواضع الاربعة (لكثرة مبانيها)
اى مباحث كل واحد منها (بالنسبة) والقياس (الى هذه الابواب) الاربعة
لان القليل لانه لا يقتضى البحث عنه الموضع (الاول) (من تلك المواضع
الاربعة) يعنى التي يجب حذف الفعل التام للمفعول به فيها (سماعى)
يعنى حذف الفعل التام به فيه سماعى بحيث لا يكون له ضابطه كلى يعرف به
هذه وجوب الحذف لانه لم يستعمل اظهار فعله معه سماعاً (اى مقصور على
السماع) من العرب (لا يتجاوز) مبنى للمفعول اى حذفه (عن امثلة) جمع مثال
(محدودة) اى معينة (مجموعة) صفة بعد صفة لا مثله (بان يقاس) منطلق
بقوله لا يتجاوز (عليها) اى على الامثلة المعينة المجموعة (امثلة اخرى) اى
لا يقاس على المثال الذى سمع حذف الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه
كما حذف في المفسر عليه بل يكون الحذف مخصوصاً على ما سمع (نحو امرأ)
بفتح الراء لان عينه وعين ايماء كلاهما تابعا للامهما في الحركات الثلاث
(ونفسه) (اى اترك) امر من ترك يترك (امراً ونفسه) ان الواو للعطف يكون
لازم معناه بالفارسية كرنديان مردوان كان بمعنى مع يكون لازم معناه بها ايضاً
كوتاه كن تودست آردن اين مردواره از صحبت كردن اين مردزد شتم دادن
* وفي الحاشية معناه الحذف على الفرار من المرء او قصر اليد واللسان عنه فعلى
الاول الواو للعطف وعلى المصاحبة انتهى وقيل المعنى اما المنجر عنه

اترك الانتقام منه اترك اصلاح امره (وانتهوا خير لكم) (اي انتهوا عن
 التثليث) اي عن القول بالتثليث اي عن قولكم ان الله ثالث ثلاثة وثوبوا الى الله
 عن مقالكم هذه (واقصدوا خير لكم) اي ما ينفعكم في الدين والدينا والآخره ومن
 اتبعكم (وهو) اي ما هو خير لكم (التوحيد) وقولوا اما الله اله واحد عن صميم
 قلبكم وخلص اعتقادكم (واهلا وسهلا) (اي آتيت اهلا) والاهل اما
 مصدر من اهل يأهل بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هو المفعول به
 وشار اليه الشارح بقوله (اي) آتيت (مكنا ما هو لا اي بعمورا لا خرابا)
 يعني لم يكن المكان الذي آتيته خرابا واسم بمعنى القريب ذي الرحم وشار اليه
 (او) آتيت (اهلا) ذا قرابة (لا اجانب) يعني لم يكن الذي آتيته اجنبيا لك
 فغناه حيثذ بالفارسية آمدى نوخو سئارا ونه آمدى بىكانكثرا والمعنى الاول
 انسب لقوله سهلا فغناه حيثذ بها آمدى نوچاى زيا (ووطئت) الوطئ
 مثال واوى وبهموز اللام وضع القدم (سهلا من البلاد) لامن البساط والسهل
 تقبض الجبل مغناه رهى نوچاى نرم ونهى پاى بروى (لا حرتا) يفتح الحاء
 المهملة وسكون الزاى المججمة ما غلط من الارض جباى درشت پاى نهى جباى
 نرم نه جباى درشت وعلة وجوب الحذف فى هذه الصورة كثرة الاستعمال (و)
 (الموضع) (الثانى) (من تلك المواضع الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل
 العامل فى المفعول به فيها (المنادى وهو المطلوب) اي الشخص الذى يطلب
 (اقباله) (اي توجهه اليك بوجهه) كما اذا ناديت مدبرا لك (او) توجهه
 (بقلبه) كما اذا ناديت مقبلا (بكسر الباء اسم فاعل (عليك بوجهه) قبل
 النداء لا يقبله واذا ناديته يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا (حقيقة) اي اقبالا
 حقيقيا (مثل يازيد) فزيد منادى يطلب اقباله بوجهه وقبليه او بقباله فقط
 (او حكما) عطف على حقيقة (مثل باسماء) كما فى قوله تعالى باسماء اقلعى *
 (و يا جبال) كما فى قوله تعالى يا جبال او بى (و يا ارض) كما فى قوله تعالى يا ارض ابلعى
 ما طء مما يستحيل منه الاقبال من ذى روح وجاد (فانها) اي فان الاسماء التى
 استحال نداؤها (نزلت) مبنى للمفعول (اولا) اي قبل انخال حرف النداء عليها
 وجعلها منادى (مترلة من له صلاحية النداء) وهو ذو الروح الذى له عقل
 وبصيرة يعنى ان ما يستحيل نداؤه سبه بمن له صلاحية النداء فى التأثير والانتقاد
 فاستعير حرف النداء الذى كان حقها ان يدخل على من صلح للنداء للمسبة الذى
 استحال نداؤه (مادخل) بالبناء للمفعول (عامة) اي على ذلك المسبة (حرف
 النداء وقصد نداؤها) وجعل منادى حكما (فهى) اي هذه الاسماء (فى حكم
 من يطلب اقباله) اي توجهه اليك بوجهه وقلبه وقلبه فقط ومنه نداؤه تعالى

لتعده عن الاقبال (بخلاف المنسوب) يعنى المنسوب يخالف المنادى الذى نزل منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء وحمل فى حكم المنادى وقصد نداؤه (لانه) اى المنسوب (التفعيع عليه) سبأ فى معنى المنسوب والتفعيع عليه لغة واصطلاحاً (ادخل) بالنسبة للمفعول عليه (حرف النداء) والجملة خبر بعد خبر اوصفة لقوله التفعيع عليه على منوال ولقد امر على اللثيم يسبنى (لمجرد) اظهار (التفعيع للترتيل) اى لترتيل المنسوب (منزلة المنادى وقصد) بالجسر عطف على ترتيله (ندائه) فلم يكن منادى لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكماً لعدم الترتيل (فخرج) المنسوب (بهذا القيد) اى بقيد المطلوب اقباله حقيقة او حكماً (عن التعريف المنادى) لانه لا يطلب اقباله لاحقيقة ولا حكماً (ولهذا) اى لخروجه عن تعريفه (افرد المصنف احكامه) اى احكام المنسوب (بالذكر فيما بعد وفيه) اى فى اخراج المنسوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب اقباله وادخال امثال ياسماء ويا ارض ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيقى والحكمى (تحكم) اوفى علم ادخال المنسوب بتعميم هذا القول وادخال امثال ياسماء ويا ارض ويا جبال (فان المنسوب ايضا) اى كالمندى الحكمى او كما ان مثل ياسماء منادى (كما قال بعضهم) وهو الجزولى (منادى مطلوب اقباله) لكن لا مطلقاً (حكماً على وجه التفعيع) اى على طريق التفعيع والتوجع (فاذا قلت يا محمداه) حال كونه مندوباً (فكذلك تناديه وتقول له تعالى) بفتح اللام امر من تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى سقط الياء للوقف لان جزم الناقص ووقفه يسقوط لام الفصل (فاقى مشتاق اليك) فيكون منادى لان المنادى مشتاق الى المنادى فيناديه فكذلك هذا (فالاولى) والانصب (ادخاله تحت المنادى) ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج الى البحث ثانياً (كما فعله صاحب الفصل) وهو الامثلة الزمخشري لان المنسوب عنده منادى حكماً على وجه التفعيع كما قال فى الفصل فى بحث الاعراب المنسوب باللائم اختاره المنادى لانه اذا قلت يا عبداً الله الى ان قال او مندوباً كقولك يا زيدا (وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا) اى كصاحب الفصل والجزولى (انه داخل فى المنادى) حكماً واجب بان وجه اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا الكلمة المختصة للنندية من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة واجب بوجه آخر بان المنسوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد المصنف جعله مجازاً ملحقاً بالحقيقة بخلاف ما عدها فانه قابل الوقوع فناسب ان يجعل باب على حدة (بحرف) متعلق بالمطلوب (نائب) صفة حرف (مناب ادعو) نصب على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام (من الحروف الخمسة)

بيان الحرف (وهي) أي تلك الحروف (يلو يا وها واى والهمزة) الحكم فيها
 الربط حك قولك السكبين خل وعسل وءاء وقد مر غير مرة (واحتز)
 المصنف (به) أي بقوله بحرف نائب مناب ادعو (من نحو ليقبل) امر غائب
 عن الإقبال (زيد) فاعله ما زيدا في هذا المثال هو المطلوب إقباله أي توجهه
 بوجهه وقلبه أو قلبه إلا أنه ليس إقباله مطلوباً بحرف نائب مناب ادعو بل
 بصيغة الأمر وكذا قولك زيد أقبل قوله (لفظاً أو تقديرًا) (تفصيل للطلب)
 يعني صفة للمصدر المفهوم من المطلوب (أي) هو المطلوب إقباله بحرف كذا
 (طلب اللفظاً) والطلب اللفظي لا يكون إلا (بأن تكون آلة الطلب) وهي
 أحد خروط النداء (لفظية) أي ملفوظة (نحو يا زيد أو) طلباً (تقديرية)
 والطلب التقديرى لا يكون إلا (بأن تكون الآلة) أي آلة الطلب (تقديرية)
 أي مقدرة محذوفة من اللفظ لأن الية (نحو يوسف) أي يا يوسف (اعرض)
 امر من الأعراس (عن هذا) وسببى لهذا زيادة تحقيق (أو) (تفصيل للنيابة)
 المفهومة من قوله نائب مناب ادعو (أي) هو المطلوب إقباله بحرف نائب
 مناب ادعو (نيابة لفظية) أي ملفوظة وذلك لا يكون إلا (بأن يكون) الحرف
 (النائب) نائب ادعو (ملفوظاً أو) نيابة (تقديرية) وذلك لا يكون إلا (بأن
 يكون) الحرف (النائب مقدراً كما في المثالين المذكورين أو) تفصيل للنسابة
 في قوله والثاني المنادى أي منادى ملفوظاً أو منادى مقدراً (و) مثال (المنادى
 الملفوظ مثل يلزبدو) مثال المنادى (المقدر مثل الايا اسجدوا أي الا يقوم
 اسجدوا) وسأقضى لهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه البعد الوجه والوجه الأول
 أقربها والثاني كالأول في المثال لأن الآلة والنائب واحد وهو حرف النداء
 لآلة النداء ونائب مناب الفعل (واتصلب المنادى) لفظاً أو تقديرًا أو محلاً
 (عدسبويه) ومن تبعه (على أنه مفعول به) للفعل المحذوف وجوباً (واتصبه)
 أي واتصلب المنادى (الفعل المقدر) لأن الفعل لكونه أقوى في العمل بعمل سواء
 كان مذكوراً لفظاً أو مقدراً فيكون العمل له لا للحرف لأنه هندو وجود أقوى
 لا يقدر أن يعمل الضعيف لضعفه فكان اتصاله بالفعل المقدر (واصله) أي
 واصل يلزبد (ادعوزيدا) واتصاله بالكون مخاطباً من أول الأمر وثلاً يكون
 مخاطباً وادعو ليكون الفعل مذكوراً صريحاً وفي المفصل لما قلنا قلنا يا عباده
 فكذلك قلت يا أرحم الراحمين ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يلزبد
 منه انتهى (فحذف الفعل) السامع به (حذفاً لازماً) واجبا (لكثرة استعماله)
 أي استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضي التخفيف فتحذفه بحذف فعله
 السامع له وجوباً لأنه إذا حذف جوازاً يذكر في بعض الاستعمالات فلا يكون

التحريف مطرداً (ولدلالة حرف النداء عليه) اى على الفعل المحذوف لان
 الحرف موضوع للطلب كالفعل الناصب له وهو ادعوا واريدوا (واثباته
 فائدة) عطف تفسير اى اداة حرف النداء فائدة الفعل الناصب له وفائدة
 الدعوة وحرف النداء دال عليها (و) انتصابه (عند المبرد بحرف النداء
 لسد مسد الفعل) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل
 وجوبا وقام الحرف مقامه وحرل النعل عن العمل ورثه الحرف فعمل عمل ما قام
 مقامه ورد بان الفعل الناصب له وان حذف لفظا الاله مقدرة والمقدر
 فى النية ~~ك~~ الملقوظ لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له ليس الا اذا كان مقصودا
 فالعمل له ايضا لقوته فى العمل فيعمل سواء كان ملفوظا او مقدرا (وقال ابو هلى)
 الفارسي (فى بعض كلامه) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ما
 ذهب اليه المصنف (انما واخواته اسماء الافعال) تنصب المندى على المفعولية
 كما تنصب اسماء الافعال المتعدية المفعول به مثل رويد زيدا وهازيدا وعليك زيدا
 ومنع بان اسماء الافعال لا تكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى
 على حرف واحد وان مال الرضى فيه ما مال (فعلى هذين المذهبين) اى مذهب
 المبرد ومذهب ابى على (لا يكون) المندى (من هذا الباب اى بما تنصب المفعول به)
 فيه (بمامل واجب الحذف) بل المندى منصوب على مذهبها بمامل مذ كقول
 لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله ضد المبرد واسم فصلى
 عند ابى على (وعلى المذاهب) الثلاثة مذهب سيبويه والمبرد على (كلامها)
 مثل يازيد جلة وليس المندى احد جزئى الجملة (من السنن والسنن اليه على
 مذاهب ~~ك~~ كلامها) فعند سيبويه جزأ الجملة (اصله جزآن سقطتون النسبة
 بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديره لانه مبتدأ مثل قولك هذان ثوبان ينسك يلبس
 عليه قول الشارح (اى الفعل والفاعل) تفسير الجزآن (مقدوران) خبر لقوله
 جزأ الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للمبتدأ فتكون الجملة بمنزلة
 مقدرة فلا يكون حرف النداء ولا المندى احد جزئيهما (وعند المبرد حرف
 النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل) لان عنده لما حذف الفعل وجوبا
 قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون السنن مذكورا عنده (والفاعل) اى
 السنن اليه (مقدر) فيكون الحرف عنده احد جزئيهما والسنن ليس بمحذوف
 ولا احد جزئيهما ايضا (وعند ابى على احد جزئيهما اسم الفعل) وهو حرف التثنية
 (و) الجزء (الآخر ضمير مستتر فيه) اى حرف النداء لكونه اسم فعل يقتضى
 الاستنار كاسماء الافعال فيكون جزأ الجملة كلاهما مذ كهدى الا ان احد هما
 يعنى السنن ملفوظا والاخر يعنى السنن اليه مستتر فيه فالتساوى ليس احد جزئيهما

ايضا واختار من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيبويه عند المصنف ولذا جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف واليه ذهب العلامة الزمخشري ايضا كما نقلنا لك سابقا تأمل والله اعلم (ويبنى) بالبناء للمفعول وتأنيبه ما استكن فيه (اي) يجب ان يبنى (المنادى) لانه يجوز لانه ظاهر الحال في المسائل لا الجواز في السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب وهو جزء الشرط على تقدير جواز تقديم الجزاء على الشرط والافعال مجزوء (قسم) المصنف (بيان البناء والحذف والفتح على النصب) مع ان تقديم النصب عليها اولى وانسب بالمقام لان البحث في بيان النصب على المفعولية والاعراب ادل عليه (لقلتها) اي لقلة كل واحد منها بحذف المضاف لقلته الثلاثة لتساوي مجموع هذه الثلاثة مع النصب واقسامه ثلاثة كاقسام الضموم والمخفوض والمتوح (بالنسبة) والقياس (الى النصب) واقسامه كما عرفت ثلاثة المضاف وشبهه والنكرة (ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما) كما مر في الاعراب التقديرى واللفظي (على ما رفع) مبنى للمفعول وتأنيبه ما استكن فيه راجع الى المنادى (به) والضمير المجرور راجع الى الموصول (اي) يبنى المنادى (على الضمة) اذا كان بالحركة لفظا مثل يازيد وبارجل او تقديرا مثل يا حبيبي ويا فتى (او) يبنى على (الالف) في المثني مثل يازيدان وبارجلان (او) يبنى على (الواو) في الجمع المذكر السالم مثل يازيدون ويا مسلمون وهذان لا يكونان الا مبنيين لفظا بخلاف الاول كما عرفت (التي يرفع بها المنادى) وللموصول مع الصلة صفة لاحد الثلاثة على سبيل البديل (في غير صورة النداء) يعني وما يرفع بالضمة اذا لم يكن منادى مبنى على الضمة اذا كان منادى وما يرفع بالالف والواو بلاضافة اذا لم يكن منادى يبنى على الف والواو اذا كان منادى قوله في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون حيثذ اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤل اليه من قبيل من قتل قتيلًا واما بعده فيكون ح التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان مثل واكوا الياسمي اموالهم (او الفعل) عطف على التفسير بحسب المعنى كانه قيل الفعل اعني يرفع مسند الى ضمير مستكن فيه راجع الى المنادى او الفعل (مسند الى الجار والمجرور اعني به) فيكون مفعول ما لم يسم فاعله الجار والمجرور (ولا ضمير فيه) اي في يرفع ح لا يميز تعدد الفاعل بلاعطاف (وارجاع الضمير) المستكن في يرفع على التقدير الاول لالتاني لانه ليس فيه ضمير (الى الاسم) لا المنادى اي على ما يرفع به الاسم لكونه في بحث الاسم (ضمير ملام لسوق الكلام) في محله لان قرينة الخصوص التي هي مقام المنادى لكون البحث خاصا فيه اولى من قرينة العموم التي هي بحث الاسم مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المنادى هو الاولى لينااسب السوق (اذا كان)

(اي المنادى) (مفردا) (اي لا يكون) المنادى (مضافا) مثل باصدا لله
(ولا) يكون ايضا (شبه مضاف) مثل يا خيرا من زيد (وهو) اي شبه المضاف
(كل اسم لا يتم مضاف الا بان يعلم امر آخر اليه) كالنضمام من زيد الى خيرا فان
معنى خيرا لا يتم الا بانضمام اليه (معرفة) خبر بعد خبر فبناء المنادى له شرطان
الافراد والتعريف والمراد بالتعريف ههنا التعريف بالعلية او النداء لا غير لان
احد المعارف المضمرات واحدها المبهمات فهما مبنيان بانفسهما والمبنى لا يبنى
واحدهما المعروف باللام وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لما سبق في
ومصرح بالتعريف الاضافي بقوله مضافا فبنى التعريف بالعلم والتعريف بالنداء
(قبل النداء) اي قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم البناء العارضى
(او بعده) اي بعد دخول حرف النداء (وانما بنى) بالبناء للمفعول المنادى (المفرد
المعرفة) بعد دخول حرف النداء عليه (لوقوعه) اي لوقوع المنادى (موقع
الكاف الاسمية) التي في ادعوك لان حرف النداء نائب نائب ادعو والمنادى
فأتم مقام الكاف المتصل به فيزيد بمترلة ادعوك (المسابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية) في ذلك وايضا اما المسابهة لها لفظا فظاهر واما معنى فلان
كل واحد منهما موضوع لمعنى الخطاب (وكونه) عطوف على وقوعه اي
ولكون المنادى المفرد المعرفة (مثلها) اي مثل الكاف الاسمية (افرادا
وتعريفا) اي في كون كل منهما مفردا معرفة (وذلك) اي المذكور
من وقوعه موقع تلك الكاف وكونه مثلها في الافراد والتعريف واقع وثابت
(لان يازيد) كما قلنا (بمترلة ادعوك وهذه الكاف) اعني كاف ادعوك
(ككاف ذلك لفظا ومعنى) والحاصل ان المنادى المفرد المعرفة مثله
لكاف ادعوك في الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مسابه لكاف
ذلك في الافراد والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل في البناء لانه
حرف فبنى كاف ادعوك لمسابهة له وبنى المنادى ايضا لمسابهة مسابه فكان
المنادى مسابه الكاف ذلك بالواسطة لان مسابه المسابه للشيء مثله لذلك
الشيء اذا تحتمت المسابهة وههنا كذلك وانما بنى على الحركة حقيقة او حكما
لعرض بناءه وعلى الضم فرقا بين حركة المنادى العرب نحو يا قوم ويا قومنا
وحركة المبني نحو يا قوم بالضم كما عملوا في نحو قبلك ومن قبلك واما المضاف
والمسابهة فلم يبنيا لفقد المسابهة افرادا والتكرار المفردة لفقد المسابهة تعريفا
واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء المنادى (وانما قلنا ذلك) يعني وانما قلنا
ان المنادى مثله لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم تكلف بيان مسابهة
لكاف ادعوك (لان الاسم لا يبنى الا لمسابهة الحرف او الفعل) اللذين هما اصل

في البناء فيكون المنادى مشابه لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فينبى (ولا يبنى)
المنادى (لمشابهته الاسم للمبنى) الذى هو الكلف في ادعوك لان الاسم ليس
باصل في البناء والالكان كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
وذلك مستبعد جدا (مثل يلز يد وبارجل) هذا (مثلا ان لما) اى للمنادى
الذى (هو مبنى على الضم) بلا تنوين ويجوز تنوينه للضرورة مثل قول الشاعر
سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

(اولهما) وهو زيد (معرفة) بكونه علما (قبل النداء وثانها) وهو رجل
(معرفة بعد النداء) بل بالنداء لانه كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة
فتعرف بدخول الحرف لقصد تعريعه (ويلا زيدان) (هذا مثال للمبنى على الالف)
(ويلا زيدون) (هذا مثال للمبنى على الواو) ليكون رفعهما بالالف والواو
(ويخفض) بالبناء للمفعول بالخاء والضاد المجتمعين فيه ثانيا (اى وينجر
المنادى) لدخول ما هو من خواص الاسم عليه وهو اللام فيكون معربا فيجر
اما القضا او تقديره ولا يستغاث الا بكلمة بالكونها اصلا من بين حروف النداء
ولهذا يتنب بها دون غيرها ولا يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة او المضاف
الى العلم لانه لا يقال يارجل فى يارجل لانه حينئذ يكون نكرة ولا يقال ايضا بالخبر
من زيد فى يا خيرا من زيد (بلام الاستغاثه) (اى بلام تدخله) اى المنادى
(وقت الاستغاثه به) (الاضافة لاذى ملايسة) (وهى) اى هذه اللام (لام
التخصيص) للام التيسيل ولا غيره (ادخلت) بالبناء للمفعول (على المستغاث)
اى على من اريد القوت منه (دلالة) مفعول له للدخال اى لتدلى اللام (على
انه) اى المستغاث (مخصوص من بين امثاله) واشباهه فى الصلاحية للقوت
(بالنداء) البناء داخله على المقصود اى لتدلى اللام على ان النداء وطلب القوت
مخصوص من بين امثاله فى الصلاحية له بالاستغاث ولهذا اختيرت اللام للدخال
على المستغاث من بين الحروف (نحو يا زيد) فزيد منادى مستغاث ادخل
عليه اللام والمستغاث له محذوف اى يا زيد للمعلوم ولام الاستغاثه متعلق
بالفعل المحذوف وهو ادعوا وريد وجاز ذلك فى المتن بنصفه بعد الحذف
الا انها لا تراد الا فى احد المواضع الثلاثة الاستغاثه والتعجب والتهديد سماعا
ومعناه بالفارسية مخصوص كرم تراى زيد بخواندن وبخاطر سندن از سبب
آنكه بفريلدرس تو اين ضعيف را (وانما فتحت) هذه اللام مع ان القياس ان
اللام اذا دخلت على المظهر تكسر نحو زيد لان الكسر اصله ووافق حركتها
عملها (ثلاثا ليس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث) يعنى اذا كان كسر هذه
اللام قياسا مطردا يلزم التباس المستغاث بالمستغاث له لان كسر اللام فيه

قياس مطرد ايضا عند حذف المستعاب (نحو المظلوم) اى يقوم المظلوم
 يعنى ادعوك لهذا الضعيف لنظروا فيه ونعينوا اليه (فانه لو لم يقع لام الاستغاثة)
 في المستغاث بل ككسر بناء على ماهو القياس (لم يعلم ان لفظ المظلوم
 في هذا المثال) اى في نحو المظلوم (مستغاث او مستجاب له) مع ان المظلوم
 في هذا المثال مستغاث له يبين لان المظلوم يستغاث له فكيف يستغاث منه
 لانه اذا لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غيره وانما اورده
 مثلا لانه اذا زعم فتح اللام في الابس فيه فتحه فقيما فيه اولى (ولم يعكس) بالبناء
 للمفعول (الامر) اى ولم يقع اللام في المستعاب له ويكسر في المستغاث لان
 العمل بالقياس فيما هو المقصود هو الاولى لان المقصود من الاستغاثة هو المستغاث
 (لان المتأني المستغاث واقع موقع كاف الضمير) لما عرفت سابقا) التي يقع
 لام الجر معها نحو لك) لان الاصل في كل كلمة كانت على حرف واحد كالفاء
 والواو والهمزة الابتداء وهمزة الاستفهام ان يكون مبنيا على الفتح لنقل الضمة
 والكثرة على ما هو موضوع على الحقة فتح لام الاستغاثة في المستغاث ايضا
 قياس لما قام هو مقامه (بخلاف المستعاب له لعدم وقوعه موقع الضمير) فبقي
 على القياس وهو كسرهما اذا دخل على المظهر (فان عطفت) بناء الخطاب
 (على) المتأني (المستغاث) باعانة لام الاستغاثة في المعطوف و (بغيرها) فيه
 (نحو يا زيد ولهم وكسرت) لام الاستغاثة (في المعطوف) عملا بما هو الاصل
 في اللام وهو انه اذا دخل على المظهر يكسر على ما سبق و (لان الفرق بينه
 وبين المستغاث له حاصل بمطرفة على المستغاث) لان المعطوف في حكم
 المعطوف عليه واما كان المعطوف عليه مستغاثا يكون المعطوف ايضا مستغاثا
 (وان عطفت) انت (مع) اعادة (يا) ايضا (فلا بد من فتح لام) الاستغاثة
 في (المعطوف ايضا) اى كالا بد من فتح اللام في المعطوف عليه لانه لما اعيد
 لام الاستغاثة وحرف البناء في المعطوف صار كانه لم يكن معطوفا بل منادى
 مستغاث برأسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالمعطوف يصح ان يكون
 قريته (نحو يا زيد والعمر) فكانه قال اولا بالعمر فلزم الضم (وانما اعرب
 المتأني) اذا كان مفردا معرفة ولم يبين مع ان حلة البناء وهي الافراد والتعريف
 والخطاب لم تزل بدخول لامها (بعد دخول لام الاستغاثة) واما اذا كان مضافا
 مثل يا لعبد الله فكذلك (لان حلة بناءه) وهي الافراد والتعريف والخطاب
 (كانت) تلك العلة (مشابهة الحرف) وهو حرف الخطاب في ذلك (واللام
 الجارة من خواص الاسم) لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف الجر مطلقا
 يخص بالاسم (فدخولها عليه ضغفت مشابهة للحرف) وان كانت العلة

موجوده الا انها ضعيفة والضعيف لا يؤثر فيما يخالف الاصل وهو البناء (فاعرب)
 المنادى المستجاب (على ما هو الاصل فيه) اى فى الاسم وهو الاعراب فالعرب
 بدخول الجار لفظا وتقديرا (قبل) يعنى اعترض على قول المصنف ويخفض
 بلام الاستغاثة بانه غير جامع لانه (قد يخفض المسمى) وقد ههنا لتحقيق
 كفاي قوله تعالى قد يعلم ما تتم (بلام التعجب والتهديد) اى بلام يدخل المسمى
 وقت التعجب اى التعجب المسمى من المسمى ونهديه وتخويفه اياه (ايضا)
 اى كما يخفض بلام الاستغاثة (فلام التعجب نحويا للماء) فكذلك ابصرت ماء
 فى مكان لا يربى ولا يظن وجوده فيه فاعجبك فتناديه وتقول تعال فانك عجب
 الشأن لا يعرفك كل احد (وباللذاهي) جع داهية وهى المصيبة العظيمة
 (ولام التهديد نحويا زيدا) فى مقام تخوف المسمى المنادى ولذا قال السارح
 (لاقتلك) لتكون قرينة على ان يازيد للتهديد وفى الهندى فالاول يذكّر
 عند العبور على ماء عظيم فى موضع لا يظن وجوده فيه والثانى يستعمل عند
 نزول نواب البحر وشداثة انتهى (فلم اعمل المصنف ذكرهما) ولم يذكرهما
 (وكيف يصدق) الاستفهام للانكار يعنى لا يصح (قوله فيما بعد وينصب
 ماسواهما كليا) لان الضمير فيما سواهما يرجع الى المنادى المفرد المعرفة والمسمى
 المستجاب باللام والمستجاب بالالف فيثبت لم يكن ماسواهما كله منصوبا لانه
 ينجو بلاى التعجب والتهديد مع انهما داخلان فى سواهما (واجب) عن
 هذا الاعتراض (بان كلا) اى كل واحد (من هاتين اللامين لام الاستغاثة) يعنى
 يصح ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستغاثة وان كان مجزا (كان) حرف
 من الحروف المنبهة بالفعل (المهدد) حال كونه (اسم فاعل) من هدد
 (يستغث) اى يطلب القوت والعون (بالمهدد) اى من المهدد حال كونه
 (اسم مفعول) فينايه (ليحضر) المهدد اسم مفعول (فيثقم) المهدد اسم فاعل
 (منه) اى فياخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول (ويستريح) المهدد (من الم
 خصومته) فاستغاثة المهدد بالكسر بلام الاستغاثة من المهدد بالفتح فى دفع
 الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كما ان المستغث يستغث من المستجاب لدفع
 الخصومة والظلم من المستجاب له فبسترخ (وكان التعجب) اسم فاعل (يستغث)
 اى يطلب القوت (بالتعجب منه) اى من التعجب منه اسم مفعول فينايه
 (ليحضر فيقضى) ويزيل التعجب (منه) اى من نفسه (العجب ويتخلص)
 ويتفرغ (منه) اى من العجب ويكون فارغ البال والحال فعل منه ان لام
 التعجب ولام التهديد لام الاستغاثة فيكون كلام المصنف جامعاً ولم ينتقص
 بقول من قال قد يخفض المنادى بلا التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب

ما سواهما كلياً (واجب عن لام التعجب بوجه آخر) اى بجواب آخر (ذكره
 المصنف في الايضاح) شرح الفصل (وهو) اى ذلك الوجه (ان المنادى
 فى قولهم يالماء وبالدواهي) محذوف لانسيا (لبس) المنادى الداخلى عليه
 لام التعجب (الماء ولا الدواهي) بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة (واتما المراد)
 من قولهم يالماء وبالدواهي نحو (ياقوم اوباهؤلاء اعجبوا) امر من عجب يعجب
 على وزن علم يعلم اى تعجبوا (للماء) الذى فى مكان لا يربى وجوده فيه (و) تعجبوا
 (للدواهي) المتتابع بعضها اربعض التى لا يظن وجود واحدة منها فى دار
 الاسلام المحفوظة من الاكام التى هى دار السلام (ولا يخفى عليك) ايها الطالب
 المبصر (ان القول) والحكم (بمحذف المنادى على تقدير كسر اللام) فيما يلى
 حرف البدء كقولهم باللهينة بالكسر اى يا قوم احصروا باللهينة وشاهدوها
 (ظاهر) لان كسر اللام فيما يلى حرف البدء دليل قوى على ان المنادى محذوف
 لان اللام فى المنادى مفتوح لما عرفت سابقاً ولما كسر علم له لبس بمنادى بل
 المنادى محذوف (واما) القول بان المنادى محذوف (على تقدير فتحها فشكل
 لاتضاء ما يقتضى فتحها) وهو كونه المنادى ما ثما مقام الكاف التى يقع اللام
 معها (حيث) اى حين كونه المنادى محذوفاً (كما هو الظاهر مما سبق) فلا يستقيم
 هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجاب به المحب الاول فان قلت لا ينحصر
 المقضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قلت وقوعه موقع
 ذلك الكاف صورة انما يصح ان لو كان اللام مفتوحاً واذا كان مكسوراً
 فلا يصح تأمل وانصف ولم آل جهداً (ويفتح) بالبناء للمفعول (اى يبنى
 المنادى على الفتح) وجوبا (لاحاق الفها) اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى
 اقم الصلاة لئلا تكون الشمس اى وقت طلوعها اى لاحاق (اى) وقت الحاقك
 (الف الاستقانة) اى وقت لحوق الفها (بآخره) اى بآخر المنادى (لاقتضاء
 الالف) فى كونها الفوا باقية على تلك الهيئة (فتح ما قبلها) اى يكون الحرف
 الذى كان قبلها مفتوحاً لانه اذا لم يكن مفتوحاً لا يخلو اما ان يكون مضموماً
 او مكسوراً فالاول يستلزم قلبها واو مثل قول فى حال والثانى باء مثل بيع فى باع
 فوجب ان يكون ما قبلها مفتوحاً (وللام) (فيه) اشارة الى ان لاسق الجنس
 ولايم اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لا تقيد به كاقيل بل اساق
 لا يجوز اجتماع اللام والالف لكن لا يحسن (حيث) اى حين الحاق الالف (لان
 اللام يقتضى الجر) اى جر ما دخلت هى عليه (والالف) يقتضى (الفتح) اى
 فتح ما دخلت هى عليه (فبين ان بينهما) يعنى بين اى اللام وهو الجر وانز الالف
 وهو الفتح (تساق) بضم الفاء لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى بضم الفاء

ولما خذف الياء فصار الرفع فيه تقديرا لان الجر والفتح لا يجتمعان في محل واحد (فلا يحسن الجمع بينهما) اى بين المؤثرين اللام والالف وانما قال فلا يحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغناء نحو يا زيدا ولكن يلقو احدهما لعدم ظهور اثره (مثل يلز يداه) (بالخلق الهاء به) اى بللادى (الوقوف) (وينصب) بالبناء للمفعول (ماسوا هما) اى يتقى المنادى على نصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يردان نصب المادى تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (اى ينصب بالمفعولية ما) اى منادى (سوى) اى غير (المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستأب سواء كان (مع اللام او) مع (الالف لفظيا) تفصيل للنصب اى نصب اللفظيا مثل يا عبد الله (او تقديرا) اى نصبا تقديرا مثل يا ابا العباس (ان كان) المنادى (معربا) يعنى ن كان المنادى مما يمكن ان يكون معربا (قبل دخول حرف الداء) عليه وان كان مبني قبل دخوله فهو مبني على ما كان (لان علة النصب) اى لان العلة المستلزمة لنصب المنادى مطلقا (وهى) اى تلك العلة (المفعولية) اى كون المنادى مفعولا به (متحققه) موجودة (فيه) اى في المنادى الذى لم يكن مفردا معرفة ولا مستغنا باللام والالف (وماعده مغير عن حاله) مانافية وغير فعل ما ض منى للفاعل وخمير المنصوب راجع الى الموصول لذى في قوله فيما سواهما وغير فاعل غير والمراد بالحال ههنا النصب والتفسير في المنادى المفرد المعرفة هو المناهبة لانها تقتضى بناءه والمستغنا اللام لانها تقتضى الجر وفى المستغنا به الالف لانها تقتضى الوقف وليس فيما سواهما شئ منها فيبقى على ما كان قبل كونه منادى من النصب لفظيا وتقديرا (وماسوى المفرد المعرفة) يتقسم الى اربعة اقسام لانه اما بالتفاء الافراد فقط او بالتفاء التعريف فقط او بالتفاء لهما معا والاول اما ان يكون مضافا او شبهه فالقسم الى اربعة (اما ما لا يكون مفردا بل يكون) المنادى فيه (مضافا او شبه مضاف) وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين (واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون) المنادى فيه (معرفة) وهو القسم الثالث (واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة) وهو القسم الرابع (والقسم الاول وهو) اى القسم الاول (ما لا يكون) المنادى فيه (مفردا لكونه مضافا) يعنى ما يثنى فيه الافراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان علما (مثل يا عبد الله) اى غير علم مثل يا عبد الله (والقسم الثانى (و) (هو) اى القسم الثانى (ما لا يكون) المنادى فيه (مفردا) يعنى ما يثنى فيه الافراد فقط (لكونه شبه مضاف مثل) (يا طالعا جبلا) وهو اما معصوم الاول مل يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا واما معطوف عليه عطفت التسق نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين واما نعت

هو جولة نحويا حلليا لا يجعل او ظرف نحو * الا بالتحلة من ذات عرق * حليل
ورحة الله والسلام * فان قلت كيف عمل طالع علم الاعتماد وهو شرط في علمه
قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف الداء على قول من جوز الاعتماد عليه او على
الموصوف لان التقدير يا انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا (و) (القسم الثالث و
هو) اى القسم الثالث (ما يكون) للناسى فيه (مفردا ولكن) اى الا انه
(لا يكون معرفة) بل يكون نكرة لمصم قصد التعيين (مثل) (يا رجلا) (مقولا)
(لتعريف معين) اشارة الى ان الظرف صفة والى ان حرف الداء لا يستلزم التعيين
ما لم يقصد (اى لرجل غير معين) فيه اشارة الى ان غير صفة لموصوف مقدر
(وهذا) اى قوله لغير معين (توقيت لصب رجلا) على ان اللام فيه للتوقيت
يعنى بيان لوقت نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين (لا تعينه)
على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لعامله فيكون قيد الصب لان ما يكون
قيد للعامل يكون قيدا للعمل ايضا (لانه) اى لان المادى المفرد النكرة (اذا كان
منصوبا لا يتحمل المعين) حتى يحتاج الى التقييد مع له نكرة (ولقسم الرابع) من
الاقسام الاربعة (وهو ما لا يكون) الناسى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا
معرفة) لانه ليس فيه شئ من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة (مثل يا حسنا
وجهه) بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مسببة اعتمدت على موصوف
مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخصا حسنا وجهه (ظريفا) صفة له
ايضا فى الخفية وفى الظاهر صفة حسنا وانما وصفه به ليكون المثال نصا فى كونه
نكرة لم يصدق به معين (ولم يورد المصنف لهذا القسم) اى القسم الرابع
(مثالا) كما اورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى يستوفى كل قسم بمثاله كما هو دأبه فى بعض
القواعد (ان حيث انقضاء كل من القيدين) الافراد والتعريف (بمثال)
يعنى لانه اذا علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل يا عبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثال
مثل يا رجلا لغير معين (سهل) من باب طرفى صار يسيرا (تصور انتفاءهما)
الى انتفاء القيدين بمثال واحد (معا فلا حاجة الى ايراد) وايضا (مثال له) اى
للقسم الرابع (على انفراده) مستقلا (مع ان المثال الثانى) وهو ما لا يكون مفردا
لكونه شبه مضاف (بجمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين) بالرفع
لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما انكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر
المبادر لانه فى تقدير انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا كما سبق (وهذه لعبرة) اعنى
عبرة يا طالعا جبلا (اعلم من ان يراد بها) واحد (معين) فيكون مشا لا للقسم
الثانى (او) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مشالا
للقسم الرابع (فامثلة الاقسام) الاربعة (باسرها) اى بمجميعها (مذكورة)

في الكتاب (وهذه الامثلة كلها مثال للمسمى المستغاب) بالالف والمستغاب باللام (ايضا) اي كما كانت امثلة للمسمى المنادى المفرد المعرفة فان عبد الله ليس بمستغاب باللام ولا بالالف وكذا طالعا جبلا ورجلا لغير معين (فلا حاجة الى ايراد) واتزان (مثال له) اي للمسمى المستغاب (على حدة) واستقلال ولمافرغ من انواع المنادى واحواله شرع في بيان احوال توابعه فقال (وتوابع المنادى) سيجي معنى التوابع في تفصيله وتحقيقه في بحثها (المبنى) صفة المنادى (على ما يرفع به) المنادى متعلق بالمبنى وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لانه لا يجري الحكم الا في في المستغاب بالالف وان كان مبنيا بل يحمل (على لفظه فقط لانه يقال يازيدا وعمرا او عمرو) (المفردة) بالرفع صفة التوابع (حقيقة او حكما) تفصيل للافراد يعني يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بان لا يكون مضافا ولا سبهه اصلا او مفردا حكما بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا لكنه مفرد حكما على ما سبأ تي (واتما قيد) المصنف (المنادى بكونه مبنيا) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن توابع المنادى المعرب سواء كانت مفردة او لا (لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط) لان المعرب ليس له الاحال لفظه وهو النصب لفظا او تقديرا فتابعه يتبعه فيه واما المبنى فله حال لان حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو النصب فيجوز في تابعه الوجهان الرفع جلا على لفظه والنصب جلا على محله (وقيدنا) نحو (المبنى بكونه) اي بان يكون بناؤه (على ما يرفع به) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن المبنى على الفتح (لان توابع) المنادى (المستغاب بالالف لا يجوز فيها) اي في تلك التوابع (الرفع) بل يجب فيها النصب (نحو يازيدا وعمرا) بالنصب في عمرا سواء حل على لفظه او محله (لا) يقال يازيدا وعمرو (برفعه (لان المتبوع) وهو زيد (مبنى على الفتح) يعني وان كان في المستغاب بالالف محلا لان انهما سياتان لان حال لفظه الفتح وحال محله النصب وهما سواء وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب النصب في تابعه كما وجب في تابع المنادى المعرب (وقيد) المصنف (التوابع) ههنا (بكونها) يعني بان يكون (مفردة) لانها لو لم تكن (التوابع) (مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت) تلك التوابع (مضافة بالاضافة المعنوية) نحو ما زيد ذالمال ويازيد نفسه ويازيد عبد الله (وحيث قد) اي حين كانت تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية (لا يجوز فيها) اي في تلك التوابع (الا النصب) لفظا او تقديرا لان المنادى اذا كان مضافا يجب نصبه فتوابعه اذا كانت مضافة تكون اولى بالنصب ولان الاصل في توابع المنادى ان تكون تابعة لما هو الاصل في متبوعها ولان تابع المنادى اما يتبعه في لفظه اذا

كان مثله في الافراد وذاتيات في الاضافة (واتما جعلنا) نحن (المفردة اعم من
 ان تكون) يعني المفردة (مفردة حقيقة) اى حقيقة (بان لا يكون) التابع
 (مضافا مضافا ولا) مضافا (لفظيا ولا شبه مضاف) مثل يازيد العالم لان
 العالم مفرد حقيقي ليس بمضاف ولا شبه (او حكما) اى مفردة حكمية (بان
 يكون) التابع (مضافا لفظيا او منسبها بالمضاف فانهما) اى الحالة والقصة (لما اتفت
 فيهما) اى في المضاف بالاضافة اللفظية وفي المنسبه به (الاضافة المنعوية)
 لان المضاف بالاضافة اللفظية او المنسبه به لا يضاف بالاضافة المنعوية
 فانفتت هذه الاضافة فيهما (كانا) اى المضاف اللفظي والمنسبه به المضاف
 (في حكم المفرد ليدخل) تعليل لقوله واتما جعلنا (فيها) اى في تلك التوابع
 (للمضافة بالاضافة اللفظية والمشبّهة بالمضاف لانهما) اى لان المضاف
 بالاضافة اللفظية والمشبّهة به (كالتوابع المفردة) حقيقة لا اضافة فيها اصلا
 (في جواز الرفع) فيه جلا على اللفظ (و) جواز (النصب) فيه جلا على
 المحل لانه لما كان اضافتها كلا اضافة جاز فيها الوجهان كما جاز في المفرد الحقيقي
 المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم كان في حكم المفرد وكذا المضاف
 بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون في حكم
 المضاف الحقيقي في وجوب النصب عملا بالظاهر لانه في الظاهر مضاف (نحو
 يازيد الحسن الوجه) بالرفع جلا على اللفظ (و) يازيد (الحسن الوجه) بالنصب
 جلا على المحل في الاضافة اللفظية (ويازيد الحسن) بالرفع جلا على اللفظ
 (وجهه) بالرفع لانه فاعل (و) يازيد (الحسن وجهه) بالنصب جلا على
 المحل في النسبة بالمضاف (ولما لم يجر الحكم) لانهما طرف زمان متضمنة لمعنى
 الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضي لم يجر من جرى يجرى كرمى
 يرمى سقط الباء علامة للجرم الحكم فاعل لم يجر (الاتى) على وزن الفاعلى
 صفة للحكم وهو الرفع جلا على اللفظ والنصب جلا على المحل (في التوابع كلها)
 وهى خمسة الصفة والعطف والتأكيد والبدل وعطف البيان (يل) يجرى
 (في بعضها) وهو العتوب بعض العطف وعطف البيان والتأكيد قبل في كله
 وقبل في بعضه ولم يجر في البدل كله وبعض العطف وبعض التأكيد (ولم يجر
 فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد) وذلك البعض العطف
 (فصل) المصنف (التوابع الجارية) لانه وصف سبب للتوابع (هذا الحكم)
 بالرفع لانه فاعل لقوله الجارية (فيها) اى في التوابع وهذا الحكم يجرى في
 التوابع الثلاثة مطلقا وهو الصفة وعطف البيان والتأكيد في رواية (وصرح)
 عطف على فصل (بالقيد) وهو الممتنع دخول باعليه (فيما هو محتاج اليه)

اى الى القيد وهو العطف بالحروف (فقال) عطف على فصل اوضح
 (من التأكيّد) (اى) التأكيّد (المضوى) قيل (لان التأكيّد اللفظي حكمه
 فى) الاعم (الاغلب حكم الاول) اى حكم التأكيّد بالفتح (اعرابا ونساء) نصب
 على التمييز يعنى ان كان المؤكّد معربا يكون المؤكّد ايضا معربا نحو جاء فى زيد
 زيد وان كان المؤكّد مبنيّا كان المؤكّد ايضا مبنيّا نحو ضربت انت او انا لان الثانى
 عين الاول لفظا ومعنى (نحو يازيد زيد) بالبناء على الضم فيهما لانه لما كان
 الثانى عين الاول كان حرف النداء باشر الثانى كما باشر الاول فكانه قيل يازيد
 يازيد (وقد يجوز اعرابه) اى ويجوز على قلة ان يكون للتأكيّد اللفظي معربا لان
 الاعراب اصل والنساء عارض لا يسرى من التأكيّد (رفعا) نصب على التمييز
 اوعلى المصدرية او الحالية جلا على لفظه نحو يازيد زيد بالضم فى الاول والرفع
 فى الثانى (ونصبا) عطف على رفعا جلا على محله نحو يازيد زيد بالضم والنصب
 فى الاول والثانى (وكأن) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المختار عند
 المصنف ذلك) اى الاعراب نصبا ورفعا (ولذلك) اى لكون المختار عنده
 الاعراب رفعا ونصبا اطلق التأكيّد كما اطلق الصفة وعطف البيان و (لم يقيد
 التأكيّد بالمضوى) كما قيد المعطوف بقوله بحرف الخ (والصفة) (مطلقا)
 سواء كانت مشتقة اولا وسواء كانت وصفا لمن قامت هى به اولا فيه ردى على
 الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالضمير واول نصب
 العالم ورفعه فى يازيد العالم على الاختصاص لضعف الداعى وعدم جريان
 التأويل فى وصف المنادى المستغاث (وعطف البيان) (كذلك) اى مثل
 الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره (والمعطوف) (بحرف) (المتنع) بالجر
 صفة المعطوف الا انه وصف سببي (دخول يا) بالرفع فاعل المتنع مثل مررت
 برجل حسن وجهه (عليه) اى على المعطوف بحرف (يعنى) المراد بقوله
 المعطوف بحرف الخ المعطوف (المعرف باللام) لا مطلق المعطوف لان الحكم
 الاتى لا يجرى فى المعطوف مطلقا ولم يقل المصنف والمعطوف المعرف باللام
 مع انه اخصر اشارة الى كون المانع مستقلا وهو امتناع دخول ياعليه وليخرج
 عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع فيه (بخلاف البدل) مطلقا (والمعطوف)
 بحرف (الغير المتنع دخول يا عليه فان حكمهما) حيثئذ (غير حكمهما كما سيحى)
 (رفع) بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المنادى (جلا) اى حال كونها
 محمولة اول كونها محمولة (على لفظه) اى على لفظ المنادى المبني المفرد المعرفة
 (اظهار) صفة اللفظ اذا كان مبنيّا على الضم لفظا مثل يازيد العاقل (او)
 لفظه (المقدر) اذا كان مبنيّا على الضم تقديره نحو يافى العاقل (لان بناء المنادى)

المفرد المعرفة (عرضي) غير اصيل (فبشبهه) من حيث العروض لاعراب
 الاسم (العرب) يعني كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب الفاعل كذلك
 البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة (فيحوز ان يكون تابعه)
 اى تابع المنادى المفرد المعرفة (تابع اللفظه) فيرفع كما يجوز ان يكون تابع المعرب
 في قولك جاني زيد العالم تابع اللفظه فيرفع (وتنصب) بالبناء للمفعول والجملة
 عطف على ترفع (جلا) اى محله اى محله المنادى المفرد المعرفة (لان
 حق توابع المبني) مطلقا سواء كان بناؤه لازما او عارضا وسواء كان منادى او غيره
 (ان يكون تابعا لمحله) لانه الاصل واثرا العامل ليس الا فيه (وهو) اى المنادى
 المفرد المعرفة (ههنا) اى حين كونه منادى (منصوب المحل للمفعولية) اى
 بكونه مفعولا لفعول محذوف وجوبا فاذا كان من شأن التابع الجمل فالجمل على
 ما هو الاصل في متبوعه يكون هو الاولى والالبق (نحو يا نعيم) بالبناء على الضم
 لانه تعرف بالبناء مثل يارجل (اجهون) يارفع جلا على لفظه (و) يا نعيم
 (اجعين) بالنصب جلا على محله ونعيم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم
 قبيلة ولذا صح تأكيده بصفة الجمع (في التأكد) المخوي (و) فهو ي زيد
 زيدا في التأكد اللفظي على ما هو المختار عند المصنف وعليه قول رؤيفة اتي
 واسط ارسطرن سطر * لقائل يانصر نصر نصرا (مثل ياريد العاقل) يارفع
 جلا على اللفظ (و) ياريد (العاقل) بالنصب جلا على المحل (في الصفة واقتصر)
 المصنف (على مثالها) اى على ايراد مثال لها حيث لم يورد مثالا لماعداها مما يجوز
 الوجهان فيه تأكيد الرد على الاصحى و(لانها اكثر) فائدة واستعمالا (واشهر)
 مما عداها على ماسياتى ولانه يصلح ان يكون مثالا لعطف البيان اجرى الاعراب ان
 على المعطوف عليه فقط مثل ياريد العاقل والعاقل والمعطوف المذكوران اجرى
 على المعطوف فقط نحو ياريد والعاقل والعاقل والتأكد بتأويل جل الوصف
 عليه فحينئذ تكون الامثلة باسمها مذكورة (ويا غلام) بالبناء على الضم
 لكونه مفردا معرفة بالبناء (بشر) يارفع جلا على لفظه (و) يا غلام (بشرا)
 بالنصب جلا على محله (في عطف البيان ويزيد والحارث والحارث) ويزيد
 والحارث مثل قوله تعالى يا جبال اوبى معه والطير (في المعطوف بحرف المتع
 دخول يا عليه) في ايراد هذه الامثلة نشر على ترتيب الف وذلك في ايراد رفعه اولا
 ونصبه ثانيا حيث قال في الف ترفع وتنصب (والخليل) (ابن اجد وهو اسناد
 سيبويه) امام النحو والخليل هو النبی قال صاحب اعراب الفاتحة في شأنه لم يتم
 مثله ولم يخلق مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشف وهو اولى كعبا
 من سيبويه (في المعطوف) متعلق يختار قدم عليه المحصر حيث لا اختلاف

بينهما في خيره من التوابع الجائز فيها الوجهان بل اتفقا على اختيار النصب
 فيها لان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى في الحقيقة مشف ووجهة ترجيح
 النصب وهو كون تابع المبنى تابعا لمحلّه قائم وما يقوم جهته يكون اولى فنصبه اولى
 بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف المعطف قائما مقام العامل لكون المعطوف
 مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون تابعا غير مستقل فصار محلا
 للترافع لعدم ترجيح احد الجانبين (بحرف المنع دخول يا عليه) (بختار الرفع)
 اى يرجح الرفع على النصب ولكون الاختيار بمعنى الترجيح تعدى ههنا (مع تجويز
 النصب) المصدر مضاف الى المفعول اى مع تجويز الخليل النصب في ذلك
 المعطوف لان الاختيار يستعمل في تجويز الجانبين وترجح احدهما على الآخر
 (لان المعطوف بحرف) على المنادى (في الحقيقة منادى مستقل) لنيابة حرف
 المعطف عن باب حرف النداء كما ان المعطوف على الفاعل في قولك جاءني زيد
 وعمر في الحقيقة فاعل مستقل (فينبغي ان يكون) المعطوف على المنادى المبنى
 (على حالة جارية عليه) اى على المعطوف وتلك الحالة بناؤه (على تقدير مباشرة
 حرف النداء) اى على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف (وهي)
 اى تلك الحالة على ذلك التقدير (الضمة او ما يقوم مقامها) يعنى البناء على الضمة
 كما في نحو يا زيد وعمر واولا الف كما في نحو يا زيد وعمران والواو كما في نحو يا زيد
 وعمر (ولكن) اى الا انه (لما لم يباشره حرف النداء) اى الا انه لما لم يدخله
 حرف النداء لكون اللام مانعا من دخوله (جعلت تلك الحالة) اى البناء على
 الضمة او الالف او الواو (اعرابا) لكون الاسم اصلا فيه ولا مانع فيه (فصارت)
 تلك الحالة (رفعا) فصار المعطوف المذكور مرفوعا اما على الضمة او على الالف
 او الواو منسل يا زيد والحارب والحارثان والحارثون وفي الرضى فالرفع اولى تنبيها
 على استقلاله معنى مثل يا ايها الرجل انتهى (وابو عمرو) (ابن الاعلا) بالقصر
 (النحوي القاري) وهو امام القراء والنحو (المقدم) صفة ابو عمرو (على الخليل)
 عصر او زمانا لارتبة (بختار فيه) اى في المعطوف المذكور (النصب) اى يرجح
 النصب وهذا من عطف معمولين على معمول واحد تأمل (مع تجويز الرفع)
 اى مع تجويز ابي عمرو في المعطوف المذكور الرفع لما سبق (فانه) اى السان (لما امتنع
 فيه) اى في المعطوف المذكور (تقدير حرف النداء) الذي كان داخل على
 المعطوف عليه (بواسطة اللام) اى يكون اللام فيه مانعا من تقديره كما انه مانع
 من دخوله (لا يكون) ذلك المعطوف (منادى مستقلا) بل كان مقابلا للمنادى
 فاستبعد ان يحصل حركته كحركة ما يباشره حرف النداء (فله حكم النبعة
 وتابع المبنى) مطلقا (تابع لمحلّه) لما عرفت (ومحلّه) ههنا (النصب) بالمفعولية

فإذا كان حكمه النبعة وتابع المبنى يجب ان يكون تابعة لمحله ههنا وان لم يجب
 لعروض البناء فلا أقل من ان يكون اولى والبق قبل منذهب ابى عمرو اولى لقراءة
 اكثر القراء يا جبال اوى معه الطير ينصب والطير (وابو العباس) (المبرد)
 (ان كان) (المعطوف المذكور) (كالحسن) يعتم الحاء والسبب المهملتين والتون
 فى آخره (اى كاسم الحسن) اى كاسم كان فى الاصل علماء عرف باللام لتأكيد
 معنى التعريف فيه ولذا جازعده عنه (فى جواز نزع اللام عنه) اى عن ذلك
 الاسم يعنى كما جاز نزع اللام عن اسم الجنس واباؤه كذلك يجوز نزع اللام واباؤه
 مثل الحارث وحارث الخليل و خليل (فكا لخليل) (اى قابو العباس) (المبرد
 (مثل الخليل) فيه اشارة الى ان المبتدأ مخوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة
 جزاء السرطو الكاف يعنى المثل مثل قوله * يضحكن عن كالبرد النظم * ويجوز
 ان تكون جارة اى قابو العباس المبرد كائن كالخليل لكن السارح اقتصر على الاول
 لوضوح الثانى واستتماره (فى اختيار رفعه) يعنى فى كون المختار عند رفعه (لا يمكن
 جمعه) اى جعل المعطوف المذكور (منادى مستقلا بترع اللام عنه) فكان له حكم
 الاستقلال فينبى ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء
 من الضمة والالف والواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة
 اللام ظاهرا كانت اربا رفعها (والا) عطف على قوله ان كان على عكسه
 يعنى ان كان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف منفيا وبالعكس (اى
 وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه) يعنى وان
 لم يجوز نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة لانه لم يصير علما الامع
 اللام وذلك اما فى الاسم (مثل التجم) والبيت والكتاب وايام الاسبوع مثل الاحد
 والاشين والثلاثاء والاربعاء والخميس والثرى (و) اما فى الصفة (كالصق)
 حيث جعل اسما لبلدة اصابتها الصاعقة فيانم اللام (فكباى عمرو) (اى قابو
 العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب) اى فى كون النصب مختارا عنده (لامتناع
 جمعه) اى جعل مثل هذا المعطوف (منادى مستقلا) لعدم امكان نزع اللام عنه
 فله حكم النبعة والاصل فى نوايع المبنى ان تكون تابعة لمحله وههنا النصب
 بالمفعولية فالعطف عليه هو الاول والمختار (والمضافة) بارفع (عطف على)
 قوله (المفردة) هذا من قبيل عطف امرين على معمولى عامل واحد لان العامل
 فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سبويه فيكون العامل ههنا العامل
 المضوى ولذا قال الشارح (اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة)
 بارفع صفة التوابع (بالمضافة الحقيقة) اى المعنوية لان المضاف بالا مضافة
 اللفظية يجوز فيه الوجهان لما عرفت (تنصب) وجوبا بالناء للمفعول كما ينصب

المنادى اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقية او اللفظية اوشبه مضاف (لانها)
 اى لان التوابع المضافة بالاضافة الحقيقية (اذا وقعت) يعنى اذا كانت (منادى)
 بنفسها (تنصب) لما سبق (فنصبها اذا وقعت) اى اذا كانت (توابع اولى)
 لان النصب اصل فى المنادى وتوابعه ولا مانع منه و (لان حرف النداء لا يابشرها
 وحرف النداء اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل فيها والاصل فى المنادى
 النصب لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا (مثل ياتيم كلهم) بالنصب ويا
 زيد نفسه (فى التأكيذ ويازيد ذالسال) ويازيد مصارع المصر ويازيد كريم
 البلد (فى الصفة ويا رجل اباعده الله) ويازيد عبدالله (فى عطف البيان ولا يجر
 المعطوف بحرف المتنع دخول ياعليه) حال كونه (مضافا لان اللام بمنع
 دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية) لما سأتى ان المضاف بالاضافة
 الحقيقية يشترط تجريد عن التعريف مطلقا لما قلنا ان التجريد عند شرط
 فيه فلا يوجد له مثال ولذا لم يغل السارح كما مثل فى الاقسام الثلاثة (والبدل)
 باتواعه (والمعطوف غير ما) بالرفع صفة او بدل (ذكر) مبنى المفعول
 (اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل) فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة
 لموصوف مقدار بقرينة المقام (وهو) اى المعطوف الذى ذكر من قبل هذا
 المعطوف (المتنع دخول ياعليه) يعنى المعطوف المعروف بلام التعريف (فغيره)
 اى هذا المعطوف هو (المعطوف الذى لا يمتنع دخول ياعليه) يعنى المعطوف الذى
 كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل زيد وعمر وانكرة مثل
 رجل وامرأة قوله والبدل مبتدأ والمعطوف معطوف عليه و (حكمه) مبتدأ
 ثان والضمير فى حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين ولذا قال السارح (اى
 حكم كل واحد منهما) بحذف المضاف (حكم المادى) اى حكم المنادى
 منصوب بترفع الخافض مثل قوله تعالى واختار موسى قومه اى واختار من قومه
 خيرا لمبتدأ الثانى وهو مع خبره خيرا لمبتدأ الاول (المستقل) فسر الاستقلال
 بقوله (الذى يابشره حرف النداء) يعنى الذى دخل عليه حرف النداء (ونلك)
 اى كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذى جرد عن حرف التعريف
 مثل حكم المنادى الذى دخل عليه حرف النداء واقع وبات (لان البدل هو
 المقصود) من الكلام (بالذكر والاول) يعنى المبدل منه (كالتوطئة) والبسائط
 (لذكره) اى لذكر البدل فكان حرف النداء الداخلى على البدل منه كان
 داخلا على البدل فصار البدل لهذا كالمادى المستقل (والمعطوف الخصوص)
 يعنى المجرد عن حرف التعريف (مادى مستقل) برأسه (فى الحقيقة) بحيث كان
 كأنه لم يكن معطوفا لقيام حرف العطف مقام حرف النداء لان قولنا يا زيد وعمر

بمثلة يازيد يا عمرو (و) الحال له (لامانع من دخول حرف البداء عليه) كلام
التعريف (فيكون حرف البداء مقدرا فيه) بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى
مستقلا (مطلقا) (اي حال كون كل) واحد (منهما) اي من البدل والمعطوف
المجرد عنه (مطلقا في هذا الحكم) اي في كونه كالنادى المستقل (غير مقيد بحال)
دون حال (من الاحوال) الاربعة الافراد والاضافة والمسابهة بها والتكثير
وغير السارح الاطلاق بقوله (اي سواء كانا) اي البدل والمعطوف المخصوص
(مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين) او المبدل منه والبدل
والمعطوف عليه والمعطوف مفردين ومثلهما مذكور في الشرح او مضافين
مثل يا عبد الله عبد الرحمن ويا عبد الله وعبد الرحمن او الاول مفرد والثاني
مضاف فيهما ومثلهما مذكور في الشرح ايضا او الاول مضاف والثاني مفرد
مثل يا عبد الله زيدا وزيدا فيكون الثاني مبنيا وان كان المتبوع مربيا او مضارعا
له نحو يا خيرا من زيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا او الاول مفرد والثاني مضارع له
ومثلهما مذكور في الشرح او الاول مضارع له والثاني مفرد نحو يا خيرا من
زيد وعمرو ويا خيرا من زيد وعمرو فيكون التابع مبنيا وان كان المتبوع مربيا
او نكرتين ومثلهما مذكور في مضافين مثل يا غلام رجل غلام امرأة او غلام
امرأة او الاول مفرد والثاني اما مضاف او شبهه او العكس قوله مطلقا يشمل
هذه الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام لكون المقام مقام ان يكون
المتبوع مبنيا (فالبدل) اي فامثلة البدل (مثل يازيد بسر) وهو يدل الكل
لكن على تقدير ان يكون زيد وبسر اسمين لشخص واحد ولا يكون بدل اللفظ
مثال لكون البدل مفردا فينبى كائني المبدل منه (ويازيد اخا عمرو) فيكون ايضا
بدل الكل مثال للمضاف فينصب (ويازيد طالعا جبلا) مثال للمضارع له
وهو يدل الكل ايضا (ويازيد رجلا صالحا) مثال للكرة وهو ايضا يدل
الكل وانما وصف بقوله صالحا لانه اذا لبدل الكرة من المعرفة فالنعت واجب
او حسن على ما سبأ في وهذه الامثلة كلها يدل الكل كما صرحنا في ذيل كل
مثال وامثلة الاقسام الثلاثة مستفادة منها (والمعطوف) يعني امثلة المعطوف
(مثل يازيد وعمرو) بالضم والبناء فيهما (ويازيد واخا عمرو ويازيد وطلعا
جبلا ويازيد ورجلا صالحا) وصفه ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لمجرد المناكحة
لان في العطف لا يستلزم ما يستلزم في البدل ولما فرغ من بيان احوال التساوي
شرع في بيان بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة
ان يكون المنادى علما وان يكون موصوفا بآين وان يكون الابن متصلا به وان يكون
الابن مضافا الى علم آخر واذا وجدت هذه الشروط بلسرها يتنحدر فتح المنادى

واستلوا الى الشرط الاول بقوله (والعلم) (اي العلم المتبادي المبني على الضم)
لاعلى الالف ولاعلى الواوحتى لو بنى على احدهما لم يكن اختيار القمع (اما
كونه) اي كون العلم (متبادي فلان الكلام فيه) اي في كونه العلم متبادي (واما
كونه مبنيا على الضم) مع ان البناء يشمل البناء على الالف والواو (فلمسايقهم)
بالبناء للمفعول اي قلعة تفهم (من اختيار) بيان لما (فتحده) المفهوم من قوله
يختار فتحده (المنبي) صفة الاختيار من انبا اي اعلم اي المعلم المخبر (عن جواز
ضمه) اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احد الجانبين على الآخر
بعد تجوزهما على ماسبق (فان جواز الضمة لا يكون) ولا يوجد (الافى) المتبادي
(المبنى على الضم) فان العلم لا يضاف ولا يكون مضارعا له ولا يكون منكرا
والمستفاد باللام لا يفتح وبالف لا يختار فتحده بل يجب فتحين جواز الضم
لاغير ولا يكون في المنى ولا في الجمع على حده ضم فاختبار القمع يبين جواز الضم
لاغير والى الثاني بقوله (الموصوف) صفة العلم (بابن) حال كونه الابن
(مجرى عن البناء او) حال كونه (ملحق بها) اي بالبناء من غير تغيير هيئة
الابن لانه لا يجوز القمع في ياهند بنت عمرو وليس ايضا مصغرا بن وابنة ومشاها
ويجموعهما في حكمهما في هذا الباب لعدم الكثرة (اعني ابنة) مثل ياهند
ابنة عمرو ويازيد بن عمرو الى الثالث بقوله (بلا تخلل واسطة) وفاصلة (بين
الابن) او الابنة (موصوفة) كما مثلنا (كما هو المنبأ بد الى الفهم) لان الصفة
والموصوف لما اتحد في المعنى امتنع ان يقع فصل بينهما (فيخرج عنه) اي
عن هذا الحكم (مل) قولك (يازيد الطريفي) بالرفع والنصب جلا على
اللفظ او المعنى (ابن عمرو) بالنصب لانه تابع مضاف فانه لا يفتح المادى في مثله
بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهي مقتضية للتخفيف والى الرابع بقوله
(مضافا) (الى حال كونه ذلك الابن) او الابنة (مضافا) يشير الى ان مضافا
حال من المجزوء في قوله بابن (الى علم آخر) سواء كان كلا العلمين عيلين للذكر
مثل يازيد بن عمرو او للؤنث نحو ياهند ابنة زيد او الاول مذكر والثاني مؤنث نحو
يازيد بن هند او بالعكس نحو ياهند ابنة زيد فالاقسام اربعة (فكل علم يكون
كذلك) اي موصوفا بهذه الصفات (يجوز فيه الضم) اي البناء على الضم
سواء كان المضاف اليه على اللفظ الموصوف نحو ياهند بن محمد او لا كالامثلة
السابقة (لما عرفت من قاعدة بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به) وما يرفع به
ههنا الضم فيبنى عليه (لكن) (يختار) بالبناء للمفعول لكونه يرجح (فتحده)
اي فتح ذلك المتبادي على الضمة فيبنى على القمع (لكثرة وقوع) يعني استعمال
(المتبادي الجامع لهذه الصفات) يعني الشروط الاربعة (والكثرة) اي كثرة

الاستعمال منه (مناسبة للتخفيف) لأن الشيء إذا كثرت استعماله يقتضى تخفيف
 الألفاظ (فحذفوا بالفتحة) يعنى تبديل ضمته الى الفتحة لانها خفيفة من الصلة
 (التي هي حركته) اى حركة النادى (الاصلية لكونه مفعولا به) لفعل محذوف
 وحويا وفي الرضى فحذفوا لفظا بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته
 الاصلية وخطا بحذف الف ابن فقط انتهى (واذا نودى) بالبناء للمفعول الاسم
 (المعرف باللام) اى بلام التعريف (اذا ارى نداؤه) اى اذا قصد نداؤه هذا
 من قبيل ذكر المسبب واردة السبب او من قبيل اقامة المسبب مقام السبب لان
 الارادة سبب والتداء مسبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اى اذا اردتم القيام
 الى الصلوة (قبل) امثالا هنداؤه المراد من قوله مثالا ان هذا الكلام مذكور
 على سبيل التمثيل لا التخصيص (يا ايها الرجل) مثل يا ايها النبي ويا ايها الناس وغير
 ذلك (بتوسط اى مع هاء التثنية بين حرف التداء) التي هي يا (والنادى المعرف
 باللام) الذى هو الرجل وهذا العلم مختص بكلمة بالانها اصل في هذا الباب
 فيتوسع فيها الا ترى انها تستعمل في التثنية خاصة والاستغاثة وتكون محذوفة
 دون غيرها لانه لا يقال اياها او اى ايها الرجل وكذا غيره (تحرزا) مفعوله
 لتوسط (عن اجتماع التى التعريف) احدهما حرف التداء والاخر حرف
 التعريف في محل واحد (بلافاصلة) بينهما فيضج احدهما فيكون في الكلام
 حرف بلا فائدة وفي الرضى لانهم لما قصدوا الفصل بين حرف التداء واللام
 بشئ طلبوا اسميهما غير دال على ماهية معينة محتسجا بالوضع في الدلالة
 عليها الى شئ آخر يقع التداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه
 الى تخصيصه الذى هو ذو اللام فوجدوا الاسم النصف بالنصف بالصفة المذكورة ايا
 بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصوصة نحو اى رجل واسم الاشارة
 الى هنا كلامه (ويا هذا الرجل) بتوسط هذا) بينهما للعلامة المذكورة (وياى
 هذا الرجل) (بتوسط الامرين) اى وهذا بينهما (معا) وفي هذا الجمع زيادة
 التثنية الى المقصود بالتداء بزيادة تعريف فتكون الوساطة ثلاثا اثنتان
 بالانفراد والثلاثة بالاجتماع والفرق بين ايهما وهذا ان ايهما لا يكون مقصوبا بالتداء
 اصلا متحصلا للتوسط وثالسا له وهذا يحتمل الامرين فلهذا قدم ايهما
 (والترمو) كانه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للنادى المبني على الضم
 فلم لم يجر فيه الوجهان الرفع والنصب كما جاز في يازيد الظريف وهو لما سبق من
 القاعدة المستمرة (يعنى العرب) لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس وقيل
 يعنى جمهور النحاة (رفع لرجل) (مثلا) اى اسم الجنس الواقع صفة لاي اولهنا
 (وان كان) ذلك الاسم (صفة) للنادى المضموم (و) كان (حقها جواز الوجهين

الرفع) بالجر يدل من الوجهين او الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى الاول
(والنصب كما مر) في يازيد العاقل (لانه) (اى الرجل مثلا) يعنى اسم الجنس الواقع
صفة لا اى اولهنا (هو المقصود) الاصل (بالبناء) وما بينهما وسائط كما فى
البدل (والتزموا رفعه) تذييها على انه مقصود بالبناء بل منادى مستقل وحقه
البناء على ما يرفع به فرفع (تكون حركته الاعرابية) وهى الرفع (موافقة
لحركته) اى لحركته (البنائية) وهى الضمة (التي هى علامة المنادى) المفرد
المعرفة لانه اذا كان بنينا يبنى على الضم لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا
اذا كان مرفوعا يكون الرفع موافقا للضم (فتدل) عطف على قوله تكون
اى فتدل حركته الاعرابية الموافقة لحركته البنائية (على انه هو المقصود
بالبناء) وما قبله وسائل فقط واما الظريف في قولك يازيد الظريف فليس
بمقصود بالبناء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة حيث للايضاح ولذا
لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب (وهذا) اى قوله
والتزموا رفع الرجل اوصفة لاى المنادى او اسم الاشارة المنادى (بمرتلة المستثنى
من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى) المبني على الضم المفرد (ولهذا)
اى لكون هذا بمرتلة المستثنى (لم يذكروا) المصنف (هناك) اى في بيان جواز
الوجهين في صفة المفرد (ما) اى لفظا (يخرج صفة الاسم المبهم) المنادى
(عن تلك القاصدة) والاسم المبهم اثنان اى واسم الاشارة كما استثنى صاحب
المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فينبغي ان يقول المصنف
ايضا وتوابع المنادى المبني غير الاسم المبهم الاله لم يذكروا واخره لزيادة البحث
فيه (وتوابعه) هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الاول اى اذا كان
هو المقصود بالبناء كان كالمنادى المبني على الضم فالوجه فيه ان يجوز في توابعه
المفردة ما جاز في توابع المنادى المبني على الضم من الرفع والنصب (بالجر عطف
على) قوله (الرجل) الذى هو مضاف اليه (اى والتزموا) ايضا (رفع توابع
الرجل) مثلا (مضافة) كانت تلك التوابع (او مفردة) كما التزم رفع توابعه اذا لم يكن
منادى مطلقا نحو جازى الرجل العالم وذو المال (نحو يا ايها) او ياى هذا (الرجل
الظريف ويا ايها) او يا هذا وياى هذا (الرجل ذو المال) فالواجب الرفع لا غير
(لانها) اى لان هذه التوابع (توابع) (منادى) (معرب) واحد والمعرب
لا يحمل له وليس له الالرفع (وحواز الوجهين) في التوابع المفردة ليس مطلقا بل
(انما يكون في توابع المنادى المبني) على الضم اذا كانت مفردة لان له محلين
احدهما البناء على الضم والثاني النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف
وقد سبق تفصيله (وقالوا) العرب هذا بمرتلة الاستثناء من قوله واذا نودى

المعرف باللام قبل باحدى الوسائط الثلاث الالفاظ الله (بناء) مفعول مطلق
لفعل محذوف جوازاً اى بنى هذا القول بناء (على قاعدة تجوز اجتماع حرف
التداء مع اللام وهي) اى تلك القاعدة (اجتماع امرين) فى لفظ واحد فاذا اجتماعا
يجوز تداء المعرف باللام من غير توسط (احدهما) اى احدا الامرين (كون
اللام عوضاً عن) حرف (محذوف) عما دخلت هي عليه فلا يجمع بين اللام
وبين ما عوض عنه الاقبيل (وثانيهما) اى نائى الامرين (لزمها للكلمة) اى
لزم للام للكلمة التى دخلت هي عليها بالعلمية باللام بحيث لا تنفك عنها (يا لله)
(لان اصله الاله) معرفاً باللام واصله على وزن فعال من آله ياله مثل فتح يفتح
ثم عرف باللام فصار الاله (حذفت الهمزة) الاصلية التى هي فى الاله على ما بين
فى علم الصرف (وعوضت اللام عنها) اى عن الهمزة المحذوفة ونابت هي
منابها (وزمت) اللام (الكلمة) للعلمية ولنيابتها عن الحرف الاصلى بحيث
لا تنفك عن الكلمة (فلا يقال فى سعة الكلام) يعنى بلا ضرورة شرعية (لاه)
بلا لام لانه لا يجوز حذف العوض مع المعوض وقيدقال فى غيرها يعنى فى ضرورة
الشر نحو يسميها لاهد الكبار بضم الكاف والتخفيف يعنى كبير مثل طول
وطويل وفى الرضى والاكثر فى يا الله قطع الهمزة للإيدان من اول الامر انهما
خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصارا حُرزة الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع بلع
اللام ثم الكلام (وللمم يجتمع هذا ان الامر ان) التعويض والرزوم (فى موضع آخر)
بل اختص لفظ الاله باجتماعهما (اختص) بالبناء للفاعل (هذا الاسم بذلك
الجواز) البناء داخلة على المقصور اى جعل ذلك الجواز اى جواز اجتماع
حرف التداء مع اللام مختصاً بذلك الاسم اى باسم الله تعالى يعنى لم يدخل حرف
التداء من جملة ما فيه اللام الالفاظة الله (ولهذا) اى للامر المنكور (قال)
المصنف (خاصة) وهي مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العاقبة والعافية اى
خص خصوصاً لامتناع التوسط هنا لان ياستلزم العد د ولفظ هاء التنبيه
والله تعالى مبره عنهما وهو موضوع للإشارة الحسية وهو متعال عن ان يكون
محسوساً فى الدنيا وقوله خاصة اشارة الى ثلاثة احكام للفظه الله فى باب التداء
قطع همزته لانها فى سائر المواضع همزة وصل والقطع مختص بساب التداء
واختصاص ثابته بكلمة يامن بين حروف التداء لانه تعالى لا ينادى بغيرها سماعاً
ونادياً ولا توسط المبهم من اى اوهذا لاضمحلال معنى التعريف بالعلمية بقينا
(واما مثل النجم والصعق) واليت وغيرها مما فيه اللام الاللتعويض (وان كانت
اللام لازمة فيه) بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام نجم وصعق
(لكن لبست) اللام فيه (عوضاً عن) حرف (محذوف) عما دخلت هي عليه

(واما اللام) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) اى فى لاس (عوضا عن الهمة)
لانه لا يجتمعان فيه الا قليلا (لكن اصله اناس) ثم حرف باللام فصار الاناس ففعل
ما فعل فى الله (اكن ليست لازمة للكلمة) لانهما منفك عنها (لانه بفاس اس)
بلا لام (فى سعة الكلام فلا يجوز ان نقل) بلا توسط لمهم (بالجهم وبالماس)
بل لا يقال الا بتوسط المهم قوله (ولعدم) تعليل لقوله حكموا (جريان) وهو
مصدر بمعنى الجارى (هذه القاعدة فى) كلمة (التي) لان اصله فى ثم عرف باللام
فصار التي وهى كلمة من الموصولات واللام لازمة لها لانه لا يقال فى لان فى اسم
اسارة التي اسم موصول (فى قوله) * من اجلك ما التي تحت قبلي . وانب بخيلة
بالوصل عني) والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى هلكت من اجلك
بكسر الكاف يا التي قبل حذف ههنا المادى للعلم به واشتهاره لان الاء خبيثة
مع انه خاطبها بقوله من اجلك اول اخفائه عن سماع احد والموصول مع صلته
صفة لها فكانه هال ياسلمى او بالي التي تحت بكسر التاء لكونه خطابا للثوب
من تيم بسدب الباء المثناة من تحت اى رفقت فابي وجذبت به وميلته اليك والواو
في وائت المحال مستأخر بخيلة خبره والجملة حال من ما عمل تحت بالوصل اى بالوصل
واللقاء عني اى الى اى والحال لك بخيلة بالوصل واللقاء الى معاه بالفارسية من
هلاك شمع ازجهت عشق نواى آن كسى كه قلب مرا ملايم وجذب كرى
وحالا يوحى بدروصل من (لان لاهما) اى لام التي (ليست عوضا عن) حرف
(محذوف) عماد خلت هي عليه (وان كانت) اللام (لازمة للكلمة) اى للكلمة
التي حيث لا يقال فى سعة الكلام فى لما قلنا (حكموا عيبه) اى على قول الشاعر
(بالسنوذ) لان ما خالف القياس يكون ساذا والجواب عنه لما قلنا والجار فى قوله
(وفى العلامة) متعلق بقوله حكموا (فى قوله) اى فى قول لسامر (فيا الغلامان
الذان فرا) تثنية فرصلة الموصول وهو مع صلته صفة الغلامان واجب
بحذف التوسط للاختصار تقديره فيا ايها الغلامان بقرينة الفرار لان الفار
التمرد يحتاج الى التنبه وان كان غالب آخره (اياكما ان تكسبانى شرا) وفى
رواية اياكما ان تعقبانى شرا (لانفسه الامرى) التعويض وللزوم (كليهما
حكموا بانه) اى بان هذا القول (اشد) بالذال المهملة اسم تفضيل والظاهر
بالذال المحممة كأنهم توسلوا فى التفضيل بصيغة اشد من السند ولم يدعوا من السنوذ
لانه من العيوب ولا يبنى منها اسم تفضيل (سنوذا) تمييز يعنى هذا القول اسد
سنوذا لا تشاء التعويض فيه فقط لوجود الروم فيه (ولك) (اى وجازاك)
لان اللام مسعر للجوار وعلى للوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان
اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين ممن يصلح له نعميا وهما

كذلك على ما بين في موضعه (في مثل ياتيم عدى) (اى فى) كل (تركيب
 تكرر فيه التادى المفرد المعرفة صورة) لاحقيقة (وولى) اى وقع عقيب (الثانى)
 بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) وهذا تفسير للمثل وبيان ان الحكم الاى لبس
 مخصوصا بهذا التركيب بل يجرى فيه وفي مثله وسد قوله يازيد زيد اليعملات
 (فى الاول) متعلق بجازاى جاز لك فى الاسم الاول فى مثل هذا التركيب (الضم)
 اى البناء على الضم لكونه ماضى مجردا معرفة (والصب) لكونه منادى مضافا
 اما الى عدى المحذوف او المذكور (و) (جاز لك) (فى الثانى) اى فى الاسم الثانى
 (الصب فحسب) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم من اسماء الافعال
 بمعنى اتته بمعنى وجاز لك فى الاسم فى الثانى الصب فاته عن جواز الضم فيه فانه
 لم يجز والفاء جواب شرط اى ان كان الامر كذلك فانه عن جواز الضم فيه
 وفى الاول الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء على الاخبار (اما الضم)
 اى اما جواز البناء على الضم (فى) الاسم (الاول) فلانه منادى) له دخول
 حرف النداء عليه (مفرد) لانه لبس بمضاف ولا سبه (معرفة) اما قبل النداء
 او بعده (كما هو الظاهر) فحقه ان يبنى على ما رفع به (واما) جواز (الصب)
 فيه (فبنى على انه منادى مضاف الى عدى) بالتثوين (المذكور) صفة عدى
 يعنى مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لماسم ان المنادى اذا كان
 مضافا ينصب (ونيم) بالتثوين (الثانى) صفة (ناكيد لفظي) والتاكيد
 اللفظي فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية
 فكما ان الاول محذوف التثوين للاضافة فكذا الثانى مع انه لبس بمضاف
 (فاصل بين المضاف والمضاف اليه) وانما جاز هذا الفصل لئلا يلزم بقاء
 الثانى بلا مضاف اليه ولانثوين معوض عنه ولبناء على الضم وجاز الفصل به
 بينهما فى السعة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تفسير لفظه صار الثانى كانه
 هو الاول فكانه مال ياتيم عدى بلا تكرير (وذلك) العمل (مذهب سيبويه
 او) على انه (مضاف الى عدى) بالتثوين (المحذوف) صفة (بقرينة المذكور)
 فى التركيب الثانى لان السامع ان يحذف السابق دون اللاحق لان اللاحق
 مفسر للسابق (وذلك) العمل (مذهب المبرد) وانما اختار سيبويه الاول
 احترازا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثانى احترازا عن الفصل الظاهر بين
 المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة هو موليها (والسيرا فى اجاز القمح)
 فى الاول (مكان الصب) وكان المصنف اسار الى رده بمحصر الاحتمال فى الضم
 والصب بناء (على ان يكون) الاول (فى الاصل) ياتيم بالضم نيم عدى
 بالنصب فيه (ففتح) يعنى فبنى على القمح (اتباعا لنصب الثانى كافى) قولك

(يازيد بن عمرو) لانه كان يازيد في الاصل مبنيا على الضم لكونه منادى مفردا معرفة
فبنى على الفتح اتباعا لنصب الابن لان الابن منصوب لانه تابع مضطرب فيكون
في تيم الاول ثلاث احوال البناء على الضم والنصب لكونه مضافا والبناء على
الفتح اتباعا (وتعين النصب في) تيم (الثاني لانه) اي لان تيم الثاني (اما
تابع) بالتونين (مضاف) صفة تابع على تقدير ان يكون تيم الاول مبنيا على
الضم او على الفتح فيكون الثاني من نواحي المنادى المبنى المضاف فينصب (او
تابع) بلا تونين بل (مضاف) الى مضاف المضاف اليه وهذا على تقدير
ان يكون تيم الاول منادى مضافا الى عدى المذكور والمخدوف فيكون تيم الثاني
تابعاً للمنادى المضاف المنصوب فينصب على كلا التقديرين بلا شك (وتعام
البيت * بايم تيم عدى لا ابا لكموا * لا يلقينكم في سورة عمر) في القاموس لا ب لكم
ولا ابا لكم ولا بكم ولا ب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر انتهى
قال الجوهري هو مدح اي لك شجاع ماجد مستغن عن الاباء عن المربي وقال
الازهرى له شتم لاشتم فوقه والمعنى انك لست بدين رشدة اشهر لالتجسس
وابايات الالف مثل لا ابا له منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها عند
ابن الحاجب ومخدوف عند غيره وسأق تفصيله يلقينكم فعل مضارع مفرد
مذكر مؤنث بالنون الثقيلة من انى يلي من الالتقاء والضمير عبارة عن المخاطبين
وهي تيم عدى اي لا يوقعكم وسؤة على وزن سورة المكروه وكل ما هو فيج
وعمر بالرفع فاعل لا يلقينكم (والبيت جرير) الشاعر قاله خطا بالني تيم
ونصيحة لهم (حين اراد عمر التبي) اي المنسوب الى بني تيم (الشاعر) صفة
عمر (ان يهجو) من هجا يهجو مثل غزا يغزو وغزاوا وهجو القدح والذم
(فقال جرير خطا بالني تيم) ونصيحة لهم (لاتركوا عمر) مفعول لاتركوا
(على ان يهجو) يعني لا تكونوا ساكتين حين اراد عمر الشاعر التبي ان يهجو
وامنعوه عن هجوه اباي (فليقبكم) بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهي مثل
قوله تعالى ولا تعذبوا فيه فيعمل عليكم اي فان يلقينكم ويوقعكم (سؤة اي
مكروه) وبلى نصل اليكم (من قبلى) وجاني (يعنى) المراد من المكروه والبلى
من قبل جرير (مهاجاة اباهم) والمهاجاة مصدر من المضاعاة والاصل فيه
مهاجية قلبت الياء الفتحا لثركها وانفتاح ما قبلها جار لفاعله ونائب لمفعوله
الراجع الى بني تيم والمعنى لا يوقعكم عمر في مكروه وبلى شديدة من قبلى لاجل
تعرضه لهجوى (و) (المنادى) مبتدأ المضاف) صفته (الى ياء المتكلم يجوز
فيه) اي في قولك المنادى (وجوه اربعة) خبره (فتح الياء) بدل من وجوه بدل
البعض او خبر مبتدأ مخدوف اي احدها والاول اولى (مثل) (ياضلا مى) بفتح

الباء وهو الاصل لان كل كلمة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها
 الحركة وحال تركيبها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظر له ثلاثا يلزم
 الابتداء بالساكن والاصل في الحركة القمع لحقته وتقل اخويه على ما وضع على
 حرف واحد (و) (سكونها) عطف على فتح الباء والضيم للياء قيل لانه الاصل
 لان الباء حنية والاصل في البناء السكون والنقل التركيب بالاضافة ولا يلزم
 الابتداء بالساكن (مثل) (ياغلام) بسكونها (و) (اسقاط الباء) عطف
 على سكونها لقربه وعلى فتح الباء لكونها اصلا (اكتفاء بالكسرة) حلة للاسقاط
 لان الباء لما كانت متولدة عن الكسرة او على العكس تكون الكسرة دليلا على
 الباء اذا حذفت لمناسبة التولد (اذا كان قبلها كسرة) يعني اذا كان حركة
 الحرف الذي قبل الباء كسرة لتدل الكسرة على الباء (احتراز من نحو يا فتى)
 ويا عصا يفتح الباء بلا حذفها اذ لا يقال يافتنا بحذف الباء لعدم القرينة
 ولا باسكانها ايضا لثلاثا يلزم اجتماع الساكنين قوله انا كان ما قبلها كسرة كما هو
 شرط للثالث شرط للثاني ايضا لانه لا يجوز اسكان الباء في مثل يافتنا على
 ما سبق في قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او المحقق به الى ياء المتكلم الى ان قال
 فان كان في آخره الف ثبت والى ان قال والباء مفتوحة في الصور الثلاث (مثل)
 (ياغلام) بكسر الميم وحذف الباء (و) (قبلها) اي قلب الباء (الفا)
 عطف على اسقاط الباء او على فتح الباء لاهل سكونها يعرف بالتأمل (مثل)
 (ياغلاما) بالالف هذا متفرع عن القسم الاول لان اصله ياغلامى بكسر
 الميم وفتح الباء فحذف بفتح الميم وقلب الباء الفا (وهذان الوجهان) اعني
 اسقاط الباء وقلبها الفا (ويقعان غالبا في النداء) واما الوجهان الاولان فيقعان
 في النداء وغيره على السوية لان كل واحد منهما اصل (لان النداء موضع) ومحل
 التخفيف لان المقصود اي لان المقصود المنادى بالنداء لا النداء فقط بل
 (غيره) اي غير النداء (فيقصد) المتكلم (الفراغ) والخلاص (من النداء
 بسرعة ليخلص) المتكلم (منه) اي من النداء (ويوجه الى) ما هو المقصود
 والمراد (من الكلام) والخبر والامر والنهي وغير ذلك مما يتنى على النداء
 (فحذف ياغلامى بوجهين حذف الباء) بدل من قوله بوجهين (وابقاء
 الكسرة دليلا عليه) اي على الباء في الوجه الثالث (وقلب الباء) عطف
 على حذف الباء (لغا) في الوجه الرابع (لان الالف والفتحة اخف من الباء
 والكسرة) فيه نشر على ترتيب اللف ولان الالف اكثر نداء من الباء (وهما
 اي هذان الوجهان وان كانا) للوصل (واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
 لكن لا يقعان) اي لا يكون هذان الوجهان واقعين (في كل منادى كذلك)

اى مضاف الى ياء المتكلم وقوله كذلك صفة لمنادى واشارة الى ما فسرناه (بل)
 يقعان (فيما) اى فى المنادى الذى (غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر)
 المنادى (بها) اى بتلك الاضافة (لتدل الشهرة) والغلبة (على الياء المغيرة)
 اسم مفعول من غير (بالحذف) فى الوجه الاول (او القلب) الفاء فى الوجه
 الثانى (فلا يقال) ياعدوى بفتح الياء وسكونها (باعدوى) بالحذف والاكتفاء
 بالكسرة (ويا عدوا) بتدويل الكسرة فتحذف قلب الياء (القابل يجب ان يقال
 ياعدوى بالفتح او الاسكان لان الضم لم تغلب ولم تستهتر اضافته الى ياء المتكلم
 لان الشخص لا يضيف عدوه الى نفسه غالبا (وقد جا) حال كونه (شاذا
 فى المنادى) الذى غلب عليه اضافته الى الياء (يا غلام) فاعل جا باعتبار
 المثل (بالفتح) اى بفتح الميم (اكتفاء بالفتحة عن الالف) لان الفتحة تكون
 دليلا على الالف المغيرة بالحذف لمناسبة التوالد بينهما وانما كان شاذا لكثرة
 التغير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون الياء مغيرا بلا دليل
 وانما جاز لحصول التخفيف وانما فتح يائى فى بابنا فليس شاذا كما شاذ يا غلام لاجتماع
 اليائين (و) (يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم) (بالها) (كما انه يحسوز
 ان يكون بغيرها) وقد جعل قوله بالها متعلقا بكون المقدّر فتكون هذه الجملة
 الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وقبل والاولى ان يكون بالها عطفا على
 محذوف اى بلاها وبالها فيكون فى حيز الجواز اشهر والجواز ليس من كلام
 المصنف حتى يكون وقوع قوله بالها فى حيز الجواز اولى والاولى ما ذكره الشارح
 فى هذه الوجوه الاربع (كلها) (وقفا) (اى فى حالة الوقف) نصب على الظرفية
 باعتبار المضاف (تقول) حال الوقف (يا غلامه) بالفتح ويا غلامه بالاسكان
 (ويا غلامه ويا غلامه) بالحذف (ويا غلامه) بالقلب ويا غلامه بالفتح والحذف
 وان كان شاذا (فرقا بين الوقف والوصل) يعنى اذا كانت هذه الوجوه توصل
 الى ما بعدها بلا فاصلة لا يوثق بالها واذا كانت تقطع عما بعدها يوثق بالها فيكون
 وجود الها دليلا على الفسح وعدمها دليلا على الوصل (وفالوا) (اى العرب
 فى محاوراتهم) جمع محاورة اى فى مصاحباتهم العرفية حين اضافة الاب او الام
 الى ياء المتكلم (يايى ويا امى) بناء (على الوجوه الاربع) المذكورة فى يا غلامى
 (كسائر) اى كباقي (ما اضيف الى ياء المتكلم) يعنى قياسا مطردا فيهما كما فى باقى
 المنادى المضاف الى ياء المتكلم من فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها
 القابلاها فى الوصل ومع الها فى الوقف فيكون فى كل منهما ثمانية اوجه
 (مع وجوه اخرى) جمع اخرى مؤنث آخر (زائدة) صفة وجوه بعد صفة
 (عليها) اى على الوجوه الاربع بل على الوجوه الثمانية (لكثرة استعمال

نداءهما في كلامهم) لان الانسان يكثر نداءه لاسبه وامه وكثرة النداء تقتضي
كثرة الوجوه لانه اذا نكسر النداء بوجه ينسربوجه آخر اذا كثرت الوجوه
(كما اشار) المصنف (اليها) اي الوجوه الآخر ازائدة عليها (بقوله) عطفاً
على الوجوه الاول (ويا ابت ويا امت) اي قالوا في نداء الاب والام بطريق
آخر (يا ابت) مكان يا ابني (ويا امت) مكان يا امي (ايضا) اي قالوا الوجوه
الاول (يا بديل التاء) المشتقة من فوق (بالياء) المشتقة من تحت والباقي بالياء
يعني من اي يجعل التاء الفوقانية بدلاً من الياء التحتانية وفي الحاشية الباء صلة
الابدال وانما تدخل على المتروكة فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس
كما زعم انتهى وفي الرضى هذا عند البصريين وانما ابدلت التاء لانها تدل في بعض
المواضع على التغميم بمثل علامة ونسابة والاب والام مطلقا التغميم ولكن عند
الوقف قلب هاء لكونها للتأنيث وقال الكوفيون التاء للتأنيث والياء مقدرة
بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابني ويا امي انتهى وانما طولت لكونها
عوضا عن الياء كاء بنت واخت عوضت عن الواو (فتحاو كسرا) (اي حال
كون التاء) المبدلة (مفتوحة على وقف حركة الياء) فيه اشارة ان قوله فتحا
وكسرا حال ما اول بالمنتق ونحو الحال مقدم عامله كما قدره الشارح بقوله اي
قالوا يا ابت ويا امت ايضا يا بديل التاء بالياء وانما قال على وفق حركة الياء لان التاء
ابدلت من الياء المفتوحة فاصل يا ابت ويا امت يا ابني ويا امي بفتح الياء والميم
في يا ابت وامت بعد الابدال للحنقة (او) حال كون التاء المبدلة (مكسورة) وهو
اكثر استعمالا (لتناسبة) الكثرة (الياء) التي هي الاصل وهذا بناء على ان التاء
مبدلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة لا بد لها من حرف ساكن فحركت بالكسرة
لتناسبة الياء فابدال الكسرة فتحمة للحنقة ايضا (وقد جاء الضم) اي البناء على
الضم (ايضا) كما جاء البناء على الفتح والكسر (نحو يا ابت ويا امت) بالبناء على
الضم فيهما وفيهما ثلاث لغات لبناء على الفتح او الكسر او الضم الا ان البناء
على الكسر اكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل
(لاجرائه مجرى) النادى (المفرد المرفة) لانه اذا ابدل الياء تاء صار كانه لم يضاف
مجري مجرى النادى المفرد المرفة فبنى على الضم (ولم يذكره) المصنف حيث
قال فتحا وكسرا ولم يقل وضما (لقلته) اي لقلة استعماله لنقل الضمة على التاء
وان كانت مبدلة (و) (قالوا) اي العرب ايضا في نداء الاب والام بطريق
آخر (يا ابت ويا امتا) (بالالف) اي بالخلق الالف (بعد التاء) فيه اشارة الى ان قوله
بالالف عطف على مقدرو هو قول الشارح يا بديل التاء بالياء اي قالوا في نداء
الاب والام يا ابت ويا امت يا بديل الياء بالالف اي قالوا يا ابت ويا امت بالحق

الالف بعد التاء ولا تنظر الى ما قبل هنا (جعا بين الموضين) التاء والالف لانه
 يجوز ان يكون لشيء عوضان فكما قالوا بتعويض التاء وحدها يا بت ويا مت
 وتعويض الالف وحدها يا ويا اما قالوا بتعويضهما معا يا ابتا ويا متسا
 (دون الباء) اى ياء المتكلم (فما قالوا يا ابتى ويا متى) كما قالوا بالياء والالف او بالياء
 والتاء والالف (احترازاً عن الجمع بين العوض والمعوّض عنه فانه) اى فان هذا
 الجمع غير جائز لانه لا اعتبار للعوض عند وجود الاصل كما لا يجمع بين الخمس
 والجمعة وبين الشمس والقمر (و) (قالوا) اى العرب عند تاء ابن الام وابن الم
 اعاد قالوا اشارة الى ان قوله حكماً خاصاً لا يوجد في غيره الا شاذاً (يا ابن ام
 ويا ابن عم خاصة) اى خص هذا القول بهما خصوصاً (هذا الاختصاص
 بالنظر الى الام والعم) يعنى بالنظر الى ان يكون المضاف اليه للمنادى والمضاف
 الى الياء الام والعم (اى لا يقال يا ابن اخ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف (و)
 لا يقال (يا ابن خال) بالفتح ايضا (بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى) على الوجوه
 الاربعة المذكورة بالهاء وبلاهاء (لا) اى لیس هذا الاختصاص (بالنظر الى
 الابن) المضاف الى العم والام المضاف الى الياء (ايضا) كما ان هذا الاختصاص
 بالنظر الى الام والعم (فانهم يقولون) عند تاء بنت الام المضافة الى الياء (يا بنت
 ام) بالفتح للاكتفاء المذكور (و) عند تاء بنت العم المضاف الى الياء (يا بنت
 عم) بالفتح ايضا (على الوجوه الاربعة) مع زيادة وجه خامس عليها وهو
 الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غير شذوذ قولاً بماثل (مثل باب يا غلامى)
 فقالوا اى العرب (يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء) فيهما مثل غلامى (و)
 قالوا ايضا يا ابن امى ويا ابن عمى (بسكونها) اى الياء فيهما مثل يا غلامى
 بسكونها (و) قالوا ايضا (يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة)
 فيهما مثل يا غلام بالحذف والاكتفاء (ويا ابن اما ويا ابن عما يا بدال الياء الفا)
 وتبدل الكسرة فتحة مثل يا غلاما (وقالوا) اى العرب ايضا (بزيادة وجه آخر)
 على هذه الوجوه الاربعة والحال انه قد (شد) اى قد كان شاذاً (في) المنادى (المضاف
 الى ياء المتكلم) (يا ابن ام ويا ابن عم) (بحذف الالف) المقلوبة عن الياء (والاكتفاء
 بالفتحة) قبلها (لكثرة الاستعمال) اى لكون استعمال هذا اللفظ كثيراً وهذه
 لعلها توحيد في الالفاظ السابقة ايضا (وطول اللفظ) لانه جعل اربع كلمات وهى
 حرف النداء والمنادى والمضاف اليه المنادى وباء المتكلم كلمة واحدة (وتقل)
 بكسر التاء الثلاثة وفتح القاف مصدر على وزن صغرمضاف الى الفاعل وهو
 التضعيف) وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ لان ثقل التضعيف لا يوجد
 الا فيه والحاصل ان اجتماع هذه العلل الثلاث يستلزم لجواز حذف الالف اكتفاء

بالفتح قبوله في تخفيفه أكثر من تخفيف يغلّام بزيادة هذا الوجه الخامس على الوجوه الأربعة ولهذا كان حذف الياء فيها مع فتح الميم أو كسرهما أكثر من حذفهما في نحو يغلّام (ولما كان من خصائص النداء وما يتعلق به أصالة الترخيم) لأن الترخيم تغيير والنداء باب تغيير كما مر أن النداء ليس بمقصود بل غيره والنداء وسبب لما هو المقصود فالتغيير يناسب التغيير ولأن لنداء إنما يكون لأمر مهم فالمنادي يؤذن بالترخيم إذا الأمر المهم مما لا يقبل التوقف والمكث ريثما تم لكلمة بل يجب أن يؤتى بسرعة (شرح في سبأه) أي في الترخيم ليستكمل أحوال المنادي (فقال) (وترخيم المنادي) الإضافة ظرفية بدل عليه عطف قوله وفي غيره أومضاف إلى المفعول والفاعل متروك أي وترخيم المنادي (جائز) (أي واقع) وثابت يعني أن الجواز ههنا وقوي (في سعة الكلام) يعني أن الترخيم مقيد بأن يكون في الكلام سعة ليحسن مقابله الضرورة (من غير ضرورة) والجواز أن متعلقان بالوقوع (شعرية) صفة ضرورة (دعت إليه) أي إلى لترخيم واقتضته (فإن دعت إليه ضرورة) وقضت ضرورة الترخيم (ف) ترخيم المنادي حينئذ واقع (بالطريق الأولى) والترخيم في المنادي واقع سواء دعت إليه ضرورة أولا (و) (هو) أي الترخيم (في غيره) (أي غير المنادي واقع) وثابت (ضرورة) (أي ضرورة) يشير إلى أن نصب ضرورة على أنه مفعول له للوقوع (شعرية داعية إليه) أي إلى الترخيم كقول الشاعر

* ديارية أذني تساعفنا * ولا يرى حثلها مرب ولا نجم *

(لأن سعة الكلام) (وهو) (أي) الترخيم في اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله في القاموس رخم الكلام ككرم ونسر لانه سهل فهو رخم والجارية إذا صارت سهلة المنطق فهي رحيمة ورخم ومنه الترخيم في الأسماء لانه تسهيل المنطق وتخفيفه و (ترخيم المنادي) (حذف) مصدر ترخيمه ومفعوله (في آخره) (أي في آخر المنادي) أي حذف شيء من المنادي (تخفيفا) على الحذف ولذا قال السارح (أي لمجرد التخفيف لانه أخرى) مثل تجاوز ساكنين وإضافة وغيرهما (مقتضية) موجبة (إلى الحذف المستلزم للتخفيف) وفي الرضى يعنون بالحذف التخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وهما والافكل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون أيضا حذف بلا على وحذف الاحتياط مع أنه لابد في كل حذف من قصد التخفيف وهو الامة هذا كلامه (فصل في هذا) أي تقدير أن يكون الضمير المرفوع راجعا إلى ترخيم المنادي والضمير المجرور راجعا إلى المنادي (يكون ذلك التعريف) أي تعريف الترخيم وهو حذف في آخره تخفيفا (مخصوصا) أي خاصا (بترخيم المنادي) ولا يشمل غيره (ويعلم

منه) اى من تعريف ترخيم المنادى (ترخيم غير المنادى) بالرفع نائب الفاعل لقوله (بالمقايسة) اى بالقياس على ترخيم المنادى يعنى اذا كان ترخيم المنادى حذفاً فى آخره تخفيفاً يكون ترخيم غير المنادى حذفاً فى آخره تخفيفاً (ويمكن حمله) اى حل ذلك التعريف (على تعريف الترخيم مطلقاً) سواء كان المرخم منادى اولاً (بارجاع) الباء متعلق بالحمل او بالامكان (الصمير المرفوع الى الترخيم مطلقاً) لرجاع (الصمير المجرور الى الاسم) مطلقاً فالمعنى وهو اى الترخيم مطلقاً سواء كان واقعاً فى المنادى او لا حذف فى آخره اى آخر الاسم مطلقاً سواء كان ذلك الاسم منادى او لا ولكنه غير ملائم لسوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى اصالة وغيره تبعاً لان الخصوص اول من العموم لكن التفسير الاول انسب بلفظ السلم والثاني افيد بالمرام (وشرطه) (اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول) اى على تقدير ككون التعريف مخصوصاً لترخيم المنادى (او شرط الترخيم اذا كان واقعاً فى المنادى على التقدير الثاني) اى على تقدير كون التعريف طاماً لترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى لا شرط فيه لكونه ضرورة واما ترخيم المنادى ان كان فى سعة الكلام فيحتاج الى الشرط لكون الحذف خلاف المعقول وان كان فى الضرورة الداعية اليه فلا يحتاج ايضاً لكونه ضرورياً (امور اربعة ثلاثة منها عدمية) على ما وقع فى اكثر النسخ واما على بعضها فاربعة خمسة اربعة منها عدمية لان بعضها يكون ولا مندوباً (وهى) اى الامور العدمية احدها (ان لا يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه (مضافاً) (حقيقة) اى اضافة حقيقة (او حكماً) اى اضافة حكمية كان يكون مضافاً بالاضافة اللفظية او شبه مضاف اذا كان الامر كذلك (فيدخل فيه) اى فى قوله مضافاً المنادى (المنسب به) لمادى (المضاف) والمنادى المضاف بالاضافة اللفظية (ايضا اذ لا يمكن الحذف) اى الترخيم (من الاول) اى من المضاف حقيقة او حكماً (لانه) اى لان الاول الذى هو المضاف (لبس فى آخر اجزاء المنادى نظراً الى المعنى) واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم فى وسط الكلمة وهو لبس من شأن الترخيم لانه حذف فى آخره لان المنادى فى اعلام زيد ويا صاحب عمر والمضاف المخصوص وهو لا يستفاد بدون ذكر المضاف اليه (ولا) يمكن الحذف والترخيم ايضا من الثاني) يعنى من المضاف اليه (لانه) اى لان الثاني الذى هو المضاف اليه (لبس فى آخر اجزائه نظراً الى اللفظ) لان المضاف مستقل فى الدلالة على معناه وان كانت الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم فى غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه وذا تمتع لما عرفت (فامتنع الترخيم فيها بالكلية) اى فى المضاف

نظرا الى المعنى والمضاف اليه نظرا الى اللفظ ولذا جعل ان لا يكون مضافا
شرطا عدليا (و) الثاني (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخيجه
سواء كان مضافا حقيقة او حكما اولا (مستغنا) (لا) زائدة لتأكيد النفي
(مجرورا) صفة مستغنا يعنى ان لا يكون ذلك المنادى مستغنا بمجرورا (باللام)
سواء كان مضافا مثل بالعبادة اولا مثل يا زيد (لعلم ظهور اثر حرف النداء فيه
من النصب) بيان للآثر اذا كان مضافا ومضارطه اونكرة (اوالياء) اذا
كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترقيم واقعا في غير المنادى من
غير ضرورة داعية اليه وهذا لا يجوز (فلم يرد) من ورد يرد (عليه) اى على
المنادى المستغاب مطلقا (الترقيم الذى هو من خصائص المنادى) لما قلنا
ان المنادى المستغاب ليس بمنادى لعلم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب
اوالياء (ولا) زائدة ايضا (مقتوحا) معطوف على مجرورا اى لا يكون ذلك
المنادى ايضا مستغنا مبنيا على الفتح (بزيادة الالف) اى الف الاستغناء
في آخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم (لان الزيادة) اى زيادة الف الاستغناء
في آخره (تنافي الحذف) اى الترقيم والترقيم تنافي الزيادة فتعارضنا فامتنع
الترقيم فيه (ولم يذكر) المصنف (الندوب) مع انه من الشروط العلمية ايضا
لان الندوب لكونه غالبا بالزيادة وهى تنافي الترقيم لا يرخم (لانه) اى لان
الندوب (غير داخل في المنادى عنده) اى عند المصنف على ما سبق حتى
لا يحتاج الى اخرجه ههنا (وما) مبتدأ (وقع) صلته (في بعض النسخ من قوله
(ولامندوبا فكانه) الفاء جواب المبتدأ المتضمن لعنى الشرط وكان حرف
من الحروف المسبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه (من تصرف الناسخين)
خبره وهى مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من الناسخين الطلبة
المتعلمون يعنى ان قوله ولا مندوبا لم يكن في اصل النسخة التى كتبها المصنف
بل احقه بعض الطلبة (مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر
وهو) اى وجه الاشتراط اعني اشتراط قوله ولا مندوبا (ان الاغلب) والاكثر
(فيه) اى في الندوب (زيادة الالف) اوالياء والواو بدلا من الالف (في آخره
لد المصوت) المطلوب في النسبة (اظهارا للتفخيم) او اعلاما للتأسف كما في
المستغنا بالالف زيدت الالف لزيادة الاستغناء واظهارها (فلا يناسبه) اى
فلا يناسب (الندوب) (الترقيم) المستلزم الحذف تنافي الزيادة كما مر في عدم
ترقيم المستغنا بالالف (للتخفيف) اى لمجرد التخفيف لا لغرض آخر (و)
الثالث من الشروط العلمية (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخيجه
(جلاة) يعنى علما منقولاً من الجملة مثل تأبط شرا وذرى جلوبا قرناها على ما مر

(لأن الجملة) المنقولة إلى العلية (محكمة) أي ملفوظة (بجملتها) قبل العلية (فلاتغير) أي فلا تقبل التغير من زيادته وتقصان على ما سبق تحقيقه في بحث غير المتصرف فتمت الشروط العينية بأسرها (والشرط الرابع) وهو الشرط الوجودي (أحداً لمرتين الوجوديين) يعني أحدهما كافٍ في جواز الترخيم بعد كون الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومنعدمة (و) (هو) أي أحدهما (أن) (يكون) (النسائي) الذي أريد ترخيجه بعد أن لا يكون مضافاً أو مستقلاً أو جملة (أما علماً) قبل الداء لأنه إذا لم يكن علماً بل كان معرفة بالداء مثل يا رجل لا يرخم وإن وجد شرط الترخيم عدماً لمساياً (زائداً على ثلاثة أحرف) لأنه إذا كان ثلاثياً سواء كان متحركاً الأوسط أو لا مثل يا عمرو يلزم لا يرخم أيضاً وإن وجدت تلك الشروط هذا عند البصريين وأما عند الكوفيين فيجوز ترخيجه الثلاثي المتحرك الأوسط مثل يا عم في بعضهم يجوز ترخيجه الثلاثي وإن كان ساكن الأوسط فيقول يازي في يازيد لكونه علماً (لأن العلية ناسبها التخفيف بالتخيم لكثرة نداء العلم) والكثرة تقتضي التخفيف (مع لته) قوله (لشهرته) علته الجملة الآتية (يكون فيهما) موصول (ابني) مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع إلى الموصول (منه) أي من المنادى والجملة صلته والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله (دليل) وهو مبتدأ وهذه الجملة خبر لقوله مع أنه (على ما) موصولة (لتي) أي حذف مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع إلى الموصول والمعنى بعد أكثر نداء العلم والعلية ناسبها التخفيف بالتخيم أن الشأن أن يكون في الحروف الباقية من المنادى المرخم دليل أي علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته أي لاشتهاره بمقدار الحروف الموضوعة بين الناس لأن نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف الأربعة يكون الباقي منه دليلاً على المحذوف (ولز يادته) عطف بإعادة الجارة على قوله لأن العلية أي لز يادته حرف المنادى (على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف (لم يلزم) بالتخيم (نقص الاسم) الذي أريد ترخيجه (عن أقل ابنية) جمع بناء الاسم (المعرب) أي عن أقل بناء وهو ثلاثة أحرف لما سبق أن اللفظ يحتاج إلى حرف يتدأ به وإلى حرف آخر يوقف عليه وإلى حرف آخر يفصل بينهما فلم هذا أن يكون أقل بناءً على ثلاثة أحرف (بلاغة موجهة) للمحذف لأنه إذا كان بعلة موجهة يجوز نقصه كافي عصا ورشي ويدوم لأن المحذوف بالعلة الموجهة كالتأنيب (وأما) يعني إذا لم يكن علماً موصوفاً بزيادة على الثلاثة فالشرط أن يكون (اسماً ملتبساً) (بناء التأنيث) المتحركة نحو شاة وثبة فله يرخم (وإن لم يكن علماً ولا زائداً على الثلاثة) بل كان اسم جنس سواء كان ثنائياً كشيبة أو ثلاثياً كظلمة وسلمة أو غيرها كضباعة إلا أنه إذا وقف على المرخم منه

يوقف مع الهاء فيقال في ياطلح ياطلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق في نحو
*فنى قبل التفرق باضبا (لان وضع التاء) التي هي للتأنيث (على الزوال) لانها
لبست من نفس الكلمة الداخلة هي عليها (فيكفيه ادنى مقتضى السقوط
فكيف) استفهام انكارى يعنى فلم لا يكفيه ادنى مقتضى للسقوط (اذا وقع) التاء
العارض (موقعا) هو لام الكلمة (يكثرفيه) اى فى ذلك الموضع (سقوط الحرف
الاصلى) المراد بالموقع الذى يكثرفيه سقوط الحرف الاصلى ما هو آخر المنادى
والتاء واقع فى آخر المنادى واذا كان الحرف الاصلى يسقط من آخره بالترخيم
فسقوط الحرف العارضى به وهو التاء يكون اولى (ولم يالوا) اى العرب بالقارسة
باك نداد عربان (يقض نخوبة) كروه جاعة (وشاة) كوسفند (بعد الترخيم)
اى بعد ترخيم نى التاء الذى كان وضعه (على حرفين) متعلق بالبقاء (لان بقائه)
اى بقاء نخوبة وشاة بعد الترخيم (كذلك) اى على حرفين والكلف متعلق
بالبقاء وقوله (ليس لاجل الترخيم) خبر لان (يل) حرف اضراب و (مع التاء)
متعلق بقوله ناقصا (ايضا) اى كما كان بلاتاء مع الترخيم ناقصا فالحى بل
نخوبة (كان ناقصا عن ثلاثة احرف) مع التاء كما كان ناقصا عنها
بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنتها بل النقص انما لزم
عن الواضع (اذ التاء كلمة اخرى برأسها) اى بذاتها وضعت للتأنيث لكونها
استترجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاضراب (ولا يرخم) بالبناء
للمفعول (لغير ضرورة) شرعية داعية الى الترخيم (منادى) نائب الفاعل
(لم يستوف) مضارع مبنى للفاعل صفة المنادى اى لم يستكمل (الشروط
المذكورة) الاربعة ثلاثة منها عدية وفصلت وواحد منها وجودى وقديين
(الاماشد من نحو يا صاح يا صاحب) فان صاحب نكرة تعرف بالبناء فلم يكن
علما ولا اسما ملتبسا بقاء التأنيث والشرط الوجودى عدى وان الشروط
العدمية عدية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شانا (ومع
شدوده فالوجه) والسبب (فى ترخيمه) بدون شرط (كثرة استعماله منادى)
والكثرة تقتضى التخفيف فغفف بالترخيم لمجرد كونه منادى (ولما فرغ) المصنف
(من بيان شرائط الترخيم) علما ووجودا (شرع فى بيان كيفية المحذوف) اى
فى بيان مقدار ما يحذف عن المنادى (بسيه) والمحذوف بسيه ثلاثة اقسام
حرفان او كلمة برأسها اى حرف واحد (فقال) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية
(فان كان فى آخره) (اى فى آخر المنادى) الذى اريد ترخيمه (زيدان) اى
حرفان زائدان (كأثنان) (فى حكم) (الزيادة) (الواحدة) اى فى حكم زيادة
حرف واحد (فى انهما زيدناه) يعنى دفعة واحدة بحيث لانا فى احديهما

منفردة عن صاحبتهما بل زياتتهما تكون واحدة لمعنى واحد (واحدته) أى بقوله فى حكم الزيادة الواحدة عما تكون زياتتهما متفرقة بأن تكون احديهما منفردة (عن) صاحبتهما وان يكون الثانى لمعنى آخر غير ما زيدله الاول (نحو ثمانية ومرجانة فان الباء والتون فيهما) أى فى الاول والثانية (زيدتا) لمعنى (اولا) أى قبل زيادة الثانية (ثم زيدت تاء التأنيث) لمعنى آخر وهو التأنيث فإتكن زياتتهما لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الباء ثلاثين اربع فتحات عند زيادة الباء لان ما قبل تاء التأنيث يكون مفتوحا ابدا واذا ازيدت الباء لذلك يكسر ما قبلها ثم زيدت التاء للتأنيث فصار ثمانية فيكون جنسها ما قبل الباء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا وان اصل مرجانة مرج مثلى شعب ثم زيدت الالف والتون للتوسعة فى البناء فصار مرجان مثل سبعان ثم زيدت التاء للتأنيث (فلم يحنف) للترخيم (منهما الا الآخر) يعنى الا التاء لكونهما اسمين ملتبيين تاء التأنيث مثل ثبة وسنة (كاسماء) اذا جعلتها فعلا (تكون مثالا لما نحن فيه مأخوذة (من الوسامة) مصدر من وسم وسمه وسامة مثل ظرف يظرف ظرافة لامن وسم يسم سمته مثل وعد يعد علة لان مصدره سمته وهى الكى (أى الحسن) يضم الحاء وسكون السين المهملتين بالقارسية خوب واسم الفاعل وسم (كأهو مذهب سيبويه) اصله وسم قلبت الواو همزة ثلاثا يقع الفاء واوا فصار اسم بفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة فى آخره لتوسعة فصار اسماء مثل حرا وصحرا (لا يكون مما نحن فيه اذا جعلها (افعالا) جمع فعل واسماء (جمع اسم على ما هو مذهب خيرة) أى غير سيبويه فاصله حيثنذ سمو مثل قنوم سمي سمو مثل غزو يغزو ثم جمع فصار اسماء ومثل فعل وافعال ثم قلبت الواو يا لوقوعها فى الطرف بعد الالف زائدة فصار اسماءى ثم أبدلت الباء همزة لوقوعها بعد الالف زائدة كسلفا فصار اسماءا فحينئذ يكون فى آخره حرف صحيح أصلى قبل مدة زائدة ولذا قال الشارح (لا يتيقن حينئذ) أى حين كونه جمع اسم كافعال جمع فعل (من باب عمار) أى من باب ما يكون فى آخره حرف صحيح أصلى قبله مدة زائدة ولكونه مذهب سيبويه كان مختارا (ومروان) بفتح التون على ما هو المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مرو ثم زيدت الالف والتون مثل شعب وشبان ويجوز كسر التون ويكون ثنية مرو ومعنى الحجر الذى يورى به النار والوجهان محتملان ثم سمي به رجل (او) (كان فى آخره) أى فى آخر المنادى الذى اريد ترخيجه (حرف صحيح) فيه اشارة الى ان قوله حرف صحيح عطف على قوله زياتتان بكلمة او قبل ايراده جرا بكلمة ان الشرطية واتما عطف هذه القاعدة على الاول قبل الابراد المذكور لاتحادهما

في الجزاء واشترأ كهما فيه ولأن النسبة بينهما بالعموم والخصوص من وجه
 لانهما مجتمعان في هواسما ومروان وصدق الاول دون الثاني في نحو بصرى
 وصدق الثاني دون الاول في نحو منصور (اي صحيح اصلي لتبادره) اي لمسارعة
 الاصل (الى الذهن) اي الى ذهن السامع عند سماع الصحة (لان الغالب
 في الحرف الصحيح الاصل) يعني ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لا يقبل النقل
 والتبدل وانما فال الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون زائدا لان الصحة لا تمنع
 الزيادة وامثله كثيرة لا تحصى لكن الغالب الاصل (فيخرج منه) اي من هذا
 القسم (نحو سعاة) لان التاء منه وان كان حرفا صحيحا لكنه ليس باصيل
 بل زيد فيه للتأنيث (لانه لا يحنف منه التاء) يعني لا يرخم من نحو سعاة الا التاء
 لكونه اسما ملتبساً بتاء التأنيث سواء كان علما او لا والسعاة والسعلاء بكسر
 السين المهملة فيهما القول او سحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا وجعله
 يحيى على سعالى بفتح السين والعين (وهو) اي الحرف الصحيح بعد ان يكون اصلا
 (اعم من ان يكون حقيقة) كنصور ومسكين وعمار (او حكما فبشمل) قوله
 حرف صحيح (مثل مرمى ومدعو) فان الواو والياء الواقعتين في الآخر اذا كان
 ما قبلهما ساكنا يكونان في حكم الصحيح كدلو وظبي على ما سياتى تفصيله ولذا
 علله الشارح بقوله (فان الحرف الاخير منهما) اي من قوله مرمى ومدعو الياء
 في الاول والواو في الثاني (في حكم) الحرف (الصحيح في الاصل) لما قلنا آتقا قبله
 اي قبل ذلك الحرف (مدة) بالرفع لانه فاعل الفرف لا يعتمد على الموصوف
 كقولك مررت برجل في كذا كتاب (اي الف او واو او ياء ساكنة) اي ساكن
 كل واحد منهما (حركة) مبتدأ (ما قبلها من جنسها) خبره يعني ان تكون
 الالف ساكنة وحركة ما قبلها فتحة كعمار والياء ساكنة وحركة ما قبلها كسرة
 بكسكين والواو ايضا ساكنة وحركة ما قبلها ضمة كنصور واحترز بقوله عن
 نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرفي مد لعدم كونهما ساكنين
 واحترز بقوله حركة ما قبلها من جنسها عن نحو رحيل في تصغير رحل
 بالحاء المهملة وسنور فان الياء والواو لا تسميان مدتين لعدم حركة ما قبلهما
 من جنسهما (والمراد بها) اي بالمد (المدة الزائدة) يعني الالف والواو والياء
 الزائدة (لتبادرها) اي لمسارعة الزيادة (الى الذهن) اي الى ذهن السامع حين
 سماع المدة (لغلبها) اي لغلبة الزيادة في حرف المد (وكثرتها) عطف تفسير
 (فيخرج منه) اي من القسم الثاني (نحو مختار) ومتقاد فان حرف المد الذي
 فيها ليس بزايد في الاول الميم والتاء وفي الثاني الميم والنون والالف فيهما منقلبة
 عن الياء والواو الاصيلتين لان الاصل فيهما خير وقود ثم نقل الى باب الافتعال

والانفعال بزيادة الهمة والتاء او الهمة والنون (فانه لا يحذف) بسبب
الترخيم (منه) اى من تخار اذلرخم (الاحرف الاخير) وهو الراء لكسونه من
القسم الذى بينه المصنف بقوله وان كان غير ذلك خرف واحد (وهو) (اى
والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة) (اكثرم من اربعة احرف) يشير
الى الجلة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجزور فى آخره اى آخر المنادى
والحال من المضاف اليه جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يصح
المعنى وههنا كذلك لانه اذا قيل فى المنادى مقلم فى آخر المنادى يصح وان كان
المنادى بالتأويل وهذا مثل قوله تعالى واتبع مله ابراهيم حنيفا * فانه يصح ان يقال
اتبع ابراهيم حنيفا (من الحروف كنصور) مثال لكون المدة الزائدة الواو (ومسكين)
مثال لما يكون ياء (وعمار) مثال لمدة الزائدة الفا فان الحرف الاخير فيها حرف
صحيح اصلى وهو الراء والنون وما قبله مدة زائدة وهى الواو والياء والالف قوله
(ثلاثا يلزم) تعطيل لكون ما فيه الحرف اكثر من اربعة احرف (من حذف حرفين)
بالترخيم (منه) اى من هذا القسم (علم) فاعل يلزم (بقائه) اى بقاء المنادى
(على اقل ابنية العرب) متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة على الاربع
وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المنادى باقيا على اقل ابنية العرب وهى
ثلاثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز (وانما لم يأخذ) المصنف (هذا القيد)
اى قيد كون حروفه اكثر من اربعة (فى قوله زيدتان فى حكم الواحدة) بان
يقال فان كان فى آخره زيدتان فى حكم الواحدة وهما اكثر من اربعة لثلاثا يلزم
من حذف حرفين عدم بقائه على اقل ابنية (لان نحو ثبون) جمع ثبة بضم الثاء
المثناة بالنار سبة كروه اركوسفند (وقلون) جمع قلة بالواو والنون فيهما بعد
حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة خشبة الصغيرة التى يضرب بها الصبيان
بخشبة كبيرة اخرى يقال لها بالثرى جلت وفى المفصل ونوالتاء من المحذوف
الجزء يجمع بالواو والنون مفيرا اوله كسنون وقلون وغيره كثير وقلون
اتهمى (يرخم) مبنى للمفعول (محذف ياديه) وهى الواو والنون لانهما زيدتا
معا فكاتى فى حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد فى القسم الاول كما اخذ
فى الثانى لزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقى بعد الترخيم
على اقل ابنية الواو (لان بقاء الكلمة فيه) اى فى نحو قلون وثبون (على حرفين)
بعد الترخيم (ليس للترخيم) حتى يلزم بقاء العرب على اقل ابنية بلا علة موجبة
بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة (حذفنا) بالبناء
للمفعول جزاء الشرطين (اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين) الاول والثانى
بالترخيم (اما) حذف الحرفين الاخيرين معا (فى) القسم (الاول) وهو ما كان

في آخره يادتان في حكم الزيادة الواحدة (فلما كانتا) أي فقلة كونهما (في حكم) الزيادة (الواحدة فكما زيدتا معا) حين الزيادة (حذفنا معا) عند الحذف لئلا يكون الحذف مخالفا للزيادة ولئلا يلزم عزل الرقيقين ولأنه لما كانتا في حكم الزيادة الواحدة كانتا كالحرف الواحد فكما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حكما (وأما) حذف الحرفين الأخيرين (في) القسم (الثاني) وهو ما في آخره حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة (فلأنه لما حذف) الحرف (الأخير مع صحته وأصله) أي مع كونه صحيحا أصليا من شأنه أن لا يحذف بلا علة موجبة (حذفت المدة الزائدة) أي وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته (لئلا يرد) من ورد يرد مثل وعد يعد (المثل) بفتح الميم والثاء المثلثة (الساو) صفة المثل أي المشهور بين العرب والمثل المشهور قولهم (صلت على الأسد وبلت من النقد) صلت بضم الصاد المهملة والخطاب أصله صولت بفتح الصاد والواو فاعل كآمين في علم الصرف ومصدره صولة وهي الجملة والجرأة والأسد معروف وبلت بضم الباء الموحدة والخطاب بولا وهو الخوف باعتبار ذكر المسبب وإرادة السبب لأن الخوف سبب للتبول النقد في الصراخ بفتح النون والقاف نوع ازكوسفد كونه دست وبلى زشت روى يعني مغار الغم يعني أقدمت على حذف الحرف الصحيح المشبه بالأسد وأعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشبه بالغم الضعيف ولأن الحرف الصحيح الأصلي إذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائد يكون أولى بالحذف بالترخيم (وإن كان) المنادى الذي أريد ترخيمه (مركباً) ولما نشأ من إطلاق قوله مركباً أنه يشمل المضاف والمشبه به والجملة لأنها من أنواع التركيب دفعه الشارح بقوله (ويعلم) بالنساء للمفعول (من بيان شرائط الترخيم لله) أي أن المراد بالتركيب ههنا أن (لا يكون مضافاً) ولا مشبهاً به (ولاجلة) يعني أن لا يكون تركيباً إضافياً ولا مشبهاً به ولا اسنادياً بل المراد به أن يكون تركيباً اعتزاجياً (مثل بعلبك أو) تعدادياً مثل (خسة عشر) حال كونهما (عجلين) (حذف الاسم الأخير) بالترخيم كما يحذف الحرف الأخير (فيقال في) ترخيم (بعلبك) علماً (بإبعل) بحذف الاسم الأخير وهو بك (وفي) ترخيم (خسة عشر) علماً (بإخسة) بحذف الاسم الأخير أيضاً وهو عشر (لتزله) أي لمشابهة الاسم الأخير (مترلة تاء التأنيث في كون كل واحد منهما) أي من الاسم الأخير وتاء التأنيث (كلمة على حدة) صفة كلمة أي كلمة مستقلة يعني فكما أن التاء كلمة برأسها تدل على معنى كذلك الاسم الأخير كلمة برأسها تدل على معنى فكما تحذف التاء وحدها بالترخيم كذلك الاسم

يحذف وحده به (صار) تلك الكلمة وذلك الاسم (بمثلة الجزء) بما قبلها
 (وان كان) المنادى الذي اريد ترخيمه (غير ذلك) (المذكور من الاقسام
 الثلاثة) كونها ثلاثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزء فانه باعتبار
 قسمين لا اقسام كما بيناه سابقا (حرف واحد) (اي) فيحذف حرف واحد
 ووال المحشى قدر المضارع مع مضي اخواته الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لا تجوز
 في الجراء بغیر قد والانصب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد اقول
 قد تغن السارح في العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع لان المصنف فيما سبق عبر
 بالماضي ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختر لصيغة التي تنبذ تقليده
 وهي المضارع ولعلم احتياجه ايضا الى تقدير فالانصب بالمقام ما ذكره السارح
 (لحصول الفائدة المقصودة) من الترقيم يحذف حرف واحد وهي التخفيف
 (وعدم موجب حذف الاكثر) يعني اكثر من حرف واحد موجب حذف
 الاكثر الشروط المذكورة في الاقسام الثلاثة (نحو يا حار ويا مال في يا حار
 ويا مال) فيه نسر على ترتيب اللف فحذف منهما حرف واحد وهو الثاني
 والكاف لحصول التخفيف المقصود بالترقيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك
 كما في الاقسام فاقسام الترقيم باعتبار الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزء
 فتلاثة ولما فرغ من بيان اقسام الترقيم محلا ومقدارا شرع في ان المحذوف
 اما في حكم الثابت واما حذف نسبيا نسبيا فقال (وهو) (اي المنادى المرخم)
 (في حكم) (المنادى) (الثابت) (بجميع اجزائه) وحروفه مع ان الحذف
 لا لعلامة موجبة وما يكون في حكم الثابت ما لا يكون لعلامة موجبة والمحذوف
 بالترقيم في حكم ما ثبت لكن السارح اقتصر على الاول بقرينة في حكم الثابت
 لان الثبوت في الباقي اولى منه في المحذوف (فبق الحرف الذي صار آخر الكلمة)
 اي المنادى المرخم (بعد الترقيم على) متعلق يبقى (ما كان) ذلك الحرف
 (عليه) الضمير المجزوء راجع الى الموصول والمراد بالموصول ههنا الحركات الثلاث
 النسم والكسر والفتح والسكون (قبله) اي قبل الترقيم ان كان ذلك الحرف
 مضموما قبل الترقيم يبقى على الضم بعده يابل في بابل وان كان مكسورا يبقى
 على الكسر نحو يا حار في حارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح نحو يا مر في مروان
 وان ساكنا على السكون نحو يا ثمود (على) (استعمال) (الاكثر فيقال)
 اي اذا كان الامر كذلك فيقال او عطف على الجملة الاسمية السابقة مؤلة
 بالفعل كانه قبل يجعل المحذوف نائبا فيقال (في يا حارث) (يا حار) بترقيم
 حرف واحد منه لانه من القسم الرابع (بكسر الراء) حال كونه باقيا (على ما
 كان) يا حارث عليه (قبل الترقيم) لكون المحذوف كالثابت (و) يقال (في يا ثمود)

(ياثمو) (بواو مطرفة) اى بوقسوع الواو فى الطرف (بعد ضمة) مع انه لم يوجد فى كلام العرب اسم متمكن آخره واواسا كنه ما قبلها ضمة لتكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقسوع الواو المذكورة فى الطرف بعد الترخيم كما يلزم وقوعها قبله (و) يقال (في يا كروان) (يا كرو) (بواو مطرفة منحركة) وقعت (بعد الفتحة) مع انه لم يوجد فى كلامهم ايضا واوويه متحرك كان الاقليت الفسا للعله المذكورة ولم يذكر المصنف ولا الشارح المتأدى الذى يبق آخره بعد الترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسليم الثلاثة واما لانه لم يفرق بين ما هو الاكثر فى الاستعمال منه وما هو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو يا قتب بالضم فى يا قتبيل ويا بلب بالضم فى يا بلبل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا لا اوقل (وقد يجعل) (قد للتقليل) ويجعل مبنى للمفعول (اى يجعل المتأدى المرخم على الاستعمال الاقل) لمقابلة ما هو الاكثر استعمالا (اسما) مفعول ثان (برأسه) الجار والمجرور صفة لقوله اسما اى اسما مستقلا (كانه) لم يحذف منه شئ لاحرفان ولا كلمة برأسها ولا حرف واحد (فيكون له فى بناءه) اى فى كونه مبنيا (واعلا لا) اى كونه معطلا (ونصحججه) ثلا يوجد فى الكلام اسم متمكن آخره واواسا كنه قبلها ضمة (حكم نفسه) اى حكم الحروف الباقية بعد الترخيم (لاحكم الاصل) لان المحذوف بالترخيم لما جعل كان لم يكن صاد ذلك كله لم يحذف منه شئ فكان كانه وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم بنى عليه وان اقتضى التصحيح صحح وان اقتضى القلب قلب ولهذا مثل ثلاثة امثلة فقال (فقال) الفاء ههنا كالفاء فى فيقول (يا حار) فى يا حارث (بالضم) اى بالبناء على الضم هذا مثال لما يكون له فى بناءه حكم نفسه (كانه اسم مفرد) لبس بمضاف ولا شبيهه (معرفة) لبس بنكرة (برأسه) اى مستقل مكان حرفه عند الوضع ثلاثة يعنى ثلاثى الوضع مثل يازيد (فيضم) اى فبنى على الضم (وياثمى) فى ياثمود هذا مثال لما يكون له فى تصحيحه حكم نفسه (لانه لما جعل ثمو) بعد الترخيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا (صارت الواو طرفا) اى وقعت الواو الساكنة فى الطرف (بعد الضمة) اذا كان كذلك (فلا جرم) لالتي الجنس وحرم يقتضى الجيم والراء المهملة اسمها قلبت يله خبرها (وكسر ما قبلها) لتسلم الياء فصارت مئى (كأدل فى ادلو) جمع دل ولو واقع فى احقو (ويا كرا) فى كروان هذا مثال لما يكون له فى اصله حكم نفسه لاحكم اصله وفيه نشر على خلاف الاف (لانه لما جعل كرو) بعد الترخيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا كله لم يحذف منه شئ يعنى كله ثلاثى الوضع (ارتفع مانع الاعلال وهو) اى مانع الاعلال (وقوع الساكن بعد الواو) لانه اذا سكن الحرف الذى

بعد حرف العلة لا يعل حرف العلة مثل طوى وشوى ويطوى ويشوى وههنا لما حذف الالف والنون نسبيا منسيا وحل كاه ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة وماقبلها مفتوحا (فقلت الواو الفاء لتحركها وانفتاح ماقبلها) على ماين في علم الصرف وقيل يا كرا بالقلب (وقد استعملوا) كلمة قد ههنا للتقليل وان دخلت على الماضى يعنى للدلالة على ان استعمال صيغة النداء يعنى بلخاصة في المندوب اقل منه في النداء لان استعمال يافى النداء اكثر لكونها موضوعة للنداء كما ان كلمة والندبة وفي الحاشية لوجه لا يراد المندوب في اثناء مباحث المنهى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر من بحث المنادى برسته الى هنا كلامه اقول اورد المصنف المندوب في اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيها على ان المندوب داخل في المنادى عند بعض النحاة وان كلمة يا الموضوع للنداء مستعملة فيه حتى لا يمتاز المندوب عن المنادى في نحو يزيد ويا عبد الله الا بالقرينة ولهذا الامتراج ادرجه في بحث المنادى (يعنى العرب) (صيغة النداء) (يعنى ياخاصة) ولم يقل وقد استعمل يافى المندوب مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة النداء واظهر لان كلمة يا منكورة ظاهرا تنبها على ان صيغة النداء اعمرت للمندوب (في المندوب) لانه علة لقوله ياخاصة يعنى اختص استعمال المندوب يا ولم يتجاوز الى غيرها من حرف النداء (لانه لا يدخل عليه سواها) يعنى لا يستعمل في المندوب غير كلمة يا من حروفه (لكونها اشهر صيغها) جمع صيغة يعنى لكون كلمة يا اصلا في هذه الحروف والباقية متفرعة عليها اما بالزيادة او النقصان ودائرة استعمال الاصل تكون اوسع (فكانت) كلمة يا (اولى) والبق (بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى) الاترى انها مستعملة في الاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها وفي الثاني لان كل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها وفي التمهى لان كل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعنى يادون اخوانها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه انتهى (والمندوب) اسم مفعول وبه نصر (في اللفظة ميت يكي عليه احد) يقال نذب الميت يكي عليه (وبعد) من العدد اى يحصى (بحسب) جمع الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشيء حسنا ورجل حسن وامراة حسناء وهم حسان كذا في الصحاح (ليعلم) من اعلم وقاهله النادب الباسى (الناس) بالنصب مفعول ليعلم (ان موته) اى موت هذا الميت المراد بالميت ههنا معناه المصدرى لا الاسمى (امر عظيم) اى بلية عظيمة عامة للخلق لان حياته نعمة عظيمة وكان الناس ينتفعون منه في امور دينهم ودنياهم

فوته بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعول ثان ليعلم قوله (ليعذروه) بالبناء
 للفاعل من عذر يعذر ويلبضرب يقال عذره قبل عذره واعذره اي بين عذره
 حلة لقوله ليعلم (في البكاء) اي ليقبلوا عذره في بكائه ولم يعبروه (ويشار كوه)
 ويكونون شركاء معه في البكاء و (في التنجيع عليه) التنجيع من فجع ينجع كقطع
 يقطع يقال فجعه المصيبة اوجعته فجمعه تنجيها وتنجي له توجع عليه كذا
 في الصحاح و (الندوب في الاصطلاح) (هو التنجيع عليه) اي الذي تنجي
 عليه اي لاجله (ووجودا) نصب على التمييز (اوعدما) فيرد على الرضي حيث
 قال وقد ادخل المصنف باحد قسمي للندوب وهو التنجيع منه واخرناه وواو يلاء
 وواو يوراء لان النسبة في هذه الامثلة نية على عدم التنجيع عليه (يا اووا) الباء
 للاتصاف صلة للتنجيع عليه وفي تقديم يا اشارة الى استعمالها بالاصالة لا بالتنجيع
 لو كان استعمال وافيه كذلك لما ذكر انها هي الاصل في حروف النداء فاستعملت
 في المنادى للندوب وغيره بالاصالة (فالتنجيع عليه عدما ما يتنجع على عدمه) اي
 اللفظ الذي يتنجع به على عدم الندوب اي على كونه معدوما وميتا عند النادب
 حيث شاهد موته او حضر جنازته ويكي عليه بقوله يا زيدا يا عمره ويقول
 ميت وصرت معدوما (كالميت الذي يكي عليه النادب ويعد محاسنه) ويتنجع عليه
 (والتنجيع عليه وجودا ما يتنجع على وجوده) اي اللفظ الذي يتنجع به على وجود
 الندوب (عند فقد) النادب (التنجيع عليه عدما) حيث لم يشاهد النادب موته
 ولم يحضر ايضا جنازته بل انما وصل اليه خبر موته بان مات الندوب في البلدة التي
 لم يكن فيها النادب ووصل اليه خبر موته (كالمصيبة) وهي البلاء والشدة والامر
 المكروه وجمعها مصائب (والحسرة) الندامة والغصة لغوت شي يقال حسرت
 على الشي حسرة فهو حسيرا ختم على فوته كذا في الصحاح (والويل) وهو
 العذاب (اللاحقة) صفة للثلاثة (للنادب لفقد الميت) اي لحقت هذا المذكوران
 للنادب عند فقد الميت عدما حيث لم يشاهده (فالحد) اي حد الندوب وهو
 قوله التنجيع عليه يا اووا (شامل لقسمي الندوب) اي القسم الذي يتنجع على
 عدم الندوب والقسم الذي يتنجع على وجوده (مثل يا زيدا يا عمره) مثال
 لفقده عدما (ومثل يا حسرتاه يا مصيبتاه) مثال لفقده وجودا (واختص)
 بالبناء للمفعول (الندوب) (بوا) حال كون الندوب (ممتازا) ومتفردا (به) اي
 باختصاص كلمة وبالندوب لعدم دخولها على المنادى (عن المنادى) وفي الحاشية
 يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتعيين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص
 لان الباء التي هي صلة الاختصاص لا تدخل الاعلى المقصور عليه انتهى (لعدم
 دخوله عليه) اي لعدم دخول واعلى المنادى لاتفاق الجمهور على ان حروف النداء

التداء خمسة ولم يعدوا كلمة وانها واتفاقهم حجة قاطعة (بخلاف) لفظ
(يا فانه مشترك بينهما) اى بين دخوله على المنادى وبين دخوله على المنسوب
كما عرفت سابقا (وحكمه) (اى حكم المنسوب) اى حاله وشأنه (فى الاعراب)
اى فى كونه معربا منصوبا (والبناء) اى فى كونه مبنيما اما على الضم والالف او
الواو مثل وا زيد ووزيدان ووا زيدون (حكم المنادى) (اى مثل حكمه) اى
حكم المنادى وحاله وشأله فيه اشارة الى انه اما من قبيل حذف المضاف وإقامة
المضاف اليه مقامه وامان قبيل ان يكون نصبه بترفع الحافض (يعنى اذا وقع
المنسوب) فى موضع (على صورة قسم واحد من اقسام المنادى) واقسامه
اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونكرة (فحكمه) اى فى حال
المنسوب وشأله (فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان)
المنادى (مفردا معرفة يضم) يعنى يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو
مثل يا زيد ويا زيدان ويا زيدون كذلك المنسوب اذا كان مفردا معرفة يبنى
على ما يرفع به على الضمة مثل وا زيد او الالف ولزيدان او الواو وا زيدون
(واذا كان) المنادى (مضافا او مشبها به ينصب) كذلك المنسوب اذا كان
مضافا او مشبها به ينصب مثل واعبد الله ووا طالعنا جبلا ووا من حفر بئر
زمرماه ووا من قلع باب خيبراء وكذا توابع المنادى على التفصيل
المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل لحقه معنى الدبة ولا اشتراكهما فى معنى
الخصوص فكان فى حكم المنادى وكذا توابعه فى حكم توابع المنادى (ولا يلزم
من ذلك) اى من التشبيه المذكور وهو وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى
(جواز) فاعل لا يلزم (وقوعه) اى وقوع المنسوب (على صورة جميع اقسام
المنادى) واقسامه كما عرفت اربعة يعنى ان ينقسم المنسوب اربعة اقسام كالمنادى
لانه لا يلزم من مشابهة الشئ بالشئ ان يكون مثله فى جميع اقسامه تطابق النعل
بالنعل (ليرد) اى حتى يرد (له) اى ان المنسوب (لا يقع) اى لا يكون (نكرة)
اذا تعريف شرط فى المنسوب (لانه لا ينصب) مبنى للمفعول (الا) الاسم (المعروف)
اى الاسم الذى اشتهر المنسوب قبل موته به ليعذروه فى الدبة وينساركوه فى التفعيم
عائيه (و) (جاز) (لك) فيه رد على الاندلسى حيث قال ويجب مع ثلثا لئلا يتبس
بالمنادى (زيادة الالف) اى زيادتك الف الدبة (فى آخره) اى فى آخر المنسوب
الم الصوت المطاوب فى الدبة) لان زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى (فان
خفت) انت التعبير بالحذف اشتهار بان الاصل فى الزيادة للمذكور الالف
لنوام الدبة فيها ولا تنفك عنها لكون المدطعا لها بخلاف الواو والياء انما
تكونان حرفى مد اذا كانتا ساكتين وحركة ما قبلهما من جنسهما (اللبس)

يتفتح اللام وسكون الباء الموحدة الالتباس وبالضم يبرأ من ترك قن يقال لبس
 الثوب بلبسه لبسا والبدن لباسا وبالفتح الاشتباه كذا في الصحاح ونصبه بترع
 الخافض لأن الخوف لازم أي فان خفت من اللبس (أي التباس ذلك اللفظ)
 أي لفظ المنسوب (عند زيادتك الالف) أي الف التنية (بغيره أي) أي بغير ذلك
 اللفظ (علت) أنت أي عرضت عن زيادة الالف حذرا من الالتباس
 وقصدت (إلى) أي زيادة (حرف مد) غير الالف يدل على المد المطلوب
 في التنية ولذا وصفه السارح بقوله (بجانب حركة آخر المنسوب من كسرة)
 بيان للحركة (اوضحة) لأن للكسرة الباء والضممة الواو وهما اذا سكنتا وكان
 ما قبلهما مكسورا أو مضموما يكونان حرفي مد كما ذكرناه غير مرة والمراد
 بالآخر ههنا الآخر حكما وذلك يكون في المنسوب المضاف إلى كاف الخطاب
 المؤنث مفردا أو جماعيا على تمثيل المصنف بهما أو ضمير النسائب جمع المذكر
 (كما اذا اردت) بالخطاب (بنبة غلام) امرأة (مخاطبة) (قلت) بالخطاب أيضا
 عند التنية (واغلامك) بإبدال الالف ياء (لا) تقول (واغلامك) لالتباسه
 بنبة غلام (رجل) (مخاطب) لأن الكاف في واغلامك اذا كان خطأ للمؤنث
 يكسر وللمذكر يفتح كما سبق فتكون حركة آخر المنسوب اذا كان خطأ
 للمؤنث كسرت فاذا زيد الالف للتنية يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لأن الالف
 لا بد وان يكون ما قبلها مفتوحا فيعدل عن الالف إلى الباء فإرا من الالتباس
 (واذا اردت) أنت (بنبة غلام جاعة مخاطبين) بكسر الباء الموحدة لأنه جمع
 مخاطب (قلت) أنت (واغلامكم) بإبدال الالف واوا (اذالميم) أي ميم
 الجمع (اصلها الضم) لأنها في الأصل متحركة بالضمه فاسكنت ولأنها من حروف
 الشفة وهي اثنان تحصل بضم الشفتين غالباً فاسب الميم الواو فيعدل عن الالف
 إلى الواو (لا) تقول (واغلامك) لالتباسه بنبة غلام مخاطبين) بفتح الباء
 الموحدة لأنه تنية مخاطب والاحتراز عن الجمع المذكور السالم وصفه بقوله
 (اثنين) يعني اذا اريد الف التنية فحرك الميم بالفتحة لاجل الالف فقبل
 واغلامك ما لا يعلم انه بنبة غلام اثنين أو جاعة فيعدل عن الالف إلى الواو لأن
 آخر المنسوب ضمة (و) (جاز) (لك زيادة الهاء) أيضا يقال لها هاء السكت
 (أي الخاقها) بحذف المضاف (بهذه المدات) الثلاث الواو والياء والالف
 وبعضهم يوجهها مع الالف في يادون وثلاثا يلبس المنسوب بالمضاف المضاف
 إلى ياء المتكلم المتأوية الفا نحو يا غلاما (في) (حال) (الوقف) (لأن حال
 الوصول ظرف لجزا المقدرا والمضاف المحذوف (ليانها) أي لبيان هذه المدات
 بكمالها لا سيما الالف لحفاؤها واذا جئت بعدها ساكنة ثبت وتظهر كال

الظهور (ولا يتنب) بالبناء للمفعول (من قسم المندوب المتفجع عليه علما) قيده به لقريته قوله الا المعروف لان الاحتياج اليه انما يكون في هذا القسم لانه يشترط التعريف في المتفجع عليه وجودا بل لا يلزم مثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه بدون تعريف لان الاصل في التذبة التفجع عليه علما ولذا يشترط فيه التعريف دون التفجع عليه وجودا وفي الرضى واما التفجع منه فانك تقول ويا مصيبتاه وليست بعروفة انتهى (الا) (الاسم) (المعروف) (الذى اشتهر المندوب) بين الناس في حال حياته (به) سواء بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا قال المصنف المعروف اى المشهور ولم يقل الا العلم ولا المعرفة (ليعذر) بالبناء للمفعول (النائب) اى ليقبل عذره بين الناس (بمعرفته) اى باستنساخه بينهم (في نيبته) متعلق بقوله ليعذر (والتفجع عليه) عطف على نيبته اى ليعذر النائب في تفجعه على المندوب وشاركوه فيه اذا كان الامر كذلك (فلا يقال وارجلاه) على وجه التذبة والتفجع ولا يقال ايضا وامرأته (اذ لم يستهر بهذا اللفظ) اى بلفظ رجل بين الناس (مندوب خاص) يعنى بين الناس ان يقال بشخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل ونسب وقيل وارجلاه (انتقل الذهن) اى ذهن السامعين (اليه) الى ذلك الشخص لان المراد بقوله الا الاسم المعروف الاستهاريين الناس في حال حياته كيف ما كان وفي الرضى ونعنى بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يتنب فلا يقال واهذاه من المعارف ولو لم يكن علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز نيبته سواء كان تعريفه قبل الذبة وبحرف الذبة وتقول وامن قلع باب خيبره ووامن حفر برزمرماه لاشتهارهما انتهى (ويعرف) بالبناء للمفعول وثابته ما استكن فيه راجع الى مندوب خاص (به) اى بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة انتقل اى ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اى بقوله وارجلاه (ليعذر النائب) اى ليقبل عذره (بالذبة) (والتفجع عليه) (وامتنع) هذه مسألة ابدائية لبيان ان الحاق الف الذبة بصفة المندوب ممنوع ويجوز ان تعطف على جملة ولا يتنب الا المعروف ولا يجوز ان تعطف على قوله لا يقال وارجلاه لانه يلزم منه ان تكون متفرعة لقوله ولا يتنب (الحاق الالف) اى الف الذبة (بصفة المندوب) اى بآخر صفتيه (بل يجب ان تلحق بالموصوف) يعنى بل يجب الحاقها بآخر الموصوف (مثل واذا الطويل) بالحق الف الذبة وهاء السكت بآخر المندوب والموصوف وبين وجه امتناع الحاق بقوله (لان اتصال الموصوف بالصفة) والصفة بالموصوف (ليس) ذلك الاتصال (كاتصال المضاف بالمضاف اليه) والمضاف اليه بالمضاف (لانه) اى لان المضاف اليه (يجب به) اى بالمضاف اليه

(تتلم المضاف) وإن كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف الا يرى انها تقيد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص في المعنوية فلو لم يكن الاتصال اتم لما اذنت التخفيف او التعريف او التخصيص (فهو) اي المضاف اليه (كأجزء منه) اي من المضاف فكانا كلمة واحدة (بخلاف الصفة) مع الموصوف (فانه يجرى بها) اي بالصفة (بعد تمام الموصوف) من غير احتياجه الى متمم لا (للتخصيص) كما في التكرات (او التوضيح) كما في المصارف غالبا فتكون الصفة اجنبية عن الموصوف المنسوب فلم يجر الحلق الالف الا بآخر الموصوف لان الف النسبة لا تلحق الا بآخر المنسوب وللمندوب لبس الا الموصوف فتلحق بآخره سواء جرى بصفة او لا (فهذا) اي للفرق بين ما كان المنسوب مضافا وبين ما كان موصوفا (جاز) الحلق الف النسبة بآخر المضاف اليه للمضاف المنسوب (نحو يا امير المؤمنين) والمنسوب هو الامير الا لك لما اردت نسبة المضاف الى المؤمنين لا مطلق نسبة الامير فلو اختلفت الالف بالمضاف لاتفصل من المضاف اليه مع انها كلمة واحدة اختلفت بالمضاف اليه مع ان لبس براد لان المراد هو المضاف فقط كما قول حبرمان وإن لم تكن ملكة الاحب فقط (ولم يجر) الحاقها بآخر صفة المنسوب (مثل وا زيد الطويله خلافا لـيونس) اي خالف يونس خلافا للجمهور لان الخالف هو يونس لا الجمهور ويجوز ان تستدل بخلافه اليهم دونه الا ان اسنادا مختلفة الى واحد اول من اسنادها الى الجملة (فانه) اي يونس (يجوز) من التجويز (الحلق الالف) اي الف النسبة (بآخر الصفة) اي بآخر صفة المنسوب كما يجوز الحاقها بآخر المضاف اليه فيجوز عنده وا زيد الطويله كما يجوز اتفاقا وامير المؤمنين (فان اتصال الموصوف بالصفة) مطلقا (وان كان) الاتصال (في اللفظ) يعني وان كان الاتصال اللفظي بينهما (انقص) خبر كان لتتلم الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شيء من الموصوف كما قلنا المضاف اليه مقام شيء من المضاف كالتنوين ونونى التثنية والجمع على حدهما (من الاتصال) اللفظي الواقع (بين المضاف والمضاف اليه) لما قلنا انما ان المضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظي بينهما اتم من الاتصال اللفظي بين الصفة والموصوف (الا انه) اي الاتصال بين الصفة والموصوف (اتم منه) اي من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه (من جهة المعنى) فالانصال اتم في التركيب التوسيعي والاضافي لكن الاتمية في التركيب الاضافي في اللفظ وفي التركيب التوسيعي في المعنى فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظي فجوزوا الحلق الالف بآخر المضاف اليه وهذا هو المختار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصال اللفظي او المعنوي

فيميز الحاقها في آخر الصفة كما جوزه في آخر المضاعف اليه (للتحادهما) اى
 لاتحاد الموصوف مع الصفة (بالذات) يعنى يصدق احدهما على ما يصدق
 عليه الآخر (فان الطويل) في قولك وازيد الطويل (هو زيد لا غير)
 يعنى ان الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من الذات فالتحدا من جهة
 المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرهما على ما سأتانى في بحث العت (بخلاف
 المضاعف والمضاعف اليه) سواء كانت الاضافة حقيقية او غيرها (فانهما
 متساويان في الذات) حيث لا يصدق احديهما على ما يصدق عليه الآخر
 فان ذات زيد في قولك غلام زيد وضارب زيد غير ذات غلام وضارب وان كان
 يصدق في بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا انه اعتبارى تأمل
 وفي الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التي جرت بين الصفة والموصوف (وحكى)
 مبنى للفاعل (يونس) بارفع فاعل (ان رجلا ضاع له قطبان) تثنية قدح
 بفتح القاف والدال المهملة وهو ظرف صغير يبنى ما فيه من الماء لواحد فقط
 وجمعه اقذاح كذا في الصحاح وفيه تفصيل (فقال) عند نيتهم (واجمعتي
 الساميين) والجمجمة بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وفتح الثانية وبعد
 الساتية تاء الوحدة (القدح) من الخشب ويقال ايضا لعظم الرأس المستقل على
 الدماغ ويقال لقبيل من العرب كذا في الصحاح لكن المراد ههنا الاول واصله
 واجمجمته فلما اضيقنا الى يا المتكلم انصب وسقط المون بالاضافة فادعم ياء
 الاعراب في باء الاضافة فصاروا جمعتي المتسويتين الى السلم لكونهما
 معمولتين فيهما او مجموعتين منها والسلم اسم بلدة مشهورة وانما يقال لهما سلم
 لكونها في شمال القبلة وكاه مخفف من الشمال (ويجوز) (لقيام قرينة) اى
 اى وقت وجود علامة يدل على ان ياحذوفة (حذف حرف الداء) وهى يافقط
 لانه لا يجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها لانها
 تستعمل في السادى الغريب والبعيد والمتوسط دون غيرها لانه يستعمل اما
 في القريب فقط كالهجرة واما في البعيد لا غير مثل ابا وهى او في المتوسط فحسب
 كاي ويجوز فيها الذكر والحذف (الا) (اذا كان) حرف الداء يعنى يا خاصة
 (مقارنا) (مع اسم الجنس) يعنى داخلا عليه (يعنى) المصنف (به) اى اسم
 الجنس (ما كان نكرة) سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل او غيره كغلام
 ورجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لان
 غلام رجل اسم جنس مع انه لا يصح دخولها عليه (قبل) دخول حرف (الداء)
 عليه (سواء تعرف) اى صار ما دخل عليه حرف الداء معرفة (بالدء) اى
 بدخول حرف الداء لقصد تعريفه (كأرجل) ورجل لكونه مقصودا بالداء

صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبنى على الضم لكونه منادى مفردا
معرفة (او لم تعرف) اى لم يصير معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب
تعريف مادخل عليه ما لم يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبنى على ما كان فلا يكون
معرفة فينصب (مثل ياربلا) سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى النكرة مثل
يا غلام رجل او مضارعا له مثل يا طالعا جبلا (لان نداء) اى لان نداء اسم
الجنس (لم يكثر كثره نداء العلم) يعنى لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداءه يكون
كثيرا لان الانسان لا ينادى الا من يعرف باسمه العلم او بكنيته او بلقبه غالبا
ولا ينادى باسم جنسه الا نادرا (فلو حذف منه) اى من قولك ياربجل او ياربلا
(حرف النداء) وقيل رجل اورجلا (لم يسبق) من سبق يسبق وبه ضرب
(الذهن) اى ذهن السامع او ذهن المنادى (الى له) اى الى ان سم الجنس الذى
حذف حرف النداء منه مثل رجل فى ياربجل اورجلا فى ياربلا (منادى) حتى
يتوجه الى المنادى فيحييه بما اراد (والاسارة) (اى والا) اذا كان مقارنا (مع اسم
الاشارة) يعنى الا اذا كان حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لا يحذف
(لانه) اى لان اسم الاشارة (كاسم الجنس فى الابهام) فلو حذف حرف النداء
منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل ياهذا وياهذان وياهؤلاء فاذا قيل هذا
وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه باحدها انه نودى اليه او اسير اليه (و) الا اذا
كان مقارنا مع المنادى (المستغاب) سواء كان مستغابا باللام او مستغابا بالالف
(والمندوب) سواء كان مندوبا بواو او بيا فانه لا يحذف حرف النداء وحرف
التدبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما (لان المطلوب فيهما مد الصوت
وتطويل الكلام) لان مد الصوت مطلوب فى الاستغاثة لتحقيق المستغاث
سريعا لان المستغيث اذا مد صوته فيهما يعلم المستغان انه اخرج الى الاستغاثة
فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب ايضا فى التدبة لسمعته من هو قريب منه
وبعيد فيكثر من يدعو للمندوب لان المقصود الاصلى من التدبة الدعاء بالخير
للمندوب (والحذف) اى حذف حرف الدعاء والتدبة (ينافيه) اى يمنع مد الصوت
لان المد لا يكون الا بزيادة الحروف والحذف ينبنى الزيادة فيجب ذكر حرف
النداء او التدبة فيهما فعلم ان ما لا يحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة
اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاب والمندوب (فبقى على هذا) اى على ما
استثنى (من المعارف) حال من قوله العلم وما عطف عليه لان من البيان ان كان
ما قبلها معرفة تكون حالا قدم الحال ههنا على صاحبه اختصارا لانه لو لم يقدم
يلزم ذكر الحال فيجب كل ذى حال فيطول الكلام به وايضا اذا كان ذو الحال
معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم) بارفع

لانه فاعل سواء كان مضافا او مفردا مثل يا عبد الله ويا زيد (وسواء كان) حذف
حرف النداء مقارنا (مع بدل شئ) (من حرف النداء) المحذوف ليكون كالمحذوف
منه (كلفظة الله) اذا جعل منادى م حذف حرف النداء (فانه) اي الشان
(لا يحذف منه) اي من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شئ (الا) مقارنا (مع)
لبدال الميم المشددة منه) اي من حرف النداء في آخره (هو اللهم) اصله يا الله
حذف حرف النداء لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بلى وباسم الاشارة
على ما سبق الا انه لما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة كما سبق ايضا ولكن قد انشأها
لم يحذف الحرف الامع البديل لئلا يكون اجماعا وانما محذوف في آخره تبركا باسمه
تعالى وتَعْظِيمًا لِسَمَائِهِ وانما قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدرة فيها هذا
مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله يا الله امنابا خيرا فحذف
بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من امنابا في الميم المشددة فكتب
بلفظة الله فقبل اللهم وليس بوجه لانه تقول يا اللهم يا اللهم وقد يزداد ما في
آخره قال * وما عليك ان تقولى كلما * سبحت او صليت يا الله ما * اردد علينا
شيئا مسلما (او بضمير بدل) من حرف النداء (نحو يوسف) والاصح انه هب راني
وقبل عربي والاصل يؤسف من آسف يؤسف من الافعال الا انه غير من
الكسرة الى الضمة كما غيبت الاعلام المنقولة (اعرض) امر من الاعراض (عن
هذا) القول ولا تذكره واكتف فاك محقق صادق (يا يوسف) فحذف حرف
النداء بقرينة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء (و) (لفظة اي) واية عطف
على العلم اي فبق من تلك المعارف لفظة اي واية لكن لا مطلقا بل (اذا وصف)
كل واحد منهما (بنى اللام نحو) (ايها الرجل) وايتهما العير (اي يا ايها الرجل)
ويايتها العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفه من العلم فجاز من مثل
هذا التركيب اولى لثقله وهو ظاهر (او) اذا وصف (بالموصوف بنى اللام نحو
ايها الرجل) وايتهما المرأة (اي يا ايها الرجل) ويايتها المرأة فالحذف
ههنا اولى من الاولين لطول الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما زاد اللفظ زاد
ثقله (فلا يجوز الحذف) اي حذف حرف النداء من اي واية والا (من ايها)
وايتها (من غير ان يتصف) اي واية و(هذا) وهذه اي احدى هذه الكلمات
(بنى للام) مثل ايها الرجل وايتهما المرأة وايها الرجل وايتهما المرأة لان هذا
اسم من اسماء الاسماء وقد عرفت ان اسم الاسماء لا يحذف منه حرف النداء
وكذا هذه واذا وصف بنى اللام صار معرفة وكذا اي واية اسم جنس واذا
وصف به صار ايضا معرفة فلزم اتصاف اي واية وهذا وهذه بنى اللام اذا
اريد حذف حرف النداء منها (والمضاف) بالرفع عطف اما على لفظة اي

او على العلم اى فبقى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى المعرفة
 اى معرفة كانت) من المعارف التى هى المضرر والعلم الخاص والمبهم والمعرف
 باللام والمضاف اضافة معنوية لانه حيثذ يكون معرفة ايضا فيدخل فى المعارف
 التى يجوز حذف حرف النداء منها (نحو غلامى افعل كذا) ونحو غلام زيد
 افعل كذا وغلام هذا الرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام
 النداء (و) بقى (الموصلات) ايضا لانها من المعارف (نحو من) موصول
 منادى حذف حرف النداء منه لا يزال حرف (محسنا) صلته فساداه اولافندا
 بقوله (احسن اليه) امر من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى لان
 النداء بالاحسان يقتضى سابقة النداء (واما المضمرات فنسب ندائوها) وان كانت
 من المعارف بل كانت امرها لان العاقل الصالح لا ينادى نفسه فخرج ضمير
 المتكلم وفى الخطاب يجمع علامتا خطاب الياء وضمير الخطاب والغائب يقتضى
 سابقة المرجع وهذا الشرط قلما يوجد ولذا قال وسذ ولم يقل ولم يجوز وما يكون
 نداؤه سندا فكيف يجوز حذف حرف ندائه (نحو يا انت ويا اباك) ويا اباى او
 يا هو او يا انا او يا نحن (وسذ) (حذف حرف النداء من اسم الجنس) لكونه مخالفا
 لما هو القياس (فى) قول القائل (اصبح ليل) اصبح بفتح الهمزة امر من
 الاصباح (اى صريحا) فيه اشارة الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة
 للصيرور وقول الدخول فى الشيء اى ادخل فى الصباح كما فى قولك اصبح الرجل وقوله
 صر ايضا امر من صار يصير على وزن خل يعنى (بالل حذف حرف النداء)
 وهو (من الليل مع لته اسم جنس) لا يحنف منه حرف النداء كما عرفت (شذونا)
 مختلفا للقياس (قالت) اى هذا القول (امرأة امرئ القيس) حين زفت اليه
 وذلك لانه كان قد ارتضع كلبه فى طفولته فكلمها عرف تقو ح منه رايحة الكلب
 فلما اصبحت اخذت منه الطلاق قبل هى ام جنب وسألها عن ذلك فقالت
 انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الارقاة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه
 (حين سكرته) متعلق بقائه وهذا مثل يضرب فى شدة طلب النسي وقيل
 يستعمله المضموم قياسا لورده (و) شذايضا (فى) قوله (افتد) امر من الافتداء
 وهو بالفارسية بلزخرىدن خود بخشين همم جبر شما بما يعنى هبه كردن بما
 (مخوق) (اى يا مخوق قاله) اى قال هذا الكلام وهو افتد مخوق (شخص وقع
 فى الليل على) رجل (نائم مستلق) يعنى على ظهره وهو سليك بن السلكتة
 (فخلقه) بكسر التون لانه من باب علم اى فصرع وقصد ان يخلقه (فقال افتد
 مخوق) فقال له سليك الليل طويل وانت مقمرم منخله سليك فصرط
 من منخلته فقال له سليك اضربا وانت الاعلى اى تضرب وان تريد

تختفي فاعدا على صدرى (حذف حرف النداء من المخبوق) بقرينة اللام
 (مع له اسم جنس) والقياس ان لا يحذف حرف السدء (شدوذا) تمييز لان ما
 خالف القياس يكون ساذنا ثم صار مثلا يضرب المحر نص على تحليل النفس من
 الورطة الشديدة قياسا على مودده (و) سذ ايضا حذفها (في اطرق) امر
 من الاطراق وهو طاعة الرأس يقال بالفارسية خاموش بودن وجسم در پيش
 افكندن وسرفرو كردن (كرا) (اى يا كروان) على وزن زوان طاء تروبل
 الضيق والرجل والمقار قبل يقال له بالتركى بالقبحين كذا فى الدستور وقيل يقال له
 بالفارسية كنك وجعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكرواوى وقيل الجراوى
 وهو المراد ههنا (و) يحتمل ان يكون الثانى (فيه) اى فى اطرق كرا اوفى كرا
 من اطرق كرا (شدوذا ان حذف حرف النداء من اسم الجنس) بدل من سذوذا ان
 بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف (وترخيم غير العلم) واهواه كالاول لان ترخيم ما
 لم يكن علما مخصوص بدى التاء التحركة للتأنيث لانه فى ترخيم العلم ليس يسرط وفيه
 سذوذا آخر وهو جعله اسما برأسه ذكره الهندى ولم يذكره السارح لاتفهامه من
 قوله وقد يجعل اسما برأسه لان ما يكون قليلا يكون ساذنا اولان جعله اسما برأسه
 لا يكون ساذنا عند السارح لان كون الشيء قليلا لا يوجب سذوذيته (قبل
 هي) اى هذه العبارة اى اطرق ~~كرا~~ (رفية) وهى بصم الراء المهملة
 وسكون القاف وبعدها ياء مشاة من تحت دطاء وفسون يحى جمع هرقى يقال رقى
 اذا صابها فهو راق اى داع وبلاء ضرب (يصيدون) اى يصيد العرب (بها)
 اى يهده الرقية والدعاء (أكروان يقولون) اذا ارادوها (اطرق ~~كرا~~ اطرق
 كرا ان العام) وهى طير يدكر وبؤن والنعل اسم جنس مثل حمام وحمامة
 وجراد وجرادة كذا فى الصحاح ويجوز الكسر فى ان والفتح يعرف بالتأمل
 (فى القرى) خبر ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس فى جمعها قراء
~~كظبية~~ وظباء والقرية بالكسر لغة يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل ذروة
 وذرى وحية وطحى كذا فى الصحاح آخرها فإرى هنا كرى (فيسكن) عن
 الحركة والطيران اذا سمع هذه الرقية اما لاصفاها اليها اولكمال حاجته
 (ويطرق) رأسه امثالا لامرهم (حتى يصاد) اى فيصاد بان يلقي عليه بوب
 اوسبك او غيرهما ثم صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو شرف منه قياسا لمودده
 (والمنى ان العام الذى هو كبريتك) جسما واعسر ضبطا او صيدا (قد اصطيد
 وحل) بالناء المفعول فيهما (الى القرى) وقسم فيها واكل (فلا تخلى) من
 التخلية اما بالناء للمفعول معناه بالفارسية بس خالى كذا سته نى شوى تو واما
 بالناء للفاعل معناه بس خلاص نى سوى توازدست ما (ايضا) كالم نخل العام

ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف الداء وبيان ما يجوز حذفه منه وما لا يجوز
 اراد ان يبين جواز حذف الناصب ايضا منها بقلته فقال (وقد يحذف) قد
 للتقليل لكون ذكر المادى اصلا والاصل يكثر لكسبه يجوز حذفه لكونه فضلا
 من الكلام على قوله (الناصب) سواء كان مبنيا ومعربا (لقيام قرينة جوازا)
 اى حذفنا جازا (نحو الايا مجدوا) (بتخفيف الا) بفتح الهمة واللام بناء (على
 له حرف تنبيه) وحروفه ثلاثة اما والا وهما يصدر بها الجمل كلها كـ لا يغفل
 المخاطب عن شئ مما يلي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ماسيا في
 (و) لفظ (باحرف من حروف الداء اى يا قوم اسجدوا) ولذا كتبت منفصلة
 واسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد ويله قتل ولذا كتبت في اوله همة لوصول
 ابتداء ودرجا (والقرينة) الدلالة على حذف الناصب جوازا (امتناع دخول)
 كلمة (يا على الفعل) مطلقا لان الداء لما كان من خصائص الاسم لانه لا ينادى
 الا الاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص
 حروفه به ولان النداء لا يكون الا ما يدل على الذات والفعل عرض لا بقاء له
 فكيف ينادى (بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الالة) اى لان قوله الا
 يسجدوا حينئذ (ليس من هذا الباب) اى من باب حذف الناصب جوازا (فان
 ان) بفتح الهمة وسكون التون السى هي مدغمة في لالان اصله ان لا (ناصب
 للفعل المضارع) لكونها من الحروف التواصب العاملة فيه وهي اربعة ان
 لن كى انن على ماسيا (ادغمت نونها) اى نون ان الناصبة (في لام لا) بعد
 قلب النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما ولذا تبدل النون من اللام في لعن
 اصله لعل فصار الامثل هلا (ويسجدوا فعل مضارع) مبنى للفاعل ولذا
 تكتب الياء متصلة بشين سجدوا بلا همة (سقط نونه) اى نون الجمع (بالصب)
 اى بحرف النصب وهو ان المدغمة في اللام وفي تفسير القاضي اى قصدهم لان
 لا يسجدوا اوزن لهم ان لا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم اولا يهتمدون الى
 ان لا يسجدوا وقرأ الكسائي ويعقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه وبالننداء
 ومناداه محذوف اى الا يا قوم اسجدوا كقوله * الا يسمع حتى نطقك خطبة *
 فقلت سمعا فاغططى واصبى انتهى (و) الموضع (الشك) (اى من تلك)
 ياتية (المواضع الاربعة التى يجب حذف ناصب المفعول به) قياسا (فيها)
 (ما) (اى مفعول) اطلقه ولم يقيد بقوله به ليكون جنسا عاما لان هذه القاعدة
 تجري في المفعول فيه ايضا كما سأتى في محند (اختر) بالنساء للمفعول (اى قدر)
 كذلك هذا تفسير للارزاق لان الاضمار يلزم التقدير (عامله) (الناصب له) فالاضافة
 عهدية والجملة صفة ما الموصوفة (على شرطه التفسير) (الشرطية) فعيلة

كالذبيحة والقطيعة (والشرط) كلاهما (واحد) يعني كلاهما اسم لاصفة
لكن الاول اسم بالقل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم لما ذبحت والقطيعة
اسم لما قطعت بالقل والثاني اسم من غير قل كالضرب والقتل (واضافتها الى
التفسير بيانية) كتحاتم فضة وعلامة الاضافة اليانية ان يصح جل احدهما
على الآخر مثل هذا الحاتم فضة وهذه الفضة حاتم كذا هذا (اى اختر) اى قدر
(عامله) الناصب له (بناء) اما مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه اى بنى
الاختيار بناء واو اختر اختاراً مبنياً او مفعول له والقول على الترتيب (على شرط هو)
اى ذلك الشرط (تفسيره اى تفسير العامل) اى ان يكون العامل الناصب له مفسراً
بالفتح (بما بعده) اى بفعل واقع بعد المفعول به (وانما وجب حذفه) اى حذف
الفعل الناصب له (حينئذ) اى حين كونه مفسراً اى بما بعده (احترازاً) مفعول له
لوجب (عن الجمع بين المفسر والمفسر) وانما حذف الفعل المفسر بالفتح
لالمفسر بالكسر مع ان حذف الثانى هو الاولى حيث لا يحتاج حينئذ الى تكلف
الاعتماد ليكون اولاً فى الكلام اجمالاً وابهاماً ونائياً تفصيل وتفسير وذلك لانه
اوقع فى الذهن وامكن فى النفس اذا التساق بعد الطلب اعز من التساق بلا طلب
كذا افاده العلامة التفتازانى فى مطوله فتحكم الناصب ههنا تحكم الرفع فى قوله
تعالى * وان احد من المشركين استجارك (وهو) (اى ما اختر طامله) الناصب له
(على شريطة التفسير) (كل اسم) معرفة كان او نكرة (بعده فعمل) بالرفع
لانه فاعل الظرف لاحتداده على الموصوف لان الظرف مع فاعله جلة طرفة
فى محل الجر صفة لقوله اسم والمراد بالفعل الفعل المتعدي سواء كان متعدياً بنفسه
او غيره وسواء كان مبنياً للفاعل او المفعول (او شبهه) المراد به اسم الفاعل
واسم المفعول المتعدي بنفسه او غيره (واحتزبه) اى بقوله فعل او شبهه
(عن) اسم لم يقع بعده فعل او شبهه (نحو زيد ابوك) فان زيدا فيه اسم
لكس لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه (ولا يريد) المصنف (به) اى
بقوله بعده (ان يلبس الفعل) يعنى ان يقع الفعل (او شبهه) حال كون الفعل
او شبهه (متصلاً به) اى بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل بشئ من الاسباب
ولذا قال بعده ولم يقل ان يلبس حتى لو قال ان يلبس لم يصح قوله زيدا عمرو ضربه
ولا زيدا انت ضاربه مع ان كل واحد منهما صحيح (يل) يريد به (ان يكون الفعل
او شبهه جزءاً من الكلام الذى وقع بعده) اى بعد الاسم ليدخل فيه (نحو زيدا
عمرو ضربه) تقديره عمرو ضرب زيدا عمرو ضربه لان اتحاد فاعل الفعل المفسر
والمفسر واجب فينبغى ان يقدر الجملة التى فيها الفعل المفسر لتتحد فاعلهما
وهذا فى الفعل (وزيدا انت ضاربه) تقديره انت ضاربه زيدا انت ضاربه

أو تضرب بناء الخطاب زيدا أنت ضاربه لأن اسم الفاعل العامل في حكم
 المضارع لاخذه العمل منه وهذا سبه الفعل (مشتغل) يارفع لانه صفة فعل
 اوسبهه على سبيل البدل ولذا قال السارح (اي ذلك الفعل اوشبهه) كذلك
 (عنه) متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار السارح
 بقوله فارضا عن العمل ولا يلتفت الى قول من قال ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض
 تعلق المجزوء الثاني به انتهى لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار
 التضمين والاخر بملك الفعل بعينه بكونه تدبر ولا تفعل (اي عن العمل في ذلك
 الاسم) اي الاسم المصوب بفعل واجب الخلف قياسا (بضميره) (اي بالعمل)
 اي بعمل ذلك الفعل اوشبهه (في ضميره) اي في ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا
 جعل مفسر اله حتى لو لم يكن عاملا في ضميره او متعلقه بكون اجنبيا فلا يكون
 تفسيره مثل زيد ضرب عمرا فلا ينصب زيد فيه بل يرجع (او متعلقه) بكسر اللام
 عطف على ضميره (اي) يعمل ذلك الفعل اوشبهه (في متعلق ذلك الاسم)
 لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه (او يقع اللام) اي يعمل احدهما في (متعلق
 ضميره) اي ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه وقال المحشي عصام بان يكون
 مضافا اليه مفعول الفعل المفسر فحوزيدا ضربت غلامه او المعطوف على
 مفعوله فحوزيدا ضربت عمرا وغلامه او مفعولا لصفة مفعوله او لصاتته نحو
 زيد اضرب رجلا هاهنا او زيد اضرب الذي هاهنا او مفعولا لصفة المعطوف
 على مفعوله او لصاتته وعلى هذا ففس انتهى ونعم ما قال (وماصله) اي حاصل
 معنى الاشتغال عنه بالضمير او المتعلق ان يكون الفعل اوشبهه مشتغلا كل واحد
 منهما (بالعمل) اي بعمله (في ضمير ذلك الاسم) اي في ضمير راجع اليه (او متعلقه
 بكسر اللام اي متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل اوشبهه (فارضا)
 ومعرضا عن العمل فيه بسبب ذلك الاستقبال) لان المشتغل بشئ لا يستغل
 بآخر ولذا قال (لا بسبب آخر بحيث) (لوسطا) مبني للمفعول من التسليط
 (بمجرد رفع ذلك الاستقبال) لانه ما دلم مشتغلا لا يجوز تسليطه فالتسليط
 انما يجوز بعد الرفع (عليه) (اي على ذلك الاسم) يعني لو اعمل برفع الاشتغال
 عن العمل في الضمير او المتعلق في ذلك الاسم (هو) (اي احد الامرين الفعل
 اوشبهه بعينه) مثل زيد اضربه وزيدا عمرو ضاربه (او مناسبة) عطف على
 الضمير المستكن في سبط بعد تأكيده بقوله هو لان الضمير المستكن لا يعطف
 الا بعد تأكيده بالنفصل مثل قوله تعالى اسكن انت (اي ما يناسبه) اي او فعل
 يناسب الفعل المفسر الناصب وفيه اشارة الى ان الاسم الفاعل في معنى المضارع
 لكونه عاملا لاعتماده على الموصوف والمقدر والمناسبة اما (بالتراضي) مثل مررت

زيدا به (او الزوم) مثل زيدا ضربت غلامه وحطت عليه وسيجي معنى
التزادف والزوم (نصبه) جواب لو (اي لنصب احد هذين الامرين) الفصل
اوشبهه (الاسم بالمفعولية) اي على ان يكون الاسم مفعولا به فيه اشارة الى ان
المستكن راجع الى الفعل اوشبهه والباقي الى الاسم والمفعول به الذي يصدق
عليه هذا التعريف يقال له في اصطلاحهم ما اخبر عامله على شريطة
التفسير (كما هو الظاهر المتبادر) من قبود المتن لان المتبادر من البعيدة ان الولي
ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما واقعا بعده سواء كان متصلا به
اولا ومن الاشتغال عنه بضميره او متعلقه ما فسروا بين ومن التسلط ان يكون
بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة التاسب بالتزادف او الزوم ومن
النصب نصب احد الامرين الاسم بالمفعولية فقله كل اسم بعده فعل اوشبهه
جنس (فبقيد الاشتغال بضميره او متعلقه) فالباء في قوله فبقيد متعلق بقوله
(خرج) اي خرج بهذا القيد عن التعريف (فمحوزيدا ضربت) فانه ليس
من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعد الاشتغال المذكور (وبقيد)
تضمين (الفراغ) والاعراض (عن العمل فيه) اي عن عمل كل واحد من الفعل
اوشبهه في ذلك الاسم والبلاء في (بمجرد ذلك الاشتغال) متعلق بالعمل اي عن
ان يكون عمله فيه بمجرد اشتغاله به لا بغيره (خرج) اي خرج ايضا بهذا القيد
(نحو زيد ضربته) فان ضربته وان كان مشتغلا بالعمل في ضمير زيد الان بمجرد
الاشتغال لا يكون مانعا عن العمل في زيد بل انضم اليه رفعه بالابتدائية فيكون
مانعا للاشتغال مع رفعه بالابتدائية (فان المانع من عمل ضربته في زيد) وتسلطه
عليه (ليس مجرد اشتغاله بضميره) اي بضمير زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية
(فان عمل معنى الابتدائية فيه) اي في زيد (ورفعه) بالنصب لانه معطوف على
اسم ان وهو عمل معنى الابتدائية عطوف تفسير (ايه) اي فان رفع معنى الابتدائية
يعني العامل المضوي زيدا (ايضا) اي كما ان مجرد اشتغال ضربته بضميره مانع
من العمل فيه كما في زيدا ضربته (مانع من ذلك) اي من العمل في زيد ففي هذا
المثال اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المضوي وفي زيدا ضربته المانع مجرد
الاشتغال لا غير (وبقيد النصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خبر
كان) وان كان مما اخبر عامله على شريطة التفسير (في نحو زيدا كنت اياه)
فان زيدا فيه وان كان من هذا الباب انتقد به ~~كنت~~ زيدا كنت اياه الا انه
للممكن نصبه بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله لنصبه لان النصب حقيقة
في المفعول وبقرينه المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايسة كما مر في ترخيم
غير المنادى اقول دخوله اولي لان النصب علامة كون الاسم مفعولا حقيقة

او حكما وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما و فهم دخوله ايضا
 من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق النصب لكن المقام
 والبحث بالبلكون في المفعول به (وههنا) اى المستفاد من هذا التعريف (صور)
 بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة وهى المثال يقال صورة قصور اى
 مثله وتصورت الشئ توجهت صورته فتصورى والتصا وير التماثل (اربع)
 يعنى امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط
 بمرادفه (احديهما) اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه
 بضميره ولوسلط عليه هو بعينه (اشتغال الفعل) الواقع بعد الاسم (بالضمير)
 مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه والثانية) المفهومة من قوله مشتغل عنه
 بضميره ولوسلط مناسبه بالتزادف (اشتغاله) اى ذلك الفعل (بالضمير) ايضا
 مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (بالتزادف
 والثالثة) المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه بضميره (اشتغاله) اى اشتغال
 الفعل (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر
 (بالرزم) فصار المشتغل بالضمير ثلاث صور (والاربعة منها) المفهومة من
 قوله مشتغل عنه بمطلقه ولوسلط مناسبه بالرزم (اشتغال الفعل) المفسر
 (بالمشغول) مع تقدير تسليط ما يناسب بالرزم (ولا يتصور) بالنسبة للمفعول جواب
 عن سؤال تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم ثلاثة اقسام تسليط بعينه
 و بمرادفه وبلازمه حتى صارت امثلة ثلاثة كما عرفت فانم منه ان ينقسم ما
 يقابله اهنى الفعل المشتغل بالمشغول ثلاثة اقسام ايضا حتى تصير امثلة ثلاثة بعينه
 وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور سنا ثلاث منها المشتغل بالضمير وثلاث
 منها المتعلق فانجاب عنه بقوله ولا يتصور (حينئذ) اى حين اشتغال الفعل
 بالمتعلق (الاتقدير) ثابته (تسليط الفعل المناسب بالرزم) لانه لا يمكن تسليط
 الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون التقدير
 ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل بالتزادف
 لان ذلك يكون بالمرور المتعنى بالباء ولانه ليس لضرب غلام زيد رديف
 فيقدر فأتى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمتعلق
 فبقى قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة
 زيد فالبولنا صارت الصور اربع (ولذا) اى ولمنم التصور المذكور (اورد
 المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها) اى من تلك الامثلة (للمشتغل) اى للفعل
 المشتغل (بالضمير باقسامه الثلاثة) التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط
 بلازمه (وواحد) منها (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالمشغول) والاحسن

في ترتيبها) أي في ترتيب الأمثلة الأربعة (حيث) أي حين كون ثلاثة منها
 مشتقة بالضمير وواحد منها مشتقاً بالمتعلق (تأخير مثال) الفعل (المشتق
 بالمتعلق) من أمثلة الفعل المشتق بالضمير كيلا يقع فصل بينهما اجنبي لأن
 الاشتغال بالمتعلق صار كأنه اجنبي عنهما (كما لا يخفى وجهه) أي وجه الاحسن
 في الس ترتيب وفي محشي هصام لأن مقتضى سوق كلامه خلوص اقسام الفعل
 المشتق بالضمير عن الفصل بينهما بما لبس منها وله وجه آخر وهو خلوص أمثلة
 المشتق بالضمير عن الفصل بينهما بما لبس منها وما فعل المصنف ايضاً وجهان
 حسنان الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حبست
 عليه والثاني تقديم المسلب بنفسه ثم المسلب بمرادفه ثم المسلب باللازم الا انه قدم
 في هذا القسم ما هو اعرف فيه انتهى ونعم ما قال لان المفعول من المتعلقات
 سواء كان ضميراً او اسماً ظاهراً فالاحسن في الترتيب جمع الافعال المعروفة على
 الترتيب في التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلازمه لمناسبة
 الفعل المعروف المفسر بلازمه ايضاً ثم اوضح هذه الصور الأربع على الترتيب
 المستحسن فقال (نحو زيداً ضربته) مبتدأ (مثال الفعل) خبره (المشتق
 بالضمير) المتصل به الراجع الى زيد مصاحباً (مع تقدير تسليطه بعينه) لانك
 اذا قلت ضربت زيداً لا يلزم منه محذور كافي الصور الثلاث الاخر ونحو زيداً
 انت ضاربه لانه يجوز انت ضارب زيداً (و) نحو (زيداً مررت به) وانت
 ماربه (مثال الفعل المشتق بالضمير) المجرور العائد الى زيد مصاحباً (مع تقدير
 تسليط ما يناسبه بالتأديف) التأديف تضاريف اللفظ مع اتحاد المعنى كلبث واسد
 وجبس ومنع وجلوس وقعود (فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت)
 لان المار بالشئ مجاوز له فيكون المروى في معنى المجاوزة فكانا مترادفين (و) نحو
 (زيداً ضربت غلامه) وزيداً انت ضارب غلامه (مثال الفعل المشتق
 بالمتعلق) وهو غلامه مع تقدير تسليط ما يناسبه بالبروم وسياً في ولم يقل ههنا مع
 تقدير تسليط الخ اكتفاء بما سيقول في قوله (و) نحو (زيداً حبست عليه) لان
 العبارة فيها واحدة فيكون الثاني تفسير الاول واختصاراً ايضاً (مثال الفعل
 المشتق بالضمير) مصاحباً (مع تقدير تسليط ما يناسبه بالبروم فان حبس الشئ
 على الشئ) يعني فان حبس الشئ لاجل الشئ لان على ههنا بمعنى اللام التعليلية
 (بلازمه ملا بسته) الضمير راجع الى الشئ الاول (للمحبوس عليه) لانه لا يحبس
 احد مجرم احد بلون تعلقه به لقوله تعالى ولا تز وازرة وازرة كان يكون رفيقاه
 او مستكناً او جاسوساً او غير ذلك يعني فان كون المتكلم محبوساً لاجل زيد يؤثر
 بتعلقه به ومناسبتة له كما ذكرنا ولسا فرغ من تعريف ما اشتمل عليه على شريطة

التفسير والاستشهاد بالأمثلة على الصور الأربع شرع في بيان الفعل المضمر ليكون
ابلع في الإيضاح فقال (ينصب) بالبناء للمفعول (زيد) نائبه الواقع (في هذه الأمثلة)
أي في كل واحد منها (يفعل) متعلق ينصب (مضمر) مقدر (فسره ما بعده)
أي يفسر ويبين الفعل المضمر الذي وقع بعد الاسم المذكور (أي ضربت) تفسير
الفعل المضمر واليه أشار السارح بقوله (يعني الفعل المفسر) بالفتح (الناصب)
صفة بعد صفة للفعل (زيد) متعلق بالناصب الذي كان (في) قولك (زيدا
ضربت) ضربت خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل لأنه مبتدأ (المقدر) بارفع صفة
ضربت (فإن الأصل فيه) أي في قولك زيدا ضربت (ضربت زيدا ضربت)
لأن زيدا فيه منصوب معمول يقتضي علما ناصبا والفعل الذي وقع بعده لم يقدر
أن ينصبه لاستغاله بمعموله فلم أن يقدر له عامل ناصب لثلاثي بلا عامل ناصب له
فكان الأصل فيه هكذا (أخرى) بالبناء للمفعول أي قدر (ضربت الأول)
الناصب للاسم المذكور (لوجود مفسره) بكسر السين أي لكون الفعل
الذي يفسر الفعل الناصب له موجودا فلذلك هو أيضا يلزم أن يكون الثاني
حشوا (أعني) بقوله مفسره ضربت الثاني بالنصب صفة ضربت لأنه باعتبار
اللفظ مفعول أعني (و) (على هذا القياس) الذي جرى في زيدا ضربت الجار
والمجرور خبر مقدم والقياس صفة هذا (جاوزت) باعتبار القول مبتدأ أي قوله
جاوزت المقدر في قولك زيدا مررت به فإن الأصل جاوزت زيدا مررت به
لما قلنا (فأله) أي وإن جاوزت (مفسر) بفتح السين (بما) أي بفعل (يرادفه)
يعني يكون رديفاه (أعني) بما يرادفه (مررت به) (واهنت) عطف على جاوزت
بقصر الهمة لأن أصله اهونت من الاهانة وهي التعفير والاذلال يقال اهانة
أحقر مواذله لا من الإيهان وهو الاضعاف يقال أوهنه أضعفه ومنه قوله تعالى
وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت فالأصل فيه أيضا اهنت زيدا ضربت غلامه
(فأله) أي اهنت (مفسر) بفتحها (بما) أي بفعل (يستلزمه) أي بفعل يستلزم
الاهانة (أعني) بما يستلزم اهنته (ضربت غلامه) فإن ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيمع غالباً لأن بعض الأجرة الصادقين في المحبة يؤدبون غلماناً أصدقاءهم
بالضرب وغيره مما يستلزم التأديب صوتاً لرضهم ولذا قلت غالباً لأنه لا يوجد
صديق كذلك إلا نادراً لا يوجد أصلاً ولذا لم يقيده السارح (ولابست)
عطف على اهنت من لا بيس يلابس فالأصل أيضاً فيه لابست زيدا حبست
عليه لاسم (فأله) أي لابست (مفسر) بفتحها (بما يستلزمه) أي بفعل يستلزم
اللابسة والتعلق (أعني) بما يستلزمه (حبست عليه) لما فرغ من تعريف
ما اخترعناه على شريطة التفسير وإيضاحه بالأمثلة ويبان الفعل المفسر

الناصب له اراد بيان انقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا التصريح
 بتلك الاقسام المعلومة ختمافقال (ثم) اى بعد التعريف والابضاح بالامثلة
 وبيان الناصب لها (ان الاسم الواقع في مظان الاضمار) المظان بفتح الميم والظاء
 المججمة جمع المظنة يقال مظنة الشئ موضع يظن فيه وجوده اسم مكان من ظن
 يظن مثل رد يد اى في مواضع تظن في بادى النظر انه من قبيل الاضمار (على
 شريطة التفسير) وان لم يكن منه في الواقع ونفس الامر (اما) للتدليل والتقسيم
 (المختار) خبران (او الواجب) عطف على المختار (فيه) اى في الاسم الواقع
 في تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل المنازعة (الرفع) بارفع لانه
 فاعل لشبهى الفعل ايضا على سبيل المنازعة (او النصب) عطف على الرفع
 فتقديره اما المختار فيه الرفع او النصب او الواجب فيه الرفع او النصب فالاقسام
 اربعة (او يستوى) عطف اما على الواجب او على المختار لكونها في حكم
 الفعل لان اسم الفاعل واسم المفعول اذا دخل عليهما الالف واللام استوى
 جميع الازمنة فيصح العطف (فيه) اى في تلك الاسم (الامر ان) الرفع والنصب
 (والى هذه الصور الخمس اشار المصنف) وقصلا (فقال) (ويختار)
 قسم ما يختار فيه الرفع مع ان الاولى بالقلم ان يقدم ما يختار فيه النصب ثم ما يجب
 فيه النصب ثم يتم الى ان تنتهى الاقسام لان جعل ما هو ابعد من الشئ اهم منه
 وما شانه الاهتمل يكون بالتقديم اهم (في الاسم المذكور) اى في الاسم الواقع
 في مظان الاضمار على شريطة التفسير لا في الاسم الذى بعده فعل او شبهه الخ
 لان في نحو ذلك الاسم لا يجوز الا النصب (الرفع) اى ان يكون مر فوفا (بالابتدائية)
 (اى بكونه مبتدأ) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كالمخلق بمعنى المخلوق
 وليس المراد به العامل المضوى لانه يقال حينئذ الابتدائية وانما قال حينئذ بالابتدائية
 لثلاثتهم ان رافعه فعل كان ناصبا اذا نصب فعل وليكون اشارة الى وجه اختيار
 الرفع ايضا (لان تجرده) اى ككون ذلك الاسم مجردا (عن العوامل اللفظية
 يصح رفعه بالابتداء) اى بكونه مبتدأ لسلامته من تكلف تقدير عامله (و يرجع)
 مبنى للمفعول واشاره الى ان الظرف متعلق بمختار اى ويكون رفعه صحيحا
 ومر جمعا ومختارا (عند علم قرينة خلافه) (اى قرينة ترجح خلاف الرفع) يعنى
 المراد بخلاف الرفع (النصب) يعنى اذا لم توجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع
 بالسلامة من الخلف فيكون مختارا وعلل قوله ومختار بقوله (لان قرينتي الصحة
 فيهما) اى في الرفع والنصب يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل
 اللفظية وصحة قرينة النصب وهى وجود ماله صلاحية التفسير بعد الاسم
 المذكور (منساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير) بعد الاسم المذكور

(قرينة صحيحة للنصب) والقرينة الصحيحة للنصب هي الامور الآتية في قوله
ويختار النصب الخ (فتى لم ترجح) مبنى للفاعل شرط (النصب قرينة) بالرفع لانه
فاعل (اخرى) صفة قرينة يعنى اذا لم ترجح النصب قرينة غير قرينة الصحة
من الامور المرجحة له (يرجح) مبنى للمفعول (الرفع) نائبه (سلامته من الخلف)
لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما من الخلف واذا نصب يحتاج اليه
والسلامة من الخلف اولى فيكون الرفع حيثئذ مختارا وقوله يرجح آه جرء الشرط
(نحو زيد ضربته) فان تجرد زيد في هذا المثال عن العوامل اللفظية يصح
رفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده يصح نصبه بالمفعولية
فالقرينتان تساوتا من الجانبين واذا لم يرجح النصب شئ من الامور المرجحة له
يكون الرفع مختارا لسلامته من الخلف فالقرينتان وان تساوتا في الصحة الا ان
قرينة الرفع اقوى لما ذكرنا اختيار فيه الرفع بالابتداء (او عند وجود) (القرينة
المرجحة من الجانبين) يعنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة
اخرى ترجح نصبه (ولكن) اى الا ان (تكون القرينة المرجحة للرفع) (اقوى
منها) (اى من القرينة المرجحة للنصب) يعنى القرينتان من الجانبين وان تساوتا
في الترجيح الا ان قرينة الرفع تكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى
(كاما) بفتح الهمزة (الداخلة على ذلك الاسم) اى الاسم الذى وقع في مكان
الاضمار على شريطة التفسير حال كونهما مصاحبة (مع غير الطلب) لم يقل
مع الخبر مع كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدأ (اى بشرط ان لا يكون
الفعل المستعمل عند) اى عن الاسم المذكور (طلبا) اى فعلا يكون فيه معنى
الطلب كالامر والنهي والسعاء فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رفعه مختارا
بل المختار فيه لبس الانصب (فحولت القوم واما زيد فاكرمته فاعطف على)
الجملة (الفعلية) قرينة (ترجح النصب) يعنى وجود ماله صلاحية لتفسير
النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب
زيد لرعاية التناسب بين الجملتين في كونها فاعلتين وتجرده عن العوامل اللفظية
يصح الرفع (وكلمة اما) التفصيلية (قرينة) ترجح (الرفع) فوجد القرينتان
المرجحتان من الجانبين والصححتان ايضا (وهي) اى قرينة الرفع (اقوى) من
قرينة النصب (لانها) اى لان كلمة اما (لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ) لتضمنها
معنى الابتداء تقتضى ان يليها المبتدأ غالبا على ما بين في الضوء وضيره قوله
(بخلاف) متعلق بقوله فاعطف على الفعلية قرينة النصب (عطف) الجملة
(الاسمية) الغير المصدرة باما (على) الجملة (الفعلية فانه) اى فان عطف
الجملة الاسمية الغير المصدرة باما (كثير الوقوع في كلامهم) وليس باكثر واما

عطف الجملة الاسمية المصدرية إما على الجملة الفعلية أكثر وقوعاً في كلامهم
 وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون أما أكثر وقوعاً فيه ومع أما كثير
 فكلمة أما هي المراجعة للرفع (مع أنها) أي مع كونها مراجعة للرفع وهي (مؤيدة
 بالسلامة من الحذف أيضاً) أي كما كانت مراجعة للرفع (وإنما مال) المصنف
 (مع غير الطلب احترازاً عما إذا كانت مع الطلب نحو) لقيت القسم و (أما زيد
 فاضربه) وأما عمر افلا تهنه وأما بكر اجراه الله خيراً (فان المختار) في الاسم
 المذكور (حينئذ) أي حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلباً (وهو
 النصب) أي نصب الاسم المذكور (فان الرفع) أي رفع ذلك الاسم (يقضي
 وقوع الطلب) أي الجملة الطلبية (خبراً وهو) أي وقوع الجملة الطلبية خبراً
 (لا يجوز) بحال من الأحوال لأن ما يكون خبراً يجب أن يكون موجوداً قبل
 الأخبار والأنساء لكونه أبناً ما سيوجد لم يكن موجوداً قبله وما لم يكن موجوداً
 قبل الأخبار لا يجوز أن يكون خبراً (الإنشأويل) ومع هذا إذا أول فالتحسر
 هو المثل والأنساء يكون مقولاً له مثلاً إذا قلت أما زيد فاضربه فقول
 بقوله فقول في حقه اضربه فالتحسر هو مقول أي مستحق لأن يؤمر بالضرب
 فلا احتياج إلى هذا التأويل البعيد مع جواز وجه آخر أي سمره وهو النصب
 (و) مثل (أما مع غير الطلب) في اختيار رفع الاسم الواقع بعدها (إذا) (الواقع
 على الاسم المذكور) أي إذا الواقع الاسم المذكور بعدها قيد ههنا بالوقوع
 وفي أما بالدخول للفتن في العبارة الكائنة (للمفاجأة) وسيجيء تفصيل
 المفاجأة في بحث الظروف (في كونه من أقرى القرائن) يعني كما أن أمقرينة
 قوية مراجعة للرفع كذلك إذا المفاجأة قرينة قوية مراجعة (مثل خرج
 فإذا زيد يضربه عمرو) فان مجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مراجعة
 لرفعه بالابتداء وجود ماله صاحب التفسير بعده قرينة مراجعة لصبه والعطف
 على الفعلية قرينة مراجعة للنصب وإذا المفاجأة قرينة مراجعة للرفع وهي
 أقوى لأنها لا تدخل الأعلى الجملة الاسمية مع أنها مؤيدة بالسلامة عن الحذف
 (فان المختار فيه) أي في الاسم المذكور (الرفع) بالابتداء (فان إذا) الكائنة
 (للمفاجأة لا تدخل الأعلى الجملة الاسمية غالباً) لأن الجملة الاسمية للدوام والشيء
 والمفاجأة إنما تكون للغاردون المار ولأنها تنوب مناب الغاء الجزائية والقاء الجزائية
 واجبة في الاسمية وما ينوب منابها وإن لم يكن واجباً فيها فلا أقل من أن يكون
 مختاراً (وما وقع) جواب عن سؤال مقدر وهو أن المصنف قال ههنا ويختار
 بعد إذا المفاجأة الرفع وفي بحث الظروف ويلزم بعدها المبتدأ فيان التناقض
 بين قوليه مع أنهما واحد فاجاب عنه بقوله وما وقع (في بحث الظروف من أن إذا)

الكائنة (للمفاجأة يلزم بعدها) الجملة (الاسمية) فيجب بعدها المبتدأ (فالمراد بالزومها) أي لزوم الجملة الاسمية بعدها (غلبة) وكثرة (وقوعها بعدها) يعني أن المراد بالزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب (فلا تناقض) بينهما لأن المراد بالمختار ههنا أيضا الغلبة والكثرة لأن ما لم يطلب ولم يكثر لا يكون مختارا وقبل المراد بالزوم بمعنى الوجوب وما وقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا فالعنى ويلزم بعدها الاسمية غير باب الاختصار على شريطة التفسير لبستقيم الكلام ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارا شرع في بيان كون النصب مختارا فقال (ويختار النصب) (في الاسم المذكور) أي في الاسم الواقع في مضاف الاختصار على شريطة التفسير (بالعطف) (أي بسبب عطف الجملة التي هو) أي اسم المذكور واقعا (قبلها) (على جملة فعلية) (متقدمة) صفة للجملة بعد صفة للإيضاح لأن العطف يستلزم التقدم (للتناسب) (أي لزائدة التناسب) أي المناسبة (بين الجملة المعطوفة) التي الاسم المذكور فيها (والجملة المعطوف عليها) الجار والمجرور نائب لقوله المعطوف والضمير المجرور راجع إلى الموصوف وهو الجملة (في كونهما) متعلق بالتناسب (فليتين) لأنه إذا كان الاسم المذكور منصوبا تكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لأنها فعلية أيضا (نحو خرجت فريد القيتة) بنصب زيدا تقديره خرجت فليت زيدا لقيتة وكذا يختار النصب في نحو مرت برجل ضارب عمرا وهذا بقلتها للعطف على ما ينسبه الفعل (و) يختار النصب أيضا في الاسم المذكور إذا وقع (بعد حرف النفي) (يعني) ليس المراد منه ما ينسب إلى الفهم بل المراد ما يلزم دخوله على الفعل ويصكك (مثل ما ولا وان) بكسر الهمزة لأن هذه الحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل وان اتم الأيسر ودخل على الفعل أيضا نحو ما تضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى ما تضرب ولكن دخولها على الفعل أكثر لأن النفي يقتضي مفعبا والفعل لكونه عرضا أولى بالنفي والمنفي عن الاسم أما الوجود أو غير ذلك مما يكون عاما أو خاصا (وليس) لفظ (لم) ولما أول من ههنا الجملة) أي من حروف النفي التي يختار نصب الاسم المذكور بعدها مع أنها من جملة حروف النفي (أنهي عاملة في) الفعل (المضارع) ومنحصر عملها فيه دون الثلاثة الأولى لأنها لا تعمل في الماضي أيضا (ولا يقدر) بالبناء للمفعول (معمولها) وجوبا وجوازا (لضعفها في العمل) حتى انحصرت في الفعل المضارع حيث لا تعمل في الماضي ولا في الاسم فلا يقال لمزيدا تضرب ولا لا عمرا تكرمه ولأن بكرا تقتله بحذف الفعل التام به وجوبا وجوازا لأنها من لوازم الفعل لفظا سمعا دون الثلاثة الأولى لأنها من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير

الفعل فيها جوازاً أو وجوباً (نحو ما زيدا ضربته) في تقدير ما ضربت زيدا
ضربته (ولا زيدا ضربته ولا عمراً) في تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عمراً
وإنما أتى بقوله ولا عمراً في لالانها في الأصل لنفي الجنس فيقتضي أن تدخل عليه
فإذا دخلت على المعرفة أو الفعل الماضي لزم التكرار جبراً لما فات مما اقتضته
وهو الجنس مثل قوله تعالى فلا صدق ولا صلى (وان زيدا ضربته) في تقدير
ان ضربت زيدا ضربته يعني ما ضربت زيدا ضربته (الأناديس) الاستثناء
مصرف إلى الأمثلة الثلاثة حذف من الأولين ثلاثاً يلزم التكرار ويجوز
أن يختص بالآخر فقط ثلاثاً ليكون قرينة إلى أن ههنا لنفي على قول من قال لا بد
في كون أن لنفي من قرينة الأول هو الأول لأنها لا يحتاج في كونها لنفي إلى
القرينة (و) يختار النصب أيضاً في الاسم المذكور إذا كان واقعاً بعد (حرف
الاستفهام) وهي الهمزة وهل (نحو ما زيدا ضربته) في تقدير ضربت زيدا
ضربته لأن الاستفهام عن الفعل أولى منه عن الاسم لأن الفعل عرض لا ينفرد
فلا استفهام عما لا يقرر يكون أولى (وإنما قال) المصنف (حرف الاستفهام)
احترازاً عن الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام (لأنه يختار الرفع فيما) أي الاسم
الذي (يتضمن) معنى (الاستفهام مثل من أكرمه) وما صنعه وإبهم تكملة
وغير ذلك لما مر في أزيداً ضربته (ولم يقل) المصنف (همزة الاستفهام
لشمل) الاسم الواقع بعد هل (مثل زيدا ضربته) في تقدير هل ضربت زيدا
ضربته (فإنه) أي فإن هذا المثال (يجوز أن استغنى عنه) يعني وإن عد
الصفة مثل هذا المثال قبيحاً يعني حذف الفعل بعد هل بعد أن يكون في حيزه
فعل لأنهم استجبوا نصبه (لاقتضاء هل لفظ النعل) يعني الدخول على
لفظه إذا كان في حيزه فعل ولم يقع بدخوله على الاسم ولذا أوجب هل زيدا ضربته
بتقدير الفعل بل لا بد من دخوله عليه وإذا لم يكن في حيزه فعل يقع بدخوله
على الاسم مثل هل زيدا ضربته (لأنه) أي لأن هل (بمعنى قد) التحقيقية (في الأصل)
يعني في أصل وضعه كقوله تعالى هل أتى على الإنسان حيناً أي قد أتى (فلا يكتفي
فيه) أي في هل (تقدير الفعل) كما لا يكتفي تقديره في قد لأن حرف قد لا بد له من
متعلق مذكور لفظاً كحرف العطف لا بد له من معضوف مذكور كذلك
ما في معناه بل أولى أن لا يقدر لأنها فرع قد ولكن جاز على قلة لأن المقدر
كالمذكور تأمل (و) يختار النصب أيضاً في الاسم المذكور إذا كان واقعاً بعد
إذا الشرطية) أي المنسوبة إلى الشرط باستعمالها فيه وصفها بالشرطية
احترازاً عن إذا للمعجزة على ما مر له يختار الرفع فيه بعدها (الدالة على المجزأة
في الزمان) وفي الرضى والأكثر هند سبويه والأخفش كون ما بعدها فعلاً أما

ظاهر نحو اذا جاء زيد او مقدر نحو اذا السماء انشقت فقول المصنف وانما
 الشرطية على مذهبهما (وانما اختير بعدها الفعل) لان الشرط بالفعل اولى
 ولم يجب الفعل لانها ليست عريضة في الشرط كان ولولا ظاهرة في تضمن معناه
 كمن ومتى عنده انتهى فاختر الفعل لمعنى الشرط وجوز الاسم لعلم الاصلية
 (نحو اذا عبد الله تلقاه) من لقيه يلقاه مدركه وبليه علم (فاكثره) امر من
 الاكرام في تقدير اذا تلقى عبد الله تلقاه فاكرمه (و) يختار ايضا النصب في الاسم
 المذكور (اذا كان واقعا بعد) (حيث) (الدالة على المجازاة في المكان) لاقى الزمان
 لانها وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها كلمات الشرط اقل من استعمال اذا
 فانها تدخل على الاسمية التي جرواؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس
 اما اذا كفت بما نحو حيثما فهي كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط
 نحو (متى) نحو حيث زيدا تجده فاكرمه (في تقدير حيث الى اي مكان تجد زيدا
 تجده فاكرمه (وفي) (ما قبل) (الامر والتهى) عطف على قوله بعد حرف
 النفي او على قوله بالعطف اي واختار النصب في الاسم الذي وقع قبل الامر
 والتهى (يعني موضع وقوع الاسم المذكور) اي ما اختر عامله على شرطية
 التفسير ومكانه اذا كان (قبل الامر والتهى) مثل زيدا اضربه) مثال لما وقع قبل
 الامر في تقدير اضرب زيدا اضربه (ولا زيدا لا تضربه) مثال لما وقع قبل
 التهى في تقدير لا تضرب زيدا لا تضربه (وانما اختير) بالبناء للمفعول اي وانما
 جعل مختارا (في هذه المواضع) الست هذا بيان لوجه باعتبار النصب في الاسم
 المذكور في هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية
 لصكون وجهه مذكورا وهو رعاية التناسب بين المعطوفين ولهذا فسر
 السارح المواضع بقوله (اي بعد حرف الاستفهام) وهي الهمزة وهل (و)
 بعد حرف (النفي) وهي ما ولا (و) ان وبعد (انما الشرطية) بعد (حيث
 وما قبل الامر) (ما قبل) (التهى النصب) بالرفع لانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله
 اختير (في الاسم المذكور) في احد هذه المواضع الست (اذ هي) (اي هذه
 المواضع) (مواقع الفعل) (اي مواضع وقوع الفعل فيها) اي في هذه المواضع
 الست (اكثر) لان النفي والاستفهام في الفاعل يلحقان الافعال دون الذوات
 لان المنى والمسئل عنه في الغالب يكون عرضا غير فار وكذا الشرط الذي
 تضمنه اذا وحيث مع علم كونهما خبرا عنه واختيارا ايضا في ما قبل الامر
 والتهى لثلايئهم وقوع الامر والتهى عن يقين لما عرفت ان الامر والتهى فيما
 فيه معنى الانشاء لا يكون خبرا ابدا ويل بعد فلا يصار الى التأويل البعيد عند
 وجود التأويل القريب وهو النصب في الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبا

(فانما نصب) مبنى للمفعول (الاسم المذكور) اى اذا جعل منصوباً (وقع فيها) اى فى المواضع المذكورة (الفعل تقدير) فيكون عملاً بالاكتر (والا) اى وان لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء (فلا) اى فلا يقع الفعل فيها تقديرًا ولا لفظًا لعدم الاحتياج اليه لكون ذلك الاسم معمولاً بالعامل المنعوى فلا يصح كون عملاً بالاكتر بل يكون عملاً بالقليل الغير المختار فينبغى ان ينصب الاسم المذكور فيها ليكون عملاً بالاكتر المختار (و) (كذلك) اى كما اختير النصب فى الاسم المذكور فى الصور المذكورة كذلك (يختار النصب فى الاسم المذكور) (عند خوف لبس المفسر) بكسر السين هذا التركيب فيه تنابع الاضافات الا ان المصدر الاول وهو الخوف مضاف الى المفعول والفاعل مخوف والثاني وهو اللبس مضاف الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة (اى) وقت خوفك (النباس ما) اى فعل (هو مفسر) بكسر السين (فى حال النصب) منصوب بقوله مفسر (لكن لا) يكون النباسة (من حيث هو) اى ذلك الفعل (مفسر فى هذه الحالة) اى حالة النصب حيث لا التباس فيه حيث لان التركيب الواحد لا يحتمل التفسير الصفة معاً على ما سبأنى فى هذه الصحيفة (بل) لبس النباسة الا (من حيث هو خبر فى حال الرفع) فاطلاق المفسر عليه فى حال الرفع مع انه لبس بمفسر فى هذه الحالة مجاز اولى او كونى لانه فى حال الرفع لبس بمفسر وانما يكون مفسراً فى حال النصب (بالصفة) متعلق بقوله لبس المفسر (فلا يعمل) بالبناء للمفعول (انه) اى ان ذلك الفعل (خبر عن الاسم المذكور) لان اسم المذكور حيثما اما مبتدأ او اسم لعامل يقتضى الخبر (فى حال الرفع) اى رفع الاسم المذكور (مع موافقته) اى موافقة كون ذلك الفعل خبراً فى هذه الحالة (للمعنى المقصود) من التركيب ومطابقاً له (او صفة) عطوف على قوله خبر (له) اى فلا يعلم ان ذلك الاسم صفة للاسم المذكور والخبر امر آخر يعنى قوله تعالى بقدر فى قوله تعالى انا كل شئ بقدر الآية (مع مخالفته) اى مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفاً (للمعنى المقصود) من التركيب فلدفع الالتباس اختير النصب فى الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسراً للفعل السامى له لان المقصود من الآية الثانية مثلاً ان يكون خلقنا خبراً وبقدر حالاً من الضمير البارز وهو المفعول فى خلقناه فالمعنى على هذا انا كل شئ هو مخلوق لما حال كونه ملابساً بقدر اى بقضائنا وبقدرنا فيدخل حيثما فى عموم شئ افعال العباد ايضا لانها مخلوقة بخلق الله تعالى عندنا وهذا المعنى يفسد على تقدير ان يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبراً فالمعنى حيثما انا كل شئ مخلوق لما بالذات وبلا واسطة العباد لان كل مخلوق لشيء حيثما اضيف الى الله تعالى كما ان بقدر اى بتقديرنا

وقضائنا فخرجت حينئذ افعال العباد عن كونها بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شيء وان الله على كل شيء قدير وقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون يعني والله قدركم واخرجكم من العمى الى الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقته وارادته فلان يكون فعله وعمله الاختياري او الاضطراري بتقدير الله وخلقته وارادته اولى (فالالتباس) يعني التباس الفعل المفسر في حال النصب بالصفة او الخبر في حال الرفع (انما) اي لبس الا (هو بين خبرية ذات ما) اي بين ~~كون~~ ذات الفعل الذي (هو مفسر) بكسر السين (على تقدير النصب) متعلق بقوله مفسر خبر (ووصيفته) اي وبين كون ذلك الفعل وصفا في حال الرفع يعني الالتباس لبس الافي حال الرفع (لاينه) اي لالتباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا (بوصف التفسير) حالة النصب (وبين الصفة) اي وبين كونه صفة في تلك الحالة يعني لا التباس في حالة النصب (فان التركيب) الواحد (لايتملها) بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبره ايضا (معا) اي في حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يمتثل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لا يمتثل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيريا فالالتباس انما هو في حالة الرفع (مثل) (قوله تعالى) (انا كل شيء خلقناه بقدر) ومثل قولك كل رجل اكرمه لصديق وكل رجل اهنته لعدو له لورفع كل في هذين المثالين بالابتداء وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود من هذين التركيبين الاكرام في الاول والاهانة في الثاني والصدقة والعداوة ههنا لهما ولوجعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصدقة والعداوة خبرا له لفان المعنى المقصود ولو نصب لا يلزم هذا المعنى فاختير النصب حذرا عن الالتباس (ينصب) البناء للمفعول (كل) في قوله تعالى (على الاضمار على شريطة التفسير) فيكون تقديره انا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر (ولورفع) ~~كل~~ فيه (بالابتداء) اي بكونه مبتدأ (وجعل) الفعل المفسر وهو (خلقناه خبرا له) اي للمبتدأ (كان) هذا العمل والاعراب ومعناه (موافقا للنصب) اي لنصب ~~كل~~ (في اداء) المعنى (المقصود لكن) اي الاله (خيف لبسه) اي التباس خلقناه (بالصفة) اي بكونه صفة لشيء (لا احتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا) للمبتدأ (وهو) اي كون خلقناه صفة وتقدير خبرا له (خلاف) المعنى (المقصود) فينبغي ان يكون النصب مختارا حذرا عن الالتباس وليكون نصا في المعنى المقصود فيجئ فيكون خبرا بجملة قطعية (فان المقصود) من هذه الآية (الحكم على شيء بآله) اي بان كل شيء (مخلوق لنا) اي مخلوق بخلق الله لخالق غيره (بقدر)

اى حال ~~كون~~ ذلك المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشبثنا (الا) ان المقصود منها
 (الحكم على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر) يعنى لئس المقصود من هذه الآية ان
 كل ما هو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من غير
 توسط العباد انه بقدر اى بتقديرنا وارادتنا (فانه) اى هذا الحكم (يوهم كون)
 اى يكون (بعض الاشياء الموجودة) كالافعال الاختيارية للعباد (غير مخلوق
 لله تعالى) تعالى الله عن ذلك وذلك اما العلم قدرته على خلقها واما العلم علمه بها
 والاول يستلزم العجز والثاني الجهل تعالى الله عنهما علوا كبيرا لقوله ان الله
 على كل شئ قدير وان الله بكل شئ عليم ولا خلق الا هو على ما سبق تحقيقه
 (كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية) كالضرب والمنى والحياسة
 وغيرها مما يكون فيه ارادتهم الجزئية (للعباد) لانهم يقولون ان العبد خالق
 لفعله الاختيارى كالمقدر ازل القدر فيكون خلافا لهم ويلزمهم تعدد الالهة
 اذ حيث لا يكون كل واحد اليها فيكون مناقضا لقوله تعالى «اما الله اله واحد
 ولقوله تعالى * فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الايات الدالة على وحدانيته
 تعالى وصرفا لما انعقد عليه الاجماع الصحابة والتابعين الذين هم اهل السنة والدين
 (ويستوى الامر ان) (اى الرفع) بدل من الامر ان يبدل البعض او خبر مبتدأ
 محذوف والا اول (والنصب) اى فى الاسم الذى وقع فى مكان الضمير على
 شريطة التفسير من غير ترجيح لان الجاهلين على الآخر (فلا يتكلم) اى لمن
 اراد ان يتكلم بهذا الكلام (ان يتخار كل واحد منهما) اى من الرفع والنصب
 (بلا تفاوت) بين الاختيارين يعنى بلا ترجيح احدهما على الآخر (فى مثل زيد
 قام وعمر اكرمته) اى فى مثال اورده سيويه (اى عنده) اى عند زيد متعلق
 بالفعل المحذوف (اوفى داره) عطف على عنده (وتحذرك والا) اى وان
 لم يكن قوله عنده اوفى داره او تحذرك مما يقتضى ضميرا الى زيد مقدرا فى هذا
 التركيب (فلا يصح العطف) اى عطف جملة واكرمت عمرا (على الصغرى)
 وهى جملة قام لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفى المعطوف
 عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن فى المعطوف هذا الضمير لا يكون
 المعطوف فى حكم المعطوف عليه (لعدم الضمير) الواجب فى المعطوف عليه
 فى المعطوف وقد عرفت فيما سبق ان الضمير لازم فى الخبر اذا كان جملة فان قلت
 فيحيث لا يصح كونه مما يستوى فيه الامر ان لترجيح الرفع باستثنائه عن تقدير
 قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو عنه فلا بد من تقديره على
 تقدير الرفع ايضا واتما سكت عنه المصنف اعتمادا على علم السامع له لا بد للخبر
 اذا كان جملة من ضميره فينبغى ان يكون الامر ان الرفع والنصب منسولين

(اى يستوى الامر ان) هذا تفسير لقوله ويستوى الامر ان يعنى ان استواء الامر ان
 فى الاسم المذكور ليس مخصوصا بل لثال المذكور بل يجرى فيه (وفيما اذا عطف)
 اى فى تركيب اذا عطف فيه (الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة)
 متعلق بقوله اذا عطف (ذات) بالجر صفة جملة (وجهين اى جملة اسمية
 خبرها) اى خبر تلك الجملة الاسمية (جملة فعلية) اذا كان الامر كذلك (فيصح
 رفعه) اى رفع الاسم المذكور (بالابتداء) اى يكونه مبتدأ اذا اريد عطف هذه
 الجملة على الجملة الاسمية مناسبة كون كل منهما جملة اسمية وخبرها جملة فعلية
 (و) بصح (نصبه) اى نصب الاسم المذكور (بتقدير الفعل) التناصب له
 قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مضمرا له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة
 الفعلية لان الفعل لابد له من فاعل (والوجهان) الرفع والنصب (مستويان)
 لارجح لاحدهما على الآخر (لحصول التناصب فيهما) اى فى رفع الاسم المذكور
 وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفى نصبه وجعلها فعلية
 او عطفها على الفعلية (فى الرفع) اى فى رفع الاسم المذكور بالابتداء (تكون)
 الجملة (اسمية) لتركبها من اسم وفعل وهو خبره (فتعطف) بالبناء للمفعول
 اى هذه الجملة (على الجملة) الاسمية (الكبرى) التى هى جملة زيد مقام وانما سميت
 كبرى لاستقلالها على الجملتين الاسمية والفعلية التى هى خبر الاسمية (وهى)
 جملة (اسمية ايضا) فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه ليتناسب المعطوف
 والمعطوف عليه فى كونهما اسمين (وفى النصب) اى فى نصب الاسم المذكور
 (تكون) الجملة (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل (فتعطف) بالبناء للمفعول
 اى هذه الجملة (على) الجملة (الصغرى وهى) اى الجملة الصغرى وهى المعطوف
 عليها وانما سميت صغرى لاشتغالها على جملة واحدة فقط (فعلية) لتركبها
 من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا لتناسب
 المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين (فان قلت) لم يستوى الامر ان
 فى المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان (السلامة من الخلف مر جحة
 للرفع) اى رفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء مختارا فكيف يستوى
 الامر ان حتى يكون المتكلم مخيرا فى اختيار ايها ساء قلنا نعم السلامة من الخلف
 مر جحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن (هى) اى السلامة من
 الخلف معارضة اسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور (بقرب المعطوف عليه)
 يعنى اذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف عليه وهى جملة قام قريبا واذا
 رفع يكون المعطوف عليه وهى جملة زيد قام بعيدا فرب المعطوف عليه اولى
 من بعده وان كان فيه سلامة من الخلف فتعارض الجهتان فاستوى فيه

الامر ان لان عدم الترجيح في الجهة بنى الترجيح في الامر (فان قلت) لان سلم
 ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم
 المذكور لانه (للتفاوت في القرب والبعد) اى في قرب المعطوف عليه على تقدير
 النصب وبعده على تقدير الرفع (بينهما) اى بين الصورتين (اذ) الجملة (الكبرى)
 وهى جملة زيد فام (ايضا) اى كما ان الصغرى (قريبة) من القرب ولذا فسر
 بقوله (غير مفصلة عنها) اى عن الجملة المعطوفة عليها ان جله وعمر اكرمه
 متصلة بجملة زيد فام فاستويا في القرب فبقي السؤال الاول على حاله وهو ان
 السلامة من الحذف مرجحة للرفع (قلنا هذا) اى عدم التفاوت في القرب
 والبعد بينهما اتما هو (باعتبار المنتهى) يعنى باعتبار انتهاء اعراب الجملة
 الاولى اعنى جملة زيد فام لانه حينئذ يرتفع القرب والبعد (واما باعتبار المبدأ)
 اى عند ابتداء الاعراب لان الاعراب اولا يتبدأ من قوله فام (فالصغرى) وهى
 جملة فام (اقرب) فيكون المعطوف عليه حينئذ قريبا فحينئذ لم يتبق المعارضة
 المذكورة سالمة فبستوى الامر ان الرفع والنصب في الاسم المذكور فلهذا لم نكلم
 ان يختار ايهما شاء (ويجب النصب) يجب (اى نصب الاسم المنكسر) اى
 الاسم الواقع في مطلق الانحصار على شريطة التفسير اذا كان واقعا (بعد حرف
 الشرط) او ما تضمن معناه مثل متى زيدا تجده فآكرمه او اين زيدا تجده فآكرمه
 او حيثما زيدا تلقاه فآكرمه وغير ذلك ولم يذكره المصنف ولا السارح ايضا
 اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وانفهامه منه ولقلة استعماله (والمراد به) اى
 بحرف الشرط (ههنا) اى في هذا البحث اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا
 اذا كان واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما (ان ولو فان) كلمة (اما وان كانت
 من حروف الشرط) عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلاثة حيث قال
 حروف الشرط ان ولو واما وكذا هندسيه الا اذا ما فانها عنده من حروف
 الشرط ايضا واما عند غيرهما فحرف الشرط اثنان ان ولو (فحكمها) اى حكم
 كلمة اما (ما سبق من اختيار الرفع) بيان لما اى من كون رفع الاسم المنكسر
 الواقع بعدها مختارا (مع غير الطلب) يعنى اذا كان الفعل المفسر غير طلب
 (واختيار النصب) وكون نصبه مختارا (مع الطلب) اذا كان ذلك طلبا فهى
 مستثناة ههنا فكانه قال ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما فان حال
 الاسم بعدها قد علم (و) (كذا) اى كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع بعد
 حرف الشرط غير اما كذلك (يجب النصب) اى نصب الاسم المذكور الواقع
 (بعد) (حرف التحضيض) حرف التحضيض اربعة (وهو هلا والا) بالتشديد
 فيهما الاعتدال لخليل فى الاوهى مخففة عنده على ما سأتى (ولو لا ولوما وانما واجب

النصب) أى نصب الاسم المذكور إذا كان واقعا (بعدهما) أى بعد حرفي الشرط والتعريض (لوجوب دخولهما) أى دخول هذين النوعين من الحروف (على الفعل لفظا) أى حال كونه ملفوظا (او تقديرا) أى حال كونه مقدرا منويا والمراد بالفعل ههنا لفظا وتقديرا الفعل المتعدي لامطلق الفعل لا ينجى على من له أدنى تأمل وإنما وجب دخولهما على الفعل لفظا وتقديرا أما حروف التعريض فلان التعريض وهو التحريض والحث من حرصه أى حرصه لا يكون الا فيما يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها وأما الاسم فلكونه دالا على الثبات والاستقرار لا يمكن تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله لأن ما لا يمكن تحصيله لا يكلف فكيف يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت على الماضي تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الفعل لانه لا يمكن التعريض على ما فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتعريض على ما فات واذا دخلت على المضارع فهي للتعريض بمعنى الحث على الفعل والطلب له والمضارع اما لفظا او تأويلا نحو لو استغفرون الله ولولا اخرتني الى اجل قريب واما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة له مثل قولك ان جئتني اكرمك حيث جعلت مجيء المخاطب علامة لا كرامك اياه فهذا لا يوجد الا في الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل (نحو) مبتدأ قولك (ان زيدا ضربته ضربك) في تقدير ان ضربت زيدا ضربته ضربك (مثال) خبره لحرف الشرط (وقولك الا زيدا ضربته) في تقدير لا ضربت زيدا ضربته (مثال لحرف التعريض) وهذا انشعر على ترتيب اللف ولما فرغ من بيان كون النصب في الاسم المذكور مختارا والرفع فيه ايضا واستواء الامر في فيه وكون النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا الا انه لم يقل ويجب الرفع فيه لانه اذا وجب الرفع لم يكن من مظان الاختيار على شريطة التفسير فقال (وليس مثل ازيد ذهب) بالبناء للمفعول (به) الجار والمجرور قائم مقام الفاعل (منه) الجار والمجرور في محل النصب لانه خبر ليس أى كل تركيب ظن في بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير واختار النصب فيه وبعد التعمق يعلم ان ليس منه) أى من باب الاختيار على شريطة التفسير فان زيدا فيه) أى في هذا المثال (وان كان) للوصل (يفظن) مبنى للمفعول (في بادى النظر) بادى من بدأ الامر أى ظهر من باب سماوى في ظاهر النظر ومن همزه جعله من بدأ ومعناه اول النظر وكلاهما هنا جازان (انه) أى هذا المثال (مما اضمر عامله على شريطة التفسير) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل يظن (والمختار) عطوف على محل

انه اى وينظن المختار (فيه) اى فى الاسم المذكور (التصب) بلرفع لانه نائب
فاعل لقوله المختار (لوقوع الاسم المذكور فيه) اى فى ذلك المثال (بعد حرف
الاستفهام) وهو المهرمة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف
الاستفهام يختار فيه التصب وهنا كذلك (لكن) استدلال من قوله وان كان
ينظن فى باني النظر الخ يعنى الا انه (يظهر بعد تعمق النظر) التعمق فى الكلام
الوصول الى ماهو المراد منه اويبان ما هو المقصود وايضا حده يقال تعمق النظر
فى كلامه اذا تده اى بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ماهو المراد منه (انه) اى
مثل لزيد ذهب به (لبس منه) اى من باب الاختصار على شريطة التفسير (فانه
وان صدق) للوصل (عليه) اى على ذلك المثال (انه) اى ان زيدا فى ذلك
بالمثال (اسم بعد فعل) وهو ذهب به (مشتغل عنه بضميره) اى فارغ من العمل
فيه العمل فى ضميره وهو قوله به هذا يبان قوله فلان زيدا وان كان فى باني النظر
انه الخ (لكنه لبس بحيث) اى لبس زيدا بكان (لوسلط عليه) اى على زيد
(هو) اى الفصل بعينه وهو ذهب به (اومناسبه) وهو اذهب بالبناء للمفعول
(لتصبه) اى لتصب الفعل الذى هو ذهب به بعينه اومناسبه الذى هو اذهب
هذا يبان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه لبس منه (لان ذهب به لا يعمل
التصب) لان معلومه لازم متعد بالياء لا يعمل التصب بنفسه والحال ان المراد
منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا لم يعمل التصب بنفسه فكيف يعمل
المبنى للمفعول (وكنا) اى كما ان ذهب به لا يعمل التصب كذلك (مناسبه) لا يعمل
ايضا (اعني اذهب) بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعنى بالبناء يناسب الانهاب
مطلوما او مجهولا (فان قلت) ان هذا المثال اذا لم يجر فيه تسليط الفعل المفسر
بعينه ولا مناسبة الذى هو اذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون من باب الاختصار
عامه على شريطة التفسير لانه (لا يخصص المناسب) اى ما يناسب ذهب به
(فى اذهب) بالبناء للمفعول (واذا لم يخصص) فيه (فليقدر مناسب آخر) يعنى
غير اذهب (بنصبه) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل يلبس) فعل
مضارع مطوم من لابس لان الذهاب المتعنى بالبناء يلزمه الملايسه (او اذهب)
حال كونه كائنا (على صيغة) الفعل للمضى (المطوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى
بالبناء يلزمه الانهاب سواء كان معلوما او مجهولا (فيكون تقديره) اى تقدير
المناسب لاتقدير اذهب به (ازيدا يلبسه الذهاب به) فيكون الفعل الناصب
لزيد يلبس المقدر تقديره يلبس الذهاب زيدا ذهب به (او) ازيدا (يلبسه
احد بالذهاب به) تقديره يلبس احدا زيدا اذهب به (او) ازيدا (انهبه
احد) فيكون الفعل الناصب له حينئذ اذهب بالبناء للفاعل تقديره اذهب احد

زيد اذهب به فيثبت يكون هذا المثال من هذا الباب مما يختار فيه النصب فلم يصح
قول المصنف وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه
فقد صح تسليط ما يتاسبه بالروم (قلنا المراد بالناسب) في قوله او ما سبه ليس
الناسب مطلقا بل (ما يرافى الفعل المذكور) المفسر (او يلازمه) اى يلازم
لفعل المذكور المفسر (مع الاتحاد ما اسند اليه) اى بشرط ان يكون
فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعنى واحدا في هذا الباب حتى
للم يتعد لا يكون مناسباً له (فالاتحاد) اى كون فاعل الفعلين متحدا (فيما
نذكره) ايها السائل من المثال (مفقود) لان المسند اليه فيما يرافى دفعه
ويلازمه الذهاب او احد وفي الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد في المسند
اليه وادالم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسباً له لفقدان الشرط وهو الاتحاد
فيما اسند اليه (واذا كان الامر كذلك) يعنى اذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا
الباب للعلة المذكورة (فالرفع) يشير الى ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعنى
جواب لشرط محذوف (اى رفع زيد في المثال المذكور) وهو ازيد ذهب به
(واجب بالابتداء) اى بكونه مبتدأ ومعمولا بالعمل المعنوي (ونصبه) اى نصب
زيد في ذلك المثال (غير جائز بالمفعولية) اى بكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا
لم يكن له مفسر لم يحجز تقدير الناصب فالاولى في التعبير ان يقول ونصبه بالمفعولية
غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لتلايق الفصل تأمل (فليس) المثال المذكور
(من باب الاختصاص على شريطة التفسير) لانه لا يجوز تسليط الفعل المذكور
بعينه ولا ما يتاسبه بالتأديف او الروم والحال ان تسليط احدهما شرط وانتفاء
الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فكيف يكون) ذلك المثال (مما) اى من
القسم الذى (يختار فيه) اى في ذلك القسم (النصب) اى نصب الاسم المذكور
لان اختيار النصب مبنى على ان يكون ذلك من باب ما اخر عامه على شريطة
التفسير قد عرفت ان هذا المثال ليس منه فينبغى ان يكون رفعه واجبا بالابتداء
(وكذا) (اى مثل ازيد ذهب به) في عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه
بالابتداء لما منع (قوله تعالى) (كل شئ فعلوه) قسوه وكذا خبر مقدم وقوله
تعالى مبتدأ وقوله كل شئ يصدق عليه انه اسم بعده فعل مشغل عنه بضميره
الا انه لا يصح تسليطه عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه
يكون المعنى حينئذ الناس فعلوا كل شئ (في الزبر) فيكون في الزبر متعلقا بفعلوا
والزبر بضمين جمع زبور كرسول وهو المكتوب وهو فاعل بمعنى المفعول
محلوب بمعنى المحلوب (اى في صحائف اعمالهم) والصحائف جمع صحيفة وهى
الكتاب وشئ كتب عليه وجعلها صحائف وصحف كذا في الصحاح (فهو)

اى قوله تعالى **كل شئ** فعلوه فى الزبر (بس من يلب الاضمار على شريطة
 التفسير لانه لو جعل منه) اى من هذا الباب وقرئ **بنصب كل** (انصار التقدير)
 اى تقدير قوله تعالى **كل شئ** فعلوه فى الزبر (فعلوا) اى الناس او الخلائق
 (كل شئ) من خير او شر من اعمالهم (فى الزبر) يعنى اوقع الناس **كل شئ**
 من الخير او الشر فى صحايف اعمالهم (فعله فى الزبر ان كان) طرفا لغوا (متعلقا
 بفعلوا) المقدر الناصب كل شئ (فسد المعنى) اى معنى هذا القول فحينئذ يكون
 المعنى على ما سبق اوقع الخلائق يعنى كل واحد منهم كل شئ من الخير او الشر
 فى صحايف اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح (لان صحايف اعمالهم ليست محلا
 لفعلهم) حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحايف محل لافعال الملائكة وهم
 الكرام الكاتبون (لانهم) اى لان الخلائق لم يوقعوا فيها شئ فى تلك الصحايف
 فعلا (لا خيرا ولا شرا ولا قليلا ولا كثيرا) بل الكرام) وهو جمع كريم مثل صغير
 وصغار وعظيم وعظما وهو بالفارسية خوش بوى وخوش سرست (الكاتبون)
 وهم الحفظة الذين يكتبون افعال العباد من خير او شر لفعله تعالى وان عليكم
 لحافظين **كراما** كاتبين (اوقعوا فيها) اى فى الصحايف (كاتبه اعمالهم
 وافعالهم) اى افعال العباد (وان كان) قوله تعالى فى الزبر طرفا مستقرا مع
 متعلقه المحذوف المقدر (صفة لشيء) بناء على تجوز الفصل بين اصفة
 والموصوف (مع انه) اى كون الزبر صفة شئ (خلاف طاهر الآية) الكريمة
 لان الظاهر ان يكون طرفا مستقرا مع متعلقه المقدر فى محل الرفع على انه خبر
 المبتدأ ومع هذا يقع الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وان كان جارا
 (فات المعنى المقصود) من الآية (اذا المقصود) منها على ما قلنا ان يكون كل شئ
 مبتدأ ووجه فعلوه صفة لشيء وفى الزبر ظرف مستقر فى محل الرفع خبرا له فالعنى
 على هذا (ان كل شئ هو مفعول لهم) اى للعباد (كائن) وبابت (فى الزبر) اى
 فى صحايف اعمالهم (مكتوب) خبر بعد خبر (فيها) اى فى تلك الصحايف
 فحينئذ يصح المعنى ولا يفسد ولا يفوت المقصود منها ايضا وقوله (موافقا) اما
 حال من المبتدأ وهو قوله المقصود يعنى المقصود من هذه الآية هكذا حال كونه
 موافقا واما من الضمير المستكن فى قوله كائن يعنى ان كل شئ هو مفعول لهم
 كائن فى الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا (لقوله تعالى وكل صغير وكبير
 مستطر) يعنى كل عمل ابن آدم من خير او شر قليل او كثير مسطور يعنى معلوم
 لنا لا يشك منه شئ عن علما (لا المقصود منها) (ان كل شئ كائن) بالجر
 صفة شئ (فى صحايف اعمالهم مفعول) بالرفع خبر ان (لهم) متعلق بالخبر لانهم
 لم يوقعوا فيها شيئا ولا يقدر ان يوقعوا فيها فضلا عن الاتباع فاذا كان

الامر كذلك (فارفع) يعني كل شيء (لازم) وواجب (على ان يكون كل شيء
 مبتدأ) معمولاً للعامل المفعول (والجمله الفعلية) بعده وهي فتلوه في محل الجر
 (صفة لشيء) هذا من قبيل عطف شئين على معمولي عامل واحد وهو
 ان يكون بعاطف واحد وهو جائز اتفاقاً على ما سبق (و) على ان يكون (الجار
 والمجرور) في قوله في الزبر (في محل الرفع) بناءً (على له) اي ان الجار والمجرور
 في قوله في الزبر (خبر المبتدأ تقديره) اي تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور
 (كل شيء) مبتدأ (هو) مبتدأ ثان (مفعول لهم) خبر المبتدأ الثاني والجمله
 الاسمية في محل الجر صفة لشيء (نابت) خبر للمبتدأ الاول (في الزبر) متعلق
 بقوله نابت (بحيث) متعلق ايضا بقوله نابت (لا تغادر) مبنى للمفعول اي لا يترك
 من الشيء الذي هو مفعول لهم (صغيرة ولا كبيرة) يعني كثيره وقليله خيره
 وشره فيكون موافقاً لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله (واعلم) تنبيه
 على ان قول المصنف ونحو الزانية والزاني الآية جواب عن سؤال مقدر وهو
 انه قد سبق (ان الاسم المذكور اذا كان الفعل) الواقع بعده (المتشغل عنه
 بضميره او متعلقه) اي الفاعل عن العمل فيه بالعمل في ضميره او متعلقه (امراً)
 نحو زيداً اضربه (او نهياً) نحو زيداً لا تضربه (فالختار فيه) اي في ذلك
 الاسم (النصب) وان جاز فيه الرفع ايضا لثلاثين وقوع الطلب خبراً بلا تأويل
 على ما سبق (واظهار ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
 الآية داخل) خبر ان وهي مع اسمها وخبرها خبر لقوله والظاهر (تحت هذه
 القاعدة) اي فاعلة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لصديق تعريفه وكل
 اسم بعده فعل او شبهه متشغل عنه بضميره او متعلقه لوسلط عليه هو او مناسبه
 لتصبه ووقع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان
 مصدراً بالقاء (مع ان القراء) جمع فارئ من قرأ كذا نصراً جمع ناصر من نصر
 وبابه فتح (اتفقوا فيه) اي في هذا القول (على الرفع) اي على رفع الاسم
 المذكور واتفاقهم حجة فاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب السريعة
 رسول الله اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النسخة لهم (التي رواية
 سادة عن بعضهم) هو عيسى بن عمرو والسادة لا يعبأ به اذا كان الامر كذلك
 (فاضطر النسخة) لمخالفة فاعدهم المأخوذة من العرب واتفاق القراء المأخوذ
 من صاحب السريعة (الى ان تمحلوا) اي ذهبوا الى بيان الحيلة (لاخراجه)
 اي لاجراج قوله تعالى الزانية والزاني الآية (عن القاعدة المذكورة) وهي
 ما اضمر عامله على شريطة التفسير (لثلاثين اتفاق القراء على غير المختار)
 في الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر

او انتهى فالتخار فيه النصب فالرفع جائز غير مختار (فاشار المصنف الى ما حملوا)
 الى ما جعله النحاة حيلة (لاخرجه عنها) اى لاخراج قوله تعالى الزانية
 والزاني الآية عن القاعدة للذكورة حتى لا يكون اتفاق القراء على غير المختار
 ولا يكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو ان ان احدهما ما ذهب اليه
 المبرد وثانيهما ما ذهب اليه سيبويه (فقال) (ونحو الزانية والزاني) اى كل
 موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر بالفاء لكن بشرط ان يكون
 ذلك الاسم صفة مصدره باللام لانه اذا لم يكن كذلك لا يمر في ما ذهبوا اليه
 من التحمل (فاجلدوا) امر حاضر من جلد مجلدوا به ضرب يقال جلده
 ضربه (كل واحد منهما) اى من الزاني والزانية يعنى المزنى بهما والزاني انما عبر
 عنها بالزانية لمشاكلتها ما بعدها اولاطاعتها لمن زنى بها صارت كأنها هى
 فعلت كذا الفعل فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتدأ و (الفاء) مبتدأ ثان
 (فيه) اى فى نحو الزانية (مرتبطة) بكسر الباء خبر للمبتدأ الثانى وهو مع
 خبره خبر للمبتدأ الاول (بمعنى الشرط) يعنى الفاء ههنا تربط الجزاء بالشرط
 المستفاد من الالف واللام فى الزانية والزاني جعل الباء متعلقا بالربط بقرينة
 الشرط لان الجزاء مرتبطة به فتكون الفاء رابطة بينهما (عند المبرد) فخرج
 هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مستل عنه بضميره او متعلقة فامتنع
 السليط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ما اضر عامله
 على شريطة التفسير (لكون الالف واللام) الكائنة فى الزانية والزاني
 (مبتدأ) لان الالف واللام من الموصولات على ما سبأ فى الاية لمساوية اللام
 الحرفية لفظا استكر هوا دخوله على الفعل فادخلوه على الاسم الذى فيه معنى
 الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لا غير على ما سبأ فى تحقيقة (موصولا)
 صفة مبتدأ (فيه) اى فى المبتدأ (معنى الشرط) لما سبق ان المبتدأ اذا كان
 موصولا صلته فعل او ظرف يكون فيه معنى الشرط (واسم الفاعل الذى هو
 صلته) اى صلة الالف واللام الداخلة هى عليه لان اسم الفاعل ههنا بمعنى
 الفعل (كالشرط) فيكون تقديره التى زنت اى مكنت من نفسها بالزنى والذى
 زنى بهما والذى فعل ذلك الفعل فينثذ يكون الزنى سببا للجزاء وهو الجلد
 ههنا (خبر المبتدأ) وهو قوله فاجلدوا (كالجزاء) مثل قولك الذى يأتيك
 فاكرمه اى فستحق لأكرامك (والفاء الداخلة عليه) اى على خبر المبتدأ
 (مرتبطة بالشرط) يعنى جئت لربط الجزاء بالشرط (الداللة) اى لدلالة
 الفاء (على سببته) اى على سببية الشرط (للجزاء) لان الفاء وضعت لسببية
 ما قبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب للجزاء حتى

لو لم تدخل عليه لم تعلم السببية كقولك الذي أتى فله درهم حيث دخلت على
 قوله له درهم للدلالة على أن الإيمان سبب له حتى لو لم يأت لما استحق الدرهم
 (ومثل هذا الغلط) أي الفناء الذي وقع جواباً للشرط حقيقة أو حكماً (لا يعمل
 ما في حيزه فيما قبله) لأنها دليل على أن ما بعدها من ذيول ما قبلها فكيره وقوع
 معمول ما بعدها أي معمول الفعل الذي بعدها فيما قبلها لأنه يتعكس الأمر أي
 يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها إذا كان الأمر كذلك (فامتنع تسليط
 الفصل المذكور بعده) أي بعد الفناء (على ما) أي على اسم وقع (قبله) أي قبل
 الفناء مع أن التسليط شرط هذا الباب فإذا امتنع لتكون حرف الفناء ما نفعه كان
 قوله تعالى الزانية والزاني خارجاً من هذا الباب لخروجه منه بقوله لو سلمت عليه
 هو أو مناسبه على ما سبق (فتعين فيه الرفع) أي فوجب في ذلك الاسم الرفع
 بالابتداء متضمناً لمعنى الشرط فاجلدوا الآية خبره لأن الانشاء يصح وقوعه
 خبراً وإن كان بلأى ويل ولذا لم يقيد المصنف الجملة الواو قعة خبراً بالخبرية
 حيث قال والخبر قديكون جملة اسمية مثل زيد أبوه قائم أوفعية مثل زيد قلم
 أبوه وهو التوجيه أقوى لعدم احتياجه إلى الاختصاص ولذا قدم المصنف ولكون
 الآية فيه جملة واحدة (و) (الآية) (جلستان) (مستقلتان) المراد
 بالاستقلال أن لا يكون ذكر أحدهما متفرعاً على حذف الفعل من الأخرى والا
 فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية مينة للأولى ومفسرة لها (عند سبويه)
 (إذا زانية مبتدأ) (هذه) (محذوف المضاف) وأقيم المضاف إليه مقامه مثل
 جاء ربك ليصح حل الخبر على المبتدأ (والزاني عطوف عليه) (بلقوا وعطف
 مفرد على مفرد محذوف المضاف أيضاً) (والخبر محذوف) (جوازاً بالقرينة
 الحالية) (أي حكم) مبتدأ مضاف إلى (الزانية والزاني فيما) موصولة (يتلى)
 مبنى للمفعول وما استكن فيمنائه والجملة صلتها أي واقع وثابت في القرآن الذي يتلى
 ويقرأ (عليكم) أيها المؤمنون (بعد) ظرف من الظروف المكانية مبنى على الضم
 لكن ههنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية أي الآن متعلق بمتلى أو بعد
 قوله الزانية والزاني وذلك الحكم قوله فاجلدوا أي فاضربوا أيها الحكم كل
 واحد من الزانية والزاني مائة جلدة (وقوله تعالى فاجلدوا جملة) من الفعل
 والفعل (ثانية لبيان الحكم الموعود) في الجملة الأولى (والفناء) في قوله فاجلدوا
 (عنده) أي عند سبويه (أيضا) أي كما أنها للسببية عند المبرد (السببية) يعني
 جواب شرط (أي) مقدر (أن ثبت زناهما) شرعاً وذلك بأربعة شهداء
 يشهدون بالزنى في أربعة مجالس أو بالإقرار كذلك بشرط أن لا يكونا محصنين
 وصفة الإحصان الحرية والتكليف والإسلام والوطئ بنكاح صحيح (فاجلدوا)

وقيل الفاء ههنا (زائدة) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون
 الثانية بيان للحكم الموعود في الاولى (او) الفاء ههنا (للتفسير) اى لتفسير
 ذلك الحكم وهذا اظهر (وجزاء الجملة) وهى قوله تعالى * فاجلدوا كل واحد
 منهما الآية لان المراد بالجزء ههنا طائفة من الكلام لا المسند والمسند اليه
 وجزاء الجملة وهو قوله اجدلوا (لا يعمل في جزء جملة اخرى) لان جملة اجدلوا
 كل واحد الآية لكونها مستقلة لا يعمل جزء الجملة المتقدمة التى هى قوله الزانية
 والرائى (فيمتنع التسليط) اى تسليط الفعل الواقع بعد الاسم المنصوب
 بعينه او مناسبه على الاسم المذكور (فلا يدخل) هذا القول على كلا التوجيهين
 (في الضابطة) اى فى باب ما اخبر عامله على شريطة التفسير لعل كونه
 التعريف صادقا عليه (فتعين الرفع) اى فوجب رفع الاسم المذكور على ان يكون
 مبتدأ محذوف المضاف واخبر على مذهب سيبويه او على ان يكون الالف
 واللام موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا جزاءه فى معنى
 اخبر على مذهب المبرد (والا) عطف على توجيه المبرد او على توجيه سيبويه
 ولذا قال السارح (اى وان لم يكن الفاء) فى قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى الشرط
 كما هو مذهب المبرد) (اولم تكن الآية جلتين) مستقلتين على ما هو مذهب
 سيبويه (ايضا) اى كما لم يكن الفاء بمعنى الشرط (فهى) اى هذه الآية (تكون
 داخلة تحت الضابطة) لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزانية
 كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بحيث لو سلط عليه هو
 او مناسبه لنصبه واذا كانت داخلة تحتها (فالمختار) (فيها) اى فى هذه الآية
 (النصب) لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر لماعرفت سابقا انه اذا كان
 واقعا قبل الامر والنهي يختار فيه النصب (واختيار النصب) فيها (باطل)
 لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفقوا عليه يكون
 باطلا لما سبق (لاتفاق القراء على الرفع) اى رفع الاسم المذكور فى الآية فاذا كان
 الامر كذلك (فلا بد من جعل الفاء) التى فى قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى
 الشرط) كما هو مذهب المبرد (او جعل الآية جلتين) مستقلتين كما هو مذهب
 سيبويه (ليتعين الرفع) اى رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه
 القراء وقيل فى معنى قوله والانه معطوف على مقدر فى الاقسام الثلاثة يعنى ليس
 التراكيب الثلاثة المتقدمة من هذا الباب والاى وان لم يكن كل واحد منهما من
 هذا الباب فالمختار فى الاسم الواقع فى كل منها النصب اما اختيار النصب فى الاول
 والثالث فلو قوعه بعد حرف الاستفهام او قبل الامر واما فى الثانى فلالتباس
 بالصفة واختيار النصب فيها باطل لماعرفت فى ذيل كل واحد منها فتعين الرفع

فيها لما عرفت ايضا فيه (الرابع) اى رابع الاربعة لارباع الثلاثة يعنى انه
 باعتبار الحلال لا باعتبار التصيير كما سبأنى (من تلك المواضع التى وجب حذف
 الفعل ناصب المفعول به فيها) (التحذير) اى ما فيه التحذير سمي اللفظ
 التحذير في نحو اياك والاسد مع انه ليس بتحذير بل هو آلة للمبالغة حتى كأنه صار
 نفس التحذير تسمية باسم مدلوله (وانما وجب حذف الفعل) الناصب للمفعول به
 (فيه) اى في هذا الباب (لضيق الوقت عن ذكره) لانه لو ذكر لغات وقت التحذير
 لانه مثل هذا انما يقال عند مشاركة الهلاك وشدة الخوف او القصد الفراغ
 بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام (وهو) اى التحذير (في اللغة تحوير
 شئ) المصدر مضاف الى المفعول (عن شئ) يقال للنبي الاول المحذر والشئ
 الثانى المحذر منه (وتبعده عنه) اى تبعيد الشئ عن الشئ يقال حذرت الشئ
 عن الشئ اذا خوفته وبعثته عنه (و) هو (في اصطلاح النحاة) وعرفهم
 (معمول) (اى اسم عمل) بالبناء للمفعول (فيه النصب) بالرفع قائم مقام الفاعل
 بالمفعولية) وقال المحمى بنه بذلك على ان المعمول بتأويل المعمول فيه فالمعمول
 في هذا المقام من قبيل الحذف والابصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على
 المحل انتهى يعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثرا العامل (بتقدير
 اتق) طرفه مستقر وقع صفة للمعمول ومضافا الى المفعول اى معمول كائن بان
 يقدر فيه فعل ناصب له مثل اتق او بعد اوضح (تحذيرا) (اى حذر) مبنى للمفعول
 (ذلك المعمول) وبعد (تحذيرا) اوتعبدا فيكون قوله تحذيرا (مفعولا مطلقا)
 مثل قولك ضرب ضربا حذف فعله الناصب له جواز ابقائه النصب لان
 المنصوب لا بد له من ناصب واذا لم يكن مذكورا يكون محذورا (او ذكر بالبناء
 للمفعول نائبه ما استكن فيه اى ذكر ذلك المعمول (تحذيرا) (فيكون) قوله تحذيرا
 على هذا (مفعولا) اى ذكر لان يكون محذرا حذف فعله الناصب ايضا
 (بما بعده) متعلق بقوله تحذيرا (اى) مما يكون ذلك المعمول محذرا من الشئ
 الذى وقع (بعد ذلك المعمول) اما بالعطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك
 والواقع بعده والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد او بالجار والمجرور مثل
 اياك من الاسد (او ذكر) بالبناء للمفعول (المحذر منه) بالرفع لانه قائم مقام
 المفعول لذكر وقوله منه في محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذر والضمير
 راجع الى الالف والسلام لكونه بمعنى الذى اى الذى حذر منه (مكررا) حال من
 قوله المحذر منه على ان يكون الثانى تأكيذا لفظيا للاول قوله ذكر حال كونه (على
 صيغة) الماضى (المجهول) كما قلنا (عطف على حذر او ذكر المقدر) بالجر صفة
 لاحدهما على سبيل البدل ولذا لم يبين اى على حذف المقدر او ذكر المقدر وقيل

مصدر منصوب عطف على تحذيرا كأنه قبل اول ذكر المحذر منه مكررا اذ يتكرر المحذر منه للمبالغة في التحذير بضيق الوقت ويفنى من ذكر العامل انتهى هذا انما يصح على التوجيه الثاني ما استفاد من قوله اول ذكر المحذر منه مكررا اى ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس بمحذريل محذر منه (فان قلت فعلى هذا) اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذر او ذكر المقدر (لابد من ضمير) راجع الى المعمول (فى المعطوف مثل ان يقول او ذكر عنه المحذر منه او يقول او ذكر اى المعمول مكسرا (كما) كان ضميرا راجعا الى المعمول (فى المعطوف عليه) وهو الضمير المستكن فى احد الفعلين لان صفة النسي* او خبره معطوفا عليهما اذا كان جملة فلا بد من ضمير فتقول المصنف او ذكر المحذر منه جملة معطوفة على جملة اخرى هي ذكرنا وحذف المقدر الذى هو صفة لقوله معمول فلا بد من ضمير فى المعطوف لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما سبأ فى تحقيقه (قلنا نعم) لابد فى المعطوف من ضمير كما فى المعطوف عليه (لكنه) اى الالة خولف و (وضع فى المعطوف) الاسم (المظهر) وهو المحذر منه (موضع الضمير) على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير (اذا تقدير الكلام) اى كلام المصنف (او معمول اى اسم عمل فيه النصب (بتقدير اتق ذكر) ذلك المعمول (مكررا) لان المعطوف قائم مقام المعطوف عليه (لانه وضع) المظهر فى المعطوف وهو المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول) فى المعطوف عليه كما فى قوله تعالى الخافه ما الخافه (اشعارا) مفعول له لقوله وضع (بانه) اى بان الضمير فى المعطوف محذر منه لا محذر) كما فى المعطوف عليه يعنى لو اضمركما فى المعطوف عليه يرجع الى المعمول فيكون فى القسم الثانى ايضا محذرا مع انه فى القسم الثانى محذر منه فانتم اقسام التحذير (مثل اياك والاسد و اياك وان تحذف) وفى الحاشية نبه تكرار المثال على ان الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا مخاطبا قديحى* متكلما نحو اياى والشر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ما ذهب اليه سبويه وقديكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو رأسك والسيف والفائب هو الشاذ السادر مثل قولهم اذا بلغ الرجل السنين فاباه و اياك السواب انتهى و انما كان الاغلب المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انما يكون فى المخاطب وقديكون فى التكلم لان الانسان يحذر نفسه ومنذ فى الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الا بتزليل منزلة المخاطب وفيه استارة ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذر منه فى هذا القسم اسما او فعلا (هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومضاهما)

أى معنى المثال الأول على القسمين أما إن يكون المحذر مقدما على المحذر منه مثل
 (بعد نفسك) بتوسط النفس والقياس أن يقال بعدك إلا أنه فصل الضمير
 ووسط النفس المضاف إليه حذرا من اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشيء
 واحد وهو غير جائز في غير أفعال القلوب لمّا حذف الفعل والفاعل وجوبا
 لضيق المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف أيضا فانتقل الضمير المتصل به
 أيضا منفصلا فقبل إياك (عن الأسد) أما إن يكون مؤخرا نحو بعد (الأسد
 عن نفسك) جئى بالنفس ههنا أيضا وإن لم يحتاج إليه لأنه يجوز أن يقال بعد
 الأسد عنك للمساكلة (و) كذا قوله (بتد نفسك عن خنق الأرنب) الخنق
 بفتح الخاء وسكون الذال المجعّتين الرمى بالحصى يقال خنقت الحصى أى
 رميتها من بين أصابعى ويجوز فى الأول الإهمال أيضا لأنه يقال خنقه بالعصا
 رماه بها كذا فى الصحاح لكن الأول أخص لأنه رمى بالأصابع وأنسب للمقام
 تأمل قال عمر رضى الله تعالى عنه إياى وإن تخنق أحدكم الأرنب وهو بفتح الهمزة
 وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال له بالفارسية خر كوش وإنما قال هذا
 حال كونهم محرمين أوله إذا رمى بما لا يكون مجارحا ومات لا يحمل أكله وقيد
 الأرنب وقع اتفاقا لأن غيره من الحيوانات كذلك (وهو) أى الخنق فى اللغة
 (ضربه) أى ضرب الأرنب (بالعصا وبعد خنق الأرنب عن نفسك وعلى
 كلا التقديرين) أى تقدير تقديم النفس أو تقديم الأسد فى الموضعين (المحذر منه
 هو الأسد) فى المثال الأول (والخنق) فى المثال الثانى سواء قدم أو آخر
 والمحذر هو النفس فىهما (فإن المراد من تبعد الأسد) فى قوله بعد الأسد عن
 نفسك (و) تبعد (الخنق) فى قوله بعد خنق الأرنب (عن نفسك تحذيرها)
 أى تحذير النفس وتخويفها (منها) من الأسد والخنق (لا) المراد
 (تحذيرها) أى تحذير الأسد والخنق (منها) أى من النفس لأن التحذير
 والتخويف لا يكونان إلا فى ما له روح وعقل والخنق مما لا روح له والأسد مما لا عقل له
 (و) مثل (الطريق الطريق) والحية الحية (منال لثنائى نوعيه) أى نوعى
 التحذير وهو ما يكون المحذر منه فيه مكررا إلا أنه إذا ثنى وكرر لم يحذف عامله
 وإن أفرد فلا لأن التكرار يفتى عن ذكر العامل ولذا أظهر العامل لا يثنى
 المعمول ولا يخصص هذا القسم بالمضاف بل يقع فى جميع الطرق أما ظاهرا
 مفردا كالتثنية المذكورة وأما مضمر مخاطبا ومتكلما فثابتا مثل إياك وإياى
 إياى وإياه وإياه وأما مضافا نحو رأسك رأسك ورأسى ورأسى ورأسه ورأسه
 (ولا يخصص عليك) إياها الطالب النصف (أن تقدير اتق فى أول النوعين)
 من التحذير (غير صحيح لأنه لا يقال اتقبت زيدا من الأسد) بل يقال اتقبت من

زيد وتبرأت منه وعند تخويفه منه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته عنه
لأن الاتقاء لازم لا يتعلق الى المفعول بنفسه (فينبغي ان يقدر فيه) اى فى اول
النوعين (مثل بعد) امر من التباعد (اوضح) امر من النجبة لانه يقال بعدت
زيدا من الاسد ونحيته منه فينبغي ان يقدر فيه بعد اوضح لصحته ولا يقدر اتيق
لعدم صحته لما عرفت اهـ يقال اتعبت زيدا (وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى
غير مناسب) فى قولك الطريق الطريق والحية لانه لا يقال بعد الطريق
او بعد الحية بل يقال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤذى
المارين فيه وكون الحية نفسها مؤذية (لأن المعنى) اى فى معنى قولك الطريق
الطريق (على الاتقاء) اى على اتقاء المخاطب (من الطريق لاعلى تبعيده) اى
على نبعد المار المسالك فى الطريق (عنه) حتى يقدر فيه بعد (فالمصواب)
اى ما هو الاول واللايق (ان يقال) اى ان يقول المصنف فى تعريفه (معمول
بتقدير اتيق او بعد او نحوهما) ليكون اشمل واجيب عنه بان هذا من باب حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اتيق او من باب
حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير اتيق ونحوه فينبغي ان التعريف ويشمل
كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونحو واتق وغيرها (فيقدر) بلباء
للمفعول (مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول) مثل اياك والاسد و اياك وان
تخذف وغيرهما مما يصلح ان يكون مثالا له (و) يقدر ايضا مثل بعد (فى بعض
افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك) فالتفكير ههنا هو المحذر منه بل مطلقا
لقوله تعالى وما ابرى نفسي ان النفس لامارة بالسوء وقوله عليه السلام اعدى
عدوك نفسك التى بين جنيتك (فان المعنى) اى معنى نفسك نفسك (بعد نفسك
مما يؤذيك) يعنى كن بعيدا عن نفسك التى هى من جملة ما يؤذيك ومما يمان لكون
النفس من الاشياء التى تؤذى المخاطب وتؤلمه لا متعلق بقوله كما هو الظاهر
لانه حيثئذ يكون النفس هو المحذر لا المحذر منه مع ان المقصود ان يكون النفس
محذرا منه (كالاسد ونحوه) تمثيل لقولك مما يؤذيك (ويقدر مثل اتيق فى بعضها)
اى فى بعض افراد النوع الثانى (كالمثال المذكور) فى المتن وهو قوله الطريق
الطريق لانه فى معنى اتيق الطريق اى اتيق عن الاشياء المؤذية التى تكون
فى الطريق واحدة او متعددة فيكون من قبيل ذكر المحل واردة الحال (قبل)
اى احترض على قول المصنف اياك والاسد و اياك وان تخذف (خارج عن النوعين)
اى من نوعي التحذير لانه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحذير فى الاول ما يكون
محذرا وفى الثانى ما يكون محذرا منه (فينبغي ان لا يكون) لفظ الاسد (تحذيرا)

لان ما يكون خارجا من التوعين لا يكون منهما (ليس كذلك فانه) اى فان لفظ
 الاسد (ايضا) اى كما ان لفظ اياك (تحذير) لان التحذير في القسم الاول لا يكون
 الا بالتحذير منه والتحذر ولفظ الاسد هو التحذير منه فيكون داخل في النوع الاول
 (واجيب عنه بانه) اى بان لفظ الاسد (تابع للتحذير) لانه من قبيل ذكر المعطوف
 وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان في الاصل اياك من الاسد واياك من
 ان تحذف فحذف التحذير منه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه اخصر
 فيكون قوله والاسد محذرا منه وان كان معطوفا (والتوابع) اى توابع
 التحذير وتوابع كل متبوع (خارجة عن المحدود) سواء كان المحدود هو
 المحذر او غيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا اذ علم خروج التوابع عن حدود
 المتبوعات (ببليلى ذكرها) اى ذكر المصنف التوابع (فيما بعد) لانها لو كانت
 داخله في هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد فلما ذكرها فيما بعد علم
 انها ليست بداخلة فيها (وتقول) انت (في قسمي النوع الاول) وهما اياك
 والاسد واياك وان تحذف بعبارة اخصر في التقدير وان كانت اطلب في الظاهر
 لكن الاول ابلغ لان فيه نكرا التحذير لانه يذكر محذورا ومذكورا ولاجل هذا
 ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف
 المعطوف عليه وههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام
 لا يسمع المعطوف والمحذوف معا فيقتصر على احدهما (اياك من الاسد) بالقصر
 على ذكر المعطوف عليه (كما كنت) انت (تقول اياك والاسد) بالقصر على
 ذكر المعطوف (و) تقول ايضا في المثال الثاني من النوع الاول اياك (من ان
 تحذف) بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف (كما كنت تقول اياك وان
 تحذف) بالعكس يعنى يحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر
 في الظاهر وان كان اطلب في التقدير (وتقول) (في المثال الاخير) من النوع
 الاول لان زيادة المبالغة في التحذير بعبارة اخصر من الثاني (اياك ان تحذف بتقدير من)
 الجارة (اي اياك من ان تحذف) فالسنى بغير ان جاز فيه الوجهان كونه مع الواو
 وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولا يجوز فيه تقدير من ولا العاطف والقياس
 ان يجوز فيه الوجه الاربعة والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان كونه مع
 الواو وسكونه مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان يجوز
 فيه ايضا الوجه الاربعة ولكن لا يجوز فيه حذف العاطف وفي الاول حذف
 الجار والعاطف فيقي في الاول وجهان وفي الثاني ثلاثة اوجه (لان حذف
 حرف الجر من ان) المخففة (وان) المشددة بفتح الهمة فيهما (قياس) لان
 ان مخففة ومشددة حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بصلتها

في تأويل اسم فلما طال لفظا ما هو اسم واحد في الحقيقة اجازوا فيه التخفيف
قياسا بحذف حرف الجر (ولا تقول) (في المثال الاول) من النوع الاول (ايالك
الاسد) كما تقول في المثال الثاني اياك ان تحذف الامتناع تقدير من) الجارة في الاسم
الصريح حيث لم يميز حذف حرف الجر منه قياسا وراسا (وسنوده) اي لشنود
تقدير من (مع غير ان وان) واما قول الشاعر * وياك اياك المرء فله * الى السر
دعاء وللسر جالب * بتقدير من اي اياك اياك من المرء وهو السك فسناذ والضرورة
اي فمحمول على الضرورة (فان قلت) قولك اياك الاسد اذا لم يكن بتقدير من
لامتناعه (فليكن بتقدير العاطف) فيكون اياك الاسد في تقدير اياك والاسد
حتى يجوز فيه وجوه ثلاثة كما جاز في الثاني وجوه ثلاثة (قلنا حذف العاطف
في هذا الباب اسد سنودا) من حذف الجار فيه ايضا او مطلقا (لان حذف
حرف الجر) مطلقا سواء كان في هذا الباب او غيره (قياس) يعني سابع كثير
(مع ان وان) مثل قوله تعالى افنضرب عنكم الذر صفحا ان كنتم اي لان كنتم
وقوله تعالى وان المساجد لله الاية اي ولان المساجد ومثل قولك اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت ومثل قول الشاعر اعد ذكر نعمان لما ان ذكره اذا فرى
بالفتح (شاذ كثير) خبر بعد خبر (في غيرهما) اي في غير ان وان مثل قوله تعالى
واختار موسى قومه اي من قومه وقولك الله لافعلن بالجر اي بالله لافعلن
(واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا) فكان سنوده اسد كما مال ابو علي
في قوله تعالى ولاهلي الذين اذا ما تولك تولىهم قلت اي وقت لمسا فرغ من بيان
المفعول به وبعض احواله شرع في بيان المفعول فيه وبعض احواله فقال
(المفعول فيه) اي الذي فعل فيه او الذي فعل فيه فعل وهو مبتدأ خبره محذوف
اي منه بقرينة قوله فمفعول المطلق وهو المناسب لما سبق او خبر مبتدأ محذوف
اي هذا باب المفعول فيه ولكن لا قرينة له او موقوف لاعترا بانه او مبتدأ والجملة
بعده خبره وهذا اولى لعدم ارتكاب الحذف واتمسمي المفعول فيه طرفا لانه محل
الافعال تنبيهه سالا بالاولى التي تحمل الانشاء فيها (هو) مبتدأ اي المفعول فيه
(ما) اسم ما ولم يذكره اكتفاء بذكره فيما سبق في المفعول المطلق والسارح
ايضا اكتفى بذكره في المفعول به لقوله اي اسم ما وقع (فعل) بالبناء للمفعول
(فيه) المجرور راجع الى الموصول (فعل) بالرفع نائبه (اي جلب اساره الى ان
المراد بالفعل معناه اللغوي وهو المصدر يعني الحلب وفي الصحاح الفعل بالفتح
مصدر فعل يفعل وقرأ بعضهم به واوحينا اليهم فعل الخيرات والفعل بالكسر
اسم والجمع الفعالة مثل قدح وقداح انتهى (مذكور) صفة فعل (نضمنا) نصب
على التمييز او على المصدرية اي ذكرنا ضمنا كائنا (في ضمن الفعل المفعول

مثل صحت يوم الجمعة (أو) في ضمن الفعل (المقدر) مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى خرجت أي خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ما حذف فعله الناصب له جوازاً أو وجوباً على ما سيأتي في آخر هذا البحث (أو شبهه) بالجر عطف على الفعل أي مذكور تضمناً في ضمن شبه الفعل (كذلك) أي يكون ما شبه الفعل ملفوظاً أو مقدراً مثل أنا صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى أنت صائم أي أنا صائم يوم الجمعة (أو مطلقاً) عطف على تضمناً أي مذكوراً مطلقاً (أنا كان العامل) في المفعول فيه (مصدراً) مثل أعجبتني ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ومثل بكرة الصوم يوم الجمعة (فقوله) أي فقول المصنف (ما فعل فيه) جنس (شامل لأسماء الزمان) كالיום والليل والشهر والحول وغيرها (و) أسماء (المكان) مثل أطم وخلف وفوق وتحت ونحوها (كلها) أي كل من أسماء الزمان والمكان سواء كانت مشتقة أولاً (فله) أي الشان (لا يخلو زمان) من الأزمنة (أو مكان) من الأماكن (من أن يفعل) بالبناء للمفعول (فيهما) أي في كل واحد منهما ولو قال فيه لكان أصوب (فعل) نائبه يعني لا يخلو زمان من الأزمنة أو مكان من الأماكن عن فعل يحدث في كل منهما ويوجد (سواء ذكر الفعل الذي فعل) يعني حدث ووجد (فيهما) أي في كل واحد منهما لفظاً أو تقديرًا (أولاً) يذكر الفعل الذي حدث ووجد في كل واحد منهما لالفظاً ولا تقديرًا بل لا يلتفت إليه أصلاً (وقوله مذكور خريجه ما لا يذكر فعل فعل فيه) أي خرج بقوله مذكور عن تعريف المفعول فيه الظرف الذي لم يذكر الفعل الذي فعل فيه لالفظاً ولا تقديرًا (نحو) قولك (يوم الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خلف الإمام أفضل ثم يمينه أفضل أو نحو قولك المكان الذي دفن فيه النبي عليه السلام أفضل البقاع إلى غير ذلك (فانه وإن) للوصول (كان) يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة يوم طيب (فعل فيه فعل لا محالة) لفظاً لا لثني الجنس ومحالة أسمائها وخبرها محذوف أي لا محالة فيه أي لا شك في أن يفعل يوم الجمعة فعل ما (لكنه) أي إلا أن ذلك الفعل (لبس بمذكور) لالفظاً ولا تقديرًا أما علم كونه مذكوراً لفظاً فظاهر وأما تقديرًا فلأنه لما ارتفع اليوم في الأول بالابتدائية والثاني بالخبرية وكان العامل فيهما العامل المضوي لم يسبق الاحتياج إلى تقدير العامل فلم يقدر أيضاً (لكن) استدراك من قوله خرج منه ما لا يذكر فعل فعل فيه (بقي مثل) قولك (شهدت يوم الجمعة داخلاً) حال من فاعل بقي (فيه) أي في تعريف المفعول فيه (فان يوم الجمعة يصدق) بالبناء للفاعل من الصدق وبإيه نصر (عليه) أي على يوم الجمعة (له ما فعل فيه فعل مذكور) تضمناً في ضمن الفعل الملفوظ وهو شهدت يعني يصدق عليه التعريف ومع هذا أنه لبس بمفعول فيه يعني

حالا وإذا كان نكرة تكون صفة فهنسا على الاول حال من ضمير الموصول فيكون
 حاله ايضا لان الحال من ضمير شيء هو حال منه وعلى الثاني صفة بعد صفة
 (اشارة) نصب على انه مفعول له لقوله يسان يعنى وانما جعل قوله من زمان
 او مكان يانا ليكون اشارة (الى قسمي المفعول فيه) وهما ظرف الزمان و ظرف
 المكان وتفصيلا لهما (تمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما) اى من ظرف الزمان
 و ظرف المكان وهو قبول النصب بتقدير في وعدم قبوله وتقسيم كل واحد منهما
 الى المبهم المحدود وبين النصب بتقدير في وعدمه باظهار في بقوله (وهو
 اى المفعول فيه ضربان) عند المصنف واما عند الجمهور فواحد لبس الا وهو
 المنصوب بتقدير في احدهما (ما يظهر فيه في وهو مجرور بهما) كقولك سرت
 في يوم الجمعة فيكون السير واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة (و) ثانيهما
 (ما يقدر) مبنى للمفعول (فيه في) ضمير راجع الى الموصول في محل الرفع على انه
 نائب الفاعل لقوله يقدر (وهو) اى ما يقدر فيه في (منصوب بتقديرها) اى
 بتقدير في كقولك سرت يوم الجمعة فيكون السير ايضا واقعا في وقت
 من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف منه في اختصارا في اللفظ (وهذا) اى كون
 المفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه في وما يظهر فيه في (خلاف اصطلاح
 القوم) اى النحاة وانما عبر عنهم بالقوم تليها على ان المختار عند الشارح ما ذهب
 اليه المصنف لانه كما ان اليوم في قولك سرت يوم الجمعة ظرف للسير ومحله
 كذلك في قولك سرت في يوم الجمعة ظرف له ومحله ايضا فلا وجه لا طلاق
 المفعول فيه على الاول دون الثاني (فانهم) اى القوم (لا يطلقون المفعول
 فيه) على شيء من الاشياء (الا على المنصوب بتقدير في) ولذا قالوا شرطه
 اى شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير في ان يكون منصوبا بتقدير في فيكون
 المفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير في (واما المجرور بهما)
 اى واما الظرف ينجر بلفظة في مثل سرت في يوم الجمعة وصلبت في المسجد
 (فهو) اى المجرور بهما مفعول به عندهم (بواسطة حرف الجر) كما ان
 المجرور بالساء في قولك مررت بزيد وعمن والى في قولك سرت من البصرة الى
 الكوفة مفعول به (لا مفعول فيه وخالفهم) اى خالف القوم (المصنف حيث
 جعل المجرور بهما) اى بلفظة في (ايضا) اى كما جعل المنصوب بتقدير في مفعولا
 فيه (مفعولا فيه) وظنى ان ما ذهب اليه المصنف هو الحق لان تعريف المفعول
 فيه كما يصدق على المنصوب بتقدير في يصدق ايضا على المجرور بهما ولانه
 كما يكون المنصوب ظرفا للفعل كذلك المجرور بهما يكون طرفا له واذا صدق
 الحد صدق المحدود ايضا لان صدق الحد على الشيء يستلزم صدق المحدود

على ذلك السیء فیصح اطلاق المفعول فيه على المجرور بها كما یصح اطلاقه على المنصوب (ولذلك) ای ولا جمل ان المجرور یقی مفعول فيه عنده ایضا (قال) المصنف (وشرط نصبه) ولم یقل وشرطه كما قال القوم (ای شرط نصب المفعول فيه) ای شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدأ (تقدير فی) خبره ای ان تكون لفظة فی مقدرة فی النية یعنی ان تكون محذوفة فی اللفظ ومقدرة فی النية لانها ان لم تكن مقدرة فی النية ایضا یكون اسما محضا ویخرج عنه معنى الظرفية فیکون معمو لا على مقتضى العامل (اذ التلغظ بها یوجب الجر) یعنی لان كون حرف فی ملفوظة یتلزم جر ما دخلت علیه اما لفظا او تقديرا او محلا واذ ارید نصبه یجب ان یقدر فی (وظروف) جمع ظرف مثل قرون وقرن مضى فالى (الزمان) اضافة الدال الى الملل فالاضافة لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب ساج وخاتم فضة فالاضافة حیثذ بناية (كلها) بالرفع تاکید للظروف المقتدة بقید الاضافة (مبهم) بالنصب خبر مقدم لكان (كان الزمان) فالنبهم من الزمان مالم یعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت والزمان (او محدودا) فالمحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية كالیوم واللیل والنهر والحول وغير ذلك (تقبل) ای ظروف الزمان من قبل قبل کلم یعلم (ذلك) (ای تقدير فی لان) الزمان (المبهم منها) ای من ظروف الزمان (جزء مفهوم الفعل) لان مفهوم الفعل اثنان الحدب والزمان (فیصح انتصابه) ای فیصح ان ینصبه الفعل (بلا واسطة) حرف ینهما (كالمصدر) ای كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فینصبه بلا واسطة فكما یتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزءا من مفهومه فكذلك یتعدى الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزءا من مفهومه ایضا والنسئ لا یحتاج الى الواسطة للعمل فی جرته (و) الزمان (المحدود منها) ای من ظروف الزمان (محمول علیه ای) قد جمل (على) الزمان (المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل فیصح ان ینصبه الفعل بلا واسطة كما یصح ان ینصب الزمان المبهم لكنه اما ینصبه بالجل والتبع (لا شترکهما) ای لكون الزمان المبهم او الزمان المحدود مشترکین (فی الزمانية) وكونهما جزء مفهوم الفعل فی نفس الزمان وامتياز احدهما عن الآخر لیس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الآخر التحید ای كونه محدودا (نحو صمت دهر) مثال للزمان المبهم والدر الزمان وجعه دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكر (وافطرت الیوم) مثال للزمان المحدود (وظروف المكان ان كان) (المكان) یشیر الى ان الضمیر فی كان راجع الى المضاف الیه وهو المكان والا لوجب

التأني وبموجز ارجاعه الى المضاعف وهو الظروف فالذكر كبير بتأويل القسم الثاني
 او النوع الثاني او بان يكتب المضاعف من المضاعف اليه التذكير او بان التأني
 الظروف غير حقيقي لكونه بتأويل الجماعة (مبهما) مثل بعد وفوق ونحت
 وغير ذلك (قبل ذلك) (اي) قبل المكان المبهم (تقدير في) او انصب
 بتقدير في (جلا) بالنصب على انه مفعول له لقوله قبل ذلك اي لمحمولته
 (على الزمان المبهم) الذي هو جزء مفهوم الفعل (لاسترا كهما) اي لكون
 الزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين (في الابهام)
 اي في كون كل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل
 المكان المبهم كما يصح ان ينصب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن ينصب
 الثاني اصالة لكونه جزء مفهومه والاول تبعاً لاستراكه معه في الابهام (نحو
 جلست يمينك) واما مك فان يمينك ظرف مكان يصح ان يطلق على ما يقابل
 يمين المخاطب الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الستة (والا)
 عطف على قوله ان كان والسارح اشار اليه بقوله (اي وان لم يكن) ظرف المكان
 مبهما بل يكون) المكان (محدودا) (فلا يقبل تقدير في) اي الانتصاب
 بتقدير في بل لا بد فيه من ذكر في (اذ لم يكن) انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه
 ليس جزء مفهومه (و) لم يكن ايضا (جلا على الزمان المبهم) السني هو
 جزء مفهوم الفعل ولم يكن ايضا جلا على المكان المبهم وان اتحدانا لان
 انتصاب المكان المبهم لم يكن اصالة بل تبعاً جلا على الزمان المبهم فالمحل
 عليه يكون كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير (لاختلافهما)
 اي لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود (ذاتا وصفة) لان ذات الاول
 الزمان والثاني المكان وصفة الاول المبهم والثاني المحدود فلم يوجد وجه المحل
 فلم يصح جلا وادالم يصح جلا بقي على حاله الاصل وهو كون الواسطة مذكورة
 (نحو جلست في المسجد) باظهار لفظ في فعلم من هذا التفصيل ان الظروف
 اربعة انواع زمان مبهم او محدود ومكان مبهم او محدود فالاول ينصب بتقدير
 في اصالة لكونه جزء مفهوم الفعل والثاني والثالث يتصبان بتقديرها لكن
 تبعاً وجلا لكون الاول مشتركاً للزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل في الذات
 والثاني في الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركاً
 له في الذات ولا في الصفة فكان اجنبياً من كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يحسن
 تقديرها فيه فوجب اظهارها (وفسير) بالبناء للمفعول من التفسير (المبهم)
 ناسبه في اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر مذهب
 المتقدمين وعدم اتخاذه مذهباً اشارة الى ضعفه لان اللايق بالمقام ان يفسر

بما يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل البعض على البعض اى قيل
 (المبهم من المكان) بيان المبهم وهو ماله اسم باعتبار امر غير داخل في مسماه
 كالجهات الست فان فوقاً مثلاً يطلق على المكان باعتبار جهة العلوى وهى
 لا تدخل في المسمى فان المكان الذى يصدق عليه الغرق قد يتبدل ويصير قحنا
 اذا علا الشخص عليه وقبل مسمى مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية
 الشئ اما ما مثلاً بوقوعه ازاء وجه انسان فيشمل الجهات الست وعند ولدى
 ووسط بالسكون ونحو ذلك والوقت يعنى المحدود باللبس كذلك كالدار والمجدد
 والبيت (بالجهات) جمع جهة وهى الجانب (الست) بلاتاء التانيث للمؤنث
 لان تانيث العدد عكس تانيث سائر الاشياء (وهى) اى الجهتان الست (امام
 وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعد التالى بطل قولك السكيبين
 خل وصل وماء فالخصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكل الى
 الجزئيات (وما فى معناها) وفى معنى امام وقدم وفى معنى خلف بعد ووراء وفى معنى
 شمال يسار وكذا غيرها (فان امام زيد مثلاً) قد سبق اهراب مثلاً (يتناول
 جميع ما يقابل وجهه) اى وجه زيد (الى تقطاع الارض) يعنى يجوز ان يطلق
 على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله
 وفوق زيد يتناول جميع ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوى وقمته يتناول جميع
 ما يقابل رجليه الى نهاية العالم السفلى (فيكون) كل واحد من الجهات الست
 (مبهما وللم يتناول هذا التفسير) اى تفسير المبهم من المكان بالجهات الست
 (بعض الظروف) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول (المكانية) بالجر
 صفة الظروف (الجائز) بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكون قوله
 (نصبها) بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جائل وشاحها على ما سيجي
 (قال) جواب لما الى المصنف (وجل) مبنى للمفعول (عليه) (اى على المبهم)
 من المكان (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجهات الست)
 منطلق بالمفسر (عند) فى تقدير الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله تحمل ومضاه
 الحوالى والجوانب الاربعة ويجوز فيه تثليث الفاء والاصح الكسر وهو لازم
 النصب وينجر لفظا بدخول من الجارة وحدها كقوله تعالى قل كل من عند الله
 (ولدى) على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما ان يقال المال عندك فيما يحضر
 عندك وفيما يحضر فى خزائنك وان كان غائبا عنك ولا يقال المال لدى زيد الا
 فيما يحضر عنده مثل ان يكون فى جيبه او فى مكانه الذى هو جالس فيه الآن
 (وشبههما) بالرفع عطف على قوله عند ولدى اى وجل على ذلك المبهم
 ايضا شبه عند ولدى (نحو دون) يقال للمال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند

لان تحت النسيء عنده (وسوى) يقال المال سوى زيد اى مكافئه لان سوى بمعنى
 المكان كما سيجي (لايهما مهما) (اى لايهما عند ولدى) اى لكونهما مبهمين
 كالجهاات الست فجاز تقدير في فيهما كما جاز فيها الا انه يجب التقدير فيهما لانه
 لا يقال المال في عند زيد ولا في لى زيد واما في الجهاات الست فيحوز لانه يحوز
 ان يقال صليت في امامك وفي يمينك كما يحوز ان يقال جلست امامك ويمينك
 (ولم يدكر) المصنف (وجه حل شبههما) اى شبه عند ولدى (عليه) اى
 على ذلك المبهم (لان حكمه حكمهما) اى لان حكم المشبه حكم المشبه به لان
 المشبه غالبا يكون في حكم المشبه به ويستلزم في علته ايضا فذكر حلة المشبه به
 يكون ذكر حلة المشبه لاشتراكهما فيها غالبا وقيل ولك ان تجعل الضمير راجعا
 الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعله
 راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتأويل المحمول والمحمول عليه وعلى
 التقديرين وجه حل الجميع مذكور انتهى (و) وقع (في بعض النسخ) اى نسخ
 الكافية (لايهما مهما) مقلد لايهما مهما بصيغة التأنيث مقلد الثانية (كاهو)
 راجع الى الموصول (الظاهر) ليكون وجه الحمل مذكورا في المحمولات كلها
 لان الظاهر حيث يكون الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما يحتمل ان يرجع
 الى عند ولدى وشبههما والمبهم فيكون حيث حلة للتفسير والحمل (وكذا)
 اى كما حل على المبهم من المكان عند ولدى وشبههما (حل) ايضا (على المبهم
 من المكان) المفسر بالجهاات الست (لفظ مكان) وما مضاه كالقمام والموضع
 والمجلس اذا كان الفعل موافقا له في افادة معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت
 مكانك (وان كان) المكان (معينا) بالاضافة لانه لا يستعمل الامضا ف (محو)
 جاست مكانك ومقامك وموضعك ومجلسك لان في الجلوس معنى الاستقرار
 فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا بل في مكان كذا (لكثرة) اى لكثرة لفظ
 مكان (في الاستعمال مثل) كثرة (الجهاات الست) فيه (لايهما مهما) اى لايهما
 لفظ مكان لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال
 ويجوز ان يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام (و) (كذا) اى كما
 حلت الاشياء الاول كذلك (حل عليه) اى على المبهم من المكان (ما) اى المكان
 المحدود الذي وقع (بعد دخلت) وما يقارنه من نحو زلت وسكنت وفي الرضى
 واعلم ان دخلت وسكنت وزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت هي
 عليه مبهما كان اولان نحو دخلت الدار وزلت الحان وسكنت الغرفة لكثرة
 استعمال هذه الافعال الثلاثة فخذ في حرف الجر اى في معها في غير المبهم
 ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سبويه انتهى (وان كان معينا)

(فقد دخلت الدار) (فإن الدار) مكان محدود معين لا بد فيه من لفظة في الـ
 أنه حذف منه لفظة في اتساعا (لكثرته) (في الاستعمال) أي لكثرته استعمال هذا
 المثال أولكون استعمال الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة في الاستعمال
 تستلزم تخفيف ذلك اللفظ (لا لابهامه) لما قلنا أن ما بعد دخلت معين (على
 الأصح) متعلق بقوله حل (أي) حالا واقعا (على المذهب الأصح) أي العول
 الأصح لأن المذهب يستعمل في القول يقال مذهب فلان هكذا أي قوله (فإنه
 ذهب بعض النحاة إلى أنه مفعول به) لأنه لا يتعقل الدخول بدون المتعلق كما لا
 يتعقل الضرب بدون المضروب وفي الرضي قال الجرجاني أن دخلت متعلوما
 بعده مفعول به لا مفعول فيه انتهى (لكن الأصح أنه مفعول فيه) لأن الدخول
 لازم الإبري أن غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في لأنه يقال دخلت في الأمر
 ولا يقال دخلت الأمر ولأنه لا يتعقل بدون المتعلق بل بواسطة في والمفعول به
 مما لا يتعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ولأن مصدره يجيء على وزن
 فاعول وما يجيء مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل القعود والجلوس والخروج
 (والأصل استعماله) أي استعمال دخلت (بحرف الجر) يعني بلفظة في ويقال
 دخلت في الدار لما عرفت أن الدار مكان محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة
 حرف الجر أعني في (لكنه حذف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرته استعماله
 وهذا) أي كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على الأصح وكون دخلت لازما (محل تأمل
 فإن الفعل) مطلقا (لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه) وتام معناه أن كان لازما
 بفاعله وإذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست في مكان كذا وصمت يوم
 الخميس وإن كان متعديا بالفاعل والمفعول به وإذا تم بهما يطلبه أيضا فهو ضربت
 زيدا في مكان كذا وقرأت هذه المسئلة أمامك (ولاشك أن معنى الدخول لا يتم بدون
 الدار) يعني لا يتم بفاعله بل لا بد له من مدخول كما أن الضرب في قولك ضربت
 زيدا لا يتم بدون زيد (وبعد تمام معناه بهما) أي بعد تمام معنى الدخول بالدار
 (يطلب المفعول فيه) كما أن معنى الضرب بعد ما تم يزيد يطلب المفعول فيه
 فيكون الدخول حينئذ متعديا والدار بعده مفعولا به كما في قولك ضربت زيدا
 لأن الضرب متعد وزيدا مفعول به وفيه نظر لأن معنى الدخول يتم بفاعله
 كما أن معنى الجلوس في قولك جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه كالجلوس
 فيكون لازما والدار مفعولا فيه (كما إذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني)
 في المحلة الفلانية (فالظاهر أنه) أي الدار في هذا المثال (مفعول به) كزيد
 في قولك ضربت زيدا في البلد الفلاني في المحلة الفلانية فإنه مفعول به (لا
 مفعول فيه وبما يؤيد) خبر مقدم (ذلك) أي كون ما بعد دخلت مفعولا به

لامفعولا فيه (ان كل فعل) لازما كان او متصليا (ينسب) مبنى للمفعول والجملة
صفة الفعل (الى مكان خاص بوقوعه فيه) كالدائر مثلا لا يقال هذا الفعل
فعل ههنا (يصح ان ينسب) مبنى له ايضا اى يصح نسبة ذلك الفعل والجملة
اعني جملة يصح خبران وان مع اسمها في أويل المفرد مبتدأ مثل قولك عندي
اذلك منطلق (الى مكان) متعلق ينسب (سامل) بالجر صفة مكان (له) اى
للمكان الخاص الذي وقع فيه (ولغيره) اى ولغير ذلك المكان (فانه اذا قلت
ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد) فالمكان الخاص ههنا لفعلك
هو الدار لان فعلك الذي هو الضرب لم يصدر منك الا فيها فكان الدار مكانا
خاصا له والمكان العام البلد الذي جزء منه فكان البلد مكانا عاما لتعموله لها
وكون الدار جزءا منه (يصح ان) تنسب الى المكان الخاص الذي وقع فيه
و(تقول ضربت زيدا في الدار) وصلبت الصلاة في المسجد (كذلك) اى مثل
هذا (يصح ان) تنسب الى المكان العام و(تقول ضربت زيدا في البلد) وصلبت
الصلاة في المدينة الا ان النسبة في الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك
في الحقيقة في الدار وفي الثاني مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل
يحملون اصابعهم في آذانهم (وفعل الدخول) في قولك دخلت الدار (بالنسبة
الى الدار ليس كذلك) اى ليس كنسبة الضرب الى الدار في ان يصح نسبته الى
مكان خاص ثم الى مكان عام له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الزيد لان
من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم
فكذلك الدار الداخل في البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول
دخلت البلد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به لامفعول فيه (فانه
فاذا قال الداخل في البلد) الآن (دخلت الدار) يصح و(لا يصح ان يقول
دخلت البلد) لانه لم يوجد منه الآن الدخول في البلد لانه الآن في البلد والدخول
انما يكون بعد الخروج المفروض ان يكون في البلد ويدخل في الدار (كنسبة
الدخول الى الدار) في قولك دخلت الدار (ليس كنسبة الافعال الى امكنتها
التي فعلت) تلك الافعال (فيها) يعني كنسبة كل فعل الى مكان خاص له بل
نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الزيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك
الدار مفعول به (فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به) وفيه نظر لانه لا يلزم
من عدم صحة هذه النسبة ان يكون الدار مفعولا به كالحارج من الدار من قبل
ان يخرج من البلد فيصح ان يقول خرجت من الدار ولا يصح ان يقول خرجت
من البلد وكالصائم في قولك صمت يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة
ولا يصح ان يقول صمت الشهر او السنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه

للمفعول به الى غير ذلك (وقيل مضاه) اى معنى قول المصنف على الاصح (على استعمال الاصح فيكون) قوله بناء على هذا المعنى (اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح) كما ان استعمال سائر الافعال المتعديّة الى الظروف الجائز نصبها مع في صحيح نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في امامك وسرت في وقت ما وغير ذلك (لكن الاصح استعماله) اى استعمال دخلت (بدون) لفظة (في) كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة في للاختصار وايداناً بانها تزلت منزلة الافعال المتعديّة بنفسها وفي قوله اسارة الى ان الاصل في اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجوداً في الطرفين مع زيادة في موصوفه مثل زيد افضل من عمرو وان الفضل موجود في زيد و عمرو على السوية ولكن زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو (ونقل عن سبويه ان استعماله) يعنى استعمال دخلت (بني ساذ) لان ما خالف الاصح يكون ساذاً عند الفحول دون الفحول وهذا التوجيه ايضا يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولاً فيه لانه اذا استعمل بني يكون مفعولاً فيه عند المصنف لما سبق (وينصب) بالبناء للمفعول (اى المفعول فيه) (بمعامل مضمّر) اى محذوف جوازاً (بلا شريطة التفسير) اى بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ما سبق اما بقريته مقابلة (نحو يوم الجمعة في جواب) متعلق بالمثل (من قال) سائلاً (متى سرت) انت (اى سرت) انا يوم الجمعة (فان يوم الجمعة مفعول فيه) حذف فعله الناصب له جوازاً وهو سرت بقريته مقابلة وهي قول من قال متى سرت انت او حالية كقولك لمى اراد ان يجلس هذا المكان اى اجلس هذا المكان ولمى اراد الخروج يوم الجمعة اى اخرج يوم الجمعة (و) ينصب المفعول فيه ايضا (بمعامل مضمّر) اى محذوف (على شريطة التفسير) وجواباً لما لا يجوز اظهاره لان الفعل المفسر له قد اغنى عنه (نحو يوم الجمعة صمت فيه) اى صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر الفعل الاول لثلاثين الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول دون الثاني ليكون اولاً اجلاً لا وانياً تفصيلاً (والتفصيل فيه) اى في كون المفعول فيه منصوباً بمعامل مضمّر على شريطة التفسير (بعينه) اى مواضعاً لما سبق من غير فرق (كما امر في المفعول به) ويكون حكمه حكم ما اضمر عاملاً في المفعول به من اختيار الرفع في نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب في نحو انما يوم الجمعة سرت فيه واستواء الامر بين في نحو قولك يوم الجمعة سافر فيه عبدالله ويوم السبت سافر فيه عمرو وجوب النصب في نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت صكذا قاله السيد عبدالله (المفعول له) قد سبق اعراجه اى الذى فعل لاجله (هو) اى المفعول له في اصطلاح النحاة (ما) اى اسم ما

(فعل) مبنى للمفعول (لأجله) الضمير راجع إلى الموصول (أي لقصد تحصيله) أي تحصيل المفعول له كما في ضربته تأديبا (أو لسبب وجوده) كما في قعدت عن الحرب جينا يعني إذا كان كالمثال الأول فإن التأديب أثر الضرب وفائده أو مؤثرا كما في المثال الثاني فإن الجنب سبب ومؤثر للعود عن الحرب فقوله ما فعل جنس شامل للمفعول له وغيره (وخرج به) أي بقوله لأجله (سائر المفاهيم) أي باقي المفاهيم (بما فعل مطلقا أو به أو فيه أو معه) يعني المفعول المطلق أو المفعول به أو المفعول فيه أو المفعول معه فإن في كل واحد منها ما فعل لأجله بل مطلقا أو فعل به أو فعل فيه أو فعل معه (فعل) بل رفع تأييده (أي حسب) وفيه إشارة إلى أن المراد بالفعل معناه النوى وهو المصدر كما ذكر (مذكور) بل رفع صفة الفعل (أي لمفوظ حقيقة) كالمثالين المذكورين (أو حكما) كما يحذف الفعل الناصب للمفعول له جوازا بقرينة مقالية كالمثال المذكور في السرح أو حاله كما إذا قلت تأديبا لمن أراد أن يضرب غلامه أي أنضربه تأديبا أو تريد أن تضربه تأديبا ولمن قعد عن الحرب جينا يعني أقعدت عنها جينا) فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا) يعني إذا كان كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له الذي قدر فعله الناصب له جوازا لأن المقدر في حكم المذكور أما بالقرينة المقالية (كما إذا قلت) أنت عجيبا للسائل (تأديبا في جواب من قال) سائلا لك (لم ضربت زيدا) أو بالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعا (فقوله) أي أقول المصنف (مذكور) احتراز به مما لم يذكر فعله لاحقيقة ولا حكما (مثل أعجبنى التأديب) وعجبت عن التأديب أو أعجبنى تأديك أو عجبت عن تأديك وغير ذلك فإنه فعل لقصد تحصيله لا محالة فعل من الضرب وغيره مما يقدر التأديب ولكنه لبس بمذكور لاحقيقة ولا حكما وفي الرضى فإن التأديب فعل له الضرب إلا أنك لم تذكره لالفاظا ولا تقديرًا انتهى (فإن قلت كيف يصح الاحتراز به) أي بقوله مذكور (عنه) أي عن مثل أعجبنى التأديب (وهو أي الفعل الذي فعل لأجله) أي لقصد تحصيله (مذكور في الجملة) أي في بعض الأمثلة (كما في قولك) (ضربت زيدا) لأن ذكر الفعل الذي فعل لأجله في هذا المثال يؤذن بذكره في مثل أعجبنى التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ما ذكر فعله حكما فيرد السؤال المذكور (قلنا المراد) من قوله مذكور (مذكور معه) كالمثال الذي أورده السائل وأما المثال الذي احتز عنه فإيد كالفعل معه فاندفع السؤال (فإن قلت هو) أي الفعل الذي فعل لأجله (مذكور معه) أي مع المفعول له كما (في قولك) (ضربت زيدا تأديبا) وكون الفعل مذكورا معه في هذا المثال يؤذن أن يكون مذكورا في ذلك المثال فيكون

الفعل مذكورا فيه حكما فيرد السؤال الاول (قلنا المراد) بقوله (مذكور معه)
 اى مع المفعول له (فى التركيب الذى هو) المفعول له (فيه) يعنى ان يكون
 الفعل الذى فعل لاجله مذكورا مع المفعول له فى تركيب واحد وفى المثال المذكور
 لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله معه فيه لالفظا ولا تقديرافان دفع ايضا السؤال
 المذكور (ويرد جنثا) اى حين كون المراد من قوله مذكور مذكورا معه فى التركيب
 الذى هو فيه (نحو اعجبني التأديب الذى ضربت) انت (لاجله) اى لقصد
 تحصيله فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى هذا التركيب معه مع ان لم يكن
 مفعولا له والتأديب بالرفع فاعل اعجبني (اللهم) جرت العادة باستعمال هذا
 اللفظ فيما اى فى الجواب الذى فى ثبوته ضعف وكذا يستعان فى اثباته من الله تعالى
 هكذا فى حاشية المطول (الا ان يراد بذكره معه) اى بذكر الفعل الذى فعله
 لاجله مع المفعول له (ايراده) بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدأ يعنى المراد بذكر
 الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل (معه) اى المفعول له (للعمل فيه) اى ليكون
 الفعل عاملا فيه ويجوز ان يكون ايراده مرفوعا على له قائم مقام الفاعل لقوله
 ان يراد فعلى هذا اى على تقدير ان يكون المراد بالذكر المذكور معه للعمل فيه يحصل
 المرام والمفعول له اما ان يكون علة وغرضا يعنى اثر الفعل (مثل ضربته تأديبه)
 لان التأديب علة غائية للفعل واثره مثل مبتدأ وقوله (مثال) خبره (لما فصل)
 اى للمفعول له الذى فعل (لقصد تحصيله فعل وهو) اى ذلك الفعل (الضرب)
 الصادر عن المتكلم (فان التأديب انما يحصل) فى هذا المثال (بالضرب ويترتب
 عليه) فيكون اثره وغرضا كما ان الاتكسار فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل
 بالكسر ويترتب عليه فيكون اثره (و) اما ان يكون علة له فقط مثل (قعدت
 عن الحرب جينا) لان الجبن علة للقعود وليس بغرض واثره بل مؤثر له وفى
 الحاشية اشارة الى ان المفعول له فيكون علة صرفة وفيكون علة من وجوده ومطلوبا
 من وجهه وقدم الثانى لانهما لم يدفعه انتهى (مثال لما فعل) اى للمفعول له الذى
 فعل (بسبب وجوده فعل وهو) اى ذلك الفعل (القعود فان القعود انما وقع
 من الفاعل وصدر عنه بسبب الجبن) فيه وهو متقدم على الفعل فى الوجود
 (والفاعل) اى الذى قال (يكون المفعول له معمولا) من معمولات الفعل (مستقلا)
 فى كونه معمولا له (غير داخل فى المفعول المطلق) يعنى قال جمهور النحاة
 ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه
 معمولات مستقلات له وبهذا جعل المفاعيل خمسة (يخالف) (خلافه) فيه
 اشارة الى ان نصب خلافا بناء على له مفعول مطلق والى المخالفة مسند
 الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما فى هذا الفن الا ان الاولى اسناده

الى الزجاج وحمل النحلة اصلا ولذا قال في الحاشية والظاهر ان يتقدر بخالف
 الزجاج هذا القول خلافا لان قول النحلة اصل والخلاف انما وقع منها انتهى
 (ظاهرا) واتمما قال ظاهرا لانه بعد التأويل الاكثي ليس لاحد خلاف في انه مفعول
 مطلق وانما الخلاف قبل التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله
 حتى صارت المضاعف اربعة وعند غيره مفعول له لا مفعول مطلق صارت
 خمسة والخلاف انما هو في الظاهر فلا فائدة لقول من قال لا فائدة لقوله ظاهرا
 (للزجاج) فعال من زج زج اما لكونه صانعا للزجاج واما لكونه بايعة كما يقال
 قدار لصانع القدر ولبايعة وكذا اخفاف ويزازا فانه (اي المفعول له) (عنده)
 (اي عند الزجاج) (مصدر) اي مفعول مطلق لا مفعول له ولو قال فانه عنده
 مفعول مطلق لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا (من غير لفظ فعله)
 العامل فيه مثل قعدت جلوسا (فالمعنى عنده) اي عند الزجاج (في المشاين
 المذكورين) في المتن وهما ضربته تأديسا وقعدت عن الحرب جبنا على وجهين
 اما بتقدير الفعل من جنسه وبه وجعل الفعل العامل فيه الآن متعلقا لذلك
 الفعل مثل (ادبته بالضرب تأديسا وجبت في القعود عن الحرب جبنا و) اما
 بتقدير مصدر من جنس الفعل الناصب له مضاف الى ما جعل مفعولا له عند
 الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل (ضربه ضرب تأديب) هذه الاضافة
 من قبيل اضافة السبب الى السبب او من قبيل اضافة المفعول الى العلة (وقعدت
 قعودا) هذه الاضافة من قبيل اضافة السبب الى السبب لان الجنب سبب
 للقعود عن الحرب (ورد) مبني للمفعول من رد يد وبه قال (قول الزجاج) اي
 مقوله وهو ان المفعول له مفعول مطلق لا معمول مستقل (بان) متعلق بـ (صححة)
 تأويل نوع بنوع آخر (لاندخله في حقيقته) يعني بان يكون تأويل المفعول له
 بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل او بتقدير المضاف صحيحا لا يخرج المفعول له
 عن حقيقته ونوعه حتى يدخله في نوع آخر وهو المفعول المطلق ويسمى
 بالمفعول المطلق بالتأويل وتكون اقسام المفاعيل اربعة (الايدي) قوله الا
 كلمة تنبيه يؤتى بها في مقام الاستدلال تنبيهها على المدعى ويرى فعل مضارع
 مبني للمفعول ان كان من بنه غائبا ومبني للفاعل ان كان مخاطبا فحينئذ يكون بالتاء
 المنقوطة بنقطتين من فوق (ان صححة تأويل الحال بالظرف) سواء كان الحال
 مفردا او جملة نحو آيتك والجلس قائم اي هذا الوقت واقعة وثابتة (من حيث
 ان معنى) قولك (جاني زيد راكبا جاني زيد وقت الركوب) قوله (من غير
 ان تخرجها عن حقيقتها) حال من الضمير المستكن في الخبر بمعنى صححة تأويل
 الحال مفردة او جملة بالظروف واقعة وثابتة حال كون تلك الصححة غير مخرجة

الحال عن حقيقةها ونوعها يعني لا يقال لها ظرف قبل التأويل وكذلك صحة تأويل الظرف بالحال لا يخرجها عن حقيقة ونوعه منسل جائئ زيد وقت التعليم أى جائئ زيد حال كونى معلما (وشرط) مبتدأ مضاف الى (نصبه) (أى شرط انتصاب المفعول له إشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المفعول له والى ان الت نصب نزل منزلة اللازم وضيف الى الفاعل أى وشرط كون المفعول له منصوبا لفظا أو تقديرًا (لا شرط كون الاسم) مطلقا (مفعولا له) فالمفعول له عند المصنف أيضا يعنى كالمفعول فيه نوطان ما قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام وهذا أيضا خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط (فالسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن ويجعه سمنان بضم السين كعبد وعبدان وسمن الرجل الطعام من باب نصرلته بالسمن فهو طعام مسنون وسمنين أيضا ويقال لبياعه سمان كذا فى الصحاح وما يستخرج من الحبوب والنباتات يقال له دهن (والأكرام) من أكرم (فى قولك جئتك للسمن ولا كرامك الزائر) والمخاضة فى قولك خرجت اليوم لمخاضتك زيدا أمس مجرورا باللام فى السكل (عنده) أى عند المصنف (مفعول له بناء على ما يدل عليه حده) وحده على ما سبق ما فعل لأجله فعل مذكور وههنا فصل المجئ لقصد تحصيل السمن أو لسبب وجود المخاضة فيكون كل واحد مفعولا له (وهذا) أى ما قاله المصنف ههنا وهو قوله شرط نصبه (كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا) أى ما قاله ههنا من قوله وشرط نصبه تقدير اللام (خلاف اصطلاح القوم) فإنهم لا يطلقون المفعول له الأعلى المنسوب بتقدير اللام وأما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو اللام لفظا مفعول له ولذا قالوا وشرطه أى شرط كون الاسم مفعولا له تقدير اللام وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا له أيضا وهو الحق لما سبق فى المفعول فيه (تقدير اللام) أى ان تكون مقبرة والمراد به تقدير خير مراد من حيث العمل اذ لو كان مرادنا لما صح نصبه كما فى الاضافة التى بمعنى اللام فان اللام ترادفها وانما قدر التفهم العلية من نفس المفعول له لامن اللام (لانها) أى اللام (اذا ظهرت) لفظا (لزم الجر) أى جر ما دخلت عليه وفهم العلية من اللام لامن نفس الصيغة (وخص اللام بالذكر) الباء ههنا دخلة على المقصوراى واقتصر المصنف على اللام ولم يذكر غيرها بما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير اللام وخيرها بما يفيد العلية (لانها) أى لان اللام (الغالبية) أى غالبية الاستعمال (فى تعييلات الأفعال) لان أحد معانيها التى وضعت اللام لها التعليل فكانها اصل فى هذا الباب وما يكون اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فإنه وان استعمل

في التعليل لكنه يهتبه عن اللام ويحذف عنها كما ان ان وان اصل في الحروف
 النواصب والجوازم حتى جاز انطها رهما وتقديرهما دون غيرهما على ما سيحكي
 (فلا يقدر غيرهما) اي غير اللام (من من) بكسر الميم (او الباء) الجار مثلا لصاق
 (او في مع انهما) اي مع ان كلا من هذه الحروف (من دواخل المفعول له كقوله تعالى
 خاشعا) مفعول ثان رأيت والمفعول الاول الضمير البارز الراجع الى الجبل اي
 متواضعا لان الخشوع التواضع اوسا كما مضمنا مثل قوله تعالى وتري الارض
 خاشعة اي ساكنة مطمئة لامر الله (متصدعا) التصدع التفرق يقال تصدع
 القوم اي تفرقوا وبالفارسية يراكنده شدن مفعول ثان ايضا رأيت (من
 خسية الله) علة للتصدع بمن الجارة اي رأيت ذلك الجبل خاشعا اي منقادا
 لامر الله متصدعا اي متفرقا خوفا من الله تعالى وعذابه هذا مثال لكون المفعول له
 بمن الجارة (وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وفي الرضي والباء السببية
 ههنا كاللام يعني علة التحريم اي حرمنا على بني اسرائيل طيبات احلت اي اشياء
 كانت حلالا لهم وهي كل ذي ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم مصدر عنهم
 على ما بين في كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة (وقوله
 عليه السلام ان امرأة دخلت النار) قوله ان مخففة من الثقيلة عملت في ضمير
 الفصة المقدر اي انها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لان
 اي عملت عملا يكون سببا لدخول النار (في هرة اي لاجلها) اي لاجله هرة
 امسكتها وجسنتها فلم تكن تطعمها ولا ترسلها حتى تأكل من حشرات الارض
 فماتت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذي بني (ولما كان تقدير اللام)
 في قوله وشرط نصبه تقدير اللام (عبارة عن حذفها) اي اللام (من اللفظ و)
 عن (انقائها في النية) لاعت حذفها نسيانسيا بان تحذف في اللفظ والنية معا
 لانها لو كان كذلك لما قبل شرط ونصبه تقدير اللام (و) الحال له (كان الاصل)
 في تعيلات الافعال (انقائها) اي اللام (في اللفظ) لان اللام وضعت للتعليل
 والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا باستفاد ما وضع هو له من لفظه لا
 من غيره كما كان الاصل انقائها (في النية) اذا كان كذلك (فلا حاجة في انقائها
 في النية الى الشرط) لكونها اصلا وما يكون جارا على الاصل لا يحتاج الى الشرط
 لكونه مستعملا على الاصل (بل الحاجة اليه) اي الى الشرط (انما تكون في حذفها)
 اي اللام (من اللفظ) لكونه مخالفا للاصل وما يكون مخالفا للاصل لا يحتاج الى
 الشرط لكون الشرط اي ما جعل شرطا دليلا وعلامة عليه (ولهذا) اي
 لكون التقدير عبارة عن الحذف (قال) (واتما يجوز حذفها) اي اللام بوضع
 المظهر موضع الضمير قبل انما وضعه موضعه اشارة الى اتحاد المحذوف والتقدير

وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك في اللفظ وإبقاء في النية كما قال به
 الشارح والحذف ترك في اللفظ والنية معا وفي قوله يجوز اشارة الى ان تقدير
 اللام عند وجود الشروط المذكورة بأسرها جائز لا واجب لان وجود السرط
 لا يوجب وجود الشروط كالوضوء للصلاة (ولم يكتف) المصنف في التعبير
 بارجاع ضمير الفاعل (المستكن في يجوز) الى تقدير اللام (ولم يقل وانما يجوز
 لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف وقبل ولم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير
 راجع الى التقدير تنصيصا على مقصودة من بيان شرط الحذف اذ لو اضم
 لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقدير اللام انتهى (فيجوز
 حذفها) اي حذف اللام عند وجود الشروط المذكورة (كما يجوز ذكره) (المفعول له)
 عند وجودها وشروطها ثلاثا احدها ما ذكره بقوله (اذا كان) (المفعول له)
 (فعلا) اي دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا
 يغني عنه لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا
 للشخص على الفعل فتقوله فعلا (احترازه عما) اي عن الشيء الذي دخل
 عليه اللام (اذا كان) ذلك الشيء (هنا) قائما بذاته لا معنى قائما بغيره فان اللام
 اذا كان ما دخل عليه عينا لازم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يبدل الفعل
 عليه فيكون اجنبيا فلزم الواسطة وهي اللام (نحو جئتك للسمن) فان السمن
 وان كان باعشا للمجئ في الظاهر وعلة له الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت
 المجئ فلزم اللام وثانيهما ما ذكره بقوله (لفاعل الفعل المطلق له) بفتح اللام الاولى
 والجار متعلق بقوله فعلا (اي اتحد فاعله) اي المفعول له (وفاعل عامله) اي
 عامل المفعول له يعني يقوم المفعول له والفعل العامل فيه بشيء واحد حيث يكون
 فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتأديب بالتكلم في قولك ضربته
 تأديبا وكذا الجبن والقعود في قولك فعلت عن الحرب جبنا قائمان بالتكلم وهذا
 (احترازه عما اذا كان فعلا لغيره) اي عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون
 فاعل الفعل العامل في المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم
 اذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك
 فيكون اجنبيا فلزم اللام (نحو جئتك لمحبيك ايلي) فان المجئ الاول قائم بالتكلم
 والثاني بالتخاطب فلم يتحد فاعلهما وثالثها ما ذكره بقوله (ومقارناته) (اي
 للفعل المذكور) اي للفعل الذي اتحد فاعله وفاعل المفعول له (في الوجود)
 لان الاصل في التعليقات ان تقارن العلة للمعلول اي لما جعلت علة له وذلك
 (بان يتحد زمان وجودهما) اي وجود الفعل والمفعول له يعني يكون زمان
 المفعول له وزمان الفعل العامل فيهما واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت

الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاضمتك زيدا أمس (نحو) وضربته تأديسا (اذ زمان الضرب) الصادر عن المتكلم (والتأديب) الصادر عنه ايضا (واحد) وهو زمان الماضي لان الحدث المعلن ههنا تفسير للحدث المعلن فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يستزكان فيه بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ابته بالضرب بالضرب هو التأديب كذا في الرضى (اذ لا مغايرة بينهما) اى بين زمان الفعل وزمان المفعول له (الا بالاعتبار) بان تعتبران زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحد في الواقع والحقيقة (او يكون) عطف على ان اتحد اى بان يكون (زمان وجود احدهما) اى زمان وجود واحد من الفعل او المفعول له (بعض من زمان وجود الآخر) بان يكون زمان احدهما شاملا ومحيطا لزمان وجود الآخر سواء كان زمان الشامل زمان المفعول له (نحو) وقعت عن الحرب جينا فان زمان الفعل) العامل في المفعول له (اعنى القعود) الصادر عن المتكلم (بعض زمان المفعول له اعنى الجبن) القائم بالمتكلم ايضا لان زمان وجود الجبن فيه احاط بزمان وجود القعود لان زمان الشئ جزء من الزمان الاول والجبن بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجبن بضمين لغة فيها وبعضهم يقول جبن وجبة بالضم والتشديد وقد جبن الرجل بجبن بالضم جينا فهو جبان وجين ايضا من باب ظرف وامرأه جبان وجين كذا في الصحاح (و) زمان الفعل (نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح) بينهما (بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب) لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان شهود الحرب لكونه حاصلًا في اثناؤه وجزأ من اجزائه (واحترز) المصنف (بنك القيد) اى بالقيد الثالث وهو قوله ومقرانه في الوجود (٤٤) اى عن المفعول له الذى (اذا لم يكن) اى زمان وجوده (مقرانه) اى زمان وجود الفعل (في الوجود) بان يكون زمان وجود الفعل حالا و زمان وجود المفعول له ماضيا (نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك) اى بالاكرام ايك (امس) فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلن به الا انه لم يقارنه في الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان وجود الوعد امس فلم يقترنا (وانما اشترط بالبناء للمفعول (هذه الشرائط) الثلاث لا تنصاه باللام (لانه) اى لان المفعول له (بهذه الشرائط) اى بوجود هذه الشرائط باسرها فيه (ينسب المصدر) اى المفعول المطلق الذى لم يحتاج في نصبه الى الوسطة (فيتعلق) المفعول له (بالفعل بلا واسطة) حرف بينهما (تعلق المصدر به) يعنى فكما يشمل الفعل على مصدره لصكونه جزءا من مفهومه فينصبه بلا واسطة

كذلك يستعمل على المفعول له الذي وجدت هذه الشروط فيه فينصبه
 من غير واسطة ايضا وفي الرضى لان عللة الافعال كثيرا ما تأتي جامعة لهذه
 الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة في الفعلية والقرض ان يكون هناك
 ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشروط دليل عليها انتهى
 (بخلاف ما اذا اختلف) من الاختلال (شيء منها) اي بخلاف المفعول له الذي
 لم يوجد فيه واحد او اثنان او ثلاثة من الشروط فاللام حينئذ لازمة فيه لخروجه
 عن كونه في ضمن الفعل فلا يجوز انتصبله بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه
 (المفعول معه) قد سبق اعرابه (اي الذي فعل) مبنى للمفعول (بمصاحبة)
 الجار والمجرور في محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى
 الموصول وفيه اشارة الى ان الالف واللام في قوله المفعول موصولة صلتها
 المفعول معه على ما سيبيح والباء في قوله (بان يكون) متعلقة بالمصاحبة (الفاعل)
 الذي قام به الفعل العامل في المفعول معه (مصحبا له) اي للمفعول معه
 (في صدور الفعل عنه) اي عن الفاعل مثل استوى الماء والخشبة فان الاستواء
 مصاحب للخشبة حين اسند الى الماء (او المفعول) عطف على قوله الفاعل اي
 او بان يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه (في وقوع الفعل عليه) اي على
 المفعول مثل كفاك وزيدا درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله
 وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب (ف قوله معه) منصوب لفظا
 للربم ظرفية الا انه مرفوع تقدير اعلى له (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله المفعول
 كما قلنا آنفا (اسند) بالبناء للمفعول (اليد) اي الى قوله معه لكونه مرفوعا تقدير
 قوله (المفعول كما اسند) المفعول (الى الجار والمجرور في) قوله (المفعول بهو) المفعول
 (فيهو) المفعول (له والضمير المجرور) في الكل (راجع الى) الالف واللام لكون
 الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذي والى (واعتذر)
 بالبناء للمفعول اي بين العذر (عن نصبه) اعني عن نصب معه مع كونه مفعول
 مالم يسم فاعله لقوله المفعول مالم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا لقباه
 مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (بما جوزه) اي بالقاعدة التي اثبتها (بعض
 النحاة من اسناد الفعل) بيان لما في قوله بمعنى يعني جوزه بعض النحاة اسناد الفعل
 او شبهه سواء كان مبنيا للفاعل او المفعول (الى لازم النصب) اي الى الظرف
 الذي يجب نصبه على الظرفية (وتركه) بالجر عطف على اسناد الفعل
 والضمير راجع الى لازم النصب اي ومن ترك لازم النصب وابقاه (منصوبا جريا)
 اي ليكون جاريا وواقعا (على ما هو عليه في الاكثر) اي على الحالة التي يكون
 ذلك الظرف واقعا عليها في اكثر الاستعمال وهي النصب على ظرفية (وبالبد)

اى الى ما جوزه بعض النحاة وابتدئ (ذهب) بالبناء للمفعول وثابه قوله
 اليه (فى قوله تعالى لقد تقطع) التقطع التفرق وبالفارسية پرا كنده شدن
 (يتكلم) حال كون هذا القول جاريا (على قراءة النصب) واما على قراءة الرفع
 يعنى رفع يتكلم فليس مما نحن فيه (و) ذكر (فى بعض الخواشي ان هذا الراى)
 اى هذا التوجيه يعنى اسناد الفعل الى لازم النصب وابقاؤه منصوبا (شريف)
 اى مقبول حسن (جدا) قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل
 واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حضا لجعل ما هو محط الفائدة وهو ما لازم
 نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع
 الى المصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا
 مناب الفاعل وفى حاشية المعصام خلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر
 وقائمة المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا
 انتهى (وقبل الوجه) فيه (ان يجعل) قوله المفعول معه (من قيل) قوله
 (وقد حيل) ماض مبنى للمفعول مثل قبل يقال حال الشيء بنى وبنه يحول
 حولا اى حيز وبابه فال كذا فى الصحاح (بين العير) بالفتح الحمار الوحشى
 والاهلى ايضا والاثى عيرة (والتروان) يقتضيان الوثب يقال نزال ذكر على الاثى
 يتروان بالكسر والمد اذا وثب عليها وبابه عداى وقع الجبلولة بين الحمار نفسه
 وبين نروء على الاثى (فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه) اى فى هذا القول (الضمير)
 المستكن (الراجع الى مصدره) اى مصدر الفعل (اى حيل الجبلولة لان لفظة
 (بين للزم ظرفيته) اى لكونه دائما منصوبا على الظرفية (لايقام مقام الفاعل)
 اى لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع وكذا ما قام مقامه واذا قيم
 مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا فى حالة
 واحدة وهو ممتنع (فعلى هذا) اى على الوجه الذى قبل (معناه) اى معنى قوله
 المفعول معه (الذى فعل فعل بمصاحبه) بناء على ان يكون مفعول ما لم يسم
 فاعله لقوله المفعول معه ضميرا (مستكنا فيه راجعا الى مصدره) الذى هو الفعل
 (و) يكون (الضمير المجزور) فى معناه راجعا (للموصول) وهو الالف واللام
 فى قوله المفعول (مذكور) خبر لقوله المفعول معه او خبر مبتدأ محذوف تقديره
 هو والجملة اسيناف (بمداووا) ظرف للمذكور (احتراز) اى قوله بعد الواو
 احتراز فىكون خبر محذوف (عن المذكور) اى الذى ذكر (بعد غيره) اى غير
 الواو (كالفاء) وثم وحتى والباء فانها وان كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية الا
 انها لم تكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه (لمصاحبة مفعول فعل)
 لازما كان الفعل او متديا ليخرج مثل كل رجل وضيفته فانه مذكور بعد الواو

للمصاحبة والمعية لكن ما بعدها لا يصاحب معمول فعل وهو ظاهر والمخرج
المعطوف بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل
جاءني زيد وعمر وفان المقصود منه الجمعية في المجيء سواء جاء معها او متفرقا
(اللام) في قوله لمصاحبة (متعلق بمذكور) يعني اللام ههنا للتعليل كقولك
ضربت زيدا للتأديب اى لاجل التأديب (اى يكون ذكره) اى ذكر مفعول
معه (بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل) والمصدر ههنا مضاف الى
المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل (واضافته
ايها) معطوف على المصاحبة والضمير المجزوء الى الواو المنصوب الى المصاحبة
اى ولجل افادة الواو المصاحبة المذكورة لتكون الواو بمعنى الجمع في اصل الوضع
(سواء) خبر مقدم (كان ذلك المعمول) اى المعمول الذى كان المفعول معه
مصاحبا له (فاعلا) للفعل العامل في المفعول معه ولفظ كان في تأويل المصدر
مبتدأ (نحو استوى الماء والخشب) اى في الطول ووصل الماء الى الخشب وصار
مساويا لها بحيث لم تكن الخشب ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشب ههنا
مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقنا فو قنا يوما فيوما وقت زيلته فيكون
فيها لكل يوم حد حتى ينتهي الى الحد الذى يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه
ههنا وهو الخشب ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الماء
في الاستواء على ما ذكرنا (و) سواء كان ذلك المفعول (مفعولا) لذلك الفعل
(نحو كفك وزيدا درهم) فان المفعول معه ههنا وهو زيدا ذكر بعد الواو
لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الخطاب في كفاية درهم واحد لهما على سبيل
الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اى الفعل العامل في المفعول معه (لفظا)
(اى لفظيا) يعنى منسوبا الى اللفظ يعنى ملفوظا (كالتالين المذكورين) اللذين
ذكرهما الشارح في تعميم المعمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما
(او معنى) (اى معنويا) مستنبط من خوى الكلام من غير التصريح به او تقديره
(نحو مالك وزينا) لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة
لاحتياج الاول الى الفعل ولكون الثاني اكثر في الفعل والمفعول معه في هذا المثال
مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المضوى وهو الكاف فيما صرح من الفعل
(اى ما نصنع وزيدا) وماتلابس وزينا وغيرهما (والمراد بمصاحبة) اى
المفعول معه (للمعمول الفعل) فاعلا كان المعمول او مفعولا لفظيا كان الفعل
او معنويا (مشاركته) اى المفعول معه او المذكور بعد الواو (اى للمعمول
الفاعل او المفعول (في ذلك الفعل) يعنى يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو
شريكا للمفعول في فعل الفاعل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر

ولا ينفصل يعني يكونان (في زمان واحد) مصاحبين فيه (نحوسرت وزيدا)
فان المفعول معه فيه شرك للتكلم الذي هو الفاعل في السير في وقت واحد وقع
سيرهما معا يعني حين وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه في ذلك الزمان ايضا
وبالعكس (و) مشاركته له في ذلك الفعل (في مكان واحد فهو لوزكت الرواية
بشاء التانيث لا الخطاب ولا المتكلم مبنى للمفعول (الناقصة) نأثبه (وفصيلها) اى مع
فصيلها في مكان واحد (ارضعها) جواب لوى رضع الفصيل الناقصة والمفعول
معه فيه كان شريكا لمعمول الفعل وهو الناقصة في ذلك الفعل يعني في الترك يعني
لوا بقيت لناقصة مع فصيلها في مكان واحد لوضعها لانه لو لم يكن الترك ولا بقاء
في مكان واحد لم يقدر ان يرضعها في هذا المثال يكونان شريكين في الزمان
ايضا لان الشركة في المكان تستلزم الشركة في الزمان دون العكس الا ان
المقصود فيه الشركة في المكان فقط ليكون مثالا له يقال رضع الصبي بالفارسية
شير خورده ككودك يعني بچة شیراز شیر مادر خود خور دشه (فلا يتقضى)
تعريف المفعول معه (بلذ كور بعد الواو العاطفة) المراد منها الجمع المطلق
لا الاشتراك في الزمان الواحد او المكان الواحد (فجوابه في زيد وعمر) ورأيت
زيدا وعمرًا وممرت بزيد وعمر (فانها) اى الواو في هذه الامثلة (لا تدل الاعلى
المشاركة) اى مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (في اصل الفعل) يعني في المجي
والروية المرو فقط (دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون المجيئان في زمان
واحد لان المراد اجتماعهما في المجيئ سواء يجيئان في زمان واحد اولا وكذلك
غيره يعني يمتثل ان يكرتا مصاحبين في المجيئ في الزمان ويصحب ان يكون حصوله
من احدهما قبل حصوله من الاخر (اعلم ان مذهب جمهور النحاة) احتزبه
عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها طائلة فيها لانها لما كانت ههنا بمعنى
المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعني عمل النصب مثلها وقال
الزجاج هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب منابه
واقادت فائدة نحو استوى الماء وصاحب الخشبة والاختش نصبه نصب
الطرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف ولكل تصف وتكلف لا يخفى على من
له ذوق سليم (ان العامل في المفعول معه) يعني التناصب له (لفعل) المقسم
سواء كان لازما او متعديا فيما كان ملفوظا (او مضاه) اى العامل التناصب له معنى
الفعل فيما كان امرا مضويا مستنبطا من فحوى الكلام (توسط الواو التي بمعنى
مع) يعني تكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة
بينهما (وانما وضعوا) اى النحاة ولعرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم
لان الواضعين في الحقيقة العرب والنحاة يتقنون كلامهم (الواو موضع مع)

اما لفظ (لكونها) الواو (اخصر) منها والاختصار مطلوب في الكلام وامامنى
 فلا ستدامة المصاحبة (واصلها) اى اصل الواو (واو العطف التى فيها معنى
 الجمع) لا ترتيب فيها ولا تعقب ولذا لم يحز تقدم المفعول معه على مصاحبه ولا
 على عامله كما لم يحز تقدم المعطوفه على ما عطف عليه وعلى عامله ايضا لعدم
 تقدم التابع على المتبوع (فناسب معنى المعبه لها) وفى الرضى فالوا لا يتقدم
 المفعول معه على ما عمل فى صاحبه اتفاقا كما لا يتقدم على مصاحبه فلا يقال والخشبة
 استوى الماء انتهى ولا يقال ايضا استوى والخشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل
 حيث يجوز تقديمها على عواملها ولما بين اجالا ان عامل المفعول معه يكون
 لفظيا ومعنويا بقوله (لفظا ومعنى) اراد ان يفصل كل واحد منهما جاعلا التشر
 على ترتيب اللف فقال مصدرا كلامه بالفاء التفصيلية (فان كان) وهذا الكلام
 ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو فى اى مقام تقصد لذكره بعدها
 المصاحبه جوازا او جوبا (اى وحسب) يشير الى ان لفظ كان ههنا تامة لا يحتاج
 الى الخبر فيثبت يكون قوله لفظا منصوبا على التمييز او على الحالية بمعنى ملفوظا
 ويجوز ان يكون منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى التامة
 مناعيا للتمام اكتفى الشارح به فى التفسير (الفعل) الذى قصد مصاحبه المفعول
 معه لمصولة ولذا قال الشارح (اى ما يدل على الحدث) يريد به الفعل اللغوى وهو
 الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحي (فيم) ذلك (الفعل) الاصطلاحي
 (واسمى الفاعل) مثل انا سائر وزيدا (والمفعول) مثل انا مضروب وزيدا
 (والصفة المشبهة) مثل انا طريف ويكر (وضيها) اى خير هذه المذكرات
 كالمصدر ومثل اعجبنى سير زيد وعمرا (لفظا) اى من حيث اللفظ او حال كونه
 ملفوظا وان كان ما يدل على الحدث ملفوظا (وجاز) الواو للحال اى وقد جاز
 او للعطف فتكون الجملة معطوفة على الشرط (اى لم يجب) (العطف) اى
 جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمولى الفعل ولم يمنع ذلك
 العطف ايضا معنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص معنى سلب
 ضرورة الوجوب والامتناع عن الطرفين والعام سلب الضرورة عن احد
 الطرفين دون الآخر معنى الوجوب والامتناع والخاص عنهما معا (فلا يتفرض)
 هذا الكلام (بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف) بقرينة المعطوف
 عليه (فيه) اى فى هذا المثال لان المعبه والمصاحبه فى الضرب فى مكان واحد
 اوزمان واحد متعصرة فتكون الواو للعطف (فالوجهان) جواب الشرط
 (اى العطف) اى جعل الواو للعطف فيثبت يكون ما بعدها معطوفا على
 ما قبلها لان الاصل فيها هو العطف (والنصب على المنفصلة) اى نصب

ما بعدها على ان يكون مفعولا معه صاحب للمعمول الفعل (جائزاً) اسلاماً مانع من
 واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اصلاً والفعل بالاصل هو الاول عند
 التعارض (فهو جئت انا وزيد) وجئت اليوم وزيد وزيدا وفيه خلاف عند
 القاهر حيث جعل العطف ههنا متعباً لان الفصل وان كان قائماً مقام التأكيد
 الا انه لم يكن مثله من كل وجه (بالرفع) اي رفع وزيد (على العطف) اي بقاء
 صلي ان يكون معطوفاً على الضمير المرفوع المتصل لكان التأكيد بالتفصل
 (وزيدا) (بالنصب على المفعولية) اي على ان يكون مفعولاً معه لمصاحبة
 معمول فعل في زمان واحد (والا) عطف على قوله جاز اي وان كان ما يدل
 على الحد لفظاً (لم يميز العطف) ما بعد الواو على ما قبلها (يل يمتنع)
 العطف لما منع (تعين النصب) اي نصب ما بعدها على انه مفعول معه حيث
 لا وجه سواء وهما الجمهور بالنصب مختار ههنا لا واجب فحينئذ يكون المراد
 بالتعين التعين الاستحسان في ذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل
 بلا تأكيد بالتفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيجوز لامتنع على
 ما سيحكي (مثل جئت وزيدا) فتعين ههنا ان يكون زيد منصوباً على انه مفعول
 معه (فان العطف) اي عطف زيد على الضمير المرفوع المتصل (فيه) اي
 في المثال المذكور (بمتنع لعدم الفاصلة) بينهما يعني (لا توجد الفاصلة
 التي تكون) (بتأكيد) الضمير المرفوع المتصل (ب) الضمير المرفوع (المتفصل
 ولا نصيره) كالفصل بينهما بطرف اوفيه (وان كان) اي وحده (الفعل)
 اي ما يدل على الحد سواء كان فعلاً اصطلاحياً او غيره كما سبق (معنى) تميز
 احوال او خبر كان على تقدير كونها ناقصة (اي امر او مضارعاً مستبطاً من
 اللفظ) من غير تصريح به ولا تقديره وفي الرضى والفعل المضوي على ضربين
 لانه اي ان يكون في اللفظ مشعره قوي اولاً فالاول نحو ما لك وزيدا لان الجار
 والمجرور متعلق بالفعل او بما في معناه فهو ما سأتك لانه بمعنى فعلك وصنعتك فهو
 بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل والثاني اعني الذي لا يكون في اللفظ مشعر
 بالعامل قوي فهو مانت وزيدا فههنا العطف اولاً بخلاف وان فصل لعدم
 الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستغماية الى ههنا كلامه (وجاز)
 هو كالاول في التوجيه الا انه ههنا سلب العام (اي لم يمتنع) (العطف) اي
 عطف ما بعد الواو على ما قبلها بان تكون للعطف للمصاحبة (تعين) جواب
 الشرط وقبل اختيار (العطف) اي عطف ما بعدها على ما قبلها (حيث)
 اي لانه (لا يمتنع) الكلام (على عمل العامل المضوي بلا حاجة مع جواز وجه
 آخر) غير الحمل على عمل العامل المضوي (وهو) اي الوجه الاخر (العطف)

أي إذا جعل الواو للمصاحبة وجعل ما بعدها منصوبا على أنه مفعول معه
 يلزم الحمل على عمل العامل المنعوى وإذا جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها
 على ما قبلها يلزم الحمل على الصامل اللفظي فتعين هذا لكون العامل اللفظي
 أقوى من المنعوى وعند وجدان المنعوى لا تأثير للضعف ولأن معنى الفعل
 غير بالغ درجة الفعل فلا يتنصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الأول ولذا
 قال الرضي يجوز العطف فيه بلا تكلف (نحو ما زيد وعمرو والـ) عطف على
 جاز (أي وإن) كان الفعل أمرا منصوبا مستنبطا من اللفظ ولكن (لم يجوز
 لعطف) أي عطف ما بعدها على ما قبلها (بل امتنع) العطف فتعين
 النصب (أي جعل الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها على أنه مفعول معه للعامل
 المنعوى (حيث) أي لانه (لا وجه سواء) أي سوى النصب لانه إذا تعذر
 لفعل بالأقوى وهو لعطف وامتنع يكتفي بالفعل بما هو الأدنى وهو النصب
 على أنه مفعول معه (نحو مالك وزينا وماشك وعمرا) انما أورد مثالين مع أنه
 يكفي لإيضاح ما هو المراد المثال الواحد ليعلم أن معنى الفعل يستغاد بوجود مع
 حرف الاستفهام والجار والمجرور كما في المثال الأول مع حرفه أيضا والاسم
 كما في المثال الثاني (فانه امتنع العطف) أي عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور
 (فيها) أي في المثالين المذكورين وامثالهما لأن العطف (على الضمير المجرور)
 سواء كان مجرورا بحرف جر كانشال الأول أو بالاضافة كما في المثال الثاني
 (بلا عادة الجار) في المعطوف حرفا كان أو سما (غير جائز) لما سيأتي وههنا
 لم يعد (ولم يجوز) جواب عن سؤال مقدر تقديره إذا لم يجوز لعطف على الضمير
 المجرور فلم يجوز لعطف على الاسم وهو الشأن ليكون علما بما هو الأقوى وهو
 لعطف والفعل بالأدنى لا يجوز إلا عند امتناع لعمل بالأقوى بأي وجه كان
 وههنا يمكن أن يعمل بالأقوى فأجاب عنه بالواو الاستيفائية بقوله ولم يجوز
 (عطف عمرا على الشأن) كالم يجوز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى إذا
 المعنى حيثذا ماشاك ونفس عمرو فيكون السؤال عن الشأن المخاطب وذات عمرو
 والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شأنهما لأن مثل هذا الكلام انما يستعمل
 في هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا علله الشارح بقوله (إذا السؤال عن شأنهما
 لأعن شأن أحدهما ونفس الآخر) يعني مراد المتكلم السؤال عن وصفهما
 لأن السؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو لانه لو عطف عمرو على الشأن يكون
 لسؤال عن شأن المخاطب ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال
 لما سبق آنفا وقال المحشي ويجوز لعطف على الضمير يجعل الكلام من باب حذف
 لمضاف فالتقدير وشان عمرو فيكون السؤال أيضا عن شأنهما أو على الشأن

فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل
 قوله تعالى وجاء ربك فيكون السؤال ايضا عن شأنهما لان المعنى يكون حيث
 وشان عمرو والنصب ان ترجح بالسلامة من الحذف ترجيح هذان التقديران
 بالاستقناء من اعمال العامل المعنوي انتهى كلامه مخلوطا وهذان التقديران
 وان كانا جائزين لانهما لا يخلو عن تكلف (واتما حكمتا بمعنى الفعل في هذه
 الامثلة) الواردة لتعين العطف اوتعين النصب يشير الى ان اللام التعليلية
 متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص
 بالآخرى (لان المعنى) اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك (مانصنع)
 (وما ياتله) مثل يلبس بالباء التثنية او الفوقانية فيكون من باب حذف المعطوف
 او الاكتفاء به ولعمل بالمقايسة او الاحالة على فهم المتعلم (فعنى ما شاك وزيدا)
 قولك (مانصنع وزيدا) بالباء المثناة من فوق في هذا التفصيل نشر على
 خلاف اللف (ومعنى مالك وزيدا) ايضا اى كالتثنية الاول قولك (مانصنع
 وزيدا) بالباء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال
 على الخطاب فيكون التفسير الدال على الخطاب لان المفسرين المفسر (ومعنى
 ما زيد وعمرو) قولك (مانصنع زيد وعمرو) بالباء المثناة من تحت لان المجرور
 ههنا اسم ظاهر وهو لا يكون الا غائباً فيكون تفسيره كذلك (الحال) من حال
 الشيء يحول اى اتقلب سمي بهذا القسم بهما لاتقلا به وتحولاً غالباً (لما فرغ
 من المفاعيل) الخمسة (شرع في المحققات) اى في بيان ما يلحق (بهما) وتاما
 الحقت الحال بهما من حيث انها فضلة جاءت بعد تعلم الكلام ولها ايضا
 شبه خاص بالمفعول فيه لما سبق قدمت على سائر المحققات بها لانها تبين هيئة
 الفاعل والمفعول به دون غيرها ومعنى الظرفية ايضا (وهو) اى الحال
 لان الحال يذكر ويؤنث (ما) اى شئ مفردا كان او جملة وان جعلت لفظه ما
 اعم من الاسم الحقيقي او الحكمي وفسرتها بالاسم بان تقول اى اسم حقيقة
 كالحال المفردة او حكما كما تكون جملة فله وجه (يبين هيئة الفاعل) اى وصفه
 حال صدوره الفعل عنه مثل جاءنى زيد راكباً فان الحال ههنا يبين حال زيد
 ووصفه عند صدور المجي عنه وهو راكب فيكون قوله راكباً مينا لوصف الركوب
 عند كون المجي صادراً عنه (او) هيئة (المفعول به) حال وقوع الفعل عليه
 نحو رأيت زيدا فارساً (اى من حيث هو فاعل) يصدر عنه الفعل
 (او مفعول به) يعنى يقع عليه الفعل (كأهو الظاهر) قوله ما يبين جنس
 شامل للمعرف وغيره (فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز) فان التمييز
 وان كان مينا الا انه يبين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة

او مقدره فهو مثل زيتا و طاب زيد نفسا و سياً في (و باضافتها) اى اضافة الهيئة
 الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة
 المبتدأ) والخبر او غيرهما فانها وان كانت مبنية الهيئة الا ان تلك الهيئة
 ليست هيئة الفاعل او المفعول به (هو زيد العالم اخوك) او اخوك زيد العالم
 او ان زيد العالم اخوك او ان اخاك زيد العالم او كان زيد العالم ابلك او غير ذلك
 (وبقيد الحثية) اى بقوله من حيث هو فاعل او مفعول به (يخرج صفة
 الفاعل) مثل جاء في زيد العالم (او صفة (المفعول به) سواء كان بلا واسطة
 فهو رأيت زيدا العالم او بلا واسطة نحو مررت بزيد العالم (فانها) اى صفة كل
 منها (تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا) اى سواء صدر عنه المجيء
 او لا وسواء وقع عليه الفعل او لا بل كل واحد من الفاعل او المفعول به موصوف
 بالعالم مطلقا (لا) ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به (من حيث
 هو) الفاعل (او) المفعول به (مفعول به وهذا التردد) اى التردد المفهوم من كلمة
 او (على سبيل منع الخلط) يعنى ان الحال لا يخلو من ان يبين هيئة الفاعل او هيئة
 المفعول (لا) يكون هذا التردد على سبيل (الجمع) بحيث يتمتع ان يجمع الحال
 بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما (فلا يخرج منه)
 اى عن التعريف (مثل ضرب زيد عمرا ~~صكين~~) فالاولى الجمع بينهما لانه
 اخصر ولا مانع من التفریق فهو لقيت راكبا زيدا راكبا اولقيت زيدا راكبا
 راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد
 منهما جاز وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هنداً مصعداً منحدراً لقيت هنداً
 منحدراً مصعداً فهذا اولى لان الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن
 فالاولى جمل كل حال يجنب صاحبه نحو لقيت منحدراً زيدا مصعداً ويجوز
 على ضعف جمل حال المفعول يجنبه وتأخير حال لفاعل نحو لقيت زيدا مصعداً
 منحدراً والمصعد هو زيد كذا في الرضى بل هذا هو الاول فيكون الاول للثنائي
 والثاني للاول وفصل اولى من فصلين وفي الهندى مثل لقيت مصعداً منحدراً
 على الجمع في الاول والتفریق في الثانى وهذا دليل على ما قلت (لفظاً) تمييز عن
 الفاعل او المفعول او حال منهما او خبر لكان المقدر والى الاخير ذهب السارح
 حيث قال (اى سواء كان الفاعل) الذى وقع الحال عنه (او المفعول به) الذى
 وقع الحال منه لفظاً اى لفظياً) بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون خبراً
 وبالفاعل اللفظى والمعنوى اللفظى الا يكون الا (بان يكون فاعلية الفاعل
 او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه) يعنى لا يكون الفاعل فاعلاً ولا
 المفعول مفعولاً الا ان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به

ما مفعولا او منطوقا لا غير فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول به كذلك
 (من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن الكلام كما اعتبار في الفاعل المفعول
 في قوله هذا زيد را حكايا والمفعول المفعول فيه ايضا وسيا في تحقيقه (يفهم)
 ذلك المعنى الخارج عن الكلام (من فحوى الكلام) فحوى القول معناه يقال
 عرفت ذلك في فحوى كلامه اى معنى كلامه مقصورا او ممدودا وفي الحديث من
 اكل في فحوى ارض لم يضر ماؤها يعنى البصل كذا في الصحاح (سواء كانا) اى
 الفاعل او المفعول (ملفوظين حقيقة) كما مر من قوله ضرب زيد عمرا را كين
 (او حكما) كما سيئى من الامثلة (او معنى) معطوف على لفظا (اى) كان الفاعل
 او المفعول به (مفعوبا) وهما لا يكونان الا (بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
 المفعول باعتبار معنى يفهم) هذا المعنى (من فحوى الكلام) بحيث (لا) يكون
 فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول (باعتبار لفظه ومنطوقه) اى باعتبار لفظ
 الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام (والمراد بالفاعل)
 الذى في تعريف الحال (والمفعول به) الذى هو كذلك (اعم) يعنى ان يكون
 كل واحد منهما اعم (من ان يكون حقيقة او حكما) يعنى ان يكون الفاعل فاعلا
 حقيقيا او المفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية
 الثانى فاعلا ومفعولا حكميين كما سيأتى من الامثلة (فقد دخل فيه) اى في تعريف
 الحال (الحال من المفعول معه لكونه) اى لكون المفعول معه (في معنى الفاعل)
 لمصاحبه اياه في صدور الفعل عنه مثل جئت وزيد را كما ومثل ما شئت قائما
 فان قائما حال من الفاعل معنى اذا لى كما سبق ما تصنع قائما ومثل استوى المساء
 والخسبة اى مفرونة (او) لكون المفعول معه في معنى (المفعول به) لمصاحبه
 اياه في وقوع الفعل عليه مثل كفأك وزيدا مقيما درهم (وكذا المفعول المطلق)
 يعنى يجوز الحال من المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف
 نى الحال شرط وانما يجوز منه لكونه في معنى المفعول به (مثل ضربت الضرب
 سديدا) فان سديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق معرفى باللام ومنله
 جلست الجلوس سكينيا يعنى اوقعت الجلوس حال كونه كثيرا (فانه) اى مثل
 ضربت الضرب سديدا (بمعنى احدثت الضرب سديدا) فيكون مفعولا به
 وسديدا حاله (وكذا) اى كما يدخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول
 المطلق فيه (يدخل فيه) ايضا (الحال من المضاف اليه) اذا صح حذف المضاف
 وإقامة المضاف اليه مقامه (كما اذا كان المضاف) الذى اضيف الى صاحب
 الحال فاعلا او مفعولا يصح حذفه (اى حذف المضاف الذى هو فاعلا او
 مفعولا) (وقام المضاف اليه) الذى هو فاعلا (مقامه) اى مقام المضاف

(فكأه) أي المضاف اليه الذي هو ذو الحال بعد حذف المضاف وإقامته مقامه (الفاعل أو المفعول) ولم ينصكر التارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف أو مجرورين بلفظه لأنهما لم يكونا صاحبي الحال لأنهما لم يكونا فاعلين ولا مفعولين حقيقة أو حكما تميز (تحويل تتبع مله إبراهيم حنيفا) أي مخلصا فإن حنيفا حال من إبراهيم المضاف اليه لقوله مله وهو مفعول لفعل مقدر تقديره بل تتبع مله إبراهيم حنيفا (وتحووا يجب أحدكم أن يأكل كل لحم أخيه ميتا) حال من أخيه وهو مضاف اليه لقوله لحم الذي هو منصوب لأنه مفعول أن يأكل فهذان مثالان لكون المضاف مفعولا وأما مثل كون المضاف فاعلا فقولك تتبع مله إبراهيم حنيفا بشرط أن يكون الفعل مبنيا للمفعول ورفع مله وإن يؤكل لحم أخيه ميتا برفع لحم على أنه نائب الفاعل لقوله أن يؤكل (فأله يصح أن يقول) بحذف مله وإقامة إبراهيم مقامها (بل تتبع إبراهيم مقلم بل تتبع مله إبراهيم) فكأه حال من المفعول به (و) يصح أيضا أن يقول بعد الحذف والإقامة (أن يأكل أخاه مقام أن يأكل لحم أخيه أو كان المضاف) الذي أضيف إلى ذي الحال (فاعلا أو مفعولا وهو) أي المضاف الذي هو فاعل أو مفعول (جزء المضاف اليه) الذي هو ذو الحال (فكان الحال من المضاف اليه هو الحال من المضاف) فكأه حال من الفاعل أو المفعول لكونه جزءاً منه (وإن لم يصح قيامه) أي المضاف اليه (مقامه) أي المضاف لأن جزء الشيء لا يقوم مقامه بعبارة أو كلا (كما في قوله تعالى أن دابر هؤلاء مقطوع) أي يحكمهم عليهم بالقطع (مصباحين) أي داخلين في الصبح من أصبح أن رجل إذا دخل في الصباح فحينئذ تكون نامة لا تحتاج إلى خبر منصوب (فقوله مصباحين حال من هؤلاء) المضاف اليه دابر فكأه وهو حال من المضاف اليه حال من المضاف الذي هو جزء المضاف اليه (باعتبار أن الدابر المضاف اليه) أي إلى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع إلى هؤلاء لا إلى الموصول بل يرجع اليه ما استكن فيه (جزؤه) أي جزء هؤلاء (فإن دابر الشيء أصله) فكأه قال يقطع دابر هؤلاء أي يحكم عليهم قطعاً بالعذاب حال كونهم داخلين في الصبح (والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار أن الضمير المستكن في المقطوع) راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله فتحكم المرجع حكم راجع فإذا كان فاعلا يكون المرجع كذلك وإذا كان نائباً عنه فيكون المرجع أيضاً كذلك فصار (كأنه حال من المفعول ما لم يسم فاعله) وقيل حال من الضمير في مقطوع وجمعه مع أن صاحبه مفرد ومطلبة الحال صاحبه شرط في الأمور الخمسة الأفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث للمحل على المعنى لأن دابر هؤلاء في معنى مدبري هؤلاء (وليوقري

تبيين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل) الذي هو من ابواب الخماسي
(اويين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعّل) الذي هو من ابواب
الرابعي المزيدي على الثلاثي (وجعل الجار) الذي (في) قوله (بمعلقه)
اي باحد الفعلين على كلا القرائتين والضمير المجرور راجع الى الموصول الذي
عبر عنه بقوله ما (بالمفعول) يعني لم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل يجعل
متعلقا باحد الفعلين السابقين (دخل فيه) اي في تعريف الحال (الحال من
المفعول معه و) الحال من (المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل)
الذي ذكر في التعريف الى الفاعل الحقيقي او المحكمي (و) الى تعميم
(المفعول) ايضا كذلك لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقبدا يصح اطلاقه
على المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه جميعا من غير تعميم لان المطلق
يوجد في الافراد ولا يصح ههنا اطلاقه على المفعول له وفيه لما عرفت سابقا
من انه لا يقع الحال عنهما (الادخول ما وقع حالا من المضاف اليه)
فاذا احتيج الى التعميم لدخول مثل هذا الحال يكون التفسير الاول هو
الاولى والابق ليكون التعميم في الكل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول
اولى تدبر (مثل ضربت زيدا قائما) فان كانت قرينة علية او مقابلة
تعين صاحب الحال جاز ان يجعله لما قامت له من الفاعل والمفعول به وان لم تكن
وان كان الحال من الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس
نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو من المفعول ومنهم من يقول الطريق
في مثله ان يقول قوم او قوم لاقائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما
وقيل انت مخير بجملة حالا من ايها شئت (هذا مثال اللفظي المفلوظ حقيقة)
تمييز عن نسبة المفعول الى نائبه (فان فاعلية تاء المتكلم) يعني كونها فاعلة للفعل
(ومفعولية زيد) اي كونه مفعولا للفعل (انما هي) اي ما كل واحدة من الفاعلية
والمفعولية الا (باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج)
تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى الخارج في الكلام
(عنه) اي عن الكلام (وهما) الفاعل والمفعول (ملفوظان) في هذا الكلام
(حقيقة) اي ملفوظا حقيقيا يريد انه يصح ان يجعل قائما حالا من ايها شئت
اي من الفاعل او المفعول على سبيل منع الخلط والجمع لان قائما مفردا لا يكون حالا
منهما لكن الاول ان يجعل حالا من زيدا اذا لم تكن قرينة ليكون الحال يجب
صاحبه وهو الاصل كذا في الرضي وقد سبق ايضا (و) مثل (زيد في الدار
قائما) (مثال اللفظي المفلوظ حكما) نصب على التمييز (فان فاعلية الضمير
المستكن في الظرف) اي كونه فاعلا له وهو المنقلب عن عامله بعد حذفه

للاختصار لان تقديره زيد حصل في الدار قائما لان الظرف الواقع خبرا مقدر
بجملة عند الاكثر لما سبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير في الظرف يعني
انتقل اليه بعد حذف عامله (انما هي) ليست تلك الفاعلية الا (باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه) اي عن لفظ الكلام
ومنطوقه (والضمير المستكن) سواء مكان استكنه جازا او وجبا (ملفوظ
حكما) اي يكون في حكم اللفظ لما سبق في قوله واللفظ اما حقيق او حكمي
لصحة اجراء احكم اللفظ عليه من كونه مسندا اليه وذال حال وراجعا الى الاسم
وغير ذلك مما يدل على كونه ملفوظا حكما فكان لفظا حكما (وهذا زيد قائما)
الظاهر لتمام اعتبار العامل حرف التثنية يكون ذوالحال اسم الاشارة لاتصاله به
يعني يصح ان يحمل مثالا للفاعل المضوي اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه
في معنى الفاعل المفهوم من التثنية والاشارة فيكون قائما حالا من الفاعل المضوي
(مثال) للمفعول (المضوي لان مفعولية زيد) اي كونه مفعولا (ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه) لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجلسه
جمله اسمية فليس فيه فاعل ولا مفعول (بل) المفعولية ليس الا باعتبار معنى
الاشارة او التثنية (المفهومين من لفظ هذا) لان التثنية مفهوم من كلمة الهاء
الموضوعة للتثنية والاشارة مفهومة من لفظ الاسارة (ولا شك انهما) اي معنى
الاشارة والتثنية (ليس اما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر) المتكلم
(في نظم الكلام اشير او اتيه ويصير زيده) اي بما قدر في نظم الكلام (مفعولا
لفظيا) لامضويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يحمل زيدا منصوبا بالفظا
ويقول هذا زيدا قائما ويحمل نصبه دليلا لقصد (بل مفعولية) بل كون
زيد مفعولا (انما هي) يعني لا تكون تلك المفعولية الا (باعتبار معنى اشير او اتيه
الخارج) صفة المعنى (من منطوق الكلام المتعبر) صفة بعد صفة للمعنى (لصحة
وقوع القائم حالا) يعني انما يضر ذلك المعنى لان يصح ان يكون قائما حالا لان
العامل في الحال الفعل او شبهه او مضاه على ما سياتي والا لان مفعولان ههنا
لانه ليس فعل او شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع
قائما حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذال باطل (فهي) اي مفعولية
زيد في المثال المذكور (معنوية لالفظية) لما عرفت (وعاملها) مبتدأ خبره
قوله (الفعل) وما عطف عليه (اي عامل الحال) لان الحال مؤنث باعتبار لانه
صفة ويدكر باعتبار لفظه (اما) الفعل اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة
حقيقة يعني تكون لمنع الجمع والخلو وان شبهه انما يعمل فيها اذا لم يوجد الفعل
لفظا او تقديرا لانه اصل في العمل وقوى ايضا وان معنى الفعل لا يعمل فيها

ايضا الا اذا لم يوجد (واحد منهما لفظا او تقديرًا) (الملفوظ) يعني يكون الفعل
 العامل فيها ملفوظا حقيقة (او المقدر) يعني يكون ملفوظا او تقديرًا بان يكون
 محذوفًا جوازًا او وجوبًا كما سيأتي (فهو ضرب زيدا قائمًا) هذا مثال الفعل
 ملفوظا حقيقة (وزيد في الدار قائمًا) هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرًا بقرينة
 ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل الفعل واذا لم التقدير
 فالاصل هو الاولى ولذا قال السارح (ان كان الظرف مقدرًا بالفعل) بناء على
 كونه اصلا في العمل (اوشبهه) اي ما يشبه الفعل (وهو ما يعمل عمل الفعل)
 يعني الرفع والنصب (وهو من تركيبه) اي من تركيب الفعل اي يكون مشتركًا
 في مائة حروفه كضرب وضارب ومضروب (كاسم الفاعل) سواء كان لازما
 (نحو زيد ذاهب راكبا) في مقام ذهب زيد راكبا او متعلبا مثل زيد ضارب
 غلامه مكان ضرب زيد غلامه قائمًا (و) سواء كان ملفوظا تحقيقا كالشالين
 المذكورين او تقديرًا مثل (زيد في الدار قائمًا) ان كان الظرف مقدرًا باسم
 الفاعل (على منزه الكوفين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما
 سبق) (وكاسم المفعول) اما الجار ثلثا يتوهم عطفه على قوله باسم الفاعل
 سواء كان تحقيقا (فهو زيد مضروب قائمًا) او ملفوظا تقديرًا نحو زيد في الدار
 جالسًا ان كان الظرف مقدرًا باسم المفعول (والصفة المشبهة) ملفوظة كانت
 (فهو زيد حسن ضاحكًا) في تقدير حسن زيد في الدار ضاحكًا والمصدر فهو
 اعجبني ضرب زيد قائمًا وهذا ان اعني الفعل وشبه يعملان في الحال متقدمًا مثل
 راكبا ضرب زيد ومتأخر لقوة عملهما غير المصدر فانه لا يعمل متقدمًا الحال
 عليه لما سيحكي والثالث اعني معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متأخرًا عنه
 لضعفه (او مضاه) (المستبط) اي المفهوم (من فحوى الكلام) اي من معنى
 الكلام (من غير التصريح به) اي بالعامل (او تقديره) لانه اذا صرح او قدر يكون
 اما الفعل اوشبهه ولا يكون معناه (كالاسارة او التنبيه) المفهومين من حرف
 التنبيه واسم الاسارة (في نحو هذا زيد قائمًا) في قوله وهذا زيد قائمًا
 (وكالنداء والتخي) مثل لبست (والترجي) كعمل (والنسيب) نحو كان وانما خص
 وهذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تنفيد معاني الافعال
 المحققة غير التاكيد بما ذكرنا فيصح ان يكون واحد منها مقيدًا بالجملة باعتبار
 تلك المعاني بخلاف الثلاثة الاخر فانها مجرد تأصيل النسبة والاستدراك
 فلا يصح تقييدها بالحال وقال المحشي ولا عمل لكل ما يستنبط منه معنى الفعل
 فان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما يستنبط منه بل العمل سمعي وفي الرضى
 فالاولى احوالة ذلك على استعمالهم وان لا يعمل (في نحو زيد قائمًا) وبما رجع

مقيما وباربنا منعما بشرط اى يكون المتنادى معرفة سواء كان معرفة قبل
التسداء او تعرف به او بالاضافة او شبهه لان التعريف او نكرة المخصوصة
شرط فى نفي الحال (وليتك) وليته وليت زيدا (عندنا مقيما ولعله) ولعلك
ولعل زيدا (فى الدار قائما و كانه) وكانك وكان زيدا (اسد صائلا) فانها
لتضمنها معانى الافعال تعمل فى الحال الا انها لاتتقدم عليها الضعفها فى العمل
لما سبق فان قيل لم لا يكون الصامل فى الحال خبرها اذا كان غير جامد اجيب بان
المراد تقييد التثنية مثلا لا التثنية ويختلف المعنى فى لثنتي صحيحا راجع الى اهلى
(و شرطها) (اى شرط الحال) عند البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا
فيها التنكير وجوزوا ايقاع المعرفة حالا لانها فى الاصل خبر وكما يجوز فى الخبر
التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الان التنكير اصل عندهم ايضا (ان تكون)
الحال (نكرة) (لان النكرة اصل) لكونها مجردة من العوارض والتعريف
لا يكون الا بقيد زائد على النكرة (والفرض) من الحال (وهو) اى الفرض
منها (تقييد الحدث المنسوب) سواء كانت نسبة الحدث استثنائية كفى قولك
جاءنى زيد راكبا او ايقاعية مثل رأيت زيدا ماشيا او اضافية نحو مررت بزيد
جالسا (الى صاحبها يحصل) اى الفرض (بها) اى بالنكرة (والتعريف)
لكونه من العوارض والعارض كالمعوم (زائد على الفرض) والزايد لا يعتبر
وفى الرضى والاولى ان يبين الشيء اول ثم يبين المنسوب اليه ثم يبين قيد
ذلك الحدث (و) شرطها ايضا (ان يكون) (صاحبها) اى من قام الحال به
سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما (معرفة) (لانه) اى لان صاحب
الحال (محكوم عليه فى المعنى) لان الحال وصاحبه فى المعنى مبتدأ وخبر
فكان قولك جاءنى زيد راكبا زيد راكب وقت المجئى ورأيت زيدا فارسا
زيد فارس وقت الرؤية (فكان الاصل فيه) اى فى صاحب الحال
(التعريف) اى ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه بالحال فى المعنى (غالبا)
يرجع الى تعريف صاحبها لالى تنكيرها لان التنكير واجب فيها لا طالب
(اى ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة فى جميع موادها) اى امثلة الحال
(بل) اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة (فى غالب موادها اى
اكثرها) يصح اكثر امثلة الحال لاكلها (وبيان ذلك) اى اشتراط ان يكون
صاحب الحال معرفة فى غالب موادها (ان مواد وقوع الحال) منقسمة (على
قسمين) لان صاحب الحال اما ان يكون معرفة محضة او يكون نكرة مخصصة
ولذا انقسمت المواد على قسمين (احدهما) اى كلام او تركيب (يكون ذوالحال
فيه) اى فى ذلك الكلام والتركيب (نكرة موصوفة) لان النكرة لما كانت موصوفة

افادت التخصيص لان الوصف في التكررات للتخصيص وصلت لان تكون
 ذالحال كما كانت تصلح ان تكون مبتدأ (نحو جاني رجل من بني تميم) ومن فيه
 يائية ومن اليائية اذا كان ما قبلها نكرة تكون له صفة (فارسا) اي يكون ذو
 الحال فيه نكرة (او مفعلة غنله المعرفة) اي نكرة مفعلة فائدة التعريف
 (لاستراقها) اي لاحاطة تلك النكرة افرادها بحيث لا يشذ فرد منها فحينئذ
 تكون في حكم المعرفة (نحو قوله تعالى فيها) اي في ليلة البراءة التي تكون في نصف
 شعبان (غرق كل امر حكيم امرأ من عندنا) اي يميز ويبين كل شيء على مقتضى
 الحكمة الالهية حال كونه مأمورا من جائئنا فتكون النكرة مستغرقة لافرادها لان
 لفظة كل اذا اضيفت الى النكرة تكون لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة
 (ان جعلت امرأ حالا من كل امر) واما اذا جعلته حالا من الضمير المستكن
 في الصفة المشبهة فليس بمنح فيه لان الضمير معرفة فيكون حينئذ ذوالحال
 معرفة ومثل قول الشاعر لا يركب احد الى الاحجام * مخفوا يوم الوغى لحمام *
 فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه (او) تكون تلك النكرة (واقعة في حيز
 الاستفهام) لانها شبه النكرة الواقعة في حيز الثاني في كونها غير موجبة فتم
 ايضا جميع الافراد (نحو هل اتاك رجل راكبا او) واقعة (بعدا) لان توجيه
 هذا العطف ويحتمل ان يجعل الحال الآتي بعد قوله او مقدما فاعلا لقوله او
 واقعة بعد الاوقاتا مقام فاعل قوله مقدما على سبيل التنازع (تقضا) منصوب
 على انه مفعول مطلق تقديره تقض تقضا والجملة صفة الا (لاني) متعلق بالتقض
 لان النكرة لو وقعها في حيز الثاني استغرقت وتعبت لسبق (نحو جاني رجل
 لا راكبا او مقدما) عطف على قوله واقعة او على قوله نكرة والمعنى ما يكون
 ذوالحال فيه مقدما (عليه الحال) لان بتقديم الحال على ذي الحال يتخصص
 ذوالحال لما سياتي (نحو جاني راكبا رجل وثانيهما) اي ثاني القسمين (ما يكون
 ذوالحال فيه غير هذه الامور) يعني الامور الخمسة ويكون ذوالحال في غيرها
 معرفة (وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم) لاضيق (ووقوع
 الحال في هذا القسم) اي في القسم الثاني متسروط بكون صاحبها اي صاحب
 الحال (معرفة فمفعوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها) اي صاحب الحال (معرفة)
 يعني تكون التلبه في الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لاستوعبا (لا) قيد (لكون
 صاحبها معرفة) فيكون صاحبها باقيا على حاله وهو الاصل في التعريف (حتى
 يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة) صفة للغالبية (عن تخلفه) اي
 تخلف كون صاحبها معرفة (في بعض المواد) كالصورة في القسم الاول (تنافي
 الشرطية) يعني اذا كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها معرفة يكون متافيا

للشرط لأن شرط كون صاحبها معرفة يقتضى أن يكون صاحبها في جميع
المواد معرفة لأن الشرط يجب أن يستوعب المشروط وكون صاحبها معرفة
غالبا يتأني الشرطية لأن الغالبية منبهة عن التخلّف يعنى تشر أن لا يصح كون
صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالأمثلة السابقة في القسم الاول
وان كان قيّدا للشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون الشرط هو الغالب
(ويحتاج) عطف على يقال (ان يصرف الكلام) أى ان يخرج الكلام وهو
قوله وصاحبها معرفة غالبا (عن ظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم
ومعرفة) بالنسب على الخبر ويكون هذا العطف من قبل عطف معمولين
على معمولي عامل واحد يعطف واحد ويكون عطف مفرد على مفرد (ويجمل
قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر) فيه نشر على ترتيب اللف (معطوفا) من
قبل تعدد المفعول الثاني أو يكون بدلا منه او حالا فيكون حينئذ عطف جملة
(على) جملة هي (قوله وشرطها ان تكون نكرة) ولما بين ان التذكير
شرط في الحال اعترض عليه بان تعريف الحال في بعض المواد يتأني الشرطية
فاجاب عنه بالواو الاستئنافية بقوله (وارسلها العراك) اقول الحال المعرفة اما
مصدرا وغير مصدر والاول اما معرف باللام مثل قول الشاعر او معرف بالاضافة
نحو مررت به وحده والثاني نحو مررت بهم الهم الفغير (وكقوله عليه السلام
ينهب الصالحون اسلما الاول فالاول * اى مترتبين كذا في ارضى وقبل
الحال المعرفة اثنان ومعرف باللام بالاضافة اورد مثلا موقوفا بالاول من
شعر ليبي وللثاني مما شاع في المحاورات وروى اوردتها العراك (ولم يذرها)
بالذال المججمة وبمعنى دال مهمل من ذاده يذوده طرده وذاد الابل من باب
قال ساقها وطردها كذا في الصحاح (ولم يسفق) من اسفق يقال اسفق عليه
اسفق منه اصلهما واحد ولا يقال سفق وقال ابن دريد سفق واشفق بمعنى
واحد وانكره اهل اللغة كذا فيه ايضا الاشتقاق الخوف اى لم يخف (على
نفس الدخال) النفس بالصاد المهملة والعين المججمة المقترحة من نفس
الرجل نفصا اى لم يتم مراده وقيل نفس بمراد تلم نار سيد وشرب تمام ناشدن
كذا في حاشية العصام (اليت للبيد) وهو من شعراء الاسلام (يصف حمار
الوحش) وهو الذ كرمه (والاثن) جمع اثن وهو الاثنى منه الواو اما للعطف
فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى مع فيكون مفعولا معه (يقول) اى ليبي
ويحتمل ان يكون بته الخطاب لبيان اللغة (وارسل حمار الوحش الاثن) لانه
قادر على ضبطهم بحيث يمنعهم عن التراجع خوفا من تأديسه اليهم (وكان)
كلمة التشبيه لا كلمة كان جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الارسل يقتضى سبق

القيد وههنا لم يكن ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منه
 لم يوسدا الا في بني آدم فاجاب عنه بقوله (وكان المراد بالارسال البعث او التخلية)
 يعني خالي كدندان يعني مزاج ناسدن حار وحمس مر اى راه آب از خوردن
 والمراد هو الشانى ههنا لان البعث بمعنى الارسال فالمعنى جعلها خالية على حالها
 (بين المرسل) بفتح السين وهو الاثن (وما يريد) اى حار الوحش او المرسل
 بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع يسرب منه الاثن الماء يعني جالى آب
 خوردن (اى ارسلها) يعني ارسل حار الوحش الاثن حال كونها (معتكة)
 متراحة ولم يدها اى لم يمنعها عن المراك اى لم يمنع حار الوحش الاثن عن
 الاعتراك والتراحم (ولم يشفق اى لم يخف على نفس النخال) يقال نفس العير
 اسلم لم يتم شربه ولذا فصره السارح بقوله (اى) لم يخف ذلك الحمار (على انه
 لم يتم شرب بعضها) اى بعض الاثن (الماء بالنخال) اى بالمراحة والاعتراك
 (والنخال) بكسر الدال المهملة وبعده خاء مججمة على وزن صراف (هو)
 اى النخال فى اللغة (ان يسرب البعير) ماء (م يرد) مضارع مجهول من رد يد
 مثل مدبمد (من العطن) بفتح العين والطاء المهملة ماحول الحوض والشرب
 من مبارك الابل اى المناخ يعني جالى اسند (الى الحوض) متعلق يشرب
 يعني ثم يعاد ذلك البعير من طرف الحوض اليه (ويدخل) ذلك البعير (بين
 بعيرين هطسائين) لم يمكن ان يشربا ماء (لشرب) ذلك البعير المردود
 المدخول بين البعيرين العطسائين (منه) اى من الحوض او من الماء (ما هساه
 لم يكون يشرب منه) يعني لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض (ولعل
 المراد) هذا جواب دخل مقدر وهو ان النخال لم يوجد الا فى الحيوان الذى
 يكون فى ابدى الناس وههنا لبس كذلك وهو ظاهر فلم يصح معنى النخال فاجاب
 عنه بقوله ولعل المراد (به) اى بالنخال (ههنا لبس الانفس متداخل) بالتذكير
 صفة جرت على غير من هى له (بعضها) مرفوع فاعل متداخل (فى بعض
 آخر) متعلق به يعنى لبس المراد بالنخال ههنا معناه الحقيقى بل المراد به معناه
 المجازى الذى هو متداخل بعض النفوس فى بعض (او) اجاب عنه ايضا بان
 (المعنى على نفس مثل نفس النخال) يعنى ان المعنى على حذف المضاف من
 المشبه به واقامة المشبه مقامه يعنى لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كما
 مضى اجمال على ان البعير لم يتم شرب الماء وبنا خلة بين بعيرين هطسائين لىتم
 شربه (و) مثل (مررت به وحده) مصدر وحده وحده وحده مثل وعد
 يعد حلة ووعدا من باب ضرب يضرب وبلاضافة الى الضمير سار معرفة
 لان اضافة المصدر مضمونة (ونحوه) بالرفع عطوف على مقادير يعنى ونحو

ارسلها (مثل فعلته) بساء الخطاب (جهدك) بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال
 الفراء بالفتح المشقة وبإلضم الطاقة وكلاهما جائزان ههنا تأمل ولكن منسغا
 (متأول) خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف منه اى ونحو ارسلها كما قلنا آنفا
 التأول التطلب يعنى طلب مال الشئ بصرفه عن الظاهر (بأنكرة) متعلق بقوله
 متأول (فلا يرد) مبنى للفعل من وريد (تقضا) منصوب على الحال من الفاعل اى
 لا يرد نحو ارسلها ونحوه ناقضا (على قاعدة اشتراط كونها) اى الحال (أنكرة)
 وتأولها) اى الحال المعرفة (على وجهين) على ما ذكره الشارح (احدهما)
 أحد الوجهين (انها) اى الاحوال المعرفة (مصادر) اى كل واحد منهما
 مصدر (لأفعال محذوفة) اى لفعل محذوف وجوبا سمعا وقال ابو على ان هذه
 المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف فعلها العامل
 فيها وجوبا (اى تترك الازراك ويتفرد وحده) إشارة الى ان العراك مصدر من عرك
 يعرك من ضرب وكذلك وحده مصدر الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منهما
 معه بل لو استعمل لاستعمال المزيد فيه (اى انفراده وتجتهد جهداك) من
 اجتهد اجتهدنا (فهذه الجملة) جمع جملة (الغظية) وهى تترك وتنفرد
 وتجتهد (وقعت احوالا) اى وقعت كل واحد منهما حالا بالضمير وحده لما سيجي
 ان المضارع المثبت اذا وقع حالا لا يكتفى فيه بالضمير وحده ولا يجوز الواو (وهذه
 المصادر) يعنى العراك وحده وجهدك (منصوبة على المصدرية) يعنى على
 انها مفعولات مطلقة لأفعالها المحذوفة هكذا قاله الزمخشري وانما سميت
 احوالا على سبيل المجاز نسبة للمعمول باسم العامل اول التائب باسم المتوب ويقال
 مجاز مرسل لان الحال فى الحقيقة عواملها المحذوفة (ونائبهما) اى تانى
 الوجهين (انها) اى هذه المصادر (معارف) باللام فى الاول والاضافة
 فى الاخيرين لان كل واحد منهما يعيد تعريف ما دخل عليه (موضوعة مواضع
 الكرات) فتكون احوالا بانفسها من غير ان تكاب حذف شئ الا انها مأولة
 بالمشق لتكون فى صورة الاتفاق (اى) ارسلها (معتزكة) متراجعة (و)
 حررت به (منفردا و) فعلته (تجتهدا فالصورة) اى صورة كل واحدة منها (وان
 كانت معرفة) باللام او الاضافة (فهى) اى صورة كل واحد منهما (أنكرة)
 لكون اللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين الجنسية للعهدية لان كلا من
 اللام او الاضافة اذا لم يكن للعهد يكون للجنس لا محالة (كما ان) المضاف الى
 المعرفة بالاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو (حسن الوجه فى صورة
 لمعرفة لكونه) مضافا اليها ظاهرا (وهى) اى الصفة المضافة (فى المعنى
 أنكرة) لكونها حاكم الانفصال لانه فى تقدير زيد ضارب عمرا وحسن وجهه

بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه وهو الوجه الوجه لجر يانه في الاحوال
 المعرفة كلها سواء كانت مصادر اولا وعدم ارتكاب الحذف والجاز وجر يان
 الحال فيه على ما هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول (فان كان صاحبها)
 (اي صاحب الحال) سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما (نكرة)
 (محضة) احتراز عما اذلم يكن نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبه
 مثل جاءني رجل من بني نعيم فارسا قد سبق (لم تكن فيها) اي في تلك النكرة
 (شائبة تخصيص) اي لم يكن في النكرة شيء يفيد التخصيص (عكسوى التقديم)
 اي سوى تقديم الحال على صاحبها (ولم تكن الحال مشتركة بينهما) اي بين
 النكرة (وبين المعرفة) كما اذا كان ذوالحال متصدا احد هما نكرة والاخر معرفة
 (مثل جاءني رجل وزيد راكبا) اراد بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال
 الجملة لا يجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبا (وجب تقديمها) (اي تقديم
 الحال على صاحبها النكرة) سواء كان فاعلا او مفعولا (لتخصيص النكرة
 بتقديمها) يعني لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمثلة الطرف
 فتقديمها على صاحبها كقديم الخبر الطرف فتقديم الخبر الطرف بتخصيص
 المبتدأ النكرة كذلك ذوالحال النكرة بتخصيص بتقديم الحال عليه (لانها)
 اي ذوالحال والحال (في المعنى مبتدأ وخبر) لان معنى قولك جاءني زيد راكبا
 اي زيد راكب وقت المجيء (وللا يلبس) اي الحال من النكرة (بالصفة في) حالة
 (النصب) اذلم يتقدم الحال على صاحبه فاذا قدم يعلم انه حال لا وصف لان
 الصفة لكونها من التوابع لا تنقسم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على
 صاحبه معرفة كان او نكرة لكونه في المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على
 المحكوم عليه (في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا) لانه لا يعلم ان الضرب وقع
 على المفعول في آن ملابسة الركوب فيكون حالا لان الحال مالم يقرر او بعد لزومه
 وتقرره فيكون صفة لان الصفة ما تقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم
 علم ان الضرب واقع على رجلا في آن ملابسته الركوب به يعني قبل تقرره
 (ثم قدمت) الحال على صاحبها النكرة (في سائر المواضع وان لم يلبس) وهي
 حالة الرفع فقط لان في حالة الجر لا يجوز تقديم الحال وان كان ذوالحال نكرة
 يعني قدمت الحال في سائر المواضع على ذى الحال النكرة حال كونه غير ملتبس
 بالصفة اذ لم يتقدم (طرد البلب) والاطراد معتبر في كثير من المواضع كحذف
 الواو في تعد البناء الفوقانية تبع اليبس التختانية وحذف الهمزة في يكرم تبع
 لنفس المتكلم وحده نحو اكرم (ولا تنقسم) (اي الحال فيما عدا) فعل ماض من
 عدا يعدو عدوا بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع الى ما لانها عبارة عن التركيب

اى فى تركيب جاوز (مثل) منصوب لانه مفعول به له (زيد قائما كعمرو فاعدا)
 يعنى لا يتقدم الحال (على العامل المضوى) فى غير هذا التركيب فان العامل فيه
 مضوى مستفاد من حرف النسيبه قدم الحال عليه يعنى يجوز تقديم الحال على
 العامل المضوى فى تركيب دل على حدثين غير متميزين بالعباره اى بان يقال زيد
 كعمرو فان النسيبه دل على ان فيه حدثا قائما بالنسيبه به الا انها غير معلومين
 مختلفين صفة لقوله حدثين بعد صفة بان يتعلق بكل منهما حال لا يتعلق
 بالآخر فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه اى يلزم ان يلى المتعلق على العامل
 الضعيف وفى الرضى الا ان كاف النسيبه لا تدخل بصيغتها على الحدثين معينين
 بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يستمر كان
 فيها قلها حالتان متماثلتان واما تلك الحالة ما هى فغير مصرح بها فى اللفظ
 الى هنا كلامه فليها نهائى بحال ووضعت المسبه وبحال اخرى ووضعت
 بحسب النسبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عاملها المضوى لتكون بحسب
 صاحبها (قد عرفت فيما قبل) مبنى على الضم لانه من الجهات الست وهى
 اذا حنف ما اضيفت هى اليه ونوى تكون مبنية على الضم على ما سيحى (العامل
 المضوى) وهو المنسبط من نحوى الكلام من غير التصريح به والتقدير (و) عرفت
 فيما قبل (ان ما هو مقدر بالفعل) عند البصريين (او باسم الفاعل) عند
 الكوفيين (مثل الظرف) مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كان طرف
 زمان او مكان (وما يسنبه) اى الظرف فى احتياجه الى المتعلق وكونه فضلا
 وبحال للفعل (اعنى) بقوله او ما يسنبه (الجار والمجرور) مثل زيد فى الدار
 (خارج عنه) اى عن العامل المضوى لان الـ مل فيها امام مصرح او مقدر
 (داخل فى الفعل) اذا كان متعلقه فعلا (او) داخل فى (سبه) اى سبه الفعل
 اذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل (فعلى هذا) اى على ما عرفت فيما سبق
 العامل المضوى وان ما هو مقدر بالفعل او الاسم خارج عن العامل المضوى وداخل
 فى احدهما قوله فعلى متعلق بقوله لا يتقدم فدم عليه ليكون قريبا الى ما ينسب اليه
 (معنى الكلام) اى معنى ولا يتقدم الحال على العامل المضوى (ان الحال لا يتقدم
 على العامل المضوى اتفاقا) اى اتفق النحاة عليه اتفاقا او منصوب بترجى الخافض
 منه اى باتفاق النحاة (بخلاف الظرف) خبر مبتدأ محذوف اى علم تقديم
 الحال على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف (اى بخلاف ما اذا كان
 العامل) فى الحال (طرفا او شبهه) حيث لا يكون علم تقديم الحال عليه اتفاقا
 (فان فيه) اى فى عدم تقدمها عليه (خلافا) بين سبويه والاخفش (فسبويه)
 بالفاء التفسيرية (لا يجوز) اى لا يجوز تقديم الحال على عامله الظرف (املا)

ايضا اى مطلقا اى سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما في الدار او المظروف
نحو قائما زيدا في الدار فكلاهما غير جازع عند (نظر الى ضعف الظرف في العمل)
لانه انما يعمل لنياية عن الفعل لان القائم مقام شئ لا يكون مثله ولانه غير مستق
ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا (ويجوز الاخفص) مخالفا
لسبويه لكن لا يجوز الا (بسرط تقدم المبتدأ على الحال) لانه لما تأخر الحال
عن المبتدأ الذي صاحبه راجع اليه فكانه تأخر الحال عن عامله الذي هو
عامل في صاحبه ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوي لانه لنيايته
عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاسباب
الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو في الدار زيد فيه فاعل الظرف
عندهم وعند البصريين وسبويه مبتدأ ولان الظرف لا يعمل في الظاهر
عندهم بلا اعتماد و (نحو زيد قائما في الدار) فاما مع تأخر المبتدأ عن
الحال فانه اى الاخفص حيث (وافق سبويه في المنع) اى في منع تقدم
الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخرا عن المبتدأ مثل زيد في الدار قائما
او مقدا عليه نحو في الدار زيد قائما (فلا يجوز) تقديم الحال على ذلك العامل
سواء كان الظرف مؤخرا مثل (قائما زيدا في الدار) او مقدا مثل
(ولا قائما في الدار زيد اتفاقا) لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند
الاخفص ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كان نائباعنه ويجوز اتفاقا مثل
في الدار قائما زيدا لانه ليس فيه التقسم المذكور (ويحتمل) معطوف على قوله
ان الحال لا يتقدم اى فعل هذا محتمل (ان يكون معناه) اى معنى الكلام المذكور
سابقا (ان الحال وان كان مسابها للظرف) الواو للحال وان للوصل والجملة
حال يعنى ان الحال حال كونه مسابها للظرف (لما فيه) اى في الحال (من معنى
الظرفية) بيان ما في قوله لما وهو تعليل لمساوية الحال للظرف (الا) بمعنى لكن
يديهما اى بين الحال والظرف فرق من وجه آخر وهو (ان الظرف يتقدم على
عامله المضوى) يعنى اذا كان العامل في الظرف معويا مستنبطا من خوى الكلام
يجوز تقديمه على عامله الفعل اوسببه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة
عندك في تقدير زيد عندك يوم الجمعة اوقبله كقوله تعالى كل يوم هو في شأن
في تقدير هو اى الله تعالى في شأن كل يوم هذا من باب ذكر الكل وازالة الجزء
يعنى في كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك اكل يوم لك ثوب في مكان لك
ثوب كل يوم (لثوبهم) اى الثبابة (في الظرف) لعموم حاجة المخلوقات اليه
وعدم انعكاسها عنه بخلاف الحال (والحال لا تتقدم عليه) اى على عاملها المضوى
لما عرفت (هذا) اى يكون هذا الكلام على الاحتمالية كائن (اذالم يكن الظرف

داخل في العامل المضوي) بل داخل في الفعل اوشبهه كما سبق (واما اذا جعلته
 اى الطرف (داخل في العامل المضوي) حتى يكون العامل في الحال الفعل الملقوظ
 اوشبهه الملقوظ ايضا ومعنى الفعل فيكون العامل فيها الفعل الملقوظ
 اوشبهه كذلك اومضاه (كما اى شئ) (هو الظاهر) فقط (من كلامهم) اى من
 كلام النحاة لان العامل مستفاد من فحواه ايضا فيكون الطرف من جهة العامل
 المضوي (فالمراد هو الاحتمال الثاني) وهوان الطرف يتقدم على العامل المضوي
 بخلاف الحال (لاغير) لان اللابق حيثذا استثناه من العامل المضوي ويقول
 ان الحال لايتقدم على العامل المضوي الا الطرف فانه يتقدمه فعل من هذا ان الحال
 يتقدم على عامله الفعل اوشبهه ملقوظا كان اومقدرا ولما فرغ من بيان تقدم
 الحال على عامله وعدم تقدمه عليه اجالا وتفصيلا شرع في بيان تقدم الحال
 على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال (و) (كما لايتقدم الحال على العامل المضوي)
 ويتقدم على غيره من الفعل وشبهه (كذلك) تا كيد لقوله كما لايتقسم (لا)
 (يتقدم) (على) (لذى الحال) (المجروح) ويتقدم على لذى الحال المرفوع او
 المنصوب جوازا اوجوبا لانه كتقديم الجار على المبتدأ لما سبق انهما في المعنى
 مبتدأ وخبر فاخذا حكمهما (سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر)
 لان المطلق منصرف الى الكمال وهو لا يكون الا بالتعميم (مان كان) ذوالحال
 (مجرورا بالاضافة) سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى وابيع ملة ابراهيم
 حنيفا اولا كالمثال الآتى في المشرح (لم يتقدم الحال على ما تغاها) اى باتفاق
 البصريين والكوفيين (نحو جاتني مجردا عن الشاب ضاربة زيد وذلك) اى
 عدم تقدم الحال على لذى الحال المجروح بالاضافة واقع (لان الحال تابع) لانه
 عرض غير مقرر لا يقوم الابصاحبه (وفرع لذى الحال) في الوجود لان ذا
 الحال يوجد اولام الحال يصدر منه ويقوم به (والمضاف اليه لايتقدم على
 المضاف) لقيامه مقام ما لايتقدم على المضاف وهو التوسير او اللون وفي الهندي
 لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لم الفصل وان وقع قبله لم وقوع التابع
 حيث لايجوز وقوع المنبوع (فلا يتقدم تابعه ايضا) انتهى (وان كان) ذوالحال
 (مجرورا بحرف الجر فيه) اى تقديم الحال على صاحبه المجروبه (خلاف)
 بين البصريين والكوفيين (فسيبويه واكثر البصرية) عطف العام على
 الخاص لكون المخصوص مقصودا في هذا الفن لكونه امامافيه (يعنون تقديمها)
 اى تقديم الحال (عليه) اى على لذى الحال المجروح بالحرف (للعلة المذكورة)
 في عدم جواز تقديمها على صاحبها المجروح بالاضافة قدرتها فلا يعيدها
 (وهو) اى منع تقديمها عليه (المختار عند المصنف فلهذا) اى لكونه هو المختار

عند المصنف (قال على الاصح) متعلق بقوله ولا يتقدم للعلّة المذكورة سابقا (ونقل عن بعضهم) أي بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض البصريين (الجواز) أي جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (استدلالا بقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس) أي وما أرسلناك لشيء من الأشياء إلا أرسلناك للناس حال كونهم مجتمعين في قومك رسولا ومرسلا إليهم غير مخصوصين كالأنبياء السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومعنى على ما ذهبوا بالفارسية فرستاديم ترا أي محمد از برای آدمیان مکرر حال و بودن آدمیان همه یعنی از برای همه آدمیان فرستاديم (ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة) حيث يجوز الكوفيون وبعض البصريين تقديمها على صاحبها المجرور بحرف الجر ولم يجوز أحد من الفريقين تقديمها على المجرور بالاضافة بل اتفقوا على عدمه (ان حرف الجر معد) اسم فاعل من عدى يعنى من باب التفعّل حذف باؤه (للفعل يعنى يجعل الفعل اللازم متعديا الى المفعول به كالهمزة والتضعيف) يعنى كان الهمزة اذا زيدت في اول الفعل والتضعيف في عين الفعل يكون ذلك الفعل متعددا او كان الفعل اللازم اذا نقل الى الرابعى بزيادة الهمزة في اوله والتضعيف في عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك حروف الجر اذا دخلت على المفعول يجعل الفعل متعديا اليه فكانه أي حرف الجر (من تمام الفعل وبعض حروفه) كان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم تؤثر في الفعل شيئا لانها ليست من تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكتابة وحروف الجر وان كانت من خواصه ايضا لانها لما دخلت على مفعول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه (فاذا قلت ذهبت راکبة بهند) بتقديم الحال على ذى الحال المجرور بالحرف (فكانك قلت اذهبت راکبة هنديا) بتقديمها على صاحبها المنصوب فكما جاز التقديم على ذى الحال المنصوب في هذا المثال كذلك جاز فيما يسببه (المجرور) بحرف الجر وان كان مجرورا بحسب الظاهر الا انه (بحسب الحقيقة ليس مجرورا) بل منصوب والحال يتقدم على ذى الحال المنصوب فكذلك هما (واجاب بعضهم) أي بعض النحاة وهو الهندي والراجح (عن هذا الاستدلال) أي عن استدلال الكوفيين على تقديم الحال على ذى الحال المجرور بهذه الآية (يجعل) متعلق بقوله واجاب (كافة) حالا من الكاف المتصل بالفعل ميباهية المفعول به (والثناء) في كافة (للمبالغة) في الزجر والمع والتبليغ والحث لالتأنت كما علامة ونسابة والمعنى وما أرسلناك يا محمد لابسا بسى من الأشياء الاحال كونك ما نال الناس وزاجر الهم عن السرقة والمعاصي مجدا فيه وجائا على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ (و) اجاب

(بعضهم) وهو الكشف (بجعلها) متعلق ايضا بلجاب اى يجعل كافة (صفة لمصدر) مخذوف فيئتذ يكون كافة منصوبا على المصدرية لاهلى الحالية فيكون المصدر للتأكيد والمعنى وما ارسلناك يا محمد اى رسالة كافة ما نعمة للناس عن الشرك والمعاصي وحاجة لهم على طلب الثواب او عامة شاملة لهم (و) اجاب (بعضهم) وهو محسن الضوء (بجعلها) اى يجعل كافة (مصدرا) على وزن اسم الفاعل (كالكاذبة والعافية) اما بالغاء او بالقاف فيكون كافة منصوبا على انه مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد لشيء لا تكف الناس وتخففهم واللام في قوله للناس متعلقة بهما على الاجوبة الثلاثة فتكون ظرفا لقوا (والكل) اى كل واحد من الاجوبة الثلاثة (تكلف وتعمسف) اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلومة الوقوع حتى أنكرها البعض في غير فعال وفعل ومفعال والاستسهاد بالكافية والساقية غير سبب لانه بتقدير موصوف واما كون الثانى تكلفا فلانه لاحاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلانه اثبات مصدر غير معلوم واما كون الثالث تعمسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا كذا قاله عصام الدين (وكل ما دل على هيئة) (اى صفة سواء كان الدال) على الهيئة (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (اوجا مدا) يستفاد منه معنى قائم بالغير (صح ان يقع) ذلك الدال على الهيئة (حالا) (من غير ان يأول الجامد) الدال على الهيئة بالمشق ليحصل معنى النسبة ظاهرا (لان المقصود من الحال) اى المراد من اراد الحال (بيان الهيئة) اى الصفة التى عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه (وهو) اى المقصود الذى هو بيان الهيئة (حاصل به) اى بالجامد كما هو حاصل بالمشق فاذا استويا فى المقصود استويا ايضا فى وقوعهما حالا من غير تفرقة (وهذا) اى مذهب المصنف وهو تجويز وقوع مادل على الهيئة والصفة حالا مشتقا وغيره من غير تأويل غير المشتق بالمشق (رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال) اى شرطوا ان يكون الحال مشتقا لان الحال فى المعنى خبرا وصفة وهما مشتقان اوفى معنى المشتق وكذا ما فى حكمهما (وتكلفوا فى تأويل الجامد) حيث وقع حالا (بالمشق) لتكون الاحوال مطردة متفقة (و) (مع هذا) اى مع تجويز وقوع الجامد حالا من غير تأويل (فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق) اى ان يكون مشتقا لما سبق ان الحال فى المعنى خبرا وصفة وهما مشتقان وما وقع غير مشتق يأول به لتكون اقسام الحال متفقة (مثل) (يسرا ورطباني قولهم) اى قول العرب (هذا يسرا) يضم الباء وسكون السين واحدة بسرة مثل فعل وفعله يعنى هو مما يفرق بينه وبين واحد بالتاء (وهو) اى اليسر ما بقى

فيه جوضة على وزن فعولة الفارسية ترش (اطيب) اسم تفضيل (منه
 رطباً) (وهو ما فيه حلالة صرفة) والمعنى هذا حال كونه بسراً انفع الى استكثر
 نفعاً منه اى من نفسه حال كونه رطباً او الثمرة ست مراتب اولها طلع والثانية
 خلال بفتح الحاء المججمة والثالثة بفتح الباء الموحدة واللام وآخره حاء مهجلة
 والرابعة بسراً والخامسة رطب بضم الراء المهجلة والسادسة ثمر ونحو قوله تعالى
 هذه ناقة الله لكم آية الآية (فهما) اى بسراً ورطباً (مع كونهما جامدين)
 يعنى غير مشتقين لانهما اسمان جامدان والاول على وزن قفل وقيل على وزن فرس
 والثانى على وزن صرد (حالان) لان كل واحد منهما حال مع كونه اسماً غير
 مشتق (لدلالة) اى لدلالة الاول (على صفة البسرية) وهى الجوضة
 (و) الثانى على صفة (الرطوبة) وهى الحلالة الصرفة واذا كانا دالين على
 الهيئة القائمة مع نوى الحال مع كونهما جامدين (فلا حاجة الى تأويل البسر
 بالمبسر) بكسر السين وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازاً عقلياً بعلاقة
 العقلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل مبسر بالكسر واذا اطلق على
 عاملها يكون اطلاقاً مجازاً لا حقيقة وعلى الثانى يكون حقيقة لانه بالفتح يكون
 صفة ما عليه (و) لا حاجة ايضا الى تأويل (الرطب بالرطب) بكسر
 الطاء وفتحها الاول مأخوذ (من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسراً) اريد
 بالغ اقل ههنا للصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذا ماشية والاسناد حقيقة
 فيكون النخل مبسراً بالكسر وما عليه مبسراً بالفتح (و) الثانى مشتق من
 (ارطب اذا صار ما عليه رطباً) فهذا كالأول فى الاسناد والكسر والفتح قال
 الرضى وهو الحق اى مادل على هيئة يصح ان يقع حالاً هو الحق سوله كان مشقاً
 او غيره فلا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المين للهيئة وكل مقام مقام هذه
 القائمة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله بالمشتق
 اذا وقع غير المشتق حالاً (والعامل فى رطباً) يعنى فى الحال الثانى (اطيب)
 لانه اسم التفضيل وهو من جلة ما يشبه الفعل لان العامل فى الحال الفعل واذا
 لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق (باتفاق النحاة) اى العامل
 فى الحال الثانى اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم
 (و) العامل (فى بسراً ايضا) يعنى الحال اسم التفضيل كما لاه العامل فى الثانى
 (عند المحققين وتقدم بسراً) يعنى الحال الاول (على اسم التفضيل مع ضعفه
 فى العمل) لانه لا يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفاً فيه تشبيهاً
 للحال بالظرف وتقدم الظرف عليه جاز وكذا هذا ولقوة اسم التفضيل لكونه
 شبه الفعل والمشبّه يأخذ حكم المشبّه وهو جواز التقديم (لا) اذا تعلق بشئ

واحد) وهما المشار اليه بهذا يعنى التمر (حالان) احديهما البصرية
 والاخرى الرطبية (باعتبارين) متعلق بتعلق (مختلفين) اذ الحال الاولى
 تعلق بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا تعلق به باعتبار
 المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار الآخر (يلزم) جواب اذا
 (ان يلى كل منهما) اى من الحالتين (متعلق) اى ما تعلق به يعنى صاحبه فيكون
 اللام فى منطقته متوحدة (والبصرية) يعنى الحال الاولى فيه (تعلق بالمشار اليه
 بهذا) يعنى جعلت حاله ومينة للهيئة القائمة به (من حيث له) اى
 المشار اليه (مفضل وهذه الحيثية) اى كون المشار اليه مفضلا (وان لم تكن)
 الواو للحال وان للوصل (معتبة فيه) اى فى المشار اليه به والجملة حال يعنى
 وهذه الحيثية حال كونه غير معتبة فى المشار اليه به (الا) انها كانت معتبة
 (بعد اختاره) اى المشار اليه (فى اطيب) يعنى الابد ان يكون ضمير اطيب
 المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم يعتبر هذا لا يكون المشار اليه مفضلا بخلاف
 ما اذا اعتبر لان المرجع يأخذ حكم الراجع والراجع هو المفضل ههنا فكذا
 المرجع (لكنه) اى الا ان الشك (لما كان الضمر) مطلقا سواء كان المراد به
 الضمير فى اطيب او فى غيره (بالنسبة الى المظهر) مطلقا ايضا (كالعدم)
 والمراد بالضمر ايضا المستكن لا الضمر البارز لانه لكونه ملفوظا حقيقة يكون
 كالمظهر فى كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون
 كالمظهر بل يكون كالعدم (اقيم المظهر) الذى هو اسم الاشارة (مقامه)
 اى مقام الضمير الذى فى اطيب كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلا فاصلة
 (واوجبا ان يلبس) اى الحال ذلك المظهر لكون الحال يحجب صاحبه حكما
 لان صاحبه حقيقة المضمر فى اسم التفضيل (والرطبية) المفهومة من قوله
 رطبا التى هى الحال الثانية فى المثال المذكور (تعلق به) اى بالمشار اليه بهذا
 يعنى جعلت حاله ومينة للهيئة القائمة به ايضا لكن (من حيث له) اى المشار اليه
 (مفضل عليه) باعتبار ان ضميره راجع اليه ولذا قال السارح (وهو)
 اى المفضل عليه (ضميره) لانه يرجع اليه (فيجب ان يلبس) اى الحال ضمير
 منه وههنا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كالمستكن بل
 كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يلبس الحال كما يجب ان يلى المظهر لكون
 الحال يحجب صاحبه وان جاز الفصل ايضا ولاجل هذا قدم الحال الاول على
 عامه الضعيف وان كان حقه التأخير (قال الرضى) واما الضمير المستكن (الراجع
 الى لفظ هذا) (فى افعال) يعنى فى اسم التفضيل الذى هو اطيب (فانه) اى الضمير
 المستكن فيه (وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال قد سبق غير
 حرة (مفضلا) فى الحقيقة (لكنه) اى الا ان ذلك الضمير (لما لم يظهر) اى

لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما كان كالعلم (والمعدوم ليس بشئ)
 فصار المفضل اسم الإشارة لكن باعتبار ان ذلك الضمير يرجع اليه (ومع هذا)
 اى مع كون الضمير المستكن فى افعال كالعلم (فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع)
 ان الوصل والفعل مبنى للمفعول (زيد احسن قائما منه قاعدا) ليكون كل من الحالين
 يجنب صاحبه الالة قد وقع فصل بالاجنبى وهو الحال الاولى بين اسم التفضيل
 ومعموله وهو منه ولذا قال فلا ارى بأسا حيث قيد الروية بالأس المفيد للكرهه
 قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدين عن الآخر فى افعال باداء التشبيه وغيرها مما يدل
 على حدثن حتى يجعل منصوب كل واحد بجهة التزم ان يكون منصوب كل حدث
 يجنب صاحبه المصرح به فقيل زيد راكبا افضل من عمرو راكبا وان كان مقدما
 على اسم التفضيل (ونذهب بعضهم) وهو ابو على واتباعه (الى ان العامل فى بسرا)
 يعنى فى الحال الاولى لان الخلاف فيها (اسم الإشارة) يعنى العامل فى تلك الحال معنى
 الفعل المستنبط من اسم الإشارة لانه لا يجوز ان يكون افعال التفضيل عاملا فيه لمضعفه
 فى العمل فلا يتقدم معموله عليه (اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا) اى يكون
 العامل فى الحال الاولى اسم الإشارة يعنى ان الفعل (ليس بصحيح) لانه لا يلزم تفريق
 العامل فى الحالين وهذا وان كان جائزا لانه يستلزم الكراهه وتفضيل الشئ على
 نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا فى بسرا
 لا يدخل تحت التفضيل فتكون الرطية مفضلا ومفضلا عليه فى حالة واحدة وهذا
 باطل (لانه يمكن ان يكون المشار اليه) بهذا (التمر اليابس) فيلزم حينئذ تقييد
 الإشارة يعنى المشار اليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود
 الإشارة مطلقا (فلا تنقيد الإشارة) يعنى فلا يصح تقييدها (بحال البسرية)
 لان العامل يتقيد به فلو كان اسم الإشارة عاملا فى بسرا تنقيدت الإشارة بحال
 البسرية ولم تكن مطلقة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الاحال البسرية
 وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا
 فى غير حالة البسرية حتى تكون الإشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل
 فيه اسم التفضيل (ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الإشارة اسم) والمعنى
 يصح ان يقع اسم موقع اسم الإشارة (لا يصح اعماله فيه) الجملة صفة الاسم
 اى لا يصح اعماله ذلك فى الحال بان لم يمكن شبه فعل ولا يفيد مضاه
 لان العامل لما سبق اما الفعل او شبهه او مضاه على سبيل منع الخلط والجمع
 (نحو تمر فخلتى بسرا اطيب منه رطبا) باقامة تمر فخلتى مقام اسم الإشارة
 ومثل زيد راكبا احسن منه راكبا فانه جائز انفاقا مع خلو المبند عن
 معنى الفعل والعامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا العامل

في الحال في المثال المذكور في المتن افعل ولما فرغ من بيان الحال المفردة
 على ما هو الاصل لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل في الخبر الافراد شبرح
 في بيان الحال الجملة على ما هو الفرع فقال (وتكون) (اي الحال) (جملة)
 (لذاتها) اي الجملة (على الهيئة) اي الصفة (كالمفردات) يعني كما ان
 الاحوال المفردة تدل على الهيئة الحاصلة لصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك
 الهيئة فتقع حال مثلها وفي الرضى جوز كون الحال جملة فان مضمون الحال
 قبل علمه ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد (فيصح
 ان وقعت) اي الجملة (حالا مثلها) يعني كما يصح ان يقع المفرد حالا ولان الحال
 حكم معنى لما سبق غير مرة والاحكام تكون بالمفرد والجملة كما في خبر المبتدأ (ولكن)
 يعني الا انه (يجب ان تكون الجملة الحالية) (خبرية) (محتمل للصدق والكذب)
 يعني الاصل في الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عن يعقل وعن ليس
 من شاته الكذب ويحتمل ان تكون كاذبة لانها خبر والخبر يحتملها (لان الحال)
 في المعنى (بمرتلة الخبر عن نى الحال) للزم المطابقة بينها في الافراد واخويه
 والتذكير وضده وزوم الضمير الى نى الحال للربط وكونه مسندا الى صاحبه
 اما بلا واسطة او بها كالخبر (واجزاؤها عليه) اي جعل الحال حالا منه (في قوة
 الحكم بها عليه والجملة الانشائية) التي لا ثبوت لها الآن (لا يصح ان يحكم بها
 على شيء) وان كان فاعلا لانها لا ثبوت لها في نفسها وابسات النى للشيء فرع
 ثبوتها في نفسه وهي لا ثبوت لها في نفسها فكيف ثبت لغيرها فلا يصح ان تقع
 حال من شيء كما لا يصح ان تقع خبر عنه (ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة)
 لا شتمالها على الاسناد المقضى المستداليه والسند واذا كانت كذلك (لا تقتضى
 ارتباطها) مع تعلق (بغيرها) لان المستقل في الافادة لا يقتضى التعلق بغيره
 ويكتفى بنفسه (والحال مرتبطة بغيرها) لكونها عرضا غير قائم بنفسه ولان
 المقصود بالحال تخصيص وقوع علمه بوقوع مضمون الحال وهذا المقصود
 لا يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة بصاحبها (فاذا
 وقعت الجملة) الخبرية التي من شأنه ان تكون صادقة ومحتملة الكذب (حالا
 لئلا) اي تلك الجملة لكونها مستقلة في الافادة (من رابطة تربطها الى صاحبها)
 حيث لا تكون اجنبية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال (وهي) اي الرابطة
 ههنا اثنان (الضمير والواو) وانما ربطوا الجملة الحالية بالواو لان الحال تبي
 فضلة بعد تمام الكلام فاحتج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي
 اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع المطلق
 ليؤذن من اول الامر بان الجملة لم تبق على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث

صارت من جملة توابعه ولو احقه (والجملة الخبرية) الحالية (ما اسمية) ان بدئت
باسم لفظا او تعديرا (وقلية) ان بدئت بفعل موضوع للخبر (و) تلك (القلية)
اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا بان بدئت بفعل مضارع اريدا بانه (او) يكون
فعلها (مضارعا منفيا) بان يكون مضارعا اريدا نفيه (او) ان يكون فعلها
(ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه) الاقسام للذكورة (خمس جل) جمع جملة
ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع في بيانها تفصيلا وبيان الرابط
ايضا فقال بلفظ التفسيرية والتفصيلية (فالاسمية) قدمها لكونها اشدا احتياجا
الى زيادة الرابط لدلالاتها على الدوام والثبات وكون البحث في الاسم ولناستبها
بالحال المفردة لان المفردة ليست الا اسما بخلاف القلية (اي الجملة الاسمية
الحالية) يشير الى ان اللام العهد الحارثي والى ان الاسمية صفة تستدعي موصوفا
(ملتبسة) (بالواو والضمير) اذا وقعت حالا (معها) حال مؤكدة للجار والمجرور
اذا لمعية تفهم من الواو العاطفة لكونهما مفعولين للخبر المحذوف اى حال كونهما
متصاحبين في الارتباط لا الاستقلال لان المعية في معنى المصاحبة (اقوة الاسمية
في الاستقلال) لتركبها من الاسمين وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم
التفرد (فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة ايضا) لان الشيء اذا كان
قويا يلزم ان تكون الرابطة فيه اقوى حتى تخرجه عن الاستقلال وتربطه بما
قبله طوعا او كرها وهذا النوع ثلاثة اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان يكون
متكلما (محو جث وانارا كبه او) مخاطبا نحو (جث وانت راكب او) غائبا
مثل (جاني زيد وهو راكب) ويحتمل ان يكون مبتدأ مؤخر او خبر مقدما
فحينئذ يكون ثلاثة اقسام اخر (او) الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو
وحدها) اى حال كونها منفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير (لانها
تدل على الربط في اول الامر) لان الواو توطن في اول الامر بان الجملة مرتبطة
بما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها يجب ان تقع في اول الكلام ولا نها للجمع
المطلق في اصل الوضع (فاكتفى) مبنى للمفعول (بها) اى بالواو منفردة (مثل
قوله عليه الصلاة والسلام كنت نبيا) اى اعطى لى النبوة (وادم بين الماء والطين)
اى حال كون آدم غير مخلوق وانما قال بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب
مع ان سوق الكلام يقتضي هذا ذهب الى مجاز اولي مثل اى اراتى اخصر خرا واعلم
ان اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربين في الكثرة لكن
اجتماعهما اولى احتياطا في الربط لما سبق ان الاسمية في غاية القوة لتركبها من
اسمين مقتضيين الدوام والثبات فيكون الرابط ايضا في غاية القوة لينطبقا
(وهذا اى الربط) في الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالواو وحدها) كما في النوع
الثاني (او) ملتبس (بها) اى بالواو مصاحبة (مع الضمير) بلا انفراد احدهما

عن الآخر كما في الوجود الاول (انما يكون في الحال المنقلة) الغير المنقولة لانها
تتعدد ما وانتقالها اقتضت ان تصدر بالواو الموضوع للجمع ليعلم من اول
الامر ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة (وان في الحال المؤكدة) يعني ان
الجملة الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة (فلا يجوز) فيها (الواو) الجار يعني
في متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه المحصر يعني عدم جواز الواو في الجملة الاسمية
الحالية منحصرا بالجملة الحالية المؤكدة منها (نقول) بتاء الخطاب (هو الحق
لا شك فيه) ونحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه (وذلك) اي
عدم جواز الواو في الحال المؤكدة واقع (لان الواو) لكونها في الاصل للعطف
وهو دليل التغير (لاندخل بين المؤكد والمؤكد) بالفتح والكسر مطلقا يعني
سواء كانا في الحال او في غيرها (لسنة الاتصال) والامتزاج (بينهما) لان الثاني
عين الاول ونعنه فتميز الفاصل بينهما كتميزه بين العصا والسمكة (او) الجملة
الاسمية ملتبسة (بالضمير وحده) اي حال كونه مفردا في الربط (على ضعف)
متعلق بقوله او بالضمير (لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء) اي في ابتداء الكلام
بل قديم في الاول وحينئذ يدل على الربط من اول الامر كالواو وقديم في الاوسط
بل قديم في الآخر (فلا يدل على الربط في اول الامر) ولهذين الوجهين قيل
ضعف وان كان الوجه الاول لا يستلزم الضعف اطراد اللب (نحو كنه فوه
الى في) ان جعلته حالا من ضمير الفاعل فالربط ضمير المتكلم في قوله الى في وان
حملته من ضمير المفعول فالربط ضمير الغائب في قوله فوه ونحو قوله رجع
عوده على يده وقول الشاعر * ولولا جان الليل ما آب عامر * الى جعفر سر به
لم يمزق * (فلا بد من الواو على الاصح) فالضمير اما في الاول وهو ثلاثة اقسام
باعتبار انواع الضمير نحو حثت انا راكب وحثت انت راكب وجاء زيد هو
راكب واما في الآخر وهو ايضا ثلاثة اقسام نحو حثت راكب انا وحثت راكب
انت وجاء زيد راكب هو واما في الاوسط وهو ايضا ثلاثة اقسام مثل رجعت
عودى على يده ورجعت عودك على يده ورجع زيد عوده على يده فالجملة تسعة
اقسام فالاول منها اقوى الوجوه لاستراكه بالواو في دلالة في الاول الامر على
الربط والثاني اضعفها لبعد الربط لكونه في الآخر والثالث متوسط بينهما
فمجموع الجملة الاسمية الحالية ثلاثة عشر قسما (و) الفعل (المضارع المثبت)
(اي الجملة الفعلية الحالية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا) ولكن يشترط
فيها خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لتناقض الحال
والاستقبال (ملتبسة) (بالضمير وحده) اي مفردا واما قوله قت واجبك وقوله
ولما خشيت اظا فيهم * نجوت وارهمهم مالكا فتقدير وانا احبك وانا ارهمهم

وإذا كان المضارع مصدرا بقيد فيدخله الواو مثل قوله تعالى لم تؤذوني وقد
 تعلمون الآية (مشابهته) أي المضارع المثبت (لنظرا) في الحركات والسكنات
 وعدد حروفه (ومعنى يعني في الحدود والتجدد) (لأنه الفاعل المستغنى) إذا
 وقع حالا (عن الواو) اكتفاء بالضمير وحده لأن الأعراب اللفظي أو التقديرى
 في الحال المغربة يعنى عن الواو (نحو جاني زيد يسرع) وهذا النوع ينقسم
 ثلاثة أقسام باعتبار أنواع الضمير نحو جاني زيد يسرع وحئت تسرع وحئت
 اسرع (وما سواهها) (أي ماسوى) الذى هو غير (الجملة الاسمية) الحالية
 بأقسامها وأواعها (و) الجملة (الفعلية المستتملة على المضارع المثبت) الواقعة
 حالا بالضمير وحده (من الجمل) جمع جملة ببيان لما في قوله وما سوى (المستتملة)
 صفة الجمل (على) الجمل الثلاث (المضارع المنى أو الماضى المثبت أو الماضى
 المنقضى) ملتبس (بالواو والضمير) (معا) أي مصاحبين في الربط من غير انفراد
 أحدهما فيه (أو) ملتبس (بأحدهما) يعني بالواو وحده أو بالضمير وحده من غير
 ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها أي استقلال واحد من الأتواع
 الثلاثة لكونه فعلا يلد على الحدود والتجدد وان كان ماضيا مثبتا أو منفيا (كالاسمية)
 يعني كما كان ضعيفا عند الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالها
 كما مر فالمضارع المنى باعتبار أنواعها وكأنها مع الواو والضمير معا أو بأحدهما
 فقط سبعة أقسام وكذلك واحد من الماضى المثبت والماضى المنقضى سبعة أقسام
 فالجموع أحد وعشرون مجموع الجملة الفعلية الحالية أربعة وعشرون
 وإذا ضمت الجملة الاسمية الحالية إليها يكون المجموع يعني الجملة الحالية سواء
 كانت اسمية أو فعلية سبعة وثلاثين قسما تدبر ولا تكن من الغافلين وكن من
 المصنفين (مثال المضارع المنقضى) بأقسامه الثلاثة (نحو جاني زيد وما يتكلم غلامه)
 بالواو والضمير معا (أوجاني زيد ما يتكلم غلامه) بالضمير وحده (أوجاني
 زيد وما يتكلم عمرو بالواو وحده) (و) مثال (الماضى المثبت) بأقسامه الثلاثة
 أيضا (نحو جاني زيد وقد خرج غلامه) بالواو والضمير معا (أوجاني زيد قد
 خرج غلامه) بالضمير وحده (أوجاني زيد وقد خرج عمرو) ومثال (الماضى
 المنقضى) الواقع حالا بأقسامه الثلاثة أيضا (نحو جاني زيد وما خرج غلامه)
 بالواو والضمير (أوجاني زيد ما خرج غلامه) بالضمير وحده (أوجاني زيد
 وما خرج عمرو) بالواو وحده اطمأن اجتماع الواو وقد والضمير أكثر من انفرد
 أو الاثنين في الماضى المثبت وفي البواقى اجتماع الواو والضمير أكثر من انفرد
 أحدهما كذا في الرضى ولما فرغ من بيان أحوال التي تكون جملة اسمية وفعلية
 وبيان ما احتاجت هي إليه من الربط شرع في بيان ما يحتاج الماضى المثبت إليه

اذا وقع حالا من اشتراط دخول لفظ قد عليه لفظا او تقديره عند البصر بين
 فقال (ولا بد في الماضي المثبت) الواقع حالا (لا المتني) فانه لا يشترط فيه دخول
 قد عليه اذا وقع حالا لان المتني يستمر من حين الانتفا الى حين صدور الفعل عن
 الفاعل او وقوعه على المفعول الذي هو عامل في الحال فيقارن زمان الحال
 زمان الفعل فاذا قلت مثلا ما ركب يكون عدم الركوب مستمرا لان المتني يستوهب
 الزمان ما لم يكن منه فيقال زمان الحال زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع حالا
 الى دخول قد القربة عليه (من) دخول لفظه (قد) (القربة) صفة
 قد (زمان الماضي) الواقع حالا بالنصب لانه مفعول القربة (الى) زمان (الحال)
 وهو ان صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الجار متعلق بقوله
 القربة (لغة) تميز عن النسبة التي في شبه الفعل لان لفظه قدر موضوعة
 لتقريب زمان الماضي الى زمان الحال مثل جاني زيد قدر كبان لفظه قد
 دخلت على الحال لتقريب زمانه الى زمان صدور المجيء عن زيد فيقارن الركوب
 المجيء فيكونان في زمان واحد (على الماضي) متعلق بالدخول (المثبت الواقع
 حالا ليدل) بمجهول عن دليل (بها) الضمير يرجع الى لفظه قد والجار والتعريف
 في محل الرفع لانه نائبه (على قرب) متعلق بقوله ليدل (زمانه) اي زمان الماضي
 المثبت الواقع (حالا الى زمان صدور الفعل) متعلق بقوله قرب زمانه (من نى
 الحال) اذا كان ذوالحال فاعلا (او) زمان (وقوعه عليه) اي وقوع الفعل
 على نى الحال اذا كان ذوالحال مفعوليه (فيجوزا) اي دلالة يجوز اولالة
 تجوزية يعنى دلالة لفظه قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية لان هذه
 الدلالة جزء من معناها التام لكونه مطلقا (لان المتبادر من الماضي المثبت
 اذا وقع حالا ان مضيه) اي معنى الماضي المثبت الواقع حالا (انما هو بالنسبة) اي
 بالقياس (الى زمان العامل) في ذلك الحال مثلا ان مضى زمان الركوب في قولك
 جاني زيد قدر كبان بالقياس الى زمان المجيء العامل فيه يعنى ان زمان الركوب
 سابق على زمان المجيء فيفهم منه ان المجيء بلا ركوب وليس كذلك بل المجيء
 ليس الامع الركوب (فلا بد من) دخول (قد) عليه (حتى قربة) اي لفظه
 قد زمان الركوب (البد) اي الى زمان المجيء (فيقارنه) اي يقارن زمان الحال
 زمان العامل فيه فيتحد زمانهما حكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون قريبا
 من العامل زمانا مفعوليه بدخول قد عليه (وهذا) اي كون قد لازمة في الماضي
 المثبت الواقع حالا ملتبس (بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون دخول
 قد) على الماضي المثبت اذا وقع حالا اي لا يوجبونها (ظاهرة ولا مقدرة) بل
 يوقعونها حالا بغير قنكا يوقعون الماضي المتني حالا بغيرها حكما عند البصر بين

لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا فيقارن زمان
 العامل بنفسه (سواء كان متعلق بقول المصنف ولا بد لا بقول السارح اى
 لفظة قد (ظاهرة) (فى اللفظ) بان تكون ملفوظة داخلية على ما وقع حالا (نحو
 جاءنى زيد قد ركب غلامه) بالضمير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب
 عمرو (او) كان لفظة قد (مقدرة) (منوية) بان تكون محذوفة فى اللفظ
 المحذوفة فى النية لان المقدر النوى كالمفحوظ من غير فرق (نحو قوله تعالى
 اوجاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم) بجملة حصرت
 صدورهم حال من فاعل جاؤكم وهو الضمير البارز المعبر عنه
 بـ او اجمع بالضمير وحده بلفظة قد اقدرة اى جاؤكم الكفار حال كون
 صدورهم حصرة يعنى خائفة لان اوف سبب المحصر فيكون من قبيل ذكر
 السبب وارادة السبب والمراد من الصدور المعقول مجاز بعلاقة المحلية ومعناه
 بالفارسية آمدند ايسانها سمارا در حال آنكه تنك بود دلهاى آن جاعلى و مثله
 قوله تعالى هذه بضاعتى ردت اى قدرت (وهذا) اى كون الماضى المثبت
 حالا بقدم مقدار المتبس (بمخلاف مذهب سيبويه وابرد فانهما) اى سيبويه
 والمبرد لا يجوز ان حذف قد سواء كانت مقدرة منوية او محذوفة نسيا منسيا لان
 قد حرف والحرف لا تأثير له اذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر لان يكون
 مذكورا لفظا وهما ليس بمذكور فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم
 بحذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة (اى قوما حصرت صدورهم
 فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف) فتكون الجملة هى
 قرينة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف وعرض لا يقوم بنفسه
 ولما يذكره محل يقوم به علم ان ما قام به محذوف (وهو) اى الموصوف المحذوف
 (الحال) بتأويله بالمنتق فيكون المعنى حيثن اوجاؤكم حال كونهم (مجمعين
 مختصرة قلوبهم والمبرد) يأول (بجملة) اى جعل قوله (جملة دعائية) يعنى
 دعاء عليهم (واما لم يستتر ذلك) اى دخول قد (فى) الماضى (المتاقي) اذا وقع
 حالا (لاستمرار التنى) من وقت الانتفاء (بلا قاطع) يعنى بلا مناقص وهو لا يجاب
 لان التنى يستوعب الازمان (فيشمل) التنى (زمان الفعل) اى زمان العامل فى الحال
 فلا يحتاج الى دخول لفظة قد عليه حتى لو ذكر يكون تطويلا بلا فائدة فيه
 ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى الحال وما هو الفرع فيه شرع فى بيان حذف
 عامله جوارا وجوبا سواء كان العامل الفعل او شبهه او معناه ومثال الثالث نحو
 هذا الهلال يتناقل (ويجوز حذف العامل) بلام الجنس ليشمل العوامل الثلاثة
 (فى الحال) سواء كان مفردا او جملة (لقيام قرينة) دالة على حذفه وتعيينه

(حالية) بمعنى حال صاحب الحال ووصفه (كقولك للسافر) (أي السارح في السفر) والنتهى له أي السفر بريد به تفسير الاول معناه الحاقى والماتى معناه المجازى بعلاقة السببية لان السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب واراده السبب او بعلاقة الاوليه (راسدا هدى) (أي مر) امر من سار سير مل باع بيع سقط عنه لائقاء الساكنين ثم حذف جوازا (راسدا مهديا) يعني يذبح حال المحاط وهو السروع والنتهى والمراد براسدا الراسد بنفسه مهما اكرز المهدي اذالم يكن الراسد بدون الهداية (وقوله مهديا ما صندل سدا) كانه هدى له ففقرت له الهداية في صاحب الحال فالاصل ان يكون وصفه الا ان الضمير للملم يوصف جعلت الهداية وصفا فام به وهو الرسد (او حال همد حال) فكان الهداية لم تحصل الا عند السرب سربا فسينا اما حال مرادفه تعني متباعدة ويكون ذوالحال والعامل في كل واحد واحد او امتدادا خله وهي عبارة عن ان يكون الماتى حالا من الضمير المستكر في الاول ويكون صاحبه ماسكن في الاول والعامل ايضا الحال الاول فيكون العامل في الاول مضمونا وفي الثاني مذكورا واصل انوجه الاول فعامل كليهما محذوف (او) لقيام قرينة (مقابلة كقولك رأيا كالمين) اللام متعلق بالقول (يقول كف جنب) أي على أي حال وو ف جنب (أي جنب راجلا) ثم حذف الفعل (بقريته السؤال) المحقق وهو قوله كف جنب (ومنه) أي من حذف عامل الحل بقريته السؤال المحقق (قوله تعالى يحسب الانسان ان لن يجمع عظامه) جمع عظامه (جمع عظم أي انضى او يعلم لان الناس من جلد العلم فيكون عظاما عن العلم بعلاقة اثاره الانسان انه أي الانسان ان لن يجمع عظامه المنزقة نصارت زبايا (بلى) حرف ايجاب مختص بايجاب انفي (قادرين) حال واداءها محذوف جوازا بقريته السؤال المحقق وهو قوله بحسب الانسان (أي بلى يجمعها قادرين) أي نعم ايها الجاهل يجمع تلك العظام المنزقة نصارت زبايا حال كوننا قادرين على جمعها واجباؤها وتعيدها وما ذلك على الله بعزيز والتعريض الواحد بلفظ الجمع تعظيما بافاخذ الواحد مقام الجمع متعارف اللفظا في التكلم وما يبعه كافيما نحن فيه لاقى الخطاب ولا شبه كذا في الهوادي (ويجب) (حذف العامل) لقيام قرينة (في) (بعض الاحوال) (المؤكدة) لاقى كلها كافي قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو اى قوله قائما بالقسط فان قائما حال مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف وهو شهد فلم ان وجوب حذف العامل في بعضها لاقى كلها (وهي) (أي الخاب المؤكدة مطلقا) أي سوا حذف عاملها اولاً وسواء كان حذف العامل واجبا او جازا (هي) (أي المال المؤكدة مطلقا) التي لا تنقل عن صاحبها مادام موجودا

لا زال الحال حيث رهي الهيئة الطبيعية في ذى الحال بمعنى الخلقة وهي لا تقبل
 الانفصال مادام صاحبها موجودا كالعطوفية مثلا وانما فهم من ذى الحال عند
 ذكره قل زكر الحال وانما السر جعلت مؤكدة وانما قال (غالبا) لانها تقبل
 الزوال الا انه نادر (بخلاف) الحال (المنتقلة) لانها تؤول عن صاحبها حال
 كونه موجودا كالزكوب ملاحية يتقل عن صاحبه وانما سميت منتقلة (و)
 الحال (المنتقلة قيد للعامل) لان الغرض منها تقييد الحذب المنسوب الى صاحبها
 استنادا او ايقاعا وذلك الحذب هو العامل في الحال فيكون مداله (بخلاف)
 الحال (المؤكدة) لان الغرض منها بيان الهيئة الخلقة في صاحب الحال دون
 التقييد فلا يكون تقييدا لما يما يكون تأكيدا (مثل زيد ابوك عطوفا) وانما
 وجب حذف العامل لان في الابوة ما يسر بالعطف لتضمن الابوة العطوفية
 فاستغنى بقوله ابوك عن التصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان
 مسعرا بالعطوفية كان قرينة للعامل فحذف وحواروما للاختصار (فان
 العطوفية لا تنتقل عن الاب يعني ترحم الاب لابنه لا ينتقل منه مادام الاب والابن
 حين واذا كان الابن ميتا فكذلك لا تنتقل منه (في غالب الامر) وان كانت
 منتقلة في بعض الازمان او من بعض الأشخاص (اي احفه مقتضى الظاهر
 في التفسير ان يكون بصيغة المضارع لان المعنى في مثله على الاستقبال لاعلى
 الماضي بفتح الهزة) بناء على انه مضارع متكلم وحده ثلاني من باب ضرب
 مثل فري فحق يحق (وضمها اي اوضح الهزة بناء على انه مضارع متكلم
 وحده ايضا الا انه رياضي من باب الافعال من احق يحق مثل اصير يصير الاول
 مأخوذ (من حقت الامر بمعنى تحققته وصرت منه) اي من الامر (على يقين)
 يعني لم يبق فيه شبهة حيث حصل علم اليقين كعين اليقين فعلى هذا يكون الحال
 مبنيا للهيئة المفعول لكونه حاله (او) الثاني مأخوذ من احققت الامر بهذا
 المعنى كالمسابق حال كونه ملابس (بعينه) يعني حيث لا فرق بينهما بمعنى تحققته
 وصرت منه على يقين ولم يبق فيه شبهة (او بمعنى ابنته) يعني الاول بمعنى
 ابنته من بنت ثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجازي بملافة
 الابنية لان التحقيق سبب للثبوت او على ان يكون استعارة تبعية (اي تحققت
 ابوته لك وصرت منها) اي من كونه ابالك (على يقين او ابنتها) من ابنت فعل
 مضارع متكلم وحده اي ابنت ابوته لك (كذلك) اي تحققت ابوته لك وصرت
 منها على يقين بحيث لم يبق فيه شبهة (عطوفا) اي حال كون الاب لك سفيقا
 وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال مبنيا للمفعول وقد سبق (وقال صاحب
 المنتاح) ابو يعقوب يوسف السكاكي (احق التقديرات) التي يجوز ان تقدر

في هذا المثال (عندي ان يقدر) قوله (يحيى) فعل مضارع معلوم من حنى يحيى
 مثل رعى يرمى من باب ضرب اى يعيل ويسفق ويرحم ويترحم نحو زيد ابوك
 يحيى (عطوفا) وعلى هذا تكون الحال لبيان هيئة الفاعل لانها حال منه لان
 الفعل المقدر وهو يحيى لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذو الحال وانما عين العامل
 المحذوف في هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير
 مروى عن سيبويه يعنى تقدير احمق وقال الزجاج لا تقدير فيه ولا حذف بل العا
 مل في الحال خبر بالجملة لناويله بالسمى فزيد ابوك في معنى زيد مسمى بابك اقول هذا
 التأويل غير صحيح بل التأويل الصحيح زيد مريك لان في الاب معنى التربة
 وما ذهب اليه المصنف مذهب سيبويه وهو الحق لجريانه في قوله تعالى وهو الحق
 مصدقا لما معهم وفي مثل انا حام جوادا وانا عمر وسجعا لانه لا يقال منه الامن
 اشهر بالخصلة التي دلت الحال عليها كاشتهار حام بالجود وعمر بالشجاعة
 فصار الخبر متضمننا لتلك الخصلة فيكون قرينة لحذف العامل فيحذف وجوبا
 اختصارا او اعتيادا لما تضمنه الخبر كذا في الرضى ولما فرغ من بيان حذف العامل
 في الحال جواز او وجوب اشعر في بيان شرط الحذف الا ان الحذف جواز الم يحتاج
 الى النسرط لجواز ذكره اولا كتنفاء القرينة اولا ان الحذف جواز امر سهل
 اكتفى ببيان شرط وجوب الحذف فقال (وشرطها) (اى شرط وجوب
 حذف عاملها) قدر الحذف والاضافات ليصح الجمل على الشرط بقوله (ان
 تكون مقررة) لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لاشترط للحال
 (اى مؤكدة) هذا تفسير باللائز لان التقدير المذكور مرة بعد مرة اوجعل الشئ في
 قراره فيلزمه التأكيد (لمضمون الجملة) وهو مصدر مضاف الى الفاعل مثل ابوه
 زيد الى المفعول (احترزه عما يؤكده بعض اجزائها) اى اجزاء الجملة (كالعمل)
 اى كما يؤكده العامل الذي (في قوله تعالى انا ارسلناك للناس) لان كونه عليه الصلاة
 والسلام رسولا اى مر سلا فهم من قوله ارسلنا لان الارسل لا يكون بدون المرسل
 بالفتح كما لا يكون بدون المرسل بالكسر لاسيما وقد تعلق بالمفعول وهو كاف الخطاب
 فأكد بقوله (رسولا) فهو حال من المفعول ومع هذا يكون تأكيدا للارسل
 (وأنه لا يجب حذفه) بل لا يحذف اصلا (اسمية) (احترزه عما اذا كاتب فعلية
 فانه لا يجب حذف عاملها) فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية
 لا يحذف عاملها بل لا يجوز مثل قوله تعالى ولا تعنوا في الارض مفسدين والشمس
 والقمر والتجوم ممخرجات بامرهم ومثله يقال حتى جائيا وقم قائما واقعد قاعدا
 (كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه) اى قائما بالقسط (حال
 مؤكدة من باعل شهد) في قوله تعالى شهد الله الآية لان القيام بالقسط

اى بالعدل يفهم من الجملة التى هى شهد الله فاكدت بقوله قائما بالقسط (ولا بد
 همنا) اى فى وجوب حذف عامل الحال المؤكدة (من قيد آخر) غير القيد
 الاولين (وهو) اى ذلك القيد الواجب (ان يكون عقد تلك الاسمية) التى تكون
 الحال مؤكدة لمضمونها (من اسمين) اى من ان يكون تركيب الجملة الاسمية المؤكدة
 مضمونها بالحال من اسمين (لا يصلحان) اى لا يصلح كل واحد منهما (للعمل فيها)
 اى فى الحال بان لا يكون المستند فيها فعلا ولا شبهه ولا معناه لما سبق ان العامل
 فى الحال مطلقا اى سواء كان مؤكدا او لا احد العوامل المذكورة كالمثال فى المتن
 (والا) اى وان لم يجب ذلك القيد (لكان عاملها) اى عامل الحال المؤكدة
 (مذكورا) لفظا (فكيف يكون حذفه) اى حذف ذلك العامل (واجبا وجائزا
 لان الموصوف بالذكر لا يوصف بالحذف) (نحو الله شاهد قائما بالقسط) وفى
 بعض النسخ وكان المصنف اكتفى عن هذا القيد بالمثال اقول لم يأخذ المصنف
 هذا القيد لانفهامه من قوله وطاملها الفعل اوسببه او معناه لان الجملة انا ركبت
 من اسمين يصلح احدهما ان يمل فيها يكون ذلك الاسم شبه فعل او معناه ولما فرغ
 من بيان الحال وما هو الاصل فيه والفرع شرع فى بيان التمييز وذكره بعد
 الحال لانهما يستركان فى البيان الا ان التمييز لبيان الذات المذكورة او مقدرة
 والحال لبيان الصفة ولان بعض ما يكون تمييزا حال مثل طاب زيد فارسا
 فقال (التمييز) ياثين ويجوز حذف احدهما اختصارا فى اللفظ تفصيل من
 مبرز السى اذا فصلته عن غيره بامر يخص به والمراد به ههنا التمييز بالكسر
 على معنى ان ظاهر الاسم يميز مراد المتكلم ويجوز القتح على معنى ان المتكلم يميز
 هذا الجنس من سائر الاجناس فعلى الاول يكون مجازا بعلاقة كون صاحب
 هذا الكلام مبرز اقوله تعالى والقرآن الحكيم لان الحكيم صاحبه وعلى الثانى
 حقيقة اما مبتدأ حذف خبره او خبر محذوف المبتدأ اى من الملحقات او هذا
 بيان وعلى هذين التوجيهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو (ما)
 (اى الاسم الذى) يريد ان ما موصولة بمعنى الذى لان الموصوف من جملة المعارف
 ولو كان موصوفا لفسره بالتكرة ويجوز ان تكون موصوفة ايضا لان السارح
 اقتصر على الاول (يرفع الابهام) صلة ما اوصفته (واحتزبه) اى يقوله يرفع
 الابهام (عن البذل) باقسامه الاربعة (فان البذل منه فى حكم التحية) اى
 فى حكم الازالة من البين فى المعنى (فهو) اى البذل لیس (يرفع الابهام عن
 شئ) لانه ليس فى شئ ابهام حتى يرفعه (بل هو) اى البذل (ترك مبهم)
 وهو المدل منه لانه يترك فى القصد والارادة والنسبة وانا قيل ترك مبهم
 (وارادة معين) وهو البذل لانه يراد وبقصد فى النسبة ولهذا كان معينا يعنى

مقصودا (المستقر) اسم فاعل من استقر وإذا قيل (أى الراسخ فى المعنى الموضوع له) فى اللفظ الموضوع له عشرين مثلا ليس فيه ابهام بل الابهام لا يكون فى المعنى الذى وضع له عشرون وهو المعدودات لأنه إذا قيل عنده عشرون لم يعلم أنه من أى جنس معدودات وإذا درهما علم أنه من جنس الدراهم وقس عليه غيره (من حيث أنه موضوع له قوله (فان المستقر) أهله لقوله أى البابت آه (وكان بحسب اللفظ) أى الجار والمجرور حال من اسم كان (هو) ضمير الفصل لأن الخبر معرف باللام (البابت) خبر كان والجملة خبران والواو زيدت لتأكيد الصوق أى فان المستقر وإن كان حال كونه بمقتضى المعنى اللغوى هو الثابت (مطلقا) أى حال كون ذا المعنى مطلقا أى سواء كان ذلك المعنى وضعيا أو استعماليا (لكن) أى إلا أن (المطلق) أى المذكر غير مقيد (منسرف إلى الكامل) أنه ذكر العمل بالأطلاق لأنه يشمل الاستعمال (وهو) أى الكامل الابهام (الوضعى) لا الابهام الاستعمال (أحزبه) أى بقوله المستقر (عن) الابهام الغير المستقر حيث لا ابهام فيه وضعيا بل تولد من تعدد الموضوع له (نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية) صفة (يرفع ابهام قوله عينا) الذى لم يكون فيها وضعيا بل استعمالا (لكنه) أى الابهام فى عينا غير مستقر بحسب الوضع) أن لا ابهام فيه وضعيا بل نسا أى تولد منه وحصل (والاستعمال) يعنى استعمال ذلك اللفظ (باعتبار تعدد الموضوع له) يعنى أن الابهام فيه ليس بأصل الوضع لأن الواضع إنما وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه أو من مواضع أخرى أن يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين ثم وجم فاذا استعمله المستعمل فقال رأيت عينا يحصل الابهام لاسماع أن المستعمل فى أى معناه استعمل لأجل الاشتراك العارضى فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارضى لا للوضعى كما عرفت أنه ليس فيه ابهام وضعى وكذا) أى كارتفاع الاحتراز به الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك (يقع به) أى بقوله المستقر (الاحتراز عن أوصاف مبهمات) يعنى عن أوصاف أسماء الاسارات فانها مبهمة استعمالا وضعالا - أسماء الإشارة من أقسام المعارف (نحو هذا الرجل وهذه المرأة - فال - لفظ (هذا مثلا) أما موضوع المفهوم كلى) وهو المسار إليه يعنى ما يصلح للإشارة بهذا لكن لا يكون موضوعا لذلك المفهوم إلا (بسرط استعماله) أى استعمال هذا (فى جزئياته) أى جزئيات المفهوم الكلى كالحوان الناطق وهو موضوع لمفهوم كلى وهو الإنسان بسرط استعماله فى جزئياته يعنى فى زيد وغرو ورجل وامرأة فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كلى وهو المسار إليه أو ما يصلح للإشارة بسرط استعماله فى جزئياته وهو ههنا ما أشرت إليه بهذا من هذا الرجل وهذا

الفلام وهذا الفرس وهذا الحجر وغير ذلك (او) موضوع (لكل جزئي منه)
 اى من المفهوم الكلى فانه موضوع في هذه الامثلة للرجل وموضوع للفلام
 بوضع آخر وللفرس بوضع آخر الى غير ذلك (ولا ابهام في هذا المفهوم الكلى)
 من حيث انه مفهوم كلى لانه من حيث هو هو لا ابهام فيه لانه واحد وهو المسار
 البه كما ان الانسان نوع واحد لا غير (ولا) ابهام ايضا (في) واحد واحد من
 جزئياته اى جزئيات المفهوم الكلى الموضوع له كالرجل والفلام وغيرهما
 (بل) الابهام انه نساءه اى للفظ هذا (من تعداد الموضوع له) على الناقى اى
 على انه موضوع لكل جزئي (او) الابهام انما نساءه من تعدد (المستعمل فيه)
 على الاول اى على انه موضوع لمفهوم كلى فيعتد بكون ما استعمل فيه متعدد
 فحصل الابهام من تعدد الموضوع له فتوصيفه اى توصيف اسم الاساره (بالرجل)
 اى جعله موصوفا بالمعرف باللام (يرفع هذا الابهام) بمعنى الابهام الحاصل
 من تعدد المستعمل فيه بناء على الاول او الموضوع له بناء على الناقى (لا) يرفع
 (الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له) لانه لا ابهام فيه من
 حيث الواضع كما عرفت سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس بوجود
 (وكذا) اى كما احتراز به عن نحو رأيت عينا جارية وعن صفة البهيم كذلك
 (يفعل الاحتراز به عن عطف البيان) الذى هو (في مثل قولك) اقسم بالله
 (ابو حفص عمر) وفى عكسه فى قولك جادى يعقوب ابو يوسف (فان كل
 واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين) يعنى فدوضع كل واحد
 منهما الذات معينة (لا ابهام فيه) كما ان اباحيفه وثمان كل واحد منهما موضوع
 لشخص معين وكذلك يعقوب وابو يوسف لان الاول فى الاول كنية وفى الناقى علم
 اصطلاحى وان الناقى فى الاول علم اصطلاحى وفى الناقى كنية كذلك ابو حفص
 كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعمر علم اصطلاحى له
 فلا ابهام فيهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد فى الموضوع له (لكن) اى
 الا انه (لما كان عمر اشهر) من ابى حفص لاستهارة رضى الله تعالى عنه بالعلم
 دون الكنية (زال بذكره) اى بذكر عمر بعد ذكر ابى حفص (الحق الواضع
 فى ابى حفص لعدم الاستهارة) يعنى زال الحق الناشئ من كونه غير مشهور
 مثل استهارة عمر (لا) يزول (الابهام الوضعى) بذكر عمر اذ ليس فيه ابهام
 وضعا ولا استعمالا حتى يرفع بل الابهام لو كان مانسا الامن عدم الاستهارة والفرق
 بين هذه الثلاثة الابهام فى القسم الاول انما نساء فى الاستعمال باعتبار الموضوع له
 فقط وفى الناقى انما نساء فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او الاستعمال
 وفى الثالث انما نساء من عدم الاستهارة فافهم (عن ذات) متعلق بقوله يرفع

(لا) يرفع الابهام (عن وصف) وفي الخشي فرق بين التعت والحال والتمييز بان وضع الاولان لبيان ثبوت وصف في شئ فكل واحد منهما يرفع الابهام عن الوصف والتمييز وضع لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اى جنس هو فرجل عاقل لبيان صفة العقل في رجل ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن في الزيت الى هنا كلامه (احترز به) يعني احذر المصنف بقوله عن ذات (عن التعت والحال فانهما) اى التعت والحال (يرفعان) اى يرفع كل واحد منهما (الابهام المستقر الواقع) يعنى الابهام الثابت (في الوصف) مثلا ان رجلا في قولك جاءني رجل يحتمل ان يكون موصوفا بالعلم والجاهل فوقع الابهام في وصفه فلما قلب جاءني رجل عالم زال الابهام انواعه في الوصف (لا) يرفع كل واحد منهما الابهام الواقع (في الذات) لان كل واحد منهما وصف وهو لا يبين الا ما في الذات وقام بها وهو الوصف ايضا والمميز لما كان دالا على الذات يبين نفس الذات وهو المميز بالفتح (وتحقيق ذلك اسارته الى ان التمييز هو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات والى ان ما يرفع الابهام المستقر عن الوصف لا يكون تمييز اى تحقيق ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن الذات واثبت والحال يرفعان الابهام المستقر ايضا لكن عن الوصف (ان الوضع) اى واضع الالفاظ (لما وضع الرطل) بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملين (مثلا لنصف من) بفتح الهم ونشديد الون وهو مأثنان وستون درهما والرطل مائة وثلاثون درهما (فلا شك ان الموضوع له) اى ان المعنى الذي وضع الرطل به (معنى معين) وهو نصف من (ميز) عما هو اقل اى عن المعنى الذي هو الاقل (من النصف) اى من نصف المن (كالربع) اى كربع المن وخمسه وسدسه (و) ذلك المعنى مميز (عما هو اكثر منه) اى من نصف المن (كثمن ومثمن) فتعين ان المعنى الذي وضع الرطل له لا يكون الا نصف المن وهو معنى معين (ولا ايهام فيه) اى في معنى الرطل لانه نصف المن (الامن حيث ذاته اى جنسه) اى جنس الموضوع له يعنى ليس فيه ايهام الاى هو الموزون (فانه لا يعلم) مبنى للمفعول (منه) اى من نفس الرطل حال كونه (بحسب الوضع) اى بمقتضى الموضوع اذا قيل عندى رطل (انه) اى المراد من الرطل كائن (من جنس العسل او رطل او غيره) (من الموزونات) فحصل ايهام في ذاته وجنسه (والا) عطف على قوله الامن حيث يعنى ولا ايهام فيه اى في الرطل الا (من حيث وصفه وهو ان يكون الرطل نصف المن او ربعه) فانه اى الحال والسان (لا يعلم) مبنى للمفعول (منه بحسب الوضع) اذا قيل هذا رطل او عندى رطل (انه) اى ذلك الرطل (بغدادى او مكى) يعنى اذا قيل فلان رطل يسم انه يراد

الرطل المنسوب الى بغداد والى مكة فحصل فيه ابهام من وجهين من حيث ذاته
وجنسه ومن حيث وصفه فلزم بيان ما هو المراد منه (فاذا اريد رفع الابهام
الوصفي) اى الابهام المنسوب الى وصفه (الثابت فيه بحسب الوضع اتبع مبنى
للمفعول (بصفة او حال) يعنى جعلت الصفة او الحال اذا صلح ان يكون ذوى الحال
تابعاً لتبيين ما هو المراد منه وهو رفع الابهام الوصفي الثالث فيه (فيقال)
لفلان (رطل بغدادى) او مكى او يقال اشتريت هذا الرطل ببغداد يا اومكياً
(واذا اريد رفع ابهام الذاتى) اى الابهام المنسوب الى الذات يعنى الى الجنس
(قيل زيتاً) قال السارح فى الاول اتبع وههنا قبل اشارة من الاول الامر الى ان
اول من التوابع وان الثانى من اندوات (فزيتا) فى قولك رطل زيتا (يرفع
الابهام المستقر عن الذات) والجنس (للاعت والحال) عطف على قوله فزيتا
لانه موضوع مبتدأ ونسبة محكى لاعلى الادات كما هو المتبادر لان التعليل بقوله
(فانهما) ينمعه (يرفعان الابهام عن الوصف) لما عرفت (مذكورة او مقدرة)
بالجر فيهما (صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز) على سبيل منع الخلو
او الجمع (فالذات (المذكورة) ماتم باحد التمامات الاربعة اما بالتووين نحو
رطل زيتا واما بنون التثنية نحو منوان سماً واما بنون الجمع مثل عشرون
درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلاً زينا (و) الذات (المقدرة) ما قدر
فى الجملة او ما ضاهاها او الاضافة على ماسيأتى (نحو طاب زيد نفساً) ففسا
تميز يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة طاب زيد فانه فى قوة قولنا طاب شئ
المقدر فيه اى فى قولك طاب زيد وذلك الشئ المقدر فيه ما فسر بالتمييز لان
نسبة الطيب الى زيد لم تعلم أمن جهة لنفس ام جهة العلم او غيرهما فاذا قيل
نفساً علم ان تلك النسبة من جهة النفس واذا قيل علماً يعلم انها من جهة العلم فعلم
من هذا ان الشئ المقدر ما جعل تميزاً والام يصح تفسيره به ولم يكن تميزاً عنه
لان التميز ما يميز الشئ المقدر (فالاول) القاء التفصيل واللام للعهد الخارجى
اشارته السارح بقوله اى القسم الاول من التمييز (اى) (وهو) اى القسم
اول منه (ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه) (عن مفرد) المفرد يقابل
الجملة وشبهها ويقابل المضاف ويقابل المثنى والمجموع والمراد به هنا ما يقابل
الجملة وشبهها الا غير يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها) وفى بعض النسخ وهو
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمضاف
معطوف على الموصول يعنى به المضاف والمراد به ما يتم بالمضاف اليه بالشرط
ان يكون الابهام فى المضاف لان النسبة الاضافية فانها كالجملة منه القسم الثانى

تأمل وانصف (مقدار) على وزن مفتاح بالجر (صفة لمفرد وهو) اى المقدار
 (ما يقدر به السى) يعنى مع باركل شئ (اى عرف به) اى بذلك المقدار (قدره)
 اى قدر السى (ويين) مبنى للمفعول وهو خمسة العدد والكيل والوزن والذراع
 والمقياس (غالباً فافى) فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار (فى غالب المواد)
 اى فى غالب الامثلة (واكثرها اى رفع الابهام) مبتدأ مضاف الى المفعول مطلقاً
 اى حال كور الابهام مطلقاً غير مقيد بكونه فى المفرد المقدار اوفى الجملة او غيرهما
 (يتحقق) الجملة خبر المبتدأ اى يوجد ويحصل (فى ضمن هذا الرفع الخاص)
 وهو الرفع عن مفرد مقدار (فى اكثر المواد وذلك) اى تحقيق رفع الابهام
 المطلق فى ضمن الرفع المذكور فى اكثر المواد واقع وبات (لان الابهام فيه)
 فى المفرد المقدار (اكثر) من كون الابهام فى غير المقدار والجملة لان المقدار
 كثيراً ما يستعمل بالتثنية او بتثنية الجمع والاضافة وما اكبر استعماله
 باحدى هذه الاربعة يكون ايهامه اكبر لان التثنية للتكثير والتثنية والجمع
 بل من التثنية والبديل يأخذ حكم البديل منه غالباً والاضافة ههنا ايضاً
 للتكثير (و) المفرد (المقدار) (اما) (متحقق) يعنى موجود (فى ضمن)
 (عدد) هذا من ظرفية الجر فى الكل وفيل من قبيل ظرفية الخاص فى اعام
 وكلاهما واحد (نحو عسرون درهما) مثال لما يبنون الجمع وكذا اخواتها السبعة
 لانها عقود عمانية كل واحد منها تام يبنون الجمع (وساقي) ذكر تمييز العدد
 (وبيانه) وتميز العدد اما واجب الجر وهو من ثلاثة الى عسره وما به والف
 وتثنيهما وجعه واما واجب الصب وهو من احدى عشر الى تسعة وتسعين
 سواء كان مقدماً او مؤخراً او ما بينهما فى باب اسماء العدد (واما فى) (ضمن)
 (غيره) عطف على قوله فى ضمن العدد (اى) والمفرد المقدار اما نحى فى ضمن
 غير العدد كالوزن وهو اما تام بالتثنية نحو رطل زيبا فان الرطل قد
 سبق انه نصف المن وقد سبق ايضا معنى المن والرطل واما تام يبنون
 التثنية نحو متوان تثنيتى منى بالقصر مرادف من فتح والتسديد الا ان
 الاول افصح لتخفيف سمن بفتح السين المهملة وسكون اليم وهو ما جرح
 من المسمم و كالكيل معطوف على قوله كالوزن باعادة الجار وانما اعاده
 لكونه جنساً آخر واسارة ثقل المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون بالتثنية
 نحو قفيز بروا اما يبنون التثنية نحو قفزان برا البر بضم الموحده
 وتسديد الراء المهملة بالغارسة كنتم و كالاراع معطوف اما على
 الكيل واما على كالوزن واعاده الجار ايضا اسارة الى تغيار المعطوفين وهو
 بكسر الدال المحجمة وبعدها راء مهملة مفوحه وبعدها الف على وزن فر.

ما يذرع به وهو ايضا اما تام بالتثوين (نحو زراع نوبا) واما بنون التثنية نحو
ذراغان نوبا (كالقياس) وهو كالاولين في لعطف واعادة الجار وهذا القسم
تام بالاضافة وهو ان يكون مفردا مضافا (نحو) (على الثمرة مثلها زيدا) واما
مثنى مضافا نحو على الثمرة ملها زيدا وهو بالزاي المججمة مضمومة بعدها ياء
موحدة من تحت معروف (والمراد) جواب عن سؤال مقدر تقديره ليس في هذه
الاسيا المذكورة ابهام لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لا ابهام فيه
وكذا غيره فاجاب عنه بقوله والمراد (بالمقادير) التعبير بالمقادير بناء على ان
للاكثر حكم الكل لان كلها الست مقادير بل بعضها مقياس وهو تام بالاضافة
(في هذه الصور) المذكورة بالا مثله (هو المقدرات) في اكثرها والمقيس في
بعضها (لان قولك عسرون درهما) في العدد وتمام بنون الجمع (ورطل
زيتا) في الوزن وتمام بالتثوين (وذراع نوبا) في الذراع وتمام بالتثوين ايضا
(وعلى الثمرة ملها زيدا) في المقياس وتمام بالاضافة (المراد) مبتدأ (يها)
اي بكل واحد منها يعني بالاول (المعدود) خبره والمبتدأ مع خبره خبران
في قوله لان قولك (و) بالثاني (الموزون) بالثالث (الذروع) بالاربع (المقيس
لاغير) اي لاغيرها واذ كان المراد هؤلاء يحصل الابهام لاحتمال لان المعدود
مثلا لا يعلم من اي جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذ اقل ادرهما يزول
الابهام ويحصل الموام وكذا في غيره (وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة)
يعني ان المصنف اورد لما يرفع الابهام عن مفرد مقدار يتحقق في ضمن غير العدد
امثلة ثلاثة وهي نحو رطل زيتا ونحو منوان سمنا ونحو على الثمرة ملها زيدا
سعر ان ما يقدر به الشيء ويعرف به قدره وبين خمسة لما سبق ولم يورد لكل واحد
منها مثلا حتى تكون امثلة خمسة للاثلاثة (لانه) اي الحال والسان (كان مطمح)
مصدر ميمي حتى وزن مدخل مضاف الى ماعله وهو (نظره) من باب قتح يقال
طمح بصره اي تفع والمعنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية امره (التنبه
بالنصب خبر كان) (على بيان ما يتم به المفرد) المقدار لكون الابهام لا يحصل
في هذا القسم الا فيه وما يتم به المفرد المقدار غير العدد ثلاثة على ما بينه السارح
(و) الاول (عوال التثوين) لان التثوين دليل تمام الكامئة وانقطاعها عما بعدها
(كافي) رطل زيتا (و) الثاني (النون) يعني نون التثنية وهي لما كانت قائمة مقام
التثوين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها عما بعدها ايضا (كافي منوان سمناو)
الثالث (الاضافة) والمضاف اليه لما كان قائما مقام تثوين المضاف كان ايضا
دليلا على التمام والانقطاع (كافي على الثمرة ملها زيدا ولهذا) اي لكون غاية
نظره التنبه على البيان المذكور (لم يستوف) من الاسيفاء وهو الانعام سقط

ياؤه بالجرم (اقسام المقادير) بإيراده لكل واحد مثالا على حدة واقسامها المناسبة
 غير العدد اربعة ومعه خمسة لحصول مقصوده والتنبيه المذكور (وكرر
 بعضها) اى بعض اقسام المقادير وهو الوزن بإيراد البعض (مثلا لما يتيم) بالتشوي
 البعض الآخر مثالا لما يتيم بنون التثنية ولو كان احدهما من غيرهما كان احسن
 انه اورد ههما من جنس واحد ساكنة (ومعنى تمام) الاسم باحد التتمات الاربع
 (ان يكون) ذلك الاسم (على حالة) وهى ان يكون الاسم مع احد تلك الاربع
 (لا يمكن اضافته) اى اضافة الاسم (معها) اى مع تلك الحالة (والاسم) التاء
 باحد الاربع (مستحيل الاضافة) يعنى تكون اضافته محالا (مع التنوين ونونى
 التثنية والجمع لان كل واحد منهما دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده (و
 الاسم ايضا مستحيل الاضافة) مع الاضافة لان المضاف مرة (لا يضاف نائيا)
 لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الغرض
 من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف نائيا لحصول
 الغرض المذكور لانه يلزم احد الامرين اما تحصيل الحاصل او الغناء الاضافة
 الاولى وكلاهما باطلان فاذا تم الاسم اى الاسم المفرد المقدار باحده
 الاشياء شابه ذلك الاسم (الفعل اذا تم بالفعل وصار) الفعل به اى بالفعل
 (كلاما تاما) فالاسم التام باحدها شابه الفعل التام بفاعله فى كون كل منهما
 تاما (فتشابه التمييز الآتى بعده) اى بعد الاسم التام (المفعول لوقوعه) اى
 لوقوع التمييز (بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه) وان كان مقدما لفظا على
 الفعل (ان يقع بعد تمام الكلام) لكونه فضلا فى الكلام والتمييز شابه المفعول
 فى الوقوع بعد التام يعنى كما ان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدما لفظا
 كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم (فينصبه) اى التمييز (ذلك الاسم التام) باحد
 الاشياء الاربعة الواقعة (قبله) اى قبل التمييز ففائدة هذا التنبيه ان ينصب
 الاسم التام التمييز بعده كما ينصب الفعل التام بالفعل المفعول (لمشابهته) اى
 لمشابهة الاسم التام (الفعل التام بفاعله) فى كون كل واحد منهما تاما وهذا
 الاشياء يعنى التنوين ونون التثنية والجمع والاضافة (انما قامت) كل واحدة
 منها (مقام الفاعل) وسابقتها (لكونها فى آخر الاسم) التام كما ان الفاعل
 (عقيب الفعل) يعنى كما ان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ما هو
 الاصل فيه كذلك احد هذه الاشياء يقع بعد الاسم بلا فصل (الا يرى ان لام
 التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان ان للوصل يتم بها الاسم) وكان
 ويتم يتنازعان فى قوله الاسم على ما مر فى بابيه والجملة حال اى حال كون الاسم
 تاما بهما فلا يضاف (الاسم) (معها) الغاء تفسير يقتضى تمام الاسم (لا ينصب)

التميز عنه) خبران في قوله الا يرى ان يعنى ان الاسم التام بلام التعوييف لا ينصب
 التميز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا هذا اذا كان ما يتم به المفرد يزول
 بدخول اللام كالثنوين والاضافة لانهما لا يجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا
 كان ما يتم به المفرد لا يزول بدخول اللام كنونى التثنية والجمع فينصب التميز
 عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام قبيح المشابهة كما كانت فيقال
 عندي المتوان زيتا والعشرون درهما وسكت السارح في محل البيان عن البيان
 (فلا يقال عندي الراقود خلا) ولا عندي لطل زيتا ولا عندي المتى عسلا
 وفي القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يصيغ داخله بالقاروفي
 الاساس مكيال معروف لاهل مصر بآخذ اربعة وعشرين صاعا والتفسير الاول
 مناسب لقوله خلا لان عادة الناس ان يصبغوا الدن بالقار ويجعلوا فيه الخل
 (في فرد) مبنى للفعول (اي التميز) المفرد ههنا ما يقابل المثني والمجموع
 والاضافة (وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة جال اى حال كون
 (الاسم التام منى او مجموعا) يعنى لا يطابق التميز ما انتصب عنه بل يكون
 مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضا ومثنى او مجموعا (ان كان) (اي التميز)
 الذى يجب افراده (جنسا) قوله ان كان شرط جزاؤه اما قوله في فرد ان كان
 يجوز تقديم الجزاء على الشرط او يكون الجزاء محذوفا بقوله في فرد فيغزى في المعنى
 ان كان التميز جنسا يفرد (وهو) اى الجنس (ما تشابه اجزاؤه) التكررة
 والمتفرقة يعنى المراد به ههنا ما اذا اجتمع يكون واحدا اذا انقسم فنشابه اقسامه
 ويكون متعددا فان الماء مثلا واحدا اذا اجتمع في مكان وظرف ومتعدد اذا انقسم
 في امكنة شتى (ويقع) ذلك الجنس حال كونه (بمجرد اعر التله) التى تدل على
 الوحدة كما تفرقة ونخلة فان ما كان مع التاء لا يقع على الكثير (على القليل) متعلق
 بقوله يقع (والكثير) باعتبار الحقيقة والرا د الكثير في مكان واحدا وفي امكنة
 شتى (فلا حاجة الى تثنيه) اى الى جعل التميز مثنى اذا كان الاسم التام منى
 نحو عندي رطلان خلا (جمعه) اى لا حاجة ايضا الى جعل التميز جمعا عند
 كون التميز جمعا نحو عندي ا رطل خلا لان المقصود يحصل بالافراد والتثنية
 والجمع قيدان على المقصود فلا يذهب اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار
 مطلوب في الكلام (كلما هو التمر والزيت والضرب) مثل عشرون ضربا وخمسون
 ضربا والتمر والزيت والخل والدبس الى غير ذلك من الاجناس التى تكون متشابهة
 الاجزاء (بخلاف رجل و فرس) فان كل واحد منهما لا تشابه اجزاؤه ولا يقع
 على الكثير سواء كان مجتمعا في مكان او في امكنة بل يقع على الواحد الغير والمعين
 ولذا كان نكرة (الا ان يقصد) مبنى للفعول (الانواع) تشبه والاستثناء مفرد غاى

يفرد التميز ولا يطابق الاسم التام في الافراد والثنية والجمع ان كان جنسا متساويا
الاجزاء في جميع الاوقات الاوقف ان يقصد الانواع فحينئذ يكون التميز مطابقا
للاسم التام فيثنى ان كان الاسم التام منى ويجمع ان كان جمعا (اي مافوق النوع
الواحد) وفي الهندى وانما كتنى بذكر الجمع لانه ما جازا لجمع فالثنية اول او المراد
بالجمع الجمع اللغوى وهو مافوق الواحد فيناول الثنية ايضا انتهى والشارح
الفاضل اختار الثانى (فيشمل) قوله الانواع (الثنى ايضا) (اي كما يشمل الجمع
بصفة يشمل الثنى بدلالته (لانه) اذا قصد بالجنس مافوق النوع الواحد (لا يدل
لفظ الجنس عليها) (اي على الانواع) يعنى على قصد من اثنية والجمع حال
كون لفظ الجنس (مفردا) فاذا لم يدل (فلا بد من ان يثنى) عند قصد النوعين
(ويجمع) اذا قصد الانواع (قيل) (اي اعترض على هذا الاستثناء بان يقال
(وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء) بقوله الا ان يقصد الانواع البعدا خلاه
على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع حيث لا يجاوز الى قصد
المرات (نظر) (اي في هذا التخصيص نظر فكان المصنف ان يقول الا
ان يقصد انواع او مرات (لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين) بكسر
الجيم (النوع) وطاب زيد جلسات بالكسر (جزا ايضا ان يقال طاب زيد
جلستين) و جلسات بفتح الجيم (لعدد) كما جاز ان تقول عشر من ضربات
بالكسر للنوع كذلك جاز ان تقول ثلاثون ضربات بالفتح للعدد) ويمكن ان
يجاب عنه (اي عن هذا الاعتراض) (بان المراد) (اي بان مراد المصنف) (بالانواع
حصص الجنس) (اي ما يحتمل اليه الجنس لان الجنس يحتمل المرات كما يحتمل
الانواع فكانه قال الا ان يقصد حصص الجنس فهم هذا الجواب من قول
المصنف ان كان جنسا سواء كانت) تلك الحصص (بالخصوصيات الكلية)
كافى الانواع (او الشخصية) كافي المرات والاعداد فيدخل في الاستثناء المرات
كما يدخل الانواع (ويجمع) مبنى للفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى التميز
واليه اشار الشارح بقوله (اي ويورد التميز على مافوق الواحد) فيشمل الثنى
ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوى (جوازا) تميز لا وجوب بالانه يجوز فيه ان
لا يراد الجمع (حيث لم يقصده الواحد) نائب لا يقصد مبنى للفعول (في غيره)
(اي في غير الجنس) يعنى ان لم يكن التميز جنسا بحيث تشابه اجزاؤه طابق
ما قصد مفردا كان او مثنى او مجموعا بقولك مثله رجلا ورجلين ومثله رجلا
كذا في الرضى (نحو عندى عدل) بكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف
الحمل ثوبا لان الثوب لبس جنسا بحيث تشابه اجزاؤه فعند قصد الافراد
يفرد وعند قصد الثنية يثنى نحو عندى عدل (ثوبين او) عند قصد الجمعية

بجميع نحو عندى عدل (اثوابا) الثوب فى اللغة الرجوع يقال ثاب ثوب
اذا رجع سميت العروض به لانه يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى
الرجوع اليه كذا فى الصحاح ثم اشار بكلمة (ثم) الى ان الحكم متفاوت بين
المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول متعلق بالتمييز والثانى بالتمييز يعنى
بعدم ما علمت حكم المميز فاعلم انه (ان كان) (اى الفرد المقدر) اى فاعلم ان الفرد
المقدار ينقسم من حيث التمس الى قسمين لانه اما لازم او غير لازم والثانى ما كان
(ناما) (بتنوين او بنون التثنية) على سبيل منع الخوا والجمع فعلى هذا تكون
كان ناقصة (او المعنى) جطف على مقدار المعنى هذا او المعنى (ان وجدنا تميز)
فعلى هذا تكون كان تامة والضمير للتمييز وعلى الاول للفرد فيكون الجار
حالا واليه اشار السارح بقوله (ملتبس بتنوين الفرد او بالتون التى للتثنية) فالاول
انسب للمقام فلذا قدمه ولما كان فى الثانى نوع ابهام بينه وعلته بقوله (فانه لما تم
الاسم) الفرد (بهما) اى باحد هما اما بالتون او بنون التثنية لانه لا يجوز
الجمع بينهما (افضى التميز) هذا اذا كان فيه ابهام اما اذا لم يكن فيه ابهام
فلا يقتضى مثل زيدوزيدان (جازت الاضافة) جواب ان كان (اى) جارت
(اضافة الفرد المقدر) التام باحد هما (الى التميز) الى مميزه (اضافة بيانية
لان المضاف اليه جنس المضاف للمسيحي ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف
تكون الاضافة بيانية مثل حاتم فضة (باسقاط) متعلق بقوله الاضافة
(التون ونون التثنية) بسبب الاضافة لانها دليل الانفصال وهى دليل
الاتصال فلا يجتمعان فبسطان عند الاضافة (جواز اسائعا) يعنى خوازا
اضافة الفرد المقدار التام باحد هما شائع لانادر (كثيرا) يعنى جواز الاضافة
كثير فى كل مثال من امثلة التوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال (لحصول)
الغرض من ايراد التميز (وهو) اى الغرض (رفع الابهام) الذى كان فى الفرد
المقدار التام باحد هما (بذلك) متعلق بالحصول اى باضافة الفرد الى المميز
والتذكير باعتبار الخفض كما يحصل باعتبار النصب ملاسا (مع) زيادة (التخفيف
بمحذوف التنوين ونون التثنية) (نحو رطل زيت) بالاضافة مكان رطل زيتا
بالنصب (ومنوا سمن) بالاضافة ايضا مكان متوان سمن والاول لما كان تاما
بالاضافة او بنون الجمع على سبيل منع الخلوية بقوله (ولا) معطوف على قوله
وان كان (اى وان لم يكن) الفرد المقدار تاما (بتنوين او بنون التثنية) وذلك
(بان يكون) الفرد المقدار تاما (بنون الجمع او الاضافة) التى لا تعرف المضاف
بها لانه ان تعرف بها لا يقتضى التميز لعدم احتياجه اليه مثل غلام زيدا
(فلا) (تجاوز الاضافة) اى الاضافة الفرد المقدار التام باحد هما لشيء

من الاسباء (الابتالة في نون الجمع) اى بنون الجمع فانه تجوز اضافته الى
 مميزه وان قل (نحو عسرون درهم) في عسرون درهما (اما) عدم جواز
 (في الاضافة) اى قيامه بالامساك (فلان يلزم اضافة المضاف) لانه لا يخلو
 اما ان يضاف مع بقاء المضاف اليه ومع حذفه اما الاول فلان الاضافة مع
 وجود المضاف اليه محال ادلا بضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف واما
 الثانى فلانه ان اضيف مع حذف المضاف اليه فسد المعنى فلهذا ان ماتم
 بادضافة لا تجوز اضافته (واما) عدم الجواز (في ما) ثم (بنون الجمع)
 فلانه لا يخلو اما بقاء النون او يحذفها اما الاول فلانه لا تجوز اضافته مع بقاء
 النون لانها شبهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها مع الاضافة واما الثانى (فلانه)
 جاز ان يضاف ماتم بنون الجمع (الى غير المميز) يعنى الى ما ليس بمميز (نحو عسرين)
 لان الكاف فيه ليس بمميز لانه معرفة والتمييز يجب ان يكون بكرة (وعسرى
 رمضان) ان اراد عسرون يوما من رمضان واحدا لا يجوز ان يكون رمضان
 مميزا لانه خيئذ يكون معرفة فيصلىح ان يكون مثالا لما نحن فيه واما ان اراد
 عسرون رمضان تاما باعتبار رمضى عشرين سنة يكون تميزا فلا يكون مثالا
 لما نحن فيه ونظر السارح الى الاول ولهذا اورد مالا (بال اتفاق) متعلق بمجاز
 (لكثرة الحاجة اليه) اى لكثرة الاحتياج الى ذكر غير الميزة لان الغير اما صاحب
 العسرين حقيقة كاللئال الاول او حكما كاللئال الثانى (فلو اضيف ايضا) اى
 كما اضيف الى غير المميز (الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور) اى التباس
 ما ليس بمميز بالمميز (لانه لا يعلم ملا عند اضافة عسرين الى رمضان) وقيل
 عسرون رمضان بالاضافة (انه) اى المكمم بهذا الكلام (اراد عسرين رمضان)
 بلا اضافة فيكون رمضان مميزا فيكون المعنى بالفارسية بست رمضان از سال
 بست ازهر سال يك رمضان دريست سال بست رمضان سود الا انه يجب
 ان يقان رمضان بالتثنية للتكثير لان التمييز يجب ان يكون منكرا (او) انه
 (اراد اليوم العسرين من رمضان) فلا يكون حينئذ رمضان مبيها بل
 اضيف العسرين الى غير المميز مثل عسرون وستون فيكون المعنى بالفارسية
 بست روزى از يك رمضان سود (فلا يضاف) ماتم بنون الجمع (فى خير صورة
 الالتباس ايضا) اى كالا يضاف فى صورة التباس (الا) اذا اضيف ملا بسا
 (على قلة ليكون الباب) اى باب ماتم بنون الجمع (اقرب الى الاطراد) فى عدم
 الاضافة اقول ههنا ثلاث صور احدهما حائرة لا خلاف وهى ان يضاف الى
 غير المميز نحو عسريك وسنك كما مر وانيتها جائرة على قلة وهى ان يضاف الى
 المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو عسرون درهم وانيتها عدم الجواز للالتباس

وهي ما يصلح ان يكون تميزا او غير تميز مثل عشرون رمضان (وعن غير
مقدر) (عطف) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله من غير مقدار عطف
(على عن مفرد مقدار) اى القسم (الاول) هو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة (كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار) غالبا (كذلك) تأكيد للنسبة
وهو قوله كما يرفع آه (يرفعه) اى الابهام (عن مفرد مقدار) قليلا اى لا يعرف
قدر الشيء به ولا يبين (اى ما ليس بعدد) مثل حشرين (ولا وزن) مثل رطل
وزن (ولا ذراع) مثل ذراع ثوبا (ولا كيل) مثل قفزان وقفيز (ولامقياس)
مثل مثله سلا وفي الرضى وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص
يليه اصله للبيان ويكون ذلك الفرع مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديد
وباب ساجا وبوب خرا وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعض نحو قطعة ذهب
وقليل فضة لم يميز انتصاب الثانى على التميز الى هنا كلامه (نحو خاتم حديد)
(فان الخاتم) مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشيء ولا يبين (مبهم
باعتبار الجنس) اى باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من اى جنس اتخذ من
حديد او فضة او ذهب او غير ذلك (تلم بالتثوين) ههنا سواء تم بها او بنون
التثنية مثل خاتمان او بالاضافة نحو خاتم زيد مفردا كلن او جمعا مثل خواتم
هذه تلم بالتثوين ايضا (فاقتضى تميزا) يرفع الابهام عنه لابهامه فصبه لما سبق
ان الاسم التلم يشبه الفعل التلم بظاهره والتميز الاقرب منه يشبه المفعول فانتصاب
التميز للنسبة بالمفعول (والخفض) (اى خفض التميز) فيه اشارة الى ان اللام
في الخفض عوض عن المضاف اليه او مفعول غناه (باضافة) متعلق بالخفض
(غير المقدار اليه) اى الى التميز (اكثر) من نصبه (استمالا) اى التميز التميز
الذى يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار باضافته اليه اكثر فى الاستعمال من انتصابه
(لحصول الغرض) اى لحصول المقصود من التميز وهو رفع الابهام بالاضافة
ايضا لان الابهام يرتفع سواء كان التميز منصوبا او مجرورا ملايا (مع) (والتثنية)
(الخفة) على ذلك بسقوط التثوين والتون باضافة لما سبق انهما لا يجتمعان
(ولقصور غير المقدار عن طلب التميز) لكونه غير مقدار ونما جعل انتصاب
التميز في المقدرات اكثر (لان الاصل في المهمات المقادير) لانها جطت
معيارا لان يعرف المبهم بها وضا فصب المبهم بعدها يكون فصبا على انه تميز
والصب اصل فى التميز بخلاف الجر غناه علم الاضافة (وغيرها) اى غير المقادير
(ليس هذه المثابة) اى بهذه المرتبة لانها لم يحصل معيارا لان يعرف المبهم بها
والابهام انما ننسأ من الاستعمال فالتميز ليس فى الحقيقة تميزا فليكون الخفض
فى غير المقدار اولى انحطاطا لرتبة لفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد انزمت

الحفض في العدد من الثلاثة العشرة والمائة والالف وما ينفرع منها مع كونها
من المقادير فان تصاب التميز فيها يكون اول وانه قد التزم الجبر قلنا لما ذكر
استعمال هذه الاعداد اقتضت التخفيف فالتمز الاضافة فيها ليحصل التخفيف
على السدوم ولما فرغ من بيان القسم الاول وبيان قسمه المفرد المقدار وغيره
اراد ان يبين القسم الثاني ويفصله فقال (والثاني) (اي القسم الثاني من التميز
واسار بقوله من التميز الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لان المكر اذا عبيد صريحا
او ضامرا معروفا يكون الثاني عين الاول (وهو) اي القسم الثاني (ما يرفع ذبهام عن
ذات مقدرة كما ان القسم الاول عن ذات مذكورة) يرفسه (اي يرفع
القسم الثاني من التميز الابهام (عن نسبة) تامة او ناقصة اسنادية او ايقاعية
او اضافة (كان الظاهر) اي كان مقتضى الظاهر (ان يقول) المصنف
في تعبير هذا القسم والثاني (عن ذات مقدرة في نسبة في جملة) ذن ذبهام الذي
يفتضي التميز لبس الا في الذات المقدرة لا في النسبة ولان قسم التميز الذات
المقدرة لان النسبة (لكن) اي لان المصنف عدل عنه لانه (لما كان ذبهام) الذي
(في طرف النسبة) المراد بالطرف ههنا الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لان
الابهام الذي يقتضي لبس الذات المقدرة والضرف هي بالسنن الى الحقيقة
(يستلزم) خبر كان (الابهام فيها) اي في نسبة ذن النسبة تحصل من مجموع
الطرفين وابهام الطرفين او احدهما يقتضي ابهاما حصل منهما ونسبة فابهام
الطرفين او احدهما يستلزم ابهام النسبة (و) لما كان (رفع) ههنا (اي
رفع الابهام عن النسبة) يستلزم الرفع عنه اي رفع الابهام عنها نظرا لان الابهام
في النسبة لازم لابهام الضرف والابهام فيه ملزوم وبإلغاع للارز الذي هو الابهام
في النسبة يلزم ازغاع الملزوم الذي هو الابهام في الضرف لان انتفاء للارز يستلزم
انتفاء الملزوم كالحرارة لا ارقان الحرارة فزومة للمار وبإلغاع الحرارة من السار تنتفي
السارية ايضا وكأبرودة للنلج وغير ذلك (قال) جواب (اي) عن نسبة مقتضرا
عابها (اي على النسبة) يعني اخرج كلام على خلاف مقتضى الفهر (نزيها)
عابها (الكون) يعني اخرج (على ان مقابلة ما في هذا القسم) اي في القسم الثاني
(المفرد المذكور في القسم الاول اتمامي) اي لبس تلك المقابلة لا (لجود النسبة)
اي لجود كون الابهام في النسبة (لا غير) فان ابهام الذي يقتضي التميز في القسم
الاول ليس الا في طرف النسبة فقط بحيث لا يمرى الى النسبة مثل عدى رطل
زينا فان الابهام في الرطل فقط وهو لا يستلزم ابهام النسبة لكونه مذكورا
وفي اقسامه الثاني وان كان الابهام ايضا في الطرف الاخر لما يمكن مذكورا بل
كان مقدرا استلزم ابهام النسبة فصار كان الابهام في نسبة فتقابلا ولا سعار

هذه المقابلة اقتصر على نسبة (في جملة) (اي) يرفع الابهام عن ذات مقدرة
 في (نسبة كائنه في جملة) اشار الى ان الطرف المستقر صفة النسبة (او ماضاها
 اي ماسابها) اي الذي شبه الجملة في كونه محتاجا الى ما اسند اليه (عطف
 على جملة) اي القسم الثاني يرفع الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنه فيما ينسبه
 الجملة (وهو) اي ما ينسبه الجملة (اما اسم الفاعل نحو الحوض يمتلئ ماء) فالابهام
 في نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن في يمتلئ لا في نسبته الى الحوض وكذا اليتم
 مستعمل نارا (واما اسم المفعول نحو الارض مفجرة هيونا) فعبونا تمييز عن نسبة
 التفجير الى ما استكن فيه (او الصفة المنسبة نحو زيد حسن وجهها) فوجهها تمييز
 عن نسبة حسن الى ما استكن فيه (او اسم التفضيل نحو زيد افضل با) فان ابا تمييز
 عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد (او المصدر نحو اعجبني طيبه
 با) فان ابا تمييز عن نسبة الطيب الى الضمير البارز الذي هو فاعل المصدر سواء كان
 في محل الرفع او في محل الجر (وكذلك) اي كما ان التمييز عن هذه الاشياء تمييز عما
 ينسبه الجملة كذلك (كل ما فيه معنى الفعل) اي كل اسم او حرف استفيد منه معنى
 الفعل اذا كان مبهما ينصب تمييزه (نحو حبك زيد رجلا) اي يكفيك زيد رجلا
 ويازيد فارسا اي استقيت زيدا فارسا ويكون في الاول في حكم الفاعل ولذلك
 صار فاعلا في قولك يكفيك زيد فلا وجه لقول من قال والاولى حسبك رجلا زيد
 بتقديم التمييز وعلله بقوله لان حسبك زيد جملة ونسبها حسبك فالمنعول به هو التمييز
 من حسبك لان حسبك زيد ولما فرغ من بيان بعض محال التمييز في القسم لثاني اراد
 ان يوضح ذلك البعض بالنال على ترتيب اللف فقال (نحو طاب زيد نفسه) هذا
 (مثال للجملة) لان طاب مع فاعله الذي هو زيد يكون جملة لا محالة (والتمييز) الذي
 هو نفس (فيه) اي في المثال المذكور (خاص بالنصب عنه) وهو زيد فالمراد
 بالنفس ايضا زيد لا غير فنفسا تمييز عن الذات المقدرة التي هي الشيء المنسوب
 اليه طاب فاذا اظهرت صار زيد مضافا اليه للشيء مثل طاب شيء زيد فالشيء
 لما لم يعلم ما هو وزم تفسيره فسر بقولا نفعا فليل طاب شيء زيد نفسا فحذف
 ذلك لشيء اختصارا واقيم زيد مقامه فليل طاب زيد نفسا (وزيد طيب يا هـ
 مثال لما يشبه الجملة) لان لفظ طيب صفة مشبهة وفاعله مستكن فيها
 وهي مع فاعله لا تكون جملة لما سبق الا انها تسبها (والتمييز) يعني ابا (فيه)
 اي في هذا المثال (يصلح ان يكون لما انتصب عنه) وههنا ما انتصب عنه زيد
 فيكون الاب زيد فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجم حينئذ خوش
 زيد ازان روى كه پدرست (و) يصلح ايضا ان يكون (لمتعلقه) بفتح السلام
 اي متعلق زيد يعني ابوه فيكون زيد متعلقا به فيكون حينئذ نسبة الطيب الى

زيد مجازا بعلاقة الجزئية لأن الطيب في الحقيقة وصف الاب ويرجع حوسر زيدا
 ازان روى كه از بدست (وحيد) حله لقوله فهذا الخ (لا فرق في تمييز بين الجملة
 وما ضاهاها) في كون الابهام في النسبة والتمييز يرفع الابهام عنها (فهذان
 المثالان) اعني طابريد نفسا وزيد طيبا (في قوة اربعة امثلة) باعتبار ماهو
 تمييز للاول يكون تمييزا للثاني ايضا وما هو تمييز للثاني يكون تمييزا للاول حيد
 لا فرق بينهما (فكله قال) المصنف (طابريد نفسا ويدا طيب نفسا
 واما قوله) (وابوة ودارا وحيا) (عطف على نفسا ويدا) (باعتبار
 المعنى) اما بحسب اللفظ فهو معطوف اما على الاول اعني نفسا اكون اتصالا
 لان المثال الثاني معطوف على المثال الاول واما على المثال الثاني لانه
 رد على الهندي حيث قال وخص مثال الفرع بذلك ليستلذه على ذلك في اصل
 (فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير محص بالاخيه) كما هو له معنى
 اذا كان الامر كذلك (فهو) اي المصنف (بحسب الحقيقة) ونفسا امر
 (اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة) هي ورد
 المصنف للتمييز الواقع في الجملة خمسة امثلة وللتمييز لوضع في ما هو خمسة
 امثلة ايضا ولما ورد انه ليس من دأب المصنف ان يورد لكل قاعدة دأب فكيف
 اورد ههنا لكل منها خمسة امثلة اراد السارح رده والتمييز بين امثلة حتى
 لا يكون فيها تكرار فقال (فالتفصيل عين) لانه فاعلم بنفسه (غير ضافي) لانه
 ليس من الامور الاضافية حيث يتعلق معناه بلا احتياج الى شيء (خاص بالمنصب
 عنه والدار عين) لانه فاعلم بذاته (غير اضافي) لان تعلق معناه لا يحتاج الى
 شيء (فهو) اي الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تمييزا او باعتبار لفظه (متعلق)
 بكسر اللام لان الدار متعلق لصاحبها (بالمنصب عنه) فيكون نسبة طاب
 الى زيد مجازا بعلاقة المالكية (والاب عين) لانه فاعلم بنفسه (اضافي) لان
 تعلق معناه يحتاج الى تعلق معنى آخر لان معنى الاب حيوان خلق من مائة
 حيوان آخر من نوعه (يحتمل لهما) اي يحتمل ان يكون بالمنصب عنه
 ان يكون متعلقا ايضا امر تحقيقه (والابوة عرض اضافي) لانها لا تقوم
 بنفسها بل تقوم بالاب ولان تعقل معناها يحتاج الى تعقل معنى الاب لان معناها
 صفة تقوم مع شخص خلق من مائة شخص آخر من نوعه (والعلم) ايضا
 (عرض) لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم (غير اضافي) لان
 تعقل معناه لا يحتاج الى غيره لان معنى العلم للوضوح وانكشف (وكل واحد
 منهما) اي من الابوة والعلم (يتعلق بالمنصب عنه) ويرفع التمييز عنه
 ويكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية والحاجة لان كل واحد منهما صفة

تقتضي موصوفاً والمذكور أولى بالوصفية ولذا اختصا بالمتصّب عنه (أوفى
 إضافة) (عطف على قوله في جملة) لكونها أصلا في المعطوف عايه (أو)
 عطف على قوله (ما ضاهاها) لقربه بإعادة الجار وإنما أعاده لبعده المعطوف
 عايه وفصل ~~مكرر~~ بينهما (مثل العجيني طيبة نفسا) فتغشا تمييز عن النسبة
 الإضافية لأن التمييز حيث يجب أن يكون مضافا إليه (وتركه) ولم يورده مع
 أنه ودراسة الأمثلة (لأنه) أي نفسا (أظهر التميزات) لأنه عين غير اضافي خاص
 بالمتصّب عنه فقط دون غيره من الأمثلة (ولا خفاء به) أي فيه أي في كونه
 تمييزا وهو لم يورد إلا ما في كونه تمييزا خفاء (وإيا وابتوة ودارا وعلما) (أورد هذه
 الأمثلة) (ولم يتركها) وادّعاها ولا كلها ليكون التمييز الذي يرفع الإبهام عن
 النسبة الإضافية (على وفق ما سبق) لثلاثتهم أنها لا تجوز أن تكون تمييزا
 عن هذه النسبة وبخاصة بالنسبة الأولى (وزاد عليه قوله) (ولله دره فارسا)
 أساره لي أن التمييز قد يكون صفة مستقلة (فقد الصفة بالمستقلة لأنها قد
 تكون مسقة كالابتوة ولعلم يعني أن الأصل في التمييز أن يكون اسم جنس يدل
 على الذات ويعوم بها ولا يكون مستقلا لأنه يرفع الإبهام المستقر عن ذات
 المذكورة أو تارة فلا بد من أن يدل على الذات حتى يرفع الإبهام عنها كالزيت
 والدرهم وما في حكمهما كالابتوة والعلم وقد يكون صفة مستقلة باعتبار دلالتها
 على الذات (وابضا) أي كما أنه أسارة إلى كون التمييز صفة مستقلة باعتبار دلالتها
 على الذات أيضا هو إشارة إلى كون التمييز صفة مستقلة (لما أورده صاحب
 الفصل) أي هذا القول وهو قوله لله دره فارسا (مثالا لتمييز المفرد) أي
 بالتمييز عن المفرد بناء (على أن يكون التمييز) الغائب (فيه) أي في دره (مبهما)
 لعدم أن يكون له مرجع وتعلم بالتنوين المقدر في تقدير درشي (كتمييزه)
 رجلا) فانه مبهم تام بالتنوين المقدر فأنصب التمييز عنه (ويكون) عطف
 على أن يكون (درسا مبهما) عنه (أي عن التمييز) أراد جواب لما أي أراد
 المنصف (أن يبينه على أنه) أي فارسا (بصلح أن يكون تمييزا عن نسبته)
 كما بصلح أن يكون تمييزا عن مفرد بناء (على أن يكون التمييز) المضاف إليه
 (وما معينا) بأن عرف المقصود من التمييز رجوعه إلى سابق معين كقولك
 جاني زيد لله دره فارسا بل هذا هو الأول لأن الأصل في التمييز أن يكون معلوما
 معين (والمبهم) لا (يكون) إلا (في نسبة الدر إليه) أي إلى التمييز مثل
 العجيني طيبه (يا والدر في أصل) أي في اللغة مأخوذ من الضرع وهو (البن
 وفيه) أي في لبن (خير كبير للعرب) لعموم نفعه لأنه يدفع الجوع والعطس
 وغيره (لأن يدفع الجوع فقط أو لعطس لا غير) ولأن مع سهميه فكان معظمها

مرغوبا عندهم (فاريد به الخير) هذا إشارة الى المناسبة بين المقول عنه
وهو اللين والمنقول اليه وهو الخير وهي النفع واعلم ان لدر في الاصل بمعنى الادرار
اي الاتزال يقال بالفارسية ريختن بارانست ثم نقل منه الى اللين لانه يترل ايضا
ريختن سيرانست ثم نقل منه الى الخير بعلاقة النفع (اي لله خيره فارسا) وهما
كناية عن الفعل المدح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا
للتعجب لان الله تعالى منشيء المجائب وكل شيء عظيم يريدون ان تعجب منه ينسبون
اليه تعالى ويضيفونه اليه فعني لله دره فارسا ما اعجب فعله كذا في لرضي
(الفارس اسم فاعل) على وزن فاعل (من الفراسة بالقح) اي بقبح الفساد على
وزن ظرافة (مصدر فرس بالضم) من باب ظرف (اي حلق) وباه ضرب اي
مهر وكل والكسر لغة فيه ايضا (بامر الخيل) باغارسية نك سانس دكار
اسب يعني اسب سانس نيك حي كون يعني فعله يكون في امر الخيل من نفقة مرصنه
وجوده ويمينه الله اي طالبا لرضي الله تعالى لا لغرض دينوي (والفراسة بالكسر)
اي بكسر الفاء من باب سهل (فن التفرس) والادراك والاذعان يقال فرس
اذا تفكر (نم ان كان) اورد ثم ههنا اشارة الى ان المعطوف يغاير المعطوف عليه
لان البحث ههنا كان على التميز من حيث انه يختص بالمنتصب عنه او يمتلئها
او يختص بالمتعلق وثمة كان البحث عن الذات المقدرة في جملة او ما سابهها
او اضافة (اي التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه) اي بعد تميز لم يكن
مختصا لما انتصب عنه كالنفس قبل السرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه
بالنفس في قوله طاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب
عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه (اسما) (لاصفة) كالابوة ولم (يصح جعله)
اي ذلك الاسم (لما انتصب عنه) احتزبه عن الدار (والمراد يجعله له اطلاقه
عليه) كالاب فانه اسم يصح اطلاقه مل زيد اب (والتعبير به) اي بذلك الاسم
(عنه) اي عما انتصب كما عسرنا من قولنا زيد اب فله شرطان احدهما ان يكون
اسما لاصفة والاني صحة اطلاقه عايه والتعبير به الا ان يكون نسبا
في المنتصب عنه (جاز) جواب السرط (ان يكون) (ذلك التمييز تارة)
منصوب على الظرفية اي في مرة والجمع تارات وتير كغب ويحذف منه التاء
يقال فعل تارا (له) (اي للمنتصب عنه) كزيد في طاب زيد بانما انتصب عنه
هو ما نسب اليه عاملة وهو الشيء المقدر وجعل زيد ما انتصب عنه من باب
المجاز لان التميز لم ينتصب عنه الا انه لما كان سببا لصبه عما انتصب عنه باعتبار
نسبة الفعل اليه سمي منتصبا عنه مجازا كذا في الهندى (بان يكون) (لاب) (تميز
رفع الابهام عنه) اي عن زيد (و) (تارة اخرى) لى في المرة الاخرى يكون

(متعلقه) بفتح اللام اى متعلق زيد وذلك المتعلق هو الالب فيكون زيد متعلقا
 بالكسر له يعلم وذلك (بان يكون) الالب (تميزا يرفع الابهام عن متعلقه) فحينئذ
 يكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطبيب فى الحقيقة قائم بالاب
 (وذلك) اى كون التميز نارة تميزا يرفع الابهام عما انتصب عنه وهو زيد ونارة
 عن متعلقه انما يعلم (بحسب القرائن والاحوال) يعنى ان دلت لقرائن والاحوال
 على ان نسبة الطبيب الى زيد حقيقة يكون الالب تميزا عنه وان دلت على ان
 نسبة الطبيب اليه مجازا بعلاقة الجزئية يكون تميزا عن متعلقه (مثل بابا فى طب
 زيد ابا فاته) اى الالب اسم (يصح ان يجعل عبارة عن زيد) بان يقال زيد اب
 (فجواز ان يكون) الالب (نارة) اى فى مرة واحدة (تميزا) يرفع الابهام (عن زيد)
 لوجود شرطه وهو كونه اسما يصح جمعه لما انتصب عنه (اذا اريد اسناد اطيب
 الى زيد باعتبار له) اى زيد (ابو عمرو) فحينئذ يكون اسناد اطيب الى زيد حقيقة
 لان الطبيب فى الحقيقة قائم به يترجم بقولنا دواستراست زيد زان روى ككه او
 بدرست (وجوز ان يكون) الالب (نارة) فى مرة اخرى (تميزا) يرفع الابهام (عن
 متعلقه باعتبار ان يكون) اطيب مسندا الى متعلقه وهو (اى المتعلق) (ابوه)
 فحينئذ يكون اسناد اطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما بق خير مرة لان
 الابن جزء ابيه وان كان منفصلا ويترجم خوش است زيد از ان روى كه مرا
 زيد پدرست (والا) عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن التميز بعد ما
 لم يكن) التميز (نصا فى المنصب عنه) اى خاصا له لانه ان كان خاصا له لا يجرى
 الحكم الاتى عليه كالفس فاته خاص له ولا يشتمل ان يكون متعلقه ولا يخص له
 (اسما) بلا ص لانه خبر لقوله وان لم يكن (يصح جمعه) صفة لقوله اسما
 لما انتصب عنه لان التميز حينئذ اما اسم لا يصح جمعه له كالدارو اعلم واما صفة
 كالابوة (فهو) اى التميز على كلا التقديرين (متعلقه) اى متعلق ما انتصب
 عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة واعلم والدار كل واحد منها متعلق لما انتصب
 عنه لان الاولين وصفان لزيد ولو وصف يقتضى موصوفا واساتء امكنه لانه
 يقتضى ما كذا والمذكور اولي بهما وهو زيد ههنا فكون متعلقه لزيد فيكون
 اسناد الطبيب اليه مجازا بعلاقة المحلية فى الاولين والملاكية فى اذ ان (خاصة)
 اى خصت هذه الامثلة بمتعلق ما انتصب عنه خصوصا (نحو طب زيد بوه
 وعلم ودارا فان هذه الاسماء) الدار واعلم والابوة (ابست نصا فى المنصب عنه)
 لانها ابست بذات المنصب عنه يعنى لا تدل على ذاته حتى تكون نصا كالنفس
 لما امر انها تدل على ذاته فكانت نصا بل الانسان وصف له واثاب ملك له
 (ولا يصح) ايضا (جمعهما) اى جعل كل واحد منها (به) اى لما نصب عنه

بالتعريف عندها) اذ يقال زيد علم بـ لزيد نوعه ولا يقال زيد ابوة بل يقال زيد
متصف بالابوة ولا يقال زيد دار بل يقال زيد خودار (فهى) اى هذه الاسماء
مخصوصة (لمتعلق زيد وهو) اى ذلك المتعلق (الذات المقدرة) فى جملة طاب
زيد (اعنى النسيء المنسوب الى زيد) المتاخر له فى الحقيقة والخارج عنه طاب
شيء منسوب الى زيد وذلك النسيء لما لم يعلم ما هو زمن تفسيره ففسره بقوله ابوة
وعلم ودارا (فيطابق) (اى التميز) مطلقا (فيهما) اى فى صورتين (اى فيما
اى فى صورة (جاز ان يكون) التميز فيها تميزا (لما نصب عنه سواء كان
التمييز (نصافيه) وخاصاله مثل طاب زيد نفسا (او) كان التميز (مختلا له)
بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه (و) كان ايضا مختلا (لما نصب عنه) بفتح اللام
كالاب فى نحو طاب زيد ابا (وفيما) اى فى صورة (نعين) ان يكون التميز خاصا
فيها (لما نصب عنه) بكسر اللام اى لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة وعلم ودارا
فى قولك طاب زيد ابوة وعلم ودارا (ما) موصولة او موصوفة (فصدد) مبنى
للسمعة اى النسيء قصد والموصول مع صلته فى محل نصب على انه مفعول يعذب
اوشبثا قصد (من وحدة التميز) بيان لما (او تثبتته او جمعته) اى ان كان
المقصود الافراد يؤتى بالتمييز مفردا وان كان المنى يؤتى به ون كان الجمع يؤتى به
(سواء كانت) اى كل واحدة من تلك الامور اعنى وحدة التميز وتابته وجمعه
(لموافقة ما انتصب عنه) اعنى زيدا فى الامور الثلاثة الافراد والثنائية والجمع
(مثل طاب زيد) نفسا و (ابا) وابوة وعلم ودارا (و) طاب (الزيدان) نفسيين
(و) (ابوين) (وعلمين وابوتين ودارين) (و) طاب (الريدون) نفوسا و (آباء)
وابوات وعالوما ودارا (اولمعى) عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اى
سواء كانت تلك الامور لموافقة ما انتصب عنه 'ولموافقة معنى كائن (فى نفسه)
اى فى نفس التميز (مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اياه فقط) فيجرب باقى
الامثلة فيه ايضا للحكمة الاستثناء فيما بعد (وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا
وجداله) سواء كان الجد اب الاب او اب الهم لان الجد يطلقه يشمل كليهما
(وطاب زيد ابا) جمع اب (اذا اردت ابا واجداد الله) المراد باجداد ما فوق
الواحد من قبل الاب او من قبل الهم او من قبلهما جميعا وكذلك سائر الاربعة من
الابوة وغيرها سوى ما كان خاصا للتعصب عنه (فصل فى كل من التقديرين) اى
على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه او معنى فى نفسه (اذا قصد وحدة التميز
اورد) التميز (مفردا) ليطابق ما قصد اى المقصود (واذا قصد تثبته او
التمييز) ثنية واذا قصد جمعه اورد جمعا (ليطابق المقصود فيهما) فان
صيغة المفرد وان كانت تصلح ان تطابق على المفرد الا انها (تصلح ان تطلق)

اى صيغة المفرد على التثنية اذا قصد التثنية (والجموع) اذا قصد الجمعة
 فلا بد ان يكون التمييز منى اذا قصد التثنية او جمعا اذا قصد الجمعة لطابق
 التمييز المقصود بصيغته (الاذا كان) (التمييز) عن النسبة (جنسا) استثناء من
 عموم الاحول فيضابق التمييز فبهما ما قصد فى جمع لاوقات الاوقات كون
 التمييز جنسا لما سبق ان المراد من الجنس ما نسب الى اجزائه (يعم) مجردا عن الماء
 (على القابل والكبير) كالعلم (فانه اذا قصد تثنيت) لى تمييز (اوجعيته) اى
 التمييز (لايلزم) اى لايجب (ان ينبنى ذلك الجنس) لطابق ما قصد (او يجمع)
 ذلك الجنس ايضا (بل يكفى ان يؤتى به) اى يؤتى بالتمييز حال كونه (مفرد
 لصحة اطلاقه) اى اكون اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا (على القابل)
 لكونه مفردا (والكثير) لكونه جنسا لان الجنس يحتمل الكثير فلا
 حاجة الى تثنيت (اى الى ان يكون التمييز تثنيتا اذا اريد تثنيت سواء كان مع
 موافقة ما تنصب عنه ولمعنى فى نفسه اوجعيته) اى الى ان يكون لتمييز جمعا
 اذا اريد جمعه سواء كان ما تنصب عنه مفردا (فحطاب زيد علما) (بصيغة
 الافراد مع كثرة علومه) (او) منى طاب (الزيدان علما) مع كثرة علومهما (او)
 جمعا فحطاب (الزيدون علما) مع كثرة علومهم (الا ان يقصد) منى للمفعول
 استثناء من مقدر تقديره بفرد التمييز وان كان ما تنصب عنه منى او مجموعا اذا
 كان حنا يقع على القليل والكثير فى جميع الاوقات الاوقات قصد ما فوق النوع
 الواحد فحينئذ ينبنى التمييز اذا قصد تثنيت ويجمع اذا قصد جمعيته (بالتمييز الذى
 هو الجنس) لما عرفت ان الاستثناء منه (الانواع) نائبة المراد بالانواع ما فوق
 النوع الواحد على ما اشرنا اليه واليه اشار الشارح بقوله (من حيث متزاتها)
 اى الانواع (السوعية) اى من حيث ان انواع ينساز بعضها عن بعض سواء
 كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية او الشخصية (فانه لا بد حينئذ) لى
 حين قصد انواع (من تثنيت) لى من جعل لتمييز منى (اوجعيته) لى من
 جعله جمعا (فحطاب زيدان علمين و) طاب (الزيدون علوما) فبـه نشر
 على ترتيب اللف اذا اريد ان متعلق (بفتح اللام) (الطيب) لى مائه لى به معنى
 ما يكون سببا لاستناد الطيب الى الزيدين والزيدين وفى بعض النسخ ان متعلق
 الطيب بصيغة المصدر كانه وصف بالمصدر او على معنى للمفعول (من صكل)
 واحد (من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم) يعنى ان الطيب اسند الى
 زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد آخر بسبب كونه عالما نوعا
 آخر منه الى غير ذلك (فان صيغة المفرد) نه ايل لقوله فانه لا بد لى آخره اى كون

التيمية مفردا عند قصد الانواع (تفيد ذلك المعنى) المقصود وهو ما فسوق
 النوع الواحد فلا بد من التثنية او الجمعية عند قصد الانواع (وان كان)
 محطف على قوله نعم ان كان وفي ارضي قسم قوله وان كان اسما يعني ان الصفة
 لم تجئ لما انتصب عنه ولتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب
 ان تطابقه انطاس في الصفات ما يقع على القليل والكثير حتى يكون جنسا الى هذا
 كلامه (اي التمين) (صفة) (مستفة) كاسم الفاعل واسم المفعول
 والصفة المنبهة واسم التفضيل (مثل الله دره فارسا) فالفاراس اسم فاعل
 صار تميزا (او) صفة (ماولة بها) اي بالصفة يعني لا يكون التمييز بحسب
 للفظ صفة مستفة بل بحسب الاول (نحو كني زيد رجلا) فان رجلا اسم
 جنس باعتبار لفظه الا انه لما كان تميزا اول بها (وان مداه) كني زيد
 (كألا في ارجولة) يقع الراء او ضمنا وسأب (كانت) (اصفة) (صفة)
 اي مختصة (له) (اي لما انتصب منه لا) تكون محتلة ولا مختصة (متعلقة)
 يقع اللام (لان الصفة) لكونها عرضا لا تقوم بنفسها (استدعى موصوفا)
 تقوم هي به (فالذكور) وهو المنتصب عنه (ان الموصوفة) فتكون صفة له
 لان المذكور اذا كان اليق بالموصوفة فلا بد ان يكون موصوف آخر (فان قيل طاب
 زيد والدا) يجعل ولدا تمييزا عن ابيه لتبني زيد من كونها ان نسبة
 اليه حقيقة (كان الولد زيدا) لامتداده لما سبق ان الصفة تستدعي موصوفا
 واذا كان المذكور لا يضاف يكون موصوفا لا ينتج الى طاب غيره ليكون الولد
 صفة له (ولا يخل ان يكون) الصفة صفة (والله) بل تكون مخصوصة
 (زيد) بخلاف الاسم) فانه لكونه اسما اعلى ان يثبت لغيره موصوفا
 لا يكون خاصا بالمنتصب عنه بل يخل ان يكون له وبنه عنه كما سبق (نحو يا)
 في طاب زيدا زيدا بيا (وطني) (او) في وطنه (بمعنى مع ولطيق)
 بكسر الطاء وسكون الباء (مصدر بمعنى المصانعة) واما نحو وطيق فيختص
 فهو الحال نحو قوله تعالى لركب طبا عن طبق اي حاد عن حال يوم القيامة
 وهو مفعول معه لمصاحبة فاعل الفعل الذي هو كانت بل استوى الماء والخبث
 اي كانت الصفة التي تكون تميزا (صفة) مختصة (له) اي كمن انتصب
 عنه مع مطابقها (اي) مطابقة الصفة ما انتصب عنه (وهذا بقرينة ياها)
 اي مطابقة ما انتصب عنه الصفة اسار بالتفسير الاول الى المصدر مضاف
 الى المفعول والفاعل محذوف وبالنسبة الى انه مضاف الى الفاعل والمفعول
 محذوف وقدم الاول مع ان لاني اوفى بتقديم اشارته الى ان مطابقة الصفة
 لموصوفها وهو ما انتصب عنه اول من عكسه يعني مطابقة الموصوف ايها

لان لتابع يطابق المتبوع لا العكس (ولا يجوز ان يكون) المصدر الذي هو
 طبق (بمعنى اسم الفاعل، كالحاق بمعنى الخالق ولعدل بمعنى العادل والضرب
 بمعنى لضارب (والولو) حينئذ تكون للعطف) اى لعطف الطبق (على
 خبر كانت) وهو قوله صفة له وله وجه الا انه عبر عنه بالجوز ليكون الاول
 هو الاول (اى كانت) الصفة (صفة) مخصصة (له ومطابقة اياه) وحينئذ
 يكون المصدر مضاعفا الى المفعول والفاعل محذوف لا غير (والمراد بالمطابقة
 فيهما) اى في مطابقة احدهما بالآخر (الاتفاق) اى موافقة لصفة ما انتصب
 عنه في احد الامور الخمسة (في الافراد والثنية والجمع والتذكير والاثنية)
 الا في كليهما في تركيب واحد لعدم الجمع الا انه يوحد في كل تركيب منها اثنان لكونها
 على نوعين لا المطابقة في الوصف النحوي وان كانت صفة لان المراد بالصفة
 ههنا اللغوية لا النحوية اذ لو كانت كذلك لاتفقت في الاعراب ايضا وليس
 كذلك لانهما ليست بموافقة له فيه ولا في التعريف والتكثير مع انها صفة
 فائضة به (لكونها) اى لكون الصفة التي هي التمييز (حاملة) اى مسندة
 (لضميره) اى لضمير ما انتصب عنه يعنى لكونها صفة فائضة به لان الوالدية
 ملا فائضة به وصفة تكون فائضة بالوصف ومسندة الى ضميره يجب ان تكون
 موافقة له في الامور المذكورة والالم يكن الضمير موافقا لجمعه مع انه يجب الموافقة
 (واحتمات) عطف على الجراء اعني كانت (اى لصفة المذكورة) في كل تمييز
 كذلك (الحال) (ايضا) كما كانت تمييزا وانما قال واحتمات لان كونها تمييزا
 هو الاول لمسيبى (الاستقامة المعنى) اى معنى الكلام او معنى تلك الصفة (على
 الحال) اى على ان تكون حلا مينة للفاعل او المفعول (نحو طاب زيد فارسا
 اى من حيث انه) اى زيد (فارس) هذا تفسير على انها تمييز لان من اليبائية
 لا زاد الا في التمييز لان من ييبائية والتمييز ايضا للبيان فتاسب اليان ولا كثر
 على انها هي تمييز (او حال كونه فارسا) هذا اشارة الى ان تلك الصفة تكون
 حالا وقال بعضهم هي حال اى ما عجب في حال فروسته ورجح المصنف الاول
 حيث قال لان المعنى مدحه مطلعا بالفروسة فاذا جعل حالا اختص الممدوح
 بحال فروسية (لكن زيادة من فيها) اى في تلك الصفة (نحو لله دهر من
 فارس) والاصل فارسا بالانصب (وقولهم عز) فعل ماض فاعله مستكن فيه
 راجع الى من اريد وصفه بالعزة نل عز فلان ونل قولك فله الله من ساعر
 (من هائل) والاصل فيه عز قائلا ثم زيد فيه من اليبائية لما سبق فقبل عز من
 هائل (يؤيد تمييز قوله زيادة من مبتدأ يؤيد هذه الجملة خبره ان ترجح جانب
 التمييز وفيه اشارة الى ان السارح ايضا رجع جانب التمييز (لان من ترادف التمييز)

وصفها بالزيادة مع انها ههنا بيانية لانها مما لا حاجة الى اتيانها بل انما اتى بها
لئلا يكيد البيان لان التمييز للبيان فلا يتا في هذا كونها بيانية ولهذا راد فيه
لا في الحال (لما سبق ان من ههنا للبيان والتمييز ايضا كذلك فانسب ان راد
في التمييز) ا كيد البيان كما زيدت في عمدة الخبرة الاسفهامية في قوله وكم اهلكا
من قرية وكم من مال وفي قول الشاعر

* وكم زنت عني من محامل حاد *

١ وسورة ايلم حزن الى العظم ٢

والحال وان كان فيه سان ايضا الا انه يبين الصفة لانتب وله مدحة من بين
الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بني نعيم فارس ولا يعال مررت برجل
من ركب فلا تناسبها ولذا لا تراد في الحال (وايضا) اي كان زياده من امانة
زجج التمييز لا الحال (المقصود) من قوله طالب زيد فارسا (مدح) اي مدح
زيد (بالفروسية) وهذا لا يحصل الا يجعل فارسا تميزا لان التمييز عن النسبة
لا يكون الا للمدح والحال لا يؤثر به الا لتقيد عامل به دون المدح (الحال لفروسية)
اي لبس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون حينئذ مدحه مقيد بحال
الفروسية والتقيد يتا في المدح (اذ قد يمدح) مبني للمفعول (حال الفروسية) اي
حين كونه موصوفا بها (بغيرها من الصفات) لدلة على المدح مثل زيد عالم
من حيث فارس ولو كان فارس حالا لما جاز هذا لانه لا يقال زيد عالم حال
كونه راكبا لانه ببقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك ولما قسم التمييز اولا الى
قسمين الى ذاب مذكورة او مفردة وقسم ثانيا الاول الى اربعة اقسام باعتبار
متمماته الاربعة النوس والون والاضافة وبين احوالها وقسم ايضا اناني
ثلاثة اقسام عن جملة وما سابها وضافه بين ايضا احوالها وكون التمييز
ايضا صفة مستقاة اراد ان يبين ان التمييز سواء كان عن مفرد او نسبة هل ينقسم
على عامله او لا ينقسم فقال (اولا ينقسم) (التمييز) مطا (على عامله) مضاعفا ما راد
كان عامله (اسمائا تاما) كافي القسم الاول فلا ينقسم عليه (بالاتفاق) يعني من غير خلاف
لاحد (فلا يقال عندي درهم عسرون) ولا درهمان عسرون (ولا يقال ايضا
عندي (زيتا رطل) ولا زيتا عسي رطل غيره (لان عامله) الذي عمل فيه (حينئذ) اي
حين كونه اسماء تاما باحد كذا التتمات الاربعة (اسم) مع هذا (بما قد) غير مستق
(ضعيف العمل) لان العمل في الاصل للفعل والمستق من الاسم لكونه مسابها له
مسابقة تامة ولانه (مسابه للفعل) الاصل فيه على ماسبق (مسابقة ضعيفة كما
ذكرناه) وقد ذكر في القسم الاول من التمييز ان المفرد التام باحد التتمات الاربعة
مسابه للفعل تام فاعله والتمييز الاتي بعده مسابه للمفعول الاتي بعده فاعل فنصب

المفرد التام ذلك التمييز كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (فلا يقوى)
المفرد التام بأحده (ن) يعمل فيه (ي) في التمييز ندى نعمه فليس للتمييز
بضا ان يقدم على عامله الضعيف اضعفه واما اذا كان السائل فيه فعلا
اوسببه كما في القسم الا اني من التمييز ففي مقدمه عليه خلاف ولذا قال (والاصح)
(اي اصح المذهب) اورده بصيغة الجمع وان كان المذهب فيه اثنان على ما
ذكره المصنف ذهبا بالجمع الى ما فوق لواحد او الى ان الجمع اذا دخله الالف
واللام بضم المعنى الجمع (ان لا يقدم) (التمييز) (على ما هو عامل فيه)
اي في التمييز (من الفعل الصريح) بل طاب في طاب زيد فارسا (والغير
لصريح) كاسم الفاعل وعبره بما ذكره فيما سبق اراد بهذا توجيه الفعل الغوى
اسئل قوله الفعل لفعل الاصطلاحى والغير الاصطلاحى لان الاختلاف كما كان
في لفعل الاصطلاحى كذلك كان في غيره وفيه فقط فلا بد من التعميم والذي
ذكر في امناح تقديمه منبره صاغا ان لغرض من تمييز البيان عن المبهم وذا يقتضى
تأخيره ولعمري بنا في عرض ذكر التمييز من الانهزام اولا والتفصيل ثانيا لئلا يمكن
في ذهن سماع فضل تمكن وبين وجه عدم تقديمه على الفعل وسببه بقوله
(لكونه) (ي) التمييز عن النسبة (من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد
ابا اي طاب ابوه) اي ابو زيد الا انه زيل عنه لبالغة والتأكيد اما الاول فلان
كون السى مجعلا اولا مفصلا ثانيا ابلغ واوقع في النفس واما الثاني فلانه
بمثلة تكرير السى مرتين الاجال اولا والتفصيل تابا فقبل طاب زيد ابالانه
فرق بين قولك اشعل نار بني وبين قولك اشعل ببق نارا (او) لانه ليس فاعلا
للفعل نفسه الا انه يكون (فاعلا للفعل اذا جعلته) اي جعلت الفعل العامل
فيه (لازما) بنقله الى باب انكسر فحينئذ يكون فاعلا للفعل نفسه (نحو وجئنا)
من التفجير (الارض عيوننا) لان التمييز ههنا يكون مفعولا للفعل نفسه اي جئنا
عيونها الان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا له اي انفجرت الارض عيوننا (اي
انفجرت عيونها) وهي جمع عين وهي عين الماء اي ما ينبع من الارض اي سققنا
الارض فسالت عيوننا اي عيونها (او) انه اذا جعلته اي اذا جعلت الفعل العامل
فيه (متعديا) بخذف زوائده ان يحذف لئلا يكون الفعل مرة زما وتارة
متعديا (نحو متلاء) على وزن فتل (لنا ماء) لان ماء نسب به فعل للمتلاء
نفسه لان الماء منى لانه واضاهر انه كان فاعلا له يكون المعنى متلاء ماء الاناء
فكون الماء ممتلا واما اذا جعل متعديا يكون الماء ماليا (الماء) اي دلاء الماء لانه
فانقسم التمييز عن النسبة ثلاثة قسم اما مثل للفعل نفسه ولازمه او متعديه
فيكون التمييز فاعلا للفعل في كلها (ولس فعل متعديا على الفعل) لئلا يتبس

بالمبتدأ (وكذا ما هو بمعنى الفاعل) وهو التمييز فاخذ حكمه في عدم التقديم
(وههنا) اى في قوله امتلا الاناء لافى مطلق التعايل يعنى في جعل الفعل اللازم
متعديا لان يصير التمييز فاعلا له (بحيث وهو) اى ذلك البحث (ان الماء) الذى
كان تمييزا (في قولهم امتلا الاناء) ماء من حيث المعنى فاعل (يجزى بعلاقة
الحماية مثل جرى الهرو وسال الميراب وفي الحقيقة الجارى واسائل الماء وههنا
كذلك مثل امتلا ماء الاناء (للفعل المذكور) نفسه وهو امتلا (من غير حاجة
الى جعله متعديا) بحذف الزوائد لان الماء حينئذ فاعل مجازى فلا يجوز تقديم
الفاعل على الفعل مجازا با كان الفعل او حقيقيا كذلك ههنا يلزم جعل الامتلا
متعديا بحذف زوائده بخلاف المال السائى وهو وفجرنا الارض عبونا. ولو لم يجعل
لازما لا يكون التمييز فاعلا لاحقيقيا ولا مجازا بابل يكون مفعولا وعاله بقوله (لان
المتكلم) بهذا الكلام (لما قصد اسناد الامتلا الى بعض منطقات اذنا) وهو ما
يمكن ان يجعل فيها ويكون مظهر وقابها (ولو) كان اسناد الامتلا الى ذلك
البعض (على سبيل التجوز) اى المجاز بعلاقة المحلية (وقدره) اى قدر ذلك
البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلا الى الفاعل الحقيقى وهو الاناء وقل
امتلا الاناء (وقسح الابهام) جواب لقوله لما قصد وقدره لان الابهام ليس الا
من تقدير الفاعل المجازى (فيه) اى في قوله امتلا الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من
اى شئ امتلا (لاجرم) لفظ لائى الجنس وجرم اسمه (ميزه) اى ميز المتكلم
ذلك الابهام وبينه (بقوله ماء) اى يجعل ماء تمييزا خبره اى لاشك بينه بقوله
ماء (فهو) اى قوله امتلاء الاناء ماء (في معنى امتلاء ماء الاناء) فصار الماء فيه
فاعلا مجازا كما فى انبت الربيع البقل (فالماء) فى قولك امتلاء الاناء ماء (فاعل
معنى) وان كان تمييزا صورة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوى كما يجوز تقديم
الفاعل اللفظى فلا حاجة الى جعل الامتلاء متعديا (وذلك) اى كون الماء فى قولك
امتلاء ماء الاناء فاعلا مجازيا وفى قولك امتلاء الاناء ماء فاعلا معنويا (بهينسه)
يعنى حال كونه ملاسلا بعينه وذاتا. ذل قولك ربح زيد بن باب علم (تجارة
فان التجارة) فيه (تمييز) عن ذنبه لربح الى زيد افننا واسل يتارى معنى برفع
الابهام عن شئ) مقدر منسوب الى زيد اذ نفيه ربح شئ منسوب الى زيد
وهو (اى الشئ المقدر المنسوب اليه) التجارة) يعنى لما قبل ربح شئ منسوب الى
زيد فيه وقع الابهام لاثالة ففسره بقوله تجارة وكذا لمقدر ذلك لسي وقع
ايضا الابهام ففسره ايضا بقوله تجارة فكان الاصل فيه ربح تجارة زيد
(فالفاعل) يعنى فاعل ربح (فى قصدك هو التجارة لازيد وان كان) وان للوصل
(اسناد الربح اليه) اى الى زيد (حقيقة) اى اسنادا حقيقيا (و) اسناده (اليها)

اى الى التجارة (مجازاً) اى اسناداً مجازياً بعلاقة السببية لان التجارة سبب الريح
 فكان اسناد الريح اليه اسناداً حقيقياً واسناده الى التجارة اسناداً مجازياً فافكم
 لا يتقدم الفاعل الحقيقي على الفعل كذلك لا يتقدم الفاعل المجازى عليه ايضاً
 فلا حاجة الى جعل الفعل للزمن متعبداً ليكون التمييز فاعلاله لنفسه (وبهذا)
 اى بهذا الجواب وهو اسناد الريح الى زبد جقية الى التجارة مجازاً والتجارة
 فاعل مجازى بعلاقة سببية (بتدفع ما) اى الذى (يورد على قاعدتهم المشهورة
 وهى) اى تلك القاعدة (ان التمييز عن النسبة) المراد بها ههنا نسبة الاسنادية
 او الاتباعية لا الانشائية لان في مضمها لا يوجد فاعل ولا مفعول بقرينة ذكر
 الفاعل والمفعول (اما فاعل) اذا كان تمييزاً عن النسبة الاسنادية (فى المعنى
 او المفعول) اذا كان تمييزاً عن النسبة الاتباعية (من) بيان لما فى قوله ما يورد
 (ان التمييز فى هذا المثال) اى فى مال ربح زيد تجارة (وامثله) جمع مثل مثل
 امثلاً الا انه ماء (لا فاعل ولا مفعول) لا لفظ ولا معنى (فلا تطرد تلك القاعدة)
 حيث لم تكن ساملة لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين فى تلك القاعدة
 كل منهما اعم من ان يكون حقيقياً او مجازياً لانهما ذكر امطلقاً والمطلق
 يقبل التعميم (خلافاً) مفعول مطلق حذف فعله الناصب له وقوله (للملازى
 والمبرد) متعلق به فالتقدير خالف الملازى والمبرد خلافاً للجمهور والكسائى
 ايضاً (فانهما) اى الملازى والمبرد (يجوز ان تقديم التمييز على الفعل الصريح)
 مثل طاب وغيره (وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظراً الى قوة العامل) لان العامل
 اذا كان قوياً يجوز تقديم معموله عليه اذا لم يمنع مانع منه اما القوة فى الفعل الصريح
 فظاهراً واما فى الاخيرين فلانهما اذا وجد شرط عملهما فهما فى حكم المضارع
 فى العمل فيعملان مقدماً ومؤخراً كالفعل وبالنسبة على الحال بجماع الاشتراك
 في رفع الابهام الان الحال مبين الصفة والتمييز مبين الذات (بخلاف الصفة
 المنسوبة والاسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى لفعل) حيث لا يجوز تقديم
 التمييز على ما وان يماز تقديم الحال على ما غير المصدر وما فيه معنى الفعل (لضعفها
 فى العمل) وهذا باه اتفاق (ومسكاً) اى الملازى والمبرد (فى هذا التجوز) اى
 فى تجوز تقديم التمييز عن لعولل المذكورة (بقول اساعر نهجر سلمى) وفى
 رواية تلى ولنهجر تمنع اى تمنع (بالفراق) متعلق بالانهجر على تضمين معنى الرضى
 (حبيبها) مفعول لانهجر اى تمنع سلمى حبيبها رضىة بافترقه عنها حيث
 لاتمنعه ولا ترضى ايضاً بافترقه عنها (وما) نافية (كاد) فعل من الافعال المقاربة
 والتضمير المستكن فيها عام لهما وهو ضمير لسان (نفساً) تمييز عن نسبة الى سلمى
 (بالفراق) متعلق بيطيب و (تضيب) فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب

والمعنى وما كاد الشان اى وما قرب تطيب اى ترضى سلمى نفسا اى نفس سلمى
 بافتراق حبيبها عنها ايعنى لا تقرب نفس سلمى ان ترضى بافتراقه وانعزله عنها فكيف
 ترضى بالهجران بناء (على تقدير تأنيث الضمير فى تطيب فانه حينئذ اى حين
 كون الضمير فيه مؤنثا (يكون فى كاد ضمير الشان) كما قلنا (لتذكيره) اى لكون
 الضمير فيه مذكرا اى وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بانفراق فقدم ولا يجوز
 ان يكون تميزا عن نسبة كاد الى الشان لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اذ المعنى
 حينئذ وما كاد نفس الشان وهو ظاهر الفساد (ويعود ضمير تطيب) المستكن
 فيه (الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها) حال كونه (مقدما
 عليه) اى على الفعل (واما) بناء (على تقدير تذكير الضمير) اى على تقدير
 اعتبار تذكير الضمير المستكن فى تطيب بان يكتب بالياء المقوطة بقضهين من
 تحت (ضمير كاد) المستكن فيه يكون راجعا (الحبيب) ولا يكون ضمير لسان
 لعدم تقدمه على جملة تقدمه (ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه) اى ضمير
 المستكن فيه (اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب) اى وما كاد نفس الحبيب يطيب
 اى يرى بانفراق اى بالافتراق عن سلمى بل هذا المعنى ولى وانسب فيكون معنى
 البيت حينئذ لانهجراى لا تمنع سلمى حبيبها راضية بافترقه وانعزاله عنها بل
 تريد ان يكون معها آناء الليل واطراف النهار وما تقرب نفس الحبيب ايضا ان
 ترضى وتسمح بافتراقها عنه وانعزالها بل يكون مراده ان تكون معه ليلا ونهارا
 ولا تسمح لنفسه ان ينزل عنها طرفه عين (فلا تمسك) على جواز تقديم
 التمييز على عامله الفعل الصريح (حينئذ) اى حين كون نفسا تميزا عن نسبة
 كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل حينئذ فى التميز هو ~~هو~~ كاد وهو مقدم
 عليه وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا البيت لانه معرض بمعه فى المنع واذا
 تعارض دليلان فى الاجارة والمنع كان الامسلى المنع علا بالاصل (وما قيل)
 رد على الهندي اذ القائل هو (يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه) اى
 تأنيث الضمير فى تطيب (ايضا) اى كما كان على تقدير تذكيره (على
 هذا الوجه) اى على الوجه المذكور والجار فى (بان يكون) منه اق بقله ان
 يحصل (أ. ن. يث الضمير) المستكن فى تطيب (اراجع فى حبيب باعتبار
 لنفس) فيكون حينئذ لفظه مذكرا وعناه مؤنثا (ذالمعنى) اى معنى المصراع
 الثانى على هذا التوجيه (وما كادت نفس الحبيب تسيب) بافراق فيكون نفسا
 تميزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان فى التوجيه لئلا (فتكلف
 وتعسف غير فادح فى التمسك به) على جواز تقديم التمييز على الفعل الصريح
 اما كونه تكلفا فارجاع الضمير المؤنث الى المذكر باعتبار النفس واما كونه تعسفا

فأرجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح فيه ارجاعه الى سلمي لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكر اذ التعسف في اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه غير قاض في التمسك فانه يحتمل ان يكون تمييزا عن نسبة تطيب الى الضمير المستكن فيه ارجاع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان التمييز يوافق لما انتصب عنه وان لم يكن متغيا في التذكير والثاني في الضمير في تطيب مؤنث والتمييز كذلك ولان تطيب اقوى في العمل من كاد وان كان يحتمل ان يكون تمييزا عن نسبة كاد وهذا اخفى تأمل وكن من النصفين ولا تكن من النصفين واما متمسكهما على جواز تقديم التمييز على اسمي الفاعل والمفعول فبالقياس على هذا القول لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان في حكم المضارع فهذه المناسبة قيسا على مطلق الفعل تأمل (المستثنى) وانما ذكره عقيب التمييز لمناسبة الاشتراك في الدلالة على الذات واتقسام كل منهما الى الحقيقي والمجازي يعني كما ان التمييز حقيقة في الذات المذكورة وبجاء في الذات المفردة كذلك المستثنى حقيقة وبجاء في المتصل والمنقطع واشتركا فيهما ايضا في عدم تقديمهما على عاملهما (اي ما يطلق) مبنى للمفعول (عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة) فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى كما جاز ذلك في الكلمة بارادة ما هو مشترك بين القسمين على عموم المجاز (على قسمين ولما كان معلوميته) اي معلومية المستثنى او معلومية ما يطلق عليه لفظ المستثنى (بهذا الوجه) اي بالوجه الذى يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة (الغير المحتاج الى التعريف) لكونه معروفا في اصطلاحهم (كافية في تقسيمه) اي في تقسيم المستثنى اي المعرفة كما كانت كافية لان يكون الشيء مبتدأ تكون ايضا كافية في تقسيمه فيه اشعار بان يمكن تعريفه بان يقال هو المذكور بعد الا وواحدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفي او اثباتا (قسمه) اي المستثنى اولا) الى قسمين وعرف كل واحد منهما) اي من القسمين لان ماهية كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفي الماهية في حد واحد لان الحدمين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضامنا والمختلفان فيها لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد كذا في رضى (لان لكل واحد منهما) اي من القسمين (احكاما خاصة) اذ احدهما مخرج والاخر غير مخرج (لا يمكن اجزاؤها) اي تلك الاحكام (عليه) اي على كل قسم (الابعد معرفته) اي الابدع ان يكون معلوما ومعروفا (فقال) (متصل ومنقطع) من باب تعدد الخبر بالعطف وصدق المتضادين على واحد نوعي او واحد جنسي في حالة واحدة جائز كهذا ومثل الانسان فقير وبنى وعالم وجاهل والحيوان انسان وفرس لانه في معنى بعض الانسان فقير وبعضه غني

وكذا غيره وإنما المستحيل الحمل على الواحد الشخصي سواء كان بالعطف أو
 بغيره مثل زيد عالم جاهل وقيل هذا من باب حمل المدلول على الدال (فالتوصل)
 الفاء للتفسير والتفصيل قدمه في الف والتشتر لكونه أصلا في هذا السبب كما أن
 التمييز عن المفرد أصل فيه أي المستثنى المتصل (هو المخرج) (أي الاسم الذي
 أخرج) فيه إشارة إلى أن الموصوف مقدر وإلى أن الألف واللام فيه موصولة
 سواء كان الباقي بعد الاستثناء أقل نحو لفلان على عشرة دراهم إلا تسعة أو أكثر
 نحو لفلان على عشرة دراهم إلا واحدا أو متساويا مثل لفلان على عشرة
 دراهم إلا خمسة (واحتزبه) أي بقوله المخرج (عن غير المخرج كجزيئات المستثنى
 المنقطع) فإنها وإن وقعت بعد إلا وأحصى أخواتها إلا أنها غير مخرجة (من
 متعدد) أي من شيء متعدد أي شيء ذي عدد (جزيئاته) برفع على أنه فاعل
 متعدد لاعتماده على الموصوف المقدر كما قدرنا لك سواء كان تعدد الجزئيات
 ظاهرا نحو جاءني القوم الأزيدا أو غير ظاهر (نحو ما جاءني أحد الأزيد) برفع
 بدل من أحد والأزيدا بالنصب على الاستثناء لأن لفظ الواحد وإن لم يكن متعددا
 ظاهرا لأنه مفرد إلا أنه نكرة وقع في حيز التي فعم الأفراد واستغراق فتعدد معنى
 لأن النكرة في حيز التي تفيد الاستغراق لما سبق (وأجزاؤه) عطف على
 جزيئاته أي من شيء متعدد أجزاؤه وإن لم يكن متعددا جزيئاته (مثل اشتريت
 العبد إلا نصفه) فإن العبد وإن لم تعدد جزيئاته إلا أنه لما كان متعلقا بالشراء
 تعدد أجزاؤه لأنه يمكن أن يتعلق بشراء جميع أجزائه أو بعضها (سواء كان
 ذلك) الشيء (المتعدد) أجزاؤه أو جزيئاته (لفظا) (أي ملفوظا) نحو جاءني
 القوم الأزيدا (أو تقديرا) (أي مقدرا) نحو ما جاءني الأزيد (برفع لأنه إذا كان
 المستثنى واقعا في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى على
 حسب العوامل على ما سيبيح) (أي ما جاءني أحد الأزيد) على البدل من أحد
 والأزيدا على الاستثناء منه (بالا) متعلق بقوله المخرج (غير الصفة) لأنها إذا
 كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء (وأخواتها) أي أخوات إلا
 أي استباهاها وهي حروف الاستثناء وأدواته على معنى مبه يسثنى في الكلام سواء
 كان حرفا أو اسما أو فعلا وهي إلا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا
 وما عدا ولبس ولا يكون ولا سيما وبه ويد بمعنى غير ولما في قوله تعالى لما عليها
 حافظ كذا قاله السيد بن علي (واحتزبه) أي بقوله بالا وأخواتها (عن)
 ما يخرج بحرف العطف مثل لاني (نحو جاءني القوم لأزيد) مثل لكن في نحو
 (ما جاءني القوم لكن زيد جاء) أو ولكن الاستدراكية نحو جاءني القوم لكن
 زيدا لم يبيح (و) (المستثنى) (المنقطع) (هو) (المذكور) (أي الاسم الذي

ذكر (بعدها) (اي بعد الاول) احدى (اخواتها) (غير مخرج) (من متعدد) اي من شئ متعدد جزئيه او اجزؤه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم دخوله في قصد التكلم في المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخلا لا حاجة الى الاخراج قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدها توهم انه يخرج أولا فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن في الواقع داخلا وليقابل هذا القسم القسم الاول (واحتزبه) اي بقوله غير مخرج (عن جزئيات المسنني المتصل) فيكون قيدا احتزبا ايضا (فالمسنني الذي لم يكن داخلا في المتعدد) في قصد التكلم (قبل الاستثناء منقطع) لصديق التعريف عليه (سواء كان) ذلك المسنني الذي لم يكن داخلا (من جنسه) اي من جنس المسنني منه سواء كان المسنني منه ملفوظا فيه (كقولك جاءني القوم الازيدا) فان زيدا فيه مسنني منقطع وان كان من جنس المسنني منه حال قولك (مسيريا بالقوم) في قولك جاءني القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجي او العهد الذهني بقرينة المقام او غيره (الى جماعة خالية عن زيد) فيكون المعنى جاءني هذه الجماعة الخالية عن زيد الازيدا او مقدرها نحو ما جاءني الازيدا في تقدير ما جاءني القوم الازيدا بنصب زيدا فيهما (اولم يكن) المسنني من جنس المسنني منه (نحو جاءني القوم الاحبار) فيعبري فيه ان يكون المسنني منه ملفوظا او مقدر اياها ولا قسم المسنني اولا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة اراد ان يبين اعرابه وهو النصب لانه من المنصوبات وهو في مواضع الاول ما يكون النصب فيه واجبا الاله اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب فقال (وهو) (اي المسنني) مطلقا متصلا ومنقطعا بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز (حيث علم) مبنى للمفعول (اولا) منصوب على النظرية (بوجه) وهو كون اللام فيه للعهد الخارجي واريد به اللفظ اي لفظ المسنني (يصح تقسيمه) الى قسمين (كما عرفت) هناك (و) علم (نايسا بما يتفطن) مبنى للمفعول (له) نائبه (من) بيان ما في قوله بما (تعريف قسميه) اي قسمي لفظ المسنني وفي هذا الكلام صنعة الاستخدام ان اريد بالمسنني لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم المجاز فلا استخدام (اعني) به (المذكور بعد الاو) احدى (اخواتها) اي اخوات الا (سواء كان) المسنني (مخرجا) عن متعدد جزئياته او اجزائه (او) كان المسنني (غير مخرج) ولهذا) اي لكونه معلوما أولا بالوجه المذكور وثانيا بالتفطن من تعريف قسميه (لم يعرفه) اي لم يعرف المصنف المسنني مطلقا (على حدة) كما هو دأبه

حيث عرف الكلمة اولاً ثم قسمها وعرف كل قسم وكذا الكلام وفيه اشارة الى
 ان تعريفه ممكن كما بيناه سابقا (روما) اى طلبا (للاختصار) لانه ان عرف
 المستثنى اولاً ثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطنابا وان كان فيه فائدة (منسوب)
 سواء كان متصلا او منقطعا (وجوبا) تميزا ومنسوب على المصدرية اى نصب
 واجبا بدليل كونه قسما اى مقابلا للمنسوب جوارا لكن لا يكون منصوبا وجوبا الا
 بشرطين ذكرهما سابقا اجالا احدهما (اذا كان) المستثنى (واقعا) (بعد
 الا) (لا يكون) واقعا (بعد غير سوى وغيرهما) مثل سواء وحاسا في قول
 لانه اذا كان واقعا بعدها لا يكون منصوبا لوجوبا ولا جوارا بل لا يكون
 الا مجرورا (غير الصفة) صفة الا (قيد به) اى قوله غير الصفة (وان لم يكن
 الواقع بعد الالى) تكون (للصفة) بمعنى غير (داخلا في المستثنى لئلا ينهل)
 مبنى للمفعول (عنه) اى عن علم دخول ما بعد الال للصفة في المستثنى ويكون
 علم دخوله مصرا فيه رد على الهندي حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج
 اليه اذ ما بعد الال التي للصفة لبس بمسئني فهو قيد وقوعي لا احترازي وعلى
 الرضى ايضا حيث قال ولم يحتاج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما
 كان بعد الال التي للصفة لبس بمسئني (في كلام) متعلق بما يتعلق به قوله بعد الال
 وثانيهما اذا كان المستثنى واقعا في كلام (موجب) بفتح الجيم من واجب (اى)
 في كلام (لبس بنى) فيه (ولانهى ولا استفهام) كما ولا والهمزة لان الاستفهام
 لما كان فيما جهل به في الاصل ويكون ايضا لانكارا لما كان بمنزلة التثنية
 والتهى في ان يكون مادخله غير موجب (نحو جافى القوم الا زيدا) بنصب
 زيد لانه واقع بعد الال في كلام موجب وهو ظاهر في نصب وجوبا على الاستثناء
 متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما (واحترازه) اى بقوله في كلام
 موجب بل بقوله موجب (عما) اى عن مسئني (ذا وقع في كلام غير موجب) بان
 يكون فيه نفي او نهى او استفهام (لانه لبس حينئذ) اى حين وقع في كلام غير
 موجب (واجب النصب) بل يكون جائزا للنصب ويختار البدل او يعرب على
 حسب العوامل (على ما سيجي) كل في موضعه (ولا حاجة ههنا) اى فيما كان
 المسئني منصوبا وجوبا (الى قيد آخر) اى غير القيدتين الاولين بل يكفى في كونه
 منصوبا وجوبا القيدان المذكوران سابقا فيه رد على الهندي حيث قال والمراد
 موجب تام لئلا يرد قرأت اليوم كذا (وهو ان يكون الكلام الموجب تاما) بيان
 القيد الآخر (بان يكون المسئني منه مذكورا) لفظا (فيه) اى في الكلام الموجب
 (ليخرج) تعابيل المعنى لانه نفي يعنى يحتاج الى قيد آخر بان يقال في كلام موجب
 يخرج عنه قولك (قرأت اليوم كذا فانه) اى يوم كذا فيه (منسوب) وجوبا

(على الظرفية) أى على أنه مفعول فيه لقوله قرأت لكون هذا الكلام غير تام
(لا على الاستثناء) أى ليس نصبه على أن يكون مستثنى (لان الكلام) أى كلام
المصنف تعليل لقوله ولا حاجة وكأنه جواب عن اعتراض أى لان المقصود
ههنا (فى كونه) أى المستثنى (منصوبا مطلقا) أى سواء كان المستثنى منصوبا
على الاستثناء أو على الظرفية أو على المفعولية أو الخبرية (لا فى كونه منصوبا
على الاستثناء) أى ليس المقصود من هذا الكلام أن يكون المستثنى منصوبا على
الاستثناء فقط حتى يحتاج الى قيد آخر علم كون الكلام فى نصب المستثنى مطلقا
(بدليل) عطف (قوله أو كان بعد عدا وخلا) وغيرهما مما يكون المستثنى بعده
منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا اذا كان
واقعا بعدها وما يقع بعدها لا يكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية
أو على الظرفية (الان يقال) استثناء من قوله ولا حاجة ههنا الى قيد آخر
(الحاجة الى هذا القيد) وهو أن يكون المستثنى منه مذكورا أو أن يكون الكلام
تاما (انما هو لخراج مثل قرئ) على البناء للمفعول (الا يوم كذا فانه) أى يوم
كذا (مرفوع وجوبا لمنصوب) مع أنه واقع بعد الا فى كلام موجب فكان
على ذلك القائل أن يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرئ الا يوم كذا مكان
قرأت الا يوم كذا الا ان المصنف لم يتعرض لهذا القيد بناء على الظاهر
المتبادر فان المتبادر من قوله فى كلام موجب أن يكون تاما ولذا اورده بالتكثير
(والعامل فى نصب المستثنى اذا كان) المستثنى (منصوبا) بعد الاولنا قال
(على الاستثناء) لاعلى غيره كالمفعولية والخبرية فان عامله حينئذ الفعل ليس الا
عند البصرية) وقال المبرد والزجاج العامل فيه الالتصاق معنى الاستثناء بها ولكونها
تأبى عن المستثنى وقال الكسائى هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد المحذوفة
فتقدير جئنى القوم الا زيدا جئنى القوم الا ان زيدا لم يجئى ولهذا بين لسارح العامل
فيه على المذهب المختار فقال (اما الفعل المتقدم) بتوسط الا كما ان ناصب
المفعول معه على المذهب المختار الفعل المتقدم بواسطة الواو (او معنى الفعل
المتقدم بتوسط الا) المستفاد من كلمة الا (لانه) أى لان المستثنى (شئ يتعلق
بالفعل) المقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل الا (او معناه) أى معنى الفعل
اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جئنى القوم الا زيدا أى
جئنى القوم استنبت زيدا منهم يعنى اخرجته وصرفته عن حكم المجئى (تعلقا
معنويا اذله) أى للمستثنى (نسبة) وتعلق (الى ما) أى المستثنى منه (نسب اليه
احدهما) من الفعل او معناه اما نسبته فى المستثنى المتصل فظاهرة لانه جزؤه
واما فى المنقطع فان كان من جنسه فكذلك لان فيه ابهام الجزئية والافبعلاقة

المالكية وغيرها (و) الحال ان المسني (فدجا بعد تمام الكلام) كما ان المفعول
 يجيء بعد تمام الكلام (فناصبه) بهذه الحثية (المفعول) في كونه فضلة عاما
 وبالمفعول معه خاصا في التعلق بالفعل بواسطة فينصب كما ينصب المفعول
 (او مقدما) عطف على قوله بعد الالاه مع تعلقه منصوب على انه خبر كان
 (اي المسني منصوب وجوبا اذا كان المسني مقدما) (على المسني منه)
 ووافما بعد الا (سواء كان) المسني واقعا (في كلام موجب او غيره) (اي او كان
 واقعا في كلام غير موجب) (فحوجا في الازيد القوم) سال لما كان واقعا
 في كلام موجب وقلم المسني على المسني منه وهذا التقدم كقديم المفعول
 على الفاعل وكان حقه ان يجيء بعد الحكم على المسني منه كما ان حق المفعول
 ان يجيء بعد الفاعل لان مرتبة المخرج ان تكون بعد مرتبة المخرج منه لكن جواز
 تقديمه لكثرة استعماله (وما جاني الازيدا احد) سال لما يكون غير موجب
 ويحب نصب المسني في هذين القسمين على الاستثناء لانه اذا لم يكن منصوبا على
 الاستثناء يكون بدلا بما بعده وذاعير جائز (لما منع تقديم البدل على البدل منه)
 لان البدل تابع والتابع يجب ان يكون بعد المبتوع فوجب ان يكون منصوبا
 على الاستثناء ولم يعد كلمة كان في هذا القسم وفي قسم المقطع لان الالاه مسرورة
 في وجوب كونها واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء (او مقضعا) عطف
 على قوله مقدما لمره او على قوله بعد الا لكونه اصلا وليه اسار السارح بقوله
 (اي المسني منصوب ايضا) اي كما كان منصوبا في القسمين الاولين (وجوبا)
 اي نصبا واجبا (اذا كان) المسني (مقطعا) واقعا (بعد الا) سواء كان في كلام
 موجب من جنس المسني منه مل جاني القوم الازيدا كما سبق اولام من جنسه
 مل جاني القوم الاحارا وغير موجب سواء كان ايضا من جنسه مل ما جاني القوم
 الازيدا اولا (فحوجا في الدار احدا احارا) (في الاكثر) متعلق بقوله منصوب
 بعد الذي فبره السارح او خبر مبتدأ محذوف اي وينصب المسني في هذا
 القسم وافع في الاكثر لافي الكل كما في القسمين الاولين (اي في كبر اللغات) فيه
 اساره الى ان اللام عوض عن المضاف اليه كما في قوله الله الاكبر اي اكبر كل شيء
 في قول (وهي) اي اكر اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ما ينصف اليه
 فيكون مؤنسا لان المضاف اليه هها (لغة اهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة
 وفتح الجيم وآخره زلي مجمدة على وزن صراف بلاد مكة سميت بها لكونها
 محجرة عن الاهداء والمهاالك والحجر المع (فانهم) اي اهل الحجاز (وبائل) جمع
 قبيلة على وزن فعيلة وهي الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم ستي مثل
 الروم والنج والعرب والجمع قبل ومه قوله تعالى وحسرها عليهم كل شيء قبلا

وقبائل (كثيرون) فيكون بعضهم أكثر من بعض والصابون يكونون أكثرهم والكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلا (أوفى أكثر مذهب النحاة فإن أكثرهم) أي أكثر النحاة (ذهبوا إلى اللغة الحجازية) لأنهم يوجبون نصبه مطلقا لأن بدل الغلط لم يوجد في الفصح من كلام العرب (فالمقطع مطلقا) أي سواء كان قبله اسم يصح حذفه أولا (منصوب عندهم) أي عند الحجازيين (أذلا ينصور) أي لا يمكن (فيه) أي في المستثنى المقطع إذا لم يكن منصوبا على الاستثناء (الابدل الغلط وهو) أي بدل الغلط (لا يصدر) أي اللفظية (الابطريق لسهو والغفلة) أي الابطريق أن يكون صاحبه ساهيا فيما تلفظ به وغافلا عن مراده ومقصوده (والمستثنى المقطع أما يصدر) ممن يصدر عنه (بطريق الروية) بفتح الزاء وكسر الواو والتخفيف (والفطانة) فتانفا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط أيضا إما لعدم كونه بدل الكل فلا تنفاه شرطه لأن شرطه أن يكون مدلول الساتر مدلول الأول مثل جاءني زيد أخوك وإما بدل البعض فلا أن شرطه أيضا أن يكون الثاني حرزا الأول ويكون مضاهيا إلى ضميره وإما بدل الاشتغال فلا أن شرطه أن تكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منظرته ومنسوقة إلى ذكر المبدل وإما بدل الغلط فلما ذكره السارح فتعين أن المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لأن انتفاء الأقسام يستلزم انتفاء المقسم منه وهو البدل إذ لا وجود للعلم إلا في ضمن الخاص والافراد وإذا انتفت البداية لزم أن يكون منصوبا على الاستثناء (وأما بنواتيم فقد سمعوا) المستثنى (المقطع إلى قسمين) لأنه لا يخلو إما أن يكون المستثنى منه اسما يصح حذفه وإمامة المستثنى مقامه أولا (أحدهما) أي أحد هذين القسمين (ما) أي مستثنى منقطع (فيكون قبله) أي قبل ذلك المستثنى (اسم يصح حذفه) وإمامة المستثنى مقامه متعديا كان (نحو ما جاني القوم الأجرار) فن هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه بمعنى القوم وإمامة المستثنى مقامه يعني جارا المراد بالإمامة أن يكون فائما مقام الفاعل إذ يجوز أن يقال ما جاني الأجرار وغير متعدد مثل ما جاني الأعرار (فهنا) أي في هذا القسم (يجوزون البديل) لأن البديل منه في حكم النتيجة في المعنى فيجوز حذفه وإبائه فيكون بدل الغلط لأنه يجوز في فصح الكلام نحو عدى نجم بدر شمس (وباهما) أي ثاني القسمين (ما) أي مستثنى (لا يكون قبله) أي قبل المستثنى (اسم يصح حذفه) بل يجب أن يكون مذكورا (فههم) أي بنواتيم (ههنا) أي في هذا القسم (يوافقون الحجازيين في إيجاب النصب) أي في أن يكون نصب المستثنى واجبا لأنه لا يمكن حذف المستثنى منه جارا ولا يمكن إمامة المستثنى مقامه

لم يوجد شرط البدل لما سبق ان شرطه ان يكون في حكم التخيصة ويكون
حذفه وذكره سواء (كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله) لا في الجنس
وعاصم مبنى على الفتح اسمها منصوب محلا اليوم منصوب على الظرفية متعلق
بالخبر المحذوف من امر الله متعلق بالاسم اي لا عاصم ولا حافظ من قضاء الله
موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا (الامن رحم) من موصول ورحم صله واليه
اسرار السارح بقوله (اي من رحمة الله) وفيه اسارة الى ان الفاعل للفعل ما استكن
فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف لانه اذا كان مفعولا يجوز
حذفه والمصنف سيصرح به بقوله والعائد المفعول يجوز حذفه (فمن رحمه
الله هو المرحوم المعصوم) لا من كان عاصمه الله لا محالة يكون معصوما
ومن رحمه الله ايضا لا محالة يكون مرحوما (فلا يكون) المعصوم (داخلا
في العاصم) لان العاصم فاعل ومن رحمه الله مفعول والمعصوم ليس من جنس
العاصم لان المفعول غير الفاعل (فيكون) مسنئي (مقطعا) فيكون من رحمه
في محل الصب على الاستثناء ونحو لا تضارب اليوم الا زيدا في تقدير لا تضارب
موجود اليوم الا المضروب كما ان تقدير قوله تعالى لا عاصم موجود اليوم الا
المرحوم المعصوم ومنه قولهم ما زاد الا مانع وما نفع الا ما ضرب وقال
بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء حينئذ متصل وقال السيرافي المراد
بمن رحم الراح اي الله اي لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واعلم ان المسنئي
للمنصوب على الاستثناء ثلاثة اوجه وجه التخصيص ان الاستثناء اذا كان بالافلا بخلافه
اما ان يكون المسنئي مقدما على المسنئي منه او اذا كان مقدما فهو القسم الثاني
وان لم يكن مقدما فلا يخاف اما ان يكون من جنس المسنئي منه او لم يكن فان كان
من جنسه فهو القسم الاول والا فهو القسم الثالث (او كان بعد خلا وعدا
نبيه باعادة لفظه كان على ان المعطوف يغاير المعطوف عليه في الصب لان
نصب المسنئي في الاول على المفعولية او خبرية وفي الثاني على الاستثناء وعلى
ان المسنئي واقع بعد الافعال في الاول وفي الثاني واقع بعد الحرف وهو لا (اي
المسنئي منصوب وحويا) اي نصبا واجبا (ايضا) اي كما اذا كان واقعا بعد
الا (اذا كان بعد عدا من عدا يعد وعدو) مثل غرا يغزو غروا وباء نصر
وهو متعدي بنفسه في الاستثناء وغيره (اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا) اي جاوز
(زيد او) او المسنئي منصوب وحويا ايضا اذا كان واقعا (بعد خلا)
اصله خلو مثل غرو وعدا ايضا اصله عدو فبالتوالي الفاعل لهما واتعاضا
ما قبلها (من خلا يخاو خلوا) مثل سما يسمو وباء ايضا نصرا لانه لا يزم
في الاستثناء او غيره (نحو جاءني القوم خلا زيدا) والاصل خلا من زيد فانه

متعد بمن ولذا قال السارح (وهو) أى لفظ خلا ماضيا كان أو مضارعا ولم ينفه
لسارح عليه لأن ما كان ماضيه لازما يكون مضارعه كذلك وما كان ماضيه
متعديا يكون مضارعه كذلك (في الأصل) أى استعماله في الاستثناء وغيره
(لازم) إلا أنه قد (ينعدي إلى المفعول) به (بمن) كما شعدى الأفعال اللازمة
إلى مفعولا تهما بالحروف الجارة (نحو) قول العرب إذا خربت الديار (خلت
الديار) جمع دار (من الأتيس) بفتح الهمزة وكسر الون فاعل بمعنى فاعل
كنصير بمعنى ناصر أى الساكن والمؤانس أو كل ما يؤنس به ويقبل وما في الدار
أتيس أى أحد كذا في الصحاح (وقد تضمن) مبنى للمفعول أى خلا إذا زيد
تعديته كقولهم أفل هذا وخلاك ذم (معنى جاوز) فيكون معنى قولك جاءني
القوم خلا زيدا جاوز زيدا (أو) قد (يُحذف) الجار الذي هو (من ويوصل
الفعل) الذي هو لفظ خلا إلى المفعول به (فيتعدى) إلى المفعول به (بنفسه)
فيكون المسني بعده مفعولا به ويقال المثل هذا العمل الحذف والإيصال
(والترنوا) أى التزم النجاة (هذا التضمين) أى جعله بمعنى جاوز (أو الحذف
والإيصال) وهو أن يحذف الجار المتعدى للفعل وحده اختصارا ويوصل
الفعل بنفسه إلى المجرور ويحصل كالفعل المتعدى وينصبه كما ينصب الفعل
المتعدى المفعول به كقوله تعالى واختار موسى قومه مكان من قومه أى التزموا
أحد الأمرين على سبيل منع الخلو والجمع (في باب الاستثناء) يعنى إذا كان خلا
واقعا في الاستثناء (ليكون ما) أى المفعول الذي وقع (بعدها) منصوبا
صريحا لأن الجار والمجرور أيضا منصوب إلا أن نصبه محلى لالفظي وأما إذا
لتزم أحد الأمرين يكون نصبه صريحا كما كان الواقع (في صورة المسني
بالا التي هي أم الباب) أى أصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فإن ما بعدها
منصوب وليكون اسبه الا (وفاءهما) أى فاعل عدا وخلا لأنهما فعلا
ماضيان لا بد لهما من فاعل (ضمير) مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر
الأفعال إلا أن هذا الاستكنان لازم في باب الاستثناء لمسيحي (راجع) لأنه لا بد له
أيضا من مرجع لفظا ومعنى أو حكما لأنه ضمير غائب (أما إلى المصدر الفعيل
المتقدم) كأننا ما كان مثل اهدلوا هو أقرب للتقوى (أولى اسم الفاعل منه)
أى من الفعل المتقدم (أولى بعض مطلق من المسني منه) وعلى التقدير الثلاثة
يكون المرجع مذكورا معنى إذ لا يجوز الرجوع إلى بعض معين لأنه لا يلزم من
مجاورة بعض القوم إياه وخلو بعضهم عنه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا
في الرضى وقيل إن الضمير إلى بعض منكر للاستعراق في الإيجاب كما في قوله
تعالى عانت نفس أى كل نفس وفعل البعض يستعمل في معنى الكل وأريد به

ههنا هذا المعنى (والنقدير) اى فى كل واحد منهما على التأويلات الثلاثة
 (جاءنى القوم عدا مجيئهم زيدا او خلا مجيئهم زيدا) مثال لرجوع الضمير الى
 مصدر الفعل المتقدم (او) جاءنى القوم عدا (الجائى منهم زيدا) او خلا
 الجائى منهم زيدا مثال لكون الضمير واجعا الى اسم الفاعل منه (او) جاءنى
 القوم عدا (بعض منهم زيدا) اى كلهم زيدا او خلا بعض منهم زيدا اى
 كلهم لما سبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقد فى المثالين الاخيرين منهم ليكون
 ضميرا واجعا الى ذى الحال لربط الجملة الحالية به لما سبق ان الحال اذا كان جملة
 يلزم الضمير فيها (وهما) اى هاتان الجمعتان اى كل واحدة منهما (فى محل
 النصب على الحالية) من معمول الفعل المتقدم ان وقعت بعد معرفة كفى المسئلة
 المذكورة واما ان وقعت بعد نكرة فصفتة مثل جاءنى احد عدا او خلا زيدا
 وقيل لاموضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الاوهى حرف لا محل لهما
 منه وكذا مقام مقامها وكان بدلا منها (ولم يظهر) من الفهوه مبنى للفاعل
 او من الاظهار مبنى للمفعول (وسهما) اى مع كل من عدا وخلا اذا وقع حالا
 بالضمير وحده مع ان الماضى اذا وقع حالا يجوز فيه لو او ايضا ليكون شبه بالافتراء
 الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة لم يجر فيه لفظة (قد) ولا لو او اصلا مع ان
 الماضى المثبت اذا وقع حالا يلزم فيه قد عند البصرية ما طاهرة ومقدرة
 وههنا لم يجر اظهارها بل يجب ان تكون مقدرة فيه خلاف اسبويه والمبرد
 لما عرفت (ليكونا شبه) اى ليكون لكل منهما زيادة متباعدة (بازا) فى عدم
 الفصل بينهما وبين المستثنى منه (التي هى الاصل فى باب الاستثناء) لكونها
 موضوعا له فكانت حقيقة فيه واما غيرها فهو موضوع لغيره فاستعماله فيه
 يكون مجازا عن الاو بدلا منها لعل قدما (فى الاكثر) (اى النصب) اى نصب
 المستثنى (بهما) اى بكل واحد منهما (اما هو فى كسر الاستعمالات) فيه
 اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والى ان تلام فى قوله فى الاكثر
 عوض عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى مختص بادة لاستثناء بخلاف الا
 فان فى نصب المستثنى هناك خلافا (لانهما فعلا ماضيان كما عرفت)
 فيما سبق والفعل الماضى يتنصب ما بعده اذا كان متعديا الا انه لا يجوز تقديمه
 وان كان مفعولا به وكان يجوز تقديمه فى سائر الافعال لكونهما فى معنى
 الا ولا يجوز تقديم المستثنى عليها اذا يقال جاءنى القوم زيد الا فكذا ما كان
 فى معناها ليم امر المسابقة بهما ولان فيها معنى الحرفية ايضا ولذلك قال (وقد
 اجيز لجر) اى جر المستثنى (بهما) اى بكل واحد منهما بناء (على انها حرفا
 جر) وههنا مذهب الاخفش لان سبويه انكر الجر بعد الاية فعل متعدي بنفسه

(قال أسيراً في لم اعلم خلافاً في جواز الجر بهما) أي بكل منهما وقال أيضاً
لم ارا احداً ذكر الجر أيضاً بعد عدد الا لاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلاف
في جواز الجر بهما وسيراً في تبع في هذا سبويه وفي الاول الاخفش (الان
النصب) أي نصب المستثنى بهما أي باحدهما (اكثراً) من الجر
(وما عدا وما خلا) عطف على قوله خلا وعدا ولم يعد لفظه كان ههنا
لاشتركا كهي في نصب المستثنى على المفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظه ما
وعدهما الا ان نصب ههنا واجب وثمة محتمل ولذا قال المصنف في الاكثر
(أي المستثنى منصوب ايضاً) أي كما كان منصوباً اذا كان بعد عدا وخلا
(وجوباً اذا كان) واقعاً (بعد ما عدا وما خلا لان) لفظه (ما فيهما مصدرية)
وحروفها ثلاثة ما وان (مختصة بالافعال) أي الاوليان تختصان بالافعال
يعني تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تأويل المصدر ولذا اختصا بها
لأن المصدر لا يوجد الا في النفع ل نحو قوله تعالى وضاعت عليهما الارض بما
رحبت أي برحبها بسعتها وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وهذا مذهب
سبويه وجوز غيره دخوله ما في الجملة الاسمية نحو بقوا في الدنيا ما للنيا باقية
كذا في الرضى (نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا) وما فيهما اما حرفية
وهي ثلاثة اما نافية وهي لا تصح ههنا لان المعنى على الايجاب دون السلب واما
كافة وهي تلحق بالآخر دون الاول مثل قلما وطلما واما مصدرية وهي مختصة
بالافعال غالباً لان المصدرية لا توجد الا فيها وههنا كذا كما صرح به الشارح
نفسه واما اسمية وهي ستة اقسام اما او موصولة موصوفة وههنا ليست
باحديهما لعدم الضمير الراجع اليهما في الفعلين واما استغماية او شرطية
وهي ايضاً ليست باحديهما لوجوب الصدارة فيهما واما تامة او صفة وعدم
كونها احديهما ظاهر لوجوب كونهما في الآخر حقيقة او حكماً فعين انها
لا تكون اسمية لان انتفاء الاقلام باسرها يدل على انتفاء انقسامه عنه لانه لا وجود
للعام الا في ضمن الخاص والافراد فعين ان تكون مصدرية تأمل وانصف
ولم آل جهداً (تقديره) أي تقدير المنال الاول (جاءني القوم خلوزيد) بالاضافة
الى المفعول (و) الثاني جاءني القوم (عد وعمر) بالاضافة اليه ايضاً (بالنصب)
فيهما (على التفرقة) على ان كل واحد منهما مفعول قبل للفعل المتقدم لكن
لا مطلقاً بل (بتقدير مضاف أي) جاءني القوم (وقت خلوزهم) الى خلوا الجائي
منهم او بعض منهم او مطلق منهم (او) وقت (خداو بجيئهم من زيد)
والاختصار بناء على ظهوره قياساً على ما سبق (او) جاءني القوم (وقت مجاوزتهم)
أي مجاوزة البائي منهم (او مجاوزة بجيئهم عمراً) على قياس ما سبق وهذا المعنى

أى النصب على الظرفية لمناسبة بين المصدر والظرف في كونهما جزء الفعل
 ومناسبة ما سبق في عدا وخلا من كونهما منصوبين على الحال فقط (أو على
 الحالية) عطف على قوله على الظرفية بأعادة الجار أى بالنصب على أن يكون
 كل واحد منهما منصوبا على أن يكون حالا (بجعل المصدر) أى الذى هو
 خلو وعدو (بمعنى اسم الفاعل) لكون الاستقاق في الحال شرطا عند غير
 المصنف لما سبق وأما عنده فإن ما دل على الهيئة يصح أن يقع حالا وهما
 المصدر لما لم يدل عايتها احتيج إلى التأويل بالمستق عنه أيضا (أى جاؤا)
 أى جاءنى القوم (خاليا بعضهم) من زيد (أو خاليا مجيئهم من زيد) أو خاليا
 الجائى منهم من زيد (أو جاءنى القوم) مجاوزا بعضهم عمرا (أو مجاوزا مجيئهم
 عمرا) أو مجاوزا الجائى منهم عمرا ولم يذكر إرجاع الصير إلى اسم الفاعل من الفعل
 المتقدم لما ذكرناه في الموضوعين بناء على ظهوره قياسا مما سبق في خلا وعدو
 لآلونه غير جائز (و) روى (عن الأخفش أنه أجاز الجر) أى جاوز جرما بعدهما
 (بهما) أى بكل واحد منهما بناء (على أن) لفظة (ما فيها زائده) تحسين
 اللفظ فقط ولم يذكر المصنف هذه الرواية كما ذكرها في خلا وعدو وبين
 السارح وحده عدم ذكره بقوله (ولعل هذا) أى هذا لعل عن الأخفش
 (ولم يثبت) من النبوت أى لم يتحقق ثبوته (عند المصنف) أصلا (و) ثبت عنده
 أنه (لم يعتد به) أى لم يعده سببا بعابته لأن زياده ماقى لأفعال لم يسمع أصلا في الأول
 ولا في الآخر وإنما تراد بعد الأسماء مثل إذا ما وحيث وكيفما وغيرها وبعد الحروف
 أيضا فيما رجة ومما خطيئانهم وعمّا قيل (ولهذا) أى لكل واحد من هذين
 الأمرين (لم يقل) وما عدا وما خلا (في الأكبر) كما قال في ما سبق أو كان بعد عدا
 وخلا في الأكثر لثبوته عنده واعتدائه به أيضا (و) (كذا) أى كما كان المستثنى
 منصوبا بعد الأفعال الأربعة كذلك (المستثنى منصوب) إذا كان واقعا (بعد)
 (لبس) الآلة ثم منصوب على المفعولية وهما منصوب على الخبرية لأن لبس
 من الأفعال الناقصة المناصبة للخبر (فجاءنى القوم لبس زيدا) أى لبس الجائى
 منهم أو بعض منهم زيدا (و) كذا المستثنى منصوب إذا كان واقعا (بعد)
 (لا يكون) لأنه أيضا من الأفعال التى تنصب الخبر فنصب المستثنى على أنه خبرها
 (فحو سيحى أهلك لا يكون بسرا) أى لا يكون الجائى منهم أو بعض منهم بسرا
 (وإنما يكون النصب) أى نصب المستثنى (واجبا) إذا كان واقعا (بعدهما) أى
 بعد لبس ولا يكون (لأنهما من الأفعال الناقصة المناصبة للخبر) والمستثنى الواقع
 بعدهما لا يكون إلا خبرا لهما فينصب على الخبرية (وبلزم) أى ويجب
 (استمرار اسمها) أى اسم لبس ولا يكون أى جعله ضميرا مستكنا فيهما في باب

الاستثناء) يعنى اذا كانا داة استثناء ليكونا اسبه بالا التى هى اصل فى هذا الباب
 لانه ذالم يكن الاضمار فهما واجبا قد يكون الاسم طاهرا بعدهما فيقع الفصل
 بينهما وبين المستثنى فيقع القصان فى المسابقة لانه يقع الفصل بين حرف
 الاستثناء والمستثنى (وهو) اى الاسم (ضمير) مستكن فيهما (راجع الى اسم
 الفاعل) المأخوذ (من الفعل المذكور) المتقدم (او) راجع (الى بعض) مطلق
 (من المستثنى منه مطلقا) ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر السدى
 فى الفعل المتقدم لعدم صحته كما صح الاولان لانه لا يصح ان يقال جاءنى القوم
 لا يكون المحيى منهم زيدا وليس المحيى منهم زيدا اذ لا يقال المحيى زيد الا ان يقال
 المصدر ههنا بمعنى لفاعل كالضرب بمعنى الضارب فينثذ بصح (وهما) اى
 لبس ولا يكون (فى التركيب) مع اسمهما وخبرهما (فى محل الصب على الحالية)
 اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم اما من فاعله او مفعوله
 بالضمير وحده لان الساتى مضارع منى والاول ماض منى وقد سبق ان الماضى
 والمضارع المتنيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضعف واجاز
 التحليل ان يوصف بلبس ولا يكون مكررا او معرفا بالام الجسمة نحو جاءنى الرجل
 ليس اولا يكون زيدا وجاءنى امرأة لا تكون فلانة وليس فلانة ويلحقهما
 ما يلحق الافعال من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجلا لا يكونون زيدا
 ولبسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك فى خلا وعدا كذا فى الرضى وكذا فى ما خلا وما عدا
 لانه لبس فى فعلتيهما خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لان فى فعلتيهما
 خلافا حتى جاز الجر بها ولم يجز فيهما شئ سوى النصب ولما فرغ من بيان
 الافعال التى تستعمل فى الاستثناء سواء كانت مخصوصة به اولا وسواء كانت
 ناصبة له على المفعولية او الخبرية اراد ان يبين انها هل تتصرف اولا فقال
 (واعلم انه) اى السان (لا تستعمل هذه الافعال) اى الافعال الناصبة للمستثنى
 (الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ) فاستعملها فى الاستثناء مسروط بسرطين
 احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لا تستعمل فى المستثنى المنقطع والثانى
 ان يكون المستثنى منه مذكورا يعنى لا يكون الكلام مفرغا وذلك لان هذه الافعال
 افعال صريحة تقتضى فاعلا ومتعدية او ناقصة تقتضى مفعولا به او خبرا
 وذلك الفاعل ما استكن فيها وجوبا لما عرفت فهو يرجع الى المستثنى منه ولو
 كان تأويلا فينبغى ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول او الخبر يجب ان يكون
 من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لا يكون الكلام مفرغا لان الفاعل
 المستكن يقتضى مرجعا واذ كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريحا (ولا يتصرف)
 مبنى للمفعول (فيها) تأنيها ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا او خبرا وهى

أفعال قوية في العمل ولا مانع من التقديم ولا يكون لها مضارع في الخمسة الأول
ولا يكون للاربعة الأول تنبئة وجمع ولا يغير لا يكون الى ما يكون وما كان ولم يكن
ولالى مجهول لانها جارية مجرى الامثال والامدل لاسغير عما مضى فكذا هذه
و (لانها) اى هذه الافعال (مأثمة مقام الا) لانها الاصل في هذا الباب (وهي)
ناتبة عنها لما عرفت وهي اى كلمة الا لكونها حراما (يصرف فيها) لان الحرف
لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه ونائبا مسابه (و) اى من المواضع
المذكورة ما كان الصب فيه جائزا ولكن المختار ان يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه
ولكن فيه شروط ان يكون بعد الاول يكون مصلواون يكون مؤخر عن
المستثنى منه المستعمل عليه اسفهام او نهي او نفي صريح وبأول (يجوز ف) اى
في المستثنى اى المتصل للخروج المقطع والمقدم (مست) اى نصب المستثنى
(على الاستثناء) (ويختار البديل) اى جعل المستثنى بدلا لبعض (من لسانه
(فيما بعد الا) بدل من قوله فيه ومنه اى ايضا يجوز وهو في تحاط
بعد ظرف محيط نحو قولك اسكن في هذه اداة في تحته **ك** و وصل
في المسجد في مكان كذا اى في المستثنى الذي وقع بعد اى وهذا هو السر في قول
من تلك الشروط او (حال من الصير المجزوء) في قوله فيكون حينئذ ثلثة ما
في قوله فيما موصوفة وعبرة عن محل وقع بعد ادعى ما فهم من مسر السارح
(اى حال **كون** المستثنى واقعا في محل) اى مكان (يكون) ذلك المكان
(متأخرا عن الا) وعلى هذا المعنى لا يكون مما قبل من نه طرف محاط وبعد
طرف محيط لان هذا المعنى لا يكون الا اذا كان لفظه ما عباره عن المستثنى
الظرف متعلقا بجوز فكان الشرف الاول عاما ونائبا في خاصا وقوله (هذا
احتراز عما اذا كان) اى عن المستثنى لذى كان ودعا (بعد سارادوت لاستثناء)
اى باقى كلمات نستعمل في الاستثناء سواء كانت فعلا او مفعلا او ناصبا (مل
عدا و خلا وغبرهما) من الافعال والاسماء لتي تسعمل فيه (في كلام غير موجب)
حال ايضا منه اى حال كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب وهذا انضمام
قيل انه طرف محاط بعد طرف محيط كقولك اسكن هذه لباد في محبة كذا
في بيت كذا وهذا هو السرط الساتى من تلك الشروط (سارادوت) اى (سارادوت)
اى عن مستثنى وقع (في كلام موجب فانه) اى المستثنى لو وقع فيه (مصوب
وجوبا كامرا) تفصيله (و) (الحال له صد) (ذكر المستثنى منه) فيه اساره
الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظه فمعدرة ولى ان لماضى المبني حال بالواو
وحده وهذا هو السرط الباب من تلك الشروط فهذه احوال ثلاث مرادفة
(احترازه عما اذا لم يذكر المستثنى منه) يعنى عن الكلام الذى لم يكن مستثنى منه

فيه مذ ~~مذكورا~~ (فانه) اى السان (حيثذ) اى حين كون المستثنى منه غير
 مذكور فى الكلام (يعرب) المستثنى (على حسب العوامل) اى على ما قضاه العامل
 من رفع او نصب او جر على ما سأتى (و) وقع (فى بعض النسخ) اى نسخ المتن
 بضم النون وفتح السين المهملة جمع نسخة على وزن كدرة اسم ما ينسخ منه
 (ذكر المستثنى منه) مكان وذكر المستثنى منه باو او (بغير واو) متعلق بما تعلق به
 الظرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء (على انه) اى قوله ~~مذكر~~
 المستثنى منه (صفة) بعد صفة (لو) قوله (كلام غير موجب) لكن بتقدير
 ضمير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذ اوفعت صفة للكرة يلزم الضمير
 الراجع الى تلك الكرة للربط والابكون اجنبية (اى فى كلام غير موجب ذكر
 فيه المستثنى منه) وقال المحسى عسلم الدين الاوجه ان يجعل ايضا على هذه
 النسخة حالا لوافق النسختان فى المعنى لانه لايد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه
 راجع الى المستثنى وذلك يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له
 فيجب الانفصال ويقال انسى هو منه الى ها كلامه وله وجه لان رعاية
 الموافقة بين الضمائر من الامور المهمة لاسيما فى التعريفات (ولم يسترط) دفع
 لما رده كما سترط القيود الثلاثة فى جواب نصب المستثنى وكون البديل هو المختار
 يسترط ايضا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا يكون ابضا مقدما على المستثنى منه
 لانه اذا كان المستثنى منقطعا او كان مقدما على المستثنى منه يجب نصب
 المستثنى على الاستثناء ولا يكون جائزا حتى يكون البديل مختارا فعلم ان القيود الخمسة
 خمسة فوجب عليه ان يقول ولا يكون منقطعا ولا مقدما دفعه بقوله ولم يسترط
 المصنف ههنا (ان لا يكون) للمستثنى (منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه
 لان حكمهما قد علم فيما سبق) من انه يجب نصبهما على الاستثناء فى قوله
 او مقدما على المستثنى منه او منقطعا فى الاكر (فا كنى بذلك) اى بما ذكر فيما سبق
 ولم بأخذهما فى القيود (نحو ما فعلوه الاقليل) (بارفع) اى برفع قليل (على
 البديلة) اى بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو التى هى
 علامة الجمع (و) ما فعلوه (الاقليل) (بالنصب) اى بنصب قليلا (على
 الاستثناء) منه ايضا لان المستثنى وهو قليل واقع بعد الاووقع ايضا فى كلام غير
 موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز
 الامر ان الاستثناء والبديل الا ان الثانى وهو البديل هو المختار لما سيجئ هذا منال
 حالة الرفع (و) اما حالة الجر (نحو ما مررت باحد الازيد بالجر) يعنى بجر
 زيد (على البديلة) يعنى ان يكون بدل البعض من احد تقديره الامررت بزيد
 كما ان تقديره ما فعلوه الاقليل افعله قليل لان البديل يكون بنكر يعامل البديل منه

في البديل (والا زيدا بالنصب) اى بنصب زيدا (على الاستثناء) اى على
 ان يكون مستثنى من احد (و) اما مال حالة النصب فتصو (ما رأيت) اى
 ابصرت لان الرؤية ههنا ليست من افعال القلوب (احد الا زيدا بالنصب)
 يعنى نصب زيدا لا يخلو (اما) ان يكون (بطريق البدلية وهو) اى بطريق
 ان يكون بدلا (المختار او) ان يكون (بطريق الاستثناء) اى بطريق ان
 يكون مستثنى (وهو جائز غير مختار) فالبدلية يجوز ان تعتبر في الاحول الثلاثة
 ولما فرغ من بيان كون البديل مختارا اراد ان يبين وجهه وعلته فعمل (واتما اختاروا
 البديل في هذه الصور) اى اتمار جمع التحاة البديل على الاستثناء عدد وجود هذه
 الشروط المذكورة (لان النصب على الاستثناء) اى نصب الاسم لواقع بعد الا
 بناء على ان يكون مستثنى (اتما هو) اى ايس الا (بسبب التسمية) اى سببه
 المستثنى (بالمفعول) فيكون كل واحد منهما مفضلة وخاص بالمفعول معه
 في كونه معمولا بواسطة الا لان المستثنى من المحففات بالمفعول (لا بالاصالة)
 عطف على قوله بالمفعول اى لان النصب فيه ليس بالاصالة (و) لان الاعراب
 فيه (بواسطة الا) كما قلنا (و) اما (اعراب البديل) من الرفع والنصب والجر
 فليس الا (بالاصالة) لما سبق ان لبديل يكون بكيرو العامل (و) يكون اعرابه
 ايضا (بلا واسطة) ولا شك ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى
 من الاعراب الذى لا يكون الا بالنسبة الى لغيره وبواسطة فاعمل بالاقوى
 مهما امكن يكون هو الاول ولذا اختير البديل ولعلم الخلاف في عامل البديل واما
 في عامل المستثنى فالخلاف ثابت والمات ما كان جاريا على اعرابه قبل دخول
 كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين ان المستثنى في قسم
 سابق من كلام تام ويجوز الوجهان فيه لبديل والاستثناء وفي هذا القسم
 من كلام ناقص ولا يجوز فيه الاوجه واحد (وبعبارة) (اى المستثنى)
 (على حسب العوامل) الحسب بفتحين القدر اى على قدرها وان قدره ثلاثة
 رافع ونائب وجار فالاعراب على قدرها يكون كناية عن الانواع الثلاثة (اى
 بما) اى بسى من الرفع او النصب او الجر (بقتضيه) اى يطالبه (لعامل)
 فيه اسارة لى ان الملام في العوامل للجنس ولام الجنس اذ دخل على الجمع يضمحل
 معنى الجمع ويراد به الجنس (من الرفع) بيان لقوله ما في قوله بما (والنصب والجر)
 المقصود انه يرفع ان كان العامل يقتضى رفعه نحو ما جاءنى الاريد بنصب ان كان
 يقتضى النصب وينجر ان كان يقتضى الجر نحو ما رأيت الازيد او ما مررت الا
 يزيد لكن اتما يعرب على ما يقتضيه العامل بشرطين احدهما (اذا كان المستثنى منه)
 في الكلام (غير مذكور) لانه اذا كان المستثنى منه فيه مذكورا اما في كلام

موجب فيكون نصبه واجبا واما في كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه نصب
على الاستثناء وبخلاف البدل او بخص ذلك المستثنى باسم المفرغ (الاصل في لفظ
التخصيص والمخصوص ولاختصاص ان يستعمل باذخال الباء على المقصور عايد
اعني ماله الخاصة فيقال اختص المال زيد اي المال له دون غيره الا ان
السائم في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني في الخاصة كقوله تعالى يختص
برحمته من شاء وهما داخلة على المقصور لان الاسم المفرغ مقصور على هذا
المستثنى (لا) اي السان (فرغ) مبني للمفعول من باب لتفعل (له) اي
للمستثنى (عامل عن المستثنى منه) يعني عمل العامل من العمل في المستثنى منه
بحدفه ليصير في المستثنى فقط (المراد بالمفرغ) ههنا (المفرغ له) بناء على
الحذف واليصال كما سبق لان المفرغ نفس العامل واما فرغ المفرغ له فهو
المستثنى (كما يراد بالمستترك) اسم مفعول من استترك (المستترك فيه) اي احدى
وقوع فيه الاستراك لا المستترك لمن كان شريكا (وهو) (اي والحال ان المستثنى
واقع) (في غير) (الكلام) (الموجب) فيه اسارة الى ان الواو للحال وان
الجملة الاسمية حال بالواو والصير معا وان ذا الحال الضمير المستكن في قوله
ويعرب راجع الى المستثنى وهذا هو السرط السان (واسرط ذلك) اي كون
المستثنى واقعا في كلام غير موجب (ليبعد) اسار بقوله واسرط الى ان اللام
الجاررة متعاقبة بمفهوم الكلام اي ليقيد الكلام (مائدة صحيحة) لانه اذا لم يكن
الكلام غير موجب لا يبعد فكيف يكون صحيحا اوسفيا لانك اذا قلت فام الا زيد
كان المعنى فام جميع الاس الا زيد وهو بعيد قطعاً وقرينة المخصوص لجماعة
من الاس من جلتهم زيد متغية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ
اصلا في الكلام الموجب فينبغي ان يشترط غير لكلام الموجب (مثل ما ضربني
الازيد) والسرطان قد وجدا فيه (اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الازيد)
لان معناه ما ضربني احد الازيد وهذا المعنى صحيح ومفيد مائدة صحيحة
(بخلاف) ما اذا كان الكلام موجبا (نحضرني الازيد) لما مر ان معناه
ضربني ~~كل~~ احد الازيدا فانه لم يضربني هو فقط وهذا المعنى ممنوع اس
الا (لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الازيدا) لمكان الاستعانة ولا قرينة
تدل على الخصوص (الا ان يستقيم المعنى) مستثنى من فحوى الكلام السابق اي
لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر في الكلام الموجب
حال كون المستثنى منه غير مذكور في جميع الاوقات الا وقت استقامة معنى ذلك
الكلام فحينئذ يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب ايضا
والحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف

اخره في الكلام الموجب فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا توجد الا (بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت) اما من الثبوت مبنى للفاعل او من الاثبات مبنى للمفعول على سبيل العموم) بان يوجد ذلك في كل فرد ونوع الاتواعا واحدا (نحو قولك كل حيوان) وعرفوه بانه جسم نلم حساس متحرك بالارادة (يحرك) من التحريك (فكاه الاسفل) وهو المحي بطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل (عند المضغ) يقال مضغ الطعام اذ لا كفه في فكه بالضاد والذين المجتمين وبابه نصر وقطع (الاتمساح) والحكم بتحريك الفك الاسفل عند المضغ على الحيوان حكم علم لانها موجهة كلية مسورة مثل كل انسان نالقي وهذا مسال لما يصح ان يثبت فيه على سبيل العموم لاما نحن فيه ويفهم منه مسال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم واتمساح دابة توجد في جميع النيل الامن مدينة السبوط وهي فوق مصر باثني عسرفر سحنا وتحتها مسال ذلك فهذه المواضع لا يدخلها تمساح لان قد طلسمته الفلاسفة المتفهمون خيفة منهم على اهل مصر لانها كانت تضرهم غاية الضرر وحشا جاوز التمساح هذا الموضوع مات وتحول على ظهره يلعب به الصبيان كذا في عجائب المخلوقات (او يكون هناك) اى في كلام (قرينة) اى علامة ظاهرة (دالة على ان المراد بالمستثنى منه) الذى هو غير مذكور في الكلام لما امر ان اعراب المستثنى على ما يقتضيه العامل مسروط بان يكون المستثنى منه غير مذكور (بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً) اى جرماً بلا سك نصب على التمييز (مثل قرأت الايوم كذا) فان يوماً كذا منصوب على الظرفية بقرأت لانه لا يبعد ان يقرأ جميع الايام الا الايوم المعين (اى اوقعت المرأة) اى صدرت منى القراءة (كل يوم) بحجب لم يترك يوم (الا يوم كذا) اى الايوم الجمعة مثلا حب وقع فيه لترك (انفهورانه) اى الانسان (لا يريد المتكلم) بهذا الكلام (جميع ايام الدنيا) لانه يعلم جرماً انه ليس في وسعه ذلك لان بعض ايامها قنعضى وهو غير مخلوق وبعضها قدمضى وهو وصى وبعضها سياتى وهو ليس بمراد لان مراد المتكلم ايقاع القراءة في الايام الماضية لا الآتية والحاضرة ويريد ايضا ان قراءتى مستمرة متصل بعض ايامها ببعض بحجب لم يقع بينها فصل وهذا المعنى لا يأتى فى الايام الآتية (بل) لا يريد بكلامه هذا الا (ايام الاسبوع) بضم الهمة وسكون السين المهملة جمع سبع بضم السين وسكون الباء الواحدة من تحت واحد من سبع بفتح السين وسكون الباء يقال له بالفارسية هفتة يعنى قرأت ايقاع كنيم درهفته يك لكن يك روز زان هفتة قرأت ايقاع غنى كنيم لاجمع سبع بفتح السين وسكون الباء يعرف بالتأمل (او) ايام (الشهر او مثل ذلك) اذنى منهما مثل خمسة عسرفر يوماً او عسرفر يوماً

وستة ايام او خمسة ايام او اكثر من الشهر مثل شهرين او ثلاثة اشهر او اربعين يوما
 او خمسين او ستة او اثنين او غير ذلك مما يمكن اعتباره (ولفائل) خبر مقدم
 (ان يقول) مبتدأ (كما لا يستقيم المعنى) الجار والمجرور متضمن معنى الشرط
 لان لفظة ما تكون للشرط نحو ما تصنع اصنع واذا ركب مع الكاف تضمنت
 معنى الشرط فتقدير الكلام ان لم يستقيم المعنى (على تقدير عموم المستثنى منه في)
 الكلام (الموجب في بعض الصور) مثل ضربى الازيد وكذا حالة النصب والجر
 ولذا لم يقع المستثنى المفرغ في الموجب الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا
 المعنى دخول الفاء في قوله (فربما) بالتخفيف والتشديد وما كافة ولذا دخلت
 رب على لفعل (لا يستقيم المعنى) اى معنى الكلام (على تقدير عموم المستثنى منه
 في غير) الكلام (الموجب في بعض الصور ايضا) اى كما لا يستقيم المعنى على
 تقدير عموم المستثنى منه في الكلام الموجب (نحو امات الازيد) اذ يصح ان يقال
 امات احد او امات كل احد الازيد وهو ظاهر اذا كان الحéal والشأن كذلك
 (فببغى ان يشترط في غير) الكلام (الموجب ايضا) اى كما اشترط في الموجب
 (استقامة المعنى) اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فببغى ان يقول
 ويعرب على حسب العوامل انا كان غير مذكور وهو في غير الموجب وان يستقيم
 المعنى حتى تكون القيود ثلاثة (وايضا) اى كما ورد هذا السؤال يرد ايضا (لا يصح
 مثل قرأت الايوم كذا الا بعد تخصيص اليوم) المستثنى (ايام الاسبوع) الباء
 هنا دخلت على المقصور عليه يعنى مثل ان يقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع
 الايوم كذا (ملا) قد سبق وجه انتصاب مثلا (فيحوز مل هذا التخصص في)
 نحو (ضربى الازيد) وذلك التخصص يكون (بان يخص المستثنى منه بكل
 واحد من الجماعة المخصوصين) يعنى يكون المستثنى منه عام لكل واحد من جماعة
 واحد فقط ويستثنى منه زيد الداخل في تلك الجماعة (اذا كان هناك) اى عند
 الاستثناء من الكلام الموجب (قرينة) حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما
 يقول المضروب حال السكابة ضربى الازيد فان حاله يدل على انه لا يربكل
 احد عاما بل يريد من المحلة الفلانية او من القرية او نحوهما فيكون التقدير
 ضربى كل احد من محلة كذا الازيد او مقابلة كقول المضروب لمن قال له من
 ضربك من محلة كذا ضربى الازيد اى ضربى كل واحد من تلك المحلة الازيد
 اذا عرفت هذا (فلا فرق بين هاتين الصورتين) اى بين قوله ضربى الازيد
 حيث لا يجوز وين قوله قرأ الايوم كذا فيحوز (في كون كل واحدة منهما
 جائرة مع القرينة) الدالة على جوازهما (وغير جائرة بدونها) اى بدون القرينة
 لدالة على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجدت قرينة تدل على ان المستثنى منه

بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا جائز سواء كان الكلام موجبا او غير موجب
(واجب) عن الاعتراض الاول (بان المعتبر) في بناء الاحكام ونصب الدلائل
في هذا الفن (هو الغالب) يعني (والغالب في الإيجاب) يعني اذا كان الكلام
موجبا (عدم استقامة المعنى على العموم) اى على كون المستثنى منه عاما لان الإيجاب
لا يقبل العموم ما لم تكن قرينة ولا يقتضى التكرار ولا يستوعب الزمان (و)
الغالب (في النقيض) يعني الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير العموم المستثنى
منه (لان اشتراك جميع افراد الجنس) المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل
كالانسان لان الاجناس اربعة على ما بين في كتب المنطق الجنس الاسفل
كالانسان والجنس الوسط كالحبوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى
كالجوهر (في انتفاء) متعلق بالاشتراك (تعلق الفعل بهما) اى تلك الافراد اى
لان كون جميع افراد الانسان مشتركة في تعلق الفعل بهما نفيا (ومخالفة)
عطف على اسم ان اى (ولان مخالفة) (واحد) اى فرد واحد (ياها) اى افراد
الجنس (في ذلك) متعلق بالمخالفة اى في انتفاء تعلق الفعل بهما (بما يكرو يغلب)
عطف تفسير خبر ان قوله بما يكرو مثل ما ضربني الازيد فانه تعلق بالضرب
بكل احد انتفاء وتعلق بواحد معين منه وهو زيد مثلا بيوتا يعني ان يكون
الفعل منفيا عن كل احد بحيث لم يثبت ويكون مثبتا على واحد معين هو زيد
كسيرة وغالب وهو ظاهر ومثله ايضا ما رأيت الا زيدا ومررت الا بريد (واما
اشراكها) اى اشتراك جميع افراد الجنس (في تعلق الفعل بهما) اى تلك الافراد
بيوتا (ومخالفة) عطف على الاشتراك (واحد) من تلك الافراد (ياها) اى
الافراد (في ذلك) اى تعلق الفعل (فما يفل) لقاء جواب اما والجوار والجرور
خبر (كما في المثال المذكور) في المتن من قوله قرأت الا يوم كذا لان تعلق القراءة
فيه بجميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم وافراد كل واحد من حيث وقعت
فيه ولكن لم تعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه (وبان الفرق) عطف على قوله
بان المنصوب باعادة الجار اشارة الى انه جواب للاعتراض السابق بقوله وايضا لا يصح آه
يعني واجب عن الاعتراض الثاني وهو قوله ايضا لا يصح آه بان الفروق (بين
قولك قرأت الا يوم كذا) الذي ذكر في المتن مثال لاستقامة المعنى (و) بين قولك
(ضربني الا زيد) الذي حكم بعدم صحته (لبس) اى الفرق بينهما من حيث الاستثناء
(الابظهور قرينة دالة على) ان المستثنى (بعض معين من المستثنى منه مقطوع)
بالجسمة سببية لقوله بعض (دخوله) بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير
الجرور للموصوف مثل قولك جاءني زيد عالم ابوه اى دخول المستثنى (فيه) اى في
المستثنى منه (في الاول) متعلق بالظهور اى في المثال الاول وهو قرأت الا يوم كذا

قوله الفرق اسم ان وقوله ليس الا بظهور آه خبرها للمسبق انه لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او غير ذلك (وعلم ظهورها) عطف على قوله ظهور قرينة اى ليس الا بعد ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (في) المثال (الثاني) وهو قوله ضرب بنى الا زيد (فلوقام) اى وجد (في) المثال (الثاني) الذى هو ضرب بنى الا زيد (ايضا) اى كما وجدت قرينة في المثال الاول وجدت في المثال الثانى (قرينة ظاهرة الدلالة) مضاف الى لقوله ظاهرة وهى صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه (على) ان المستثنى (بعض معين) من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (كما اذا قيل) للساكنى والتظلم حيث يقول انى مضروب ومظلوم (من ضربك من القوم) على ان يكون اللام للعهد الخارجى بقرينة سكواهم وتظلمهم بحيث يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا قال السراح (اى القوم الداخلى فيهم زيد) مرفوع على انه فاعل قوله الداخلى (فقلت) فى جواب ضرب بنى الا زيد اى ضرب بنى ككل احد من القوم الداخلى فيهم زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضرب بنى الا زيد فانه لم يضرب بنى (فالظاهر) بناء على السؤال المحقق (ان ذلك) اى قوله فى جوله ضرب بنى الا زيد (ايضا) اى كما ان قوله قرأت الا يوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال (مما يستقيم فيه المعنى) وانما مال فالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر الوقوع ومع وجودها فالاصل فيه الغالب (لكن) اى الا ان (الغالب) فى مثل هذا المثال (عدم وجد ان قرينة كذلك) اى قرينة مغالطة تدل على ان المستثنى بعض معين معلوم دخوله فى المستثنى منه يقيى (فى) الكلام (الموجب) والبناء على ما هو الاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى (فالغالب فيه) اى فى كلام موجب (عدم استقامة المعنى) على تقدير عموم المستثنى منه والغالب فى الغير موجب استقامة المعنى على تقدير عموم مستثنى منه ولذا اشترط فى الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو الاصل وهو الاستقامة وعدمها غالباً ولما بين ان استقامة المعنى فى الموجب شرط لان يكون المستثنى معرباً على حسب العوامل دون غير الموجب اراد ان يوضح هذا الشرط فقال (ومن ثم) متعلق بقوله لم يحجز (اى ومن اجل ان) المستثنى (المفرغ) اى المفرغ له للمسبق انه كان من قبيل الحذف والايصال (لا يكون) اى لا يوجد (فى) الكلام (الموجب) بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب (الا ان يستقيم المعنى) اى الا بشرط استقامة معنى الكلام فانه حينئذ يقع المستثنى المفرغ فى الموجب (لم يحجز) توسط الايين اسم الافعال الناقصة التى هى

مصدر يحرف النفي وبين غيرها مع بناء العمل فيهما رفعاً ونصباً (مثل مازال زيد الاعمالاً) ومابرح زيد الاتمياً ومافئ عمرو الاسافراً ومااتفك زيد الافائماً (اذمعي) اي لان معنى (مازال) اي الفعل الذي في اوله حرف النفي (ثبت لان نفي النفي اثبات) لان زل واخواته معناه النفي مثل امتنع وعلم ومات وغيرها ونفي النفي اثبات فيثبت لان معنى مامات زيد ثبت ووجد لانه اذا كان في الكلام قيد يكون النفي متوجها اليه واذا لم يوجد فيه قيد توجه الى اصل الفعل نحو ما ضرب زيد ولما توجه النفي ههنا الى النفي ونفاه بقي اصل الفعل وهو النون فيكون معنى ما زال واخواته ثبت ودلم (فيكون لمعني) اي معنى مازال زيد الاعمالاً (ثبت زيد دائماً) اي حال كونه دائماً ومستمراً (على جميع الصفات) سواء كانت متقابلة او غير متقابلة مذ قبلها (الاعلى صفة العلم فلا يستقيم) هذا المعنى لانه محال لانه لا يمكن ان تجتمع الصفات كلها في زيد لكونها متقابلة كالقيام والقعود والحركة والسواد وغير ذلك (وقال السارح الرضي) في هذا المقام اتوجه به ونحكيه (يمكن ان يحمل الصفات) المستثنى منها العلم (على ما) اي على صفة (يمكن ان يكون زيد) اسم يكون (عليها) الجار والمجرور خبرها والضمير المجرور راجع الى الموصول بناويل الصفة وجلة ان يكون فاعل يمكن وهي صفة ما اوصلتها (بما لا يتناقض) بيان لما في قوله على ما يمكن اي من الصفات التي لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها في شخص واحد (ويستثنى من جملتها العلم) كما يقال مثلاً لا يتزايد دائماً على جميع الصفات المثبتة فيها يعني من الصفات التي لا استحالة في اجتماعها في محل واحد في وقت واحد الاعلى صفة العلم تنبيهها على كمال حقه وبلادته (ويحمل) عطف على يحمل اي او يمكن ان يحمل (ذلك) اي مثل مازال زيد الاعمالاً (على البالغة في نفي صفة اعلم عن زيد) اي مبالغة فوق ان يقال في زيد ان يجتمع جميع الصفات المتقابلة والمضاد بعضها لبعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه (لائقات) الخطاب متروكة من ان يكون لمعين بل صرف لكل من يخاطب به كقوله تعالى ولوترى اذ وقفوا على النار في قول اي ايها المخاطب (امكن ان يحصل فيه) اي في زيد على سبيل الفرض والتقدير (جميع الصفات) الغير المتقابلة والمتقابلة التي يستحيل اجتماعها في محل واحد (الا صفة العلم) اي بالذات فوق ان يقال مثل هذا لكلام في حقه لانه يمكن ان يجتمع الصفات المتقابلة المستحيلة الاجتماع ولا يمكن ان يوجد شيء فيه من العلم انتهى كلام الرضي ههنا (وعلى التقديرين) متعلق بقوله (يندرج) اي ويندرج يعني ويدخل قوله مازال زيد الاعمالاً على لتقديرين اي التقدير الاول والتقدير الثاني (في صورة الاستقامة) اي استقامة المعنى

ولا يفتنى) أى لا يكون حقيقيا (على المتفطن) أى المتفكر بحجوة عقله وقوة ذكائه
(أنه) أى اللسان (يمكن بمنزلة هذه التأويلات) أى بهذين التأويلين اللذين
أوردتهما الرضى وأمثلهما وأما قال هذه التأويلات بصيغة الجمع إشارة إلى
أنه لا ينحصر فى ما نقله الرضى بل يجوز أن يأول بتأويلات أخرى (أرجاع) برفع
فاعل يمكن وهو خبر بن وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على أنها فاعل قوله
ولا يفتنى (جميع المواد الإيجائية) أى جميع الأمثلة التى تكون موجبة غير سالبة
ولا فى معناها (عند) إرادة (الاستثناء إلى صورة الاستقامة) أى استقامة المعنى
فى الموجب قوله إلى صورة متعلق بقوله أرجاع فىوجد المستثنى المفرغ فى كل
كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب أو موجبا فلم يصح قول المصنف بل
قول النحاة فى هذا الموضع وهو غير الموجب (كما يقال) بناء على التوجيه الأول
(مثلا فى قولك ضربى الذى المراد منه كل من يتصور منه الضرب من معارفك)
بيان من فىكون التقدير ضربى كل واحد من يتصور منه الضرب ممن أعرفه إلا
زيد فبستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره (أو المقصود) عطف على قوله
المراد (منه) أى من قولك ضربى الذى يبنى على التوجيه لثانى (المبالغة
فى غلو) بضم الفين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف إلى فاعله وهو
(المتجمعين) بمعنى الكثرة أى علة المتجمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم
(على ضربك) متعلق بقوله المتجمعين وفى بعض النسخ على ضربى بالإضافة
إلى البناء دون الكاف فالصواب ههنا البناء لأن أول الكلام وهو ضربى بالبناء فكون
التفسير مناسبا للفسر بالفتح فالحق ما قاله المصنف أنه لا يلزم أن تكون استقامة
المعنى شرطاً فى غير الموجب وأما فى الموجب فيجب أن يكون استقامة المعنى
شرطاً ليصح للكلام بظاهره ويحصل المرام ولما بين أجالا فى القسم الثانى من
المستثنى أن البديل هو المختار لما سبق أراد أن يفصل المواضع التى يتعذر فيها
البديل جلا على لفظها بل يكون لبدا جلا على المحل عملا باختيار الآله فصل
بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لأن تحقيقه ينوقف على معرفة العرب على
حسب العوامل ولتكون الأقسام الثلاثة للمستثنى متوالية بلا فصل بينهما فقال
(وإن تعذر البديل) أى امتنع أن يجعل المستثنى بدلا (من حيث حله) أى محل
البديل هو المستثنى (على اللفظ) (أى على لفظ المستثنى منه) أى على أعرابه
الملفوظ أو المقدر (فعل الموضع) (أى فى محل) المستثنى منه (على موضع
المستثنى منه) أى على محله (لا على لفظه) أى لا يحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه
أى على أعرابه اللفظى أو التقديرى لأنه متعذر بل يحمل على أعرابه المحلى
ويجعل بدلا منه (عملا باختيار) وهو لبدا بناء (على قدر الامكان) أى على

ما أمكن وهو الأعراب المحلى لأن اللفظي أو التقديري متعذر ولا يتصحب على الاستثناء ليكون عملاً بغير المختار لأن المختار ما دام يكون ممكناً لا يصار إلى غير المختار وذلك التعذر في أربعة مواضع ذكرها المصنف بأنه مائة لأنه جعل القسمين المجزورين عن الاستغرافية والمجزورين بالياء الزائده سما واحداً أكون الجسار فيها حراً زائداً وجعل الأقسام ثلاثة وأورد لكل واحد سهلاً سهلاً لأول ما إذا كان المبدل منه مجزوراً عن الاستغرافية (مسئل ما يأتي من أحد المزيد) فإن لأحد حالين حال لفظه وحال محله وأول مجزور عن والسي مرفوع على أنه فاعل جاء (فريد بدل مرفوع) لفظاً (محمول على موضع أحد) على محل أحد لما قلنا أن محله رفع على أنه فاعل بياء (للمجزور) أيضاً (محمول على لفظه) أي على لفظ أحد لأن المبدل من لفظه متعذر لما سيجيء (و) نسبي ما إذا كان المبدل منه فيه مبنياً لفظاً ومصوباً محلاً بأن يلى لا تبرئة منكراً منرد وضمناً أو مشبه به (مل) (لا أحد فيها) (أي في الدار) فإن لأحد في هذا مثال ثلاثة حول حال لفظه وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصبه على أن يكون سم ومحله البعيد وهو رفع بالابتداء والمراد بالحل همها هو هذا المحل سالب من لفظه ومحله القريب في تعذر سيبان لما بدأني (الاعمر) (فعمرو) في هذا المبدل مرفوع (محمول على محل أحد) وهو المحل البعيد (لأنه منصوب محمول على لفظه) أو محله القريب (و) لسالب ما إذا كان المبدل منه فيه خبراً مؤنثاً المسبتهين بلبس (مل) (ما زيد سبناً) فإن لسي حال لفظه وهو نصب بما وتخله وهو الرفع بالابتداء (الشيء لأدعياً) نسبي للمفعول من عباً يعاً سلب قرأ قرأ وبلد قطع و (به) نائبه (أي لا يعتبه) نسبي للمفعول (فسي) بدل (مرفوع) محمول (على محل سبناً لمنصوب) محمول (على لفظه) أي لفظه سبناً لأن المحل على لفظه متعذر (وقوله لا يعاً به لبس) موجود (في كسر من نسخ) سبق تفسير قوله النسخ لأنه لا حاجة إليه لأن المقصود منه مجرد التمثيل لا المعنى حتى يرد أنه إذا لم يوصف به يلزم استثناء شيء من نفسه وهو غير جائز وقد يوافق أخوانه إذا قيدوها (وعلى ما وقع في بعضها) أي بعض نسخ (فهو) مبدأ (صفة شيء المسنني) خبره وعلى متعلق بالخبر أي فقوله ذاعاً صفة لشيء المسنني بناء على ما وقع في بعضها (قبل) في توجيهه (نما وصفه به) مع أنه لا حاجة إليه لما ذكرنا (لئلا يلزم استثناء شيء من نفسه) نفس الشيء بحيث لم يبق بعد النياتي محله شيء وهو غير جائز لأن المقصود من استثناء أن يبقى بعد النياتي في محله سواء كان قل أو أكثر ومبنياً ما سبق وهما لم يبق شيء بعد النياتي فيه إذا أصبح أن يقال فلان على مائة لا مائة وأما إذا

وصف يكون الشيء مخصوصا بوصفه فيكون استثناء الخاص من العام
كما يقال ليس اقلان على مائة الامانة جيدة ولا يخفى انه اى السان (لوجعل
المستثنى منه سنانا ثم من ان يريد عليه) اى المستثنى منه (صفة) مثل ان
يكون عنينا او كرميا او شريفا او غريما من الصفات (غير النسبية
اولا) يريد عليه صفة غير النسبية حتى يكون له سببة فقط فيكون الشيء
الاول بهذا الاعتبار ما (وخص المستثنى بما) اى بسى (لا يزيد عليه
غير النسبية) فيكون الشيء الثانى بهذا الاعتبار خاصا داخل فى السى الاول
لان الخاص يكون داخل فى العام فيحوز استثنائه منه كفى فذلك اقلان على
مائة درهم فانها عامة لان تكون جيدة ورديئة ومتوسطة وتكون عارية عنها
الامانة وادت بالمستثنى مثلا ما كان عارية عنها فيحوز بهذا الاعتبار الاستثناء
للمائة النابتة من الاولى (لكان) هذا الاعتبار (ادق) لانه لا يطلع عليه ولا يفهمه
الا اولو الباب (ولصف) لان المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان
ادق يكون اظف والرابع على ما قلنا ما كان المبدل منه فيه مجرورا بالباء الزائدة
لأن كيد غير الموجب مل ما زيد اوليس زيدا وهل زيد بسى الاستثناء على ما فهم
من الرضى والمفرغ من تعداد الصور التى يتعذر البديل فيها من لفظ المبدل منه
اذا كان بين عتها على ان يكون التسرع على ترتيب اللف وبين السارح ايضا
ما يتلحق به حرف التعليل فقال (وانما تعذر البديل) جلا (على اللفظ) اى
على اللفظ المستثنى منه (فى الصورة الاولى) من الصور المذكورة وهى ما كان
المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر يعنى عن الاستغراقية (لان من الاستغراقية)
قيس من الاستغراقية ليكون المثال مما لا يزداد من فيه اتفاقا لان من تراد فى الابات
عدد الاخف والكوفين ايضا الا انها فى الاستغراق (لتراد) (اتقانا) اى
بافق النجاة (بعد الابات) (اى بعد ما صار الكلام مثبتا) فيه اسارة الى ان همزة
الفعل ههنا للصيغة مل قولك امسى ارجل اى صارذ ماسية (لا تنقاض
الشي) لذى هو فى ما جاءنى (بالا) لان الا وضعت لان تجعل ما بعدها مخالفا لما
قبلها نفيا وبنانا يعنى ان كان ما قبلها منقيا يكون ما بعدها مثبتا وان كان مثبتا
يكون منقيا وهما ما قبلها منقيا فتكون الابات ما بعدها بنقض لى الذى فيما
قبلها وعمل قوله لتراد بعد الابات يعنى بين وجهه بقوله (لانها) اى لان من
الاستغراقية رد فى الكلام الغير الموجب يعنى المنق (أأ كيد البنى) لان الذى
يستوعب الزمان والاستغراق ايضا يستوعب الزمان فصلح ان يكون من
الاستغراقية تأكيد لى المستغرق (ولاننى) حاصل (بعد الانتقاض) اى
بعد انتقاض لى بالاحتى تؤكد بين الاستغراقية (فوابدل) المستثنى (على
اللفظ) اى جلا على لفظ المستثنى منه عملا بالظهر (وقيل ما جاءنى من احد

(الزيد بالجر) أي يجر زيد جلا على لفظ أحد (لكن) هذا القول أي المسئني
 (في قوة قولنا جاءني من زيد) لأن البديل يكون بتكرير العامل أي عادل المبدل منه
 والعامل في المبدل منه لفظة من فيلزم تكرارها مع ما علفت به فيكون تقدير
 ما جاءني من زيد الأجاني من زيد (فيلزم زيادة من في الأبيات وذلك) أي
 زيادة من في الأبيات (غير جائز) لما سبق أنها تتأثر إذا تكرر كيد الشيء يعني يستغرق
 الشيء جميع أفراد الشيء مثلا إذا قلت ما بياني من رجل فغناه ما جاءني من واحد
 إلى أقصاه وأنا لم يكن نفي لم ترد لعدم الفائدة في زيادتها حتى لو زيدت تكون
 حشوا بلا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون جلا بالمختار بقدر الإمكان وإنما
 تعذر البديل جلا على لفظ المبدل منه (في صورتين الاختياريتين) الأولى قوله
 ولا أحد فيها الآخر والثانية قوله ما زيد شيئا الشيء لا يعاب به (لأنه) أي لسان
 (لوا بديل المسئني على اللفظ) أي جلا على لفظ المسئني منه (وقيل في كيفية
 إبداله) (لا أحد فيها الآخر بالنصب) أي ينصب عمرا جلا على لفظ أحد
 وقيل أما زيد شيئا إلا شيئا بنصب جلا على لفظ شيئا (لأن فتحته) أي فتحته
 أحد وان كانت بنائية إلا أنها (سببهمة بالحركة الإعرابية) في حصولها
 بالعامل وكونها عارضة فكما يجعل على اللفظ في الحركات الإعرابية نحو جاءني
 زيد أخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ (لأنها) أي فتحته (حصلت بكلمة لا)
 فتكون عارضة إذا كان الأمر كذلك (فهو) أي يات بفتحته في العروض
 والحصول (كأن نصب الحاصل بالعامل) فكما يحمل على نصب على ذلك
 نصب كذلك يحمل على هذه الفتحة (فلا بد حينئذ) أي حين كونه بلا محمول
 على اللفظ أي على لفظ أحد (من تقدير لا) في المسئني المحمول على لفظ أحد
 (حقيقة) تميز من النسبة الإضافية التي في تقدير لا يكون لبديل بتكرير العامل
 (أو حكما) عطف على حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه ونصب به على
 البديل (فتمعمل) لفظة لا (فيه) أي في البديل (هذا العمل) أي أن جلا
 على لفظ أحد ونأ غير جائز لأن المعرفة لا تأتي بعد دون من مع فتعبر بمدها
 الأمر فوعة لفظا على إباء أو نصب إن جلا على نحو الألف وبذا يفسد ما
 جاء لأن لا تعمل في المعرفة الماسية وذلك لم يجز في معرفة حقيقة وحكمها تعذر
 الحمل على لفظه أو محله القريب لأنه لو حمل لبو المحمول بعامل فوجب أن يعمل
 على محله البعيد ليكون علا بالمختار بقدر الإمكان (وكذا) أي كالحال في لالحال
 في قوله ما زيد شيئا لا نلوه) نصب و (جلا لمسئني على لفظ لمسئني منه)
 وهو السئ الأول ولفظه نصب لأنه خبر ما وقيل ما زيد شيئا لا شيئا بالنصب
 (لا بد حينئذ من تقدير ما) في المسئني (كذلك) حقيقة أو حكما (لعمل) لفظة ما

(فيه) في المستثنى المحمول على لفظة المستثنى منه وانهما لم يقدر ان تعمل بعد
 لاهذا العمل فتعذر الحمل على لفظة فوجب ان يحمل على المحل ليكون عملا
 باقتدار بقدر الامكان (وما ولا لاتتدران) هذان قبيل عطف معمولين على
 معمول عامل واحد بعاطف واحد من ما ولا لاتتدران مبنى للمفعول في المستثنى
 المحمول واعلم انه ذهب بعضهم الى ان اصل في المعذوف ولبدل مقدر لكون
 كل منهما مستعلا كانه غير تابع اما في المعطوف فيكون حرف العطف فاصلا
 قائما مقام العامل واما في البدل فيكون بدلا مقصودا بالنسبة فكانها خرجا
 من حكم انجزة وفي سائر انواع العمال في لتوابع هو لعامل في المنبوع بحكم
 الاستصحاب في سرية حكم لعامل في المنبوع اليه لانهما عين المنبوع لان التأكيـ
 د عين المؤكد والصيغة تخصص او توضيح متبوعها وعطف لبيان يوضح متبوعه
 ايضا وذهب بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع في الاكتفاء بعامل
 المنبوع وسرية حكمه الى التابع اسار الى المذهب الاول بقوله (لاحقيقة اذ لم يكن
 البدل الابتكاري العامل) فيه وفي بعض النسخ اذ بكسر الهجزة وسكون الذال
 ولصواب هو الاول يعرف بالتأمل والى المذهب الثاني بقوله (او حكمه اذا كتفى)
 مبنى للمفعول (بدخوله) اى بدخول العامل (على المبدل منه واعتبر) مبنى ايضا
 سرية حكمه اى حكم العامل (اليه) اى الى البدل ولما كان في هذاتوابع ابهام
 لانه اذا كتفى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدر ايـنه بقوله (فانه) اى الاكتفاء
 بدخول عامل على المبدل منه باعتبار السرية (في قوة لتقدير) لان حكمه
 اذا كان ساريا فيه فكانه كان مقدر (حال كونهما) اى ما ولا (عامتين)
 (في المستثنى المحمول على البدل) فيه اسارة الى ان انتصاب عاملتين على الحال
 ويجوز انتصابهما على التمييز عن النسبة او على انه مفعول بان لقوله نعد ان
 على تضمين معنى الجعل (بعده) (اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار للكلام
 منتبها لاتقاض النقي) الذى هو علة لعملهما (بانه) لذن لكلمة ربما
 تكون عاملة مع زوال معناها اذالم يكن ذلك المعنى موجبا لعملها وههنا
 لبس كذلك (لانهما) (اى ما ولا) (عتا) فى سمهما وخبرهما (للى)
 اى لاجل النقي فكان النقي سبب للعمل حتى لو لم يكن فيهما نقي لم تعمل لانه
 مدار جملهما على لبس وان (و) الحال انه (قد انتقض لنى) الذى كان سببا
 لعملهما ومدارا للحمل (بالا) لما سبق انها اذا وقعت بعد لنى توجب بساـ
 ما بعدها فانفى السبب ولعله وانتفاؤهما يوجب تنفـ الحكم وهو لاصل ونفى
 مدار الحمل ايضا (وحين) اى ولما (تعد فى هاتين الصورتين) يعنى فى لا
 احديهما الامر وفي ما زيد نسبـا لاشيـ (البدل على للقض) اى جلا على

لفظ المستثنى منه (جمل) المستثنى (على المحل) أى على محل المستثنى منه ليكون
 عملاً بالاختيار بقدر الامكان وذلك لان النواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية
 اعنى على المبتدأ والخبر غابت على عاملها الذى هو المعنوى اكون فيها لفظية
 واللفظى اقوى من المعنوى الا انه يجوز ان يقدر عمل العامل المعنوى اذا كان
 اللفظى حرفاً لضعفه فى العمل مثل ان زيداً قائماً وعمروا عطف على محل اسم لا
 التبرئة ونعت اسمها على محله (فعمرو) فى المال الاول بدل (مرفوع على
 انه محمول على محل واحد) يعنى محله البعيد (وهو) أى المحل البعيد فى احد
 (الرفع بالابتداء) تخصصه بالعموم لوقوعه فى غير الذى بدل ما قد خير منك
 لما سبق (وشئى) فى المال الثانى بدل (مرفوع على انه محمول على محل سبب
 وهو) أى محل سبب (الرفع بالخبرية) على انه معمول بالعامل المعنوى لما سبق
 انه يجوز ان يعتبر العامل المعنوى اذا كان العامل اللفظى ضعيفاً بان كان حرفاً
 (فان قلت لاحد فى هذا لمثال) أى فى قوله لا احد فيها الا عمرو (محلان)
 اعتباراً للعامل اللفظى والمحل المعنوى (من الاعداء محل قريب) بدل من
 قوله محلان بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف (وهو) أى ذلك المحل فيه (نصبه
 بكلمة لا) التى لنى الجنس لان اسمها المبنى يكون منصوباً به محلاً (ومحل بعيد)
 عطف على قوله محل قريب على اتوجهين (وهو) أى المحل البعيد فيه
 (رفعه بالابتداء) يعنى بالعامل المعنوى لما عرفت سابقاً (فم اعبروا) أى التحاء
 (جمله) أى البذل المستثنى (على محله البعيد) وجعاه مرفوعاً (للقريب) يعنى
 لم يعتبروا المحل القريب ويجهلوه بدلاً منه لانه اذا كان لى اعتباراً قريباً وبعيداً
 فالقريب هو الاول والابعد بالاعتبار القريب والاعتبار المحل على المحل البعيد يكون اعراضاً عما
 هو الاول والابعد وذا صير حائراً (قائلاً) هذا أى اعتبار محله لقريب كاعتبار لفظه
 ضيقاً (لان محله القريب انما هو) يعنى ليس (العمل لاقية بمعنى لنى و)
 الحال انه (قد انتقض بالاعتبار) فاذا اعتبر محله القريب وجعل بدلاً منه يلزم ان
 تقدر لاقية حقيقة او حكماً كما زعم اذا حل على لفظه وهى لا تقدر عامله بعدد
 الانتقاض فانقطعت محله لقريب سواء فى تقدير البذل ولهذا لم يعتبروه
 كما لم يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر محله البعد وهذا أى اعتبار محله القريب
 (بخلاف محله البعد لانه) أى لسان (لادخل العمل ذقياً) بل العمل حينئذ ليس الا
 للعامل المعنوى فعمل عليه عملاً بالاختيار بقدر الامكان ونحوه ن جعل المستثنى بدلاً
 عملاً بالاختيار يكون بدل البعض من الكل فى هذه الصور كلها لان المستثنى جزء
 من المستثنى منه لان التكرار وقعت فى غير لنى فعمل ودخل المستثنى فى المستثنى منه
 فيكون جزءاً منه وبدل البعض ما يكون جزءاً من المبدل منه ميل ضربت زيدا

رأسه (بخلاف زيد لبس سبثا الاشياء) متعلق بالتمثيل وهو قوله زيد سبثا الاشياء
 تقديره ومنل ما زيد سبثا الاشياء حال كونه ملابسا بخلاف ما اذا كان المستثنى
 بدلا من خبر لبس التي هي من الافعال الناقصة الناصبة للخبر لا بقوله لانهما عملنا
 للنفي والا لا كنفي بقوله لبس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف لهما حيث
 يكون لبس لا غير واما في الاول فالمخالف كونه بدلا من اللفظ حيث يجوز بل يجب
 ان يحمل على لفظ المسنني منه ويجعل المستثنى بالنصب بدلا منه فيكون التقدير
 لبس زيد سبثا الا كان سبثا لان النفي لما انتقض بالانفي اصل الفعل وصار لبس
 بمعنى كان (مع انه انتقض النفي فيه) اي في لبس (ايضا) اي كما انتقض في ما
 ولا (بالا) وعال الخلاف بقوله (لانهما) (اي لبس) هاتانيت باعتبار الكلمة
 اي كلمة لبس (عملت) في اسمها وخبرها (الفعالية) (لالني) لانهما فعل ماض
 منصرف يعرض تصاريفه على وزن علم لكن استكن عين فعله للتخفيف مثل
 نعم وبئس ومعناهما النفي وضعا مثل زال وامتنع وبفعليتها تعمل الرفع والنصب
 كسائر الافعال المتعدية فبانقضاء النفي الذي لبس سببا لعملها لا انتقض الفعالية
 فتعمل بعد انتقاضه ايضا كما كانت تعمل قبله (فلا اثر) موجود (لنقض
 معنى السني) من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اي لنقض الامعنى
 النفي (في عملها) اي عمل لبس يعني لا يؤثر انتقاض النفي بالا في عملها حيث
 لا يطل عملها بعينه (لبقاء الامر) من اضافة المصدر الى الفاعل (العاملة
 هي) صفة جرت على غير من هي له واذا ابرز ضميرها (اي لبس) (لاجله)
 متعلق بقوله العاملة (اي لاجل ذلك الامر وهو) اي ذلك الامر (الفعالية)
 لانه اي وان انتقض النفي بالانفي فاعيتها التي كانت عمله لعملها (ومن ثم) (اي
 ومن اجل ان عمل لبس) في اسمها وخبرها (الفعالية) اي لكونها فعلا وهو
 الاصل (لا) اي لبس عملها (لنفي) اي لكونها بمعنى النفي (وعمل ما ولا)
 المستبهتين بلبس ملابس (بالعكس) اي عملها للنفي لا الفعالية (جز) توسط
 كلمة الابين اسم لبس وبين خبرها مع العمل فيهما ولو كان عملها للنفي لا الفعالية
 لما جاز توسطها بينهما لا تنقض النفي بالانفي (لبس زيد الا قائما) (باعمال
 لبس في) زيد (وقائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط كذلك (وان انتقض
 نفيها بالا) لبقاء فعليتها (وامتنع) توسطها بين اسم ما وخبرها منل (ما زيد
 الا قائما) (باعمال) لفظ (ما في) زيد و (قائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط
 ولو كان عملها للفعالية لا للنفي لما منع هذا ولم يقل وامتنع ما زيد الا قائما ولا رجل
 الا عالما مع انه كاف في لفرق بين ما ولا وبين لبس لكون في ما شبهة لكونها
 مشابهة بلبس وكما جاز لتوسط فيه جاز ايضا فيما يشبهها فلما حكم باعتناع

ما زيد الاثما علم امتناع لارجل الاحاضرا بطريق الاول (لان علمها) اى
 عمل ما (فيه) 'ى فى الاسم والخبر وانما افردة لكون ظهور لعمل قد (انما هو)
 اى العمل فيه (للتقو) الحال ان النى (قد انقض بالا) فلا تعمل بعده فيجب
 الرفع فى مآثم يعنى فيجب ان يقال ما زيد الاطام بارفع بالابد، لبطلان عمل
 ما بتوسط الايذهما ولما فرغ من بيان انواع المسنى من كونه واجب انصب
 على الاستثناء او على المفعولية او الخبرية ومن كونه باثر النصب سابه والبذل هو
 المختار ومن كونه معمولاً على حسب العوامل شرع فى بيان كونه مجروراً اما بالاضافة
 او بحرف الجر وقد ما كان مجروراً بالاضافة لانه لاختلاف فى اشجاره وهذا القسم
 هو القسم الرابع من المسنى فقال (و) (المسنى) (محفوظ) فله اسارة
 الى ان قوله ومحفوظ معطوف على قوله منصوب فى اول باب الاستثناء (ى)
 المسنى (مجرور) وجوبا اذا كان واقعا (بعد غيره) (بعد سوى) كائى
 (بكسر السين) المهمل وهو الاسهر لكونه اخف (ونمها) 'ى وضم السين
 ايضا وهو المسهور لكونه نفل (مع لقصر) فيهما (و) (بعد سوا) (بقم)
 السين) وهو الاسهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ (وكسرها) اى
 السين وهو المسهور لكون الكسر فى الاصل ميلا لانه فى سوى لم يكن ميلا
 لقلة حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ (مع المد) فيهما وانما فجر المسنى
 اذا كان واقعا بعد احدى هذه النوات (آكونه) 'ى المسنى (مضاعفا ليه)
 لانه لازم الاضافة (و) المسنى محفوظ ايضا اذا كان وقعا (بعد حاسا)
 اعاد بعد لكون قوله (فى الاكبر) مخصوص بحاسا لانه لو عتف على ما سبق
 بلا اعاده بعد لتوهم ان اجرا كفى الكل فاعاده دفعا ليهذه توهم كما اعاد
 كان فى قوله او كان بعد عد حاسا سره لى ان المسنى منصوب على
 المفعولية لا على الاستثناء وانما اشجر بعدها (لكونها) حرف جر فى اكبر
 استعمالهم) وهو مذهب سبويه ويقوى حقيقته نحو حاسى بلانون لوطاة
 ولو كان فعلا لم يجر ذلك الا بالخلق لنون فله لا يقال رماى بل يقال رمانى
 فكان يلزم ان يقال حاسنى وعدم صحة دخول ما لمصدرية عليها ولو كان
 فعلا لصح دخولها عليها مل ما عدا وما خلا وعد منبر تكون تارة فعلا
 متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها مجئ اللام بعدها نحو حاسا الله
 (واجاز بعضهم) اى جوز بعض النحاة (النصب) اى نصب المسنى (يهما)
 اى بكلمة حاسا على المفعولية كما جوز وانصبه بعد او خلا بناء (على نها) اى
 كلمة حاسا (فعل) ما ض منى للفاعل (متعد) بنفسه مل عد (فاعل ضمير)
 اى ضمير مستكن راجع الى الله تعالى ون لم يسبق ذكره لفضا او معنى ولكنه

سابق حكما لتيقنه في القلوب (ومعناها) سواء كانت فعلا او حرفا (تبرئة
المستثنى) المصدر مضاف الى الفاعل اذا كانت حرف جر او المفعول اذا كانت
فعلا ويجوز ان يضاف المصدر الى ما يقوم مقام الفاعل (عما) اى عن الفعل
الذى (نسب اى المستثنى منه) سواء كانت النسبة اليه اسنادية (نحو ضرب
القوم عمروا حاسا زيد بالصب او حاسا زيد بالجراى نبرا زيد من ضرب عمرو
اى برأه) بالنسبة (الله) بارفع لانه فاعل (من ضرب عمرو) وايضا هو
ضربت القوم حاسا زيد اى تبرأت من ضرب زيد او حاسا زيد اى نبرا من
ان يكون مضروبا (واعراب) كلمة (غير) المستعملة (فيه) ولم ين وان تضمنت
معنى الحرف وهو الا لان الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث توزر
فيه معنى تعريف او تخصيصا وتخفيفا والاضافة لازمة فيها (اى فى الاستثناء) وان
كان معنى مجازيا (دون الصفة) وان كان استعمال غير فيها معنى حقيقيا (اذ هو)
اى غير (حينئذ) اى حين اذ يكون مستعملة فى الصفة تكون (باعراب موصوفة)
الاستثناء المطابقة فيه نحو جاني رجل غير زيد (كاعراب المستثنى بالا) واعرابه
النصب على الاستثناء حال كونه مقبسا (على التفصيل) (المذكور فيما سبق)
لان كلمة غير اذا وقعت فى القسم الاول الموجب التام او مقدا المستثنى على
المستثنى منه او منقطعا يجب نصبها على الاستثناء كما يجب النصب بالا عليه
واذا وقعت فى القسم الثانى يجوز النصب عليه ويختار البدل كما كان حال
المستثنى بالا فيه واذا وقعت فى القسم الثالث تعرب على ما اقتضاه العامل من
الرفع والنصب والجر كما كان حال المستثنى فيه كذلك وامثلة كل قسم لا تخفى
على المتأمل الصادق واذا تعذر البدل على اللفظ يحمل على المحل عملا بالاختار
على قدر الامكان نحو ما جاني من احد غير زيد وكذا غيره من الامثلة (فكانه)
اى واظن انه (لما انجربه) اى بغير (المستثنى للاضافة) اى لاضافة غير اليه لكونه
اسما لازم الاضافة (انتقل اعرابه) اى اعراب المستثنى (اليه) اى الى غير يعنى
لما اضيف الى المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحقا للاعراب
(وغير) (اى كلمة غير) مبتدا وان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما خصصه
السارح (فى الاصل) اى فى اصل وضعه (صفة) يعنى دالة على معنى فأم بالسير
وهو المغايرة (لدالاتها) اى لكونها دالة (على ذات مبهمة) اى ذات موصوفة
بها (باعتبار قيام معنى المغايرة بها) اى لكون العبر بمعنى المغايرة بمعنى معايرة مجرورها
لموصوفها اما بالذات نحو مرت برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه
غير لوجه الذى خرجت به (فالاصل فيها نفع صفة) لما قبلها وان اضيفت
الى المعرفة (كما تقول) باني رجل غير زيد (معنى مغير له فى الذات) (واستعمالها)

اى استعمال كلمة غير (على هذا الوجه) اى على معنى الوصفية (كثير في كلامهم)
 وكثرة الاستعمال تدل على الاصله لان السى اذا كان اصلا فى سى يكثر استعماله
 فى ذلك النسي (لكنها) اى الان كلمة غير (حات على الا) واستعمت (تألفه)
 غير مثلها اى مثل كلمة الا فى الاستثناء) حال كون هذا الاستعمال وقعا (على
 خلاف الاصل) يعنى اصل غير لان اصحابها ان تستعمل فى اصفه لمعارفت
 (وذلك) اى حل غير على الا واستعمالها مثلها فى الاستثناء واقع وابت لا سرك
 كل واحد منهما) اى اكون كل واحد من غير والاسركا فى غير ما بعد
 لما قبله) يعنى لان ما بعد الا مغاير لما قبله وما بعد غير ايضا مغاير لما قبله اسركا
 فى هذا الحكم فاستعمل كل واحد منهما مكان الاخر بعلاقة اسبب يعنى شبه
 غير بالا ولا يفرق فى تلك المغايرة فاستعمل احدهما مكان الاخر كما حات الا
 الجار والمجرور صفة مصدر محذوف اى حات كلمة غير جلا مل جمل
 (عليها) (اى على كلمة غير) واستعمت (فى الصفة) فحينئذ يرب ما بعده
 على حسب ما قبلها ان كان مرفوعا فرفوع وان منصوبا ف منصوب وان مجرور
 فمجرور (لكن) اى الا انه لا تحمل الاعايب فى الصفة غالبا (الاذا) وجد
 شروط ثلاثة واما فى حل غير على الا لم يستطع ان ياصل فى الاستثناء
 وتحقيق فيه بلا شبهة فجعلت كلمة غير تابعة لها لان لسي اذا كان اصلا وقويا
 فى معنى يستتبع غيره فيه بلا استيناف اى شى واذا لم يستتبع الا فى جمل غير تابعة لها
 الى شرط واما غير فلكونها غير اصيلة فى الصفة ووصفيتها باقية تكرر
 الاستعمال فيها كان استعمالها فيها ضعيفا فاحتاجت فى استنباع اذى نفسها
 حتى تستعمل مثلها فى الصفة الى شروط لان اى اذا لم يكن صيلا فى شى
 وقويا فيه لم يقدر ان يستتبع غيره لضعفه (كانت) (ى) (كلمة راء) (تابعة
 لجمع) (اى ما يدل على الجمعية) (اى واقعة) (اى شى منورد) (فقد) (اى ان ورد
 بالجمع معناه اللغوى للاسيين السارح) (فوجب ان يكون موصوف) (اى ما وصف
 بالا) (مذكورا) (لنفذ لان الا فرع غير فى الصفة فوجب اظهار موصوف بها
 للدلالة على كونها فرعا ولان مرتبة لفرع اذى من مرتبة اصل (مفسرا)
 اى لا يجوز ان يكون موصوفها مقدر فى انتم الكلام (كما) ان موصوف غير
 يكون مذكورا غالبا و (قد يكون مفسرا) فى نظم الكلام (فى غير مل جمل
 غير زيد) فى تقدير جاني رجل غير زيد (وبعد ما كان) (الموصوف مذكورا)
 وجوبا (يكون) اى الموصوف (متعددا) مثنى او مجسوما واما شرط ان يكون
 متعددا (ليوافق حالها) اى حال الاحال كونها (صفة خالها) اى حال الاحال
 كونها (اداة استثناء) يعنى ليوافق استعمالها فى الصفة استعمالها فى الاستثناء

اذلا بدلهما) حال كونها مستعملة (في الاستثناء من مستثنى منه متعدد) اى ذى
عدد لفظا او تقديرا لكونها اصلا فيه فاستلزم ان يكون موصوفا متعددا
ليوافق حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر الموصوف انحطاطا لرتبة الفرع
عن رتبة الاصل (فلا نقول في الصفة) سواء كان في كلام موجب (جاءني رجل
الازيد) او غير موجب نحو ما جاءني زيد الازيد كما لا نقول هكذا في الاستثناء
(والمتعدد عم من ان يكون جمعا لفظيا) اما مكسرا مع زيادة (كرجال) وافراس
او مع نقصان ككتب وزبرا وصحفا نحو مسلون ومسلات (او) يكون جمعا
(تقديرا) والراد به ههنا ما لم يكن له مفرد ويستعمل في معنى الجمع (كقوم
ورهبوا) نفر وانما والمتعدد اعم من (ان يكون منى) فان المنى يكون موصوفا
بالا بمعنى غير ايضا حال الرضى لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه
كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر في حل الا على الاستثناء فيصير
الى حلها على غير (فيدخل فيه) اى في قوله لجمع ما اذا كانت الاقضية تابعة
لمستثنى (مثل جاءني رجلان الازيد) اى غير زيد ورأيت رجلين الازيدا
ومررت برجلين الازيد اى غير زيد (منكور) بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول
من نكر بالكسر وفي الصحاح وقد نكر بالكسر نكرا ونكورا بضم النون فيهما
وانكرو واسنكرو كله بمعنى (اى منكر) لان نكر وانكر بمعنى واحد كما قلنا
(لا يعرف باللام) فيه اسارة الى ان قوله منكور احترازه عن المعرف باللام
(حيث) اى لانه امان (يراد به) اى باللام (العهد) الخارجى او الذهنى (او)
يراد به (الاستغراق فيعلم التناول) اى تناول المستثنى منه (قطعا) اى جزما ويقين
(على تقدير الاستغراق) فيدخل المستثنى في المستثنى منه قطعا فيصح الاستثناء
المتصل فلا يضطر الى اخراج الاعن معناها الحقيقي فلا يحتاج الى حلها على غير
كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا الآية (و) يعلم التناول
قطعا (على تقدير ان يساربه) اى باللام (الى جاعة يكون زيد) المستثنى (منهم)
اى على تقدير ان يكون اللام للعهد كما نقول اسارة الى الجماعة التى يكون زيد
المستثنى من جلتهم جاءني القوم الازيدا فحينئذ السامع يحمل الا على اصلها
من الاستثناء فعلى كلا التقديرين (لا يتعذر الاستثناء المتصل) فلا يحمل الا على
غير لانه لا يجوز الحمل عليها الا اذا اضطر وتعذر ان تكون مستعملة في معناها
الحقيقى وهو الاستثناء (او عدم لتناول) عطف على قوله التناول اى ويعلم اى عدم
تناول المستثنى منه الى المستثنى (قطعا) اى جزما ويقينا بناء (على تقدير
ان يساربه) اى باللام (الى جاعة لم يكن زيد) المستثنى (منهم) اى تقدير ان يكون
اللام الذى في المستثنى منه اسارة الى جاعة لم يكن المستثنى داخلا فيهم بل

خارجا عنهم (فحينئذ لا يتعذر) المستثنى (المنقطع) فلا يجوز حمل الاعلى غير لان العمل بالحقيقة اولى عند جواز العمل بها ولم يذكر السارح لفاضل ان يكون اللام للجنس لان لام الجنس اذا دخل على الجمع اضمحل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لا تكون الا في المفرد لا بالجمع فلم يوجد شرط ان يكون الال للصفة جلا على غير فلا تقول جاني الرجال الا زيد على ان يكون اللام فيها للجنس كما لا تقول جاني رجل الا زيد ولا يفهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله اعم من ان يكون متعددا لفظا او تقديرا وما دخل عليه لام الجنس لا يكون متعددا لالفظا ولا تقديرا (غير محصور) بالجر صفة بعد صفة لقوله جمع (والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق) جميع افراده وذلك اما بدخول اللام الاستغراقية عليه وقد علم حاله واما بوقوع النكرة في سياق التثنية سواء كانت مفردة (نحو ما جاني رجل او) جمعا (نحو ما جاني رجال) او كانت مضافا اليها لكل نحو ما جاني كل رجل او كل رجال (واما بعض منه) اي من الجنس (معلوم العدد) وذلك لا يكون الا بالتعبير عنه باسماء العدد (نحوه على عشرة دراهم او عسرون) او مائة او الف واما ما كان لا يتعذر الاستثناء (واما اشترط ان يكون) المستثنى منه (غير محصور لانه اذا كان) المستثنى منه (محصورا على احد الوجهين) اي على ان يكون المستثنى منه جنسا مستغرقا لكونه مفعلا باللام للاستغراقية او غيرها وعلى ان يكون المستثنى منه بعضا منه معلوم العدد (وجب دخول ما بعد الافيه) اي في المستثنى المحصور على احد الوجهين لان المقصود من الحصر ان يدخل في المحصور افراد لانه لا يكون محصورا ما لم تكن افراده منحصرة فيه فبعدم دخول المستثنى في المستثنى منه قطعاً (فلا يتعذر الاستثناء) فلا يعدل عنه (نحو كل رجل الا زيدا جاني) او جاني كل رجل الا زيدا سال الجنس المستغرق لان كل اذا اضيف الى النكرة يحبط الافراد بحيث لا يبقى فرد منها خارجا ولذا صح قولك كل رمان ما كؤل واذا كانت الافراد داخله في المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل (وله) اي لفلان خبر مقدم (على) الجار والمجرور حال من ضمير الطرف اي حال كونها لازمة على (عسرة) مبتدأ (الادريهما) هذا مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد (وتما يصار ضد وجود هذه الشرائط) الثلاثة ان تكون الا تابعة لجمع وان يكون الجمع منكر اغير معروف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين فيه اسارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام (الى جل الاعلى نير) اي الى ان تكون الا محمولة على غير مستعملة في الصفة مثلها على خلاف وضعها (لتعذر الاستثناء) الذي هو المعنى الموضوع للكلمة الا (عند وجودها) اي عند وجود لشرائط

المذكورة لان الاستثناء المتصل يجب دخوله في المستثنى منه قطعاً والمنقطع يجب عدم دخوله قطعاً والجمع المكسور الغير المحصور يتناول جماعة غير معينة بحيث لا يجوز فيها تناول المستثنى ولا عدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء (فيضطر السامع الى حملها على غير) واستعمالها في الصفة وان كان معنى مجازياً (وانما في صدر هذا الكلام) اي في قوله اذا كانت تابعة لجمع (ان الا لا يحمل) مبنى المفعول (على غير في الصفة غالباً فقيدناه) اي فقيدنا هذا القول مع انه مطلق (بقولنا غالباً) الفاء في قوله فقيدناه التعقيب الربى لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر (لانه) اي لان الشان (قد يتعذر استثناء في المحصور) اي في المستثنى منه المحصور لعدم دخول المستثنى فيه قطعاً (فحجاءني مائة رجل الازيد) اي غير زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه يقيين (وقد لا يتعذر) الاستثناء بل يصح (في غير المحصور) فحجاءني رجال الواحد والارجلان في المستثنى المتصل (والاجارا) في المستثنى المنقطع (ولكن) الا له (لما كان ذلك) اي تعذر الاستثناء في المحصور وعدم تعذره في غيره (نادراً لم يلتفت المصنف اليه) اي الى القيد المذكور (في بيان هذه القاعدة) اي في بيان حل الاعلى غير بل بني الكلام في بيانها على الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء في المحصور لدخوله فيه قطعاً وتعذره في غير المحصور وبناء الكلام على الغالب مما يكثروا يغلب (نحو قوله تعالى) في نبي تعدد الالهة (لو كان فيهما) (اي في السماء والارض) افرادهما باعتبار الجنس اي في خلقهما والتصرف فيهما (الهة) اي امر الهة اي لو كان في السماء الهة متعددة يتصرفون فيها خلقاً ويجاداً او اعداء وافساء وفي الارض ايضا الهة اخرى متعددة يتصرفون فيها ما ارادوا من الخلق واليجاد والاحياء والامانة وغير ذلك (جمع اله) على وزن فعال بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فعني اله معبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمستحق للعبادة (ولادلالة فيها) اي في الهة (على عدد معين فتكون غير محصور) فان الحصر لما عرفت لا يكون الا في الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون مثلاً نكرة وقعت في سياق النفي او مسودة بكسرة كل او في بعض منه معلوم العدد وفي الهة لا يكون شيء من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت متعددة (الالهة) (اي غير الله) وقال «بيويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانه اذا قلت لو كان فيهما الهة الله لفسدنا لم يجوز لعدم الدخول يقيين ولا يجوز البديل ايضا لان شرط البديل ان يكون الكلام غير موجب ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي وايضا انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يجوز الاصل الذي هو الاستثناء فلا يجوز اخلق الذي هو البديل (لفسدنا)

(اي خرجنا) اي السماء والارض هذا تفسير باللائم لان الفساد يستلزم الخروج
فالاسناد عقلي بعلاقة اللازمة لان تعدد الالهة يستلزم الخروج فهو لازم
التعدد او الكلام مبني على الاستعارة التبعية اي لهلكنا وخرجنا (عن الانفسام)
اي الاتساق يقال انتظم الامر اذا اتسق واجتمع وبقي على تلك الحال من نظمت
الؤلؤ اذا جفت وبابه ضرب كذا في الصحاح (قالا) اي فكلمة الا (في) هذه
(الآية صفة) لما قبلها لكونها بمعنى غير لوجود شرط كونها صفة (لانها) اي
لان كلمة الا (تابعة لجمع منكور غير محصور) على احد الوجهين (هي) اي تلك
الجمع والثابت باعتبار الخبر (آلهة) وانت قد عرفت انه ليس في آلهة حصر
على احد الوجهين (ويتعذر الاستثناء) الذي هو الاصل في الا (اعلم دخول
الله في آلهة يبين) لانتفاء شرط دخوله وهو الاستغراق او العهد او الحصر
وليس في آلهة شيء منها (فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء) وهو وجوب دخول
المستثنى في المستثنى منه يبين وهذا لا يتحقق الا باحد الاشياء الثلاثة فلا يصح المتصل
ولا المنقطع ايضا لان علم دخوله غير معلوم ايضا يبين (وفي الآية مانع آخر)
اي غير المانع الاول (عن حل الاعلى الاستثناء) الذي هو الحقيقة في الا (وهو)
اي ذلك المانع (انه) اي الشأن (لوحلت) اي الا (عليه) اي على الاستثناء لكونها
اصلا فيه (صار المعنى) اي معنى الآية (لو كان فيهما آلهة مستثنى منها) اي
تلك الالهة (الله نفسدا) لكنهما لم نفسدا فلزم ان يكون فيهما آلهة غير
مستثنى منها الله بل فيهما آلهة داخل فيها الله فلا تكون الآية دالة على لتوحيد
مع انها مسوقة له (وهذا) المعنى (لا يدل الاعلى انه ليس فيهما آلهة مستثنى
منها الله) لانه ان لم نفسدا لم ان يكون فيهما آلهة داخل فيها الله وهذا
شرك محض (وبهذا) المعنى (لا ثبت وحدانية الله) مع ان الآية مسوقة
لإبتهاله (تعلى لجواز ان يكون حينئذ) اي حين كون معنى الآية هكذا فيهما
(آلهة غير مستثنى منها الله) واذا كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله تكون
الآلهة فيهما متعددة فيلزم تعدد الآلهة وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة
(بخلاف ما) اي المعنى الذي (اذا كانت الا) فيسد (للصفة) حال كونها
(بمعنى غير فاته) اي حل غير بمعنى الصفة (يدل على ان ليس فيهما آلهة غير
الله) يعني يدل على ان ليس فيهما الا الله الواحد الأحد (واذ لم يكن فيهما آلهة
غير الله يجب ان لاتعدد الالهة) حيث لا يكون جمعا ولا سمي لانه كاي لزم الفساد
من المجموع يلزم من المثني ايضا فلزم ان لا يكون الاله واحدا (لان تعدد)
اي تعدد الالهة (يستلزم الغاية) اي المنازعة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجمع
بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا جاني رجال غير زيد بمعنى

ان كل رجل منها غير ه لان الجمع من حيث الجمع غيره كذا في الحاشية ولان العقل لم يجوز المواطأة في كل الامور في كل الازمان بين الالهة ولا بين الاثنين فوجب ان يكون الاله واحدا البس الا (وضعف) بالضم (حل الاعلى غير) اعنى ضعف اخراج الاعن معناها الحقيقي الذي هو الاستثناء واستعمالها في المعنى المجازي الذي هو الحمل على غير (في غيره) متعلق بقوله وضعف (اي في غير جمع منكور غير محصور) يعنى اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور (لصحة الاستثناء) ولان العمل بالمعنى الحقيقي هو الاولى (حينئذ) اي حين كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور (ومذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة) اذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير محصور ايضا من غير ضعف (مع صحة الاستثناء) الذي هو معناها الحقيقي لانه يجوز العمل بالمجاز حين يمكن العمل بالحقيقة (فال) اي سيبويه (يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة) لاحد بمعنى غير وان لم يكن جمع منكور غير محصور اي ما اتاني احد غير زيد ويجوز ايضا ان يكون استثناء حينئذ يجوز النصب على الاستثناء وبختار البدل لانه من القسم الثاني (وعليه) اي على مذهب سيبويه (اكثر لئلا) خرين لكونه اما مافى هذا الفن وقوة (تمسكا) مفعول له او حال اي متمسكين (بقوله) اي يقول عمرو ابن معدى كرب وهو جاهلي لا يقول بفناء العالم ويحتمل ان يريد لا يفتقران مادامت الدنيا باقية قال ابو سعيد فائل هذا البيت جاهلي لا يقر بالبعث وينكر فناء العالم ويجوز انهما لا يفتقران مادامت الدنيا باقية واذا فئت افتقار يكون من قبيل اطلاق العلم واردة الخاص كذا في اللباب (وكل) مبتدأ مضاف الى (اخ مفارقة) اما مبتدأ والضمير راجع الى المضاف اليه و (اخوه) فاعله لاعتماد على المبتدأ واما خبر مقدم و اخوه مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول لانه من قبيل فان طلقت مفردا جاز الامر ان (لعمري) مبتدأ مضاف الى (ايك) وخبره محذوف وجوبا اي بقاء ايك وذاته ما قسم به ان الامر في الواقع كذلك (الا الفرقدان) بالفتح والكسر نجمان قريبان من القطب حيث يكون في شماله بحيث لا يفارق احدهما الاخر (فالفرقدان) في البيت بارفع (صفة للمبتدأ وهو) (كل اخ) لاستثناء منه والا اي وان كان استثناء منه (وجب ان يقال الا الفرقدان بالنصب) لان نصب التثنية بالياء والمستثنى اذا كان في كلام موجب يجب نصبه على ما سبق وههنا كذلك فلما رفع علم ان الاحمول على غير في الصفة وان كانت تابعة لغير الجمع المنكور (وحمل المصنف ذلك) اي هذا البيت (على السندوذ وقال) اي المصنف بعد ما حله على السندوذ (في) هذا (البيت سندوذان آخران) اي غير السندوذ الاول وهو حل الاعلى غير عند علم السرط (احدهما) اي احد

السندوزين (وصف كل دون المضاف اليه) لانه لو كان صفة للاخ لقبيل الا
 افرقدين بالجر لان المطابقة بينهما في الاعراب شرط فلما قبل الا لفرقدان
 بالرفع علم انه صفة المضاف دون المضاف اليه (والمشهور) في الاستعمال
 (وصف المضاف اليه) كقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي لان الحي بالجر
 صفة شيء (اذ هو المقصود من الكلام) لفظية (كل) ليست الا (لافادة
 الشمول) اي شمول المضاف اليه افراده اذا كان المضاف اليه نكرة كقوله تعالى
 كل نفس ذائقة الموت (فقط وثانيهما) اي ثاني السندوزين (الفصل بالخبر
 وهو قوله مفارقة اخوه والفصل بالقسم ايضا (بين الصفة) وهي الفرقدان
 (والموصوف) وهو كل (وهو) اي الفصل بينهما (قليل) لان الصفة
 والموصوف لما تزامتا لمتلة الشيء الواحد في الصدق وغيره لكون الصفة عين
 الموصوف آيا ان يقع بينهما اجنبي ولكن لما تغيرا في اللفظ جز الفصل بينهما
 باجنبي من هذا الوجه وان كان قليلا (واعراب سوى وسواء النصب على
 الظرفية) اي على ان يكون كل واحد منهما مفعولا فيه للفعل المتقسم (اي
 بناء) مفعوله لقوله النصب او حال منه اي مبنيا (على ظرفيتهما) لكون كل
 منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير في احدهما لفظا والاخر تقدير ايا ينصب
 لفظه مكان وفي الرضى وانما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان
 وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الصفة
 مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى
 فصار سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان لما قام مقامه انتهى
 فقس عليه سواء لاتحادهما في المعنى (لانك اذا قلت جاني القوم سوى زيد
 اوسواء زيد) ولكن شرط بعضهم في وجوب اضافته الى المعارف فلا يجوز
 جاني القوم سوى رجل اوسواء رجل وهو الظاهر من كلامهم ليكون معرفة
 بالاضافة اليها (فكذلك قلت) جاني القوم (مكان زيد) حيث هو لم يجز الا
 ان كل واحد منهما ههنا بمعنى غير لان معنى قولك جاءني القوم سوى اوسواء
 زيد غير زيد لانه لبس فيهما الآن معنى الظرفية وقيل انها منصوبان على
 الظرفية باعتبار الاصل لانهما من صفات الظرف واذا حذف موصوفاتها
 بقيت هي على حالها (على الاصح) اي بناء (على المذهب الاصح) لان
 فيهما مذهبين (و) الاصح (هو مذهب سيبويه فهما عنده لازما) اصله
 لازمان سقطت التون بالاضافة آه (الظرفية) لما قلنا ان النصب فيهما على
 الظرفية باعتبار الاصل لا باعتبار الحال ولم يلزم عنده الخروج عن الظرفية
 (وعند الكوفيين تجوز خروجهما عن الظرفية) و'ن بجعلا اسمين برأسهما

والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً) باقتضاء العوامل (كثير) اى كما يتصرف
 في غير رفعاً ونصباً وجراً على حسب العوامل (متسكين بقول الشاعر) وهو
 سهيل بن شيبة اوله فلما صرح الشرع وامسى وهو عربان * اى فلما ظهر الشرع
 وكشف واستقر واشتد (ولم يبق سوى العدوان) سوى مرفوع تقديره على انه
 فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدا يعد وعدوانا مثل غفران اى
 ولم يبق غير العداوة (ذاهم) جواب لما هو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه
 يدينه بالكسر من باب ضرب اذله واستبعده اصله ديتاهم مثل يبعث فاعل مثله
 اى جازيتاهم (كما دانوا) اى كما فعلوا لازيد ولا تنقص واجيب عنه بانه محمول
 على الضرورة او السدوذ وان سوى ليس بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة
 لموصوف مقرر اى لم يبق شئ سوى العداوة بل بقيت العداوة فقط لانه يجوز
 تقديره موصوف سوى كما جاز في غير (وزعم الاخفش ان سواء) بالمد (اذا اخرجوه)
 اى اذا اخرج الكوفون سواء (عن الظرفية نصبوه ايضاً) اى كما نصبوه حين
 كونه ظرفاً (استنكاراً لرفعهم) باعتبار اصله وانما خص الزعم في سواء بالمد لكون
 نصبه لفظياً واذا رفع يكون ايضاً لفظياً واما سوى بالقصر فنصبه تقديرى
 ورفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه (فيقولون جاءنى سواك) بالنصب وان
 كان فاعلاً لجاء (و) يقولون ايضاً (في الدار سواك) بالنصب وان كان
 فاعلاً للظرف لان عندهم يعمل الظرف في الفاعل الظاهر من غير اعتماد على
 شئ (ومثل هذا) اى مثل ما اخرجوه عن الظرفية ونصبوه مبتدأ (في استنكار
 الرفع) اى في استنكار رفعه (فيما) اى في الظرف الذى متعلق باستنكار (غلب
 اتصلبه على الظرفية قوله تعالى) خبر مبتدأ مؤخر فقوله ومثل هذا خبر مقدم
 وهذا البق بالعنى (لقد تقطع بينكم بالنصب) اى بنصب بينكم مع انه فاعل
 لقوله لقد قطع اى لقد تقطع وصلنكم وانسابكم ومثله قوله ومنهم دون ذلك
 وتقول ايضاً في فوق السداسى دون السباعى ولما فرغ من المنصوبات الحقيقية
 والمحقات شرع في بيان المنصوبات المحق عاملها وهواربعة وقسم باب كان
 لانه فعل ظاهر اولذا ذكره في بحث الفعل لكن لما كان في منصوبه قصور
 عن اسم المفعول لم يسم مفعولاً بل يشبه به في وقوعه بعد المرفوع غالباً كان
 المفعول يقع بعد الفاعل غالباً ولاه لما شبه العامل بالفعل المتعدي شبه ما عمل
 فيه بالمفعول فقال (خبر كان) وما يشق منه اما داخلته تحت كان اوفى قوله
 (واخوانها) اى اشباهها (وستعرفها في قسم الفعل) اى ستقف على اخوات
 كان وتفصيلها في بحث الفعل (ان شاء الله تعالى) (هو) فصل او مبتدأ راجع
 الى خبر كان والجملة خبر (المسند) اى الذى اسند (بعد دخولها) (اى) بعد

(دخول كان) وما يشق منها (او) بعد دخول (احدى اخواتها) بحذف
 المضاف (والمراد بعبدة المسند لدخولها) اى لدخول كان او احدى اخواتها
 (ان يكون اسناده) اى اسناد خبر كان او احدى اخواتها لاسناد كان او احدى
 اخواتها كما يتبادر الى الفهم (الى اسمها) متعلق باسناده والضمير راجع الى
 كان اى الى اسم كان (واقعا) وثابتا (بعد دخولها على اسمها وخبرها ولاسك
 ان ذلك) اى البعبدة (انما يتصور) اى لا يمكن ان توجد البعبدة الا (بعد تقرر
 الاسم والخبر) اى الا بعد ان يكون الاسم اسمالها والخبر خبرالها (فالاسناد
 الواقع) الثابت (بين اجزاء الخبر) اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية (المقدم
 اسم مفعول من قدم بالشديد بارفع صفة بعد صفة للاسناد (على تفرده) اى
 تقرر الخبر اى قبل ان يكون خبرالكان او احدى اخواتها (لا يكون) ذلك
 الاسناد (بعد دخولها) اى دخول كان (بل لا يكون) لا (قبله) اى قبل
 الدخول فيه رد على ارضى حيث قال ويدخل فى تعريف نحو قائم فى قولك
 كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ويصدق عليه انه المسند بعد دخول
 كان (فلا ينتقض تعريف) اى تعريف خبر كان واخواتها (بمثل) اى بما
 يسند الى ما ليس باسم ~~كان~~ سواء كان فعلا نحو (كان زيد يضرب ابوه)
 او كان زيدا قائم ابوه (ولا بمثل) يعنى 'وسما مل' كان زيد ابوه قائم بان يقال
 متعاقب قوله فلا ينتقض وبيان لوجه الانتقاض وتفسيره (يصدق على) لفعل
 لذى هو 'يضرب و' الاسم لذى هو قائم فى هذين المنانين (المعرف) بفتح اراء
 لانه مصدر ميمي والمصدر الميمي من 'زويد مجي' على وزن اسم المفعول منه اى
 تعريف يعنى يصدق على كل منهما انه المسند بعد دخول كان واخواتها
 (وليس) اى ليس يضرب وقائم (من افراد المعرفة) بفتح اراء ايضا اسم
 مفعول من التفعيل اى الذى عرف وهو خبر كان يعنى لا يصدق عليه انه خبر
 كان فارفع مثل هذا الاعتراض بقول السارح فالاسناد لواقع بين اجزاء الخبر
 المقدم على تفرده لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقائم
 الى ابوه كان موجودا قبل دخولها ولم يفسخ بدخولها (ويمكن ان يقال) وكانه
 جواب ثان (فى جواب هذا القرض) لذى اوردته رضى (ان المراد بدخولها
 ورودها) واسنلاوها (للعن) يعنى ارفع الاسم ونصب الخبر (فيما وردت عليه
 كما سبقت الاشارة اليه) يعنى كما بين (فى خبر ان واخواتها) فى المرفوعات وقد حقق
 هناك من اراده فلا يرجع اليه وههنا انما وردت على مجموع يضرب ابوه المسند الى
 زيد لا على يضرب وحده حتى يرد ماورد (مثل كان زيد قائما) فان قائما مسند
 الى زيد بعد دخول كان زوال الاسناد اى الحاصل بالعامل المعنوى بدخول العامل

اللفظي (وامره) (اي امر خبر كان واخواتها) اي حاله وشانه) (كامر خبر) (المبتدأ) اي كماله وشانه (في اقسامه) من كونه مفردا وجسلة ومعرفة ونكرة واحكامه) من كونه واحدا او متعددا ومثبنا ومنفيا ومحدوفا ومذكورا (وشرائطه) من انه لا بد من ضمير اذا كان جملة (على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر) ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذا كان نكرة والخبر ظرفا نحو كان في الدار رجل وجواز تقديمه عليه اذا كان معرفة نحو كان في الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة سابقا (و) (لكنه) استدراك من التشبيه المفيد التسوية بينهما اويسان الفرق بينهما ايضا (يتقدم) (خبر كان) على اسمها (حال كونه اي كون الخبر معرفة) (حقيقة) تميز مثل كان المطلق زيد (او حكما) كالنكرة المخصصة مثل قولك كان خيرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتدأ معرفة او نكرة فيجب تقديم المبتدأ على الخبر لئلا يقع الالتباس فيها (لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب) لانه في الاول رفع وفي الثاني نصب فتحصل الفرق بينهما سواء قدم واخر (فلا يلبس احدهما بالآخر) فيحوز التقديم والتأخير في الخبر حيثئذ مع ان الاصل والاولى هو الثاني لكونه مستندا (ونلك) اي جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان الخبر معرفة حقيقة او حكما وقع وثابت اذا كان الاعراب فيهما (اوفي احدهما لفظيا) هذا اشارة الى ان اطلاق المصنف لبس على ما ينبغي ولا بد من تقييده (نحو كان المطلق زيد) مثال لما كان اعرابهما لفظيا) او كان هذا زيد مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا لان اعراب اسم الاشارة فيه محلي لالفظي ولا تقديري لان تخاف اعرابهما برفع والنصب رافع اللبس فيحوز التقديم والتأخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على ما مر في بحث الفاعل وههنا ستة اقسام باعتبار القسمة العقلية لان الاعراب اما لفظي او تقديري او محلي فكان ثلاثة اقسام ومعمول كان اسم وخبر اذا ضرب الاثنان في الثلاثة صار الحاصل ستة اما اعرابهما لفظيا نحو كان المطلق زيدا والاول لفظي والثاني تقديري نحو كان زيد الفتى او بالعكس نحو كان موسى العالم والاول لفظي والثاني محلي او بالعكس نحو كان زيد هذا او كان هذا زيدا وفي هذه الاقسام الثلاثة يحوز التقديم والتأخير لعدم الالتباس واما تقديران واما محليان واما الاول تقديري والثاني محلي او بالعكس وفي هذه الثلاثة لا يحوز التقديم بل يجب تقديم الاسم على الخبر لدفع الالتباس لانه اذا اتى الاعراب لفظيا والقرينة وجب تقديم الاسم لما سبق في الفاعل (بمخلاف المبتدأ والخبر) لانه اذا كانا معرفتين او منساويين في التعريف ولا يجب تقديم المبتدأ على الخبر سواء كان اعرابهما لفظيا او غيره لدفع الالتباس (فان الاعراب فيهما) اي في المبتدأ والخبر (لا يصلح للقرينة)

يعني للدلالة على ان احدهما مبتدأ والاخر خبر (لاتفاقهما فيدبل لابد من قرينة رافضة) اما براءة او بالدال (لبس) واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا لهما قدم من الاسم والصفة نحو زيد المتطابق او المتطابق زيد الا ان يكون الاول هو الاول وهو ظاهر لمن له قابس ايم (وكذا) اي كما ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب (اذا اتقى الاعراب) اللفظي لامطلاق الاعراب (في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة) تدل على ان احدهما اسم والاخر خبر (هناك) اي عند اتقاء الاعراب اللفظي فيهما جميعا (لا يجوز تقديم الخبر على الاسم) بل يجب تقديم الاسم لما ينالك آتفا (نحو كان الفتي هذا) او كان النعمري موسى او كان هذا ذلك (وقد يحذف) جواز الكونه مقابلا لوجوب حذفه في قوله ويجب الحذف (عامله) (اي عامل خبر كان وهو) اي عامل خبر كان لفظ (كان) لا خبر كان واخواتها) يعني ان هذا الحذف ليس يجرى ويعمل الى كان واخواتها بل يكون مخصوصا بكان فقط (لانه لا يحذف من هذه الافعال) اي الافعال الناقصة الناصبة للخبر (الا كان) فانه يحذف فيها (وتما اختصت بهذا الحذف) يعني انما جعل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها (لكثرة استعمالها) تصرفا ولحيثها على معان متعددة دون سائرها فكانت ام الباب فيتوسع في استعمالها بالحذف وغيره ولان دائرة الاصل اوسع في مثل) متعلق بقوله وقد يحذف (الناس) مبتدأ للام فيه للجنس والاستغراق (مجزيون) خبر (باعمالهم) متعلق بخبر لقوله تعالى اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ولما قيل وللعباد افعال بها يتأولون وعليها يعاقبون اعني افعال اختيارية (ان خبرا فخير وان شرا فسر) وفي ارضي واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعدان ولو نحو لا تملن وان راجلا ولو فارسا اي وان كنت ولو كنت ونحو ارجل ولو راجلا وان راجلا انتهى ومنه قوله عايه السلام اطلبوا العلم ولو بالعين اي ولو كان بالعين 'ولو كنتم بالعين ونصدقوا' ولو بظلف محرق واو لم ولو بشاة (ويجوز في ملها) (اي مل هذه الصورة) المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق بين ان يقال هذا الصورة وبين ان يقال هذه الجملة اذا كان السار اليه جاتا وههنا كذلك (وهي) اي الصورة المذكورة (ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم) يعني ان تكون مركبة ومصدرية بحرف الشرط الذي هو ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم يكون اسم آخر مصدرا بفاء الجزائية نحو امرء مقتول بما قتل ان سيفا فسيف وان خبيرا فخبيرا وان حجرا فحجرا وكذا غيره (اربعة اوجه) بحسب التسمية للعقاية على ما سار اليه السارح (نصب الاول) على ان يكون خبر كان المحذوف مع

اسمها جواز بقرينة حرف الشرط لأنها تقتضي ان تدخل على الفعل ويكون
 لنصب مشعرابه (ورفع الثاني) على ان يكون خبر مبتدأ محذوف جوازا بقرينة
 كونه جزاء الشرط والجزاء لا يكون الاجالة اسمية ايضا (وهو) اى نصب
 الاول ورفع الثاني (اقوبها) اى اقوى الوجوه الاربعة لقلة الحذف فيه وقوة
 المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكر وقوعا من الفعلية ولكونه عملا
 بالقياس او هو حذف المبتدأ (نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه
 خيرا) لان الجزاء مرتب على العمل في الخبرية لانه لا يجزى بالنسبة في مقابلة الخير
 وما ربك بظلام للعبيد فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط لانه لا يلزم
 الالفعل والمبتدأ ايضا لدلالة حرف الفاء عليه لما قلنا انها اكثر في الجملة الاسمية
 (ونصبهما) اى نصب الاسم الاول والثاني ايضا (نحو ان خيرا فخير) بناء
 (على معنى ان كان عمله خيرا كان جزاؤه خيرا) اى فقد كان لانه لا بد للفاء
 من قد في الماضي وقبل ايضا انا حذف فعل الجزاء لا بدله من الجزاء فحذف
 كان مع اسمها من الشرط لما قلنا في الوجه الاول ومن الجزاء ايضا بتحقيقا
 ولتأبعة الشرط لان قرينة الحذف في الشرط تكون قرينة له ايضا لكون
 الشرط والجزاء كالجملة الواحدة (ورفعهما) اى رفع الاسمين معا (نحو ان
 خيرا فخير اى ان كان في عمله خيرا فجزاؤه خيرا) بناء على ان رفع الاول على انه
 اسم كان المحذوفة مع خبرها ورفع الثاني على انه خبر مبتدأ محذوف الا انه ينبغي
 ان يكون الضمير في جزاؤه راجعا الى العمل اى جزاء العمل لان الجزى هو
 العمل (وعكس) القسم (الاول) يعنى رفع الاول ونصب الثاني (نحو ان
 خيرا فخير اى ان كان في عمله خيرا فجزاؤه خيرا) على ان يكون رفع الاول
 على انه اسم كان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه خبر كان المحذوفة
 مع اسمها وهذا القسم اصح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذى هو احسن
 لوجوه وما يكون مقابلا لما هو احسن يكون اصح ولانه لا بد فيه من تقدير
 عامل في الموضوعين فيلزم ككثرة المحذوف والمخالفة الاصل الذى هو
 الوجه الاول في الموضوعين والوجه الثالث والثاني متوسطان ليكون الحذف
 فيهما قليلا والمخالفة الاصل فيهما في موضع واحد فقط لان الاول خالفه
 في الجزاء فقط والثاني خالفه في الشرط دون غيره (وقوة هذه الوجوه) الاربعة
 في المعنى والاستعمال (وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرة) يعنى ما يكون
 المحذوف فيه قليلا لا يكون اقوى وهو الوجه الاول وما يكون المحذوف فيه كثيرا
 يكون اضعف كالوجه الرابع وما يكون متوسطا يكون ايضا متوسطا كالوجهين
 المتوسطين (ويجب الحذف) ولم يقل وقد يجب لان فهمه مما سبق لان

المعطوف في حكم المعطوف عليه ولذا ورد الحذف باللام وإنما وجب الحذف ههنا
لأنه لا يجتمع العوض والمعوض عنه لانه لا يحذف ههنا الا بالعوض والفرق بين
الحذفين من وجوه لانه في الاول جوازاً وفي الثاني وجوباً وفي الاول حذف كان
مع اسمها او خبرها وفي الثاني حذفت وحدها وفي الاول الحذف بلا عوض
وفي الثاني مع عوض ولذا وجب (اي يجب حذف عامله) اي عامل خبر كان (يعني
كان) وحدها ايضا بعد ان معوضا عنها (في مثل) اي فيما عوض عن كان بعد
حذفه كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياساً لاسما ما (اما انت منطلقاً انصاقت)
(اي لان كنت منطلقاً انطلقت) وإنما صرح ههنا باصله دون القسم الاول
للاختلاف فيه دون الاول وتنبه على ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون
وقال المحسني وإنما بين تقدير هذا المثال بقوله اي لان كنت دون المثال السابق لان
ههنا داعيين الرد على الكوفيين حيث جده لوان المفتوحة في هذا المثال كلمة شرط
كال مكسورة والتنبه على ان اما هذه مفتوحة وإنما اختاره مع ان اما مكسورة
كال مفتوحة في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالاً صرح به ابن مالك انتهى
(فاصل اما انت) عند البصريين (لان كنت) مصدراً باللام الجارة وهي متعلقة
بقوله انطلقت (حذفت اللام) الجارة جوازاً (قياساً) لان حذف حرف الجر
من ان المصدرية وان المستندة قياس فبقى بعده ان كنت (ثم حذفت) لفظة
(كان) وحدها بدون الضمير من كنت (اختصاراً فاقبل الضمير المتصل) بكنت
بعد حذفها (منفصلاً) لما سيجي ان حذف العامل وحده يوجب انفصال
الضمير مثل اياك والسر (وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان) بعد حذفه
ليكون (عوضاً عنها) اي عن كان فصارت ما انت (وودعت السون) اي نون
ان بعد قابها ما (في الميم) اي في ميم ما تقرب النون من الميم في التخرج (وابي
الخبر) اي خبر كان (على حاله) منصوباً وكذا الاسم مرفوعاً بعامله المحذوف
فصار كأنه لم يحذف لان المحذوف في اللفظ دون النية كالمذكور (فصار) ذلك
التركيب بعد هذا العمل (اما انت منطلقاً انطلقت) برفع الاسم ونصب الخبر
كان لم يحذف كان (وهذا) العمل (على تقدير فتح الهجزة) في ما انت (واما على
تقدير كسرها) اي كسر الهجزة كما هو عند الكوفيين (ذات تقدير) اي فاصل اما
انت (ان كنت) بحرف لسرطان الهجزة فيها مكسورة (منطلقاً انصاقت
فعمل) مبنياً للمفعول (به) تأنيده قوله (ما عمل) مبنياً ايضا له (بالاول) تأنيده يعني
فعل بلانتي ما قبل في الاول من حذف كان وبمعوض افظة ما مكانه وانغام
السون في الميم وتفصال الضمير المتصل بعد حذف كان (من غير فرق) بين
العملين في الموضعين (الحذف باللام) من الثاني (اذ لا لام فيه) اي في الثاني

فيحذف فالمعنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط في الثاني لم يغير معنى كان
 لدال على الماضي فيهما (واقصر) المصنف في بيان اصله (على الاول) اى
 على ان تكون الهمة مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل ما تكون الهمة فيه مكسورة
 (لانه) اى لان الاول (اسهر) ولان الفتحة اخف (اسم ان) اورد باب ان عقيب
 باب كان لكونه مسابها للفعل المتعدي مله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه
 أكد واما لالتى لنى الجنس وما ولا المنهتان بلبس فمسابهة الاولى الفعل
 بالواسطة والاخرين له بالضعف لكونه غير متصرف وهو ليس (واخوانها)
 اى امالها واسباها (وسنرفه في قسم الحرف اى تعرف عن قريب ان
 واخوانها واتما انتصب اسم ان واخوانها لشبهه بالمفعول في وقوعه بعدما
 يقتضى ما وراء المرفوع لافى كونه فضلا يتم الكلام بدونه وقد مر تحقيقه
 في المرفوعات (هو) فصل او مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان
 (المستند اليه) اى الذى اسند اليه (بعد دخولها) (اى بعد دخول ان او احدى
 اخواتها) (مل ان زيدا قائم) واعلم انه يجوز حذف خبرها كحذف كان كقولهم
 ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا غيره كقوله تعالى ان الذين كفروا
 وبصدون عن سبيل الله الاية اى هلكوا واما اسمها فيجوز حذفه اذا كان ضمير
 الشأن في الضرورة او خبرها كقولك ان زيدا قائم في انه زيدا قائم وكقولك ولبت
 دفعت لهم ساعة اى وليته ويجوز حذفه ايضا اذا لم يكن ضمير شأن الا ان
 حذفه في ضمير الشأن اكثر ذكره سارح الديباجة وغيره (وبما عرفت) الباء
 فيه متعلقة بقوله اندفع (من معنى البعدية) بيان ما في قوله بما (او الدخول فيما
 سبق) في بحث خبر ان واخوانها في المرفوعات وفي بحث خبر كان واخوانها
 في المنصوبات لانه لم يذكر اسمها في المرفوعات صريحا بل ادرجه في الفاعل
 لكونها افعلا ولم يدرج الخبر في المفعول لان بلبس على رسمه وهو ان يكون فضلا
 في الكلام بخلاف اسمها وفيه نظر (لندفع انتفاض هذا التعريف) اى تعريف
 اسم ان (ههنا) اى في المنصوبات (ايضا) كما اندفع انتفاض تعريف خبر
 كان وخبر ان كل في محله ويحتمل (بمثل ابوه في) قولك (ان زيدا ابوه قائم)
 وقولك ان زيدا قائم ابوه بانه يصدق على ابوه انه المستند اليه بعد دخول ان
 واخوانها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخوانها يعنى اندفع هذا بما عرفت
 (المنصوب بلا التى لنى الجنس) اورد عقيب باب ان لكونه فرعه لان لالتى
 الجنس مسابهة اياه وقد سبق تحقيقه وقد مر على بيان خبر ما ولا ليكون عند
 متبوعه وفصل اولى من فصلين قوله لنى الجنس احترازه عن التى بمعنى لبس
 والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا (اى لنى صفة الجنس)

وحكمه) بحذف المضاف لان المتنى بها الصفة والحكم فان المقصود في قولك
 لا غلام رجل ظريف نفي ظرافة غلام الرجل فكانت قات لا ظرافة لغلام
 الرجل فكان المتنى بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا (ونما لم يقل)
 المصنف في هذا الموضع (اسم لالتنى الجنس مع انه اخصر) كما قال هو نفسه
 اسم ان وكما قال صاحب الباب ههنا اسم لالتنى الجنس لقلة النصب في اسم لا
 هذه (لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات) حكمان اسم ان اكثره منها
 (فلا يصح جمعه) اى جعل اسمها (مطلقا) اى سواء وجد شرط نصبه اولا
 (من المنصوبات لا حقيقة) نصب على التمييز ولا زائدة لتأكيد النفي في قوله
 فلا يصح بان يكون كله من المنصوبات وهو ظاهر (ولا حكما) عطف على
 حقيقة بان يكون اكثر من المنصوبات كما في باب ان وكان فيكون للا كرحكم
 الكل فيكون كله من المنصوبات كما في البابين (بل المنصوب منه اقل مما عدها)
 اى من غير المنصوب لان ما دخلت هي عليه ثلاثة اقسام على ماسيا في
 والمنصوبات منها قسم واحد فيكون اقل (فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها
 بخلاف ما عدها من المنصوبات) ببيان ما في ما عدها (فان بعضها) اى بعض
 ما عدها فتأنيث الضمير باعتبار المعنى (وان للوصل) (لم يكن كله) اى كل لبعض
 (من المنصوبات) لفظا او تقديرا (لكن) اى الا ان (اكثره منها) اى كما اذا
 كان منصوبا لفظا او تقديرا واما كان مبينا فليس بمنصوب لفظا ولا تقديرا
 فلم يعد من المنصوبات فكان اكثرها منها (فاعطى للا كرحكم الكل) وهو
 كونه منصوبا لفظا او تقديرا (فعد) مبنيا للمفعول (الكل منها) اى جعل كلها
 من المنصوبات (تجوزا) يعنى مجازا بعلاقة الجزئية وفي رضى لان كلامه
 في المنصوبات وجيع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنيا
 انتهى فلا يعد المبنى من المنصوبات (ولا يعد) تعريف لما سبق من ان غير المنصوب
 منها اقل والمنصوب في لالتنى الجنس اقل (ان يقال اسم لاهو المنصوب بها
 لفظا) او تقديرا (كالمضاف) نحو لا غلام رجل في الدار ولا ثوبى رجل موجودان
 (وسببه) بالجر عطف على المضاف اى وكسبه المضاف نحو خيرا من
 زيد جالس عندنا (او محلا كما هو مبنيا منه على القمح) اى ما ينصب به نحو لارجل
 في الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظا او تقديرا الا انه منصوب محلا ولذا
 يجوز الجل على محله نحو لارجل ظريفا بانصب جلا على محله القريب ولولم يعتبر
 الاعراب المحلى لما جاز الحمل عليه (واما ما هو مر فوع) لفظا او تقديرا اذا كان
 الواقع بعد لاهذه معرفة نحو لازيدا ومضافا اليها نحو لا غلام زيد او وقع فصل
 بينهما وبين ذلك الاسم نحو لافى الدار رجل على ماسيا في (فليس اسمها)

اى للاهذه (لعم عملها) من النصب والبناء (فيه) اى فيما كان مر فوعا بعدها لان
 العمل فيه حيثئذ اس الا لعامل المعنوى فغلى هذا يكون كله من المنصوبات لانه
 منصوب لفظا وتقديرا ومحلا فيجوز التعبير عنه حيثئذ بان يقال اسم لالتى الخمس
 (هو المسند اليه بعد دخولها) (خرج به) اى بقوله بعد دخولها (منل ابوه)
 اى ما كان مسندا اليه قبل دخول هذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقي على ما
 كان عليه ايضا (فى لاغلام رجل ابو مائة) وفى لاغلام رجل مائة ابوه (لما
 عرفت) فمما سبق من معنى الدخول والبعدية (وهذا القدر) اى مقدار ان يقال هو
 المسند اليه بعد دخولها (كان فى حد اسمها) كما انه كاف فى سائر الحدود بحيث
 لم يحتاج الى قيد آخر (مطلقا) اى سواء كان منصوبا لفظا وتقديرا ومحلا
 (لكنه) اى الان المصنف (لما اراد) يبان (حد المنصوب) بها (منه) اى من
 اسمها مطلقا (زاد عليه) اى على هذا الحد (قوله) (يليه) اى يمين ما هو
 المنصوب منه ولكن له شروط ثلاثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله
 يليها (اى يلى المسند اليه لفظة لا) يسير الى ان الضمير المستكن فى يليها راجع
 الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا (اى يقع) المسند اليه (بعدها) اى بعد
 لاهذه (بلا فاصلة) بينهما بسى لان معنى الولى القرب الذى يكون بلا فصل
 والثانى تنكير المسند اليه بينه بقوله (نكرة) والثالث ان يكون (مضافا او مضافه)
 (اى بالمضاف) واذا جمعت هذه الشروط الثلاثة باسرها تكون لاهذه ناصبة
 لاسمها والا فلا لان انتفاء التمرط يستلزم انتفاء المتروط (فى نعلقه) متعلق
 بقوله (اومسبها) اى فى نعلق المضاف (بشيء هو) اى ذلك الشيء (من تمام مضاه)
 اى يكون ذلك الشيء متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يكن لا يتم مضاه ويكون
 ناقصا يعنى ينسب المضاف فى كون الاول عاملا فى الثانى كما ان المضاف عاملا فى
 المضاف اليه وفى كون الثانى متمما ومخصصا للاول كما ان المضاف اليه يتم المضاف
 ويخصصه مثل لاخيرا من زيد ولاعشرين درهما لك (هذه) المذكورات من
 القيود الثلاثة التى هى الولى والتكثير والاضافة اوسبها (احوال مترادفة) اى
 متتابعة بعضها اثر بعض قد سبق معنى الاحوال المترادفة (من الضمير المجرور فى
 اليه) فى قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله لقوله المسند
 فتكون الاحوال مبنية هيئة الفاعل (او) الحال (الاولى) التى هى قوله يليها (منه)
 اى من ذلك الضمير لان الولى صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذى الحال الفاعل
 المستكن فى يليها وان وقع بينهما فصل (او) الحال (الاولى) (من الضمير المجرور فى)
 قوله (دخولها) الراجع لفظة لا ليكون الحال بمنح صاحبها وهذا اولى فيكون
 الراجع الى ذى الحال حيثئذ ضمير المفعول لان الولى لبس وصفا للا وكلا المعنيين

واحد فعلى الاول العامل فى الاحوال كلها المسند اليه وعلى الثانى العامل فى الحال دخولها لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (وما بنى) اى والحال ان الباقيين حالان (من الضمير المرفوع) المستكن (فى يليهما) راجع الى ذى الحال على التقدير الاول وحينئذ يكون الحالان الاخيران متداخلين لان الحال اذا كان حالاً من الضمير المستكن فى الحال الاول يكون متداخلاً لامترادفاً كما سبق ليكون الحال يوجب صاحبه والعامل حينئذ فيهما هو يابها لما قبلنا آ نفا (مثل) مبتدأ مضاف (لا غلام رجل) حذف خبره لانه يحذف كثيراً وهذا المثل لما كثر (مثال) خبره (لما يليها نكرة مضافا) وقع (فى بعض النسخ) قوله (لا غلام رجل ظريف فيها) يعنى بذكر خبر لاهذه (وقد عرفت) تفصيلاً (فى) بحث (المرفوعات تحقيق قوله فيها) ان اردته فارجع اليه فلا نعيده لثلا بطول الكتاب (و) مثل (لا عشرين درهما لك) بذكر اخبر على قلة لان ذكر خبر لاهذه قليل (مثال لما يليها نكرة مشبهة بالمضاف) سبق تفسيره (وقوله لك) بناء (على النسخ المشهورة) وهى ما يكون فيه حذف خبر لا هذه كثيراً من تنه المثلين (كليهما) يشهر بهذا الكلام ان الخبر فى المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا فى الثانى لان الخبر المذكور فى الثانى يصلح ان يكون خبر للاول ايضا فيكون تقدير الكلام لا غلام رجل لك فلا يسبغ كما قاله البعض بل مراد الشارح بيان ان الاول على الاستعمال الاكزول ساقى على الاستعمال الاقل تدبر وكن منصفا ولما فرغ من بيان شرائط ما يكون اسم لا منصوباً اراد ان يبين كونه مبنياً الا انه قدم بيان النصب ليكون الاعراب اصلاً ولانه فى بحث العرب ايضا فقال (فان كان) (اى المسند اليه) اشارة الى ان للبناء ايضا شروطاً ثلاثة ان يلى المسند اليه لفظه لا وان يكون نكرة وان يكون مفرداً غير مضاف ولا شبهه على ما فهم من بيان المصنف والشارح ايضا بقوله ان يليها الى آخره والاستعمال وفى قوله اى المسند اليه اشارة الى ان الضمير المستكن راجع الى قوله المسند اليه فى التعريف لا الى قوله المنصوب لانه لا يكون مبنياً فلو رجع اليه لا يستقيم اى ان المسند اليه (بعد دخولها) اى بعد دخول لا عليه (غير واقع على الاحوال المذكورة) لانها شروط لكونه منصوباً (بل كان) المسند اليه بعد دخولها (مفرداً) بانتفاء الشرط الاخير فقط (ولم يتف الشرطان الا ولان وهما الولي والتذكير) (وهو) اى الشرط الاخير (كونه) اى المسند اليه (مضافاً او مشبهاً به) لان المراد بالمفرد ههنا ما لبس بمضاف ولا شبهه لما سيصرح الشارح نفسه (اى يليها نكرة غير مضاف ولا منسوبة به) قد سبق تفسيرها وبيان اعرابها قوله (ليترتب عليها) اى على الشروط متعلق

بمفهوم الكلام اى وانما فسرناه بقولنا اى المسند اليه لان الضمير المرفوع المنفصل راجع الى المسند اليه لان النصب لا يبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى المسند اليه ايضا يترب عاياه الجزاء بالنسبة ترتيبا تاما (قوله) (فهو) اى الاسم المسند اليه (مبنى على ما ينصب به) من الفتح او الالف او الياء او الكسرة لكن لا يبنى على الالف لان ما بالالف لا يكون الامضانا نحو اياه فبقوله البناء ثلاثة (قائه) اى المسند اليه (لو كان مفردا معرفة) ولم يكن بعد الافراد نكرة (او) كان مفردا نكرة ولكن كان (مفصولا بحكمه غير ذلك) لما سيجئ (وقوله) على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لاهذه عليه) يشير الى ان هذا الكلام يعنى ان اطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكونية لان عند وجود هذه الشروط لا يكون منصوبا بل لا يكون الامتيا والى ان ينصب مسند الى ضمير المفرد (وهو) اى ما كان ينصب به المفرد (الفتح فى الواحد) لان اعراب المفرد المنصرف بالحرركات سواء كان الواحد منصرفا (نحو لا رجل فى الدار) او غير المنصرف نحو لا رجل فى الدار (والكسر) عطف على الفتح (فى جمع المؤنث السالم) لان نصبه محمول على جره فيكون نصبه بالكسر عند الجمهور (بلا تنوين) لان التنوين لا يدخل المبيات سواء كان البناء عارضا اول لانه من خواص العربات (نحو لا مسلما فى الدار) والماسزنى بفتح بلا تنوين (والياء المقنوح ما قبلها فى المثنى) اى فى لثنية (و) الياء (المكسور ما قبلها فى جمع المذكر السالم) فان كلا منهما مبنى على الياء لان نصبه كان بالياء خلافا للمبرد فان عنده لا يبنى المثنى ولا الجمع على حده لان الون كالتنوين دليل الاعراب (نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ويعنى) اى يريد المصنف (بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له) لما سبق (فيدخل فيه) اى فى قوله المفرد (المثنى والمجموع) على حده اذالم يكونا مضافين فيديان كما ذكرنا (وانما بنى) اى المسند اليه بعد دخول لاهذه عند وجود الشروط المذكورة (انضمنه معنى من) الاستغراقية وسقط التنوين ايضا لانه للمستكن وهو من خواص العرب (اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها) للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب (لانه) اى لان قوله لا من رجل فى الدار (جواب لمن يقول) سائلا (هل من رجل فى الدار حقيقة او تقدير) وفرضا (خذفت) لفظة من من الجواب فتضمن مضاهفنى لان المبنى هو كل اسم ناسب مبنى الاصل وينبواوجه المناسبة لسته اوجه على ما سيجئ (تخفيفا) تعليل للحنف يعنى ان حنف من من الجواب مجرد التخفيف (وانما بنى) اسم لاهذه على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون فرقا بين البناء الاصل والبناء لعاضى و(على ما ينصب به ليكون البناء) اى

بناؤه (على الحركة) كالفتحة في المفرد الواحد والكسرة في الجمع المؤنث السالم
 (اوحرف) كالياء في الثنية والجمع المذكر السالم استحققتها الكسرة في الاصل
 (قبل البناء) يعني ليكون اسم لاهذه مبنيا على حركة كالفتحة ولكسرة اوحرف
 كالياء استحقها الاسم قبل ان يكون اسم لاهذه لان المفرد المنصرف يستحق
 الفتحة في النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والثنية والجمع على احدهما
 الياء واذا لم يبن على ما استحقه في الاصل لتكون الحركات البناءة
 والحروف البناءة موافقة للاعرابية من حركة اوحرف (ولم يبن) مبنى للمفصول
 الاسم (المضاف ولا) الاسم (المضارع له) على ماسبق (لان الاضافة) لما كانت
 من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا او تخفيفا (ترجم) اى
 الاضافة (جانب الاسمية فيصير الاسم) اى اسم لاهذه (بها) اى بالاضافة
 (مائلا) اى متوجها (الى ما يستحقه في الاصل) اصنى الاعراب لان الاسم
 مطلقا اصل في الاعراب لوجود المعاني المقتضية للاعراب الفاصلية والمفصولية
 والاضافة مع ان الاعراب ههنا تؤكد بالاضافة التي هي من خواص الاسم
 ولانه لا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر وانه يلزم من البناء جعل
 ثلاثة اشياء واحدا وذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف او شبهه
 معربا عملا بالاصل (وان كان) (اى المسند اليه) عطف على قوله فان كان
 مفردا (بعد دخولها) اى بعد دخول لاهذه عليه مفردا (معرفة) (بانتفاء
 شرط النكارة) لا بانتفاء الافراد يعني مفردا معرفة او مضافا اليها (او) كان
 (المسند اليه) (مفعولا بينه) الظرف مرفوع محلا على انه مفعول مالم يسم
 ماصله (اى بين ذلك المسند اليه) (وبين لا) عطف على الجرور في بينه باعادة
 الجار في المعطوف (بانتفاء شرط الاتصال) يعني يقع فصل بينهما لا بانتفاء
 التعريف ولذا قال الشارح (على سبيل منعه الخلو) اى لا يخلو من ان يكون
 المسند اليه مفردا معرفة او مفعولا ويجوز ان يكون المفصول مفردا معرفة
 ايضا (سواء كانا) اى المعرفة والمفصول ملاسين (مع انتفاء شرط كونه)
 اى المسند اليه (مضافا او شبهه) يعني لا يكون المعرفة ولا المفصول مضافا
 ولا شبهها به (اولا) يتنى هذا الشرط بل يكون كل منهما مضافا او شبهها به
 (وهي) اى هذه اصور (ستصور) جمع صورة بالقسمة العقلية لان المسند اليه
 اما معرفة او نكرة والاول اما مفرد او مضاف (نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
 ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو) بالجر عطف على زيد اى ولا غلام عمرو فهذه
 اثنتان (و) الثاني اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو (لا في الدار
 رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة) بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان

(و) الاول ايضا اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو (لا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو) بالجر فنسارت صور المعرفة اربعة اثنتان منها بلا فصل واثنتان منها مع الفصل وصور التكرار اثنتان فقط وهما البسطة الام مفصولتين فصار المجموع سنا فالانساب ان لا يفصل بين امثلة المعارف وكأنه اراد ان يكون صور المفصول اربعة وغيرها اثنتين ولذا قبل اربع منها في المفصول واثنتان منها في المعرفة ولكل وجهة هو مويلها (وجب) جواب الشرط (في جميع هذه الصور الست) (الرفع) فاعل وجب اي رفع الاسم الذي وقع فيها (على الابتداء) اي على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوي لان لا اذا لم يعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوي (اما) وجوب الرفع على الابتداء (في المعرفة) مفردة كانت او مضافة مفصلة كانت او غير مفصلة يعني باقسامها الاربعة (فلا متاع) نفوذ (اثر لا نافعة للجنس فيها) اي في هذه المعرفة فان شرط تأثير لا في مدخولها من النصب او البناء هو للجنس والاضافة والولي وذا غير موجود في المعرفة متصلة او منفصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا تؤثر فيها ما اثر في الجنس فوجب الرفع الابتداء رجوعه الى اصله لكون لا ههنا من دواخل المبتدأ (واما) وجوب الرفع بالابتداء (في المفصول) وهو في التكرار المفصلة وهذا التعليق يجري ايضا في المعرفة المفصلة (فلضعف لا) هذه (عن التأثير مع الفصل) لان الشرط على ماسبق في تأثيرها اعرابا و بناء الولي فيما يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها (والتكرير) (اي وجب تكرير اسم لا) فيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع والى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (لكن) اي الا انه يكون التكرير (مطلقا) بحيث لا يجب ان يكون (بمعنى) اي لا يشترط ان يكون الثاني عين الاول مثل ان تقول لا زيد في الدار ولا زيد بل الشرط تكرار الاسم لا التكرير الشخصي مثل زيد وعمرو على ماسبق من الامثلة ولذا قبل المراد التكرير الوعي لا الشخصي (اما) وجوب التكرير (في المعرفة) مطلقا مفردة كانت او مضافة مفصلة او غير مفصلة (فليكون) التكرير (كالمعوض عما في التكرير من معنى) بيان لما في قوله عما (في الاحاد) لان لاهذه موضوعة لثني الاحاد وذا لا يكون الا في الاجناس واذا دخلت على المعرفة فان هذا المعنى لان في المعرفة ثني المفرد لثني الاحاد فينبغي حينئذ التكرير ليكون عوضا عما فات اذ بالتكرير يوجد في الجملة ثني الاحاد لان في التكرير التعدد (واما) وجوب التكرير (في التكرار) المفصلة وان وجد فيها ثني الاحاد كما في صورة الولي (فليكون) هذا الكلام (مطابقا لما) اي لسؤال

حقيق او تقديرى (هو) اى هذا الكلام (جواب له من مثل) بيان لما فى قوله لما هو (قول السائل) تحقيقا او تقديرًا او فرضًا (افى الدار رجل ام امرأة) واجب لافى الدار رجل ولا امرأة فكرر فى الجواب ليكون مطابقا للسؤال لان فيه يجب تكرار (وهذا التعليل) اى المطابقة بين السؤال والجواب (جار) على وزن غاز اى يجرى (فى المعرفة) باقسامها الاربعة (ايضا) اى كما هو جار فى الكثرة فكأنه قبل ازيد فى الدارام عسرو فاجيب لزيد فى الدار ولا عمرو وكذا غير من الامثلة (ونحو قضية) بالرفع لانها خبر مبتدأ محذوف (اى هذه قضية) حذف المبتدأ لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اى هذه رمية (ولا اباحسن لها) الواو للحال ولا فى الجنس واباحسن اسمها ولها جار ومجرور والجملة حال من الخبر بالواو والضمير مثل قولك هذا زيد قائما واعامل فيها معنى الاشارة والتبيين المفهوم من لفظة هذه (اى لهذه القضية) قبل هو قول الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يقولونه عند القضاء ومضاهما تحكم نحن ولبس على رضى الله تعالى عنه حاضرا ههنا اى هذه قضية لا قاضى لها مثل قوله عليه السلام اقضاكم على وافر ضحككم زيد كذا سمعته (هذا) اى قول المصنف ونحو قضية ولا اباحسن لها متأول (جواب دخل مقدر) بان يكون الواو فيه للاستئناف (على قوله) متعلق بقوله دخل (وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير) بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول منه (فان اسم لا) وهو قوله اباحسن (فيه) اى فى هذا القول (معرفة لان اباحسن كنية على رضى الله تعالى عنه) وهى ماصدر بالاب او الام وهى من اقسام العلم لان اقسامه ثلاثة كنية ولقب وعلم شخص كلها معارف فكون قوله اباحسن معرفة (و) الحال له (لارفع فيه ولا تكرر) فانتقض التعريف به اما عدم التكرير فيه فنظائر واما عدم رفع فلانه لو رفع لقب ولا ابو حسن بالواو لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير باء المتكلم يكون رفعها بالواو كما سبق (بل هو) اى قوله اباحسن (منصوب) لان نصبها ايضا يكون بالالف (غير مكرر) وهو ظاهر (فاجاب) المصنف (عنه) اى عن الدخل المقدر (بانه) اى بان هذا القول (متأول) (بالكثرة) فلا يرد نقضا على التعريف بانه غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التأويل (اما بتقدير المثال) فيكون من باب حذف المضاف واقامة لمضاف اليه مقامه (اى ولا مثل ابى حسن لها) فيكون مبني على القتح (لان المثال توغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة) فيكون اسم لاهده حينئذ من القسم الثاني فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصاركاه مبني على الالف التى هى اخت القحصة وحينئذ قوله اباحسن على تعريفه والمراد به

على رضى الله تعالى عنه فالمعنى هذه قضية عظيمة تبحث تحتاج الى حكم عدل مثل
 على رضى الله تعالى عنه والحال انه لا مثل لها (او بتأويله بفصل) على وزن
 حيدر وهو القضاء (بين الحق والباطل) فاطلاق الفصل على رضى الله
 تعالى عنه من قبيل رجل عدل لاشتهاره رضى الله تعالى عنه (بهذه الصفة) اى
 بالفصل بين الحق والباطل لانه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي عليه
 السلام اقضاكم على رضى الله تعالى عنه (فكانه قيل) بهذه قضية (لا فصل
 لها) فصار قوله ابا حسن كاسم الجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كما قالوا
 لكل فرعون موسى يعنى يكون من قبيل ذكر الاسم واردة الصفة المستنهر
 صاحبها بها، وبقوى هذا التأويل) اى الأول الثانى (ايراد حسن بحنف
 اللام) ونصب ابا ايضا لان اشتهار الكنية بالرفع والتعريف اللامى يعنى ابو الحسن
 مثل ابو الخطاب لعمري رضى الله تعالى عنه (لان الظاهر ان تنوينه للتكثير) لانه
 لو لم يكن للتكثير لما عرضوا عما هو المشهور فالتزامهم نزع اللام لبس الالفصد
 التكثير وانما قال لان الظاهر لجواز ايراده بالتكثير ايضا مع كونه كنية لعمري رضى الله
 عنه الا ان الظاهر ايراده باللام (وفى مثل لاحول ولا قوة الا بالله) الاحول القوة
 وبالحيلة يتوصل الى المقاصد كما بالقوة فقبل فى تفسيره مرفوعا الى النبي عليه
 السلام لاحول ولا حول عن معصية الله تعالى الابغضته وعونه ولا قوة
 ولا طاعة ولا قدرة على طاعته وعبادته الابغضته وتوفيقه وقيل لاحول عن
 المعصية ولا قوة على الطاعة الابتوفيق الله تعالى اولارجوع لنا عن المعاصي
 ولا طاعة لنا على مشاق الدين مما امرنا الله تعالى (اى فيما كررت فيه) لننظ (لا)
 هذا تفسير للنيل يعنى ان هذه الاقسام الآتية غير مختصة بها بل تجري في كل
 موضع توجد فيه شروط ثلاثة ان يكون لفظها لامكرة وان يكون التكرار
 بالعطف وان يلى كلامها نكرة مفردة وبين الشارح الاول بقوله فيما كررت
 فيه لا والثانى بقوله (على سبيل العطف) والثالث بقوله (وكان عقيب كل منهما نكرة
 بلا فصل) بينهما وبينها واما افراد تلك النكرة فستفاد ايضا من المثال (يبحوز فيه)
 (خسة اوجه) (بحسب اللفظ) اى بحسب التللفظ (لبحسب التوجيه) وبيان
 الحال (فانها) اى فان لوجود فى هذه الصورة (بحسب التوجيه زيد) كفاي
 اثناء الوجوه تنقيد يعنى من يسان الشارح فى اثباتها تنقيد فانها على ما يذنب تكون
 تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها فى الاول صارت خسة وفى الثانى زينت
 (عليها) واما عند العقل اما مبنيان واما معربان واما الاول مبني والثانى معرب
 منصوب ولم يوجد عكسه وهو اعراب الاول مع نصبه وبناء الثانى واما الاول
 مبني والثانى معرب مرفوع وعكس هذا وهو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثانى

فالقياس ان تكون ستة ولما سقط ما كان الاول فيه معر بامصوبا والثاني مبنيا
 اعلم وجود شرط نصبه كما سبق بقيت الوجوه بحسب اللفظ خمسة (الاول)
 من تلك الوجوه (فتحهما) اى فتح الاول والثاني يعنى بناءهما على الفتح (اى)
 لاحول ولا قوة الا بالله) بالبناء على الفتح فيهما بناء (على ان يكون لافيهما)
 اى فى كل واحد منهما (لنى الجنس) فيبنى اسمها على الفتح كما لو انفردت كل
 واحدة منهما عن صاحبتها (ولا قوة) مع ان لافيه لنى الجنس واسمها مبنى
 (عطف على لاحول عطف مفرد) بدل من قوله عطف بدل البعض (على
 مفرد) لان لاحول مفرد غير جملة وكذلك لاقوة (و خبرها) اى خبر لاحول
 لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل (محذوف اى لاحول ولا قوة موجودا لا
 بالله) والخبر الظاهرى وهو قوله الا بالله وهو المستثنى المرفع العرب باعراب
 المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه طرف لبدله من متعلق هو فى الحقيقة
 خبر فيكون حينئذ جملة واحدة فيكون فى قوة لاشئ له الا بالله (او عطف جملة
 على جملة) عطف على قوله مفرد (اى لاحول) موجود (الا بالله ولا قوة)
 موجودة (الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استثناء عنه) اى عن خبر الجملة
 الاولى (بخبر) اى بقرينة كون خبر (الجملة الثانية مذكورا) واختص الحذف
 بالاولى مع ان الاولى ان يكون الحذف فى الثانية ليكون السابق قرينة لللاحق
 وليكون اولافيه اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذا اوقع فى النفس والذ
 اذا المتساق بعد الطلب اعز من المتساق بلا تعب (و) (الثانى) من تلك الوجوه
 (فتح الاول) يعنى بناء الاول على الفتح (ونصب الثانى) (اى لاحول ولا قوة
 الا بالله اما فتح الاول) اى اما كون الاول مبنيا عليه (فلان لا الاول لنى الجنس)
 وحول اسم مفرد نكرة قدولها فيبنى على الفتح (واما نصب الثانى فلان لا
 الاية مزبنة) يعنى زائدة (لنا كيد النى) لان المعطوف على النى يكون منفيا
 ايضا فيكون حرف النى فى المعطوف زائدا وفائدته التأكيد للنى المستفاد
 اولا كما فى قولك ما جاتنى زيد ولا عمرو لانه اذا قيل وعمرو بدون لا يستفاد عدم
 مجئى عمرو ايضا وزيد لافيه نصا (والثانى) وهو قوة (معطوف على الاول)
 الذى هو حول يعنى معطوف على لفظه (فيكون) اى ذلك الثانى (منصوبا
 جلا على لفظه) اوعلى محله القريب لما سبق ان له محلين محل قريب وهو
 منصوب بلا ومحل بعيد وهو مرفوع (لمشابهة حركته حركة الاعراب)
 قد سبق تحقيقه فيحوز الجمل عليها كما يحوز على الحركة الاعرابية (ويحوز
 ان يقدر لهما) اى للاسمين المعطوف احدهما على الآخر (خبر واحد) لان العامل
 فيه لا الاول وحدهما فيكون المجموع جملة واحدة (و) يجوز ايضا (ان يقدر

لكل) واحد (منهما خبر على حدة) لأن الثاني وإن كان معطوفاً على الأول بحسب الظاهر إلا أنه يجوز أن يجعل مبتدأ باعتبار محله البعيد كما يجوز في اسمها المبني ويعتبر محله البعيد فيكون هذا القول حينئذ جلتين بأن يكون عطف جملة على جملة وأما جملة واحدة بأن يكون عطف مفرد على مفرد لأنه يجوز أن يعطف اسمان على معمول عامل واحد بعاطف واحد قد ذكر غير مرة (و) (الثالث) (فتح الأول) يعني أن يكون الأول مبنيًا على الفتح لما سبق في الأول والثاني (ورفع الثاني) (أي لاحول) بالفتح (ولا قوة) بالرفع (إلا بالله) أما فتح الأول) أي أما كونه مبنيًا على الفتح (فلان لا الأول) لني الجلس) وحول نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل فينبغي أن تأتي على ما أنصب به وهو الفتح لوجود شرطه (وأما رفع الثاني) أي أما كونه مرفوعاً (فلان لا) الثانية (زائدة) لتأكيد النفي لما قلنا فيما سبق (والثاني) وهو قوة معطوف على محل الأول) لأن لفظه ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما في الظاهر (لأنه) أي لأن الأول (مرفوع) في الأصل (بالابتداء) أي بالعامل المعنوي فإذا جازا الحمل فعلى الأصل هو الأول والأوجب (عطف) بدل من قوله معطوف أو تفسيره أو خبر مبتدأ محذوف أي هو عطف (مفرد على مفرد) وذلك لا يكون أولاً (بأن يقدر لهما خبر واحد) ويكتفى بكون الخبر خبراً للأول أي لاحول موجود إلا بالله ولا قوة مثل قولك في الآيات زيد قائم وعمرو فيكون جملة واحدة (أو عطف جملة على جملة) وذلك يكون (بأن يقدر لكل منهما) أي من الأول والثاني (خبر) واحد لأن لا الأول عامل لفظي يحتاج إلى خبر مستقل فتكون مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء احتاجت إلى خبر آخر مستغلاً فتكون جملة أخرى ولهذا كان الكلام جلتين عطف الثانية منهما على الأولى (و) (الرابع) من تلك الوجوه (رفعهما) أي رفع الاسمين معاً (بالابتداء) لأن النكرة وقعت في حيز النفي فنخصصت كفاي قولك ما أحد خير منك على ما سبق (نحو لاحول ولا قوة) بالرفع على أن يكون كل منهما مبتدأ (إلا بالله لأنه) أي لأن هذا الكلام (جواب قولهم الفير الله) خبر مقدم (حول وقوة) مبتدأ مؤخر والثاني معطوف على الأول سواء كان هذا السؤال تحقيقاً أو تقديرًا (فجاء) الجواب (بالرفع فيهما) أي في حول وقوة (مطابقة) بالنصب لأنه مفعول به لأن المطابقة مصدر ويجوز أن يكون حالاً من فاعل جاء أي جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مضارعاً (السؤال) لما عرفت أنهما مرفوعان في السؤال ومطابقة الجواب في الأعراب وغيره من الأمور المهمة (ويجوز الأمر أنهما) أي في القسم الرابع (أيضاً)

اى كما جارا في الاقسام الاول اى امان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة
 نحو لاحول موجود الابالته ولا قوة موجودة الابالته فيكون الكلام جملتين او يقدر
 لهما معا خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاول لانه عطف مفرد
 على مفرد وهو الاصل كما هو السؤال ولانه يكون اتم في المسابقة ولان تقبل
 الكلام اولى (و) (الخامس) من الوجوه الخمسة (رفع الاول) يعنى ان يكون
 الاول مرفوعا بناء (على ان لا) هذه تكون (بمعنى ايس) مصل ما ولا تكون
 لنى الجنس (على ضعف) رفع الاول بناء على ان لا هذه بمعنى ايس لاني الجنس
 كأن على ضعف (فان عمل لا) حال كونها (بمعنى ليس قال) لفظة مسابقة لا
 ليس وهي تورث الضعف كما ان كثرة المسابقة تورث القوة كما في ما فان
 كونها بمعنى ليس قوى لكثرة مسابقتها لها (فتح الثاني) اى يكون اسمائى
 مبنيا على الفتح (نحو لاحول) بارفع (ولا قوة) بالبناء على الفتح (الابالته
 بناء على ان يكون لا) في اناني لنى الجنس (وقوة بعد نكرة مفردة قدوليتها
 فتكون مبنية على الفتح كما في قولك لارجل في اذار (وضعف) يعنى
 للمفعول من اتضعف ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل من ايلاني (وجه) مرفوع
 ضعف (رفع الاول) في هذا القسم وهو ان تكون لافيه بمعنى ليس :بانه متعلق
 بضعف (يجوز ان يكون رفعه) رفع الاول (الالفاء عمل لا اى نأ نيرها في
 ندخولها اعرابا وبناء (بالتركير) اى بسبب ان يكون ما دخالت هي عليه
 مكررا لانها لكونها ضعيفة في اعمل اذا كرر اسمها تعزل عن العمل فيه فيرفع
 على انه مبتدأ نكرة تخصص بالعموم مثل قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة ولا سفاعة
 ورفع لهذا المعنى ايس بضعف لوقوعه في النظم العجز (لا كونها بمعنى ايس)
 يعنى ايس رفع الاول ههنا لكون لا ههنا بمعنى ليس بل لكونها معروضة عن العمل
 بسبب التكرير (لان شرط صحة الغائها التكرير) اى تكرير اسمها كما في صورة ارفع
 في المعطوف والمعطوف عايه في القسم الرابع (فقط) اى سواء توافق الاسمان
 في الاعراب كما في تلك الصورة وكما في قولك لازيد في الدار ولا عمرو وكما في قوله تعالى
 لا بيع فيه ولا خلة اولا مثل هذه الصورة الخامسة (وقد حصل) التكرير (ههنا)
 اى في هذا القسم فرفع الاول لا يكون ضعيفا (ولا دخل فيها) اى في صحة
 البناء بالتكرير (اتوافق الاسمين) الواقعين (بمعنى في الاعراب) قوله ولا دخل لا
 فيه لنى الجنس دخل اسمها المبنى وفيها ظيف لغو متعلق به وتوافق الجار
 والمجرور خبر لها لانه ليس للتعديل كما هو المتبادر اى لا يكون اتوافق الاسمين
 بعدها فيه مدخل في صحة الالفاء يعنى يصح الالفاء بمجرد التكرير سواء توافق

الاسمان فيه اولاً وفي الرضى اعلم ان لا الاول للتبرئة ملفسة لجواز ذلك لضعفها
وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير لا ولا يلزم مع تكرير ان لا يتوافق الاسمان
في الاعراب اذ التكرير هو السطر فقط وقد حصل وادانقر هذا فلا حاجة
لسا الى ما ذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى لبس فانه
لا يضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع الى هنا كلامه (فهذا) اى
القسم الخامس او ما اجرى فيه هذا القسم (على التوجيه الاول) اى على كون لا
فيه في الاول بمعنى لبس او على ان رفع الاول بناء على ان يكون لافيه بمعنى لبس متعين
راعطف جملة على جملة (لان في عطف المفرد على المفرد يجب اتحاد المعطوفين
واستزاجهما في العامل وهذا غير جائز في لعطف المذكور لان الحاصل في الاول
لا بمعنى لبس يقتضى رفع الاسم ونصب الخبر وفي الثاني لالتقى الجنس يقتضى
نصب الاسم او بناءه ورفع الخبر واذا اختلفا في العمل لا يمكن العطف المذكور
فتعين العطف الاول (نحو لاحول) موجود (الاباللة ولا قوة) موجودة (الا
بالله والا) اى وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمال ان يكون عطف مفرد
على مفرد (يلزم ان يكون قوله الاباللة) يعنى الخبر المتعلق به قوله الاباللة
(منصوباً ومرفوعاً) في حالة واحدة لان لا الاولى تقتضى ان يكون منصوباً
ولا الثانية ان يكون مرفوعاً فيكون معمولاً لعاملين مختلفين في حالة واحدة وهذا
غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة على جملة (وعلى التوجيه الثاني) وهو
ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لملفسة عن العمل (يحتمل
ان يكون) هذا القول (من قبيل عطف مفرد على مفرد) لان الاول مرفوع
بالابتداء فيجوز عطف الثاني عليه باعتبار محله البعد والاباللة خبر الاول فيكون
جملة واحدة (او) ان يكون (عطف جملة على جملة) كما هو الظاهر يعلم
وجهه مما سبق (كما لا يخفى) وجه العطف الاول والعطف الثاني على المتأمل
الصائق (واذا دخلت الهمزة) الاستفهامية (على) لفظية (لا) (لتي)
تكون (لتي الجنس) لكون البحث فيها (لم تغير) مبنى للفاعل من غير من
التفصيل (العمل) مفعوله (اى عمل لا يسير الى ان اللام للعهد (اى تأثيرها)
فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه اللغوى وهو التأثير وان هذا تفسير باللائم
لان العمل يلزمه التأثير فيكون من قبيل ذكر المزموم وارادة اللازم (في مدخولها)
اى فيما دخلت لاعليه من الاسم والخبر (اعراباً) تمييز (وبناء) يعنى اذا كان
مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها معرباً او مبنيّاً يكون ايضا بعده معرباً
في الاول ومبنيّاً في الثاني (لان العامل) لفظياً كان او معنوياً سماعياً او قياسياً
رافعاً او ناصباً او جاراً (لا يتغير عمله) اى اتره في مدخوله من الاعراب

والبناء وغيرهما (بدخول كامة الاستفهام) عليه لأنها لم تعد من العوامل حتى تفسير ما دخلت هي عليه وعدم تغير اثر لافيه اولى والزم بخلاف ما اذا دخل الجار عليها نحو اذيتني بلا جرم وجدت بلا مال فانه يتغير عمله حينئذ وانما خص الهمة بالبيان لانه لما تغير عملها بدخول الجار توهم انه بتغير بدخول الهمة ايضا ولدفع هذا توهم خصه بالبيان (ومعناها) (اى معنى الهمة الداخلة على لالتى لنفى الجنس) احد ثلاثة اشياء (اما) (الاستفهام) (حقيقة) نصب على التمييز لان الهمة قد تدخل على شئ مجازا (فتقول الا رجل فى الدار) من غير تغيير تأثيرها من البناء والاعراب فى مدخولها حال كونك (مستفهما) وقال المحتسب الظاهر ان السارح به على ان مقصود المصنف حصر المعنى فى الثلاثة وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها لانه لا خلاف فيها انتهى (و) (اما) (العرض) بسكون الراء مجازا (نحو الانزل عدى) عارضا النزول عليه حيث لا يرجى نزوله وعدمه لان المجهولة بالشئ كما هو سبب للاستفهام سبب للعرض فاستعمل لفظا احد المسيئين المحذرين فى السبب فى الآخر (ولم يذكر سببوه ان حال الا المستعمل فى العرض كحالة قبل) دخول (الهمة) لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال فلا يجوز دخولها على الاسماء لان العرض لا يكون الا فى الافعال كما يقال الانزل (بل ذكره السيرافى) يعنى ذكر السيرافى ان حال فى العرض كحالتها قبل دخول الهمة (وتبعه الجزولى) بالجهم المفتوحة والزنى المجمة المضمومة (والمصنف) لانها وان كانت عرضا وكانت ايضا من دواخل الافعال الا انها باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الاسم مع انه معنى مجازى (ورد ذلك) اى ذكر السيرافى كون حالها فى العرض كحالتها قبل دخول الهمة (الانلسى) بفتح الهمة وسكون الون وفتح لดาล المهملة منسوب الى الاندلس اسم بادة (وقال هذا) اى كون حالها فيه كحالتها الاولى (خندا) بفتح الحاء والنساء مع القصر ضد الصواب يعنى لبس بصواب (لانها اذا كانت عرضا) بدخول الهمة عليها (كانت من حروف الافعال) يعنى من الحروف التى تقتضى الافعال لفظا او تقديرا كحروف الشرط (مثل ان ولو وحروف النخضض) مثل هلا والاولو لا ولوما وهذه كلها تقتضى الافعال لفظا او تقديرا ولا تدخل على الاسم (فيجب انصاب الاسم) الواقع (بعدها) اى بعد حروف العرض كما يجب انصافه بعد حرف الشرط والنخضض لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فصل يفسر الفعل الناصب له (نحو الازيدا تكرم) فى تقدير الا تكرم الازيد تكرمه على ما سبق واما اذا لم يقع بعدها فعل او وقع واكسن لم يصح ان يكون

مفسر له يكون حالها كما قاله السيرافي ولا وجه لقول من قال في وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة الافعل لازم نحو الازيد يتزل الان يتكلف ويقال اراد وجوب الانتصاب الاسم في الاضمار على شريطة التفسير (و) (اما) (التمني) (نحو الاماء اشربه حيث لا يرجى ماء) قيده لانه عند رجاء الوجود يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون التمني لان ما لا يرجى لا يستفهم اذ لا يقال لاحداثه على حقيقته فيحصل على التمني مجازا بجماع الطلب لان في التمني معنى اطلب كما في الاستفهام وكذا في قوله * لاسبيل الى خرفا شر بهما * لاسبيل الى نصر بن حجاج * (واما قوله) يدل على محصلة ثبت الارجلا جزاء الله خيرا وفي الرضي روى الالفاء في الا التي للتمني نحو (الارجلا جزاء الله خيرا) وروى الا رجل بالجر اي الامن رجل (فهذه) اي كلمة الا في هذا لبيت (عدا الحليل) بن اجد الذي هو امام النحو (است لا) الداخل (بالنصب صفة سببية لكلمة لا) عليها حرف الاستفهام (بارفع لامفاعل) لقوله الداخل مثل قولك هند حامل وشاحها (ولكنه) اي الا انه (حرف موضوع للتخصيص) مستقلا (برأسه) مثل الا وهلا وغيرهما (فكانه) اي فكان الساعر (قال الاتروني) بضم التاء من الازائة اصله ترون فاعل يحذف الهمزة والياء فصار ترون بضمتي التاء والراء ثم لحقه باء المتكلم ونون الوقاية فصار تروني (رجلا) مفعول به (يعني) هلا تروني رجلا) جزاء الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله جزاء لانه سبب للفعل الناصب فيكون قرينة لمسيبه وقرينة كلمة التخصيص لما عرفت انها من دواخل الافعال (ولذلك) اي اكون الاحرفا برأسه من حروف التخصيص والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوف (ونصب) رجل فيه (ونون) وفي رضى واعلم ان معناها اذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل واذا دخلت في المضارع الحظ على الفعل والطلب له فهي اي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك الفعل في الماضي الى هنا كلامه (وهي) كلمة الا (عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام) يعني مركبة من همزة الاستفهام والاني الجلوس فكانت (بمعنى التمني) مثل قولك الا ما اشربه (فكان القياس) ان تبني النكرة الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها فيقال (الارجل) بافتح بلا تنوين لكونه جنسا (لكنه) اي الا انه (نون) اي جعل رجل في قول الشاعر وهو الارجلا جزاء الله منونا (لضرورة) وزن (الشعر) لان وزنه في كل مصراع مفاعلتن مفاعلتن فعولن واذالم يكن منونا يكون الاول اقصى بحرف لان التنوين بعد حرفا عند الشعراء على ما سبق من قوله

* صبت على مصائبها * صبت على الابل صرن لابلها
ولما فرغ من المنسوب بلا التي لثني الجنس واحواله الثلاثة من كونه منصوبا
ومنبيا ومرفوع شرع في بيان احوال توابعه من الصفة وغيرها ليستوفي
احواله فقال (ونعت) مبتدأ (الاسم لا) بحذف المضاف (المبنى) بالجر لانه
صفة الاسم واللام فيه للعهد اى الذى هو قسم من اقسام اسم الاله على ما عرفت
ثلاثة (لانعت اسمها العرب احتراز) به (عن نحو لا غلام رجل ظرفا) فانه
لا محالة معرب اما منصوب جلا على لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع
جلا على محله لان الموصوف اذا كان معربا لا بد ان تكون الصفة ايضا معربة
واما اذا كان مبني فلا يلزم ان يكون هو ايضا مبني (الاول) (بارفع) اى هو بارفع
(صفة للنتع) لابل بالجر صفة للاسم لان المقصود بيان احوال العت للاسم
فكسكون القبود قيوداله (اى لا) النعت (الناسى وما بعده) يعنى الثالث والرابع
وغير ذلك (احتراز) به (عن) لنتع الناسى (مثل لارجل طرف) اما مبني
على الفتح موافقة لنعوت واما معرب رفعا ونصبا لما سيجئ لانه نعته (كريم)
بارفع او كرما بالنصب (فى الدار) خبر لها (مفردا) بالنصب لانه (حال من
ضمير مبنى) المستكن فيه الذى هو خبر لقوله ونعت ولذا اوردته بالتذكير لان الحال
لا بد ان يبين هيئة الفاعل والمفعول به وقدم عليه لتكون القبود متولبة بمجموعة
بلا فصل وقم بينهما ولو جعل حالا من المبتدأ باعتبار كون ذلك الضمير راجعا
اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال فى المعنى صفة (والعامل فيه
مبنى) لما تقرر ان العامل فى الحال هو عامل فى ذى الحال (احتراز عن) العت
والمضارع (مثل) فو لك (لارجل حسن الوجه) اول لارجل خيرا من زيد فانه
لا يبنى بل يجب لاعراب رفعا ونصبا لما سياتى (يليه) فعل مضارع معلوم (حال
بعدها) من ذلك الضمير ايضا وقد تلمس سبق ولو جعل ايضا حالا من المبتدأ
لكان اصوب لما قلنا اى بلى لنتع الاول اسم لالمبنى (او صفة مفردا) اى بلى
العت الاول المفرد اسم لالمبنى لما قلنا ان الحال فى المعنى صفة (احتراز به عن
المفصول) اى عن النعت الذى وقع بينه وبين المنعوت فصل بنى (نحو لا غلام
فيها غريف) فانه يجب لاعراب نصبا ورفعا ولا يجوز ابناء اصلا (وهذا ليقيد)
يعنى قيد الولي (بغنى عن الاول) فيه اضافة تعريف لمن له طاقة لان المعنى الاول
ان لا يكون مسبوبا بسى ومعنى الولي كذلك فتزاد فليكون احدهما مغنيا عن
الآخر الا ان لولى اصطلاح ههنا ولذا سبب الاغناء اليه مع ان الاول يغنى عنه ايضا
الا انه ذكره ههنا ولم يكف بذكر الاول اهتماما وليكون تأكيده (مبنى) خبر
(على الفتح جلا على المنعوت) يعنى بنى على الفتح كما ان المنعوت كذلك (لكل)

الاتحاد بينهما) في الصدق لان النعت يصدق على ما يصدق عليه المنعوت
فالتحدا فحينئذ اذا لم يكن ان يكون الشيء الواحد مبنيا ومعربا (والانصال)
ايضا لما عرفت انه من شرط لولي بحيث لا يجوز ان يقع بينهما فصل (وتوجه
الشيء اليه اي الى النعت حقيقة) تميز لان الشيء في قولك لارجل ظريف قائم نفي
القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لاعن مجرد الرجل الا ان البناء النعت اربع
شرائط ان يكون نعت المبنى بلا وان يكون النعت الاول وان يسلي النعت المبنى
ولا يفصل بينهما وان يكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت
مع المنعوت فيسرى البناء منه اليه فيبنى النعت ايضا لمسايرته اليه (والمبنى
في قوله) اي في قول المصنف (ونعت المبنى اشارة الى ما ينسب على الفتح بالاصالة
لابلتبية فانه) اي المبنى بالاصالة هو (المذكور سابقا) في قوله فان كان مفردا
فهو مبنى بناء على اللام فيه للعهد الخارجي وان البناء اذا اطلق يراد به البناء
بالاصالة لابلتبية (فلا يراد له) اي الشأن (اذا كسر المبنى) الذي هو
اسم لاهذه (وبني) المكرر (على الفتح) كالاول لكونه تأكيدا (ثم جئ
بنعت) وجعل نعتا للثاني بناء على ما هو الظاهر (لا يجوز بناؤه) اي بناء
النعت بل يجب ان يعرب لعدم الاصل في البناء (مثل لاماء ماء باردا)
بالنصب جلا على اللفظ او المحل القريب او الرفع جلا على المحل البعيد (مع
انه يصدق عليه) اي على قوله باردا (انه) اي البارد (نعت المبنى الاول مفردا
يليه) يعني تصديق هذه الشروط المتضمنة ببناء النعت الموجودة هي فيه
ولا يصح بناؤه (فان باردا) الذي هو (في هذا المثال نعت للتابع) يعني الماء
الثاني (لالتبوع) يعني الاول (كما هو الظاهر) من المنعوت لثلا يقع الفصل
بينهما لان الماء الثاني وان كان تأكيدا للاول يكون فضلا اذا جعل نعتا للاول
(ولو جعل) ذلك النعت (نعتا للتبوع) على خلاف الظاهر (فليس) النعت
(مما يليه) اي يلي النعت المنعوت (لتوسط التابع بينهما) يعني لوجود الفصل
بالهاء الثاني بين النعت والمنعوت (ومعرب) سواء كان النعت مفردا او مضافا
او مضارفا له ولي اولا (لان الاصل في التوابع) كلها تبعيتها (للتبوعات) في
الاعراب دون البناء) سواء كان المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاني هؤلاء
الكرام بالرفع او بناء عارضا نحو لا غلام ظريف بالرفع والنصب الا انه يجوز
البناء ههنا على الفتح لما عرفت او معربا نحو لا غلام رجل ظريف او ظريف
لكون الاسم اصلا في الاعراب والعمل بالاصل اولي (رفعا) منصوب على
المصدرية او على نزع الحافض اي يرفع (جلا) اي لكونه محمولا (على محمله

البعيد (اونصبا) عطف على رفعا (جلا) اى لكونه محمولا (على اللفظ)
 اى لفظ اسم لا المبني وهو الفتح (او على محله القريب) وهو النصب بها (مثل
 لارجل) فانه اسمها المبني على الفتح (ظرف) وهو (بالفتح) يعنى مبنى على
 الفتح لوجود السروط المتضمنة بنائه عليه (طريف) (مغرب) (بارفع) (جلا
 على محله البعيد) (وظرفا) (مغرب) (بالنصب) (جلا على اللفظ او على محله
 القريب) اورد هذه الامثلة على ترتيب الالف وهو صنعة بدعيمة (والا) عطف
 على مقدر مفهوم من القيود المذكورة في التعريف يعنى ان كان نعت اسم لا
 هذه موجودا فيه هذه لقيود والسروط فهو مبنى على الفتح ومغرب رفعا
 ونصبا والا اشار السارح الى هذا بقوله (اى وان لم يكن النصب كذلك) اى وان
 لم يكن نعت اسم لامتصا بالصفات المذكورة بان لم يوجد السروط الاول مثل
 لاضلام رجل طريف اولم يوجد الثاني بان لم يكن مفردا مثل لارجل حسن
 الوجه اولم يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لارجل في الدار طريف
 والحاصل انه ان لم توجد السروط الاربعة باسرها سواء وجد بعضها او لا
 (فالاعراب) (اى فكمه الاعراب) اى فحكم ذلك النعت ان يكون مغربا
 لا غير قدر المبتدأ بقرينة حرف الجزاء (لاغير) اشارة الى ان الخبر اذا كان معروفا
 باللام يفيد الحصر مثل قولك زيد الجواد وعمرو السجاع (رفعا جلا) سبق
 اعرابهما (على المحل البعيد) الذى هو الرفع (اونصبا جلا عن اللفظ او على
 المحل القريب) وهما ظاهران (وقد مررت املته) اى امله ~~مكون~~ النعت
 مغربا لعدم وجود شرط البناء (في بيان فوائد القيود) وانا اوردتها بعد قوله
 والا تأمل وكن على بصيرة (واعطف) اى عطف شئ (على لفظ اسم لا
 المبني) الا ان شرط جواز العطف على اللفظ وعلى محله البعيد على ما فهم
 من توجيه السارح وتمثيل المصنف ثلاثة ان يكون اسم لامبنا وان يكون
 المعطوف نكرة وان لا يكون لافيه مكررا و بين السارح تلك السروط بقوله
 (اذا كان المعطوف نكرة) مثل لا غلام لك وفرس ~~مكون~~ ذلك المعطوف
 (معطوفا بلا تكرير لاقى المعطوف فانه) اى الحلال والشان (اذا كان المعطوف
 معرفة) سواء كان علما مثل لا غلام لك وزيدا ومضافا مثل لا غلام لك وعبدالله
 (وجب رفعه) اى رفع المعطوف او معروفا باللام (نحو لا غلام لك وفرس)
 لانك لو نصبته جلا على اللفظ او على المحل كانت لفظة لا عاملة في المعرفة
 وذا محال لما عرفت انها لا تعمل الا في النكرة المضفة او المسايهة (واذا كان لا مكررا
 في المعطوف) مع افرادهما وتكثيرهما مثل لارجل ولا امرأة (فحكمه) اى حكم
 هذا المعطوف (ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق) من انه يكون فيه خمسة

اوجه من حيث التلغظ لانه ذكر وجه التمثيل لا الحصر فكون حكمه عاما شاملا
لما وجد فيه شرطه وهو ان تكون لامكرة بطريق العطف وولي كل واحدة منهما
نكرة مفردة (بان يحمل) متعلق بالعطف وهو مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه
راجع الى المعطوف اي بان يحمل المعطوف المذكور (على اللفظ) (اي لفظ
اسم لامبني) صفة الاسم ولفظه لما عرفت غير مرة فتح شيبه بالنصب فيجوز
الحمل على اللفظ (ويجعل) المعطوف (منصوبا) عطف على يحمل (و) (بان
يحمل) المعطوف عطف على ان يحمل باعادة الجار لوقوع لفاصلة (على
الحمل) اي محل اسم لامبني والمراد به ههنا محل البعيد وهو رفعه بالابتداء
(ويجعل) المعطوف (مر فوعا) (جائز) فالوجهان النصب جلا على اللفظ
وارفع جلا على المحل البعيد جائز ان على السوية الا ان الاول هو الاول لكونه طاهرا
وكون الثاني منغيا (ولا يجوز فيه) اي في هذا المعطوف (البناء) كما جاز في الوصف
لاتقاء صحيح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة الافراد والتذكير والولي
وهذا لم يوجد ههنا الفصل بالعطف لانه بعد فاصلا في عرفهم لما سيجي وان جاز
في النداء نحو يا زيد وعمر واضعف لاجل التأثير الافيائليه او كان في حكمه كافي التعت
وههنا لم يله ولم يكن في حكمه مع ان الاصل هو الاعراب (لمكان الفصل بالعاطف)
اي بواسطة العاطف فالواصل لعاطف والمعطوف عليه كلاهما ولاسك ان البناء
مع الفصل ممتنع والحال ان المعطوف يغير المعطوف عليه فلم يوجد الاتحاد ايضا
(ولم يجعل) المعطوف (في حكم المتصل) بان تكون الواو زائدة لتأكيد اللصوق
كافي عطف بعضها على بعض مثل قولك جاني زيد العالم والساعر والبير
وكا في اسداء مثل يا زيد وعمر ولاته في حكم يا عمرو وان لم تكن الواو فيه زائدة
(لمظنة الفصل) اي لان هذا محل ان يظن فيه الفصل (بلا) الزائدة (المؤكدة)
مثل لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة بخلاف الصفات والنداء لانه ليس فيهما هذا
الظن فافترا (اذ المعطوف على المنى) مطلقا (يراد فيه) اي في المعطوف
على المنى لفظية (لا كثيرا) اي زيادة كثيرة لتأكيد الكيدالني (نحو لاحول ولا قوة)
لان لالسانية زائدة في بعض التوجيهات كما عرفت سابقا (مثل لا اب وابنا وابن)
فيه نسر على ترتيب الف لان الاول منصوب والثاني مرفوع عطف على اللفظ
وعلى المحل ويجوز العكس ايضا مثل لا اب وابنا وابن (في قول الساعر
ولا اب وابنا مثل مروان وابنه) لافيه لني الجنس ولا اب لكونه نكرة مفردة
بلا فصل مبني على الفتح وابنا بالنصب عطف على لفظه واخبر بمحذوف اي لا اب
وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفرد او موجودان ان كان عطف
جمله على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثاني جملتين اي

لا اب موجود وابنا موجود مثل مروان وابنه بالنصب حال من الضمير
 المستكن في الخبر فيه نشر على ترتيب الف لان الاب يشبه مروان والابن
 ابنه ويقال لمن هذا التشبيه تشبيه ملفوف وهو ان ابني بالمشبهات ثم بالمشبه بها
 كقول الشاعر * كان قلوب الطير طبيا وابسا * لدى وكرها الاب والحشف البالي
 (اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا) الجار متعلق بالفعل بعده قدم المحصر الارتداء
 الرجوع يقال ارتدى اذا رجع من ردا مهموز اللام بمعنى رجع ايضا وتأزرم
 ازرم مهموز لفاء وبعده زاي مججمة وبعده راء مهملة اذا قوى يقال تأزر
 في الامر اذا قوى يعني لان مروان رجع الى المجد وتأزرم فيه وتقوى والالف في تأزر
 بلاشباع كالف اتنا في قول الشاعر لا للتثنية (واما سائر التوابع) اي باقيها من
 التأكيد اللفظي والمعنوي والبدل وعطف البيان (فلا نص عنهم فيها)
 يعني لم يصرحوا بحكمها كما صرحوا بالنعت والعطف بالحرف (لكن) اي
 الا انه ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى يعني بيني البدل والتأكيد
 اللفظي اذا كان كل منهما نكرة مفردة نحو لارجل صاحبى ولاماء ماء باردا
 واذا كان معرفة يجوز الوجهان الرفع واصب نحو لارجل صاحبك ولاماء
 مالك وكذا التأكيد المعنوي نحو لارجل نفسه وكذا عطف البيان نحو لارجل
 ابو عبد الله (كذا) اي كما يكون حكمها حكم توابع المنادى (ذكره الانلسي)
 حيث قال اما البدل وعطف البيان والتأكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن
 ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا للبنى حكمها مع المنادى المضموم في البدل
 يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لارجل صاحبى الى هنا كلامه لان البدل
 في حكم نكر بر العامل فكأنه قال لا صاحبى والتأكيد اللفظي كذلك لان
 المؤكد عين المؤكد لفظا ومعنى فكأنه قال لاماء في لاماء ماء باردا في بيني البدل
 والتأكيد اللفظي اذا كان مفردا نكرة (ومثل لا بابه ولا غلامى له) بلا فصل
 بينهما لانه اذا فصل نحو لا ب في الدارك او لا غلامين فيها لك لم يجز اثبات
 الالف في الاول ولا حذف النون في الثاني لانه ينبغي المشابهة بالمضى حيث
 ولا اثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة به (اي كل تركيب) المراد بالتركيب
 لامع اسمها وخبرها ولذا قال الشارح (يكون فيه) اي في ذلك التركيب
 (بعد اسم) لا التي لنفي الجنس لام الاضافة) سواء دخله الضمير ظاهرا او مخاطبا
 او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ب ازيد وسواء كان الاسم مفردا ولكن بشرط
 ان يكون من الاسماء الستة غير ذي او مني او جعا على حدة نحو لا ناصرى له ولا
 بحيرى له (واجرى) مبنى للمفعول (على ذلك الاسم) اي اسم لا التي لنفي الجنس
 (احكام الاضافة من اثبات الالف) بيان الاحكام (في نحو اب) فيه اشارة الى ان

المراد به بالاسماء الستة غير ذى فاته لا يقطع عن الاضافة على ما سياتى (و) من
 (حذف النون) اى نون المثني والجمع (من نحو غلامين) اراد به المثني والجمع على
 حدة واما عند الرضى فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ لكثرة استعمالهما واما
 حذف النون فعلم لكل مثني وجع على حدة حيث قال فى المثني والجمع وفى الاب
 والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف
 نون المثني والجمع وثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لاغلامى لك ولامسلى لك
 ولااباه ولاخاله فتكون معرفة اتفاقا فقوله مثل لااباه مبتدأ (جائز) خبراى
 يجوز فى هذا اللفظ ان يستعمل باثبات الالف وحذف النون ويجعل معربا منصوبا
 (يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان) يبنى اسم لاعلى ما ينصب به لكونه
 نكرة مفردة وقعت بعدها بلا فصل (يقال لااب له) والاخ له بالبناء على النعم
 وكذا ضميرهما من الاسماء الستة غير ذى (و) يقال (لاغلامين له) ولاسملين له
 مثني وجعا بالبناء على الياء (فيكون اسم لا) التى لنى ابئس (فيهما) اى فى مثل
 هذين التركيبين (مبني على ما ينصب به) الاسم وهو الفتح فى الاول ولياء
 فى الثانى لوجود شرط لبناء التى هى الافراد والتذكير والولى (و) يكون (الجار
 والمجرور) فى مثل له فى محل الرفع (خبرا لها) لل التى لنى الجنس والمعنى لااب
 موجود لغلام الآن لانه قدماء فيكون المثني ثبوت جنس الاب له الآن ولا
 غلامين موجودان لغلام الآن فيكون ايضا المثني ثبوت جنس الغلامين له
 الآن (و) الحال انه (قسما) ملابسا زعملى قلة (لكن الاولى حد السدود لانه
 قد استعمله الفقهاء ايضا باثبات الالف (مثل لااباه و) حذف النون مثل
 (لاغلامى له) ولامسلى له وجعل معربا منصوبا (يزيد الالف) متعلق بقوله
 جاء (فى مل اب) ونحوه (وباسقاط النون فى مثل لاغلامين) ولاسملين (كفاى
 حال الاضافة) (يعنى اذا اضيف نحو الاب او الغلامين او المسلمين الى نكرة يكون
 معربا منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لاابا رجل فى الدار ولاغلامى
 رجل ظريفان لوجود شروط النصب التى هى الاضافة الى النكرة والولى
 (تشبيهها) مفعول له لقوله جائز اى اجيز ذلك تشبيهها او مفعول مطلق اى شبه
 تشبيهها والجملة حال والاول اوجه (له) الجار والمجرور متعلق بالتشبيه (اى) شبه
 (اسم لا) هذه التى (فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف) الى شئ (بالمضاف)
 متعلق بالتشبيه ايضا (واجراء لاحكام المضاف) بانصب عطف على قوله تشبيهها
 وبيان لفظة التشبيه يعنى المقصود الاصل من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة
 (عائده) اى على اسم لاهذه (باثبات الالف) فى البعض وحذف النون فى البعض
 (فيكون) اسم لاجتئذ (معربا) منصوبا (وذلك لتشبيه) اى تشبيه اسم لا

هذه في هذين التركيبين (انما هو . فيه اسارة الى ان اللام في قوله (لمساركنه)
علة للنسبه ووجه النسبه لان وجه النسبه يكون علة للنسبه كقولك زيد كالاسد
في النسباجة وهي علة للنسبه زيديه (اي لمشاركة اسم لاحق يضاف باظهار
لللام) متعلق بقوله يضاف اي لام الاضافة المقدره (ينه) اي بين المضاف
(وين ما يضاف اليه) (له) (اي المضاف) بدون اظهارها يعني لمشاركة اسم لا
في تركيب لا باه ولا غلامى له للمضاف الذى وضع بعد لافى قولك لا باه ولا غلاميه
(في اصل معناه) اي في المعنى الاصلى (اي معنى المضاف من حيث هو مضاف
بمعنى الاضافة وهو) اي الاضافة (الاختصاص) فانذ كير باعتبار الخبر او
باعتبار المضاف اي معنى الاضافة وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك
راسس اباك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم مسح اللام واصنف
صاحب المضاف معرفة فبقي ابوك تخصيص اصلى لكونه مضافا وتعريف حاش
(مضادة واب لك يشارك ابوك في تخصيص الذى هو في اصل معناه فكما ثبات
الاف في بأك تثبت في اباك فكما ان الاول معرب كذلك الثانى معرب كذا
في الرغنى (او المعنى) عطف على قوله اي اسم لافى تفسير قوله تنبيهه من حيث
المعنى تقديره المعنى هكذا او المعنى (ان مثل لا باه ولا غلامى له جائز بالابسات
الاف في الاول وحذف النون فى الساقى على خلاف الظاهر لما عرفت ان الظاهر
له بدون الالف ولا غلامين به بابسات اون (سبهانه) اي لمثل هذين
تركيبين) وهما قولك لا باه ولا غلامى له (حب لا اضافة فيه) اي فى مثل
هذين تركيبين فاللام داخله على النسبه وصلة للنسبه اي لكون مثل هذين
تركيبين حيث لا اضافة فيه مناسبه (بالمضاف اي بتركيب يستعمل على الاضافة)
يريد به ان المراد بالمضاف معاه المجازى وهو التركيب الذى فيه الاضافة بمعلقة
الجزئية لامعناه الحقيقى وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر فى تفسير الاول
فيكون النسبه والنسبه به هو الهيئة التركيبية اعنى منه تركيب لا باه بتركيب
لا باه رجل و تركيب لا غلامى له بتركيب لا غلامى رجل فالثبت الالف وحذف
اون كما ثبت وحذف فى النسبه به (لمساركنه اي لمشاركة مثل هذين لتركيبين
لغير المضاف فهما اسم لا (اي لما يستعمل على الاضافة) اي لتركيب يكون اسم لا
فيه متعلقا فيه مضافا فى اصل معناه اي معنى ما يستعمل على الاضافة وهو) اي ذلك
المعنى (الاختصاص) فيكون وجه النسبه فى كلا لتوجيهين الاختصاص
ولمشاركة فيه وقال المحشى لافرق بين التوجيهين فى الال وانما لافرق فى حل تركيب
المصنف بارجاع ضمير مشاركنه تارة الى الاسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع
ضميره الى المضاف فى اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع

عليه لخصوص المواد بإرباع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين
 وضميره الى تركيب يستعمل على الاضافة الى هنا كلامه (الا ان بين الاختصاصين)
 اى الاختصاص المفهوم من تركيب لا ابالة حيث لا اضافة فيه والاختصاص
 المفهوم من تركيب يكون اسم لافيه مضافا (تفاوتا) يعنى فرقا (فان الاختصاص
 لمفهوم من التركيب لاضافى اتم مما يفهم من ضميره) اى من الاختصاص المفهوم
 من تركيب لا يكون اسم لافيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كئى واحد
 لقيام المضاف اليه مقام التثوين او لان من المضاف ولذا يكتسب المضاف
 من المضاف اليه التعريف او التخصيص فصار احدهما جزء الاخر بخلاف
 لا اباله ولا غلامى له لان الماتى اجنبى من الاول والاختصاص انما يستفاد من اللام
 حتى لو لم يكن للام لم يستفد فيكون الاختصاص فى الاول اتم (ومن ثمه) قد
 سبق تفسيره غير مرة (اى ولاجل ان جواز مثل هذين التركيبين) يعنى باثبات
 الاداف وحذف النون (انما هو لتثنيه) اسم لا الذى هو (غير المضاف باسم لا
 لذى هو) (المضاف فى معنى الاختصاص) (لم يجرز) (تركيب) يكون فيه بعد
 اسم لاهذه حرف من حروف الجر من غير اللام (لا بابا فيها) (اى فى الدار)
 ولا رقى عليها ولا غلامى بها (لعدم الاختصاص) فى مثل هذا التركيب لان
 المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى فانتفت المشاركة له فى اصل المعنى
 فانفاوتا هي استلزم انتفاء الجواز (فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى
 شئ) اذا ضيف اليه (انما هو بآيوة له) اى يكون الاب ابالة (وهذا الاختصاص
 اى المفهوم من اضافة الاب الى شئ) (غير ثابت الاب بالنسبة الى الدار)
 لان الاب من حيث انه اب لا يكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة
 اليها (فلا يصح اضافته الى الدار) واذا لم يصح اضافته اليها (فكيف يشبه
 تركيب لا بابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار) يعنى يصح اضافة الاب الى
 الدار حتى يشبه مثل لا بابا فيها فثبت الالف كما ثبت فى تركيب يضاف الاب
 فيه اليها (لمشاركته له) اى لمشاركة تركيب لا بابا فيها التركيب يضاف فيه الاب اليها
 (فى اصل معناه) (وليس) (اى مثل هذين التركيبين) (بمضاف) على ان تكون
 للام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه اما ان
 يبقى لا بلا خبر او تعمل هى فى المعرفة وكلاهما غير جائز (حقيقة) كما انه ليس
 بمضاف ظاهرا (لفساد المعنى) (المراد) صفة المعنى (المفاد) بلا اضافة صفة
 بعد صفة للمعنى (بهما) متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع اى
 بهذين التركيبين (على تقدير الاضافة) متعلق بالفساد اى لانه يفسد المعنى
 المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لافيهما مضافا لماسياتى

(وهو) أى المعنى المستفاد منهما بلا إضافة (نفي ثبوت جنس الأب) فى الأول
 (أو) نفي ثبوت جنس (الغلامين لمرجع) متعلق بالثبوت (الضمير المحرور) وصفه به
 احترازا عن الضمير المستكن فى الظرف (بالاستقلال) متعلق بالثبوت وفسر
 الاستقلال بقوله (من غير احتياج الى تقدير خبر) سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما
 ذا كان مضافا غانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الأب
 ثابتا لزيد ولا جنس الغلامين ثابتا (وهذا المعنى) أى نفي ثبوت جنس الأب
 أو الغلامين لمرجع ذلك الضمير (يضد على تقدير الإضافة) أى على تقدير
 أن يضاف الأب أو الغلامان الى الضمير بأن تكون اللام زائدة (من وجهين أما
 أولا) أى أما وجه فساد المعنى على تقدير الإضافة فى الوجه الأول فنسب قوله
 أولا على الظرفية (فلان معنى هذا التركيب) وفى بعض النسخ هذين لتركيبتين
 (على تقدير الإضافة لاياه ولاغلاميه) لما عرفت أن اللام فيهما زائدة والزائد
 يجوز حذفه وإذا حذف يضاف الاسم الى الضمير (وهذا) التركيب (لا يتم
 الابتعاد خبر) لكلمة فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما
 إذا كان غير مضاف لانه لا يحتاج الى تقديره لان قوله يكون خبرا فيتم الكلام
 بدون لتقدير (أى لاياه موجود ولاغلاميه موجودان) فعلى هذا تكون لا عاملة
 فى المعرفة وذات غير جائز (وأما ثانيا) أى أما فساد المعنى على تقدير الإضافة فى
 لوجه لئان (فلان المراد) من هذين التركيبين عدم الإضافة (نفي ثبوت
 جنس الأب أو) نفي ثبوت جنس (الغلامين له) أى لمرجع الضمير لما عرفت
 أن هذا المعنى لا يحصل إلا إذا كان الاسم غير مضاف والجار والمحرور خبرا لها
 (لا) أن المراد (نفي الوجود عن ثبوت إياه المعلوم أو) نفيه عن (غلاميه
 المعلومين) لما عرفت أيضا أنه إذا كان اللام زائدا يجوز حذفه وإذا حذف
 يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذى هو موجود فيعرف الاسم
 بالإضافة فيلزم نفي الوجود عن الأب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى
 لا يناسب وضعه لانهما نفي الجنس ويخاف القاعدة المذكورة وهى إذا كان
 اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير (خلافا لسيبويه) قد سبق نصب قوله
 خلافا (والجلب) بن أحمد استاذ سيبويه (وجهور النحاة) هذا من قبيل
 عذف العام على الخاص اهتماما بشأن المعضوف عليه وإشارة الى أنه لكماله
 فى هذا الفن صار كانه ليس منهم (وتما خص) المصنف (سيبويه بهذا
 الخلاف) الباء داخل على المقصور مثل قولك تحضك بالعبادة لانها محضة
 لله تعالى مع أن غيره مخالف أيضا (لانه العمدة) والمقتضى (فيما بينهم)
 فخلافا خلافتهم فذكره يعنى عن ذكرهم لانهم تبعوا كثيرا ما يكتفى بذكر

الاصل عن ذكر التبع (اولان المقصود) من قول المصنف (بيان الخلاف)
 فبيانه يحصل بذكر واحد من جملتهم لاسيما ان يذكر من كان عمدة فيما بينهم
 (لادعين المخالفين) لان ذكر جملة المخالفين باسرها متعصفا ككتفي بذكر من
 يعتمد بقوله (فذهب سبويه والخليل وجهور النحاة ان اسم لا) هذه (في مثل)
 هذا التركيب مضاف الى الضمير المجزور (حقيقة) نصب على التمييز (باعتبار
 المعنى) متعلق بالمضاف فيكون المعنى نفي الوجود عن ابيه المعاووم وغلاميه
 المعلومين حينئذ يكون اسم لامعية ولا يجب الرفع ولا التكرير لشيء التنكير
 بصورة الفصل باللام (والحلم اللام) عطف على اعتبار المعنى والاقسام الاندخال
 يقال اقم فرسه الهراى ادخله (بين المضاف والمضاف اليه تأكيذا) صلة
 للاقسام (باللام المقدرة) لان الاضافة ههنا بمعنى اللام لما سيجئ ان المضاف اليه
 اذا لم يكن جنس المضاف ولا ظرفه يكون بمعنى اللام وقضاء من حق لا
 ان تدخل الاعلى المتكرب بسبب اللام التي هي علامة في الضمير لان المضاف يصير
 بهذا الفصل كأنه لبس بمضاف في الظاهر وان كان في الحقيقة مضافا فتدخل لا
 حينئذ على التكرير بحسب الظاهر (وحكم المصنف بفساده لما عرفت)
 وفي الرضى ثم اعلم ان مذهب الخليل وسبويه وجهور النحاة ان هذا المذكور
 مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقبل اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه
 بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه اللام الظاهرة تأكيذا لتلك
 اللام المقدرة كيم الثاني في قوله باتيم تيم عدى وكان الفصل بينهما كلا فصل
 فقبل لهم ما الذي جعلهم في هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام المتحممة
 توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام واجابوا بانهم قصدوا نصب هذا
 المضاف المرفوع بلا من غير تكرير لانخفا وحق المعارف النفية بالارفع مع
 تكرير لا لفصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه لبس
 بمضاف فلا يستكر نصبه وعدم تكرير لا انتهى (ويحذف) (اسم لا) هذه
 اذا وجدت قرينة لفظية او معنوية قياسا على حذف المبتدأ (حذف كثيرا)
 يشير الى ان نصب قوله كثيرا على المصدرية ويجوز ان ينصب على الظرفية
 اى زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة الاحيان (في مثل لاعدك) اى في تركيب
 ذكر فيه الخبر (اى لا بأس عليك) لمن له خوف فتحذف الاسم بقرينة الحالية
 (و) لكن (لا يحذف) الاسم (الامع وجود الخبر) لفظا كما لا يحذف الخبر
 الامع وجود الاسم لفظا (لثلا يكون) الحذف (اجمافا) بكسر الهمزة والجيم
 المتقدمة وبعدها حاء مهمله وهو الاذهاب والتنقيض ومنه اجماعه اى اذهبه
 كذا في الصحاح اى لثلا يكون الحذف سببا للالغاء لانه اذا حذف الاسم كثيرا

ويحذف الخبر ايضا كبيرا فنبي لالعاملة بدون المعسول وهو عين الاحجاف
فيحذف ذكر احدهما عد حذف الآخر اسمك اوتخبر بالكون المذكورة قرية
لخذف (وقولهم) اي قول العرب لا كزيد) اورده ايدنا بانه يحذف ان يكون
من قبيل حذف الاسم وهو اسب للقام او حذف الخبر بلو زحذفه ايضا
(ان جعلنا الكاف اسما) بمعنى الاسم لان الكاف من الحروف التي تستعمل اسما
وحرفا (جزان يكون كزيد اسما) يعني جز ان يكون لكاف وحده منصوبا
محللا على انه اسم لا (و) ان يكون (الخبر) اي خبر لا (مخوفا اي لاسم) اي
لامنل زيد (موجود) فيحذف الخبر بقريته لالتي لتي الجنس لان التي يقتضي
فيها اوقريته حالية (وجاز) ايضا (ان يكون) قولهم لا كزيد (خبر لهما
فيحذف يكون الاسم مخذوفا بقريته حالية اي لاحد مثل زيد) وهذا هو المناسب
للقام فالانطب ان يكون مقدما على التوجيه الاول الا انه اخره يكون قريبا
بما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لا خبر لان الحرف لا يكون مسندا
اليه حتى يكون الخبر مخذوفا (وان جعلناه) اي الكاف في ذلك المثال (حرفا)
علما باظهار المتبادر (فالاسم) اي اسم لا (مخذوف) لان الحرف مع متعلقه
يجوز ان يكون مسندا ولا يجوز ان يكون مسندا اليه وان كان مع متعلقه اي
لاحد كزيد اي لا احدا ككاش كزيد (خبر ما ولا) اوردهما في آخر الملحقات
لمسبتهما فعلا خبر متصرف وهوليس والاختلاف في كونهما عاملتين بخلاف
سائر الملحقات (المنتهتين) وصفهما به لبيان وجه عملهما لان سبب عملهما
عند من يقول به لبس لا المسابغة (في التي) متعلق بالمسابقة (ولدخول على
الجملة الاسمية) قد سبق تحقيقه في آخر المرفوعات (لبس) متعلق
بالمسابقة والباء داخلة على المنسبة (هو) فصل المبدأ (المسند) اي الاسم
حقيقة او حكما الذي اسند الى اسمها (بعد دخولهما) (اي دخول ما ولا) اعني
بعد دخول واحد منهما (وهي) (اي خبرية خبر ما ولا لهما) متعلق بالخبرية
والضمير المجرور راجع لهما اي كون الخبر الما ولا قدر المضاف ليصح ارجاع
الضمير المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اي كونهما عاملتين عمل لبس ليم الاسم
والخبر فلا يحتاج الى قوله (وكذا اسمية اسميهما) اي اسم ما ولا (لهما) ولتأنيث
باعتبار الخبر لان التأنيث امرهين في عبارات المصنفين وتاما خص الخبر بالذكر
لكون عملهما فيه ظاهرا وهو ظاهر (لغة) (حجازية) (وخص) المضاف
(الخبرية بالذكر) الباء داخلة على المقصور مع ان ما ولا لان ايضا في الاسم
(لان افعالهما) في الاسم والخبر (وجعل) عطف تفسير لتوله افعالهما (سمهما
وخبرهما اسما وخبر لهما) فيه ترتيب اللف ولسر اي جعل الاسم اسمي لهما
والخبر خبر لهما (اتما يظهرون) من الظهور (باعتبار الخبر) لان الخبر منصوب

بهما لفظا او تقديرًا غالبًا فيظهر عملهما وكونهما عاملين فيه واما الاسم
 فرفع كما كان من فروع قبل دخولهما فلا يظهر اثر عملهما فيه لانه لا يعمل انة
 من فروع بهما اولًا واذا جعل الخبر منصوبًا بهما يعلم ان الاسم ايضا من فروع
 بهما لان الحرف لا يعمل في جزء الجملة فقط بل يعمل في جزئها (فجعل الخبر
 خبر لهما اتما هو في لغة اهل الحجاز ومنه البصريين) (واما بنو تميم) وهو
 مذهب الكوفيين (فحيث لا يذهبون الى اعمالهما) لعدم اختصاصهما بقيل
 واحد ولان منسبتهما ضعيفة لكونهما منسبتين لفعل غير متصرف ولان
 المقصود من وضعهما مجرد الى لا لعمل فيحيث (لا يجمعون الخبر) اي ماهو
 الخبر عند اهل الحجاز) ومنه البصريين (خبر) لهما (ولا الاسم) اي
 ولا يجمعون ماهو الاسم عندهم (اسما لهما) بان يعمل فيهما الرفع والصب
 كما كان عند اهل الحجاز بل هما) اي ما يقال لهما اسم وخبر عند اهل الحجاز
 (مبتدأ وخبر) عند بني تميم من غير ان يعمل فيهما بل المقصود منهما في مضمون
 الجملة لا غير بناء (على ما كانا) اي الاسم والخبر (عليه قبل دخولهما عليهما)
 لانهما كانا قبل دخولهما عليهما من فوعين بالابتدائية وبعد الدخول ايضا
 يكونان من فوعين بهما فلا يتغير العمل بدخولهما وما يغير بدخولهما ليس
 الاحكامهما من الايجاب الى السلب ولما بين ان ما ولا يعملان في الاسم والخبر
 رفعًا ونصبًا لمنسبتيهما بليس وعملهما ليس الا عند اهل الحجاز ولبصريين
 واما عند بني تميم والكوفيين فلا يعملان وان منسبتهما للباس اراد السارح بيان ما
 هو الراجح والمختار من المذهبين فقال (ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها
 لتزيل) اي هي التي ازل عايتها القرآن (قال الله تعالى ما هذا بشرا وما
 فيه هي المناسبة بليس وهذا في محل الرفع اسمها وبشرا منصوب لفظًا
 خبرها ولما عملت في بشرا عملت ايضا في هذا لانها سواء في عمل الرفع والنصب
 عدم من يجوز عملها (وما هن امهاتهم) جمع ام وهي الوالدة والجمع امات واصل
 لام امهة حذف لهما ولنا هذا غير قياسي فبقي ام ولذا جمع على امهات
 والنص شاهد له وقيل الامهات لاس والامات للبهائم كذا في الصحاح وهذا
 صريح في كون ما عاملة رفعًا ونصبًا واما لا تقتبس على ما لكونهما شريكين
 في المسابغة بليس ولما بين كون ما ولا عاملتين واما هو سبب لعملهما وما هو
 المختار فيه اراد ان بين ما يطل عملهما وهو ثلاثة اشياء فقال (واذا زبت)
 لفظة (ان) بكسر الهمزة وسكون الون المراد بها الفاية لا النترطية لان لها
 صدر الكلام (مع ما) اي بعد ما بلا فصل لان مع بجي بمعنى بعد كقوله تعالى
 ان مع العسر اي بعد عسر لانه لا يكون مع العسر يسر واتما يكون بعده

(نحو ما نزيد قائم قيل انما اختصت) لفظة (ما بالذكر) متمنازها عن (لا لانها)
 اى لان كلمة ان (لا تزد مع لا) اى بعد لا (فى استعمالهم وهى) اى كلمة ان بعدما
 (زائدة عند البصريين) لتأكيد النفي لان ان وضعت للنفي كقوله تعالى ان عندكم
 من سلطان اى ما عندكم وقوله تعالى ان انتم الا بشر اى ما انتم وما وضع
 لنفي اذا جئ بعد حرف النفي يكون للتأكيد والايكون لغوا وما غير جائز (ونافية)
 مؤكدة من غير ان تكون زائدة (عند الكوفيين) ولعلمهم يقولون هى نافية زيدة
 لتأكيد النفي والا فالتنى اذا دخل على النفي افاد الايجاب ويرد عليهم ايضا لانه
 لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الامفصولا بينهما كما فى قولك ان زيد لقائم
 كذا فى الرضى (او انتقض النفي) الذى يكون علة وسببا لعملهما (بالا) بتوسط
 كلمة الا بين الاسم والخبر (نحو ما زيد الا قائم) ولا رجل الا حاضر (او تقدم الخبر)
 على الاسم) اى نفس الخبر ظرفا كان او غيره الا عند ابن عصفور فانه يجوز
 لعمل بتقدير الخبر الظرف نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين
 واجيب بان المعنى فما منكم حاجزا عنه فالجمع لعموم التكرة بوقوعها فى سياق
 لنفي (نحو ما قائم زيد) ولا حاضر رجل (بطل العمل) جواب اذا زيدة (اى
 عمل) لفظة (ما) فى الاسم والخبر اذا كان (مع كل واحد من هذه الامور الثلاثة)
 التى هى زائدة ان بعدها وتوسط الا بين الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا
 بطل لعمل وجب رفع الاسم واخبر بالابتداء لان الاسم لا يخلو عن عامل مادام
 مركبا تركيبا اسناديا وكذا يطل عمل لامع كل واحد من الامرين الاخيرين لما
 عرفت ان تزد بعدها ولم يذكرها لشارح اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع
 (اما بطلان عمل ما) اذا زيدة ان بعدها (فلان) لفظ (ما عامل ضعيف)
 لكونه حرفا غير اصيل فى العمل الا انه (عمل لشبهه) بفعل غير متصرف وهو
 (لبس) والمنابهة اذا ضعفت لم توجب لعمل كبير المتصرف مع انه منسابة
 بفعل متصرف لكون المنابهة فيه ضعيفة (فلما فصل بينها وبين معمولها)
 اى ولما وقع الفصل بينها وبين ما عملت هى فيه باجنبي وهو ان وان كان فيها
 معنى النفي (لم تعمل) لكون الولى شرطا فيها ولكراهة ابراز ان النافية مع معرض
 العامل (واما بطلان عملها) اذا انتقض النفي) الذى هو علة وسبب لعملهما
 لما عرفت (بتوسط) كلمة (الا) بين الاسم والخبر (فلان عملها) فى اسمهما
 وخبرهما للمعنى التى فلما انتقض) ذلك الذى بتوسط الا بينهما (بطل العمل)
 اى عمل ما ولا فى الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل
 وجب الرفع فيهما بالابتداء لما قلنا من انه اذا اتى عمل العامل اللفظى فى التركيب
 الاسنادى يظهر العامل المعنوى لكونه منسوخا به (واما بطلان لعمل

(اذا تقدم الخبر) على الاسم فيهما (فلتغير التركيب) الذي هو شرط في عملهما خطأ
 رتبة الفرع عن رتبة الاصل واشعاراً لفرعيةتهما (مع ضعفهما في العمل) لما عرفت
 غير مرة واذ ابطال العمل وجب الرفع اما بان الصفة مبتدأ والاسم بعدها فاعلها
 سادس الخبر واما بان الاسم مبتدأ والصفة خبر مقدم لانه حينئذ يكون من قبيل
 فان طابقت مفردا جاز الامر ان قد سبق تحقيق هذه المسئلة في بحث المرفوعات
 ومن ارادها فليرجع اليها (واذا عطف عليه) (اي على خبرها) اي اذا وقع
 عطف شيء على خبر ماسواه كان منصوبا او مجرورا بالبهاء الزائدة وعلى خبر لا
 ايضا لكن لا يكون خبرها الانصوب لان البهاء لاتراد فيه (بموجب) (بكسر الجيم)
 من اوجب لان العاطف يوجب الحكم في المعطوف بنقض نفي المعطوف عليه
 فيكون المعطوف موجبا بالفتح وقد نبه المصنف بقوله بموجب انه من قبيل
 عطف المفرد على المفرد وقال عبد القاهر المعطوف خبر مبتدأ محذوف مثل
 ما زيد قائما لكن قاعد اي لكن هو قاعد فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة
 على الجملة (اي بعاطف يفيد الايجاب بعد لنفي) اي بعاطف يفيد ايجاب الحكم
 المتي عن المعطوف عليه للمعطوف لكن لا بعينه بل بضده (وهو) اي العاطف
 الذي يفيد الايجاب اثنان (بل ولكن) لانهما وضعتا للاثبات بعد النفي يعني يفيد
 ان ايجاب الحكم في المعطوف بعد ان يكون المعطوف عليه منفيا (نحو ما زيد
 مقيما بل مسافرا وما عمرو قائما لكن قاعد) لان بل افاد ايجاب المسافرة لزيد ولكن
 القعود لعمرو (فالرفع) (اي فحكم المعطوف الرفع) قدر المبتدأ بقرينة القاء
 لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر باغناء وقوله (الاخبر) ايدان بارفع مخصوص
 بالمعطوف لجملة على المحل لان الخبر اذا عرف بالام يفيد الخصوص يعني لا يكون
 منصوبا عطفا على اللفظ (لكونهما) اي لكون بل ولكن (بمزالة) الاستثنائية
 (في نقض النفي) يعني كما ان ما ولا لاتعملان فيما بعد الالتفاض النفي الذي هو
 علة لعملهما بالاكذلك لاتعملان فيما بعد هذين العاطفين لاتنقض ذلك
 النفي ايضا بهما لان انتفاء علة الحكم يستلزم انتفاء الحكم ولما فرغ من بيان
 المنصوبات اصولا وفروعا شرع في بيان ماهو شبه بها فقال (المجرورات هو)
 تبين شرحه بما بين في بحث المرفوعات ومن اراد فليرجع اليه (ما اشتمل) (اي
 اسم) لان البحث فيه (اشتمل) سواء كان ذلك الاشتمال لفظا او تقديرا او محلا
 وانما فسر لفظه اما بالاسم (ليخرج) من الخروج (الحروف الاواخر) جمع آخر
 صفة الحروف (التي هي محل الاعراب) صفة بعد صفة لها وصفا بها ليخرج
 مثل عصا ورجي لان الحرف الاخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا بمحل
 الاعراب اذ لو كانا محلا لما صار الاعراب فيهما تقديريا وتلك الحروف مثل

الدال في زيد والراء في عمرو (فله) يقال الدال في زيد مرفوع او منصوب او مجرور
لأنه ولكن (لا يطلق عليهما) أي على تلك الحروف (المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحاً) بل إنما يطلق أحد هذه الأنواع الثلاثة اصطلاحاً
على نفس الاسم (لأنها) أي لأن هذه الأنواع الثلاثة (أقسام الاسم) يعني
أوصافه لأن الاسم يكون متصفاً بها وما في الآخر حروف ولبست باسماء
فلابلق ان يتصف بالوصاف الاسم (على علم المضاف اليه) (أي على علامة
المضاف اليه) فيه إشارة إلى ان المراد بالعلم ههنا معناه للغوى وهو العلامة (من
حيث هو مضاف اليه يعني) ان الجذر لا يكون علامة لذات المضاف اليه بل لوصفه
يعني لكونه متصفاً بكونه مضافاً اليه بالفعل (وهو) أي علم المضاف اليه (الجذر)
اراد بأجسر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدرى وهو ثلاثة واذنا قال
لسارح (سواء كان) لجر (بالكسرة) نحو غلام زيد (أو بالفتحة) نحو غلام
أحمد (أو بياء) كما في لثنية واجمع المذكر السالم والأسماء الستة المذكورة في أول
الكتاب (أقفاً وتقديراً) فبضرب الاثنين في الثلاثة تصير الأقسام ستة يعني
ان لجر اللفظي والتقديري في الأقسام الثلاثة وقد سبق اثثة لجر اللفظي وأما
أمثلة لجر التقديري فغل غلام فتى وحلى وأبى العباس ولم يذكر الجذر لمحل لانه
لا يكون بالفتحة ولا بالياء وإنما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت بهذا أو بهذين
مثنى (ونما قلنا) في تفسير قوله علم المضاف اليه (من حيث هو مضاف اليه)
فقد ساء بقيد الحثية (لأن لجر) مطلقاً سواء كان بالكسرة أو بالفتحة أو بياء لفظاً
أو تقديراً (إس علامة لذات المضاف اليه) كذا ت زيد مثلاً لأن الأعراب مطلقاً
لا يكون علامة لأنها وجد فيه معنى من المعاني المقتضية له وذلك لا يكون إلا من حيث
انه متصف بالنفاعلية أو المفعولية أو الإضافة فيكون الأعراب إيان وصفه لا لذاته
(بل لمحضية كونه مضافاً اليه) لما قلنا (والمضاف اليه) أي هذا الاسم (وإن كان) ان
للوصل وقد سبق اعرابها مراراً (مختصاً بما عرفه) أي بالمضاف اليه لنى عرفه
المصنف به وهو تعريف الآتى بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ (لكن المشتل على
علامته أعم منه) أي من المضاف اليه الذى عرفه المصنف (وبما هو مشبه به) أي
أعم بنى يشبه المضاف اليه في كونه مجروراً وإن لم يطلق عليه المضاف اليه قبل
لجوز ان توجد علامة الشئ بدون ذلك الشئ (فيدخل في تعريف المجرور)
وهو قوله ما شتمل على علم المضاف اليه ما كان مجروراً بالعرف الزائد سواء
كان زيادته سماعاً (مثل) قولك (بحسبك درهم وكفى الله) الأصل فيه
حسبك درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتأكيد معنى
لكفاية فيها أوقفاً مثل ما جاني من أحد وما زيد بقاؤه وليس زيد بقاؤه

(وكذا) أى كما يدخل فى التعريف ما كان مجرورا بالحرف الزائد يدخل فيه
 ايضا (المضاف اليه بالاضافة اللفظية) لان المضاف اليه فيها فى الاصل اما
 منصوب او مرفوع واذا كان مجرورا فجره ليس بمقصود لان المعنى على الاضافة
 فيجره كلاجر وفى الرضى وعمل الجر ههنا المشابهة المضاف اليه المحققى بجرده
 عن التنوين او اون لاجل الاضافة لما يشتمل لاملامة اربعة المضاف اليه
 بالاضافة الحقيقية والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف الاصلى
 والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول ولثالث (وان لم يكن)
 أى ما دخل فى تعريف المجرور من الثانى والرابع (داخلا فى تعريفه) المضاف اليه
 (والمضاف اليه) اظهر فى مقلم الاضمار ولم يقل وهو كل اسم اشارة الى ان
 الثانى غير الاول اذا كان المقصود من الاول العموم ومن الثانى الخصوص واما
 لان مقام التعريف يقتضى زيادة تبيين المعروف اذا كان الثانى عين الاول على
 لقاعدة المشهورة من ان المعروف اذا اعيد معرفا يكون الثانى عين الاول لاسيما
 المصنف خالف الجمهور فى تعريف المضاف اليه لان المجرور بالحرف الاصلى
 لا يسمى مضافا اليه عندهم والمصنف سماه ايضا مضافا اليه فالمضاف اليه
 عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف الاصلى (وهو)
 أى المضاف اليه (ههنا) أى فى هذا التعريف (غيرما) أى غير المضاف اليه
 الذى (هو المصطلح المشهور بينهم) وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر
 بواسطة حرف الجر تقديرا مرادا وقبل المضاف اليه عندهم ما نسب اليه بالجر
 المقدر المؤثر فالاقسام ثلاثة لا تكون مضافا اليها عندهم (وذهب) المصنف
 (فى ذلك) أى فى مخالفة الجمهور اوفى اطلاق المضاف اليه على ما اطلقوه وغيره
 (الى مذهب سيبويه) لما عرفت المختار عنده مذهب سيبويه (حيث اطلق)
 سيبويه (المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظيا) والمراد
 بحرف الجر غير الزائد لانه لا يكون مضافا اليه عنده ايضا واتما اطلقه
 عليه لان الجر على الاضافة والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد
 فليس بمجرور اصلا بل ليس جره الا بحسب الصورة (ايضا) أى كما اطلق
 المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا (كل اسم) (حققة) كزيد
 فى غلام زيد وممرت زيد (او حكما) (يشمل) قوله كل اسم (الجل) جمع جملة
 (التي يضاف ليها) اسماء الزمان فعلية كانت (نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم)
 ويوم يقوم زيد ويوم قسم عمرو واسمية نحو اذا خليفة عبد الملك (فانها) أى
 تلك الجملة (فى حكم المصادر) لان الجملة من حيث هى جملة لا تكون مضافا اليها
 فيكون المضاف اليه مصدرها فى حكم الاسم لكونها مأولة به أى يوم نفع

الصادقين ويوم قدوم عمرو واذ خلافة عبد الملك (نسب) مبنى للمفعول (اليه) الى
 الاسم (شيء) وانما قال شيء ليعم الاسم والفعل واذا قال النسارح (اسما كان)
 الشيء المنسوب الى ذلك الاسم (نحو غلام) في غلام (زيد او) كان (فصلا نحو
 مررت) في مررت (يزيد) او (اسما ايضا نحو) انا ما يزيد (بواسطة حرف الجر)
 احتراز عما نسب اليه شيء لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول (لفظا)
 او تقديرا (اي ملفوظا كان ذلك الحرف) اي الحرف الذي صار واسطة وفيه
 اشارة الى ان انتصاب لفظا او تقديرا على افهما خبران لكان المقدر لان حذفه
 مع اسمه كثير شائع وتقديرهم في مثل هذا اعطف لفظ كان قرينة دالة عليه
 او الى ان ان لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول (كافي) ما اذا كان المنسوب
 فعلا مثل (مررت يزيد) او اسما نحو انا ما يزيد (اومقدرا) ولم يذهب الى كون
 كل منهما على اخطاية انهمس تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل (حال كون
 ذلك المقدر) (مرادا) يريد ان قوله مرادا حال من قوله تقدير لانه خبر كان
 المقدر والخبر في حكم المفعول به فيكون حالا من المفعول به حكما والعامل فيه
 كان (من حيث العمل) لامن حيث المعنى اذ ليس المعنى فيها على ملاحظة
 معنى الحرف حتى يكون له معنى (بابقاء اثره وهو الجر) والعامل ههنا اما المضاف
 لانه حصل في التركيب معنى حرف الجر قوي بذكر العمل فعمل او الحرف المقدر
 واسار النسارح الثاني بقوله من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر وذلك الحرف
 اما اللام (مثل غلام زيدو) اما من نحو (خاتم فضة و) اما في نحو (ضرب
 اليوم) على ما سيجي واحتراز بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف
 الجر مقدر فيهما لكونه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما في الاضافة لم ينصب
 بل حذف نسيا نسبيا (بخلاف صمت يوم الجمعة) وضر بنه ناديا (قانه) اي
 الحال والشان (وان نسب اليه) اي الى يوم الجمعة (الصيام) لوقوعه فيه وكونه
 محلا له (بالحرف المقدر وهو) انقطة (في) لانه كان في الاصل صمت في يوم
 الجمعة ولما اوهم هذا ان الصوم واقع في جزء منه حذف في دفعا لهذا لا بهام
 ونعدي الفعل الى اليوم بنفسه فصار اليوم حينئذ معيارا للصوم لكنه اي
 لكن ذلك الحرف (غير مراد) لالقتنا ولا تقديرا (ذوار يد لايجر) اليوم (به)
 اي بالحرف لفظا لكونه الامتجار علامة وقرينة لكونه مرادا فلما بنجر بل انتصب
 علم انه ليس بمراد ولما فرغ من تعريف المضاف اليه للتخاف فيه اراد ان يبين
 المضاف اليه المتفق عليه فقال (فالتقدير) (ان تقدير الحرف) اي كون
 المضاف اليه منسوب اليه بالحرف المقدر المراد (شرطه) اي شرط هذا التقدير
 (ان يكون المضاف) اطلاق المضاف مجوز بملاقة الاولى كقوله تعالى اني اراي

اعصر خرا والايانم تقدم النبي على شرطه وذا غير جائز (اسما) (انلوكان
 المضاف فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف) لذي صار واسطة لان الاضافة
 لما كانت من خواص الاسم جاز تقديم الحرف فيه فلزم في الفعل ذكر الحرف لان
 الاضافة لبست من خواصه حتى يجوز التقديم والذكر كما في الاسم (نحو
 مررت بزبد) وكذا الاسم الذي فيه معنى الفعل نحو انا ما يزيد (مجردا) (اي
 منسلخا) يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي هو لازم مضاء فلا يرد ان الواجب
 على المصنف ان يقول عن تنوينه في مقام تنوينه اوفى العبارة قلب اى مجردا هو
 عن تنوينه ولو كان التنوين مقدرا مثل كم رحله وضاربك وضاربه وضاربي
 وحواج بيت الله فان التنوين مقدرفيها وهو ظاهر (عنه) (تنوينه) بالرفع
 على انه مفعول مالم يعم فاعله لقوله مجردا والعائد الى الموصوف محذوف وهو
 عنه (او ما قام مقامه) اى مقام التنوين (من نونى التثنية والجمع) على حدهما
 بيان لقوله ما قام (لاجلها) علة للانسلاخ (اي لاجل الاضافة) لافترها
 كالتاء الساكنين وعلم الانصراف والتركيب ولا م التعريف وغير ذلك مما يستلزم
 حذف التنوين (لان التنوين اوانون) (اي نون التثنية والجمع على حدهما) دليل
 تمام ماهى فيه اى دليل على تمام الاسم الذى التنوين اوانون فيه لان التنوين
 انما وضع للانفصال والاقطاع وكذا ما قام مقامه (فلما ارادوا) اى التحاة (ان
 يمزجوا) من المزج باليم والرائى المجمة والجيم وهو الاختلاط اى اراد التحاة
 اختلاط (الكلمتين) واتصال احدهما بالآخرى (مزجا تكنسب به) اى
 بسبب المزج والاختلاط الكلمة (الاولى من) الكلمة (الثانية التعريف)
 اذا كانت الثانية معرفة (او التخصيص) اذا كانت نكرة في الاضافة المعنوية (او
 التخفيف) وهذا ايضا يجرى في المعنوية والاولان مخصوصان بها لان اولنوع
 الحساو اذا التخفيف لازم في الكل الا ان التخفيف يوجد في اللفظية ايضا لانه
 لما كان في الامتزاج فيها نقصان لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الا في التخفيف
 في اللفظ فقط واما في المعنوية فلما امتزجا امتزجا تاما اكنسبت الاولى من الثانية
 التعريف اذا كانت معرفة او التخصيص اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيهما
 ايضا والايانم ان يكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صار كلمة واحدة
 لان الثانية قامت مقام تنوين الاولى وامتزجت بها امتزجا تاما او التخفيف
 فقط كما في الاضافة اللفظية (حذفوا من) الكلمة (الاولى علامة تمام الكلمة)
 التنوين اوانون لانه انما تحذف لزم ان يكون التنوين اوانون في الوسط ولفات
 لغرض المطلوب وهو التعريف او التخصيص او التخفيف من الاضافة فلا يكون
 فيها فائدة فنضيق الاضافة فوجب ان تحذف العلامة (ونعموها بالثانية)

أى ونعموا الكلمة الأولى بالكلمة الثانية بأمايتها مقام مائت هي به لانه لمساعد ف
 مائت هي به صارت ناقصة ولما ماتت الثانية مقامه صارت متعة للاول
 ومكمله لها (ثم) أى بعد عنك المضاف اليه عند المصنف ما هو وشرط
 تقدير الحرف (المتبادر) من تبادر تسارع أى المفهوم أولا (من هذا) أى بف
 أى تعريف المضاف اليه وهو له كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا
 وتقديرا مرادا (نظرا) منصوب بترجح الخافض أى بان ينظر (لى كلام القوم)
 وفسر كلامهم ومرادهم بقوله (حيث لبسوا) أى لبس القوم (هاتين) بتقدير
 حرف الجر فى الاضافة اللفظية (لكون الاتصال فيها لفظيا والمعنى على اتصال
 وإذا لم تعد التعريف ولا التخصيص كالضوية والاتصال بهذا الفدر لا يحتاج
 الى تقدير الحرف لان المضاف اليه وان كان مجرورا لفظا كونه اما منصوب
 او مرفوع (انه) أى ان هذا التعريف (غير شامل للمضاف اليه بالاضافة
 اللفظية) قوله المتبادر مبتدأ وقوله انه غير شامل خبره لتبليس فى الاضافة
 اللفظية حرف الجر لفظا وتقديرا فكان ذلك ثم تعريف مخصوصا بالمضاف اليه
 بحرف الجر لفظا وتقديرا مرادا (لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن)
 أى فى متن لكافية (والتصریح فى شرحه) أى شرح المصنف لهذا المتن
 (ان الانقسام) أى تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الآتى معوية ولفظة بارجاع
 الضمير المرفوع الى لاضافة بتقدير حرف الجر (الى الاضافة لمصوبتو) لاضافة
 (اللفظية انما هو) أى لبس ذلك الانقسام الا (لاضافة بتقدير حرف لجر)
 فيفهم منه ان الاضافة اللفظية ايضا بتقدير حرف لجر (لكه) لمصنف (لم بين
 تقدير حرف لجر فيها) كما بين تقديره فى الاضافة المعوية بقوله وهى اما معنى
 اللام او بمعنى من او بمعنى فى بشروط كل منها وشمل بقوله علام زيد وخام فضا
 وضرب اليوم للايضاح كما عودأ به فى وضع لقواعد والصول (فى متن) انفة لا
 زبدة وانظر فى متعلق بقوله لم بين (ولا فى شرحه ولم نقل حه) لى عن
 المصنف (شئ فيه) أى لم يتقل عن المصنف فى تقدير حرف لجر فيها شئ يعنى
 صراحة وإشارة (من سائر مصنفاته) لى من باقى الكتب المصنفة له ففى مر
 الاضافة اللفظية فى حق تقدير الحرف مبها ولكن المحسى عصم لدين حال
 المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا وتقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما
 انتهى والامر كما قال ويؤيده تقسيم المصنف الاضافة الى المعوية واللفظية
 (وقد تكلف بعضهم فى اضافة لصفة الى مفعولها) يعنى فى ضفة اسم الفاعل
 الى مفعوله (مثل) قولك (ضارب زيد بتقدير اللام) متعلق بتكلف والمصدر
 مضاف الى المفعول (لتقوية العمل) يعنى زيدت اللام لتقوية عمل الامل كفا

ردفكم لان الصفة ههنا متعدية فلا يحتاج الى الوساطة (اى ضارب زيد)
 لان المضاف اليه لبس جنس المضاف ولا طرفه وما كان كذلك تكون الاضافة
 بمعنى اللام مثل علام زيد (و) تكلف بعضهم بنفسها (في اضافتها) اى فى
 اضافة الصفة (الى ما عليها مثل) قولك (الحسن الوجه بتقدير من البيانية) متعلق
 بتكلف (فان ذكر الوجه) الذى هو (فى قولنا جاء زيد الحسن الوجه بمعنى
 التبيين) فيكون لوجه مبنيا لموضع الحسن فذاصب من البيانية فتد خل لنا كبد
 لبيان ~~كما~~ ترادى فى انه يرد فى قولك لله دره من فارس وقال عز من قائل
 لنا كبدك ايضا (فان فى اسند الحسن) فى قولك زيد الحسن (الذى زيد) من
 قبل ذكر موضع الحسن (اليه ما قاله لا يعلم) منه (انه اى شئ منه) اى من زيد
 (حسن) يعنى لا يعلم من قولك زيد حسن انه اى عضو من اعضائه ولى وصف
 من اوصافه حسن فلم يبين موضع الحسن اعلم ما هو المقصود والمراد (فاذا
 ذكر الوجه) بقولك زيد الحسن الوجه تبيين المراد (فكذلك قال) زيد الحسن
 (من حيث الوجه) كما فى قولك طاب زيد من حيث النفس ويحتمل ان تكون
 الاضافة ههنا بمعنى فى لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان
 محلا للمضاف يكون الاضافة بمعنى فى لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن
 حيث وجد فيه كما ن اليوم فى قولك ضرب اليوم محل للضرب حيث وجد فيه
 والمعنى الحسن موجود فى لوجه كما ن الاضرب موجود فى اليوم فجاء ان تكون
 الاضافة بمعنى فى كما كانت فى ضرب اليوم (فان قلت هذا) اى ~~هكون~~ الحسن
 مضافا الى لوجه بهذا التوجيه (فى الحقيقة) والواقع (تخصيص) لان الحسن
 كان عاما سايما قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به
 وادانت الاضافة للتخصيص (فلا يصح ان يقال ان الاضافة للفضية لاغيبه)
 شيئا من الاشياء (الانحيفاء فى اللفظ) فقط وفى هذا المثال قد امدت الاضافة
 للفظية للتخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها علم صالح لان يكون
 فى لوجه وغيره كما ن الغلام فى قولك غلام رجل قبلها علم صالح لان يكون غلام
 رجل او امرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كاضافة الغلام الى
 ارجل (قلنا) لاننا فى الحقيقة تخصيص لانه (كان هذا التخصيص
 واقعا قبل الاضافة) بالفاعل الذى هو لوجه لان الفاعل مما يخص لاك اذا
 قلت قام مثلا لم يعلم انه من صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من زيد وعمر
 وغيرهما فقلت يخصصه كذلك الوجه فى قولك الحسن وجهه يخص
 الصفة بكونها قائمة به (فلا يكون) التخصيص (بما فيه الاضافة) لانه حاصل
 قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل (فليست فائدة الاضافة) اللفظية (الا

التخفيف في اللفظ (في جانب المضاف اليه كما سيأتي) وهي (اى الاضافة
 بتقدير حرف الجر) فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير
 شرطه ان يكون المضاف سما على منوال قوله تعالى اعللوا هو قارب على ما سبق
 غير مرة (معنوية) (اى منسوبة الى المعنى) اى معنى لفظ المضاف اود ارها له
 من التعريف والتخصيص (لانها) اى لان هذه الاضافة رتيد معنى
 في المضاف تعريفيا بدل من معنى البعض من الكل (او تخصصا) عطف على
 تعريفها سميت باسم ما افادته وهو سرية المعنى الذى في المضاف اليه اى المضاف
 من التعريف والتخصيص لان يكون المضاف اليه معرفة او ككرة سرى الى
 المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا او مخصوصا وهو معنى
 المضاف ولذا نسب اليه (او لفظية) (اى منسوبة الى اللفظ) اى انه المضاف
 او المضاف اليه او كليهما جبا سميت بها ليحسن التقابل لان القياس ان يسمى
 ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف ويقال تخفيفية لافادتها التخفيف (فقط)
 يعنى فائدتها منحصرة في اللفظ (دون المعنى) يعنى لا تقيده شيئا اذ اهل المعنى
 الاول (لعدم سرانها اليه) اى لا تسرى فائدتها من اللفظ الى المعنى لان الاتصال
 فيها لما كان في اللفظ انحصرت فائدتها فيه ايضا لان الفائدة تكون على
 قدر الاتصال لان الجراء على قدر العمل ولما قسمها الى المعنوية واللفظية اراد
 ان يفصل كل واحدة منهما ويبين اتواعهما وشراطينهما وفوائدهما فيزيد
 زيادة معرفة بهما كما هو دأبه فقال مصدرا بالغاء السعة للتفصيل و تعريف
 اللام للعهد الخارجى على سبيل ترتيب اللف وتشر (فالمعنوية) اى هي قسم
 من الاضافة اى فالاضافة المعنوية قدمها لظهور شرفها لكثرة فوائدها
 ولانها اكثر استعمالا ولانها الاصل لكون الجرفها على الاصل (علانها)
 قدره ليصح الحمل بقوله (ان يكون) وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف
 اى ذات ان يكون كما لا يخفى على من له قلب سليم (المضاف) (فيها) (غير صفة)
 والصفة المنبهة ثلث ولذا قال السارح (كاسم الفاعل و) اسم (المفعول
 والصفة المنبهة) يعنى لا يكون المضاف فيها احد هذه الثلاثة (مضافة)
 بالجر صفة الصفة الى معمولها (اى فاعلها) بدل البعض من معمولها (او مفعولها
 قبل الاضافة) اى قبل اضافة الصفة كان فاعلها او مفعولها وان اضيف
 يصير مضافا اليه فيثبت يكون التعبير بالمفعول بمعنى لفاعل والمفعول مجازا
 باعتبار الكونية مثل قوله تعالى وآوا اليانحى اموالهم وهي على ضربين اما
 ان يكون المضاف غير صفة اصلا وهو قول لشارح (سواء لم يكن) المضاف
 فيها (صفة كلام) (في قولك غلام زيد) واما ان يكون المضاف صفة

مضافة الى غير معمولها بمعنى الى الاجنبي حيث لم يكن فاعلها ولا مفعولها قبل
الاضافة ولا بعدها وهو قول النارج (اوكل) المضاف (صفة) اسم فاعل
او اسم المفعول والصفة المشبهة ولكن غير مضافة الى معمولها فاعلها ومفعولها
بل لم يكن مضافة الا (لى غيره) اى غير المفعول (كصارع مصر) بالتثنية
لانه اسم جنس وليس يعلم والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف الى غير
معموله وهو المصر فانه ليس بمفعول له بل معموله من صرعه فالاضافة فيه بمعنى فى
لان المضاف اليه ظرف للمضاف مثل ضرب ليوم (وكرم لبلد) والاضافة
ايضا بمعنى فى لان الكرم لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة
لى غير معمولها (واحرز به) اى بقوله مضافة الى غير معمولها (عن) ان يكون
المضاف صفة مضافة الى معمولها (نحو ضارب زيد) فانه فى الاصل ضارب
زيد بلا سبب على انه مفعول (و) عن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها نحو
(حسن الوجه) فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على ما سيجئ لها
زيادة تحق (وهى) اى الاضافة المروية بحكم الاستقراء ثلاثة اقسام فالحصر
استقراى لانها (امامعنى للام) سميت لامية لان المضاف يصير محصا للمضاف اليه
بالاضافة اليه فاسبب الاضافة ان تكون بمعنى اللام ولذا قبل المراد بها اللام
الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف مطولا للمضاف اليه مثل قولك دخل
اسرا (فيما) (اى فى المضاف اليه) الذى هو (عدا جنس المضاف) يانصب لانه
مفعول عدا وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه راجع الى الموصول (وظرفه) عطف
على جنس المضاف اى طرف المضاف (اى لا يكون) المضاف اليه فى التركيب
الاضافى (صادقا على المضاف) اى لا يصح حل المضاف اليه على المضاف
(وغيره) عطف على المضاف يعنى ولا يكون المضاف له صادقا ايضا على غير
المضاف (ولا ظرما له) اى ولا يكون المضاف اليه ظرما للمضاف كما لا يكون
صادقا عليه وعلى غيره (نحو علام زيد فان) المضاف اليه لئى هو زيد
لبس جنس) المضاف الذى هو (العلام) حال كونه (صادقا عليه وغيره)
امدم حل زيد على الفلام حيث لا يقال لعلام زيد اعدم الجنسية لان
العلام رقيق وزيد حر (ولا طرفه) اعدم الاول فيه وهو ظاهر (فاضافة الفلام
ليسه) الذى زيد (بمعنى اللام) يعنى يكون لعلام مخصوصا لزيد ومملوكا له (اى
علام زيد) (واما بمعنى من) (البيان) سميت بيانية لان المضاف اليه فيها
بين ان المضاف من اى جنس هو ومن البيانية ايضا تبيين ان ما قبلها من اى
جنس فتاسبا (فى جنس المضاف) يعنى فى الاضافة التى يكون المضاف اليه
فيها جنس المضاف ويصلح ان يتخذ منه (اصادق) بالجر صفة المضاف

كما هو المتبادر (عليه) أي على المضاف أي في المضاف إليه الصادق على المضاف
 يعني يصح حله عليه (وعلى غيره) أي على غير المضاف (بشرط) متعلق
 بقوله الصادق (أن يكون المضاف أيضا) أي كالمضاف إليه (صديقا) على
 المضاف إليه و(على غير المضاف إليه) يعني كما أن الفضة في قوالب خاتم فضة
 صادقا على المضاف الذي هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعني على ما يكون خاتم
 من الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة التي جعلت خاتم وعلى الخاتم لم يصدق
 لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم
 وهذه الدراهم فضة (فيكون بينهما) أي من المضاف والمضاف إليه في هذه
 الإضافات (عموم وخصوص من وجه) واعلم أن النسب أربع لأن لما رُصد
 أحد الشئين على ما يصدق عليه الآخر أو يصدق وأول نسبة كانا
 والفرس والثاني أما أن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر
 والأول السامى كالإنسان والناطق والثاني أما أن يصدق أحدهما على
 كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس أولا والأول العموم والخصوص المطلق
 كالحبوان والإنسان فإن الحبوان يصدق على كل ما يصدق عليه الإنسان
 بالعكس والثاني العموم والخصوص من وجه كالحبوان والابيض وهو ثلاث
 صور الأولى ما يجتمعان في شئ كالحبوان والابيض في الحيوان والابيض والسمكة
 والثالثة ما يصدق أحدهما دون الآخر كالحبوان والأسود والحمار الابيض
 الإنسان والثاني والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من
 وجه وهذا القسم أربع ما يجتمعان فيه في مادة وبغضبان في مادتين كد في علم
 الميزان فمن أراد تفصيله فليرجع إليه (وأما بمعنى في مفرقه) (أي في طرف
 المضاف) أي فيما يكون المضاف إليه طرفا للمضاف ومحلله بأن يكون زمانا
 ومكانا سميت هذه الإضافات طرفية لأن المضاف إليه طرفا للمضاف
 ومحلله (والحاصل) أي حاصل البيان في هذا المقام يعني أن يكون الإضافات
 المعنوية لامية وبيانية ومفرقة (أن المضاف إليه) فيها لا يخلو (أما ما
 المضاف) بأن لا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر كالدن والفرس
 لما عرفت من النسب الأربع (وحيث) أي حين إذ يكون المضاف إليه مبان
 للمضاف على ما قلنا (أن كان) المضاف إليه (مفرقة) أي لا يصدق بأن يكون
 زمانا أو مكانا باعتبار وقوعه فيه (والإضافة بمعنى في) (أما ما) (أي وإن)
 لم يكن المضاف طرفا للمضاف إليه حين البيان (فهى) أي فالإضافة (بمعنى
 التام) فصل القسم الأول ولثلاث للامية والمفرقة (وأما ما) (أي إن)

ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصديق احدهما على كل ما يصدق
 عليه الآخر بان كانا لفظين متردفين (كلب واسد) وجنس ومنع (او اعم)
 عطف على مساوي يعني كون المضاف اليه اعم للمضاف (وغيره مطلقا) يعني
 يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكون اسم هو المضاف اليه (كأحد
 لوم) فان اليوم عم حب بطق على الاحد وغيره والاحد يوم خاص لا يصدق
 على غيره وهو بالنسبة يكسبه (فالاضافة على التقديرين) اى على تقدير
 المساواة بينهما وعلى تقدير ان يكون المضاف اليه اعم مطلقا (ممتنع) لعدم
 الفائدة في ذكر لمضاف اليه لانك اذا قل مررت بالاسد لم يخرج الى ذكر اللبث
 وكذا اذا قلت احد عند تعداد الايام لم يخرج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم
 الاحد باضافة اسم الى الخاص كما تقوم يوم الاثنين (واما اخص مطلقا) يعني
 يكون المضاف اليه اخص مطلقا يكون نسبة بينهما بالعموم والخصوص
 لمطلق والخاص هو المضاف اليه (كيوم الاحد) - فعرفت ما بينهما من
 النسبة (وعلم الفقه) ان علم الفقه علم مخصوص بين ما يلزم المكلف من
 المعروف والمكر على ما قبل الفقه معرفة الغس ماله وما عليها والمضاف
 هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة (وشجر الارك) وهي
 جمع اراكه وهي في الاصل شجرة مرة يتخذ منها المسوك الذي يستاك به
 ينبت في ديار العرب يحجب منها الى ابدان التي يسكن اهل الاسلام فيها لكون
 اسوك سنة فيكون خاصا والشجر بالهريك بنت له ساق واعمال سواء
 كان له دوام واستمرار ولا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة الى نوعه مثل
 شجر الزيتون وشجر ليمان ومنه شجر الارك (فالاضافة حيثئذ) اى حين
 كون المضاف اليه خاصا مطلقا ايضا بمعنى اللام لان المضاف اليه لما كان
 اخص مطلقا صار كانه مابين المضاف ولم يكن ايضا ظرفا فكانت الاضافة
 فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا لقسم والقسم الذي يكون
 لمضاف اليه فيه بابسا ولم يكن طرفا قسما واحدا (واما اخص من وجهه فان
 كان لمضاف اليه اصلا لمضاف) بحيث يجوز ان يتخذ منه كالخيم والنفقة
 والباب واساج (فالاضافة فيه) اى في هذا القسم (بمعنى من) البيانية لان
 لمضاف اليه حيثئذ يبين المضاف لكونه جنسه واصله فاسب من البيانية
 لانها ايضا تبيين فهذا القسم بان قصارت قسام الاضافة المعنوية لثلاثة
 اقسام (ولا) اى وان لم يكن المضاف اليه اصلا لمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه
 (فهى) اى الاضافة على هذا التقدير ايضا اى كان المضاف اليه اذا
 كان اخص مطلقا يكون بمعنى اللام كذلك هو يكون (بمعنى اللام لان

المضاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان ميبانا له وليس نظرف له فكانت
 معنى اللام لما سبق ان المضاف اليه اذا كان ميبانا للمضاف ولم يكن ايضا طرفا له
 تكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا (فاضافة خاتم) التي هو منه ع (الى)
 اصله الذي هو (فضة) في قولك خاتم فضة (بمعنى من) ائنة لان لفظة
 اصل له وهو ايضا متفرع منها والمتفرع اذا صيف الى اصله تكون اضافة بمعنى
 من الية (واضافة) اصل مثل (فضة الى) الفرع مثل اخاتم) تكون (بمعنى
 اللام) لانه ليس اصلا لها ولا طرفا اذا كان كذلك تكون بمعنى الام ولا كالاصلة
 الخاتم الى الفضة كثيرا شاع لانه اضافة الفرع الى الاصل لم أت له منه لانه
 كبير لم يحجج الى الشال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة اصل الى فرع
 لان الاصل لا يتبع الفرع بل الفرع يتبع اصله اتى له سالا فعان (كالمال) صد
 القادح والتفاخر كما هو العادة بين الناس (فضة خاتم خير) بمعنى حسنة
 (من فضة خاتمي) او بالعكس نحو فضة خاتمي جيدة من فضة خاتمك باضافة
 الاصل الى الفرع وكما تقول حديد سقي جيد من حديد سفيك ولما كانت الاضافة
 المضوية المقسة الى ثلاثة بالاستقراء ولكن تقدير الحرف طاهر في قسمين منها
 لبيانة والنظرية بحيث لم ينتج فيهما الى البيان وفي تقديره في قسم منها وهو
 للامة نوع خفاء اراد ان يبينه فقال منبها (واعلم) ايها السامع المضاف
 (اته) اي الحال ولسان (لا يلزم) اي لا يجب (فيما هو معنى السلام) اي
 في الاضافة التي تكون بمعنى اللام (ان يصح التصريح بها) اي باللام قوله ان
 يصح فاعل يلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف اليه
 بالمضاف وبني حصل هذا المقصود لا يلزم اظهار اللام المفردة للتخصيص
 بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فدولك) في صفة امام
 الى الخاص (يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى للام) لم اعرف سلفا
 (و) الحال انه (لا يصح اظهار اللام فيه) اي في هذا القول لانه يستعمل يوم
 الاحد باظهار اللام كما يستعمل قولك غلام زيد غلام زيد وهذا (الاصل) الذي
 هو عدم لزوم صحة اصرح باللام بل يكفي فيها افادة معنى لاختصاص (رتفع
 الاسكال عن كثير من مواد الاضافة للامة) لانه اذا لم يجب اظهار اللام لا يرد
 لاشكال به كيف يصح ان يكون اضافة مل يوم لاحد علم لفقه لامة
 ع انه لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم الاحد وعلم للفقه (ولا يحتاج) بني
 للفعول (فيه) اي في مثل قولك يوم الاحد (اي لتكلمات ابعية) مثل
 ان قول في يوم الاحد يوم مخصوص للاحد باعتباره من قبل اضافة المسمى
 الى اسمه لان لاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك ليوم اي اسمه

وخص به وفي علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار ~~مكون~~ الفقه جراً منه
 فاضيف الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية وخص به وكذا شجر الاراك (مثل قولك
 كل رجل وكل واحد) يعني ان لفظ الكل علم ويصير خاصاً بالاضافة الى ما يفيد
 اختصاصه فيكون المعنى الكل مخصوص الرجل والواحد لان اضافة العلم
 الى الخاص توجب اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصاً به
 بسبب الاضافة ولما بين انواع الاضافة المنسوبة اراد ان يفرق بينها بالقسمة
 والكثرة في الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ماهو القابل في الاستعمال على منوال
 سان غير المنصرف فيما سبق فقال (وهو) (اي كون الاضافة بمعنى في) (قليل)
 (في استعمالهم) اي في استعمالات النحاة الالفاظ العربية لان الضرب مثلاً
 في قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لا ظرف فاضافته اليه تكون مجزاً بعلاقة
 الزمانية فاضافة الشيء الى فاعله الحقيقي تكون اولى واما المضافة في اللامية
 فمخصوص بالضاف له ويملوك له وفي الياينة فتفرع عنه فتكون الاضافة
 فيها حقيقة وانعمل في الحقيقة في هذا الفن هو الاولى (وردها) اي وردا لظرفية
 اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام) وحمل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف اليه
 مبين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصاً بـ كغلام رجل (فان
 معنى قولك ضرب اليوم ضرب له اختصاص بايوم بملابسة الوقوع فيه)
 اي بسبب كون الضرب واقعاً في اليوم كقول العرب كوكب الخرفاء اسهل اي
 كوكب له اختصاص بالمرأة الخرفاء بملابسة انها تسرع للتهى لاسباب
 النساء طوعه لاقبله كما موشان النساء المدبرة للامور فصارت كالكوكب
 مختص بالمرأة الخرفاء حتى يقال كوكب مختص لها (فان قلت فعل هذا) اي على
 رد اكثر النحاة الاضافة لظرفية الى الاضافة للامة (يمكن رد الاضافة) اني
 تكون (بمعنى من ايضاً) اي كما لكن رد الاضافة بمعنى في لى تلبية (الى الاضافة)
 التي تكون (بمعنى اللام) فتكون الاضافة للمعوية قسماً واحداً فقط وهو
 كونهما بمعنى اللام فتقليل الاقسام اولى لانه يكون لضبط اسهل للاختصاص
 الواقع بين المبين) بكسر الباء المقوطة بنقضتين من تحت لانه اسم فاعل من
 بين والمبين) بفتحها لانه اسم مفعول منه ايضاً لان الحاتم عام صالح لان يكون
 فضة وغيرها ولما ضيف الى الغضة تخصص بالاضافة ليها كالعلام المضاف
 الى رجل فيكون التقدير خاتم له اختصاص بالغضة باعتبار تفرعه منها (قلنا نعم)
 يمكن رد لاضافة التي بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لذلك لاختصاص (لكر)
 اي الاله (لما كانت الاضافة بمعنى في) يعني الاضافة لظرفية (قليلة) بالنسبة
 الى غيرها (وردها) اي رد النحاة هذه الاضافة (الى الاضافة) التي تكون

(بمعنى اللام تميلا) نصب على لعبة اقوله ردها (للاقسام) اي اقسام لاضافة
لمضوية لان لقليل يسهل ضبطه وارئك الكاف فيب قل استعاله (واما
لاضافة) التي تكون (بمعنى من) البياضة فهي كثيرة في كلامهم (اي كلام
لنحاة) او لمرب كما كانت لاضافة بمعنى اللام كثيرة فيه (والاولى بها) اي بالاضافة
بمعنى من (ان تجعل قسما على حدة) اي برأس من غير ان تضم الى لاضافة
بمعنى اللام لان ما كثر استعمله يلقى ان تجعل قسما برأسه ولانه يلام رنكاب
بجاز كبير لان الرد يكون لادنى لابة وذلك بحسار وذا اردت هذه لاصفة
ايضا يلزم ارتكاب المجزئ في امور شتى ولما فرغ من سأل عنه الله ونة شرح
في ايراد مثلثها ذاهبا الى الصفة البدئية التي هي كثر اسرعى ترب امع
لية مذبذبة معرفة بها كما هو دأبه (نحو) مبتدأ (غلا. زيد) (مثال) (حبر
للاضافة) التي تكون (بمعنى اللام) لان المضاف اليه وهو زيد باس جنس جند و
وهو غلام ولا طرفه ايضا فتكون لامية لان وجوده لشرط يستلزم وجود
المشروط (اي غلام) مخصوص (الزيد) (و) (نحو) (خاتم فضة) (مثال للاضافة
التي تكون (بمعنى من) اية لان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصح
العمل عليه ويؤخذ منه (خاتم) (مؤخذ من فضة) و(صنوع منها) (و) (نحو
(ضرب اليوم) (مثال للاضافة التي تكون بمعنى في) لان المضاف اليه طرف
لضاف بحيث وقع فيه ولذا مال لسارح (اي ضرب وقع في اليوم) فاصب الى
زماه الذي حل فيه وذا كانت المضاف اليه كملك تكون الاضافة طرفية بمعنى في
ولما فرغ من تعريف الاضافة المذوبة وتقسيمها وابضاها بالاضافة شرح
فيما هو المقصود منها وهو اما اللغوي وهو الخفيف والكميل يند عليه لوضوحه
لان المعنوية تغيد الخفيف ايضا واما معنوي وهو رسمى تعريف المضاف
وتخصيصه فقال (وتقدم) (اي الاضافة المعنوية) (تعريفا) (اي تعريف
للمضاف) فه اشارة الى ان اثنتين عوض عن المضاف اليه يعني فائدتهما
يكون المضاف معرفة بان يكسب تعريفا من المضاف اليه او يكون المضاف
في تعريف على حسب تعريف المضاف اليه على ما يأتى من انه لخاصة صاحبها
مع (المضاف اليه) (المعرفة) (لان هيئة التركيب) التي هي هيئة علام
زيد في الاضافة المعنوية التي يكون المضاف معرفة معها فلا رد لاضافة
المعنوية التي تغيد التخصيص (موضوعة) ومساواة (للاضافة) على معلومة
المضاف (السراية تعريف المضاف اليه الى المضاف لكان الاتصال ولا متراج
لان لفظ المضاف اليه لما مترج بالمضاف حتى تغزل منه مترلة التثوين وجب
ان يمتزج بمناه يكون قدر مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيعرف المضاف

من المضاف اليه المعرفة (لا ان) عطفت على قوله لان الهيئة اى لالان (نسبة امر) غير معين (الى) امر (معين) كنسبة غلام الزيد في قولك غلام زيد (تستلزم) اى توجب تلك النسبة (مطلوبة النسوب ومعهودية) اى كون النسوب معلوما ومعهودا كما قيل ان الاضافة ههنا للعهد حيث تفيد معهودية المضاف (فان ظننت) اى نسبة امر الى امر معين تستلزم معلومية النسوب (غير لازم كما لا يخفى) وجهه لانه لو كان كذلك لزم تعريف جمع الامور المنسوبة الى المعين وليس كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتدأ لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع وكذلك الاضافة للفظية وكذا نسبة الفصل الى الفاعل المعرفة فعمل ان المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا الواضع (فان قلت قد يقال جاني غلام زيد) وله علمان كثيرة (من غير اشارة الى واحد معين) من علمانه من زيد اختصاص بزيد اما يكونه اعظم علمته او اشهر او غلاما معهودا ينك وبين المخاطب بحيث يرجع الملاق للفظ اليه دون سائر علمانه (فلا تكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمطلوبة المضاف) ومعهودية (قلنا فلك) اى ما يقال من نحو جاني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من علمانه كما ذكرنا حتى لا تفيد الاضافة للضرورة التعريف ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع لكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال لا يزاحم الوضع فالاصل فيها لتعريف وضعا قوله ذلك مبتدأ وقوله كما خبئه اى (كان المعروف باللام) يعنى ان اسم المعروف بالتعريف الجنس المنزل منزلة التكرار (في اصل الوضع لواحد معين) من الجنس حتى يقع صفة للمعرفة نحو زيد العلم ثم قد يستعمل (اى المعروف باللام) بلا اشارة الى (واحد معين) على خلاف الوضع (كما في قوله) اى في قول الشاعر (ولقد) الواو القسم والمقسم به محذوف اى والله واللام في ولقد جواب القسم كما في قوله تعالى تالله لا كيدن (امر) فعل مضارع متكلم وحده من مرمر (على التثيم) متعلق به والتثيم فعل بمعنى فاعل المباعدة من لام بلام مثل سأل بسأل وهو من كان ذى الاصل وشيخ النفس (يسنى) من سب يسب مثل مبيد وهو التثيم والقدر وقع صفة لقوله التثيم لانه في المعنى كالكثرة لان مناط القادة فيه وهو مجهول غير معين ومثله قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا (ونك) اى ما يقال من نحو جاني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين جاز (على خلاف وضعه) وما كان على خلاف الوضع لا يطرأ على موضع والفرق بين غلام زيد وغلام زيد ان الاول واحد من علمانه غير معين وهذا الايقال الا اذا كان له علمان كثيرة والثاني الغلام المعين اذا كان له

علمان كثيرة فذلك لسلام المعلوم لزيدان لم يكن له منهم الا واحد ويضال حد
سواء كان زيد علمان كثيرة اولا قوله (راس مجرى هذا الحكم) او حكم الخلق
هيئة التركيب الاضافي تعريف المضاف وضما مع المضاف اليه المعرفة جواب
عن سؤال مقدر بقديره ان قولكم ان هيئة التركيب الاضافي موضوع لافادة
انضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة مقبوض بنحو غير ومثل وشبه لانها
لا تغد تعريفنا ولا تخصيصا وان كان المضاف له معرفة فاجاب عنه بقوله وليس
يجري هذا الحكم (في نحو غير ومثل) واعمال السارح في نحو اشمل ما هو معناه
كشبهك وشبهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن لمصنف هذه
الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة وبني الحكم على لعاب ولا كثران
(بما فيها لا يتعد التعريف) اي لا يحصل كل واحد منهما معرفة (وركا
مع المضاف اليه المعرفة) اي وان كان كل واحد منهما مضافا الى معرفة
لنوعيهما في الابهام لان غاية ذات زيد في قولك جاني زيد غير زيد ليست
صفة تخص ذاتا دون ذات لان كل من في الوجود موصوف بمسألة زيد وكذا
ثبته في قولك جاني مثل زيد لا تخص ذاتا وفي ارضي واعلم ان بعض الاسماء
قد تدخل فيها التكرير بحيث لا يعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو
ضريك ومثل وكل ما كان هو معناه من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها
واقام يعرف لان معارة مخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون اخرى وكل
ما في الوجود الاداة موصوف بهذه الصفة وكذا مما ثلثه لا تخص ذاتا
الا ان المثلية تكون من وجوه من الطول والقصر والنسب والنبب والسواد
والعلم الى غير ذلك الى ههنا كلامه (لان يكون للمضاف اليه) اي للذي اراد
اضافة غيرا ومثل اليه فالاطلاق مجاز بملاقة الاولى (ضد واحد) كالسكون
فان له ضدا واحدا وهو الحركة والصوم واليوم والعلم وغير ذلك (يعرف) معنى
للفعل اي ذلك الضد (بغيرته) اي يكونه غيرا لما اضيف اليه غير لا يحصر
الغير فيه (كقولك عليك) اسم من اسماء الافعال اي لزم (بالحركة) ودوام
عليها فان البركة مع الحركة (غير السكون) فان الله لا يحب الباطلين وغيره ساجد
صفة للحركة المعرفة باللام فحكم بغيره بالاضافة الى السكون وقبل الحركة
الخروج من القوة الى الفعل على التدرج واسكون ضد وقبل الحركة كونا
في آئين في مكانين والسكون كونا في آئين في مكان واحد (وكذلك) اي كما ذا
كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف غيرا بالاضافة اليه وكذلك (وذا كان
للمضاف اليه مثل اشتهر بمثله في شيء من الاشياء كالعلم) كابي حنيفة وابي
يوسف (والشجاعة) نحو علي بن ابي طالب وخالد بن الوليد (فقبله) اي

للشخص المشتهر في ذلك الشيء (جاء مثلك كان) مثل (معرفة) بالاضافة
 اليه كما اذا قيل لابي حنيفة رحمه الله اولعلى رضي الله عنه جاء مثلك لوطيها
 (اذا قصد) بالمثل (الذي يملكه في شيء الغلاتي) يعني في العلم او الشجاعة
 و (تفيد الاضافة المنوية) (تخصيصا) (اي تخصيص المضاف) اي
 فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف اليه بعد ان يحكم ما قبل
 الخصوص مصاحبا (مع) (المضاف اليه) (الكسرة) لما سبق في افاذتها
 التعريف مع المعرفة (نحو غلام رجل فان التعيين) في عرف النحاة (تعين
 الشركاء ولا شك ان العلم الذي اراد اضافته (قبل اضافته الى رجل كان
 مستتركا بين غلام رجل وغلام امرأة) يعني يصلح لان يكون مملوكا لفرد من
 افراد الانسان رجلا كان او امرأة غير محتمل لواحد منها (فلما اضيف الى
 رجل كقولك غلام رجل وصار مملوكا له (خرج عنه غلام امرأة) لان ما
 يكون غلام رجل لا يكون غلام امرأة واحدة (وقلت الشركاء فيه) اي
 في الغلام المضاف الى رجل لانه لم يعرف بل صار خاصا بعهد من افراد الرجال
 من غير ان يتبين ولما فرغ من بيان فائدتها ايضا شرع في بيان شرطها الا انه
 يخبره لكون المقصود الاهم الفائدة فقال (وشرطها) (اي شرط الاضافة
 المنوية) ومبناها وما تتوقف عليه (تجريد المضاف) اي ما اراد اضافته
 بالاضافة المنوية فالاطلاق مجاز وللصدر مضاف الى المفعول اي تعريف
 ما اراد اضافته لامطلقا بل (اذا كان معرفة) بل وجهه كان والمراد ما قبل
 التجريد ومن شأنه ان يضاف لان ما لا يقبل التجريد ممكن للمخبرات والمبهمات
 ليس من شأنه الاضافة ولا يضاف ايضا (من التعريف) الذي يصح تجريده
 كما قلنا ولم يقل من حرف تعريف ليتناول الاعلام الشخصية (فان كان)
 ما اراد اضافته (ذا اللام) كالغلام او ذا التاء مثل ياربجل (حذف لامه)
 او حرف تاءه (وان كان علما) مثل زيد وعمر و (تكسر) ذلك العلم اولا (بل
 يحصل واحدا من جهة من يسمى بذلك الاسم) سبق تفسيره في آخر بحث
 خبر المنصرف او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه قد سبق هذا ايضا
 هناك (وان لم يكن) ما اراد اضافته (معرفة) من المعارف التي يصح تجريدها
 بل كان نكرة (فلا حاجة) فيه (الى التجريد بل لا يمكن) التجريد لان الحاصل
 عن التعريف لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود (او المراد) عطف على
 مقدر تقديره المراد بالتجريد ههنا تسمية الاسم عن تعريف وتحليله او المراد به
 والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثاني الى الفاعل
 بالتجريد تجريده وخلوه من تعريف) اي وجوده مجردا واما ما من التعريف

عدد الاضافة سواء كان (ما ريد اضافته (نكرة في نفسه) كسلام (من غير)
 احتياج الى (تجرید او كان) ما ريد اضافته (معرفة جردت عن التعريف)
 صد الاضافة على احد التوجيهين السابقين (وانما وجب التجريد) في الاضافة
 المعنوية ولم يضاف من غير تجريد (لان المعرفة) التي يجوز اضافتها بعد التجريد
 على قسمين اما ان يضاف الى المعرفة او الى النكرة لانها (لواضيف الى النكرة)
 من غير تجريد مثل الفلام رجل بالاضافة (اكان) هذا العمل اى اضافة
 المعرفة الى النكرة (طلب الادنى وهو التخصيص) الحاصل بالاضافة الى النكرة
 (مع حصول الاعلى وهو التعريف) لان التعريف معين او التخصيص مختص
 لايعين ولا ينفك ان المعين اقوى من غيره وطلب الادنى عدد حصول الاعلى قبض
 هذا المثلث من ثمان اعقل ان يتعب نفسه في طلب الادنى مع وجود الاعلى
 عنده (و) لانها (لواضيفت المعرفة) على سبيل الفرض مثل السلام زيد
 بالاضافة (لكان) هذا ايضا (تحصيل الحاصل) وهو لا يحصل وفي الرضى
 لان الفرض من الاضافة الى للمعرفة تعريف المضاف وهو حاصل في المعرفة
 فيكون تحصيل الحاصل ومن الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفيه
 التخصيص مع زيادة وهي التمين انتهى (فضيع الاضافة) على كلا التقديرين
 (حيث) اى لانها (لا تعيد تعريفا) اى تعريف المضاف مع المعرفة
 (ولا تخصيصا) اى تخصيصه مع النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان
 الحاصل لا يحصل واذا اضيف الى النكرة فلا تعيد التعريف ولا التخصيص
 لان شرط اعادة التعريف ان يكون المضاف نكرة والمضلف اليه معرفة واخاذا
 التخصيص ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلا بد
 من التجريد (وان قبل لافرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما) في الامتناع
 يعني كما يمنع الاول يمنع الثاني ايضا لان العلة المذكورة فيهما سواء (في نحو
 النجم ولثريا) تصغير ثروى تأنيث روان مثل عطسان وعطشى وروان ذوثرة
 وهي الاجتماع واصل ثريا ثوابت الواو يا وادغمت احدى اليائين في الاخرى
 ثم عرفت باللام ثم جعل علما المجوم مجتمعة (واصعق وابن عباس) والابن
 بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما لبعده بن عباس لانه اذا قبل
 قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما هكذا لا يتبادر الى الفهم الاعبد الله بن عباس
 (في يوم تعريف المعروف) متعلق بقوله لافرق (فباهم) اى ما حالهم وسانهم
 (جوزوا هذا) اى جعل المعرفة علما (دون ذلك) ولم يجوزوا اضافة لمعرفة
 الى المعرفة او النكرة وادى فرق بينهما مع انهما في جعل المعرفة معرفة سواء (قبل
 لا نسلم ان في هذه الامثلة يعني في النجم والثريا والاصعق وابن عباس وامثالها

تعريف الم عرف اى جعل المعرفة معرفة (بل فيها) اى فى هذه الاشئلة (زوال
تعريف وهو التعريف الحاصل باللام) فى الثلاثة (او الاضافة) فى الاخير
(وحصول) عطف على زوال اى فى حصول (تعريف آخر وهو لتعريف)
الحاصل بالعلمية) لان العلمية وضع فان تريل التعريف الحاصل قبلها (فانها)
اى بان هذه الاشئلة (حين صارت اعلاما لم تبق فيها الاشارة الى معلوميتها
باللام او اضافة) لما قد ان العلمية لما كانت وضعيا ما زالت مقتضى لوضع
لاول وهو الاساية الى المطلوبة بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعيا ثانيا ولم تقدر
ان تريل مقتضى لوضع الاول حتى لو اضيفت المعرفة الى المعرفة لزم اجتماع
التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية (فلا يلزم فيها تعريف الم عرف بل)
نما ازم (تسديل تعريف بتعريف آخر) بمعنى زال التعريف اللامى او الاضافة
وحصل بدله التعريف العلمى فلم يلزم اجتماع تعريفين بل لزم ازالة تعريف
وامانة تعريف آخر كالو سح (وما اجازة) اى لتركيب الذى فيه اضافة
لمعرف باللام اجزه (الكوفة ون من) (تركيب) بيان لما فى قوله وما را الثلاثة
الاثواب) حيب اضيف الثلاثة الى الاثواب مع انه مصرف باللام من غير تجريد
(وشبهه) بالجر عطف على الثلاثة الاثواب (من العدد) (لمعرف باللام
المضاف الى معدوده) بلا تجريده وجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان
فى المعنى والمضاف هو المقصود بالنسبة وحيى بالمضاف اليه افترض بيان ان
المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعرفا من حيث داته لا تعريفيا
سنتصارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لمرض نبين ان الم عرف من اى نوع
هو كذا فى الرضى وهو ليس ^{بشحيح} لاستاراه جواز الخاتم فضة بلا تجريد ايضا
ولم يقل به احد (نحو الخمسة الدراهم والمائة الدشار) (ضعيف) (قياسا)
نصب على التمييز (واستعمالا) ضعفه (قياسا فلما ذكر من لزوم) بيان
ما (تحصيل الحاصل) لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل
قبل الاضافة واذا اضيف التعريف يكون تحصيل الحاصل وذا
لا يحصل (واما) ضعفه (استعمالا فلما ثبت عن المعصاء من ترك اللام) من
ذى اللام عند الاضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء (قال ذوالرمة)
* يا مرنلى سلمى سلام عليكما * هل الا زمن اللان ضين وراجع *
* وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلاث لاثاقو الديار بلاقع *
(ثلاث الاثاق) جمع اثاقية بضم الهمزة واحد من الاحجار لثلاثة التى يوضع
القدر عليها وصفها بالادنى واضاف الثلاث الى الاثاق بعد التجريد (ولديار)
جمع كثرة والذلة ادور بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال ودور ^{ككا} سد واسد

(البلاقع) صفة للديار جمع بلقع بفتح الباء أى الخالى والديار الحاليات عن المساء
وأواع النباتات ويستلزم الخلو عنهما الخلو عن الإنسان والحيوانات * وقول
الفرزدق * ما زال مدعقدت يده أزاره * قسما وأدراك خمسة الأسبار *

(وأما ما جاء في الحديث) أى الخبر المقول عن النبي عليه السلام (من قوله عليه
السلام) يسان ما (بالالف الدينار) بإضافة الألف المعرف بالسلام إلى معدونه
بلا تجريد والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف جوازاً أى تصدقوا (فعلى البذل)
أى فمعمول على أن الدينار يدل لبعض من الكل وإنما ذكر الألف للحث على الخبر
يشعر به ذكر الدينار بعده بدلاً منه دون الدراهم أو على أنه عطف يسان لأنه
يجرى مجرى التفسير لأنه لما قبل تصدقوا بالألف لم يعلم أن الألف ما هو فينه
يجعل للدينار عطف يسانه (دون الإضافة) أى لا يحمل على أن الألف مضاف
إلى الدينار بلا تجريد كما ذهب إليه الكوفيون والألکان اختيار غير الفصح وهذا
لبس من شأن من بحر البلاغة وشخصه من أمواجه صلوات الله عليه وعلى أزواجه
(و) (الإضافة) (اللفظية) (علامتها) أى قد يثنى شيان لأن يكون المضاف
مستقواً وأن يكون المضاف إليه معمولاً لذلك المشتق يعنى فاعله أو مفعوله قبلها
ثم يضاف إلى أحدهما فإن لم يوجد واحد منهما أو كلاهما لم تكن الإضافة لفظية
لأنعدام السرط واسلر إلى الأول بقوله (أن يكون) (المضاف) فالإطلاق مجز
بعلاقة لأولية (صفة) مستقة والمتفق عليها ثلاثة اسم الفاعل المضاف إلى
فاعله أو مفعوله واسم المفعول المضاف إلى نائبه والصفة المشبهة المضافة إلى
فاعلهما (احتراز) بهذا القول (عما) أى من المضاف لذى (إذا لم يكن صفة) بل
كان اسماً محضاً (نحو غلام) فى قولك (غلام زيد) وخاتم فضة وإشارة إلى الثانية له
(مضافة) صفة الصفة (إلى معمولها) فاعله أو مفعوله قبل الإضافة
والإطلاق مجاز بعلاقة لكونية (احتراز) بهذا القول (عما) أى عن المضاف
الذى (إذا كانت) فالتأنيث باعتبار المعنى (مضافة إلى غير معمولها) يعنى
صفة مضافة إلى الإحصى بحيث لم يكن معمولاً لها فحينئذ تكون الإضافة معنوية
لانتفاء شرط الإضافة اللفظية وهو الإضافة إلى المعمول وإن كان المضاف صفة
مشتقة (نحو) مصارع فى قولك (مصارع مصر) كرم فى قولك (كرم
البلد) فإن المصارع والبلد ليسا بمعمولين للصفة بمعنى المفعول به أو الفاعل وإن
كان كل واحد منهما مفعولاً فيه فالإضافة طرقيه فيكون مضافاً إلى طرفه مثل
ضرب ليوم (مثل ضارب فى قولك (ضارب زيد) هذا (من قبيل إضافة اسم
الفاعل إلى مفعوله) لأنه كان فى الأصل ضارب زيدا بالنصب ولتنوين ثم أضف
إلى مفعوله للتخفيف (و) (نحو حسن فى قولك (حسن الوجه) هذا (من قبيل

اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها) لانه في الاصل مكان حسن وجهه بارفع
 ثم اضيف فاستكن الضمير المجرور في الصفة فصار حسن وجهه فعوض الالف
 واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل التخفيف من الجلبين على
 ما سيجي ونحو معمور الدار في اسم المفعول ولم يثقل له المصنف ولا الشارح مع ان
 اضافته لفظية انما اكتفاء بقوله حسن الوجه تأمل (ولا تنيد) (الاضافة
 للفظية فائدة) من الفوائد (التخفيفا) (التعريفا) يعني لا تنيد تعريف
 المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (ولانحصصا) يعني لا تنيد ايضا
 تخصيص المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها البس الا التخفيف
 (لكونها في تقدير الانفصال) وان كان فيها اتصال لفظا لما عرفت ان المضاف اليه
 اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا واما مفعول وهو منصوب كالمجرور
 بالحرف الزائد واذا مات فيها الاتصال المعنوي لم تنيد شيئا من التعريف والتخصيص
 بل لا تنيد بالتخفيفا (في اللفظ) (لا في المعنى) فيه اشارة الى فائدة الحصر اي لا تنيد
 شيئا من المعنى وفسر الفائدة المعنوية لو افادتها (بان يسقط بعض المعاني عن
 ملاحظة العقل بلزاه ما يسقط من اللفظ) كما في ضارب زيد يسقط من معنى
 ضارب شيء في مقابلة التنوين فكان معنى ضارب بالتنوين الضرب الشديد
 ولما سقط التنوين بالاضافة سقطت الشدة وبقي اصل الضرب وهذا لم يقل به
 احد (بل المعنى) في الاضافة اللفظية (على ما كان عليه) من الفاعل او المفعول
 قبل الاضافة) وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية فنبغي ان يكون
 عمل لفعل مع الرفع والاصب فيها اولا ليطهر اثر المشابهة وفائدتها الا انه يطلب
 التخفيف اللفظي فلهذا جاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعيتهما (والتخفيف
 اللفظي) في هذه الاضافة على ثلاثة اقسام على ما بينه الشارح وعلى ما يقتضيه
 الفصل (اما) ان يكون ذلك التخفيف (في لفظ المضاف فقط) بحيث لم يتجاوز
 الى لفظ المضاف اليه ويكون (بمحذف لتنوين) اي تنوين المضاف (حقيقة)
 يعني لم يكن التنوين ساقطا قبل الاضافة بشئ آخر بل انما يسقط بالاضافة
 (مثل ضارب زيد او حكما) بان يكون ساقطا قبل الاضافة يجعله غير منصرف
 فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما (مثل حواج بيت الله) تعالى
 فان حواج جمع حاج من حج اصله حواجج على وزن مساجد واساور سقط
 التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما اذ يسقط ذلك التنوين
 بالاضافة وكذا احر كم (او محذف) عطف على قوله بمحذف التنوين (نوني
 الثانية وجمع) المذكر السالم مثل ضارب باريد وضاربوا زيدوما) عطف على
 قوله اما في لفظ المضاف اي اما ان تكون التخفيف (في لفظ المضاف اليه فقط)

يحيى لم يورأ الى المضاف ويكون (بمحذوف الضمير) اى الصمير المتصل بالفاعل
 بالاجماع الى الموصوف (واستتاره) يعنى لا يمحذفه نسيا نسيا بل بمحصله مستترا
 (فى الصفة) لكونه رابطا للصفة بالموصوف حتى لو حذف نسيا لبقيت الصفة
 بلا رابطة فتتج على ماسياتى تحقيقه (كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه)
 برفع غلامه على انه فاعله والضمير فيه راجع الى الموصول (حذف الضمير من
 علامه) للتخفيف (واستتر) عطف تفسير للمحذف (فى القائم) ثلثا يخلو عن
 الفاعل اذا اضيف لان المستتر اخف من البارز ولاه الاصل (واضيف القائم
 اليه) اى الى لعلام (للتخفيف) اى كل ذلك لا يفعل الا للتخفيف (فى المضاف
 اليه فقط) فصار القائم العلام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف فى جانب
 المضاف اليه (واما المضاف والمضاف اليه) عطف على لفظ المضاف اليه
 ارفى المضاف وهذا هو القسم الثالث من اقسام التخفيف (معا) اى حال
 كونهما ماضيين فى حصول التخفيف غير مختص باحدهما (نحوز يدعائم الغلام
 اصله قائم) بالثبوت (غلامه) بارفع لانه فاعله والضمير يرجع الى الموصوف
 وهو ز يدعائم اصيف قائم الى الفاعل الذى هو غلامه ، على العمل السابق
 (فالتخفيف فى المضاف) الذى هو قائم حاصل (بمحذوف الثبوت و) التخفيف
 فى المضاف اليه) الذى هو الغلام حاصل (بمحذوف الصمير) منه (واستتاره)
 اى ينقل الصمير من الغلام وجعله مستكرا (فى الصفة) لان المستتر اخف من
 البارز فحصل التخفيف فيهما معا والقسمان الاخيران لا يكونان الا فى الوصف
 اللازم لان المتعدي يضاف الى المفعول فلا يحتاج الى هذا النقل مثل ضارب ز يد
 (ومن ثمة) (اى ومن جهة) واجل (وجوب اعادة الاضافة) هذا التركيب من
 قيل يتابع الاضافات مل قول لساعر * جاءه جريح حومة الجبل مجع * ومنه
 قوله تعالى ذكر رجة ربك ومثل هذا لا يخل بالقصاحة وقد وجد فى نظم
 المجرى (اللفظية التخفيف) والمصدر وهو اعادة جار فاعله وناسب لمفعوله
 (و) من جهة وجوب (انفاء كل واحد من التعريف والتخصيص) اختلاف
 فى الامثلة الاربعة فى الجوز والامتناع فهذا استدلال من اثر الى المؤثر كما هو
 المتعارف فى مثله (جاء) (تركيب) تكون الصفة المضافة الى لمعرفة فيه صفة
 للكرة نظرا الى وجود التعريف وانفاء اعادة التعريف مثل (مررت برجل
 حسن الوجه) بمر الحسن على انه صفة لرجل (باضافة اصفة الى معمولها ،
 فاعلها لما عرفت (وجعلها صفة للكرة) يكون لصفة ايضا نكرة لانهما بالاضافة
 لم تعدا لثمة فى اللفظ لكون المعنى على الانفصال وكذا يكون جر المضاف اليه
 غير اصلى لكونه مر فوعا فى الاصل (من جهة) واجل (وانها) اى الاضافة

للفظية (لم نقدر) تمت الاضافة (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان
 المضاف اليه معرفة (جاز هذا التركيب) وجوازه مبنى على امرين وجوب
 افادة اللفظية التخفيف وقبوحه فيه وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه
 ايضا وامتنع (تركيب) يكون المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة
 لعدم وجود المطابقة مع انها شرط مثل (مررت بزيد حسن الوجه) بجزء الحسن
 على انه صفة لزيد المعرفة (فلو افادت) الاضافة اللفظية (تعريفا) اى تعريف
 المضاف اذ كان المضاف اليه معرفة (لم يجوز) التركيب (الاول للزوم كون المعرفة)
 صفة للمعرفة وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفا وتكثيرا لانه يكون المضاف
 حينئذ التركيب معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة (ولجاز) التركيب
 (الثاني لكون المعرفة اذن) اى حين افادت تعريف المضاف (صفة للمعرفة)
 لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة فتطابقا تعريفا فينبغي
 ان يجوز (والمراد) هذا جواب لسؤال مقدر اورده لهندي حيث قال فان
 قيل ثم اشارة للمحصر المذكور وجواز هذا الكلام يتنى على عدم التعريف لاعلى
 المحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص (ان المشار اليه
 بـه وهو) اى المشار اليه بـه (بمجموع امور ثلاثة) لان كل واحد منها (وجوب)
 بدل من امور بدل البعض (افادة الاضافة اللفظية التخفيف) باصبع لانه
 مفعول (واتفاء التعريف) عطف على وجوب (واتفاء التخصيص يستلزم)
 اى المشار اليه بـه والجملة خبر ان وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو قوله
 والمراد (جواز التركيب الاول) وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا
 الى الامر الاول (و) يستلزم ايضا (امتناع) ان التركيب (الثاني) وهو قوله
 مررت بزيد حسن الوجه نظرا الى الامر الثاني (ولا يلزم من ذلك) اى من
 كون المشار اليه بـه مجموع امور ثلاثة (ان يكون) فاعل لا يلزم (لكل واحد
 من تلك الامور) الثلاثة التى هي وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف واتفاء
 افادة التعريف واتفاء افادة التخصيص (دخل) بارفع لانه اسم ان يكون
 (فى ذلك الاستلزام) يعنى فى استلزام جواز التركيب الاول واتفاء التركيب الثاني
 لان المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم
 امتناع الثاني اتفاء التعريف ولا دخل لا اتفاء التخصيص فى الجواز والامتناع
 حيث يجوز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص (بل يجوز ان يكون) الاستلزام
 (باعتبار بعضها) اى بعض تلك الامور لان لاكثر حكم الكل فيصح ان يكون
 المشار اليه بـه مجموع تلك الامور باعتبار ان يكون لاكثرها دخل فى الاستلزام
 (فلا يرد) مبنى للمعلوم من ورد رد وورودا (انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لا اتفاء

التخصيص) لاثني الجنس ودخل مبنى على الفتح اسمها في ذلك الاستلزام ظرف
 مستقر خبرها اى لادخل موجود في ذلك الاستلزام واللام في الانتفاء مطلق
 باسم لا مرفوع محلا على انه فاعله تقديره لادخل انتفاء التخصيص موجود
 وكان في ذلك الاستلزام مثل قولك لاضررب رجلا كائن في الدار وهي مع اسمها
 وخبرها خبران وهي مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على انها فاعل فلا يرد
 ولا يفهم لك ان تكون اللام فيه للتعليل تأمل ولم آكل جهديك (و) (من جهة)
 واجل (انها) اى الاضافة اللفظية (تفيد تخفيفا) في اللفظ فقط فيه
 اشارة الى ان قوله جاز وامتنع معطوف الاول على الاول والثاني على الثاني وانه
 ايضا مما يدل على ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف في اللفظ فقط (جاز)
 (تركيب) يكون المضاف صفة معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل (الضاربان
 زيدو) الحسن وجه اوجما على حده مثل (الضاربوا زيد) والحسنوا وجه
 (الحصول) المقصود من الاضافة اللفظية وهو (التخفيف) في اللفظ (بمحذف
 الزون) فيهما بالاضافة لما سيجي (وامتنع) (تركيب) يكون المضاف فيه صفة
 مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مجرد عن اللام سواء كان علما او لا مثل
 (الضارب زيد) والحسن وجه (لعدم) حصول (التخفيف) المقصود
 من الاضافة اللفظية (لان تنوين الضارب) في هذا التركيب (انما سقط للالف
 واللام) اى لدخول لام التعريف عليه لان اللام للتعريف والتنوين للتكسيرة
 فيستحيل اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول التنوين (لا للاضافة) لان
 الساقط اولا لا يمكن سقوطه ثانيا واذا اضيف لا يكون في الاضافة فائدة فتضيق
 فوجب ان يمتنع اضافته (ولاشك انه لادخل في هذا التفرع) اى في جواز
 التركيب الاول وامتناع الثاني (لانتفاء التعريف ولا انتفاء التخصيص)
 كما لادخل لانتفاء التخصيص وحده في التعريف الاول وههنا لادخل لانتفاءهما
 معا لان المعرفة باللام لا يتصور تعريفه (بل يكفي فيه) اى في هذا التفرع
 (وجود التخفيف) في اللفظ (فقط) لان التركيب الاول جائز والثاني ممتنع
 لحصول الخفة وعدمها سواء اتنى التعريف اولا (وعلى هذا) اى على انه
 لادخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص (كان الانسب) والاولى
 (تقديم هذا التفرع) على التفرع الاول ويقول ومن ثم جاز الضارب زيد
 والضاربوا زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع
 مررت بزيد حسن الوجه لان الاصل التفرع وهو التخفيف فقط مذكور صريحا
 واصل التفرع الاول وهو اعادة التخفيف وانتفاء التعريف معاذ كور ضمنا
 فتقديم التفرع على المصرح يكون اولى من تقديم التفرع على المضمّر ولان

ما نحن فيه هو التخصيف فقط فناسب تقديم ما نحن فيه على غيره واجب بان
 النقي مقسم على اثبات فالترتيب المذكور في الاستدلال مرعى فيما فعله المصنف
 (لكنه) الا ان المصنف (اخره) اى هذا التفرع (لكثرة لواحقه) لئلا يلزم
 الفصل بين اللاحق والمحقوق ولان الشئ اذا كثرت البحوث فيه يجب تأخير البحث فيه
 (خلافا للفراء) اى خالف الفراء الجمهور فيه خلافا (فانه يجوز) تركيب
 (الضارب زيد) استدلالا باحد اربعة ادلة فصلها الشارح بقوله (امالانه)
 اى لان الفراء (توهم ان دخول لام التعريف) على الضارب فى الضارب زيد
 (انما هو بعد الاضافة) ان بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيد
 ثم اضيف اليه (فحصل التخصيف) جدا (بتحذف التنوين) من المضاف (بسبب
 الاضافة) فلم تكن الاضافة ضائعة (ثم عرف باللام) يعنى ذهب الى ان الاضافة
 سابقة على دخول اللام لتصح مثل هذا التركيب وعلى هذا تكون الاضافة
 ضائعة بقاء وان كانت مقيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها
 لان دخول اللام كما يكون معارضا لفظا لثبوتها ابتداء يكون معارضا لبقاء واصترض
 على قول الشارح دخول لام التعريف بان الظاهر ان يقول دخول اللام لان
 هذه اللام موصولة لاداة تعريف ودفع بان التعريف غير منقطع لكونها
 موصولة بل الموصولة ايضا من المعارف (واجاب المصنف) نفسه (عنه)
 اى من هذا الدليل (فى شرحه) على كافيته (بانه) اى بان هذا الدليل يعنى
 تقديم الاضافة على اللام (غير مستقيم) بل سقيم لان القول بتأخر اللام
 عن الاضافة (المتقدمة) صفة اللام (حسا) تيسير المراد بالحس حس البصر
 واللفظ يعنى ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة (على الاضافة)
 متعلق بالتقدمة (بمجرد ادعاء) حيث لا دليل له ظاهرا ولا حقيقة يستدل به
 ومع هذا هو (مخالف للظاهر) لانا نرى ان اللام سابقة على الاضافة حسا
 لان الاضافة فى الظاهر اتماتت بعد الحكم بنهاى التنوين بسبب اللام فكيف
 ينسب حذف التنوين اليها بلا دليل قاطع ولا ظاهرا مرجح وفى اللام
 وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهرا مرجح وهو كونه محسوسا وملفوظا ولان
 اللام التحقيق ذات الاسم وضافة التحقيق ما يعرضه وهو التخصيف وتحقيق
 الذات سابق على محقق الصفات لتقدم الذات على صفة (واما لما وقع فى شعر
 الاضى) وهو اسم شاعر لم يصبر بالليل ويصبر بالتهار ويقال له بالفارسية
 شب كور (من قوله) يسان ما فى قوله لما (الواهب المائة الهجاء) وعندها فان
 قوله وصدها بالجر معطوف على المائة المجروزة بكونها مضافا اليها لقوله
 اواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان العطف على المظهر المجرور بلاعادة

الجار مطلقا جائز كثير (فصار المعنى باعتبار عطف عبدها) بالجر (على
 المائة) لان المعطوف في حكم المعطوف عليه (الواهب عبدها فهو) اى
 الواهب عبدها يكون (من باب الضارب زيد) يعنى في كون المضاف صفة
 مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد (فكما لا يمتنع ذلك) اى الواهب
 عبدها (حيث ان فيه بعض البغضاء) حتى لو كان ممتعا لما اجازه البائع وان كان
 بواسطة (لا يمتنع هذا) اى الضارب زيد (فاجاب المصنف) نفسه (عنه)
 اى عن استدلال الفراء بما وقع في شعر الاعشى على جواز لضارب زيد (بقوله)
 (وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) الواهب اسم فاعل من وهب يهب
 مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل والمعنى الذى يهب المائة (يعنى ان)
 (هذا القول ضعيف) فيه اشارة الى ان ضعف من الضعف لامن التضعيف
 كانهب اليه البعض (لا يفتقر الى الفصاحة بحيث يستدل به) على اثبات
 القواعد لان الضعيف لا يكون فصيحاً فكيف يقرى فيها حتى يستدل به
 (لما عرفت من امتناع) بيان لما (مثل الضارب زيد) اراد بالمثل كل صفة
 مفردة معرفة باللام اضيف الى العلم مثل المضروب عمرو (لعدم الفائدة)
 المطلوبة اما في المضاف او المضاف اليه اوفيهما جيعا (في هذه) (الاضافة)
 وعدم الفائدة فيها ظاهر (ولا يمتنع) عليك (ان فيه) اى في هذا الجواب (شوب
 مصادرة على المطلوب) يعنى ان في هذا الجواب رابحة مراجعة على المدعى
 والمصادرة جعل الدعوى جراً من الدليل اى جعل النتيجة جزء القياس لان
 اثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد بتوقف على ابطال دليل الخصم وهو
 شعر الاعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا (اللهم) هذا اعتذار
 منه عن الحكم بالضعف اعلم انه اما يستعمل في موضع القلة والندرة ويقال
 متصلاً بالاستثناء في الاكثر النقي الاسم والخطأ الحاصل بنى الكل واثباته
 والواقع خلافه نحو جاعنى القوم اللهم الا زيد انما، لانواخذنى يا رب فان كلامي
 الاول خير نالم بل يحتاج الى الاستثناء فهنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة
 (الا ان يقال المراد به) اى بقوله وضعف (انه) اى هذا البيت (ضعيف
 في الاستدلال به) يعنى ان هذا البيت ضعيف في كونه دليلاً على جواز الضارب
 زيد لاني لفصاحة لا تقوى فيها فتحثذ لا يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب
 (اذ لانس فيه) اى في هذا البيت (على الجرانة) لم يصرح فيه ان وعبدها
 مجرور معطوف على المائة حتى يصير بواسطة العطف الواهب عبدها فيكون
 نل الضارب زيد فانه يحتمل الاسباب اى وعبدها (جلا على المحل) اى محل
 المائة لانها منصوبة محلات كونها مفعول لواهب وهذا التوجيه اولى لان لاصل

في التوابع تبعيتها المتبوعاتها في محلها الآي أن لو وصف المائة لانتصب الوصف
 (جلا على الجمل) مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب (أو) جلا (على أنه مفعول
 معه) بناء على أن يكون الواو بمعنى مع لمقارنته معمول شبه الفعل ولصحة المعنى عليه
 (أولاه) عطف على قوله إذ لانس فيه فتكون علة أخرى للاستثناء (وقد يتحمل)
 مبنى للمفعول من الفعل (في المعطوف مالا يتحمل في المعطوف عليه) مبنى
 للمفعول أيضا من الفعل والموصول مع صلته مرفوع بأنه مفعول مالم يسم
 فاعله لقوله قد يتحمل ونائب الثاني ما استكن فيه للفصل بالمعطف لأن الشيء
 إذا كان بعيدا عن العامل ينسخ فيه (كما في رب شاة ومختلها) ويلزى
 والحرث ولا مذهب سيبويه هكذا (حيث جاز هذا التركيب) أي تركيب
 رب شاة ومختلها ويلزى بالحرث (ولم يحسن) أن يدخل رب ويا على المعطوف
 (نحو رب مختلها) ويا الحرث (بإدخال رب) ويا (على مختلها) والحرث
 (بدون المعطف) لأن رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضي أن تدخل على
 السكر لأنها تقبل التقليل وضده علم أن السخلة تطلق على ولد الضأن والمعر
 ذكرا كان أو أُنثى إلا أنه صغيرة لأنه يقال رب شاة ومختلها بئرهم (والبست
 تمامه) أي بما ذكر قبله وما يذكر من المصراع الأول والثاني (الواهب المائة
 الهجان وعبيدها عودا يزجي خلفها أطفالها أي بمدوحه) فيه إشارة إلى أن المبتدأ
 محذوف أي من مدحه أشاعر زيادة السخاء (الواهب المائة) أي الذي يهب
 المائة ساعة فساعة يعني في كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد والعدد
 ههنا لبس المحصريل للكسرة فلا يمنع أن يكون ما وهبه أكثر من مائة أو أقل
 وفي الحاشية مدح المملوح بأنه يهب عبدا يتعهد بمائة من الإبل الحديثات النتائج
 مع أطفالها وهذا اعز من المائة إذ المائة كثيرا ما توجد بخلاف مثل هذا العبد
 الهجان (وعبيدها أي البيض) جمع ليض يستوى فيه جمع المذكر والمؤنث
 مثل أحر وأحرر إلا أنه كسر الفاء لأجل الباء (من النوق) جمع ناقة بضم النون
 وسكون الواو (يستوى فيه) أي في الهجان (الجمع الواحد) كالفلك لأنه إذا
 كان وزنه على وزن جال يكون جمعا وإذا كان مثل صراف يكون مفردا كما أن
 لفلك إذا كان على وزن اسد يكون جمعا وإذا كان على وزن قفل يكون مفردا
 (والهجان صفة لمائة باعتبار المعنى يعني على اعتبار معنى الجمعية فيها بناء على
 عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة وهذا مذهب المصنف وأما بناء على مذهب
 الجمهور فيقول بالاشتق لأنهم شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض من
 النوق (أو بديل منها) بديل الكل لأن ذكر المائة للحث على الخير والتكثير فيه
 واللدح بأن ما وهبه كثير وهذا المعنى لبق لأن فيه زيادة مدح لبس في الأول (أو)

من قبيل الثلاثة الانواع) يعنى من قبيل اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده
بلا تجريد عن اللام وهذا التوجيه اضعف الوجوه لما عرفت سابقا (كما هو مذهب
الكوفيين) حيث جوزوا اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد
عنه (وعبدها) اى عبد المائة اضافته الى المائة اشارة الى كمال استغنائه برعاية
حقها كانه مملوكها (اى راعيها تشبيها له) لتسببه الراعى (بالعبد لقياسه)
اى الراعى (بحق خدمتها) اللام بمعنى فى يعنى شبه الراعى بالعبد فى القيام بحق
خدمتها لان الراعى قائم بخدمة المولى كالعبد ثم استعير العبد وهو المشبه بالراعى
المشبه بعلاقة التضييه فيكون استعارة فيكون العبد حينئذ مستعملا فى معناه
المجازى وهو الراعى (او عبدها حقيقة) تمييز (فحينئذ تكون اضافته) اى اضافة
العبد الى المائة (لادنى ملازمة) اى لعلاقة كون عبد المائة هو صاحبها وهذا
شائع فى كلام العرب مثل كوكب الخرفاء وحلق طرفك وفى هذا زيادة مدح
اذا الممدوح يهب عبدها معها بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط
(وعودنا بالذال المجمة جمع عائد) كهود فى جمع هائد من عاذ يعوذ وباه قال
يقول (اى حبيبات التناج حال من المائة) فحينئذ يكون مينا لهيئة المفعول
لان المائة مفعول الواهب وفى هبة هذه الاسماء زيادة مدح ايضا لان المولود
قريبا يكون فى القلوب محبوبا وما هو محبوب فى القلوب تكون هبة اعسر
فهبة تكون افضل (يرجى بالراى النجمة والجيم) حال كونه (على صيغة)
المضارع (المعلوم المذكور) من زجى يزجى (اى يسوق) ويقال انجى اى ساقى
والتزاجية ايضا السوق (وفاعله) المستكن فيه (ضمير العبد) يعنى راجع الى
العبد لان السوق فعل قائم به والجملة حال منه بالضمير وحده لان المضارع المثبت
اذا وقع حالا يكتفى فيه الضمير وحده لما سبق فكون مينا لهيئة المفعول لان
العبد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ او على المحل
او مفعول معه (واطفالها) اى اطفال المائة جمع طفل كفعل وافعال وهو المولود
وولد كل وحشية ايضا قوله اطفالها (منصوب على المفعولية) اى على انها
مفعول به لقوله يزجى وفى هذا ايضا رادح لان هبة الطفل مع امه تكون اسقى
(او) حال كونها (على صيغة المجهول المؤنث) يعنى على انه مبنى للمفعول
(واطفالها) فيه (مر فروع) لفظا بناء (على انه) اى اطفالها (مفعول مالم بسم
فاعله) لقوله يزجى فحينئذ تكون الجملة حالا من المائة وعلى كالا التقدير بن يكون
قوله خلفها طرف مكان اى خلف المائة اى يسوق العبد خلف المائة الهجان
اطفالها او يساق خلف المائة اطفالها (وحقيقة الامر) اى حقيقة كون
الفعل مينا للفاعل والمفعول منصوب او مينا للمفعول وهو مر فروع (لا تنكشف)

اى لاتبين ولا توضح لسا (الابعد معرفة حركة حرف الروى) الضمة او الفتحة
 وحرف الروى ما كرر فى كل بيت وهو ههنا قوله لها (من القصيدة) يعنى ان
 كان حرف الروى فى سائر الايات مضموما فاطفأها مرفوع فيكون الفعل
 مبنيا للمفعول وان كان فيها مفتوحا فهى منصوبة فحينئذ يكون الفعل مبنيا
 للفاعل لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرفت يقينا يتكشف الحال ويتبين
 ويوضح المأل (واما) عطف على اما لانه توهمه عند شرح قوله خلافا للفراء
 (لانه) اى الفراء (ماسه) اى جواز الضارب زيد (على الضارب الرجل) حيث
 جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف فى الاضافة فكذلك يجوز اضافة
 الضارب الى زيد دونها (و) ماس ايضا يجوز تلك الاضافة على قوله
 (الضاربك) حيث جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك يجوز فيما نحن
 فيه (فاجاب المصنف عنه) اى فاسه على الاول (بقوله) (وانما جاز الضارب
 الرجل) المراد ههنا اسم الفاعل المتعدي المعرف باللام المضاف الى اسم الجنس
 المعرف به المضاف اليه ايضا يعنى كان القياس علم جوازه) اى علم جواز
 اضافة الضارب الرجل (لانتفاء التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية
 فى احد الجانبين (زوال التنوين باللام) وحصول التخفيف ههنا اما بخفف
 التنوين والتنوين قد يحذف باللام لان التنوين مع اللام لا يجتمعان لان التنوين
 للتذكير غالبا واللام للتعريف واما بخفف العون وههنا لبس فيه نون وهو طاهر
 (لكنه) اى الاية (جاز) الاضافة فيه مع عدم التخفيف (حلا على) (الوجه)
 (المختار فى الحسن الوجه) يعنى جواز الاضافة فيه لبس لانه والقياس على
 نفسه بل لكونه محمولا على غيره وقوله حلا مفعول له للفعل المذكور فى قوله
 وانما جاز (وهو) اى الوجه المختار فيه (جر الوجه بالاضافة) لحصول الحقة
 المطلوبة منها فى جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكنيا فى الصفة
 على ما هو مقتضى الظاهر (وفيه) اى فى قوله الحسن الوجه (وجهان آخران)
 اى غير الاضافة (رفعه) بدل البعض من قوله وجهان او خبر مبتدأ محذوف اى
 احدهما رفعه (على الفاعلية) تقديره الحسن الوجه وهو قبيح خللوا الصفة عن
 ضمير الموصوف (ونصبه) عطف على رفعه على التوجيهين (على التسمية
 بالمفعول) لانها لازمة لانتصب المفعول به الا ان الفاعل سينبى بالمفعول فنصب فيه
 تكلف واما الجر فلبس فيه تكلف مثل هذا ولاخلو الصفة عن الضمير فيكون
 احسن ومختارا واذا كان كذلك جاز جل ما هو كثير يتأتى عليه لان هو الاحسن
 يليق لان يعمل عليه غيره (ووجه الحمل) اى وجه جل الضارب الرجل على المختار
 فى الحسن الوجه (اشترأ كهسا) اى استزك هذين التركيبين (فى كون المضاف

صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام (اي في كون المضاف فيه ماصفة معرفة باللام والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك يقتضي ان يأخذ التركيب لاول حكم التركيب الثاني وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف (وهكذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه) وتما قال هكذا وان كان قياس لقراء قوله الضارب زيد على قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه لما لم تكن قصدا واصالة بل تبعا وحلا على الحسن الوجه لم يصح ان يكون مقبسا عليه واذا كان جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل اولى ولهذا قال الشارح وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه (فقياسه) اي قياس الضارب زيد (عليه) اي على الحسن الوجه (قياس مع الفارق) اي قياس بالاناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب تجريده المضاف اليه عن اللام او الجنسية ايضا فصار القياس به كقياس التصب بالون (والضاربك) (يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت) يعني لعدم التخفيف (و) (كذا) (شبهه) اي شبه الضاربك (وهو) اي شبه المضاف الى ياء المتكلم نحو (الضاربك) (و) المضاف الى ضمير الغائب نحو (الضاربة وغيرهما) من التثنية في الصفة والضمير معا اوفى احدهما فقط نحو الضاربين هما والضاربتان والضمير باي وضاربه والضاربين والضاربك والضاربتين والضاربكهما والجمع في لصفة والضمير معا اوفى احدهما فقط وامثلهما تفهم من امثلة التثنية (فحين قال) متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله وتما جاز (اي في قول من قال) قدر المضاف لان الجواز في القول لا في القائل وقبل الاظهر ان يحمل في معنى ضد المساسبة الطرفية اي عند من قال وهذا اوجه (يعني) من قال (سببويه واتباعه) يعني ان سببويه قال ان الضارب في الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور مضاف اليه (انه) (اي الضارب في) قولك (لضاربك) وامثاله (مضاف) كما قلنا (دون من قال انه) اي الضارب في الضاربك وامثاله (غير مضاف) فقياس القراء حينئذ الضارب زيد على الضاربك وامثاله مزروع عن اصله (والكاف منصوب المحل على المفعولية) لا مجرور المحل على الاضافة (والتنوين) فيه (محذوف لاتصال الضمير) فان اتصال الضمير بسقط التنوين كان المضاف اليه كذلك يسقط لان التنوين للاتصال (لا للاضافة) لانه ليس فيه اضافة حتى يسقط التنوين لاجلها ثم علل قوله دون من قال بقوله (فانه) اي الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول (لا يحتاج جوازه) اي جواز الضاربك وامثاله (الى حل) لان الضمير ضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى رد قياس القراء

الصارب زيد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضاماً فحاصله أنه
 ليس بمضاف فكيف يحمل عليه **كما قلنا** (جلا) (أي لحميليته) فيه
 إشارة إلى أن قوله جلا مصدر مبنى للمفعول منصوب على أنه مفعول له للفعل
 المقدر وهو انما جاز لوجود شرط نصبه أي لكونه محمولا (على ضاربك) في صحة
 الإضافة وإن لم يحصل التخفيف بها (فأتحد فاعل المفعول له والفعل المعلق به
 أعني جاز) فإن فاعله قوله الضاربك وشبهه والمحمول أيضا هو الضاربك
 وشبهه فإن في نصب المفعول له ثلاثة شروط أن يكون مصدرا وفاعلا لفاعل
 الفعل المعلق به وإن يكون مقارنا له في الوجود وهي ههنا بإسرها موجودة وقال
 المحشي كأنه غفل عن قوله جلا على المختار فآخر التأويل إلى ههنا الحق ما قيل
 الإنسان مستق من التسيان أقول أنا كان في الكلام سبب ثان أو أساء في التأويل
 والاحتياج إليه سواء فالأولى أن يؤخر التأويل لأن المؤخر يكون دليلا للسابق
 والمقدم لا يكون إلا بالقرينة فتحق قول من قال أن من عاب عيب وقال أيضا
 ويحتمل أن يكون مفعولا له لقال أي انما جاز عدد من مال كذا جلا انتهى وله
 وجه (ويأنه) أي بيان الحمل ووجهه (أنهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين)
 كضارب مفردا (و) أسماء (المفعولين) كضروب مفردا حال كون كل منهما
 (مجردة عن اللام بمفعولاتها) متعلق بأوصاوا بحث لم يكن بينهما فصل (و)
 قد (كانت) تلك المفعولات (مضمرات منهلات) يعني كل واحد من هذه
 المفعولات ضمير متصل بأحد هما (الزمو الإضافة) جواب إذا يعني أوجبوا
 إضافة كل واحد من أسماء الفاعلين والمفعولين إلى مفعوله المضمر (ولم ينظروا
 إلى تحقق التخفيف) يعني لم يلتفتوا إلى وجود التخفيف بالإضافة وعدمها
 فقالوا ضاربك (ومضروبك وضاربه وضاربي وغيرها مثنى ومجموعا لأن
 سقوط النون في ضاربوك وضاربك وتثوين في ضاربك لرفضهم الجمع بينهما
 وبين المتصل لأن التثوين والتثوين مشعران بتحمل الكلمة والضمير المتصل في حكم
 تمة الأول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه (وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة)
 في أحد الجانبين (بل) التخفيف في جانب المضاف وانما حصل (بنفس اتصال
 الضمير) لأن الاتصال سابق على الإضافة لكون الضمير مفعولا كافي للفعل مثل
 يضربك ثم اعتبرت الإضافة ليحصل كمال الامتياز لأن المضاف والمضاف إليه
 في حكم الكلمة الواحدة وإن كانت إضافة لفظية (ثم لما لم يعتبروا التخفيف
 في ضاربك) وشبهه أي حصول تخفيف بالإضافة لعدم امكانه لأن الساقط
 أولا لا يمكن إسقاطه (وجوزو) أي وجوز اضاربك وشبهه (بدونه) أي من
 غير أن يحصل التخفيف (حملوا الضاربك) وشبهه في كونه جائزا بدونه

التخفيف (هـ) اي على ضاربك وبين وجه الحمل لان الشيء لا يحمل على شيء
 الا لم يكن بينهما مناسبة بقوله (لانهما) اي ضاربك والضاربك (من باب واحد
 حيث كان كل منهما) اي للمضاف والمضاف اليه (اسما فاعلا) الظاهر انه اراد
 بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلي باللام او لم يكن (مضافا الى مضمير
 متصل) و اراد ايضا بالمضمير المتصل ان يكون ضميرا متصلا فانبا كان او مخاطبا
 او متكلما (مخونا) صفة لقوله اسما فاعلا جرت على غير من هي له لان الحذف
 ههنا في حقيقة صفة التثوين حيث يقوم به ولكن اجرى عليه (تنوينه قبل
 الاضافة) لاتصال الضمير (لا للاضافة) يعني ان حذف التثوين من كل واحد
 منهما لاتصال الضمير ودخول اللام لبس للاضافة فاشتركا في حذف التثوين
 لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعني اشتركا في كون المضاف في كل منهما اسما
 فاعلا والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حل الضاربك وامثاله على ضاربك
 (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اي على ضاربك لانه لم يجز ان يحمل على
 الضاربك لعدم كونه أصلا (لانهما) اي الضارب زيد وضاربك (لبس من
 باب واحد) لان المضاف في الاول الصفة المعرفة باللام والمضاف اليه اسم
 ظاهر هو زيد مثلا وفي الثاني صفة مجردة عنه والمضاف اليه ضمير متصل بها
 فافترا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة (والدليل على ان سقوط
 التثوين في ضاربك لاتصال الكاف) يعني لاتصال الضمير وهو الكاف مثلا
 (لا للاضافة) يعني لبس سقوط التثوين في ضاربك لاضافة لصفة (انهما)
 اي التثوين انت الضمير باعتبار انها حرف او كلمة (لوا سقطت) مبني للمفعول
 (للاضافة) يعني لو كان سقوطها لاضافة الى الضمير (الكان) جوابا لـ
 وهي مع جوابها في محل الرفع خبران وهي مع اسمها وخبرها خبر قوله والدليل
 (ينبغي ان يتصور) مبني للمفعول (ذلك) اي حصول التثوين ووجوده (اولا)
 منصوب على الظرفية يعني قبل الاضافة (على وجه) متعلق يتصور (يكون
 الضمير) فيه مضمرا منفصلا (منصوبا للمفعولية) لاتصلا منصوبا بها (ثم
 تضاف) الصفة الى الضمير ويسقط التثوين للاضافة (ويقال ضاربك)
 بالاضافة (كما يتصور) في الاضافة اللفظية ان يكون اولاً منونا والمضاف اليه
 منصوبا للمفعولية (مثل ضارب) بالتثوين (زيدا) بالصب على المفعولية (ثم
 يضاف) اي ضارب الى زيد مثلا ويقال ضارب زيد بالاضافة لحصول التخفيف
 بها (ولم يتصور ضاربك) يعني لم يرد ضاربك بالتثوين و اراد الضمير على
 صورة الانفصال لانه لما لم يرد في استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية
 اولاً ثم الاضافة وحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجب لانه اذا لم يكن كذلك

يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية مقيدة للتعريف ولم يقل به احد ولهذا جاز
 مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك (فعل انهما) انما (سقطت لاتصال
 الكاف) مثلاً لان اتصال ضمير المتكلم والقائب كذلك ولو قال لاتصال الضمير
 لكان اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة
 وردت مع الكاف فبنى الكلام عليها لالاختصاص (للاضافة ولقائل) خبير
 مقسم (ان يقول) مبتدأ مؤخر (لم لا يجوز) قوله لم اصله لما بالالف ثم حذف اذا
 دخل اللام الجار على ما الاستفهامية فرقا بينها وبين الشرطية مثل قوله تعالى
 فاطرة يبرح المرسلون وهم يتسالمون (ان يكون اصل ضاربك ضاربك) لا
 لا ضاربك (المفصل) حقيقة (بالتنوين) لما سبق غير مرة ان التنوين يمنع الاتصال
 كما تر موافقه (ثم) اي بعد ان يكون الاصل فيه هذا (لما اضيق) ضارب الى
 الكاف (حذف التنوين) اي تنوين ضارب للاضافة (وصار الضمير المفصل
 متصلاً) بعد الاضافة لاقبلها (فصار ضاربك) بالاضافة والاتصال (وحصل
 التخفيف) بالاضافة من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باتصاله
 لانه اخف من الانفصال (جدا) اي قطعاً وجزماً (ثم) بعدهذا (حل الضاربك)
 ان لم يحصل التخفيف فيه قطعاً من كلا الجانبين (عليه) اي على ضاربك
 (لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسماً فاعلاً مضافاً الى مضمير
 متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما) اي حذف تنوين كل منهما (قبل
 الاضافة) فاشركا في هذه الحالة فيصبح الجمل لوجوب المناسبة (للاضافة)
 يعطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تنوينهما لاجل الاضافة
 اما في ضاربك فظاهر مما سبق واما في الضاربك فلاته لما حل عليه فكله كان
 منونا حذف للاضافة حكماً كما فيه حقيقة (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اي
 على ضاربك (لانهما ليسا من باب واحد) كما كان الضاربك وضاربك من باب
 واحد فلم يصح الجمل حيث كان المضاف اليه في الضارب زيد اسماً ظاهراً واجيب
 عنه بانه لا بد في الاضافة اللفظية من وجود الاستعمال بلا اضافة لكونها في تقدير
 الانفصال لكون المضاف اليه مفعولاً او فاعلاً او نائباً عنه فكما لم يوجد ضاربك
 بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضاً ضاربك بالتنوين وحقيقة
 الانفصال لان الاتصال اصل في الضمائر التي وضعها للاختصار ومتى امكن العمل
 بالاصل فلا يصار الى الانفصال وههنا لم يوجد شيء مما يوجب الانفصال فبنى
 على اصله فلم يوجد ضاربك ولا ضاربك وما لم يوجد لم يتصور ولسافرغ من
 حل الامثلة المذكورة على الاجوبة عن استدالات الفراء على جواز الضارب
 زيد شرع في انها تكون اشارة الى القواعد منبها على ما حل اولاً فقال (واحد)

فليحصل لك علم يفيد القين (انا جلتا وقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها وقوله الضارب الرجل و) قوله (لضاربك جلا على نظيرهما) اى على
نظير الاول من المختار في الحسن الوجه ونظير الثاني من قوله ضاربك (على
الاجوبة) متعلق بقوله جلتا جمع جواب (عن استدالات) متعلق بالاجوبة
(الفراء على جواز) متعلق باستدلالات (لضارب زيد) لما سبق من انه استدلال
او على جوازه بشرع الاعشى ونابا استدلال عليه بقوله الضارب الرجل وثالثا
استدلال عليه بقوله الضاربك (من جانب المصنف) متعلق بالاجوبة كان المصنف
اراد بايراد هذه الامثلة للجواب بكل منها عن استدلال الفراء حال كونها (على
موافقة) اى موافقين (بعض السارحين و) لكن جاز (لك ان تجعل كل واحدة
منها) اى من تلك الامثلة (اسارة) مفعول ثان (الى مسألة) متعلق بقوله اشارة
(على حديثها) حال من الواحدة المضاف اليه لكل اى حال كون كل واحدة
منها مستقلة في كونها مسألة واحدة (مناسبة) صفة لمسألة (الحكم بامتناع
الضارب زيد) يعنى تكون تلك المسألة مالة على امتناعه ايضا (فعنى قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) يعنى معنى الضعف في هذا الشعر
(انه) اى الشأن (ضعف عطف) الاسم (المجرد عن اللام) المضاف الى ضمير
المعطوف عليه (على) الاسم (المحلى به المضاف اليه صفة) بالرفع لانه قائم مقام
فاعل قوله المضاف لانه صفة جوت على غير من هي له (مصدرة باللام) وانما
ضعف (لانه يتوسط العطف بصير) ذلك الكلام (مثل الضارب زيد كما
عرفت) من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف ما يمتنع اضافته ويكون مثل هذا
لكلام ضعيفا وانما لم يحكم عليه بالامتناع (كما حكم على الضارب زيبه فيما سبق
بل) حكم عليه (بالضعف) حيث مال وضعف (لانه قد يتحمل في المعطوف
ما لا يتحمل في المعطوف عليه) يعنى قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف
عليه لانه لا يلزم من العطف على النسي ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه
في جميع احواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف اذا كان في المعطوف وصف
لا يجوز ان يكون ذلك الوصف وصفا للمعطوف عليه مثل ما زيد والحارث وكما
فيما نحن فيه (وحيثئذ) اى حين كان اشارة الى مسألة على حدة (يندفع ما فيه)
اى في قوله وضعف الواهب المائة الخ (من توهم) بيان لما سأتبى المصادرة على
المطلوب على التقدير الاول) اى على كونه جوابا عن استدلال الفراء على
جواز الضارب زيد حيث لم يجعل جوابا عن استدلال الفراء حتى تلزم المصادرة
لانها انما نشأت من حله على الجواب عن استدلال الفراء به (وارجاع) عطف
على قوله فعنى قوله وضعف الواهب الخ ارجاعهما الى مسألة ظاهرة لا يحتاج الى

لبيان كما يحتاج ارجاع الاولى (كل من الصورتين الاخيرتين الى مسألة ظاهرة)
 يعني يجوز ان يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به ايضا وان لم يحصل
 لتخفيف بالاضافة جلا على الحسن الوجه في المختار لاصلا ويجوز ايضا ان
 يضاف الوصف المعرف باللام الى الضمير دون التخفيف جلا على الصفة المجردة
 عن اللام المضاف الى الضمير (ونضمن) عطف على ان تجعل اى ولك ان تجعل لكل
 واحد من الثلاثة اشارة الى مسألة على حدة ونضمن في كل من المستلثين الاخيرتين
 (الرد على الفراء في الاستدلال بهما) لانه لما لم يمكن الاضافة فيهما الا بالمثل
 لا يمكن الاستدلال بهما لانه كالاتعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
 ولما فرغ من بيان ما تجوز اضافته معنوية كانت او لفظية اراد ان يبين ما
 لا تجوز اضافته واجابة ما يرد عليه فقال (ولا يضاف موصوف الى صفة) اى الى
 صفة لغائية او بغيره لانه كما لا تجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم ابوهم حال كونه
 مصاحبا (مع بقاء المعنى المقاد بالتركيب الوصفي) اى بقاء المعنى الذى استفيد
 بالوصف التركيبى (بحاله لان لكل من هيتى التركيب الوصفي والاضافي) يعنى
 لان الوصف التركيب الوصفي معنى ووصف التركيب الاضافي (معنى آخر) بحيث
 (لا يقوم احدهما مقام الآخر) يعنى ان معنى التركيب الوصفي لا يقوم ولا يستفاد
 من التركيب الاضافي وبالعكس لان معنى التركيب الوصفي الانحداد فى المعنى
 والاتفاق فى الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا كان وصفا له او الخمسة اذا
 كان وصفا لسيبه وان يكون الشئ تابعا للاول وميناله ومعنى التركيب الاضافي
 ان يكون الشئ مغايرا للاول فى المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور والاتصال
 بينهما انما يكون بواسطة الحرف حقيقة او حكما فتغاير التركيبان فلا يقوم معنى
 احدهما بالآخر فلا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء المعنى الوصفي (و) (لهذا
 المعنى بعينه) اى للعلامة المذكورة فى عدم اضافة الموصوف الى صفة من غير
 تفرقة (لا) (يضاف) (صفة الى موصوفها) للزوم تقدم الصفة على موصوفها
 والصفة لكونها تابعة مخصصة او موصوفة لا يجوز تقديمها على موصوفها
 فلا يقال مسجد الجامع باضافة الموصوف الى الصفة اذ اصله المسجد الجامع
 ثم اضيف بعد التجريد لان التجريد شرط فى الاضافة المعنوية (و) (لا) (جرد
 قطيعة) باضافة الصفة الى موصوفها لان اصله قطيعة جرد ثم قدمت
 الصفة واضيفت الى موصوفها ولذا قال الشارح بمعنى المسجد الجامع وقطيعة
 جرد على التوصيف فيهما (خلافا للكوفية) حيث جوزوا اضافة الموصوف
 الى صفة والصفة الى موصوفها (فان مسجد الجامع) بالاضافة (عندهم بمعنى
 المسجد الجامع) بالتوصيف (وجرده قطيعة) بالاضافة ايضا (بمعنى قطيعة

جرد (بالتوصيف من غير فرق) لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف
 التنوين كما في الثاني او بحذف اللام كما في الاول وهذه المسألة اذا حصلت يجوز
 الاضافة كيف ما كان (و) (يرد) فيها اشارة الى ان الواو ههنا للاستينساف يعني
 جواب عن السؤال المقدر (على القاعدة الاولى) صفة القاطنة تأنيث اول
 (هي) اي القاعدة الاولى (قوله) اي قول المصنف (لا يضاف موصوف الى
 صفتها) (مثل مسجد الجامع) بالاضافة (وجانب الغربي) بها ايضا (وصلاة
 الاولى وبقلة الحقاء) (فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى
 صفتها فان الجامع صفة المسجد) في الاصل لبيان ان في المسجد معنى الجمعية
 لان الجامع من الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع للجماعة والافعال
 التي في الصلاة (والغربي صفة الجانب) لبيان ان فيه معنى هو الغربية (والاولى
 صفة الصلاة) لبيان معنى قائم بها وهو الاولى (والحقبة لصفة البقعة) لبيان معنى
 قائم بها وهو الحقبة كما ان العالم في قولك جامع زيد العالم لبيان معنى قائم به وهو
 العلم (وقد اضيف) بعد التجريد (اليها موصوفاتها) يعني قد اضيف بعد
 التجريد عن اللام الى كل صفة موصوفها فالمسجد اضيف الى الجامع والجانب
 اضيف الى الغربي والصلاة الى الاولى والبقعة الى الحقاء وهذا السؤال المقدر
 (واجب) منه (بان مثل هذه التراكيب) يعني كل تركيب يفهم من طاهره ان
 الموصوف اضيف الى صفتها (متأول) التأول اطلب يعني طلب المال بالصرف
 عن ظاهره (فمسجد الجامع) بالاضافة (متأول بمسجد الوقت الجامع) بتقدير
 الموصوف المضاف اليه فلما حذف ذلك اختصارا اقيمت الصفة مقامه فاخنت
 حكمه فصاركاه مضاف اليه في الظاهر وفي الحقيقة المضاف اليه هو الموصوف
 المحذوف (وذلك) اي هذا التأويل (يحتمل معنيين احدهما) اي احد المعنيين
 (ان يكون الوقت) الموصوف المضاف اليه (مقدرا في نظم الكلام) بحيث
 يكون كانه مذكور لا يحذف نسيا منسيا لان المقدرا لمذكور والمحذوف لفظا
 كالثابت (ويكون المسجد مضافا اليه) اي الى الوقت المقدر (و) يكون
 (الجامع صفة للوقت) يعني للوقت المقدرا كالحال كذلك اذا كان الوقت
 مذكورا لفظا (فيندفع اليراد) المذكور (بوجهين) احدهما (ان الجامع
 ليس مضافا اليه) للمسجد بل المضاف اليه له هو الوقت المقدر (و) ثانيهما
 ان الجامع (لا) يكون (صفة للمضاف) وهو المسجد بل انما يكون صفة للوقت
 المقدر (وثانيهما) اي ثاني الوجهين (ان يكون الوقت) المضاف اليه الموصوف
 (محذوفا) المراد به ههنا ان يكون محذوفا نسيا منسيا ليكون مقابلا للقسم الاول
 لانه فيه محذوف ايضا الا انه لما كان مقدرا صار كانه ليس محذوف فكل مذكورا

حكما وههنا ليس كذلك (والجامع) أى ما كان صفته (ماتما) وهذا من قبل
 عطف شئين على معمول عامل واحد بعاطف واحد (مقاسمه) أى مقام ذلك
 المحذوف حال كونه (مطويا) أى مستخلا (عليه) لأن الثابت مناب الشيء
 يؤدى مؤداه وبفسى عنه (فيكون) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف
 (بمثلة الصفات الغالبة) لما اضيف الى موصوفها لأن الصفة اذا جعلت صفة
 لغير موصوفها بعلاقة تكون بمثلة الصفات الغالبة يعنى تكون صفة مجازية
 كالحكيم والعظيم حيث وقعا صفة للقرآن فى قوله تعالى يسن والقرآن الحكيم
 والقرآن العظيم * لأن الموصوف بالحكم والعظم فى الحقيقة صاحب ذلك
 ههنا الموصوف بالجامع فى الحقيقة هو الوقت فلما حذف نسبيا منسيا جعل وصفا
 للمسجد مجازا (فيضاف المسجد) الموصوف (اليه) أى الى الجامع بحذف
 اللام منه فقل قد اضيف الموصوف الى الصفة (فيندفع اليراد) المذكور
 (بوجه واحد وهو) أى ذلك الوجه (ان الجامع ليس صفة للمضاف) الذى
 هو المسجد فى الحقيقة ولا مضاهيا اليه له والمضاف اليه والموصوف فى الحقيقة هو
 المحذوف وهذا قائم مقامه (وعلى هذا القياس) أى القياس الذى اجرى
 فى المسجد الجامع (صلاة الاولى وبقلة الجمعاء) حيث (يتأول) التركيب الاول
 (بقوله صلاة اساعة الساعة الاولى) (و) الثانى بقوله (بقلة الجبة الجمعاء) هى واحد
 حب الخططة ونحوها كثرة وتر الا انها بالكسر بنوع الصحراء مما ليس بقوت
 للبشر وهذا حق لأن ما كان قوتا للبسر لسرفه استحق القحمة لانها اشرف
 من الكسرة لكونها علوية وهى سفلية واكثر استعماله ايضا واتما وصفوها
 بالحق لانها ثبتت فى مجازى السيول ومواضع الاقدام وما ثبت ههنا يكون
 سريع الزوال ولو كان لها ادراك ما لبثت فى الاراضى الخالية فانتهت الى خايتها
 (على الاحتمالين المذكورين) أى على احتمال ان يكون الموصوف مقدرا فى نظم
 الكلام ويكون المضاف مضاهيا اليه والصفة له فيندفع اليراد من وجهين
 وان يكون محذوفا نسبيا فتكون الصفة صفة له مجازية فيندفع اليراد
 بوجه واحد وقال الرضى ويجوز عدى ان تكون امثلة اضافة الموصوف الى
 صفته من باب طور سبناء وذلك ان تجعل الجامع مسجدا مخصوصا والعربى
 جانبا مخصوصا والاوى صلاة مخصوصة والجمعاء بقلة مخصوصة فهى من
 الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذا
 الصفة المختصة لفائدة التخصيص فتكون صلاة الاولى كصلاة التور وبقلة الجمعاء
 كبقلة الكزبرة وجانب العربى بجانب اليمن الى هنا كلامه ومن هذا يفهم انه
 اختار الاحتمال الثانى وقوله صلاة الساعة الاولى هى اول ساعة بعد زوال

الشمس يعني اول وقت الظهر او اول ساعة فرضت فيها الصلاة او اول ساعة
اديت الصلاة فيها بالجماعة (لكن) استدرالك من قوله وعلى هذا القياس صلاة
الاولى على الاحتمالين اى الا ان (هذا التأويل) المراد به التأويل على الاحتمالين
لاعلى الاحتمال الاخير فقط كما هو المتبادر من كلمة ههنا (لايتشى) اى لايجرى
(فى) المثال الاخير وهو قوله (جانب الغربى فله) اى الشأن (لانشك ان المقصود)
من هذا التركيب (توصيف الجانب بالقرية) اى جعل الجانب موصوفا بكونه
منسوبا الى الغرب بلايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معروفا باللام يحصل
ان يكون يمينا وضده وشرفا وعكسه فلما وصف بالقرية تبين ما هو المقصود
واتضح (لا توصيف) عطف على توصيف الجانب اى ليس المقصود ههنا
توصيف (مكان هو) اى المكان (جانه بها) اى جانب المكان فالضمير ان
راجعان الى المكان لان المكان ههنا ليس بمنسوب اليه بل منسوب والمنسوب
اليه ليس الا الغرب اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقل مكانى كما يقال مكى
فى المنسوب الى مكة فالمعنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد
بل المراد الجانب المنسوب الى الغرب (اللهم الا ان يقال هنالك) اى فى المواضع التى
اعتبرت جانبيا (مكانان جزء) يكون مشمول (وكل) يكون شاملا (فللمكان
الذى اضيف اليه لجانب هو) اى لذلك المكان (جزء) وهو الموصوف
(والاضافة) اى اضافة الجانب الى ذلك الجزء (بانية) لان بين المضاف
والمضاف اليه عموما وخصوصا من وجه (والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه)
اى الى الجزء المضاف اليه (هو) راجع الى الموصول (لكل) فيكون حيثئذ
من اضافة العلم الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء المنسوب
الى الغرب (فيستقيم المعنى) (و) (يرد على القاعدة الثانية وهى) اى تلك القاعدة
(قوله ولا) يضاف صفة الى موصوفها (مل جرد) جمع اجرد مثل اجر جر
وفى الحاشية خرقة بي ريشه آن كهكى وفرسودكى (قطيفة) على وزن وظيفه
وهى دنا ذى ريش (واخلاق) جمع خلق بكسر اللام يقال نوب خلق اى بال
ثياب (جمع وب مثل دار وديار) فان اصلهما (اى اصل هذين التركيبين
(قطيفة جرد) وجرده ههنا مصدر بمعنى المفعول لان المناسب الافراد
لمطابقة الصفة الموصوف لا جمع كما قلنا جمل صفة للقطيفة على ان يكون
فى معنى قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها وهو كونها بلا ريش (وثياب اخلاق)
ليان معنى قائم بالثياب وهو كونها خلقة (ثم قدمت الصفة) فيها (على الموصوف
واضيفت) اى الصفة (اليه) اى الى الموصوف مع بقاء المعنى المفاد من التركيب
الوصفى (واجيب عنه) اى عن هذا الايراد (بانه) اى بل مثل هذا (متأول)

يعني اول مثل هذا يجعله من باب اضافة لعلم الى الخاص بياناً وتخصيصاً لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال وهذا تناول (بانهم) اي بان الحاجة اوبان العرب (حذفوا قطيعة) يعني حذفوا الموصوف (من قولهم قطيعة جرد) حذفوا لازماً بحيث لم يلتفت اليه اصلاً (حتى صار) قوله جرد (كأنه اسم غير صفة) في أنه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس لان الصفات لكونها عرضاً دائماً بالتغير لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر يقوم هو به فلما لم يكن مذكورا ولا مقدر علم انها لم تكن صفة ووجه صيرورته اسماً انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفاً دائماً بالتغير فلم يطلب له موصوف فلما قصدوا تخصيصه ليكون تمييزاً (لكونه صالحاً) لابهامه وشيوعه (لان يكون قطيعة وغيرها) يعني جرد ان يصلح ان يطلق على كل ما لا يشبهه سواء كان في اصله ريش ثم جرد كالقطيعة او لا كالسمك (مثل خاتم) وباب (في كونه) اي في كون كل من خاتم وباب (صالحاً لا يكون فضة وغيرها) يعني لان يكون اصله فضة وذهب ورصاصاً ولان يكون اصل الباب ساجاً وغيره (اضافوه) اي جرد (الى جنسه) وهو ما كان في اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيعة (الذي يخصص به) اي الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد قطيعة يعلم ان الجرد من الذي فيه ريش ثم جرد عنه (كما اضافوا خاتماً) وباباً (الى افضه) وساج (فلبس اضافته) اي الى اضافة جرد (اليها) اي قطيعة (من حيث انه) اي جرد (صفة لها) اي للقطيعة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد ذلك السؤال (بل) اضافته اليها (من حيث انه) اي الجرد (جنس مبهم) قبل التخصص (اضيف اليها لتخصص) حتى لو لم يضاف بيني على عمومته ولم يعلم من اي جنس (وعلى هذا القياس) قوله (اخلاق ثياب) يعني كان في الاصل ثياب اخلاق فحذف ثياب نسباً منسياً بحيث لم يلتفت اليه اصلاً حتى صار اخلاق اسماً مبهماً يصلح لان يكون ثياباً وغيرها فلما اراد تخصيصه اضيف الى جنسه الذي يخصص باضافته اليه فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة له بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه لتخصص (ولا يضاف اسم مثال) (اي منابه) (للمضاف اليه) اي لا يصير مضافاً اليه على تقدير الاضافة مجازاً بعلاقة الاولى كقوله تعالى اني ارااني اعصر خيراً وقوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتلاً (في العموم) مثل كل وجيع فلا يقال كل الجمع ولا جميع لكل فانها مماثلان في العموم والتخصص (الذي المضاف اليه) متعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضا من قبيل المجاز الاولى (سواء كانا اي المضاف والمضاف اليه) (مترادفين) بحيث يكون معاهما واحداً (كليت واسد)

(في الاعيان) جمع عين وهو ما يقوم بذاته كزيد (و) رجل و (الجلت) بضم الجيم وفتح الشاء الثلاثة جمع الجلة وهو شخص الانسان فهي اخص من الاعيان لان الاعيان نعم الانسان وتديره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق (وحبس ومنع) (في المعاني) جمع معني وهو ما يتعلق به القصد (والاحداث) جمع حدث وهو معني قائم بالغير كالضرب والطول الا انه يختص بالمصادر فتكون المعاني اعم فيبينهما عموم وخصوص مطلق ايضا ولم يورد مثلا لا للعموم لقلة ولا نفهامه من امثلة التخصيص واكون هذه الامثلة صالحة لثلاث العموم ايضا بان يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فان اريد به فامثلته متروكة (اوضح مترادفين بل) يكونان (متساويين في الصدق) يعني يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر (كالانسان) لان معني الانسان باخبار النوع الحيوان الماطق (والتباطق) معناه ذات متصف بالطبق الا ان احدهما يصدق على ما يصدق عليه الآخر لجهة الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف احد هذه الامثلة الى آخر فلا يقال لبث اسد ولا اسد لبث ولا يمتنع حبس ولا انسان ناطق ولا ناطق انسان بالاضافة فيها (لعلم القائدة) (في ذكر المضاف اليه) من تعريف المضاف او تخصيصه بالاضافة لان فيها تخفيف المضاف بمحذوف التنوين منه فيكون في نفس الاضافة فائدة التخصيف ولذا قال السارح نكر المضاف اليه لانه لا فائدة في ذكره (مالك اذا فأت رأيت لبث اسد) بالاضافة (لاتفيد) من هذا القول (الامتنع) اي ما تنفيه من قولك (رأيت ليسا يدون ذكر الاسد) الذي يكون مضاعفا اليه (واضافة البث اليه فيكون ذكر الاسد وضافة البث اليه لغوا لا فائدة فيه) اي في ذكر الاسد لا فائدة لبس في ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل ان يحترز من ان يكون في كلامه لغوا لا فائدة فيه لانه يكون سببا لجملة على السفة او الجنون (بخلاف) (اضافة العام الى الخاص) جعل متعلقا بقوله لطم القائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المسائل كلبث واسد ملابس بخلاف فان لفظ الكل لبس مماثلا للدرهم ولفظ العين ايضا لبس مماثلا للشيء بالاضافة بل يصير خاصا (في مثل) (كل الدرهم وعين الشيء) اراد بالمثل كل تركيب اضافي اضيف فيه العام الى الخاص (فانه) (اي المضاف) وهو كل وعين (فيهما) (يختص) (اي يصير خاصا) لكونه عاما (بسبب اضافته الى المضاف اليه) الخاص (ولا يبق على عمومه) بل يكون خاصا (سواء افاضت الاضافة التعريف) اي التعريف المضاف لان المضاف اليه معرف باللام المفيدة تعريف ما دخلت هي عليه والاضافة معنوية (او التخصيص) اي تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس واجبة

لفظ كل من الدراهم طاهرة بحيث لا يحتاج الى البيان فيكون بمعنى جسم
الدراهم لان الكل اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجميع وههنا كذلك والى
الكرة يكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه (و) اما (اعية العين عن الشيء)
اى كون العين عاما والشيء خاصا (اذا كان اللام فيه) اى فى الشيء (العهد)
اى للعهد الخارجى او الذهنى بحسب القرائن كما تريد مثلا زيدا فتقول عين زيد
او عمرو (طاهرة) لاحتياج الى البيان (واما اذا كان) اللام فيه (للمجنس ففهيها)
اى فى اعية العين عن الشيء (خلفاء) قلنا العين قبل الاضافة ما يقوم بذاته سواء
كان موجودا او معدوما فيكون العين عاما والشيء فى عرفهم مختص بالوجود
فيكون خاصا فا اضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود فال
المحسب تزيل الحفاء صحة عين الاشياء ونفس الاشياء والحفاء لما جاء من جعل
الشيء سلبا لغير الموجود فى الخارج كاهو اللغة انتهى وفى بعض الشروح ان
لفظ العين قبل الاضافة جازان يطلق على العدم المحض والعدم المطلق
وبعدها يختص بالشيء الذى لا يطلق الاعلى الموجود ثم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا
ايضا (و) (يرد على قولهم) اى قول التحفة او العرب (لا يضاف اسم مائل
للمضاف اليه فى العموم والخصوص) الى ذلك المضاف اليه (قولهم سعيد كرز)
بضم الكاف (ونحوه) مثل قيس قفة وزيد بطة اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم
غير مضاف ولقب اشبه اسمه الى لقبه لكون اللقب اسهر غالبا فقبل هذا سعيد
كرز واما اذا كان مضافا اجرى اللقب على الاسم لكون الاسم اصلا فقبل هذا
عبدالله بطة او قفة والمراد بالاجراء عليه جعله خبرا وعطف بيان له (فان
سعيدا وكرزا اسمان لمسمى) الا ان الاول اسم والثانى لقب (واحد) تأكيده
(كليت واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر) يعنى اضيف الاسم الى اللقب
(فاجيب) صه (بانه) اى مثل هذا القول (متأول) يعنى بأول هذا القول (يحمل
احدهما) اى احد اللفظين يعنى الاسم (على المدلول) والمسمى (والآخر) اى
اللفظ الاخر يعنى اللقب (على اللفظ) والبدال (فكذلك اذا قلت جاءني سعيد
كرز) بالاضافة (قلت جاءني مدلول هذا اللفظ) اى مدلوله ومسماه (ولم يقلوا)
جاءني (كرز سعيد) باضافة اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا واللقب عارضا
والاصل فى مثل هذا ان يضاف العارض الى الاصل كخاتم فضة وغلام زيد
وضرب اليوم وغيرها من الاضافة اللفظية من نحو ضارب زيد وحسن الوجه
فعلى هذا اضافة كرز الى سعيد اولى من عكسه (لان قصد هم بالاضافة
التوضيح) اى توضيح المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه اذا
كان نكرة (واللقب اوضح من الاسم غالبا) لان اللقب ما وضعه الناس وما وضعوه

يكون أشهر فينا بينهم والاسم ما وضعه أبوه فيكون أقل استعمالاً فالواحد
بالإضافة إليه وما فرغ من بيان ما جاز اضافته وما لم يجز شرع في بيان
الحروف الأواخر من جواز إثباتها وحذفها فقال (وإذا اضيف الاسم الصحيح)
(وهو في عرف النحاة) احتراز عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد بـ (الاسم الصحيح)
بعرفهم إذ ليس لغیرهم فيه عرف (مالبس في آخره حرف علة) واو اوياء او
الف سواء كان عينه او واؤه صحيحين مثل عمرو واو لا يعني او واؤه مثل زيد او عينه
مثل وعد ويسر لان غرضهم البعث عن اواخر الكلم حيث يكون الاعراب
فيها لفظياً او تقديرية (او الملحق به) اي الاسم الذي الحق بالاسم الصحيح حتى
يجرى مجراه (وهو) اي الاسم الملحق به (ما في آخره واو ياء ما قبلهما) اي
قبل كل واحد منهما حرف (ساكن) سواء كان ذلك الساكن حرف علة ايضاً
كـ (م) ومغزوا وغيره كـ (ط) ودلوه ومعنى الحاقه بالصحيح على ما قلنا ان كان يكون اعرابه
بالحرركات الثلاث كالصحيح (واعا كان ملحقاً بالصحيح) في تحمل الحركات الثلاث
فيكون الاعراب فيه لفظياً (لان حروف العلة بعد السكون) اي لان حروف
العلة الواقعة بعد الحرف الساكن (لا ينقل عليها) اي على تلك الحروف (الحركة)
ضممة كانت او كسرة او فتحة كما لا يشقل على الحرف الصحيح (لمصارضة خفة
السكون ثقل الحركة) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله يعني لا تشقل
الحركة على حروف العلة التي وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف
والحركة بعده لا تشقل (ولان حروف العلة) التي وقعت (بعد السكون مثلها) اي مثل
حرف العلة التي وقعت (بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان) يعني ان
حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن تحرف العلة الواقعة في الابتداء
(ولا ينقل عليها) اي على حروف العلة (الحركة بعد السكون يعني في الابتداء)
سواء كان ضمة نحو قفل او كسرة نحو فسق او فتحة نحو قتل وسواء كان الفاء واو او
نحو وعد اوياء نحو يسر (كذلك) اي كما لا تشقل الحركة مطلقاً على الحرف
الواقع في الابتداء مطلقاً لا تشقل (بعد السكون) اي بعد الحرف الساكن (الياء)
متعلق بقوله واذا اضيف (المتكلم كسر آخره) حراء الشرط وهو قوله واذا
اضيف (للتناسب) يعني لتناسب كسرة آخره ياء المتكلم لان الياء اصلها الكسرة
اتولدها هما (مثل ثوبى ودارى في الصحيح) يعني هذان مثالان لكون المضاف
صحيحاً لانه ليس في آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء
في الاول والراء في الثاني (و) مثل (ط) ودلوى في الملحق به هذان مثالان
لما الحق به اي بالصحيح لان آخر الاول ياء ما قبلها ساكن وآخر الثاني واو
كذلك (والباء) الواو للحال او لعطف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الساعر

لكن يمر عليها وهو منطلق يعني الياء اللاحقة للصحيح او المحقق به على ان يكون
 اللام فيها للمهد واما الياء اللاحقة لغيرهما مفتوحة للساكين (مفتوحة
 اوساكنة) او ههنا للتخفيف (وقد اختلف) مبنى للمفعول (في ان ايها) من الفتحة
 والسكون (الاصل والصحيح) من الاقوال (انه الفتح) لان واضع المفردات
 ينظر الى الكلمة حالي افرادها دون تركيبها وفي تقدم قوله مفتوحة اشعار بان
 الاصل المختار عند المصنف الفتح (اذا الاصل في الكلمة التي) وضعت (على حرف
 واحد هو الحركة) لا غير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وهمة الاستفهام ولام
 الامر وامثالها (لثلاث لانهم الابتداء بالساكين) اذا لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم
 في علم التصريف (حقيقة) تميز فيما اذا كانت في صدر الكلام (او حكما) عطف
 على حقيقة اى فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها
 (والاصل فيما) اى في الكلمة التي (بنى على الحركة الفتح) لعدم تحمل الحركة النقلة
 من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه على حرف واحد فالعمل بالاصل هو
 الاصل فالفتح هو الاصل (والسكون اما هو طارض للخويف) وهو انما يكون
 اذا كانت الكلمة نقلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروفها والكلمة التي
 بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا تحتاج الى التخفيف بالاسكان بل
 لا يمكن لتصدر الابتداء بالساكين ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والمحقق به
 حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين
 كونهما مضافا اليها شرع في بيان الاسم المعتل حين اضافته اليها فقال
 مصدرا بالفاء التفصيلية (فان كان آخره) (اى آخر الاسم المضاف الى ياء
 المتكلم) اى الاسم الذي اراد اضافته اليها (الفا) يعنى ان لم يكن آخره صحيحا
 ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واو او ياء فان كان الفا (ثبت)
 فعل ماض او مضارع مجزوم اوضح مجزوم (او الالف على اللغة الفصيحة لعدم
 موجب الانقلاب) اى لعدم ماوجب انقلابها اما واو هو انضم ماقبلها او ياء وهو
 انكسار ماقبلها لان الالف اذا انضم او انكسر ماقبلها قلب واو او ياء ههنا
 ليس شئ من ذلك فثبت على حالها سواء كانت منقلبة عن واو او ياء (نحو عصا
 ورحاى) او الف تأنيث مثل حبلاى ويسراى او الف التثنية كسلاى وعلماى
 (وهذيل) مبتدأ لانها علم قبيلة (وهى قبيلة من) قبائل (العرب) (تقلبها) مز
 قلب يقلب من باب ضرب متعدي مفعولين وفاصلها اما استكن فيه ومفعولها الاو
 الصير المتصل به (اى قلب قبيلة هذيل يعنى اهلها) (الالف حال كونها) اى
 حال كون الالف (لغير التثنية ياء) مفعول ثان لقوله تقلبها (لمساكلة ياء المتكلم
 المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل متروك اى لمساكلة تلك الياء المنقلبة)

ياء المتكلم لأن مشا كلتها الكسر فلما اعتذر التزم الياء التي هي اختها (وإدغم)
 آراء المقلوبة بعد القلب (في الياء) أي في ياء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس
 واحد والاول ساكن والثاني منحرك فيجب الإدغام للتخفيف (نحو صسى)
 قلب الالف واوا لأن اصلها واو فردت إلى اصلها ياء الواو والياء إذا اجتماعا
 في كلمة والسابق ساكن قلب الواو ياء (ورجى) وفي الواو فية لأن أصل هذه
 لالف أما الواو والياء فإن كانت لوا وترد الالف إلى الواو ثم قلب الواو إلى ياء
 ثم تدعم الياء في الياء وإن كانت الياء قلب الالف إلى الياء ثم تدعم الياء في الياء
 (ولا قلب الف التثنية ياء) حين إضافة التثنية إلى ياء المتكلم (كغلامى)
 فيكون الف التثنية متفقا عليه في عدم القلب حين الإضافة (للباس المرفوع
 بغيره) أي بغير المرفوع (بسبب القلب) أي بسبب قلبها ياء ولأنها حرف
 أعراب علامة الرفع ولو قامت لتغير الأعراب بلون تغير العامل (وإن كان) (أي
 آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم) (ياء) وذلك في المقوض بالواو ونحوه غاز
 أو ياء نحو راض وفي التثنية والمجموع على حدة نصبا وجرا (ادغمت) تلك
 الياء (في الياء المتكلم لاجتماع التلين) أي الحرفين المتجانسين (فيما هو ككلمة
 الواو مجمعة) لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف من
 المضاف ما يدل على الانفصال من التنوين ولون وقت الإضافة وبقي ما قبلها
 بعد الإدغام مفتوحا في التثنية ومكسورا في الجمع والمقوض لتدل الفتحة ولكسرة
 على ياء المدغممة (مثل مسلمين) منى أو مجموعا نصبا وجرا (إذا صيف) لمحو
 مسلمين (إلى ياء المتكلم اسقط النون) يعني نون التثنية والجمع (للاضافة) أي لاجل
 الإضافة لأنها دليل الاتصال والأمرا ج ولون دليل الانقطاع والانفصال
 (وإدغم الياء في الياء) لاجتماع اثنين فيما هو ككلمة الواحدة (فصار) بعد
 هذا أصل (مسلمى) بفتح الميم مثني وكسرها جعلا وماضى ورأى وغزى وداعى
 بكسر ما قبلها ولإدغام (وإن كان) (آخره) أي آخر الاسم المضاف إلى ياء
 المتكلم (واوا) وذلك في موضع واحد وهو المجموع بالواو ولون رفعا (قامت)
 الواو) وقت الإضافة إلى الياء (ياء) لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة
 مثل مسلمون) يعني الجمع المذكور السالم رفعا (إذا ضف إلى ياء المتكلم قامت
 واويا) كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ما قبلها فخفف
 بالقلب والإدغام وببديل الضمة إلى الكسرة لأن هؤلاء أخف من اضدادها يعني
 لأن الياء أخف من الواو ولكسرة من الضمة ولإدغام من فكاه وفي الرضى ونما
 لم يبق كراهة اجتماع المتقاربين في اللين مخففا بالإدغام (وإدغمت) (الياء)
 لمقلوبة من الواو (في الياء) يعني في ياء المتكلم (وكسر ما قبلها) أي كسر

الحرف الذي قبل المقابلة لتسليم (لادها) أي لان الواو (لما انقلب ياء ساكنة) لما عرفت (توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها) لا محالة إلى الواو لان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها قلب واو افتقع فيما تفر فيلزم انكسار ما قبلها (فحرك ما قبلها) يعني يدل حركة ما قبلها) بالحركة المناسبة لها) أي للياء وهي الكسرة لتسليم الياء لان انكساره يوجب سلامة الياء (فقبل مسلي) بالكسر (وان كان قبل الياء) التي في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (او الواو) كذلك (فتحة) يعني ان كان الحرف الذي قبل الياء والواو مفتوحا قبل الاضافة إلى الياء (بقى ما قبلها) أي ذلك الحرف الذي قبل الياء (مفتوحا) بعد الاضافة على حاله ولم يغير ثلا تاتيس الثانية بالجمع لو كسر لاجل الاء في الثانية ولتكون الفتحة دالة على الالف المقلوقة من الواو في غيرها (كقولك في مسلين) مثني (مسلي) بالفتح (وفي مصطفون) واصلون في جمع مصطفي واصل (مصطفي) واصل بالفتح واختير الفتحة وان كان الماس الصمة لدلائها على الواو (لخفة الفتحة) وتقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما لياء والالف والفتحة أولى بهما (وفتحت الياء) أي ياء المتكلم وقت كونها مضافا إليها (في الصور) جمع صورة (لثلاث بالأنثى) لان العدد ينبع موصوفه في التأنيث على ماسيات أي في صورة كون آخر الاسم المضاف الفا اوياء اوواو للساكين) (أي للروم انقضاء الساكين) احدهما آخر الاسم المضاف من الالف اوالياء او الواو ولثاني ياء المتكلم (اذ لم تحرك) مبني للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع إلى ياء المتكلم يعني اذا لم تكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة حتى اذا تحركت لم يلزم (واختير) بكسر التاء (الفتح) من بين الحركات وان كان المناسب الكسرة لتناسبة الياء (لحقته) لما مر ان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الفتحة (واما الاسماء) هنا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كل آخره الفا اوياء اوواو فكذا الا هذه الاسماء فانها لبست مثلها في الحكم وان كان في اواخرها الحروف الثلاثة في الاحوال الثلاث او من قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا الا هذه الاسماء فان آخرها صحيح بعد حذف الآخر ولذا اوردته بامساك الاسمين (السنه) (التي مر البحث عنها) في بحث الاعراب بالحروف في صدر الكتب حال كونها (مضافة إلى غير ياء المتكلم) وبكبرة وموحدة وفي الرضى وهي باعتبار الاضافة إلى ياء المتكلم على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف إلى مصر وهو نوو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب وضرب يقطع ويضاف إلى مصر وهو على ضربين ضرب اعرايه عن الكلمة ولا يضاف إليها محذوف وهو قولك فوه وحده وضرب اعرايه

الكلمة لام وهو الاربعة السابقة انتهى (فأخى وإبى) قدم الأخ مع ان الـاب
احق بالتقديم لانه اصل الأخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وراسخ في هذا الحكم
(اى فالحال فى أخ واب منها) اى من الاسماء الستة (اذا ضيفا) كل واحد
منهما (الى باء المتكلم ان يقال) قدر مبتدأ وخبراً وجعل (أخى وإبى) مفعولاً
لـالخبر ليصح الحمل على قوله الاسماء الستة (مثل يبنى ودمى بلا رد المحذوف)
وهو لام الكلمة يعنى الواو والياء متعلقة بقوله ان يقال (يجمله) اى يجعل المحذوف
والياء متعلقة بقوله بلارد (نسيا) بكسر الون وفحها وسكون السين (منسيا)
بأ كيداه مثل قوله تعالى وكنت نسيا منسيا لانه اذا اجيز الحذف حال الافراد
فخلل الاضافة الحذف اولى لانها اقل من الافراد ولا جرائها بعد الحذف مجرى
الجمع (واجاز المبرد) (فيهما) اى فى أخى وإبى (أخى وإبى) قياساً على
الاضافة الى غير باء المتكلم (يرد لام الفعل) يعنى لام الكلمة (فيهما وهى) اى
لام الفعل (الواو وجعلها) اى جعل الواو (ياء وادغم الياء) المنقلبة عن
الواو (فى الياء) اى فى ياء المتكلم يعنى اجاز المبرد الرذ والقلب والادغام والتبديل
(وتمسك) اى المبرد (فى ذلك) اى فى رد لام الفعل حين اضافتهما الى ياء المتكلم
بقول الشاعر وإبى مالك ذوالجواز بدار الواو للقسم وما حرف النى مسابه بلبس
وذوالجواز اسم ما و بدار الباء زائدة لنا كيد النى ودار خبرها ولك صفة بدار اى
وإبى ما ذوالجواز بدار مخصوصة لله ولائقة اوله قد رأى حاك ذال الجواز وقضارى
قوله قد رأى قضاء يعنى تقدير الله وقضاؤه مبتدأ احلك ازللك واسكنك ذال
الجواز اسم سوق بمعنى فى الجاهلية كانوا يجتمعون فيه ويتسايعون ويتناشدون
ويغافرون ومعنى ارى اظن وارى بصيغة المجهول (وحل) المرد فى ذلك
(الأخ على الـاب) لانهم يجد عليه شاهداً من كلام العرب وجمل هذا القول
شاهداً لهما صراحة واسارة (لتقاربهما) اى لتقارب الـاب والأخ (لفظاً
ومعنى) اما لفظاً فظاهر لان فى اولهما همزة وآخرهما حرف علة يعنى الواو
المحذوف واما معنى فليقلم الأخ مقلم الـاب عدد عدمه فى التصرف فى المال والنفس
(واجاب المصنف عه) اى عما استدل به (بان ذلك خلاف القياس واستعمال
الفصحاء) يعنى وارد على خلاف القياس واستعمال الفصحاء الذى يكون
كلامهم دليلاً وحجة اما كونه وارداً على خلاف القياس فلفوات المقصود
من الاضافة وهو التخفيف ههنا وان حصل التخفيف بحذف النون الا انه
ارتكب ما هو اسد منه وهو الرذ والقلب والادغام واما كونه وارداً على خلاف
استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منهم فى نظم ولا تراودة المحذوف عند الاضافة
الى باء المتكلم على انه يجوز ان يكون جوازه مختصاً بضرورة الشعر (مع انه يحتمل

ان يكون المقسم به اى ابي جمع اب) يعنى ان الـاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو
والنون او بالياء والنون ويقال ابون كما يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل واريد به
معنى العلم ايضا فليشذ محتملا لانهض حجة ولا يثبت به مطلوبه (فاصله
ابن) جمع سلامة حالة الجر لما سبق ان الواو للقسم (سقطت النون في الاضافة)
يعنى اضافته الى ياء المتكلم (فاجتمعت باآن) احديهما حرف الجمع يعنى ياء الـاهراب
والثانية ياء الاضافة (فادغمت) الياء (الاولى) التى هى حرف الـاهراب (فى)
الياء (الثانية) التى هى ياء الاضافة لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
والاول ساكن والثاني منحرك فادغم (فصار ابى) واستدل الشارح على انه يجوز
ان يجمع الـاب جمع السلامة بالواو والنون بقوله (وقد جاء جمعه) اى جمع الـاب
(هكذا) اى جمع السلامة بالواو والنون او بالياء والنون (فى قول الشاعر فلماتين)
من التفعيل وهو الظهور والاكشاف لاثم كد بالنون الثقيلة بل فعل ماض جمع
مؤنث (اصواتنا) جمع صوت وروى اشبا خنا جمع شبح (يكين) وهو ايضا
فعل ماض جمع مؤنث جواب لما (وفديتسا) من التفعيلة فعل ماض جمع مؤنث
وفاعل ومفعول (بالايتسا) الالف للاشباع كما فى قوله فكيف انتاردن بهم الـآباء
والامهات ايضا (اى لما سمعن وعلن اصواتنا) تنازعا اى الفعلان فى قوله اصواتنا
مثل قولك ضربت واكرمت زيدا (يكين وقلن لسا) اى خاطبن لسا لان القول
اذا تعدى باللام يكون بمعنى الخطاب (آبلونا فداؤكم) اتم يريدانهن لما سمعن
وعلن اصواتهن يكن وقصر عن اليهم اى الى الجانبين فائلات آبلونا فداؤكم
حتى يستغذوهن من ايدى من اخذهن او آداهن (تقول) صرح بلفظ
تقول ولم يعطف على اى واى نحرزا عن نسبة الجم ولهن الى نفسه ولو قال
يقال مجهول لكان اولى للنحرز عن نسبتها الى الخطاب ايضا مع ان اضافة
الجم اليه خير صحيحة لانه لا يضاف الا الى الاثنى الـابحذف مضاف اى حم زوجتى
كذا فى الهندى (اى امرأه) مبتدأ (مائلة) خبره على منوال كوكب انقضى
الساعة اى فائلة هذا القول جعله صيغة الغائب مع ان المتبادر فى امثاله صيغة
الخطاب دفعا لما يتبعه ان الصواب وتقولين بصيغة التأنيث واحتراز اعمامه
الهندى كما نقلناه آنفا (لامتناع اضافة الجم المذكور) لان الجم قريب المرأة
من جانب زوجها كايه واخيه وامه وغيرها من الذكور والاثبات فلا يضاف
اليها قول لا يحتاج فى التمثيل الى هذا التكلف لانه لا يراد ههنا معاه الوصنى بل
المراد مجرد التمثيل فيحوز ان يكون القائل مذكرا كما جاز ان يكون مؤنثا فلا يصرف
تقول عما هو المتبادر منه وهى صيغة الخطاب (جى وهى) (بلارد المحذوف
عند الاضافة الى ياء المتكلم) وهو لام الفعل فيهما (واتما فصلهما) اى جى وهى

(عن المبرد) مع ان الاولى ان يدكرهما متصلا بهما الاشتراكهما في حذف
 لام الفعل وان اختلفا في الحرف الاول (لانه لم ينقل) مبنى للمفعول (عن المبرد
 فيهما) اى في حى وهى (في مشهور ما يخالف مذهب الجمهور) كما نقل عنه
 في ابى واخى والموصول قائم مقام فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيهما في نقلهم ولا تدر دليل
 ما طع كما ورد في ابى ولا يجوز الحمل على الاب كما حل الاخ عليه لعدم المناسبة بينهما
 لالفاظا ولا معنى وهو ظاهر ومع هذا رد المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف
 الاصل ويلزم منه الثقل ايضا والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل
 هو الاولى والاجرى (وان نقل عنه) اى عن المبرد (بعضهم) وهو ابن يعش
 وابن مالك (فلك الخلاف) الا انه ليس بمشهور (في الاسماء الاربعة) لمسايسة
 الاتحاد في كون لامهن واوا والمحذوف منهن ايضا اللام عند الانفراد وكون
 اعرابهن بالحروف عند الاضافة الى غير الياء فيكونان محولين على الاب ايضا
 (ويقال) لم يقل هها وتقول تغنا الان الظاهر ان يدكرهما وتقول وفي السابق
 يقال تأمل (في ثم حال اضافته الى ياء المتكلم) لان اصله فوه كشيء ووزن الاسماء
 الستة فعصل كفرنس حالة الافراد الا فوق فانه بلسكون كشيء لان الاصل السكون
 ولا دليل على الحركة وفي البواقي كون اللام حرف علة دليل على ان تكون العين
 متحركة لان اللام قد يحذف او يسكن (في) (بالد) اى رد امين المطلوبة كما رد
 عند الاضافة الى غير الياء (والقلب) اى قلب الواو ياء لما مر غير مرة (والانفالم)
 لما مر مرارا (في الاكثر) متعلق بقوله يقال (اى في اكثر موارد استعماله) اى
 في المواضع التى كثر استعمال الهم مضافا الى ياء المتكلم (وفي) بلارد ولا قلب
 ولا انغام (في بعضها) اى يقال فى في بعض موارد استعماله (ابقاء) مفعول له
 لقوله يقال فى في بعضها لوجود شرط نصبه كما مر (للميم) متعلق بقوله ابقاء
 (المعوض عن الواو عند قطعه) اى عند قطع لفظ الهم (عن الاضافة)
 مطلقا سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم او غيره وانما عوض عند القطع لثلا يوجد
 اسم على حرفين آخره واو في كلامهم واكثر الميم في التعويض لناسبتها الواو
 في كونها شغوية وانما قبل في بعضها فى ابقاء للميم على حالها لان الاضافة الى
 الياء لا تستوجب ردها الى الواو ولما فرغ من بحث الاسماء الستة عند اضافتها
 الى الياء اراد البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقا فقال (واذا قطعت)
 على صيغة المجهول لا لخطاب (هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة) مطلقا لان
 لفظ ذولا يقطع عن الاضافة ولذا قيد الاسماء بالخمسة مع كونها ستة (قبل)
 عند التعدد مقطوعة عنها (اخواب وحى وهى وفى) بلارد بل بالحذف
 في الاربعة وبتعويض الميم عن الواو في الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم في حركات

الاعراب يعني ان كان اعرابه باز رفع فالفاء تضم وان كان بالنصب فتفتح وبالجزم
 فتكسر ولذا قال السارح (بالحرركات الثلاث) في لغاه لمتابعة الحركات الاعرابية
 وقيل لانهم نظروا الى حالة الاضافة بلايم الى غير الاء اعني فوك وفاك وفك
 قبل ومن البدائع في الفهم كونه كملوله دائريين الفتح والضم والكسر واقول
 وبالله التوفيق وهو لعبه رقيق وانما جاز في الفهم الحركات الثلاث دون اخواته
 لان ملوله لايسقي على حالة واحدة لانه دائريين الاحوال الثلاث الانفتاح
 والانضمام والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلاث لتدل على الاحوال لان كون
 اللفظ متحركا دليل على كون المعنى متحركا ايضا كالحبوان والحبولان وحيدى
 ولان الفهم داخل وخارج عند الانضمام والانفتاح (و) لكن (فتح الفاء) في فم
 سواء كانت الميم مضبوطة او مفتوحة او مكسورة (افصح منهما) (اى من الضم
 والكسر) لحقة الفتحه ولموافقة اخواته لان الفاء فيها مفتوحة للاحتمال وفي الموافقة
 اما كون فتح الفاء في فم افصح فلكون الفاء مفتوحة في الاصل واما ضم الفاء
 فليدخل على الواو المحذوفة يعني المبدلة واما الكسر فيه فلانه لما عوض الواو ميما
 كما عوضت ياء فكما انه اذا عوضت ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوضت ميما
 انتهى وفي حم ست لغات ابتدأ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها
 اعرابه بالحروف في الاضافة الى ياء المتكلم وانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا
 وثالثها قوله (وقد جاء حم مثل يد) مطلقه يعني حال الافراد والاضافة الى غير
 الياء (فيقال هذا حم اوجك ورأيت جا اوجك ومررت بجم اوجك بحذف
 اللام نسيا منسيا ورابعها قوله (و) جاء (مثل) (حباء) يسكون العين و
 (بالهمزة) يعني قلب الواو همزة بمناسبة التقابل في المخرج لان الواو شقوى
 والهمزة من اقصى الخلق (فيقال هذا جتو وجوتك ورأيت جا اوجك التو مررت
 بجمي اوجيتك) (و) خامسها جاء (مثل) (دلو) (بالبقاء) (الواو على حالها)
 واسكان ما قبلها مطلقا (فيقال هذا جوا وجوتك ورأيت جوا اوجوتك ومررت
 بجموا وجوتك) فالاعراب في هذه الاحوال الثلاثة بالحركات مطلقا يعني بالضممة
 رفعا وبالفتحه نصبا وبالكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم
 لكون الاولين صحيحى والاخير ملحق به (و) سادسها جاء (مثل) (عصا
 بالف) المقدرة اوللفوظة (فيقال هذا جا اوجاك ورأيت جا اوجاك التو مررت
 بجموا اوجاك) والاعراب في هذا النوع بالحركة تقديرى لان محل الاعراب الالف
 المقدرة في حال الافراد والمفوظة في حال الاضافة وهي لاتقبل الحركة فكيف
 تقبل الاعراب (مطلقا) (اى جواز حم) تفسير المفهوم الاطلاق لاليلان اعرابه
 لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسلم الاربعة مثل هذه الاعراب

الاربعة مطلق غير مفيد بحال الافراد والاضافة بل تجيء هذه الوجوه فيسه
 اى فى جم (فى كل) واحد (من حالى الافراد والاضافة) من غير تفرقة بينهم
 واما من فضيها ثلاث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير ما المتكلم
 والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة مطلقا وتقديرا عند الاضافة الى
 الياء وثلاثها قوله (وجاهن مثل بد مطلقا) (اى فى الافراد والاضافة) سواء اضيف
 الى الياء او الى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها تقدير ياء بد
 غيرها لفظيا (يقال هذان ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت
 هنك ومررت بهنك) اوردا المتساين مخالفا لما سبق تفننا واما غيرهما من الاسماء
 السنة فلها احوال ثلاث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة
 وبالحركة تقديرا عند الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الاضافة الى
 غيرها هذا ما لم يصرف وان كان فيهما اختلافات (ونو) اصله عند الغراء
 ذوو بالواوين اولامه باء كغلس وعند غيره كغرس (لا يضاف الى المضمر) ويستفاد
 منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه من المثني والمجموع والمؤنث الى المضمر
 ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمر هو المطلق سواء كان ضميرا متكلما او مخاطبا
 او غائبا ولذا قال ونولا يضاف الى مضمر على الاطلاق فيهما (لانه وضع وصلة)
 نصب على التخيير (الى الوصف باسماء الاجناس) متعلق بالوصف يعنى وضع
 ان يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا ان
 يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم سألهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب اوزينا
 اذهب فجاءوا يعنى فوضعوا ذو وضافوه اليه فتيسر لهم بعده ذلك فقالوا
 جاءنى رجل فذهب اوزيد فذهب (والمضمر ليس باسم جنس) حتى يضاف
 اليه ولان المضمرات والاعلام الملمتقع بنفسها صفة لم يتوصل بنوا الى الوصف
 بها (وقد اضيف) اى ذو (اليه) اى الى الضمير (على سبيل السنوذ) لان ما خالف
 القياس يكون شاذا وذلك لان ضمير الغائب لما كان كاسم الجنس فى الابهام اجازوا
 اضافة ذو اليه الا ان مرجعه لما كان سابقا كان ضمير الغائب فى حكم المعرفة
 ولجل هذا صار اصافته اليه ساذا (كقول السامر) اها المعروف مالم تبدل
 فيه الوجوه (انما يعرف ذا الفضل من لباس ذوهه) جع ذو حالة رفعه لانه
 فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل وكقوله * صيخنا
 الحزبية من صفات * اباد ذوى ارومتها ذوهها * (ولو قيل لا يضاف) ذو
 (الى غير اسم الجنس) يعنى ولو مال المصف مكان وذو لا يضاف الى مضمر
 ونولا يضاف الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لا غير (لكان) قوله هذا
 (اشمل) من قوله ذلك لانه شامل للعلم وغيره لان ذو لا يضاف الى العلم ولا الى

اسم الاسارة (وكله) اى المصنف (خص المضر بالذكر) الباء دخلت على
المقصود لكونه في صورة الاضافة الى مصر في اخواته فالسبب للمقام ان يقول
وذو لا يضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام في اخواته انما كان بالاضافة
اليه الا انه نفي ما هو الاشمل وهو اضافته الى المضر مطلقا ليعلم منه ان عدم
اضافته اليه كان بالطريق الاولى ليحصل فائدة اخرى وهي عدم اضافته
الى المضر مطلقا (لانه كان لبعض تلك الاسماء) يعنى الاسماء الستة غير ذو
(حكم خاص) لذلك البعض بحيث لا يوجد ذلك الحكم في البعض الآخر مثل رد
المحذوف عند المبرد في اى واى والرد والقلب والانظام في الاكثر في في (عند
اضافته) اى اضافة ذلك البعض (الى ياء المتكلم في) المصنف (اضافته)
اى اضافة ذو (الى المضر مطلقا) يعنى سواء كان متكلم او مخاطبا او ثابا يعنى
ان المناسبات للمقام النظر الى اضافته الى المضر الخاص الى ياء المتكلم لكن المصنف
عدل الى نوعه وهو المضر (نفي) مفعول له لقوله فني (لاختصاصه) اى ذو
متعلق بقوله نفيا لاعلة لقوله فني (بحكم خاص) متعلق بالاختصاص والباء
داخله على المقصور لان المقصور عليه هو افظ ذو والمعنى نفيا لاختصاص
حكم خاص بذو (باعتبار اضافته) اى اضافة ذو (اليه) اى الياء كما ان لكل
واحد من اخواته حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء وكله فال وذو لا يضاف
الى مضر فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء (ولا يقطع)
عطف على قوله لا يضاف مبنى للمفعول مثله (اى ذو) (عن الاضافة) اى
لا يقطع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواته قطعت عن الاضافة
مطلقا واعربت بالحركات لما سبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
وهذا الغرض يفوت اذا قطع كما اذا ضيف الى غير اسم الجنس ولذا علله السارح
بقوله (لان جعله) اى جعل ذو (وصلة الى الوصف باسماء الاجناس) يعنى لان
اجراء ما هو العرض والمقصود من وصفه (لبس الابا اضافته) اى ذو (اليها) اى
الى اسماء الاجناس اى لا يحصل الغرض من وصفه الابا بالاضافة اليها ولما فرغ من
بيان الاصول الثلاثة مع ملحقاتها المرفوعات واخواتها شرع في بيان ما يتبعها
فقال (التواضع) وهي الاسماء التي لا يسماها الاعراب الاعلى سبيل التبع لغيرها
(وهي جمع تابع) لاتابعة لان موصوفة الاسم اذ تقديره الاسم التابع وهو مذكر
لا يعقل ويجمع هذا الجمع قياسا مطردا على صيغة المذكر الذي لا يعقل كما مر
في المرفوعات (مقول من الوصفية الى الاسمية) فصاركاه اسم على وزن فاعل
(والفاعل الاسمي يجمع على فواعل) لان الفاعل الاسمي يجمع بالالف والتثنية
يعنى على وزن فاعلات اقول لاحاجة الى النقل لان الفاعل الوصفي ايضا يجمع

هذا الجمع الان جمعه على فاعلات اكثره على فواعل ولفاعل الاسمي لا يكون
 جمعه الاعلى فواعل فقط ولذا احتاج الى النقل (كالكاهل) وهو ما بين
 الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب القل لانه كان
 في الاصل وصف جمع (على الكواهل والمراد بها) اى بالتوابع ههنا (توابع
 المرفوعات) على ان يكون اللام فيه للعهد الذهني بقرينة المقام لانه في بحث
 لاسم (والاصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم) حقيقة او حكما
 فلا بشكل بالجل الوصفية والجل التي هي معطوفات على ماله اعرابه (فلا
 ينتقض حدها) اى حد التوابع (بمخرج نحو ان وضرب ضرب) عن حد
 لتوابع بان يقال يصدق على ان الثانية وضرب الثاني كل ثان ولا يصدق باعراب
 سلقه من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس له اعراب (لعدم كونهما)
 اى كون كل مهما اى من نحو ان وضرب ضرب (من افراد المحدود) والمحدود
 ههنا التوابع وعرفت ان المراد بها توابع الاسم لا مطلق التوابع فلا ينتقض
 الحد بمخرج مثل هذا لان خروج ما لا يكون من افراد المحدود لا يكون مناقضا
 (كل ثان) (اى متأخر) يعنى ان قوله ثان بمعنى المتأخر بعموم المجاز وهو ان
 يكون المعنى الحقيقي داخلا في المعنى المجازى وههنا كذلك لان معنى ثار في الحقيقة
 ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى داخل في متأخر لانه ايضا ما يكون مسبوقا
 سواء كان بواحد او بثنين فصاعدا (متى لوحظ) ذلك المتأخر (مع سابقه
 كان) المتأخر (في الرتبة الثابتة) اى من سابقه المراد من سابقه ما يكون
 سابقا بلا فصل بسابق آخر وقال المحشى اراد دفع ما يورد على التعريف من
 الثاني فصاعدا ولدفعه طريقتان جعل لثاني بمعنى المتأخر او اعتباره ثانيا
 في الرتبة بالاضافة الى متوعدة لافى الذكر والصفة الثانية في الرتبة الثابتة من
 الموصوف وان كانت ثالثة في الذكر واول كلامه وهو قوله اى متأخر ناظر الى
 الدفع الاول وآخره وهو متى لوحظ مع سابقه الى آخره الى الدفع الثاني انتهى
 (فيدخل فيه) اى في حد التوابع (التابع الثاني) من التوابع الخمسة (و)
 لتابع (الثالث فصاعدا ملتبس) اى ملابس (باعراب) يريد ان الباء فيه
 للمصاحبة (سابقه) اى كان الثاني ملابسا لاعراب اللفظ لسابق عليه لفظيا كان
 اعرابه او تقديره او محليا على ما سيجي (اى بجنس اعراب) على حذف المضاف
 (سابقه) يعنى ان كان جنس الاعراب السابق رفعا يكون اعرابه رفعا ايضا
 وان كان نصبا فنصبا وان جسا فجرا (بحيث يكون اعرابه) اى اعراب الثاني
 (من جنس اعراب السابق) كما قد انا (ناش كلاهما) اى اعراب السابق
 والمسبوق (من جهة واحدة) لامن جهتين (شخصية) لا خنسية ولا نوعية

قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة مجازية اوصفة موصوف محذوف تقديره
 وحدة شخصية (مثل جامنى زيد العالم فان : صفة (العالم اذا لوحظ مع
 زيد) الموصوف به فى له موصوف به والعالم وصف له فاقم به (كان) العالم
 (فى المرتبة الثانية منه) اى من زيد لان الصفة لكونها موضحة للموصوف
 او مخصصة له لا تكون الامتازة عن الموصوف بمرتبة فى الوصف الاول بمرتبتين
 او اكثر (واعرابه) اى اعراب العالم (من جنس اعرابه) اى اعراب زيد لان
 الصفة يجب ان تكون على اعراب موصوفها لكونها قائمة به (وهو الرفع
 والرفع فى كل) واحد (منهما) اى من زيد والعالم او من الموصوف والصفة
 (ناشئ) اى حاصل (من جهة واحدة شخصية) لان الصفة اذا كانت وصفاله
 (وقائمة) به تكون جهتهما واحدة وهما العالم وصف زيد وقائم به واما اذا
 كانت الصفة وصفا لسيبه وقائمة به لا تكون لذلك وان كان اعرابهما من جنس
 واحد لكن لا يكون ناسبا من جهة واحدة لان الصفة حينئذ قامت بسيبه
 ونسأت عنه فان قلت اذا كان كذلك كانت الصفة السببية خارجة عن
 التعريف فلا يكون جامعا قلت لانها وصف مجازى لاحقيقى فلا يضرب
 خروجها (وهى) اى الجهة الواحدة الشخصية (فاعلية زيد العالم لان المجئ
 المنسوب الى زيد) الموصوف فى فولك جامنى زيد العالم (فى قصد المتكلم
 منسوب اليه) اى الى زيد (مع تابعه) العالم الا ان المجئ منسوب الى زيد
 بالاضافة الى العالم بالنسبة (لانها مطلقا) سواء كان زيد موصوفا بالعالم او لا
 ذلك كان كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف (فقوله
 كل ثان) جنس (يشمل التوابع كلها) المقصودة من التعريف مؤخران كانت
 هذه الامور او مقدمات لان المراد بالانانية الثانوية فى الرتبة لا الذكر على
 ما عرفت (وخبر المبتدأ) مؤخران عن المبتدأ او مقدمات عليه وجوبا وجواز
 (وخبرى كان وان واخوتهما) اى اشباههما سواء قدم الخبر على اسم كان
 او عليها ولا وسوا. قدم على اسم ان او لا وناى مفعولى طنت) واخواته (واعطيت
 واشباهه اخر وقدم وكذلك بعمل ناى ونال مفاعيل اعلمت وامثاله والحال
 والتمييز وغيرها لان كل واحد منها ثان متى لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية
 منه فدخلت فى تعريف بقوله كل ثان (وقوله باعراب سابقه يخرج لكل)
 غير توابع لانها هى المقصودة منه (الاخبر المبتدأ وناى مفعولى طنت واعطيت)
 وناى ونال مفاعيل اعلمت والحال من المنصوب نحو ضربت زيدا مجرعا عن
 لثياب والتمييز عن المنصوب نحو وفجرنا الارض عيونا لان كل واحد منها
 باعراب سابقه (وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء) المستثناة (لانها

العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء على المذهب المنصور اعني
 التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن اي الا ان (هذا المعنى) اي التجريد
 عنها للاسناد (من حيث انه يقتضي مسندا اليه) لوجود ما يدل على الذات
 (صار) التجريد عنها (املا في المبتدأ) لما مر ان المبتدأ دال عليها اما تحقيقا
 او تأويلا (و) هذا المعنى ايضا (من حيث انه يقتضي مسندا) لوجود ما يدل
 على امر نسبي (صار) التجريد (املا في الخبر) لان الخبر يدل على الامر النسبي
 (فلبس ارتفاعهما) اي ارتفاع المبتدأ والخبر (من جهة واحدة) بل من
 جهتين يعني ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة
 كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد (وكذا) اي كما ان الابتداء
 اعني التجريد عنها للاسناد عامل في المبتدأ والخبر من جهتين كذلك افعال
 القلوب منها (ظننت من حيث انه يقتضي مضمونا فيه) يعني يقتضي ما يدل على
 الذات بحيث يمكن ان يوجد الظن فيه ويكون قائما به (و) من حيث انه يقتضي
 (مضمونا) يعني ان يكون وصفا يمكن ان يظن (عمل) اي ظننت (في مفعوله)
 يعني عمل في المفعول الاول من حيث انه مضمون فيه وفي المفعول الثاني من حيث
 انه مضمون (فلبس انتصابهما) اي المفعول الاول والمفعول الثاني (من جهة
 واحدة) بل عمل فيهما من جهتين وان كانا في جنس الاعراب متفقين مثل
 ظننت زيدا طالما انتصاب الاول من جهة كونه مضمونا فيه وانتصاب الثاني من جهة
 كونه مضمونا لمعرف (وكذا الافعال) التي هي تتعدى الى مفعولين ثابتهما غير
 الاول (كاعطيت) مثل اعطيت زيدا درهما فانه (من حيث انه يقتضي اخذا)
 يعني ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم معنى الفاعلية بها وهو الاتخذه
 (و) يقتضي ايضا (ما خونا) يعني ما يدل على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية
 بها وهو الماخونية (عمل) اعطيت (في مفعوله فلبس انتصابهما) اي انتصاب
 كل واحد منهما (من جهة واحدة) بل من جهتين (واعلم ان الاعراب المعتبر
 في هذا التعريف) اي في تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه (بالنسبة) اي
 بالقياس (الى اللاحق) وهو التابع سواء كان الاول او الثاني او غيرهما وهو
 الثالث فصاعدا (والسابق) اي ما سبق بلا فصل سواء كان المبوع او لا (اعم)
 خبران (من ان يكون) الاعراب فيهما (لفظيا) مثل قولك جاني زيد العالم
 (او) يكون فيهما (تقديرية) نحو جاني الفتى القاضي او الاول تقديرية والثاني
 لفظي او بالعكس (او) من ان يكون الاعراب فيهما (محليا) نحو ضربت انت
 او الاول محلي والثاني اما لفظي او تقديرية او الثاني محلي والاول اما لفظي او تقديرية
 فامثلتهما واضحه على الفطن (حقيقة او حكما) تفصيل للاعراب اي سواء

كان ذلك الاعراب حقيقيا او حكيميا (فلايرد) مثال المحلى في الاول (نحو جافق
هو لاء الرجال) فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما لالفاظا ولا تقديرا
بل الاعراب فيه محلى ولذا لم يجز المحل على لفظه بل على محله ومحله الرفع ولذا وجب
رفع الرجال (و) مثال الاعراب الحكمي في الاول ايضا (يازيد اساقط) فان ضم زيد
وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه في حكمه ولذا جاز الوجهان في صفته المفردة
على ما سبق واذا لم يكن في حكم الرفع لم يجز رفع صفته جلا على اللفظ (و)
نحو (لارحل) فان فتح رحل في حكم الاعراب اعني به النصب ولذا اجيز جل
(طريفا) على لفظه بالنصب ويجوز فيه البناء ايضا جلا على المنعوت والرفع
جلا على المحل البعيد كما سبق (م) اي بعد ما علمت الجنس والفصل وغيرهما
من القيود المذكورة في التعريف (اعلم ان لفظه كل ههنا) اي في تعريف التوابع
(ليست في موقعها) وموقعها ما يكون المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان
ناطق وكل حيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة (لان التعريف) اي تعريف
اي جنس واي نوع (انما يكون) تعريفا (للجنس) كالحيوان والتوابع
(وبالجنس) الظرفان متعلقان بالتعريف مثل جسم نام الخ وثان باعراب الخ
ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع للمعنى مفرد (لا) يكون التعريف (للافراد)
مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هي هي لا تحتاج الى التعريف (و)
لا يكون التعريف ايضا (بالافراد) لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس
والفصل والافراد لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها (فالمحدود)
ههنا (في الحقيقة التابع) الذي هو احد التوابع لان الجنس لا يكون الا في المفرد
وفي الظاهر التوابع (والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة)
فلما دخل عليه كل كان التعريف للجنس بالافراد لان كلمة كل تفيد في مدخولها
عموم الافراد وشمولها اذا كان نكرة (لكنه) استدراك من قوله ليست في محله
وجواب له وتنبه على فائدة دخول كل وهي صدق المحدود على كل افراد الحد
يعني الا انه (لما دخل عليه) اي على التعريف المذكور (كل افاد) الضمير المستكن
راجع الى الدخول المستفاد من دخل اي افاد دخول كل (صدق المحدود) صريحا
لان لفظه كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع (على كل افراد
الحد) نحو الحيوان كل جسم نام حساس متحرك بالارادة يعني يصدق على كل
فرد مما صدق عليه الحد (فيكون) التعريف (مانعا) من دخول غيره فيه لانه
لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان الدال على شيء ليس
له ان يدل على غيره (والظاهر انحصار المحدود فيها) اي في افراد الحد (اعلم
ذكر غيرها) اي غير افراد الحد (فيكون) الحد (جامعا) لافراد لا انحصار

المحدود في افراد السند (فيحصل) لنا (حداجم) لافراده بسبب التخصيص المحدود فيها (وما نفع) من دخول غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره (يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه) اي كون الحد جامعا لافراده وما نفعنا من دخول غيرها صار بدخول كل على الحد منصوفا ومصرحا واذا لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمفع منصوفا ومصرحا بل مضمنا ولا فرغ من تعريف جنس لتوابع شرع في تعريف انواعها كما هو دأبه فقال (العت) والصفة كلاهما بمعنى واحد قلعه لكونه اسد متبوعة للمتبع لكونه عينه لان العالم في قولك جاءني زيد العالم هو زيد لا غير واكثر استعمالا واوفر فائدة ولكونه مذكورا سابقا صريحا في قوله ولا يضاف صفة دون غيرها (تابع) لانه من التوابع (جنس شامل للتوابع كلها) يعني شامل لما هو المقصود منه وغيره لكونه جنسا (وقوله) مبتدأ خبره قوله الاتي احتراز (يدل على معنى في متبوعه) صفة للتابع (اي يدل) ذلك التابع حقيقيا كان او بسببيا (بهية تركيه مع متبوعه) والهية مضافة الى التركيب ومع متعلق به والضمير المجزوء يرجع الى التابع اي دلالة التابع على معنى في متبوعه لا تكون الا بوصف كونه مر كجامع متبوعه (على حصول) متعلق بقوله يدل (معنى في متبوعه) (مطلقا) (اي دلالة مطلقة) يريد انتصاب مطلق على المصدرية اي على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تأنيث مطلق لكون موصوفه مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الحذف مطلوبه فلا يرد قول من قال جعل مطلقا صفة لدلالة لتأنيثه الصلة لانه حينئذ يجب تأنيث مطلق الا ان يقال لم يستد بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لا بدله في الدلالة على معناه من التاء لان قوله هذا وجهها (غير مقيدة) تفسير للاطلاق (بتخصوصية) بفتح الحاء ان كان الياء مصدرية لتلا يجمع المصدران وضمها ان كانت نسيئة او مضافة الى (مادقن المواد) يسلية يعني دلالة التاعت على معنى حاصل في متبوعه مطلقة بحيث نعم جميع الامثلة غير مخصوصة ببعض الامثلة كما في لبدل وغيره (احتراز عن سائر) اي باقي التوابع) لما مر ان السائر بمعنى السابق (فلا يرد عليه) اي على تعريف لعت (البدل في مثل قولك اعجبني زيد عمله) لان عمله يدل استمال من زيد لان نسبة الإعجاب لزيد تستلزم نسيئة الى عمله لما يصح (والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعمله) فان عمله في المثالين وان دل على معنى في متبوعه لكن دلالة عليه ليست مطلقة بل دلالة عليه ليست بالخصوص مادة حتى لو جردت عنها لم يدل كل منهما عليه مثل اعجبني زيد داره وداره (ولا التأكيذ) لفظيا كان او معنويا (في مثل قولك جاءني القوم كلهم) اي جاءني زيد زيد ولما كان

في دلالة التأكيد على معنى في متبوعه ابهلم بينه بقوله (لدلالة كلهم على) حصول (معنى الشمول في القوم) يعني لما قبل جاني القوم توهم ان المجي صدر عن القوم كلهم اومن بعضهم فالنسبة حقيقية او مجازية اندفع ذلك التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة حقيقية واذا قبل جاني زيد توهم ايضا ان النسبة اليه حقيقية او مجازية فلما اكد بزيد الثاني اندفع وعلم ان ماهو المراد منها الحقيقية (فان دلالة التوابع في هذه الامثلة) من البذل والعطف والتأكيد (على حصول معنى) من العلم في الاولين والشمول في الاخير (في المتبوع) متعلق بالحصول (اتماهي) اي لبس دلالة تلك التوابع الا (بخصوص موادها) اي دلالتها لبس اليبعض الامثلة لا كلها (فلو جردت) تلك الامثلة (عن هذه المواد) بان يكون التوابع فيها غير ذلك المذكور فيها (كايقال اعجبنى زيد غلامه) مكان اعجبنى زيد علمه (او اعجبنى زيد وغلامه) مكان اعجبنى زيد وعلمه (او جاني زيد نفسه) بدل جاء في القوم كلهم (لاتجد) بالخطاب (لها) اي لهذه الامثلة (دلالة على معنى في متبوعاتها) بصفة الجمع المؤنث اي في متبوع كل واحد منها اما في الاولين فظاهر لان الغلام يدل على الذات المعنية ولا يدل على معنى قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى في متبوعه واما في الثالث فلان لفظ نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل اتمايل على ما يدل عليه في هذا المثال لان معنى النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان المدلول عليه ذات زيد ايضا فصار كانه قال جاني زيد زيد بخلاف محو جاني القوم كلهم فانه يدل على معنى حاصل في القوم وهو الشمول كما عرفت (بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها) اي في متبوع الصفة (في اي مادة كانت) الصفة سواء كانت عاملة لفظيا او معنوية اعلم ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سبويه وقال الاخفش العامل فيها مضوى سواء كان العامل في الموصوف لفظيا او معنويا كما في المبتدأ والخبر وهو كونهما تابعة وقيل ان العامل الثاني يقدر من جنس العامل الاول يعني يقدر في قولك جاني زيد بالعامل جاني العالم والاول اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه وحده فان المجي في قولك جاني زيد النظر يف لبس في قصدك منسوب الى زيد مطلقا بل اليه حال كونه مقيدا بقيد الظرافة وكذا الحال في جاني زيد العالم كما سبق ولما توهم ان لافائدة في ايراد الوصف لان الوصف اتما يكون الخطاب به مع من هو عالم بنبوت الصفة رفعه بقوله (وفائتة) (اي وفائتة الثعت غالبا) اي في غالب الاحوال (تخصيص) (في التكررة) وفي عرف النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في التكررات

(كرجل عالم) فان رجلا كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قل
احتماله (او توضيح) (في المعرفة) وهو في عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل
في المعارف (كزيد الظريف) فان زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غيره باعتبار
تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه (وقد تكون) اي
فائدة النعت (لمجرد التشاء) اذا كان الوصف معلوما قبل ذكره والتشاء بالديان
صفة الكمال (من غير قصد) بيان لقوله لمجرد (تخصيص) (كافي الاول) (و)
قصد (توضيح) (كافي الثاني) ان لا يكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى
الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوصيف لمجرد التشاء كما سبق (نحو بسم الله
الرحمن الرحيم) بالجرفيهما على ان يكونا صفتين للفظ الله تعالى لان لفظ الله
لا يطلق على غيره تعالى لاحقيقة ولا مجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى
الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعني او امده او امر فوعين بتقدير المبتدأ
فلا يكونان مما نحن فيه وكلا وصف الجارية على التقديم تعالى (و) قد يكون
(لمجرد) (النعم) من غير قصد تخصيص ~~بموجود~~ ولا يليق ايضا المدح والتشاء
بل لا يستحق الا الذم والقدح (نحو اعوذ) من عاذبه وبياه قال الجأ اليه (بالله)
اي التجمي واعتمد اليه تعالى واعتصم (من الشيطان) شيطان على وزن فيعال
من الشطن وهو البعد وقبل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى
الاول منصرف وعلى الثاني غير صرف ويدل على الانصراف في الاول وعلى
عدمه في الثاني ما روي انه جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك اينصرف
حيان ام لا فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجهه بانه
ان اكرمه فكانه احياء فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الالف والثون
والعلمية وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من الحين فينصرف (الرحيم) قيل
بمعنى مفعول للبالغة في الرجم وهو ههنا للعن والطرده وصف به مبالغة في كونه
ملعونا ومطرودا (او) (قد يكون) العت (لمجرد) (التاكيد) اي تأكيد معنى
الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة تضمنوا التزاما (مثل نفخة واحدة)
(اذا لوحدة) المؤكدة (تفهم من التاء) والبناء (في نفخة) لان التاء للوحدة
كأتمرة والبناء ايضا بناء الوحدة كضرب به بالفتح (فاكدت) الوحدة
المفهومة من التاء (بالوحدة) وانما اورد مثلا للتاكيد دون البواقي لزيادة الايضاح
لان الوصف للتاكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لا يحتاج الى التمثيل وقد يكون
الوصف للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف
نحو الجسم الطويل العريض العميق الان المصنف لم يتعرض لهما الدخولهما
تحت قوله او لمجرد التاكيد (ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات) خبر كان

اى لما كان اكثر امثلة لصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره (توهم كثير) جواب لما
 (من التحوين) بيان لكثير (ان الاشتقاق شرط النعت) لكون دلالة المشتق
 على معنى في متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا يقتضى بذاته شبهة تصفا بالجمرة فلذلك
 استضعف سببويه نحو مررت برجل اسد (حتى ايا ولوا غير المشتق) الواقع صفة
 كالاسد في هذا المثال (بالمشتق) ثم جعلوه وصفا يعنى اولوه بما يليق بالمقام
 (ولما لم يكن) عطف الجملة على جاتى لما يى ولما لم يكن رده لجواز العطف على
 معمولى عامل واحد (هذا) اى شرط الاشتقاق فى الصفة وتأويل غير المشتق
 بالمشتق (مرضيا) ومقبولا (للمصنف رد بقوله) (ولافصل) لان المقصود
 من النعت الدلالة على معنى فى متبوعه لتخصيص المتبوع او للتوضيح فلما حصل
 هذا المقصود جاز الوصف سواء كان الدال مشتقا او غيره (اى لافرق) لان
 الفصل فى اللغة القطع فلازمه الفرق فيكون تفسيره باللازم ولا ههنا لئى الجنس
 وفصل فى محل النصب اسمها وانظر وهوين مع متعلقه خبرها لى لافرق
 كائن (بين ان يكون) (النعت) (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
 المنسبة واسم التفضيل (او غيره) اى او يكون النعت غير مشتق كسير المذكوران
 (فى صحة) متعلق بلافرق (وقوعه) اى وقوع غير المشتق (نعتا) مفعول الوقوع
 الذى هو مضاف الى الفاعل اى مشتق وغيره سواء فى وقوع كل منهما نعتا
 (اذا كان وضعه) (اى وضع غير المشتق) يعنى فى التركيب بشرط ان يكون وضع
 غير المشتق (لغرض المعنى) ورض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب
 وجوده على شئ ويقصد به (اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع)
 (عموما) اى دلالة عامة او وضعها عاما (اى فى جميع الاستعمالات) فيه اشارة الى
 ان نصب عموما على الظرفية وان العموم فى الاستعمال ويجوز نصبه على
 المصدرية كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوضع العلم سواء استعمل خبرا او حالا
 او نعتا (مثل تيمى) فان النسبة الى بنى تيم لم تزل على المنسوب مادام منسوب الى
 جميع الازمان يريد بالمثل الاسم المنسوب (وندى مال) يريد به ايضا ذاق وقروعه
 (فان التيمى) لكونه اسما منسوبيا (يدل دائما) اى فى جميع الازمان سواء ذكر
 متبوعه او لم يذكر (على ان لذات ما) اى لذات من الذوات (نسبة الى قبيلة)
 بنى تيم (فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعانى من غير تأويله بالمشتق سواء
 كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تيمى او معرفة نحو زيد التيمى (وندى مال)
 لكونه بمعنى صاحب وضع (يدل على ان ذاتا ما صاحب مال) فتقع صفة لتلك
 الذات من غير تأويل ايضا (او خصوصا) عطف على عموما (اى) اذا كان
 وضع غير المشتق لغرض المعنى (فى بعض الاستعمالات) يعنى لا يدل على معنى

في متبوعه في جميع الأزمان بل في بعض الأزمان بأن يصح كون ما وصفه به
 مذكورا لفظا (بأن يدل في بعض المواضع) يعني عند ذكر الموصوف (على
 حصول معنى لذات ما وحيثئذ) أي حين كونه دالا على حصول معنى لذات ما
 (بمحور أن يقع نعتا) لتلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع لغرض الدلالة
 على المعنى الواقع في المتبوع وكون موصوفه مذكورا لفظا (وفي بعضها) أي
 بعض المواضع (لا يدل على ذلك) أي المعنى الواقع في المتبوع لعدم ذكر متبوعه
 لالفاظا ولا تقديرا لأن المراد به حيثئذ الدلالة على الذات فقط ولو كان المراد
 الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع لوجب ذكره إذ لم يذكر علم أن المراد الدلالة
 على الذات فقط (فحيثئذ لا يصح جعله نعتا) (مثل مررت برجل أي رجلا)
 ولكن بشرط أن يضاف اللفظ موصوفه وإن يضاف إلى الحركة لأن المضاف
 إلى المعرفة لبس فيه ابهام وكذا انت الرجل كل الرجل يراد به البالغ الكامل في شانه
 (أي كامل في الرجولية) بفتح الراء أن كانت الياء مصدرية وضمها أن كانت
 نسبة (فأي رجل باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب) أي في تركيب كان موصوفها
 فيه نكرة واضيفت هي إلى عينه (على كمال الرجولية) يعني باعتبار دلالتها على
 حصول معنى الكمال في موصوفها (يصح أن يقع نعتا) لما قلنا فأي رجل مبتدأ
 ويصح أن يقع نعتا خبره والباء في باعتبار منطلق بقوله يصح والمعنى فأي رجل
 في مثل هذا المثال يصح أن يقع نعتا باعتبار دلالة على معنى الكمال (وفي مثل أي
 رجل عندك لا يدل على هذا المعنى) أي على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط
 لعدم ذكر شيء ما قبلها صالح للموصوفية بهذا اللفظا ولا تقديرا لكونه مبتدأ
 والظرف خبره (فلا يصح أن يقع نعتا) لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائم
 بالغير بل المراد لبس الالدلالة على الذات فقط (و) (مثل مررت) (بهذا
 الرجل) فإن الرجل وقع صفة لهذا لدلالة على معنى حاصل فيه وهو الذات
 المعينة (فإن هذا يدل على ذات مبهمه) لكون وضع اسم الإشارة لبس الالدلالة
 على الذات المبهمه (والرجل) يدل (على ذات معينة) لكون اللام فيه للتعريف
 فيكون ما دخلت هي عليه معرفة (وخصوصية الذات المعينة) في الرجل بلام
 التعريف (بمثلة معنى حاصل في الذات المبهمه) في هذا فبذل الرجل على معنى
 حاصل في ذات هذا وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون
 معنى الكلام مررت بهنن الذات المعينة (فلهذا) أي لكونه دالا على الذات
 المعينة الحاصلة في هذا (صح أن يقع الرجل صفة لهذا) فتكون الصفة لا يوضح
 (وفي المواضع الأخر) بضم الهجزة وفتح الحاء المججمة جمع أخرى مؤنث آخر
 وآخر اسم التفضيل وههنا بمعنى الغير (التي لا يدل) الرجل أي مثل جانب الرجل

بدون ذكر هذا قبله او الخلل حامض والعسل حلوا (على هذا المعنى) دلالة
 مقصودة اى على المعنى الحاصل فى المتبوع بل التماثل على الذات لاخير (لا تصح
 ان يقع صفة) لعدم الدلالة على المقصود حيث لا يراد منه الدلالة على حصول
 معنى فى المتبوع (ونهب بعضهم) اى من القائلين باشتراط الاشتقاق فيه
 الى ان الرجل) فى المثال المذكور (بدل من اسم الاشارة) بدل الكل لاصفة له
 لانه لا يدل على معنى فى متبوعه بل يدل على الذات فكيف يقع صفة فيكون بدلا
 منه بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول (و) ذهب (بعضهم) اى بعض منهم
 (الى انه) الى الرجل فيه (عطف بيان) لانه تابع غير صفة يوضح متبوعه وهذا
 يصدق عليه فيكون عطف بيان للايضاح والاكثر ومنهم المصنف على
 ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك
 الذات المبهمه وهو الذات المعينة لما سبق وهذا حد العت (و) (مثل مررت)
 (بزيد هذا) فان اسم الاشارة ههنا فى محل الجر على انه صفة زيل دلالة
 على معنى فى متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسر السارح بقوله (اى) مررت
 (بزيد المشار اليه) فكما تصح هذا يصح ايضا ما افاد معناه وهو مررت بزيد
 هذا الا ان اسم الاشارة لا يقع صفة الالعلم او المضاف الى العلم اوالى الضمير اوالى
 مثله لما سيجي ان الموصوف اخص من الصفة او مساو وفي الثلاثة الاول يكون
 اخص وفى الاخير مساويا له واما فى غيرها فلا يوجد هذا المعنى فلا يكون اسم
 الاشارة صفة (فهذا) اى لفظ هذا (فى هذا الموضع) اى فى موضع يلى فيه
 اسم الاشارة الذات المعينة كالعلم وغيره مما يمكن ان يكون موصوفا به (بدل على
 معنى حاصل فى ذات زيد) وذلك المعنى هو المعنى المشار اليه (فوقع) اسم الاشارة
 (صفة له) اى زيد لايضاح المعنى الحاصل فيه فتكون الصفة للايضاح (وفى
 المواضع الاخر التى لا يدل) اسم الاشارة (على هذا المعنى) اى على معنى حاصل
 فى الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط مثل مررت بهذا
 الرجل او يا هذا الرجل (لا يصح) فيها (ان يقع صفة) لعدم كون المقصود
 الدلالة على معنى فى غيره انلو كان مقصودا لوجب ان يلى ما يوصف به فلما لم
 علم انه لا يراد منه معنى الوصفية ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى النعت وهو
 الافراد لكون المطابقة فيه اتم شرع فى بيان ما هو فى حكم الافراد فقال
 (وتوصف الكرة) او ما فى حكمها من نى لام يقصده فرد مبهم كفى قوله ولقد
 امر على التميم بسنى (لا المعرفة) لان الجملة من حيث هى جملة تكرة لاتسع
 صفة للمعرفة لوجوب المطابقة فى التعريف والتكثير فلا توصف المعرفة بالجملة
 اصلا (بالجملة) لامطلقا بل بالجملة (الخبرية) (التى هى فى حكم التكرة) فيوجد

التطابق بينهما (لان الدلالة على) حصول (معنى في متبوعها) اى الصفة
 (كما توجد) اى الدلالة على حصول معنى في المتبوع (في المفرد) الذى يكون
 صفة (كذلك) تأكيد لقوله كما (توجد) الدلالة ايضا (في الجملة الخبرية) فيصح
 ان تقع صفة كما يصح وقوع المفرد (وانما قيد الجملة) الواقعة صفة (بالخبرية)
 احتراز عن الانشائية لان فائدة الصفة كما سبق تخصيص موصوفها كما فى الكرات
 او توضيحها كما فى المعارف فوجب ان يكون الوصف موجودا فى الحال والسابق
 ايضا حتى يخص او يوضح الجملة الانشائية غير ثابتة فى الحال ولا فى السابق
 بل المراد منها الطلب فكيف تخصص او توضح فلا يصح ان تقع صفة لانشاء
 الفاعلة (لان الانشائية لاتقع صفة) لما قلنا (الابتداء قبل بعد) قيد بالبعد لان
 الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضا اولة انا لجل التى لها محل من الاعراب
 فى تأويل مفرد مسبوك منها الا ان ذلك التأويل فيها قريب (كما اذا قلت)
 فى توصيف الجملة الانشائية بحسب الظاهر (جاءنى رجل اضربه) اذاهنا
 ليست للشرط ولا للظرف بل زائدة لتحسين الكلام (اى مقول) يعنى جاءنى
 رجل مقول (فى حقه اضربه) فلما توهم منه ان المأمور بالضرب المتكلم وليس
 كذلك دفعه بقوله (اى مستحق لان تؤمر بضربه) فلا تكون الجملة الانشائية بعد
 التأويل صفة بل تكون مقول قول هو صفة وهو قوله مقول او مستحق فكون من
 قبل وصف الافراد لا وصف الجملة (هو يلزم) (فيها) اى فى الجملة الخبرية الواقعة
 صفة (الضمير) ولم يقل ويلزم عائد كما قال فى الجملة الواقعة خبرا فلا بد من عائد
 لان المبتدأ لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد بموضع كورا او محذوف كنى فى الربط
 الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيهما ايضا
 ويجب ان يكون الرابط ما هو الاصل فى الربط وهو الضمير ولا يجوز ما يقوم مقامه
 لضعفه (الراجع الى تلك الكرة) لالى غيرها لفظا وتقديرًا مثل واتقوا يوما
 لا تجزى نفس الآية اى فيه (لرابط) اى ليربط ذلك الضمير برجوعه الى
 الموصوف الجملة الواقعة صفة به كيلا يظن المخاطب انها اجنبية غير قابلة
 لكونها صفة (نحو جاءنى رجل ابوء قائم واذا لم يكن فيها) اى فى الجملة التى وقعت
 صفة (الضمير الرابط) الراجع الى تلك الكرة بل تكون خالية عنه (تكون) تلك
 الجملة (اجنبية بالنسبة الى الموصوف) لان الجملة من حيث انها جملة مستقلة
 فى الامادة لاتقتضى الارتباط بغيرها لاستمالها على الاسناد التام المقتضى المسند
 اليه والمسند فلا بد من رابط بخروجها عن الاستقلال ويحوجهما الى شئ قبلها
 كيلا تكون اجنبية وهو الضمير وحدهما قلنا ولذا صرحه المصنف (فلا تصح ان تقع
 صفة لها) اى لتلك الكرة لعدم دلالتها على معنى فى شئ قبلها بسبب كون الرابط

مفقودا (مثل جافني وجلز يد عالم) (وتوصف) مبنى للمفعول (بحال الموصوف)
الجار والمجرور نائبه سواء كان مفردا او جملة الا انه اذا كان مفردا يقع صفة
للمعرفة ولكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة الا لاكرة لما سبق ولذا عدل به
آخر البحث عن بيان كونه جملة (اي بحال فائمه به) اي بالموصوف فيه اشارة
الى ان الاضافة لادنى ملابسة (نحو مررت برجل حسن) يجوز جعله لوصف
المفرد ولو وصف الجملة باعتبار ان يكون حسن اسما وفعل (اذ الحسن) يسم
الحال (حال الرجل وصفته) وفائم به لان الحسن عرض لا يقوم بنفسه (و)
يوصف (بحال متعلقه) بكسر اللام (اي) بحال (متعلق الموصوف) ولما اسكل
عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان النعت على ماسبق تابع يدل على معنى
في متبوعه مطلقا وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فكيف يدل عليه اول قول
المصنف بحال المتعلق بقوله (يعني بصفة اعتبارية تحصل له) اي للموصوف
(بسبب متعلقه) لان وصف المتعلق لما حصل بنا ديب الموصوف وتعليقه اياه
واصلاحه جازان بوصف الموصوف وصف ما تم متعلقه (نحو مررت برجل حسن
ضلامه) يجوز ههنا الوجهان الوصف بالمفرد والجملة (اذ كون الرجل حسن الغلام
معنى فيه) اي معنى حاصل في الرجل (وان كان) الوصف وصفا (اعتباريا) اي
بجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف الغلام (فالاول) (اي النعت بحال الموصوف) اي
بحال فائمه به (يتبعه) لاتحادهما في لصدق حيث يصدق احدهما على ما صدق
عليه الآخر فكانهما شيئا واحدا فلم المطابقة في هذين الامور ثلاثين "كون الشيء مثلا
معرفة ونكرة في حالة واحدة (اي) يتبع الوصف (الموصوف في عشرة امور) لكن
لان حيث الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسر الشارح بقوله (يوجد منها
في كل تركيب) من التراكيب العربية (اربعة) لان الشيء الواحد لا يكون واحدا
وثنية وجعا ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اضدادا ولان
هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والثنية والجمع والتعريف
والنكير والتذكير والتأنيث فاخذ من كل نوع فردا فاجتمع في كل تركيب اربعة
(في الاعراب) سواء كان في كليهما لفظا او تقديرية اوفي احدهما لفظيا وفي الآخر
تقديرية او بالحركة او بالحرف (رفعا ونصبا وحرا) النصب على الظرفية
باعتبار المضاف اي في حالة الرفع ولا نصب والجر (والتعريف والنكير والافراد
والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعني ان كان احدهما مذكرا يجب ان يكون
الآخر مذكرا ايضا واذا كان احدهما مؤنثا يجب ان يكون الآخر ايضا مؤنثا
وكذا الحال في البواقي (الا اذا كان) استثناء من قول الشارح يوجد منها في كل
تركيب اربعة اي الوصف (صفة يستوي فيها) اي في الصفة (المذكور)

والمؤنث) لان الصفة اذا كانت كذلك لم توجد فيها اربعة منها بل انما توجد فيها ثلاثة منها الانتفاء التذكير والتأنيث في تلك الصفة للمساواة بينهما (كفعول بمعنى فاعل) بشرط ان يكون الموصوف مذكورا (نحو رجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لتلايق الانبساط من المذكر والمؤنث فله حيث يشاء يكون من عداد الاسماء (اَوْفَعِيل) ايضا (بمعنى مفعول) بشرط ان يذكر الموصوف ليكون ذكر الموصوف قرينة (كرجل جريح وامرأة جريح) واما اذا لم يذكر فانهما لا يستويان بل يفترقان بالتاء خوف اللبس نحو مرت بقتيل فلان وقتيلته وجعل الاستواء في فعل اذا ذكر الموصوف في المفعول وفي فصول اذا ذكر ايضا في الفاعل طلبا للاعدل يعني لتلا يكون الاستواء لاحدهما وعدمه للآخر ولم يمسكس لان في فصول تقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجر يانه في الافعال كلها واخفة فيه مطلوبة ولاشك ان الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال (اوكان) الوصف (صفة مؤنثة تجري على المذكر) اي يجعل صفة للمذكر وتطلق عليه (كعلامة) ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهلباجعة وهو الذي جمع كل شر (والثاني) (اي التبع بحال متعلق الموصوف) (يتبعه) اي يتبع الوصف الموصوف (في الخمسة الاول) يضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى مؤنث اول (وهي) الخمسة الاول (الرفع والتصب والجر والتعريف والتذكير) يعني اذا كان الموصوف معروفا تكون الصفة ايضا كذلك كقوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ومنكرات تكون الصفة ايضا كذلك نحو جاتني امرأة حامل وشاحها وكذلك البواق (ويوجد منها) اي من تلك الخمسة (في كل تركيب اثنان) لانه لا يكون الشيء الواحد مر فوفا ومنصوبا ومجرورا ومعرفة ونكرة لكونها اضدادا ولان هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع لوصف الثاني موصوف في هذه الخمسة لانه لما كان الوصف في هذا النوع وصفا سيبا اكتفي في المطابقة بهذا القدر خطا رتبة الفرع عن رتبة الاصل (و) لا يتبع الوصف الموصوف (وفي البواق) (من تلك الامور العشرة) التي كان الوصف قد طابق الموصوف فيها في القسم الاول (وهي) ابي البواق (ايضا) اي كالامور التي طابق الوصف الموصوف فيها يعني كما كانت (خسة) الافراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث يعني ان الموصوف في هذا القسم اذا كان مذكرا لا يجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو مرت برجل ضاربة

امرأته واذا كان مؤنثا لا يجب ايضا تأنيثه مثل مررت بهند ضارب ابوها وكذا
 الحال في المواق فيكون الوصف في هذا القسم في الخمسة الباقية (كالفعل)
 في انه يدور تأنيثه وتذكيره ونظائرهما على الاستناد الى الفاعل ولا يكون بالموصوفة
 فيها لكونه مستندا الى الظاهر (لشبهه به) اى لشبه الوصف بالفعل لكونه
 مستندا الى الظاهر فصار بمنزلة الفعل (يعنى ينظر الى فاعله) اى فاعل الوصف
 (فان كان) فاعله (مفردا) مذكرا او مؤنثا (او مثنى) كذلك (او مجموعا) كذلك
 (افرده) بالوصف سواء كان موصوفه مفردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابوه
 او مثنى نحو مررت برجلين كريم ابوهما او مجموعا نحو مررت برجال كريم اباؤهم
 لثلاث يلزم تعدد الفاعل لانه لوثنى او جمع حين كون فاعله مثنى او مجموعا لزم
 تعدده وهو ظاهر (كما يفرد الفعل) عند كون فاعله الظاهر مثنى او مجموعا
 مثل قام الزيدان وقام الزينون (وان كان) الفاعل (مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل)
 واقع بينهما (طبقه) اى مطابق الوصف فاعله في التذكير والتأنيث وان كان
 الموصوف بخلافه ليعلم من اول الامر ان فاعله مذكر او مؤنث (وجوبا) تمييز
 من النسبة (كما يطابق الفعل فاعله) الظاهر وجوبا للعلم المذكورة (في التذكير
 والتأنيث) مثل قام زيد وامامت هند (وان كان فاعله) اى فاعل الوصف الثانى
 (مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا) الا انه كان (مفصولا عنه) حيث وقع فصل بينهما
 (يذكرا او مؤنثا) ذلك الوصف يعنى يخبر بهما يذكرا لكونه غير حقيقى او مفصولا
 ووجوب التأنيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل لما مر ويؤنث
 لكون فاعله مؤنثا وان كان غير حقيقى او مفصولا (جوارزا) ولما فرغ من بيان
 تشبيه النوع الثانى بالفعل في الخمسة الباقية اوردا مثلتها على ترتيب اللف فقل
 (تقول) ايضا لها وزيادة في التفهيم (مررت برجل فاعد غلامه) كان (مثل)
 مررت برجل (يقعد غلامه) مررت (برجلين فاعد غلامهما) كان (مثل) مررت
 برجلين (يقعد غلامهما) مررت (برجال فاعد غلمانهم) كان (مثل) مررت
 برجال (يقعد غلمانهم) مررت بامرأه قائم ابوها) اعاد لفظ مررت تنبيه على ان هذه
 الامثلة اوردت لتأنيث الفاعل فتكون مغايرة للمعطوف عليه كان (مثل) مررت بامرأة
 (يقوم ابوها) مررت (برجل قائمة جاريتها) مثال كون الفاعل مؤنثا حقيقا كان
 (مثل) مررت برجل (تقوم جاريتها) مررت (برجل معمور او معمورة داره) مثال
 لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى وهذا مثل مررت برجل يعمر داره بالياء التحيية
 او الفوقانية ولم يأت له نظير من الفعل اكتفاء بالسياق والسباق (او) مررت
 (قائم او) برجل (قائمة في الدار جاريتها) مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع
 الفصل مكان هذا (مثل) مررت برجل (يقوم او تقوم) بالتذكير والتأنيث

(في المار بآريته فان قلت) منسأ هذا السؤال التفریق بین الوصفین بان یتبع
 الوصف الموصوف في الامور العشرة كلها في الاول ولم یتبع في الثاني الا في الخمسة
 الاول وفي الخمسة الاخر صار كالفعل مع انه في الاول ايضا يجوز ان يصير
 الوصف فيها كالفعل فكان على المصنف ان يقول ويتبعه في الخمسة فقط
 سواء كان وصفا بحال الموصوف او متعلقه فان كان كذلك فان قلت (اذا نظرت)
 ايها الطالب المستفيد (حق النظر) منصوب بترج الخافض اي بحق النظر
 اي بعين الانصاف من غير تضيق ولا عا د في اساليب الكلام وسباقه وسباقه
 (وجدت) النوع (الاول وهو الوصف بحال الموصوف) اي بحال فائمه
 (ايضا) اي كالتنوع الثاني وهو الوصف بحال متعلق الموصوف (في الخمسة
 البواقي) الرفع والنصب والجرو والتعريف والتكثير (كالفعل) في ان يدور
 نذكره وتأنيته واغراضه وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل (لان فاعله)
 اي فاعل الوصف الذي هو بحال الموصوف (كالضمير المستكن فيه) لكونه
 مستقنا اوق حكمه يحتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن ظاهرا فغضرا اما بارز
 او مستكن وفي الصفات لا يكون الامسكنا لان كون الضمير بارزا مخصوص
 بالفعل كما سيحيى (الراجع الى موصوفه) للربط (والفعل اذا اسند الى الضمير)
 الراجع الى شئ قبله يكون مفردا اذا كان مرجعه مفردا و (يلحقه) اي الفعل
 (الالف) اي الف الضمير (في التثنية) اذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة
 الضمير مرجعه (و) يلحقه (الواو) اي واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا
 عاقلا (في جمع المذكر العاقل و) يلحقه (النون) اذا كان مرجعه جمعا مؤنثا
 (في جمع المؤنث السالم) لان النون علامة الجمع المؤنث كما ان الواو علامة الجمع
 للمذكر العاقل (ويؤنث) الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا
 (في الواحدة المؤنثة) ويذكر ايضا في الواحد المذكر اذا كان مرجعه مذكر اوليين
 في السؤال ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل او ردا مثلتها على
 ترتيب الف ايضا فقال (فلذلك) المذكور (قلت) بتام الخطاب (مررت برجل
 ضارب في الافراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب و) مررت (برجلين ضارين)
 في التثنية مثل مررت برجلين يضربان و) مررت (برجلين ضارين) في الجمع
 المذكور العاقل مثل مررت برجلين يضربون و) مررت (بامرأة ضاربة) في الافراد
 والتأنيث و) مررت (بامرأتين ضاربتين) في التثنية و) مررت (بنسوة
 ضاربات) في الجمع المؤنث (كما تقول في الفعل) اذا اسند الى الضمير مررت
 برجل (يضرب و) مررت برجلين (يضربان و) مررت برجلين (يضربون
 و) مررت بامرأة (تضرب و) مررت بامرأتين (تضربان و) مررت

بنسوة (بضرين) هكذا هذا السؤال بعبارة الرضى (فلم خصصت الثانى بهذا الحكم) الباء دخلت ههنا على المقصور لان المقصور عليه ههنا هو الثانى والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعنى التبعية للموصوف فى الخمسة الاول وكونه كالفعل فى البواقي مختصا بالنوع الثانى مع انه يجوز ان يجرى هذا الحكم فى النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة (قلنا) فى جوابه (المقصود الاصلى فى هذا المقام) فى تبعية الوصف للموصوف وعدم تبعيته (بيان نسبة الوصفين) اى الوصف بحال الموصوف والوصف بحال متعلقه (الى الموصوف) متعلق بالنسبة (بالتبعية) متعلق بهما ايضا فى الاول (وعدمها) اى عدم التبعية فى الثانى يعنى بيان تعلق الوصف وارتباطه بالموصوف بالتبعية له فى الامور المذكورة وعدم تعلق الثانى وارتباطه بالتبعية فيها بل فى بعضها (ولما كان الوصف الاول) اى الوصف بحال الموصوف (يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (فى الامور العشرة) المذكورة سابقا وكان يوجد فى كل تركيب منها اربعة لما سبق (وكان) الوصف الاول (لا يخرج مشابهنه) اى مشابهة الوصف الاول (للفعل فى الخمسة البواقي عن هذه) متعلق بلا يخرج (التبعية) يعنى تبعية الوصف للموصوف فى الامور العشرة (لما عرفت) اى لما كان الاتحاد والاتصال بينهما فى الصدق والمعنى كأنهما صارا شيئا واحدا (اكتفى) جواب لما اى المصنف (فيه) اى فى الوصف الاول (بالحكم عليه) اى على الوصف الاول (بالتبعية) اختصارا واحلا ما بان هذا الوصف قائم بموصوفه لاسبابه فكأنه مسند اليه لا لى ضميره (بخلاف الوصف الثانى) فانه قائم بسببه لا بموصوفه (فانه) اى المصنف (لما حكم عليه) اى على الوصف الثانى (بالتبعية) اى بان يتبع الوصف الموصوف (فى الخمسة الاول) الاحراب باواعه الثلاثة والتعريف والتكثير بنسبة كونه وصفا سيبيا وهذا القدر وجب المتابعة فيها لانها امور ضعيفة تحصل بادن مناسبة بخلاف الخمسة الاخر فانه امور قوية تقتضى مناسبة قوية (لم يكتف) المصنف (فيه) اى فى الوصف الثانى (بالحكم بعدم التبعية) فيها (فانه) اى الحكم بعدمها فيها (غير مضبوط) لان فى بعضها يناسب الافراد كما اذا كان الفاعل مثنى او مجموعا وفى بعضها يجب التذكير او التأنيث كما اذا كان الفاعل مفردا مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل وفى بعضها جاز التأنيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفعل او مؤنثا غير حقيقى بدونه (يل بين) المصنف (ضابطه عدم تبعيته له) اى تبعية لوصف للموصوف (بكونه) اى بكونه الوصف الثانى (كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لتبين حاله) اى حال ذلك الوصف (عند عدم التبعية) اى ليعلم انه يكون حال الوصف الثانى عند عدم كونه تابعا للموصوف كالفعل كالمستتر

ويقال في الوصف الثاني من تشبيهه بالفعل ايهمس واجبال اراد ان يوضحه
ويفسره ليفيد زيادة معرفته فقال (ومن ثم) (اي ومن اجل كون الوصف الثاني
في الخمسة الباقى كالفعل) (حسن قام رجل قاعد غلماؤه) لان الصفة اذا اسندت
الى الاسم الظاهر يحسن افرادها لانها حينئذ صارت كالفعل ولولم تكن كالفعل
وكانت تابعة للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلماؤه لمطابقة الموصوف
وامتنع قام رجل قاعده غلماؤه لعدم المطابقة (كما حسن) قام رجل (يقعد غلماؤه
وحسن ايضا) ان يقال قام رجل (قاعده غلماؤه) لكن الاول احسن لكونه اخف
وعدم كون التانيث حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولى لكونه اصلا
(لان الفاعل) وهو غلماؤه (مؤنث) لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثا الا
جمع المذكر السالم وسأيتي الا انه (غير حقيقي) لما مر ان تأنيثه لكونه بمعنى
الجماعة فلا يكون حقيقيا كما حسن) ان يقال قام رجل (تقعد غلماؤه) بالتاء
المنقوطة بنقطتين من فوق للتأنيث لانها قد تكون للتذكير كما في مخاطب
المذكر (ضعف) (قام رجل) (قاعدون) بالخلق علامة جمع المذكر وهو
الواو والنون في الرفع (غلماؤه) ولولم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل
بلا عطف (لانه) اي لان مثل هذا التركيب (بمثلة) قام رجل (يقعدون غلماؤه)
الا ان ضعف قاعدون غلماؤه اقل من ضعف يقعدون غلماؤه لان الالف والواو
في الفعل فاعل في الاغلب وتجريدهما عن كونهما علامتي التثنية والجمع ضعيف
بخلافهما في منى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعتا علامتين لهما ولم تكونا
اصلا فاعلا اذ لو كانا كذلك لما انقلبتا في حالتي النصب والجر بل هما حرفان
اعراب سواء كانا في المشتق او غيره (والخلق) مصدر من خلق على وزن فاعل
كالخروق ومضافا الى الفاعل (علامتي التثنية) اي الالف (والمجموع) اي
الواو (في الفعل المسند الى طاهرهما) اي التثنية والمجموع اشعارا من اول الامر
ان فاعلهما مثنى او مجموعا كما انت الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل
اذا ما من اول الامر الي ان فاعله مؤنث (ضعيف) اي جائز مع ضعف لاشعاره
بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف (ويجوز) (من غير حسن) لكون
الصيغة جمعا (ولا ضعف) لعدم شبهه الفعل ان يقال ان قام رجل (قعود غلماؤه)
لعدم جريانه على الفعل لان جمع التفسير في حكم المفرد فكتابه لم يجمع (وان)
الوصل (كان قعود جمعا) اي جمع قاعد كسهود وحلوس وسجود (ايضا)
اي (ك) ان (قاعدون) جمع قاعد (لانك اذا كسرت) من التفسير (الاسم
المشبه للفعل) لا مطلق الاسم يعني اذا جعلته جمعا مكسرا (خرج) ذلك الاسم
لكون التفسير مخصوصا بالاسم (لفظا عن موازنة) اي الاسم المجموع المكسر

(الفعل ومناسبتة له) في الحركات والسكنات وعددا لحروف مع انها اقوى وجوه
المشابهة (لان الفعل لا يكسر) لانه لا يقبل التفسير فيكون التكسير من خواص
الاسم لانه يقبل التغير (فلم يكن) قام رجل (قعود غلمان) يجمع التكسير (مثل)
قام رجل (يقعدون غلمان) في الضعف لعدم مشابهته له فلم يرث منه الضعف
ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقتها موصوفه ولا يذان تعدد الفعل بلا عطف
ضمنا وان لم يوازن لفظا (الذي) صفة للمشبه وهو قوله مثل يقعدون غلمان
ويجوز ان يكون صفة للمشبه وهو قوله قعود غلمان (اجتمع فيه اعلان) بلا عطف
الضمير المرفوع وغلمان (في الظاهر) متعلق باجتماع لانه في الحقيقة لم يجتمع فيه
فاعلان (الا) استثناء من قوله فاعلان في الظاهر يعني الا ان يأول باحد الوجوه
الثلاثة فحينئذ لا يلزم اجتماع الفاعلين الاول (ان يخرج الواو) سواء كانت
في الاسم او الفعل (من الاسمية الى الحرفية) يعني ان يجعل الواو حرفا لا على ان
الفاعل الاتي مجوع من اول الامر وهذا اضعف الوجوه الثلاثة لانه يلزم منه
الغاء الحرف (او) يعني الثاني ان (يجعل المظهر) الواقع بعده (بدلا من المضمرة)
يعني يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يسدل
من المضمرة الغائب بدل الكل على ما سياتي وهذا وسط الوجوه لانه وان لم يلزم
منه الغاء الحرف الا انه يشعر به (او) يعني الثالث ان (يجعل الفعل) مع فاعله
(خبرا مقدما على المبتدأ) الذي هو الاسم المظهر لانه حينئذ يجعل مبتدأ أي
ان يجعل الفعل مع فاعله جملة في محل الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم الظاهر
الذي وقع بعده مبتدأ وتكون الجملة الاسمية صفة لما قبلها وهذا اقوى الوجوه
لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه التقديم
لفظا على ما سبق ولما فرغ من تعريف التعت وبيان بعض احواله شرع
في بيان ما لا يجوز وصفه ولا توصيفه فقال (والمضمرة) مطلقا سواء كان متكلم
او مخاطبا او ثانيا (لا يوصف) مبني للمفعول نائبه ما استكن راجع الى المضمرة يعني
ان المضمرة مطلقا لا يكون موصوفا بشئ بمنزلة او بغيره لانه لم توجد معرفة
مساوية له في التعريف او اوضح منه حتى يوصف بها للايضاح و(لان ضمير
المتكلم) متصلا كان او منفصلا (و) ضمير (المخاطب) ايضا كذلك كل واحد
منهما (اعرف المعارف واوضحها) فتوصف كل منهما للتوضيح لا يجوز لانه
لا يمكن التوصيف للتخصيص لماتته مخصوص بالنكرة والتوضيح تحصيل الحاصل
(فلا حاجة لهما) اي لضمير المتكلم والمخاطب (الى التوضيح) لما عرفت انهما
اوضح واعرف فاذا لم يحتاج فيهما الى التوضيح فلان لا احتياج لهما الى
التخصيص اولى لانه لا يكون الا في السكرات فلما ورد ان ذلك الضميرين لكونهما

اعرف في هذا الموضع لا احتاج لهما الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام
 يجوز توصيفه دفعة بقوله (وجل عليهما) اي على ضمير المتكلم والمخاطب
 في علم التوصيف (ضمير لغائب) وان كان فيه ابهام من وجه لانه من جنسهما
 يعني كما ان ذنك الضميرين لا يوصفان كذلك ضمير الغائب لا يوصف ايضا جلا
 عليها واجاز الكسائي توصيفه متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وجل
 الجمهور مثله على البذل اوعلى ان هو اسم من اسماء الله فحينئذ يكون اسما ظاهرا
 يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير علما وحينئذ يجوز توصيفه (و) جل
 (على الوصف الموضح) اسم فاعل من اوضح في عدم جواز التوصيف
 (الوصف الممدوح) اي كون الصفة للمدح (و) الوصف (الذام) اي كونها
 للذم (وغيرهما) من كونها للتاكيد يعني كما ان الضمير باتواعه لا يوصف
 للتخصيص والتوضيح لا يوصف ايضا للمدح والذم والتاكيد لان هؤلاء فروع
 الوصف الموضح في الافادة لان الاصل في وصف المعارف التوضيح والضمير
 لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل فعدم الوصف بهؤلاء يكون هو الاولى لان
 مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا (طردا للباب)
 (ولا يوصف به) اي لا يكون الضمير مطلقا متكلما كان ومخاطبا او غائبا بصفة
 لشيء فخصيصا او توصيفا او غير ذلك كما لا يكون موصوفا (لانه) اي الشأن
 (ليس في الضمر معنى الوصفية) بل ليس فيه الا الدلالة على الذات فقط (وهو)
 اي معنى الوصفية (الدلالة) اي دلالة اللفظ (على قيام معنى بالذات) مثل امر
 مثلا فانه يدل على ذات ما يقوم بها معنى الحجرة وهذا المعنى لا يوجد في الضمير
 (لانه) اي الضمر (لا يدل على الذات) كاسم الجامد مثل زيد ورجل وفرس
 (لا) يعني لا يدل (على قيام معنى بها) اي بالذات لا تلبس فيه ذلك المعنى حتى
 يدل عليه ولانه لا يعرف منه فلو وقع نقلا لشيء لزم ان يكون اعرف من المعنوت
 وذا خبر جاز لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا (وكانه)
 اي اطن انه (لم يقع في بعض النسخ) اي نسخ الكافية (قوله ولا يوصف به)
 بل اكتفى فيها عنه بقوله والموصوف اخص او مساو لما سبق انه لا اخص من
 الضمير حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا لا يقع صفة لشيء
 (ولهذا) اي ولعلم وقوع قوله ولا يوصف به فيه (اعتذر الشارح الرضي)
 اي بين عذر المصنف في عدم ذكر قوله ولا يوصف به (وقال) اي الشارح الرضي
 لم يذكر (المصنف) في المتن بعد قوله والضمير لا يوصف (انه) اي الضمير
 (لا يوصف به) يعني ان المصنف بين ان الضمير لا يكون موصوفا بشيء ولم يبين
 انه لا يكون صفة لشيء ايضا بل سكت عنه مع انه لا يقع صفة ايضا (لانه)

اى الشبان (تبين ذلك) اى عدم كونه صفة (بقوله) (والموصوف اخص اومساو)
 فانه لاشئ* اخص من المصمر ولاشئ* مساو له حتى يكون صفة له ولانه لما وجب
 ان يكون الموصوف اخص منها اومساو يا لها علم ان المصمر لا يكون صفة لاشئ*
 لانه لا يوجد في المعارف اخص منه اومساو له على ماسياتى حتى يقع صفة له واعلم
 ان قوله والموصوف اخص اومساو ينقسم بالقسمة العقلية الى اربعة اقسام ان
 يكون الموصوف اخص من الصفة مثل جادى زيد العالم اومساو يا لها والصفة
 مساوية له ايضا مثل جادى الرجل الفاضل او تكون الصفة اخص منه وهذا
 القسم لا يجوز ثلثا يكون الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود انقص من غيره
 (اى الموصوف المعرفة) وصفة بالمعرفة لان الموصوف الأكثر لا يكون اخص
 من الصفة بل يكون مساو يا لها (اشد) اى اقوى (اختصاصا بالتعريف)
 يعنى تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى لدلالته على الذات والتعنى على
 الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى (والعلمية من الصفة يعنى)
 يجب ان يكون الموصوف (اعرف منها) اى من الصفة (لانه) اى من الموصوف
 (المقصود الاصلى) فى التركيب الوصفى (فيجب ان يكون) للموصوف (اكمل
 من الصفة فى التعريف او) يعنى ان لم يكن اكمل منها فلا بد ان يكون (مساويا
 لها لانه) اى الموصوف (لولا يكن اكمل منها فلا قل من ان لا يكون) الموصوف
 (احسن منها) يعنى لا يكون انقص منها بل يكون مساويا له (والمنفصل) اى
 الذى نقل (عن سبويه وعليه) اى على ما نقل عنه منى (جمهور النحاة) اى
 مشاهيرهم (ان اعرفها) اعرف المعارف واقواها (المضمرات) باواضعها ولذا
 اوردها بصيغة الجمع ليكون دلالة عليها (ثم الاعلام) الشخصية (ثم اسم
 الاسارة) مفردا كان او مبنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا (ثم المعرف باللام)
 كذلك (والموصلات فيبينهما) اى بين المعرف باللام وبين الموصلات
 (مساواة) من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف
 او الجنس وكذا الموصل واما الثانى فلان اللام الموصلة ايضا لام التعريف
 كذا سائر الموصلات مثل الذى والى واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل
 كاستعمال الموصلات فى نحو الضارب ابوه زيد خالد اما كون المصمر اخص من
 غيره فاعلم الالتباس فيه لانه اذا قلت انا وانت لا يلتبس بغيره دون غيرهما
 من المعارف وحل الغائب عليهما لكونه من جنسهما ونوعهما واما كون
 العلم اخص من البوائى فلكونه معرفة وضعا واستعمالا الا انه لما كان فيها احتمال ما
 صار ادنى رتبة من المصمر ولذا جاز توصيفه دون المصمر واما اسم الاسارة فانه
 وان كان معرفة وضعا الا انه جاز استعماله استعمال الاجناس فيكون نكرة

استعما لا ولذا وجب توصيفه بئى اللام فقط على ما سيصحى في قوله وانتم
 مصف باب هذا بئى اللام وبهذا الاعتبار كان ادنى حالا ومرتبة من الاعلام
 ولكون تعريفه وضعا ذاتيا لا عرضيا كان اخص من ذى اللام وكذا من الموصولات
 لما عرفت ما بينهما من المساواة (ومن غم) (اى ومن اجل) ولاجل لان من
 في مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التعليلية (ان الموصوف اخص او مساو)
 (لم يوصف ذو اللام) اى الم عرف بلام التعريف لا يوصف يعنى لا يكون موصوفا
 بتى من الاسيائه (الابدسلة) (اى بئى اللام الآخر) اى بالمعرف باللام الذى
 يكون غير الاول لفظا ولذا وصفه بالآخر وثلاثيتوهم انه موصوف بعينه (او)
 لم يوصف ذو اللام الايا (الموصول) سواء كان الالف واللام مثل جاءنى الرجل
 الضارب ابوه عمرا او غيره (فانه) اى الموصول (ايضا) اى كذى اللام (مماثل
 لذى اللام) يعنى كما ان ذى اللام مماثل لذى اللام الآخر حتى يكون صفة له كذلك
 الموصول مماثل لذى اللام فيكون صفة له (لما عرفت ان بينهما) اى بين
 الموصولات وبين ذى اللام (من المساواة في التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل)
 مثل لكون ذى اللام موصوفا بئى اللام الآخر (او) جاءنى (الرجل الذى كان
 عندك امس) مثال لكون الم عرف باللام موصوفا بالموصول ونحو قوله تعالى
 * قل ان الموت الذى تفرون منه * الآية (او) لم يوصف ذو اللام الا (بالمضاف
 الى مثله) (اى مثل الم عرف باللام) الذى هو الموصوف يعنى يكون موصوفا
 بالمضاف الى الم عرف باللام ذلك اما (بلا واسطة) يعنى لا يكون بين المضاف
 الذى هو صفة وبين المضاف اليه الذى هو الم عرف باللام بلا واسطة (نحو جاءنى
 الرجل صاحب الفرس) والباقي قوله بلا واسطة متعلق بالمضاف (او بلا واسطة)
 يعنى يكون بينهما فاصل (نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان
 تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه) يعنى ان تعريف
 المضاف يكون انقص من تعريف المضاف اليه (على خلاف الواقع بين
 سبويه وغيره) فعند سبويه تعريف المضاف في مرتبة المضاف اليه لانه
 اخذ التعريف منه واكنسبه لان الاخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذ منه فلا اقل
 من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة
 فلو لم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكانت الكلمة الواحدة انقص وطم في التعريف
 وذافير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه
 لا انقص منه ولا ازيد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف
 المضاف اليه لزم ان لا يكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفا كما ان الضمير
 لا يكون موصوفا ولا صفة وهذا لبس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا

مثل قولك جاني علامك الظريف ويقع صفة ايضا مثل جاني غلامي صاحبك قلت لا يلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له في التعريف ان يكون مساويا له في جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع صفة ولا موصوفا مثله لان المشابهة لشيء في وصفه لا يكون مشابها له في جميع اوصافه وفي الرضى المضاف الى الضمير ينعت بكل واحد من المبهمين وبني اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى نفي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبني اللام وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى نفي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبني اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى نفي اللام فينعت بنفي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصوف فينعت بهما الى هنا كلامه فعلم من هذان المضاف الى المضمر لا يقع صفة الا الى المضاف الى المضمر ايضا واما المضاف الى العلم او الى غيره من المعارف الباقية فلا يقع موصوفا بالمضاف الى المضمر كما ان العلم وغيره لا يقع موصوفا بالمضاف اليه واما المضاف الى اسم الاشارة فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمر والى العلم واما المضاف الى نفي اللام والموصول فلا يكون موصوفا بالمضاف الى الضمير والى العلم والى اسم الاشارة واما عند غيره فرتبة المضافي انقص من مرتبة المضاف اليه لانه لا يمكن ان يكتسب التعريف منه ومعلوم ان المكتسب يكون احسن مما اكتسب منه الا يرى ان المتأني المفرد المعرفة لاكتسب البناء من كاف الخطاب مع ان بناءه لا يكون لازما بل يكون عارضا فيصور ان تنصف المعارف بعضها بعض على مذهبه (بخلاف سائر) اي باقى (المعارف فانها) اي المعارف الباقية (اخص من نفي اللام) وكذا الموصول لما عرفت ما تعلل عن سبويه وما عليه الجمهور فلا تكون وصفا لثلاثا يكون المقصود ادنى من غيره (فلو وقع اخص نعتا لغير اخص) مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير صفة الى العلم مثل جاني زيد صاحبك او ما اضيف الى العلم صفة الى المعارف باللام مثل جاني الرجل صاحب زيد (فهو) اي الاخص الواقع صفة لتفسير الاخص كالمثالين المذكورين (محلول على البدل) دون الصفة (عند صاحب هذا المذهب) يعنى عند سبويه (واتما التزم) جواب عن سؤال مقدر وهو انه يلزم من ان يكون النعت اخص او مساويا ان يجوز وصف باب اسم الاشارة باسم الاشارة لانه مثله وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة لكونه اخص منها والحال انه لا يجوز وصفه الابنى اللام وحده اجاب عنه بطريق المحصر بقوله واتما التزم (وصف باب هذا) حين اريد وصفه اى جعله موصوفا (اي باب اسم الاشارة) سواء كان مفردا او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا (بني اللام)

الجنس المرف باللام التعريف والبناء فيه متعلق بقوله وصف باب
 هذا (مثل مررت بهذا الرجل) وبهذا المرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء
 الرجال والنساء (مع ان القياس) السني ذكره من كون اسم الإشارة اخص
 من المرف باللام والموصول والمضاف الى احدهما مساويا لاسم الإشارة
 وللمضاف لاسم الإشارة (يقضى جواز وصفه) اى ان يكون موصوفا (بنى
 اللام والموصول والمضاف الى احدهما) يعنى والمضاف الى اسم الإشارة وباسم
 الإشارة لكون اسم الإشارة اخص من بعضها ومساويا لبعضها فينبغى ان
 يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه لا يجوز توصيفه بالاحدها وهو المرف
 باللام (للابهلام) حلة للالتزام (الواقع في هذا الباب) اى باب اسم الإشارة
 (بحسب اصل الوضع) فان اسم الإشارة وضع لفهوم كلي (المقتضى) اسم
 فاعل صفة بعد صفة للابهلام (ابيان الجنس) يعنى يقتضى ذلك الابهام لكونه
 وضعا ان يبين يجعل اسم الجنس المعرفة بلا جنس ايضا صفة لاسم الإشارة
 (فاذا اريد) به (رفعه) اى رفع ذلك الابهام (لايتصور) اى لا يمكن ان يرفع
 (بمثله) اى اى اسم الإشارة لانه مبهم مثله ومثل الشئ لا يقدر ان يرفع ابهام تلك
 الشئ فارتفع توصيفه باسم الإشارة ولذا قال السارح (لابهامه ولا يلبق) ايضا
 ان يرفع ابهامه (بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه) كالمضاف الى
 المرف باللام واللام الى الموصول والمضاف الى اسم الإشارة فارتفع توصيفه ايضا
 باحد هذه الاشياء الثلاثة (لانه) اى طلب رفع ابهام اسم الإشارة باحد هذه
 الاشياء يكون (كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير) لان التعريف
 لمس في ذات هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع
 ابهام اسم الإشارة من احدها يكون محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال
 من الفقير محال وما علق بالحال يكون محالا (فتعين) رفع الابهام الواقع في باب
 اسم الإشارة (ذواللام) اى اسم الجنس المرف باللام (لتعينه في نفسه) يعنى
 بواسطة كون اللام موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على
 الجنس فيلحق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس (وحل الموصول عليه) لما
 صرفت من المساواة بينهما (لانه) اى الموصول (مع صلته مثل ذى اللام)
 فإخذ حكمه فيلحق ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة بلا واسطة ودال ايضا
 على الجنس (مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم) فيكون المعنى مررت بهذا
 الكريم (ومن ثمه) (اى ومن اجل التزام وصف باب هذا بنى اللام رفع الابهام
 ببيان الجنس) البناء متعلق بقوله رفع (ضعف) وصف اسم الإشارة بالوصف العام
 لعدم كون الجنس مبنيا ولم يتمتع لكونه معرفة باللام نحو (مررت بهذا الايض)

(لأنه) أى لأن ايضاً وصف علم فمن حيث ان لدلالة على الجنس جاز توصيفه به
ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يتبين به ضعف توصيفه به كما قلنا أنفساً
(لا يتبين به جنس المبهم) المشار اليه (لأن الايض) وصف (علم لا يختص
بجنس دون جنس) آخر يعنى لا يكون مخصوصاً بجنس كالانسان او الفرس بل هو
يصلح ان يكون وصفاً لجميع الاجناس فاسترك باسم الاشارة في الابهام بل هو
محتاج ايضاً الى التفسير فكيف يرفع ابهامه (وحسن) وصف باب اسم الاشارة
بالوصف الخاص بجنس المعرف باللام لدلالته على معنى الجنس المخصوص مثل
(مررت بهذا العالم) والاصل فيه ان يكون العالم وصفاً لاسم الجنس المعروف
الذى وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس فقال مررت بهذا الرجل العلم
لان الاسم الجنس حذف من الين اختصاراً وجعل لعالم وصفاً لاسم الاشارة
لقيامه مقامه (لأنه) أى السان (يتبين به) أى يجعل العالم وصفاً لاسم الاشارة
(ان المشار اليه) أى ما اشير اليه بهذا (انسان) لان العلم مختص به ولا يوجد
في غيره كالضاربك والكاتب (بل) المشار اليه بهذا (رجل) لان لفظ هذا
مذكور ووصفه ايضاً مذكور يعلم بصفة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف
فرد من افراد الرجل لان بصفة لتذكير لا يشار الى المؤنث ووصف التذكير
ايضاً لا يكون صفة للمؤنث (العطف) اوردته عقب العت لان في العطف
معنى الجمع لأنه في اللغة مصدر عطف الوسيلة ناهياً لان بالعطف التحوي يثنى
طرف النسبة أى يجمع المعطوف والمعطوف عليه في العامل او العمل ويوجد
ايضاً في بعض حروفه الجمع فناسب الصفة لان الصفة تحتل مع الموصوف
ويتحدان وقد بتوسط بعضها بين الصفات ولكثرة استعماله مثل الصفة (يعنى
المعطوف بالحروف) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف
العطف بالحروف لا مطلق العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند
الكوفيين فيقال له عطف النسق على وزن سمك يقال ثغر نسق اذا تساوت
اسنانه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد (تابع) جنس شامل للتابع
(مقصود) (أى قصد) فيه اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة أى
اعتمد على الموصوف ففيه معنى الحدث واريد منه زمان الحال الا ان السارح فسره
بالماضى لا لكونه بمعنى الماضى بل لقصد التحقيق والثبوت (نسبته) أى نسبة
المعطوف (الى شئ) مثل زيد قائم وذهب (اونسبة شئ اليه) أى الى المعطوف
مثل قولك جادى زيد وعمرو (بالنسبة) (الواقعة في الكلام) اسنادية كانت
وايقاعية اخبارية او انشائية او غيرها والكلام اخبارى او انشائى فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من لفظ (المقصود) الذى ذكر متكرراً يعنى ان البنية

متعلقة في الحقيقة بالقصد لان الجار والمجرور يتعلق في الحقيقة بالمصدر لكونه
اصلاً وفي الظاهر بالفعل الاصطلاحي والشارح ههنا مشى على الحقيقة كما يقال
الجار والمجرور في قولك زيد في الدار خبر في الظاهر والخبر في الحقيقة ما يتعلق به
وقيل ان مقصودا لكونه بمعنى الماضي لا يجوز ان يعمل فيجب ان يقتدر بقصد
ويتعلق قوله بالنسبة اليه ولسا كان القصد من الافعال الخاصة وجب ان يكون له
قرينة معينة فجعل المقصود المذكور قرينة له وهذا ليس الاتكلاً اذ لو كان
مراد المصنف كذلك لقال العطف تابع قصد بالنسبة بصيغة الفعل الماضي
ولامانع منه وقيل انه ليس متعلقاً بالمقصود والالكان المعطوف نفسه مقصوداً
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شيء او نسبة شيء
اليه وهذا ايضا كذلك لانه اذا تعلق بالمقصود يكون المقصود ايضا نسبة
المقصود الى شيء او نسبة شيء اليه لان الجار والمجرور يكون في محل الرفع على
اثمائب الفاعل كما اشار اليه الشارح بقوله اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء
اليه فيكون المعنى العطف تابع مقصود نسبته مع متبوعه فحينئذ يستقيم الكلام
الحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب (مع متبوعه) قوله مع ظرف مستقر
اوصفها اي بالنسبة الكائنة مع متبوعه او يكون مع بمعنى في اي تابع قصد
نسبته حال كونها مع متبوعه او الكائنة في متبوعه يعني يشتركان في تلك النسبة
والى هذا اشار الشارح بقوله (اي كما يكون هو) اي التابع او المعطوف (مقصوداً
بتلك النسبة) اي النسبة الواقعة في الكلام (يكون متبوعه) اي متبوع التابع
(ايضا) اي كالتابع (مقصودا بها) بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط لافي الزمان
الان نسبة المتبوع مقصودة او لا ونسبة التابع ثابتة (نحو جاني زيد وعمرو)
ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (فعمرو) في هذه الامثلة (تابع لانه) نان
باعراب سابقه من جهة واحدة ولانه (معطوف على زيد) بحرف الواو (قصد
نسبة المجيء) في الاول ونسبة الرؤية في الثاني ونسبة الممرورية في الثالث (اليه)
اي الى عمرو (بنسبة المجيء) الباء متعلق بقصد (الواقعة في الكلام) اي في قوله
جاني زيد وهي النسبة الفاعلية او المفعولية او الاضافة (وكما ان نسبة المجيء
اليه) اي الى عمرو والرؤية او الممرورية اليه (مقصودة كذلك) تأكيداً للنسبة
(نسبته) اي نسبة المجيء (الى زيد الذي هو متبوعه) اي متبوع عمرو (ايضا)
اي كما ان تلك النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هي (مقصودة) الى زيد الان
بين القصدين فرقا لان القصد في النسبة الى الاول كان بالاصالة والى الثاني
بالتبعية لكونه تابعا اليه ولما بين فوائد القيود المذكورة من حيث التفسير

والإيضاح شرع في بيان قوائدها أيضا من حيث أنها جنس وفصل
فقال (فقوله) في التعريف (مقصود بالنسبة احتراز عن غير البديل) لأن
البديل مقصود بالنسبة في الكلام (من التوابع) الباقية التي هي الصفة والتأكيـ
وعطف اليان (لأنها) أي لأن هذه التوابع (غير مقصودة بالنسبة) في الكلام
لأنه لم ينسب إليها شيء ولا هي إلى شيء (بل المقصود) بالنسبة في الكلام
(متبوعها) أي متبوع كل واحد منها وانما جئت هي أما للتخصيص كافي
الصفة إذا كان الموصوف نكرة أو التوضيح كافي للصفة أيضا عند كون الموصوف
معرفة وكافي عطف البيان أو التقدير والعمول كافي التأكيـ وغيرها لا تقصد
النسبة إليها (وقوله مع متبوعه احتراز عن البديل لأنه) أي البديل (المقصود)
بالنسبة في الكلام (دونه) أي دون البديل منه بقربة ذكر البديل يعني ليس
المبديل منه مقصودا بالنسبة في الكلام بل انما جئ به ليكون توطئة ووسيلة إلى
ذكر البديل (قيل) أي اعتراض على هذا التعريف بأنه غير جامع لأفراده لأنه
(يخرج بقوله مع متبوعه) عن التعريف (المعطوف) فاصل يخرج (بلا)
مثل جاءني زيد لا عمرو (وبل) مثل جاءني زيد بل عمرو أو ما جاءني زيد بل
عمرو فيكون زيد فيهما مسكوتا عنه (ولكن) مثل جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ
وأما جاءني زيد لكن عمرو جاء (ولم) مثل أزيد في الدار ام عمرو (واو) مثل
جاءني زيدا وعمرو (وأما لأن المقصود بالنسبة) في الكلام (معها) أي أحد هذه
الحروف (أحد الأمرين من التابع والمتبوع لا كلاهما) أي مع ليس كلاهما
مقصودين بالنسبة في الكلام لأن المقصود بالنسبة في الأول هو المتبوع لا غير
وفي الثاني المقصود هو التابع فقط والمتبوع فيه في حكم المسكوت عنه وفي الثالث
كذلك لأن الاستدراك لا لأضراب إلا أن الحكم السابق يبطل في الأضراب
وفي الاستدراك لا ولا ولكن المقصود هو الثاني والمقصود بالنسبة في الحروف
الباقية وهي أم وأما وأواحد الأمرين مبهما فليكن المعطوف بأحد هذه الحروف
داخلا في التعريف لعدم صدقه عليه مع أنه من أفراد المحدود (واجب)
عن هذا الاعتراض (بان المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة في الكلام
أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة) أن لا يكون
كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا سلك أن المعطوف والمعطوف عليه
بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة في الكلام (معها) أي حال كونهما
مصابحين في كونهما مقصودين فيهما لأن المعطوف عليه في العطف بلام مقصود
بوتها والمعطوف أيضا لكن نفيًا والمعطوف ييل مقصود نفيًا وبوتها والمعطوف
عليه مسكوت عنه وفي لكن كلاهما مقصودان إلا أن أحدهما ثبوتًا والآخر

نقبا اما الاول والثاني بلا شك وفي الثلاثة الباقية كلاهما مقصودان ايضا
 الان احدهما ثبوتنا والاخر نفيًا ولكن مبهما فثبت ان المعطوف والمعطوف
 عليه كلاهما مقصودان بالنسبة في الكلام (بهذا المعنى) المذكور والمراد
 بقوله وهذا المعنى ماد كره الشارح من كون المتبوع مقصودا ان لا يكون مذكورا
 لتوسطه ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا ان لا يكون فرعا للتبوع بل يكون
 كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا في ان يكون مقصودا بالنسبة في الكلام
 (ولم الحذف) اي حذف المعطوف (بما ذكره) المصنف من التعريف (جمع)
 ومنه اي حال كونه جامعا لافراده وما ناعن دخول غيره فيه (اردفه لزيادة
 التوضيح) اي لزيادة ايضاح العطف لانه لا يعلم من التعريف مفصلا فوسط
 احد الحروف بينهما بان تلك الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافا
 وفي الرضي لبس هذا من تعلم الحد بل شرط عطف التسق ذكره بعد تمام حد
 انتهى وله لم يفرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام وابتدأ بوجوب توسط
 احد الحروف العشرة تكميلا للحد بيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف
 وبيان ماهو المختار في الحروف ايضا وهو كونها عشرة (بقوله) يتوسط بينه
 (اي بين ذلك التابع) والجملة الفعلية اما صفة بعد صفة لقوله تابع واليه اشار
 الشارح بقوله اي بين ذلك التابع واما حال من المستكن في قوله مقصودا (و بين
 متبوعه) اي متبوع التابع (احد الحروف) فاعل يتوسط (العشرة) وسأني
 تفصيلها في قسم الحروف) اي في بحثها وبيان الفرق بينها (مثل قام زيد
 وعمر) مثال لقوله تابع مقصودا بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه وبين متبوعه بيان
 الحكم وهو قوله يتوسط بينه وبين متبوعه احدا الحروف العشرة مع ان الاصل
 ان يكون المثال يجب المثل لان بيان الحكم لكونه موضحا كالتمية للتعريف
 ويجوز ان يجعل مثلا للتوسط والاولى ان يجعل مثلا لكليهما ولذا اخبره المصنف
 (ولم يكتف) في تعريف العطف (بقوله) العطف (تابع يتوسط بينه وبين
 متبوعه احد الحروف العشرة) بل عرفه اولا بقوله العطف تابع مقصود
 بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الى
 آخره (لان الحروف) التي للعطف (قد توسط بين الصفات) المراد بالحروف
 ههنا التي تكون لمطلق الجمع وهي الواو وحدها ولم يفته الشارح لوضوحه
 اكتفا بالثال وقد توسط ايضا بين الابدال نحو قطع زبيده وزججه على
 ان يكون رجلا بدلا من زيد لا عطف اعلى به لانه حينئذ يكون معضوفا لا بدلا
 (مثل جاءني زيد العالم والساعر) اي الذي يكتب الشعر وينظمه لانه يقال
 لمن يكتب الشعر او ينظمه شاعر (والديبر) بكسر الادال المهملة وبعده باء

منقوطة بواحدة من تحت وبعده ياء ساكنة فارسي اللفظ الكاتب الذي يكتب
الكلام المنشورا ويؤلفه (فالصفة الداخلة عليهما) اي على الصفة (حرف
العطف) يرفع لانه فاعل قوله الداخل مثل قولك هند جامل وشاحها ولا تقول
هند حاملة وشاحها (كالشاعر والديبر) في قولك جاءني زيد العالم والشاعر
والديبر (لها) اي تلك الصفة (جهنان) اي حالتان معتبرتان (احديهما) اي
احدى الجهتين (كونهما) اي ان تكون التي دخل عليها حرف العطف (صفة
زيد) كما ان الصفة الاولى التي لم يدخل عليها الحرف صفة زيد وتابعة له
(تابعة له) الا انه لا باصالة بل كانت بتبعيتها (بعبية المعطوف للمعطوف عليه)
اي بواسطة تبعيته والتأخر اتماه في الذكرك فقط ويعلم كونها صفة له
من انه لو حذف الحرف لجاز ايضا ولو كان عطفا لماجاز حذفه (واخريهما)
اي الحالة الثانية (كونها معطوفة) اي تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة
السابقة عليها ويكون الواو للعطف (على الصفة المتقدمة) عليها (تابعة)
خبر بعد خبر لا يكون احوال من اسمه المضاف اليه (لها) اي للصفة المتقدمة
عليها فتكون تلك الصفة صفة من جهة وعطفا من جهة كاخبر المتعدد
بالعطف فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر (وحيثذ يصدق على هذه
الصفة) التي دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى) اي من كونها
صفة زيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه (انها) اي هذه الصفة
(تابعة) تدل على معنى في متبوعاتها مطلقا لا يتوسط بينها وبين متبوعه احد
الحروف العشرة (لانها صفة زيد) كما ان الصفة التي يدخل عليها
حرف العطف صفة زيد الا انه (بتوسط بينها وبين زيد) المتنوع بها
(حرف) من حروف (العطف) فتكون صفة له لامعطوفة على الصفة المتقدمة
عليها (لانه بتوسط) متعلق بقوله لا يلزم (حرف) من حروف (العطف) بين
الشيئين) مطلقا (لا يلزم) خبر لانه اي لا يجب (ان يكون عطف الثاني على
الاول) بل يجوز عملا بالاصل لان الاصل في حروف العطف العطف لجواز ان تكون
الواو ابتدائية او استئنافية احوالة والفاء تفسيرية وجواب لاما جزاء الشرط
الى غير ذلك وفي بعض النسخ لان توسط بلا حرف الجر وحيثذ يكون قوله ولا يلزم
من الالتزام لامن الزعم اي لا يوجب وفي بعضها لا يلزم اي لا يستوجب
(فلو لم يكن) قوله تابع (مقصودا بالنسبة مع متبوعه) واكتفى في التعريف بقوله
لعطف تابع ينوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل هذه
الصفة) اي الصفة التي دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى) في حد
المعطوف) مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون
صدق المحدود فلا يكون الحد مانعا لاغيره (وهي) الواو للحال والجملة حال

اى والحال ان هذه الصفة (من هذه الجهة) اى الحالة الاولى (لبست
 معطوفة) فى الارادة والقصد بل صفة كما كانت الاولى التى لم يدخل عليها حرف
 العطف كذلك (فلم يبق) الحد (مانعا) لاغياره لدخول ما لبس من افراد
 المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حرف العطف هل يجوز
 دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله هل فيه دليل عن النقات اجاب عنه
 مؤيدا بقوله (وقيل قد جوز الزحصرى) وهو بمن يعتمد عاىه ويستدل بكلامه
 (وقوع الواو) العاطفة التى لمطابق الجمع (بين الصفة والموصوف لنا كيد
 اللصوق) مصدر لصق اى الاتصال اى لنا كيد اتصال الصفة بالموصوف
 والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كانه واجب (فى مواضع) متعلق بجوز
 (عميدة) فعل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث صفة مواضع اى
 مواضع معدودة التى هى (من الكشف) يعنى كانت تلك المواضع فى الكشف
 ومنها قوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم حيث كانت الجملة الاسمية
 صفة لسبعة فدخلت الواو عليها لنا كيد الاتصال (وحكم المصنف) يعنى ابن
 الحاجب (فى شرح المفصل) اى فى شرحه له وسماه بالايضاح (فى مباحث الاستثناء
 ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله تعالى واهلكا من قرية الاولها) اى لتلك
 القرية (منذرون) اى انبياء كانوا يذرونهم وهم لا يذرون (صفة لقرية) فالتقدير
 الاقرية لها منذرون فالجملة الاسمية صفة لقرية فدخلت الواو التى للجمع
 المطلق لنا كيد اللصوق فصار التقدير الاقرية ولها منذرون واعلم ان هذه
 الآية لبس فيها الواو لانها بدون الواو وهذه الآية فى سورة الشعراء فالآية هى
 قوله وما اهلكنا من قرية الا الهام منذرون ذكرى وما كنا ظالمين والآية التى وردت
 فيها الواو هى فى سورة الحجر هكذا وما اهلكنا من قرية الاولها كتاب معلوم
 ووجدت نسخة الآية فيها كما فى سورة الحجر ولعل ما ورد عن الشارح يكون
 هذه النسخة واما النسخة الاولى فهى سهو من الكتاب لا يخفى وجهه على من له
 نظر صائب (فلوا كتنى) المصنف فى تعريف العطف (بقوله العطف
 تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العسرة) ولم يعرفه بقوله اولا
 العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (لدخل فيه) اى فى حد العطف (مثل
 هذه الصفة) يعنى التى يدخل عليها حرف من حروف العطف لنا كيد اللصوق
 فلم يكن التعريف ما نعا لاغياره لدخول ما لبس من افراد المحدود فيه وذاغير
 جائز (ونقل عن المصنف) يعنى ابن الحاجب (انه) اى العاقل (فال فى اماى الكافية)
 وهو اسم كتاب كتب على الكافية (ان العاقل فى مثل) العاقل يعنى الصفة التى
 يدخل عليها حرف العطف فى قولك (جاءنى زيد العالم والعاقل تابع توسط

بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) فصلى عليه هذا القول (وليس
يعطف على التحقيق) بل كونه معطوفاً ليس الا من حيث الظاهر بدخول حرف
العطف عليه لجواز حذفه ولو كان عطفاً على التحقيق لما جاز حذف حرف
العطف منه (وانما هو) اى العاقل (باق على ما كان عليه في) حال (الوصفية)
وهو كونه تابعا يدل على معنى في متبوعه مطلقاً (وانما حسن دخول العاطف
عليها) مع ان القياس عدم دخوله لان العطف يقتضى تغير المعطوفين (النوع
من النسبة بالمعطوف) اى لمساواة الصفة المعطوف في كون ما بعد كل منهما
مقارناً لما قبله (لما بينهما) اى الصفة والموصوف (من التغاير) لفظاً ومعنى اما
لفظاً فلان لفظ العاقل غير لفظ زيد واما معنى فلان معنى زيد الحيوان الساطق
مع الشخص ومعنى العاقل ذات متصفة بالعقل الا ان تلك الذات لما احتملت
ان تكون ذات زيد صار العاقل مناسباً له كما ان المعطوف يتغير المعطوف عليه
لفظاً ومعنى ويناسبه من وجه آخر ولهذا المناسبة ادخل عليها حرف العطف
(فلو اُحد العطف كذلك) يعنى مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل فيه) اى في هذا الحمد (بعض الصفات)
كما مر من المثال (مع انه) اى البعض (ليس بمعطوف) فلم يكن الحمد مانعاً لاغياره
وقال المحشى عصام الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان في الوجه الاول
جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه معطوفاً من وجه وفي هذا الوجه
جعله صفة لاحتمال من غير ان يكون معطوفاً من وجه الى هنا كلامه (وقال
بعضهم فيه) اى فيما قيل من انه اكتفى في تعريف العطف بقوله العطف تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه اولا بقوله تابع
مقصوداً بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التى يدخل عليها حرف العطف
(نظراً لان الحروف المتوسطة بينهما) اى بين الصفات (عاطفة) كما ان
الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك والايانم الغاؤها (لدلالاتها) اى لدلالة الحروف
المتوسطة بينهما (فيها) اى في الصفات التى دخلت هي عليها (على ما تدل)
تلك الحروف (عليه في غيرها) اى في غير الصفات (من الجمع) بيان لما في قوله
على ما تدل كما في الواو (والتيب) كما في الفاء (وغير ذلك) من التعقيب والتأني
(فنى جعلها) اى جعل تلك الحروف (غير عاطفة في الصفات) وجعلها (عاطفة
في غيرها) اى غير الصفات (ارتكاب امر بعيد) وهو المعنى المجازى لان كونها
تأكيذا للصوق معنى مجازى لها لا حقيقى وانما وصفه بالبعيد لان ما لا يكون
حقيقة يكون بعيداً عن الفهم ولانه لما لم يكن له داع كان كانه بعيد مع جواز
وجه آخر فيه اقرب وهو العطف (من غير ضرورة داعية اليه) اى الى ارتكاب

الامر البعيد وفيه كما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومضاها الجمعية مطلقا فقط ويجوز ان يخرج الواو من ان يكون للعطف في مواضع كثيرة من كونه للابتدائية والخالية والمصاحبة وغير ذلك فلتكن ههنا لتأكيد معنى الجمعية وهي توجد في صفة بعد صفة بلا ذكر الواو بينهما كما في قولك جاءني زيد العالم العاقل بل الانسب ان اراد الواو فيهما لبعدهما الصفة عن الموصوف واعلم ان الاسماء في عطف بعض على بعض على اربعة انواع عقلا عطف ظاهر على طاهر وعطف مضمير على مضمير وعطف ظاهر على مضمير وعطف مضمير على طاهر ولما كان في عطف بعضها شروطا اراد ان يبين العطف فيها وشروطه فقال (واذا عطف على) (المضمر) (المرفوع) (لا) (المضمر) (المنصوب) (متصلا كان او منفصلا) (و) (لا المضمر) (المجرور) فانه لا شرط للعطف فيهما (المتصل) (بارزا كان) (المضمر المتصل) (او مستترا) لانهما في الحكم الاتي سواء مع ان قوله المضمر المرفوع المتصل يشملهما (لا) المضمر المرفوع (الفصل) لان الحكم الاتي لم يميز عليه (أكد) مبنى للمفعول من التأكد اي أكد المرفوع المتصل بمضمير (فصل) (اولا) منصوب على الظرفية اي قبل العطف عليه (ثم) اي بعد التأكد به (عطف عليه) اي على المضمر المرفوع (ونلك) اي التأكد اولا ثم العطف عليه واقع (لان) المضمر (المرفوع المتصل) بارزا كان او مستكنا (كالجزء مما) اي من الفعل النني (اتصل) ذلك المضمر (بلفظا) تمييزا واذا وجب اسكان لام الفعل لثلاثي يجمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (من حيث انه) اي ذلك الضمير (متصل) به (لا يجوز انفصاله) لان الاصل في الضمير الاتصال والانفصال خلاف الظاهر فلا يعمل به ما لم يكن مقضى له (ومعنى) عطف على قوله لفظا (من حيث انه فاعل) لذلك الفعل (والفاعل) الذي يكون ضميرا متصلا (كالجزء من الفعل) الذي اتصل به لان الفعل محتاج اليه لانه يقوم به ويسند اليه ولاجل ذلك جعل جزأ منه (فلو عطف عليه) اي على المضمر الذي كان جزأ منه (بلا تأكيد) بالضمر الفصل (كان) ذلك لعطف في الامتناع (كالموعطف على بعض حروف الكلمة) وعطف كلمة على بعض حروف كلمة اخرى ممنوع لانه يلزم منه عطف الاسم على الحروف وعطف كلمة على ما ليس بكلمة (فاكد) ذلك الضمير (اولا بمنفصل) اي قبل العطف ليظهر انه وان كان كالجزء كلمة بنفسه فالعطف عايه لا يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة (لانه) اي الشان (بنلك) اي التأكد (يظهر ان ذلك) الضمير (المتصل) بالفعل (وان كان) للوصل (كالجزء) مما اتصل به من حيث الظاهر

والجزء ادنى حالا من الظاهر القوى فلا يحسن ان يكون القوى تبعا للضعيف
الذى لا يستقل بنفسه (منفصل) خبران (من حيث الحقيقة) وكلمة مستقلة
بنفسها يعلم هذا (بلا بل جواز افراجه) اى افراد ذلك الضمير الافراد اما بالدال
المهمله واما بالزاي المججمة في آخره (مما) اى من الفعل الذى (اتصل به) الضمير
المرفوع (بنا ككيد) اى بنا كيد الضمير متعلق بالافراد لان التأ كيد عين
المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول مستقل بنفسه
ولكن اتصل بعامله وحمل جزأ منه لمكان الاختصار (فمحصل له) اى لذلك
الضمير بسبب التأ كيد بالانفصال (نوع) قوة و (استقلال) فيحسن العطف
عليه كما يحسن على الاسم الظاهر ولما نوهم انه يجوز العطف ايضا على التأ كيد
لانه عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التأ كيد هو اولى لقربه
لانه اذا كان لشيء معطوفان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف لعلم الفصل
بيدهما دفع هذا التوهم بقوله (ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأ كيد)
بل يجب ان يعطف على الضمير المرفوع المتصل (لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فكان يلزم) من عطفه على هذا التأ كيد (ان يكون هذا المعطوف
ايضا) اى كما كان المعطوف عليه تأ كيدا (تأ كيدا) قوله كان في فكان ههنا زائدة
والعنى فيلزم الخ (وهو) كون المعطوف تأ كيدا (بالمل) لما سبق ان التأ كيد عين
المؤكد وانت خبر ان المعطوف بغير المعطوف عليه لفظا ومعنى فلا يصح ان
يعطف على تأ كيد فيجب ان يكون معطوفا على الضمير المتصل لما سبق (فان كان
الضمير) المرفوع ضميرا (منفصلا) لعارض الانفصال (نحو ما ضرب الا انت) او
الانا او الالهو (وزيد) فان انت وان كان مرفوعا لانه منفصل بالاعض الفعل لغرض
لا يكون الابه وهو قصر الفعل على الفاعل (لم يكن) ذلك الضمير (كالجزء) من
الفعل (لفظا) وان كان جزأ منه معنى فلا حاجة فيه الى التأ كيد لانتفاء أحد شطرى
العلة وهو كونه جزأ من الفعل لفظا و (اعلة) ان يكون جزأ من الفعل لفظا ومعنى وانتفاء
احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم (وكذا ان كان) الضمير ضميرا (متصلا) لكن
لا مطلقا بل يكون (منصوبا نحو ضربتك) وضربته ضربتني (وزيد) لم يكن
الضمير المنصوب (كالجزء) من الفعل (معنى) وان كان جزأ لفظا على عكس
الضمير المرفوع المتصل (فلا حاجة فيهما) اى في الضمير المرفوع المتصل
والضمير المنصوب المتصل (الى التأ كيد بمنفصل) بل يحسن العطف فيهما
بلا تأ كيد ولا فصل اما الضمير المرفوع المتصل فلما مر واما الضمير المنصوب
المتصل فلانتفاء أحد شطرى العلة وهو الاتصال معنى لان انتفاء أحد جزئى
العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجزور المتصل نحو مررت بك وزيد لا حاجة

فيه الى التأكيد الا ان اعادة الجار فيه حسن للمسيأتي (مثل ضربت انا) اوانت
 (وزيد) مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بلوزا (وزيد ضرب هو وغلماه)
 اوزيد ضرب هو وعمر و مثال لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنسا ومنه قوله
 تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ولما كان الاكيد بالمنفصل يحتاج الى البيان لانه
 يحتمل ان يكون التأكيد مقدما على العطف ومتأخرا عنه ينفذ واوضحه بابرار
 المثال فقال ضربت انا وزيد وزوجي على نحو ضرب انت وزيد ونحو ضرب
 هو وغلماه لان الداعي الى الحكم به في الثاني طرد الباب والافهه يحصل ان يكون
 من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تأكيد المتصل بالمفصل (الا
 ان يقع فصل) استثناء من قوله اكد اولا بمفصل يعني اكد ذلك الضمير اولا بضمير
 مرفوع منفصل مطابق له في جميع الاوقات الوقت وقوع لفصل بـ (بين)
 الضمير (المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه) اي على الضمير المرفوع
 المتصل من مظهر او مضمحل آخر (فيحوز) حيثئذ (تركه) (اي ترك التأكيد)
 بمنصل اكتفاء به ولحصول الغرض والاختصار ايضا (لانه قد طال الكلام
 بوجود الفصل) ولو جئ بفصل اكان اطول والطويل يكون اقل وطول الكلام
 قد يعني عما هو الواجب فاعناؤه عما هو الاولى اولى واخرى (لحسن الاختصار)
 طالبا لتخفيف الكلام (بترك التأكيد) به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لاغاثة
 عنه (سواء كان الفصل قبل حرف العطف) (نحو ضربت اليوم وزيد) ومنه
 قوله تعالى انا لمبعوثون اواباؤنا الاولون لان الهمة فيه قبل الحرف (او بعده)
 اي بعد حرف العطف (كقوله تعالى ما اشركتا ولا اباؤنا) ولما كان فيه ابهام ينفذ
 بقوله (فان المعطوف) في الآية (هو اباؤنا) لان مرادهم نسبة عدم الشرك
 الى ذواتهم والى اباؤهم يعني عدم الشرك مورثا من اباؤنا (و) لفظة (لا)
 في ولا اباؤنا (زائدة بعد حرف العطف) الذي هو الواو التأكيد (دال على) مثل قوله
 تعالى ما جاءنا من نبي ولا نذير ومثل قولك ما جاءني زيد ولا عرفتكون لفظة لا
 فصلا بعد حرف العطف (وانما قال يجوز تركه) ولم يقل يجب لان الفصل اذن
 فام مقام التأكيد فكان ينبغي ان يقال ويجب (فانه) اي الحال والسان (فديوث كد)
 الضمير المرفوع المتصل (بالمفصل) حال كونه ملابسا (مع الفصل) بلا اهتمام
 بالمعطوف عليه للزوم البعد بالمفصل اما بالمفصل قبل حرف العطف فقط
 (كقوله تعالى فكذبوا فيها هم والفساؤون) او بعدم وقبله معا كقوله تعالى ما عبدنا
 من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا او بعده فقط مثل ضربت انا ولا زيد فالاقسام
 ثلاثة (وقد لا يترك) بل يكفي بالمفصل فقط كقوله تعالى فاستقم كما امرت ومن تاب
 معك وقوله سيصلى ناراً ذات لهب وامر أنه (والامر ان) اي اجتماع الفصل

مع التأكيد وانفراد الفصل وحده (منسأويان) فلذا مال يجوز ترك التأكيد
 اكتفاء بالفصل (هذا) أي خذ هذا أو الأمر هذا وأما يؤتى به عند تعلم البحث
 والشروع في ما يناسبه ولما فرغ من بيان المسئلة أراد ان بين انها خلافة
 والتأكيد استحقاق لا واجب قطعاً كما يفيد مقابلة أكد مع جواز الترك فقال
 (واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى) عند عدم
 الفصل وأما عند الفصل فالأمر ان منسأويان لوقوع كلهما كثيراً في كلام
 علام الغيوب الا ان الاول هو الاولى لكونه أكثر وقوعاً (ويجوزون) أي البصريون
 (العطف) المذكور (بلاً تأكيد) بلام فصل وحده أو مع الفصل (ولافصل)
 وحده أو مع التأكيد لان الضمير المتصل وان كان كالجزء من الكلمة التي اتصل بها
 وكان بعض حروفها الا انه لم يكن مثله في جميع احكامه حتى لا يجوز العطف
 عليه اصلاً كما لا يجوز على ما هو جزؤها حقيقة (لكن) أي الا ان العطف بلاً تأكيد
 ولا فصل ايضاً يكون (على فتح) لمخالفته ما هو الاولى والاحسن ولو لانه فيصح
 الوقوع في فصيح الكلام خصوصاً في النظم المعجز واذا لم يقع علم انه فيصح لانهم حظروه
 اصلاً بحيث لا يجوز ان يرتكب (والكوفيون يجوزونه) أي العطف بلاً تأكيد
 ولا فصل (بلا فتح) لان ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الا انه كلمة
 بنفسها كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله ويكون ايضاً محكوماً عليه فيجوز
 العطف عليه كما يجوز على الاسم الظاهر (واذا عطف على الضمير المجزوء)
 المرفوع والنصب ولم يقبده بالمتصل لانه لا منفصل له لما سيجيء (اصيد
 الخافض) (أي الجار) أي جار المعطوف عليه حين العطف في المعطوف
 لئلا يلزم العطف على الجزء كما في المرفوع المتصل (حرفاً كان) ذلك الخافض
 (او اسماً لان اتصال الضمير المجزوء) سواء كان مجزئاً بحرف الجر او بالاضافة
 (بحساره اشد) واقتوى وأكد (من اتصال الفاعل المتصل) أي الضمير المرفوع
 المتصل (بفعله) لانه لا يوجد اتصال الفاعل بالفعل الا في الضمير ولذا عرف الفاعل
 باللام وقبده بالمتصل (لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً) سواء كان اسماً ظاهراً
 او ضميراً منفصلاً (جاز انفصاله) اما اذا كان ظاهراً فظاهر لان الانفصال
 من شأنه واما اذا كان ضميراً يجوز انفصاله ايئناً بانه مستقل بنفسه (والمجزوء
 لا يتصل من جاره) اصلاً سواء كان ضميراً او ظاهراً (فكره العطف عليه) أي على
 الضمير المجزوء بلا إعادة الخافض كما كره على الضمير المرفوع المتصل بلاً تأكيد ولا
 فصل او بلا احدهما (ان يكون) هذا العطف بلا إعادة الجار في الخارج (كالعطف
 على بعض حروف الكلمة) كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء والاسم
 على الحرف الذي ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضاً ولما توهم انه لا يلزم اما دة

الجواز لجواز وجه آخر فيه وهو انه يؤكد منفصل ثم يعطف عليه كما عمل
 في الضمير المرفوع دفعه بقوله (وليس المجرور ضمير منفصل) لانه متصل
 فقط مظهرا كان او ضمرا (كما يجيء) وجه (في) بحث (الضمير حتى يؤكد به)
 اي بالضمير المجرور المنفصل (اولا) اي قبل العطف (ثم يعطف عليه كما عمل
 في المرفوع المتصل) حرفه سابقا ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز تأكيده بالمنفصل
 لعدم كونه موجودا فليؤكد بالمرفوع الفصل دفعه بقوله ايضا (وفي استعارة)
 المرفوع له (اي جعل الضمير المرفوع المنفصل تأكيدا للضمير المجرور) (مذلة)
 اي ابتدال لانه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المعقول ومخالف
 ايضا للقياس ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز التأكيد بالمنفصل وفي اقامة المرفوع
 المنفصل مقام المجرور ابتدال فليكتف بالمنفصل كما اكتفى في المرفوع المتصل
 دفعه بقوله (ولا يكتفى بالفصل) لقيامه مقام الفصل (لان الفصل لا تأثير له)
 يعني لا وجود للفصل (الا في جواز) اي الا عند جواز (ترك التأكيد بالمنفصل)
 لان الفصل خلف عن الاصل والاصل للملحيز لعدم وجوده فعدم جوازا خلف
 هو الاول (للاختصار) اي لان يكون في الكلام اختصارا لانه اذا ذكر الا أكد
 والفصل ايضا يكون الكلام طويلا والطول يكون سببا للثقل فحب لا يمكن
 التأكيد بالمنفصل لعدمه (اي لعدم الضمير المنفصل فيه (لا يتصور له) اي للفصل
 (اثر) اي عمل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يمكن لعدم وجوده
 فالخلف اولي بعدم الجواز (فكيف يكتفى به) اي بالاصل الاستفهام ههنا
 انكارى اي فلا يكتفى بالفصل عنه فقد الاصل لان الاصل اذا لم يجز فكيف يجوز
 خلفه لانه نائب عنه فاذا تعذرت الامور المذكورة كلها (فليق) امشي (الا
 اعادة العامل الاول) سواء كان ذلك العامل حرفا (نحو مررت بك وبزيد) (او)
 اسما مضافا نحو (المال بيني وبين زيد) ليكون كالاسم المستقل فيصح العطف
 عليه كما يصح عليه (والمعطوف) في هذين المثالين وامثالهما (هو المجرور)
 فقط (والعامل مكرر) ليصح العطف لانه اذا لم يكرر العامل لم يصح العطف
 (وجره) اي جرم المعطوف (با) لعامل (الاول) كما عطف الاسم الظاهر على مثله
 مثل مررت بزيد وعمرو (و) العامل (الثاني كالعالم) لانه لا احتياج له في المعنى والعمل
 لانه زيدنا كيدا ليصح العطف ما كان كذلك لا يعمل فاعمل للاول مثل قولك
 ما زيدنا كما ولا رجل حاضرا (معنى) اي من حيث المعنى لانه زائد والراوند لا يكون له
 معنى الا التأكيد علم ذلك (ببديل قولهم المال بيني وبينك انين لا يضاف الا الى)
 الشيء (المتعدد) الذي يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية الا انه لا يضاف الى
 المتعدد كما وايه وكلا وكثما فكان ينبغي ان يقال المال بيننا لانه فصل شره واصناف

ثاني اللفظ بين اليه للدلالة على كمال الامتياز والافتراق (وقيل جره) اى جرم المعطوف
 فى مثله (با) لعامل (الثانى كما فى الحرف الزائد) سواء كان سماعا كما (فى كفى بالله شهيدا)
 او كما فى بحسبك درهم او قياسا كما فى قولك هل زيد بقائم وما زيد بقائم (وهذا)
 الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار (اذا اريد العطف) على المضمحل المحرور (فى)
 المعطوف (حال السعة والاختيار) من غير ضرورة شعرية داعية اليها (مذهب
 البصريين) لانهم قالوا اذا عطف على المضمحل المحرور اعيد الحافض حال السعة
 واما عند غيرهم (فيحوز عندهم تركها) اى ترك الاعادة كما جاز عندهم ترك التأكيد
 والفصل معا عند العطف على المضمحل المرفوع المتصل لكن مع قبح فى حال السعة
 والاختيار لافى حال الاضطرار كذلك يجوز تركها لكن (اضطارا) لان
 الضرورة تلجئ المحذور (واجاز الكوفيون ايضا ترك الاعادة فى حال السعة)
 كما جازت آنفا حال الاضطرار حال كونهم (مستدلين بما) وقع (فى) بعض
 (الاشعار) مثل قوله * فاليوم قدبت نهجونا وتشتما * فاذهب فباك والايام من
 عجب لان الايام معنوف على الضمير المحرور فى قوله بك بلا اعادة الجار فيه ولولان
 العطف عليه بلا اعادة الجار جائز لما صح ما اختاره الشاعر وقاسوا حال السعة
 اى ما لم يكن فى الشعر عليه لانه اذا كان جائزا فى الشعر فى غيره يكون هو الاولى
 واجيب عنه بان استدلالهم بما وقع فى بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع
 مثل هذا العطف فى الشعر للضرورة فلا يستلزم جوازه فى غيره ولولا الضرورة
 لما اختاره والاحتمال ان لا يكون الواو للعطف بل تكون للمصاحبة وما بعدها
 مفعولا معه وقال المحشى عصام فيه اشعار بضعف استدلالهم يعنى فى قول
 السارح مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار
 بل استدلو بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى تسالون به والارحام واجيب عنه
 ايضا بانه محتمل ان يكون والارحام قسما بل يكون الواو فيه للقسم او بالنصب
 عطف على محل الجار والمحرور كقولك مررت بزيد وعمرا اوعلى الله اى تقوالله
 واتقوا الارحام فصلوها ولا تقطعوها كذا فى القاضى اليبضاوى اوعلى تقدير
 وصلوا الارحام (فان قيل كيف جاز تأكيد) الضمير (المرفوع المتصل) سواء
 كان بارزا (فى نحو) القوم (جاؤنى كلهم) والقوم جاؤا انفسهم واجمعون
 وضربت انت او مستكنا نحو زيد ضرب هو (والابتنال منه) اى من الضمير
 المرفوع المتصل (نحو اعجبني جالك) فى الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم فى البعض
 وضربتني الجار فى الغلط (من غير شرط تقدم التأكيد) بالضمير (المتفصل)
 ولا الفصل الذى هو خلف عنه مع انهما من التوابع ايضا وهما يجوز ان بلا تأكيد
 ولا فصل فلم لا يجوز العطف ايضا (وجاز ايضا) اى كما جاز الابدال والتأكيد

بلا شرط (تأكيد الضمير المجرور) أي تأكيد الضمير المجرور بلا شرط شيء من
التأكيد بالنفصل والفصل (في نحو مررت بك نفسك) وبه نفسه وهذا لا يكون
إلا في التأكيد المعنوي لا يتصل مررت بك أنت وأهلك ويكون بالنفس والعين
بشرط أنه يضاف كل منهما إلى المؤكد بالفتح يعني أن كان ضميرا مخاطبا يضاف
إليه مثل مررت بك نفسك وإن كان غائبا يضاف إليه مثل مررت به نفسه
(والإبدال منه) أي من الضمير المجرور (نحو أعجبت بك جالك) في الاشتغال
وزيد مررت به أخيه في الكل والقوم مررت بهم أكثرهم في البعض وزيد مررت به
جاءه في الغلط (من غير إعادة الجار) أي جار المبدل منه في البديل (ولم يميز
العطف في الأول) أي في الضمير المرفوع المنفصل إلا بعد التأكيد (بضمير
المنفصل) وحده أو بالفصل بدلا منه أو بالنفصل والفصل معا (و) لم يميز
العطف (في الثاني) أي في الضمير المجرور (الأمع إعادة الجار) أي جار المعطوف
عليه في المعطوف اسميا كان أو حرفا وأما التأكيد والإبدال في الموضعين فبجائز
بلا شرط شيء من التأكيد والفصل وإعادة (قلنا) في جوابه (التأكيد عين
المؤكد) بالفتح لفظيا كان أو معنويا فليكن اجنبيا حتى يحتاج إلى التأكيد بالفصل
أو الفصل لزيادة ارتباطه (وبدل في الأغلب) لا يخلو (أما) أن يكون (كل
المتبوع) في بدل الكل (أو) يكون (بعضه) أي بعض المتبوع في بدل البعض
(أو) يكون (متعلقه) بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه أو عجبني زيد علمه في بدل
الاشتغال (والغلط قليل نادر) وهو أن لم يكن كله أو بعضه أو متعلقه فقلنا
لاحكمه طرد الباب (فهما) أي التأكيد والإبدال (لبس باجنيين لمتبوعهما)
أما التأكيد اللفظي فلا نه عين المؤكد لفظا ومعنى وأما المعنوي فإنه وإن لم يكن عين
المؤكد لفظا إلا أنه متحد معنى وأما بدل الكل فهو كالتأكيد المعنوي عين المبدل منه
وأما بدل البعض فهو جزء المبدل منه وأما بدل الاشتغال فهو صفة والمتعلق
أحد البديلين بالآخر تعلق المحلية والحالية كالتلبس باجنيين (ولانفصلين عنه)
أي عن متبوعهما (لمن تخلل) أي دخول (الفصل) كحرف العطف (بينهما)
أي بين الإبدال والتأكيد (وبين متبوعهما) وهذا ليس بالاتصال (فلا حاجة
في ربطهما) أي ربط الإبدال والتأكيد (إلى متبوعهما) إلى تحصيل مناسبة
زائدة (كالتأكيد بالضمير المنفصل أو الاكتفاء بالفصل أو اجتماعهما معا كإتيان
العطف على الضمير المرفوع المتصل أو إعادة الجار كما في العطف على الضمير
المجرور) بخلاف العطف فإن المعطوف منفصل عن متبوعه لفظا بحرف
العطف ويكون أحدهما مغايرا للآخر ومعنى من حيث أن المعطوف في الأغلب
(يفارق المعطوف عليه) مثل جائز زيد وعمر (و) مع هذا (يتخلل بينهما)

اى بين المعطوفين (الماعطف) فكان احدهما اجنيا من الآخر (فلا بد فيه) اى
 فى العطف (من تحصيل مناسبة) زائدة على المناسبة الكائنة (بينهما) من
 الصداقة والصداوة والمالكية والملوكية وغيرها (بتأكيد) الضمير المرفوع
 (المتصل با) الضمير المرفوع (المتفصل) والاكتفاء بالفصل (فى المرفوع)
 اى عند كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا (وباعادة الجار) عطف
 على قوله بتأكيد المتصل (فى) الضمير (المجروح بالخروج) تعطيل لقوله فلا بد فيه
 الى آخره الضمير (المتصل المرفوع) الذى يكون هو المعطوف عليه (من
 صرافة) متعلق بقوله ليخرج قوله صرافة بكسر الصاد المهملة من صرف
 يصرف على وزن دراية (الاتصال) اى ليخرج الضمير المتصل المرفوع عن كونه
 متصلا محضا (وبه يناسب) عطف على يخرج اى ويناسب ذلك الضمير
 (المعطوف) اى الاسم الذى يعطف (عليه) اى على الضمير المرفوع المتصل
 ويكون كانه مفصل (بتأكيده) اى بتأكيد الضمير المرفوع المتصل الجار
 متعلق بالفعلين (با) الضمير (المفصل ويقوى) هذا تعطيل لقوله وباعادة
 الجار فى المجرور فالاولى وليقوى مكان يقوى باعادة اللام التعليلية لئلا يفهم عطفه
 على قوله ويناسب لقربه فيكون حينئذ من توابع ليخرج لانه تعطيل مستقل
 فهو معطوف على قوله ليخرج تعطيل مستقل لقوله وباعادة الجار فى المجرور
 كما ان قوله ليخرج صلة مستقلة لقوله بتأكيد المتصل بالتفصل فى المجرور
 (مناسبة) الى مناسبة المعطوف المجرور المعطوف عليه (المجرور) المصدر
 ههنا جار لفاعله ونائب لمفعوله (بالضم الجار) متعلق بالمناسبة او بقوله
 يقوى اى الجار الذى فى المعطوف عليه بعينه (اليه) الى المعطوف المجرور
 (كفى المعطوف عليه) اى كما انضم الجار الى المعطوف عليه واعلم انه لم يذكر
 لصفة مع انها من التوابع ايضا لسبق من ان الضمير الايوصف ولا يوصف به
 ايا ما كان متصلا او منفصلا ولا عطف البيان ايضا لما انه فى حكم الصفة
 فى الايضاح والمدح فحكمه حكمهما يعنى ان الضمير لا يكون مبنيا بعطف البيان
 وان كان ايضاح من التوابع ولهذا سكنت عنهما (والمعطوف فى حكم المعطوف
 عليه) يعنى ان كل حكيم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر
 الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف ايضا ليكون فى العطف (فائدة فيما يجوز له) اى
 للمعطوف عليه (ويستعمله من الاحوال) بيان لما فى قوله فيما (العارضة له) اى
 الاحوال لى عرضت للمعطوف عليه حيث لم تكن فى ذاته (نظرا الى ما قبله)
 اى الى عامله مثل ان يعرض له الرفع او النصب او الجر او الى شئ قبله من كونه
 جملة ذات ضمير طائد اليه مثل الذى قام ابوه وقعد اخوه زيد حيث لا يقال وقعد

عرو عطف على قام ابوه (بشرطان لا يكون ما يقتضيها) اى السنى السنى فى
المعطوف عليه يقتضى الاحوال (متفيا) اى مغشا (فى المعطوف) لانه اذا كان
متفيا لم يكن المعطوف فى حكم المعطوف عليه (واتما قلنا من الاحوال العارضة له
نظر الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له) اى للمعطوف عليه (من حيث
نفسه) اى نفس المعطوف عليه (كالباء) يعنى لا يلزم من كون المعطوف عليه
مبدا ان يكون المعطوف مبنيا ايضا (والاعراب) اى لا يجب ان يكون المعطوف
معربا اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا
لا انواعه فان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيها حيث يجب ان يكون
المعطوف مرفوعا او منصوبا ومجرورا اذا كان المعطوف معربا باحدهما وهذا
ظاهر (والتعريف) يعنى لا يجب ان يكون المعطوف معرفة عند كون المعطوف
عليه معرفة (والتكثير) يعنى اذا كان المعطوف عليه نكرة لا يجب ان يكون
المعطوف نكرة (والافراد) اى لا يلزم ان يكون الثانى مفردا اذا كان الاول كذلك
(والثنىة والجمع) يعنى لا يجب ان يكون المعطوف ثنية او جمعا عند كون
المعطوف عليه مثني او مجموعا (فان المعطوف فيها) اى فى هذه الاحوال (لبس
فى حكم المعطوف عليه) كما قلنا فى ذيل كل واحد منها (واتما قلنا بشرط
ان لا يكون لا يقتضيها متفيا فى المعطوف احترازا عن) ما اذا كان المعطوف
معرفا باللام والمعطوف عليه مسمى مبنى على الضم سواء كان معرفة بنفسه
مثل زيد والحارب او معرفة بالهاء (مثل قولنا يارجل والحارب) او كان المعطوف
عليه اسم لائى الجنس مثل لارجل والغلام (فان الحارب) مثلا (معطوف على
الرجل) مثلا (ولبس فى حكمه) اى فى حكم الرجل (من حيث تجرده عن اللام)
لان الرجل فى يارجل مجرد عن اللام واما الحارب فمحلى به فلا يكون فى حكمه من
حيث التجرد (فان ما) اى السنى (بقتضى تجرده عن اللام هو) اى السنى
المقتضى (اجتماع اللام وحرف السماء) فحرف السداء اداة التعريف واللام
ايضا اداة التعريف واجتماع آلتى التعريف بلافاصل يمنع لانه يكون احدهما
لفوا اى محالة ويجب ان يصاد الكلام عن اللغو (وهو) اى اجتماع اللام وحرف
الداء (مفقود فى المعطوف) فانه لبس فيه حرف الداء حتى يقتضى تجرده
فان الاسم اذا كان معرفا باللام يمنع دخول حرف الداء عليه لما قلنا (واما نحو
رب ساة وسختها) لفظة اماهما استينافية يعنى جواب عن سؤال نسأ عن
قوله بسراط ان لا يكون ما يقتضيها متفيا فى المعطوف كما لا يخفى على من له
قلب سعيد اوالى السمع وهو شهيد والسبخلة بفتح السين وسكون الحاء ولد
الفم من الضأن والمعز الى اربعة اسهر ذكرنا كان اوانتى وجمعه سخل وسخل

(فبتقدير الزكرة) الفاء جواب اما والجار والمجرور المبتدأ الذي هو نحو (لتقصد علم التبيين) لان الصمير وان كان معرفة لما اضيف اليه يكون ايضا معرفة الا انهم يقصد سخرته معينة لان الاضافة معينة اما تفيد تعريف المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت للجنس فلا تفيد كما سبق ولذا فسر السارح بقوله (اي رب ساة وسخرته لها او محمول) عطف على محل قوله فتقدير الزكرة لان محله كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان راجعا الى الساة الا انه لا يكون معرفة لكون مرجعه نكرة لانه اذا كان مرجع ضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال الزكرة اولاه لئلا يربط براجع الى الساة المذكورة بل المراد منه الساة المطلقة والمذكورة تكون قرينة لكون المراد منه ساة ما (على نكارة الصمير) الذي اضيف اليه السخرته (كره رجلا) في تقدير رب شيء رجلا (على السنوذ) لان الصمير مطلقا وضع معرفة وان كان غائبا وما يكون محملا لوضعه يكون سا ذا (اي رب ساة وسخرته ساة) يعني كما قلنا الضمير المضاف اليه يكون راجعا الى ساة ما لا الى الساة المذكورة سابقا وهو يكون بمنزلة سخرته ساة لا بمنزلة سخرته هذه الساة اي المذكورة سابقا الا ان الظاهر من الضمير ان رادبه السابق بعينه لانه موضوع لذلك واما اذا جعل عبارة عن شيء لا بعينه امكن من جنس السابق يكون سا ذا ولذا مال على السنوذ (وكنا) اي كالحكم المذكور سابقا (المعطوف) يكون (في حكم المعطوف عليه) الا ان هذا الحكم يختص ببعض العطف على ما اشار اليه السارح وما ذكره المصنف في المتن يكون عاما (في الاحوال العارضة له) للمعطوف عليه (بالنظر الى نفسه) اي ذاته ووصفه (و) الى (غيره) اي غير نفسه اي ما قبله (ان كان معطوف مثل المعطوف عليه) في الافراد والتعريف يعني اذا كان المعطوف مفردا معرفة كما ان المعطوف عليه كان مفردا معرفة يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه (فلنا) اي لاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في تلك الاحوال بشرط اتحادهما في الافراد والتعريف (وجب بناء المعطوف) كما وجب بناء المعطوف عليه (في قولك) (يا زيد وعمرو لان ضم زيد) اي لان بناء المعطوف عليه في هذا المثال (بالنظر الى) ما قبله اعني (حرف السداء) لانه يقتضي بناء المساوي (والى) ذاته ووصفه اعني (كونه مفردا معرفة في نفسه) وناتاه (وعمر) المعطوف (مثل زيد في كونه مفردا معرفة) في نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل يا زيد وعمرو فلذلك الحال وكذلك عكسه مثل يا رجل وزيد لما سبق ان المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المساوي المستقل مطلقا (وامتنع بناؤه) اي بناء المعطوف اذا كان مضافا (في) مثل قولك (يا زيد وعبد الله) اوسبه

مضاف مثل يا زيد وخيرا من زيدا ونكرة لم يقصد تعريفها مثل يا زيد ورجلا
وكذا اذا كان المنادى مضافا او شبهه او نكرة لم يبين المعطوف (فان) المعطوف
في هذا المثال اعني (عبد الله) لكونه مضافا (لبس) مثل زيدا فان زيدا مفرد معرفة
وعبد الله مضاف) فنصبه واجب لان المنادى اذا كان مضافا فنصبه واجب
واذا كان المعطوف على المنادى مضافا فوجوب النصب فيه اولى ولذا لم ينصب
غلام المعطوف في قولك لارجل ولا غلام زيد عندي لان نصب اسم لبس
بالنظر الى لفظة لايل بالنظر اليها والى كونه مضافا الى نكرة او مضافا له على
ما سبق وهو مفقود في المعطوف (ومن ثم) (اي ومن اجل) اي ولاجل لان من
في مثل هذا المقام مستعار لمعنى التعليل (ان المعطوف في حكم المعطوف عليه)
لامطلقا بل في الاحوال العارضة بالشرطين المذكورين (فيما) اي في الحال التي
(يجوز) ان يجري فيه (ويستعمله) (لم يجز) العطف على خبر ما الحجازية بالجر
او النصب (في تركيب) فيه كان خبر ما هذه مجرورا بحرف الجر الزائد مثل (ما زيد
بقائم او) منصوبا مثل ما زيد (فائما ولا ذاهب) بالجر او النصب (عمر و الرفع)
(في ذاهب) ففي رفعه وجهان احدهما انه مبتدأ لانه صفة مستقلة وقعت بعد
حرف النفي وهو لارافعة لظاهر وعمر و مر فوقع على انه فاعله سادس الخبر وثانيهما
انه خبر مقدم وعمر و مبتدأ مؤخر لما سبق انه اذا طبقت مفردا جاز الامر ان (اذ
او نصب) ذاهب عطفا على قائم (او خفض) عطف على بقائم (لكان) اي
ذاهب (معطوفا على قائم او قائما فيكون) بواسطة العطف (خبر عن زيد)
الذي هو اسم ما كان المعطوف عليه اعني قائما خبر عنه (وهو) اي كون ذاهب
عمر و خيرا عن زيد (ممتنع خلوه عن ضمير الواقع) المستكن (في المعطوف
عليه العائد الى اسم ما) اي خلوه ذاهب عن ضمير يرجع الى اسم ما لان ذاهبا رافع
اسما ظاهرا بعده في وجهه و ضميرا مستكنا فيه راجعا الى ذلك الظاهر لا الى اسم ما
في وجهه ولم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذ لو كان لزم ان يتعدد الفاعل وهو ممتنع
لانه واحد لبس الا (فتعين الرفع) اي رافع ذاهب (على ان يكون خبرا مقدما
لمبتدأ مؤخر وهو عمر و) اختار هذا التوجيه ان احتمل وجهها آخر كما ذكرناه
لك ان يكون النفي يجنب النفي لان النفي في الجملة الاولى من زيد هو القيم وفي الثانية
هو الذهاب ولزم تقديم الخبر في هذه الجملة لئلا يتوهم انه عطف مفرد على مفرد
لانه اذا قبل ولا عمر و ذاهب لتوهم انه عطف مفرد على مفرد (ويكون) عطف
على ان يكون اي ويكون هذا الكلام اعني ولا ذاهب عمر و (من قبيل عطف
جملة على جملة) اسميين (و) الحال له (لامانع منه) اي من هذا العطف
كما كان في عطف المفرد على المفرد بان عطف على خبر ما منصوبا بالجر و

مع انه رافع لعمره (ولما كان لقائل ان يقول) فيه اشارة الى ان قول المصنف
وانما جاز الى آخره جواب عن سؤال مقدر (هذه القاعدة) اى القاعدة التى
يكون حكم المعطوف فيها كحكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع (منقضة
بقولهم) اى يقول العرب (الذى) اسم موصول (يطير) من طار يطير من باب
ضرب فاعله المستكن فيه راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته فى
محل الرفع على انه مبتدأ (يفغضب) من غضب يغضب من باب علم (زيد)
فاعله (الذباب) وهو على وزن سؤال اسم لما ينب ويدفع مرفوع لفظا على انه
خبر المبتدأ (فان يطير فيه ضمير) مستكن (يعود الى الموصول) كما قلنا (ويغضب
المعطوف) صفته لان يغضب معطوف باعتبار اللفظ اى لفظ يغضب (عليه)
متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى يطير (ليس فيه) اى فى يغضب
(ذلك الضمير) اى الضمير الراجع الى الموصول كفى المعطوف عليه الذى هو
يطير لان يغضب رافع لزيد فوجب ان لا يجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف
فى حكم المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق (فاجاب عنه بقوله) اى بالاجوبة
الثلاثة التى انفهمت بقوله (وانما جاز) مع ان القياس ان لا يجوز لما عرفت (الذى
يطير فيغضب زيد الذباب لانها) (اى الفاء) والتأنيث باعتبار كونها كلمة
وقعت (فى هذا التركيب) (فاء السببية) بالاضافة (اى) لانها (فاعله) انسية
الى السبب) فيه اشارة الى ان اضافة الفاعل الى السبب لادنى ملائمة كلام
الاستغناء وبين الملائمة بقوله (بان يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا
التركيب (السببية) يعنى تكون مستعملة فى السبب لان ما قبلها فى هذا التركيب
سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب لغضب زيد كما ان الايمان فى قولك
الذى يائنى فله درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت لم يستحقه قطعا
(لا العطف) اى لا يكون معناها فيه لعطف ما بعدها على قبلها وهذا هو
الجواب الاول يعنى ان هذا التركيب مبنى على منع كونها للعطف (فلا يرد)
هذا القول (نقضا) اى حال كونه ناقضا) على تلك القاعدة) والجواب الثانى
(او) ان (يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية مع العطف)
اى مع عطف ما بعدها على ما قبلها لا السببية وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها
لان تخصص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية
لان المعطوفين يصير ان حينئذ بمنزلة امر واحد فيكتفى برابطة المعطوف
عليه للمعطوف ولذا قال السارح (لكنها) اى لكن الفاء العاطفة التى افادت
معنى السببية (تجعل الجملتين كجملة واحدة) لان السبب والسبب كلاهما
واحد مثل الشرط والجزاء لان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان كان فيها

تعقيب جعلت الثانية جزءاً من الاولى (فيكتفى بالربط) الذي كان (في) الجملة
 (الاولى والمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير ان تكون الفاعلية والعطف
 (الذى يطير فيغضب زيد بسبب الذباب) يعنى الذى يكون طيرانه سبباً
 لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران الا انه بشرط تقديم الطيران وتعقيب
 الغضب الذباب والثالث من تلك الاجوبة ان تكون فيه مجرد العطف لكونها
 واحداً من حروفه لالسببية (او يفهم منها سببية) الجملة (الاولى للجملة
 الثانية) لكون الفاء مستعملة في السببية ايضا فيقدر الضمير في الجملة ليصح العطف
 لما عرفت ان الفاء لمجرد العطف (فالمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير
 كون الفاء لمجرد العطف (الذى يطير فيغضب زيد) عقيب (سببية) اى
 بسبب طيرانه (لذباب) فالاولى من هذه الثلاثة الجواب الثانى لان في الطرفين
 احد معنى الفاء معنى العطف في الاول ومعنى السببية صريحاً في الثالث واما
 الجواب الثانى فغير رعاية كلا المعنيين واعطاء كل ذى حق حقه فكان اولى
 (ويمكن) عطف على يفهم يعنى ان يكون الفاء لمجرد العطف بلا فهم
 السببية فيقدر الضمير الراجع الى الموصول ليصح العطف باضافة مضمون
 الطيران اليه متعلقاً بالمعطوف ولذا قال (ان يقدر فيه) اى في المعطوف (ضمير)
 راجع الى الموصول (اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب) (واذا عطف)
 (اى اذا وقع العطف) فيه اشارة الى ان الفعل مبنى للفعول له ونائبه ما استكن
 فيه راجع الى مصدره على تضمين معنى الايقاع على منوال قولك وقد حبل
 بين العير والذوان اى وقع الحيلولة (بتاء) مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق
 الجارية لانه ليس المراد العطف على نفس العاملين بل المراد لبس الالعطف على
 معموليهما وقيل منصوب على المصدرية اى اذا عطف عطفاً مبنياً او وقع
 العطف ايقاعاً مبنياً فالاول (على) (وجود) (عائدين) قدر مضافاً لانه لا يبنى
 الحكم على المعلوم بل انما يبنى على الموجود (يان) متعلق بقوله وقسم (عطف
 اسمان على معموليهما بعاطف واحد) مختلفين كالنفي الاعراب كالنصوب
 والمرفوع او متفقين فيه كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكراً اخوه في الاول
 وقولك ان زيدا ضرب عمراً وبكراً خالداً في الثانى تأمل (وقال بعض شارحي
 الباب) اى شارحي هذا الكتاب لانه من الباب لان الباب يوزن العباب لب النسب
 ان كان اسم جنس او شارحي المسمى بالباب ان كان اسم كتاب حيث قال اذا عطف
 شئتان على معمولى طائرين مختلفين لم يصح مطلقاً عند سيبويه (الاطهر عندي
 ان العطف ههنا) اى في هذا البحث لا مطلقاً (محجول على مضاه اللغوى) لما
 سبق ان العطف في اللغة الامالة (اى امانة الاسمين نحو العاملين بان يجعل) اى

الاسمان (معموليها) بحرف العطف الواحد ورد هذان المعنيان كلاهما بان
 جعل العطف للمعنى اللغوي ههنا اوجعل على صلة البناء المحذوف تكلف بارد
 والاضاهر والاولى ماذهب اليه الأكثر وهو قول الشارح (وأكثر السارحين على ان
 المعنى) الجار والمجرور خبر لقوله وأكثر السارحين اى معنى قول المصنف وهو
 اذا عطف الخ (على معمولي عاملين) اى اذا عطف على معمولي عاملين لخلوه
 عن تكلف المفعول له او المصدر ويتعلق ايضا الجار بالسرط بلا تكلف ويبقى
 المصنف على معناه الاصطلاحي (وانما قال) المصنف (على معمولي عاملين)
 بناء على ماذهب اليه أكثر السارحين وفيه اشارة الى انه الاول عند الشارح (لاعلى
 معمولي عامل واحد) اى لم يقل واذا عطف على معمولي عامل واحد (فانه) اى
 هذا العطف (جائز اتفاقا) لان حروف العطف اتما وضعت لان تقوم مقام
 العامل الواحد وتنوب عنه للاختصار في اللفظ لان قولك جائى زيد وعمروا صله
 جائى زيد جائى عمرو فحذف الفعل الثانى واقيم مقامه حرف العطف للاختصار
 فيه ولا فائدة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهالة وغير ذلك (نحو ضرب زيد
 عمرا وبكر خالد) وظننت زيدا قائما وعمرا فاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا
 وبشر خالد محمد كرميا وان زيدا قائم وعمرا ذاهب وما زيد قائما وبكر فاعدا
 وغير ذلك (ولا على اكثر) اى لم يقل على معمولي عوامل اكثر (من اثنين فانه)
 اى هذا العطف (لاخلاف في امتاعه) لان الحرف الواحد لايقوى ان يقوم
 مقام العوامل وينوب عنها فظهر ان هذا البحث على ثلاثة اقسام قسم يجوز
 بالاتفاق وهو العطف على معمولين او ثلاثة معمولات لعامل واحد وقسم
 لايجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل ثلاثة او اكثر وقسم مختلف
 فيه وهو العطف على معمولي عاملين (مختلفين) (اى غير متحدين) ذاتا وعملا
 وذلك لا يكون الا (بان يكون) العامل (الثاني) غير (عين) العامل (الاول وذلك)
 اى قوله مختلفين كائن (الدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا
 وبكر خالد) وان ان زيدا قائم وعمرا فاعد (من هذا الباب) اى من باب العطف
 على معمولي عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرا (مع انه ليس منه لعلم تعدد العامل
 فيه) في الحقيقة (اذا العامل) في هذا المثال وامثاله (هو) العامل (الاول) فقط
 (و) العامل (الثاني) كيدله (لان العامل الثاني اذا كان على لفظ الاول يكون
 كلاهما صالحين للعمل ولا يجوز ان يعمل عاملان في معمول واحد فيترجم الاول لسبقه
 ويكون الثاني كيدله من غير ان يكون له مدخل في العمل ولا يكون هذا من باب
 التنازع لان التنازع يشترط ان يكون الثاني غير الاول وان يكون العطف وههنا
 ليس كذلك (وذلك العطف) اى العطف المختلف فيه مبتدأ (كما وقع)

خبره طاهر الا في الحقيقة (في قولهم) اي في قول العرب (ما) لفظة ما هذه
 المتأبئة بلبس (كل) اسمها (سوداء) بالمد كحمراء مضاف اليه لكل غير
 منصرف وهي الشونيز بالضم والفتح الحبة السوداء ويقال لها بالتركي قرمحه
 اوت وفي الحديث السونيز دواء من كل داء الا السام اي الموت وكان علي رضي الله
 تعالى عنه يستعملها في كل داء يصيبه حتى في الرمد يعني اذا رمدت عينه اكتمل بها
 فبرئ من ساعته كذا في شرح شرعة الاسلام (عمرة) خبر ما (ولا يبيضاء)
 لفظة لاهم ازانة لنا كيد النبي مثل قولك ما زيد فائما ولا عمرو وحاضرا وبيضاء
 بالمد كحمراء وهي الفضة الخالصة غير منصرف عطف على سوداء العامل فيها
 كل (شحمة) وهي ههنا الكماء البيضاء التي يقال لها شحمة الارض والمراد
 ايضا بقوله يبيضاء السى الابيض اي ولا شيء ابيض يرى شحمة الارض وهي
 معطوفة على عمرة الذي هو خبر ما وهما العامل لفظ ما وكل وقد عطف على
 معمول الثاني الاول وعلى معمول الاول الثاني بحرف واحد (وكا) وقع (في قول
 لساعر) وهو ابو ثؤب (اكل امرئ) الهزمة فيه للانكار والتوبيخ وهو
 راجع الى كل لان المسؤل عنه بها ما يليها وكل منصوب مفعول اول وامرئ
 مضاف اليه لكل و (تحسين) فعل مضارع معلوم وفاعله تاء الخطاب وقد وقع
 بين مفعوله و (امرأ) مفعول نانه اي التحسين كل امرئ امرأ اي انظنين
 ان كل ما هو في شكل الرجل رجلا وليس كذلك لان كل ما هو في زي الرجل لبس
 رجل (ونار) بالجر عطف على امرئ الاول الذي هو مضاف اليه لكل (توقد)
 فعل المضارع مبني للفاعل اصله تتوقد حنف احبى التائين كما في قوله تعالى ناراً
 تنظي اصله تنظي والجملة صفة للنار (بالليل) الباء فيه للظرفية كالباء في قولك
 جلست بالسجد (نارا) بالصب عطف على المفعول الثاني لتحسين وقد عطف
 في هذا البيت معمولان على معمولي عاملين مختلفين وهما كل وتحسين بعاطف
 واحد ولولم يجز مثل هذا العطف لما اخاره الساعر الفصيح (فهذا) العطف
 اي عطف معمولين على معمولي عاملين محققين (وان كان جارا بحسب الظاهر)
 اي بمقتضى اظاهر المتبادر من قول لعرب وقول الساعر (لكه) اي الان هذا
 لعطف (لم يجز) (عد الجمهور) اي عداكثر النحاة (بحسب الحقيقة) اي
 بمقتضى وضع حرف العطف لان وضعه لبس الا لان يقوم مقام عامل واحد (لان
 الحرف الواحد) من حروف العطف (لم يقو) اي لم يقدر لضعفه ولكونه حرفا
 (ن يقسم مقام عاملين مختلفين) (خلافا للقراء) يعني ان القراء خالف الجمهور
 في تجوز هذا العطف خلافا (فانه) اي القراء (يجوز هذا العطف بحسب
 الحقيقة) والواقع لان حرف العطف للمم يكن عاملا بل وضعه لبس الالتيابة

عن العامل اختصارا جاز ان يتوب مناب عاملين مختلفين كما جاز ان يتوب مناب عامل واحد ولا يجوز ان يتوب مناب اكثر من عاملين عنده ايضا للرغم التسلسل ولا نه لا يباغ من ضعفه ان يقوم مقام العوامل (كما جاز) اى العطف المذكور عندهم و (بحسب الصورة) عنده ايضا (ولا يؤول) عطف على خبر ان في فاته وهو قوله يجوز احوال من فاعله لان المضارع النفي يجوز ان يكون حالا بالواو والصير (الامثلة الواردة) عن العرب كالمثال الاول اومن سعاء العرب كالمثال الثاني (عليها) اى على صورة العطف على معمولي عاملين مختلفين بحسب الظاهر (ولا يقتصر) اى الفراء عطف على قوله ولا يؤول او يجوز احوال بعد حال اى العطف المجوز عنده (على صورة السماع) وهى الصورة الآتية فى المتن كما اقتصر الجمهور عليها (بل يعمها) اى يعم الفراء نجو ير العطف المذكور صورة السماع (وغيرها) اى خير صورة السماع (وعلم جواز) مبتدأ فيه اشارة الى ان الاستثناء متصل والى انه استثناء من عموم الاحوال المتعلقة بقوله لم يجز مع تقدمه بخلاف الفراء (ذلك العطف مع خلاف الفراء جار) اى واقع خبره (فى جميع المواد) والامثلة (عند الجمهور) غير سيبويه (الافى) تقديم الجار على الرافع (نحو فى الدار زيد والحجرة) بضم الحاء وسكون الجيم (عمرو) (و) الافى تقديم الناصب على الجار نحو (ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا) وانما جاز هذا سما عند الكوفيين لان العامل فى زيد هو الظرف كما ان الظرف هو لفظ فى عامل فى الدار فيكون هذا من قبيل العطف على معمولي عامل واحد عندهم والمثال الثانى محمول عليه لانه فرع واما عند البصريين فلانه لما لم يظهر العامل المعوى كالعدم فكانه كان عطفا على معمولي عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون مذهبهم مذهب الكوفيين فى هذا المثال ولذا اذا قدم زيد على الظرف وقيل زيد فى الدار لم يجز عندهم ايضا والمثال الثانى محمول عليه لما سبق (يعنى الا فى صورة تقديم المجزوء وتأخير المرفوع) كما فى الصورة الاولى (او) تأخير (المصوب) كما فى الصورة الثانية (لجئته فى كلامهم) اى لكون مثل هذا لعطف واقما فى كلام العرب فوقوعه فيه سماعى (واقصر الجواز) اى جواز العطف فى هاتين صورتين (على صورة السماع) بحيث لا يتجاوز عهبا بان يقاس عليها غيرها (لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع) وهو ما تقدم فيه المجزوء مع تأخير المرفوع او المنصوب والعطف على معمولي عاملين مطلقا خلاف الاصل فان اطر د فى صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها (خلافا لسبويه) يعنى خالف سيبويه الجمهور فى صورة السماع والفراء مطلقا فى تجزئ من مثل هذا العطف (فاته) اى سبويه (لا يجوز هذا العطف) اى فى

صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع أو المصوب كما جوزه الجمهور اعتمادا على السماع (بحسب الحقيقة) وإن كان بحسب الظاهر جائزا (في هذه الصورة) أي المذكورة آنفا التي جوزها الجمهور (أيضا) أي كما لا يجوز الصورة التي جوزها الفراء مخالفا للجمهور للعلّة المذكورة هناك وهي قوله لأن الحرف الواحد لم يعم أن يقوم مقام العاملين (بل يحملها) أي يحمل سببوه الصورة التي جوزها الجمهور والفراء أيضا (على حذف المضاف) أي الجار وكان أصل قولهم ما كل سوداء ثمرة ولا كل بيضاء شحمة وأصل قوله ١ كل امرئ تحسبني امرأ * + وكل نار توفد بالليل نار + وأصل قوله في الدار زيد والحجرة عمرو أن في الدار زيد أو في الحجرة عمرا فحذف الجار في الكل اختصارا واكتفاء بما ذكر في المعطوف عليه فقد ذهب سببوه إلى حذف الجار (ولبقاء المضاف إليه) أي المجرور (على إعرابه) الأول وهو كبير كما في قوله تعالى تسألون به والأرحام بالجر على تقدير وبالأرحام وفي قول الشاعر * فاذهب فإليك والأيام * على تقدير وبالأيام وكما في حذف حرف القسم مثل قول الخالف الله بالجر على تقدير والله وغير ذلك مما لا يحصى في كلامهم (نحو يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بحر الآخرة كما جاء) ذكر المضاف (في بعض القراءة أي عرض الآخرة) لأن القراءة ترجح بعضها بعضا وأعلم أن في هذا العطف بمعنى العطف على معمولي عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب أحدها جاز مطلقا سواء كان سما أو قياسا وهو مذهب الفراء وثانيها غير جاز مطلقا سواء كان قياسا أو سما على المسموع مطلقا حذف الجار وبقاء المجرور على حاله وهو مذهب سببويه وثالثها يقتصر على صورة السماع وفي غيرها يأول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب الثلاثة مذهب سببويه لأن الحرف العبر العامل الضعيف لا يقدر أن يقوم مقام العاملين للقوبين (التأكيد) أمامهم من أكدوا أمثال وأوى من وكد ومعاهما لغة واحد وهو التحقيق أورده عقيب العطف لأن في التأكيد اللفظي يراد حرف العطف التأكيد للصوق نحو والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون (تابع) جنس يسمل التوابع كلها (يقرر امرئ المنبوع) (أي حاله وسأه عبد السامع) يعني في ذهن السامع (يعني يعمل) ذلك التابع (حاله) أي حال المنبوع (ثابتا مقرر عنده) أي في ذهن السامع أي يجعله مستقرا محققا بحيث لا ينظر به غيره وإن كان أو لا محتملا عنه فلما كد زال الاحتمال وتقرر (في النسبة) متعلق بقوله يقرر (أي في كونه) أي كونه المنبوع (منسوبا) مثل قوله علمه الصلوة والسلام بما أمرأة نكحت بغير إذن عليها فتكاحها باطل باطل باطل (أو منسوبا له) مثل قطع الأمير نفسه أوجاءني زيد فثبت

(عده) اى عند المصنف (وتحقق ان التسوب) كالمثال الاول (او المتسوب اليه)
 كالمثال الثانى (فى هذه النسبة) اى النسبة المذكورة فى التعريف (هو المتبوع
 لافير) لان المراد من التأكيـد على ما فهم من تعريفه ومن معناه لغوى اتمامه
 تقرير النبوع وتحقيقه وازالة احتماله عند السامع لا التابع لانه مقرر ومحقق
 (وذلك) يسير الى فائدة التأكيـد والغرض منه اى الغرض من التأكيـد والفائدة
 التى وضع لها ان التأكيـد احد ثلاثة اسياء احدها (اما لدفع ضرر الغفلة عن
 السامع) حين كونه غافلا عن النسبة فحينئذ اذا لم يؤكد لم يفهم فلدفع غفلته
 وايقاظه والتدبـير يؤكد ويقال جاءنى زيد نفسه اوزيد قتل قنيل (او) بانها
 (لدفع طه) اى ظن السامع (بالتكلم الغلط) فى كلامه فيؤكـد المتكلم لدفع ظن
 السامع فى حقه الغلط والخطأ (وذلك الدفع) اى كل واحد من الدفعين (يكون
 بتكرير اللفظ) اى لا يكون التكرير لفظ المتسوب ان كان طه او الغفلة فيه فقط
 (نحو ضرب ضرب زيد) هذا مجرد مثل لان البحث فى الاسم او الاشارة الى ان
 التأكيـد يجرى فى الافعال ايضا وان كان البحث فى الاسم يدل عليه قوله ويجرى
 اى التأكيـد مطلقا فى الالفاظ كلها (او) بتكرير لفظ المتسوب اليه ان كان
 كل واحد من الظن او الغفلة فيه فقط مثل (ضرب زيد زيد) او بتكرير
 لفظهما جميعا ان الظن او الغفلة فيهما جميعا مثل ضرب ضرب زيد زيد (او)
 ثالثها (لدفع ظن السامع به) اى بالتكلم (تجاوزا) اى ظن السامع ان المتكلم
 اراد بهذا اللفظ المعنى المجازى لا الحقيقى لانه يقال تجاوز فى كلامه اى تكلم
 بالمجاز لا بالحقيقة وذلك على قسمين (اما) ان يكون نظنه (فى المتسوب نحو
 قولك زيد قنيل قنيل) فانه لما قيل قنيل تبادر الى فهم السامع ان المراد منه
 الضرب فأكـده بقوله قنيل (دفعنا لتوهم السامع ان يريد) المتكلم (بالقتل)
 معناه المجازى لا الحقيقى وهو (الضرب الشديد) لان القتل لما كان محطورا شرطا
 تبادر الى فهم السامع ان المراد منه المعنى المجازى وهو التأديب بالضرب
 الشديد بعلاقة الايلام لجملة على الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوى من قيل
 الاستعارة او المجاز المرسل (فيجب حينئذ ايضا) اى حين توهم السامع هذا المعنى
 (تكرير اللفظ) اى لفظ المتسوب (حتى لا يلبس السامع سك) واعتذار (فى ارادة
 المعنى الحقيقى) اى فى ان المتكلم لا يريد بهذا اللفظ الا المعنى الحقيقى قطعاً
 وهو الموت بسبب الغير (او) اما ان يكون (فى المتسوب اليه فانه) اى النـسان
 (ربما) اى كثيرا ما (ينسب الفعل الى شئ و) الحال ان (المراد) منه نسبته
 اى نسبة الفعل (الى بعض متعلقاته) كما فى الافعال المنسوبة الى السلاطين
 والامراء والى من يلحق بهما لانهم كثيرا ما يحيلون الامور الى

من تبعهم مثل قوله تعالى يذبح أبناءهم مع أن الذبح ليس بقائم به وبني الأمير
المدينة مع أن البناء فعل العملة (كما في قطع الأمير اللص) فإنه يتوهم أن القطع
ليس بقائم به بل بمن أمره الأمير ولكن اسناده مجازا بعلاقة الأمرية (أي
قطع غلامه) بأمره (فيجب حينئذ) أي حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير
المنسوب إليه) لدفع توهم السامع (لفظا) أي حال كون المنسوب إليه ملفوظا في
تكريره فالجواز حينئذ ليس إلا في النسبة فقط كما في قولك أثبت الزرع البقل فتقول قطع
الأمير الأمير أو نفسه لأن يقوم مقامه (نحو ضرب زيد زيد) فإنه إذا قيل ضرب
زيد زيد وتكرر لفظ المنسوب إليه يتوهم أن النسبة حقيقية والفاعل هو زيد
أو مجازية والفاعل غير زيد وإذا قيل ضرب زيد بزيد علم أن النسبة حقيقية والفاعل
هو زيد (أي ضرب هو لأن يقوم مقامه) ممن أمره بالضرب حتى يكون الإسناد
إليه مجازيا بعلاقة الأمرية (أو تكريره) عطف على قوله بكرر المنسوب إليه
أي ويجب حينئذ تكرير المنسوب إليه (معنى) وذلك يكون بالفس والعين
يسرط أن يضاف إلى ضميره (نحو ضرب زيد نفسه أو عبده) فيكون الإسناد إليه
أيضا حقيقيا (أو) في (الشمول) (أي التأكيد) الاصطلاحي فسمان الأول
(ما يقرر أمر المتبوع في النسبة) اسنادية أو غيرها (بالنفصيل الذي ذكرناه أو)
الثاني ما يقرر أمر المتبوع أيضا لكن (في شمول المتبوع أفراده) يعني
في شمول الأمر المنسوب إلى المتبوع أفراد المتبوع بحيث لا يسند فرد منها مثل
قولك جاعى القوم كلهم فإن التأكيد بكلهم أفاد شمول المجئى أفراد القوم جميعا
ووقوع المجئى منهم والتأكيد باجعين أفاد أن المجئى صدر منهم دفعة لا على
التصاق بعد أفادة شمول الأفراد (دفعنا لفظ السامع) بالتكلم (تجوزا) أي تكلمنا
بالمجاز (لا في نفس المنسوب إليه) عطف على قوله في شمول المتبوع يعني أن هذا
النوع من التأكيد لا يقرر سببا في نفس المنسوب إليه من دفع ضرر الغفلة عن
لسامع ودفع ظنه بالتكلم (بل) لا يقرر إلا (في شموله) أي المتبوع يعني الأمر
المنسوب إلى المتبوع (لأفراده) فالشمول لا يكون إلا في المنسوب إليه (فانه) أي
الإنسان (كثيرا) منصوب على الظرفية أو على المصدرية ولفظة (ما) صفة له
قد سبق غير مرة (يذهب الفعل) أساديا أو غير أسادى (إلى جميع أفراد المنسوب
إليه) كقولك زيد قتلته بنو فلان مع أن القتل لم يصدر واحد منهم (مع
نه يراد لنسبة) أي نسبة الفعل (إلى بعضها) أي إلى بعض الأفراد كالتسليم
المذكور (فيندفع هذا الوهم بذكر كل) مثل استريت العبد كله وقرأت الصحيفة
كلها (واجع) مثل استريت العبد اجمع أي دفعة لا متفرقا (وأخواته) أي أخوات
كل واحد منهما مثل كلها وكلهم وكلهن واكتع وابتاع وابتاع وموثنهن

وجمعهم مذكرا او مؤنثا (وكلاهما) مثل جاءني الزيدان كلاهما (وثلاثتهم)
 مثل جاءني القوم ثلاثتهم (اواربعتهم) حين كون السامع عالما بان القوم الجائين
 ثلاثة اواربعة لانه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير
 المتبوع وذلك من الثلاثة وما فوقها ولا يؤكد بها الابدان يعرف المخاطب
 كية الجائين قبل ذكر التأكيذ واللام يكن تأكيذا كذا في الرضى (وتحوها فهذا)
 اى تقرير المتبوع في النسبة اوفى الشمول (هو الغرض من جميع الفاظ التأكيذ)
 فالتعريف جامع لافراده (واذا عرفت هذا) اى كونه جامعا لافراده (فبقول)
 في بيان فوائد القيود فقوله تابع جنس يشمل التوابع كلها (اخرج المصنف
 الصفة والعطف) بالحرف (والبدل عن حد التأكيذ بقوله) متعلق باخرج
 يقرر امر المتبوع اما البدل (اى اما خروج البدل (والعطف) بالحرف
 (فظاهر خروجهما به) اما اخراج العطف فلانه لما كان دالا على معنى غير مادل
 عليه المعطوف عليه في مثل جاءني زيد وعمر ولم يكن فيه تقرير ولا شمول لافى النسبة
 ولا غيرها واما البدل فلانه لما كان المقصود منه الكلام الثانى والاول توطئة له
 كان الاول كالعدم فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثانى مدلول الاول
 كما في بدل الكل ولان التقرير مبنى على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين
 في النسبة الا ان التابع مقصود للتقرير ويدل الثانى على ما يدل عليه الاول وهذا
 المعنى مفقود في البدل (واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها)
 دون التقرير سواء كانت في الكرات او المعارف لاعلى ما يدل عليه (وافادتها)
 اى افادة الصفة (توضح متبوعها في بعض المواضع) كما اذا كان الموصوف
 معرفة (ابست بالوضع) فالتوضيح فيه ليس الالعارض الاستعمال فلا تكون
 الصفة لتقرير موصوفها لافى النسبة ولا فى الشمول (واما عطف اليان فهو
 لتوضيح متبوعه) كالصفة الموضحة فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا
 اى لا يحقق ولا يقرر امر المتبوع (فى النسبة والشمول) بل انما يقرر نفسه وذاته
 سواء كان منسوبا اليه مثل اقسام بالله او حفص عمر فان عمر يقرر ويحقق
 امر اى حفص مع قطع النظر عن النسبة اولم يكن مثل زيد ابو عبد الله او ابو عبد الله
 زيد (هذا) اى بيان فوائد القيود (حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه) على
 الكافية (وهو) (اى التأكيذ) فسمان (لفظي) تختص بالمعارف اذ لا يقال جاءني
 رجل رجل لعدم الغائبة فيه لافى المحكوم به مثل زيد قائم قائم ومثل ضرب ضرب
 زيد (اى منسوب الى اللفظ) سمي لفظيا لانه يقرر نفس اللفظ (لحصوله من
 تكرير اللفظ) اى لفظ المتبوع (ومعنى) وهو ايضا تختص بالمعارف مطلقا عند
 البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين (اى منسوب الى المعنى لحصوله من

ملاحظة المعنى) لامن اللفظ وجه الحصر انه لا يخلو اما ان يكون الثاني عين
الاول في اللفظ اولا فان كان الاول فهو التأكيد اللفظي وان كان الثاني فهو
التأكيد المعنوي وسمى معنويا لانه لا يقرر الالمعنى (اللفظي) الذي هو قسم
(منه) اى من مطلق التأكيد (تكرير اللفظ الاول) (اى تكرير اللفظ الاول)
فيه اسارة الى ان المصدر وهو التكرير مبنى للمفعول كالتخلق بمعنى المخلوق ومضاف
الى ما به من مقام الفاعل (ومفاده) اى مفاد اللفظ الاول عطف تفسير (حقيقة)
تميز زيدا عن زيد (وأي يتزيدا زيدا ومزيتا بريد بريد (او حكما) كما اذا
وقع الضمير المنفصل تأكيدا كيدا للمتصل سواء كان مر فورا مستكسنا نحو زيدا يضرب
هو او بارزا (نحو ضربت انت وضربت انا) او منصوبا نحو ضربت بك اياك
وضربت به اياه (فان ذلك) اى مثل هذه الامثلة (في حكم تكرير اللفظ) اى لفظ
المتبوع (وان كان) الثاني (مخالفا للاول لفظا) لان لفظا الضمير المتبوع غير لفظ
الضمير المفصل (اذ الضرورة) اى ضرورة الاتصال في الاول وضرورة
الانفصال في الثاني (داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره) اى اللفظ الاول حال
كونه (متصلا) لانه لا يجوز اتصال الثاني ولا منفصلا لان الاول مع كونه متصلا
بلامانع منه لا يجوز انفصاله واذا تعذر جعل الاول متصلا والثاني منفصلا
بقدر الامكان (ويجوز) (اى التكرير مطلقا) الاصطلاحى واللغوى فبصح قوله
في الالفاظ كلها على عمومها (لا التكرير) اى لا يجزى التكرير (الذى هو التأكيد
الاصطلاحى) وهو ما عرفه المصنف جعل الضمير المستكن في يجزى راجعا الى
التكرير مطلقا ليقى قوله (في الالفاظ كلها) على عمومها لان التأكيد الاصطلاحى
لا يجزى في الالفاظ كلها بل يختص بالاسماء فقط سواء كانت تاء الالفاظ
(اسماء) لفظية او معنوية مثل جافى زيدا او جافى نفسه (او افعالا) مثل
ضرب ضرب زيدا عمرا (او حروفا) مثل ان زيدا قائم (او جلا) اما اسمية
نحو زيد قائم زيدا قائم او فعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد (او مركبات تقييدية)
اى غير اسنادية سواء كانت اضافية او غيرها مثل غلام زيد غلام زيد او بعلبك
بعلبك (او غير ذلك) المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لا بالضمير لان التأكيد
مكمل للاول والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف ولا يناسب
ان يكون المكمل اقوى من المقصود فلم يجز ذهب زيد هو وان جاز عكسه نحو
ما ذهب الا هو زيد ومضمر يؤكد بالضمير والمظهر مثل قوله تعالى اسكن انت وضربت
انت او ضربت انا (ولا يبعد ارجاع الضمير) المستكن في يجزى (الى التأكيد اللفظي
الاصطلاحى) اى ويجزى التأكيد اللفظي الاصطلاحى بقرينة المقام لان
الانطباق بالمقام ليس الاهل للتفسير ولان البحث في التأكيد اللفظي لا في مطلق

التكرار وان كان المعنى الاول افيد (وتخصيص الالفاظ بالاسماء) عطف على ارجاع الضمير اى ولا يعد ان يكون المراد من الالفاظ خاصة بعلاقة الجزئية ولا يكون التأكد ايضا بكلها تأكيدا لما هو المراد والمعنى ويجرى التأكد اللفظي الاصطلاحي في الاسماء كلها (فيكون المقصود من هذا التعميم) اى بذكر الالفاظ العامة لغير المراد (عدم اختصاصه) اى ان لا يكون التأكد اللفظي الاصطلاحي مخصوصا (بالفاظ محصورة) من الاسم بل يجرى في اى اسم كان لانه لو قال في الاسماء لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء كالمغزى فغير عنها بلفظ تام لثلاثتهم الخصوص (كالتأكد المغزى) (و) (التأكد) (المغزى) (مخصص) (بالفاظ محصورة) (اى معدودة ومحدودة) لان كون الشيء محصورا يستلزم العدد والحد (وهى) متدا اى الالفاظ المحصورة ثمانية وتنقسم الى ثلاثة اقسام ما يؤكده المثنى خاصة وهو كلام مضافا الى ضمير وما يؤكده الجمع بحسب الافراد وهو كل واجمع وتباعه وما يؤكده المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو النفس والعين (نفسه وعينه) وقد تراد بالباء فيهما فيقال جاءنى زيد بنفسه وبعينه (وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع) هذا المجموع خبر مثل السكجيين خل وعسل وماء) بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة) واللغة الفصيحة ان يكون ابصع بالصاد المهملة (قبل لامعنى لهذه الكلمات الثلاث) وهى اکتع وابتع وابصع (في حال الافراد) اى عند عدم كونها تأكيدا بل قد كرر منفردة (مثل حسن بسن) لانها لامعنى لها عند انفرادها وعدم كونها صفة وهذا غير صحيح لانه اذا لم يكن لها معنى تكون من الالفاظ المهمة فلا معنى لذكرها في باب التأكد لان يقال ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون تابعة لهما (وقيل اکتع مستق من حول كنع اى تام) لا يقال اتى عليه حول اکتع اى تام من باب فتح فيكون حينئذ اکتع بمعنى اتم لان الكنع هو التمام (وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اى سال) واجتمع لان البصع الاجتماع يقال بصع الماء في نفرة الجبل اى اجتمع فيها وياه فتح ايضا (و) ابصع (بالضاد المعجمة) مستق (من بضع اى روى) من باب علم من الرى وهو ضد العطس لامن الرواية من باب ضرب وهو من باب فتح ايضا (وابتع من البتع) بوزن التبع (وهو طول العنق) كالابل (مع شدة غرضه) اسم مكان من غرز يغرز من باب ضرب يضرب وهو ممكن غرز فيه العنق وهو لا يتصور بحسب الحقيقة الا فى الابل وفى غيره لا يكون الا على سبيل المجاز لان المبرز فى الحقيقة موضع يوضع عليه القدم وقت الركوب ولذا خص بالابل (ويمكن استنباط) اى استخراج (مناسبة خفية) لا تدرك الا بالتأمل التام ولا يدركها الا الاذكار (بين هذه المعانى) الوضعية اللغوية (و) بين (معناها) التأكيدى بالتأمل الصادق) والعقل الناقد والذهن الثاقب قبل لاستعمال كل منها على خروج من القصدان وعلى تمام تناسب العموم

المستلزم لتكم النسبة اما اكنت فلان معناه التمام ومعناه التأكيدى العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فوجدت المناسبة بينهما واما ابصع فلان معناه الزى وهو شرب الماء على وجه التمام ومعناه التأكيدى العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فالمااسبة بينهما حاصلة واما ابصع فلان معناه السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه التأكيدى العموم والسيلان ايضا عام ومنبسط واما اتبع فلان معناه الطول مع الشدة ومعناه التأكيدى ايضا قوى عام وله طول فوجدت المناسبة بينهما ولم افرغ من تعداد الفاظ التأكيد المعنوى اراد ان يفصلها فقال مصدرا بالقاء (فالاولان) على سبيل التغليب جمعها في فصل واحد اكونهما متحدتين في المعنى لان معنى العين الذات والنفس ايضا كذلك والاستعمال معنى في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وان اختلف اللفظ (اى النفس والعين) (يعمان) (اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث) يعنى يؤكران كل واحد من هذه الامور الخمسة بصيغتهما وضميرهما (باختلاف صيغتهما) اى صيغة النفس والعين (افرادا) تميزا وجمال (وتثنية وجمعا) (و) (اختلاف) (ضميرهما) (العائد الى المتبوع المؤكد) بفتح الهجزة تقول جاءنى زيد (نفسه) اوعينه (فى المذكر الواحد) يعنى اذا كان متبوعه مذكرا واحدا وتقول جاءتنى هند (نفسها) باختلاف الضمير وحده (فى المؤنث الواحدة) يعنى اذا كان متبوعه مؤنثا واحدا وتقول جاءنى الزيدان او الهندان (انفسهما) باختلاف الصيغة والضمير معا (ياراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث) وهذا اصل فى كل ما يضاف الى ضمير التثنية للاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكرهه اجتماع التثنيتين المتحدتين معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا ليتغاير لفظهما وان كان معاهما متحدا ايضا مثل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما فى موضع قلبا كما فلا يجوز نفساهما (و) حكى ابن كيسان (عن بعض العرب نفساهما وعيانهما) موضع انفسهما واعينهما اعتبارا لتغاير المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدا معنى وجاءنى لقوم (انفسهم) باختلاف الضمير وحده (فى جمع المذكر العاقل) يعنى اذا كان المتبوع جمعا مذكرا عاقلا وجاءتنى النساء (انفسهن) (فى جمع المؤنث) يعنى اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان اوعير عاقل (وغير العاقل من المذكر) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا غير عاقل تؤكديا بالتأكيد الجارى فى الجمع المؤنث العاقل تقول استريت الافراس انفسهن لان غير العاقل من المذكر جار مجرى المؤنث لقصوره مثله (والثانى) (المسمى) المصنف (النفس والعين اولين تغليا) فى الذكر فى الاول لافى الذات لان غير المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد، لثاني وبالاشين الثالث فغلب ما هو المذكور اولا على ما هو المذكور ثانيا لسرفه لتقدمه فقبل الاولان ولكن يعتبر

فيه الحقة في اللفظ كعمر بن لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والذكورة
 (كالقمر بن) الشمس والقمر والشرف كالابوين للاب والام وسبأني له زيادة
 تحقيق (سمى الثالث ثانيا) (لثني وهو كلاهما) تقول جاءني الزيدان كلاهما
 (للمذكر) يعني اذا كان المتبوع المؤكد مثنى المذكر (وكلتاها) (للمؤنث) اذا
 كان المؤكد مثنى المؤنث تقول جاءني الهندان كلتاها (والباقي) من الفاظ
 التأكيد المعنوي (بعد الثلاثة المذكورة) التي هي النفس والعين وكلاهما مؤكد
 (لغير المثنى) وهو خمسة (مفردا كان) ذلك المؤكد (اوجعا) مذكرا كان
 او مؤنثا (باختلاف الضمير) (العائد الى المتبوع المؤكد) (الكائن في كله) نحو
 قرأت الكتاب كله) لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا (وكلها) اذا كان
 المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا (نحو قرأت الصحيفة كلها) (و) (الكائن في) (كلهم)
 عندكون ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا (نحو اشتريت العبيد كلهم) اوجا في
 العبيد كلهم او القوم كلهم (و) (الكائن في) (كلهم) اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا
 (نحو طلقت النساء كلهن) اوجعا مذكرا لكن غير عاقل نحو اشتريت الجمال كلهن
 وكسرت الجذوع (و) (باختلاف) (الصنع) عطف على قوله باختلاف
 الضمير باعادة الجار والصنع بكسر الصاد المهملة وفتح الياء جمع صيغة مثل يعض
 في بيضة ويبيع في بيعة (في) (الكلمات) (البواقي) (وهي) اي الكلمات البواقي اربع
 (اجمع واكتع وابتع وابضع) بالصاد (المهملة لو) (الضاد) (المججمة تقول) اشتريت
 العبد (اجمع) (في المذكر الواحد) يعني اذا كان المتبوع المؤكد مذكرا واحدا
 (و) اشتريت الجارية (جمعا) بالمد (في المؤنث الواحدة) يعني اذا كان المتبوع
 مؤنثا واحدا (او الجمع) يعني اذا كان جمعا مذكرا عاقلا نحو جاءني الرجال جمعا
 او غير عاقل نحو اشتريت الجذوع جمعا لانه لا يؤكد مثل هذا الجمع به الا
 (بتأويل الجماعه) بشرط ان يكون مكسرا (و) جاءني القوم (اجمعون) (في جمع
 المذكر وجمع في جمع المؤنث) يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا ما في حكمه من جمع
 المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل السالم (وكنا) اي مثل اجمع وما تفرع منه
 (اكتع اكنعا اكنعون كتع وابتع ابتعا اكنعون بتع وابضع بصعا اكنعون بصع)
 ونشرت هذه الالفاظ كلها في انها لا يؤكد بها المعارف عند البصرية لان التأكيدها رفع
 الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها ونا لا يتحقق الا في المعارف (ولا يؤكد بكل
 واجمع) وما يفرع منهما الضمير والصيغة وما لحق بالجمع من اكنع واخوه لانها مفرعا
 اكنع بذكر الاصل عن الفرع (الانواع اجزاء) (مفردا كان) اي ذوا الاجزاء كالعبد (او
 جمعا) كالقوم (اذا الكلية) في كل (والاجتماع) في اجمع واخواته (لا يتحققان) اي لا
 يوجدان (الافيه) اي في كل واحد منهما يعني يوجد في كل الكلية وفي اجمع واخواته

الاجتماع لان كلا واجع يستلزمان العدد بمواهما وصيغتهما فلا يؤكد ان
الما قبل الافتراق والاجتماع اوفى نى اجزاء (ولاحاجة الى ذكر الافراد) بعد
قوله نواجز ايان يقال الاذواجزاء وافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز
جاءنى الانسان كله من غير ان يراد به الاتك (لان الكللى مالم يلاحظ افراده
بجمعة ولم تصر) اى الافراد (اجزاء) من مجموع المؤكد (لا يصح تأكيد بـكل
واجع) لعدم وجود شرط كونهما تأكيداً وهو الكلمة والاجتماع (و) (لكن يجب
ان تكون تلك الاجزاء بحيث) اى فى مكان (يصح افتراقها) وامتيازها (حسباً)
نصب على التمييز اوعلى المصدرية اى افتراقاً حسباً المراد بالحس ههنا حس
البصر والافتراق الحسى فى نسبة الكلام ما يشاهد بالحس من نبوت الفعل
لبعض دون بعض كاجزاء القوم فى جاءنى القوم فانه يشاهد بحس البصر ثبوت
المجئى لبعض القوم دون البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان المجئى ثابت لكل فرد
فرد واكد باجمع ليعلم ان المجئى ثابت لهم دفعة فى آن واحد (او حكماً) عطف
على حسا والافتراق الحكمى ما يكون الافتراق فيه بحكم العقل بحيث لا يكون
للحس البصرى دخل (كاجزاء العبد) فانه بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه
يصح حكماً بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع مثل اشترت العبد وبعته
فيصح تأكيد كيد به (ليكون فى التأكيد بكل واجع) واخواتهما
(فائدة) لان المؤكد اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التأكيد باحدهما او بهما لانه
لا يقال جاءنى زيد كله او اجمع لانه اذا جاء جاء كلاً فلا يحتاج ان يتوهم ثبوت الفعل
لبعض دون بعض حتى يكون فى التأكيد بهما فائدة فلا يؤكدهما الاذواجزاء (مثل
اكرمت القوم كلهم) وهو نظير نى اجزاء يصح افتراقها حساً (واشترت العبد
كله) واجع وهو نظير نى اجزاء يصح افتراقها حكماً لانه يجوز اشتراء بعضه
دون بعضه الا انه لا يصح افتراقه حساً او حكماً بالنسبة الى بعض المجئى ولذهاب فلا
يقال جاءنى العبد كله ولا ذهب العبد كله (فان العبد قد يتجرى فى الاشتراء) اى بالنسبة
الى الاشتراء والبيع (فيصح تأكيد كيد به) اى تأكيد العبد بكل واجع ليعيد الشمول اى
شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد فى التأكيد بكل ويفيد ايضا ان الشمول فى آن واحد ليس
بمتفرق (بخلاف جاءنى زيد كله) واجع لعدم صحة افتراق اجزائه اى اجزائه بالنسبة
الى المجئى المنسوب اليه (لاحسا ولا حكماً فى حكم المجئى) لما عرفت انه اذا جاء جاء كلاً فلا
يكون فى التأكيد بكل واجع بالنسبة الى المجئى فائدة (واذا اكيد الضمير المرفوع) لا المنصوب
المجرور (الم متصل) لا المنفصل (بارزاً كان) ذلك الضمير المرفوع المتصل (او مستكناً) واجبا
او جازئاً (بالنفس والعين) اللذين هما من الفاظ التأكيد المعنوي (اى اذا اراد تأكيد كيد
بهما اى تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من قبل ذكر

المسبب واردة السبب مثل قوله تعالى اذا قم الى الصلوة ومثل قوله واذا نودي المرف
 باللام (اكسد) جزاء الشرط (ذلك الضمير) اى الضمير المرفوع المتصل (اولا)
 منصوب على الظرفية اى قبل تأكيده بالنفس والعين (بمنفصل) متعلق باكد اى
 ضمير مرفوع منفصل لما سبأنى (ثم) يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل
 (بالنفس والعين) لكن بشرط ان يضاف كل واحد منهما الى ضمير المؤكد ليعلم
 انه ما يؤكد انه ان كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب المؤكد ليعلم انها
 يؤكد انه ان كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب اما بارزا (مثل ضربت
 انت نفسك) او عينك واما مستكنا مثل ضرب انت نفسك او عينك وان كان
 متكلما فيضاف ايضا اليه اما بارزا نحو ضربت انتا نفسى زيدا واما مستكنا نحو
 اضرب انتا نفسى زيدا وان كان غائبا فيضاف ايضا اليه مثل زيد ضرب هونفسه
 (ففسك) المضاف الى المخاطب (تأكيده لاء الضمير) المتصل بالمخاطب الذى
 فى ضربت (بعدها كيدها) اى تأ الضمير (بمضمر منفصل هو) قوله (انت)
 اذ لولا ذلك (اى لانه لو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل (لالتبس
 للتأ كيد بالفاعل) لى لم يعلم ان الكلام مبنى على التأ كيد اولا (اذ وقع) اى النفس
 او العين (تأ كيد المستكن) جوازا كان (نحو زيد اكرمنى هونفسه) اى عينه
 او جوبا نحو تكرم انت نفسك او عينك (فلو لم يؤكد الضمير) المرفوع (المستكن
 فى اكرمنى) بضمير مرفوع منفصل اى (بقوله هو) ولم يقل زيد اكرمنى هو
 نفسه (بل يقال زيد اكرمنى نفسه) او عينه (لالتبس نفسه الذى هو التأ كيد بالفاعل)
 فحينئذ لا يعلم ان هذا الكلام مؤكدا يجب ان يعمل بمفهومه ويعتمد عليه اوانه خال
 عن التأ كيد فيحمل الصدق والكذب كما هو شأن الخبر الخالى عن التأ كيد فوجب
 ان يؤكد اولا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم يقينا انه كلام مؤكد
 يعتمد عليه (ولما وقع الالتباس) اى التباس التأ كيد بالفاعل والكلام المؤكد بغيره (فى
 هذه الصورة) اى فى صورة كون الضمير مستكنا بارزا (اجرى) مبنى للمفعول (بقية
 الباب) اى الضمير المرفوع المتصل البارز (عليه) اى على مثل هذه الصورة يعنى
 وجب التأ كيد بالافصل اولا فيما لبس بما تبس ايضا ليطرد الباب (وانما قيد الضمير
 بالمرفوع) احترازا عن الضمير المنصوب والمجرور كما اشرنا (لجواز تأ كيد الضمير
 المنصوب والمجرور بالنفس والعين بل تأ كيدهما) اى بل تأ كيد الضمير المنصوب
 المتصل (بالضمير المنصوب) (المنفصل) وهذا من باب التغليب والاف المجرور لا منفصل
 لانها لبسا كالجزم مما اتصل به كالمرفوع لكونهما فضلة يتم الكلام بدونهما
 ولانه يجب الابرار فيهما حيث لا يستكنان حتى يجب التأ كيد فى المستكن للالتباس
 ويحمل البارز عليه طرد الباب كما عمل فى المرفوع (نحو ضربتك نفسك) وعينك

في المنصوب (ومررت بك نفسك) وعينك في المجرور (لعدم اللبس) أي لعدم التباس
 التأكيذ الذي يكون بالنفس والعين بالفعل والمضاف إليه لما عرفت أنهما
 لا يستكنان كالرفوع والاختصار مطلوب في الكلام (و) قبله أيضا (بالنصل)
 احترازًا عن الضمير المرفوع المنفصل (لجواز تأكيذ الضمير المرفوع المنفصل)
 سواء كان متكلما ومخاطبا أو غائبا (بالنفس والعين بلا تأكيذه) أي تأكيذ الضمير
 المرفوع المنفصل (بمنفصل) أي بضمير مرفوع منفصل من جنسه ونوعه (~~بأنفسك~~
 أنت نفسك) أو عينك (فأتم) أو أنا نفسي أو عيني حاضرا وزيد هو نفسه أو عينه حاضرا
 (لعدم اللبس) أي التباس التأكيذ بالضمير المؤكد لأنه لما كان منفصلا بارزا كان
 كالظاهر في الاستعمال وعدم الالتباس فلا احتياج إلى التأكيذ والاختصار مطلوب
 (وإتماما) هذا التأكيذ (بالنفس والعين) ولم يبدئه مطلقا (لجواز تأكيذ الضمير
 المرفوع المنصل بكل واجعين) وما يفرع منهما لأن كل واحد منهما غير مستقل
 لأنه لم يوجد في سعة الكلام ما يسد إليه الفعل بالاستقلال فلا يقال في السعة جا كلهم
 واجعون (بلا تأكيذ بالمنفصل) أي من غير تأكيذ الضمير المنصل بالضمير المرفوع
 المنفصل (فحو القوم جاؤا كلهم واجعون) بلا تأكيذ حيث لا يقال القوم جاؤهم
 كلهم واجعون (لعدم التباس التأكيذ) الذي هو كلهم واجعون (بالفاعل) الذي
 هو الضمير المرفوع الراجع إلى القوم (لأن اللفظ) كلا واجعين يبيان العوامل قللا
 نصب على التمييز أو على المصدرية يعني لا يقنع فاعلا لفعل فلا يقال القوم جاء
 كلهم أو جاء واجعون وإنما يقال جاء كل القوم أو جاء جميع الرجال (بمخلاف النفس
 والعين) فأنهما يتعان فاعلا بأنفسهما يقال زيد جاء نفسه أو جاء بنفس زيد فلا
 زيد من التمييز كونهما تأكيذا أو فاعلا (فأنهما يليانها) أي يقنع بعدها على
 الفاعلية (كثيرا) يعني يوجد في كلامهم تأكيذ الضمير المستكن فلولم يؤكذ
 أولا بالمفصل لا لئس التأكيذ بالفعل كما عرفت سابقا (واكتع) مبتدأ
 (واخواه) أي أخوا اكتع برفع عطف عليه لأن رفع التثنية بالالف والنون
 سقطت بالإضافة إلى الضمير لما سبق (يعني ابتع والبصع) أي هؤلاء الكلمات
 الثلاث (اتباع) (بتفتح الهمة) جمع تبع كفرس وافرأس (على ما هو المشهور)
 يعني المشهور أن فعلا متحرك لعين يجمع على أفعال كما صورناه لك وسأكن
 لعين أيضا كذلك مثل قولك وأقوال ولأن المبتدأ متعديا لذق فينبغي أن يكون
 خبره جمعا لا بكسر الهمة مصدرا تبع ولا بالتفتح أيضا جمع تابع فإن جمع فاعل
 على أفعال مختلف فيه (لا جمع) متعلق بقوله اتباع (يعني تستعمل هذه الكلمات
 الثلاث) أعني اكتع وابتع والبصع (بتبعيته) أي أجمع أني هو الأصل في هذه
 الكلمات (لأبلا الصالة) أي لا تستعمل في معنى التأكيذ بالأصالة بل إنما تستعمل

فيه تبعاً لاجمع (لكونه) أي لكون اجمع (أدل منها) أي من هذه الكلمات الثلاث (على المقصود) أي لكون دلالة اجمع على ما هو المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلاث (وهو) أي المقصود (الجمعية) لأن اجمع يدل عليها بالمادة والصيغة معا ولأن له معنى عند علم كونه تأكيداً وهو الجمعية دون غيره فيكون أدل منها على المقصود وإذا كان الأمر كذلك فلا تقدم (يعني اكتب واخواه) يعني اكتب وابعص في الذكر والترتيب (أي على اجمع لواجتمع) هذه الكلمات الثلاث (معاً) أي مع اجمع لأنه لا يلزم تقديم الفرع على الأصل والأدنى على الأقوى وهذا عكس المعقول فينبغي أن يكون اجمع مقدماً في الذكر والترتيب عليها (وذكرها) مبتدأ رأى ذكر اكتب مع أخويه (يعني اكتب وابعص) (دونه) (أي دون ذكر اجمع) يعني من غير أن يكون اجمع مذكوراً (ضعيف) خبر فلا يقال جاءني القوم اكتبون وابعصون بدون ذكر اجمعون الأعلى ضعف (أعلم ظهور دلالتها) أي دلالة هذه الكلمات الثلاث (على) معنى (الجمعية) المقصودة من هذه الكلمات لما سبق (وللزم ذكر ما من مثله التبعية بدون الأصل) يعني يلزم ذكر الفرع بدون الأصل والتابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما اتفق عليه الجمهور وفي الرضى وأعلم لك لو اردت الجمع بين الفاظ التأكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم أخواته من اكتبين إلى ابعصين أما تقديم النفس والعين على الكل فلأن الأحاطة صفة للنفس ومعنى فيها تقديم النفس على صفتها أولى وأما تقديم النفس على العين فلأن النفس حفظ متبوع لماهيتها حقيقة ولفظاً لعين مستعارها مجازاً من الخارجية المخصوصة وأما تقديم لفظ الكل على اجمع فكونه جامداً واتباع المشتق الجامد أولى هنا كلامه (البدل) أورده عقيب التأكيد لمناسبة كونه ضداً له في المقصود لأن المقصود ههنا الثاني وثمة الأول والثاني للتقرير والشمول وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة (تابع) (يعني التتابع كلها) (مقصود بالنسب) مبني للمفعول (إلى المتبوع) (أي بقصد النسبة إليه) أي إلى التابع فيه إشارة إلى أن الظرف متعلق بالمقصود لأنه عند وجود عدم شرط عمله يكون بمعنى المضارع المجهول) بنسبة ما نسب إلى المتبوع (بجذف المضاف) (دونه) (أي دون المتبوع) ظرف أحوال أي حال كونه مجاوزاً عن المتبوع (أي لا تكون النسبة إلى المتبوع) أي النسبة المأخوذة في الكلام اسنادية كانت أو إيقاعية أو إضافية (مقصودة ابتداء) منصوب على الظرفية أي مقصودة في النسبة (بنسبة ما نسب إليه) أي إلى المتبوع لأنه إذا كان الأمر كذلك فلا يحتاج إلى الإبدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود (بل تكون النسبة إليه) أي إلى المتبوع (نوطئة) أي وسيلة (وتمهيدا) ومقدمة (لنسبة إلى التابع) حقيقة كافي الإبدال

الثلاثة اوحكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة حقيقة بل كان سبق
اللسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط ايضا وموجبه التقرير والتكسين
في حق البديل وانما كانت توطئة ليكون في النسبة اولا ابهام واجال وثانيا تفسير
وتفصيل لتكون النسبة في ذهن السامع اوقع وانبت (سواء كان مانسب اليه) اى
الى المتبوع للتوطئة (مسند اليه او غيره) يعنى اسناد به (مثل جاءنى زيد اخوك او)
ايقاعية نحو (ضربت زيدا اخاك او) اضافية نحو (مررت بريدا اخيك واحترزني)
المصنف (بقوله) في التعريف (مقصود بما نسب الى المتبوع عن) التواضع الثلاثة
(النعت والتأكيذ وعطف البيان لانها) اى لان هذه التواضع الثلاثة (لبست مقصودة
بما) اى بنسبة ما (نسب اليه) اى الى المتبوع (بل المتبوع مقصوده) بالاسمالة
والاستقلال وانما جئ بالتابع فيها للايضاح والتقرير (وبقوله دونه احترز عن العطف
بحرف واحد فان المتبوع) اى المعطوف عليه (فيه) اى في اعطف بالحرف (مقصود
بما) اى بنسبة ما (نسب اليه) اى الى المتبوع (مع التابع) والمقصود بالنسبة من البديل
المبدل منه وهو الثاني لا الاول فافتقا ولا يصدق الحد) اى حد البديل (على المعطوف
يل) سواء كان في كلام موجب مثل جاءنى زيد بل عمرو او كلام سالب مثل ما جاءنى
زيد بل عمرو (لان متبوعه) اى لان متبوع المعطوف يل (مقصود) بالنسبة (ابتداء
ثم بدا) اى ظهر (له) حكم نفي الحكم الاول او رأى غير رأى (فاعرض عنه) اى عن
ذلك الحكم او رأى (وقصد المعطوف) وعطفه يل (فكلاهما) اى المعطوف
والمعطوف عليه يل (مقصودان بهذا المعنى) يعنى الاول مقصود بالنسبة من غير
ان يكون توطئة وتمهيد للثاني والثاني مقصود بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول
والاعراض عنه لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف الب
فان الاول لبس بمقصود بها بل لبس الال للتواضع والتمهيد (فان قيل دحا
الحد) اى حد لبيل (لاية ساول) اى لا يكون شاملا (لبديل الذى) وقع (بعدا لا)
يعنى البديل الذى وقع بعد الا في كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور
لما عرفت سابقا في بحث المستثنى بالا (مثل ما قام احد الازيد) وما رأيت احدا
الازيدا وما مررت باحد الازيد (فان زيدا) في هذه الامثلة (بدل من احد
بدل البعض من الكل جلا على لفظه (و) الحال انه (لبس نسبة مانسب
اليه) اى الى احد (من علم القيام) بيان ما في قوله مانسب (مقصودة) خبر
لبس (بالنسبة الى زيد) لان نسبة القيام الى حد مقصودة نفا والى زيد ايجابا
واستغنى في البديل ان تتحد التسيان في الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا
(بل النسبة المقصودة بنسبة مانسب الى احد) الذى هو مبدل منه (نسبة
القيام الى زيد) الذى هو البديل وههنا لبس كذلك لما قلنا ان النسبة في الاول

سلب وهي عدم القيام وفي الثاني اثبات وهو القيام فلم يوجد شرط البديل وهو اتحاد النسبة فلم يكن التعريف جامعا (قلنا) لبس الشرط في البديل اتحاد النسبة الشخصية بل الشرط اتحاد النسبة الجنسية لأن (ما نسب إلى المتبوع ههنا) أي في المستثنى الذي يتخارفيه البديل (القيام فانه) أي الشأن (نسب إليه) أي إلى المتبوع جنس القيام لكن (تفيا ونسبة القيام بعينه) أي حال كون القيام معينا بحجسه (إلى التابع مقصودة كمن اثباتا) فيكون فيهما نسبة في الأول سابا وفي الثاني إيجابا وذلك القدر لا يضر (فيمصدق على زيادته تابع مقصود ونسبته بنسبة ما نسب إلى المتبوع) يصدق تعريف البديل وإذا صدق الحد صدق المحدود أيضا (فإن النسبة المأخوذة في حد البديل (أعم من أن يكون بطريق الإثبات) فيهما (أو النقي) سيهما والاثبات في أحدهما والنقي في الآخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطلق يقبل التعميم ومع هذا يوجد الاتحاد في جنس النسبة مع قطع النظر عن أن يكون بالإيجاب والسلب (فيمكن أن يقصد بنسبة) ما نسب (إلى شيء) تفيا بنسبته إلى شيء آخر اثباتا) مثلا يمكن أن يقصد في المثال المذكور بنسبة القيام الذي نسب إلى أحد تفيا بنسبة ذلك القيام إلى زيد اثباتا لما مر غير مرة (ويكون الأول توطئة إلى الثاني) يعني تكون النسبة إلى الأول توطئة للنسبة إلى الثاني باعتبار جنس النسبة لاشخصها (وهو) (أي البديل أربعة أنواع) وقبل في وجه الحصر أن البديل لا يخلو إما أن يكون عين المبدل منه أولا فإن كان الأول فهو الأول والأفلا يخلو إما أن يكون بعضه أولا فإن كان فهو الثاني والأفلا يخلو إما أن لا يكون اجنبيا مع البديل منه أولا فإن كان الثاني فهو الثالث وإن كان الأول فهو الرابع فالحصر محقق وقيل في وجهه وجوه أخرى فطلب في المطولات وهذا تقسيم الجنس إلى أنواعه كتقسيم الحيوان إلى الإنسان والفرس والابل يعني الكل إلى الجزئيات لا الكل إلى الأجزاء (بل الكل) (أي بدل هو كل المبدل منه) أي عينه ولكن يجب فيه موافقته للمتبوع في الأفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا التعريف والتكبير لما سيجيئ (و) (بدل) (البعض) (أي بدل هو بعض المبدل منه) يعني يكون جزءا منه (فالأضافة) أي الأضافة إلى الكل أو البعض (فيهما) أي في هذين النوعين (مثلها) أي مثل الأضافة التي (في خاتم فضة) يعني يشير إلى أن الأضافة بيانية لصحة حل المضاف إليه فيهما على المضاف كما يقال الخاتم فضة يقال البديل كل المبدل منه أو بعضه (و) (بدل) (الاشتمال) (أي بدل مسبب غالبا) واتما قال غالبًا لا يخرج عنه مثل العجني زيد علمه أوجسه لأنه لبس فيه اشتمال بمعنى أن يكون البديل مسببا بل المبدل منه فيه محل للمبدل وهو حال فيه (عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر إما) بكسر الهمزة (اشتمال البديل على المبدل منه) يعني يكون البديل شاملا للمبدل منه

ومحيطا به وينقل بانتقاله (نحو سلب زيد ثوبه) لأن الثوب شامل لزيد ومحيط به
(أو بالعكس) يعني يكون المبدل منه شاملا له ومحيطا بإياه أمان ينتقل بانتقاله مثل
البحر زبد عمله فإن جسم زيد شامل لعمله ومحيط بإياه وينقل بانتقاله وأمان لا ينتقل به
(نحو يسألك عن الشهر الحرام قتال فيه) فإن الشهر يشمل القتال الذي فيه لأن
الزمن يشمل ويحيط بالأفعال التي خلت فيه وفعلت فيه أيضا ولكن لم ينتقل بانتقالها
(وبدل الغلط) (أي بدل مسبب عن الغلط) الذي هو سبب للبديل فيكون البديل
في المبدل منه لافي البديل لما ان الغلط سبب فسمى باسم السبب وذلك كثير لأن المتكلم
أراد أن يقول مررت بحمار فسبق لسأله فقال مررت برجل مكان بحمار ثم تداركه
فقال بحمار فتكون العلة في المبدل منه لافي البديل كما قلنا آنفا (فإضافة) أي إضافة
البديل إلى الاشتغال والغلط (في) (الوعد) (الخير) من قيل إضافة المسبب إلى
السبب (لما قلنا ان الاشتغال سبب للإبدال والغلط كذلك سبب له) (لأنه ملازمة) أي
لأنه علاقة وهي كون أحدهما ساملا للآخر أو كون الأول محلا للثاني في الاشتغال
وبملازمة السببية فيهما ولم تكن الإضافة فيهما بابتداء أيضا لعدم صحة الجمل أما
في الغلط فظاهر وأما في الاشتغال فلأنه لا يصح حل المضاف إلى على المضاف وقيل
بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام لأنه إنما يصدر من غير روية وفكر إلا إذا قصد
المبالغة فورد حيث لا بد من مل هذا نجم بدر شمس كأنه أخطأ في التثنية فتداركه
(والأول) (أي بدل الكل) فيه إشارة إلى أن اللام للعهد الخارجي ومعنية عن الإضافة
(مدلوله مدلول الأول) لم يقل مدلوله بإضافة الصيراطها والعارضة إذ لو قيل كذلك
لرجع الضمير إلى امر واحد مع أن المراد لبس كذلك (يعني يتحدان) أي البديل والمبدل
منه (ذانا) يعني أن الذات الذي دل عليه البديل هو الذات الذي دل عليه المبدل منه
لا غير (لأن يتحد مفهومهما) لأنه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد
ضربته إياه وكثيرا ما لا يكون (ليكونا) أي البديل والمبدل منه (مرادفين)
لأن أحدهما مفهوم (نحو جاني زيد أخوك فزيد وأخوك وإن اختلفا مفهومهما
متحدان ذاتا) لأن مفهوم الأخ غير مفهوم العلم لأن مفهوم الأول الخسبة ومفهوم
الثاني الشخصية إلى هـا قد انتهى ما حرى به القلم * مما كتبه العلامة محرم * رحمه الله
وأكرم مثواه * وحل جان النعيم مشبوا * وماواه * وليه ما حرره الفاضل
الهلم * الحاج عبد الله أفندي الإمام * حيث كتب مكمل على هذا النمط * مبتدئا
من بدل الغلط * الحمد لله على التمام * والصلاة والسلام على خاتم الرسل الكرام
* صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وأصحابه *

المكملين بكماله * آمين اللهم آمين *

يارب العالمين

